





• (فهرسة الجزء الأول من حاشية الصيرفي على شرح الخطيب) •

صفحة

(كتاب بيان أحكام الطهارة)	٦١
فصل في بيان ما يظهر من باطنه وما يستعمل من الآية وما يمنع	٩٤
فصل في السواك	١١٥
فصل في الوضوء	١٢٣
فصل في الاستحشاء	١٧١
فصل في بيان ما ينتهي به الوضوء	١٨٩
فصل في موجب الغسل	٢١١
فصل في أحكام الغسل	٢٢٥
فصل في الاغسال المستنونة	٢٣٦
فصل في المسح على الخفين	٢٤٤
فصل في التيمم	٢٥٧
فصل في ازالة التنجاسة	٢٩٤
فصل في الحيض والتفاس والاستحاضة	٣١٨
(كتاب الصلاة)	٣٥٦
فصل فيمن يجب عليه الصلاة	٣٨٣
فصل في شروط الصلاة	٤١٤

• (تمت) •

واحد	١٩
فصل	٢١
كتاب	

ما لعل الكتاب عند عبد الله بن جعفر  
عنه الله عنه

الجزء الاول من حاشية غانز المحققين وعدة الاثر المدققين الشيخ سليمان  
البحراني المسماة بحاشية الميسب على شرح النظم  
المسمى بالاقناع في حل الشاغلين شجاع  
قدس الله روحهم و نور قلوبهم  
أمين

• (باول نسخة المؤلف مفرد) •

يا ناظر اقبى اعمدت لجمعه • أهدر فان أخوا البصيرة بعذر



(بسم الله الرحمن الرحيم)

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

الحمد لله على إفضاله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وصحبه وآله (وبعد، فيقول العبد  
المقبر منكسر الخاطر لقله العمل والتقوى عثمان ابن العلامة الشيخ سليمان السويني  
الشافعي وفقه الله لحسن العمل وغفر له ما كان من الزلل) اني اطلعت على شرح الحطيب  
على أبي شجاع بحط شيخنا العلامة الشيخ سليمان البجيرمي فرأيت عليه حواشي رقيقة ونكات  
دقيقة وتحريرات شريفة مما نقله من الحواشي المعقدة وتلقاه عن أشياخه الفضلاء ثم ان  
شجعا المدكور وكثيرا من الاخوان المخلصين والاعزة المصلحين طلبوا مني تحرير ذلك  
ليكون حاشية مستقلة فيعمها الاتقان لما رأوا مني من الاخلاص في العمل والاستغفار  
بالعلم مع الانقطاع فأجبتهم الى ذلك فاصدابه الاجر والثواب وليكون ذخيرة ولي شيخنا  
المدكور يوم الحساب وسببها تحفة الحبيب على شرح الحطيب وقد كتبت جردت له قسلا  
ذلك ما على نسخة المنهس وزدته كثيرا من الحواشي فتلقاه الناس بالقبول جعل الله ذلك خلاصا  
لوجه الكريم وسببا للفوز بجنت النعم (قوله بسم الله الخ) اتمدأ بالسملة اقتداء بالكتب  
السمالية التي أشرفها الكتاب العربي لما نقل عن أبي بكر التونسي من اجماع علماء كل ملة  
على أن الله تعالى افتتح كل كتاب بسم الله الرحمن الرحيم الدال له خبر بسم الله الرحمن الرحيم  
فاتحة كل كتاب ولا ينافية خصوصية بيننا وأمتهم اذا مختص اللفظ العربي بهذا الترتيب  
أما ما في النسل عن سليمان فهو ترجمة عما في كتابه لباقيس اذ لم يكن عربيا وان كان كل كتاب  
نزل من السماء عبر بالسكن عبر كل نبي عن كتابه بلسان قومه ولا يشابه امره عليه السلام

يكتب باسمك اللهم الى نزول بسم الله مجراها ومرساها فأمير يكتب بسم الله الى نزول قل ادعوا  
 الله وأدعوا الرحمن فأمير يكتب بسم الله الرحمن الى نزول آية النحل فأمير يكتبها بقسامها فانه  
 يقتضي عدم افتتاح القرآن بها لاحتمال عدم علمه بافتتاح القرآن بها قبل الامر بذلك لكنه بعد  
 اذ كيف تأخر علمه الى نزول آية النحل وقد يقال لا بعد فيه لاحتمال عدم علمه بذلك حال نزول  
 ما قبل الفاتحة بل علمه بذلك عند ترتيب القرآن ولا ينافيه ايضا ان معاني الكتب مجموعة في  
 القرآن ومعانيه في الفاتحة ومعانيها في السجدة فان هذا يقتضي اختصاص القرآن به الان  
 المختص اللفظ العربي على هذا الترتيب كما مر فظهر ان قولهم اقتداء بالكتاب العزيز للاقتصار  
 على الاشرف أو لجمعها أو نسخها أيها اه مدافعي وفي قوله اقتداء بالكتب السماوية نظر لانه  
 يقتضي ان شرع من قبلنا شرع لنا وهو قول ضعيف في مذهبا والمعتقد ان شرع من قبلنا ليس  
 شرعا لنا وان ورد في شرعنا ما يقتضيه (قوله الحمد لله الخ) هو جدي مقابلة لعمة لان تعليق  
 الحكم بالمشترق يؤيد بعلية مأمنة الاشتقاق فكأنه قال الحمد لله لاجل نشره للعلماء والمراد  
 بال تعليق الر بطل الحكم بثبوت الحمد لله ويحتمل قوله الحمد لله ان يكون جدي مقابلة للذات  
 ويكون قوله الذي نشر الخ بيان للصفة التي في الواقع فكان قائلا قال له ما صفة الله الذي أوقف  
 الحمد لله فقال الذي نشر الخ ويحتمل ان يكون فيه جدي مقابلة للذات وهو ظاهر وجد  
 في مقابلة الصفات يؤخذ من قوله الذي نشر وجهه ان الموصول وصلته في تأويل المشتق  
 فكأنه قال الحمد لله الناصر وتعليق الحكم بالمشترق يشعر بعلية مأمنة الاشتقاق فكأنه قال  
 وانما أوقف الحمد للذات العلية لاجل نشرها للعلماء الخ وانما كان ذلك جديا ثانيا لانه اخار  
 بوقوع جديته والاشعار بالحمد وجد وقوله نشر أي أطلع العلماء فضائل كالمشاهدة بالابصار  
 فشببه الفضائل بالاعلام أي الرايات وأطلق اسمها عليها على طريق الاستعارة التصريحية  
 الأصلية والجامع للظهور والاهتداء والقرينة حالية لان العلماء لا اعلام لهم ويكون النشر  
 ترسيخا لان النشر ضد النسي أو شبه الاظهار بالنشر واستعار النشر للاظهار واشتق من النشر  
 نشر بمعنى أطلعهم على سبيل الاستعارة التصريحية والجامع للاهتداء الى المقصود في كل  
 والاعلام ترشح ويحتمل ان الاعلام بمعنى الرايات حقيقة ونشر بمعنى نشر لما ورد ان الله  
 تعالى يعقد للعلماء يوم القيامة رايات لمعرفة قسمه ويقول للعالم تقبوا شفيع تشفع والعلماء جميع  
 عليهم ككريم وكما هو جمع قياسي أو جمع عالم وهو قياسي أيضا لان فعلا ميطر دجعا للفاعل  
 اذ ادل على مدح نحو صالح أو ذم نحو فانس كما أفاده الاشعري في شرح قول ابن مالك  
 ولكريم ويضلل فعلا \* كذا الماضيان هما قد جعل

الحمد لله الذي نشر العلم  
 ونبت لهم

فقط قول بعضهم ان جمع عالم على علماء غير مقبس والمراد بهم المعهودون وهم العاملون بدليل  
 قوله ونبت لهم الخ على أن المراد بالصرط الجسر الممدود والدين الحق والمراد بنبت اقتدامهم  
 على القيام به وأما اذا كان المراد به على أقامته فلا يدل على أن المراد بهم العاملون لان أقامة  
 الذين يحصل بغير العاملين ويحتمل أن المراد كل عالم فيكون المقصود مدح أهل العلم (قوله  
 أعلاما) جمع علم محركات بطل وأبطال وفرس وأفراس وهو جمع قياسي واستعمل جمع  
 الفعلة في اعلاما مكان جمع الكثرة بقرينة المقام وانما ارتكبه لعدم مجامع جمع الكثرة فيه

وهو علام بكسر أو له يكبل وجبال أخذ من قول الالفية • وفعل أيضا له فعال • ولاجل السمع والعلم الزاية • ويطلق على الجسل ولما كان العالم يهتدى بعله جعل علمه كراية أو كائنا على الجبل لأن كلامه عما يهتدى به إلى المقصود كذا ذكره الأجهوري وهذا لا يظهر إلا إذا كان العلم يطلق على التارو لم ير • اطلاقه عليها فالمناسب قسبهم بالجبال في الثبوت على الحق وعدم التزلزل (قوله على الصراط) • يحتمل أن يراد به الجسر المدود على متن جهنم الأقدمين الشعرة الأقدمين السيف فعلى هذا تكون الأقدام باقية على معناها الحقيقي ويكون ثبت بمعنى ثبت على سبيل الاستعارة التبعية بأن شبه التثبيت في المستقبل بالتثبيت في الماضي واستعار التثبيت في الماضي للتثبيت في المستقبل واشتق من التثبيت في الماضي ثبت بمعنى ثبت على حدائق أمر الله • ويحتمل أن يراد به الدين الحق فالعقوبت لهم على الدين الحق أقدام أي قوة في الأقدام استعارة تقرر بحجة حيث شبهت القوة بالأقدام واستعبرت الأقدام للقوة والجامع بينهما كون كل يوميل إلى المقصود ومثل ذلك يأتي في الصراط بأن شبه الدين الحق بالصراط واستعبر الصراط للدين الحق بجامع أن كلا يوصل إلى المقصود والأقدام تشرح وفي الكلام مضاف مقدر أي على انقضائه أو قائلته وحيث دفع وصفه بالاستقامة أي كونه لا خلل ولا مخالفة فيه للصواب على الثاني ظاهر وعلى الأول وهو الجسر المدود على طهر جهنم غير ظاهر لأنه كالذين أن ألف سنة صعود وأب سنة استواء وألف سنة هبوط • ويحجب بأن وصفه بالاستقامة ليس باعتبار جلته بل باعتبار كل حاله من أحواله الثلاثة فكل حاله من أحواله مستقيمة لا انحراج ولا انعطاف فيها قال المرحوم الصراط والصادق السير والزاي وقد قرئ في السمع بالساد والسين وباشمام الصاد زاي (قوله أقداما) • جمع قد وهي مؤنثة قال تعالى قتل قدم بعدتها ولها قد تضعف على قدية الهاء وقد أشقل كلامه من الجد إلى ويعد على أربع عشرة جمعة منها اثنتان على الميم الموصولة تألف الاطلاق وهما الأوليان وثمانية على الميم الساكنة واثنتان على النون الساكنة واثنتان على اللام المضروبة بعدها الهاء الساكنة إذ لا يصح الجمع على الهاء قال الأجهوري • والصحيح توافق السامتين أي الكلمتين الأخيرتين من النون على حرف واحد وهو أن أن يكون ملزما أو مرصعا ومتوازي بالاهتمام أن تتفق قوافيه في الوزن أم لا فان كان لثاني فهو الملزف وإن كان الأول فأنما تتفق كل كلمات السجعتين أو غالبها في الوزن أو لا فان كان الأول فهو المرصع وإن كان الثاني فهو المتوازي مثال المطرف قوله تعالى ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا ومثال المرصع قول الحريري فهو يطبع الاصباح ببجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه • ولوأبدل الاسماع الأذن لكان مثلا لما اتفق فيه الغالب ومثال المتوازي والنص إذا هو ماضل صاحبكم وماغوى والأوليان من الشرح من السمع المتوازي وضابطه أن تتفق الفاصلتان في الوزن ولا يكون ماقبل الفاصلتين من الفقرتين موافقة في الوزن وبأن السمع من قبيل السمع المرفوضابطه أن تختلف الفاصلتان في الوزن وليس في كلام الشارح جمع مرصع وضابطه أن تتغير فاصلتان في الوزن والتفتحة بأن يكون ماقبل الفاصلتين من الفقرتين موافقا في الوزن أيضا (قوله وجعل مقام العلم) أي جعل مرتبة العلم على المراتب فلا يساويه غيره أو جعل أهله في أعلى المراتب بحيث لا يساويهم غيرهم فيها أو

قوله فالمناسب الخ لا يظهر أن  
يحل المعنى نشر العلماء على  
مثل الجبال الخ اه صحه

على الصراط المستقيم أقداما  
وجعل مقام العلم على مقام

(وهو يفسد السمع وأفسله)

ق ل فكيف على حذف مضاف أي جعل مقام أهله وقال ح ف أي جعل محل العلم وهو العلماء أهلي وأرفع من سائر الناس (قوله وفصل العلماء) المقام للاستدراك فإنه أبرز اظهارا لشرفهم أو استلذاً إذ يذكرهم على حد

سعاد التي أمثل حسب معاد \* واعراضها عنك استمر وزاد

اه أجهوري وقال ق ل لو قدم هذا الجمله على التي قبلها لاستغنى عن اظهار التخصيص وهو يفي أن الاظهار محتمل في محله (قوله بأقامة الحجج) جمع حجة وهي الدليل وهو ما يتوصل به صحيح النظر فيه الى العلم وظن فالمراد بالحجج الادلة الدينية التي أثبتت أمر ادنياس سواء كان علياً أو اعتقداً يادخل فيه بعض الادلة العقلية كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فهذا دليل ديني مع أنه عقلي وسي الدليل حجة لأنه يجمع به الحسم ولذا سميت البينة حجة وقوله ومعرفة الاحكام هو عطف على ما قبله من عطف المسبب على السبب لأن المعرفة ناشئة عن اقامة الحجج فقسما قول بعضهم لو قدم هذا على اقامة الحجج لكان أولى لكنه أخره لاجل السجع والمراد بالاحكام التكليفية والوضعية وجمله التكليفية خمسة أو ستة على الخلاف في خلاف الاولى والوضعية خمسة لأن خطاب الوضع هو الخطاب الوارد يكون الشيء مبداً أو شرطاً أو مانعاً أو موصفاً أو قائداً والاحكام جمع حكم وهو لغة أثبات أمر لا مراه أو نفيه عنه واصطلاحاً مطلب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين من حيث انهم مكلفون أي كلامه القائم بذاته المتعلق بأفعال العباد فعلقاً تخييراً كالمتعلق بالمكلفين أو تعلقاً معنوياً كالمتعلق بغير المكلفين فإنه متعلق بهم بمعنى أنهم إذا كفوا أو غطوا به على سبيل التخييل اه شوبري والاولى تفسير الاحكام بالنسب الساتمة كسوت الوجوب للشيء في الوضوء كما فسرها الجلال في شرح جمع الجوامع ليسهل الاحكام الشرعية والعقلية ولأنها التي يقام عليها الدليل قال ق ل لو حذف اللفظ معرفة لكان أعز وأولى ووجه العسوم شموله لغير المعرفة كالعمل بالاحكام ونحوه ووجه الاولوية أن المعرفة تتعلق بالمقررات وهذا لا يناسب الاحكام لأن المراد منها التسبب الآن يراد بالمعرفة العلم بناء على ما هو الصحيح من ترادف العلم والمعرفة (قوله وأودع العارفين) بالمال المهملة ولو أبدلها بأوزع بإزاء المجبة أي ألبهم كما في قوله تعالى أوزعني أن أشكر نعمتك لكان أولى إذا الوديعه شيئاً الراد كما قال وما المال والاهل والاولاد \* ولا بد يوماً أن ترادوا نفع

وقد يجاب بأن محل كون الوديعه شأنها الرادها هو في الأمور الدنيوية بخلاف الدينية كما هنا لأنه إذا كان وعده لا يختلف فيها الى ما وصله الى عبده وأما لب الإيمان ونحوه والعباد بالله تعالى فتأدرا إذا الغالب أن الله تعالى إذا أتم على عبد نعمة فشكلها لا يسلبها عنه ويوجب عنه أيضاً بأنه عرّباً وأودع نظر الحقيقة وما عليه أهل الحق من أن العبد ليس له مع الله شيء بل جميع ما عده العبد لملك له فيه حقيقة بل المالك له حقيقة هو الله تعالى اه ح ف وقوله العارفين جمع عارف وهم علماء الحقيقة بالضرورة يلزمه اعلم الشرع بالمصير جوابه من قولهم حقيقة بالشرعية عاطلة وشرعية بالحققة عاطلة مثال الاول إذا قلت لشخص صل الظهر فقال ان كان الله كسني سعد ادخل الجنة وان لم أصل أو ان كان الله قدرني أن أصلي صليت فقد نظر لباطن الامر ومثال الثاني إذا قال الشخص لأصلي للاجل أن أدخل الجنة ولا

تعرف الجنة واحدة  
وتنبيه الى تكليفي ووضعي

وفصل العلماء بأقامة الحجج الدينية  
ومعرفة الاحكام وأودع العارفين

معش شرقي في قولهم  
حقيقة بالشرعية عاطلة  
وشرعية بالحققة عاطلة

مجتبى السريعة  
والطريقة والحقيقة

أدخل الجنة الابدية الصلاة مثلاً فهذه شريعة عاظمة عندهم ومعنى كونها عاظمة أن وجودها  
كعدمها عندهم لأن دخول الجنة بفضل الله تعالى لا بالعمل وإن كانت مجزئة في أداء الواجب  
(واعلم) أن لهم شريعة وهي أن تعبدوا على عبادة الله تعالى شريعة عندهم لاها المقصودة منها  
وإن كانت الشريعة عند الفقهاء ما شرعه الله تعالى من الأحكام وطريقة وهي أن تقصده  
بالعمل والعمل وحقيقة وهي تتبعها ما وهي أن تشهد بنورها ودعوة الله في سبيلها أي وسطه  
أن كل باطن له ظاهر وبالعكس أي كل ظاهر له باطن معلوم كخرق الخضر للسفينة فإنه وإن كان  
مستكراً ظاهراً فهو جازق الباطن لأنه سبب نجاة السفينة من الملك والاولى أن تعرف الحقيقة  
يعلم باطن الأمور كعلم الخضر بأن ما فعله مع موسى من خرق السفينة وغيره فانه مطلع وان  
كان ظاهراً ومضد في البعض والشريعة تظاهر الحقيقة والحقيقة باطنها وهما متلازمان معنى  
كاسبق ومثلث الثلاثة بالجوزة فالشريعة كالقشر الظاهر والطريقة كالباب الخفي والحقيقة  
كاللهن الذي في باطن القلب ولا يتوصل الى القلب إلا بخرق القشر ولا الى الدهن إلا بالذوق القلب  
وقوله لطائف سر جمع لطيفة ولعل المراد بها ما يطالعون عليهم من الاسرار الخفية كما وقع للخضر  
مع موسى بدليل أنه جعلهم من أهل المحاضرة أي الحضرة الالهية أي مشاهدته تعالى بقولهم سمع  
من الحضور وهو الشهود قال الطبراني في السر القديس وقد نبه أهل الحقيقة أن أصحاب  
النهاية في المكاشفات ثلاث مراتب المحاضرة وهي حضور القلب عند الدلائل ثم المكاشفة  
وهي أن يصير العبد في سيرة الى الله عز وجل غير محتاج الى طلب السبل وتأتل الدليل ثم  
المشاهدة وهي عبارة عن ولى الانوار من التجلي على قلب العبد من غير أن يظلمها لقطع  
فالمحاضرة ككروية الشئ في النوم والمكاشفة ككروية الشئ في النوم والبقطة والمشاهدة  
ككروية الشئ في البقطة ومثال ثان وهو ان المحاضرة تشبه الجلوس على عتبة باب الملك من وراء  
الباب والمكاشفة تشبه الدخول في دار الملك والمشاهدة تشبه الوقوف في الموضع الذي  
لا يكون بذلك وبين مطلوبك فيه حجاب اه ويمكن أن الشارح أشار الى الاقسام الثلاثة فذكر  
القسم الاول وهو المحاضرة صريحاً وأورد في الثاني أوتركه لفهمه منه وأشار الى الثالث  
بقوله والالهام وهو القاء معنى في القلب بطريق الفيض بضمن له الصدر (قوله ووفق  
العالمين خلفه) أي طاعته بمعنى أنه أقرهم على القيام بطاعته ليلانها رافلاً قال  
فهمج والذبيذ المنام أي النوم الذي فهو من اضافة الصفة للموصوف والمراد بهمج النوم عدم  
الغفلة التي هي أعم منه اذ ليس للنوم لذة لأن المنام لا احساس له ق ل بخلاف الغفلة  
فانما قد تستقل على شهوات بتذنبها لاهلها والمراد بالنوم حقيقته وباللذة ما يحصل للمنام  
في اوله وأبعده من الراحة كما نسر به آية وجعلنا نومكم سباتاً من أن السبات في الآية معناه  
الراحة التي تحصل عند النوم كما أشار اليه البضاوى وهذه السجعات في الشرح ليست  
على ترتيبها في الواقع لأن الواقع تقديم العلم ثم العمل ثم المعرفة أي للاسرار التي يطالع عليها  
علماء الحقيقة ثم الحصة ثم القاء الاسرار والشارح قدّم المعرفة وايداع الاسرار على العمل  
المعبر عنه بالتوفيق ولهدأ قال بعضهم قوله ووفق العالمين الانسب بتقديم هذه السجعة على  
ما قبلها لأن القيام بوظائف العبادات سبب لايداع الاسرار ومقدم عليه ويجب أن الواو

لطائف سر فهم أهل المحاضرة  
والالهام ووفق العالمين لحقيقة  
فهمج والذبيذ المنام

لا تقتضي قربا ولا تعقبا والحاصل ان اركان طريقة القوم اربعة ترك المتنام وترك الانعام وترك  
الطعام وترك الكلام اثنان مذكوران هنا صريحاً وهما ترك الانعام وترك المتنام والانسان  
الاخران مذكوران فلو بحالانه يلزم عادة من ترك الطعام ترك المتنام ومن ترك الانعام ترك الكلام  
والمراد من تركهما ترك الكثير منهما والاعتصار على القليل بقدر الضرورة لانه لا بد لكل واحد  
من هذه الاربعة وحاصل المطلوب في الطريقة ترك العوائد فمن ترك العوائد أي الاربعة  
المتقدمة فالمراد بالعوائد الامور المعتادة خرقها العوائد فظهور الكرامات على يده لانها  
خارقة للعادة (قوله واذا المحين) أي التي حلاوة الايمان في قلوبهم فاستأنسوا به فلم يفتشوا  
الى ما سواه والمراد بقرب القرب المعنوي وهو مراقبته تعالى بالخوف والاجلال (قوله  
وانهم) هو سرور القلب بما رده عليه من المعارف الربانية وشبه القرب بالعسل تشبيهاً مستمرا  
في النفس واذا تحصيل واللذة تشبع والمراد بقرب الله تعالى من العباد ارتفاع الحب التي بينه  
وبينه فين العبد يوربه اثنان وسبعون سجداً بعضها على الخلق وبعضها نوراني فاذا قرأها العبد  
وازالها بالجمادات والرياضات وهي تأديب النفس على ما وافق الشرع فقد قرب من الله قرباً  
معنوياً وهذه الحب حاجبة للعبد عن ربه لانه عن عده لانه لا ينجيه شيء وقوله الامام أي الخلق  
(قوله احمده الخ) حمداً لاسمية ثم بالفعلة اشارة الى الجمع بين نوعي الحمد الدال على الدوام  
والثبات وهو الاول والدال على الاستقرار والتجدي وقصدنا الثاني الموافقة بين الحمد والحمد  
عليه أي كما ان الله تعالى لا يزال يتجدد في حقنا دائماً فحمده بجماد لا يزال يتجدد وانما عدلت  
عن قول الاجهوري أي في عليه بالباب بالجملة الفعلية بعد ان جده اقول بالجملة الاسمية اشارة الى  
الجمع بين نوعي الحمد الواقع في مقابله صفاته تعالى العظام والواقع في مقابله نعمه الجسام الى  
ما قلته لما صرحوا به من ان تعليق الحكم بالمشق يؤذن بعلمه مأمنه الاشتقاق وهو قد قلني الحمد  
فيما تقدم على نشر الاعلام للعلماء فكأنه قال الحمد لله لاجل نشر العلماء اعلاماً فـ يكون  
في مقابله نعمة كالثاني اللهم الا ان يقال انه لاحظ اراد الشارح الاول مورد الصفات فان  
قبل لم قدمت الاسمية على الفعلية مع حصول الجمع ولعكس قلت لما كانت الصفات قديمة  
مستمرة والنعم منجدة متعاقبة ذكر الاول بالاسمية الدال على الثبوت والاستمرار والثاني  
بالفعلية الدال على التجدد والتعاقب اه اجهوري وقوله قديمة هذا يظهر الاعلى مذهب  
الماتريدة القائلين بان صفات الانعزال قديمة والاولى ان يجاب بأنه قدم الاسمية على الفعلية  
علا بقره عليه الصلاة والسلام ان الحمد لله فحمده (قوله سبحانه) هو اسم مصدر وهو  
ما تقتض حروفه من حروف فعله الماضي وهو سمح بتشديد السا (قوله على جزيل الانعام)  
أي الانعام الجزيل أي الكثير أو العظيم واعمال الانعام لان الحمد على الانعام ادى هوم  
أوصاف المنعم أمممكن من الحمد على نفس النعمة ولم تعرض للمنعم به لتصور العبارة عن  
الاحاطة به تفصيلاً (قوله واشهد) أي اعلم واذا عن فلا يكتفي العلم من غير اذعان وهو تسليم  
القلب لحقيقة ما علمه والمعتقد في مذهبنا انه لا يقدم لفظ الشهادة بل يريد الدخول في الاسلام  
ولا يحلوم معنى التعبد قال في المصباح جرى على السنة الاتية سلفها وخلعها في أداء الشهادة  
اشهد مقتصرين عليه دون غيره من الاعمال الدالة على تحقيق الشيء نحو اعلم وايقن ولا يخفى

واذا المحين لذته وقربه وأنة  
فشفاهم عن جميع الانعام احمده  
سبحانه وتعالى على جزيل الانعام  
وأشهد

من معنى التعبد أنه يقل غيره ولا يلزم السرقته أن الشهادة اسم من المشاهدة وهي الاطلاع على الشيء إما نافعا بشرط في الأداء ما بني عن المشاهدة وأقرب شيء يدل على ذلك ما استق من الملقط وهو أنه يهد بقطض المضارع الموضوع للأخبار في الحال لا الماضي لأنه موضوع للأخبار عما وقع وقد استعمل أشهد في القسم نحو أشهد لقد كن كذا أي أقسم فيستعين لقصد أشهد بمعنى المشاهدة والأخبار والقسم في الحال فكان الشاهد قال أقسم بالله لقد اطلعت على ذلك وأنا الآن أخبر به وهذه المعاني مفقودة في غيره من الالتقاط (قوله أن لا اله) أي لا معبود بحق في الوجود إلا الله بالرفع بدل من محل لامع اسمها لأن محلها رفع بالابتداء عند سمي به أو بدل من الضمير المستوفى في خبر المحدثوف والتقدير لا اله الموجد إلا الله أو بالنصب على الاستثناء ولا يصح جعله بدل من محل اسم لأن لا لا تفصل في المعارف وأنى بالشهادة هنا المارواه أبو داود وغيره صلى الله عليه وسلم أنه قال كل خطية ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء أي من حيث كونها مقطوعة البركة أو قلبتها ولما قال بعضهم يجب من جهة الصنعة على كل شاعر في تصنيف أربعة أمور البسلة والجليلة والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم والتشهد ويسن له ثلاثة أمور تسجيته نفسه وتسجيته الكتاب والاتباع بما يدل على مقصوده وهو المعروف عندهم ببراءة الاستهلال وزاد بعضهم رايها وهو لفظ وبعد فان قلت هل المنى في لا اله إلا الله المعصود بحق أو المعبود باطل قلت وقع في ذلك نزاع والحق أن الثاني انما يتسلط على الكلمة المعبودة بحق لا الكلمة المعبودة باطل لأن المعبود باطل له وجود في الخارج ووجود في ذهن المؤمن بوصف كونه باطلا ووجود في ذهن الكافر بوصف كونه حقا فهو لوجوده في الخارج لا يصح نفيه لأن الذوات لا تنفي وكذا من حيث وجوده في ذهن المؤمن أي من حيث كونه معبودا باطل لا ينفي إذ كونه معبودا باطلا أمر حق لا يصح نفيه والأكاذيب كذا وانما ينفي من حيث وجوده في ذهن الكافر بوصف كونه معبودا بحق فالمعبودات الباطلة لم تنف إلا من حيث كونها معبودة بحق فلم تنف في لا اله إلا الله إلا المعبود بحق غير الله تعالى ما سوى لأن المعبود بحق أمر كلي لم يوجد منه إلا الله تعالى فيكون الاستثناء متصلا (قوله وحده) أي منفردا في ذاته وقوله لا شريك له أي في صفاته وأفعاله وهذا أولى من جعل وحده شاملا للثلاثة ولا شريك له تأكيد لما تقرر عندهم من أن التأسيس خير من التأكيد لأنه إذا قاده لم تستفد من الأقل فقوله وحده منصوب على الحال وأنى به بعد حصر الألوهية فكيدا لترجيح الذات ورداعى الشاوية وقوله لا شريك له أي لا مشارك له وأنى به بعد ما تقدمه من الحصر تأكيد كيدا لتوحيد الأفعال ورداعى المعرفة القائلين بأن العديد يحق أفعال نفسه (قوله الملك) بكسر اللام وهو المتصرف بالامر والمهي في الأمور من مأخوذ من الملك بضم الميم وهو أبلغ من المالك وهو المتصرف في الاعيان المملوكة كيف شاء مأخوذ من الملك بكسر الميم فينبه ما العموم والخصوص الوحيد لأن المالك يتصرف في الاعيان المملوكة مأمورة أولا والملك يتصرف في الاعيان المأمورة مملوكة أولا ه شيخ الاسلام على البضاوي فيجتمعان في أمر تصرف في المملوك له وينفرد الملك في الأمر المتصرف في غير المملوك وينفرد المالك في تصرفه في الاعيان المملوكة له وجهه أبلغه ملك دلالة على التعظيم من حيث أنه لا يضاف إلى العقل إلا باليقال

{ ما يجب على كل شاعر في تصنيف وما يسن صنعة }

أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له الملك

ملك الله وأجودا عما يقال حالك وقوله العلام صيغة مبالغة أي كثر العلم والمراد من الكثرة  
 الاحاطة وعموم الاكتشاف فالكثرة بالتثنية تعلقات العلم وهي المعلومات والافضل الله واحد  
 والمراد من المبالغة هنا المبالغة في الصورة وهي مطلق الكثرة لا البياضة وهي اثباته للنسبة زيادة  
 عما يستحقه وكذا يقال في جميع صفاته تعالى الله على ذلك وقوله محمد ابدل من نبينا لامن  
 سيدنا لانه لا يشعل بين البديل والمبدل منه يعطف التسق (قوله صلى الله عليه وسلم) جلة اعتراضه  
 بين اسم ان وخبرها (قوله عبده) قدمه امتثالا للحديث الصحيح وهو قوله ولكن  
 قولوا عبد الله ورسوله ولان العبودية أشرف أوصافه عليه الصلاة والسلام فقد دعي بها في  
 أشرف المقامات فقال تعالى يمازنا على عبدنا الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب نزل  
 القرآن على عبده أسرى بعبده وليس المؤمن صفة أم ولا أشرف من العبودية لانها غاية  
 التذلل ولقد أحسن القاضي عياض في نقطه حيث قال

ومما زادني شرفا وتبها \* وكنت بأخصي أمأ التربة  
 دخولي تحت قولك يا صادي \* وأن صيرت أجدلي نبيا

وقد خبره الله بن أن يكون نبيا ملكا وتينا بعدا فاخترنا الثالث (قوله ورسوله) أي الى الانس  
 والجن بل والى كافة الخلق من ملك وجبر وممدوب والى نفسه وقول م د لم يرسل الى الملائكة  
 أي ارسال تكليف فلا ياتي التشرىف وقال ابن حجر والشيشري على الاربعة الحق  
 تكليفهم بالطاعات العملية كالركوع والسجود (واعلم) أنه لم يرسل الى الجن غير نينا واما عنهم  
 بالتوراة كان نبرعائهم وسليمان كان ما كلفهم لارسلوا اليهم اه مدابني وقوله لم يرسل الى  
 الجن غير نينا أي لانهم ولامن غيرهم والبلوغ الشرعي أي الذي يتعلق به التكليف لا ياتي  
 فيهم فتكليفهم بالايمان من أول الخلقه كادم وحواء واما اهل الملائكة فهو جلي لا اختيار  
 لهم فيه فلا يكون به وأقول الجن ابليس فهو مكلف بسماع كلام الله وبقائهم اما بجماع آدم  
 منه أو بخلق علم ضروري نفسه أو بوصول دعوة رسول الانس فتوقف التكليف على ارسال  
 الرسل خاص بالادميين وآية حتى نبعت رسولا مخصوصة بهم اه رجاني على شرح المغري  
 لان تكليف الجن بالايمان حاصل من أول الخلقه وليس موقوف على ارسال الرسل بخلاف  
 تكليفهم بالاحكام فانه موقوف على ارسال رسول لهم وهو نينا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله  
 وصفه) أي الذي اصطفاه من خلقه بمعنى اختياره وقوله وتخليلهم الخلقة الفتح وهي الحاجة  
 أو الباطن وهي صفاء المودة وتخليلها في القلب فلا تدفعه محلا الاملاية وآزم على حبيبه حريا  
 على ما رجحه جماعة كالزركشي من أن الخلقة أرفع أسمى من المحبة لانها خالصها فهي  
 نهايتها ومن ثم أخبر نينا بأن الله اتخذ مخلدا وتني أن يكون له خليل غير ربه مع اخباره بجمعه  
 لجماعة من أصحابه قال ابن القيم وظن أن المحبة أرفع وأز وأز ابراهيم خليل ومحمد احبيب غلط  
 ويحتمل لأن كلامهما يوصف بالوصفين والخلاف اعلاه في الفضيلة المستندة الى أحد الوصفين  
 والذي قامت عليه الأدلة أن خلقة كل منهما أفضل من محبته واختصاصهما بالتوفيق معاهما  
 السابق فيهما ما أكثر من بقية الايمان لو لم يكن هذا التوفيق نينا أكثر منه في ابراهيم كانت خلقة  
 أرفع من خلقة ابراهيم هذا حاصل ما ذكره ابن حجر في شرح الاربعة وبه يرد قول بعضهم

(المبالغة التحوية والبيانية)

السلام وأشهد أن سيدنا  
 ونينا محمد صلى الله عليه وسلم  
 عبده ورسوله وصفه وخليله

(محبته الخلقة والمحبة)



(عبدان واجه صلى الله عليه وسلم)

أثر الخليل على الحبيب لاجل الصبح بل آثره لأفضليته أيضا (قوله إمام كل إمام) أي مقدم على كل مقدم وقوة على آله وهو عطف على ضعفه في حيز الصلاة التي هي في ضمن الشهادة ولواخر جلة الصلات عن جلة الشهادة لكان موافقا لما أوف المعروف اه قل وهذا على النسخة التي ليس فيها إعادة صلى الله عليه (قوله وأصحابه) جمع صاحب خلافا للبوهرى وتعليق شاهدوا وشهاد وفي التبريل يوم يقوم الانشاد قال بعض أهل التفسير جمع شاهد اه تصریح وفي بعض النسخ وصحبه وهو اسم جمع لصاحب (قوله وأزواجه) قال النووي في تهذيبه عن قتادة تزوج النبي خمس عشرة امرأة ودخل بثلاث عشرة وجمع بن إحدى عشرة وثلاثين عن قسح ونظمها بعضهم فقال

وفي رسول الله عن تسع نسوة \* اليهن تعزى المكرامات وتندب  
فعاثته ميمونة وصفيّة \* وحفصة تلوهن هندوزيب  
جوير تمع رسله ثم سودة \* ثلاث وست ذكرهن مهذب

إمام كل إمام وعلى أهله أصحابه  
وأزواجه وذريته الطيبين  
الطاهرين صلوات وسلاما  
دايمين على أزواجه وذريته

وهذه أم سلمة ورملة هي أم حبيبة وعبد المطلب في السيرة من دخل بها وأطلقها قبل الدخول وأخطبها ولم يقد عليها بلغ مجموع ذلك ثلاثين قال مرفي شرح المنهاج يحرم زواجه صلى الله عليه وسلم على غيره ولو مطلقا ومختارات فراقه ولو قبل الدخول ونقل في شرحه المذكور أن الأمة التي وطئها تحرم على غيره أيضا وعنده اه وكذا المستعينة التي قالت لعند دخوله عليها أعوذ بالله منك قال استعذت بعظيم وطلقها فتحرم على غيره وتكون معه في الجنة لأنهم تمت على ذلك والتدم قربة ابن حجر على الهمزة واسمها أمية بنت شراحيل وقالت ذلك يقول ضرتها قولى لذلك وانما سر من على غيره لانه في قبره ورعا لشرفه ولأنه أزواجه في الجنة ولأنهن أئمة المؤمنات والمرأة في الجنة مع آخر أزواجه ويرد على قوله لانه في قبره بقية الانبياء فان أزواجهن يجوز لغيرهم من الانبياء التزويج بهن مع أنهم أحياء في قبورهم وصككوا الشهادة يجوز لغيرهم التزويج بنسائهم مع أنهم أحياء فالاولى الاقتصار على التعاليل الثلاث بعده ونسائهم في الانبياء يحصرهم على غير الانبياء (قوله وذريته) أي أولاده وجملة أولادهم أربع من الاناث وثلاثة من الذكور وتزويجهم في الولادة هكذا القاسم فزيب فرقة فقاطمة فأم كلثوم فعبدة فإبراهيم وما قبل من أن له ولدين آخرين وهما الطيب والطاهر فغير صحيح والصحيح أنهم ما قبلان لعبد الله وأشار بعضهم الى هذا الترتيب بقوله

ياربنا بالقاسم بن محمد \* فزيب فرقة فقاطمة

فأم كلثوم فعبدة الله ثم بحق إبراهيم بنى فاطمة

(عبدان واجه صلى الله عليه وسلم)

اه وكلهم من خديجة الا إبراهيم فأم من مارية القبطية (قوله الطيبين) أي الخالصين من شوائب الكدورات وقوله الطاهرين أي الخالصين من النقائص الحسية والمعنوية وفي هذين تغليب الذكور على الاناث لشرفهم (قوله دائمين) لا يصح أن يعرب نقضا لصلاة وسلاما لأنهم ما معمولان صلى وسلم وهما مختلفان معنى وقد صرح النجاشية أنه لا يصح نعت معمولي عاملين الا اذا اتفقا عاملا معا معنى وعملوا لا واجب القطع كما قال ابن مالك ونعت معمولي وحيد معنى \* وعلى أربع غير استئنا

مفهومه أنه لو اختلف العملان معنى وعملاً وعلاقة أو معنى فقط لا يجوز الإتيان ولا يصح  
أيضاً أن يقطع ويعرب معمولاً لفعل محذوف لأن نص السكر لا يجوز قطعاً من السنين بدونه  
بغضنا الأولى جعله بالامن صلاة وسلاماً ولا يشك في وجوب تعريف صاحب الحال عند عدم  
المسوخ لتكثيره لأن ذلك غالب وهذا من غير الغالب على حدوصلي ورامد بالقيام اهـ  
شفتنا وحف وقد أجاب بعضهم عن الأول بأن الصلاة والسلام يرجع معناهما إلى طلب زيادة الشرف  
والفضل ولا يشترط اتحاد اللفظ وهو في غاية من البعد قال الشنواني في حواشي القاموس  
واغلب الصلاة والسلام دون الحمد وان صح تأييده أيضاً الاستغناء الله عن تأييد الحمد ومعنى  
تأييد الصلاة والسلام تأيد غرضهما وهي الرحمة والتحية والاقبال والسلام للذات  
صدور من المؤمن في هذا الكتاب صلاة واحدة وسلام واحد وقوله إلى يوم الدين أي الجزاء  
فإن قيل المطلوب استمرارهما فكيف غناهما بذلك قلت باعتبار يوم الدين جري على عادة  
العرب لأنهم يقولون بذلك عند إرادة التأييد والاقبال لا يقطع أصلاً (قوله وبعد) من  
هنا إلى بسمله المتن فيه كلام مسموع وفيه كلام غير مسموع يعلم ذلك بالتأمل والمصيح منه  
أربعون مصححة بعضها على الباء بعضها على التاء بعضها على الدال وبعضها على اللام وهذا  
الكلام اشتمل على أغراض الأول مدح صاحب المتن والثاني مدح المتن والثالث مدح الشرح  
والرابع مدح الشارح والخامس تسمية الكتاب والسادس التوسل إلى القبول الإيعان على أكمله  
وجعله خالصاً وفي ضمن هذه الأغراض بيان السبب الحامل له على التأليف والواقف وبعد  
تتمهل وجرداً لأنه الأول أن تكون عاطفة قسمة على قسمة وأما مقدرة في الكلام والقام  
دالة عليها الشا أن تكون الواو نابتة عن أما والفاء واقعة في جواب الواو والنابتة عن أما  
وهذه الواو الغريبة بعضهم بقوله

وما أوأولها شرط يليه • جواب قرينه بالقام

أجاب بعضهم بقوله

هي الواو التي قرئت يعبد • وأما أصلها والاصل مهما

واختصت الواو من بين سائر حرف العطف النابتة عن أما لأنها أم الباب ولأنها قد تستعمل  
للاستئناف كما في الثالث أن تكون للاستئناف وأما مقدرة بمعنى محل نصب على الظرفية  
والعامل فيها يكن أو أما بناء على أنها من نواحي الشرط أو يقول بناء على أنها من نواحي الجزاء  
وبوجه السعد وغيره ليكون الجزاء مستنداً معطفاً على شيء مطلق أي غير متبدل بكونه بعد السجدة  
والجدلة (قوله فقول) إشارة إلى أن الخطبة متقدمة على التأليف حيث أتت بصيغة المضارع  
(قوله فقير) يحتمل أنه صفة مشبهة فقهاء الدائم الفقراء الحاجبة أو أنه صيغة مبالغة فقهاء  
كثير الفقراء (واعلم) أن لفظ فقير صفة لذكر الموت فيل فقير بالهاء وأما قوله هم  
أن فصلاً يستوي فيه المذكور والمؤنث فمعمول على ما هو بمعنى مفعول كقيل وحرر مع أن تبعاً  
موصوفهما قال في الخلاصة

ومن فصيل كقيل أن تسع • موصوفة غالباً بالتامع

وأضاف الفقير إلى رحمة ربه لدفع إيهام فقر الدنيا والقلب واختار لفظ الرب لإفادة الحق

إلى يوم الدين (وبعد) فيقول فقير  
وصحة ربه

والأقفة لا تترك شأن من شأن النبي (قوله القريب) قريبا معناه باللفظ والعلم بأحوال العبد وقوله الجيب أي دعاء من دعاء والمراد بالاجابة ترتب نفع على الدعاء بما يعين ما يطلب أو بغضه وعلى كل ما أتى في الحال أو المستقبل **ككل ذلك** إن أراد الله الاجابة والأفلا يجب شيء من ذلك والجيب أسئلة الجواب لانه من الجواب فهو وادى قطعت حركة الواو الى الجيب فصار محبوب وقعت الواو اسكنة اثر كسرة قلبت بامفصار مجيب (قوله محمد) بدل من قنبر أو عطف بيان مد ابني وهو غير ظاهر لأن قنبر امصقة مشبهة وهي لا تعرف بالاضافة ومحمد معرفة بالعلية وعطف البيان لا بد فيه من الموافقة في التعريف والتكثير كما ذكر في الخلاصة وهذا عند البصريين وأما الانخش والكوفيون فلا يشترطون ذلك (قوله الشريفي) نسبة الى بلدته وانطيس لقبه الذي اشتهر به أي الخطيب بالجامع الازهر (قوله ان مختصر الامام) جله تحكيه بالقول فهي في محل نصب وقوله العالم أي المتصف بالعلم وإذا أطلق العالم في هذا المثل فالمراد به المتقن لكل علم وهذا على جعل آل في العلم المأخوذه من العالم للاستقراق فان جعلناه الجنس الصادق ولو يفر من أفراد العلم فصدق عليه هذا الوصف ولو باثبات علم واحد وإذا قد بقدر انصرف اليه كقولهم عالم في القرائن أو عالم بمسئله كذا وأما إذا أطلق في الوصية فلا يشرف الا لعلماء الشرع وهو علم الفقه والتفسير والحديث (قوله العلامة) التامه لتأكيد المبالغة وللنقل من الوصفية الى الاسمية ومثله القهامة (قوله الحدر) بفتح الحاء العالم فكسر هاء المداد أي الذي هو كذا لاند في النقص به كذا قبل ولا حاجة اليه بل هو بالفتح والكسر العالم كما في كتب اللغة فهو كناية عن انتقاله والبحر كناية عن كثرة عمله والقهامة كناية عن كثرة حذوقه وكأنه قل والاولى أن يقول هنا المتقن ليكون فيه فائدة بعد قوله العالم وجمله الاوصاف التي ذكرها الشارح بقوله الامام الختامة ستة منها وأوصاف المصنف والسابع وهو الشهير بمثل أن يكون وصفا للمصنف وأن يكون وصفا للمحققين والثامن وهو المسمى وصف للمختصر (قوله شهاب الدنيا والدين) أي منورهما لأن الشهاب في الاصل الكوكب أو ما يتصل عنه والمراد به ههنا الدور الناشئ عن العلم فنهبه الشيخ بالشهاب من جهة كونه مضيا لاسم جهة كونه محرقا فهو رضى الله عنه كأنه كوكب مضى في أهل الدنيا والدين ويصح أن يكون كالكوكب في الاراق أيضا في أنه يحرق من عاداه في الدنيا مجازا اه فأكبه وإذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب عن الاسم عند المحاكمة ويشهر باللقب والاخيرون قد عهده كما فعل الشارح هنا فإنه قدّم اللقب وهو شهاب الدنيا والدين لاشتهاره به لانه اشتهر تلقب كل من نسي بأحمد بشهاب الدين ومن نسي بمحمد باسم الدين ونحو ذلك وقول شيخنا المدايني وقدّمه على الاسم على طريقة المؤرخين فيه تأمل فان مجرّد طريقة المؤرخين لا يكتفي في التقديم فالاولى أن يقال قدّمه على الاسم لاشتهاره به كافي قوله تعالى المسبح عيسى بن مريم وقول الشاطبي وقالوا عيسى وشهاب بدل من الامام وكذا قوله أحمد ويصح أن يكون أحمد بدل من شهاب بناء على جواز الابدال من السدل لكن الاولى كونه بلا آخر من الامام أو عطف بيان عليه (قوله ابن الحسين) اسم أبيه وابن اذا وقع بين مجلین تسقط الله ما لم تكن في أول سمار ولفظ الحسين معرفة كسم السيد الحسين رضى الله تعالى عنه ودخلت آل عليه للعصمة عملا بقول الخلاصة

القريب الجيب محمد الشريف  
لخطيب ان مختصر الامام العالم  
العلامة الحدر البحر القهامة  
شهاب الدنيا والدين أحمد بن  
الحسين

مبحث تقديم الاسم  
على اللقب وعكسه

وربما الأعلام عليه خلاه البيت وفي نسخة الشاه أن الشاه بن تميم في سبع مواضع إذا  
أضيف إلى مضمون كذا البك أو نسب إلى الأب الاصل كقول محمد بن شهاب الباقى في شهاب  
جده أو أضيف إلى غيره به كالقائد ابن الأسود أو عمرو وبنو الأسود ومحمد بن الحنفية  
فالحنفية أمه أو عدل عن الصفة إلى الخبر كقول أظن محمد بن عبيد الله أو إلى الاستفهام  
كقول هل تميم ابن مرة أو نبي كقول زيد وعمر وابن محمد أو ذكر بغير اسم بكم ابن عبد الله  
أو كتب أو لسطر أو اتصل بصفة كقول زيد القاضل ابن عمرو قال بعضهم ومثل ابن رينة  
وقد نظم العلامة الأجهوري تلك المواضع فقال

احذف من ابن ألفان وقعا • في وسط اسمين تكن متبعا  
الا إذا أضيف للضمير • فالألفا كتب فيها معرى  
ومثلها أن اسمه قد حذف • كاركم ابن عمر من أنصفا  
قلت وفي استثناء ذين ظور • أذليس بين اسمين من يذكر  
كذا المكتوب بصد السطر • أو ما نسبته لمستفاد  
أو من لغيره قد اتب • كماله فالحكم ذال وجب  
ومابه لصفة قد عدلا • فغيره كذلك للذفلا  
موصوفه منه وما بقى • أو عدل الاستفهام مدعنا  
قد قال ذا الشاه وبعض ابنه • كالابن في ذا وعليه العهد

(قوله الأصمغاني) بفتح الهمزة وكسر هاء المعجمة والياء نسبة إلى أصمغان بلدة أو بلد  
جده وهي بلدة من بلاد الحميم حيث بذلك لأن أول من نزل بها أصمغان بن قلوح بن المعلى بن  
ياقوت بن فوح عليه السلام (قوله الشهير بأبي شجاع) بالنسبة لخصم وبالحرف نعت لأجد  
وبالرفع نعت مقطوع وقوله المسمى بغاية الاختصار نعت مختصر فقط وعدى سمي بالياء  
وتعدى بنفسه أيضا وجعل لما كان خبرا واسم كان ضمير مستتر يعود إلى مختصر وخبر هامن  
أبدع أي أحسن المختصرات إذا البداع في الأصل الاختراع على غير مثال سابق وبزعمه الحسن  
ومنه يدعي السموات والأرض وقد يقال أنه مخترع بالقصة لا بالقوله وتركيبه وهيئة  
المجموعة فانه بهذا الاعتبار لم يسبق له مثال يكون هذا على نمطه وشكله ١١ أجهوري  
(فائدة) • قال الأثير بن عاص القاضى أبو شجاع مائة وستين سنة ولم يحتل بمحمور من أعضائه  
فقبل له في ذلك فقال ما عصيت الله بعضونها فلما حفظها في الصغر عن معاصي الله حفظها الله  
في الكبر وفي كلام البولاتي ما يخالف ذلك فراجعوه وولد سنة ثلاث وثلاثين وأربع مائة  
وتولى الوزارة سنة سبع وأربعين ففسر العدل والدين ولا يفرج من يمينه حتى يصل ويقرأ من  
القرآن ما أمكنه ولا يأخذ في الحق لومة لائم وكان له عدة أنصار يفرقون على الناس الصدقات  
أي الزكوات ويعفونهم أي يعطونهم الهبات يصرف على يد الواحد منهم مائة وعشرين  
ألف دينار فم أفضاهم الصالحين والأيام ثم زهد الدنيا وأقام بالدين المتوردة يقيم المسجد  
الشريف ويقرش الحصر ويشعل المسابيح إلى أن مات أحد خدومة آخره النسيبة فأخذ  
وطيقته إلى أن مات وفي مسجده الذي بناه عند باب جبريل أي الذي كان ينزل منه جبريل

ابن أحمد الأصمغاني الشهير بأبي  
شجاع المسمى بغاية الاختصار  
لما كان من أبدع مختصر

وقال السمعاني وسعت من بعضهم  
أنها مسمى بالعبيد سباهان قال  
ومبا العكر وهان الجمع وكانت  
عسكر الأكرسة فجمع بها  
مثل عسكر فارس وعسكر كرمان  
والأهواز فترس فقبل أصمغان  
١١ من أبي القداء

على النبي صلى الله عليه وسلم ورأسه بالقرب من حجر الشرفة صلى الله عليه وسلم على صاحبه  
من الجهة الشرقية وهي جهة البقيع القريب (قوله في الفقه) متعلق بقوله صنف قدمه  
للجميع وبجمله صنف في محل عزفت لمختصر يعني أن المختصرات التي في الفقه كثيرة وهذا  
من أحسنها ولذا قال بعضهم

يا من رام فقام سقرا \* ليضئ بارتضاع واتساع  
تقريب للعلوم وكن شعاعا \* بتقريب الامام أبي شعاع

وأول من صنف في الفقه أبو حنيفة وأول من أظهر علم الفقه بصير يزيد بن أبي حبيب (قوله وأجمع موضوع) أي أكثر جملة المسائل من كل كتاب وضع للتصنيف في الفقه مؤلف  
على مقدار حجم ذلك المختصر والتخفيف في الرجوع للتصنيف المأخوذ من صنف وفيه راجع  
للفقه وفي حجمه للمختصر والتقدير وأكثروا وضع المسائل للتصنيف في الفقه على مقدار حجم  
المختصر اهـ وعبارة غيره أي أكثر جملة المسائل من كل كتاب وضع للتصنيف أي لمسائل  
التصنيف في الفقه مؤلف على مقدار حجم ذلك المختصر اهـ فالخبر في حجمه للمختصر الذي  
هو اسم الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة والالفاظ لا يجمع لها وإنما يجمع للاوراق  
المكتوب فيها النقوش الدالة على الالفاظ فاطلاق الجمع على المختصر باعتبار ما يؤخذ من الاله  
الالفاظ شأنه أن تنقش في الاوراق والمعنى على قدر الجرم الذي فيه نقوشه ألف (قوله  
النفس مني) جواب لما ويقال فيها حرف وجود لوجود وقبل ظرف وهو العامل فيه ان كانت  
ظرفا بمعنى حين وإذا لا تأملها محتمة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة كما في المعنى وعبر بالانقاس  
إشارة إلى أن السائل مساو له ولا يرد عليه قوله المتردد في أي إذا الشخص يتوعد إلى مثله ومن  
دونه ويحتمل أنه دونه وقد قال ذلك نواضعا اهـ وفيه إيحاء إلى أن الأمر من الأعلى والانتقال  
من المساوي والمدعاس من الأدنى وهو قول ضعيف قال ابن السكيت ولا يعتبر فيه أي في معنى  
الأمر علو ولا استعلاء وقبل يعتبران اهـ والاعززة جمع عزيز ويجمع أيضا على عزازة وهي أعراف  
ويطلق العزيز على معاني منها أنه الذي لا مثيل له وهو المناسب هنا كاقبل والمناسب أن يكون  
معنى العكس بـ خصوصاً مع تعلق ما بعده به وهذا من جملة معانيه (قوله المتردد في) أي  
الراجعين إلى مرتبة أخرى ومفعول النفس قوله أن أضاع عليه شرحاً أي وضع شرح  
على ذلك المختصر أي تأليف شرح فحبه الشرح والمتمم براكب ومركوب بجامع شدة التمسك  
على طريق الاستعارة بالكناية وإنشأت الوضع تخفيفاً أو شبهه فخرج الشرح بالتموضع جسم  
على جسم وأطلق الوضع عليه ثم اشتق منه أضاع فهو استعارة تبعية والشرح لغة الكشف  
والإظهار واصطلاحاً دالة على معان مخصوصة وقال الأجهوري لما كان  
الشرح مبيناً وموضحاً ارتفعت مرتلته فكانه استعمل عليه (قوله بوضع) أي بـ كشف  
ما أشكل أي ما خفي منه وقوله ويضع ما أعلق منه أي ما أصعب فهمه وفي الكلام استعارة  
تبعية في يفتح وأطلق ترشيحاً واستعارة مكنية في ما فاتها واقعة على المسائل الصعبة وأغلق  
تخييل ويفتح ترشيحاً وعكسه وعطف هذه الجملة على ما قبلها عطف خاص على عام أو مرادف  
والعطف محل الطاب (قوله ضامناً) حال من ضمير أضاع وهو من جملة المسؤول لأن المسؤول

في الفقه صنف وأجمع موضوع  
له فيه على مقدار حجمه ألف  
النفس مني أي أن أضاع عليه  
المتردد في أي أن أضاع عليه  
شرحاً بوضع ما أشكل منه ويضع  
ما أعلق منه ضامناً

مجرد على الالتفات فهو على حق قول ابن حاتم

وأستعين الله في الفقه • مقاصد التصويها محوية

تقرب الخ والاشارة في قوله الى ذلك عند على الايضاح والفتح لان الكل من معنى الشرح  
والمراد بالضم وضع المسائل في أماكنها ومن في قوله من القوائد لبعض فهي في موضع  
المفعول به بمعنى بعض أي بعض القوائد كما صرح به الزخشي في قوله تعالى فأخرج به من  
الغرات زرقا لكم فانه جعل من في موضع المفعول به قال الطيبي في اسم بمعنى بعض وحسنه  
فلا حاجة لجعل مفعول ضامنا محذوفا ويصح أن تكون زائفة في الثبات على قلة وأل في القوائد  
والقواعد للبعض فلا يرد أنه لم يذكر جمعها (قوله المستجابات) أي الناقلة في الجود على  
الحسن فالمراد بالقوائد المستحسنة فالسبب والثناء للمبالغة والدال محققة لامتددة خلاف ما في  
قوله (قوله والقواعد) جمع قاعدة وهي قضية كلية يعرف منها أحكام جزئيات موضوعها  
وعطف القواعد على القوائد عطف خاص على عام (قوله في شروعي على التنبيه) هو على  
التوزيع اذ ليس له على التنبيه الا شرح واحد وكذا يقال فيما بعده والتنبيه لاني اسقى الشرازي  
والمنهاج الامام النووي والبهجة لابن الوردي (قوله فاستغرت الله) معطوف على التمس وفيه  
أنه لم يجبه بالقول ولا بالفعل بل عدل الى الاستخارة وظاهر كلامه أنها في صلاة لانه جعل مذهبها  
بعدم صلاة ركعتين في مقام الامام ولم يذكر معها صلاة ويحتمل غير ذلك قل أي بأن يراد  
بالركعتين صلاة الاستخارة لا يقال ان الاستخارة ليست مطلوبة في هذا لانه خبر لا مقول ان  
أوقات المؤلف كلها مغفورة بالطاعة فالاستخارة انما هي لتقديم الأفضل منها وبعبارة مد قوله  
فاستغرت معطوف على التمس وهذا يقتضي أن الاستخارة عقب الالتماس لكن زائده قوله بعد  
أن صليت فانه يقتضي تخلل الصلاة بين الالتماس والاستخارة لان المراد بقوله فاستغرت دعوت  
بدعاء الاستخارة وطلبت منه تعالى ما هو خير لاني ما سأله وان كان خيرا فقد يكون غيره من  
الخيرات أفضل منه لكونه أهم فالتعقيب في ذلك على حد زروح زيد قوله فاندفع قول قل  
ظاهر كلامه أن الاستخارة غير صلاة لانه جعل مذهبها بعد صلاة الركعتين في مقام الامام ولم يذكر  
معها صلاة وقوله فاندفع أي تغيبا فاستغرت بدعوت دعاء الاستخارة أي بعد صلاتها وهي  
الركعتان المذكورتان (قوله لمدة من الزمان) أي مرات كثيرة والمدة القطعة من الزمان تقع  
على القليل والكثير قيل الاولى حذف قوله لمدة من الزمان اذ كل شيء في الدنيا لا بد له من مدة  
وأجيب بأن فائدة ذكره التمس على تكرار الاستخارة ح في (قوله رضي الله تعالى عنه) أي أمد  
عنه السخط بواسطة الرضا وقوله وأرضاه أي أعطاه ما رغب به وفي كلامه اشارة الى أن  
استعمال الترضي في غير العصابة جائز كما هنا وان كان الكثير استعماله في العصابة والترحم في غيرهم  
٨١ م (قوله وجعل الجنة مثله) أي محل تردده وقوله ومشواه أي محل إقامته (قوله  
فلما اشرح لذلك صدرى) أي اطمأن وركن قلبى اليه فاطلاق الصدر عليه مجاز فمرسل  
من تسعة الخصال وهو القلب باسم المحل وهو الصدر (قوله شرعت في شرح) أراد به ما يشعل  
الخطبة لانها مقدمة عليه (قوله تقريه) بفتح القاف من باب تعب أو بكسر التاف من باب  
ضرب فالماضي الذي هو قرأ أصله على الاول قرر على وزن تعب وعلى الثاني أصله قرر على وزن

الى ذلك من القوائد المستجابات  
والقواعد المحررات التي وضعتها  
في شروعي على التنبيه والمنهاج  
والبهجة فاستغرت الله تعالى مدة  
من الزمان بعد أن صليت ركعتين  
في مقام اماننا النافعي رضي  
الله تعالى عنه وأرضاه وجعل  
الجنة مثله ومشواه فلما  
اشرح لذلك صدرى شرعت في  
شرح تقريه

ضرب والمضارع على الأول أصله تقر على وزن شغب وعلى الثاني أصله تقر على وزن تضرب  
فهو من بابي ضرب وتعب كما في الصباح أي يحصل به سرور ونرجح لمن يطلع عليه قبل فأراد  
بالعين الذوات مجازاً من صلا من إطلاق الجزء على الكل وعبر بالعين لأنها أقوى أسباب  
الاطلاع فهو شامل للاعنى ومعناه في الأصل تبدد به دموع أعينهم فهو من الترفيع بالقاف  
وهو البردة كمن به عن سرورهم به فأن دموع السرور باردة ودمعة الحزن حارة فبذلك من برد العين  
السرور فهو كناية اصطلاحية (قوله أولى) أي أحباب والرفعات جمع رغبة وهي الانهماك  
على الخير طلباً للجزاء تعالى به (قوله راجياً) أي مؤملاً حال من التماس في شرت (قوله  
جزيل الأجر) أي الأجر الجزيل أي الكثير وقوله والثواب بمعنى وقد يفرق بينهما بأن الأجر ما كان في مقابلة العمل والثواب  
لا يعطيه الله فالأجر والثواب بمعنى وقد يفرق بينهما بأن الأجر ما كان في مقابلة العمل والثواب  
ما كان تفضلاً وإحساناً من الله تعالى وفي كلامه إشارة إلى أن العمل لله تعالى مع إرادة  
الثواب جائز وإن كان غيره أكل منه قال شيخ الإسلام درجات الإخلاص ثلاث عليا ووسطى  
ودنيا فالعليا أن يعمل العبد لله وحده امتثالاً للأمر ومقابلة ما يحق عودته لاطعه عافى حسنة  
ولا خوف من ناره ومن ثم قالت رابعة العبدية ما عبادتك طمعا في جنتك ولا خوفاً من نارك  
انما عبادتك امتثالاً للأمر والوسطى أن يعمل العبد لثواب الآخرة ومن هذا قول المؤلف  
كفره راجياً لذيل الأجر الخ والذنب أن يعمل العبد لكرام الله في الدنيا والسلامة  
من آفاتهما وما عدا هذه الثلاثة رياء وان تفاوتت أفرادها وقال القرطبي إذا كان هناك قصد  
ديني وقصد آخرى كن سافراً للنجى والتجارة والجهاد والغنية والألمعة والزواج فإن كان  
القصد الديني هو الأغلب يكن فيه أجروان كان القصد الديني هو الأغلب أجراً بقدره  
وان تساوى فلا أجر (قوله أجاى) أي أنزل فيه الإيجاز لخل أي تقطيل اللفظ المضمر والمقصود  
ترك الصفة فيه وفيما بعده وأدفع بقوله المضمر بأقال الإيجاز لا بوصف بالاخلال اه مد وهذه  
الجملة صفة للشرح أو استئناف وقوله والاطناب الممل أي الأكثر والموقع في السأمة وبين نخل  
وعمل الجناس اللاحق وهو اختلاف اللفظين في حرفين متباعدي الخرج كافي قوله تعالى فأما  
اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر ولم يذكر الشارح الواسطة بين الإيجاز والاطناب المسماة  
بالماواة وهي التعبير عن المراد بلفظ مسأولة لأن الأراج فيها بل لأنه كان قد جدلان المساواة  
أداء المقصود بعبارة المتعارف بين الاوساط ولم يعلم قدر المتعارف بينهم تحديداً وقوله حرصاً على  
لاجل الحرص فهو على قوله أجاى (قوله لفهم فاصده) مقرر مضاف فيم أي كل من قصده  
واعترضه قيل بأن المناسب إبدال الفهم بالحفظ إذ يسهل الكلام لفهمه ويصعب لحفظه وهذا  
الاعتراض لا يراد أصلاً لأن تفسيره بترك الإيجاز لخل لا يتنافى أن الشرح محبوب لفهمه لأن الفهم  
هو الغرض من الشرح (قوله والحصول) عطف على فهم وهو عطف لازم على ملزم كذا قيل  
وهو غير متعين بل يصح عطفه على التقريب أي حرصاً على التقريب وهو حرص على الحصول وضمه  
معنى الوقوف فعلاه بعلى أي الوقوف على فوائده وقوله ليتكى عليه التقريب أي والحصول  
أو عليه كناية لا جاني وقال بعضهم أنه عليه لقوله حرصاً هو عليه للعلية فيكون تدقيقاً شيخنا (قوله  
الابتدى) وهو من لم يدر على تصوير المسئلة (قوله والمتوسط) وهو من قدر على التصور

(درجات الاخلاص)

عن أولى الرغبات راجياً بذل  
جزيل الأجر والثواب أجاى فيه  
الاجياز لخل والاطناب الممل  
حرصاً على التقريب لفهم فاصده  
والحصول على فوائده ليتكى  
به المبتدى عن المطالعة في غيره  
والمتوسط عن المراجعة لغيره

(تعریف الجناس اللاحق)

فقط وسكت عن المتنبى واضحا وهذا لنفسه **(قوله ثاني)** أي لا في قوله لقوله لكن  
 فوقه موثقل تشديد الميم المكسورة أي راجع فالراجع الامل معنى واحد وهو يتعلق القلب  
 بغير عيوب فيه مع الأخذ في أسبابه فإن لم يأخذ في الأسباب قطع وقيل الامل راجعاً بجمعه  
 النفس كطول عمره يزداد معنى والرياء أعظم والفرق بين الامل والتقى أن الامل طلب ما تقدم له  
 سبب والتقى طلب العلم بتقديم السبب وقيل لا يتفك الانسان عن أمل فان فاته ما آمله عول على  
 التقى **(قوله عدة)** أي يعتمد عليه عند الاختلاف وقوله ومرجأ أي يرجع اليه ليعطف عند  
 الاختلاف وغيره فهو أعم وعكس قبل وبجوابه العدم بما يعتمد عليه في الاقدام والعمل أي  
 في تحمل الاتفاق والاختلاف والمرجع ما يرجع اليه عند الاختلاف فهو عطف الخاص  
 على العام وقال بعضهم عطف تنصير انتهت **(قوله بركة)** هي في اللغة الزيادة والمعاني ما يند  
 وفي الاصطلاح شئون الخير الالهية في الشيء **(قوله الكريم)** وفي نسخة الأكرم وهو من أسماء  
 تعالى قال تعالى اقرأ وربك الأكرم ما وقع في الحاشية من عدم ورود مسبو ثم هو من وضع  
 الظاهر موضع المضمر بأن يقول بركة للثبوت والنصح **(قوله هائل الخ)** تعظيم لقوله  
 أن يجعل هداية الكتاب عدة ومرجأ كل ما قبل وانما أملت ذلك مع وجود شروح غيره لأن  
 ما كل من صنف الخ وقال المذاهب وهذا جواب عما يقال أن هذا الكتاب عليه شروح كثيرة  
 فلا حاجة لتشرحه **(قوله وفي)** يضيف القاموس تشديداً **(قوله والفضل)** في معنى التعظيم  
 المحذوف تقديره ما أحدث في الثاني ووفيت بالمراد لأن الفضل مواهب وهذا من باب التحدث  
 بالنعمة **(قوله والناس يتفاوتون)** هذا الجمله مفسر لما قبلها وفيه وضع الظاهر موضع  
 المنفرد للاعتناء والاحتكام **(قوله في الفضائل)** أي والعوامل ومبها ككتفاء والمراد  
 بالفضائل ما يشعل القواصل **(قوله وقد تنظر)** بفتح القاموس من باب تعب أي تفوز الناس  
**(قوله عما)** أي بشئ أو بالذي تركه الاوائل قال قل لو قال عالم تذكره الاوائل لمكان  
 أنيب اذا التزمه عن معرفة القول وليس مراداً ويجوز بأنه عبر بذلك تأدياً وبأنه راعى  
 المثال المذكور وهو تركه الاوائل لا سحر وكفى كلامه خبره فليست كثير ولا ينافيه الايتان بقدر  
 التثنية فيقبله لأن المعنى أن الاوائل لم تذكر أشياء كثيرة طفر بعضهم المتأخرون م د  
 وقوله عالم تذكره الاوائل يقال عليه لايصح أن يقول ذلك لأنه لا يعلم هل تركه الاوائل فلم  
 يصنفوه أو لم يذكره لعدم علمهم به أو علموه لكن لم يتفق لهم ذكره أو تصدقه على أن المراد  
 بالآخر والاولى الجنس فانه لا اطلاع للآخر على جميع أقوال الاول المصنفة وغيرها  
 حتى يقال ان الاوائل تركوه فلم يذكره أحد منهم **(قوله من فضل)** أي خير كامل وقوله  
 وجود يضم الجيم أي كرم كذلك فالتوفيق فيما للكمال على حد قوله صلى الله عليه وسلم من  
 بر الله به خيراً بفضه في الدين ويكون المراد من خلقه حينئذ المؤمنين بدليل قوله وكل ذي نعمة  
 الخ **(قوله نعمة)** قال الشارح في شرح المنهاج النعمة بكسر التثنية وسكون العين  
 الاحسان وتجمع النعمة على نفعها بفتح النون وسكون العين المهلة والملة والجمع ملائم  
 تحمد عاقبته ومن ثم لانه نعمة لله على كثر قبل هو مروق وفتح النون التتم وهو خصب  
 العيش ولينه وبضئها المودة **(قوله محمود)** أي فلا يلتفت الى قول المعترضين على الذين

(الربا والامل والتقى والطمع)

فاني مؤثقل من الله تعالى أن يجعل  
 هذا الكتاب عدة ومرجأ بركة  
 الكريم الوهاب بما كل من  
 صنف أجاد ولا كل من قال  
 وفي المراد والفضل مواهب  
 والناس في القنون مراتب  
 والناس يتفاوتون في الفضائل  
 وقد تنظر الاخر على تركه  
 الاوائل ولم تذكر الاوائل الاخر  
 وكله على خلقه من فضل وجود  
 وكل ذي نعمة محمود



يذمون ويذمون كلاني (قوله والحسود) أي الحاسد فالبلغة ليست مرادة (قوله لايسود) أي لا تحصل له سيادة وسببه أنه كانه بسبب الحكم العدل للبور فكانه يقول هذا لا يستحق تلك النعمة التي هو متلزم ومختلفها ولا اقبل

الأقل لمن بات في حسدا \* أتدري على من أسأت الادب

أسأت على الله في قوله \* كاتلم ترض لما وهب

وقد ورد أن الحسدياً كل الحسنات كاتماً كل النار الحطب وقال آخر

ان يحسدوني فاني غير لاثمهم \* قلبي من الناس أهل الفضل قد حسدوا

قد امدى لهم ماني وما لهم \* ومات أككرا غظا عما يحسد

والمراد الحسد المذموم وهو قبيح زوال نعمة الغير بأن يحسد بها الغير ويجب زوالها عنه فان اشتهيت لنفسك مثلها مع بقائها لصاحبها فهي غبطة (قوله وسببه) الواو للاستئناف أو عاطفة على مقدر أي وضعته وسببه أي الشرح بالاقناع وفي هذا اشعار بأنه يكفى من قبح بعض غير والقصاة أعز وأوصاف الانسان والمتصف بها أعز الناس كاتال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه

عزيز النفس من لزوم القناعة \* ولم يكشف لخلق قناعة

أؤذنتي القناعة كل عز \* وحل عزاً عن من القناعة

فصبره لنفسك رأس مال \* وصبره لها التقوى بضاعة

لتغنى في حياتك عن ثلم \* وتظفر بالجمان بصبر ساعه

(واعلم) أن أسماء الكتب من حبر علم الجنس رؤساء العلوم من حيز علم الشخص (قوله في حل ألفاظ) شبه اللفاظ بشئ معقود وحذف المشبه وأنت له شئ أسوانه وهو حل فقه استعارة بالكتابة واصافة اللفاظ الى أي شعاع على معنى اللام (قوله أعاني الله) أي أتدري على أكالة أي اتقاه فان قلت التعبير بقوله أعاني على أكالة مناف لقوله وسببه الخ اذ التعبير يسمى يقتضي أنه كل وتم ويجاب عنه بأن الضمير في سببه راجع للشرح باعتبار ما في الدهن أي أعاني على أكالة خارجاً وبأن المراد أجمعه بالاقناع (قوله فلا ملأ باللام والهمز وقد تحذف مصدر معنى التلجأ أي الاعتصام بالشئ وهو لا يتعدى عن لكن ضمه معنى التلجأ لا فرار منك لاحد الا اليك وفي نسخة بالتون بدل اللام بالقصر مصدر بمعنى النجاة وهي الخلو من الهلاك ونحوه أي لا انتهى منك أي من عذابك منتبهاً الى أحد الالك ويجوز تنوينه مع حذف الله أفاده شيخ الألام في شرح البحارى وبى اليه وعليه الجنس المضارع وهو اختلاف الكلمتين بحرفين متقاربي المخرج وهذا الهمزة والعين هما هـ شينا (قوله وهو حسي) أي كائى وجهه ونعم الوكيل أي الحافظ والمقوص الى الامور استنباطية ان كانت التي قبلها حرة أو معطوفة عليها ان كانت انشائية معمولة لقول محدود معطوف على حسي أي معقول فيه نعم الوكيل فيكون عطف مفرد على مفرداً ومعطوفة على حسي يفرق بقدر القول فيكون عطف انشاء على مفرد وهو جائز وبهذا ينسقط الاعتراض بأن جملة نعم الوكيل لانشاء المدح وجهه هو حسي خبرية ولا يعطف الانشاء على الخبر على أن في عطف الانشاء على الخبر

والحسود لا يسود وسببه بالاقناع  
في حل ألفاظ أي شعاع أعاني  
الله تعالى على أكالة وجهه  
خالص الوجه الكرم بكرمه  
وافضاله فلا ملأ منه الا اليه  
ولا اعتماد الا عليه وهو حسي  
ونعم الوكيل

(الحسد والغبطة والاقناع)

(الجناس المضارع)

وعكسه خلافاً (قوله وأسأله) أي أطلب منه السترة الفتح مصدر وبالكسر الشيء الساتر وجهه  
 ستور وقوله الجبل أي الحسن (قوله قال المؤلف) كان المناسب أن يقول الشارح قال  
 المستفيض قول المؤلف بناء على ما مشتهر من إطلاق المصنف على المات والمؤلف على الشارح  
 لكن المصنف يقال للمؤلف أيضاً والدليل على كون المصنف قال البسلة نقل النقات فأنهم نقلوا  
 أنها مكتوبة بخطه في أول المتن والغالب أن من كتب شيئاً تلط به (قوله بسم الله) قال حرف  
 الباء في بسم الله بزلولياه والسين سرور لاصقبائه والميم محبته لاهل طاعته وقال بعضهم  
 الباء بكاء التائبين والسين سهو الغافلين والميم مقفرته للمعذنين (واعلم) أن الكلام على البسلة  
 ينحصر في أربعة مقاصد الأول في الباء وفيه أربعة مباحث الأول في متعلقها الثاني في  
 معناها الثالث في حكمة كسرها الرابع في سبب تطويلها في الخط مقدار نصف ألف المقصد  
 الثاني في اسم وفيه خمس مباحث الأول في معناه الثاني في بيان أن الاستدعاء بالبسلة مع  
 اشتغالها على لفظ اسم ابتداء بذكر الله الثالث في اشتقاقه الرابع في لغته الخامس في وجوب  
 حذف ألفه خطأ المقصد الثالث في لفظ الله وفيه أربعة مباحث الأول في علميته ومسماه  
 الثاني في أصله الثالث في أنه هل هو عربي أو معرب الرابع في الخلاف في أنه الاسم الأعظم  
 أو غيره المقصد الرابع في الرحمن الرحيم وفيه مبحثان الأول في لفظهما وما اشتقاقا الثاني  
 في علمه بتقديم الله عليهما وتقديم الرحمن من جماع على الرحيم ويعرف تبصير هذه المباحث الحجة  
 عشر من كلام الشارح وغيره والصحيح أن البسلة بهذا لاقاط العربية على هذا الترتيب من  
 خصائص نبيها محمد صلى الله عليه وسلم وأمه وما في سورة البقرة على جهة الترجمة عما في الكتاب  
 فانه لم يكن عربياً كسبه وأرساله وان كانت البسلة عربية باعتبار أصل زولها لانه تعالى لم  
 يرل كتاباً من السماء إلا باللفظ العربي لكن يبرعه كل شيء بل أن قومه يدل ذلك قوله تعالى  
 وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه لمسلمين لهم الآية (قوله أي ابتدئ) وعلى تقدير المتعلق  
 فعلاً كما فعل الشارح يكون الجار والمجرور حيث شرط الفعلاء وحال من فاعل هذا الفعل المتقدر  
 أي ابتدئ مشيراً أو مستعيضاً بالله تعالى قالاء على هذا المصاحبة أولاً معناه والحاصل أن  
 المتعلق إذا كان كونه ما يكون الجار والمجرور شرطاً فاستقر وإذا كان كونه ما يكون الجار  
 والمجرور شرطاً فالفعل كما هنا (قوله أو افتتح) مراد من قبله (قوله وهذا أولى) الإشارة لأول  
 وله أو صاف ثلاثة كونه فعلاً مؤثراً واحداً وقوله المذكور لا يبيح إلا الأخيه منها والمراد أنه  
 أولى من الاسم بأحواله الأربعة أي كونه خاصاً وعماماً مقدياً ومؤثراً ومن الفعل العام  
 بصاته مقدياً ومؤثراً ومن الفعل الخاص المتقدم فأسقط احتمالات سبعة ففي الناس من إذا  
 واعما كان أولى لأن الأصل في العمل للأفعال ولا فائدة الاختصاص فالتقدير بسم الله أول  
 لا غيره لتشمول بركة التسمية جميع أجزائها التاليف إذا كان المتعلق خاصاً بخلافه عاماً كما بدئ  
 (قوله اد كل الخ) تعليل لذكره ساساً قال قل ولوجعل وجهه الأولي أن ابتدئ يقتضي  
 تخصيص التبرك بأول الفعل دون باقيه وأول في جميعه كالأولى (قوله بضم ما جعل) أي  
 لنظ ما جعل أي اللفظ الدال على ذلك كان بضم الألف أو كل فسقط ما قبل الذي  
 يجعل التسمية مبدأ للفعل وهو لا يسمي لانه معنى من المعاني (قوله اد اخل) أي رزل (قوله

وأسأله السترة الخليل قال المؤلف  
 رحمه الله تعالى  
 \* (بسم الله الرحمن الرحيم)  
 أي ابتدئ أو افتتح أو تألف  
 وهذا أولى إذ كل فاعل يبدأ في  
 فعله بسم الله بضم ما جعل  
 التسمية مبدأ له كما أن المسافر  
 إذا دخل أو ارتحل فقال بسم الله  
 كان المعنى باسم الله أخل أو باسم  
 الله أرتحل والاسم  
 \* (الطرف المستقر والفعول)

(الاشتقاق وأقسامه)

مشتق من الحق وهو المعد  
فهو من الاسماء المحذوفة الابعاز  
كيدودم لكثرة الاستعمال  
بنيت أو قلها على السكون  
و أدخل عليها هزة الوصل  
لتهذر لا ابتداء بالساكن وقيل  
من الوسم وهو العلامة وفيه  
عشر لغات فسمها بعضهم في  
يتفق  
سم يسمى واسم بثلاث أقول  
لهم سماء ما شرفت العجلى  
واقطع علم

(لغات الاسم)

مشتق من الحق) بضم السين وكسر هاء والمراد الاشتقاق الأصغر وهو وثقلنا إلى آخر  
للمناسبة بينهما في المعنى والحروف الأصلية وأما الأكبر فليس فيه جميع الأصول كما في التلم  
والطلب ومعنى كون الأول مشتقاً من الثاني أن يحكم بأن الأول مأخوذ من الثاني أي فرع  
عنه كما في جمع الجوامع وقوله والحروف الأصلية بأن تكون فيها على ترتيب واحد كما في  
الناطق من النطق بمعنى التكلم حقيقة ومعنى الدلالة بجملاً كما في قوله الحال ناطقة بكذا  
أي دالة عليه فكون الحروف فيها يخرج الأكبر وكونها على ترتيب واحد يخرج الأكبر ولا بد  
فيه أي الاشتقاق من تغيير حقيقة كما في ضرب من الضرب أو تقديره كما في طلب من الطلب  
فيقدراً أن تصح اللام في طلب غير فضتها في المصدر الذي هو الطلب كما في جمع الجوامع (قوله  
من السمع) فأصل اسم هو كعلم أو سمو كقتل حنفو الامه وهي الواو ثم سكنوا أوله ثم أدخلوا  
عليه همزة الوصل عوضاً عن المحذوف ويوصل للنطق بالسكن قال القرطبي من قال إن الاسم  
مشتق من السموى العلوي يقول لم ير الله موصوفاً بالاسماء ولا صفات قبل وجود الخلق وبعد  
وجوده وعندنا أنهم لا تأثر لهم في أسماء وصفاته وهذا قول أهل السنة ومن قال مشتق من  
السمعة يقول كان الله تعالى في الأزل بلا اسم ولا صفة قبل خلق الخلق جعلوا له أسماء وصفات  
فاذا أنشأهم في بلا أسماء ولا صفات قال السجيني وهذا القول أشنع من القول بخلق القرآن  
اه وقوله بلا اسم ولا صفة أي بالنظر للفظ وأما المعنى فوجوداً تفاقاً وقوله وهذا القول  
أشنع الخ أي لأن القرآن حق واحد والاسماء والصفات متعددة (قوله فهو من الاسماء  
المحذوفة الابعاز كيدودم) فأصل الأول يدي بسكون الدال ويجوز فتحها أيضاً وأصل الثاني  
دوى فتح الميم وقيل بسكونها ويقال في تثنية دميان ومازغ في في التعليل بكثرة الاستعمال  
قال والحق اسقاطه أي لأنه حذف قبل الاستعمال وجوابه أن الواو علم ككرة استعماله  
(قوله بنيت) أي وضعت (قوله كعد لا ابتداء) أي مع العوض عن الواو لأنه لا يشترط  
في العوض أن يكون في محل المعوض عنه بخلاف البدل (قوله وقيل من الوسم) أي من  
فعله لأن الاشتقاق عنده من الأفعال قال الشنوافي قوله من الوسم بكسر الواو ومراده أن  
ذلك على سبيل القرض والتقدير والافالمسوع قصها وحول إلى مكسور الواو وليتقل منه إلى  
سجعة لأن كسرة الواو نقلت إلى السين (واعلم) أن جله السجعة شخصية وذلك لأن العامل إنما  
فعل كآلف أو اسم كآلني إنما الأول فلان العامل الذي هو الموضوع والمحكم عليه  
شخص معين وأما الثاني فلان تقديره تأنيب بسم الله الخ فالحذف اليه منخصص فيكون  
الضاد كذلك هذا إن جعلت الاصافة للعهد فان جعلت فلاستعراق أي كل تأنيب كانت  
الجملة كلمة وإن جعلت للجنس فان أريد الجنس في ضم بعض الأفراد كانت جرمة  
وان أريد الجنس من حيث هو كانت مهمله (قوله وفيه عشر لغات) وأوصلها بعضهم  
إلى غنياسة عشر فقال

سمى سماتسم اسم وردسمة • كذا سماء بثلاث لا أولها

(قوله علم) أي العلية التقديرية أن روى أصله الثاني وهو الألهة والأغلبية الحقيقية أن روى  
أصله الأول وهو الهلسق استعماله في غير ذاته تعالى لأن العلية الحقيقية هي غلة اللطفي غير

ما اختص به بأن سبق استعماله في غير معنى الحقيقة وأما الغلبة التقديرية فهي اختصاصها بالاعتناء  
 بمعنى مع إمكان استعماله في غير معجب الوضع لكنه لم يستعمل فيه حقيقة فلا يطلق القول  
 بأنها غلبة تقديرية أو حقيقة لأنها لا تنظر إلى ما قبل الحقيقة فتقتضي في ما بعدها تقديرية  
 أي بحسب أصله هو الاله وأما القفليس فيه غلبة أصلا لأنه علم شخص لأن الغلبة أن يكون  
 للام بحسب الوضع عموم فغير من بحسب الاستعمال خصوص فان استعمال في غير ما غلب  
 عليه فتقتضي والافتقارية (قوله على الذات) أي على الفرد الخالق للعالم بقطع النظر عن  
 الصفات والاله أفاذا التوحيد لأن الصفات كلية وهذا في أصل الوضع ثم صارت الاله في الاستعمال  
 على الصفات نظرا للوجود لا بالوضع وتأوه المستلزمات بل للوحدة ولهذا وصفت بالواجب  
 الوجودي لفظا المذكور فان قلت ذات الله لا تدرك بالعقل فكيف وضع لها العلم قلت يكفي  
 ادراكها بحسب صفاتها هذا ان قلنا ان الواضع غير الله وهو مرجوح اثنان قلنا ان الواضع  
 هو تعالى وهو الراجح فلا إشكال (قوله الواجب الوجود) سين للموضوع له فلا داخل فيه  
 والاك ان مدلوله ذاتا وصفة فيكون كلياً وانما حكم بأنه أي الله علم لأنه وصف ولا وصف له ولأنه  
 لا بد تعالى من اسم تجري عليه صفاته ولا يصح لذل كما يطلق عليه سواء أي الله ولأنه لو كان  
 وصفاً لم يكن قول لاله الا الله توحيده ونقل كونه مر قبلاً أي لا اشتقاق لعن اعاننا الشافي  
 رضي الله تعالى عنه وامام الحرمين وتبليغ الفزائي والخطابي والخليل وابن كيسان وغيرهم قال  
 بعضهم وهو الصواب قال بعض المحققين وما يقال من الخلاف في أنه مشتق أو غير مشتق  
 انما هو في لفظ الاله لا لفظ الله اهو ما توجهه عبارات من ان الخلاف في لفظ الله يجب عنه بأنها  
 على حذف مضاف أي أصل لفظ الله وهو العوسن ثم قال الشارح في شرح المنهاج الحق انه أصل  
 بنفسه غير مأخوذ من شيء بل وضع علماً لشيء انما كان لا يصح ما نفي ولا ترجع إلى شيء فكذلك  
 اسمه تعالى لا يرجع إلى شيء مشتق منه (قوله له تسمى به قبل أن يسمى) أي قل أن يطلق عليه فلا  
 يتأني أن الواضع للاسم هو الله تعالى أي معنى به نفسه قبل أن يعرفه بلفظه بدليل قوله وأمره على  
 آدم الخ (قوله له هل تعلم له سمياً) استعمل انكاره وهو دليل لقوله لم يسم به سواء وقوله سمعنا فعل  
 بمعنى ففعل أي هل تعلم أحد اسمي باسمه كما يروى من كلام الشارح (قوله غزائه) نعت لأحد  
 أحوال من غيره الذي في معنى (قوله وأصله الاله) أي الاول لا الثاني كما قيل إن أصله الاول ولأنه  
 قلت الواو همزة وانما كان أصله الاول الاله لعملي آلهة وأصله آلهة ولم يقولوا أوله ولو كان  
 أصله ولأنه لا واذل لان الجمع يرد الاشياء إلى أصولها (قوله ثم حذفت الهمزة) أي بعد نقل  
 حركتها إلى اللام قبلها فالقول قبل الحذف لامعه ولا بعده كما يوجه كلام الشارح والمراد بالهمزة  
 الهمزة الثانية (قوله ونقلت حركتها) وقيل ان الهمزة حذفت مع حركتها وهو أهل لبقا  
 سكون اللام الاولى على حاله من غير حاجة إلى تنكيرها ورجح الاول بان نقل حركتها أي الهمزة  
 بوجه نقلها بسبب سكونها لأن السكون يوجب نقلها بخلاف غيرها لأن سكونها يثبت بها النوع  
 أي التقوى فلذا أحسن حذفها سكوناً لفظها (قوله وادعت) أي بعد تنكيرها وهو اذ غام على  
 غير قياس لعدم نقله لاول المثلى اصالة مع وجود الفاصل بينهما تقديره وهو الهمزة لأن  
 المحذوف له كالتأني والحاصل وأن في الهمزة أعمال (قوله في الأصل) أي قبل دخول ال

(الغلبة وتقدمها)

على الذات الواجب الوجود  
 المستحق لجميع الماهيات  
 سواء تسمى به قبل أن يسمى أو  
 على آدم في جملة الاسماء  
 تعالى هل تعلم له سمياً هل علم  
 أحد اسمي الله غزائه وأصله  
 الاله كلام ثم أدخلوا عليه الالف  
 واللام ثم حذفت الهمزة طلباً  
 للفتحة ونقلت حركتها إلى اللام  
 فسار الاله بلامين متحركتين ثم  
 سكنت الاولى وأدعت في الثانية  
 للتسهيل والاله في الأصل

عليه فاندفع اعتراض قبل بقوله قوله والاله الخ فيه نظر لأن المراد لا يطلق الاعلى المعبود هو كما  
 قاله الخنصري وغيره (قوله يقع) أي فهو اسم جنس (قوله ثم غلب) أي بعد تعريفه (قوله  
 وهو عربي) أي من أوضاع العرب اهدد لكن كلام الشارح يقتضي خلاف ذلك حيث قال  
 تسجي به قبل أن يدعي فانه يقتضي أنه كان موجودا قبل العرب لانه أنزل قالوا نسب تفسير العربي  
 بأنه ما استعمل آت من العرب ومقابل الاكثر الاقل القائلون بأنه معرب أي أول ما وضعه  
 الجهم على القول بأن واصل اللغة الشر وأقل من استعمله الجهم لانه على الراجح من أن  
 واضعها هو الله تعالى وعلى هذا القول فقبل انه في الاصل عبري بكسر العين أي عبراني وقيل  
 سرياني قال البلقيني وهذا القول يعني القول بأنه أعجمي لا يلتفت اليه ولا دليل عليه اذ لا يصر  
 الى اثبات العجمة بفردليل اه (قوله اسم الله الاعظم) وصف بذلك لان مادعيه فيه مع  
 شروطه يجب بعينه لوقته قل (قوله لم يذكر في القرآن) أي مع كثرة معناه لانه مركب من  
 اسمين فلا يراد عليه المهيمن لانه لم يذكر الامرة واحدة والاولى أن يجاب عن اراد المهيمن بأن  
 النور لم يستند في ذلك الى القلة بل الى قوله صلى الله عليه وسلم اسم الله الاعظم في ثلاثة  
 مواضع في البقرة وآل عمران وطه هراد النورى أن اسم الله الاعظم هو المحي القيوم لانه قد  
 وجد في هذه السور التي ذكرت في الحديث هكذا قيل وفيه قطع مع ساق الشارح لانه لو كان  
 استناد النورى الى الحديث لقال الشارح لانه هو المذكور في الثلاثة مواضع كافي الحديث أو  
 نحو ذلك (قوله والرحمن الرحيم) لم يصف لاجل حكاية القضاة الواقع في السجدة ولا بد من  
 ارادة العطف لصفة الاخبار بالمتى (قوله صفتان مشبهتان) والصفة المشبهة هي الصفة  
 الموصوعة لغير تفصيل لا فائدة تسببه الحدث الى موصوفها دون افادة الحدث والمراد أنها  
 مشبهة باسم الفاعل في العمل حال الاثوث وجه الشبه بين الصفة المشبهة واسم الفاعل أنها  
 تدل على حدث ومن قام به وانها توثق وتثني وتجميع وذلك حيث عليه (قوله نبينا)  
 أي صفتا المبالغة أي لا فادتها وليس المراد أنهم ما من صيغ المبالغة لأن صيغ المبالغة منحصرة  
 في خمسة وهي المذكورة في قول الخلاصة

فعال أو مفعال أو فاعول \* في كثرة عن فاعل بديل

فيستحق ما له من عمل \* وفي فعل قل ذاف فعل

ورجن ليس منها والمبالغة في اسماءه تعالى كناية عن كثرة المتعلقات فدل لولها أن مدعى مدلول  
 اسم الفاعل لاعنها عند البائين وهي أن تثبت للشي زيادة عما يستحقه لاستحالة ذلك في حقه  
 تعالى قال الركني والمبالغة ما يجنب زيادة الفعل أو تعدد المفعولات وذلك يوجب زيادة  
 الفعل الواحد لوقوعه على متعدد فالمبالغة في نحو حكيم من أسمائه تعالى تكرر رحمة  
 الكثيرة في الشرائع بل في الشريعة الواحدة وفي التواب كثرة من يتوب عليه (قوله من مصدر  
 وحكم) أي بعد تنزيه منزلة الانزيم أو جعله لازما من قبله الى فعل بالضم كس وكرم أي صار داحس  
 وذا كرم لأن الصفة المشبهة لا تصاغ الا من لازم كما قال في الخلاصة

وصوغها من لازم لحاضر \* كظاهر القلب بجمل الظاهر

ومن المعلوم أن الرحمة رقة في القلب وعطف أي ميل نفساني وهي هذا المعنى مستحيلة عليه

يقع على كل معبود يعني كما أن  
 ثم غلب على المعبود يعني كما أن  
 الجهم اسم لكل كوكب ثم غلب  
 على الدنيا وهو عربي عند الاكثر  
 وعند المحققين انه اسم الله الاعظم  
 وقد ذكر في القرآن العزيز في الفين  
 والثلثمائة وسين موضعا واختار  
 النورى تعاليجاً له أي المحي  
 القيوم قال ولذلك لم يذكر في  
 القرآن الا في ثلاثة مواضع في  
 البقرة وآل عمران وطه والرحمن  
 الرحيم صفتان مشبهتان نبينا  
 للمبالغة من مصدر وحكم



اليه وهو الذي في الكعبة بالعين والحجارة وعاش تسعاً وتسعين سنة (قوله  
 حشيت) بالثنية والصرف كما قاله الشنواي على الأخرى ومعناه حبة الله لأنه وهب له ورزقه  
 بعد أن قتل قابيل هايل وبعد قتله لم يدوم ما يصنع به لأنه أقول ميت على وجه الأرض من في آدم  
 فحله على ظهره صيانة لمن السباع لأنها قد صده لتأكله فله أربعين يوماً وعن ابن عباس  
 ستة أشهر جلالين وخازن قال ابن اسحق فلما حضرت آدم الوفاة عهد إلى ابنه شيث وعلمه ساعات  
 الليل والنهار وعبادات تلك الساعات وأعلمه وقوع الطوفان بعد ذلك ويقال إن أنساب بني  
 آدم كلها تنتهي إلى شيث وسائر أولاد آدم انقرضوا اه وقوله كلما انتهى إلى شيث أي لأن  
 نسب نوح ينهي إليه وهو آدم الصغير قال تعالى وجعلنا ذرية هم الباقين وصيت محفلاً  
 ما أوصى إليه كان مكتوباً في حصن ذهب وقضة وأما الكتب التي نزل بها جبريل لم تكن  
 كذلك (قوله وصف إبراهيم) قال الواقدي ولما إبراهيم على رأس النبي سنة من خلق آدم  
 ومات ابن مائة وتسعة وحكي النوري وغيره قولاً لأنه عاش مائة وخمسة وسبعين سنة وعاش موسى  
 مائة وعشرين سنة (قوله وصف موسى) وفيما عجب لمن أيقن بالموت كيف يفرح بعجب لمن  
 أيقن بالآخرة كيف يفرح بعجب لمن رأى الدنيا وتقلها بأهلها ثم يطمئن بعجب لمن أيقن بالقدرة  
 ثم يعجب بعجب لمن أيقن بالمساب ثم لا يعمل ذكره الخازن (قوله ومعاني كل الكتب)  
 أي سوى القرآن لئلا يلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه وكذا ما بعده فقوله ومعاني القرآن أي غير  
 الفاتحة وقوله ومعاني الفاتحة أي غير البسملة ومعاني البسملة أي غيرها (قوله مجموعة  
 في الفاتحة) استشكله المناوي من جهة أن القرآن مشتمل على أحكام وقصر ومواظ  
 وغيرها والفاتحة وما بعدها ليس كذلك وأجاب بأن مداد الكتب السماوية على توحيد التاري  
 وأنه رب العالمين وخالقهم وراحمهم ومالكهم وخالق الهداية في قلب العبد والمعين وأن مصر  
 الخلق إلى دار سعادة أو عقاب وهذه المعاني مصرح بها في القرآن ومشاور إليها في الفاتحة  
 حر موز إليها في البسملة ملوح بها في الباء وسورة الفاتحة قد جئت معاني القرآن كله فكأنها  
 نسخة مختصرة وكان القرآن بعدها تفصيل لها وذلك لأنها جمعت الألهيات في الحمد لله رب  
 العالمين الرحمن الرحيم والدار الآخرة في مالك يوم الدين والهاديات كلها في الاعتقاد والأحكام  
 التي تقتضيها الأوامر والنواهي في الباء والتعبد والشريعة كلها في الصراط المستقيم والانباء  
 وغيرهم في قوله أنعمت عليهم وذكر طوائف الكفا في غير المنضوب عليهم ولا الضالين شيئاً اه  
 سبوطي (قوله ومعاني الخ) أي أنها تشير إلى ذلك وليس المراد أن هدام معاني الموضوع  
 هي له (قوله في نقطتها) أي أقول جبريل يوضع عند أرواحها قبل ومعناها أن ذاته تعالى نقطة  
 الوجود المجتنبها كل موجود (قوله الحمد لله) أصله حدثت جد الله ثم استغنى بالمصدر  
 عن الفعل فحذف ثم وضع المصدر ثم أدخلوا عليه الالفة لعل الدوام فصار الحمد لله فعل من ذلك  
 أن الدوام والاستمرار بما يستفيد من العبد ولعن الجاهل الفعلية إلى الأبد لأن قولنا زيد قائم  
 لا يدل الأعلى أصل ثبوت القيام لا بدو مادوامه واستمراره فاعلموا من جهة العدول والحمد  
 أقسام أربعة إما واجب كما في خطبة الجمعة أو مندوب كما في الأدعية أشدها وختمها ومعو  
 الاكل أو مكروه ككونه في الاماكن القفرة أو مبغض أو حرام كالحمد عند القرع بمال المعصية

وصفت شيث تسعون وصفت  
 إبراهيم ثلاثون وصفت موسى  
 قبل التوراة عشرة والتوراة  
 والإنجيل والزبور والفرقان  
 ومعاني كل الكتب مجموعة في  
 القرآن ومعاني القرآن مجموعة  
 في الفاتحة ومعاني الفاتحة  
 مجموعة في البسملة ومعاني البسملة  
 مجموعة في الباء ومعاني الباء كان  
 ما كان ولا يكون ما يكون زاد  
 بعضهم ومعاني الباء في نقطتها  
 (الحمد لله)

ولم يعطها على البسلة لما بهم من كمال الاتصال ولا فائدة استقلال كل منهما بالضرورة ولا يتعسر  
 على البسلة وان كان فيها جهة تعبد لان المجهل لا يقال له بغيره (فيه) الخبير بالجدد  
 بخلاف الخبير بالصلاة فليس يعمل وإنما يثاب الخاسر مطلقا ولا يثاب المحسن الا اذا قصد الاتمام  
 وسوى الدين في شرح الشفاعة بين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والجد في الثواب ولو  
 قصد الاختيار (تنبيه) قال بعض الشافعية أفضل الحمد أن يقال الحمد لله جدا أو في نفسه  
 ويكتفي من زده واحتج بذلك بما في بعض الاخبار ان الله تعالى لما أهدى آدم علمه الصلاة والسلام  
 الى الارض قال يا رب علمي المكاسب وعلمي كله فجمع لي فيها الحمد فأوحى الله تعالى اليه أن قل  
 ثلاث مرات عند كل صباح ومساء الحمد لله جدا أو في نفسك ويكتفي من ذلك فقد جرت لك فيها  
 جميع الحمد وقيل أفضل الحمد أن يقال الحمد لله بجميع محامدها ما علمت منها وما لم أعلم  
 زاد بعضهم عدد خلقه كلهم ما علمت منهم وما لم أعلم واحتج بخباري أن رجلا قال هذه الكلمات  
 بعرفات فلما سكن من العام المقبل ح وأراد أن يقولها فسمع قائل يقول لا بعد الله اعقب  
 الحفظة فانهم يكتبون ثواب هذه الكلمة من العام الماضي الى الآن وينبغي على ذلك مسئلة  
 فقهية وهي من حلق بالطلاق ليصدق الله ما فضل الحمد فقال كل فرق لا يبر الا بما قاله من  
 تلك الحمد وقيل لا يبر حتى يقول اللهم لا أحصي ثنائك علي أنت كما ثبت على نفسك وقيل لا يبر  
 حتى يقول ليس بكتلة شيء اه شرحني على الاربعين (قوله) بدأ بالبسلة ثم بالجدلة هذه العبارة  
 مستعينة لسورة الاقوال لم أفق بها في الاستدلال ولم يستدني بغيرهما كالنبايات الصالحات  
 وصورة الثاني لم ترتب بينهما على الوجه المذكور والدليل الاول وهو قوله اقتدا بالكتاب العزيز  
 ثبت الامر من دعاو الثاني وهو قوله وعلا بغير الخ ثبت الاول فقط وقوله بالبسلة أي بمعنى  
 البسلة أو بما شئت منه البسلة وعمل الصبي سمع منه نحو عشرة ألقاط كالبسلة أي  
 قول حسينا الله والحقوله والجدلة والطلبقة من أطال الله بقاءه ومنه الالقاط الاربعة  
 المشهورة عن سيدنا علي رضي الله تعالى عنه وهي والله ما تربعت قط أي ما أكلت اللبن يوم  
 الاربعة ولو تسبعت لمحت قط أي ما أكلت السمك يوم السبت ولا نعمة حدث قط أي ما تعممت  
 وأما قاعدة أي لانه يدل على تحسين العمة وسيدنا علي رضي الله عنه لا يريد ذلك ولا تسرو لمحت  
 قط أي ما لبست السراويل قائما أي ثلاثا نظر رضي عن عورته ولما قيل ان لبس السراويل من  
 قيام يورث الفحشاء كالتعمت قاعدة ونقل المأزري عن الطريزي في كتاب البواقي وغيره ان  
 الأفعال التي أخذت من أسماها سبعة يسجل اذا قال بسم الله وسجل اذا قال سبحان الله  
 وحول اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله وجعل اذا قال حي على الفلاح وحده اذا قال  
 الحمد لله وهل اذا قال لا اله الا الله وجعل اذا قال جعلت فداك وهذا الباب سمع لا يقاس  
 عليه (قوله) ثم بالجدلة أي ثم في بالجدلة فهو متعلق بمحذوف (قوله) اقتدا بالكتاب أي  
 وبغيره ولما لم يذكر في القرآن أمر بالاتباع به ما عرفت في جانبه بالاقتدا ولما كان الحديث مستغنيا  
 للامر بعبر في جانبه بالعمل لأن الاقتداء معناه الاتباع في الفعل استحسانا فالس غير أن يؤمر  
 بالاتباع به أو بالعمل فانه الاتباع مع الامر وما في معناه وما هنا في الثاني م د (قوله) بغيره  
 بأضافة خبري جملة ما بعده إضافة سيئة أو من أضافة الاعم الى الاخص والتسوية على

بدأ بالبسلة ثم بالجدلة اقتدا  
 بالكتاب العزيز وعلا بغيره  
 (بمعنى الصبي)



إبدال ما به من منه ورفع كل الحركات على كل حال وإضافة كل إلى أمر على معنى اللام وان لم  
يصح التلخيص بالعدم صحة يضمن أوفى قال في الخلاصة

وأيمن أوفى إذا • لم يصلح إلا ذلك واللام خذا • لما سوى ذيك

(قوله أمر) الأمر بمعنى الشأن وهو أحد معاني الخمسة ومنه قوله صلى الله عليه وسلم من  
أحدث في أمر ديننا هذا ما ليس منه فهو ردة ويأتي الأمر بمعنى القيامة ومنه أوفى أمر الله  
وبعني الرأي ومنه وما أمر فرعون برشد وبمعني العذاب ومنه لما جاء أمر ربك وبمعني  
الطلب وهو اقتضاء فعل غير كفا وكف مدلول عليه بكف وشحوه كدع وذروا ترك وبمعني هذا  
أوامر وجمع ذلك الأمور والمراد هنا الفعل وهو حركة البدن الشاملة للأقوال دون الترويض  
بالسجدة لا تطلب في الترك كترك المعاصي (قوله ذيك) أي صاحب بال فهو جامد لفظا مشتق  
تأويلا ولذلك صح الوصف به والبال في الأصل القلب ومنه يصلح بالهم أي قلوبهم والمراد به  
هذا الشأن الذي يهتم له القلب فأطلاق البال عليه من إطلاق اسم المحل على الحال فيه فالعلاقة  
المحلية أو المجاورة لجوالة الشأن الذي يهتم به القلب للقلب وعلى كل فالجائز مسل وبمعني أن  
يكون في الكلام استعارة بالكناية حيث شبه الأمر بذي قلب بجامع الاهتمام بكل والاعتناء  
والشرف وأثبت له البال تقييلا وتنوين بال للتعظيم نحو قوله تعالى وعلى أوصارهم شأوة  
نفخ الحقر كمثل القدم فلا تطلب له السجدة ففيه تصفيف على العباد وصون لاسمه تعالى عن  
الاقتران بالمقران قال ح ف يطلق البال على الحال الذي يهتم به شرعا لكنه عاتبا بالنسبة  
للسجدة وأما النسبة للسجدة فهو خاص بالأقوال لانه لو كان عاما لاقتضى طلبها عند ابتداء  
الكل مثلا مع أن المطالب الاتيان بها عند آخره اه لكن قوله خاص بالأقوال يرد عليه الوضوء  
كإسباغها به يستأدأه بالسجدة والحلقة (قوله يهتم به) أي شرعا بأن لا يصحكون محرما  
لذاته ولا مكرها كذلك ولا ذكرا محض ولا جعل الشارع له مبدأ غير السجدة فتهرم على المحرم  
لذاته كل ما يخالف المحرم لغيره كالوضوء بما معصوب فتن وتكره على المكروه ولذاته كإكل  
فصل ونحوه بخلاف المفسر ومغيرة كالوضوء بالماء المتنجس فتن ولا تطلب للذكر المحض  
كالتمليل وخرج بالمحس القرآن فطلب فيه التسجدة لاستعماله على القصص والأحكام فتعترى  
التسجدة الأحكام الأربعة فقط لأن أصلها التذلل وما كان الأصل فيه التذلل لا تقتريه الإباحة  
فتكون واجبة في قراءة الفاتحة في الصلاة عندما فان قلت ذكر الله المأثري به في افتتاح الأمر  
ذكي البال لتصل البركة فيه وهو السجدة أمر ذوبال فيحتاج في تحصيل البركة فيه إلى سبق مثله  
وتسلسل قلت هو يحصل للبركة فيه كما هو يحصل للبركة فيما افتتح به كالشاة من الأربعين تركي  
نفسها وغيره فهو مستغنى من عموم الأمر ذكي البال في الحديث اه عبد الحق وأجاب مد  
بقوله يفتي بتسجد الأمر ذكي البال أيضا عما يكون مقصود الأما يكون وسيلة إلى المقصود فلا  
يرد أن كلاما من السجدة والحلقة أمر ذوبال فيحتاج إلى سبق مثله وتسلسل اه ومعني الاهتمام  
به طلبه وإباحته فان قلت يلزم عليه أن القرآن إذا لم يبدأ بالسجدة فيه يكون ناقصا بإيجاب العز  
أن يعد السلام بأن البركة في ذلك معناها دفع الشيطان الذي يوسوسه في القراءة حتى يحصل  
القرآن على غير محله أو يلهو عنه لأنها أوجب للقرآن صفة كمال وشرف بل ذلك عائد إلى الفارئ

أمر ذكي بال أي حال يهتم به

فإذا لم يسدأ بالبعلة كان نوابه ناقصا فالنقص راجع للقارئ من سوء فهمه لا لقرآن (قوله  
 لا يسدأ فيه) استشكل الابناني مع أن المتن يستقيم بدونها وأجيب بأن في سمية والتقدير  
 لا يسدأ باسم الله بسببه ولا جله فيقتضي أن البداءة بالبعلة لا بد أن تكون لاجل الأمر لا لاجل  
 غيره فإذا كان شارعا في الفرع الأكل ويحل لاجل السفر فلا تحصل البداءة بالبعلة بالقسمة  
 فلا حل لأنها اتعملت لاجل السفر بسببه لا بسبب الأكل شيئا حفر والأشكال لا يراد إلا إذا  
 قسريدأ فيفتح فان فسر شرع فلا اشكال (قوله بسم الله) البداءة الأولى خارجة عن البداء  
 الثانية جرس من الكلمة والحارز والمجرون نائب فاعل سدا وعبرة الشورى على التصريح قال  
 الرافعي أدخلت البداء على البداء الثاني متصلة فتركت لشدتها اللازمة منزلة الحرف من  
 الكلمة وأدخلت عليها البداء المتاخمة (قوله فهو أقطع) هو اسم فاعل لأفعل تفصيل بديل  
 تفسيره بنقص لأن أفعل من جله أو زان اسم الفاعل وهذا التركيب ونحوه يجوز أن يكون من  
 التشبيه بليغ يهدف الأداة وهو مذهب الجمهور والاصل هو كقطع وأن يكون استعارة وهو  
 مذهب السعد وميل الشارح هنا إليه ولا جرح هنا من الطرفين إذا التقدير هو ناقص كالأقطع  
 لخذف التشبه وهو ناقص بأن شبه الناقص بالأقطع واستعارة اسمه وليس المراد كونه ناقصا محضا  
 بل أن لا يكون معتبرا في الشرع (قوله بالجدلة) أي بالرفع فإن التعارض لا يحصل إلا بشرط  
 خمسة رفع الحد ونسأى الروايتين وكون رواية البعلة يساين وكون البداء صلة يدا  
 وأن يراد بالبداء مفهوما واحدا وهو البداء الحقيقي وقوله حجة يدا فإن جعلت للاستعانة  
 فلا تعارض لأن الاستعانة تشي لا تنافي الاستعانة بالآخر وكذا ان جعلت للملازمة (قوله ليس  
 حقيقيا) أي لغة فلا ينافي أنه حقيقي عرفا كما أشار إليه بقوله بل أمر عرفي لول والخاص  
 أن بين البداء الحقيقي والإضافي العموم والخصوص المطلق فبالبعلة حصل الحقيقي  
 والإضافي وبالجدلة حصل الإضافي دون الحقيقي (قوله والحد للفظي) أي بالاسم المظهر وهو  
 الحد لاجل قوله اللفظي لأن الضمير لا يوصف وقوله اللفظي أي الحادث لأنه هو الذي ينقسم  
 إلى لغوي وعرفي (قوله لغة) منصوب على الحال أي حالة كونه لغة أي مندرجا في اللغة  
 أي في الألفاظ العربية إذا لغة الألفاظ العربية وعلى التميز أو على نزع الخلاف وهذا الأخير  
 أولى من جهة المعنى وإن كان سماعا لأنه أكثر في كلامهم أشبه القياسي (قوله باللسان)  
 ذكر لبيان الواقع لأن التناويز غير وهو لا يكون إلا باللسان والمراد باللسان أنه النطق  
 لا خصوص الحارحة فتوابع الله فبدأ انسان قوة النطق فنطق به كان جدا (قوله على  
 الجمل) سواء كان جلا عند الحامد أو المحمود قبل أو بعدهما (قوله على الجمل) على الجمل  
 تعليلية أي لاجل الجمل (قوله الاختياري) أي حقيقة أو حكما أو يقال الاختياري هو أو  
 أنه لم يدخل الحد على صفاته تعالى الذاتية فانها اختيارية باعتبار متعلقاتها وهي المقدورات  
 والمرادات والمعلومات والمسموعات والمبصرات وهذا جواب عما يقال إن الاختياري لا يشمل  
 صفات الله لا شعارة بالحادث وأجاب شيخنا الجوهرى بأن المراد بالاختياري حاله بغيره  
 القهري في صفات الباري (قوله على جهة التعظيم) حال من التناهي القول هو ما روي  
 الحال من الحار في حالة كونه ذلك على قصد التعظيم وعلى الاستعلاء المجازي أي يحكى ذلك

لا يسدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم  
 فهو أقطع أي ناقص غير تام  
 فيكون قليل البركة وفي رواية  
 رواها أبو داود بالجدلة وجع  
 المستدرج الله تعالى كغيره  
 بين البداء من علام بالروايتين  
 وإشارة إلى أنه لا تعارض بينهما  
 إذا لا يسدأ حقيقى وإضافي  
 فالحقيقى حصل بالبعلة والاصدا  
 بالجدلة أو أن البداء ليس  
 حقيقيا بل أمر عرفي يتقدم  
 الاختياري التاليف إلى الشرع  
 في المقصود فالكتب المستنفة  
 مسدوها النحلة تمامها والحد  
 اللفظي لغة التاء باللسان على  
 الجمل الاختياري على جهة  
 التعظيم

النشأ على ذلك القصد وجميع مع والاضافة بيانية أى على جهة هي التعظيم فلا يلزم عليه تعلق  
 حرفي بمعنى واحد يعامل واحداً على في قوله على الجبل للتعليل والثانية للاستعلاء المجازي  
 أو بمعنى مع (قوله سواء تعلق) أى وقع في مقابلة الفضائل وسواء منحبر مقدم وتعلق في تأويل  
 مصلو مبتدأ مؤخر أى تعلقه بالفضائل والفواصل سواء في أن النشأ على ككل منهما محمداً  
 واعتبر بأن النسوية لا تكون إلا بين شيئين وكون أم بمعنى الواو بعيداً فالأولى تقديران بعد  
 سواء وسواء منحبر مبتدأ محذوف والتقديران تعلق بالفضائل أم بالفواصل فالأمران سواء ففي  
 الكلام تقديم وتأخير وحذف والمراد بالفضائل التم المقاصرة وهي التي لا يتوقف الاتصاف  
 بها على تعدى أثرها للفكر كالمعلم فإن الإنسان يوصف بالعلم وإن لم يعلم كالطالب الذي يعلم عليه من  
 سواه أو من كلامه والفواصل جمع فاضلة وهي التي يتوقف الاتصاف بها على تعدى أثرها للفكر  
 كالكرم والنجاعة فإن الإنسان لا يوصف بالكرم إلا بالاعطاء ولا بالنجاعة إلا بالإنقاذ على  
 المهلاك فأنه يقع ما يقال أن أريد العلم والكلم الملكة كإيمان التم المقاصرة وإن أريد بها الأثر  
 كالتعليم والاعطاء كإيمان التمتع. قال الطغبي ولا بد من تأويل الكرم والعلم والنجاعة  
 بأثرها لتكون فعلاً اختصارياً كالاعطاء والتعليم والقدام على العدو في المعارك لأنها لا تطلق  
 على الملكة تطلق على آثارها وفي الفري على المطول وأعلم أن سواء بمعنى الاستواء يوصف  
 به كإيوصف بالمصادد ومنه قوله تعالى إلى كل شيء سواسنا (قوله أن قلنا برأى ابن عبد السلام)  
 ومستند ابن عبد السلام قوله صلى الله عليه وسلم أئمت شهداء الله في الأرض من أئمت عليه  
 خبراً فهو خير ومن أئتم عليه شر فهو شر ١٥ وهذا الاحتجاج إليه لو كان التقييد بالجبل  
 في المحمود به كان يقال النشأ ما لجبل على الجبل وإما حيث كان في المحمود عليه فلا بد منه أى  
 من الجبل الاختصاري على كل حال فلع الشارح أئتم عليه المحمود عليه المحمود به فالحاصل  
 أنه يحتاج لقوله على الجبل ولوقلتنا النشأ خاص بغير ومن يقول أن النشأ حقيقة في الخبر فقط  
 يكون قوله في الحديث ومن أئتم عليه شر من باب المشاكلة (قوله نفائدة ذلك) أى ذكر  
 الجبل وقوله تصديق الماهية أى ماهية الحديد كقبودها وقوله أودع توهم إرادة الجمع الخ  
 أى لو لم يذكر الجبل لتوهم أن المراد بالنشأ ما يشعل الحبر والشعر (قوله تحقق الماهية) أى  
 ماهية الجدل لا الاحتراز (قوله عندهم يجوز) وهو الشافعي وأما عه فإن قيل أن قرينة  
 المجاز ما تنفع من الحقيقة فكيف الجمع أجيب بأن ذلك مذهب البائين والشافعي يرى على  
 مذهب الأصوليين وهم لا يشترطون كون قرينة المجاز ما تنفع من الحقيقة (قوله فانه بم الخ)  
 فبينهم ما عموماً مطلق وفي نسخة الإخراج حينئذ نظر إذا خرج بالقصد ضده والمدح ليس ضداً  
 للاختصاري بل قد يكون الاختصاري (قوله دون حديثها) بكسر الميم (قوله على جهة  
 الاستهزاء) أى أن لم يوجد ذلك في النشأ فيقول الملائكة ذلك له مجاز والعلاقة النفسية فلا  
 كذب وعبرة مد قوله على جهة الاستهزاء بأن لا يعتقد الحامد كالحامد قال ح ل  
 والراجح عدم استطراد اعتقاد الجنان بل لو اعتقد الحامد عدم اتصاف المحمود بما أتى به عليه  
 كان جداً كالتقدم فالأدعى ظهور قصد التعظيم بأن يأتي بما يقصده التعظيم فالجامع عدم  
 الاتيان على حاله ظاهراً ١٥ وقوله بما يقصده التعظيم بل ولو كان ذلك محرراً عما كان في قول

سواء تعلق بالفضائل وهي التم  
 المقاصرة أم بالفواصل وهي  
 التمتع المتعدية قد دخل في النشأ  
 الجدل وغيره وخرج باللسان النشأ  
 بغيره كالجد النفس وبالجبل  
 النشأ باللسان على غير الجبل أن  
 قلنا برأى ابن عبد السلام أن  
 التماس حقيقة في الحبر والشعر  
 وإن قلنا برأى الجمهور وهو  
 الظاهر أنه حقيقة في الحبر فقط  
 ففائدة ذلك تحقيق الماهية  
 أودع توهم إرادة الجمع بين  
 الحقيقة والمحار عندهم يجوز  
 وبالاختصاري المدح فانه بم  
 الاختصاري وغيره تقول مدحت  
 المولود على حسنه دون حديثها  
 وعلى جهة التجميل ما كان  
 على جهة الاستهزاء

نهب من الاعمار والحوية \* لهنته الشيا بان خال

(قوله والسفر به) عطف ضمير على ما قبله وهو بضم السين وكسر هاء (قوله ذم) هو من كلام  
الملائكة للكفار في النار ووصفه بالعزة والكرام باعتبار ما كان عليه في الدنيا قبل ولائهم  
وهم أنه لو لا اعتبار ما كان عليه في الدنيا كان كذا والملائكة متزهون عنه ويردان السفر به  
دافعة لذلك مـ وفيه أن السفر به لا يدفع الكذب فيكون سفر به يكذب وبعبارة الخلال في  
التفسير ذم أي العذاب أنك أنت العزيز الكريم برحمتك وقال التمايين جيلها أعروا كرم مني  
ويقال لهم أن هذا ما كنتم به تتبرون وذكري قوله قبله أن شجرة الزقوم طعام الأثيم أي أي  
جهل وأصابع ذوى الأثم الكبير اه وفي الخازن ما نصه ذم أي هذا العذاب أنك أنت العزيز  
الكريم أي عند قومك برحمتك وذلك أن أبا جهل لعنه الله كان يقول ما أعز البوادي وأكرمهم  
فيقول لمنزلة النار هذا على طريق الاستخفاف والتوبيخ (قوله وعرفنا) معطوف على لغة أي  
والجد للفتى عرفنا الخ لكن قوله فعل الخ يتناقض لأن فعل الاضمار القلب لا يكون لفظيا  
وأجيب بأن المراد بالجد للفتى الحادث فيشمل ما ذكره والعرف والاصطلاح متساويان وقيل  
الاصطلاح هو العرف الخاص وهو ما تعين ناقه والعرف إذا أطلق فالمراد به العاظم وهو ما يتعين  
ناقه وعلى كل فالمراد من العرف والاصطلاح اللفظ المستعمل في معنى غير لغوي ولم يكن  
ذلك مستغادا من كلام الشاعر وقيد بطلب الشرعي مجازا على ما كان في كلام الفقهاء وليس  
مستغادا من الشاعر (قوله فعل) بالمعنى الشامل للقول والاعتقاد لأن القول فعل اللسان  
والاعتقاد فعل القلب (قوله من حسنه) بكسر الهمزة وهي حسنة تعليل قال شيخ  
الاسلام علي شذو رابن هشام وقد أوع القهقهة ففتح همزة زان بعد حبت وهو لحن فاحش (١)  
فانها لا تنضاف الى الجمله وأن الفتوحة الهمزة ومعمو لاها في تأويل المرد (قوله على  
الحامد) فيه دوران الحامد مشتق من الحمد والحمد متوقف على الحامد لكونه مأخوذا في  
تعريفه وأجيب بأنه تعريف لفظي أو أن قوله من حيث الخ خارج عن التعريف أو المراد  
بالحامد ذاته بقطع النظر عن كونه حامدا (قوله أو غيره) سواء كان للقرن خصوصية بالحامد  
كولده وصديقه أو لا ولو كقرا ع ش على مـ (قوله ومجبة) عطف مغاير لانه لا ينضم من  
الاعتقاد المحبة ولا العكس والاولى حذفه أي حذف قوله ومجبة (قوله وخدسة) عطف  
مرادف (قوله بالاركن) أي غير اللسان (قوله كاقبل الخ) يرجع لقوله سواء كان الخ  
(قوله افادتكم) أي أوصلتكم مني النعمة الصادر منكم أعمال ثلاثة فالنعمة بالفتح بمعنى  
النعمة كما يؤخذ من المختار ويحتمل أن تكون اسم جمع بمعنى النعم ومنه متعلق بافادتكم وقوله  
ثلاثة على حذف مضاف أي أعمال ثلاثة قال في شرح الوسيط وفي الاستدلال به نظرا لم يطل  
الشاعر لفظ الحمد على الثلاثة حتى يستدل بلفظه وقد يجاب بأن فيه استدلالا لاعتقاده من حيث  
أنه جعل أعمال الثلاثة جزءا للنعمة وكل جزء النعمة فهو جدر فامتنع من الشكل الأول أعمال  
الثلاثة جدر فاهو ظرف فاحضه (قوله يدي) أي أعمال يدي بالاشارة بها وكذا يقدر  
المضاف ميا بعد (قوله والصبر المحبب) أي القلب لانه محل الصبر فهو من اطلاق الحال

(١) أجابوا عنه كما في السبان  
على الاتخوف وبعبارة والصحيح  
جواز الفتح عقب حيث ما على  
القول بجواز اضافتها الى المرد  
قطاها وما على المشهور ومن  
وجوب اضافتها الى الجمله فلا نه  
يقدر تمام الجمله من خبر أو فعل  
وقيل يكتفى باضافتها الى صورة  
الجمله وأن مثل حيث في جواز  
الفتح فيما يظهر اه

والسفر به نحو ذم أنك أنت  
العزيز الكريم وعرفنا فعل بني  
عن تعظيم المسم من حيث أنه  
منعم على الحامد أو غيره سواء  
كان ذمرا باللسان أم اعتقادا  
ومجبة بالجان أم علا وخدسة  
بالاركن كاقبل  
أفادتكم النعماء في ثلاثة  
يدي ولساني والصبر المحبب

على المحل اهم و هذا ليس على اطلاقه بل كلام الشاعر محتمل فان كان مراده بقوله افادتكم الخ ان نعمتكم على ملكتكم في اعضاء الثلاثة فهو كما قال المحشى ويكون مثل معنى قوله الم انسان على الاحسان وان كان مراد الشاعر ان نعمتكم على ملكتكم منى اعمال جواري وخدمتي لكم كان التقدير عمل يدي وخدمتي بها واذكرى بلساني وضعير قلمي أى محتى واعتقادي وقد قال الشارح معنى هذا الثاني فيكون الضمير المحجب على حقيقة وفي الاول من المجاز تقدير المضاف على ما عرفت (قوله والشكر الخ) لما كان الشكر والحمد اخوين وذكر الحمد احتاج الى تعريف الشكر فهو واستطردى (قوله صرف العبد) أى ان يستعمل العبد أعضائه ومعانيه فيما يطلب الشارع استعمالها من صلاة ومنوم وسماع ونحوه وهكذا سواء كان ذلك في وقت واحد أو في أوقات متفرقة قل قال سم اذا صرف العبد جميع ما اتم الله به عليه من السمع في آن واحد حتى شكو را حال تعالى وقل من عبادى الشكور واذا صرفها في أوقات مختلفة سمى شاكرا قال شيخنا ع ش ويمكن تصوير صرفها كلها في آن واحد بمن حمل جنازة متفكرا في مصنوعاته عز وجل ناظر الما بين يديه ثلاثين باليت ماشيا برجليه الى القبر شاخلا لسانه بالذكر وأذنه باستماع ما فيه ثواب كالاهم بالعرف والتهنى عن التكر اه اطفى بى ذكرا لا دعى فاطرا أى شئ يكون مصروفه (قوله على جهة التعظيم) الاضافة بـ (قوله وعرفا ما يدل) أى من فعل أو غيره محامر وقد نظم العلامة سيدي على الاجه ورمى الملكى السبب بينها فقال

اذ انساب الحمد والشكر رميتها \* بوجه له عقل السبب يوافق  
فشكر لى يعرف أخص جميعها \* وفي لغة للحمد عرفا يرادف  
عموم لوجه في سواهن نسبة \* فذى نسب سئل هو عارف

أى ان الشكر الاصطلاحي ينه وبس الثلاثة قبله أى الجدين والشكر اللغوي عموم وخصوص مطلق فهذه ثلاث نسب وبين الشكر اللغوي والحمد العرفي الترادف وهو معنى قوله وفي لغة أى والشكر في اللغة يرادف الحمد عرفا فهذه نسبة رابعة وبين الحمد اللغوي والاصطلاحى وكذا بين الحمد والشكر اللغويين العموم والخصوص الوجهى يجتمعان في ثناء بلسان في مقابلة احسان ويفرد الحمد اللغوي في ثناء بلسان لافى مقابلة احسان ويفرد الحمد الاصطلاحى والشكر اللغوي في ثناء بغير لسان لا (١) في مقابلة احسان فهاتان نسبتان (قوله مع الاذعان الخ) لوجه لما قاله الجهور وهو ان الوصف بالجل المعلوم الانتفاء اذا قارنه التعظيم حمد فليسأل ا ج وكلام الشارح معنى على انه لا بد من الاعتقاد (قوله كما أفادته الجملة) أى لكون المبتدا فيها معرفا بأل الجنسية قال بعضهم

مبتدأ بلام جنس عرفا \* منحصر في مخبر به وفي  
وان عرى عنها وعرف الخبر \* باللام مطلقا عكس ذا استقرار

أى سواء كان الخبر جمدا أو مشمتقا وقوله كما أفادته الجملة فيه تشبيه الشئ بنفسه ووجب بأن المعنى والجد منحصر بالله في الواقع كما أفادته الجملة المنسوبة بها وأجيب أيضا بأن الكاف تعليلية وما مصدرية أى لأفادة الجملة له أى بواسطة تعريف المبتدأ بما بال فانه متى كان كذلك

والشكر لغة هو الحمد عرفا  
وعرفا صرف العبد جميع ما اتم  
الله تعالى به عليه من السمع  
وغیره الى ما خلق لأجله والمدح  
لغة الثناء باللسان على الجليل  
مطلقا على جهة التعظيم وعرفا  
ما يدل على اختصاص المدح  
ببوع من الفضائل وجملة الحمد  
تتمجية لقطا انشائية معنى  
لحصول الحمد بالتكامل بهامع  
الاذعان لدلولها ويجوز أن  
تكون موضوعة شرعا للثناء  
والحمد مختص بالله تعالى كما  
أفادته الجملة

(١) بهامش نسخة المؤلف  
الصواب حذف لا اه

أفادت قصر مبتدأ على خبرها سواء كانت آل استغرافية أو جنسية أو عهديّة وقد تعقب  
 في قوله بلام جنس بأن التقييد بها لا يصح بل المدار على تعريف المبتدأ بالآدم مطلقاً فلذلك  
 قال الشارح سواء أجمعت أو لا في الاستغراق الخ وفي كون آل الاستغراق مع كون الجملة  
 انشائية نظراً لأنه لا يقدر على انضمام جميع الحمد ولا يظهر إلا على كونها خبرية (قوله وهو)  
 أي الاختصاص على دعوى الاستغراق ظاهر (قوله الاختصاص) أي التوكيد والالا  
 فلا اختصاص مستقادم من الجملة بواسطة تعريف المبتدأ فيها (قوله أم العهد) أي العلي  
 لتقدم من جهة في علم الخاطب (قوله وأولى الثلاثة الجنس) أي لأنه يدل بالالتزام على ثبوت  
 جميع الحمد لله تعالى فهو استدلال برهاني وهو كدعوى الشيء بينة التي هي أولى من الدعوى  
 المجردة وقولنا كدعوى الشيء أي وهو اختصاص الأفراد والبنية هي اختصاص الجنس لأنه  
 يلزم من اختصاص الجنس اختصاص أفرادها فالدعوى اختصاص الأفراد والبنية اختصاص  
 الجنس فالعنى كل فرد من أفراد الحمد مختص بآله لأن جنس الحمد أي حقيقة مختص بالله لأن  
 القاعدة في المعنى الكفاية المنطوق به هو الدليل كافي قولك زيد كثير الزاد المعرف زيد كرم لأنه  
 كثير الزاد والحمد لله غائبه أعرف وأواب البنية غائبه في ظاهرها صفاء قلب فخصه بناية  
 أبواب الجنة أي بخيريتها أكرامها وانما يختار ما سبق في علم الله تعالى أنه يدخل منه (فائدة) \*  
 اعلم أن الحمد أربعة جدان قد عيان وهما حمد الله تعالى لنفسه كقوله تعالى في نعم المولى ونعم  
 النصير وجده بعض عبده كقوله تعالى في نعم العبداء وأواب وجدان حاد ثان وهما حمد الله عز  
 وجل كقولك الحمد لله وحمدنا بعضنا كقولك نعم الرجل فلان وتعريف الشارح خاص بالقسيم  
 الآخرين ذكره الديلمي (قوله بالمر على الصفة) ويؤيد زقطعه إلى الرفع أو النصب في غير القرآن  
 والجمع ربوب وأرباب اه برماوى وقرئ شاذاً بالنصب والوجه فيه أنه على المدح وقبل هو على  
 النداء أي برب العالمين وفيه بعد (قوله معناه) أي مع ما أضيف إليه وهذا أحد اطلاقاته  
 والاعتناء به كثيرة منها المصلح والمربى والخالق والسيد والمسود ومع كثرتها يمكن استعمال  
 أكثرها فيه سبحانه وهو مقرر وبأبال يختص به سبحانه وتعالى ش حال السبوطي وشرح  
 النفاية ووجود تربية الله تعالى خلقه لا يحيط بها غيره سبحانه وتعالى فتهاترية النطقة إذا وقعت  
 في الرحم حتى تصير علة تخصيصه صفة تخصيصها عظاماً وغيرها (قوله اسم جمع) أي اسم  
 دال على جماعة \* واعلم أن اللقوم ألقاطاً أربعة كلها تدل على التعدد جمع واسم جنس  
 جمعي واسم جنس أفرادى والفرق بينها أن الجمع يدل على أفراد دلالة تكرار الواحد بالعطف  
 واسم الجمع يدل عليها دلالة الكل على أجزائه تقوم ودهط واسم الجنس الجمعي ما يفرق بينه وبين  
 واحده بالنساء كبر وتمر واسم الجنس الأفرادى ما دل على الماهية المطلقة من غير قيد ككرة  
 أو قلة فيصدق بالقليل والكثير كما هو تراب اه (قوله على حقيقة الجمع) أي جمع حقيقة وجمعه  
 بالواو والنون أو الباء والنون شاذ لأن مفردة اسم جنس لا علم ولا صفة أي فهو في حال الجمعية  
 مستعمل في الأعم أيضاً قياساً على الجمع والمفرد في العموم وقامته التخصيص على العموم لأن  
 المفرد يتره منهنه أرادته في خاص وكمذا يقال على القول بأنه خاص بالعقلاء وفي التكت  
 السيوطية وعالمون الصواب على القياس وأنه جمع لا اسم جمع فانه مراد به العموم للعقلاء

سواء أجمعت فيه آل الاستغراق  
 كعلمها بالجهور وهو ظاهر أم  
 الجنس كعلمها بالرجحى  
 لأن لا ملة للاختصاص فلا  
 فرد منه فله تعالى أم له عهد  
 كالتى في قوله تعالى اذهب عافى  
 الغار كما نقله ابن عبد السلام  
 وأجازوا الواحدى على معنى أن  
 الحمد الذى حمد الله به نفسه  
 وحده به أنبياءه وأوليائه  
 محض والعبرة بجمعه من ذكر  
 فلا فرد منه فله تعالى وأولى الثلاثة  
 الجنس وقوله (رب) بالمرتلى  
 الصفة معناه المبالغة لجمع المطلق  
 من الانس والجنس والملائكة  
 والدواب وغيرهم إذ كل  
 مهيا يطلق عليه عالم يقال عالم  
 الانس وعالم الجن إلى غير ذلك  
 وسوى الملائك بالرب لأنه يحتفظ ما  
 ينسب إليه ولا يطلق على  
 غيره الامتياز كقوله تعالى  
 ارجع إلى ربك وقوله (العالمين)  
 اسم جمع عالم فتح الاسم وليس  
 جمعه لأن العالم عالم في العقلاء  
 وغيرهم والعالمين مختص بالعقلاء  
 وإخاص لا يكون جمعا ما هو أهم  
 منه فله اس مالم لا تده ابن  
 هشام في موضعه وذهب كثير  
 إلى أنه جمع علم على حقيقة  
 الجمع

وغیره ومفردة وان كان اسم جنس فيه معنى الوصف لانه علامة على وجود مائه أشار الى ذلك صاحب الكشف وغيره (قوله ثم اختلقوا) أى على القول بأنه جمع حقيقة ق ل (قوله فقط) قنساوى الجمع والمفرد فى الخصوص وعبارة الشريعتى على الاربعين وهو مشتق من العلم فيقتصر بدوئه والعلامة لانه علامة على موجدته وأنه متصف بصفات الكمال واختلف فى العالمين فقال قتادة والحسن ومجاهد هم جميع المخلوقات وقال القرأى وأبو عبيدة هم عبارة عما يعقل وهم أربع أمم الانس والجن والملائكة والشياطين ولا يقال للبهائم عالم وقال مقاتل هم ثمانون الف عالم ذمة فى البر ونصفها فى البحر وقال النصارى ثلثمائة وستون عالما حقا عراة لا يعرفون خالقهم وستون عالما يلبسون الثياب وقال ابن المسيب لله عز وجل ألقاها سماوية فى البحر وأربعائة فى البر وقال وهب بن منبه لله عشرون ألف عالم الدنيا منها وما العميان فى الخراب الا كقسطاط ضرب فى الصراة وقال أبو سعيد الخدري أن الله تعالى أربعين ألقاها العالمين شرقا الى غربها عالم واحد وقيل أيضا عن أبيه أنه قال العالمين هم الملائكة وهم ثمانية عشر ألف ملك منهم أربعة آلاف وخمسة مائة بالشرق وأربعة آلاف وخمسة مائة بالغرب وأربعة آلاف وخمسة مائة بالكف الثالث من الدنيا وأربعة آلاف وخمسة مائة بالكف الرابع من الدنيا على كل ملك من الاعوان ما لا يعلم عددهم الا الله تعالى ومن ورائهم أرض بضاء كالأخام عرضها مسيرة الشمس أربعين يوما طولها لا يعلم الا الله تعالى معلومة للملائكة يقال لهم الروحانيون لهم زجل بالتسبيح والتهليل لو كشف عن صوت أحدهم لهلك أهل الأرض من هول صوته منهاهم الى جهة العرش وقال معاذهم بن آدم فقط وقال بعضهم هم الانس والجن وقال كعب الأصبلي يصعد عدد العالمين أحد الا الله سبحانه وتعالى قال تعالى وما يعلم جنود ربك الا هو اه (قوله ثم قرن الخ) المراد بقرانه لفظا لفظا كونه عقبه لا الاتحاد فى الزمن (قوله التناء على نفسه) الظاهر انه جار على طريقة الجوىرى من ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من قسم التناء لا من قسم الدعاء وأما شيخ الاسلام فإنه جرى على انهم قسم الدعاء فى القنوت وهو الراجح فإنه قال ومنه أى الدعاء الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اه وقد يقال لامنافة بين كونها تناء ودعاء اذ التناء هو الذكر بغير ولا تشاركها كذلك وعبارة حل ثم عمل المصنف بقول النبي صلى الله عليه وسلم من صلى على في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له مادام اسمى فى ذلك الكتاب أى من كتب الصلاة على في كتاب وتلفظ بها لأن الأصل ان من كتب شيئا لفظا به دليل انه يقال قال المصنف كذا والحاصل منه الكتابة (قوله وصلى الله الخ) آخر الجملة الفعلية هنا الدالة على التحدد لحدوث السؤال وهو الصلاة وأتى بالفعل ماضيا راجعا لتحقيق حصول السؤال بخلاف جملة المحدث آخر الجملة الدالة على الدوام والاستقرار المناسبة للصفات المسقرة الثابتة والقصد بالصلاة الدعاء لأن الكامل يقبل زيادة الترقى فى غايات الكمال فاندفع زعم جمع استماع الدعاء صلى الله عليه وسلم عقب غزوهم القرآن بأهلهم اجعل ذلك زيادة فى شرفه صلى الله عليه وسلم على ان جميع أعمال أمته تصاعف له نظيرها لانه السب فيها اضعافا مضاعفة لا تحصى زاد فى شرفه ثم م روى فى بعض المعنى انزل على مجدرة نلقه صلى

قوله وعبارة الشريعتى الى آخر  
القول كتب عليها باسم نسخة  
المؤلف هذه ليست من التجريد اه

ثم اختلقوا فى تفسير العالم الذى  
جمع هذا الجمع فذهب أبو الحسن  
الدائمه أصناف الخلق العقلاء  
وغيرهم وهو ظاهر كلام  
الجوىرى وذهب أبو عبيدة  
الى أنه أصناف العقلاء فقط  
وهو الانس والجن والملائكة  
ثم قرن بالبناء على الله تعالى  
التناء على نبيه محمد صلى الله  
عليه وسلم وقوله (وصلى الله)

الله عليه وسلم ولتضمنها معنى العطف وعطف الصلاة على الحمد القبرين ما يتعلق بالخالق  
 والمخلوق اهـ اح وجلة الصلاة خبرية لفظا انشائية معنى وأق بالماضي للمباغعة في تشبيه  
 الصلاة المستقلة بالصلاة الماضية في تحقق الوقوع ثم اشتق من الصلاة الماضية صلى بمعنى  
 يصلي فهو استعارة قصر بحجة تبعية مد وقال سم \* (تنبيه) \* كان الاقرب الايمان  
 بالجملة الالهيية لمصطلح التناسل بين الجملتين ولعله اختل ذلك لأن المطلوب هنا زيادة التقيد  
 بخلاف الاول وايمان الصلاة والسلام بعد السجدة في صدر الكتب والرسائل حدث  
 في زمن ولاية بني هاشم ثم مضى العمل على استحبابه ومن العلماء من يهتم بهما الصكتب  
 أيضا وفي حواشي التلخيص حكمة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في مبادئ الكتب  
 والحاجات ان القائل فني له ان يستعين في جميع أمورهم بكتاب الحق سبحانه وتعالى ويسأله  
 اخاضة طلبته ونجاح بقضه لكن لا بد من نوع ملاممة وقرب بين الطالب والمطلوب منه وهذه  
 الملاممة منتقبة في حقنا لكوننا متدينين بأدناس الذات الحسية والشهوات الجسمية وذات  
 المولى عز وجل في غاية التقس والتطهر فاحتضنا إلى واسطة بيننا وبينه معبرة عن تلك  
 الأدناس وتلك الواسطة هو المصطفى صلى الله عليه وسلم ~~لكن~~ لا بد لتلك الواسطة من هدية  
 اليه وهدية صلى الله عليه وسلم الملائقة بطلبنا الصلاة عليه اهـ وعبارة السهو دي تحب  
 الحمد بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم شكر الماء ولأمن انعامه الجسيم لانه لا يأتي  
 بأحكام هذه الشريعة السبعة من عند ربه الحكيم المفضلة لهذا المنهج القديم فقد قال ابن  
 عبد السلام ليست صلاتنا عليه صلى الله عليه وسلم شفاعته اذ مثقالا لا يشفع لئله بل صلاتنا  
 عليه صلى الله عليه وسلم شكر له على ما أولا بنا ارشاده فقد أسدى لنا أفضل الزاغب وأسنى  
 المطالب وقد قال عليه الصلاة والسلام من أسدى اليكم معروفافكانتوه فانتم تسطيعوا  
 فادعوا له فدعاؤنا بالصلاة المشروعة مكافأة للحج عن المكافأة بغيره والى هذا يشير قول  
 الخليلي المقصود بالصلاة على النبي التقرب الى الله بامتثال أمره وقضاء حق النبي عليه السلام  
 شيئا للمولى في شرحه الكبر على السلم ومن فساتلها ما جرب من تأثيرها والتفجع من التورير  
 وزرع الهممة حتى قيل انها تنكي عن الشيخ في الطريق وتقوم مقامه كاحكامه الشيخ السنوسي  
 في شرح صغرى الصغرى وسيدى أجد زروق وأشار اليه الشيخ أبو العباس أحمد بن موسى  
 الجيني في جواب له لكن سمعت من الشيخ أن المراد أنها تقوم مقامه في مجزئ التورير اما الوصول  
 الى درجة الولاية فلا يتبعه من شيخ كما هو معلوم عند أهلها فالوا واختص من بين الأذكار  
 بأنها تذهب حرارة الطماع وتقوى النفوس بخلاف غيرها فانها تثير حرارة فيها اهـ (قوله  
 وسلم) اشارة إلى أنه كان الاول للمصنف الايمان بالسلام ليخرج من كراهة الافراد ويخرج  
 الشيخ أى الشارح أيضا عن ذلك لأن مجموع المتن مع شرحه المخرج نسب للشيخ اهـ سم (قوله  
 على سيدنا) أى معاشر الخلوفاة من انس وجن ومثلك قال عليه الصلاة والسلام بأسيده  
 ولد آدم ولا غر وزادوا سادوا ولد آدم ساد غيرهم بالاولى وأفضل الاتياء والمرسلين ولولا العزم وهم  
 نوح وابراهيم وموسى وعيسى ومحمد وهو أفضلهم صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين وترتيبهم  
 في الافضية على هذا البيت

قوله واثبات الصلاة الى قوله  
 ومن العلماء من يهتم بهما  
 الكتب أيضا ~~كتب~~ عليها  
 بها من نسخة المؤلف هذه  
 ليست من التعرید اهـ  
 وسلم (على سيدنا محمد



مجدد ابراهيم موسى كفته • فعبس فنوح هم اولوا العزم فاعلم

اه ا ج والمراد بالوزم تحمل المشاق العظيمة وسيادته ناسية للاجماع ولا اعتبار بتفضيل  
المتخسر جبريل عليه فانه خلق للاجماع ولا يعنى على ذى لب انه صلى الله عليه وسلم افضل  
الخلق اجمعين وانما قوله صلى الله عليه وسلم لا تفضلوا بين الانياء ولا تفضلوني على يوسف بن  
مضى ونحو هذا فالجواب عنه انه منى عن تفضيل يوتى الى نقص في مراتب النبيين فان ذلك  
كفر صريح وانهمى عن تفضيل في أصل النبوة التي لا تتفاوت في ذوات الانياء المتفاوتين في  
الحصائص وقد قال تعالى فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات او كان  
التهى قبل ان يعلمه الله تعالى انه افضل الخلق ولهذا المأعله حال اناسيد واد آدم ولا يغراى  
ولا أقول ذلك خراب الاخبار بالواقع والسيد آمله سيدا سمعت الواو والياء وسبقت  
احداها بالسكون قلب الواو واو ادعت الباقي الياء وله اطلاق يقال النبيين كثر  
سواده أى جيشه أو من ساد قومه وعلا عليهم أو من تفرع الناس اليه في التلطوب أى الامور  
المهمة ويطلق السيد ايضا على كل من كان فاضلا في نفسه مهذا حليا وان يكن له جيش وقد  
أطلق المؤلفون السيد على غير الله تعالى وفيه مذاهب ثلاثة أحدها جواز اطلاقه على الله  
تعالى وعلى غيره ثانيا ونسب للامام مالك أنه لا يطلق على الله أبدا ثالثا أنه لا يطلق الا على  
الله وفي الكتاب والسنة ما يرد هذا الثالث قال تعالى في حق يحيى بن زكريا عليه الصلاة والسلام  
وسيدا وصورا وفي الحديث ان ابي هذا أى الحسن سيد • (تنبه) • أفضل الخلق على  
الاطلاق نبينا اجماعا ثم الخليل ثم الكليم ثم عيسى ثم نوح ثم باقى المرسلين ثم الانبياء ثم الرسل من  
الملائكة ثم باقيهم ثم صلوات المؤمنين والتفضل امالكثرة الثواب أو كثرة انصال الحيدة فنبينا  
أفضل من جميعهم جملة وتفضيلا يعنى أنه أفضل من كل فرد من افراد العالم وجملة يعنى ان  
انفراد أفضل من جملة العالم بجمعين دليل قهدهم اقدم أى فى أصول الدين المتفق عليها بينهم  
لا الفروع اذا اختلف فيه منها لا يمكن فيه الاقتداء بهم فان الواحد اذا فعل مثل الجماعة كان  
افضل منهم • واعلم ان هذا الترتيب في الفضل واجب الاعتقاد كما ذكره شيخ شيوخنا اللقاني  
في شرح الجوهرية وعبارة القسطلاني في كتاب الايمان في باب حب الرسول بحقيقة الايمان لانهم  
ولا تحصل الا بتحقق اعلا قدره على كل أحد ومن لم يعتقد هذا فليس يؤمن قال شيخنا البابي  
أى كامل الايمان حتى لا يكفر من فضل نوح عيسى عليه وجزم به شيخنا الشورى اه رجائى على  
المصنف (قوله النبي) اختار المصنف لفظ النبوة على الرسالة لانه اذا استحق الصلاة عليه  
بسبب النبوة فاستحقاقه لها بسبب الرسالة الاولى ولو افقت قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون  
على النبي ولان النبوة قبل الرسالة على ما قيل وان كان الراجح انهما متركان ولان النبوة افضل  
من الرسالة على طريقة ابن عبد السلام اه مداينى (قوله أى لا ذكر الا ذكرى كرمي) هذا  
لا يدل على المدعى وهو خصوص الصلاة عليه لان ذكره معه يصدق بقدر الصلاة عليه اه شيخنا  
(قوله مكروه) فان قبل قد يات الصلاة غير مبرورة بالتسليم بعد التشهد في الصلاة فالجواب  
ان السلام تقدم قبله في قوله السلام عليك أيها النبي ثم مر قلت لاساحة للعوام المذكور  
اذ عمل الكراهة في غير الوارد من ذلك مفردا على الآخر كما هنا اما هو فليس الكلام فيه كما نص

الذي قوله تعالى وفضلناك  
ذكرنا أى لا ذكر الا ذكرى كرمي  
كما في صحيح ابن حبان ولقول  
الشافعي رضي الله تعالى عنه  
أحب أن يقسم المرء بيني  
أحب أن يقسم انما هو كل امر  
خطبه أى يكسر انما عليه  
طلبه غير هذا قوله والثناء عليه  
والصلاة على النبي صلى الله عليه  
وسلم وافراد الصلاة عن السلام  
مكروه كما قاله النووي في  
اذا كره وكذا عكسه ومجمل أن  
المصنف

بما مش نسخة المؤلف هذا التنبه  
بقامه ليس من التبصير اه

على ذلك المناوئ في شرح الجمع والحاصل أن محل الكراهة بشرط ثلاثة أن يكون الأفراد  
متأولاً ويكون في غير ما ورد فيه الأفراد وأن يكون لغرد داخل المجرى فإنه إذا قصر على السلام  
فلا كراهة وفي الشرخ على الأربعين ماضية تمت في منع الصلاة على غير الأتية والملائكة  
استقلالاً وذكرها وكونها خلاف الأولى خلاف الأصح الكراهة وقوله صلى الله عليه وسلم  
اللهم صل على آل أبي أوفى فهو من خصائصه وأما ما كاهنا جائرة اتفاقاً اهـ (قوله فيها)  
أي بصيغة السلام وفي نسخة به ومثله يقال في أسقطها (قوله) ويخرج بذلك هذا وجه والراجح  
خلافه فلا يخرج عنها إلا إذا أتى بهما معاً فقط وخطا لمن أراد الجمع بين الخطأ والخطأ  
الأفراد المكره خمسة أن يتلف بأحداهما فقط أو يكتب أحدهما فقط أو يتلف بأحداهما  
أو يكتب الأخرى أو يتلف بهما معاً أو يكتب أحدهما فقط خلافاً لما صنع المصنف على رأي  
الشارح لأن الشارح زعم أن المصنف يخرج بذلك من الكراهة وهو وجهه أو يكتبهما معاً  
ويؤلف بأحداهما فقط وصور القرن الثاني عن الكراهة ثلاث أن يتلف بهما معاً من غير كتابة أو  
يكتبهما معاً من غير تلف أو يتلف بهما معاً أو يكتبهما كذلك اهـ قال هـ محل الكراهة ما لم  
لا يقال دليل ذلك قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا (قوله) لا نأقول لادلالة فيها على أنه  
يصح بينهما ما عرفه لأن الآية تصدق بتراخي أحد هما عن الآخر لأن الواو لا تقيد التعقيب (قوله  
والصلاة) هي اسم مصدر إذ مصدر على التولية كزكية لكنهم لم يسمع في الصلاة بمعنى الرحمة  
فلا بد أنه يسمع في العذاب قال تعالى وتسلمة حجم (قوله) من الله تعالى رجعة هذا معنى لقوى  
بل قال النووي وشيئاً أيضاً قل ل وفي حاشية المدائني على التصريح وهي أي الصلاة شرعاً من  
الله رجعة فهي تقال بالاشتراك اللفظي على ما ذكره في المعنى الصواب عندى أن الصلاة لغة  
بمعنى واحد وهو العطف وهو بالنسبة إلى الله الرحمة وإلى الملائكة استغفار وإلى الأتية  
عاء البعض لبعض فهي عليهم قبيل المشترك المعنوي ومن المعلوم أنه إذا دأب الأمر بين  
الاشتراك اللفظي والمعنوي فالاشتراك المعنوي أولى لأن الاشتراك اللفظي خلاف الأصل  
لتعدد الوضع فيه والأصل خلافه ولا يخفى عليك أن العطف يختلف باختلاف من نسب إليه  
فاللغوي الثلاثة المذكورة في المعنى القوي أفراد للعطف وقوله رجعة مقرونة بتعظيم ومن ثم  
عطف الرحمة عليها عطف خاص على عام في الآية وهي أولئك عليهم صلوات من ربهم ورجعة فإن  
أردنا بالرجعة الرحمة المطلقة كان العطف للتفسير (تعبه) يكره الدعاء لعلى الله عليه وسلم  
بالرجعة في غير ما ورد لانه كإخوانه من النبيين والمرسلين خصوصاً بالصلاة والسلام والصلابة  
بالترضى وبقة المؤمنين بالرجعة واعتقد العلامة ابن حجر أن صلاة البشر على النبي أفضل من  
صلاة الملائكة عليه لأنها عبادة وهي من البشر أفضل من عبادة الملائكة لعدم وجود الصارف  
منهم بخلاف البشر فأهم كفواً بهم مع مثقة وجود البوائع على الاقتطاع عنها كالنفس والطيس  
والهوى فتأمل (قوله) استغفار السيد والطلب أي طلب المغفرة من الله لعباده سواء كان  
بأنفسهم أو بالغير مثلاً (قوله) ومن الجن) وكذا من الحيوانات والجمادات فلو قال ومن غيرهما  
لسكان أخصر وأعم قل قال المناوئ على الهدى والصلاة والطير والهوام التسبيح قال

قوله وفي الشرح حتى إلى آخر  
القول كتب عليه ما من نسخة  
الوجه هذه ليست من التحرير

أنها في الظاهر أسقطها خطأ ويخرج  
بذلك من الكراهة والصالحين  
الله تعالى رجعة مقرونة بتعظيم  
ومن الملائكة استغفار ومن  
الأتية أي ومن الجن

تعالى كل قد علم صلاته ونسيه وقوله صلاته أي الآدي وتبنيه أي الطير (قوله نضرع)  
 أي خضوع وذلة يقال نضرع لله خضوعاً أي خضع وذلل وعطف الدعاء على التضرع من عطف  
 العام على الخاص لأن التضرع دعاء بخضوع وذلة والدعاء أعم خلافاً لجهوري من أنه  
 عطف خاص على عام (قوله ودعاء) عطف بعضهم بأنه رفع الحاجات لرافع الدرجات (قوله  
 كما ذكر) لم يذكره نعم أن قد جل ذكره عنده فلم يصل على أي لم يلق الله بالتراب وهل ورد أن  
 الحجاره تصلى وتسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهل ورد أيضاً أنها إذا سمعت ذكره صلى عليه  
 ح ل قلت رأيت في فتاوى السيوطي أن الحجارة سلمت على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرد  
 في الحديث أن الحجارة إذا سمعت الصلاة تصلى عليه أ ج (قوله في كل مجلس) لم يحدث  
 أي ما يجلس اجتمعوا فقاموا ولم يصلوا على الأكلان عليهم حسرة وندامة يوم القيامة ووكان  
 ذلك المجلس أثنى من جيفة (قوله لا تجعلوني كقدح الركب) أي لا تؤخروني في الذكرك لأن  
 قدح الركب يعلق في آخر رحله عند فرغ من رحاله ويجعله خلفه (قوله وفي وسطه) قال  
 بعضهم هذه اللفظة مدرجة من كلام الراوي (قوله المضعف) أي الفعل المضعف وهو ما تكرر  
 أحداً أصوله وهو عنه هنا وهو أبلغ من اسم مفعول الفعل الضعف المضعف وهو مجوز تقول  
 كسرت الأمانه فهو مكسور فإذا بلغت في كسره ومبرته شقوة قلت كسره فهو مكسور بالتشديد  
 فبهما ومجوز أبلغ من مجوز ولا يرد أن أسماء تعالى محمود الامجد إلا أن أسماء تعالى توقيفية  
 ولم يرد محمد وأيضاً معنى محمد بن محمد الحمد وحده أقدم اه م د (قوله بالهام من الله  
 تعالى) لعل المعنى أنه ألهم التسمية بمحمد بسبب أنه تعالى أوقع في قلبه أنه بكتدر خلقه فلا  
 يقال تعليل التسمية بالتفأول بشأن كونه بالهام لا تفأول كونه تفأول من جله الملهم واعترض  
 كون جده سبحانه بالهام له بأن الله أخبر أنه آمنه على لسان الملك بأن تسميته بذلك الآن يقال أن  
 آتمه بغير جده بذلك كما في ق ل واختلقوا له سمته بمحمد أمه أ وجده وروى البهقي عن أبي  
 الحسن التنوخي أنه لما كان يوم السابع من ولادة رسول الله صلى الله عليه وسلم ذبح عنه حذو  
 عبد المطلب ودعا قريناً فقالوا فإلهاماً سمته قال سمته بمحمد فقالوا لم رغبت به عن أسماء  
 أهل بيتك قال أردت أن يحمد الله في السماء وحلقه في الأرض وقيل أنما سمى بمحمد لرؤيا  
 وأخا زعموا أنه رأى مناماً كان سلسلة من فضة خرجت من طهره ولها طرف بالسماء وطرف  
 بالأرض وطرف بالشرق وطرف بالمغرب ثم عادت كلها بشرة على كل ورقة منها نور وإذا أهل  
 المشرق وأهل المغرب يعلقون بها فقهها فصرحت بضعف الباب وتنديدها أي فسرت له بمجولود  
 يكون من ملته تبعه أهل المشرق وأهل المغرب وتحمد الله أهل السماء وأهل الأرض فلذلك  
 سمى محمد ما حدثته به أمه من أم أنها أتاه وهي بين النائم واليقظان وقال لها اضع  
 فضيه بمحمد (قوله بأنه بكتدر) لعله تعلق بالهام من خلق السبب بالسيب اه ق ل (قوله في  
 سابع ولادته) وقيل في ليله ولادته ولا تفرض لا مكان وقوعها سابع اليلة الولادة وأطهارها  
 بكافة الناس يوم السابع مدافني على المولد (قوله لموت أي قبلها) وكان موت والده بعد  
 حمله بشهرين وقيل قبل ولادته بشهرين وقيل كان في المهد حين توفي أبوه وهو ابن شهرين  
 وقيل ابن تسعة أشهر وهو قول كثيرين وقيل ابن ثمانية عشر ودفع بالدية عند أخواله بن

نضرع ودعاء قاله الأزهري  
 وغيره واختلف في وقت وجوب  
 الصلاة على النبي صلى الله عليه  
 وسلم هل أقوال أحدها كل صلاة  
 واختاره الشافعي في التشهد  
 واختاره الثاني في العمرة  
 الاخير منها والثاني في الحلقى  
 والثالث لتمام كروا واختاره الحلبي  
 من الشافعية والطحاوي من  
 الحنفية والتمحي من المالكية  
 وابن بطة من الحنابلة والرابع في  
 كل مجلس والخامس في أول كل  
 دعاء روى وسطه وفي آخره لقوله  
 صلى الله عليه وسلم لا تجعلوني  
 كقدح الركب بل اجعلوني في  
 أول كل دعاء وفي وسطه وفي آخره  
 ورواه الطبراني عن جابر ومحمد علم  
 على نينا صلى الله عليه وسلم  
 منقول من اسم مفعول المضعف  
 معني بالهام من الله تعالى بأنه  
 بكتدر خلقه لكثرة خصاله  
 المحلدة كما روى في السيرة أنه قيل  
 بكتدر عبد المطلب وقد سمعته  
 سابع ولادته لموت أبيه قبلها لم  
 سميت ابنك بمحمد وليس في أسماء  
 آياتك ولا قومك

النصارى وما بلغ صلى الله عليه وسلم أربع سنين وقيل خمس وقيل ست وقيل سبع وقيل تسع وقيل  
 اثني عشر سنة وشهرا وعشرة أيام ماتت أمته ودفنت بالأواء على الأصح وقيل بالحنين ففتح  
 المهمله وضم الجيم مقبرة أهل مكة والأواء بفتح الهيمزة وسكون الموحدة والتحقير بين مكة  
 والمدينة قرية من الجنة (قوله قال رجوت) وقيل انما سمى محمد الرويا بها كذا كرم الدين  
 في المولد ولا معارضة لاحتمال أن يكون قوله رجوت بسبب هذه الرواية بل هذا هو الظاهر (قوله  
 كما سبق في عمله) أي لسبق ذلك في عمله فلم يصدرية والكاف تعليقية ولم يسم به أحد قبله لكن  
 لما قرب زمنه وبشر أهل الكتاب ببعثه سمى قوم أولادهم به رجاء النبوة لهم والله أعلم حيث  
 يجعل رسالته وعده من سمى باسم محمد قبل ولادته صلى الله عليه وسلم خمسة عشر وهذا هو اسمه  
 في الأرض واسمه المشهور به في السماء أحد ولم يسم به أي بأحد أحد قبله صلى الله عليه وسلم  
 في السماء ولا في الأرض كما ذكره الشافعي في معراجيه وينبغي التسمية باسم من أحياه صلى الله  
 عليه وسلم لما رواه أبو نعيم من الحديث القدسي قال الله تعالى وعزى وجلالى لأعذب أحدا  
 سمى باسمك بالتأثر وفي رواية قال الله تعالى أنى ألبس على نفسى أن لا يدخل النار من اسمه أحد  
 أو محمد وذكر الامام ابن الحارث في كتابه المدخل عن الحسن البصري أن الله ليوثق العبد بين  
 يديه الذى اسمه أحد أو محمد فيقول يا عيسى أماتنى أن تعصين واسمك على اسم حبيبى فينكس  
 العبد رأسه حياء ويقول اللهم أنى قد فعلت فيقول الله عز وجل يا جبريل خذ يد عبدى وأدخله  
 الجنة فأتى أسقى أن أعذب بالنار من اسمه اسم حبيبى وروى ابن عساکر عن كعب الاحبار أن  
 آدم وجد اسم محمد صلى الله عليه وسلم مكتوبا على ساق العرش وفي السموات وعلى كل قصر  
 وغرفة في الجنة وعلى نحو الحور العين وعلى ورق شجرة طوبى وسدرة المنتهى وأطراف الحب  
 وبين أعين الملائكة وروى لما خلق الله العرش كتب عليه بالتوراة لا اله الا الله محمد رسول الله  
 فلما خرج آدم من الجنة رأى على ساق العرش وعلى كل موضع في الجنة اسم محمد صلى الله عليه  
 وسلم مقترنا باسم الله تعالى فقال يا رب هذا محمد من هو فقال الله تعالى ولذلك الذى لولا ما خلقته  
 فقال يا رب بجرمة هذا الولد ارحم الولد فتودى يا آدم لو استشفعت النسا بمحمد صلى الله عليه  
 وسلم فى أهل السموات والأرض شفعا لك (تنبيه) استبط بعض العلماء من اسم محمد عدة  
 الرسائل وهم ثلثمائة أربع عشرة وأربعة عشر فقال فيه ثلاث ميمات وإذا بطت كلامها فقلت  
 ميم كانت عذتها بحساب الجمل تسعين فيحصل منها مائتان وسبعون وإذا بطت الحاء والدال  
 قلت دال كانت بحسبة وثلاثين وخاتمة فالجمله ما ذكرته في اسمه الكريم إشارة إلى أن جميع  
 الكمالات الموجودة في المرسلين موجودة فيه وإذا قلت حاء زادت همزة كانت ثلثمائة وخمسة  
 عشر قال بعض شراح السجدة وقد سمى الله على باسمه خارج عدد الانبياء من اسم محمد صلى الله  
 عليه وسلم مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا كعدة أصحابه صلى الله عليه وسلم وقت وفاته  
 وطريقه ان تضرب عدد حروفه بالجمل الصغير وهو عشرون في نفسها يكون الخارج أربع مائة  
 تضربها في كامل عقود المرسلين وهم ثلثمائة وعشرة واحذف ما زاد على العقود يكون الخارج  
 مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا ولا يخفى عليك أن المئين بالجمل الصغير ثمانية والخمسمائة  
 والدال كيم وخواص البشر وهم الانبياء أفضل من خواص الملائكة وهم جبريل وميكائيل

قال رجوت أن يحمدي السماء  
 والأرض وقد سمى الله تعالى  
 رجاء كما سبق في عمله

واسرا قيل وعزوا بل ونحوها الملائكة أفضل من عوام البشر وهم غير الانبياء وعوام البشر  
 وهم الاتقياء والاولياء أفضل من عوام الملائكة واعلم أنه يجب الايمان بهم باجلالين لم يرد  
 فيه تفصيل وتفسير لا في قوله ورد به التفصيل فن التفصيل ما جاء به القرآن من آياتهم في أنكر  
 أحدا منهم بعد أن علم كفره بخلاف ما لو مثل عنه ابتداء فقال لا أعرفه فلا يكفر بجلالهم خمسة  
 وعشرون في سورة الانعام منهم عشرة مذكورة في قوله تعالى وتلك هجتها الآية والباقي  
 سبعة مذكورة في بعض السور وهم آدم وادريس وهود وشعيب وصالح وذوالكفل وسيدنا  
 محمد صلى الله عليه وسلم عليهم أجمعين وقد نظمها بعضهم فقال

حتم على كل ذي التكليف معرفة \* بأنبياء على التفصيل قد علوا  
 في تلك هجتها منهم ثمانية \* من بعد عشروين سبعة وهمو  
 ادريس وهود وشعيب وصالح وكذا \* ذوالكفل آدم بالختار قد خفوا  
 وجمع بعضهم ذلك فصلا فقال

محمد ابراهيم موسى وصالح \* وعيسى ونوح ثم يحيى وآدم  
 وهود ولوط ثم يعقوب يوسف \* وأيوب هرون شعيب مكرم  
 وذوالكفل داود والياس واليسع \* وادريس اسمعيل اسمعيل يعلم  
 كذا ذكر يامع سليمان يونس \* بنو كل دون خلف نسل  
 وشلف بنو القرنين لقمان يافى \* عزير وطالوت به الظلم بهتم  
 وكل ما في القرآن من الانبياء فهو من نسل ابراهيم سوى خمسة جمعهم بعضهم في قوله  
 وكن كل في القرآن فانه \* لمن نسل ابراهيم ذى الحلم والحق  
 سوى خمسة لوط وهود وصالح \* ونوح وادريس الذى فاز بالقا

وأسماء الانبياء كلهم الأربعة محمد وشعيب وهود وصالح (قوله والنبي انسان) حذر  
 من نبي آدم سليم عن منقر طبعاً وعن دماء آب وخنائهم أوحى اليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه فان  
 أمر فنبى ورسول والنبي ما يؤمن التبا وهو المنبر لانه مخبر بصيغة اسم الفاعل أو المفعول عن  
 الله تعالى أو من النبوة وهى الرفعة لانه مرفوع الرتبة وخرج بقولنا ذكر الاثنى فلا رسول من  
 الالاء خلا فالن قال بنو حرم وأسبسة وهاجر وسارة وحفث ذو نول انسان بناء على أنه  
 لا يقال لله أن انسان بل انسانة وفى الصحاح يقال للمرأة انسانة لان (قوله وان لم يؤمر  
 الخ) الواو للعطف والغاية لتعميم النبوة أى سواء أمر أو لم يؤمر لان وصف النبوة لا يشافى  
 وصف الرسالة فإدعى تعرف النبي من حيث هو سواء كان معه رسالة أم لا ومن جعل الواو للعالم  
 توهم أن المراد تعرف النبي فقط أى الذى ليس برسول وجعل ان للشرط فيه نظراً لانه لا جواب  
 لها وسماها بعضهم وصلياً (قوله والرسول انسان الخ) والفرق بين النبوة والرسالة أن النبوة  
 هى الانصراف من حضرة الخلق الى الحق والرسالة الانصراف من حضرة الحق الى الخلق وهى  
 أفضل من النبوة خلافاً لابن عبد السلام وزعم فعلق النبوة بالخالق دون الرسالة لتعلقها  
 بالخلق من دونيات فيها التعلق كما صرح به العلامة ابن حجر فى شرح الاربعين والكلام  
 كله فى نبوة الرسول مع رسالته والا فالرسول أفضل من النبي قطعاً اه برماوى (قوله ولا

والنبي انسان أوحى اليه بشرع  
 يعمل به وان لم يؤمر بتبليغه  
 والرسول انسان أوحى اليه  
 بشرع وأمر بتبليغه فكذلك  
 رسول نبى ولا

عكس) أى ملحق القوم فان نظر الى أن الملك وصف بالصفة كان بين النبي والرسول العموم  
 والنصوص الواجبة وهو وارد في قوله تعالى انه يعطي من الملائكة رسلا من الناس (قوله  
 وعلى آله) أعاد العامل إشارة الى أن الصلاة عليهم مطلوبة بالتص بخلاف استحبابها على  
 الأصحاب فانها بطريق الإلحاق بالأكل ولهذا أسقطه عنهم (قوله مؤمنونى هاشم) أى وبناتهم  
 فقيه قطيب وهاشم جد النبي الثاني والمطلب أخوهاشم وأبوهم عبد مناف فيكون المطلب  
 عم النبي صلى الله عليه وسلم بواسطة لانه عم جده الأول وهو عبد المطلب وقوله وقيل أخته أى  
 أمة الإجابة أنقضاء وغيرهم والمخاطبة بين القولين الأخيرين والأول غير ظاهرة لأن الأول في  
 مقام الإجابة كذا الأخير في مقام الدعاء والمخبر في واسمه عائدا على المطلب أى اسم المطلب شبة  
 وهذا المخاطبة لذكره في السيرة من أن شبة اسم لعبد المطلب وقيل لعبد المطلب لأن  
 عمه المطلب أخوهاشم بن عبد مناف لمجاهد بمن المدينة صغيرا أودعه خلقه وكان بهيمة فزة  
 فكان كما سئل عنه يقول هذا عبدى حياه أن يقول ابن أخى فلما دخل مكة أسن ساه وأظهر  
 أنه ابن أخيه وفى المواهب انما سمي عبد المطلب لأن والدها شاعما حضرته الوفاة قال لأخيه  
 المطلب أدرك عبدك شرب وفيه أياضا أن شبة اسم لعبد المطلب ومناف أصله مناة اسم صنم  
 كان أعظم أصنامهم وكانت أمه جعلته خادما لذلك الصنم وقيل وهنته لانه كان أول ولد ولد  
 لقصى كما قيل (قوله مقتل) فأخاه مقتل فأبنت الناطاة وأدعت في الطاء قال ابن مالك  
 طاء النفعال رذا لم يطبق (قوله ذؤابتيه) أى جاني رأسه جمع ذؤابة بالهمزة وهى قطعة من  
 الشعر يجتمع (قوله وحبه) بين الأكل على المشهور فيهم والصحب عموم وخصوص من وجه  
 وعلى إرادة جميع أمة الإجابة كما اختبر في مقام الدعاء فطغى العصب من حط الخصاص على  
 العام لشرفهم واستحقاقهم من يد الدعاء بكثرة قتلهم الشرائع والشعار الناعى صاحب  
 الشريعة (قوله وهو جمع صاحب) الرابع أنه اسم جمع والمراد بال صاحب العصبى بدليل  
 ما بعده (قوله والعصاى من اجتمع مؤننا بالنبي صلى الله عليه وسلم) أى بعدتيونه ولوقيل  
 الأمر بالدعوة فى حال حياته اجتماعا متعارفا بأن يكون فى الأرض فى حال الحياة ولوفى ظلة  
 أو كان أعى وان لم يشعر به أو كان غير بعيد كمنون أو ما أو أحدهما على الآخر ولونما أولم  
 يجتمع بل كل رأى الجى أو راء النبي ولوم بعد المسافة كهل هبة الوداع ولورأ من كوة فى  
 جدار بينهما فبقي انه اجتماع وفى حكمه ان حاطب مع رؤيته وشغل قولنا من اجتمع الناس  
 والجنى والملائكة ودخل فى قولنا اجتماعا متعارفا ما لو كان بينهما حائل لا يمنع الاجتماع ومن  
 لم يسمع من ورده الى غير جهته من غير مكث عند الوصول اليه علم به أو لا خرج من اجتماع به نأما  
 أو بعد موته ولو يقطع ومن اجتمع به بعد الدعوة غير مؤمن ثم آمن ولم يجتمع به بعد ذلك كرسول  
 قيسر ومن اجتمع به قبل البعثة مؤننا بأنه سيبعث كعيسى الزاهب بخلاف ورقة بن نوفل فهو  
 أول العصاى كما قاله السراج البلقنى خلا لبعثهم و يقرق منه ومن يجزأ بأن ورقة  
 أدرك البعثة وان لم يدرك الدعوة بخلاف عيسى اه وهو ظاهر والتعرف السابق لشمله ودخل  
 فى التعرف المدكور من اجتمع به مؤننا عاجبه من الجن كجنى نصيبين والملائكة الذين اجتمعوا  
 به بيت المقدس ليلة الاسراء بناء على أن وجود الملائكة فى الأرض متعارف ومن آمنهم فى

عكس (و) على آله) وهم  
 على الأصح مؤمنونى هاشم وبني  
 المطلب وقيل كل مؤمن نفي  
 وقيل أمته واختاره جمع من  
 الحقيقي والمطلب مقتل من  
 الطلب وأمه شبة الحمد على  
 الأصح لانه ولد فى رأس شبة  
 ظاهرة فى ذؤابتيه وهاشم لقب  
 واسمه عمرو وقيل له هاشم لأن  
 قرنها أصابعه فطغى بصيرا  
 وجعله لقبه مرقه وزيرا  
 فلذلك سمي هاشما لشبهه العظيم  
 (و) على (حبه) وهو جمع  
 صاحب والعصاى من اجتمع  
 مؤننا بالنبي صلى الله عليه وسلم

• (بحث فى معنى العصاى)

قوله بجبراهيم شنة المؤنات  
 جبر بالفتح مقصورا وفى خط  
 مقلطاي وغيره على الالف منة  
 اه شامى

في حياته ولو ما اعتواحدة ولو  
لم يروعه شيئا

الارض أو بين السماء والارض بخلاف من اجتمع منهم في السماء لانه في غير عالم الدنيا ودخل  
عيسى عليه الصلاة والسلام لأن اجتماعه في بيت المقدس متعارف بخلاف غيره من بقية  
الانبياء الذين اجتمعوا به في بيت المقدس قال بعضهم والظاهر أن الخضر عليه السلام اجتمع به  
في الارض على الوجه المتأدق راجعه وقال ابن قاسم في الآيات ان صح اجتماع النبي صلى الله  
عليه وسلم بعيسى والخضر فليس هذا من الاجتماع المعروف بل من خوارق العادات اه ويزم  
القائى في شرحه على الجوهرية بنسب العصبة لعيسى عليه السلام ومثله العلامة ح ل وغيره  
وهو الذي اعتمدته مشايخنا خلافا لما أفتى به الشهاب م ر من عدم نسبه له وتقطع العصبة  
بالردة وتعود بعود الاسلام ولو بعدموته صلى الله عليه وسلم خلافا للمالكية فلا حاجة لقول  
بعضهم ومات على الاسلام بل هو غير مستقيم لاقتضائه عدم الحكم بالعصبة لواحد حق  
يعتد على الاسلام الا ان اراد أنه قبله واما العصبة من ارتد ومات على ردة كعباد الله بن خطل  
غير صحابي ومن ارتد ومات مسلما كعباد الله بن سرح صحابي أى فتعوله العصبة بمجرد من  
الثواب وتظهر قائدة ما في التسعة وفي الكفا مفيكون كذا لبث الصحابي وقائدة عودها مجردة  
عن الثواب أيضا سقوط المطالبة من إعادة العبادة من صلاة وصوم وحج وغيرها وذكر القائي أن  
الخضر يمكث في النومة ما تسنة فيصل أنه لم يجمع بينا صلى الله عليه وسلم والعصبة ولو كانوا  
غزاة أفضل من الأكل الذين أسوا بالعصبة لأن فضيلتهم بالعصبة التي هي من قبيل العمل وفضيلة  
الأكل الذين أسوا بالعصبة والغير وفضيلة العادات بوصفها أفضل من الفضيلة بوصف ذات أخرى  
من هذه الحينة قالوا وإذا كان العالم الذي ليس بشريف أفضل من الشريف الذي ليس  
بعالم لكن بقي البص أن في الأكل كثر من العصبة وفي العصبة كثر من الأكل فكان  
مقتضى ما ذكرتم أن يقدم العصبة والجواب أنه قدم الأكل لأن الصلاة عليهم وردت بالنص وأما  
الصلاة على العصبة في القياس اه ماوى (قوله في سياه) أى حياته من ذكر من النبي صلى  
الله عليه وسلم ومن اجتمع به أى بعد العنة (قوله ولو ساعة واحدة) أى برأى من الزمن بخلاف  
التابعي مع الصحابي فلا ثبت التبعية الا بطول الاجتماع مع عرفاء على الاصح عند أهل الأصول  
والفقهاء أيضا وهذا البه الخطأ قال يشترط في التابع طول الملازمة للصحابي وأما قاع منه  
ولا يكفي مجرد الالتا بخلاف الصحابي مع النبي صلى الله عليه وسلم والفرق بين ما عظم منصب  
السوة ونوره ما يبرز ما يقع بصره أى المصطفى صلى الله عليه وسلم على الاعرابي الملقب بخلق  
بالحكمة لشرفه صلى الله عليه وسلم فظهر أثر نوره في قلب الملاق له وعلى جوارحه  
فالاتباع به يؤثر من النور القلبي أصعاف ما يؤثر الاجتماع الطويل للصحابي وغيره ولا يشترط  
إيمان التابعي بالصحابي لعدم ثبوت عده أنه صحابي قال الكمال ر أبى شريف لا يشترط في  
التابعي أن يكون وقت تحمله من الصحابي مؤسسه بل لو كان كافرا ثم أسلم بعد موت الصحابي  
وروى عن الصحابي صحابه تابعيا اه وعلى هذا لا يشترط في التابعي طول ملازمته للصحابي بل  
هو كالصحابي واختاره ابن حجر العسقلاني تعالما كرم وغيره لقول ابن الصلاح أنه الأقرب وقول  
النووي في التعريب أنه الأظهر وقول العراقي عليه عمل الاكثر قال البقاعي وأما اشترط  
الإيمان في العصبة لشرفها فحسب لها ولأنه تعالى شرط في العصبة كونهم مع المصطفى صلى

لعله وسلم فقال محمد رسول الله والذين معه أشد على الكفار وهم الآية ولا يكونون  
 معه إلا إذا آمنوا بآياته مناوي على النصوص (قوله كذبتمكم) اسمه عمرو واسم أبيه قيس  
 واسم أمته عاتكة وأتمكمكم كتبها كافي المتأوى على الجامع (قوله تأكذب) أي لا تلمحبه  
 \* (فائدة) قال السعدا إذا كذب فقط أجبين نظرفان سبقه لفظ يدل على شمول كذب المقصود  
 منه للجمعة وإن لم يبق لفظ يدل عليه كذا المقصود منه القول سواء كان في الإثبات أو النفي  
 ذكره البرماوى وقوله للجمعة أى اجتماع المحكوم عليهم في الحكم في أن واحد فإذا قيل جاء  
 القوم كلهم أجمعون فأجمعون في معنى الحال ولكنه قيل جاؤا كلهم مجتمعين أى في آن واحد  
 بخلاف ما لو قيل أجمعون فقط فإنه صادق بمعنى الكل متفرقين (قوله أما) أصلها هما يكن  
 من شيء بعد التسبيل والجدلة وما معها فأقول قد سلمنا كره الشارح فوقت كلمة أمام وقع  
 اسم هو البتة وفعل هو الشرط وتضمنت معناها امتنعنا معنى الشرط لزمها الفاء اللازمة  
 للشرط غالباً ولتضمنها معنى البتة امر بها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ فاصطفاً ما كان وإبقاء  
 له بقدر الامكان وقوله غالباً بقوله اللازمة للشرط لا لقوله لزمها الفاء لأن لزوم الفاء لازم على  
 إذا تخذف من جرأها إلا في ضرورة الشعر كقوله \* فأنما القتال لا قتال لديكم وقوله لزمها  
 لصوق الاسم برده على قوله تعالى ما آمن كان من المقربين الآية والجواب أن في الكلام حذفاً  
 أى فأنما المتأوى أن كان المح اختاره صاحب الكشاف وأما حذف شرطه ولو كبنداً  
 وتفصيل غالباً بعد ظرف مبنى على الضم كغيره من الظروف المقطوعة عن الإضافات لئلا يمتد  
 الحرف لأحياها المعنى ذلك المحذوف وانما نيت على حركة مع أن الأصل في البناء الكون  
 تنبها على أن لها أصلا في الاعراب وعلى الضم جبراً بأقوى الحركات وهي الضمة المحلها من  
 الوهن مجذوف محتاج اليه وليكمل لها جميع الحركات لأنها في الاعراب كانت أما مجزورة عن  
 أو منصوبة على الظرفية أو لتخالف حركة بنائها حركة اعرابها وقال م في شرحه والمعروف هنا  
 بناؤها على الضم لنية معنى المضاف اليه دون لقطه والمراد بنية معنى المضاف اليه ربط المضاف  
 بالمضاف اليه وروى تنويعها مرة فوقعه ومنصوبة لعدم الإضافة لفظاً وتقديراً ونصبها أو جبرها  
 بمن بلا تنوين على تقدير لفظ المضاف اليه ومحل بنائها على الضم إذا كان المضاف اليه معرفة  
 أما إذا كان نكرة فأنها تعرب بنوى معنيتها أولاً كافي التصريح ووجهه أن الاسم المعرفة جرت  
 والإضافة اليه تنقص البناء لشبهه بالحرف بخلاف النكرة لم تؤثر في إضافتها اليها لتسموعها  
 اه ع ش قال بعض شايخنا وانما نيت لاقترافها المضاف اليه فأنشئت الحرف في الاقتراح  
 ورد بأن الاقتراح موجب للبناء لا يكون إلا الجملة وهو هنا مفرد وحذف فعله بنائها شيها بأحرف  
 الجواب كم للاستغناء بها عما بعد (قوله لما سقط في أكثرها) أى مع لفظ قد (قوله لا يوق)  
 (ها) أى إذا جى منها تكون لا لا انتقال وليس معناه أنه إذا أريد الانتقال تعين الاتيان بها فبعد  
 تركها على لأن الانتقال كما يحصل ما يحصل بغيرها كهذا وإن الطاغين لشرم أب واللام  
 معنى عند أو المعنى لارادة الانتقال اه ع ش (قوله ولا يجوز الاتيان بها في أول الكلام)  
 أى مقطوعة عن الإضافة وأما لو قال أما بعد جدا الله فلا مانع والمراد بقوله لا يجوز أى صناعة  
 ولا فيجوز الاتيان بها شرعاً والمراد لا يتحس م د وقوله أى مقطوعة عن الإضافة ليس

\*(مبني ما بعد)\*

فدخول في ذلك الاعى كان  
 أتمكمكم والصغير ولو غير عيز  
 كن خشك على الله عليه وسلم  
 أو وضع يده على رأسه وقوله  
 (أجمعين) تأكيد وكيد وفي بعض  
 النسخ (أما بعد) ما سقط في أكثرها  
 أى بعدما تقدم من الجد وغيره  
 وهذه الكلمة يوافقها الانتقال  
 من أسلوب إلى آخر ولا يجوز  
 الاتيان بها في أول الكلام  
 وينصب الاتيان بها في الخطب  
 والمكاشاة اقتداء برسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وقاعدة  
 الضمى لها ما في كتاب الجمعة  
 وذكر فيه أحاديث كثيرة  
 والعامل فيها أما عند سبويه  
 لتبنيها عن الفعل



بسراب والصواب إطلاق الشارح فقد اعترضوا على الاشتغال في قوله في أول الخطبة أما بعد  
 حمد الله حيث قالوا لم تقدمه مني حتى يقول أما بعد حمد الله وأجابوا عنه بأنه تقدمه بالجملة  
 والجملة والمبدا والسلام لفظا فهي واقعة بين كلامين تقدير في كلامه انتهى (قوله) وأما الفعل  
 نفسه) هذان القولان مبنيان على أنهما من أنواع الشرط فإن جعلت من أنواع الجزاء فالعامل  
 ما بعد الفاء والاولى جعلها من متعلقات الجزاء لأن الجواب فيه يكون معلقا على وجود شيء  
 مطلق والتعليق على المطلق أقرب لتحقيقه في الخارج من التعليق على المقيد وتقدر القول في  
 كلام المصنف متعين لأن قوله قبله سألني ما ضل لفظا ومعنى وجواب الشرط لابد أن يكون  
 مستقبلا فيكون التقدير أما بعد فاقول قد سألني الخ (قوله) والاصل) المراد بالاصل ما حق  
 التركيب أن يكون عليه فالأصل بالفتحة لا بالفعل وليس المراد أن شيئا حذف من التركيب  
 واختصر فيه وإنما كان أصلها خصوص مهمل لا غير المهمل في مهملة الإبهام لأنها تقع على كل  
 شيء مما فلا كان أو غيره زما أو مكانا أو غيرها وهذا الإبهام مناسب هنا لأن الغرض التعليق على  
 وجود شيء مما يختلف غير مهملة الأدوات فإنه خاص ببعض الأشياء واختلف في أول من  
 تكلم بأما بعد فقيل داود عليه الصلاة والسلام وهو الأشهر وهي فصل الخطاب الذي أوتيه لأنها  
 تفصل بين المقدمات والمقاصد والخطب والمواظع وقيل أول من تكلم بها يعقوب وقيل أيوب  
 وقيل سليمان وقيل قيس بن ساعدة وقيل كعب بن لؤي وقيل يعرب بن قحطان وقيل سبحانه بن  
 وائل وعليه تفصيل الخطاب الذي أوتيه داود البينة على المدعى وأبو علي من أنكره لكن  
 القول بأن أول من تكلم بها سبحانه فيه نظر لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقولها في خطبه  
 وهو قبل سبحانه إجماعا إذ سبحانه كان في زمن معاوية وأجيب بأن المراد أول من قالها بعد  
 النبي صلى الله عليه وسلم وصحة هذا الجواب توقف على أنها لم تصدر من أصحابه بعده ولأن  
 غيرهم إلى زمن سبحانه والحق خلاف ذلك لما علم من كمال محققاتهم على الاقتداء به في ضرورة ذلك  
 والاولى في الجواب أنه أول من تكلم بها في الشعر كقوله

لقد علم الحى العاقلون أنى • إذا قلت أما بعد أى خطبها

وبعد طرف زماى باعتبار النطق ومكانى باعتبار الرسم (قوله) مهمل ما يمكن من شيء بعد  
 مهمل اسم شرط مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ ويمكن شرط والفاء لازمة له غالبا فينخفضت  
 أما معنى الابتداء والشرط لزمت الفاء واصوق الاسم قائمة للآزم وهو الفاء واصوق الاسم  
 مقام المآزم وهو الابتداء والشرط وبقائه لازمه في الجملة لأن الاسمية ليست في أمثال ملاصقة  
 لها وبعبارة أح وأجازت الفاء بعد أم لم يلزم بعد غيرها من الشروط لأن أمثالها كانت  
 دلالتها على الشرط نياتها عن مهمل ما يمكن خفضت فأحتاجت للزوم الفاعل على الشرطية  
 بخلاف مهمل ما غيرها من الشروط فإن دلالتها على الشرطية بالأصالة اه وأجاب هذا اللفظ  
 مهمل ما مبتدأ ويمكن فعل الشرط وهي تامة بمعنى يوجد ومن زائد موشى فاعل لكن يلزم عليه  
 محدودان زيادتين في الالباب وخلو فعل الشرط من عائذ على الاسم الواقع مبتدأ فالاولى أن  
 الفاعل ضمير مستتر يعود على مهمل ما ومن شيء يبين له ما فائدة هذا البيان يان عموم مهمل ما أنها  
 ليست عبارة عن حصول نوع بعينه فأنفع ما يقال لفائدة في هذا البيان لأبهامه ثم إن خبر

أو الفعل نفسه عند غيره والاصل  
 مهمل ما يمكن من شيء بعد (فقد  
 سألني) أى طلبه مني

مبحث في الفرق بين الصديق  
والصاحب والخليل والحبيب

مهما هو فعل الشرب وسد على الراجح وقوف القائمة على الجواب من حيث التعلق لامن  
حيث التجربة مد على قواعد الاعراب (قوله جمع صديق) فعل بمعنى فاعل فان معناه  
الصادق الموثق وهو احسن من الحب فان الحبيب ذو الودة وال خليل صافي الودة قال البيهقي  
والصديق من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وضد العدو والصاحب من طالت عشرتك  
به وال خليل من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك ويحلم بحبته في الاعضاء والمحبين من يفرح  
لفرحك ويحزن لحزنك ويحلم بحبته في الاعضاء وتقديره بماك ١١ والعداوة مأخوذة من  
قولهم عدا فلان عن طريق فلان أي جاوره ولم يواقع فيه لطلبه وكان أصل ذلك أن الخلق يوم  
أنشد الميثاق عليهم كانوا على أحوالها كان وجهها الوجه فمال أن يقع بينهم عداوة وما كان  
ظهور الظهر فمال أن يكون بينهم صداقة وما كان وجهها الظهر فصاحب الوجه محب حاشي  
وصاحب الظهر مبغض ذكر العلامة الشعرا في كتابه المنز (قوله بجهة دعائية) والذراع رفع  
الحاجات المذراع الدريجات وهو بلا واسطة من خصوصيات هذه الآلة وأما الامم المخشبة  
فكانوا يفرعون في حواصنهم الى الانبياء بسألون لهم الله تعالى كإدراكه الشرب حتى على  
الاربعة (قوله أن أعل) آثره على أصناف لاهرين أحدهما فهم نفسه وثانيها الإشارة الى  
تعبه فيه بالاختصار وغير ذلك (قوله وكثير معناه) ليس قيدا (قوله قال الخليل الخ) دليل لكونه  
عليه مختصرا ولم يعلمه مخلوقا ولا شاهد في قوله ويختصر ليعقظ (قوله في الفقه) ان قلت المختصر  
اسم للالفاظ المخصوصة على الراجح وعلم الفقه هو معرفة أحكام الحوادث فمساو استنباطا ولا  
معنى لطيفة الانطاط في المعاني أجيب بأن المعنى مختصر الاداعي الفقه تشبه الله وال مدلول  
بالطرف والمطروف تشبههما فمعرفة النفس على طريق الاستعارة الممكنة والحاج مع منهما مشقة  
التفكير وفي طريقة الاستعارة المسماة تخيلا ثم ان قوله في الفقه مصفة مختصر حرا على قاعدة  
أن الطر وف صد التكرات صفات خلافا لقول قل انه حال اه ويجوز أن يكون ظرفا  
لقواما طبقا على (قوله كالآلات) فيما اشار بأنه مستغن عن الآلات فانه يمكن الاقتصاد  
عليه بصفته بمجرد الأحكام ولذلك قال كالآلات بالكاف وقوله حال من الآلات أي  
كالآلات مد لكن هذا الكلام بالنظر لغير الجته دلان الفقه لا تصفه الا لجهته  
الطلق لانه معرفة جميع الأحكام الشرعية ولا يمكن الجهل لمعرفة جميعها الا بواسطة الآلات  
فتوضيح الاسلام لاسي فقيها في الاصطلاح فانه ليس عنده ملكة توصله الى معرفة جميع  
الأحكام الشرعية بالاستنباط من الأدلة وهذا كله يعلم من كتب الاصول في تعريف الفقه  
والاجتهاد اذ قدمت هذا علمت أن قول المؤلف كالآلات لا يستقيم إلا أن يجب أن المراد  
كالآلات المحسوسة وان كانت هنا معقولة (قوله يعرف الحلال) يشمل الواجب والمندوب  
والمباح وقوله وغيرهما فتنه المكرهه والأحكام الوضعية الخمسة (قوله تعاهرت) أي  
اجتمعت وتعاونت والآيات عن الله عز وجل والاخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم  
والآثار عن الصحابة (قوله الدلائل) هي الآيات والاخبار والآثار فالقائم بالاشتمار فاعلم  
فعل ذلك لاجل وصفها بالمراحة وقوله بواقفت تفسير تطابقت وعطف الاجتهاد على ما قبله  
تفسير (قوله على فضيلة العلم) لا يقيد كونه في الفقه ولو لم يصانع قال ليس (قوله)

(بعض الاصناف) جمع صديق  
وهو الخليل وقوله (خضعتهم الله  
تعالى) بجهة دعائية (ان أعل)  
أي أصنف (مختصرا) وهو ما قل  
لفظه وكثير معناه لا مبسوطا وهو  
ما ذكره لفظه ومعناه قال الخليل  
الكلام يسطر فيهم ويختصر  
ليعقظ (في) علم (الفقه) الذي  
هو المقصود من بين العلوم بالذات  
واقبله كالآلات لانه به يعرف  
الحلال والحرام وغيرهما من  
الأحكام وقد تطاهرت الآيات  
والاخبار والآثار وتوازت  
ونطابت الدلائل الصريحة  
وتواقفت على فضيلة العلم والحل  
على تحصيله والاجتهاد

في اقتباسه) أي استفادته قال الجوهري اقتبس منه علما استفدته وفيه تلخيص إلى أن العلم نور  
(قوله هل يستوى الذين يعملون والذين لا يعملون) استفهام انكاري قال البيضاوي هو نفي  
لاستواء الفريقين أي المؤمن والكافر والطيع والعاصي باعتبار القوة العلية بعد تبيين اعتبار  
القوة العلية أي لأن المراد بالذين يعملون العلماء العاملون المعبر عنهم فيما سبق بالفتاوى على وجه  
أبلغ أي تضاعفا على طريق أبلغ للتصريح بالاستواء بعد الدلالة عليه بالهزة لمز بفضل العلم  
اه (قوله انما يحصى الله من عباده العلماء) أي لا يحصى من الله خفيا كما لا الا العلماء كما قال  
القاتل على قد وعلم المرء يعظم خوفه \* فلعالم الامن الله خائف

وأمن مكر الله بالله سهل \* وخائف مكر الله بالله عارف

وقال مقاتل أشد الناس خشية أعلمهم بالله وفي قراءة شاذة رفع الاسم الكريم على الفاعلية  
ونصب العلم وهو أعظم في مدحهم وأقوى دليلا على دفع مرتبهم لكنه من المشابه الذي  
يجب تأويله فتقول انخشية في حقته تعالى بالاجلال لزومه لها (قوله من يراد الله به خيرا) أي  
عظمها كثيرا بالتسوية للتعظيم فلا ينافي إرادته تخير غير الفقه وهذا من أقوى الدلالة على  
الحكم على طالب الفقه بأن الله أراده واصطفاه لأن إرادته القابلة للانسان محسبة عنا اه  
مد وقوله يفقهه في الدين وتعلمه وانما أنا قاسم والله يعطى ولن يزال أمر هذه الأمة مستقيما  
حتى تقوم الساعة اه برماوى وقوله وانما أنا قاسم أي قاسم بينكم بتبليغ الوحي من غير  
تخصيص والله يعطى كل واحد من الفهم ما أراد بالفتاوى فيه منه تعالى (قوله لان يهدي  
الله) فتح اللام الموطئة للقسم وأن وصلتها في أوّل مصدر مبتدأ وخبر خبر أي والله لهداية  
الله لك رجلا مثلا فذكره وصف طردى لا لخراج المرأه والاقتصار على الواحد من الاقتصار  
على أقل الشئ أي هدايته بتعلم مسئلة قد يشك وهذا يدل على فضل العلم والتعليم وشرف معرفة  
أهله بحيث أنه اذا هتدى به رجل واحد كان خيرا له من جرائم الذين عن يديه به كل يوم  
طوائف من الناس (قوله من جرائم) من إضافة الصفة للموصوف أي من التصديق بالتم  
الجريكون المبرمجين أجزرو بضمها جمع جاز وليس مرادنا قال في الخلاصة  
فعل لصوا جزو جزاء وقال أيضا

وفعل لاسم رماني يمد \* قدز بدقل لامعلا لاقد

وخص الجبر بالذكر لانه أشرف أموال العرب (قوله اذا مات ابن آدم) عبارة مر وابن  
جبر اذا مات المسلم انقطع الخ فلهما روايتان وقوله انقطع عمله أي ثوابه وأما العمل فقد  
انقطع فراغه (قوله الامن ثلاث) لا مفهوم له (قوله ينفع به) البناء للفاعل والمفعول  
فيشمل التعليم والتعلم والتأليف والكتابة ومقابلته الكتب لتصحها قل وذكر القاضي  
تاج الدين السبكي أن التصنيف في ذلك أقوى لطول بقائه على جرائم الزمان (قوله أو راد  
صالح) أو يحصى الواو والمراد بالصالح المسلم ولو فاسقا (قوله يدعوه) أي نفسه أو بواسطة  
غيره فالله مستعمل في حقيقته ومجاز في فعله الولد نفسه ودعاه غيره لاجل الولد كان  
رأه شخص فقال رجة الله على أيك وللشيخ ابن علان الكري  
خصال عليها المرمن بعد موته \* يشاب فلا زنها اذا كت ذاذكر

في اقتباسه وتعليقه نحن الآيات  
قوله تعالى هل يستوى الذين  
يعلمون والذين لا يعملون وقوله  
تعالى وقل رب زدني علما وقوله تعالى  
انما يحصى الله من عباده العلماء  
والآيات في ذلك كثيرة معلومة  
ومن الاختيار قوله صلى الله  
عليه وسلم من يراد الله به خيرا  
يفقهه في الدين رواه البخاري  
وسلم وقوله صلى الله عليه  
وسلم لعلى يرضى الله تعالى عنه  
لان يهدي الله بك رجلا واحدا  
خير لك من حرام الجرم رواه سهل  
عن ابن مسعود وقوله صلى  
الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم  
انقطع عمله الا من ثلاث صدقة  
جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح  
يدعوه

زينا ما يفرق ثم يثبت معصية \* ونشر العلم من فضل بلا نكسر

وعشر لشر ثم اجراء نهرا \* ويت غريب والتصدق اذ يجري

وقلم قرآن وتيسر منزل \* لذكر ونجل مسلم طيب الذكر

وقوله وتعلم قرآن أي ولو بأجرة كما في ع ش على م وفيه أيضا وغرس شجرة أي وان لم تنثر  
 اه ( قوله والاحاديث في ذلك كثيرة مشهورة ) منها من خرج لطلب علم كان لاجلها هذه فامات  
 مات شهيدا وان علمه ابر وضيفة وقال صلى الله عليه وسلم علم الخبز اذ ادمات يكي عليه طير  
 السماء ودواب الارض وقال صلى الله عليه وسلم من أحب أن ينظر الى عطاء الله من النار  
 فليتنظر الى المتعلمين فوالذي نفسي بيده لمن متعلم نسي الى باب العالم الا كتب الله بكل  
 قدم عبادة سنة وبنى له بكل قدم مدينة في الجنة وعيش على الارض والارض تستغفر له ويسعى  
 ويسعى مغفورا له ونشدها ملائكة له بأنه من عطاء الله من النار وفي الحديث طلب العلم فرض  
 وان طالب العلم ليستغفر له كل شيء حتى الحيات في البية قال سيدي علي الاجهري في  
 شرح مختصر ابن أبي جرة فان قلت جعل هذا غاية في الخساسة أي خسة المستغفرين ولا ينبغي  
 أن ثم ما هو أحسن من الحيثان قال قد رقم خص الحوت دون غيره مما هو أحسن منه قلت خصه  
 لكونه لسان له ولما لسان له ورجايتهم عدم استغفاره لطالب العلم بخلاف غيره من  
 الحيوان فانه وان صغر له لسان اه قال في تحفة السائل فان قلت ما الحكمة في أن الله  
 تعالى خلق كل مخلوق بلسان بعضها ناطق وبعضها غير ناطق وليس السهل لسان أصلا  
 فالجواب لما خلق الله تعالى آدم عليه السلام وأمر الملائكة بالسجود له تصدوا كلهم  
 الا إبليس لعنه الله تعالى وأجرجه من الجنة وصغفه فأعطاه الى الارض فجاء الى المصارع فأول  
 ما رآه السجدة فأخبرهم بمخلق آدم عليه السلام وقال انه يضادو ياخذ ودواب البر والبر  
 فجعلت السمك تغبر خلق البحر بمخلق آدم وتقول لا آمن لنا بعده هذا في هذا الماهة فذهب الله  
 تعالى لسانها لكونها تفقرت بالكلام اه ( قوله موسى النار ) عبارة ابن جماعة على  
 غرأي صحيح بقوله وأمرى موقوف عليك الخ \* ( تيسه ) الا ترى يطلق على المروي سواء  
 كان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن الصحابي ( قوله كفى بالعلم ) الباعث لما في المفعول وقوله أن  
 يدعه فاعل أي كنى العلم في الشرف ادعاه من لا يحسنه وقوله ذم أي خسة فانه المناسب  
 لمقامه لشره والخساسة لازمة للذم ( قوله العلم خير من المال ) أي السعي في تحصيل العلم  
 أولى من السعي في تحصيل المال واستدل على ذلك بقوله العلم يحرك الخ وأثر المال وان كان  
 العلم خيرا من كل شيء لان النفوس مجبولة على حبه ( قوله العلم يحرك ) أي يكون سببا في  
 دفع المتكروه عنك والمراد أن شأنه ذلك فلا يرد من قتل من الايمان والعلماء وأن هذه قضية  
 مطلقة فلا تقتضي الدوام كما قرره العزري وقال بعضهم المراد يحرك ذلك لانه يعرف  
 الحلال والحرام فيعمل صاحبه به فيحفظ دينه بخلاف الجاهل فكأنه في ظلام لا يعرف ما يضره  
 في دينه وما ينفعه بل تحسن نفسه كثيرا من الحرام وحينئذ فلا يرد على كلامه على قول من قال

قوله كأنه المراد به الناموس  
 كما في هامش نسخة المؤلف

والاحاديث في ذلك كثيرة مشهورة  
 ومن الآثار عن علي رضي الله  
 تعالى عنه كفى بالعلم شرفا  
 أن يذيعه من لا يحسنه ويربح  
 به اذا نسب اليه وكفى بالجهل  
 ذمنا ان يبرأ منه من هونه  
 علي رضي الله تعالى عنه أيضا  
 العلم خير من المال العلم يحرك  
 وأنت تحرك المال

انه قد قتل كثير من العلماء والانياء (قوله تنقصه) بفتح التاء يستعمل لازماً ومتعبداً قال تعالى ثم لم تتصوم شيئاً وعن علي أيضاً العلم أفضل من المال بسبعة أوجه أولها العلم يراث الانبياء والمال ميراث القراعنة الثاني العلم لا يتقص بالثقة والمال يتقص بها الثالث المال يحتاج الى الحافظة والعلم يحفظ صاحبه الرابع اذا مات الرجل بقي ماله والعلم يدخل معه القبر الخامس المال يحصل للمؤمن والكافر والعلم لا يحصل الا للمؤمن السادس جميع الناس يحتاجون الى العلم في أمور دينهم ولا يحتاجون الى صاحب المال السابع العلم يعزى الرجل على المروءة على الصراط والمال ينعم منه ذكره الرازي (الطبعة) • قال في عيون النجاشي العلم ثلاثة أحرف عن ولام ويم العين من العلو واللام من اللطافة والميم من الملك فالعين تجر صاحبها الى عليين واللام تصير له لطيفاً والميم تصير له ملكاً على العباد ويعطى الله العلم بركة العين العزيز وبركة اللام اللطافة وبركة الميم المحبة والمهابة وخير سليمان بين العلم والمال والمال فاشتاوا العلم فأعطاه الله المال والمال مع العلم (قوله يركو) أي يزيد بالاتفاق أي اذا أفتدته بالتعلم والاتفاق فيه تشبه ذلك بالاتفاق أي صرف المال في وجوه الخير والاطلاق عليه استعاره تصريحية أصلية قال الشاعر

من سار العلم وذآكره • صلت دنياه وآخره  
فأدم للعلم مذآكره • لحية العلم مذآكره

(قوله من لا يحب العلم) أي نفس العلم أو أهله أو أساقعه (قوله فلا يكن الخ) نهى عن معرفة من لا يحب العلم اذ لم يكن يعرفه فان كان يعرفه لا يتخذ صديقا فقوله ولا صداقة يحتاج اليه وهو تأسس لأن المسمى اذ لم تكن تعرفه فلا تأخذ في أسباب معرفته واذا كنت تعرفه فأجتنبه ولا تتخذ صديقا وهذا التقرير اندفع ما لبعضهم هنا من جعل عطف الصداقة على المعرفة تأكيذا له (قوله ولا صداقة) عطف خاص على عام اذ لا ينضم المعرفة الصداقة (قوله حياة القلوب) أي يخرجها من الجهل الشبه بالموت الى العلم الشبه بالحياة وقوله ومصباح البصائر أي متورا القلوب فالبصائر جمع بصيرة وهي تعلق القلب بخلاف البصر فتعلق بالعين وفي كلامه استعاره مكنية وتخيل بأن شبه البصائر بكان نافع محتاج الى النور وأجبت له ما هو من لوازمه وهو المصباح فيكون تخيلا (قال بعضهم) في قوله تعالى فاحقل السبل زيدا يا ايها السبل ههنا العلم شبه الله بالمانع خمس خصال أحدها كآأن المطر نزل من السماء كذلك العلم نزل من السماء والثاني كآأن اصلاح الارض بالمطر فاصلاح الخلق بالعلم الثالث كآأن الزرع والنبات لا يخرج بغير المطر كذلك الاعمال والطاعات لا تحصل بغير العلم الرابع كآأن المطر فرع الرد والبرق كذلك العلم فانه فرع الوعد والوعيد الخامس كآأن المطر نافع وضار كذلك العلم نافع لمن عمل به وضار لمن لم يعمل به ذكره العلامة الرازي (قوله وعن الشافعي) أيضا طلب العلم أفضل من صلاة النافلة أي العلم الواجب عبثا أو كفاية هذا هو المعتقد وأخذ بعضهم بالاطلاق وعادة الزبادي وطلب العلم الشرعي على ثلاثة أقسام فرض عين وهو تعلم ما لا بد منه وفرض كفاية الى أن يصل الى درجة الاقتناء وستة وهو ما زاد على ذلك اهـ ومن فروض الصغرى تعلم الطب كافي المجموع وقوله أي الواجب

والمال تنقصه الثقة والعلم  
يركز بالانفاق وعن الشافعي  
وفى الله تعالى عنه من لا يحب  
العلم لا خير فيه فلا يكن بينك  
وبينه معرفة ولا صداقة فانه  
حياة القلوب ومصباح البصائر  
وعن الشافعي أيضا طلب العلم  
أفضل من صلاة النافلة

يُقال عليه أنه هذا التأويل صار العلم حكيمه من جميع الفروع فانها أفضل من النقل  
 الامثال معدودة كذا السلام واتقوا المعسر فأبداء السلام أفضل من وده وان كان الابداء  
 مستورا لرد واجبا وبراء المعسر أفضل من القطار وهو واجب والابرار مندوب فانما سب التعميم  
 في طلب العلم أي سواء كان فرضا أو سنة تأمل (قوله يجلس فقه خيرة عباد شقيئة) أي  
 النافلة وبيانه في كثير من الاحاديث على أن تعلم العلم وتعلمه أفضل من الذكر المجزوع تعلم  
 العلم بل من سائر الطاعات والعبادات منها حديث ابن عباس تدارس العلم ساعة من الليل خير  
 من احبائه بغيره ومنها ما رواه الحسن البصري عن ابي عبد الله عليه السلام قال صلى الله عليه وسلم  
 عن رجلين كانا في بني اسرائيل أحدهما كان عالما بصلى المكتوبة ثم يجلس فيعلم الناس  
 الخير والآخر يصوم النهار ويقوم الليل أيهما أفضل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل  
 هذا العالم الذي يصلى المكتوبة ثم يجلس فيعلم الناس الخير على الذي يصوم النهار ويقوم الليل  
 كفضلي على أدناكم ثم قال ان الله وملائكته وأهل السموات والارضين حتى النملة في جحرها  
 وحتى الحوت في البحر يصلون على معلمي الناس الخير قال الفقيه أبو القاسم اثنى من جلس عند  
 العالم ولا يقدر أن يحفظ من ذلك العلم شاة له سبع كرامات أولها ينال فضل المتعلمين والثاني  
 مادام جالس عنده كان محسوسا من الغيوب والثالث اذا خرج من منزله طلبا للعلم نزلت الرحمة  
 عليه والرابع اذا جلس في حلقة العلم فاذا نزلت الرحمة عليهم حصل له منها نصيب والخامس  
 مادام في الاستماع يكتب له طاعة والسادس اذا استمع ولم يفهم خاف قلبه لم ير له ادراك  
 العلم فيصير ذلك العلم وسيلة الى حضرة الحق مقولة أنا عند المنكسرة قلوبهم أي ياربهم وناصرهم  
 لاجلى والبايع يرى اعزازا للمسلم للعالم واذا لهام للعالم فيرد قلبه عن الفسق ويميل طبعه  
 الى العلم ولهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بحراسة العلماء وقال أيضا من جلس مع عناية  
 أصناف زاده الله ثمانية أشياء من جلس مع الاغنياء زاده الله حب الدنيا والرغبة فيها ومن  
 جلس مع الفقراء حصل له الشكر والرضا بسمعة الله ومن جلس مع السلطان زاده الله القسوة  
 والكبر ومن جلس مع التماس زاده الله الجهل والشهوة ومن جلس مع الصبيان زاده الله  
 القهوه ومن جلس مع الفساق زاده الله الجرائم وعلى الذنوب وتسويق التوبة أي تأخيرها  
 ومن جلس مع الصالحين زاده الله رغبة في الطاعات ومن جلس مع العلماء زاده العلم والورع  
 (قوله والا تارقي ذلك كثيرة مشهورة) قال الحسن البصري صرير قلب العالم تسبيح وكناية  
 العلم والنظر فيه عبادة واذا أصاب من ذلك المداد دونه فكأصابه دم الشهداء وما اذا قطر منها  
 على الارض تلا لا يؤبه واذا قام من قبره نظر اليه أهل الجمع فقالوا هذا عبد من عباد الله  
 أكرمه الله وحشره مع الاتباع عليهم السلام وعن ابن مسعود مر فوجا يؤتى بعد اطلب العلم  
 ودم الشهداء يوم القيامة لا يفضل أحدهما على الآخر وفي رواية فترجى جدد العلماء وقال  
 صلى الله عليه وسلم من اتكأ على يده عالم كتب الله له بكل خطوة عتق رقبة ومن قل رأس عالم  
 كتب الله تعالى له بكل شرة حسنة وقال صلى الله عليه وسلم بكت السموات السبع ومن فيهن  
 ومن عليهن لعزير يذللونني افتقر وعالم يلعب به الجهال اه رازي (قوله وأخوذك) كالجدال  
 (قوله فهو مذموم) خبر من في قوله فمن أراد الخ (قوله لمن كان يريد) أي بعله حث الاخرة

وعن ابن عمر رضي الله تعالى  
 عنهما قال يجلس فقه خير من  
 عبادة سنتين سنة والا تارقي  
 ذلك كثيرة مشهورة ثم اعلم أن  
 ما ذكرناه في فضل العلم اتجاها  
 فيس طلبه مر يدايه وجه الله  
 تعالى فمن أراد له نيل  
 كمال أو رياسة أو منصب أو جاه  
 أو شهرة أو نحو ذلك فهو مذموم  
 قال تعالى من كان يريد حث  
 الاخرة

قوله أهل الجمع أي أهل الحشر  
 كما في هامش نسخة المؤلف اه

أي ثوابه ثبته ثواب الآخر فالزرع وأطلق اسمه عليه ففيه استعارة مصرحة والجامع  
 أن كلاهما تفصيل بشئ فالثواب بالعمل والزرع بالبدن ولذلك قيل الدنيا زرع للأخرة  
 والحرف في الأصل القاء البذر في الأرض ويقال للزرع الحاصل منه كذا في البضاوي وقوله  
 في الأصل إشارة إلى غير ما اشتبهت وصار حقيقة عرفية في تكرير الأرض أي حرمها بالآلة  
 ١١ (قوله زلزلة) أي ما ضيعت أي فضعت (قوله لم يرح) يفتح الياء والراء ويغني الباء  
 وكسر الراء ويضم الياء وكسر الراء من راح راح أو راح يرح أو راح يرح وروايت ثلاثة أي  
 لم يرحم بها كناية عن عدم دخولها أي مع السابقين فلا ينافي أن كل من مات مؤمنا دخلها  
 أو هو محمول على الزرع (قوله أشد الناس عذابا) أي بالنسبة لغريمه من المسلمين فلا ينافي أن  
 الكافر أشد عذابا منه (قوله وفي ذم العالم الذي لم يعمل بعله أخبار كثيرة) منها ما في النصين  
 من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يؤتى بالرجل  
 يوم القيامة فيلقى في النار فتندلق أكتاف بطنه أي تخرج معاذة فبدها وبها كأيذو الجارح في  
 الرخا فيجتمع عليه أهل النار فيقولون يا فلان مالك لم تكن تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر  
 فيقول بلى كنت تأمر بالمعروف ولا أتبه وأنها عن المنكر وأتبه وقد جاء أن الله تعالى أوحى  
 إلى عيسى عليه السلام يا ابن مريم عظ نفسك فإن تعطلت فخط الناس والأفاستني وعي أي  
 جعفر محمد بن علي في قوله تعالى فككبوا فيها هم والقارون قال القارون قوم وصفوا الحق  
 والعدل بأنهم وخالفوه إلى غيره وقال صلى الله عليه وسلم علم هذه الأمة رجلان رجل آتاه  
 الله علما فذهل الناس ولم يأخذ عليه طمعا ولم يشربه ثمنا فذهل الذي يصلي عليه طمعا وسحان الماء  
 ودواب الأرض والكرام الكاتبون ويقدم على الله سيدا شرفا حتى واقتب المرسلين ورجل آتاه  
 الله علما في الدنيا فاض أي يضل به على عباد الله وأخذ عليه طمعا واشترى به ثمنا فذلك يأتي يوم  
 القيامة ملجبا بطما من نار يتأدى به على رؤس الخلائق هذا فلان بن فلان آتاه الله علما في الدنيا  
 فاضن به على عباد الله وأخذ عليه طمعا واشترى به ثمنا ثم يذبح حتى يفرغ من الحساب وقال  
 كعب يكون في آخر الزمان علماء يهردون الناس في الدنيا ولا يزهدون ويخونون ولا يحانون  
 ويهنون عن غشيان الولاة ويأقنهم يؤثرون الدنيا على الآخرة وقال حاتم الأصم ليس  
 في القيامة أشد حسرة من رجل علم الناس علما فعملوا به ولم يعمل هو به فجازوا بسببه وهلك  
 وبالجمل فالأحاديث في ذم علماء السوء وتوبيخ من لم يعمل بعله ومن خالف قوله عمله كثيرة جدا  
 وهي ناطقة بأن من أمر بما لا يفعل أشد الناس منزلة عند الله يوم القيامة وأن العلماء القفرة هم  
 الآخر وإن أفضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا وإن بهم داحضة  
 عند ربهم لما هو بهم من علمه نعمة منه عليهم فكفروا بنعمته وخالفوا أمره ذكره الشيخ عبد  
 السلام فيما كتبه على المراح (قوله اللههم مطلقا) أي سواء كان معرفة أحكام الحوادث  
 أو لا بدليل ما بعده وسواء كان لما يدق وما لم يدق وقيل فهم مادي فقط وعليه فلا يقال فقته أن  
 السما فوق ثمنا (قوله كما صوبه الأسنوي) أي نقل صوبه عن أئمة اللغة أذمقا بل يقصره  
 على فهم الأمور والدقيقة وهذا التقرير اندفع ما لبعضهم من الاعتراض هنا من أن الأسنوي  
 من القها وهم لا تصوب لهم في اللفاظ اللغوية قال ابن الأثير قال فقته يشقه بالضم فيما

نزلت في حزنه ومن كان يريد حزن  
 الدنيا نزلت منها والله في الآخرة  
 من نصيب وقال صلى الله عليه  
 وسلم من تعلم علمه يتفجع في  
 الآخرة يريد به عرشا من الدنيا  
 يرجع راحة الجنة أي لم يجد  
 ربحها وقال صلى الله عليه وسلم  
 أشد الناس عذابا يوم القيامة  
 أي من المسلمين عالم لا يتفجع بعله  
 وفي ذم العالم الذي لم يعمل بعله  
 أخبار كثيرة وفي هذا القدر  
 كما يئس وفقه الله تعالى والفقهاء  
 لغة الله هم مطلقا كما صوبه  
 الأسنوي

ادا صار فيها أى عالم أو مافقه بالكسر خضارعه بفتح القح وهو قسم قول فقهاء المسئلة أى  
 فهمتها اه ايج (قولهم معرفة أحكام الحوادث الخ) خرج بالأحكام معرفة الذات والصفات  
 كصور الانسان والنبات ونحوها بصافته للحوادث الصلوم العقلية المستقرقة نفسها كالعلم  
 بأنه الواحد نصف الاثنين والحسية كالعلم بأن النار محترقة والاعتقادية كالعلم بأن الله واحد  
 ونحوه بقوله نص الخ علم جبريل والنبي بناء على أنه لا يجتهد وأنه يجتهد لكن قلب خبره ويا  
 ولعل المراد بالحوادث الافعال ونفسه نص على نزع الخافض وعلى تقدير ما به معرفة الخ  
 يكون قول الشارح فى علم الفقه من الاضافة البيانية أن أريد بالعلم الادولفان أريد المسائل  
 فالجنى فى مسائل معرفة أحكام الحوادث الخ وهو صحيح اه (قولهم نصا) أى بالنص أو من النص  
 والاحتياط أى القياس فإن الفقه دليله النص والقياس كما يؤخذ من تعريفه المشهور والواو  
 بمعنى أو (قولهم على مذهب) حال من الفقه أى حال كون الفقه جارى على مذهب أى طريقة  
 ورأى الامام الشافعى الخ أو سال من مختصر أى حال كون المختصر كما سأل على مذهب الخ وأعلى  
 بمعنى فى أى فى مذهب وهو يدل من الفقه قال من فان قلت كان يكتفى أن يقول مختصر على  
 مذهب الشافعى فلم زاد قوله فى الفقه قلت اشارة لمدح مختصره من وجهين عموم كونه فى الفقه  
 وخصوص كونه فى مذهب الشافعى والمدح عموم الفقه وخصوص مذهب الشافعى على  
 أن مذهب الشافعى قد يكون فى غير الله كما صول الفقه اه والمدح لفتى كان المذهب وهو  
 الطريق واصطلاحاً الاحكام التى اشقت عنها المسائل شئت بكان المذهب بجامع أن الطريق  
 يوصل الى المعاش وتلك الاحكام توصل الى المعاد وبجامع أن الاجسام ترتدى فى الطريق  
 والافتكار ترتدى فى تلك الاحكام ثم أطلق عليها المذهب فهى استعاره مصرحة وهى فى أصله أو  
 تبعية قولان الاربع منهما الثانى وعليه فقال له ما مذهب اليه الامام من الاحكام بالمذهب  
 الطريق واستعار المذهب اليه الامام واشتق منه مذهب هذا ان لم يصر المعنى الاصلى  
 والافه وحقيقة عرفية وفى كلام الشارح تقرير اعراب المتن فإن الامام به مجر ووفى حل  
 الشارح مرفوع وأجيب بأنه حل معنى لأجل اعراب وقد ذكرى التقريب قولاً بجزوار  
 التعديل ولو استلقت المأول كما هنا (قولهم الثانى) النسبة الى الشافعى شاعى لاشعوى  
 كما قبله لأن القاعدة أن المنسوب للمنسوب يؤتى به على صورة المنسوب اليه لكن بعد  
 حذف الياس المنسوب اليه واثبات بدلها فى المنسوب اه ع ش على م ر قال ان  
 مالك ومنه عملوا حذف وقوله الامام الشافعى أى اجتهد المطلق وهو كمال الادلة الذى  
 لا يجوز له أن يقلده غيره وخرج مجتهد المذهب وهو المقلد لامام من الائمة العارف بقواعد امامه  
 فاذا وقعت حادثة لم يعرف لامامه فيها من اجتهد فيها على مذهبه ونحوها على أصوله وخرج  
 أيضاً مجتهد الشورى وهو المتبحر فى مذهب المتكلم من ترجيح أحد قوليه على الآخر اذا  
 أطلقهما اه مد (قولهم من الاحكام فى المائى) من طرية الضم فى الكل فإن المسئلة  
 عبارة عن مجموع الموضوع والمحمول والتسعة منها التى هى الحكم (قوله بجملاً) أى  
 متعزاً به عن مكان الخ أو منقولا عن مكان الخ قال بعضهم حال من مذهب ووجه نظراً  
 المحازف وما دهم معنى بدليل منه بالاحكام ويمكن أن يكون فى الكلام حذف مضاف  
 أى حالة كون دال مذهب اليه تارة والله مل فى الحل لمخذوف أى استعمل مبادر كجملاً

واصطلاحاً كما فى قواعد الزركشى  
 معرفة أحكام الحوادث نصاً  
 واستنباطاً (على مذهب) أى  
 ماذهب اليه (الامام الشافعى)  
 من الاحكام فى المسائل بجملاً  
 عن مكان المذهب



كما ذكره شيخنا ح ف (قوله الى طرف) فتح الطاء والراء وبضم الطاء وفتح الراء جمع طرفه على الثاني (قوله له جبر الائمة) أى عالمها (قوله وسلطان الائمة) أى أئمة مذهبها أى المتصرف فيها بالامر والى قصر صرف السلطان (قوله ابن ادریس) وأم الامام فاطمة بنت عبيد الله بن الحسن بن الحسين بن علي بن أبي طالب (قوله هاشم) عبادة الرشيدي قوله هاشم هو غير هاشم الذي هو أخو المطلب وحدثه على الله عليه وسلم لانه صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف وهاشم المذكور في نسب الشافعي هو ابن المطلب أخو هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم فالخاسل أن المطلب بن عبد مناف له أخ اسمه هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم وابن يسمى هاشم أيضا هو جد الشافعي والشافعي إنما يخرج مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف فقول الشارح جد النبي صلى الله عليه وسلم وصف لعبد مناف خلافا لما وقع لبعض الهوامش ١٥ يجوز فيه هاشم الذي في نسبه صلى الله عليه وسلم عم هاشم الذي في نسب الشافعي رضي الله عنه (قوله ابن هاشم) هاشم هذا غير هاشم الذي في نسب الامام فالذي في نسب النبي صلى الله عليه وسلم عم النبي صلى الله عليه وسلم في نسب الامام وبيان ذلك أن عبد مناف ولد لابن ثقيف أحد هاشم والآخر المطلب فهاشم أعقب عبد المطلب وعبد المطلب أعقب عبد الله بن أبي طالب صلى الله عليه وسلم والمطلب أعقب هاشما وهاشم أعقب عبد بن يداي آخر نسب الامام فالمطلب عم عبد المطلب وأما ما وطالب فعم النبي صلى الله عليه وسلم وهاشم هو عمر والعلاء أى لعاقرة بنته وهو أخو عبد شمس وكانوا بنين وكانت رجل هاشم أى أصعها ملحقه بجهة عبد شمس ولم يكن بينهما الابسلان م د فكانوا يقولون سيكون بينهما م فكان بن ولديهما أى بن بن العباس وبين بنى أمية سنة ثلاث وثلاثين ومائتين الهجرة وقبل له هاشم لانه أول من حشم التريدي بعد جدته ابراهيم فان ابراهيم أول من فعل ذلك أى التريدي وأطعمه المساكين ١٥ حلي في السيرة (قوله ابن عبد مناف جد النبي صلى الله عليه وسلم) أى الثالث وهو الاب الرابع فالامام الشافعي ابن عم المصطفى صلى الله عليه وسلم وعبد مناف اسمه الحفيرة وكان يقال له قرا لطاء الحفيسة وجماله ومناف أصله مناة اسم صم كان أعظم أصنامهم وكانت أمه جعلته خادما لذلك الصم وقيل وهبته لانه كان أول ولد ولد لقصي على ما قيل ح ل في السيرة (قوله ابن عبد المطلب) ويدعى شعبة الحمد لشكره حمد الناس لانه كان مقزع قريش في النواصب ومجاهد في الامور وكان شريف قريش وسيد هاشم كالانواع لامن غير مدافع اوق له شعبة الحمد لانه ولد في رأسه شعبة أى وفي عباره كان وسط رأسه أى عين اوسى بذلك تفاؤلا بأن يبلغ سن الشيب قبل اسمه عاشر وعاش مائة وأربعين سنة أى وكان من حرم النحر على نفسه في الجاهلية وكان يحجاب الدعوة وكان يقال له القاض لجوده ومعلم طير السماء لانه كان يرفع من مائدته الطير والوحوش فيدوس الجبال وكان من حليما قريش ويحكم ما وقيل له عبيد المطلب لان عمه المطلب لما جاء به من المدينة صغيرا أردده خلفه أى وكان بهيمة ربه أى ثياب حلقة قصار كل من يسأل عنه ويقول من هذا يقول عبيد أى حياء أن يقول ابن أخى لما دخل مكة أحسن حاله وأظهر أنه ابن أخيه وصار يقول لمن يقول له عبد المطلب ويحكم اعماهو شعبة الحمد ابن أخى هاشم لكن غلب عليه الوصف المذكور

قوله ابن هاشم الى اخر القصة  
كتب عليه هاشم نسخة المؤلف  
هذه القصة ليست من التعريضا  
واذكر المصنف هنا الشافعي  
(رضي الله تعالى عنه) فلتعرض  
الى طرف من أخباره تبركه  
فقول هو جد الامام  
الائمة محمد أبو عبد الله بن ادریس  
ابن العباس بن عبد بن عبد بن  
ابن السائب بن عبد بن عبد  
ابن هاشم بن المطلب بن عبد  
مناف جد النبي صلى الله عليه  
وسلم لانه صلى الله عليه وسلم  
محمد بن عبد الله بن عبد المطلب  
ابن هاشم بن عبد مناف

وهذا نسب عظيم كائفل نسب كل من شمس النخعي نواب من فلق الصباح ٥١ عودا ما فيه الاسيد وابن سيد

حاز المكارم والتي والجودا  
وشافع السائب هو الذي  
نسب اليه الشافعي في النبي  
صلى الله عليه وسلم وهو متخرج  
واسم ابوه السائب يوم بدر فانه  
كان صاحب راية في هاشم فامر  
في جلة من اسرو قدي نفسه ثم  
اسلم وعده مناف ابن قتي بن  
كلاب بن مرة بن كعب بن  
لؤي بالهمز وترك ابن غالب بن  
فهر بن مالك بن النضر بن كنانة  
ابن خزاعة بن مدركة بن الياس بن  
مضر بن نزار بن معد بن عدنان  
والاجماع منع قدي هذا النسب  
الى عدنان وليس فيما بعده الى  
آدم طريق صحيح فيما نقل وعن  
ابن عباس رضي الله تعالى  
عنه ما عن النبي صلى الله عليه  
وسلم كان اذا انتهى في النسب  
الى عدنان اسلم ثم يقول  
كذب السابون أي بعده ولد  
الشافعي رضي الله تعالى عنه  
على الاصغر بغزة التي وفيها  
هاشم جد النبي صلى الله عليه  
وسلم وقيل بقتلان وقيل بني  
سنة خسين ومائة ثم حل الى مكة  
وهو ابن ستين ونسأها وحفظ  
القرآن وهو ابن سبع سنين  
والموطأ وهو ابن عشرة وثقله  
على مسلم بن خالد فسقى مكة  
المعروف بالرفعي لشدة شغفه  
من باب اسماء الاصداود اذن له  
في لقاء وهو ابن خمسة عشر  
سنة

فقبل لعبد المطلب أي قبل لانه تربي في حجره المطلب وعادة العرب أن تقول اليتيم الذي  
يتربى في حجر أحد هو عبده (قوله وهذا) أي نسب الشافعي (قوله ومن فلق الصباح)  
الفلق بالشرية المصباح يعني فالأخافه يائنة (قوله وابن سيد) مرابه من سيدنا فمن  
الكامل ولا يصح الوزن على ما في النسخ (قوله متخرج) هو بمهمات من جاوز في العمر  
خمس سنين قل وقال بعضهم أي شاب وقال الجوهرى متخرج الصبي أي تحرر ونشأ  
والحاصل ان شافعا صباه ابن صباه فلذا نسب اليه الشافعي ولما قسم من شفة اللفظ والتنازل  
(قوله فانه كان) أي نسب اسلامه انه كان الخ (قوله ثم اسلم) اعترض بأن ما ذكره  
ثانيا من أن اسلامه بعد القداء ثانيا ما ذكره أولا من أن اسلامه في يوم بدر لان القداء ممكن  
بعد انقطاع غزوة بدر ورجوعه صلى الله عليه وسلم الى المدينة وأجيب بأجوبة منها أنه أسلم  
أولا يوم بدر خفية ثم أسلم بعد القداء مظاهرا ومنها أن المراد يوم بدر غزوة بدر يوم أن قوله أولا  
أسلم معناه عزيم على الاسلام وقوله ثانيا ثم أسلم أي بالفعل ومنها أن الاسرى منهم من قدي نفسه  
يوم بدر منهم من تأخر الى رجوعه المدينة (قوله وعده مناف) مبتدأ فهو بالسور وابن  
خبر (قوله كلاب) واسمه حكيم وقيل عروة ولقب بكلاب لانه كان يحب الصيد واكثر صيده  
كان بالكلاب (قوله كنانة) قبيلة كنانة لان لم يزل يكره قبومه أي تخفيا (قوله  
الياس) موزة قطع مكسورة وقيل مفتوحة أيضا قيل معنى بذلك لانه وابعد صكرس أي به  
(قوله والاجماع منع قدي هذا النسب الى عدنان) وقد نظم بعضهم هذا النسب فقال  
محمد عبدا لله مطلب هاشم \* مناف قتي مع كلاب خيرة  
فكعب لؤي غالب فهر مالك \* كذا النضر فحل كنانة بن خزيرة  
فدركة الياس مع مضر كذا \* نزار معد بن عدنان أثبت  
(قوله بغزة) معتدوه من الشام وقوله وقيل الخ هو وما بعده ضعيفان (قوله سنة خسين  
ومائة) والسنة التي ولد فيها الامام الشافعي رضي الله عنه وفي فيها الامام ابو حنيفة النعمان  
ابن ثابت الكوفي سيد اذ وقعه هناك ظاهرا من ارمولد سنة ثمانين وفي عام ثلاثة وثمانين وقيل  
تسعين وولد الامام مالك بن انس ووفى في عام تسعة بتقدم المنة الفوقية وسبعين بدار الهجرة  
ودفن بالقيص وولد الامام أحمد بن حنبل في شهر ربيع الاول سنة أربع وستين ومائة ووفى  
رحمة الله في عام احدى وأربعين ومائة فمهر أي خيفة سبعون سنة وعمر مالك تسع وثمانون  
وعمر الشافعي أربع وخمسون سنة وعمر أحمد سبع وسبعون سنة وقد جمع بعضهم تاريخ ولادتهم  
وموتهم ومقدار عمرهم في قوله

تاريخ نعمان يكن سيف سطا \* ومالك في قطع خوف سطا  
والشافعي صين ببيت تة \* وأحمد بسقي أمر جعد  
فاحسب على ترتيب نظم الشعر \* ميلادهم فموتهم فالعمر

(قوله بالرفعي) بالكسر والفتح كما في المصاح وسلم أخذ من محمد بن جريح ومحمد أخذ من  
عطاء بن رباح وعطاء أخذ من ابن عباس وابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم والنبي عن  
جابر بن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وأذن له) بالبناء المعجول لان الاذن له فيه هو

مالك كما يشرح م ر حيث قال وأذن له مالك في الاقتام وهو ابن خمس عشرة سنة ورايت يخط  
 به بعض الفضلاء وأذن أي مسلم كما هو ظاهر كلامه ومرس به الاسنوي ولاننا لا نحتمل أن الاذن  
 صدر بينهما في سنة واحدة (قوله مع أنه الخ) متعلق بجملة وما بعده أي مع أن من كان  
 كذلك شأنه أن لا يكون كذلك وحاصله التعجب من حاله مع كونه يتماوز كروا أن الشافعي رضي  
 الله عنه لما حلوه الى المكتبة كما لو يجدون أجرة المعلم وكان المعلم يقصر في التعليم الآن المعلم  
 كلما علم صيا كان الشافعي تلفظ ذلك الكلام أي تناوله ويحفظه بسماحه من معلم الصبيان  
 الذين في المكتبة ثم اذا قام المعلم من مكانه أخذ الشافعي يعلم الصبيان فنظر المعلم فرأى  
 الشافعي يكتبه أمر الصبيان أكثر من الاجرة التي كان يطعمها منه فترك طلب الاجرة  
 واستمر على ذلك حتى تعلم القرآن (قوله ويكتب ما يستفده في العظام ونحوها) لعمري من غن  
 الورق لانه رضي الله عنه كان في أول الامر فقيرا (قوله خبايا) جمع خبية وهي جوار النصار  
 ونحوها وقد ذكر بعضهم أن أول كاعذ أي ورق عمل في الارض لسيد نابوسف نى الله  
 صلى الله عليه و نسا وعليه وسلم وذكر بعضهم أن القرآن قبل أن يجمعه زيد بن ثابت كان يكتبوا  
 على الاكاف والحصب والصفاء بكسر اللام ورفع انشاء المحضة بعدها ألف في آخرها فاء  
 الطيارة الرقيقة واحده تلف والعصب يضم العين والسين المهملتين جمع عصب اسم بلد ور  
 الجريد وهي القنف المشهورة الآن وقيل اسم لطلق الجريد اه (قوله ثم رحل الى مالك)   
 فخرج الحاء المهملة ولا تسمى ما فقد ناء أن الاذن في الاقتام هو مالك لان هذا امر تب عليه قوله  
 وكان في صباه يجالس العلماء الخ فهو تفصيل لما أجله أو لا وقد يقال انه رحل في سنة الاذن  
 من غير مال وهي سنة خمس عشرة فلما راه ماها أذن له أو أضاف في تلك السنة فقد حصل  
 الاذن له من مفتي مكة ومفتي المدينة في سنة واحدة كما مر اه م د فتموه من غير مالك متعلق  
 بالاذن (قوله بقداد) قال النووي في المجموع وفي بقداد أربع لغات أحدها يد الرهملتين  
 والثانية باسمال الاولى وانجم الثانية والثالثة بقدان بالنون والاربعة بقدان بالميم أو لها اه  
 خضر على التعرير (قوله وصفها كتابه القديم) ورواه أربعة أجهلهم الامام أحمد بن  
 حنبل والسكرانسي والزعفراني وأبو ثور ورواه الجديد أربعة أيضا الزنى والويعي  
 والربيع المعبري والربيع بن سليمان المرادي راوي الام وغيرهما عن الامام الشافعي رضى  
 الله عنه قال الامام فبه انه أسخط أصحابي دخلت الساس اليه من أنظار الارض لا أخذ واعنه  
 علم الشافعي فهو المراد عند الاطلاق وأما الربيع الجيزي فلم ينقل عن الشافعي الا كراهة  
 القراءة قبل الامان أي الانعام وأن التعرير يظهر بالتأنيخ في هذا الجبل اه طبقات الاسنوي ع ش  
 على م والسنوي على مافي الجديد دون القديم فقد رجح الشافعي عنه وقال لا تجعل في  
 حل من رواده على الاق مسائل يسيرة نحو السبعة عشر في فيها بالقديم وهذا كله في قديم لم  
 بعضه حديث صحيح لا معارضة فان اعتضد بديل فهو مذهب الشافعي فقد صح به قال  
 اذا صح الحديث فهو مذهبي واضربوا بقولي عرض الحاشية (قائدة) المسائل التي يفتيها  
 على القول القديم تبلغ اثنين وعشرين مسئلة منها عدم وجوب التباعد عن الجاسة في الماء  
 الرصكد والتشويب في الاذن وعدم انتقاض الوضوء من المحارم وطهارة الماء الجاري

مع انه نشأ يتبع في حجر أمه في قلة  
 من العيش وضيق حال وكان  
 في صباه يجالس العلماء ويكتب  
 ما يستفده في العظام ونحوها  
 حتى ملا منها خبايا ثم رحل  
 الى مالك بالمدينة ولازمه مدة ثم  
 قدم بقداد سنة خمس وعشرين  
 ومائة فأقام بها سنتين فاجتمع  
 عليه علمها ورجع كثير منهم  
 عن مذاهب كانوا عليها الى مذهب  
 ووصفهم كتابه القديم

الكثير ما لم يتغير عنهم إلا كثرة ما يجرد إذا انتشر البول وتحويل صلاة العشاء وعدم معنى وقت المغرب بمعنى حجر وكهات وعدم قراءة السورة في الاخيرتين والمتردد اذا أحرم بالصلاة ثم أنشأ القدوة وكراهية قلم أظفار الميت وعدم اعتبار التصديق الركز وشرط الصلابة في الحج يصدر المرض ويحرم أكل جلد الميت بعد الدباغ ولزوم الحد بوطء المحرم بملك العين وقبول شهادة قرعين على كل من الأصليين وغرامة شهود المال إذا رجعوا وتسايط البيتين عند التعارض وإذا كانت إحدى البيتين شاهدين وعارضها شاهدين يرجح الشاهدان على القديم وعدم تعليق الداخل مع بيته إذا عارضها مائة الخارج وإذا عارضت البيتان وأرخت أحدهما قدمت على القديم وهو الصحيح عند القلعي حين وإذا علقت الأمة من وطء شبهة ثم طعنها الواطئ صارت أم ولد على أحد القولين في القديم واختلف في الصحيح وتزوج أم الولد فيه قولان واختلف في الصحيح والله أعلم ذكره التباينة في شرح منظومة تان العماد في الانسكة وقد نظم بعضهم ذلك فقال

وبعد فالحق القوم المعتر \* المذهب الجديد طيب الاثر  
والهجر للقديم حقا قد ثبت \* الامتناع قليلا أنت  
أربعة مع عشرة بالسند \* عن صاحب الاشياء فاعقد  
وزدتها سباعا في النباه \* السيد للشرى ذى المهابه  
المسح بالاجار غير جائز \* من خارج ملوث مجاوز  
وليس جلد محرم لا تحض به \* وقصر نحو الظفر من ميت كره  
وان ترى رجلا بما راكده \* ولم ينصه فلا تباعد  
لقات سن الاذان باثني \* ولو بلا جماعة فيما أتى  
ووقت مغرب حقيقى ثبتي \* موسعا الى مغيب الشفق  
وفضل تقديم العشاء مذركنى \* وسن تنويب لصبح ياقطن  
وفي أخير في صلاة قد كره \* شئ من القرآن ياذا قلبه  
وان نوى فذ جاعة يصح \* ودفع جلد الميت أكل لا يمح  
والجهر بالتأمين للاموم في \* جهريه بإصاح سنة قتي  
وسن خط للمصلى ان فقد \* نحو العصا مما عليه يعقد  
ومن يت وصومه قد علقا \* ينمته يصام عنه مطلقا  
وشرط تحليل من التصرم \* لثغو غريض جوازه غي  
وغزموا شهودنا ان رجعوا \* عن الاداء لعلمهم يرتدعوا  
وصحوا شهادة القرعين \* في نصهم على كلا الأصليين  
واسقطوا ينسقى حصين \* تعارضوا جرما بغير مين  
والشاهدان قدموهما على \* شطر مع العين فيما نقل  
ولم يحلف داخل قد عارضت \* حجه تغارح فيما ثبت  
وحا تزوج أم الولد \* في أربع القولين والمعتقد

(قوله ثم خرج الى مصر) وأقام بها ست سنين بدليل ما بعده (قوله أصابته ضربة) قيل الضاربة أشبه بين تناقل مع الشافعي فأخيه الشافعي فغيره قيل يكلمون وقيل جفاح في وجهه فمرض والمشهور أنه ضرب به جفاح فيكون من كذب عريضة في سجود يقول اللهم أمت الشافعي ولاذهب علم مالكين بن هذا وبين ما روى عن أحمد بن حنبل في بعد فقد كان يدعو للشافعي في سجوده وأما ابنه عنه فقال هو رجل كالشعر في الدنيا والعاقبة في البدن فإذا ذهبا له لهما من خلف وكان أحمد بن حنبل رضي الله عنه يعظم الشافعي ويذكره كثيرا وكانت له أئمة صالحه تقوم الليل وقصوم النهار وصحب أخبار الصالحين وروايات الصالحين وترى الشافعي تحظير أيها الأئمة اتفق ميت الشافعي عند أحمد في وقت فقرحت البتة بذلك علما أن ترى أفعاله وتسمع مقالته فلما كان الليل قام الإمام أحمد إلى وظيفة صلاه وذكره والأمام الشافعي تلقى على ظهره والبتة ترقبه إلى القبر ثم خالت لا يلبس ألبت تعظم الشافعي وما رأته يصل في هذه الليلة ولا يذكر فيهما في الحديث إذا قام الإمام الشافعي فقال له أحمد كذب كانت لي لك فقال مايت بليلة أطلب منها ولا أبرق فقال كيف ذلك فقال لا في أمة تبطل في هذه الليلة مائة سنة وأما سئل على ظهري في منافع المسلمين ثم ودعه ومضى فقال أحمد بن حنبل لأبيه هذا الذي عمله الله أفضل من الذي عمله وأتاهم وقال الشافعي رضي الله عنه ما رأيت أفقه من أشبه لولا طيش فيه والطيش خفة العقل وأشبه المذكور هو ابن عبد العزيز داود الفقيه المالكي المصري ودفن في السنة التي ولد فيها الشافعي وهي سنة ثمان مائة ودفن بعد الشافعي ثمانية عشر يوما وقال ابن عبد الحكم سمعت أشبه يدعو على الشافعي بالموت فذكرت للشافعي ذلك فقال

فني رجال إن أموت وإن أمت \* قلنا سبيلك فيهما بأوحد

قل للذي يني خلاف الذي مضى \* تهـ الأخرى مثلها فكان قد

أي فكان يقرب النبي قال له الشافعي واشترى أشبه من تركته عبد الله فاشترته من تركته بعد ثلاثين يوما والمشهور أن الصاربه قتيان المغربي قال بعضهم ومن جملة كرامات الشافعي رضي الله تعالى عنه أن الله أنشئ ذكره في كلامه في العلم حتى عند أهل مذهبه (قوله) فرض بسببها أياما ودخل المزي على الشافعي في مرضه الذي مات فيه فقال كيف أصبحت يا أبا عبد الله فقال أصبحت من الدنيا راحلا والآخرين مقارفا وليس لي عمل ملائمة ولكن من المنة شارباً وعلى ربى تسالط وتعالى وأودا ولا أدري تصير روي إلى الجنة فأخبرها أو إلى النار فأعزها ثم أتت

ولقد سألني وضاعت مذاهبي \* جعلت الرجام في لفوفك سلما

تعاطفتني ذنبي لمباقرته \* يقولون لي كان عقولك أعظما

ومارات ذاعفون الذنب لم تزل \* تجود وتغفون منة وتكفر ما

(قوله وهو قطب الوجود) القطب في الأصل القلب الذي تدور عليه الرحا وتعتل شقده ثم استعمل للإمام باعتباره المدوار والمرجع في الأحكام ويتحمل وهو الظاهر أن الواو والحاء ويكون فيه إشارة إلى أنه نولى القطبية وتوفى وهو قطب رضي الله تعالى عنه ٥١ شيخنا حفي لان

ثم جاد إلى مكة فأقام بها مدة ثم عاد إلى بغداد سنة ثمان وتسعين ومائة فقام بها شهرا ثم خرج إلى مصر ولم يزل بها مباشرة العلم ملازما للأشتغال بجماعها العتيق إلى أن أصابته ضربة شديدة فمرض بسببها أياما على ما قيل ثم اتحل إلى رجة الله تعالى وهو قطب الوجود

قول الشافعي جلاء الارض كتب  
عليه المدائني وفي رواية بلاء  
طباق الارض علما ١٥

يوم الجمعة سلع رجب سنة أربع  
وماثين ودفن بالقرافة بعد  
العصر من يومه وانتشر علمه في  
جميع الافاق وتقدم على الائمة  
في الخلاف والوفاق وعليه  
حل الحديث المشهور بعالم قرش  
بلاء الارض علما ومن كلامه  
رضي الله تعالى عنه

أمت مطامعي فارست نفسي  
فان النفس ما لمعت تهون  
وأحييت القنوع وكان ميتا  
ففي احياها عرض مصون  
اذا طمع يحل قلب عبد  
عليه مهانة وعلا هون  
وله أيضا رضي الله تعالى عنه  
ما حل جسمك مثل طافرك  
قولك أنت جميع أمرنا  
واذا قصدت الحاجة

فاقصد لغيرك بقدرك  
وقد أفر بعض اصحابه في فضله  
وكرمه ونسبه وأشاعه كتب  
مشهورة وفيها ذكرته تذكرة  
لاولي الالاب ولولا خوف الملل  
لنصحت كلاني هذامها أبواب  
وذكرت في شرح النهاج وغيره  
ما فيه الكفاية

(١) قوله سولي با تطلق كذا في  
نسخة المؤلف ويروي بغيا لظن  
وهو ظاهر ١٥ مصححه

الحال تدل على القناعة (قوله يوم الجمعة) وفي بعض النسخ الجمعة بعد المغرب (قوله سلع  
وجب) أي أتروهم منه قال الريح رأيت في المنام قبل موت الشافعي رضي الله تعالى عنه بآلام  
أن آدم صلوات الله عليه ما نوري دون أن يخبر جوا بجانته فلما أصبحت سألت بعض أهل  
العلم فقال هذا موت أعلم أهل الارض لأن الله تعالى علم آدم الاسمان كلها فلما كان الايسر حتى  
مات الشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله بالقرافة) وهي الصغرى وأريد بعد أربعة أشهر من وفاته  
لبعد اذ قتلهم من قريته لما فتح روائح طيبة عسلت الحامضين عن احلامهم فتركوه قال القاضي  
الشافعي مدفون في مقابر قريش بمصر وهو جماعة من بني زهرتمن أولاد عبد الرحمن بن عوف  
وقريش مشهور بجمع عليه وهو القبر البصري من القبور الثلاثة التي تحت مصطبة واحدة غربي  
المنشد (قوله في الخلاف والوفاق) تقدم في الخلاف ظاهر وأما تقدمه عليهم في الوفاق  
فهنا أن يقال قاله الشافعي وواقفه غيره (قوله وعليه حل الحديث المشهور بعالم قرش بلاء  
الارض علما) وفي رواية لا تسبوا قريشا فان عالمها بلاء الارض علما قال جماعة من الائمة منهم  
الامام أحمد هذا العالم هو الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه لانه لم يخسر في طباق الارض من  
علم عالم ما خسر من علم الامام الشافعي وقد ذكر السبكي أنهم ذكروا أن من خواص الامام  
الشافعي من بين الائمة أن من تعرض لله أو لمذهبه بسوء أو نقض هلك قريشا وأخذوا ذلك  
من قوله صلى الله عليه وسلم من أهان قريشا أهان الله (قوله أمت مطامعي الخ) هو من  
الوافر وفيه استعارة بالكناية وتخييل حيث شبه المطامع بأشخاص أسياء تشبه بمضمر في  
النفس واستعارة الانحصاص لمطامعي في النفس وأمت تخييل ويحتمل أن في أمت استعارة  
تعميم حيث شبه الترك بالامة واستعارة الامة للترك واستق من الامة أمت بمعنى ترك  
(قوله ما لمعت تهون) أي تهون مدة طمعها مصدرية ظرفية (قوله وأحييت القنوع)  
مصدر وقع بكسر التون كرضي وزاد معنى فهو يضم القافي بمعنى القناعة ولعضم  
خذ القناعة من دنياك وارض بها • ولجعل نصيبك منها راحة البدن  
وانظر لمن ملك الدنيا بأجمعها • حل راح منها سوى بالقطن والكفن (١)  
(قوله عرض) في نسخة عرضي والعرض بكسر الزل يحمل الذم والمدح من الانسان (قوله  
عليه مهانة) أي استغفار من الخلق به وعلمه من أي ذل وهو عطف مسجوب ومن كلامه  
رضي الله عنه

يا من يعاقب دنيا لابقائه لها • يسي ويصبح في دنياه مقفرا  
هلا تركت لذى الدنيا لمعانقة • حتى تعاقب في الفردوس أكبارا  
ان كنت تني بجان الخلد فكيف • فيدي لك أن لا تأمن بالدارا

(قوله ما حل جسمك) من مجز والكمال المرغل المصرع لأن الرضيل خاص بالضرب قد خسل  
العروض لاجل التصريح أي لتلحق بالضرب (قوله الحاجة) اللام زائدة فيه وفيما بعده  
(قوله لنصحت) أي علمات وافق العلماء فأطبعت على ثقته وورعه وزهده وأمانته وهو أول  
من تكلم في أصول الفقه وهو الذي استنبطه (تبيينه) • كل من الائمة الاربعة على الصواب  
ويجب تقليدوا حذمتهم ومن قلدا واحد منهم خرج عن عهدة التكليف وعلى المقلد اعتقاد

أرجحة مذهبه أو مساوئمه ولا يجوز تقليد غيره في افتاء أو قضاء قال ابن حجر ولا يجوز العمل  
بالضعيف في المذهب ويمتنع التفتيش في مسئلة كان قلدا مال كافي لطهارة الكلب والشافعي في  
مسح بعض الرأس في صلاة واحدة وآما في مسئلة بقلها بجميع معتبراتها فهو زول وبعد العمل  
كان أدنى عبادته صحيحة عند بعض الأربعة دون غيره فله تقليد فيها حتى لا يلزمه تضارؤها ويجوز  
الاستقلال من مذهب لقوله ولو بعد العمل اهـ دبري (فاثمة) \* اتفق بعض أولياء الله تعالى  
أنه رأى يديه في المنام فقال يا رب بأى المذاهب استغل فقال له مذهب الشافعي تحبس (قوله  
ويكون الخ) هو حل معنى والاقول في غاية الخ صفة مختصر فلو قال كان قاسم كأننا ذلك المختصر  
الخ لكن الأولى (قوله في غاية الاختصار) أى فى آخر مراتبه (قوله أى بالقسبة إلى أطول  
منه) حيث أريد بالقابة آخر مراتب الاختصار أى ليس فوقه أخصر منه مباغلة فلا حاجة لهذا  
بل لا يصح كما قلنا قد وقوله فوقه الأولى أن يقول غيره (قوله في غاية الخ) هذا نصير صحيح  
في نفسه إلا أنه غير مناسب هنا إذ المراد هنا تقليل اللفظ فليأتنا مثل أحج فلا مضافة لشيء أى في غاية  
هى الاختصار وقد يقال يصح أن يراد ما قاله الشارح ويكون المراد بالغاية قرب درس على المتعلم  
وسهولة حفظه على المبتدى فان هذا أمر يترب على الاختصار وأراد به أى الانزاص  
الكلام بكونه فى أقل رتب الاختصار فسقط اعتراض قد وعبارته قوله في غاية الخ هذا  
سبق قل لأن المقصود هنا تقليل اللفظ كما يصح به كلامه الآتى (قوله ترتب الأثر الخ) من  
إضافة الصفة للموصوف أى الأثر المترتب لأن الغاية تقصر الأثر لا الترتيب (قوله أى القصر)  
بكسر مفتح (قوله تغاير لفظي الخ) أى معنى لفظي الاختصار الخ أن تغاير اللفظين لاشك فيه كما  
قرره شيخنا (قوله حذف عرض الكلام) مثل بعضهم الحذف من العرض بقوله ضدى ذهب  
بدل عبيد وغيره بدل عقار فالحذف من العرض أن يؤتى بكلمة قبله الحروف بدل كثيرها  
(قوله حذف طوله) وهو الاطناب كقوله \* والى قولها كذا وبينا \* فالحذف من الطول  
أن لا يكثر رفقاً التكرار اختصار وتزك الاطناب إيجاز اهـ سم وقال بعضهم بترادف الاختصار  
والإيجاز لفظاً وأصلاً فاجلهم بينهما التأكيد ولا يخفى ما فيه من ماس المبالغة للقطع بنبوت  
ماهو وضع وأوجز اهـ اح (قوله وقد علم عما تقر الخ) لم يعلم الفرق من كلامه اذ لم يبين معنى  
الهاية اللهم الآن يقال علم الفرق من العطف اذ هو يقتضى التغاير الذى أشار إليه المؤلف  
بقوله وظهر كلامه الخ أو يقال علم الفرق من تغاير المضاف اليه (قوله بقراب لوضوح  
عبارته على التعم) أى يسهل فان قلت هذا مناف لقوله في غاية الاختصار أجيب عن ذلك بأنه  
مع ذلك عبارة واضحة فلذلك قال الشارح لوضوح عبارة فهو حساب عن ذلك فئاتل (قوله  
أى المبتدى في التعلم) وقال سم أى مرید التعلم (قوله شافئياً) أخذ من التاء (قوله  
درسه) أى قرأه على غيره ليس له معناه عش هذا لا يشاق قوله لوضوح عبارة لأن وضوح  
العبارة لا تدخل في القراءة فالأولى تفسير قوله درسه بقول الرجائي أى تعليمه وتعلبه شيخنا  
(قوله أى بسبب اختصاره الخ) هذا يفتى عنه قوله لوضوح عبارة أى يفتى عنه في التعليل  
والدفع عنها ما يختلف فالأولى حذف قوله لوضوح عبارة لأجل قوله درسه (قوله وعذوبة  
ألفاظه) أى حلاوتها فافهم استعاره ممكنة وتخييل بأن شبه الألفاظ بشى عذب والعذوبة

ويكون ذلك المختصر (في غاية  
الاختصار) أى بالنسبة إلى  
أطول منه وغاية الشئ معناها  
ترتب الأثر على ذلك الشئ كما  
تقول غاية البيع الصبح حل  
الاتفاق بالمبيع وغاية الصلاة  
الصحة جراًؤها (و) فى (نهاية  
الإيجاز) بمنزلة تحسبه بعد المهزلة  
أى القصر وظهر كلامه تغاير  
لفظي الاختصار والإيجاز والغاية  
والنهاية وهو كذلك فالاختصار  
حذف عرض الكلام والإيجاز  
حذف طوله كما قاله ابن الملقن فى  
إشارته عن بعضهم وقد علم عما  
تقرر الفرق بين الغاية والنهاية  
(يقرب) لوضوح عبارته (على  
التعلم) أى المبتدى في التعلم شيئاً  
فناً (درسه) أى بسبب  
اختصاره وعذوبة ألفاظه

تخييل (قوله أي تيسر على المبتدئ) أي وعلى غيره بالأول ونخص المبتدئ لأنه أضعف اعتباراً به من غيره (قوله حظه) الحفظ لفظه صوت الشيء من الضياع واصطلاحاً استحصانه عن ظهر قلب (قوله من ظهر غيب) الاضافة لينة أو من اضافة المشبهة للمعشبه أي غيب كالظهور في القوة كما تقرر شيخنا العزيز (قوله حرف المضروعة الخ) والقاعدة أن المضارع يضم أوله إن كان ضامه وياضاً ويثقل في غيره قال الصريضي في طلب الاجروسة واقتضوا مضارعاً بواحد \* من أحرف أربعة زوائد همز و فون ثم ياء ثم تا \* جميعها قولك أي ياتي وحيت كانت في رباعي تضم \* وتحتها فيلسوا ملتم

(قوله وسأني الخ) لم يقدري في سابقه وهو قريب ولعلها كل ذلك في حقها المختصر المؤمل فيه لم يصرح السائل به ويمكن أن السائل صرح بذلك أيضاً لعل التصريح في الأول بقوله سأني واعدة النسخ لهذا لاشارة الى تغاير الموصوفين اذ الأول من أوصاف المختصر والتاني من أوصاف المصنف والصناعة تقتضي ذلك أيضاً ع ش (قوله من التقسيمات) جمع تقسيم بمعنى المراتم من التقسيم أو جمع تقسيم على غير قياس وقد يقال انه وصف لغير العاقل وهو المختصر فيقتاس فيه جمع المؤنث السالم فهو قد ورد راسيات أن اعمل سلبيات قال الناطم وقته في ذي التا ويخوذ كرى \* ودرهم مصغر ومهرا وزينب ووصف غير العاقل \* وغير ذامس للناطق

والتقسيم لغة التفریق واصطلاحاً ضم عقود الى أمر مشترك لتصيل أمور متعددة هي اقسام لذلك الأمر المشترك كلما اذا ضمت اليها المطلق ما وقعها واذا ضمت اليه المستعمل صار قسمها واذا ضمت اليه المتجسم صار قسماً (قوله لما يحتاج الخ) على حذف متاع أي تعلق أو محل لما يحتاج فان التقسيم ليس الحكم بل لعله كلمة متلاع ش أي فان الماء مورد التقسيم وهو محل للاحكام بالنظر لثبوت نحو الكراهة لاستعماله ويمكن الجواب بأنه لما كان التقسيم وارداً على محل الحكم اللازم له تقسيم الحكم أطلق التقسيم عليه مجازاً لاطلاق الوصف المحل

على وصف الحال اه (قوله أي ضبط) اشار به الى أنه ليس المراد هنا المختصر معناه الاصل من حصر جميع أفراد الشيء غير محل منها بشئ فأشار الى أن مراد المصنف أنه باقي بما هو دال على المختصر سواء كان ذلك الشيء في الواقع محصوراً في هذه العبارة أم لا وهو الكثير من حال المصنف (قوله أي السائل) كان التبادر أن يقول أي بعض الاصدقاء الآتية أقام الصفة مقام الموصوف والموصوف بعض الاصدقاء (قوله أي الى تصنيف الخ) فيها اشارة الى أنه أجابهم بالشروع لا بمجرد الوعد والعزم وكان الاولى أن يقول الى العمل المأخوذ من قوله أنه أعمل لكن لما كان العمل معناه التصنيف صنع ذلك (قوله بالكيفية المطلوبة) وهي كونه موصوفاً بالصفات الخمسة التي طلبوها كونه في الفقه وكونه في غاية الاختصار وكونه يقرب على التعلم ودرسه وكونه يسهل على المبتدئ حفظه \* وكون المصنف يذكر فيه من التقسيمات وحصر الحاصل اه تقرر ح ف (قوله حال من ضمير الفاعل) أي وهو التام من أجبه (قوله أي مرديا) الاولى أن يقول راسياً كما قاله سم (قوله على تصنيف الخ) متعلق بالجاء دل سم

(ويسهل) أي تيسر (على المبتدئ) أي في طلب الفقه (حظه) عن ظهر غيب لما تقرر عن الخليل أن الكلام يصغر ليحفظ (تبيه) حرف المضارعة في الفعل مفتوح (و) سأني أيضاً بعض الاصدقاء (أن أكثر فيه من التقسيمات) لما يحتاج الى تقسيمه من الاحكام الفقهية الآتية كما في الجبله وشيها مما ستعرفه (و) من (حصر) أي ضبط (الضمان) الواجبة والتدوية (فأجبه) أي السائل (الى ذلك) أي الى تصنيف مختصر بالكيفية المطلوبة وقوله (طالباً) حال من ضمير الفاعل أي مرديا (للثواب) أي الجراء من الله تعالى على تصنيف هذا المختصر



بل وعلى الاجابة اليه فانها خبر أيضا لا فرض دينوي من شأه أو غيره (قوله لقوله الخ) هذا يقتضي أن من ادعى المصنف بقوله فتواب التواب الدائم فكأنه على حذف عضاف أي لدوام التواب لاجل أن يطابق الدليل والمقول (قوله أي ملتبنا) الاولى سالتنا ليهن هذا لا رغبة مفسرة بذلك ولعله يفسر بما قاله تعدبته بالي (قوله في الاعانة) إشارة الى أنه مكان الاولى للمصنف منهما في الطلب ع ش (قوله من فضله) فيه رد على المعتزلة حيث قالوا بوجوب فعل الصلاح والاصلح تنزه الله عن ذلك

وقوله ان الصلاح واجب \* عليه زور ما عليه واجب

قال سم والحق عند الاشاعرة أنه تعالى لا يجب عليه شيء حتى أن له تعالى آتية العاصي ومنعه منه أبدا لكنه لا يقع ولا تعذيب المطيع أبدا ولومكنا أو رسولا لا يقع في ذلك ولكن أيضا لا يقع فنجاهه وتعالى عما يصفون اه بصرفه (قوله على) مستقل بالاعانة (قوله خلق قدرة الطاعة في الصد) والمراد بالقدرة العرض المقارن للخلق فلا حاجة لزيادة وتسهيل سبل الخير اليه لاجراج المكافئ ولذا قال سم خلق قدرة الطاعة في العبد المقارنة لها وأما إذا أردنا بالقدرة سلامة الآلات فيصالح اليه اه ثم أن الطاعة هي امتثال الامر وهي أعم من القربة أعني ما يتقرب به بشرط معرفة المتقرب اليه ومن العبادة أعني ما تعبد به بشرط التوبة ومعرفة المعبود وقد نظم بعضهم ذلك فقال

وطاعة الامتثال كالنظر \* وقربة من عارف رب البشر

عبادة لنية مفقودة \* حقائق الثلاث جمت شهرة

وقوله كالنظر أي كالاصبر بالظن الدال على وجود الباري (فائدة) \* التوفيق المتعلق بالمعلم شرطه كما قاله القاضي عيين أربعة شدة العناية ومعلم ذو نصيحة وذكاة القريحة واستواء الطبيعة أي خلوهما عن الميل الى غير ذلك وقال بعضهم بل ستة منظومة في بيتين وهما

أخى لن تنال العلم الابسة \* سأعيذك عن تفصيلها بيان

ذكاها وحرص واجتهاد وبلغفة \* فصيحة أستاذ وطول زمان

ولعصهم ان المعلم والطبيب كلاهما \* لا يصحان اذا هما الى بكرهما

فانظر لدائك ان جفوت طيبة \* وانظر لجهلك ان جفوت معلما

(قوله ما ن يقدرني على اتماله الخ) في تصوير الصواب بهذا نظر واللائق شرحه بقول سم وهو الحكم المطابق للواقع بأن رزقني موافقة ما هو مذهب الشافعي في الواقع اه فاذكره تفسير التوفيق فقط بل لا يناسب الا لو قال المصنف التوفيق لانتماه فكان ينبغي أن يزيد على ما ذكره مع مطابقة ما هو مذهب الشافعي في الواقع وان لم يكن موافقا لما عند الله تعالى بناء على أن الحق عند الله واحد وهو الراجح غير واقفه من الائمة وضي الله عنهم فله أجران ومن لم يوافقه له أجر واحد على اجتاده أما الخطي في الاصول وهي المعتقدات فهو آثم كالمعتزلة وسائر من خالف أهل السنة (قوله كريم) أي معط جواد أي كثير الجود أي العطاء مفهوم باب الترفي والجواد بضم الفاء أي شديدها فلم يرد عصم اطلاقه على الله تعالى على المختار لأن اسماء توقيفية اه م د (قوله انه) مع الهمة على تقدير اللام وبكسر هاء على الاستئناف

لقوله صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له وقوله (راغب) حال أيضا محمدا كراي ملتبنا الى الله سبحانه وتعالى في الاعانة من فضله على حصول (التوفيق) الذي هو خلق قدرة الطاعة في العبد (للاصواب) الذي هو ضد الخطا بأن يقدرني على اتماله كما أقدرني على ابدانه فانه كريم جواد لا يرد من سأله واعقد عليه (انه) سبحانه وتعالى

(قوله على ما يشاء) متعلق بقدر أي قادر فهو مفصل بمعنى قائل ولا يجوز فيه أن يكون بمعنى  
مفعول بكسبة اسمائه تعالى التي بهذا الوزن كرحم أي قادر على ما يشاء أي برده نفسه حذف  
المفعول أي من المكنات لأن القدرة لا تتعلق بالواجبات والمحصلات والمشيئة والارادة بمعنى  
وهما القصد الكراهة واصطلاحاً صفة أربعة متعلقة في الأزل بتخصيص الحوادث بأوقات  
حدونها وبعبارة أخرى هي صفة في المحي قوبح تخصيص أحد المقدورين في أحد الأوقات  
بالوقوع مع استواء نسبة القدرة على كل الأوقات وقرب المتكلمون ذلك لعمهم بمثال فقالوا  
إذا وضع لك شخص رغبين متساوين في سائر الصفات وقال خذ أحدهما الرغبين فأخذك  
أحدهما دون الآخر فخصخص لأحد المقدورين وهو المأخوذ عن الآخر مع استواء نسبة  
القدرة إلى الكل وليس ذلك إلا بالارادة د (قوله أي يريد) أشار به إلى ترادف معنى المشيئة  
والارادة ع ش (قوله أي قادر) مكان الأولى أن يقول أي عالم القدرة ولكنه بشراني  
تساوي معنى فاعل ومفصل في حقه سبحانه وتعالى ع ش (قوله توتر) فيه مسأله لأن التوتر  
هو الذات فقوله توتر أي مجازاً من الأسناد للسبب لأن من اعتقد أن قدرة الله توتر فقد كفر  
(قوله عند تعلقها به) أي تعلقاً بتبصير عاقل وفق الارادة فقول م د تعلقاً بصلاح الجليس  
بظاهر لاهل المأثور فيه عند التعلق التبصيري (قوله الثمانية) المظومة في قوله

حياة وعلم قدرة وإرادة \* كلام وإبصار وسمع مع البقا  
صفات ذات الله جل جلاله \* لدى الأشعرى الحزنى العلم والحق

والحق أن القاء صفة سلبية (قوله وهو سبحانه الخ) كان الأولى أن يقول وأنه لأن قوله اللطيف  
معتوف على خبر أن السابقة (قوله الإنسان) خرج الملك والجن فلا يقال لهم ما عباد على  
هذا م د لكن إن أريد الإنسان من ناس بمعنى محرك دخلاً وهو المراد لقوله تعالى إن كل من  
في السموات والأرض إلا آت الرحيم عبداً وإطلاق الإنسان على الملك لم يرد في اللغة فالأولى  
عدم تفسير العبدية وأجب بأن تفسيره ثلاثيهم اختصاصه بالرفيق وعبارة ا ج قوله  
الإنسان هو أحد معانيه أي العبد وفي الحقيقة كل مخلوق ولو جاداً اذ معنى العبد حقيقة  
الخاضع المحتاج اه وإطلاق الإنسان على الجن وإرد في القرآن لقوله تعالى في صدور الناس  
من الجنة والناس قال في المصباح الناس مقدره انسان وللعبد جوع أخر نطقها ابن مالك في  
قوله

عباد عبدة جيع عبداً وأعبدة \* أعاب عبوداً معسدة عبدة  
كذلك عبداً عبداً أنبأ \* كذلك العبد وأمدد أن شئت أن قد

(قوله فقد دعى) أي وصف وكأنه علمه للتعميم والظاهر كره بعد قول الدقاق (قوله)  
قال أبو علي الدقاق من أكبر الصوفية وهو شيخ الامام القشيري لا الأصولي (قوله أتم  
ولاً أشرف) وذلك لأن العبودية نهاية التواضع والخضوع والقيام بحق ما عليه حسب طاقته  
اه ا ج وعرف المساوي العبودية بأنها الوفاء بالموعود وحفظ العهد والرضا بالموجود  
والصبر على المفقود (قوله لاندعى) أي لا تمنى عند النداء وغيره وخبر عدها الخضرة  
المقتسة والمراد بالامعاء الصفات وقيل هذا البيت

يا قوم قلني عند زهراء \* يعرفها السامع والرائح

(على ما يشاء) أي يريد (قدير)  
أي قادر والقدرة صفة تنوزر في  
الشيء عند تعلقها به وهي إحدى  
الصفات الثمانية القديمة الثابتة  
عند أهل السنة التي هي صفات  
للذات القديم المقدس (و) هو  
سبحانه وتعالى (بعبارة) جمع عبد  
وهو كما طلق في الحكم الإنسان  
حراً كان أو ورقفاً فقد دعى صلى  
الله عليه وسلم بذلك في أشرف  
المواضع كالحديث الذي نزل  
على عبده الكتاب سبحانه الذي  
أسرى بعبده لئلا قال أبو علي  
الدقاق ليس للمؤمن صفة أتم  
ولا أشرف من العبودية كما قال  
الفتايل  
لاندعى إلا يساعدها  
فانه أشرف أحمق  
وقوله (الطيف) من أسماء تعالى  
بالاجماع واللفظ

الزائفة والرفق وهو من الله تعالى الترفيق ٦٠ والعصمة بأن يخلق قدرة الطاعة في العبد (قائداً) قال السهيلي لمياه الشيرازي

يعقوب عليه الصلاة والسلام أعطاه في القشارة فلبث كان يرويه عن أبيه عن جده عليهم الصلاة والسلام وهي الطين في فوق كل لطف الطين في أمور كلها كما أحب ورضى في دنياي وآخري وقوله (خير) من أمهات معاني أيضاً بالاجماع أي هو عالم بعباده وأفعاله لهم وأقوالهم ومواعج حوائجهم وما يتقنه صدورهم وأذند أنهم إن الكلام بحمد الله تعالى على ما قصدناه من ألفاظ الحظمة فذكر طراف من محاسن هذا الكتاب قبل الشروع في المقصود فنقول إن الله سبحانه وتعالى قد علم من مؤلفه خلوص نيته في تصيغه فعم النفع به فقل من متعلم الاو يقرؤه ألا ما يحفظ وأما بطلانها وقد اعتنى بشرحه كسر من العلماء ففي ذلك دلالة على أنه كان من العلماء العاملين القاصدين بعلمهم وجهه الله تعالى جعل الله تعالى قراء الجنة وجعله في أعلى عِلين مع الذين أُمم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وفعل ذلك بناءً وبوالدين ومساكيناً وعجلاً ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ولما كانت الصلاة أوصل العبادات بعد الإيمان ومن أعظم شروطها الطهارة لقوله صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور والشروط مقدم

طسفا قدم وصفا

(قوله الزائفة والرفق) قال الجوهري الزائفة شتارحة والرفق ضد العنف وهذا التفسير يشتمل غير الله بدليل ما بعده واللفظ انتهى عن الادراك أو العابد فأتى الامور والخير أهم منه كما يؤخذ من كلام الشارح (قوله والعصمة بالكسر) وهي لغة المنع قال الله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله أي لا مانع ويقال عصمه أنطعمه إذا منحه الجوع واصطلاحاً عدم خلق القدرة على المعصية وهو منقوض بالصبي والميت ومن منعه من المعصية مانع والاحسن تقريرها بأنها ملكة نفسانية تتمتع من الثبوت والخالفة ويجوز الدعاء بها مطلقاً ومقيدة على المعقود والمراد بها الحفظ عن المعاصي وأتكر بعضهم جواز الدعاء بها مطلقاً لأنها انما هي للاتباع والملائكة واجب بأنهم في حق الاتباع والملائكة واجب في حق غيرهم جازة وسؤال الجازية أن وإن الذي اختص به الاتباع والملائكة وقوعها لهم لا طلبها اهـ شيرخني وعبارة سم واختلقوا في جواز سؤال العصمة والوجه كما قال بعضهم انه ان قصد الترفيق عن جميع المعاصي والراذيل في جميع الاحوال امتنع لانه سؤال مقام النبوة أو التقصم من الشيطان والتحصن من أفعال السوء هذا الأساس به يبقى الكلام حال الاطلاق والتجسس على الجواز لعدم تعينه للحدود واحتماله للوجه الجازي اهـ (قوله بأن يخلق الخ) تفسير الترفيق ولم يفسر العصمة فظاهر أنها مرادفة للتوفيق وقد يقال لم يفسرها لانه لم يذكرها المصنف مد (قوله بالظفا) وفي نسخة بالظف وكل صحيح لانه من ذاء الموصوف فينصب اذ هو جند من الشبهة بالضاف أو من وصفنا للمنادي فيبقى على بناءه على الضم ثم أن قول المصنف وعباده لطف خير مقتبس من قوله تعالى الله لطف بعباده ثم أن فسر اللطف بالتوفيق والعصمة اختص بالمؤمنين وأن فسر بالعام أي بالأمر العام كالأحسان يشمل الكفار أيضاً بأن لا يقتلهم جوعاً وشقوة بمحاصيهم وفي بعض النسخ وبالإجابة جدير (قوله فوق كل لطف) أي فوقه معنوية وقد نقل العلامة الاجهري أن من كان في كرب قرأ هذه الكلمات ثلاث عشرة مرة تفرج الله عنه بنفسه لهذا الكرب (قوله ورضي) أي ارضى راضياً عما أنعمت به على أو أعطى ما رضى في دنياي وآخري (قوله من محاسن) أي صغائر المذكور بحسب المذهب اهـ ق ل (قوله قراء) أي محل قراء بكسر القاف أي ضيقه وكرامه قال في المختار قرئت الحنف أقربه من باب رعى قرى بالكسر والقصر وفي بعض النسخ قراءه (قوله بعد الإيمان) لانه من أعمال القلب ولانه لا يكون الا واجباً ولا كذلك الصلاة فانها بدنية وتكون تعلاً (قوله ومن أعظم) الاولى اسقاط من ليمه توجيهه البداءة بالطهارة وانما كانت الطهارة أعظم شروط الصلاة لان لها منزلة عند النبي عليه في عبادة الشرط من حيث ان فاقد الطهور من يجب عليه الاعادة عند القدرة على أحدها بخلاف فاقد السترة فان صلواته تقبضه عن القضاء ومن صلى ظماد دخول الوقت وتبين أنه لم يدخل وان لمسه الاعادة لا يحكم على صلاته بالطلان بل تصح له تعلاً مطلقاً ان لم يكن عليه فائتة من جسمها والا وقعت عنها بخلاف من صلى ظماد الطهارة فبان خلافها فينبى بطلانها ومن صلى في قتل السفر لا يعتبر في حقه القبلة تهدد اجماعاً على أعظمية الطهارة بخلاف الحديث الذي ذكره فانه لا يدل لما قاله اللهم الآن يقال تستفاد الاعظمية من الحصر المذكور فيه على حد الحلق عرقه ثم في قوله فتحتاج الصلاة الطهارة واستعارة مكنية وتحييل حيث شبه

الصلاة بالحق المقتضى في وقت الرسول إليه بشئ كالقنطرة تشيهاً ضميراً القصر على طريق الاستعارة المكتوبة وأقبلت الفتاح تحييل والظهر بعض الكفاة الفعل وهو المراد هنا أما بقسمها فالله الذي يظهر به وليس مرادنا (قوله بدأ المصنف بها) جواب لما كان المناسب أن يقول وبدأ بالله لأنه أعلم أن أحكام الشرع أماناً تتعلق بمادة أو بمعاملة أو عناناً أو بمنجاة وأهمها العبادات المتعلقة بالدين ثم المعاملة المتعلقة بالحاجة إليها المتعلقة بالأكل والشرب ونحوهما ثم المناجاة لالتهاذ ونها في الحاجة ثم الجناية لالتهاذ غالباً عما تقع بعد الفراغ من شهوة البطن والفرج فرتبها على هذا الترتيب ورتبوا العبادات بعد الشهواتين المحيوت عنهما في علم الكلام على ترتيب خبر في الإسلام على خمس الخ واختاروا رواية تقديم الصوم على الحج على رواية تقديم الحج لآل وصوب الصوم فوراً ويشكر كل عام وأفراد من يزمه أكثر ولم يتعرضوا في هذه الحكمة للفراغ لكونهم أعلماً استقلالاً وبالطبع بالعمامات حكماً من جمعها خمسة التركات وهي شعبة بالعمامات وآخر والقضاء والشهادات والدعوى والبيانات المتعلقة بالعمامات والمناجات والحنانيات

• (كتاب بيان أحكام الطهارة) •

لوافق المتن على ظاهره لكان أولى فإن المصنف كما ذكر أحكام الطهارة من الوجوب والاشتباب ذكر نفسه بحيث بين الوضوء بيان أركانه وسنته وبين الغسل والتميم وإزالة الصباسة أو كان يقول الشارح كتاب بيان الطهارة وأحكامها وما يتعلق بها وأعلم أنه يصح هنا معنى الإضافة الثلاثة من واللام وفي المتن فكانت قال هذا كتاب من الطهارة أي من أنواعها فخرجت فضة أي من فضة وأما اللام فالمراد بهذا كتاب الطهارة واللام للاختصاص أي يختص بالطهارة من كتب الفقه لا يشاركه الطهارة فيه غيره من اجناس الفقه وأما في تقديمه هذا كتاب في الطهارة أي مطروفي الطهارة مندرج في ذلك أحكامها شوري على التحرير (قوله أعلم أن الكتاب الخ) حاصله أن التراجم هي بكسر الجيم كما قاله د على التصريح وح في المشهورة نسخة الكتاب والماء والفصل والفرع والمسئلة وكل بمعنى لغوي ومعنى اصطلاحى فتلك عشرة كلمة واختار أنها أسماء لالفاظ باعتبار دلالتها على المعاني وقيل أسماء لالفاظ وقيل للمعاني وقيل للنقوش وقيل لانتين منها وقيل للثلاثة فهي سعة احتمالات الأول المختار وتختلف باعتبار اللغة فالأول فرجة توصل هان داخل إلى خارج وبالعكس والعصل الجاهل بين شيئين والفرع ما ينشأ عن غيره والأصل عكسه والمسئلة لغة السؤال وعرفاً مطلوب خبري يبرهن عليه في العلم أي يقام عليه البرهان أي الدليل أي شأنها ذلك وهي تطلق على مجموع الموضوع والمحمول والحكم وعلى الحكم فقط من حيث أنه يسأل عنه أما من حيث أنه يطلب بالدليل فطلق ومن حيث أنه يبحث عنه فخص ومن حيث أنه يدعى فدي ومن حيث أنه يستخرج بالجدية فتجيبه هـ د وتشاروا بقواهم غالباً إلى خلاف بعضها من بعض قال في شرح التنقيح السلب اصطلاحاً باسم للجدية مختصة من العلم وقد عبر عنهم بالكتاب والفصل فإن جعلت الثلاثة قلت الكتاب اسم للجدية مختصة من

هذا المصنف بما انفال  
هذا (كتاب) بيان  
أحكام (الطهارة)  
أعلم أن الكتاب

العلم مشقة على أبواب وفصول والباب اسم الجمله مختص من العلم مشقة على فصول والفصل  
اسم الجمله مختص من أبواب العلم مشقة على مسائل فالكتاب كل نفس الجامع لأبواب جامعة  
لفصول جامعة لمسائل فالأبواب أنواعه والفصول أصنافه والمسائل أشخاصه اه كلامه  
فالثلاثة كالشعر والمسكن اذا اجتمعت افترقت واذا افترقت اجتمعت (قوله لغة) أي من  
سبغة اللغة أو صفة كونه لغة أو معنى لغة أو في اللغة فالنصب على التميز للنسبة بين الطرفين  
أو على الحال عند من يجوز عي الحال من النسبة الكلامية أو بتقدير فعل أو ينزع الخافض  
على ما فيه لكن الرابع انه معاني وليس هذا منه الآن المختصين ينزلونه منزلة المسحوق لكثرته  
شورى مع زيادة والمراد باللغة لغة العرب وهي الفاط وضعها الواضع بعبرها صكل قوم عن  
اغراضهم والواضع لها قبل هو الله تعالى بمعنى انه خلق الفاظا ووضعها بأزاء المعاني وخلق  
علمها ضروريافي اناس بأن تلك الألفاظ موضوعات للمعاني وقيل الواضع لها البشر باصطلاح  
ووافق بينهم وقيل بالواقع لعدم الجليل القاطع (قوله والجمع) عطف عام على خاص لأن  
صكل ضم فيه جمع ولا عكس لاخذ التلاصق فمفهوم الضم دون الجمع (قوله يقال  
كتب كتابا) أي يقال قولاً جاري على طريقة اللغة وقوله كتب كتاباً مصدر لكتب وهو مقبس  
لقول الخلاصة فعل قياس مصدر المعدي وأما اللذان بعده فسماعيان (قوله لمانيه)  
أي الخط وقوله كتباً معناه الجمع وقدم الاول لأنه مجرد وكن الانسب أن يذكر بعده كتاباً لأن  
فيه حرفاً زائداً فقط وكتابة فيه حرفان لكن معهما كان أشهر من كتاباً فقدم عليه اه اج وعبرة  
الشورى قوله كتباً مصدر مجرد وكتابة وكلاً بمصدران مرادان والاول مزيد بهرفين والثاني  
بجهر وقدم المزيد بجهرين لشهرته اه (قوله المزيد) وهو الكتاب والكتابة (قوله يشتمل  
المجرد) وهو الكتب أي يؤخذ منه فلا يراد أن المصدر بامد لا اشتقاقه (قوله واصطلاحاً)  
أي في اصطلاح الفقهاء أي في عرفهم والاصطلاح اتفاق طائفة على أمر معلوم بينهم متى  
أطلق انصرف اليهم وعبر في الكتاب عن مقابل الغوى بقوله واصطلاحاً وفي الطهارة بقوله  
وأما في الشرع بناء على ما هو المعروف من أن الحقيقة الشرعية هي ما تلتق معناها من الشارع  
وأن ما يلتزم من الشارع يسمى اصطلاحاً وإن كان في عبارات الفقهاء بأن اصطلاحاً على  
استعماله في معنى فيما بينهم ولم يتلقوا التسمية به من كلام الشارع نعم قد يستعملون الحقيقة  
الشرعية فيما وقع في كلام الفقهاء مطلقاً وإن لم يكن متلق من الشارع (قوله من العلم)  
أي من دال العلم ولا يخالف ما اختاره السيد من أن المختار في أسماء الكتب والأبواب  
والفصول أنها أسماء للألفاظ المحصورة باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة (قوله فان  
جمع بين الثلاثة الخ) أي هذا أن لم يجمع بينها أي ما تقدم من أن تلك الجمله تسمى بأسماء  
أدلى يجمع بين الثلاثة فان جمع بينها الخ فهو تفصيل للجمع السابق فلا اعتراض عليه  
شيعنا (قوله مختصة) معنى اختصاصها كونها من نوع واحد وقوله مشقة على أبواب  
الخ هذه الجمله ليست من تفة التعريف بل الكتاب اسم الجمله مختصة وإن لم تكن مشقة على  
ما ذكر فلو حذفها لكان أولى لا يهاجم توقف التعريف عليها لكن هذا يعلم من قول الشارع  
غالباً كما في الاطفيهي (بني ثي آخر) وهو أن قوله اسم الجمله يقتضي أن الترجمة هي لفظ الكتاب

بما من نسخة المؤلف قوله لغة  
لغة هذه القول بتمامها ليست  
من التجميع اه

لغة معناه الضم والجمع يقال  
كتب كتاباً وكذا وكذا  
ومنه قولهم تكتب بنو  
فلان اذا اجتمعوا وكتب اذا خط  
بالقلم لمانيه من اجتماع  
الكلمات والحروف قال أبو  
حيان ولا يصح أن يكون مشتقاً  
من الكتب لأن المصدر لا يشتق  
من المصدر وأجيب بأن المراد  
بشتق من الجذر واصطلاحاً اسم  
الجمله مختصة من العلم ويعبر عنها  
بالباب وبالتصل أيضاً فان جمع بين  
الثلاثة قيل الكتاب اسم الجمله  
مختصة من العلم مشقة على  
أبواب وفصول ومسائل غالباً  
والباب اسم الجمله مختصة من  
الكتاب مشقة على فصول  
ومسائل غالباً والفصل اسم  
الجمله مختصة من الباب مشقة  
على مسائل غالباً

فقط ومعلوم أن التراجم من قبيل علم الجنس أو الشخص على الخلاف فيلزم إضافة العلم ولو  
جاءت الترجمة بمجموع التركيب الإضافي كان أحسن غير أن الشارع عرف كلامه من الجزأين  
على حدة لبيان ما هما قبل العلة وإن كان الآن لا معنى لكل جزء على حدة لأنه جزء من  
(قوله) والبالب لغة ما يتوصل (أي غرضه يتوصل الخ) وأما الخشب فتشبيهاً بما جاء في العبارة  
أو الحالية والحلية وأنزعهما في باب الخشب انتهى لمصرعاً فقال  
خشباً منوعاً من كل لذة \* يمتان طول الليل يعشقان  
هما يحفظان الأهل من كل آفة \* وعند طلوع الفجر يفترقان

قوله أي تعرفها المتاسب  
تفسيرها الذي في عبارة الشارع  
اه صحيحه

(قوله والكتاب هنا) احتراز عما إذا مرر بالمبتدا (قوله مضاف) بالرفع مفعلة خبر ويصح  
أن يكون الكتاب مر فوعا مبتداً آخره محذوف أو منصوب بفعل محذوف أو مجرور بما جر من  
عند الكوفيين وفي قوله مضاف إلى المحذوفين تسامح فأنه مضاف إلى بيان وسيل مضاف إلى  
أحكام (قوله بحسب ما يليق به) لو قال بحسب المضاف إليه لكان مستقيماً (قوله)  
والتلوين من الأذناس) عطف عام على خاص لأن التلوين من الأذناس يشتمل الحسية  
كالأفجاس والمعنوية كالعيوب والتخافة خاصة بالحسية أو عطف سبب على مسبب أو عطف  
لازم على ملزوم أو عطف تشبيه لأن التخافة أيضاً تشتمل الحسية والمعنوية دليل الحديث إن الله  
لطيف أي منزوع النقائص بحسب التخافة اه قرره مضافاً عما مرر وأعلم أن الطهارة قسمان  
عينية وحسية فالعينية هي ما لا تتناول محل سببها كغسل اليد مثلاً عن النجاسة فإن الغسل  
لا يجاوز محل أصالة النجاسة والحكسية هي التي تجاوز محل ماذر كغسل الأعضاء  
الحديث فإن محل السبب القرع من صلاحية خرج منه خارج وقد وجب غسل غوره وهو الأعضاء  
ولها وسائل ومقاصد فوسائلها أربع ولعل المراد بالوسائل المقدمات التي عبر بها في شرح  
الارشاد وهي الماء والواني والاجتهاد والنجاسة ولما كانت النجاسة موجبة للطهارة عدت  
من الوسائل بهذا الاعتبار وقاصدها أربع الوضوء والغسل والتيمم وازالة النجاسة ولم يعدوا  
التدابير من الوسائل كالماء ولا الاحتادات منها كالنجاسة لأن التراب ليس مكان طهارة  
ضرورة لم يصح الوسائل ولم تنزه الطهارة على الحدث إنما يلزم قد تعجب بلا سبق  
حدث كل لو إذا زيد تطهيره للوقوف به بعد ما أحدثتها أيضاً كما قاله عني الطعني  
(قوله كالأفجاس) أي الأذهان النجسة (قوله في تفسيرها) أي تعرفها (قوله)  
وأحسن ما قيل الخ) إنما كان أحسن لأنه تعريف لها باعتبار الوصف وهو المعنى الحقيقي  
لظاهرة (قوله به) أي تعرفها وقوله أنه أي تعريفها (قوله ارتفاع الخ) هذا باعتبار  
الوصف فإن لها إطلاقاً عند التقهات تطلق على الفعل مجازاً عند فهم إطلاق المسبب على  
السبب وتطلق على الوصف المرتب على الفعل الذي هو أثره حقيقة فتعرفها لا تزل باعتبار  
الوصف وقوله لا يقل هي فعل الخ باعتبار الفعل لكن كل من تعريفها من بالطهارة  
الواجبة فينبغي أن يراد ما فيه نواب مجزئ ليسهل المندوبة وعرفها ابن حجر عايم الواجبة  
والمندوبة باعتبار الفعل وهو أخصر تعرف وأتمه قوله فعل ما ترتب عليه اباحة الصلاة ولو  
من دهن الوجه أو ما فيه نواب مجزئ وأشار بقوله لو من بعض الوجوه إلى نحو التيمم وقوله

والبالب لغة ما يتوصل منه إلى  
غيره والفصل لغة الحارزين  
التبيين والكتاب هنا خبر مبتدا  
محذوف مضاف إلى محذوفين  
كما قدرته وكذا بقدر  
في كل كتاب أو باب أو فصل  
بحسب ما يليق به وأدق علت  
ذلك فلا إشعار إلى تقدير ذلك  
في كل كتاب أو باب أو فصل  
اختصاراً والطهارة لغة التخافة  
والتلوين من الأذناس حبة  
كانت كالأفجاس أو معنوية  
كالعيوب يقال طهر بالماء وهم  
قوم يطهرون أي يتدبرون عن  
العيب وأما في الشرع فأختلف  
في تفسيرها وأحسن ما قيل فيه  
أنه ارتفاع التسع الترتيب على  
الحدث والتبسم فيدخل فيه  
بها من نسخة المؤلف وقوله ولها  
وسائل إلى آخر القول ليس من  
التعجيدها

أما نفسه ثواب يجزى إلى نحو الغسله والثانية والثالثة وإلى الوضوء والغسل المتدينين فراجع  
 (قوله غسل النية والمنشوة) أي من الحيض أو النفاس وقوله ليحلقن لحيتهما ليس قبله  
 وصكذا قوله المسلم وثابت التوثيق في حلقها في غالب السمع لإدراجها فالصواب حذفها لأنه  
 منصوب بأن مضمر بجوازها لا يعلمه التعليل وسبق أن ما هذا الغسل مستعمل وقده ابن حجر  
 بن يعقوب وهو الحل على الغسل فخرج الحنفى الذى لا يعتقد توقف الحل على الغسل بل على  
 الانقطاع فقط فلا يكون الماء مستعملا وخرج ما لا يعتدل الكبار كرا وأثنى من المناهضة  
 فإن الماء لا يكون مستعملا لعدم توقف حل التمتع عليه مد وقوله فالصواب المناسب أن يقول  
 فلا تؤتى لأن بعضهم أهمل أن جلا على ما قال الشاعر

أن تقرأ على أعمامه وصحبا \* متى السلام وأن لا تشعرا أحدا

قال في الخلاصة

وبعضهم أهمل أن جلا على \* ما أختار حيث استعنت جملا

(قوله وقديقال الخ) ضعيف والمعتقد أنه غسل شرعى لأنه أزال المتع من الوضوء المرتب على  
 حدوث الحيض أو النفاس (قوله وكذا يقال) راجع للمعتقد ولما بعده (قوله بل هو تكريمة  
 للميت) قد يقال هو مع كونه تكريمة أزال المتع من الصلاة عليه المرتب على الموت الذى هو في  
 حكم الحدث فهو داخل في التعريف لأن المراد ارتفاع المتع المرتب على الحدث وما فى حكمه  
 مد (قوله فعل ما) الإضافة للبيان لأن ما تنسج به فعل أو المراد الفعل المضاف المعنى المصدرى  
 والمضاف إليه المعنى الحاصل بالمصدر وهو التطهر واعتز بأن التعريف لا يشمل الطهارة  
 المتدوية فكان ينبغي أن يراد أو مانسه ثواب يجزى كالوضوء الجدد أو الغسله الثانية والثالثة  
 (قوله وتنقسم) لو أظهر الفاعل وقال وتنقسم الطهارة كان أولى لمجدد أن المقسم لذلك أعم  
 من الطهارة المعترضة بما تقدم (قوله ثم الواجب الخ) أراد به ما إذا كد طلبه فيشمل القرض  
 والنقل بدليل ما قرره في البدنى أو يقال غلب الواجب لشرفه (قوله كالحسد) أى كالتعز من  
 الحسد يفتح السين قال في المصالح حسده على النعمة وحسده النعمة حسدا يفتح السين  
 أ كرم من سكنها يتعدى إلى الثاني بنفسه وبالحر ف إذا كرهتها عنده وتمت زوالها عنه والفاعل  
 حاسد والجمع حساد وحسدة ه و يشارك القبطه من حيث أنه تنى زوال النعمة عن الغير وهى  
 تنى حصول مثل ما للغير ورماع عنها بالحسد مجازا مثل لأحسد الأذى اثنين وسبب الحسد أما  
 الصكر وما العداوة وأما خب النفس اذ يجعل نعمة الله على عباده من غير عرض فيه ومن  
 الحكمة أن الحسود لا يسودوا يستنوا من ذلك ما إذا كانت النعمة لكافرا أو فاسق يستعين بها  
 على المعاصى ه مد والمراد بنعمة الكافر الشئ المحلى له لأن العمة ملائم محمد دعا قبلته  
 ومن ثم لافعة لله على كافر (قوله والعجب) كان يجب العابد بصادقه والعالم بعلمه والمطيع  
 بطاعته مر حوى (قوله والرياء) قال في المختار فله رياء وسعة أى لرياء غيره ويسمعه وهو  
 حرام لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله علفا فسه مقدا رذرت من الرياء وقال صلى الله  
 عليه وسلم أن الرافى ينادى يوم القيامة بأربعة أسماء يامرائى يا غاوى يا فاجر يا خسرا دهب  
 فخذأجره عن عمت له فلا أجر لك عندنا وقال قتادة إذا رآى العبد يقول الله انظروا إلى عدى

غسل الدمية والمجنونة ليحلقن  
 لحيتهما المسلم فإن الامتناع من  
 الرطة قد زال وقد يقال أنه ليس  
 شرعيا لأنه لم يربح حد أو لم يربل  
 نعمسا وكذا يقال في غسل  
 الميت فإنه أزال المتع من الصلاة  
 عليه ولم يربل به حدث ولا نجس  
 بل هو تكريمة للميت وقيل هى  
 فعل ما تنسج به الصلاة وتنقسم  
 إلى واجب كالطهارة عن الحدث  
 ومتحبب كتحديد الوضوء  
 والأعمال المسبوقة ثم الواجب  
 ينقسم إلى بدنى وقلبى فالقلبى  
 كالحسد والعجب والرياء

يستوى في (قوله والكبر) بكسر الكاف وسكون الباء وحقيقته أن يرتب نفسه فوق غيره في صفات الكمال فيحصل فيه نخبة وهن من هذه الرذيلة. ولذلك قال صلى الله عليه وسلم أعوذ بك من نخبة الكبر وقال صلى الله عليه وسلم لا يظفر الله تعالى إلى من جزئ به خيلا وقال صلى الله عليه وسلم قال افتتح الله العظمة أزارى والكبر يار داني فن نازعني فيها مقصده ولا يأتي وقال صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من كبر وهو يحول على المستحل أو على عدم المخول مع السابقين والكبر يأتي عن العجب والفرق بين العجب والكبر أن العجب يتحقق في نفس المحب ولو لم يوجد شخص سواء بخلاف العجب فإنه لا يتحقق إلا بالنسبة للغير (قوله معرفة حدودها) أي أسمائها تسترل معانيها عليها م د والظاهر إبقاء الحدود على ظاهرها أن المراد بها المعارف أي معرفة تعارفها لتجنب شيئا (قوله وأسبابها) كطلب الحياء والمال والطع وطهارته لذلك (قوله وعلاجها) عطف تفسير (قوله المية) وأصله واء قلت الواو لئلا يكسر الميم قبلها كالصام والقيام ولهذا تم قلب الواو في أمواه ومويه أي لمدم كسر ما قبل الواو وأعلم أنه لما كان للطهارة مقصد أربع الموضوع والفعل والتميم وإزالة العجلة وسائل أربع الماء والتراب والتخل والدابع وبعضهم أبدل التخل بجبر الاستحشاء قال بعضهم والاراني قال شيئا والوجه أن الاجتهاد والاراني وسيلة للتوسيلة وهو ظاهر لما كان أظهر وسائلها الماء فتمها المصنف (قوله على الأصح) ومقابلته قصر مع التنوين وتركه (قوله ثم أدلت أنها همزة) أي فتولى على الكلمة إعلان أي تغييرا وقد أنزف ذلك من الوافر الجور

أبني لفظه بامت \* بإعلان قد حصلنا فليجاب

نعم ما يليق بأن \* يجاب به الذي سألا

(قوله ومن عجيب لطيف الله) أي كثرة رفقه بعبيده قل (قوله التضرير) هو مصدر والمراد الحاصل به فانه الذي يتعلق به الحكم سم وفيه نظر ولو عل بأن المطلوب الطهارة بالمعنى الحاصل بالمصدر ولا الفعل لكان أولى م د وقوله وفيه أي التحليل نظر في هذا النظر نظر لأن قوله بأن المطلوب الخ هو معنى قول سم فانه الذي الخ يقتاتل وقوله بالمعنى الحاصل بالمصدر وهو حمل الطهارة وإن كانت بغير فعل كصحتها بالمر (قوله أي بكل منها) يدفع به ما هو به كلام المترسم أنه لا يمتن اجتماعها ولو خالف مجموعها بالصدق الفرد منها وسد أوسع غيره منها المكان أولى (قوله والحدث الخ) ذكره هنا تهيلا لقائده والجدل ذكره واقض الوضوء (قوله أمر اعتباري) أي غير محسوس وقد قيل أن أهل البصرة تراشده ملط على الاعضاء ومعنى قيامه بالاعضاء وصفها به وهو ما من جهة الصلاة وغيرها ولومع الجمل والنسائم والتقسيد بالحسنة لادخال العدة مع وجود الحدث لقصد الطهورين قل (قوله يقوم بالأعضاء) أي أعضاء الوضوء فقط في الأصغر وجميع البدن في الأكبر (قوله وعلى الأسباب) أي نوافض الوضوء (قوله وعلى المنع المترتب الخ) أما ترتيب المنع على الأسباب فواضح وأما على الأمر الاعتباري ففيه نظر لا هامة فإن الأنا يراى بالترتيب رفقه عليه

والعجب والراء قال الفزالي معرفة حدودها وأسبابها وطها وعلاجها فرض عين يجب تعلمه والباقى أما بالماء أو التراب أو بهما يكفي ولو غلب الكلب أو غيره مما كثر عرف في الدباغ أو بنفسه كما استلاب الحجر خلا وقوله (الماء) جمع ماء والماء ممدود على الألف وهو أصله وموه قصر ك الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفا ثم أدلت أنها همزة ومن عجيب لطيف الله تعالى أنه أكثر منه ولم يصح فيه إلى كثيره بل علة لعموم الحاجة إليه (التي يجوز التطهر بها) أي بكل منها عن الحدث والجنب والحدث في اللغة الشيء الحادث وفي الشرع يطلق على أمر اعتباري يقوم بالأعضاء يمنع من جهة الصلاة حيث لا مخصص وعلى الأسباب التي ينتهي بها الطهور وعلى المنع المترتب



اه قال (قوله على ذلك) أي المذكور وهو الامر الاعتباري والاسباب يمكن ترتيبه في  
 الامر الاعتباري من غير واسطة وقرينه على الاسباب واسطة الامر الاعتباري (قوله والمراد  
 هنا الاول) وهو الامر الاعتباري ونحوه من ما في نواقض الوضوء فان المراد به الاسباب  
 وفي جعل المنع صفة لتجاوز قال وقوله تجوز أي من حيث الاستدلال لان المنع حقيقة هو  
 الشارع والحدث احتماله سبب وأعترض قوله يمنع الخ بأن حكم الحدث وادخاله في التعريف  
 يوجب الدور وتوقف معرفة الحدث حينئذ على الحكم لا خذفه في تعريفه وتوقف الحكم على  
 الحدث لان الحكم على الشيء فرع عن تصوره وبجوابه أنه رسم وأنه ليس من التعريف بل زيد  
 لاحادة الحكم كما يجب به شيئا ح (قوله لانه الذي لا يفرضه الاله) عبارة ابن حجر  
 لان المنع مرتب على ذلك وكون التيميم يرفع هذا الير دلالة وفيه خاص بالقسمة لقول واحد  
 وكلامنا في الرفع المأثور وهو خاص بالماء (قوله بضو التيميم) كطهارة ذات الحدث (قوله)  
 ولا فرق في الحدث الخ) كلامه ما صرح في أن المراد به الاسباب فينا في قوله السابق والمراد  
 هنا الاول الان يقال ان الحدث ما غاير المعنى المراد فما تقدم لان ما هنا لا يرتفع وما ذاك  
 فيرتفع ويدل على ذلك أنه أظهر ولم يقل ولا فرق فيه (قوله الاصغر) ليس على بابه وقال بعضهم  
 ان أفضل التقصيل على بابه أي أصغر بالتسبة للمتوسط والا كبر بالقسمة للمتوسط (قوله)  
 والحدث الخ) ذكره هنا استطراد والافعله باب العبادة (قوله يمنع) فيه ما مر  
 في تعريف الحدث (قوله كقول صبي) الكفاية في هذا الاستقصاء فيما بعده لتفصيل  
 (قوله لم يلطم) من باب علم (قوله واعلم ان الخ) كان ينبغي أن يقدم على هذا استماع  
 التطهير بغیر الماء كما صنع في متن المصحح بقوله اعلم ان الخ من مانع ما مطلق أي لا غيره ثم رتب عليه  
 قوله واعلم ان الخ لانه لم يتقدم في كلامه ولا في كلام المتن ما يدل على الحصر فيه قال قل  
 هذا استدلال على المعروف المعلوم عندهم (قوله الاجماع) هو اجماع مذهبي فلا ينافي  
 مذهب أي حنفية القائل بظاهر غير الماء من كل مانع حال عن الدخيلة كمثل فاه عنده يظهر  
 الحدث لا الحدث لانه يعمل الساطن والطاهر فلا يرفع الماء المطلق والحدث يعمل الطاهر فقط  
 بدليل أنه يكفي كسط جلده فكفي بمغسل الطاهر بغیر الماء (قوله الاعراب) وهو ذو الخو بصره  
 البليان وهو مسلم محب لا التيميم واحمر قوس وهو رئيس الخواص وقيل هو الذي قرع بن  
 حابس والاعراب منسوب الى الاعراب وهم سكان البوادي ووقت النسبة الى الجمع دون  
 الواحد فقيل لانه جرى مجرى العلم على القسمة كخضار وقيل لونه الى واحد وهو عرب  
 لفصل عن في شبهة المعنى فان العربي كل من واده اجمع عليه السلام وما كان ساكنا  
 بالبادية أو بالقرى وهذا غير المعنى الاول وجر الناس لمن باب المباداة الى انكار المشكر  
 حينئذ يعتقد منكرها وفيه تربية المسجد عن الانجاس كلها ونهى النبي صلى الله عليه  
 وسلم الناس عن زجره لانه اذا قطع عليه البول أدى الى ضرر يده والمقعدة التي حصلت بيوله  
 لا ينضم لها مقعدة أخرى وهي ضرر يده لا يجتمع مقعدتان وايضا فانه اذا جرم جعله  
 الذي ظهر منه قد يؤدى الى تنجس مكان آخر من المسجد بترش البول بخلاف ما اذا ترشح  
 يفرغ فان الرشاش لا ينتشر وفي هذا الابانة من جعل اخلاق رسول الله صلى الله عليه وسلم

صلى ذلك والمراد هنا الاول  
 لانه الذي لا يرفع الماء  
 بخلاف المنع لانه صفة الامر  
 الاعتباري فهو غيره فان المنع  
 هو الحرمة وهي ترفع ارتفاعا  
 مقيد بضو التيميم بخلاف الاول  
 ولا فرق في الحدث بين الاصغر  
 وهو ما اقتض الوضوء والمتوسط  
 وهو ما وجب العمل من جماع  
 وهو ما والا كبر وهو ما وجبه  
 أو ازال أو تنافس والحدث في  
 من حصر أو تنافس وفي الشرع  
 اللغة ما يستقدر وفي الشرع  
 مستقدر يتبع من جهة الصلاة  
 حيث لا يصرخص ولا فرق فيه بين  
 الخفيف كقول صبي لم يلطم غير  
 لبن والمتوسط كقول غيره من غير  
 نحو الكلب والمغلط كقول  
 الكلب واعلم ان الخ المأثور رفع  
 الحدث لقوله تعالى فلم تجدوا ماء  
 فتميموا والامر الوجوب فلو  
 رفع غير الماء لمارب التيميم عند  
 قتله ونقل ابن المسد وغيره  
 الاجماع على اشتراطه في الحدث  
 وفي اراءنا ان الحدث لقوله صلى الله  
 عليه وسلم في شرا الصبي حين  
 بال الاعراب في المسجد

يرفقه ولطفه بالمثل وبين الاغراب والعرب المعلوم والحصوص الوجهي كما يعلم من تفسير  
 الاغراب بأنهم سكان البوادي من العرب أو العجم وتفسير العرب بأنهم من ولد اسمعيل  
 عليه السلام من سكان الحضرة أو البوادي فيجتمعتان فيمن كان من ولد اسمعيل وسكن البادية  
 ويتقرب العرب فيمن كان من ولد اسمعيل وسكن الحضرة ويتقرب الاعراب فيمن كان من العجم  
 أو سكن في البادية (قوله ذو بامن ماء) على حذف مضاف أي متقرب ذو بامن ماء كونه  
 بعض المخالفين تبعية وهي مع مدخولها في محل نصب على الحال ويجوز الحال من التكرار  
 قبل (قوله الدلو المثلثة ماء) إذا كان هذا معنى الذنوب بمقلاتها فلهذا قوله يصعد في الحديث من  
 ماء وتقييده به ويجعل بيان الذنوب يطلق أيضا حقيقة على الدلو القارعة وعبارة القاموس  
 الذنوب الدلو أو وفيها ماء أو المثلثة أو القارعة من الماء أي فيحصل الذنوب في الحديث  
 على الدلو فقط وعبارة الرشيد في قوله الدلو المثلثة ماء وعليه فلهذا أصل الله عليه وسلم من  
 ماء تأكيد لدفع وهم التحيز بالذنوب بين مطلق الدلو وقوله المثلثة فيد أن الدلو مؤنثة  
 وفي المختار أنها مؤنثة وتذكر كما نقله ع ش على م ر وقال ابن السكيت الغالب عليها  
 التأنيث وقد تذكر وتصغير هائلة وجمع القلة أذل وفي التكرار لا مولى بضم الدال وتشديد  
 الباء وأدلت الدلو أي أرسلها في البرود لوتها زعمائها اه اشارات لان الملقن (قوله  
 والامر) أي في الحديث وقوله كما ترى في الآية (قوله للملوج غسل البول به  
 بحث لوانا أن يكون الامر به لكونه من ماصدق الواجب وألا به التيسر اذ التلا في  
 نوال الحب بغيره كالمثل شورى على المنهج (قوله ولا يقاس به غيره الخ) لا يفتى أنه قد  
 علم نقي القياس من الإجماع المذكور اه قل وأجيب بأن الإجماع المتقدم على  
 اشتراطه في الحدث وماضاف الحب محل الإجماع غير محل القياس المنفي فتأمل (قوله عند  
 الامام) أي امام الحرمين لانه المراد عند اطلاق الفقهاء (قوله للملوج غسل البول به  
 معقول المعنى (قوله التي لا توجد في غيره) بدليل أنه لا يرسل الصافي منه غسل باغلاؤه  
 بخلاف الصافي من غيره ومن ثم قال بعض الحكماء لا لون له وما يظهر فيه لون طرفه أو مقابله لانه  
 جسم شفاف وقال ارازي بل له لون ويرى ومع ذلك لا يجب بعضه ويقاموا به وعلى أن له لونا  
 فتأمل ايض اه (قوله اذا أضيف الى العقود) أي إضافة لغوية وهي مجرد الاستدفاع  
 يجوز بيع كذا أي يصح وقوله الى الأفعال يجوز بيعها أو كل البصل أي يعمل (قوله وهو هنا  
 بمعنى الامرين) أي فيكون من استعمال المشترك في معنييه لكن يراد به نحو الماء المصوب  
 فانه يصح التطهير به ولا يعمل والحال بل المتعين أن يجوزها بمعنى يصح لاجل ادخال الماء  
 المسبل والمصوب لكن يلزم عليه استعمال المشترك في أحد معنييه بلا قرينة الآن يقال انها  
 حالية وعبارة م ر قوله وهو هنا بمعنى الامرين أي أن هذا المحل مستثنى والجواز فيه بمعنى  
 الصحة والحال معا فلا يرد أن التطهير بفعل فكيف يكون معنى الصحة اه وقوله لا يراد لانه  
 مستثنى من قول الشارع يجوز الى قوله بمعنى المحل أي في قاعدة أغلبية وأجيب سم عن اراد  
 المسبل والمصوب بأنهما يمتثلان بالنظر لانهما وان حرمان جهة أخرى (قوله فمعنى)  
 تقرير على تقرب الخ والاحاطة باليه مع تعديله بعد قوله يحرم مع تعديله الذي هو تعليل لعدم

قوله وعبارة القاموس أي بالمعنى  
 كما يعلم بالرجعة اه معجمه

صبوا عليه ذنوبا من ماء  
 والذنوب الدلو المثلثة ماء  
 والامر لا وجوب كما ترى وكفى  
 غير ملوج وجب غسل البول به  
 ولا يقاس بغيره لان الطهريه  
 عند الامام تعدى وعند غيره  
 معقول المعنى للملوج من الرقة  
 والطاقة التي لا توجد في غيره  
 (قوله) يجوز اذا أضيف الى  
 العقود كان بمعنى الصحة واذا  
 أضيف الى الأفعال كان بمعنى  
 المحل وهو هنا بمعنى الامرين  
 لأن من أمر غير الماء على أعضاء  
 طهارته بنية الوضوء أو الغسل  
 لا يصح ويحرم لانه تقرب بالمس  
 موضوعا للتقرب فمعنى

الحصة أيضا لا يميز من الحرمة العساكن الآن يقال انه تصرف بمجاصم التزاما (قوله  
 لتلاعبه) قال قيل لو قال لتعاطيه عبادة فاعده كل اولى لان العساكن قد يجمع الحصة  
 اه (قوله سبع مياه) الاحسن سبعة بالان لا تعدوده جمع ماء وهو مذكر اه ع ش  
 قال اج زاد اقط مياه للتأكيده والمبادر الى ان المراد الاواع لا افراد ولا يرد تبادل  
 الحصر لماسد كرم من غيرها كالتابع من بين اصابعه صلى الله عليه وسلم لان المراد المياه  
 المشهورة العامة الموجود ولا تعدد لا مفهوم له (قوله ماء السماء) من اضافة الحال للحصل  
 وروى عن مجاهد انه قال مامات ومن اليبك عليه السماء والارض اربعين مصباحا فقبل  
 اوسبي فقال وما للارض لا سبي على عبد كان يعمرها بالركوع والسجود وما للسماء لا سبي  
 على عبد كان تسيحه وتكبره فيها يابى كدوى الصل قبل بكاء السماء مرة أطرافها اه وعن  
 أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما من مؤمن الا له باب يصعد منه  
 عمله وباب ينزل منه رزقه فاذا مات بكى عليه ببل عمله وقيل المراد اهل السماء والارض ذكره  
 النبي على المراج (قوله لشرفها على الارض الخ) هذا ما اعتمد المؤلف والاصح عند  
 غيره ان الارض افضل وعليه مشايخنا اه قل قال الرملي في شرحه ومكة أى وكذا بقية  
 الحرم افضل الارض للتا حديث الحصة التي لا تقبل التزاع كما قاله ابن عبد البر وغيره وافضل  
 بقاعها الكعبة المشرفة ثم يتخلى بعد المسجد الحرام ثم التربة التي تحت أعضائنا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل من جميع ما ترسى من العرش اه وقال والده في حواشي  
 الروض وافضل من السموات السبع ومن العرش والكرسي والخنة فان قيل بردي ذلك  
 أنه عليه الصلاة والسلام ينقل من افضل القصور والجواب أنه خلق من تلك التربة فلو كان  
 ثم افضل منها خلق من ذلك كما قبل ان صدره عليه الصلاة والسلام لما تلقى غسل بماء فزهر  
 ما لو كان ثم افضل منه لغسل بذلك الا فضل على أنه ودماي قبري ومنبري وروضة من رياض  
 الجنة فان حصل ذلك على أنهم من الجنة حقيقة زال الاشكال ويكون المراد بالنبوة ما بين  
 ابتداء قري أى لاس آخره روضة فيكون القدر اخلا في الروضة اه ومعنى قوله زال الاشكال  
 بمعنى بأن ينقل ذلك الموضع بعينه في الاخرة الى الجنة كما قاله بعضهم وقال أيضا في معناه أى  
 كروضة من رياض الجنة في قول الرحمة وحصول السعادة بما يحصل من ملازمة خلق الذكر  
 فيما يكون تشبها بغير اداء والمعنى ان العبادة هي ما تؤدي الى الجنة فكن مجازا هذا  
 يحصل لما تأثره العالم في هذا الحديث ونقل بعضهم عن ابن حجر ان قبر سائر الانبياء افضل مما  
 تقدم ذكره كقبر نبينا صلى الله عليه وسلم والذي في شرحه على المنهاج كشرح م ر لم  
 تستن فيه الا للقبعة التي صبت أعضاءه صلى الله عليه وسلم وقضية اقتصارها عليها اختصاص  
 الحكم المذكور به دون غيرها مما ذكر اه قال بعضهم ويحق الظرف في اسم روحه الشريفة  
 صلى الله عليه وسلم هو افضل مما ضم الاعضاء وسوا به في الفصل وما ضم أعضائه الشريفة  
 افضل مما ضم روحه الشريفة حزه (قوله في المجموع) اعتمد الرملي (قوله ان يزل من  
 كل منهما) أي ينزل على التعاقب من الحرم أولا ومن الصلب ثانيا فهو جميع من القولين  
 قال السبوطي وفي الحديث ان الطائر شرع في الجنة ينفع له اذهارها فيخرج ففسحان

لتلاعبه (سبع مياه)  
 تقدم السبع على الموحدة  
 أحدها ماء السماء لقوله تعالى  
 ونزل عليكم من السماء  
 ماء فكم به وهذا المنفرد به  
 الله ما الشرفها على الارض كما  
 هو والاصح في المجموع وهل المراد  
 والسماء في الآية الحرم المكي  
 أو والصلاب قولان حكاهما  
 الثوري في دقايق الروضة ولا  
 مانع أن يزل من كل منهما  
 بهما نسخة المؤلف قوله فان  
 قيل الى آخر القول ليس من  
 التجريد اه

القدر على كل شيء وفي الحديث أيضا من ساعته ليل انهارت الارض والسموات  
 يصير في جيب شياؤه وأفضل السموات السموات في العرش وأفضل الارض الارض التي  
 نحن عليها ويصل الحلقه السوطي هل كانت أيام موسى وقيل خلق السموات والارض  
 خايب بأن خلق السموات والارض وخلق الأيام كان دفعة واحدة من غير تقدم أحد  
 على الآخر أو طال في الاستدلال على ذلك في الفتاوى قال في فتح الباري وسأل جواب ابن  
 عباس لما قيل عن خلق الارض والسموات أيهما تقدم أنه بدأ خلق الارض في يومين غير مدحوة  
 ثم خلق السموات فسواء في يومين ثم بدأ الارض بعد ذلك أي بسطها وجعل فيها الراسي  
 وغيره في يومين قلت أو بعة أيام للارض ( قوله المالح الخ ) بالرفع نعت لها وبالترفع للبر  
 فانه اسم الماء الكثير والمالح فقط كافي القيلوس وقدر اياه. وكان الماء وهو ظاهر الحديث  
 وهو على الارضين من الاضافة البيانية أو من اضافة الاعمال الى الاخص كافي ق ل ( قوله هو  
 الطهور وماؤه المالح ) أتوهم أني هريه قال جامرجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
 يا رسول الله انما تركيب البر وتفضل معا القليل من الماء فان توضأ به طهنا أفتو ضابطه  
 البر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الطهور وماؤه المالح حينه والطهور هنا بفتح الطاء  
 لانه اسم الماء الذي يطهر به والطهور بضم الطاء اسم لفعل التطهر هذا هو المشهور والحق  
 الخلال كل طهر بمعنى الحرام والمية هنا بضم الميم لان المراد العين المية وأما المية بكسر الميم  
 فهي هيئة الموت ولا معنى لها هنا لا يتكف والمية بالتشديد والتخفيف معني واحد في مواد  
 الاستعمال وقيل بعضهم ينسبها وفي اعراب الحديث وجه الاول أن يكون هو مبتدأ  
 والطهور ومبتدأ ناسبا خبر وماؤه والماله من هذا المبتدأ الثاني وخبر خبر الاول الثاني أن  
 يكون هو مبتدأ والطهور وخبره وماؤه بدل اشغال وفي هذا الوجه بحث دقيق الثالث أن يكون  
 هو خبر الشان والطهور ماؤه مبتدأ وخبر خبره ولا يمنع من هذا تقدم ذكر البر في السؤال لانه  
 اذا قصد الاستئناف وعدم اعاده الضمير في قوله هو على لبر مع هذا الوجه وهذا كما قالوا في  
 هو الله أحد انه ضمير شأن مع ما روي من تقدم ذكر الله تعالى في سؤال المشركون حيث قالوا  
 انسب لنا ربك الرابع أن يكون هو مبتدأ والطهور خبره وماؤه فاعل لانه قد اعتد عليه لكونه  
 خيرا ( فان قلت ) ماء البر هل خلق ملحا أو كان في أصل خلقته عذبا ثم صار ملحا لتلا تعفن  
 ( قلت ) فبقا الشئ الثاني والميل عليه قولهم ان جميع المياه من السماء لقوله تعالى ألم تر أن الله  
 أنزل من السماء ماء فله ينابيع في الارض وانما قسمها الفقهاء على ما يشاهد عادة والماء  
 المنزل من السماء عذب ويدل عليه ما ذكر في معالم التنزيل أن قايلا لما قيل هابل وآدم حينئذ  
 بمكة اشتاك الشجر وتفرقت الاطعمة وحضمت الفواكه والماء واغبرت الارض وعى على  
 تغبرت الارض يومئذ طوم الترويض والشمس ونور القمر ورجع الى راحين وعذوبة الماء  
 ونبت العوج وسئل الصلابة الصم القيطي عن ماء الطوفان هل كان عذبا أم ملحا وهو الذي  
 أغرق الله به قوم نوح وهل ورد في ذلك شيء أم لا وما الحكم في ذلك فأجاب المجتهد اللهم على من  
 لذلك علما كان حال الاغراق عذبا وانما حدث له الملوحة بعدو البحار الحلة لان من بقا بذلك  
 واستشهد بأحاديث ذلك ثم قال وما قاله شيئا الا ما الامام الاوحد والحسن المسديني في تفسيره

(و) ثانيا (ما العبر) المالح  
 الحديث هو الطهور وماؤه المالح  
 مبتدأ خبره الترمذي روى في  
 لصحة واتساعه (تسبه)  
 حيث أطلق العبر فالمراد به  
 المالح غالبا ويطلق في العذب كما  
 قاله في المحكم

تسبيل السبيل ان ماء الطوفان كان عند اورد التصريح في الامار وقيل كان كلمين السماء  
 وأراد الرجوع الى محله الذي خرج منه فقال له الله تعالى أنت وجس ونخب فعاد ملما وقيل ان  
 الارض بلغت الحلقوم واستصحب عليها صار ملما وقد تناقروا على ما قاله كثير من القسرين كابن  
 الجوزي وغيره (قوله على الشافعي) ومن بعضهم على المزني واجيب بأنه يمكن أن الشافعي  
 قالها استدعا في تقرير رأي غيره وقطاعا المزني بعده والمعتز هو القراموشي (قوله وهو) أي  
 المعتز على الشافعي غطى في اعترافه وذكر البيت من الشارح استشهاده على خطئه وقترعه  
 أي وجهه بستم فهم ورد انه قبل (قوله فلو قلت الخ) وقيل

ولو ظهرت في القريب وما راها • على سبيل الشرق واتبع القريا  
 ولو أنتم المشرق كنتم فخرت • لا تخذوها حين أصنامهم ربا  
 فلو قلت الخ (قوله ولكن من عاتب الخ) وبهذه  
 ولكن تأخذوا لأن منه • على قدر القرعة والفهوم

(قوله أي العذب) بالرفع نصب ما كان انهر يجري الماء في القاموس (قوله كالنيل  
 والقرات) هـ ماع سيعان وجيعان من أنها رابنة ومن عاتب النيل أنه كان لا يتدفق أيام  
 الزيادة حتى يجتمعوا على شرا مبارية يبرزونها ولبسوها حلا وطرحوها في مكان مخصوص  
 من النيل فلما جاء الاملا أخبر بذلك عمر بن الخطاب يكتب عركا يا يقول فيه أما بعد فإن كنت  
 أي النيل لا تمتد الاقتل نفس محترمة خلاصة لنا فيك وإن كنت تحتد بأمر الله فاصل وأمر  
 بطرح الكتاب فيه فلما طرحوه امتنع من بعده ذلك ذكر في جهاب المالكوت وقد كانوا قاموا  
 بوزنه وأب وسرى لا يجري لا قليلا ولا كثيرا فإلما ألقوا كتب عمر أجابوا وقد أجروا الله تعالى  
 ستة عشر ذراعا في ليلة واحدة فقطع الله تلك السنة البشة عن أهل مصر الى اليوم وقد روى  
 عن عبد الله بن عمر بن العاص قال نيل مصر سيد الانهار فخر الله عز وجل له كل شهر بين  
 المشرق والمغرب وقوله فإذا أراد الله عز وجل أن يجري نيل مصر أمر كل شهر بمدة ففقه  
 الانهار بما بها وبغير الله الارض عموما فإذا انتهى جريته الى ما أراد الله عز وجل أو حتى  
 الى كل ماء أن يرجع الى عنصره أي أصله ونقل ابن زولا في تاريخ مصر عن كعب الاحبار  
 أربعة أمهار من الجنة وضعها الله في الدنيا فخر مصر نهر العسل في الجنة والفرات نهر النخ  
 وسبعان نهر الماء وسبعان نهر القين وقال أيضا أن النيل يجري من تحت سدرة المنتهى حال  
 نزوله وقال صلى الله عليه وسلم أن النيل يخرج من الجنة ولعلك تنبأ كل البلبي من السماء لا يتبع أوراق  
 الجنة فربها قال ابن العماد الاقضي رحمه الله روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال عليكم  
 بالخيزوم فإنه يرعى من حشيش الجنة وذكر السوطي أنه كان على نيل مصر فخر خلقها نواقة  
 جسدوها وناحطوا طرها وقطع جوارها مائة ألف وعشرون ألف فاعل معهم الاغلا والماسي  
 تبعه رن ذلك ولاد عونه صيفا ولا شتاء وأجرتهم من بيت المال • (قائدة) • قال ابن ياسين  
 كما يفتش الارهاق ما نسه قال السدي وجدت ومائة على بعض شطوط القرات جاءها الماء وهي  
 خلفة غليظة وكان في خلافة عمر بن الخطاب فأولها اليه فوزوها فوجدوها ثلاثة قساطير

• (قائدة) • اعترض بعضهم  
 على الشافعي في قوله كل ما من  
 بحر عذب أو ما لم قاله عليه  
 جازم أنه لن وإنما يصح من  
 بحر ملح وهو غطى في ذلك قال  
 الشاعر

فلو تفلت في البحر والبحر ملح  
 لا صبح ماء البحر من ربه عابدا  
 ولكن فهو من السقيم أدامي  
 ذلك قال الشاعر  
 من عاتب قولنا

وأقنه من القهم السقيم  
 (و) قالها (ماء النهر) أي  
 العذب وهو يفيض الهام ويكونها  
 كالنيل والقرات ويحدها بالاجاع

عراقة تقسمها على المسلين وزعموا أنهم من زمان الجنة اه ايج وقال الزرقاني على المواهب  
 الباصرة كما أخرجه أبو الشيخ عن ابن عباس وروى وأخرج أيضاً عن جابر بن عبد الله قال  
 بلغني أن مسيرة الأرض خمساً مائة سنة بحجور دمانها ثماناً مائة سنة والخطاب منها سبع مائة سنة  
 والعمران مائة سنة اه ( قوله بئر زمزم ) بكسر فاء أوله وفتح الثانية البقرة منع من الصرف  
 للعلمية والتأنيث المعنوي وإن أراد به المكان صرف لأنه مذكرة وهي في المسجد الحرام قرية  
 من الكعبة وعقها إحدى عشوة طومة وعق المسامع طلمات ودور البئر أربعون شبراً وارتفاع  
 سور البئر أربعة أشبار ووصف قال السجوطي وتضم فيها أرواح الموتى المسلين أي الصالحين  
 وغيرهم المسلين من المسلين يجمعون في بئر معونة في بيت المقدس وحيت البئر زمزم لأن آل  
 حين خرج منها الصلح وسماها زمزم بالبناء المجهول أي منع من السلان يجمع التراب حواله  
 وأصلها من ضرب جبريل الأرض بيننا وهذا أقسى ما أبراهيم الخليل وضع أمته هاجر  
 وولده منها اسمعيل وهي ترضعه في حجر ووضع عنده هاجر أباهم قربة صغيرة فيها ماء ثم ذهب  
 فترعته هاجر فقالت أين تذهب وتتركنا بهذا الوادي الذي ليس فيه أيس وكرويت ذلك فلم يلتفت  
 إليها فقالت هل أمرنا الله بهذا قال نعم قالت إذن لا يضيعنا ثم رجعت فاستقبل إبراهيم البيت  
 ووقع يديه وعاقبه بقوله رب اني أسكنت من ذريتي بوادي غير ذي فرع حتى بلغ تكرونين ومن  
 لبعض أي بعض ذريتي فلما فرغ الماء عطشت فانتطمع لهن فطع اسمعيل وبكى وصار  
 يعاوضونه ويخففون ويضربون بعقبه فالتفت كراهة أن تنظر إليه وقالت حيوت وأماناة  
 عنه أهون علي وعسى الله أن يجعل في عشاى خيراً فوجدت الصفا أقرب جبل في الأرض  
 فصلت عليه واستغاثت بالله وتظلمت فظلمت أرحم المخلوقين فطارت أرحم المخلوقين فوجدت الصفا أقرب جبل في الأرض  
 فجاءت الوادي إلى المروة فقامت عليها وتظلمت فظلمت أرحم المخلوقين فطارت أرحم المخلوقين فوجدت الصفا أقرب جبل في الأرض  
 السبي سبعاً وفي كل مرة تذهب إلى اسمعيل وتنظر ما حدث له فلما أشرفت على المروة سمعت  
 صوتاً فقالت أغشى فإذا هو جبريل فقال من أنت قالت هاجر أم ولد إبراهيم قال فخذ مني وكلما  
 قالت إلى الله قال وكلما إلى كاف فخرج بصوت بين يديها حتى انتهى بها عند رأس اسمعيل ثم  
 انطلق بها حتى وقف على موضع زمزم فضرب بعقبه وأجتاحه الأرض فثبت زمزم حتى ظهر  
 الماء على وجه الأرض وساح حتى قرب من اسمعيل فصارت تجميع التراب حول الماشقة أن  
 يفوتها قبل أن تأتي فبرئها وجلت فترقى الماشقة فقامت وقالت وهي زبي أي اجتمعت فشربت  
 وأرضعت ولدها فقال لها لا تصافي الضمعة أي الهلاك فأتى ههنا فاقه بينه هذا الغلام  
 وأوفاً فاجتمعت فسميت بدلال ثم منها أي اجتمعا لها ولكنة ما لها أول زمزم تاجر بيل أي  
 تكلمه عند انهبها وها ويقال لها زمزم وشراب الإبرار قال ابن عباس صلواتي على الأخيار  
 وأشرهم ومن شراب الإبرار قيل لمصلي الأخيار قال نعم الميراث قبل ما شراب الإبرار قال ماء  
 زمزم وأكرم به من شراب وأصلها زمزم فاستنظروا الجميع بين ثلاث مائة وأربعين الثانية زانا  
 قال العلامة قتل ولا بأس بنقل مثله بل هو مندوب لأن المصطفى كان يتقدم مكة إلى المدينة  
 ويهديه لأصحابه وكان يستهديهم أهل مكة وما قبله يهبط في خرافات الغوام اه وذكر  
 سعد بن إبراهيم عن عامر بن سعد عن أبيه قال كان الخليل إبراهيم عليه الصلاة والسلام

(و) رابعها (ماء البئر) قوله  
 صلى الله عليه وسلم الماء لا ينجسه  
 شيء الخليل عن: يرضاعة بالضم  
 لأنه نزل منها ومن ثم روي  
 (فيه) مثل إطلاقه البئر  
 بئر زمزم لأنه صلى الله عليه وسلم  
 نزل منها وفي المجموع كتابه  
 الإجماع على صحة الطهارة

وأما لا ينبغي إزالة النجاسة سيما الاستحباب لما قيل أنه يورث الواسية ذكر نحوه ابن الملق في شرح البصائر وهل إزالته التماسه  
حرام أو مكروه أو خلاف الأولى أوجه ٧٢ حكاهما الديري والعلاني الناصري من غير ترجيح تعالى الذرعي والعقد الكراهة لا

ألا ذرعي الله تعالى عنه أزال  
به الدم الذي دمه قريش حين  
وجوه حكمها في جميع مسلم  
وفسدت أسماء بنت أبي بكر  
ولها عبد الله بن الزبير رضي  
الله تعالى عنهم حين قتل  
وتقطعت أوصاله به فزعم  
بعض من الصحابة وغيرهم ولم  
ينكحوا ذلك عليها أحدهم  
(و خامسها ماء العين) الأرض  
كأنها من أرض أو جبل  
أو الحيوانية كأنها من الزلال  
وهو غير متعلق بالمحاصل  
صورة الطيور أو الأندانية  
كأنها من مريض أصابه على الله  
عليه وسلم من ذاتها على خلاف  
فيه وهو أفضل الماء مطلقا  
(د) سادسها ماء النجس المثلثة  
(و) سابعها ماء البرد يفتح  
إزالتهما بترلان من السماء  
ثم يعرض لهما الجود في الهواء  
كما يعرض لهما على وجه  
الأرض قاله ابن الرقعة في  
الكمالية فلا يراد أن المصنف  
يؤكد البرد عليه أيضا  
دفع بهار الماء لأنه ماء حقة  
ويقتضيه بقدره وهذا هو المتقدم  
كما صححه البهقي في  
مجموعه وغيره وإن قال الرافعي  
مارع فيه عامة الأصحاب وقالوا  
يسجوه بجمار أو نضال ماء على  
الأغلاق ولأما الزرع إذا قلنا  
يظهر منه وهو المعتقد لأنه  
لا يخرج عن أحد المياه المذكورة  
(ثم ليا) المذكورة (على أربعة أقسام)

يزور هاجر في كل يوم من الشام على البراق فخطبها وقت صومعتها وكان السبب في إسكانها مكة  
لأن ذكره العلماء أن سارة تزوج إبراهيم عليه السلام فلمغت الولد وبقيت وكانت هاجر  
حاجرا بتهذيب هبة ورجال غوثيتها لإبراهيم عليه السلام فوقع عليها فحملت بإسماعيل ففضلت  
سارة فحملت لها غيرة فقتلها من عندها وبعد ذلك حملت سارة بإسحق وبنيهما أربع عشرة  
سنة فبلغ عمر إسماعيل مائة وثلاثين سنة وعمر إسحق مائة وثمانين سنة ذكرهما السيوطي (قوله)  
وأما لا ينبغي الخ) صادق بالإباحت وهو لا يلائم ما يأتي من حكاية الخلاف فلما نسب أن يقول  
وأما ينبغي أن لا يزال النجاسة به أي يكون الاستحباب على الوجوب على القول الأول  
والندب على الآخرين اهـ ح ف (قوله والعقد الكراهة) ضعيف بل المعتقد أنه خلاف  
الأول والطاهر أن مثل الماء النافع من بين أصابعه على الله عليه وسلم ع ش (قوله)  
لأنه لا يذوق هذا الأذى على الكراهة وإنما قيل على مطلق الجوار (قوله آدمته) أي أسالته  
وقوله وجوه وأما مع الاستدلال به لأن مثله لا ينفصل من قبل الرأي (قوله قتل) أي قتله  
الطجاج وبلغه مدة طويلة (قوله أوصاله) أي أعضائه وقوله به زعم متعلق بفسدت (قوله)  
أو الحيوانية) أي صورة (قوله من الزلال) بوزن غراب كاف القلموس (قوله على  
صورة الحيوان) وليس حيوانا لأنه يخلع إلى المجتمع وعرض الحرارة فقل قال آج وانما  
هو جاد يقال له دود الماء ويسمى بالزال أيضا قال ابن حجر فان تحقق كونه حيوانا كان مافى  
باطنه نجسا لا مافى (قوله كأنها من بين أصابعه) على الله عليه وسلم وهو لا يجاد معدوم  
على الرابع وقيل تكثير موجود يعني أنه هو من ذات الأصابع الشريفة أو من خارج الرابع  
الأول ويمكن الجمع بينهما بأنه إيجاد معدوم بالنسبة لزيادة على مافى الأما وتكثير موجود  
بالنسبة لمافى الأما (قوله مطلقا) قال بعضهم

وأفضل المياه ما قد نبع • من بين أصابع النبي الماتع  
يليه ماء زمزم فالكوثر • فنيل مصر ثم باقي الأنهر

(قوله ثم يعرض لهما الجود) فيه نظر لأنه يقتضي اتحادهما ولعل الفرق بينهما على هذا كبر  
حبات الأول وصغر حبات الثاني وفيما شاة الأجهوري حافضه وكلام ابن الرقعة هو المعقول  
عليه فإن الماء يزل ما عاينه أكل النجس يعرض له الجود ويقتضيه البرد يعرض له الجود وينفاج  
أي عجب وقوعه على الأرض وهذا التقرير يدفع الاعتراض على الشارح (قوله فلا يراد أن  
على المصنف) أي لا يراد عليه ذكرهما مع دخولهما في ماء السماء وأعلم أن من أدا المصنف ما تعلق  
منهما كما كان عليه سم وقال بعضهم قوله فلا يراد أن لا يعرض لهما صفة غير أي الماء عن حالته  
وهي الجود (قوله ولأما الزرع) وهو التدي وما قيل أنه نفس دابة قد روى أدل دليل عليه  
(قوله لأنه لا يخرج) لدخوله في ماء السماء (قوله ثم المياه الخ) لما فرغ من تقسيم المياه بحسب  
مجاهاها المصنف في المباشر في تقسيمها بحسب أوصافها فقال ثم الخ ونم الترتيب الذي  
لا المعنوي وأل للعهد الذي كرى كما أنار إليه الشارح بقوله المذكورة ولوقال ثم لما لمكان أولى  
لأنه هو الذي ينقسم إلى هذه الحريثات وأما الجمع فلا ينقسم إليها بل إلى ما سبق وهو ماء السماء إلا  
أن يقال أل جسية تبطل الجمعية والطاهر أن على معنى إلى لأن المعنى تنقسم إلى أربعة أقسام

ولما استعملوا المستعمل كان خسر والتقسيم باعتبار صحة الطهارة وعدمها والكرهية وتبها  
والافق في الحقيقة ثلاثة أقسام فقط طهور ويطاهر ونجس والتقسيم المذكور من قبيل تقسيم  
الكل إلى جزئياته كتقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف لوجود شرط محتم وهو صحة  
الاستعمال بالمقسم الذي هو محل ورود القضية عن كل من الأقسام فالمقسم هنا الماء المأخوذ من  
واحدة من الأقسام الأربعة مثل الطاهر المظهر النجس المصكروه هو بالنسبة لطلوها وهو الماء  
قسم وبالنسبة لاحد بقية الأقسام قسم لأن القسم يكسر فكون ما كان مندرجا تحت المقسم  
وأخص منه والمقسم محل ورود القضية والتقسيم ما كان ما لا يثنى أي مخالفا ومغايرا له  
ومندرجا معه تحت أصل كل واحد باعتبار صحة تقسيم الكل إلى جزئياته يجعل القسم مبتدأ  
والاخبار عنه بالمقسم فإن مع الاخبار فهو الطاهر المظهر الخ ما يفهم من تقسيم الكل إلى  
جزئياته والافق من تقسيم الكل إلى أجزائه كتقسيم الكلام إلى الاسم والفعل والحرف  
اذ لا يصح أن يقال الاسم كلام وهكذا وسكت عن الحرام كالسبيل لعدم اعتبار شرطه في  
البدن قال سم وهذا قسم اعتيادي فلا ينافي تدخل بعض الأقسام فالمقسم مطلق كأد  
معلوم نعم ربه وهو ما يسمى ما لا يقبل لاجزاء الظاهر (قوله أحداهما الخ) جعل قول  
المصنف طاهر خبر هذا المبدأ ولا يميز لجواز جرده بالبدلية من أربع ونصبه عقد روان لم  
يساعده الرسم لجواز خبره عن قول من رسم للتصويب بصورة رسم المرفوع ع ش (قوله  
في نفسه) أي إذا تم من غير ضم وصف اليه كما يقال قيمة الأمة في نفسها كذا أي غير متغير فيها  
إلى وصف ذلك كالحل والآن اه ع ش (قوله مطهر) أي مجزئ في الطهارة الشرعيتين  
رفع حديثا وإنه نجس وغيرهما كالأغسال المتدوية (قوله استعماله) نائب ماعل مكرره  
وقدره لأن ذات الماء لا يصح وصفها بالكرهية ولا غيرها من الأحكام كما قاله ع ش (قوله  
بإضافة) هو وما بعده متعلق بقيد لأداة بيان أوامه قل وهو بدل من قيد أفراد قل التعلق  
من جهة المعنى (قوله إذا رأت) أي علت (قوله لأن أهدى) على حذف مضاف أي أهدى القيد  
الخ (قوله بدونه) أي القيد الغير اللازم (قوله عنه) أي عن تروجه بل هو داخل بدون  
القيد (قوله بما ذكر) أي قوله وهو ما يسمى ما لا يقبل (قوله وأورد عليه) أي على تعريف  
المطلق الحاصل أنه اعترض على التعريف بأنه غير جامع لعدم شموله لما لا يتغير بما في المرفوع  
ونحوه وغير ما تم لدخول المستعمل والماء التلث المتعسر بمجرد اتصال العساسة ولم يتغير  
وأوجب بأن المراد ما يسمى ما لا يقبل عند أهل الشرع واللسان العالمين بأحوال الماء وهم  
يذكرون الأول ويجزئون الثاني (قوله ولطبل) يتم أوله مع ضم ثلثه أو قسمه شئ أخضر  
يقاها من طول المكث والفرق بين أن يكون بمقره ومجره أو لأنهم أخذوا في ثم طرح ضرر  
لكونه مخالفا مستغنى عنه اه مره (فرع) لو وقع في الماء متخالفا ومجاورا معا وشك  
هل يتغير من الخالط أو المجاور فالصحيح أن لا ينسب الطهور ببالشك كما قاله الزيد (قوله  
لم يبر) بفتح الراء أي لم يعمل وأما ضمها فبفتح ينزل قال الشاعر  
وإني لتروني في ذكر الحزنة • كإحضار الصغور بله القطر  
(قوله عما ذكر) أي القيد اللازم وهو التعريف من رأيه يقول هذا ما متغير (قوله بنوع)

أحداهما (طاهر) في نفسه  
(مطهر) لغيره (غير مكرره)  
استعماله (وهو الماء المطلق)  
وهو ما يقع عليه اسم ما لا يقبل  
بإضافة كانه ورد أو بصفة كانه  
دافق أو لام عهد كونه على  
أقبحه وسلم ثم أدارت الماء  
بعضي القى قال الولي العراقي  
ولا يحتاج لتقيد القيد بكونه  
لازم لأن القيد الذي ليس بالزوم  
كاه البدر فلا ينطق اسم الماء  
عليه بدونه فلا حاجة للاختار  
منه وإنما يحتاج إلى القيد في باب  
الاثبات كقولنا غير المطلق هو  
المقيد بقدر لازم • (تبيينه)  
تعريف المطلق بما ذكره وما  
جرى عليه في التمايز وأورد  
عليه التغير كبراء لا يؤثر فيه  
كلمين ولطبل وفي مقره ومجره  
فانه مطلق مع أنه لم يبر عما ذكر  
وأوجب بنوع



أنه مطلق ضعيف وقوله من غير المطلق أى من عدم جواز التطهير بغير المطلق وقوله على أن  
 الرافعي الخ معناه وأهل اللسان هم أهل الفقه وأهل العرف فهم جهة الشرع (قوله لا يستعوضون  
 من إيقاع اسم الماء المطلق) بل هو مطلق عندهم (قوله لأنه غير مطلق) المتناسب أن يقول  
 لأنه معقود عند العلم بجماله (قوله استعماله) قدّرته إشارة إلى أن الأحكام المتعلقة بأفعال  
 المكلفين (قوله شرعا) أى وطبا وشبه الشرب فأشعر وسهر الليل أى معظمه في العبادة  
 يكره طبيا لشرعا والتموم قبل العشاء يكره شرعا لاطبا وعما يستطابا وشرعا القطر على التمر وغير  
 ذلك فأشار الشارح بقوله شرعا للرد على من طال الكراهة طيبة فقط وفائدة الخلاف الثواب  
 وعدمه فإن قلنا شرعية أئيب تاركها امتثالا وإن قلنا ارشادية أى طيبة فقط فلا ولهذا قال  
 السبكي الصحيح إن فاعل الارشاد لجزء من قوله لا يشاب عليه ويجزئ الامتثال يشاب وله ما يشاب  
 فوإنما تقتصر من جواب من يحضّر قصد الامتثال اه وعادة قل على الجلال ذكر اهته شرعية  
 وإن كان أصلها لطلب قناب تاركها احتمالا ولا ذلك سقم على من ظن فيه الضرر بعدل ولا تنتظر  
 بوجده لو ضاق الوقت بل يجب استعماله إن لم يعلم ضرره ولا يجوز استعماله بل يتيمم ويصلى  
 بخلاف من معه ماء يحتاج إلى تيمم فيه وهو قادر عليه فيجب عليه الصبر وإن خرج الوقت اه  
 والفرق أن التبريد ليس في قدره بخلاف التبخير (قوله تترجها) معقول مطلق على حذف  
 مضاف أى كراهة تترجبه وهو ما يطلب تركه طلبا غير حازم ودفع بذلك كراهة التصريم ثم إن ظن  
 فيه الضرر جادة كما قاله شيخنا أو يقول طبيب عدل حرم استعماله وإن خرج الوقت وبعدل  
 إلى التيمم قل مع زيادة (قوله في الطهارة) ليس بقيد كسايى له في مسئلة الطعام واقتصر  
 عليها لأنها محل النزاع اه وهذه الطريقة مشكلة بحسب الظاهر وذلك لأن الاستعمال  
 معناه الفعل والطهارة أما فعل ما يتباح به الصلاة وأزوال المنع الترتيب على ذلك فيزوم على  
 الأول طرفية الشيء في نفسه ولا معنى لقوله ما كروه استعماله في الاستعمال وفى زوال المنع  
 وأجيب بأن الاستعمال المتطوّر هو القوي العام فظرف في الخاص وهو الاستعمال  
 المخصوص وحوال الشاى أن في السببية أى مكروه استعماله لأجل زوال المنع (قوله  
 وهو الماء المتيمم) ومثل الماء غيره من سائر المائعات وانعاده كالمصنوع الماء لأجل التقسيم  
 أى تقسيم الماء (قوله أد المتيمم) فيه إشارة إلى أنه لا يشترط في الكراهة فعل فاعل  
 ولا القصد في فعل ما تمس بنفسه سواء دام على الاستعمال أم لا خلافاً لمن قيد الكراهة  
 بالمداومة ولا فرق بين القليل والكثير مغطى أو مكشوف لكن المكشوف أشد كراهة (قوله  
 عن عمر) لعل الشافعي أطلع على أن عمر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقله من اجتهد  
 حتى يأتى الاستدلال به ولوا استدلال به جاروى عن عائشة أنها احتجنت ما في الشعر له  
 صلى الله عليه وسلم فقال لا تغلى يا جبراً فإنه يورث البرص وإن كان ضعيفا لم يبق به بغير عمر كان  
 أدنى ولضعفه لم يقل بالحكمة اه مد وقوله يا جبراً أنه تغير جبراً لأنها كانت جبراً حى لعل  
 المراد أن يباح ما شوب بجمرة وفي الميزان للشعراف وقال الأئمة الثلاثة بعدم كراهة استعمال  
 الماء المتيمم في الطهارة والأصح من مذهب الشافعي كراهة استعماله ووجه الأول عدم  
 صحة دليل فيه فلو أنه كان بضراً لأئمة لينه لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو في حديث واحد

أنه مطلق وانما اعطى حكمه في  
 جواز التطهير به للضرورة فهو  
 مستثنى من غير المطلق على أن  
 الرافعي قال أهل اللسان والعرف  
 لا يستعوضون من إيقاع اسم الماء  
 المطلق عليه وعليه لا إيراد  
 ولا إيراد الماء القليل الذي وقع  
 فيه نجاسة ولم يعبه ولا المستعمل  
 لأنه غير مطلق (و) تأنيها ما  
 (ظاهر في نفسه) مطهر لغيره  
 إلا أنه (مكروه) استعماله شرعا  
 تترجبه في الطهارة (وهو الماء  
 المتيمم) أى المتيمم لما روى  
 الشافعي رضي الله تعالى عنه  
 عنه عمر رضي الله تعالى عنه

بالانغماس في الماء حتى يبرد جفاً حتى على الاماحة ووجه الثاني الاخذ بالاسحوط في الجملۃ اء  
 وانجيبه ثلاث شمر ثم اشتر من العصابة تصلوا اجاعا لسكونيا (قوله يكره الاغتسال به) وقيس  
 بالانغماس باقي انواع الاستعمال (قوله يلاذارة) فيه اعتبار بالبدون القطر ومقدار  
 في بلد خالفت وضع القطر مثل حران في الشام والاقاطع والقطر كالجواز في هذا لا يظهر  
 الا لو قال يلاذارة لان البلاد قطرنه فصيويلا دون القطر يشعر باعتبار البعد (قوله أي  
 وتقله الخ) لا يكتفي بمجرد الاستقلال من البرودة الى الحرارة كما هو جسد في أيام الشتاء بل لا بد من  
 ظهور الرطوبة ولذا قال قد أي تقلا وجده طهورا للرطوبة لا يجر السخونة وبعبارة  
 شرح مر وضبط المتضمن أن توتر فيه السخونة بحيث تفصل من الاناء اجرامية توتر  
 في البدن لا يجر دافعا لمن حاله لا تروى بسببها وان نقل في الصرع الاصحاب الاكتفاء بذلك  
 اه (قوله منقطع) أي التي غلبت الماطر أعماها ذلك وان لم تطرق بالفعل بجل أو بركة  
 من نحو حسيد أو فحل اه مد واج وعش. قوله غير التقدين والعبرة بما يلاقي  
 الماء فلا يكره في العاصم المومع ما حدث من انفصال الرطوبة ويكره عكسه والصدأ  
 كالنقدان منع ما ذكره قال اج فلو كان الانام من ذهب أو فضة وطلى بفحاش ونهر فيه الماء  
 كرم مطلقا وامسحل من العاصم شيء تعرض على النار لم يلا على ما اعتد سفة الزبادي وأما  
 لو كان الانام من نحاس وطلى ذهب أو فضة فإن حصل شيء تعرض على النار لم يكره والاكره  
 اه وبعبارة شرح مر لأن يكون المنقطع من ذهب أو فضة لسفاسفهمهما فلا يستعمل منهما  
 شيء ولا فرق فيهما وفي المنقطع من غيرهما من أن يصدأ ولا وأما المومع بأحداهما فلا وجه فيه  
 أن يقال أن كثر التمر به بحيث يمنع انفصال شيء من الانام يكره والاكره حيث انفصل منه شيء  
 يؤثر ويحرق ذلك في الانام الغشوش اه (قوله في البدن) ولو بدن أرض وان عمه البرص  
 وميت لانه محترم كما في الحياة زى قال حل أي ولو استعمله شرابا ومثل ذلك سائر المباحات  
 وان لم يكن فيه دهنه بخلاف الجامد كسويق لتب هذا الماء واستعمل حال سخونته ومن  
 الاستعمال في البدن غسل التوب لبس محال برطوبته وسخونته اه وقوله في البدن علم نفسه  
 شرط رابع وهو استعماله في البدن ظاهرا أو باطنا بأن شره لافي غيره كمنوب اذا  
 لم يستعمله في حال حراره وراذخس وهو أن يكون تجمسه وقت الحر من النهار وسلاس  
 وهو أن يحدغ به وسام وهو أن يكون الوقت متساعا لمن وهو أن لا يحاف منه ضرر واسهل  
 ما يؤخذ من كلامهم أن الشمس وصفه الكراهة وترفع اذا فقد غيره واقع الوقت فيكون  
 مباسا ويجرم أن أخبره عدل بضره ويحجب ان ضاق الوقت ولم يجد غيره ولم يضره عدل بضره  
 وأما التدب فلا يتصرفه اه مد (قوله تعلو الماء) قضية ذلك أنه لو نرق الانام من أسفل  
 واستعمل التنازل وترا لا على أنه لا يكره والاوجه خلافه لأن الرطوبة عترة بجميع اجزاء  
 الماء فالمراد بقوله تعلو الماء يظهر بطلوه فلا ينافي أهم استنبط في جميع أجزائه (قوله فيحصل  
 البرص) أي اما حدوثه أو زيادته أو استحكامه شورى على المنهج فيكره للارض أيضا  
 لانه يزيد برصه (قوله كفسل نوب) أي يلطسه حال حراره رطبا قد (قوله لقد  
 العلة المذكورة) وهي خوف البرص (قوله وان مضى نحبس) غاية للرد على قول الامام

أنه كان يكره الاغتسال به وقال  
 انه ورن البرص لكن بشرط  
 الاول أن يكون بلا دارة أي  
 وتقله الشمس عن حاله الى حالة  
 أخرى كما قلنا في البرص  
 الاصحاب الثاني أن يكون في  
 آفة منقطة غير التقدين وهي  
 كل ماطر نحو الخلد والعاصم  
 الثالث أن يستعمل في حال  
 حراره في البدن لأن الشمس  
 يحدتها تفصل منه رطوبة تعلو  
 الماء اذا لاق البدن بسخونتها  
 خفي أن تقبض عليه فينتسب  
 الدم فيحصل البرص ويؤخذ  
 من هذا أن استعماله في البدن  
 لغير الطهارة كشراب كالطهارة  
 بخلاف ما اذا استعمل في غير  
 البدن كفسل نوب لنقد العلة  
 المذكورة وبخلاف المحض  
 بالثار للعتل وان مضى نحبس  
 ولوبرون نحو كلب

أحمد (قوله فلا يكره) أي إذا حضن النار ابتداء بخلاف المشعر إذا حضن النار قبل تبريده  
فإن الكراهة ماقية أخذ من مسئلة الطعام وهي ما لو طبخ به طعام مائع فإنه يكره تناوله فانها  
تدل على عدم زوال الكراهة بالنسبة للنار بعد تسخينه وقبل تبريده ما إذا برد ثم حضن بالنار  
فانها أي الكراهة تقول ولا يكره بعد ذلك اهـ زى وقا برد الماء المشعر في الاناء المذكور  
ثم تسمى ثانيا في فاس من خوف مشلا عادت الكراهة على المعقد لأن الزهومة لم تزل بالنار يبدل  
زال تأنيوها المشروط بالسحوية وقد وجدت لأن غاية الاحرام الزهومة كخنة فيه فإذا حضن  
ثانيا ظهرت منه كما أنه شفا حـ (قوله ولذا هب الزهومة) ظاهرها أنها وجدت في أول  
الحراة ثم ذهبت بشتها (قوله تأنيوها) أي النار (قوله باردة) كالشام أو معتدلة  
كصبر (قوله وأما المطبوخ به) مقابل لمخدوف أي ما تقدم في غير المطبوخ به وأما الخـ وقوله  
كره أي إذا استعمل حال حراره وقوله وكذا في الميت معقد (قوله كليل) أي البقي  
وغيرها والتقييد بالبق ليس بشرط عند المحققين فالبرص يوجد في قليل مطلقا وانما قيد  
بعضهم بالبق لأنه يظهر في الأبقأ كـ اهـ حـ (قوله لأن ضرر منقون) فنتبه جواز  
الاستعمال مع الكراهة إذا ظن الضرر وليس كذلك بل يجرم استعماله حتى لو كان ضئي  
التعبير بالتوهم إذ الكراهة في التوهم فقط أما إذا تحقق الضرر وظنه بجرمته أو بعد رواية  
فانه يجرم مـ وقوله بجرمته أي طبال تجربة رشيدى ع ش خلا قال بن جبر القائل  
انه يعمل بجرمه نفسه (قوله أي عند ضيق الوقت) أي حيث لا ضرر ولا أضرار ويستقل  
للقيم وإذا قلنا بالوجوب حل يشتر على غسله واحدة فكم مرارا إذا عليها والغسل المسنون  
والوضوء المجدد لعدم وجوب ذلك فيه منظر ويقبه المنع اهـ مـ وقوله ويقبه المنع أي  
منع ما زاد على الواجب وما يندم أي فكبرك قال مـ وتزول الكراهة بالوجوب ولكن تمدد  
أن الكراهة والوجوب راجعان لجهة واحدة وهي الاستعمال والشئ إذا كان لجهة واحدة  
لا يجمع فيه حكيم وأما الصلاة في أرض مضمومة فلها جهتان ولذا اسكان لها حكيم أي  
الوجوب والحرمه (قوله ويكره أيضا الخ) أي قصر المسنن الكراهة في المشعر غير  
مراد تصحها في غيره (قوله لعملة الاسباع) أي الاتعام أي كمال الاتعام والافلو منع اتعام  
الوضوء من أمه فلا يصح الوضوء ويحرم مـ وفي القسطلاني على الضاري قال في المصاحب  
والمعروف في اللغة أن اسباع الوضوء كاله واغتمه والمبالغة فيه وفي المختار واسباع الوضوء  
اتعمد فعل هذا الحاجة لتقدير مضاف في كلام الشارح ويحتاج إليه على كلام المختار فيكون  
كلام مـ جاريا عليه قال اجـ وظاهر هذه العلم اختصاص الكراهة بالطهارة وليس مرادا  
فقد علمنا في شرح المذهب بحرف الصروق ضيق الكراهة مطلقا وهو كذلك (قوله وكذا ما  
نمود) الإبرار الناقة فلا كراهة لاستعمال ماؤها والماء ليست بقدر القرب والابحار كذلك ابن  
جبر قال في شرح العباب ويتردد النظر في غيرها والاولى الكراهة فيكره أ كل غرة واستعمال  
السواك منه (قوله التي وضع فيها السهر) وهي ثريد روان يفرغ الرأ واسكانها والواضع السهر  
هو لبيد بن الصعصع اليهودي وكان السهر في شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم كان فيه إحدى  
عشرة عقدة فأمر جبريل النبي صلى الله عليه وسلم بأن يقرأ العوذتين لابطال السهر وكذا يكره

فلا يكره لعدم ثبوت شئ من غيره  
ولذا هب الزهومة لقوة تأثيرها  
وبخلاف ما إذا كان في بلاد باردة  
أو معتدلة وبخلاف المشعر في  
غير المطبوع كالخرف والحياض  
أو في مطبوع فتدلسا ما جوهه  
أ واستعمل في البدن بعد أن برد  
وأما المطبوخ به فان كان ماؤها  
كره والأفلا كما قاله الماوردي  
ويكره في البرص زيادة الضرر  
وكذا في الميت لأنه محترم وفي  
غيره لا دعي من الحيوان إن كان  
البرص يدركه كليل والتمالم  
يجرم المشعر كالسم لأن ضرره  
مطنون بخلاف السم ويجب  
استعماله عند فقد غيره أي عند  
صيق الوقت ويكره أيضا تنزيها  
شديد السحوية أو البرودة في  
الطهارة لعملة الاسباع وكذا  
ماء نمود وكل ما مضموم على  
أهله كما يدار قوم لوط وما البر  
التي وضع فيها السهر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم

ما يترى حوت فاجله تخاية كافي شرح م روى المتخصص وشديد الحرارة وشديد البرودة  
وما حيارتوا الاثر الباقية وما حيارت قوم لوط وما حيارت ربهوت وما أرض بابل وما بقر ذريون  
اه م (قوله فان الله تعالى مسحها) أي ومسح بطلع النخل الذي حولها حتى صار كروى  
الشياطين ذكره الشارح في شرح المنهاج (قوله بابل) هي مدينة العرب بالعراق كافي  
التقريب (قوله وهو الماء القليل) بأن لم يبلغ قلين فان بلغهما لم يصرف ولو مستعلا  
أو متصلا ولا يتعدا ظهورا قل (قوله المستعمل في فرض) لا يحنى أن القرف حصة  
المستعمل فهو ظرف لقوم متعلق به أي ماء حصل استعماله في فرض فلا استعمال منطوق  
والفرض ظرف للكن رد عليه أن الفرض هو استعمال الماء أيضا على وجه مخصوص  
فليزعم عليه نظرية التي في نفسه وأجيب بان الاستعمال المنطوق هو التقوى العام والمنطوق  
هو الاستعمال الشرعي الخاص فهو من نظرية العام في الخاص (قوله عن حدث) أو زائدة  
نحو كالمستعمل في غسل ما يغسل فحسبك ويستحب فلا يستعمل القرب المستعمل في غسل  
نحو ما يغسله رتبة ثانية على المرح عند شيخان م روى جري المصنف أعني شيخ الاسلام  
في شرح الروس والبهجة على جواز استعماله مرة ثانية لجبراه استجابه بعد غسله وجعلناه  
وكذا وادفعه لظهور التورق وهو أن المذبح من باب الحلة والخبر ليس واقعيا فليأت قل  
واجب وذكر حكم التراب هنا استطرادي (قوله كالفلة الاولى) لكاف استقصائية  
اذ لا يستعمل الا الاولى وما غلبت تدخل المسحة الاولى كما قاله الشوري في المنهج وقال  
قل لكاف استقصائية أو شلية لا تدخل المسح أو ماء غسل الجيرة أو الغلب بدل متحكما  
أو بنية المسح في نحو غلات الكلب اه (قوله في مرضه) في بعض النسخ في مرض موته  
وما يظن لآن جارا عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله من وصوته) فمخ اللوا والماء  
الذي توصاه بالفعل لآن الكلام في المستعمل (قوله لم يجمعوا المستعمل) قال ابن حجر  
وقد نظريته بان تحصيل الماء قبل الوقت لا يجب فقدم الجمع يحتمل أن يكون لذلك في واقع  
حال فعلية أحتمل اه أي وقائع الاحوال اذ تفرق اليها الاحتمل كما حاثوا بالاجال  
وسقط بها الاستدلال وأجيب بأن لا يحتمل البعيد لا يورث في وقائع الاحوال وقال شيخان  
ح ف فيه انه يحتمل أنهم لم يجمعوه لكونه قليلا بعد جمعه ويحتمل أنهم كانوا يسافرون مع  
كثرة ومع كونهم كانوا يمشون من الجنبه فهو مع كثرة لم يجمعوه فان قل لم يجمعوه ماء  
المرة الباية واشتاتة أجيب بأنما هما يحاطا عالمهما المرة الاولى نصير الجميع مستعلا  
فلن يجمعوه لذلك بأنه يحتمل أنهم كانوا يقصرون في أمثاله من التلبه الماء على مرة واحدة اه  
(قوله لا يستقذرون) بكونه مبكره بخلافه قاله يصرم (قوله لا يبتدئ) وهو لا تصح  
العبادة الاب (قوله كذا) بوضا (خ) وانما مثل الخلق لأن وضوءه حال عن التبة فالضريح في  
قوله انما يترك للوضوء (قوله كذا) أرعم وضوءه أو غيرهم ويحتمل كذا كان وضوءه  
وليه لوف في حين أحرم عه فيسوي عنه اه قال قل على الجلال قال شيخان م وله اذ امر  
أن يصلي به وفي ع ش على م ر خلاف ذلك ونفسه وهل أن يصلي بهذا الوضوء أو لا  
فيه نظر والا فرب السأ لانه اعما اعتد بوضوءه وله للضرورة وقد رأت وقيل لك مقبول

فان الله تعالى مسح ما حيا حتى  
صار كقاعة الخناوماء بابل  
(و) ما التها ماء (ظاهر) في نفسه  
(غير مظهر) لغيره وهو الماء  
القابل (المستعمل) في فرض  
الطهارة عن حدث كالفلة  
الاولى اما كونه ماءها فلان  
السف الصالح كانوا لا يجتزون  
عاطيا رطل منه وفي الصحيحين  
أنه صلى الله عليه وسلم عاد جارا  
في مرضه فتوضأ وصب عليه  
من وضوءه وأما كونه غير مظهر  
لغيره فلان السف الصالح كانوا  
مع قلة مياههم لم يجمعوا المستعمل  
للاستعمال ما يابل اتقوا إلى  
التي لم يجمعوه للشرب لانه  
مستقذرون (تسبه) المراد  
بالفرض ما لا يبتدئ أم لا  
بتركه كمنى توضأ بلائيه أم لا  
كسبي اذ لا بد لاهضة صلاتهم من  
وضوء ولا أثر لاعتقاد الشافعي أن  
ماء الخلق فيأذرك

فزوج المجنونة إذا غسلها بعد انقطاع دم الحيض من أنهما إذا أفاقت ليس لها أن تقضي بذلك  
 الطهر (قوله لم يرفع حدثاً) يقتضي اعتقاده أي الشافعي أن وضوءاً لم يرفع حدثاً أن يكون  
 غير مستعمل لخلوه عن النية (قوله بخلاف اقتداءنا الخ) لا يعني أنه لا اشكال في ذلك ولا  
 حرج بالانزاع التوضي الحق قد أنى بما لا يمتنع في اعتقاد الشافعي وهو الوضوء الرفع لحديثه  
 كافٍ إزالة النجاسة وليس كذلك في الصلاة وذلك مع اقتدائه إذا أنى بالجملة في  
 النجاسة لأنه أنى بما لا يمتنع عند الشافعي ولا يضر اعتقاده عدم القرينة اهـ ق ل ورد  
 عليه أن من اعتقد بالقرض فلا يملك صلاته فكيف يصح اقتداء الشافعي به وأجيب بأن  
 محل شرط اعتقاد النقل بالفرض إذا لم يكن معتقداً للفاعل ع ش (قوله من فرجه)  
 أو أنى بخلاف ومنه أن يعلم أنه لم ينزل الوضوء (قوله معتبرة في الاقتداء) إذا لا يتم ربط  
 إحدى الصلوتين بالآخرى بالنية (قوله دون الطهارة) إذا لا يربط بين طهارة وطهارة  
 واحتياطاً في البابين ولأن الحكم بالاستعمال يوجد من غير نية معتبرة كإزالة النجاسة  
 وغسل المجنونة والمنعقة من الغسل بخلاف الاقتداء لا يمتنع من نية معتبرة ونية الأمام  
 المذكور أي الذي من فرجه فيما ذكر غير معتبرة في طين المأموم شرح الروض (قوله منع  
 استعمال الماء) الأولى منع التطهير لأنه المنوع لا مطلق استعماله كما لا يخفى (قوله وهو  
 الأصح) معتقد وقوله وقيل مطلق ضعيف (قوله كالغسل المسنون الخ) أي وأن نذرته على  
 المعتد ويطهر ويقال لنا غسل واجب أو وضوء واجب وماؤها غير مستعمل فإذا اعتقل  
 غسل الجمعة مثلاً لنذرته أن يوضأ بالماء الذي اعتقل به وبسبب الجمعة وعمارة قل كالغسل  
 المسنون وأن نذرته أو كأن تصويجحتون بعد افاقتهم وإن لم يمتنع رفع الحدث الأكبر عند غسله بعد  
 الجنون لاحتمال الإزالة وكذا وضوء من شك في حدثه لعدم رفع الطهارة بالثبوت اهـ (قوله بدل  
 مسح) أي شئ من رأس أو خف (قوله غسل كثر) أي كناية أي بنفسه أو بغيره ما عند  
 امتناعه لأن غسلها ليس عبادة ونيتها التميز فلا أول أو أحد أصولها وهي مجنونة بطل غسلها  
 وحديث بطر ويقال لنا غسل جميع بطل بكلام المقتل أو كلام غيره اهـ ح ل وفي متن الروض  
 وشرحه وغسل كفرة لقصد حلها المسلم زوج أو سيد لانه يلزمها عكسه ولا يتم الإفسلها فيجب ولو  
 عبر كالروضة بالكفاية لكان أولى للمسلم أن يمسواها من الكافرات حرام وكالمسلم الكافر فيما  
 يظهر شرعاً أي أنه مكلف بالفروع وهي مكلفة بالغسل كالكفاية اهـ ثم قال بعد ما ذكرتم ترجع عندي  
 خلاف ذلك على ما تقدمهم الحكم بالمسلم لأن الاكتفاء بهذه النية إنما هو لتخفيف عليه والمكافر  
 لا يستحقه لتقدمه على الاكتفاء بها بأن يعلم اهـ (قوله لتحل لجليلها المسلم) هذا ما اعتقده  
 الشارح واعتقد مر أن قصد الحل كاف وان كان جليلها صغيراً أو كافراً أو لم يكن يرى توقف  
 الحل على الغسل أو لم يكن لها حل أصلاً أو قصدت الحل للزنا فحل من جليلها والمسلم ليس  
 بقيد تم لو قصدت حصة حل وطه حتى يرى حلها من غير غسل لم يكن ماؤها مستعملاً ولا يصح  
 غسلها لأنه ليس فيه رفع مانع شرعاً وذلك فارق الكفرة للكافر ق ل على الحل لا ولو كان  
 زوجها شافعيًا واعتقل لتحل له ينسب أن يكون ماؤها مستعملاً لأنه مما لا يمتنع بالنسبة إليه  
 وان كان بالنسبة إليها ليس مما لا يمتنع أو كانت شافعية وزوجها حنفيًا واعتقلت لتحل لها

ثم يرفع حدثاً بخلاف اقتداءنا  
 مجتني من فرجه حيث لا يصح  
 اعتباراً باعتقاده لأن الرابطة  
 معتبرة في الاقتداء دون  
 الطهارة (تنبيه) اختلف  
 في علة منع استعمال الماء  
 المستعمل قبل وهو الأصح  
 أنه غير مطلق كما خصه النووي  
 في تحقيقه وغيره وقيل مطلق  
 ولكن منع من استعماله بعد  
 طهره الرافعي وقال النووي  
 في شرح التبيين الأصح عند  
 الأكثرين وشرح بالمستعمل  
 في فرض المستعمل في غسل  
 الطهارة كالغسل المسنون  
 والوضوء لمجدد فانه طهور على  
 الجديد (تنبيه) من المستعمل  
 ماء غسل بدلي مسح من رأس أو  
 خف وماه غسل كفرة لتحل  
 لجليلها المسلم

التمسك كل ماؤه مستعملاً أو جعله كل غير مستعمل جروح في وس ل (قوله  
 للجلل الملبس) انتهى منحه أنه لا فرق بين أن يكون مكثراً وغيره وهو كذلك لأن وطء الصبي  
 قبل القبل يمنع شرعاً ووليّه مخاطب بغيره من قبل برؤى هذا المتع غير شيناً في  
 (قوله وأورد على ضابط المستعمل) حاصل الإرادة أن هذه الجملة لا ترفع حد نالوا لاختصاصه أن  
 تعريف المستعمل لا يشمله فيكون غير جامع وحاصل الجواب عدم تسليم كون الأول  
 مستعملاً بل هو غير مستعمل وأما الثاني والثالث فهما داخلان في المستعمل فتقوله منع  
 عدم دفعه أي ماء غسل الرجلين في الخلف حدث آخر أي بل يرفع الحدث الاستواء استعمال  
 وقوله لم يؤثر شيئاً لأن مسح الخلف رفع الحدث ولا نظر إلى ما يزيد هذا القبل بعد انقضاء حادثة  
 للقيم أو المسافر لأنه في حال القبل كان الحدث من فواعلاً بل يقتل بعده اهـ (قوله ماء غسل  
 به الرجلان) أي داخل الخلف (قوله وماء غسل به الوجه) أي وباقي الأعضاء ومودته كان نيم  
 لفروية ثم توضأ فطم من ذلك أن الوجه ليس بقيد (قوله قبل بطلان التيمم) قيد بذلك ليصح  
 تصويره ليكون الماء مستعملاً في أمر يستغنى عنه (قوله فأنها) أي المائات الثلاث لا ترفع  
 حد ثأثر (قوله يمنع عدم دفعه الخ) أي بل يرفع الحدث أي حد ثأثر لانه لم يستعمل في فرض  
 ولا يشكّل بتأثير غسل الوجه قبل بطلان التيمم حيث رفع الحدث المستفاد أكثر من قرينة  
 ولم يرفع هذا لأن مسح الوجه في التيمم مسيح لا يرفع فآثر بعده القبل ومسح الخفين رافع للحدث  
 فلم يؤثر الغسل بعده شيئاً اهـ ق ل ويحتسم أنه مستعمل أيضاً لأنه يستفاد به زيادة على مدة  
 الخلف وهذا البعث مردود شيئاً (قوله لم يؤثر) فلا يكون الماء مستعملاً (قوله بأنه  
 استعمال في فرض) فقول المعترض مع أنها لم تستعمل في فرض غير مسلم (قوله وعن  
 الثالث) وهو غسل الحبث المحفوظه بمسحها استعماله ما تقرر بنفسه لأن الأصل في الخلف  
 وجوب غسله ولا نظر لظهور العقوونه ولا يحنى أن الشارح لم يذكر المستعمل في الحبث فيحاصر  
 فأبراهمه في غير موضعها ق ل (قوله على العضو الخ) مراده بالعضو ما يشمل بدن الحبث  
 لا خصوص عضو المتوذي كما يتوهم مما أتى وحيث صرح ندرج قوله فلو نوى جنب الخ وعليه  
 فاندفع ما في الحواشي (قوله لا يثبت الخ) لا يحنى أن محله في العضو المتفرد في الحدث الأصغر  
 ولو غرر بكفيه من ماء كثير وفصلهما عنه فإن كان جنباً مثلاً ونوى رفع الجنابة ارتفع حدث  
 كفه معاً إن قصدوا أحدهما وله أن يغسل بعينه ما شاء من يشقيه أو أحدهما وبشيء  
 بدنه من غير انفصاله عنهما وإن كان محدثاً أصغر وصح كان بعد غسل وجهه ولم يقصد رفع  
 الحدث عنهما معاً ارتفع حدث كفه يعني سواء قصدها وأطلق نظر الطلب تقديمها وإلزام  
 غسلها بما في كفه ولا انفصال وإن قصد اليسرى وحدها ارتفع حدث ما لا في المأمنه وإلزام  
 غسلها به وإن قصدهما معاً ارتفع الحدث عما لا فيهما معاً ولا يصح أن يرفع به شيعة واحدة  
 منها لأن ماء كل منهما مستعمل بالنسبة إلى الأخرى ق ل (قوله ما بقيت الحاجة إلى  
 الاستعمال) إن أردبها الحاجة بعد عدم استعمال العضو فالقيده بمضراً لقضائه أنه إذا  
 استوعب العضو واستعملوا ولم تقبل وليس كذلك كما يؤخذ من قوله فلو نوى الخ وإن  
 أردبها وما بعد انفصال الماء عن شيء منه إلى ما لا يقلب فيه التفاضل لا يجر دار ترفع حدثه

وأورد على ضابط المستعمل ماء  
 غسل به الرجلان بعد مسح  
 الخلف وماء غسل به الوجه قبل  
 بطلان التيمم وماء غسل به الخبيث  
 المحفوظه فأنها لا ترفع الحدث مع  
 أنها لم تستعمل في فرض وأوجب  
 عن الأول منع عدم دفعه لأن  
 غسل الرجلين لم يؤثر شيئاً  
 بأنه استعمال في فرض وهو رفع  
 الحدث المستفاد أكثر من  
 قرينة وعن الثالث بأنه استعمال  
 في فرض أصالة \* (فائدة) \*  
 الماء مادام متردداً على العضو  
 لا يثبت له حكم الاستعمال  
 ما بقيت الحاجة إلى الاستعمال  
 بالانفاق للضرورة

فغوى جنب دفع الجنابة ولو قبل عام ٨٠ الانقباس في ماء قليل اجزأ الغسل به في ذلك الحدث وكذا في غيره ولو من غير جنب

كما هو مقتضى كلام الأئمة وصرح به القاضي وغيره ولو غوى جنباً مما بعد غلام الانقباس في ماء قليل طهر أو مر تا ولو قبل غلام الانقباس فالأول فقط أو نوباً ما في أثناءه لم يرتفع حدثهما من باقهما ولو شك في المصية فالظاهر كإباحته بعضهم أنها سيظهران لا بالانقباس الطهري وبه الثالث وسلبها في حق أحدهما فقط ترجيح لإلزامه والماء المتردد على عضو المتوضئ وعلى بدن الجنب وعلى المتوضئ ان يتغير طهوره وان جرى الماء من عضو المتوضئ إلى عضو الآخر وان لم يكن من أعضاء الوضوء كان جاوز منكب أو تقاطر من عضو ولو من عضو بدن الجنب صار مستعملان ما يقلب فيه التقاذف كمن الكعب إلى الساعد وعكسه لا يصير مستعملاً للعدوان خرقه الهواء كما يرم به الرائي ولو غرق بكفه جنب فوى رفع الجنابة أو محدث بعد غسل وجهه الغسل الأول على ما قاله الركني وغيره أو الصلوات الثلاث كما قاله ابن عبد السلام وهو أوجه ان لم يرد الاقتصاد على أقل من ثلاث من ماء قليل ولم ينو الاعتراض بأن نوى استعمالاً أو أطلق صار مستعملاً لغسله على ما في كفه باقى يده لا غيرهما أبرأ

كما قاله ع ش فالتقييد صحيح لكن لا يحتاج إليه لأن قول الشارع مادام متردداً على انه وضئ يعني عنه تأمل وقوله ما يجب الحاجة بأن يستوعب العضو هكذا قيل (قوله فلو غوى جنب) أى يغتسل بالانقباس (قوله ولو من غير جنب) لرد على الخلاف كان كان الأول حضاً والثاني جناية ينزول المني أى ان حصل ذلك حال انقباسه قل وهر وثالثاً ان حجر (قوله ولو غوى جنباً معاً) أى جنباً واحداً كما سيذكره وحاصله أن الصوت لا يوجب شيئاً من هذه الثلاثة أما بعد تمام الانقباس أو قبله في نوباً مما بعد تمام الانقباس أو شك في المصية كذلك ارتفع الحدث عن جميع بينهما أو نوباً معاً أو شك في المصية قبل تمام الانقباس ارتفع الحدث عن الجزء الملاقى للعاص من كل منهما فقط أو نوباً معاً أو قبل تمام الانقباس أو قبل ارتفع حدث السابق به نزع حدث بطل أحده قبل رفع رأسه في الأولى أى بعد تمام الانقباس وان تمام غسله بالانقباس دون الاعتراض في الثانية أى قبل تمام الانقباس اه د (قوله بعد تمام الانقباس) أى انقباسهما والا ارتفع عن الملاقى للماء فقط كما سيذكره وقياسه أن لو كان قبل انقباس أحده لم يرتفع عن باقيه بعد مراجعته قل (قوله في أثناءه) أى الانقباس (قوله ولو شك في المصية) أى بعد تمام الانقباس (قوله بهران) الحاقاً بالمصية المحققة (قوله والماء المتردد الخ) هذا التقيد بعينه في قوله الماء مادام متردداً الخ واعاده وتوحيته لما بعده (قوله ان لم يتغير) راجع للاخير فقط (قوله طهور) أى طهر (قوله ولو من عضو بدن الجنب) أخذه غاية ثلاثيهم ان بدن الجنب كعضو الواحد فلا يثبت الاستعمال بالتقاطر (قوله صار مستعملاً) يؤخذ منه أن الجنب لو نزل في الماء القليل وفوى رفع الجنابة قبل تمام الانقباس ثم اغترف الماء ما ناء أو فحوه وصبه على رأسه أو غيره لا ترتفع جنابته ذلك العضو الذي اغترف به بخلاف كما صرح به المتولي والروائي وغيرهما لأنه انفصل اه به المبدئي (قوله التقاذف) وهو جريان الماء على الاتصال اج وفي التقييد بقوله على الاتصال نظر فإنه مناصب بقوله وان خرقه الهواء وكتب المبدئي على التقاذف أى التدافع (قوله كمن الكعب إلى الساعد) أى بالتسببة للموضئ ومن الرأس إلى الصدر بالنسبة للجنب (قوله وان خرقه) بتشديد الراء أى تركه وقطعه (قوله وغرف الخ) ليس بقيد بل منه ادخال اليد في الماء من غير غرض وجبارة م رواه ابن جرير ولأدخل كفه جنب الخ لا ينعينه بذلك لاجل قوله بعد فلو غسل بما في كفه الخ (قوله ان لم ير الخ) بأن أراد الثلاث أو أطلق فالمعتبر ارادته ان يحدث والا فالثلاث قل (قوله من ماء قليل) متعلق بغرف (قوله صار) أى الماء الباقي من القليل مستعملاً (قوله بقية) أى في اخذ أو باقى يده في الجنب قل (قوله أبرأ) أى وصورة المسئلة أنه أدخل إحدى يديه كاه الفرض أو ما لو أدخلهما معاً فليس له أن يغسل بماء من باقى أحدهما ولا باقيهما ولو لا رفع الماء حدث الكفني حتى غسل باقى أحدهما فقد انفصل ما غسل به عن الأخرى وذلك يصير مستعملاً ومنه يعلم وضوح ما ذكره سم في شرحه على أى تباعص من أنه يشترط لصحة الوضوء من الخفيفة المعروفة بالاعتراض بعد غسل الوجه بأن يقصد أن اليد اليسرى معينة لليمنى في أخذ الماء فأبرأ لم يرد ذلك

ان تقع حيث الحسنيين معا فليس له ان يغسل به ساجدا واحدا بل يصبه ثم يأخذ غيره ويغسل  
 الساعد لكن نقل عن ائمة م ر ما جئنا به وان الدين كالعضو الواحد فحاق الحسنيين اذا  
 غسل به الساعد لا يعقد تفصلا عن العضو له وفيه نظر لا يخفى ومثل الحقيقة الموضوع بالسبب  
 من ابريق أو وضوء ع ش والمعتد كلام م ر (قوله أما اذا نوى الاعتراف الخ) ومحل فيه  
 الاعتراف بعدنية الفل في الغسل وقبل من الماء وحده فيشكل كونها بعدنية الغسل اذ  
 لا يعتبر فيه الغسل الا مع من الماء اللهم الا ان يقال نوى الغسل قبل المس ولكن استصحابه عند  
 المس (قوله بان قصد نقل الخ) أي قبل من الماء ليعتد بخلاف ذلك فانه غلط سم ومرحوي  
 وفي ع ش على م ر واعلم انه لا بد ان تكون نية الاعتراف عند أول عملية الماء فان تأخرت  
 فلا أثر لها كما هو ظاهر ولا تتفرع عن ذكر خلاف ذلك اه سم على الهيئة والمعتد الاول قلت  
 وكذا الوقت قد تم ولم يتحضر هاهنا الاعتراف اه بالحرف ثم قال سم وفي الجنب بعدنية لان  
 يديه كعضو واحد فاذا نوى غسل الجنبه وجب عليه نية الاعتراف قبل ان تقع يد في الماء ولو  
 اعترف لغسل الخضة وغسل يده خارج الا ان الماء الذي اعترفه ينفصل الجنبه لم يبق عليه نية  
 الاعتراف ولو غفر الماء أولا ثم نوى رفع الجنبه ارتفعت عن كفيه ولم يغسل اذ هما بعد ذلك  
 في الماء اه (قوله ومثل الماء المستعمل الماء المتغير) أي مثله في الحكم عليه بأنه غير مطهور  
 اذ قول المصنف رحمه الله تعالى المتبرع على المستعمل والشارح غير ارباب المتن بقوله  
 ومثل الماء المستعمل ولا حاجة فيه وان ذلك لا يملك بغير المتن لبقائه على وضعه (قوله طعمه الخ)  
 شرح التفسير بحرارة البرودة فلا يضر ثم ان قوله طعمه قد أول والطاهر قد ثان  
 والمستغنى عنها ثالث ويمنع الاطلاق اذ رابع وبني زيادة أن يكون التغير يقينا (قوله أي  
 بنى) شرح التفسير بطول المكث وشاربه الى أن ما تكره موصوفة ببعض أن يكون  
 موصولة أو مصدرية أي بالذي خالطه أو غطاطه الطاهرات (قوله من الاعيان) خرج  
 الروائح كالبحور قل وقضيه أن الروائح من الغلطات وفي ابن جرير أنها المسطوحات (قوله  
 التي لا يمكن فصلها) تفسير لكونها غاططة (قوله المستغنى عنها) تحمل كلامه ما لو طرح ما متغير  
 عما يقره ومحمده على ما غير متغير فتغيره فيسلبه الطهورية لاستثناء كل منهما عن خلطه بالآخر  
 ويلغزه فقال لما أن يصح التطهير بهما انفرادا لا اجتماعا م ر وقال ابن جرير بعد ملاب  
 الطهورية وعلمه بأنه مطهور فهو كالغير بالمخ المالح (قوله وملح جبلي) أي ان لم يكن بحر  
 الماء وعمرة صكها هو معلوم (قوله يمتنع الاطلاق اسم الماء الخ) بأن يحدث له بسبب ذلك  
 اسم آخر يزول به وصف الاطلاق م ر (قوله ولهذا الوصف الخ) ظاهره أنه لا فرق بين  
 الحلف بالله أو بالطلاق وهو ظاهر وشرح قوله ماء ما لو قال هذا فانه يصحبه وان مر  
 بغيره وتغير زيادته عما كان بخلاف ما لو قال هذا الماء فاعلمت به اذا شرب به على حاله  
 بخلاف ما لو مرح بسكر أو غيره بحيث تغير كثيرا وهذا التفصيل يؤخذ مما لو حلف مشربا الى  
 حصة حيث غرقوا فيه من الماء فلا أكل من هذه فيصير بالاكل منها وان خرجت عن  
 صورتها فصارت دقيقا أو خيرا وما لو قال لا أكل من هذه الحصة فانه لا يبحث باكله منها اذا  
 صارت دقيقا وشربا والاسم ع ش على م ر (قوله مشرب ذلك) أي المتغير المذكور

أما اذا نوى الاعتراف بأن قصد  
 نقل الماء من الاء والغسل به  
 خارج لم يصح مستعلا  
 مثل الماء المستعمل  
 (و) مثل الماء المستعمل  
 الماء المتغير طعمه أو لونه أو  
 ريحه (عما) أي بنى  
 من الاعيان (الطاهرات)  
 التي لا يمكن فصلها المستغنى عنها  
 سمك وزعفران وما مشربا  
 وملح جبلي قد يمتنع الاطلاق اسم  
 الماء عليه سواء كان الماء قطلا  
 أم كثيرا لأنه لا يسمى ماء ولهذا  
 لو حلف لا يشرب ماء أو وكل  
 في شربه فشربه لك أو أشرابه  
 لو تركه



ولو تقديريا ومنه المزوج بالسكر اه ع ش (قوله لم يبحث) لعدم وجود الخلو في الواقع قل وبطل عدم الحث ان علمه متغير اه زيادى قال السورى ظاهره ولو كان التغير تقديريا ووافق علمه شيئا الزادى (قوله ولم يقع الشراء) أى الموكل مطلقا أى سواء كان اشتراعا بعين مادفعه له أو لا وسواء اشتد في الثمن أو لا ولا يقع الشراء أيضا لو كمل ان اشترى بعين الثمن فان اشترى في التمتع وقع للموكل وان نقد الثمن أو سعى الموكل سم (قوله حسنا) أى مدركا بأحدى الحواس والمراد به هنا الشم والذوق والبصر اه ع ش (قوله كون العصير) أى عصير العنب أى أو أسود (قوله اللاذن) بفتح الهمزة الموحدة وهو المسمى باليان المذكور وقبل غير ذلك اه م د (قوله بأن تعرض عليه) أى بجوارزها فلو جميع تخصص ونوعا به كان وضوم تحميها سم اذا اصل عدم التغير وظاهره ريان ذلك فيما اذا كان الواقع غيبا في ماء كبير اه ا ج و قول سم كان وضوم صحيحا لأن غايته انفسا لك والاشك لا يزتر استصحابا لاصل التيقن كالوثق في معر محل هو مخالط أو مجازا وفي ذكرته وقته سورى (قوله جميع هذه الصفات) بمعنى أنه تعرض واحدة فان تغير بها شتر والآخر عرض أخرى بعدها وبطل كذا وليس المراد أنه لا يضر الا اذا تغير بمجموع الاوصاف الثلاث اه ا ج قال سم وبما تقر من علم أنه لا يضر تغير ماء القرب بقشر انما له مجاوزا ومخالط في معر الماء م ر حوى (قوله لا المناسب للواقع فيه فقط) أى أنه لا يتصور على عرض المناسب للواقع في الماء فقط كان يتصور في مثله اختلاط ماء المورد المنقطع الزا بمقتضى عرض مغير الريح كما ورد له ر م ج ع في شتر تعرض الاوصاف الثلاثة وان كان الواقع لموصف فقط بخلاف ما يأتي في الجبس لا يفرض الا ما وافق وصف الواقع اه ق ل و ع ش وعرض مغير العلم واللون كعلم الزمان ولون العصير سم أنهم ما موجودان في ماء المورد المطروح في الماء ولم يغيرا بشكل لانها اذا تغيرا فكيف يعرض غيرها لكن كلام الشارح هو المناسب لقول سم بضمير المتغير بالجبس تدبر والحاصل أن الواقع ان كان مفقود الصفات كلها كما هو مستعمل فلا يثبت عرض الصفات المذكورة على الماء وان كان مفقود البعض كما ورد له راحة ولا يلزم له ولا لون له يخالف لون الماء فتقديره العلم واللون ولا يتقدد الريح لانه اذا لم يتغير بوجه فلا معنى لتقدير ر م ج غيره وهذا كله اذا لم يكن الواقع لمصفى في الاصل وقد فقدت فان كان كما هو ومنقطع الزا فتنفسه خلاف بين ابن أبي عصرون والروائي قال الروائي يقول بتقديره لون العصير وطعم الزمان وريح ماء المورد فيقدر الوصف المفقود في لار م ج اللاذن وابن أبي عصرون يقول بتقديره علم الزمان ولون العصير وريح اللاذن ولا يتقدد ر م ج ماء المورد لفقدته بالتعل فيكون ماء المورد حينئذ كالماء المستعمل والمعمد كلام ابن أبي عصرون ولا فرق في هذا التفصيل كله بين الطاهر والحس (قوله لافلتله) فيقدر بالاشك كما ذكر قال اس ج م ر ن وافقه في الصفات قد رياه مخالفا أشد فيها كون الطبر وريح المسك وطعم الخ ل وفي صفة قدرنا مخالفا فيه فقط لان الموجود اذا لم يغيره فلا فتن في فرضه (قوله اما الخ الملقى فلا يضر التغيره) أى لان الخ الملقى مستعمل الماء كما ذكره الشارح فهو كالجدى الخ الملقى بخلاف الجلى فاه خلط مستعمل عنه غير مستعمل الماء والمراد بقوله اما الخ الملقى الخ أى ان لم يستعمل ماء مستعمل والا كان كالماء فيقدر حينئذ كالماء المستعمل

لم يبحث ولم يقع الشراء له وسواء كان التغير حسنا أم بتقدير باحق لورقم في الماء ما تم ووافق في الصفات كما هو المورد المنقطع الزا فتنفسه كالماء ولو قد رياه بمخالف وسط يكون العصير وطعم الزمان وريح اللاذن لفسره شتر بأن تعرض عليه جميع هذه الصفات لا المناسب للواقع فيه فقط ولا يتقدد بالاشد لكون الخ ل وطعم الخ ل وريح المسك بخلاف ان يثبت لقطعه اما الخ الملقى فلا يضر التغيره وان كان لانه مستعمل الماء والماء المستعمل كالماء في صفاته

المستعمل هكذا ظهر وهو الوجه عبارة عن شيء مروي ونحنه أنه لو اتفق الخ من المستعمل  
 وغيره كثيرا كثيرا وعليه فهل العبرة بالتغير بصفة كونه ملحوظا للصورة الآن حتى لو غير  
 بها ولم يغير لو فرض صدر من لال لب الطهوية أو فرض من مخالفا لوسطا نظر الأصل فلا يلب  
 فيه نظر والأقرب الأول فتأمل فانه دقيق جدا اهـ وقوله نظر الأصل وهو الماء المستعمل أي  
 فيقدر عند مخالفا لوسطا لأن الماء المستعمل إذا وقع في ما قليل بقدر كذلك وقوله الأقرب الأول  
 هو التغير بصفة كونه ملحوظا غير الفعل ضرر والافلا ولا يتعد مخالفا لوسطا نظر الأصل وهو الماء  
 المستعمل (قوله لا في تكثير الماء) أي لا في حالة تكثير الماء بالماء المستعمل بأن يبلغ به قتلين  
 فلا يفرض مخالفا لأن الماء الكثير لا ياتر بالاستعمال (قوله فلو ضم الماء قليل الخ) ويؤخذ  
 منه أن الماء القليل المعقاة لا تلزم في الماحد والمداوس مثلا ظهور مع كثرة الماء  
 المستعمل الواقع فيها بكثرة التوشين ولا تحده مخالفا وما وقع في الرضة هو أن يساين مد  
 (قوله لم يظهر) بضم الياء وقع الماء وتشد الماء أي لم يظهر شيئا وهو ضعيف (قوله علا  
 بالاصل في الحالين) هما الشك ابتداء في كثرة التغير والشك في بقاء التغير الكثير بعد  
 زوال بعضه والاصل في الأول عدم الكثرة في الثاني بقاء التغير (قوله فانه الأذرى) وخالفه  
 مـ وقال بالظاهر في الحالة الثانية أيضا وهو المعقد لما قاله في الدوام بالشك في الاستداه  
 (قوله ولا يضر تغير عث) أي يسببه وهو تثبت اليه مصدر مكث بضم الكاف وقصها أقام  
 وفي المصدر لغة رابعة وهي فتح الكاف والميم قبل وقته قرئ بها في قوة تعلل لتقرأ على الناس  
 على مكث وهذا أي قوله ولا يضر الخ مختار قوله السابق يستغنى الماء عنه (قوله وان  
 خسر التغير) الغاية للزلة (قوله وما في مقتره وعجزه) أي وان كثروا لم يصنعوا ومنه القطران  
 الذي لا دهنه فيه إذا دبغ به القرب ومنه ما يصنع به القساق والصارح من الجبر ونحوه  
 ومنه ما يقع كثيرا من وضع الماء في جرة وضع فيها أولا نحو لين أو عمل أوزب ثم  
 استعملت في الماستغير طعمه وألوه أو ربحه عث على مـ قاله مـ وينبغي أن يكون منه التغير  
 بطونر السابقة للماجة فهو في معنى ملق الخرفا فهمه فانه نفس وعار شرح مـ ويؤخذ  
 من كلامهم أن المراد بما في المقتر والمز ما كان خطبا في الأرض أو مصنوعا فيها بحيث صار  
 يشبه الخلق بخلاف المصروع فيها لا يلبس الحية فأن الماستغنى عنه اهـ وليس من هذا  
 الباب ما يقع من الاوضاع المنفصلة من أرجل الناس من غلها في القساق خلافا لما وقع في  
 حاشية شيخنا وأما ذلك من باب ما لا يستغنى الم عنه غير المرة والمقربة كما أتى به والد الشيخ  
 في نظره من الاوضاع التي تتصل من أبدان النعمسين في المغاطس اهـ ويشد على أن تغير  
 الماء الموضوع في الأواني التي كان فيها الزيت ونحوه لا يضر وإنما الخلاف في أن التغيرية تغير  
 بماء المقتر أو بما لا يستغنى الماء عنه فعند عث تغير بماء المقتر وعند الرشيد تغير بما  
 لا يستغنى الماء عنه كالقطران الذي في القرب (قوله تعذر صون الماستغنى) إشارة إلى أن  
 المراد بالمستغنى عنه الماء لا يتصل على رطوبه تعلل في الماء بخلاف غيرها فانها شديدة اليابسة فلا ياتر  
 كات غايه لانها مشتملة على رطوبه تعلل في الماء بخلاف غيرها فانها شديدة اليابسة فلا ياتر  
 مـ الماء اهـ مـ وقال اهـ أخذ الرابعة والصدقة غايه إشارة للخلاف فيه ما حث قيل

لا في تكثير الماء فلو ضم الماء قليل  
 فبلغ قتلين صار طهورا وان أثر في  
 الماء بقرض مخالفا ولا يضر فيه يسر  
 بظاهر لا يمنع الاسم تعذر صون  
 الماء عنه ولقاء الخلاص اسم الماء  
 عليه وكذا الوشك في أن تغيره  
 كثيرا ويسر نعم أن تغيره  
 كثيرا ثم شك في أن التغير لا أن  
 يسرا وكثير لم يظهر علا  
 بالاصل في الحالين فانه الأذرى  
 ولا يضر تغير عث وان غش  
 التغير وطعن وطعن وما في مقتره  
 وعجزه تكثيرت وزينغ ونورة  
 تعذر صون الماء عن ذلك ولا  
 يضر وراي شعرت تنازرت وقتت  
 واختلطت وان كانت ربيعية  
 أو بعدة عن الماء تعذر صون  
 الماء عنها

ففيه بالضرر (قوله لان طرحت) مقابل قوله تائرت (قوله وقتت) أي قبل الطرح أو بعده وبعبارة م ر وبخلاف طرح الورق المتقت فانه بضر اه وقتته ان غير المتقت اذا طرح ثم وقتت لا بضر وبعبارة ابن حجر فيما بضر ورق طرح ثم وقتت اه ع ش (قوله ودق ناعما) ولولا التي بلادق وغيره ولم يفتت فلا بضر لانه حينئذ مجاور وان وقتت ضرب في مفهوم قوله ودق تفصيل هذا على ما في شرح سم على الكتاب لصكن عبارة شرح م ر وابن حجر كالسارح ومفهوما أنه اذا طرح صحيحا من غير دق ولا وقتت ثم وقتت وغيره لا بضر وقياس ما تقدم في الاوراق المطروحة عن ابن حجر الضرر ويمكن الجواب بأن الطيب لما كان أصله من الماء لم يضر بخلاف الاوراق وأن الطيب بعد وقتتها منها اه ع ش (قوله واحترز الخ) صرح في هذا بلفظ احترز لانه في كلام المصنف بخلاف القيود التي زادها هو لم يصرح فيها بهذا الضمان للفرق بين ما في المتن وغيره وكان ينبغي أن يزيد قوله كإن قاسم واحترز قوله من الطاهرات عن التغير بضم وسبأ ولكنه اكتفى بقوله عن الجواهر الطاهر (قوله كعود دهن) وكذا ما فيه ذهنية كأحد نوعي القطران ومن المتغير بالجواهر المتغير بالصور طعما أولونا ويرجحاح ل و م ر وفي ملات الكنان تفصيل وهو ان تحقق انفصال عين منه حصل بها التغير كثيرا وضرا والافلا لاه مجاور والماصل أن الواقع في الماء على قسمين أما أن يكون طاهرا أو يكون نجسا والطاهر على قسمين إما أن يكون مخالطا أو مجاورا والاول على قسمين إما أن يستفي الماء عنه أو لا والاول لا يصلو أما أن يكون التغير يسيرا أو كثيرا فان كان يسيرا لم يضر وان كان كثيرا وضرا وتشتفي منه الاوراق اذا تائرت بنفسها وقتت وغيرت والمخ المائي والتراب الطاهر والظهور ان طرحا فلا بضر التغير الواحد من هذه الثلاثة والمجاور على قسمين إما أن تملل منه أجزاها خارج الماء وتخلطه كالشمس والازيب والعرقوس والبقم فيرجع الى القسم الاول فيضر التغير به اذا كثر والقسم الثاني لا يغلل منه شيء كالعود والدهن ولومطين لان ذلك مجزئ روق والنفس على قسمين إما أن يكون محسا أو لا فان كان غير محس لم يؤثر ما لم يغيره كالمسبة التي لا يسيل فيها وكالنفس التي لا يدرك بصير معتدل وكدخان العاسة اذا كان قليلا وكبقار السرجين اذا كان قليلا وكالبسوس الشعر الحصى غير المغلط وان كان الحصى منجسا نظرف الماء تارة يكون قليلا وتارة يكون كثيرا فان كان قليلا ولوجا راجع مجزئ الوصول وان لم يغير وان كان كثيرا لم يتنفس الا بغير طعمه أولونه أو ريحه فاحفظه فانه نفس (قوله ولومطين) بفتح الباء الضمنية المشددة أي مطين بغيرها ويجوز كسرهما أي مطين لغيرهما وفي ق ل على الجلال قوله ولومطين بفتح الضمنية المشددة أولى من كسرهما لانه اذا لم يضر المصنوع فالخلق أولى (قوله صلب) احترز به عن غير الصلب فانه محالط فالكا فور نوعا من صلب وغيره فالاول مجاور والثاني محالط وثلثه القطران لان فيه نوعا منه ذهنية فلا عتج بالماء فيكون مجاورا ونوعا لاه ذهنية فيه فيكون مخالطا ويحمل كلام من أطلق على ذلك (قوله لا مكان فصله) هو مبني على تعريف المجاور بما يمكن فصله وقيل هو مبني على تعريفه رأى العين فالخالط ما لا يمكن فصله لاحالا ولا ما لا يخرج التراب لانه يمكن فصله بعد رسوبه على الاول أو ما لا يغير رأى العين فدخل التراب في الخالط لانه لا يغير رأى

لان طرحت وقتت أو  
أخرج منه الطيب أو الزنج  
ودق ناعما أو التي فيه فقيرة فانه  
بضر أو تغيرا للثمار الساخنة فيه  
لا مكان التغير عنها غاليا واحترز  
بقيدها الطعن في المجاور الطاهر  
كعود دهن ولومطين وكافور  
صلب ولا بضر للتغير به لا مكان  
فصله وبها اسم الاطلاق عليه  
وكذا لا بضر للتغير بتراب ولو  
مستعمل طرح

العين وأحق أن التراب له حالتان حالة الغاء وحالة سوبق في حالة القائه لمخالط لانه لا يمكن قبله  
وفي حالة ريقه بجواره لا يمكن غسله وفي عس على م ر ما يشهد به عن واعلم أن الشيء قد  
يكون نجساً ولو ما كلاً جلياً ودواماً كالتراب أو أشد الأضرار كورق الانجرار  
فقل على الجلال (قوله) لأن تغبره بمجرد كدورة) ينهم أنه ليس التراب الأثون وليس كذلك  
بل لو وجد له طم أو ربح كان كذلك قل وعارة الاطعصى على المنهج قوله لكونه كدورة  
فقتنه أنه لو غبر طم الماء أو ربحه ضرر وليس كذلك اهـ (قوله بعض المتأخرين) أو ادبه  
شيخ الاسلام ولم يصرح به نادياً (قوله أى متنجس) أشاره الى أن المنصفه المتنجس  
بالنجس بجماع حرمة استعمال شكل فيما منع الشرع استعماله فيه وأطلقه أى النجس عليه أى  
على المتنجس فهو استعاره تصريحه (قوله وألاقت) أى حبس لم يكن الماء وارداً والافلا بضر  
على ما ينافي في الفسالة اجـ (قوله نجاسة) أى نجاسة بطله أو مائة قطرة قليلة أو كدورة غيره  
أو لم تغبره كما يأتى ورحم النجاسة غير النجاسة كاللثة التي لادم لها سائل (قوله تدرك البصر)  
ليس يقابل مثله النجس والدوق فالصواب حذفه إذا ما لم يربح أو طم كذلك فربحه قل وقد  
يقال هو احتراز عما لا يدرك الطرف ولون مطلق على الأوجه ولوشن هل يدركه البصر ولا يربحه  
العموم كما وافق عليه م روم والمراد بالبصر المعتدل لا يرى قويه بدون غيره لم يضر (قوله  
دون القلتين) ولو بلغهما معاً مع فان حكم القلة ناق ودون من الظروف التي لا تنصرف فلا  
تكون مبتدأ عند جهور الصريح ووارأى أضيف لى بنت على النفع عند الاختش ويجوز  
غيره فربها بالاشد انصوفه لعل على وصادون ذلك فربها مبتدأ وما قبلها خبر ذكره الرجاء  
(قوله بئانه أو طال) بل حتى زاد النقص على وطلن ضرر فالاولى أن يقول بأن كثر من وطلن  
لانه لا يضر نقص الطلن وعارة شرح م رودونهما أى والمادون القلتين أن نقص عنهما  
أكبر من وطلن (قوله سراء تغبره) لا أم أخذ هذا التعميم من اطلاق المنصف به رتقصه  
في لاشته ع ش (قوله الا لآنى) وهو قوله ادا بلغ الماء قليلاً لم يحمل الخبث (قوله ابن  
بانت يبه) اراد بالنبوة الصبرية أى أنه لا يدرى أين صارت يده أى نجاسة أو طهارة (قوله  
أو كان كثيراً) أى سواء كان في محل واحد أو محل متعددة مع الاتصال بحيث لو حرك  
واحد منها تحركت الآخر ولو لم يكن تحرك الآخر غيرهما فهو قيدى الاول فقط  
كأفى ع ش خلافاً للقبول حيث اشترط التحرك العنيف في التحرك وما يليه ومنه حياض  
سوت الاخيلة الكثرة اذا حرك أحد هاترك لما يجابه فان ذلك كافى في دفع النجاسة ولا يتوقف  
على تحرك الكل تحريكاً أحدها وعارة حل ولا بد أن يكون محل واحد أو محلين ومنهما  
اتصال بحيث لو حرك الماء في أحدهما تحرك الآخر تحركاً كافياً أو الاقلا وعلى الثاني جعل  
قول امام الحرمين لو كان الماء في حفرتين في كل حفرة قلة وبينهما اتصال فوق في إحدى  
الحفرتين نجاسة بليت أرى أن ما في اخره الاخرى دافعا للنجاسة اهـ وقوله بضر كافى يراجع  
للآتين أى قوله حركه وقوله تحركه كما شرح به عميرة ويؤخذ من سم على أى شجاع واعتد  
شجاعاً ف أنه راجع للآتين فقط حتى كان بحيث لو حرك أحدهما تحرك كافياً بالتحرك الآخر  
ولو تحرك كاصبعاً كفى (قوله بان بلغ قدين) أى من محض الماء أمالو كان قد كمل بان كثر

لأن تغبره بمجرد كدورة فلا ينعى  
اطلاق أسم الماء عليه نعم ان  
تغير حتى صار لا يسمى الاطيا  
وطا ضرر وما تقرر في التراب  
المستعمل هو المعتقد وان خالف  
فيه بعض المتأخرين (و) وادبه  
(ما منجس) أى متنجس (وهو  
الذى حلت فيه) أو لاقته  
(نجاسة) تدركه البصر (وهو  
قليل دون القلتين) بئانه  
أرطال فالأكثر سواء تغبر أم لا  
لغهم حديث القلتين الآتى  
ونظرهم اذا استيقض أحدكم  
من نومه فلا يغمس يده في الماء  
حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدرى  
أين باتت يده منها عن العسس  
خشية النجاسة وعلوم أنهم اذا  
خفت لا تغسل الماء فلو أنها  
تغسله بوصولها اليه (أو كان  
كثيراً) بأن بلغ قدين ما كثر

(تفسير) بسبب الحاجة لخروجه  
عن الطاهرة ولو سكن الغير  
بغير احسان وتقدير انه لو نجس  
بالاجاع لخصه من غير القلتين  
الاتي ولغير الترمذي وغيره  
الماء لا ينجسه شيء كما خصه  
مفهوم خبر القلتين الا في التفسير  
الحق ظاهر والتقدير بان  
وقعت في نجاسة متاعفة نواقعه  
في الصفات كقولنا قطعت  
رائحته ولو فرض مخالفا في  
أحط الصفات كون الحبر وطعم  
الخل وريح المسك نجس فانه  
يخصه بنجاسة فان لم يتغير  
مظهره لقله صلى الله عليه وسلم  
اذا امع الماء قلتين لم يجعل الحث  
قال الحاكم على شرط الشيخين وفي  
رواية لادود وغيره ما ساند  
صحيح فانه لا ينجس وهو المراد  
بقوله لم يجعل الحديث أي يدفع  
النس ولا قبله وفارق كثير  
الماء كثير غيره

من وطيل من مانع فبلغ قلتين سماه ووقعت فيه نجاسة فانه نجس ولو لم يتغير بالنجاسة لانه لم يبلغ  
قلتين من نجس الماء والمراد بقله ما ولو احتمل الأبان شك في الكثرة والقله اه قل (قوله  
تفسير) أي كنهه كما سيذكره أي تغير عقب وقوع النجاسة كما أفاده القائلون بان عنه زمانه وجمده  
متغيرا فيحكم بنجاسته ما لم يصل بقول أهل الخبرة نسبة تغيره إليها م د (قوله بسبب النجاسة)  
الاولى باتصال النجاسة ليخرج بذلك ما لو تغير بجمعة على السط فان ذلك التغير يسببها ومع ذلك  
لا يضر اه ا ج ولو بال في العروة مثلا فارتفعت منه وغوة فهي طاهرة كما أتت به الواه لانها  
بعض الماء الكثير خلافا لما في الباب ويمكن حل كلام القائل بنجاستها على تحقق كونها من  
البول وان طرحت في البحر بغير قسلا فوقع منه قطرة بسبب سقوطها على شيء لم تنجس اه  
شرح م د (قوله أو تقدير يا) بخالفه أو جوار أو بسبب لا يسيل دمه (قوله كما خصه)  
أي خبر الترمذي فان عموم صادق بما دون القلتين فخص بفهوم اذا بلغ الماء قلتين لم يجعل  
خبثا اذ مفهوما أنه اذا لم يبلغها لم يجعل الخبث أي بمجرد الملاقاة فالجواب أن خبر الترمذي  
مخصص بأمر من خصه الماء لا ينجسه شيء ما لم يتغير وما لم ينقص عن قلتين فان تقبيرا ونقص عن  
قلتین نجس اه م د (قوله اذا بلغ الماء قلتين) وفي رواية اذا بلغ قلتين بقلل حجر لم يجعل  
الخبث يعني يدفعه ولا يقبله وقلل حجر خرس قرب تحسيدا زنجامة رطل فذا دى تقريبا  
(قوله على شرط الشيخين) هما البخاري ومسلم لانهما المرادان في الحديث عند الإطلاق وفي  
فقه الشافعية الرافعي والثوري وفي فقه الحنفية أبو يوسف ومحمد والمراد بشرطهما شرط  
الرواية من أخذ عنه كأي لغة العراق وشروطها فشرط الرواية عند البخاري المعاصرة  
والتي لمن أخذ عنه يعني أنه لا يروى عن شيخ الا اذا عاصره ولا فاه وكذلك شيخه لا يروى عن  
شيخ الا اذا عاصره ولا فاه وكذا شيخ شيخه الى آخر السند وشرط الرواية عنده مسلم المعاصرة  
فقط ولا يشترط القلي لمن روى عنه فيقول زاه الرواية عن شيخ اذا عاصره وان لم يلقه وكذا بقية  
أشياخه (قوله أي يدفع النجس ولا يقبله) على حد قولهم فلان لا يجعل النجس الا على حد قولهم  
فلان لا يجعل الحجر نقله والالم يكن للتقيد بالقلتین فائدة حل فهو من باب حل الملقى لاجل  
الاجرام وقوله لم يكن التقيد الخ لان الماء مطلقا لا يجعل الاجرام النجاسة هذا المعنى لانه  
لا تستزفوه كآثره نجسا (قوله وفارق كثير الماء كثير غيره) أي من المائعات المفهومة من  
قول المصنف ما وفيه أنه لم يبين حكم غير الماء حتى يفرق بينه وبين الماء ويحاج بأن حكم غير الماء  
من المائعات معلوم عند حله الشرع وبعبارة عبون المسائل لا تنجس القلتان من الماء بوقوع  
النجاسة فيه ما اذا لم يتغير ولو وقعت في غيره من المائعات نجس وان لم يتغير والعراق أن الماء مظهر  
يرجع للسند ويزيل النجاسة اذا طرأ عليها فاحتل ورود النجاسة اذا طرأت عليه وليس كذلك  
الحل فانه مظهر لا يرفع الحدث ولا يزيل النجاسة اذا طرأ عليها فلا يجعل النجاسة اذا طرأت عليه  
اه وعند مالك لا ينجس الماء ملاقاة النجس الا بالتعب وان كان قليلا واختاره كثير من الشافعية كما  
قاله ابن حجر واستدلوا بحجر الماء لا ينجسه شيء الا ما غلب على لونه أو طعمه أو ريحه قال ع م  
على م ر احتاجوا ككثير من أصحابنا مذهب مالك أن الماء لا ينجس الا بالتغير وكانهم نظروا  
للتسهيل على الناس والا فلا يسيل م ر في التفصيل كجاري والاولى أن يكون كثيرا الثاني

هو التفاعل والاقبال والمفعول وصح العكس اه (قوله فانه ينحس) جاديا أو اكدًا على  
المعقد قال في شرح الروض لو وضع كوز فيه ماء على نجس ونخرج منه ما اتصل به لم يحكم  
بالنجس الا اذا انقطع الخروج أو رآه \* وبعبارة ايج فرع لو وضع كوز فيه ماء وقد تنجس أسفله  
على نجس لم ينحس ما فيه مادام الماء يخرج من قيعانه تراجع الماء من اه (قوله بأن)  
مستعلق بفارق كثره أي كثير الماء (قوله أصهما الثاني) معتقد (قوله متحس) أي في كونها  
تنحس أم لا (قوله فالتغير) أي فالبعض المتغير (قوله كنجاسة جامدة) أي في الماء وقوله  
جامدة ليس قيدًا (قوله لا يجب التباعد عنها) أو آخره عما بعده المذكور بقوله فظاهر لكان  
مستقيا قل أي لانه انما يترتب على الطهارة (قوله فلو غرق) أي في الماء الغريق لان هذه  
المسئلة متفرعة على قوله السابق والمتغير كنجاسة جامدة (قوله ولم يفرها مع الماء) أي  
لم يتدخل في باطن الدلو اه قل (قوله انعكس الحكم) أي لا يلحق المتعلق بل بالمتعلق القوي  
أي تغيره فيحكم على ما في باطن الدلو بالنجاسة دون ما اتصل عنه لانه ما قليل لا تغيره حاله عن  
النجاسة فيه فان قطر في الباقي من باطنه قطرة نجس أو مس طاهرة أو شوك فلا وان زلت في البركة بعد  
نزولها في الدلو فالما ن نجاسة عاب \* (فرع) \* اعترف من دين في كل منهما ماء قليل أو ماتع  
في ماء فوجد فيه فارة ميتة لا يدري من أيهما أي اجتهد فان غلبت النجس الأول واتحدت المعرفة  
ولم تقبل بين الاعتراضين حكم بنجاستهما وان غلبت النجس الثاني أو من الأول واختلقت المعرفة أو  
اتحدت وغلبت بين الاعتراضين حكم بنجاسته ما ظن فيه اه شرح الروض (قوله أو التقدير)  
قال بعضهم ويعرف زوال تغيره التقدير بأن يبقى عليه زمن لو كان تغيره محسبًا زال تغيره  
وذلك بأن يكون نجسه ما فيه ما مستغير فال تغيره نفسه بعدمة أو بما صبح عليه فيعلم أن هذا  
أيضًا زال تغيره اه شرح الروض مرحوي ويعرف أيضًا زوال التغير التقدير بقول أهل  
الخبرة (قوله أو بما انضم اليه) ولو تمسك واستعمل بدل شكر الماء النجس كقول  
وقال م ر ولو نجسوا المراد به النجس فلو كان الماء المتغير بالنجاسة في طرف وزل الطرف  
في ماء كثير فان كان الطرف ضيق الرأس فهو باق على نجاسته سواء كان ناقصًا أو ممتلئًا وان كان  
واسع الرأس كالسدرة ونحوها فان مكث في الماء زمانًا بقدر تغيره زوال التغير طهره والا فلا اه  
اطفيحي (قوله أو غيره) كطرا أو سيل وقع فيه (قوله وباليقين قتان) بأن كان الاناء مختفيا به  
فرال انخفاقه ودخله الريح وقصره اه ابن حجر (قوله طهر زوال سبب التنجيس) وهو التغير  
ولا يصير عود تغيره ان خلا عن نجس جامد يعني لو زال التغير ثم عاد ولو فورًا فان كانت النجاسة  
جامدة وهي فيه فنحس وان كانت مائعة أو جامدة وقد زلت قبل التغير لم ينحس اه م ر قال  
ع ش لو زال تغيره ثم طهر منه جمع ثم عاد تغيره لم يجب عليهم إعادة الصلاة التي صلوا بها ولم يحكم  
بنجاسة أبادتهم ولا اه م ر لاحتمال تحللها بعد طهارتهم لأن كل حادث يقدر بأقرب زمن اه  
(قوله عكس) أي في نجاسة لها ريح أو رزق وان كان في نجاسة لها لون أو محل في نجاسة لها طعم لأن  
كل صفة لا تستر أخرى فلو زال الريح باطل أو اللون بالمشك عاد طهره أو قل (قوله فاستترت)  
هذا اذا احتل ستر التغير بما طهر (قوله ويستثنى) هذا راجع للقسم الأول وهو ما دون التلثين  
(قوله بأن لا يسيل منهما) أي عن موضع جرحهما ولو احتال بأن لا يكون لهما دم أصلا ولهما دم

الأول لو شك في كونه قلتين  
ووقع فيه نجاسة هل ينحس  
أو لا ينحس رأيان أصهما الثاني  
بل قال النووي في شرح المذهب  
الصواب أنه لا ينحس اذا اصل  
الطهارة وشكك في نجاسة  
منجسة ولا يلزم من حصول  
النجاسة التنجيس \* الثاني لو تغير  
بعض الماء فالتغير كنجاسة  
جامدة لا يجب التباعد عنها يقانين  
وباليقين قل فنحس والا فظاهر  
فلو غرق دلو من ماء قلتين فقط  
وقيه نجاسة جامدة لم يتغيره ولم  
يغيرها مع الماء قباطن الدلو  
طاهر لا اتصال ما فيه عن الباقي  
فيل أن ينحس عن قلتين  
لا فاعه حالتهما بالباقي المتنجس  
بالصاسة لقلته فان دخلت مع  
الماء أو قبله في الدلو انعكس  
الحكم \* (فائدة) \* تأم  
الدلو انقص من تنجيره فان زل  
تغيره الحس أو التقدير بنفسه  
بأن لم يحدث فيه شيء كان زال  
بطول المك أو بما انضم اليه  
يفعل أو غيره أو أخذ منه  
وباليقين قتان طهره ولو الب  
التنجيس فان زال تغيره عكس أو  
نحوه كزعران أو بزبابة يظهر  
لانا لا ندري ان أو صاف النجاسة  
زالت أو غلب عليها ذكر  
فاستترت ويستثنى من النجس  
ميتة لاداء لها سائل أصالة أن  
لا يسل منها

لا يجري كالوزغ والزئور والمنفلة والذباب كما في شرح م (قوله عند شق عصومنها) ويكنى  
في ذلك جرح واحدة فقط وفيه أن جرح بعض الأفراد لا يفيدها ولا يحتاجه جرحه لعارض  
وجرح الكل لا يمكن لأن يقال جرح العصف إذا كثر يحصل به الظن وفيه أنه يلزم التخييس  
بأنك الآن يقال الطاهر من وجود الدم في بعض الأفراد أن الجنس كذلك وبخلاف الأفراد  
الجنس خلاف الطاهر والعالب ويتبع أنه لا اعراض عن ذلك والعمل بالطهارة حيث  
احتمل أنه مما لا يسيل دمه لأن الطهارة هي الأصل ولا تنص بأنك سم على شرح البهية  
الكبرى ع ش على م ر (قوله كزبور) الزئور البور (قوله وعقرب) ومحملى م ر ومثل  
هذه أجزاؤها فإذا وقعت قشرة قلة في مائع فان كان يعمل فاعل نجسته والا فلا كما لا يخفى فلو  
نظ فاعلى برصة فالولد حكم الفأر أخذ من قاعدة تباع القرع أخس الأصلين رجسا  
(قوله ووزغ) أى برص (قوله وقل) ومثله البق المعروف بمصر (قوله وضدع) بكسر  
أو له وثالثه على الأفصح (قوله فلا تنص) أى ميتة ما لدم لها سائل فور راجع لاصل المسئلة  
وهو طاهر ونبه عليه خوفا من الغفلة (قوله طارح) ولو بهجة لأن الحيوان اختار في الجملة  
بخلاف طرح الرمح والمراد أن لا يطرحها طارح ميتة وتصل ميتة وإن أحييت في الأشياء أما  
إذا طرحتها حية أو أحييت قبل وصولها لم تمت فلا يضر وحاصل خبر هذه المسئلة بآثارها  
أن يقال كما اقتضاه كلام البهية منطوقا ومفهوما أنها إن طرحت حية لا يضر سواء أكل نشأها  
من أم لا وسواء ماتت فيه بعد ذلك أم لا لم تنقضه وإن طرحت ميتة وصلت ميتة ضرر سواء  
أكل نشأها منه أم لا وأن وقوعها بنفسها لا يضر مطلقا أى حية أو ميتة فعنى عنه وليس  
الصبي ولو عمر كاربج لأن له اختارا في الجملة ولو اعتدوا واقع من ذلك فأخرج أحداهما على  
رأس عود مثلا فاسقط منه بغير اختيار لم ينصبه وهل له إخراج الباقي به الأوجه ثم لا ينعى على  
رأس العود جرح من المائع المحكوم بطهارته ولو وضع خرقة على إناء وصفي بها هذا المائع الذي  
وقعت فيه الميتة بأن مسه عليها لا يضر لأنه يضع المائع وفيه الميتة متصلة به ثم تصفى منها المائع  
وتبقى هي منفردة لأنه طرح الميتة في المائع وما لا تنفس لها سائل إذا اعتدى بالدم كالحلم الكبار  
أى الشراذم التي توجد في الأبل ثم وقع في الماء لا ينصبه بمجرد الوقوع فان مكث في الماء حتى  
انثنى وخرح منه الدم احتمل أن ينصب لأنه اعلم عنى عن الحيوان دون الدم ويحتمل أنه يعنى  
عنه مطلقا وهو الأوجه كما يعنى عما في بطنه من الروث إذا ذاب واختلط بالماء ولم يغير وكذلك  
ما على مسده من الصباسة ولو وجد ما لا تنفس لها سائل في ماء قليل وشك في أنها ألقت فيه ميتة  
أو لامة فطر قال م ر بعدم العفو لانه رخصة فلا يصرار إليها الا يقين وقال بعضهم العفو عملا  
بالاصل قال سم وانظر لو أصابه شيء وشك هل هو بما يدركه الطرف أو أن الميتة مما يسيل دمه  
أو لا ويتبعه العفو فيهما كما وافق عليه م ر لأن الاصل الطهارة ولا يلزم من الجباسة التخييس  
وبار ع فيه ع ش على م ر بأنه الاصل في الجباسة التخييس هذا يحصل ما ذكره م ر  
والشورى وع ش ويذنى أنه كما يصر طرح الميتة في المائع يضر طرح المائع في فحواها منه  
ميتة لكن لو جهل كون الميتة في الإماء وطرح المائع فيه فهل ينصب فيه فطر ولا يعد أنه  
لا يضر إذا كان الطرح لحاجة لكن قضية ضرر الطرح بلا قصد الضرر هنا وأما لو كانت

عند شق عصومنها في حيايتها  
مكث زئور وعقرب ووزغ  
وذباب وقل وبرغوث لا فحوصية  
وذباب وقل وفأرة فلا تنص ماء  
وضدع وبقرعها فيه بشرط أن  
أوغره بوقوعها فيه بشرط أن  
لا يطرحها طارح ولم تنص

في زيت شحم القندس بل واحتلج الى زياده فالأوجه أنه لا يضر الفم لزيادة في القندس بل وان  
علم أنهم لم يولوا يكلف استخراجها قبل القاء الزيادة لأن ذلك مما يثقل اه سم على ابن حجر  
(قوله لم يثقل الاحتراز) قدم الدليل العقلي لعمومه (قوله اذا وقع الذباب الخ) سمي ذبابا  
لكنه يضر كونه واضطرابه وعمره الخالب أو يصون وما وكله في النار الا لئلا يضره وكونه في النار  
ليس تعذيله بل ليعذب أهل النار به وهو أطعم الأشياء حتى انه يلقي نفسه في كل شيء ولو  
كان فيه هلاك ولا يضمن للذباب لمصر حرقته بل ومن عجيب أمره أن يرجعه يسق على الثوب  
الاصفر أسود وبالجملة وكما يراه من العفونة وسدأ خلقه منها ثم من التوالد وهو  
من أكثر الطيور سفاداً ويرجى عانة اليوم على الآتي (وحكي) أن بعض الخفاة سأل  
الشافعي لاي علمه خلق الذباب فقال مذلّة للعالمين كانت ألحق عليه ذبابة فقال الشافعي سألتني  
ولم يكن عندي جواب فاستنطت من الهيئة الحاصلة وعسى قاتل بن سليمان قال قال يونس بن  
عمادون العرش أخبركم فقال له رجل أتعلم الذباب في مقدمتها أم مؤخرها قال يونس يقول قال  
السيوطي وفي تاريخ ابن التمار مسنداً أنه على الله عليه وسلم كان يقع على جسده ذبابة  
ذبابة أصلاً اه من حاشية العلقمي على الجامع (قوله فليغمسه) أمر ارشادى لاقباله الذبابة  
بالدواء وفي قوله كلف دفع توهم المجازي الاكتفاء ببعض بعضه ويركتي بغمر الجناحين وان  
حصل الشفاء بالجناح الآخر وهل يكتفي بانغماسه بنفسه فيه احتمالان والظاهر الاكتفاء به  
ومحل جواز النفس أو استحبابه اذا لم يلبس على الظن التغييرية والآخر هل يغمس من أضعاف المال  
قال الزبادي والغمس خاص بالذباب أما غيره فيجزم عنه لأنه يؤدي الى هلاكه (قوله فان في  
أحد جناحيه الخ) يؤخذ منه أنه لو قطع أحداهما لا يضره وبالأولى اذا قطعها كلها فالحق  
شيؤنا قلت ويحمل النفس مطلقاً ويكون المراد بالجناح أو أمله إيج وعادة عيش على م  
وعليه فلو قطع جناحيها لا يضره لا يشدب عنه إلا شاء العلة بل قياس ما هو المعتمد من حرمته  
نفس غير الذباب حرمته نفس هذه لأن له واث العلة المقتضية للنفس (قوله وأنه يتقي جناحيه)  
بكسر الهمزة أي يجعله وقاية أي يعتمد عليه في الوقوع (قوله وقير بالذباب) أي من حيث  
عدم التصبب لامن حيث النفس فانه حرام لفقد العلة ولانه يؤدي الى هلاكه فلا يعني عن  
شيء منه (قوله امتحن بمجنسها) أي يفرض من أفراد جسمها لأن الجنس هو الحقيقة وهي  
لا توجد الا في ضمن أفرادها ومحله اذا وجد الجنس فاذا لم يوجد والحالة هذه فالذي قاله ابن قاسم  
ان التمه العفو قال كما وافق عليه م ر لأن الأصل الطهارة ولا يلزم من الجاسة التخصيص  
وقد قالوا في شروط الصلاة لو شك في كثرة الدم لم يضر اه قال ع ش على م ر بعد نقله كلام  
سم أقول وقد يتوقف فيه لأن الأصل في التماسه التخصيص وان لم يكن لازماً سقوطه ونسبة  
لا يضرانها الا يتعين ويؤيده قول الشارح الآتي فلو شك هل وقع في حال الحب أو لا فالوجه  
أنه ينص ان شرط العفو لم يتحقق اه ولأن أن تقول لا يأتي منه لما حان لأن ذلك يتحقق فيه  
ان الواقع منصوص ولا كذلك هنا فأتأمل وقد استقر المحل الحكم بالتماسة في هذه المسئلة  
(قوله قاله الغزالي) معتد (قوله لا يشاهد بالصبر) أي ما لم يطرح ويدل على ذلك التعلل  
بعدم الاحتراز ومقتضى هذا ان البهجة لو حركت ذيلها أو صوفها فتنازمت نفس لا يدركها

لمسقة الاحتراز عنها ولعل  
الحارثي اذا وقع الذباب في شراب  
أحدكم فليغمسه كله ثم لينزع  
فان في أحد جناحيه ذبابة  
الساكنة فليقل وفي الآخر  
زاد بوداود وأنه يتقي جناحيه  
الذي فيه الداء وقد يفتي بمجنسها  
الى موته فلو نجس المائع لم يضر  
به وقيل بالذباب ما في معناه من  
كل ميتة لا يسيل دمها أو لو شك  
في سبل دمها امتحن بمجنسها  
فصرح للباحث قاله الغزالي في  
فتاويه ولو كانت مما يسيل دمها  
لكل لادم فيها أو صبادم لا يسيل  
لصفرها أو لحاكم ما يسيل دمها  
قاله القاضي أبو الطيب ويستفي  
أيضا نجس لا يشاهد بالصبر



طرف أنه لا يبقى عنه لانه يضطررها المية والطاهر أنه ليس كذلك وأن المراد بالمرح  
بالسمة لا لا يدرك الطرف الطرح من خصوص المكلف وبعبارة شمر ولوروى ذابا على  
دم ثم راد ووقع على نحو فوب اتجه العقوب من الاثاذا اقتلبه في الدم المشاهد فلا ينقول به  
فيما لم يشاهد بطريق الاولى ١٥ والمراد بقول الشارح لا يشاهد بالبصر المعتدل من غير واسطة  
شمس أى مح فرض لونه مخالفا للون الواقع عليه قل فلو شاهدته قوى البصر أو معتدلة في  
الشمس دون الظل فلا بد من قال مر وقيد بعضهم العقوب عما لا يدرك الطرف بما لا يمكن بحيث  
يجمع منه في دفعات متمايصة وهو كما قال وضبط في الجموع ذلك أى المعفوعة عما يكون بحيث  
لو خالف لونه لون الثوب لم يراقته فان قيل كيف يتصور العلم بوجود النجاسة التي لا يدركها  
الطرف في الماء قلت يمكن تصويره بما اذا غف الزباب على شمس وطب لا يشاهد ما علم  
به من النجاسة فاذا وقع في ماء قليل أو مائع لم ينصفه لثقله الاحتراز عنه وصورتان بعضهم  
بأن يراه قوى البصر دون معتدلة بفرضه مخالفا للون ما وقع عليه من الماء والمائع وكذا  
غيرهما كالشوب ١٥ برماوى على شرح الفاية (قوله لاقته) على عدم مشاهدته بالبصر  
لأن عدم التجسس فهو قيد في الحقيقة لاخراج ما لو كان عدم الادراك لتصوره لثقله لولم  
كما قاله الرشيدى وبعبارة قل على الجلال قوله لاقته سواء وقع نفسه أو فعل فاعل ولو قصد  
بدليل الاطلاق التفتيش في المية وبعضهم قده بما لا يمكن من قصد سواء كان وقوعه  
في محل أو محال ثم لو كان اذا جع صار كثيرا فاعل يفرضه على المعتد (قوله كخطة بول)  
أو نقط متعددة لكن بحيث لو وجدت كانت قد راسرا لا يدرك الطرف المعتدل وصار متصفا  
مفعول عنه لانه غير متجسس والطاهر أن محل الفعوى عدم التجسس بما ذكره عما لا يدرك  
الطرف وما يبعد اذا لم يغير قياسا على ما قبله ١٥ حل (قوله وما يعلى) يحل عطفه على  
نقطة بول فهو مما لا يدرك البصر وهو ما قاله شمسنا مر ويحتمل عطفه على شمس فم ما يدركه  
البصر وغيره وبه قال بعضهم ١٥ قل (قوله بنحو رجل ذباب) اشار بنحو الى أن الذباب  
ليس قيدا (قوله والفرق أوجه) معتد أى فلا فرق هنا فيما لا يشاهد بالبصر بين أن يكون  
من مغلط وغيره وقال مر في شرحه وهو كذلك اج (قوله عن روث حنك) أى صغير اذا  
سقط بنفسه أو وضعه فيه لاجئنا (قوله من غير فحوبك) أما شعر نحو الكلب فلا يبقى عن شئ  
منه (قوله من مركوب) وكذا النجاسات يعنى من كثره أيضا وتعتبر القلة والكثرة  
بالعرف وبعبارة عرض قوله كليل من شعر تجسس أى من غير مغلط (قوله وعن قليل دخان  
تجسس) ولومن مغلط وقبده مر بغير المغلط وبعدم الرطوبة والاولى قراءة بالنسبين  
ليشمل دخان التجسس كطب تجسس بول فانه تجسس يعنى من قليله كما قاله زى لانه ان قرئ  
بالاضافة لا يشهد به يعلم ما عتبه البلوى في الشتاء ولون شمس رطبا على الذهب الجزع  
الدخان لم يتجسس وهو ظاهر ونرج بالدخان الهاب فظاهر أنه لا يبقى عنه كما قاله المعتزلى  
ومال عن المطهارة الذهب الحاصل من النجاسة والنجاسة والهب الجلب والحطب التجسس  
انما على من الدخان ونقل بعضهم عن ابن العماد نجاسته ١٥ برماوى وكب اج ظاهره  
ولو كان الدخان يعلو ومن دخان مغلط واللاق مر كما هنا ينقض المعقول مطلقا لكن

قلته كخطة بول ونحو وما يعلق  
بنحو رجل ذباب بعصر الاحتراز  
عنه فاشبه دم البراغيت قال  
الزركشى وقاس احتشاء دم  
الكلب بسرا الدم المعفوعة  
أن يكون هنا مثله وقديفرق  
بينهما بالنقطة والفرق أوجه  
وبعنى أيضا عن روث حنك لم يغير  
الماء وعن البصر عرفا من شعر  
تجسس من غير فحوبك وعن كثره  
من مركوب وعن قليل دخان  
تجسس

قد بان جبر المسئلة بما اذا لم يكن يفعلها أو من دنان مقلط اه أي في جعل عاشر سمح ابن حجر  
لأن التصريح بقدم على الإطلاق وبعبارة ع ش على مر وعن دخان فبقي أي في الماء  
وبغيره أي حيث لم يكن وصورة الماء موقوفه بفعله والنجس منه الغرور بالنجس أو المتنجس فلا  
يعني عنه وإن قل لأنه يفعلها أخذ أعمالاً رأى ذبابة على نجاسة فقامسكها حتى ألصقتها بسنده  
أو ربه الآن يفرق بأن الغرور بماتس الحاجة اليه فيغتر القليل منه ولا كذلك الذبابة ويحار  
النجاسة طاهر وهو المتصادم منها بغير واسطة فذكره من البروييني عن ذوق طريف الماء وإن لم  
يكن من طيوره وعن يعقوب شاه وقع منها في لبن حين حلبها وعن مرة بغير بكسر الجيم وكذا غيره  
مما يجتر فلا نجس ما شرب منه ويعني مما تظاير من ريقه النجس ويعني عن روث ثور الذبابة  
وعما تلقبه الغيران في بيوت الاخيلة وإن أدركه الطرف خلافاً للخطيب وعن نحو زيت خلط بجبن  
فيه دود لا تكل وعن انجر الخبوز بالنجاسة كالسرجين باكله أو ترده بجام كلب ولا يجب غسل  
القم منه لتوضو الصلاة ونقل عن شيخنا أنه لا ينس أيضاً فنه نظر قال الحطاب ولا تطل صلاة  
ساحله وحالقه شيئاً م و اه (قوله وغبار) أي وعن قليل غبار سرجين ولو من مقلط وبعبارة  
الشورى على المنس قوله وكفارس سرجين عطفه على القليل يقتضي أنه لا يشترط قتله وليس  
كذلك وكتب أيضاً قوله وكفارس سرجين هل ولو طرح وغبار ولا يجزئ اه الطاهر أنه لا يخوض  
حينئذ وقوله وليس كذلك قال ع ش بل يشترط في القفوع عنه القلة وقوله أيضاً وليس  
كذلك قال شيئاً ح ف الا في القرآن (قوله كالذئب) أي صفار الخيل والمراد هنا مقدار  
الغدر (قوله وعن حيوان) طاهر غير أذى كطروعة مر وظاهره أن المتخذ قد يخرج به  
بقية أعضائه إذا كانت متنجسة فلا يعي عنها ويشهد لذلك ما ذكره في الهرة التي أكلت نجاسة  
وغابت غيبة يحتمل معها طهارة فيها قاله النجس ما شرب منه اذ لو كانت بقية الأعضاء مثل  
المنفدل يخرج للقييد بالقيية المذكورة وقال بعضهم إن المنفدل ليس يتبدل منه بقية أعضائه كما  
صرح به الطوسي وعلم بذلك ما ذكره في الهرة تأمل وبعبارة الشيخ عبد البر قوله وحيوان  
متنجس المنفدل أي ما لم يخل منه شيء أي بالنسبة للماء فقط دون المائع حتى لو وقع في مائع نجسه  
على المعتقد كما يرشد إليه التعليل وقد رجح الشيخ عن هذا وصوى بين الماء والمائع للمشقة ويعني  
بعمامة العمل من الصكورة التي تجعل من روث فهو البروييني عن فهم صبي بالنسبة  
لشدي أمه وغيره كقوله في وجه الشبهة مع الرطوبة فلا يلزم تطهر القسم كذا قرره  
مر اه سم على ابن حجر (قوله اذ وقع في الماء) خرج المائع كما قاله زى وقضية  
كلام مر الاطلاق وهو المعتقد كما تقدم (فرع) ما تلقبه القرآن في بيوت الاخيلة  
يرجع فيه للعرف معاده العرق قليلاً عن غيره ولا فلا ويحله اذ لم يتغير أحد وصاف الماء  
والانقلاعه واذ شككنا في القلة والكمثرة فلا يحتولانه ونحوه ولا يبار اليها الا يقين ولم  
يحصل هنا واذ شككنا في أن من القرآن أو من غيرهم فالأصل القاء القرآن والقرآن بالهمز كما  
في القاموس (قوله مستعبر) أي بالاجار وقوله عن الدم الباقي على اللحم موزع بعضهم  
بالدم الباقي على اللحم الذي لم يمتط بشئ كالوذية تحت شاة وقطع لحمها وبني عليه أثر من الدم  
بمخلاف ما لو اختلط بغيره كما يفعل في البقر التي تذبح في الهل المعد لجعلها الآ من صب الماء

وغبار سرجين ونحوه مما جعله  
الربح كالذروين حيوان متنجس  
المنفدل اذ وقع في الماء المشقة في  
صونه ولهذا لا يعي عن آدمي  
مستعبر وعن الدم الباقي على  
اللحم والعظم فانه يعي عنه ولو  
تصب في حيوان طاهر من هرة  
أو غيره فاشرب وأمكن وروده  
ماء كبرائهم ولعن في طاهر لم نجسه  
مع حكمنا بنجاسة فقه لان الأصل  
نجاسته وطهارة الماء وقد  
اعتقد أصل طهارة الماء باحتمال  
ولوعه في ماء مكثري في العيبة  
فخرج

والجيرة قرية بقرب المدينة  
 التسوية يجلب منها القلال وقيل  
 هي الجيرة قاله الأزهري قال  
 في الخادم وهو الأشبه ثم روي  
 عن الشافعي رضي الله تعالى عنه  
 عن ابن جريج أنه قال رأيت  
 قلال مصر فإذا القلة منها تسع  
 قريتين أو ثنتين وشيئا أسمى من  
 قرب الجيزة فاحاط الشافعي  
 رضي الله تعالى عنه بحسب النقي  
 نصفاً ذلوا كان فوقه لقل تسع  
 ثلاث قرب الأشبا على عادة  
 العرب فيستكون القلتان خمس  
 قرب والغالب أن القرب لا تزيد  
 على مائة رطل بغدادى وهومائة  
 وثانية وعشرون درهما واربعة  
 أسباع درهم فى الاصح فالجوع  
 به خمسة رطل (تقريباً فى  
 الاصح) فبقي عن خمس رطل  
 أو رطلين على ما فهمه فى الروضة  
 وجمع فى التحقيق ما جرم به  
 الرافى أنه لا يصغر نقص شديد  
 لا يظهر نقصه تفاوت فى التقير  
 قدوم بعض من الأشياء المغيرة  
 كان تأخذنا من فى واحد قلتان  
 وفى الآخر دونهما ثم تضع فى  
 أحدهما قدر راس المعبر وتضع فى  
 الآخر قدره قال يظهر بينهما  
 تفاوت فى التقير لم يضر ذلك  
 والاضر وهذا أولى من الأول  
 لضبطه وبالمساحة فى المربع  
 ذراع وربع طولاً وعرضاً وعمقا  
 وفى الدودريعا ن طولاً وربع  
 عرضاً والمرا دعيه بالطول العمق

(والقلتان) بالوزن (خمساً ثم رطل) يكسر الراء أفضع من فتحها (بالبغدادى) أخذ من زواية السقي وغيره إذا بلغ الماء قلتين  
 يقلل فغيره بنصبه شئ والقالة فى اللغة ٩٢ الجرة العظيمة سميت بذلك لأن الرجل العظيم يقلها بيده أى رفعها وهو يرفع الماء  
 عليها إلا أنه لم يعتد بها فى الباقي من الدم على الجهم بعد صب الماء لا يعنى عنه وإن قل لا تلاطه  
 بأخفى وهو نحو يرحس فليتبناه ولا فرق فى عدم العفو عما ذكر بين المثلث به كل الجوزين  
 وغيرهم ولون فى الاختلاط وعدمه لم يضر اه عش على م وقد يقال هذا الماء  
 الذى يغسل ضرورى فالناسب عدم ضربه الآن يقال للماء السقي فى إزالة الدم يلما الذى  
 يغسل به الماء الكور صارا جنباً صارا قتل (قوله والقلتان) أى غير وفهما بذلك خمسة  
 الخ وقال ثنا العزرى القلتان صارا حقيقة شرعية اسماً للمسماة رطل والقول بأنهما  
 خمسة نظر هو الاصح ومقابله أنهما ألف رطل وقيل سقانة رطل وقوله تقريباً أى فى  
 الاصح أيضاً وقاله ابن النخاسة تصديق فلا يفتقر نقص شئ كما فى شرح م وقوله فى الاصح  
 يرحع الامرن (قوله بالبغدادى) قال الرجا فى حاشيته على التمر بروحكمة لا تقصار على  
 البغدادى غالب الكتاب مع أن الحديث الوزن وزن مكة والكيل كيل المدينة لعله لكون  
 التقدير وقها وفيها لغات لأنها متماوحدت وأسم غن بمجة ثم دال مهمله ثم ألف ثم ذال  
 مجة أو مهمل أو فون بدلها ففهاست لغات من شرب الماء والماء فى أولها فى الثلاثة التى أحراها  
 وهي الدال الهملة والذال لمجة والنون ومقدارهما على مصحح النوى بالمصرى أربع مائة  
 رطل وستة وأربعون رطلاً وثلاثة أسباع من رطل وبالدشق مائة وسبعة أربطال وسبع رطل  
 وعلى مصحح الرافى بالمصرى أربع مائة واحد وخمسون رطلاً وثلاث رطل وثلاث أوقية وبالدشق  
 مائة وثمانيه أربطال وثلاث رطل (قوله يقلها) يضم أوله من أقل (قوله وهو الأشبه)  
 ضئف (قوله ثم روي) أى السبي المتقدم (قوله عن ابن جريج) أى بالواسطة  
 إذا الشافعي أحسن مسلم بن خالد الزنجي وهو عن ابن جريج عن عطية بن أبي رباح عن ابن عباس  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل من الله عز وجل (قوله تقريباً) هو غير محمول بن  
 المضاف أى القلتان تقريب خمسة رطل أى مقرباً عن ما يقرب منها (قوله أو رطلين)  
 كان وجهه لنسبها إلى رطل فقط أنهما مائة رطلين أى من مراتب الثلثة وهو الواحد وأول  
 مراتب الكثرة هو الثلاثة اه شوى قال سم لا يقال هذا يرجع إلى التحديد لا ناقول  
 هو تحديد غير العديد المختلف فيه (قوله لم يضر ذلك) أى النقص (قوله وهذا أولى) قال  
 بعضهم ولا يخالف بين القولين فى المعنى إذا ما دعى الرطلين يظهر به التفاوت ودونهما لا اه  
 الخ (قوله الخ) فيه أن الأول فيه وسط أيضاً بالرطل أو الرطلين (قوله وبالمساحة)  
 يكسر الميم وداعى المربع أما على أنها مساقمة رطل أو ألف رطل فتزيد المساحة على ما ذكر  
 كائى قرة العمل بمساحة طرف القلتين للشنورى (قوله هو المدور دواعن طولاً) بدراع  
 المصاروذاً وداعى بدراع الآدى كما سذكر (قوله وبالعرض الخ) (قوله فائدة) لو كان  
 الموضع المربع من نصفاً وعرضه وعمقه كذلك يتبادر ذهن إلى أنه أربع قلال لأن ضعف  
 مقداراً لثلاثة وهو خطأ والصواب أنه ستة عشر قلة تعرف ذلك من يعرف ضرب القلتين  
 بالطريق المتخذ فأنك تحصل كلامى الطول والعرض والعمق عشرة أذرع قصيرة ونضرب  
 عشرة الطول بعشرة العرض والمائة الخاصة فى عشرة العمق يحصل ألف كل واحد يسبع  
 أربع مائة أربطال بالجملة أربعة آلاف رطل بستة عشر قلة فتدبر لأن كل ألف أربع قلال وست  
 عن المحيط وهو ثلاثة أمثال العرض وسبع مثله لأن محيط كل دائرة لأنه أمثال عرضه

وبالعرض ما بين حائطى الثرى سائر الجوارب والذراع فى المربع ذراع الآدى وهو شران تقريباً وأما فى  
 المدور فالمراد به فى الطول ذراع الجوارب الآدى وهو ذراع وربع تقريباً

وسبع مثله فلو فرضت دائرة عرضها سبعة أذرع كان محيطها اثنين وعشرين ذراعاً فليست  
كل من العرض والمحيط والطول أى العمق ارباعاً لوجود غيرها في مقدار القلتين في المربع  
فيصير العمق عشرة والعرض أربعة والمحيط اثني عشر وأربعة أسباع ثم يضرب نصف العرض  
وهو اثنان في نصف المحيط وهو ستة وسبعان تلغ اثني عشر وأربعة أسباع فيضرب في بسط  
العمق وهو عشرة تلغ مائة وخمسة وعشرين وبمع زيادة خمسة أسباع ربع وبها حصل  
التقريب وصورة القلتين في المثلث أن تكون الحفرة ثلاثة أركان ركن عرضاً وركن طولاً  
فالعرض وهو ما بين الركنين ذراع ونصف وذراع الأدنى والطول وهو الركنان الآخران ذراع  
ونصف وذراع الأدنى أيضاً والعمق ذراعان بذراع الأدنى كذلك قسبها لأدعها خمسة  
وأضرب الطول في العرض يحصل ستة وثلاثون تأخذ ثلثها وعشرها تجد خمسة عشر وستة  
أعشار تضرب في ثمانية العمق فيحصل مائة وعشرون من الخمسة عشر وعشرون وأربعون عشراً  
من الستة أعشارها أربعون بأربعة خمسة والخمسة أعشار واحد الأعرش من قسبها إلى  
المائة وعشرين يحصل مائة وخمسة وعشرون وهذا معنى قوله تقريباً وقوله  
وسبعة أعشاره في الحقيقة ثلاثة أخماس تقصيرها بهذا اللفظ فيكون أسهل (قوله والماء  
الجاري الخ) سكت عن المائع وحكم الزاكن منه أنه يغيب بالملافة وإن كان كثيراً وأما  
الجاري فالجارية منه تغيب بالملافة أيضاً وإن كثرت ولا يغيب ما قبلها لفصلها عما يغيب  
ما بعدها والمراد على محلها الذي تغيبها وعلى هذا الوصف المائع من اربق مثلاً من علوان  
سفل تغيب بالملاقاة الخاصة فقط ق ل وقوله ولا يغيب ما قبلها أى أن مكان يحمل مرتفع  
ارتفاعاً كثيراً قال شيخنا ح في حق لو كانت العجاسة في آخر القناة الجارية فيها الزيت مثلاً  
واقصل الزيت بها تغيب جميع ما في القناة ولو جعل حائل بين العجاسة والزيت بعد الاتصال  
تغيب ما وراء الحائل الذي لم يصب العجاسة ومعه إذا كانت القناة مستوية وأقربية من  
الاستواء بأن كان فيها ارتفاع يسير فإن كان فيها ارتفاع وانخفاض كثيراً فلا يغيب المرتفع  
عجزاً ولا طافاً المخفض للعجاسة فلو جعل حائلاً للارتفاع كان طاهراً (قوله وفيما استنى)  
الأولى وفيما استنى أى من العجاسة المعقونة أذهباً مضافاً قوله ويستنى الخ (قوله  
لفهم حديث القلتين) المراد بلتهم ما يفهم من القفط وإن كان بطريق المتطويع ليل  
ما بعد (قوله لكن العبرة في الجارى بالجارية نفسها) والحاصل أن الجارى من الماء ومن رطب  
غيره ما أن يكون بمسئور وقرب من الاستواء وأما أن يكون منعداً من مرتفع كالسب من  
أربق فالجاري من المرتفع جده لا يتنص منه إلا الملاقاة للتجسس ماء أو غيره وأما في المستوى  
والقريب منه فغير الماء يغيب كلما الملافة ولا عبرة بالجارية وهي ما بين حافتي النهر من الدفات  
وأما الماء فالعبرة فيه بالجارية فإن كانت قلتي لم تغيب هي ولا غيرها وإن كانت أقل فهي التي  
تغيب وما قبلها من الجريبات باق على ظهوره ولو اتصل بها وأما ما بعدها فهو كذلك أى باق  
على ظهوره إلا الجارية المتصلة بالتجسس فلها حكم العجالة وهذا إذا كانت العجاسة جارية  
مع الماء فإن كانت واقفة في المزل كل ما تم عليها يغيب وأما ما لم يزل عليها وهو الذي وقفها هو  
باق على ظهوره وعبارة شرح مر والعبرة في الجارى بالجارية نفسها لا مجموع الماء فإن

والماء الجارى وهو ما اندفع في  
مستواً ونقص كذا كذا فيجاء  
من التفرقة بين القليل والكثير  
وفيما استنى لفهم حديث  
القلتين فإنه لم يفصل بين الجارى  
والزائد لكن العبرة في الجارى  
بالجارية نفسها لا مجموع الماء  
وهي حافتي النهر مع الضفة بين  
ما يرتفع من الماء عند تقويمه

الجريات متفصلة حكما وإن اتصلت في الحس لأن كل جرية طالبة لما قبلها هاربة عما بعدها  
فإذا اتصلت الجرية وهي الحقعة التي بين حلقى التهر في العرض دون قلتين تصب بعلاقة  
الخاصة سواء تغير أم لا لأنه موم حديث القلتين المارقاته لم يفسل فيه بين الجارية والراكد  
ويكون محل تلك الجرية ضمن التهر نجسا وبطهر بالجرية بعدها وتكون في حكم غلبة النجاسة  
حتى لو كانت محظلة غلبة من سبع جريات عليها ومن الترتيب أيضا في غير الأرض الترابية هذا  
في نجاسة تجرى في الماء فإن كانت جامدة واقفة فذلك المحل نجس وكل جرية تنجزه بنجاسة إلى  
أن يجتمع قلتان منه في موضع ويغز به فيقال لتمامه لقب قلة غير متغير وهو نجس أي لانه مادام  
لم يجتمع فهو نجس وإن طال محل جرى الماء والعرض أن كل جرية بأقل من قلتين اه (قوله أي  
تحقق الخ) تفصيل القوتج فالحق في أن يشاهد ارتفاع الماء وانخفاضه بسبب شدة الهواء  
والتدبري بأن يكون غير ظاهر القوتج بالجري عند سكون الهواء لانه خارج ولا يرتفع (قوله  
حكما) يعني أنها لا تنقوى بما قبلها ولا بما بعدها بخلاف الراكد فإن بعضها ينقوى بعضها (قوله  
بأن يمس الخ) هذا مع القلتين من حيث هما أي يقطع النظر عن الجرية وسياق تصويره  
بقوله فمع القلتين الخ فهذا نظر أول وقوله ثم يؤخذ الخ مع الجرية نفسها هل تبلغ قلتين  
بأن بلغت المبران الأتي وهو المائة والنس والعشرون أولا بأن تبلغه كان لم يكن الطول  
ذراعا ورعا في المربع وهذا نظر ثان (قوله مع القلتين الخ) بيان لقوله بأن يمسها أي القلتان  
فكان الأول ذراع وقصه وإذا تأملت لم تجد في كلامه تكرارا خلافا للقول (قوله فلا حكم  
الراكد) لو طال فهو من الراكد كذلك كان أولى وأسلم فتأمل وقوله فلا حكم الراكد فلا يظفر فيه  
الجري بل ينظر لجمعه هل يبلغ قلتين أم لا فإن كان قلتين لم ينسب الراكد

(فصل في بيان ما يظهر بدباغة) •

أي وما لا يظهر في كلامه اكتفاء لأن الفصل منعقد لامور أربعة ما يظهر بدباغة وما لا يظهر  
وما يستعمل من الآتية وما يتبع وهذا بناء على النسخة التي وقعت للشارح من عدم ترجمة قول  
المصنف ولا يجوز استعمال الخ بفصل وقد وجد في بعض نسخ المتن المحررة ترجمته بفصل وعليه  
فيكون هذا الفصل منعقد الامر من فقط وهما ما يظهر بالدباغة وما لا يظهر ومناسبة ذكر الدباغة  
عقب المياه أنه مطهر وأما مناسبة ذكر الاواني عقبها فهي كونها نظير قفا للماء وجمع الجلود  
في كلامه من مقابلة الجمع بالجمع لأن لكل حيوان جلدا يرالعه في حسنه أو بعينه قل  
وفيه أن الميتة ليست بجمعها الآن يقال انها اسم جمع فهي جمع لغوي أو يقال ان آل البنس  
تقتصد بالتعذر (قوله الميتة) أي وكذا جلود الخ الذي يصس الموث وانما قيد الميتة للغالب  
فلو سلم جلده مع حياته ظهر أيضا الدباغة اه د وكان المناسب أن يقول المصنف الميتات  
لأن جمع الموث السالم ملحق بجمع القلة الأربعة المذكورة في الخلاصة ولا فاصم فيها المطابقة  
كافي التظم المشهور بما عاين من غير الاحسن (قوله كلها) تأكيد للباود والبيئة والأول  
أتب ق ل (قوله طاهر وابطنا) خلافا لما لك في قوله يظهر ظاهره دون باطنه فتجوز الصلاة  
عليه لاقية وعن مالك لا تظهر جلود الميتات أسلاوه قال الامام أحمد في رواية وقال الامام أبو  
حسبة أن الجلود كلها طاهر بالدباغة الأجله الخنزير وقال الزهري انه تنفع جلود الميتة كلها

أي تحقضا أو تقديرًا فإن كثرت  
الجرية لم تنسب إلا بالتغير وهي  
في نفسها منفصلة عما أمامها  
وما خلفها من الجريات حكما وإن  
اتصلت به محاسن كل جرية  
طالبة لما أمامها هاربة عما  
خلفها من الجريات ويعصرف  
كون الجرية قلتين بأن يمسها  
ويجعل الحاصل مبرانا ثم يؤخذ  
قدر عتق الجرية ويضرب في  
قد طولها ثم الحاصل في قدر  
عرضها بسيط الاقدار من  
مخرج الربع لوجوده في مقدار  
القلتين في المربع فمع القلتين  
يأثر ضرب ذراعا ورعا طولها  
في مثلها مع راضا مثلها عمقا  
يحصل مائة وخمسة وعشرون  
وهي المبران أما إذا كان أمام  
الجارية ارتفاع يرفع قلة حكم  
الراكد

(فصل في بيان ما يظهر بدباغة وما يستعمل من الآتية وما يتبع)

(وجلود) الحيوانات (الميتة)  
كلها (تظهر) طاهر وابطنا

(بالدماغ) ولو بالقائه الدافع عليه  
 يتصور مع أو بالقائه على الدافع  
 كذلك لقوله صلى الله عليه وسلم  
 أجملا هاب يدب فقد ظهر واه  
 مسلم وفي رواية خلا أخذتم  
 أهابا فديفوه فانتقم به  
 والقاهر ما لا في الدافع والباطن  
 ما لا يلاق الدافع ولا فرق في المسنة  
 بين أن تكون ما كولة اللحم أم لا  
 كما يقتضيه عموم الحديث  
 والدافع نزع فضله وهي مائته  
 فطوبته التي يفده بقاؤها  
 وبطية نزعها بحيث لو نفع في  
 المأكل بعد اليه التت والقصد  
 وذلك انما يصل بحرقه بكسر  
 الحاء المهمله وتشديد الراء كالقسط  
 والعص وقشور الزمان ولا فرق  
 في ذلك بين الطاهر كما ذكر  
 والتبص كدق الطيور ولا يكتفى  
 التبص بالتراب ولا بالتبص ونحو  
 ذلك مما لا يزع الفضول وان  
 جف الجلود طابت واتحمت لأن  
 الفضلات لم تزل وانما جددت  
 ببليل انه لو نفع في الماء عادت  
 اليه العفونة ويصير المدبوغ  
 كتيوب تنصص للافاقه للادوية  
 القصة والتي تنصصه قبل  
 طهر عنه فيص غلبه ذلك فلا  
 يصل في ولا عليه قبل غله  
 ويجوز جمعه ما منع من ذلك  
 مانع ولا يحل أهسو كمن من  
 ما كحل اللحم أمس غيره خسر  
 النصيب اعلم من من المسنة  
 كلها وخرج بالجلد لشعره لم  
 تازر الدافع قل التورى ويعني  
 على قيله (الجلد الصليب

غيره دافع وحل أحاطت الدافع على الاستصحاب دون الوسوب ووجه باقي الأقوال المندكور  
 في الميزان (قوله بالدماغ) بمعنى الانبعاث كمنه في الغاية المذكورة قل (قوله أهابا بالقائه)  
 أي الجلد وقوله كذلك أي يتصور مع فلا يشترط فعل ولا قصد (قوله أهابا) الأهاب بكسر  
 الهمزة ككتاب اسم الجلد قل ديفه سعى به لانه أجهل على أي يتفقه به وبه لانه جلد جلد كليل  
 له المسك لانه ما رواه وماراة وطهر الفتح والضم والفتح أصح وأما الخسار فبالضم  
 لا غير (قوله والباطن ما لا يلاق الدافع) الخلل للاختبار وفي الخادم للزركشي والمراد بباطنه  
 ما بين وهو ما لوشق لظهوره والظاهر ما ظهر من وجهه بدليل قوله إذا قلنا بطهارة طاهره فقط  
 جازت الصلاة عليه لا فيمنه تلك فتدرايت من يقلقه شرح م (قوله ما كولة اللحم)  
 أي كليل والتسافد وقوله أم لا كالتب والقران (قوله لم يعد له التت) أي عن قرب أم لا  
 عاد اليه بعد مقتطره فلا يضر لأن الأشياء الصلبة إذا مكنت في الماء مدة طويلة نجا حاصل  
 لها العفونة (قوله والقصد) عطف تفسيراً وعام على خاص وقال قل عطف مرادف قال  
 م والوجه ان ماعد التت ان قال خير ان انه لقصد الدافع ضرر والا فلا ما يجدها متن ديفه  
 يتأثر بالماء فلا يخفى أن يتلطف في التاثر به بل يتلطف دافع أه (قوله كالقسط) بالقائه المشافة  
 غير السط (قوله والتبص) ولومن مقلد لكن يحرم التبص به اذا وجد ما يقوم مقامه (قوله  
 كدق الطيور) هو بالذال المجهية كما في شرح الروض وبالزاي أيضا كما في المختار قال فيه ذرق  
 الطائر زرقا وبه ضرب ونصر (قوله ونحو ذلك) كالحل (قوله وانما جددت) فزع الميم وبابه  
 نصر ودخل اه محتار (قوله عادت اليه العفونة) أي لانها كمنته فيه (قوله فيجب غله)  
 ولو سمي تراب ان كان الدافع بحوروث كلب قل وانما لم يلوأ صابه قبل الدافع فحاجة مغلطة  
 فغسله قبل سماع احدا من التراب فلا يمتس تطهيره بعد الدافع يسع احدا من تراب لانه قبل  
 الدافع لم يكن قابلا لتطهيره أو خدمته أي من التحليل سم أن عظم المسنة أي وشعرها اذا أصابه  
 معطل لم يظهر بالتبص والترب فادأصاب شيأ مع الرطوبة نصب نجاسة مغلطة اه فتعلم  
 لانه فرغ مهم فقبس اه م د لكن نقل عن ع ش أنه يظهر من الصلابة المغلطة وهو أقبح  
 (قوله لذلك) أي نجسه (قوله ما يمنع من ذلك مانع) بأن كان فيه قبس بعد التت كمن  
 لم يلاق الدافع (قوله ولا يصلأ كله) أي جلد المسنة المدبوغ اتجا لجلد الذي بعد ديفه فيوز  
 ا كله ما يضر (قوله انما حر من المسنة كلها) فهو شامل للجلد وان دافع وقول قل ليس  
 في الحديث الذي ذكره دليل لدعاه اه ليس بظاهر لكن القلوب في فهم أن تحريم الأكل الذي  
 في الحديث قل الدافع (قوله وخرج بالجلد الشعر) عبارة شرح م وخرج بالجلد الشعر  
 فلا يظهره وان ألقى في المدبغة وعه الدافع لانه لا يؤثر فيه لكن يعنى عن قيله وان قال الشيخ انه  
 يظهر تعاوان لم يتأثر بالدافع (قوله ويعنى عن قيله) فهو نجس معقونه خلا قل قال طاهر  
 تعا لجلد كذا انخر للفرق فان القول بطهارة تدن نجرة فضرورة اذ لو لا الحكم بطهارة لم يوجد  
 طهارة خلأ أصلا عن خروا لضرورة الى طهارة الشعر لا مكان ازالته ولانه قطع بالجلد لاس  
 بجهة الشعر اما الكسرة فلا يعنى عنه أصلا على المعتمد واختار السكتي تعالض وجمع من  
 الاصحاب طهارة الشعر وان كدروا قال هذه الاشكالية عندى وهذا المسمى أعقده وأقبح به اه

سم وبه قال الامام أبو حنيفة اه (قوله وانقزير) اعترضه بعضهم بأن النخزير لا يجلد  
له ويشعر في لحمه وعليه فذكر ليس حكمه لو كان وقيل انه نوعان أحدهما حله اه قل  
(قوله أبلغ) لعل وجهه الاصلية انها تصيد جميع أجزاء الحيوان الطهارة بخلاف الدبغ الا يصيد  
الا بالجلد فقط اه مد (قوله مع حيوان طاهر) أي غير آدمي وهذا امر اقل بقوله في عمومته  
تصيد يأتى في محله اه (قوله لما ذكر) أي من قوة لأن الحياة في افادة الخ (قوله وقربنا)  
وكذا اسمها وحافرها وقديشعل جميع ذلك العظم وحينئذ يكون من عطف الجز على كله وكذا  
ابنها وبها ان لم تصلب ومسكها ان لم يهيا بالوقوع وقال أبو حنيفة وأحمد بطهارة الشعر  
والصوف والوبر اذا أبو حنيفة فقال بطهارة القرن والسبي والعظم والريش اذ لا روح فيه  
وقال مالك بطهارة الشعر والصوف والوبر طاقا صامكان يؤكل لحمه كاتم أولابو كل  
كالكلب والجدار اه شعرائي في الميزان (قوله ونظفها) التلطف اسم لمغفر الغنم ونحوه كالغفر  
والغفر والظفر والحافر للقرن والغل والحار اه ش (قوله فيدخل في الميتة حالايؤكل اذا  
ذبح) ونحوه حرام ولولا جلد جلد وكذا ذبح المأكول لا لاله ولولا جلد جلد وأوله للصدية  
كأنى عب قتلنفس لأن الحيوان كان مأكولا لا يجوز ذبحه الا لاكل فقط وغيره المأكول  
لا يجوز ذبحه مطلقا الا اذا نعل على جوارقه أو ذبه اه اج وانظر اذا ذبح المأكول لا لجل  
جلده هل يكون ميتة أو لا قل عن ابن حجر الثاني فلما راجع وفي الميزان للشعرا في طائفة قال  
الشافعي وأحمدان الله كذا لا تعمل شيئا فيلأبؤكل وقال أبو حنيفة ومالك انها لا تعمل الا في  
النخزير واذا ذكى عندهما سبع أو كلب طهر جلد وجهه لكر أنه حرام عند أبي حنيفة ومكره  
عند مالك ووجه الاول ان المأكول لحمه حيث فلا يؤذيه الله كطهارة ولا يطالب حكم ذبحه  
حكم موته حجب أهله قال تعالى في مدح نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ويحرم عليهم ان يمسوا  
وجهه الثاني أنه لا يلزم من طهارته حله فقد يحرم الشيء الطاهر لضره في بدن أو عقل ولم يلا  
يؤكل وان قيل بطهارته يضرب في السدن كاجتزب ومن شك فليزب ولو لم يكن الا أنه يورث أهله  
البلاد حتى لا يكاد يفهم نواهر الامور فضلا عن بواطنها لكن اه يحرره (قوله والمحرم  
للصيد) أي اذا كان مأكلا صيدا وحشيا كما يعلم من كتاب الحج اتماعا لو حشى فلا يحرم (قوله  
ونحوه) كالظفر (قوله ان كان طاهر افطاهر) كان الماسبان كانت طاهرة أي ان كانت  
ميتة طاهرة فالجزء المفصل حال حياته طاهر وان نجس نفسه وقد يقال ان الميتة ان قسمت  
التذكير من المضاف اليه ومن الجزء ثوب الثعالب فهو نجس خلافا لما أفتى بطهارته كالهرق ك  
في مر وانظر لو اتصل الجزء المذكور بأصله وصلته الحياة هل يطهر ويؤكل بعد التذكية  
أو لا ونظيره ما لو أحياله الله تعالى الميتة ثم ذكيت ولم يطهر في هذه الا الحل مفكدا الاول فليست  
شورى الآلهة قدر بدلى الاولى ما لو وصل عظمه بعظم نجس وحلته الحياة قمع حكمهم عليه  
يكوه نجاسة بمقوعه وعلى الثاني ما لو أحياء الله بعد تقين موته حيث لا دله روحا وبأنه مواله  
الآن يفرق بأن العظم الموصول اجنبي من الواصل اصله وليس من أجزائه لاصيلة بليل علم  
عوده في الاخر فقل بكى الوصل مقتضا الطهارة بخلاف جزء الحيوان فقد عادت له الطهارة  
بعوده الى أصله وانطاهر عدم اراد النائية لأن كلاهما حية حقيقة متحدة فتعطي حكمها

والنخزير فلا يطهره الدين قطعا  
لأن الحياة في افادة الطهارة أبلغ  
من الدبغ والحياة لا تصططها نه  
(و) كذا (ما قوله منها) ومن  
أحدهما مع حيوان طاهر لما  
ذكر (وعظم) الحيوانات الميتة  
وشعرها وقربنا وظفرها ونظفها  
(نجس) قوله تعالى حرمت  
عليكم الميتة والدم وتحريم مالا  
حرمة ولا ضر فيه يدل على  
نجاسته والميتة ما زالت حياتها  
بغير ذكاته شرعية فيدخل في  
الشيء مالا يؤكل اذا ذبح وكذا  
ما يؤكل اذا اختلف فيه شرط من  
شروط التذكية ككذبة  
النجس والمحرر للصيد وما ذبح  
بالعظم ونحوه والجزء المفصل  
من الحي كنية ذلك الحيوان كان  
ما امر افطاهر وان كان نجسا  
فمن لم يقطع من حي فهو  
كمنه ورواه الحاكم وصححه على  
شرط الشيخين

فليأتني كما يطعني وقوله تنطلي حكمها وهو الطهارة بالحسنة الثانية جنوا أطهارها الثاني  
زويته وأمواله من طهارته بالموت فلا تنضم الحسنة شأ (قوله) فالمفصل من الآدمي ومنه  
المشقة التي فيها الولد طاهر من الآدمي بقسمة من غيره (قوله) الأشعر أوصوف) هذا بالنظر  
إلحلام الشرح مع القن استثناء منقطع لأن فرض المشقة في شعر الميتة (قوله) أو برأ (قوله) كقول  
ومثله لعنه ومنه وصكه وفأته بالهزم وتركه بخلاف الحيوان المعروف فإنه بالهزم فقط كما في  
القاسوس وعمل طهارتها ان انفصلت في حياتها ولو احتال على الأوجه أو بعدد كلتها والأ  
فهي تحسنى وقوله والأفهي تحسنة أي ان لم تنسأ بالانفصال دل على قولها ولو احتال يؤخذ  
منه أنه لو رأى غيبية ميتة وفأرة عند حوا احتل أن انفصلها قبل موتها حكم طهارتها وهو  
منه لأنها كانت طاهرة قبل الموت فتستصحب طهارتها ولم يعلم ما يريل الطهارة وإنما كان  
المسك طاهراً بخبر مسلم المسك أطيب الطب اه وتقل عن ج أن المسك التركي نفس لانه يؤخذ  
من قرح حيوان غير مأكول والعصير طاهر وهو ثبت بقطعه الصر قال امامنا الشافعي رضي الله  
تعالى عنه حدثني بعضهم اه ركب العبر فوقع على بر يرتقظ إلى شجرة ثل عرق الشاة وإذا  
قصرها عنبر قال فتراكسني بكتفها أخذته فثبت ربح فالتفت في الجرح قال الشافعي رضي الله  
تعالى عنه والهلك ودواب البحر تتلعه أول ما يقع لانه لين هذا المتعة قبل تسلل الاقتله الصراط  
الحرارة التي فيه فإذا أخذ الصناد المسكة وجدته في بطنها فقد رأى بطنها من تحتها واعلم هو  
ثبت قاله القسطلاني في شرح الحضاري اه اطلق في (قوله) ولو تنسأ الخ) والتفسير  
لتعذيب ومي قال مكره ويجعل على أذى يحمل عادة (قوله) أنا وما تنسأ) الثلاث أمانة البيت  
فقط الساع عليه من عطف التفسير والعامة بعد الخاص (قوله) ولو تنسأ كذا (قوله) أي  
الشعر والصوف والريش والوبر وكذا العظم وان لم يكن في خرقة أو زنبيل وعبارة شرح م ر  
والشعر الجهور انصافه هل هو في سال حيلة الحيوان المأكول أولاً أو كونه مأكولاً أو غيره  
طاهر اه (قوله) لأن الأصل عدم التدكية) ما لم تنسأ في طرف وعبارة م ر ولو وجد قطعة  
لحم في أناء أو خرقة يلد الجحوس فيه فطاهرة ومريم متكشفة مصبة لعدم جريان العادة  
برمي اللحم الطاهر وفي أناء أو خرقة والجحوس بين المسلمين وليس المسلمون أغلب فكل ذلك فان  
غلب المسلمون فطاهرة اه (قوله) والشعر على العضو المباح نجس) ومنه نظرية البالة اطروف  
قل أي قطع طرف الآلة وأقرب ذلك ثلاثتهم قوه فليسق الأشعر المأكول أنه  
طاهر مطلقا والعضو يضم العين وكسرهما كما في القاموس (قوله) والشعر المفصل الخ)  
هو مبق على النصة التي وقعت له وهي الأشعر الآدمي وفي أخرى الآلا آدمي وهي الصواب  
لإقتضاء تلك الآية أن شدة الآدمي خاصة بخلاف شعره لشمول قوه وعظم الميتة وشعرها نجس لعظم  
ميتة الآدمي (قوله) ولقد كرمنا في آدم) قال ابن عباس رضي الله عنهما بأن جعلهم  
يأكلون بالأيدي وغيرهم يأكل قبيحهم من الأرض ولا ترد القردة لوطه العجاسة بجانا كل  
به وقبل العقل وقبل بالطق والغير والفهم وقبل بأعذار القلعة وقبل بحسن الصورة  
وقبل الرجال بالعمامة والتسامة الدواب وقبل بتسليطهم على جميع ملأ الأرض وتجزيره  
لهم وقبل بحسن تدبيرهم أمر المعاش والمعاد اه برماوى (قوله) فالمراد به نجاسة الاعتقاد

فالمفصل من الآدمي والهلك  
والجرح طاهر ومن غيره نجس  
(الأشعر) أوصوف أو  
ورأ كقول طاهره بالاجماع ولو  
تسببها أو انتف قال الله تعالى  
ومن أوصافها أو أبارها وأشعارها  
أنا وما تنسأ إلى حين وهو محمول  
على ما إذا أخذ بعد التدكية  
أو في الحسنة على ما هو المعهود  
ولو تنسأ كذا فبما ذكره ان انفصل  
من طاهره ونجس  
بطهارته لأن الأصل الطهارة  
ونسأ في العجاسة والأصل  
عدمها بخلاف الأول ما تنسأ  
لحم ونسأ كذا هل هي من مذكاة  
أو لأن الأصل عدم التدكية  
والشعر على العضو المباح نجس  
إذا سكن العضو نجساً تسعاه  
والشعر المفصل من (الآدمي)  
سواء انفصل منه في حال حياته  
أم بعد موته طاهر لقوله تعالى  
ولقد كرمنا في آدم وقسمة  
التكريم أن لا نجسهم نجاسة  
بالموت وسواء الملم وغيره وأما  
قوله تعالى إنما الشمر تكون  
نجس فالمراد به نجاسة الاعتقاد  
وأجنبناهم بآيهم



قوله أن الاعتقاد أمر معنوي وهو لا يتصف بجماعة ولا طهارة ويحكي الجواب بأن المراد  
بجماعة الاعتقاد فلهذا فهو معنوي بالجماعة على ضرب من التصور اه فيكون التقدير احتملا  
اعتقاد المشركين فاسد فيكون في الآية متضافا معتد واستعار قصير بحية حيث شبه الفاسد  
بالنفس بعد تشبيه الفساد بالجماعة بهانئ وجوب اجتناب كل واستعار النص للتأنيد وقوله  
أو اجتنابهم كالنفس فيكون من باب التشبيه بالبلغ أي هم في وجوب الاجتناب كالنفس  
فعلى الاول يكون الموصوف بالنفس اعتقادهم وعلى الثاني ذواتهم وقال الشيخ سلطان أي  
ولانه لو تنص بالموت لكان نفس العين ولم يؤمر بفعله كسائر الاعيان العسة لا يقال  
ولو كان طاهر الموصوف بفعله كسائر الاعيان الطاهرة لا ما تقول قد عهده في الطاهر يدل  
المحض ولا كذلك نفس العين (قوله لا تحاسة الأبدان) قد يقال هذه الآية في المشركين  
الاحياء والكلام هنا في الموتى ع ش وأجيب بأن الآية اذا دل طاهرها على نجاسة  
الاحياء تكون نجاسة الموات بالاولى ونقل البيضاوي عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى انما  
المشركون نجس ان المراد بنجاسة الأبدان حقيقة فالكافر عند ابن عباس نجس حقيقة ولو لم  
حال الخلق في الميزان ما فيه قال الامام مالك وأحمد والشافعي في أربع قوله بطهارة الآية  
اذا مات وعند الامام أي حقيقة المرحوم من قوى الشافعي أنه نجس لكنه بطهارة بالنفس  
ووجهه الاول عرف ذات الآية روحا وجسما ووجه الثاني شرف ووجهه فقط فاذا خرجت  
من الجسد تنصب لانه ما كل طاهر الا بسبب ان الروح فيه وهي من أمر الله أمر الله طاهر  
مقدس بالاجماع فكذا ما جاوره فان قال قائل كيف قال الامام أبو حنيفة بجماعة الآية مع  
حديث ان المؤمن لا يبصر حيا ولا ميتا فالجواب بحمل أن هذا الحديث لم يسلطه أو بلغه ولم  
يصح عنده اه (قوله والكبد والطحال) بكسر الطاء أي وان صحقا وصاروا كلام ع ش  
(قوله ثم اعلم الخ) هو لفظ يؤق به لثقة الاعتناء بما بعد وقوة التوجه اليه والخطاب به كل  
واقف عليه (قوله جاد) المراد به ما ليس حيوانا ولا أصل حيوان ولاحر حيوان ولا متفصلا  
من حيوان فلعن من هذا أن الفضلات قسم ثالث خلق قال والاعيان اما جاد واما حيوان واما  
فضلات ثم قسم الفضلات الى ما استعمل في الفساد فهو نجس كالدم وما لا يستعمل فطاهر كالعرق  
كلن أول اه م د (قوله ولومن بهض الوجوه) ملا برادر أن الجمل لا يؤكل (قوله مسكر مانع)  
لو سكت عن لفظ حاتم لطابق الدليل المدعي لأن حقيقة المسكر منه إزالة العقل وهو نجس  
ولو جاد ولا يصح تزيه عن نحو الحشيش لانه محذور لا مسكر فهو طاهر ولو ما عاقل ل وقوله  
لطاقق الدليل الخ لأن الدليل لم يقل فيه كل مانع بل قال فيه كل مسكر وهو يشعل الجاد وفي  
شرح م د وقد صرح في المجموع بأن البج والحشيش طاهران مسكران اه وهو مخالف  
لقول ق ل محذور وبعبارة ابن حجر ومثل الحشيش والبنج الانيون وجوزة الطيب أي الكثير  
منها وكثير الغنم وكثير الزعران والمراد بالاسكار الذي وقع في عبارة الشارح وغيره في نحو  
الحشيش وما ضاهاه يجرّد تعقيب العقل فلا منافاة بينه وبين تعبير غيره بأنها محذورة متومة خلافا  
لن وهم فيه وهذا كونه في تهرج وجوزة الطيب من أنها مسكرة بالمعنى المذكور و أنها حرام  
صرح به آخمة المذهب الثلاثة أي غير الحنفي واقتضاها كلام الحنفية وفي المصاحح البنج مثال

لا نجاسة للأبدان وقيل متومة  
بجماعة من الجرادلة وعلى الله  
سليم وسلم أحسن لتأنيستان  
ودمان السمك والجراد والكد  
والطحال ثم علم أن الاعيان جاد  
وحيوان فالجاد كله طاهر لانه  
خلق لتأنيع الصاد ولومن بهض  
الوجوه قال تعالى هو الذي  
خلق لكم ما في الارض جسا  
وانما يحصل الاتفاع أو يكمل  
بالطهارة الامانص النابع على  
نقيته وهو كل مسكر مانع

فليس ثبات الحاسب بخلق العقل وورث الخيال وروى أنكر إذا شره الإنسان بعد ذنبه ومقال أنه  
 وورث التورم **له** (قوله لقوله على الله عليه وسلم كل مسكر خمر) الظاهر أن هذا الخمر دليل  
 على حرمة الخمر وأما الخليل على قبله من تقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا انما الخمر الملهة رجس  
 أي نجس وهذا الحديث لا يدل عليه (قوله لمسكر) أي من أنه خلق لما في العباد (قوله إلا  
 ما استثناء الشارع) أي حقيقة أو حكماً فصيح قوله بعد وانظر في خلقه من مستحق حكا وهذا على  
 قراءة نه بالرفع عطفاً على الكلب ويصح نصبه عطفاً على ما في قوله إلا ما استثناء الشارع وعليه  
 لا يحتاج إلى تكلف وكتب بعضهم على قوله بعد وانظر في خلقه عطفاً على الكلب من قوله السابق  
 وهو الكلب فيقتضي أنه استثناء الشارع أيضاً وقوله لأنه أسوأ حالاً من الكلب يقتضي أنه  
 مقبى عليهم ويرد في شيء من الشارع اللهم الآن يحمل قوله إلا ما استثناء الشارع على الأعم  
 بما استثناء حقيقة أو حكماً (قوله ولو لمع) فيه رد على من قال بظاهره من حيث أنه اطلق  
 (قوله طهوراً بأه أحكم) قال النووي في شرحه حسم الأشهر فيه ضم الطاء وقال يقتضيها  
 لغتان هكذا يحذف زى ويقول المولى أي مطهره مظهره في الفتح لأن المظهر هو الالة ويحذف لضم  
 بأن يراد به الفعل المظهر اه ع ش (قوله وأولاهن) وفي رواية أخرى هن وهما محمولتان على  
 ثالثة وهي احداهن تساقط الأولين بتعارضهما فعيل بالثالثة أو تحمل الأولى على الأكل  
 والثانية على الإجراء والثالثة على الجواز وفي رواية وتعرفه الثامنة بالتأني بمعنى أن التراب  
 يصيب السابعة فهو بمنزلة ثمة ق ل (قوله وهو) أي في أطب أجزاء الخ وقوله بل  
 هو أي الكلب من حيث نفسه وقوله أطيب الحيوانات أي غير الأدي ويحتمل أنه أطيب  
 الحيوانات ولو الأدي لأنه قد يوحى الفضول ما لا يوحى الفضل وبأية قطع وقوله نكحة  
 أي راحة الفم (قوله لم يث) قال في المختار لث الكلب أخرج لسانه من الفم أو التعب  
 (قوله لأنه أسوأ حالاً الخ) استدلل بعضهم على نجاسة الخنزير بقوله تعالى وأطعم خنزير فإنه رجس  
 بناء على رجوع الصبر للصبر قال السوي وهو غير متعين بل يحتمل رجوعه له ضاف وهو اللهم  
 يعني أن لحمه نجس بغيره وولده لا يدل على نجاسته في حياته ثم قال وليس لتأديس وأصع على  
 نجاسته (قوله وفرع كل منهما مع الآخر) هو مستحق حكماً أيضاً كخنزير باعتبار أن التمرع  
 يسع أخس أصليه (قوله أوسع غيره) دخل فيه المولدين كلب ذكر أو أنثى وأدى **هـ** حكماً  
 وهو كذلك أن كل على غير صورة الأدي فإن كان على صورته ولو في النصف الأعلى فقط فهو  
 طاهر في الصادات فيصلي ولو أماً ما ويدخل الماسجد ويحاط الناس ولا يصعب معه مع  
 رطوبة ولا يصعب به الماء القليل ولا المائع قال شيخنا وتولى الولايات كلفضاً ولا يملك كالح  
 ونافسه الخليل ولحكم العنصر في الأنسكة والتسرى والذبيحة والتواوت ويجوز له أن  
 يجز التسرى أن خاف الفت وتقال شيخنا يرى من أمه وأولاده ق ل على الصبر والمولى  
 ولو ولد أدي بين شه وخروف مثلاً حكمه حكم المكف في التزام الأحكام والصك  
 بين آدميين طاهر ولا يضر تغير صورته كالخمس والأدي بين كلبين نجس قطعاً وبطهر أنه يجري  
 فيه ما مر من شيخنا من إعطائه حكم الطاهر في العبادات اه وذكر بعضهم أن الأدي بين  
 شاتين يصح منه أن يخطب ويؤتم الناس ويجوز ذبحه وأكله اه وقيل أنه الأدي من حيوان

أقول حمل الله عليه وسلم كل  
 مسكر خمر وكل خمر رام وكذا  
 الحيوان كله طاهر لمسكر إلا  
 ما استثناء الشارع أيضاً وهو  
 الكلب ولو لمع لمع لمع طهور  
 أناه أحكم إذا وقع فيه الكلب  
 أن يفله سبع مرات أو لا من  
 بالتراب وبه الخلافة أن الطهارة  
 أم الحلت وأخت أو نكحة  
 ولا حلت على الأما ولا نكحة  
 فتصبت طهارة الحلت فتبت  
 نجاسة طهارة طهارة بل  
 هو أطيب الحيوانات كنه  
 لكثرة ما يلبث فقيته ولي  
 والخنزير لأنه أسوأ حالاً من  
 الكلب وفرع كل منهما مع  
 الآخر أوسع غيره من الحيوانات  
 الطاهرة كالمولدين بين ذنب  
 وكلبة

البحر كذلك وفي كلام بعضهم أن المتولد من حلك وأدى له حكم الآدى اه ومقتضاه أنه  
 مكلف فأنظره كالذي قبله اه ق ل على الخلال ولو ولد حيوان من السمك وغيره فبنته نجسة  
 على قياسه أن الولد يتبع أخس أبيه كفى الشورى (قوله تغلبا النجاسة) كما ذكر في قاعدة  
 يتبع القرع الخ (قوله وأن الفضلات الخ) عطف على قوله السابق أن الاصاب الخ (قوله  
 كنكم) ينصف الميم وتشديد هاء لومين محك قال في العباب كل سمك طلع ولم يخرج مافى  
 جوفه فهو نجس وعلى هذا فالنسخ كلف نجس وأما الدم الباقي على اللحم وعظامه من المذكرة  
 نجس معقونه كما قاله الحلبي ومعلوم أن العفول لا ينافى النجاسة فإدمن عبر بظاهره أنه  
 معقونه ش م ر وقوله نجس معقونه صورة بعضهم بالدم الباقي على اللحم الذي لم يمتلط  
 بشئ كما ختم عن ع ش ويستثنى من الدم المتى إذا خرج على لونه كما قاله زى (قوله  
 ولو يتجلب) أى سال والظاهر أن الغاية للتعميم ثلاثهم أن أصله طاهر فيكون طاهرا  
 ولو صحت الكبد والطحال وصارادما فطاهرا فإنما يظهر كفى ع ش على م ر (قوله  
 أى الدم المسفوح) أى السائل خرج الكبد والطحال والمراد بقوله المسفوح أى باعتبار  
 الأصل فلا رد ما لو وجد الدم فانه لا يظهر (قوله لانه دم مسفوح) لأن أقول كونه  
 كذلك لا يقتضى نجاسة دليل المتى واللبن الآن يجب بأن المراد دم مسفوح إلى فساد لا إلى  
 صلاح اه سم (قوله وفى) ثم ما خرج من حب متجلب بحيث لو زرع نبت ومن بعض كذلك  
 بحيث لو حن فرج نجس بخلاف لبن لم يتغير ولم يمتلط بمسحوق فهو نجس لأن شأن المعدة  
 الاطالة اه م ر فى شرحه ولو أكل لحم كلب لم يجب تنسيق دبر من خرجه وان خرج بعينه  
 قبل استنائه فبما يظهر لأن الباطن محيل أى شأنه الاحالة اه فان تقايها فان استعمال فلا تنسيق  
 والاسبغ اه ع ش ويجب تنسيق الدبر من خروج مائه عدم الاطالة وان استعمال  
 كالعظم كما تراه شيئا ح ف (قوله وان لم يتغير) وان لم يتغير متغيرا ولو لم يفوق القلتن  
 خلافا لاسنوى حيث ادعى أن الماء دون القلتن يكون متنجسا لا نجسا يظهر بالمكراهة قياسا  
 على الحب وفرق بأن تأثير الباطن في المائع فوق تأثيره في غيره كما ذكره ح ل فالقائه للتعميم  
 بالنسبة للذى يسلخ القلتن والرد بالنسبة للمائع لهما ولو ابتلى شخص بالمق معنى عنه فى الثوب  
 والبدن وان كركدم البراغيث وكذا من ابتلى بسلان الماسن فم وهو ناثم ان علت نجاسته  
 بأن كان من المعدة ويعرف ذلك بتغيره قال فى المجموع وسأت الاطاعته فأكره واكونه  
 من المعدة ومثله الاول ما لو ابتلى بدم لنته والمراد بالابتلا بذلك أن يتكرر وجوده بحيث يقبل  
 خلوه عنه ويستثنى من الذى يعمل القتل فهو طاهر لانه قبل انه يخرج من فم القتل وهو الاصم  
 وقيل من دبره فانه ويستثنى من الروث وقيل من ثديين صغيرين تحت جناحاه فهو مستثنى  
 من لبن الما بول كل ق ل و برماوى (قوله وهو الخارج من المعدة) وهى المتخفف تحت الصدر  
 وبما رقتش المنهجم وفى وهو الخارج بعد وصوله الى المعدة قال ح ل بل الى مخرج الحرف  
 الباطن وهو الحاء عند شين م ر وقد يشكك عليه الخارج من الصدر من البطم فان الصدر  
 مجاز لخروج الحاء بكثير ثم رأيت فى شرح العباب لابن حجر وقولهم بظاهرة البطم الخارج من  
 الصدر صرح بأن الواصل الى الصدر وما فوقه اذا عاد قبل وصوله للمعدة لا يكون نجسا

تغلبا النجاسة وأن الفضلات  
 منها ما يستحيل فيه باطن الحيوان  
 كنكم ولو تغلب  
 وهو نجس ولو تغلب  
 من كبد أو طحال لقوله تعالى  
 حزن عليكم الميتة والدم أى  
 الدم المسفوح وقيل لانه دم  
 مسفوح وفى وان لم يتغير وهو  
 الخارج من المعدة لانه من  
 الفضلات المستحيلة

وعبارة الشورى أمانا من السدأ والخلق وهو التلثة ويقال التلثة والتلثة من  
 السماع فظاهر أنه كالخفاط فانه في شرح الحرير (قوله كالبول) لثاقل أن يقول حيث كان التي  
 مقبلا على البول فالأولى تأخير عنه (قوله وبجرة) بالجر عطف على دم وكذا مرة قد وأما  
 والمشية الخارسة مع البول طاهرة وهل هي من الأم ومن الولد يسترب عليه إذا مات  
 أحدهما هل يجب دفنهما معه ونصح الصلاة عليهما وغسلها وتكفينها ومواراتها فيه نظر  
 اه رجائي (قوله ما في المارة) وأما نفس الجلدة فتجب أن كانت من مذكى (قوله وأما  
 الزباد) بفتح الزاى المجبة (قوله سنور) أى تط بجرى أى من البصر ويقال له من أن يكون  
 - هل على صورة القط (قوله أو عرق الخ) كما هو عادة أهل مصر من أخذ القط ووضعه  
 في قفص ويدخنون عليه الماء أن يعرقا خذون عرقه بالمحارة اه ح (قوله كما سمعته)  
 من كلام النووي وقوله هذا أى بنى بأى بأنه يؤخذ من أى شئ (قوله لكى بقلب الخ) هذا  
 راجع لقوله أو عرق سنورى فقط لأنه لا يؤكل والاول ما كول (قوله مما وجد فيه) أى من  
 شعر وغيره (قوله من قليل شعره) العبرة بالقلة بالنسبة للأخوة أن كان جامدا وبأنه لا يجمع  
 أن كان ماتا اه شرح مدر (قوله وأما المسك) أى غير التركي لأن التركي من دم يخرج من  
 فرج الفزال كالخيس فهو نجس كما ذكره قد (قوله فهو أطيب الطبيب) المناسب لبقائه من  
 يقول وأما المسك فظاهر أنه أطيب الطبيب لأن المصود النص على الطهارة ويمكن أن يقال  
 أنه يلزم من كونه أطيب الطبيب طهارته فأطلق المزمع وأراد اللازم وبشارة الرمل والمسك ظاهر  
 خبره مسلم أنه أطيب الطبيب (قوله وفأثره) بالهمزة وكه وقوله طاهرة إذا انفصلت حال الحياة أو  
 من مذكاه ولو احتملوا الانفصا كما فيها (قوله خراج) بضم الخاء وتخفيف الراء على الانصاع  
 فيصير تشديدا على مقابلة (قوله مرة الطبية) أى من نوع من الطماء مخصوص في زم من  
 ساحته من أقسى بلاد التركى تسمى ثنت عشرين فوقيتى أو لاهما من مومة بينهما موحدة  
 مشددة بوزن سكر كما في شرح الشفاء (قوله من قال أنه نجس) صعب (قوله أنه طاهر) معقد  
 (قوله) و يلقفه أى يرميه من غير أن يتلعه حيوان البعير والافئس لأنه في (قوله وروث)  
 بالثلثة وهو معطوف على دم أى ولوس الجنى فبما يظهر أخذ جميعا فانه ابن حجر أنهم يكتفون بما  
 كصاه الاماعل النجس بمحلاعه وكذا من طوما كول أو مما لا تنفس لسانه فلم يقل وغائط لأنه  
 أى الروث شامل لله وحس الاذى وغيره بخلاف ذلك فانه خاص بالادى (قوله لما روى  
 البخارى الخ) عبارة شيخ الاسلام في شرح المهمة وروث كالبول اه قال ع ش قاس الروث  
 على البول بما مع استحالة كل منهما في الماطل ولورود الدليل في البول في قوله صلى الله عليه وسلم  
 حين بال الاعراب في المسحود صوابه ذو يار و يستدل على نجاسة الروث بما ورد فيه عنه صلى  
 الله عليه وسلم في باب الاستعما جرحى له بغير من وروثه فأخذ الحارثين وروث الروث وقال هذا  
 رجس أى الرجس النجس لأنه رعا يقال له هذا دليل خاص ففي قصة شخصية فلا يصلح  
 أن يكون دليلا على عموم جميع الارواث فالدليل على نجاسته بالقياس على البول أولى لأجل  
 هذا الإيهام اه فكان الأولى للشارح ح أن يصنع كشج الاسلام (قوله وروث الروث)

كالبول وبجرة وهي بكسر الجيم ما  
 يجره العبر وغيره لا اختار  
 وبجرة وهي بكسر الجيم ما في المارة  
 و ما رزاد فظاهر قال في المجموع  
 لأنه اما لن شورى بجرى كما قاله  
 الماوردى أو عرق سنورى كما  
 سمعته من ثقات من أهل الخبرة  
 بهذا لكن بقلب الخ لطله  
 بما يتأقطن شعره فليست زما  
 وجد فيه فإن الاصع منع على  
 البرى ويدعى الغوص قليل  
 شعره وأما المسك فهو أطيب  
 الطبيب كما رواه مسلم وأثره  
 طاهرة وهي خراج مما ينسب  
 الطبية كالسلعة فثبت حتى  
 نلقها واختلفوا في العنداء  
 من فانها نجس لأنه مستخرج  
 من بطر دويبة لا يوق كل لها  
 ومنهم من قال أنه طاهر لأنه ثبت  
 في البحر ويلقظه وهذا هو الظاهر  
 وروث ولوس من كوك وبرادله  
 روى البخارى صلى الله عليه  
 وسلم لشيء له بغير من وروثه  
 لستى ما أحد الحارثين وروث  
 الروث وقد - - -  
 والرأس بفتح

وكانت روثه حار كما قاله في الفتح ولكن الملقظ علم (قوله وبول) والمصاة التي تخرج عقبه  
 ان يتقن اعتقادها منه فهي نجسة والافى متخصة ح ل (قوله بسبب الماء عليه) أى  
 بعد زوال عنه (قوله ومذى) يكون المزال المجهة أى مع تخفيف الماء وبكسر الدال مع  
 تخفيف الباء وتشديد هاء ومنه في ذلك الودى ثم يفتى عنه لمن ابتلى به بالنسبة للسمع وأفتى  
 العلامة الرمل بجرمة جماع من تنص ذكره قبل غلته وينتج تحصيله بقول السلس وأما  
 المرأه التي لم تستنج أو تغسل فرحها فيصير عليها تخمين الزنج قبل غلته وكذا هو لو كان مستنجرا  
 باطريقه فيصير عليه جاعها ويحرم عليها تخمينه ولا تصير بالاستماع ناشئة وعليه فلو فقد الماء امتنع  
 عليه الجماع ولا يكون فقدمه عذرا في جوازهم ان خلف الزنا المجبه انه عذر فيجوز الوطء سواء  
 أكان المستنجم بالجر الرجل والمرأة أو يجب عليها التخمين حينئذ مما إذا كان الرجل مستنجما  
 باطريقه وبه الماء اه عرش على م مع زيادة من قبل وقال ابن شرف لو فقد الماء اعز  
 له الجماع بدون غسل الذكر (قوله ماء أى رقيق) عبارة شرح م وهو ماء أصفر رقيق ثم  
 قال وفي تعليق ابن الصلاح انه يكون في الشتاء أى من تخمينه في الصيف أصفر رقيقا وربما  
 لا يحس بجره وهو أغلب في التماسه في الريال خصوصا عند هيجان أه خضر  
 (قوله يخرج بلا شهوة) أى بلا شهوة فلا يفتى بقوله عند ثورانها وبلا شهوة قوية (قوله  
 في قصة علي) وهي أنه كان كثير المذى فاستحي أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن حكمه  
 لحل ائتمنه فقال المقداد بن الأسود أسألني رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهأ فقال مره  
 فلنسل ذكره ثم يوضأ اه م وقال ق لانه أمر القبر فنهأ فقال يقبل ذكره ويوضأ  
 وقوله يقبل ذكره أى ما أصابه من المذى (قوله والاصح طهارة الخ) أى فهو مستثنى من  
 القطة (قوله أصل حيوان الخ) والمراد بأصل البدن الذي احصل منه فلا بد أنه هو  
 الاصل فكيف يكون فرعاً والمأصل أنه أصل باعتبار التعلق فرع باعتبار انفصاله عنه أى  
 البدن قال حل وظاهر كلامهم هنا أنه لا يشترط طهارة التي كونه خارجاً من محل معاد بل منه  
 ما قام مقامه مستحكما ولا يقر شيطاناً ف أنه لا يتق طهارة التي من خروجه بعد التسع  
 فان خرج قبلها فنجس وان وجدت فيه صفات التي لا توجب هذا ليس مثلاً له لا يمكن قبل التسع  
 وتلك الصفات ليست صفات التي لانها إما تكون صفاته اذا وجدت في حد الامكان والاصل  
 في الخارج من الطل التماسه اه ومنه في ع ش (قوله ولين مالا يؤكل) بالجر عطف على دم  
 من قوله كدم فهو من الحاسات والفرق بين متى ويحيى مالا يؤكل حيث حكم بطهارة هما وبين  
 لانه حيث حكم بنجاسة كلاهما المني والبعض أصل حيوان ظاهر بخلاف اللين فإنه مراد به  
 والاصل أقوى من المني اهل (قوله عبرتين الآدى) أى والملك والحق على ما هت المجتزأ  
 شوري (قوله كلب الاثنان) فتح الهرة فنهأ فوقية اسم للآدم الحيوان والذكر حار ولا  
 يقال آثانه وليست العلاقة والمضعة من غير الملقظ نجسة في الاصح ومنع أكلهما للاستعداد  
 اه رجاء وعادة ق لقوله ولين الاثنان وفارق المني والعلاقة والمضعة نظر الاصل المتولد  
 عنها اه (قوله لانه يستعمل) به ان هذا يجري في ليس ما يؤكل ويجاب بأن الدليل في الحقيقة  
 هو القياس وهذا التعليل بيان للجامع مكانه قال بجامع الاستحالة في الطل في كل وان

وبول لا امر صلب الماء عليه في بول  
 الاعرابي في المسجد رواه الشيخان  
 وروى وهو بالمجبة ماء أى بغير رقيق  
 يخرج بلا شهوة عند ثورانها  
 لا امر بفعل الذكر منه في خبر  
 الصبيح في قصة علي رضي الله  
 تعالى عنه وروى وهو بالماء مله  
 ماء أى كدوثين يخرج عقب  
 الاول أو عند حمل شيء قبل  
 قياسا على ما قبله والاصح طهارة  
 متى عبر الكلب والخنزير وخرج  
 أحد هلاله أصل حيوان طاهر  
 ولين مالا يؤكل عبرتين الآدى  
 كلب الاثنان لانه يستعمل في  
 الباطن كالمس

كان الدم مستحباً عن الماء واللبن عن الدم (قوله أطلبين ما يؤكل) ولو على لون الدم ان  
 انفصل منه بعد تذكيته أو انفصل في حياته ولو من ذكر كالثور وعن ولدت غميماً كقول كثر  
 من شاة اه في ل (قوله لبنا نالسا) أي من حرة الدم وقذارة القروح وقولته أنسا أي في هذا  
 هنأ سهل لا يضر به شارب وقوله تعالى في أول الآية يخرج من بين فخذ ودم أخرج الزوار  
 عن ابن عباس أن الدابة إذا أكلت الحلق واستقر في كرشها تجتمع فكان أسفله رثا وأوسطه  
 لبناً وأعلىه دماً والكبد مسلط عليه فيقسم الدم ويخرج في العروق ويخرج اللبن في الفروع  
 ويبقى القروح في الكرش وحده اه فتح الباري على الضاوي (قوله أن يكون منشور)  
 أي مر به (قوله لبين الميتة) من الأدميات والصغيرة وإن لم تستكمل تسع سنين وهذا  
 بخلاف ما إذا خرج مما لا يمكن بلوغه حيث حكموا بجناسته وذلك أن اللبن يصلح غذا للولد  
 والمخ قبل ذلك لا يكون أملاً للولد واج عبادة م ر تأملين ما يؤكل لحمه كلبن القرس وإن ولدت  
 بخلاف طاهر ولا فرق بين لبن القرة والحلبة والثور والجدل خلافاً للبقيعي ويصور أن يكون لبن  
 أن يكون غثي أو خلق الله خلقاً في أجزائه لثلاثة ولا فرق بين أن يكون على لون الدم  
 أو لا وإن وجدت فيه خواص اللبن كظفيرة في المني أمناً أحسن ضرع حجة ميتة فإنه نجس  
 اتفاقاً كما في المجموع اه مع زيادة للزبادي (قوله وبنها ما لا يستحيل) هو مقابل قوله السابق  
 وإن الفضلات منها ما يستحيل بلابن الحيوان وهو نجس (قوله والعلة) مبتدأ فالعلة  
 والمضغة مستثنان من الفضلات (قوله من الدم) الأولى من المني وأجيب بأن كلام الشارع  
 بالنظر لاصل المني لأن أصله دم وعبارة شرح الروض كلفته قال أهل الخيرة أنها أصل الدم  
 والعلة دم غليظ استحال على المني حتى بذلك هو قوه بكل ما لا يسهو والمضغة قطعة لحم بقدر  
 ما يبيض استحالت عن العلة ويتبع أكلهما من المذكورة (قوله ورطوبه الفرج) اعلم أن رطوبة  
 الفرج على ثلاثة أقسام طاهرة فطاهرة وهي الشاة عما يظهر من المرأة عند قعودها على قديمها  
 وطاهرة على الأصغر وهي ما يصل البهادر الجامع ونجسة وهي ما وراء ذلك لكن هذه الأقسام  
 في فرج جارية لا في فرج البهية لأن البهية ليس لها الاستغذ واحد للول والجماع لكن كيف  
 هذا مع قولهم رطوبة الفرج من حيوان طاهر طاهرة اه مد ويجاب بأن عمل الطهارة إذا كان  
 الفرج مغسولاً ووقع السؤال عما يلقب بالطن الفرج من دم الحوض هل يتنجس بذلك  
 فينجس به ذكر الجامع أو لا لأن ما في الباطن لا ينجس أقول الطاهر أنه نجس كالجاسات التي  
 في الباطن فإنها محكوم بنجاستها ولا تنجس ما أصابها إلا إذا اتصلت بالطاهر ومع هذا  
 فينبغي أن يعنى عن ذلك فلا ينجس ذكر الجامع لكثرة الاستلابه ونجس أن مثل ذلك يضامو  
 أدخلت أصحها لفرض بالعين المجبة لا بالعماد وإنه وإن لم يلم الاستلابه كالجامع لكنها قد تحتاج  
 إليه كل أن أرادت المبالغة في تطهير الحمل ونجس أيضاً لو طال ذكره ونوح عن الاعتدال أنه  
 لا نجس مما أصابه من الرطوبة المتولدة من الباطن الذي لا يصل إليه ذكر الجامع المعتدل لعدم  
 إمكان التخط من فاشه ما لا يتلبس ببلان الماء من فاشه يعني عتلة شاة الاحتراز  
 عنه فأدعش والحاصل أنه متى خرجت من محل لا يجب غسله فهي نجسة لأنها حيث رطوبة  
 جوفية وهي إذا خرجت إلى الطاهر حكم بنجاستها فإن خرجت من محل يجب غسله فلا نجس

أم اللين ما يؤكل لحمه كلبن القرس  
 وإن ولدت بخلاف طاهر قال تعالى  
 لبناته لها أسنان للشارب ويوكدا  
 لبين الأدهى لا يابى بكرامته  
 أن يكون منشور ونجس وكلامهم  
 شاهد لبين الميتة وبه جزم في  
 المجموع ولبن الذكور والصغيرة  
 وهو المعتد ومنها ما لا يستحيل  
 وهو ذاهر كمرق ولعاب ودمع  
 من حيوان طاهر والدة وهي  
 الدم القاطط المستحيل من الدم  
 الرحم والمضغة وهي علة التي  
 تستحيل فتصير مضغة لحم ورطوبة  
 الفرج

ذكر الخوامع السكك بطهارتها ولا يجب غسل الوالد المتفصل من أمه والامر بنسب المذكور محمول على الاستبباب ولا ينسب من المراء ذكره اهدر (قوله من حيوان طاهر) راجع للعلقة والمخفة ووطوءه القرح وقوله طاهرة خبز من الثلاثة (فائدة) لا يجب غسل البيضة والوليد اذا خرجا من القرح وظاهره ان محله اذا لم يكن معهما وطوءة نجسة ووض وضرح م ر ع ش (قوله الا شيان) هو مستثنى من الاستحالة والتقييد بذلك ليس في محله اذا تقدم منه المسك والذئب والخنزير والعلقة والمخفة وغير ذلك الا ان يقال ان الكلام هنا فيما يكون فيه منع للانسان فتأمل قل وقوله والعلقة والمخفة فان اصلهما الاصيل دم لان اصلهما الخنزير والذئب (قوله بنفسها) أي من غير ما حجب عن لها حين تحللها سوا عطر ح أو لا فتا تقييد بالطرح في كلامه لا مفهوم له ومن العين ما تحلل فيها من وطوءة شئ ألقى فيها وتهيأ ما تلوث من الذئب فوقها بفير غلبتها بتقسيها بأن كان يصيرك الذئب مثلاً أما ما كان غلبتها بنفسها فلا يفتر ولا يصير زربون الاحتراز عنه ولا يصح شئ عليها بما يقصر معها ولو من غير جنسها كنبذ وعل وسكر ق ل (قوله وان نقلت) هذه الغاية للرد على من قال انها لا تطهر بالخل الناشئ عن النقل على القاعدة أن من استعمل شئ قيل أو أنه عوقب به رملته وقال قل وهذا النقل مكره على المعتقد بخلافه صحاحه عين في صرم وهذا هو المعتقد كما صرح به الشيخان في الرهن وجرى بعضهم على الحرمة مطلقاً سواء كان عين أو نقل من شئ إلى طل وهو ظاهر الحديث في ذلك ويرد مصرح بكلام الشيخين قاله جري شرح العصاب (قوله بطرح) أي بمصاحبة عين فالقول ليس بقيد (قوله وما ينسب) يتلث بالجموع وهذا شروع في تطهير الصلوات الثلاث وما من مصحح العموم وهو مخصوص بالجماع بدليل قوله ولو تنجس ما منع تعذر تطهيره (قوله غسل) أي يكتفى بنفسه ولو احتمالاً كما أفق به اللقبى فيما لو تنجس حاتم بنحو كلب من أنه اذا احتل من روبا لم عليه سبعاً مع التقرب ولو من نعال داخله طاهر ويرد عليه ما ينسبنا بالصلاة وشككتنا في رافعها والاصل عدمه ويجب النفس لعل على من تضعف بالصلاة وفارق غسل الزاني بأن ما صهي به هنا باق مسطر (قوله سبعا) ولو سبع جريات أو تحريكه سبعا وحسب ذهابه في الماء وعوده خرتين وفارق هذا ذهاب الدو عودها في الصلاة مرة واحدة نظر العرف ويحترز من المشقة لان اليد يثني تحريكها ولأنه اغتفر جنس الفعل في الصلاة (تسه) كون النفس سبعا وبالتراب تعدي في لولوا اجتماع الغسلات السبع ثم ترش منه شئ فالوجه أن يقال ان كان الترتيب في أولى السبع ليخرج الى ترتيب لانه لا يحتاج اليه عند الامر فكذلك اعتد الاجتماع ويجب غسله سبعا والاحتياج اليه لانه محلول بما يحتاج اليه وهو ما لا يبرح روح وعبارة حر ولو غسل المتنجس عاذ كرفي ماء كثيراً كدور كسبعا وتر به طهر وان لم يحركه فواحدة يفارق ما ر في النعاس المحدث من تقدير الترتيب بأن الترتيب مصفة تابعة والعدد ذات مقصودة فلا يقاس أحدهما بالآخر اه الطفيحي (قوله احداها) في نسخة احداها وهي أولى لان ما لا يعمل ان كان سبعا عشرة هادون بأن كان جمع فله لا كثر الملاحظة وان كان فوق ذلك فالأكثر الاراد وقد جاء على ذلك قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله الاثني عشر في قوله منه الرجوع لاثني عشر وجمع في قوله فلا تظلو انفسه الرجوع لاربعة اه ع ش على قوله منه الرجوع لاثني عشر وجمع في قوله فلا تظلو انفسه الرجوع لاربعة اه ع ش على

من حيوان طاهر ولو غلب  
ما سكون طاهرة ولا يطهر  
نفس العين بغسل ولا يباح  
الانسان أحدهما الجلد اذا  
دبغ كاس والثاني النجاسة اذا  
تخلت نفسها تطهر وان نقلت  
من شئ إلى طل وعكسه فان  
خلت بطرح شئ قبل التطهر وما  
تنسب علاقاته من كلب على  
سبعا احداها

م (قوله يترايب) أي معصوبة يترايب والمراد يترايب ولو سلم الدخول ما لو غسل بقطعة مطلق فاته  
يكتفي وكذا الذين الربط لانه ترايب بالقوة ويميز الرمل السطح الذي يغبار بكثرة الماء وان  
كان نديا والترايب المطلق بصدق حيث كان يكدر الماء كافي البرماوى قال في شرح الشيخ  
والواجب من التراب ما يكدر الماء لو وصل واسته الى جميع أجزائه لعل اه والحاصل أنه اذا  
وضع التراب على يرم الحاسة لم يكتف مطلقا وان زالت الاوصاف ووضع التراب كنى مطلقا أي  
سواء من جهة الماء أو لا ولا وسواء كان المحل رطبا أو جافا وان بقيت الاوصاف فان كان المحل  
جافا ووضع التراب مجزوا بالماء أو وحده كنى التراب ان زالت الاوصاف مع الماء المصاحب  
للتراب وكذا ان كان المحل رطبا ووضع التراب مجزوا بالماء زالت الاوصاف وان وضعه وحده  
لم يكتف تجب اه شيئا ح (قوله والخشيرة كالكلب) قد يشكل على هذا ما تقر في  
الاصول من أن الشيء اذا خرج عن القياس لا يقاس عليه بل يقتصر فيه على مورد النص وما  
خارج عنه فان القياس في إزالة العلة لاكتفاء زوال العين فغير مشورى وأوجب بأن  
قوله والخشيرة كالكلب أي في التصغير المرتب عليه التيسير لافي التيسير حتى يرد ما ذكر ح  
(قوله يبول الخ) البول قد هو الصبي أي الذكر قد ثاب ولم يتناول غير البول للتغذى قد ثاب وقبل  
مضى حولين وانج خرج بالبول بقية فضلاته كافي مباحص الاثني والخشيرة وما بعده من بول  
حولين مطلقا ومن تغذى بفعل البول لا لاصلاح فيفصل في جميع ذلك (قوله قبل مضي حولين)  
غرف بقوله يبول صبي أي يبول قبل حولين وخرج مما بعده معلون لم يتناول غير البول للتغذى  
بعدا حولين وبما تشرح م و اما الرضاع بعدهما فترة الطعام ووجهه انه اذا كبر غفلت  
معدته وقويت على الاستعانة وربما كانت تفصيل الحاله مكررة أي كبره فاعطوا من أقرب  
مر قدسه أي في الفسل ولهذا يفصل من قول الأعراب الذين لا يتناولون غير اللبن شرح م  
فالوشرب اللبن قبل الحولين ثم بال بعدهما قبل أن يأكل غير اللبن فهل يكتفي فيه بالنعيم ويجب  
فيه الفسل لأن نعام الحولين منزل منزلة كل غير اللبن الذي يظهر الثاني وكذا لو أكل غير اللبن  
للتغذى في بعض الأيام ثم أعرض عن ذلك وصار يقتصر على اللبن فهل يقال لكل زمن حكمه  
أو يقال بفصل مطلقا لانه يصدق عليه انه كل غير اللبن للتغذى الذي يظهر الثاني ولو شك هل  
البول قبلهما أو بعدهما فهل يكتفي بالرش أو لا يضمن الفسل تغفل عن الشيخ سلطان انه لا يضمن  
غمله لأن الرش خصه والرضع لا يصاد اليها الا يمين وفي عرش على م ما يخالقه حيث  
قال بنى أن يكتفي فيه بالنعيم لأن الاصل عدم بلوغ الحولين وعدم كون البول بعدهما  
والحولان تغذى بخلاف ما في حاشية الشيخ خضر على التعبير وهذا أي قوله قبل مضي حولين  
تنازع فيه قوله بول وقوله لم يتناول فتأمل (قوله غير لبن) كسمن ولبن أمه والظاهر أن  
مثل اللبن القشطة أي من أمه وان كان لا يصحبها كلها من حلق لا يأكل اللبن وقوله للتغذى  
طاهره ولو مرة واحدة ولو قليلا وان لم يستغن عن اللبن في ذلك الوقت أي فاته بفسل كافي شرح  
م وبما قل قل على الجلال قوله لبن ولوراثا لغويته منفعة أو أقطا ومن مطلقا وان وجب  
تيسير قد لا يمنه وجبته وقسطه الاقسطه لبن أمه فقط اه واعتد شيئا ح أن اللبن  
الحالي من الأنفة لا يضركذا القشطة مطلقا ولو قسطه غير أمه (قوله نضح) بالماء المهمة

يترايب ما هو رديم محل العلة  
والخشيرة كالكلب وكذا ما تولد  
منهما وما تجب ببول صبي  
لم يتناول قبل مضي حولين  
غير لبن للتغذى نضح



أو المجهية بأن يغمر الحمل بالماء فيترسلان بعد إزالة أوصافه من طم أولون أو ربح فلا يبقن  
تخفيفه أو عصر حتى لا يبق فيه ماء قل وقال سم لا بعد أن يحل مالم يخطط رطوبة في  
الحمل مثلاً والرويب المتصل ويؤيده أنه لو وقعت قطرة تنشق ما قليل ثم أصاب هذا المماثل  
فان من أبعد البعد أم يكتفي فيه النضج اه (قوله بآين لها صغير) أحمد لم يبلغ حول قبل  
أن اسمه محمد كافي البرماوى (قوله في حجره) ينضج الحامو كسرهما اه مختار وقوله بفسله  
أنى به لأن النضج قد يطلق على التقليل الخفيف (قوله ان كانت التماسكة سكبى) هذا يقتضى  
أن هذا التمسك من التماسكة المتوسطة وليس كذلك بل يجرى في الكل (قوله يسيل) المراد  
بالسيلان جريانه على ذلك الحمل لا انفصال عنه قل (قوله بعد زوال عنها) أى جرمها  
قل (قوله ولا يضر بقاءه) ويحق قولهم لا يضر بقاءه أولون أو ربح الخ أن الحمل يتحرك  
بظاهرة لأنه نجس معقونه فلو أصابه ما لا يضره ش م د (قوله يكون الدم) ولومن مقاط  
(قوله عسر زواله) أى الأحداى بحيث لا يزول بالمبالغة بقوا الحمل والقرص سوا ذلك  
الارض والتوب والناموسوا طال بقاء الرحمه ام لا م د يلطف وعلم منه الفرق بين  
التعسر والتعذر والتعذر أن لا يزول إلا بالقطع والتعسر أن لا يزول (٢) بالمبالغة ينحرف الحث  
والقرص فالعلم إذا تعذر أنزاله عنى عنه وإذا قدر عليها أى الإزالة بعد ذلك وجبت ولا تنزبه  
إعادة ما صلاصلا العذر على المعقد والريح واللون إذا عسرت إزالته ظهر الحمل ولا يجب بعد  
القدرة وقبب الاستعانة على الإزالة في جميع ذلك بآشان وأخوه ان وقعت على ذلك والا  
استحب كافي شرح م د ويكتفى في العسر قرصه ثلاث مرات فأكثر ثم الاستعانة اه  
قل والقرص بالصاد المملة أو الضاد واصل صور التماسكة ثمانية وأربعون صورة في الصبي  
منها خمسة وأربعون لأن الحاصل في الحمل اما البرم أو اللزن أو الرمح أو الطم فهذه أربع  
صوراً واثنان منها وقبست صوراً ملة من أخذ كل واحد من مابعداه أو ثمة منها وقبسه  
أربع صوراً والجسم وحى صورة واحدة فهذه خمس عشرة صورة وكلها في المغلفة والمحففة  
والموسطة مجسمة وأربعون وفي الحكمة ثلاثة لأنها اما مغلفة أو محففة أو موسطة فهذه  
ثمانية وأربعون اه م د على التعرير \* (فرع) \* يجب غسل مصف تصب وان تلق وكان  
نجس ود عليه اه م د (قوله فان بقيت على) أعين بمجلس واحدة (قوله ان كان) أى  
المحظا لا فخر الما بعد من الاظهار في عمل الاضمار اه قل قال في الخادم لو وضع ثوباً في  
اجاة وفيه دم معقونه وصب الماء عليه يتصب بالملافة لان مخروم البراغيث لا يزول بالصب  
فلا بد بعد زواله من صب ما ظهر وقال وهذا مما ينقل عنه أكثر الناس وهو يدل على أن  
التقليل الوارد ينقص ان لم يظهر الحمل كافي الشورى وقال الشورى أيضاً لو غسل ثوباً به  
دم براغيث بقصد إزالة الوسخ ظهر وان بقي فيه دم براغيث وان غسل بقصد إزالة الدم البراغيث  
فلا يظهر الا اذا زيل مالم يصبر زوال اللون أو الرمح والا عني عنه اه (قوله والنسالة  
طاهرة) ولو لم يصبغ بصبغ أو نجس وقد زالت عني الصبغ والتصبغ ويعرف ذلك بصفاء النسالة  
ولا بد أن لا يزول دون التوب بعد التقليل على وزنه قبل الصبغ فان زاد ضرر لان الزا من

ظهر الصبي عن أم قيس أنها  
جاءت بآين لها صغير لم يأكل  
الطعام فأطلسه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في حجره ببال  
عليه فقام بما فيه ففقه ولم يفسله  
وما نجس بغير الكلب ونحوه  
والصبي الذي لم يتناول غير لبن  
ان كانت العامة حكيمة وهي  
ما يتيقن وجودها ولا يدرك  
لها طم ولا لون ولا ربح كفى  
وصول الماء الى ذلك الحمل بحيث  
يسيل عليه زائداً على النضج وان  
كانت عسنة وجب بعد زوال  
صحتها إزالة الطم وان عسر ولا  
يضر بقاءه لو كان كسول الدم  
أو ربح كراحمه الجرم عسر زواله  
للمشقة بخلاف ما إذا سهل فضر  
بقاؤه فان بقيت على واحد  
معاشر لقوة لانتها على بقاء  
العين ويشترط ورود الماء على  
الحمل ان كان قليلاً لا مثلاً  
يتصب الماء على عكس النسالة

(٢) قوله أن لا يزول بالمبالغة  
الخ هي عبارة المداينى  
وكتب بها منه أى باصل  
المبالغة اه معصية

النجاسة ولا يضر بقية اللون احمر زولته نرج م ر وهذا خبره انه لو اشتمل المصبوغ ما منع  
 من اتصال الصبغ مما جرت به العادات استعمال المصبوغ على ما يتوهم كقصر الزمان ونحوه  
 لم يظهر التمثل العلم بقاها النجاسة فيه ا ح م وفي قول علي الجلال ولا يمتنع صفاء غسله  
 ثوب مصبغ ينسج ويكن غير مصبغ يتجسس في ما من صككراً وصب ما خليل عليه كذلك  
 فيظهر هو وصبغه (قوله طاهرة) أي غير مطبوعة لا لأنها ليست لان ما قبل به ان يمتنع غير  
 مطبوع ولو كان معفو عنه ا ح ل (قوله بلا تغير) أي وبلا زيادة وزن بعد اعتبار ما يتغير به  
 المغسول من الماء أي ويقب من الوسخ الطاهر قال ج وحيث في ما بالثقل وكان عليه أن  
 يقبها بالثقل لان هذه الشروط لا تستلزم الاحتذاء ا ح ف وبسبب التمسك وبغلة ثقله  
 منقولة بلا تغير وبلا زيادة وقد طهر المحل طاهرة ا ح (قوله وقد طهر المحل) أي بأن لم يبق في طهره  
 ولا لون ولا رطوبة في الغلط ا ح ل (قوله فروغ) وهي غائبة أحداه في تطهير المصبوغ  
 يتجسس ثباتها في تطهير الارض ثباتها في تطهير الثوب بغير الباء رابعها في تطهير السكين  
 المسقية بغيرها أو العلم المطبوع بما يتجسس خامسها في تطهير الزئبق سادسها في الاكتفاء  
 بتطهير محل النجاسة من ثوب يتجسس لخدمه سران النجاسة سابعها في تعذر تطهير الدهن وغيره  
 من النجاسات غير الماء ثلثتها في تطهير القم (قوله يطهر بالفصل مصبوغ) قال م ر ويطهر  
 بالفصل مصبوغ ومضروب يتجسس أو نفس ان انفصل الصبغ وان بقي لونه المزدوج وقوله يتجسس  
 أي حيث كان الصبغ رطبا في المحل فان جف الثوب المصبوغ بالتجسس كنى صب الماء عليه وان لم  
 تصف شالعه م وشيخه اذ لم تفتت النجاسة والا فهو كالم سم فالخالص أن المصبوغ  
 بعين النجاسة كالم والمصبوغ بالتجسس الذي تفتت فيه النجاسة أو لم تفتت فيه وكان المصبوغ  
 رطبا فانه يظهر اذا صفت النجاسة من الصبغ وأما اذا انفصلت نجاسة لم تفتت فيه كقراءة لم  
 تذب فيه وكان المصبوغ يافا فانه يظهر بغيره بالماء وان لم تصف النجاسة كما قاله سم والظاهر  
 أن مثله اذا انفصل بالبول وأن المتجسس به بعد صفائه يظهر بغيره بالماء لان صفه غير تراب عين  
 ببول أو بجماد يتجسس (قوله يتجسس) أي أو نجس كدم (قوله انفصل) أي المتجسس وقوله م  
 أي من المصبوغ نرج م اذا نجس كما يقع لنساء الارياض من مسح الثوب وجسب  
 الصبغ بضو قرط وغيره (قوله ولم يزد المصبوغ) هذا محقق الفسلة في قياسه ولا حاجة اليه  
 هنا لان المعتبر صفاء الفسلة الا ان كان المصبوغ بجماد لم يزد له ما بعد قل وقوله  
 ولا حاجة اليه هنا أي لانه اذا كان الصبغ مجردا به كاهو فرض المسئلة لا يزيدون الثوب  
 بالصبغ ويثبت قوله ولم يزد الوزن صورتان وهما اذا تساوى أو انقص الوزن بعد الصبغ لان  
 الصبغ قديا كل من المصبوغ كالشالات فينصف في الوزن بعد الصبغ (قوله قبل الصبغ)  
 يقع الصاد الفعل وهو المراد هنا وبكسر هاء الصبغ به من نيله وغيرها (قوله على موضع  
 محمول) أي بعد صفائه أو نشره بجزرة أو نحوها بحيث لا تبقى رطوبة تنفصل ق ل ويدل  
 عليه قول الشارح اما اذا صب الخ (قوله على نفس) أي عين قاله ابدال النفس هنا العين  
 والذات متلاقي مجردة للوثة (قوله واللب) أي الطوب غير المحرق وقول ق ل وهو الطوب  
 قل حرقه أو بعده فيه نظر (قوله لم يظهر) قال شيخنا يعني عنق بناء الماجد وفرشها والمشي

طاهرة ان انفصلت بلا تغير لم  
 يزد الوزن وقد طهر المحل  
 (فروغ) أي يظهر الفصل مصبوغ  
 يتجسس انفصل منه ولم يزد  
 المصبوغ وزنا بعد الفصل على  
 وزنه قبل الصبغ وان بقي اللون  
 احمر زواله فان زاد وزنه ضرر  
 فان لم ينقص عنه لتعقده به لم  
 يظهر لقائه النجاسة فيه ولو صب  
 على موضع نحو بول أو شبر من  
 أرض ماء عرط ظهر اما اذا صب  
 على نفس نحو البول فانه لا يظهر  
 واللب بكسر الموحدة ان تالطه  
 نجاسة جامدة سكر ولم يظهر  
 وان طبع وصار أجرا لهين  
 النجاسة

عليه ولومع وطوبى والصلاة عليه ومثلها وأنى الخرف المجنون طينها بالروث والرماد (قرع) •  
 لو تبس الجين مع شيه في الرقة مثلاً لم يظهر مشيه بالتسلسل ويظهر الجين حيث وصل الماء  
 إلى ما وصل إليه المني اه قل وقد سئل الزايد عن سؤال صورته ما قولكم رضى الله تعالى  
 عنكم في الجرو والازيار والابانات والقتل وغير ذلك كليلي والاصح مما يجهن بالسرجين  
 هل يصح بيعها ويحكم بطهارتها وما وضع فيه لمن مات مع أو ممدون القلن ويجوز استعماله وفي  
 الجين المعمول بالانفة المتحصلة هل يصح بيعه ويحكم بطهارته ويجوز أكله حتى لو أصاب شئ منه  
 بذناً أو ما حكم بطهارته وكذا ما يسيل منه من حش الحصر المعمول به الكسك هل يجوز أكله  
 ويحكم بطهارته ولا يجب المتصصة ولا غسل ما أصابه لأن هذا محتمل به البلوى وهل يجوز بيع  
 الطوب المجنون بالزبل إذا حرق بونه المساجد وفرش عرسها ويصل عليه بلا حائل وإذا اتصل  
 به شئ من بدن المني أو لم يوسعه في شئ من صلاته تصح صلاته أقولاً ما جورين فأجاب الخرف  
 وهو الذي يورث من الطين ويضاف إلى الطين السرجين مما حتمت به البلوى في البلاد فيحكم  
 بطهارته وطهارته ما وضع فيه من الماء القليل والمائعات لأن المنيقة تصلب التسير وقد قال  
 الشافعي رضى الله تعالى عنه إذا ضاق الأمر اتسع والجين المعمول بالانفة المتصبة مما حتمت  
 به البلوى أيضاً فيحكم بطهارته ويصح بيعه وأكله ولا يجب تطهيره لقسمته وإذا أصاب شئ منه  
 ثوب الاكل أو بدنه لم ينس للمنيقة والابتر المجنون بالسرجين يجوز بيعه وبنائه المساجد به  
 وفرش عرسها وتصح الصلاة عليه حتى قال بعضهم يجوز فساد الكعبة به والمني المتفصل  
 من الجين المعمول بالانفة المتصبة ظاهر لعدم البلوى به حتى لو أصاب شئ منه بذناً أو ثوباً  
 لم يجب تطهيره وأما علم والقول بطهارة ما ذكر من الابتر والجرو مشكل مع تحقق النجاسة  
 والمناصب أن تكون نجسة معقوا عنها (قوله وان خالطه غيرها) أي عين النجاسة الجالدة  
 بأن خالطه نجاسة مائعة كالبول (قوله كالجين) أي الذي جهن بالبول مثلاً كما في شرح  
 الروض اما لو صاب الجين مائعات الجين الكثافة فلا يظهر الا بضم "دقيق" اليوسب ما حمله اه ا ج  
 (قوله ولو يفت سكن) أي بعد اجملها بالنسار ا ج (قوله كنى غسلها) أي ولا يحتاج  
 إلى سقي السكنى وغلاء اللحم بالماء أي ويظهر ان ظاهرها وباطنها والفرق بين السكنى والذين  
 أن السكنى تذكر الحاجة إلى تناولها تخفف فيها حال في شرح الروض واستشكل الاكتفاء  
 بصل ظاهر السكنى بعدم الاكتفاء به في الابتر وأجيب بأن الاتساع به متأت من غير  
 ملازمة لافلا حاجة للحكم بطهارة باطنه من غير اصال الماء إليه بخلاف السكنى أي لا تأتي  
 الاتساع بها إلا بلا سبأ يحمل أو يغوه تخفف فيه بالتذرو وصول الماء لاطنها (قوله الرقيق)  
 يكسر الزاى النجاسة ثم حمزة أو تحته ساكنة ثم موحدة وهو من الجسد فلا ينس ووضعه  
 في نجس الامع رطوبة قل (قوله ولو عقب عصره) أي من النجاسة أي وان لم ينجف وهي  
 للزعة على من قال ان الثوب اذا كان رطبا ووقع على حمل منه نجاسة فصرى إلى باقى الثوب وهو  
 ضيف والمقدح عدم السريان شقنا (قوله ولو تبس مائع) أي شئ مما تقدم من المخلط  
 والمختف وغيرهما فبقية مختص به وان جدد بعد ذلك كعسل انفسه سكر اولين الفقد جينا  
 بخلاف عكسه كدقيق عجن به ولو اتساع فيطهر بالقليل بعد تنجس مائه فبقى وأما نحو السكر

وان خالطه غيره كالبول  
 ظهور ظاهره بالتسلسل وكذا  
 باطنه ان تقع في الماء ان كان  
 رخوا يصل الماء كالجين  
 ولو يفت سكنى أو يطبخ لم يعم  
 نجس كنى غسلها ويظهر  
 الزنى المتنجس بصل ظاهره  
 ان لم يصل بين تنصه وضله  
 فصلاحه والام بطهر كالهين ويكنى  
 غسل موضع نجاسة وتحت على  
 ثوب ولو عقب عصره ولو تبس  
 مائع غير الماء

فان تجسس بوجوده مظهر ظاهر ما للقليل أو بالكثرة أو بالانحصار أو بالاعتدال  
كما تنص عبارة سم وهو ظاهر ومن الجامد الرقيق فلا يتجسس بوجهه في نحو جلد كلب حيث  
لا يراه ولا يظهر بالقليل مطلقا أو مع التبريد في التماس الكلبة ما لم يقتضى والاعتدال  
تظهره فلو ما تم تجسسه فأنه ابن القنطرة أي حيث لا رطوبة قل على الحلال  
(قوله ولودهن) هذا لفظة للرد وعبارة سم و ر وقيل يظهر الدهن بقوله كالثوب التجسس  
بأن تصب الماء عليه ويكثره ثم يحركه بشفة ونحوها بحيث يظن وصوله لجميعه ثم يتركه ليعاود ثم  
يشق أسفله فإذا خرج الماء سد ونحل الخلاف كما قاله في الكفاية إذا تجسس عمالادنية فيه  
كالبول والالم يظهر بلا خلاف اه (قوله فليسلخ) ولو سفل قوله ولا يسلخ معطوف  
على فليسلخ فلا نهاية أي لا يبلغ وجوبا (قوله ولا شرابا) أي من غير الماء لأن الماء بمجرد  
مروءه على الغم يظهر محله ويصر الماء مستعملا فيكون شاربا بالمستعمل وهو جازع  
الكرهية (قوله أكل) أي وشاربا أو يؤكل أو لا يتناول فليس الأكل والشرب وهو حرام  
(تبيه) • جميع ما ذكر في هذا المجل ساق في فصل الصلابة مع زيادة (قوله ولا يجوز زناخ)  
لما كان الماء لا بد له من طرف شرع في سائر ما يحل من الطروف وما لا يحل فقال ولا يجوز زناخ  
والحرمة هنا عطفها على ما قبل من الكاثر وقال لا ذرى أي من الصغار وهو المقدر والمقدور على حكمه  
الرداه أي بما لا يجوز أن المقصود الذات التبييض على ما يحرم استعماله إذا الأصل في الأواني  
الحل وأيضا لما كانت أفراد الجائر لا تكاد تنقص قديم الحرام بل تأتي بعد ذلك بعبارة عامة  
أنفراد الجائر كما قاله عني ولا يحرم كسر الدراهم والدنانير إلا أن نقص قيمتها ما يقع من كسر  
نحو نصف فضة قيمتها خمس ورسمه حرام لغيره من تنبيع المال وأما ضربها بغير إذن الإمام  
فكرواه لأن يمكن فيه غش والافقو حرام (قوله لا ذرى وغيره) ولا يتحقق ذلك بالحق للسامعي  
يحل لمن لا يملك من التبرن الذي يقع لمن في شيء (قوله بالاجماع) قدمه لأنه أقوى وأعمومه  
لأن الحديث الذي بعده منه القياس ومحل حرمة الاستعمال إذا وجد غيرها ولو بأجرة فاضلة  
عما يتصرف في الفطرة كما في الأعياب بخلاف ما إذا لم يجد غيرها فإنه يجوز لك بحث بعضهم  
تقديم الفضة لأنها أخف بطوارزها في بعض المسائل فكانت دون الذهب ونصح الطهارة  
من إمام القدين قطعا و يفرق بينه وبين الصلاة في المنسوب حيث جرى في صحتها خلاف  
بأن الموضوع سلة و يقتصر فيها ما لا يقتصر في المقاصد وبأن الحرمة هنا خلقه تعالى فيسوغ  
فيه ما لا يتسامح في ذلك لأنه حتى أدى (قوله في آية الذهب) جمع أنه كسامة أو كسبة وهي  
ما يوضع فيه الشيء والأواني جمع الجمع وكثير من الناس يظن أن الآية مفردة وأصل آية آية  
بهمزة تنوين أبطلت الهمزة الثانية ألفاظا آية علة بقول الخلاصة

ولو ذهنا تعذر ظهورها ما لا يأتي  
الماء على كله وإذا غسل فيه  
التجسس فليسلخ في الغرغرة  
ليقل كل ما في حدة  
الظاهر ولا يبيع طعاما ولا شرابا  
قبل غسله لئلا يكون آكل  
للصلابة (ولا يجوز) لذكر أو  
غيره (استعمال) شيء من الأواني  
الذهب (أو) أواني (الفضة)  
بالاجماع ولقوله صلى الله عليه  
وسلم لا تشربوا في آية الذهب  
والفضة ولأن أكلها في صحافها  
متفق عليه

ومذا أبدل ثلثي الهمز من \* كلمة أن يسكن كثر أو تمن  
(قوله في صحافها) جمع حفصة وقدم الشرب لكثرته بالنسبة للأكل وكان القياس  
في صحافها أي الذهب والفضة وأوجب عنه ثلاثة أجوبة الأول أن الضمير راجع للمضاف  
وهو الآية والأضافة على معنى الثاني أن الضمير راجع للفضة وأما الذهب فمعلوم بالأولى  
أنه كونه تعالى والذين يكثرون الذهب والفضة ولا يتقون في سبيل الله الثالث أن الضمير راجع

الأفراد الكائنات من الذهب والفضة قال عرش على مر الحقيقة هي مدون القصعة فهي  
من حلف الخاص على العام لأن الآنية تشمل الحقيقة وغيرها وعليه فليس التقييدها بالأخراج  
غيرها بل لأن الغالب في العادة الأكل في الصافي دون الشرب وقوله تشمل الحقيقة وغيرها  
الحاصل أن لهم خمسة وقصة وصحفة وميكلة وصحفة بضم الصاد فالأولى ما تشيع ما فوق  
العشرة والثانية ما تشيع العشرة والثالثة ما تشيع الخمسة والرابعة ما تشيع اثنين وثلاثة  
والخامسة ما تشيع الواحد وكل من الخمسة يقال له آنية كإظهار وقدر هذه الخمسة في  
الختار (قوله ويقاس غير الأكل والشرب عليهما) أي ساقى وجود الاستعمالات ولو كان  
الاستعمال على غير وجهه لم يوفى كل كبه على رأسه أي رأس الأناء واستعمل أسفلها في يصلح  
له كإظهار ما لهم اه ابن حجر قال بعض مشايخنا ولا حاجة للقياس مع قوله بالاجماع الدال  
على حرمة جميع الاستعمالات وانما يحتاج للقياس من لم يذكر الاجماع واستدل بالحدوث فقط  
اه وفي الحديث إن قلل آنية في أرضه وهي قلوب عباده الصالحين وأحبها إليه ألينها وأصفها  
وأصلها قال علي رضي الله تعالى عنه أصلها في الدين وأصفها في الدين وأرقها على المسلمين اه  
ودخل في الأولى طين الكبرياء وهي حقيقة قلوبها تقبل للكبرياء والتعب المحرم من خلافها صاحب  
الكفا حيث قال يجوزاه وفهم من عدم الجواز حرمة الاستخار على الفعل وأخذ الجوزة على  
الصحة وعدم الغرم على المكسرة كآنية للهولاءه أزال المنكر (قوله على الأولى) ليس  
بشيء فالأجنبي منه والمراد به من تولى فعل ذلك ولو أجنبيا (قوله بمسحط) بضم الميم والعين  
الأناء الذي يجعل فيه السحوط يفتح السين وهو اللوازم في الألف وجميع أفعال الآلات  
بكسر أولها كقسط ومن ودته ومفرقة وملقعة وقسط ذلك الأثناء قباضم وهي مسط ومكسرة  
ومسطا بعلل أحصى القتين في مسط ومسط من ضم الميم فهما والاقصم ما لفة أخرى بكسر  
الميم في كل منهما وأما مكسرة فهي بضم الميم لا غير (قوله من أتاها) صفت مسط أي كائن من  
أتاها (قوله ولا فرق بين الأناء الخ) وضمه المكسرة والمفردة والمعلقة والصندوق وقطاع  
الكوز حل • (فرع) • وقع السؤال عن ذوق الذهب والفضة وأكلهما مفردين أو مع  
انضمامهما فقهرهما من الأدوية هل يجوز ذلك كفر من سائر الأدوية أم لا يجوز فإجابته من  
اضاعة المال فاجبت عنه بقوله إن الطاهر أن يقال فيه إن الجواز لا يشك فيه حيث قرب  
عليه فعيل وكذا أن لم يحصل منه ذلك لتصرحهم في الأطعمة بأن الحارة ونحوها لا يحرم منها  
الأماء ضرب الدين والعقل وأما تحليل الحرم باضاعة المال ممنوع لأن الاضاعة إنما تحرم  
حيث لم تكن لغرض وما هنا المقصد التدوي وصريح الجواز التدوي والفرق في الأكهار  
وغيره وربما زادت قيمته على الذهب عرش على مر ومن الاستعمال المأثر الاحتواء على  
المحرمة أو بسط النوب عليها أو ضم النوب مع القرب منها بحيث يهضم طبخا أو يحرم تغير  
نحو المستعمل أيضا ومن الاستعمال المحرم أيضا أخذها الورود منها أي من الآنية كالتفقيم  
لاستعمالها ولو بسبب غيره أو كان المقد على البروز فقط ثم إن أخذ منه بشماله ثم وضع الماء  
في اللبن واستعمله جارا أي مع حرمة الأخذ منه لأنه استعمال حيث كذا حال به ضمهم وقصة  
كلام مر في شرحه عدم الحرمة ومال إليه شيئا الطوخ وقال ولا بعد ما ذكر استعماله في هذه

ويقاس غير الأكل والشرب  
عليهما وانما خص بالذكر لانتهاجها  
أظهر وجود الاستعمال وأغلبها  
ويحرم على الولي أن يبيح الصغير  
مسحط من أتاها ولا فرق بين  
الأناء الكبير والصغير

حق ما يحل به أسنانه والميل  
الذي يكمل به الضرورة كان  
يحتاج إلى الجلاء عنه بالميل  
قباح استعماله والوضوء منه  
صحيح والمأخوذ منه من مأكول  
أو غيره حلال لأن التحريم  
للاستعمال لا لخصوص ما ذكر  
ويحرم البول في الأنا منهما  
أو من أحدهما وكما يحرم  
استعمالهما يحرم أيضا اتحادهما  
من غير استعمال لأن ما لا يجوز  
استعماله للرجال ولا لغيرهم  
يحرم اتحادهما كآلة الملاهي  
(ويحل استعمال كل أنماطهما)  
ما عدا ذلك سواء كان من  
نحاس أم من غيره فإن موه غير  
القد كآلة نحاس وانتهى وآلة  
حرب من نحاس أو نحوها بالنقد  
ولم يحصل منه شيء ولو بالعرض  
على البار أو موه النقد بغيره  
أو صدئ مع حوله شيء من  
الموهبة أو الصداحل استعماله  
لقوله الموهبة في الأولى **كأنه**  
معدوم ولعدم الخلاء في الثانية  
فإن حل شيء من النقد في الأولى  
لكنه أول يحصل شيء من غيره  
في الثانية لقولته حرم استعماله  
وكذا اتحادهما فآلة مركبة من  
نقد نقد القدرين والخلاء ركس  
قلوب الفقهاء

الحال وكذلك الحرمة على الصابون وحسين لم يوجبن إلا ترك فعله وحذره مبيحة قال  
ابن حجر هذه الحيلة اتفق على حرمها بشرط أن لا يستعمل من أنما النقد ما حرمة استعماله موضع  
منزله وقبحه وحرمه اتفاده فلا يسلح فيها أتت فانه مهم وتحرم المكحلة والمردود والخلال  
والأبرة والمعلقة والمنشقة ونحوها من ذهب وأفضة والكراسي التي تعمل للنساء ملقحة بالآنية  
كالصندوق فما يظهر كآلة البدن شبهة والكراسي القضة غير محتمة على غير فبما يظهر  
لعدم نيتها آنية حال الطوش ويجوز للمرأة استعمال سروجة وأقباض من الذهب  
والفضة ولها استعمال ثوبينهما **أ** وقوله والمعلقة من القولين هما من لعل الأكل بها  
و يقال معلقة لما فيها من علوق الطعام بها وهي بدع حسنة **هـ** (فرع) «إذا حرمنا الجلوس  
تحت سقف موه بما يحصل منه شيء بالعرض على الشارب فهل يحرم الجلوس في ظلها الخارج  
عن محاذاته فيمطر ويحتمل أن يحرم إذا قرب بخلاف ما إذا بعد أخفا من مسئلة الجمره **أ**  
سم على ابن حجر وعلى هذا فلو لم يكن في البلد محل الأكل فذلك بعد ذلك عذرا في عدم حضور  
الجمعة أم لا فيمنظر والقرب الثاني لأن استعمال الذهب جائز لاجتماعه وحضوره حاجة **أ**  
عش على **م** (قوله ما يحل) بضم أوله من خلل وفي جعل الخلال من الأنا مسامحة  
بخلاف الميل لأنه لا يحصل الكيل فيها بهذا الاعتبار وقد يقال الخلال أيضا يحصل ما بين  
الأسنان من أثر الطعام **هـ** (تبييه) «قد عرفت أن الخلال بانتهاء الجمعة والافتياء يدلون عليها  
فليحذر (قوله جلاء) بكسر الجيم والمد (قوله فباح استعماله) إلى انتهاء الجمعة فعدده يحرم  
ويجب كسره كافي الألف في قلا من عش لأن الضرورة تقدر بقدرها (قوله لا لخصوص  
ما ذكر) أي من الوضوء والاختلال كل وغيره (قوله ويحرم البول الخ) ولا يشكل ذلك  
بجعل الاحتواء بهما لأن الكلام ثم في قطعة ذهب وأفضة لم تنها ولم تطع لذلك لا في ما يطع  
وهي منهما لذلك أي للاستنباء أما ما يطع وهي منهما لذلك كالتقيد المضروب فيصم الاستنباء  
به ويجزئ (قوله اتحادهما) أي لغير تجارة أو وضوها قل وظاهر كلام الشارح الإطلاق  
ويشوق بينهما وبين الحرير بأنهما ممنوع عن استعمالهما لكل أحد ولا كذلك الحرير (قوله  
ويحل استعمال كل أنماطهما) هذه النسخة هي الملائمة لقول الشارح ما عدا ذلك والنسخة التي  
شرح عليها العبادي هي ويجوز استعمال غيرهما من الأواني وهي لا تناسب قول الشارح  
ما عدا ذلك كالا يفتي هذا المعنى أنه يحصل من حب الطهارة وإن حرم لصوغها أو احترام  
بجلد الأذى ولو مهددا كحربي (قوله وخاتم) فيه نظير لحوار الخاتم من قضة لرجل ومطلقا  
لأمرأة ويمكن تصويره بما لو كلب غريضة وطلي بالذهب فإن فيه التفصيل الثاني (قوله  
بالنقد) متعلق بوجه (قوله أو صدئ) بفتح الهمزة وصوابه بكسر الهمزة قال في المختار  
صدئ من باب طرب (قوله فإن حصل شيء) أي مقول ابن حجر وظاهره أنه يجري في الصدا  
فليحذر (قوله من تضيق التقدير الخ) مما يعلم أنه يحرم استعماله حتى في الخلوة لحصول  
التضييق وإن لم يحصل خلوة وكسر قلوب الفقهاء متأمل فإن قوله مركبة الخ ربما نفيه حره  
**أ** **م** (قوله والخلاء) بضم الحاء والمتم من الاختيال وهو التفاحر والتعاطف وقال  
الواحدي الاختيال مأخوذ من الضيل وهو التثنية بالشيء فالحتمال يتصل في صورة من هو

اعلم منه تكبرا قالنسي معقول المعنى ومن ثم قالوا لو صدقنا انه الذهب بحيث ستر الصدأ بجميع  
ظاهره وباطنه حل استعماله لقوان الخيل انتم يجري فيه التفصيل الا في المود به بصرفه خاص  
وعبارته شرح م ر وعلة التحريم في التقدين مركبة من تصديق التقدين والتسلا ولا فرق  
في حرمة ما تقدم بين خلافه وغيره اذا التمسلا موجودة بتقدير الاطلاع عليه اه (قوله) ولا يحرم  
توحيه سقف البيت) ومثله الكعبة والمساجد م ر والجدران والسقف ليس يتبدل مثل  
تزين أي موضع منه ذهب أو فضة فيصير والكسوة المعروفة حرام لاشغالها على الفضة  
وخراج التوحيه الكلية وهي قطع من التقدين تسري غيرها فقال شيخنا زى بجهلها في نحو  
الكعبة والمساجد دون غيرها كالحصن والكبرى وغيرها وفي شرح شيخنا م ر تحريمها في  
الكعبة والمساجد وغيرها أضوا هو الوجه قل وقال ع ش على م ر وهل من التلمذة ما يجعل  
من الذهب والفضة في ستر الكعبة أم يخص بما يجعل في بابها وجدرانها فيه نظر والذي يظهر  
الآن الأول اه وما حل مسئله التوحيه ان قلنا حرام مطلقا حتى في حل النساء وأما استعمال  
المود فان كان لا يتصل منه شيء بالعرض على النار حل مطلقا وان كان يتصل حل النساء في  
حلتين خاصة وحرم في غير ذلك كما أفاده الرشدي على م ر (قوله) ان حصل منه شيء بالعرض  
عليها أي النار ولو شئ حل يحصل منه شيء أولا فالذي يفهم الحرمة ولا يشكل بالنية عند الشك  
لان هذا أمسيق بدليل حرمة الفعل مطلقا وأما الخاتم فقال شيخنا اه كل مود فان كان من ذهب  
ومود فضة فان حصل من ذلك شيء بالعرض على النار حل والافلاوان كان فضة ومود ذهب  
فان حصل من ذلك شيء بالعرض على النار حرم والالاء (قوله) كاقوت) فارسي معرب واحد  
ياقوتة ويجمعه واوقت وهو أشرف الياجار ومن خواصه ان التمس به نقي القدر ومثله المربان  
بفتح الميم اه برماوى ومن خواصه أيضا ان النار لا تؤثر فيه ولا تغيره وان من فتحه به أمن من  
الطاعون ويسرته أمور المعاش ويقوى قلبه وتهابه الناس ويسهل عليه قضاء الحوائج  
اه عناني وعبارته شرح م ر ويحل الالاء النفس في ذاته من غير التقدين كاقوت أي يحل  
استعماله واتخاذ في الاظهر لعدم وروده في فيه ولا تتاح ظهوره معنى السرف فيه والتسلا  
نعم يكره ومقاه يحرم للتسلا وكسر قلوب الفقراء ورتبانه لا يعرفه الا الخواص ويحل الخلاف  
في غير فص الخاتم أتا هو فيصور قطعاه اه وقوله نعم يكره أي الالاء الباقوت ونحوه لنفسه  
الذاتية أي يكره استعماله واتخاذها أما اذا كانت لنفسه عرضة كما يحكم المصنفه نظرا  
أو نحوه فلا يكره استعماله ولا اتخاذ اه الطمعي (قوله) بكسر الباء وفتح اللام) أي كسور  
وبجوز بلور بفتح الباء وضم اللام كما قاله النوروى في تحريره (قوله) والتخذ) أي ويحل  
استعمال التخذ (قوله) لم يرد فيه مني) أي هي تحريم فلا ينافي أنه يكره نفس الذات دون  
نفس الصنعة ودون التخذ من طيب غير مبيع كصندل (قوله) ولا يظهر الخ) فيه اشارة  
الى أنه موجود لكنه مني (قوله) وما مضى من اياه فضة الخ) حاصلة أن الالاء المصنوب بالفضة  
صنة كبيرة حرام عند الأئمة الثلاثة وفيه تفصيل عبد الشافعي وقال أوجنهة لا يحرم المصنوب  
بالفضة مطلقا فالأول مشتد والثاني مخفف ووجه الأول كمال الشفقة على دين الأمة  
والورع التباعده عن الالاء المصنوب كالتباعده عن الالاء الكامل من القفصة ووجه الثاني

ويحرم غيره يستفاد اليه  
وجلدانه وان لم يحصل منه  
شيء بالعرض على النار ويحرم  
استدامته ان حصل منه شيء  
بالعرض عليها والالاء ويحل  
استعمال واتخاذ التقدين كاقوت  
ويزر جند بلور بكسر الباء وفتح  
اللام ومرجان وعقيق والتخذ  
من الطيب المرتفع كك وغيره  
وحدولانه لم يرد فيه مني ولا يظهر  
فيه معنى السرف والتسلا ومما  
ضبط من الالاء بفضة

العقود من قبل ذلك ذكره الشرح في المبران وقوله تفصيل عند الشافعي حاصل القول  
 أنها إنما تكون كبيرة أو صغيرة وكل منهما آتية أو ماضية أو بعضها آتية وبعضها  
 ماضية فهي ست صور صورتان محتملتان وهما الكبيرة كلها آتية أو بعضها آتية وبعضها  
 ماضية لا تعلقاً بينهم بالآتية ولم يرد على الحاجة ما دارا لمجموع كل الآتية والآتية لا كراهة  
 فيها وهي الصغيرة لحاجة وتكرره في الثلاثة الباقية وهي الصغيرة كلها آتية أو بعضها آتية  
 وبعضها ماضية والكبيرة التي كلها ماضية وأصل الضميمة ما يصلح بمخلل الآتية والمراد هنا  
 الأعم وإن استوعب غالب الآتية فإن غير الآتية حرم الزائد فقط إن عده العرف ~~كسيرا~~ والا  
 فكل حكمه (قوله ضمة كبيرة) توسع الشارح تبعاً لما في المباح نصب ضمته على المقول  
 المطلق إذا كثر ما يكون معصداً وهو الحدث الجاري على الفعل وأما هذا فهو واسم غير لأن  
 الضميمة هي الضميمة التي أصلها الآتية اهـ م د (قوله حرم استعماله) سكت عن نشر  
 الفعل الذي هو التثنية فقل يحرم مطلقاً كالتوبة أو يفرق بما تقدم من تعطيل حرمة التوبة  
 مطلقاً بأنه إضافة عمل ولعل الثاني أقرب اهـ سم على ابن جرير ش على م د (قوله  
 بقدر الحاجة) المراد بالحاجة قصد الإصلاح لا العجز عن غير الذهب والقصة لأن العجز  
 غيرهما يبيع استعمالهما اهـ محرومي (قوله قدح رسول الله صلى الله عليه وسلم)  
 واشترى هذا القدح من ميراث الضربين أنس بفلسه أنه قد درهم وروى عن الجباري أنه  
 رآه بالبصرة وشرب منه قال وهو قدح جدير بعض نصارى بعض التون وهو الخاصر من العود  
 وهو خشب طيب الرائحة وقال أسلم من الأثل ولونه يميل إلى الصفرة ولكن متطاولاً وله  
 أفر من عقه كما ذكره النماوي والظاهر من قول الشارح أي شقه بحيث يفصله أن الضمة  
 كانت صغيرة وعالم أنهم كلها للحاجة فهذه صورة الإباحة قال سم وورد في هذا الدليل بأنه لم  
 ثبت أنه عليه الصلاة والسلام شرب في هذا القدح وهو مسلسل بالقصة وأما روى هذا القدح  
 عند أنس بعده والجواب أن العصابة رضى الله تعالى عنهم رأته عند أنس ولم يذكروه  
 فكان إجماعاً سكتوا ونص عليه النماوي أيضاً اهـ وأقول ما ذكره سم بقوله لم يثبت الخ  
 مردود على كونه الشارح هنا بقوله قال أنس لقد سقت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في هذا القدح الخ والظاهر أن الإشارة تعائدة إلى الإناصصة التي هو عليها واحتمال عودها  
 إليه مع قطع الظن عن صفة اختلاف الظاهر فلا يقول عليه متأمل وتقبل ابن سيرين  
 أنه كان فيه حلق من حديد فأراد أنس أن يجهل مكانها لحلقه من ذهب أو فضة فقال  
 أو دجاجة لا تغرن شيئاً وصعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأوا اهـ (قوله وكذا) وبعضها  
 آتية) فإن كانت الحاجة فلا كراهة (قوله للحاجة) وشمل الضمة للحاجة ما لو تمت جميع  
 الآتية وهو كذلك والقول بأنها لا تنسى حيث دحضه مجموع فالحاج جمع في الإناصص صغار  
 لينة فإن كان المجموع قدر ضمة كبيرة حرمت ومن الضمة ما أمير القناب والعصا  
 فيرى فيها التفصيل اهـ اج (قوله وضمة موضع الاستعمال الخ) كشفة الآتية والظاهر  
 أن العصابة مثالية أي وضمة غير موضع الاستعمال كضمة أي كصمة موضع الاستعمال  
 لأن ضمة غيره موضع الاستعمال هي التي تروهم فيها جوارها كما مرشد لذلك تعطيله

ضمة كبيرة وكذا أو بعضها  
 وإن قل من آتية حرم استعماله  
 واتخاذاً أو صغيرة بقدر الحاجة  
 فلا تحرم للصغر ولا تكرر الحاجة  
 ولما روى البخاري عن عاصم  
 الأول قال رأيت قدح رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم عند أنس  
 ابن مالك رضى الله تعالى عنه  
 وكان قد انصدع أي انشق  
 فله ضمة أي شقه بحيث  
 فضة والقائل هو أنس كما رآه  
 البيهقي قال أنس لقد سقت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في  
 هذا القدح ~~كسيرا~~ كذا  
 وكذا أو صغيرة وكذا أو بعضها  
 آتية أو كبيرة كلها للحاجة  
 جزم الخ كراهة فيهما أما في  
 الأولى فلا صغر وكراهة للحاجة  
 وأما في الثانية فلا حاجة وكراهة  
 للكبر وضمة موضع  
 الاستعمال للصغر



كفره فإذ كرم التفصيل لأن الاستعمال ١٠٤ منسوب إلى الأناكة (تنبيه) مرجع الكبر والصغر العرف فإن شك في كبره

شكنا (وأقول) لأقل في العبارة لأن موضع الاستعمال يتوهم فيه حرمة تنسيبه لمباشرة المستعمل لضمة (قوله كفره) لعله على حذف حضاف أي كضمة غيرة (قوله مرجع الكبر والصغر العرف) هو المعتقد والمراد به ما استقر في العقول وتلقته الطباع السليمة بالقول بما روي قال الجوزي وهو مشكل لأن العرف لا يربح إليه إلا بعين عليه الشارع على ما يبين قدره كقوله صلى الله عليه وسلم من أحب أكره ضامة الخ المرجع فيه إلى العرف لعدم تقدير الشارع له والشارع لم يبين الضمة بل ولما نص عليها حتى يرجع فيها للعرف اهـ ويمكن أن يجاب بورد أصل الضمة وهو قسلس القدح وقراره عليه لأن الحورود عنه أمّا بالنص أو بالاقترار عليه اهـ ع ش الحفيظي (قوله فإن شك في كبرها الخ) هذا راجع لمجمع الصور أي صور الحرمة والكراهة والأباحة (قوله فالأصل الأباحة) أي إباحة الأناة قبل تنسيبه ولا يشك ذلك بما يأتي في الألباس من أنه لو شك في نوب فيه مري وغيره أمم كما كثر أنه يحرم استعمالها وإن شك في التفسير هل هو أكثر من القرآن حيث حرم اللبس في الأولى ومن الحديث في الأخرى لا تقول ملابسة الثوب للبدن أكثر من ملابسة الضمة فاحتيط ثم ما لا يمتطأ هنا وأما التفسير فاعلم مع الشك فغلب الجانب التعظيم كما في شرح م ر ولأن الأصل في لبس الحرير ومن القرآن التحريم ولو شك في أنه للزينة أو للعاجبة لكانت مع الكراهة ع ش علي م ر ويصح أن يكون هذا في غير الحرير المحلوف به فإنه شبيه بالضمة قال ضنا ح ف وتحت هذه أي صورة الثوب صور لأنه إذا شك في الكبر والصغر تارة يعلم كونه للزينة أو بعضا للزينة وبعضا للحاجة فيحكم بالكراهة فيها لأن الشك إنما سقط الحرمة وأما إذا علم كونه للحاجة فلا حرمة ولا كراهة وكذلك إذا شك هل هي للزينة أو للعاجة فتارة يعلم الكبر فيكره وتارة يعلم الصغر فلا حرمة ولا كراهة وكذا إذا شك في الكبر والصغر فتقسم هذه الصور إلى صور الضمة (قوله وبالظاهر) أي وخرج بالظاهر البص أي غير المغطا أما المغطا فيحرم استعماله مطلقا (قوله كما قيل) أي إن صحبه تنضمم ولا فلا يحرم بل يكره فقط قل (قوله مع الحفاف) ويكون الاستعمال المكروها (قوله فروع) هي ثلاثة الأول في حر الدراهم في الأناة فيجوز فيه تفصيل الضمة والثاني في استعمال أو في المشركين وملبسهم وما يلي جلودهم ومخوذ ذلك والثالث في أو في مدنى الحر والقصابين (قوله حر الدراهم) وفي بعض النسخ والدائر والصواب سقوطها لأن الدنا نادر حرام مطلقا كضمة الذهب (قوله فيه التفصيل السابق) أي تفصيل الضمة فيجوز في الذهب مطلقا (قوله) لا يحرم استعمال الأناة الخ مشله في عدم الحرمة فتح القم للماء النازل من مزاب الكعبة وإن تصد الان قرب منه بحيث يعد مستعملا كما نقله م عن م ر ومشله في حاشية ن ز وقال ابن حجر لا يحرم وإن مسه بضمه على نزع فيه اج (قوله من مرادة) يفتح الميم والراء يقر به برادقها من جلدها وتسمى أيضا السطحة والمراد به الطرف الذي يعمل فيه الماء كالأرية والجمع المزاد ومن الريادة فالميم زائدة قيل سميت مرادة لأنه يسترد فيها الماء (قوله في تعارض الأصل والقلب) لأن الأصل طهارتها والغالب نجاستها (قوله) أنسته أي كراهته أنسته (قوله أخف) أي لعدم احتوائها على الجلد بخلاف الجلود منسحق الحر

قال أصل الإباحة قاله في المجموع وخرج بالفتحة الذهب فلا يحل استعماله ما مضى بذهب سواء كان معه غيره أم لا لأن الحلال في الذهب أشد من القضية وبالظاهر البص كالتضمن حيث فيجوز استعماله فيما يصح به كما قلل ويأمن لأقوالا ينص به كما كاه كثيرا وغيره مع الحفاف (عروغ) حر الدراهم في الأناة كالتصنيف فيأتي فيه التفصيل السابق بخلاف طروافه فلا يحرم به استعمال الأناة مطلقا ولا يكره وكذا لو شرب بكفه وفي أصعنه نائم أو في حره دراهم أو شرب بكفه وفيه ما دراهم ويجوز استعمال أو في المشركين كما قوا لا يتعدون باستعمال العاجبة كاهل الكتاب فهي كائنة المسبل لأن النسي على الله عليه وسلم نوصا من زيادة مشركه ولكن يكره استعمالها لعدم تحررهم فإن كانوا يتدشون باستعمال العاجبة كطائفة من المحوس يقتتلون بأول القر تقرأ حتى جواز استعمالها وجهان أحدهما من القولين في تعارض الأصل والعلال والأصح الجواز لكن يكره استعمال أو أن يميم وملبسهم وما يلي أسافهم أي عبايل الجلد أنشد وأوى ما هم أخف ويجزى الوجهان في أو في مدنى الحر

(قوله والقصابين) أي الجزارين من القصب وهو القطم وقوله الذين صفة للثنين قبلة  
(قوله والاصم الجوان) أي ترجى الأصل (قوله أخذ اعلم) أي لعلمهم به

• (فصل في السواك) •

أي في حقيقته وحكم استعماله والإمساك الترتيب كدفنها والمصنف ذكر ثلاثة أحكام تدب بكل  
حال وذكر أعيانها بعد الزوال وتما كده في ثلاثة أحوال وزاد الشارح مسائل منها تدب كونه  
في عرض الإنسان وترتيب آكسه وفعله باليمين في حين الغم وفولده والحاصل أن أحكامه أربعة  
لأنه تارة يكون واجبا كان توجه عليه زوال العاسة أو تركه في نحو وجعة وتارة يكون حراما  
كاستعمال سواك غيره بغير إذنه أي ولم يعلم رضاه وتارة يكون مكروها وذلك من حيث الكيفية  
كاستعمال السواك في غير اللسان وتارة يكون مندوبا وهو ما ذكره المصنف ولا تقتربه إلا باحة لأن  
القاعدة إنما كان أصله التدب لا تقتربه إلا باحة وقد ذكر صاحب القضاة في الطبرية في مذهب  
الحنفية ما فيه مثل هل يكره الاشتراك في المشط والميل والسواك كما هو شائع بين العامة يقولون  
ثلاثة ليس فيها اشتراك المشط والمروود والسواك أم لا أجاب أما السواك البسواك البسواك البسواك قد صرح  
في النسخة المعنوية في شرح مقدمة القنوني أنه لا بأس به إذا كان صاحبه ومثله المشط والميل وأما  
قول الناس بالكرهية فإذ لا كراهة فيهم الاشتراك في هذه الثلاثة فلا تحصل التفرقة  
باعتبار أنهم يعاينونه من غير ما وقعت الكراهية بينهم بسببه لأنه ورد دفعه فص خاص من جانب  
الشرع الشريف فيجب محظوريته وبما روى في الروض ولا بأس أن يستألف السواك في غيره لأنه  
بل زاد في المجموع وقد جله ذلك في الحديث الصحيح فالكرهية لا أصل لها اهـ ومناسبة ذكره  
عقب المسألة وإذ ينبغي أنه آفة في إزالة القذر وإن كان أي المقدنظاها وقد قدم على الوصو لانه من  
سنن الوصو القطعية الخارجة عنه على المعتمد عندم وخطه قبل غسل الكفين يحتاج إلى نية على  
المعتمد عندم ر وعنده ابن حجر رحمه الله بعد غسل الكفين فلا يحتاج إلى نية عنده لأنه لا نية الوضوء  
تشمله فيكون من سننه إذا خلطه ذكر في الضرر مع التسقيف في من الصلاة لما قيل أنه فيها أكد  
الغلاف في وجوبه لها فقد حكى عن داود أنه أوجبها ولم تبطل الصلاة بتركه وعن إسحق ابن  
راهوية أنه واجب وتركه عند مبطل الصلاة لكن قال في شرح المهذب وهذا العقل عن إسحق  
غير معروف ولا يصح عنه اهـ والسواك يطلق على الفصل وعلى آله وعلى ما معا ويعجز  
تذكره ويأتيه وقد ذكر بعضهم أنه من خصائص هذه الأمة وفيه نظير دليل حديث هذا سواك  
وسواله الأبياس من قبلي وفي الأوائل (٤) أن أقول من استألف إبراهيم الخليل عليه السلام  
بعد الزنوب وهذا لا ينافيه قوله سواك أي سواك الأبياس من قبلي مقتضى شموله لكل من قبل  
إبراهيم لا يمكن حمله على أن المراد بالأبياس مجموعهم لا كل واحد وبذلك يعلم أن السواك ليس  
من خصوصيات هذه الأمة بل من الشرائع القديمة (قوله من سأل) أي من مصدره وهو  
السواك لأن المصدر المزيد يتق من المزدود وهذا على مذهب البصريين وأوس الفعل نفسه  
عند البصريين لأن الاشتقاق عندهم من الفعل ويصح السواك سواك السنين والواو  
ككتاب وكتب وقد تسكن الواو وتضما (قوله لغة الدالك) أي ولو في غير الغم كذلك البابوح  
ومنه نسوكت الكرو هو ذلك فرج البكر بعد إزالة بكتهم بجمرة حتى يحسن جماع الروح لها

والقصابين الذين لا يغيرون  
من القصابة والاصم الجوان  
أي مع الكراهة أخذ اعلم  
• (فصل في السواك) •  
وهو يحسب باليد مشتق  
من سلك إذا دلل (والسواك)  
لغة الدالك

(٤) اسم كتاب اهـ

لأن المعنى القوي أعين من المعنى التشرعي (قوله وآلته) أي يطلق عليه ما يجمع بين منفردين  
 (قوله وأنحوه) من كل خشن طاهر كإني فقوله وأنحوه عطف على عود بدليل تخليه بقوله  
 كشئان لأن الاشئان بوزن القاسول وليس يعود وقال بعضهم هو أعود أربعة بيلا الشأم وهو  
 الجر الأعلى من أجراء الصائون الثلاثة وحيثما الزت والجبراه شئنا (قوله في الاسنان)  
 الأولى في القيم لشمن لاسنله (قوله وماحولها) المراد به ما يقرب منها يشعل اللسان  
 رسق الحلق (قوله لادهاب التغير) قديمة مضي هذا أن السنة تتوقف على اذهاب التغير  
 ويناقبه قول ابن حجر وأقلمرة إلا أن كان لتغير فلا يقم ازالته فيما يظهر ويحتمل الاكتفاء  
 بهائه أيضا لانها مخففة ومجباب بأن قوله لادهاب بيان لحكمة مشروعيته فلا يفتى أن أصل  
 السنة لا يتوقف على ذلك وبما لا يطغى وأقلمرة واحدة السنة لاصل السنة إلا أن يكون  
 لتغيرها ولم يقل بالاسنان فلا يقم ازالته أن أراد تمام السنة اه (قوله وأنحوه) يحتمل  
 عطفه على لادهاب ويضرب تسوية الظاهر ونحوه من فوائد السوأك وقال بعضهم قوله وأنحوه  
 كالقيام الصلاة ويحتمل عطفه على التغير ويضرب اذهاب الكسل ونحوه وأركان السوأك  
 خمسة مبتدأ ومستأنث ومستأنثه ومستأنثه وثمة استقلا لا وتبعاً (قوله واستعماله)  
 ضميره عائش على السوأك يعني الآلة وكان السوأك في كلام المصنف بمعنى المقل عليه تفسير  
 اعرابه ومعناه تأمل قل (قلت) بل كلام الشارح حين المراد من كلام المصنف اذ قوله  
 واستعماله إشارة لتفسير السوأك بالفضل فكانه قال ذلك وإنما الارباب فلا تفسر فيه اذهو  
 مبتدأ وخبر وتفسير السوأك بالاستعمال لا بد منه اذ لا حساب انما يتعلق بالفعل لا بالذات  
 فليأتى هذا قال الشارح العبادي والسوأك النعبي الاستئالة وهو على حذف مضاف أي  
 استعماله اه ا ج وقال شئنا الأولى حذف قوله واستعماله لأن الجمل صحيح بدون هذا التقدير  
 لأن السوأك شرعاً معناه الاستعمال المتقدم فكانه قال واستعمال العود الخ مستحب الخ  
 وهذا الخبر عليه وإن أريد بالسوأك الآلة يحتاج الى تقدير مضاف أي واستعمال السوأك  
 لأن الاحكام انما تضاف للأفعال لأن موضوع الفقه أفعال المكلفين فالاحكام متعلقة بالفعل  
 اذ لا تكليف الا بكافي جمع الجوامع (قوله مستحب) أي بالنسبة لنا وأما بالسببه عليه  
 الصلاة والسلام فكان واجبا عليه لاجل النبي الذي أتى الوحي ووجوبه عليه صلى الله عليه وسلم  
 في أي وقت هل في الاوقات التي يستلها فيها وعند نزول الوحي أخذ من تعليل وجوبه عليه  
 صلى الله عليه وسلم تهيه لتلقي الوحي قد بر ثم رأيت في المتأوى على الخصائص ماضيه قال في  
 الخادم وهل المراد وجوبه في حقه بالنسبة الى الصلاة المفروضة أم التألفه معها أم في جميع  
 الاحوال المستحبة في حقنا أم ما هو أعين من ذلك لم تعرضوا له ثم في سنن أبي داود أنه عليه  
 الصلاة والسلام أمر بالسوأك لكل صلاة وسياق الحديث يخصه بالمفروضة اه (قوله)  
 في كل حال) أي وزمان (قوله مطلقا) لعله أراد به عموم الاوقات أي في أي وقت كان  
 والمناسب لكلام المصنف في عموم الاحوال والاستثناء على كلام المصنف منقطع لأن  
 المستثنى منه الاحوال جميع حال وهي ما عليه الشخص من حبه أو شره وبعد الزوال من  
 مخصوص ليس من احوال الشخص والاستثناء على كلام الشارح متصل وقديح ع

وآله وشرع استعماله من  
 أوله ونحوه كشئان في الاسنان  
 وماحولها اذهاب التغير ونحوه  
 واستعماله (مستحب في كل حال)  
 مطلقا كما قاله الرافعي ضد  
 الصلاة وغيره الصلاة الاحاديث  
 في استنباه كل وقت

المصنف بأن في الكلام حذف لعل عليه الساق والاصل في كل حال وزمان الا لاخ ولعل  
 الشارح أشار إليه بقوله مطلقاً أي في كل وقت فيشمل وقت الزوال (قوله الابد الزوال  
 للصائم) أي ولو تقدير البشمل أيام المجال لان في أيامه يوماً كسنة ويوما كسهر ويوما كجمعة  
 فاعتبار الزوال فيه تقديرى اه اطعني قال في الخصائص واختص بجواز السؤال بعد  
 الزوال وهو صائم بغير كراهة وخص بمابعد الزوال لان التغير بعده يتخصص عن الصوم  
 خلوا لعله ثم ان تغيره بغير الخلو كان يخص تغيره بعده كصوم لم يكره الزوال المعنى ثم ان كان  
 يدعى بغير الصوم من قبلته وخاف القطر كره كما يجتمع لا ذرى (قوله عن كعد) أي  
 وسط (قوله يكره) أي ان استألف نفسه فان سوكه مكلف غيره بغير اذنه حرم عليه على تقدير ازالة  
 دم الشهيد فيها فانه ان ازاله بغير حرم وان ازاله بنفسه كان جرحاً جرحاً قطع بغيره منه  
 فأزال دمه ثم مات كره قال بعضهم أو ازاله بعد موته بنفسه كراهة وفيه نظر فانه ليس مكلفاً  
 حتى يحكم عليه بالكراهة ومحل كراهة الازالة اذا أزالها السؤال الشرعي بإبصاره فان قلت  
 صرحوا بكراهة السؤال بعد الزوال ولولا صلة ونحوها قالوا بطله فيما اذا حصل تغير الخلو  
 فما الفرق قلت يفرق بأن السؤال لتصور الصلاة من باب جلب المصلحة وللتغير من باب دفع  
 المفسدة لان المقصود ازالة التغير ودفع المفسد اهتم من جلب المصالح فان قيل لا يفتى كره  
 الاستئناء بعد الزوال للصائم ولم تكرر المحضمة مع أنها من بطله الخلو بل أولى كما صرحوا  
 بذلك في باب الاستئناء حيث قالوا والماء أفضل لأنه نزل على النبي والآن ولا كذلك الحجر ونحوه  
 أجاب قل في حاشية الجلال بأنه انما لم تكرر المحضمة بعد الزوال لانها لا تزل بل يرجع  
 بخلاف السؤال اه قلت وفي هذا الجواب شيء اذا ازالة ما حصل في كل الآن يقال انها  
 بالسؤال أقوى (قوله أطلب عند الله) أي أطلب من ربح المسك المطلوب في يوم الجمعة  
 والعبد من أي أكثرنا بامر نواب ربح المسك المطلوب فلا رد أن التمس مسجلاً عليه تعالى  
 أو معنى كونه أطلب عند الله شأوه تعالى عليه ووصاه به بذلك فسر الخطاى والمغوى  
 وغيرهما فلا يخص يوم القيامة وقالا بن الصلاح وقال ابن عبد السلام يخص بتعيينه  
 بذلك في رواية مسلم وأجيب بأن ذكر يوم القيامة لكونه محل الجزاء قاله ابن أبي شريف  
 وخص المسك لأنه أطلب طلب كما ورد في الحديث (قوله بضم الخاء) هذا هو الأصح لان  
 الالفاظ أربعة خلو بضم الخاء وخلوف بضم الخاء وخلع الخاء وخلع بفتح الخاء  
 وسكون اللام خلوف بالضم هو قعر القم وخلوف بفتح الخاء هو كثير خلع الوعد والخلع  
 بفتح الخاء واللام هو المزية الصالحة والخلع بفتح الخاء وسكون اللام ذرية السوء قال الله  
 تعالى خلعت من بعدهم خلعت أضاعوا الصلاة الخ ويطلق الخلع أيضاً على ما قابل الامام  
 (قوله وأما الثانية الخ) وصود الحديث أما الاولى فانه اذا كان أول ليلة من رمضان نظر الله  
 تعالى اليهم ومن نظر الله اليه بعد أو ليلة الثانية فذكره الشارح وأما الثالثة فان الملائكة  
 تستغفر لهم في كل يوم وليلة وأما الرابعة فان الله تعالى بأمر جبهه فيقول لها استغدى وترى  
 لهادى أو شئت أن يستريحوا من تعب الدنيا الى دار كرامتى وأما الخامسة فانه اذا كان آخر  
 ليلة من رمضان غفر لهم جميعاً فقال رجل أي ليلة القدر يا رسول الله فقال لا أعلم أن العمال

قوله اذا حصل تغير الخلو  
 كذا في الاصول التي بينا  
 ولعل المناسب تغير بغير الخلو  
 فتأمل اه محصيه

(الابعد الزوال) أي زوال  
 الشمس وهو مباح على كبد  
 السماء فانه حشد بكره من بها  
 استعماله (الصائم) ولو تعلق به  
 الصائم خلوف فسم الصائم  
 أطلب بعد اذنه من ربح المسك  
 وخلوف بضم الخاء تغير راحة  
 القم والمراد الخلوف بعد الزوال  
 نذر أعطيت أتتى في شهر رمضان  
 خمساً ثم قال وأما الثانية



يورث الوساوس ١٥ مرحومي (قوله ثائق) بتلث اللام جمع لثة بتلثها أيضا وهي  
 ماحول الأسنان وعادة قل هي اللحم المفروق فيه الأسنان وأصل لثة التي حذفت لام  
 الكلمة وعوض عنها التاء وأصلها حرق القلب ١٦ شحنا (قوله قال التورى الخ) أشار  
 التورى بذلك إلى أنه لأصل له في السنة خصوصه وإن كان داخل في عموم طلب الدعاء اج  
 (قوله في عرض الأسنان) وكيفية ذلك أن يدعى بجانبه الأيمن فيستوعبه باستعمال  
 السواك في الأسنان العليا والسفلى ظهر أو بطا إلى الوسط ثم الأيسر كذلك وقوله في طول  
 القم قصره على ما علم الترا ماله يزن من كون السواك في عرض الأسنان أن يكون في طول  
 القم وقوله في طول القم متعلق بالسواك بعد تصديقه وقوله في عرض الأسنان فالأول متعلق به  
 وهو مطلق والساقية متعلق به وهو مقيد فلا يقال فيه تعلق حرفي ببعض واحد بطول واحد  
 (قوله بكل خشن) أي طهره وفاقا لم وخلا فلا يجزئ قال يكنى الصبر ولون معلط  
 ورد بقوله عليه الصلاة والسلام السواك مطهرة للقم وهذه الخمسة لكنه أجاب بأن المراد  
 الطهارة الخفية ويخشن بكسر تين كالملة الخشونة في شرح قول المتن

• وفعل أولى وفعل يفعل لكن جزوا الفاعل وس فيه فتح الحاء وكسر الشين (قوله بزيل  
 القلم) هو ما يتراكم على الأسنان من الوسخ قل (قوله أو خرقه) عطف على عود (قوله  
 والاراءة أولى) حاصله أن الأفضل الراءة ثم يرد الصل ثم الزيتون ثم ذوالرجح المطيب ثم بقية  
 الأعواد وكل واحد منها فيه خمسة مقترنة في الأفضلية أيضا وهي اليبس المدي بالماء ثم المدي  
 بقاء الورد ثم المدي بالزيت ثم الرطب ثم اليبس الغير المدي فالجموع خمسة وعشرون من  
 ضرب خمسة في خمسة وكل واحد من هذه الخمسة عراته الخمسة مقدم على ما بعده وفيهم بعضهم  
 لهذه الخمسة الخرقه وأصبع الغير بشر وطها الكلى لا تجزئ فيها الخمسة السابقة بل يجزئ فيها  
 ماعدا الرطب كما قاله الشيخ الديوبى واعتمد شيخنا ح ف أن اليبس الغير المدي مقدم على  
 الرطب لانه أقوى في إزالة التغير وتظلم بعضهم بقوله

أوالجربد النخل زيتون رتب • فطيب ربح فباق الأعواد ككلا  
 وكل منقى الماء نخل الورد ريقه • فذواليبس رطب في السواك ادرواعلا  
 (قوله باسمه) قال الجوهرى الأصم بذكر ويؤتى ويقال فيه أصبوع وهو بتلث  
 الهرة مع تلث الياض لها بعضهم بقوله

باصم ثلاث من أمثلة • وثلاث الهما أيضا وأروا صوما  
 (قوله فإن كانت منفصلة وهي خشنة الخ) ضعيف والمعتقد أنه يجوز الاستئناس بالاصبع  
 المنفصلة وإن كانت خشنة على الراح ولا باصع غيره المنفصلة بل يحرم حملها ولو قلنا بالاجزاء  
 فما على حرمه الاستعمال ما يمنع إزالة القدر بغيره بحسب احترامه لأن الاجزاء المنفصلة من  
 الآدمي يجب احترامها وتجنب استعمالها وإن أذن صاحبها إلا لاحق فيها ما يمتنعها بعد الانفصال  
 وإن لم يجب دهنها فورادام صاحبها قلم أنه لا شئ في التحريم بل أن صاحبها وأما اصبع  
 غيره المنفصلة فيجوز السواك بها إذا كانت خشنة وكان صاحبها لا يقدح في المساعدة

وشبهه ثائق وثبت به لهاتى  
 وأرأى فيه بأرسم الراسين قال  
 التورى وهذا الأياس وبس  
 أن يكون السواك في عرض  
 الأسنان ظاهرا وباطنا في طول  
 القم لجرا إذا استكتم فاستكوا  
 عرضا رواه أبو داود وفي مراسله  
 ويميز طول لكن مع الكراهة  
 ثم يس أن يستاك في اللسان  
 طولاً كما ذكره ابن دقنقى العبد  
 ويحصل بكل خشن بزيل القلم  
 كعود من أرائة أو غيره أو خرقه  
 أو أشنان لحصول المقصود  
 بذلك لكن العود أولى من غيره  
 والاراءة أولى من غيره من  
 العبدان واليبس المدي  
 بالماء أولى من الرطب ومن  
 اليبس الذى لم يندوس اليبس  
 للمدى بغير الماء كما الورد  
 وعود الصل أولى من غير الأول  
 كما قاله في المجموع ويسن قبله  
 للاستئناس نأيا إذا حصل عليه  
 وسع أو ربح أو نحو كما قاله  
 في المجموع ولا يكتفى الاستئناس  
 بأصم وإن كانت خشنة لانه  
 لا يبنى استاكها إذا كانت  
 منفصلة فإن كانت منفصلة  
 وهي خشنة اجزأت أن قل  
 بطهارتها وهو الاصم

والعاونة والايذاء المتصلة شأنها ووضعها العمل بها وقول بعضهم يشترط اذن صاحب الاصبع  
 هو شرط في الحل لافي الاجراء بخلاف المتصلة من ذلك ولهذا يجزئ تسوية الميت باصبع  
 الغاسل وفارقت اصبعه المتصلة اصبع غيره كذلك بأن أجزاء الانسان لا تسمى سوا كاله قلت  
 ويقارن اجزاء متصلة غيره هنا عدم اجرائها في الاستئصال بنفس الاستئصال وحرمه التمس على  
 أنه يجوز أن يلزم اجراء الاستئصال بغيره وان حرم ثم رأيت م ر جزئها التزام الاجزاء فتأمل  
 ثم رجع عنه اه سم (قوله من يعني به) أي ويذهب الى الوسط ثم اليسرى ويذهب اليه م  
 (قوله كان يجب) أي يحتاج البدن الى ما يسمى يعني في الامور الشريفة ما استطاع أي صدقة  
 دوام قدرته على تقديم العني احترازاً عما لو تركه لخصوص ضرورة وعدم قدرة فلا كراهة في تقديم  
 اليسرى حيث يشاء ولو فيها هم من باب الكالات وأنه تأكيده لاخبار التين بمباغعة عدم  
 تركه كاهو المروف في فحوه وجوز بعضهم كون ما موصولة اه مناول على التماثل  
 والعائد محذوف والتقدير الذي استطاعه (قوله التيامن) في نسخة التين (قوله في شأنه كاه)  
 من المعلوم أن التين شرع في امور غير هذه ولا يشترع لامور أخرى فقول في شأنه كاه ليس على  
 عمومه فيض عاهو من باب التكرير فيدخل فيه فحوليس الثوب والسر اويل وانف ودخول  
 المسجد والصلاة على عين الامام والاكل والشرب والاكحال وتقليم الاطراف وقص الشارب  
 ونسف الابط وحلق الرأس وانفروج من الخلافة وغير ذلك مما في معناه وأما ما كان من باب  
 الالهة فبالبار كدخول الخلافة وانفروج من المسجد والامتناع والاستئصال وخلع الثوب  
 والسر اويل وغير ذلك وأما ما ليس منها فبالبار على المحذور كوضع المتاع (قوله في طهوره)  
 بضم الطاء أي تطهيره الشامل للصغروالاكثرو هو يدل ما قبله بدل بعض من كل فيبدأ بالشق  
 الايمن في القبل والباقي من اليسدين والرجلين في الوضوء فان تقدم اليسرى كرهه ووضوء صحيح  
 وأما الكفان والخذان فيطهران دفعة واحدة (قوله وترجله) أي تشرجه الشرح من الرأس  
 والجمبة فيندب تقديم الجانب الايمن منهما ويكره تشرجه الجمبة بعد العصر كما قال ابن الصمد  
 (قوله وتغسله) وفي رواية تغسله أي لسه النعل والاوجه أذ كرك ذلك ليس بالمعصر بل ذكر امرأ  
 يتعلق بالرأس وآخر يتعلق بالقدم اشارة الى رعاية التين من فرقه لتقديمه مناول (قوله في  
 ثلاثة مواضع) أي بالنسبة لما هنا والانهي أكثر مما ذكره الشارح ايج (قوله أي  
 أحوال) بالمعنى الشامل لادوات كآلة (قوله ورائحة) ليس بقيد بل مثلها اللون كصفرة  
 الاسنان والطعم واهم تعبيرة الفهم دون السن بذه تغير من لاسه وهو كذلك كآلة اذ يسن  
 له الاستئصال مطلقاً وبأكثره عند ما يتأكل كغيره شرح م ر (قوله السكوت) أي  
 الطويل وفي الصحاح أزم عن الذي أمسك عنه (قوله كنوم) بضم التاء المثناة وفي بعض  
 السبع كنوم (قوله وأكل ذي ربح الخ) عطف عام على خاص ان قرئ ما قبله بالمثلثة  
 (قوله ولما هنا عند القيام) أي القطعة من النوم أي وان لم يتغيره حتى يقارن بتقديم قال قل  
 وهذا وما قبله شاملاً للسان وغيره (قوله أي يدل لك) وقبل النوص العسل (قوله الى  
 الصلاة) ولو في شأنها جعل خفيف لأن الكف وان كان مطاوباً فيها الكس عارضه طلب  
 السؤال لها وتذكره يمكن ألا ترى أن الشارع طلب دفع المار فيها والتعفيف بشرطه ويسن

ويسن أن يستأكل باليمنى من غير  
 فلهذا صلى الله عليه وسلم كان  
 يمس التيامن ما استطاع في  
 شأنه كاه في طهوره وترجله  
 وتغسله وسوا كاه رواه أبو داود  
 (وهو في ثلاثة مواضع) أي  
 أحوال (أشياء متصلاً) أحدها  
 عند تحريك راحته (القدم)  
 وقوله (من تريم) يقع الهمزة  
 وسكون الزاي هو السكوت  
 والامساك عن الاكل (د)  
 من (غيره) أي الاثم كنوم  
 وأكل ذي ربح كرية (و) تأنيها  
 عند القيام من النوم) غير  
 الصديق كان صلى الله عليه وسلم  
 اذا قام من النوم يشترط فاه  
 أي يدا كاه السؤال (و) تأنيها  
 عند القيام الى الصلاة ولو غفلا  
 ولكل ركعة من سجود الأربع  
 أو تأنيهاً ولما عند المهورين  
 وصلاة الجنازة ولو لم يكن لهم  
 تعبيراً أو استأثافاً وصوتها

الاستدلال بصدق التلاوة والشكر فستك للسجدة وان استاك التكرامة ويستاك لكل احرام  
وان والى بين الصلوات خلافا لبعضهم (قائمة) وقع السؤال عما لو نذر الوالك صلاة  
وقلم بالوجوب هل يجب تعميم الانسان والسان او يكتفى أحد هاتين قد فسه البابى وقال لم أر  
في ذلك شيئا مما مال الى تعميم الانسان ولم يظهر منه ميل الى اللسان اه (قوله) ولان أشق  
على أمي الخ) لا يخفى أن هذا الحديث مما أشكل على ما استهر من معنى لولا وهو امتناع  
الشيء لوجوده لا لولا فيكون لا يلا كتمك امتنع الاكرام لوجوده زيد ادخل هذا المعنى بصير  
معاد الحديث امتناع الامر وعدم وجوده لوجوده المشقة ان المشقة لو وجد والامر وجد  
أى وجد ما يدل عليه وهو أن ترغيب الشروع في شيء يل على طلبه والحديث يدل على الترغيب  
في ذلك وقد أشار الشارح تعالى الشيخه الى الجواب بقوله أى أمرها يجب دليل الرواية الأخرى  
لفرضت عليهم السؤال فامتنع الامر ايجابا لا مطلق الامر ولا ينص مرعاة متضاف محذوف  
وهو مخافة أن أشق فالوجود مخافة المشقة لأفنى المشقة والمعدوم الامر ايجابا والتقدير  
لولا مخافة أن أشق لا مرهم أمر ايجاب فامتنع الامر ايجابا لوجود مخافة المشقة وانما قل أن  
يقول معاد الحديث في أمر ايجابا بل كان المشقة وليس من لازم ذلك ثبوت الطلب الدينى  
فما وجه الاستدلال بهذا الخبر عليه نعم السياق وقوة الكلام تقضى ذلك واعلم أن ما أفاده  
من انتفاء الامر عند كل وضوء المراد منه عموم الطلب وان كان الظاهر منه كاترى سلب  
العموم اه عمرة (قوله عند) يكسر العين ونقصها وضما ثلاث لغات وهي طرف مكان  
ورمان تقول عند السبل وعند الحائط اه قوى في خبره (قوله أى أمر ايجاب) أورد  
عليه بسبب الظاهر أنه لا حاجة لهذا التأويل لأن الامر دال على الوجوب بجوهر اللفظ من  
غير تأويل فيصير التقدير لولا أن أشق على أمي لا وجبت عليهم ولكني لم أشق فلم أوجب عليهم  
فبقى التذنب وأوجب بأن الدال على الوجوب من غير تأويل انما هو صيغة أفعل كقوله  
اعلى ليقضى دوسعة من معناه وانما مادة أمر فلا تدل على وجوب ولا سلب الا بالقراءة فاحتاج  
الشارح رحمه الله تعالى الى التأويل على الظن وفي رواية ذكرها مرفوعة في شرحه لفرضت  
عليهم الخ قال عرش فان قلت هو صلى الله عليه وسلم ليس له الاستقلال بالفرض وبما يبلغ  
أمر بقلبي من الاسكان عن الله تعالى قلنا اوجب بأنه يحتل أنه موقوف اليه ذلك بأن خبره  
الله تعالى بين أن بأمرهم أمر ايجاب وأمر يدب فاختار الاسهل لهم وكان صلى الله عليه  
وسلم رؤو فارحما (قوله ركعتان بسؤال الخ) صرح بهذا أن ركعة السؤال تعدل حصا  
وثلاثين ركعة وفي رواية ركعة السؤال تعدل سبعين ركعة ويلزم على كل منها زيادة فضل  
على فضل الجماعة مع انها فرض كقصة وبعبارة الرماوى استشكل بأن صلاة الجماعة بحسب  
أوسع وعشرين درجة مع أنها فرض كعباءة والسؤال السنة وأوجب بأجوبة منها أن السنة  
تفضل الفرض كافى ابتداء السلام وردة ومنها أن هذا الخبر لا يقاوم خبر الجماعة في السنة  
ومنها أنه محمول على ما إذا صلى جماعة بسؤال صلى صلاة منفردة بلا سؤال وهذه الصلاة  
أفضل من تلك بخمسة وثلاثين يكون للسؤال عشرة وللجماعة خمس وعشرون وأوجب  
أي ما بأن الدورات المترتبة على صلاة الجماعة تعدل الواحدة منها كشيء من الركعات

نذر العجین لولان آشق علی  
آشق لامرهم بالسوال عند کل  
صدالة ای امر ایجب لولان  
رکعتان بسوال؟ وفضل من  
سبعین رکعة بالسوال دروا  
الحمدی باستاند جدید



بسواك (قوله وكأيتا كدالح) أشار إلى أن تعقيد المسنن بالموضع الثلاث غير ضروري  
 الوجه اسقاط لفظ ثلاث (قوله لوضوء) أي ولعل فلما استكمل الوضوء المطلوب للغير  
 هل يستلزم غسل نظر إلى طلب كل منهما ولا يلزم من الأول كما قالوا لا يستلزم غسل لئلا يفتقد  
 لمن اعتقل قال سم التبعة الأولى وقفا للربط وخلقا للغير كابن عبد الحق حيث قال الثاني  
 اه ارج (قوله وعمله) أي عمل ظلمة الذي هو الاكل الذي لا يحتاج معه إلى شيء بعد الشروع  
 في غسل الكفين كالكيفية والتسمية فلا يحتاج من هذا وكلام الغزالي المذكور قد فكللام ابن  
 الصلاح بالنظر لاكل والفرز في النظر لاصل السنة اه مد وقال شيخنا كلام ابن الصلاح  
 يوافق ما في شرح ابن حجر وكلام الغزالي موافق لما في مرقه في كلام ابن حجر يكون من السنن  
 الدخلة فيه لشمول السنة له وعلى كلام م يكون من السنن المتقدمة عليه الخارجية لعدم  
 شمول السنة له وعلى هذا يكون الخلاف حقيقيا غير ممكن الجمع اه (قوله ولقراءة قرآن) أي  
 يستلزم قبل الاستعاذة والقراءة مشاملة للتسمية ومثل القراءة كل ذكر قال ابن حجر وبه للذكر  
 الشامل للتسمية مع نسيم الكل أمر ذي بال الشامل للواتين به أو يطيب فلهذا لا يخصص عنه الا  
 منع نذر التسمية في يوجه بأنه حصل مانع منها وعدم التأهل لكل النطق بها أي لانه لا يتأهل  
 لذلك الا بالسواك شوري (قوله ولتنوم) ليس هذا مذكور مع ما مر فان المراد هنا الاداءة نوم  
 وهذا بعد النوم (قوله وله دخول منزل) ولولغيره وظاهرا ولولغيره بالقديم ابن حجر بغير الخالي  
 وعرف يشه وين المسجد حيث يستس السواك للسفر له ولو خاليا بأن ملائكة المسجد أشرف وفي  
 الجامع الصغير كان صلى الله عليه وسلم إذا دخل بيته بدأ بالسواك قال المناوي لأجل السلام  
 على أهل فان السلام اسم شريف فاستعمل السواك للاثبات به أو يطيب فلهذا لا يخصص زواجه اه  
 ويست أيضا عند خروجه منه (قوله وعند الاحتضار) أي في المرض بنفسه أو بغيره (قوله  
 ويقال انه) أي السواك مطلقا لكن ظاهر هذه العبارة تعال شرح الروض أن التسليم مبي  
 على السواك عند الاحتضار لكن في بطل الأنوار عدم التعقيد بذلك ففعل الاطلاق (قوله  
 وفي الصبر) بفتحين ما بين القبرين وجهه أسماح (قوله قبل وقتنا خوف) كما يستطيب  
 للأحرام قبل الأحرام (قوله من فوائد السواك) التي أوصلها بعضهم إلى ألف وسعين خصلة  
 وهو على العكس من الحشية التي ذكرها في المائة وعشرين مضرة منها نسيان الشهادة عند  
 الموت والعبادة بالله تعالى ومنها فساد العقل ولو اجتمع في الشخص غيظتان أحدهما تذكر  
 الشهادة والأخرى تسبها كالسواك وكل الحشية مثلا هل تغلب الأولى والثانية فغيره نظر  
 ونقل المناوي تغلب الأولى تحسبا اه ع ش على مرقه (قوله ويبيض الأسنان) أي يزيد في  
 بياضها إذا كانت يضاء (قوله ويظفي الشيب) فيه أن بطلانهم فلا يتعق للمعقول وعلى هذا  
 قاله في مصوب نزع الخافض وهو على تقدير الباطل بمعمل بقوله وعد لا يضر بجزء وفي  
 بعض السخيف يظفي بالشيب وهي ظاهرة (قوله ويصفي الخلق) في نسخة الحلقة وهي الصواب  
 ونزاعها مرقه وعبادته ويصفي الحلقة قال ع ش أي لون البدن اه (قوله) من فوائد  
 السواك رضا الرحن ودخول الجنان وإدامته فربحت السعة والغنى وتيسر الرزق وطيب القم  
 وتنسك الصداع وتذهب جميع ما في الرأس من الأذى والبلغم وتقوى الأسنان وتجلي البصر

وكأيتا كد قفيا ذكر تاركه  
 أيضا الوضوء لقوله صلى الله  
 عليه وسلم لو أن أشق على  
 أنقى لأمرتهم بالسواك عند  
 كل وضوء أي أمر اجاب  
 وعمله في الوضوء على ما قاله ابن  
 الصلاح وابن القيم في عمدته  
 بعد غسل الكفين وكلام الامام  
 وغيره على اليه وهذا هو الظاهر  
 وان قال الغزالي كالموردى  
 محله قبل التسمية وقراءة قرآن  
 أو حديثا أو علم شرعي وله كراهة  
 تعالى وتنوم وله دخول منزل  
 وعند الاحتضار ويقال انه  
 يسهل خروج الروح وفي التفسير  
 وللاكل وبعد الوتر والصلوات  
 قبل وقت الخلو ف (قائه) \*  
 من فوائد السواك أنه يطهر القم  
 ويرضي الرب ويبيض الأسنان  
 ويطيب الكهنة ويصفي الظاهر  
 ويشد اللثة ويظفي الشيب  
 ويصفي الخلق ويبركي العطنة  
 ويضاعف الاجر ويسهل التزج  
 كما مر ويذكر الشهادة عند  
 الموت

وتزبد الرجل فضيحة وحفظا وعقلا وتظهر القلب وتزيد في الحسنات وتفرح الملائكة وتصلح له ترويضه وتشيدها إذا خرج للصلاة ويعطى الكتاب باليمين وتذهب الجذام وتفي المال والاولاد وتؤانس الانسان في قبره ويأتيه ملك الموت عليه السلام عند قبض روحه في صورة حسنة اه ذكره الزاهد (قوله ويسن الثقليل) أي تخليل الانسان أي إزالة ما فيها بالخلال من أثر طعام وغيره وهو أمان من تسوسها

### \*(فصل في الوضوء)\*

أي في فروضه وسنته بالنظر لكلام المتن وزاد الشارح أربعة وهي حقيقة الوضوء وبيان وقت وجوبه وبيان موجبه وبيان شروطه وحفظه الترجمة شاملة لأمور ستة والوضوء اسم مصدر سواء مضاف فعله وضاً أو وضو بضم الصاد لأن الأول مصدره التوضي كصهل بجملا والثاني مصدره الوضامة كما قال ابن مالك \* قوله فعالة لتعلا \* قاله ح ف وهو غير ظاهر لأنه إذا كان مصدر وضو يكون مصدره ما عيّل بآدنه من فعله وهو من الشرائع القديمة ويدل به حديث هذا وضو وضو لا بيا من قبلي والخاص بهذه الآلة الفترة والتجديد وانظر رجل الفترة والتجديد علامة يوم القسمة لمن وضاً بالفعل أو لابل علامة بميرة لهذه الآلة عن غيره ما وان لم يوجد منها وضو قال شيخ الاسلام في شرح البضاري أنه خاص بين وضاً بالفعل وقيل عن أن باقي المالكي شارح البضاري أنه قال هذه النقطة علامة لهذه الآلة تتمها عن غيرها وضاً أو لا تشر بآله عليه الصلاة والسلام وعلى قول شيخ الاسلام إذا وضاً القائل بعمومه هل يقال أنه وضاً بالفعل أو لا يحمل تقرو لا يعلم خصوصاً إذا عولنا على سعة الفضل اه اج وقدم الوضوء على الفسل لأنه كالجزء منه وآخر التيمم منها لأنه بدل عنها (قوله وهو) أي الوضوء من حيث مادته أي هذه الحروف أعني حروف الوضوء تارة تكون بضم الواو وتارة تكون بقصها ولا يصح أن يقال وهو أي الوضوء بضم الواو بمعنى الفعل لما في قوله بعد وبقصها ولا أن يقال وهو أي الوضوء بمعنى اسم الآلة لما في قوله بضم الواو له (قوله وهو استعمال الماء الخ) مقصوده تفسير الفعل مع قطع النظر عن المعنى القوي والشرعي فليس مكرراً مع قوله الآتي وأما في الشرع الخ اه شيناً (قوله ومقتضاها) ولا خصوصية للوضوء بهذه بل هي جارية فيما كان على وزن فعول نحو طهور وصحور اه ع ش (قوله الذي يوضأ به) أي يهياً للوضوء لا كالمصر (قوله وهو) أي لغة الخ (قوله والضماء من غلظة الخ) كله ضمته معنى الخلو من غلظة الذنوب أو من غلظة الامر الاعتصاري الذي يقوم بإعصائه لأنه غلظة تروى بالوضوء فعداه من كباشاهه بعض أهل البصائر (قوله الذنوب) أي الصغائر لآله التي يكثرها الوضوء (قوله أفعال مخصوصة) هذا التعريف لا يشمل الترتيب فالأولى أن يزيد في التعريف على وجه مخصوص وهو الترتيب وأجيب بأن قوله أفعال مخصوصة أي ذاتاً أو صفة وهي تقديم بعضهم على بعض فيدخل الترتيب ح ف (قوله وهو تعبدى) ضعيف والمعتمد أنه معقول المعنى لأن الصلاة مناجاة لرب تعالى طلب التخفيف لاجلها وإنما اختص الرأس بالمسح لستره غالباً كما كتفي فيه بأدنى طهارة ونحت الاعضاء الأربعة بذلك لأنها محل اكتساب الخطايا أولاً لأن آدم مشى إلى الشجرة برجله وتناول منها يسدها وكل منها يقضمه ومس رأسه وورقها

ويسل التخليل قبل السؤال ويغده ومن أثر الطعام وكون الخلال من عود السواك ويكثر بالحدب ويصوه

### \*(فصل في الوضوء)\*

وهو بضم الواو اسم للفعل وهو استعمال الماء في أعشاء مخصوصة وهو المراد هنا وبقصها اسم للماء الذي يوضأ به وهو أ - ومن الواضحة وهي الحسن والنفقة والضيامن غلظة الذنوب وأما في الشرع فهو أفعال مخصوصة مقصحة الشبهة قال الامام وهو تعبدى لا يعقل معناه لأن فيه مسها ولا تخفيف فيه

والتعبدى أفضل من معقول المعنى لأن الامثال فيه أشد وعامة ابن حجر في الفتاوى الحديثة  
مثل هل التعبدى أفضل أو معقول المعنى فأجاب بقوله قضية كلام العز بن عبد السلام أن  
التعبدى أفضل لأنه لمحض التقيد بخلاف ما ظهرت عليه فإنه لا يسهل قد فعله لاجل تحصل  
عليه وفادته (قوله مع وجوب الصلوات الخمس) ليله الاسراء قبل الهجرة يستحسنه وقيل بسنة  
عشر شهرا وفرض أول لكل صلاة ثم نسخ يوم الحنفى الامع الحديث والصلاة التي كان يصلها  
قبل فرض الوضوء هل كان يتوضأ لها أولا وعلى الأول هل كان مندوبا أو سبعا وغير ذلك  
والظاهر الثاني وبذلك لم يقلهم هافرض ليله الاسراء ولم يقولوا شرع (قوله وفي وجبه)  
بكسر الجيم أى سببه (قوله أوجه) لو قال أقوال لكان أولى لأن الأقوال لغيا لمجرد  
والأوجه للمعبد اجتهدا مذهب والمعتقد أن وجبه الحدث والانتقطاع شرط لصحته والقيام  
الى الصلاة وتقويته وعليه يحصل كلام الشارع (قوله القيام الى الصلاة) ولو حكم باليدخل  
ما اذا دخل وقت الصلاة ولم يفعلها (قوله ثالثا هما) أى الحدث والقيام لتعوض الصلاة  
ويشترط مع ذلك الانتقطاع فوجبه مجموع أمرين الحدث بشرط الانتقطاع والقيام الى الصلاة  
(قوله فشرطه) هي اثنا عشر في السلم ويريد السلس ثلاثة أو فشرط وضوء السلس خمسة  
عشر (قوله وكذا العسل) بالترتيب تقدير مضاعف محذوف أى وكذا شروط الغسل والرفع  
على أنه مبتدأ خبره ما قبله وما مطلق مع ما خلف عليه خبر الأول أى فشرطه ما مطلق الخ  
والغسل كذلك (قوله ما مطلق) أى عدم الاشتباه (قوله ومعرفة أنه مطلق ولو طنا)  
هذا اعاده شرط عند الاشتباه لا مطلقا فإنه اذا لم يكن اشتباه يكتفى استصحاب الاطلاق ولا يشترط  
طنه اه مد مراده بالعرفه ما يشمل التلقيد بل جعله فاية (قوله وعدم الحائل) كدهن  
جامدا أما المانع فإنه لا يمنع من الماء للعضوان لم يثبت عليه ومنه شك لو أنزلت لم يلزم محلها  
وضار على عضوا عرق متجمدا عليه وقول القفال تراكم الوسخ على العضو لا يمنع صحة الوضوء  
ولا النقص بلبسه يعين فرضه فيها اذا صار جزءا من البدن اذا لم يكن فصله عنه والمراد بصورته  
كالبزء أن لا يتغير وأى العين ومنه وصح تحت الاظفار قل أو كثر لانه وصول الماء وقشف  
مستتر ترك ورمص في العين وليس منه طبع عسر زوال المعنى عنه على المعتقد قل (بكسة)  
قال الاستوى يتصور صحة الوضوء والغسل وعلى بدنه شيء لا يمتنع وصول الماء اليه بقدر  
على اراته ولا يجب عليه الاعانة وصورته في الوسخ الذى نشأ من بدنه وهو العرق الذى يتجمد  
عليه فإنه لا يصير بخلاف الذى نشأ من العاصر كذا ذكره البغوى في فتاويه وهو منه ولا يضر  
لونه مع وخائه ولا دهن لاجرمه كثير ج قل (قوله وضوها) كالغسل لدخول مكة لغير حاج  
ومعتر وكفيل الصيديس (قوله ومن ذكر) لو قال خرج لكان أعم (قوله بدوام النية)  
أى حكا (قوله وآسلام) مراده شروط العمل الذى هو عبادة كاملة فلا بد من غسل الأمانة  
لتحل ليلها وقوله وتغيير يستثنى غير الميزا اذا واهى فيه في الجميع مثلا (قوله وعرفة كيفية  
الوضوء) أى بأن لا يقصد بفرض معين فلا شرح مر وقد يقال هذا قدر زائد على معرفتها لأن  
الانسان قد يعرف الكيفية من حيث الصورة اه مد وقال بعضهم الطاهر أن المراد من البيت  
الحاصلة من اجتماع الأركان والشروط لأن هيئة الشيء مضمة لفعله الوضوء استعمال الماء في

وضوئها وجوبه مع وجوب  
الصلوات الخمس كما رواه ابن  
ماجه وفي وجبه أوجه  
أحدها الحديث وجوب ما وسعا  
ثانيها التمسك الى الصلاة أو  
ثالثها ثالثا هاهو الاصح كما  
في التحقيق وشرح مسلم وله  
شروط وفروض وسنن شرطه  
وهكذا الفصل ما مطلق  
ومعرفة أنه مطلق ولو قلنا وعدم  
الحائل ويرى الماء على العضو  
وعدم الثاني من نحو حيش  
ونفاس في غير أعسال الحج  
ونحوها ومن ذكر وعدم  
الصاف ويعبر عنه بدوام النية  
والسلام وتغيير ومعرفة كيفية  
الوضوء كطريقه الأ في الصلاة

الموجبه ثم المدين ثم الرأس ثم الرجلين لأن لا يقصد بفرس سنة افهذه ازا ماعلى معرفة الكسفة  
وان كان لا بد منه أيضا ففسر الهيئة به في كلام بعضهم تفسير مراد واصله انه لا بد أن  
يجوز ان ضمن منه أو يعتقد أن فيه قرضا وسنة وان لم يجز أحد هـ جلين إلا خروا يعتقد أن  
أفعاله كلها فروض هذا كله صحيح والمضرب أن يعتقد أن فيه فريضا وسنةا ويعتقد أن لفرض  
سنة وهذا تفصيل في حق العلقى أما العالم فلا يقيم من التميز (قوله وأن يغسل الخ)  
في عده شرطانظر بل هو فرض لأنه من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وصار مد قوله  
وأن يغسل مع المفسول جزء الخ رده مر بأنه بالركن أشبه وكذا قوله وتحقق المقتضى الخ  
بأنه ليس شرطان بل عند التين أى كإساقى في كلامه وكذا قوله وأن يغسل مع المفسول ما هو  
مشبهه رده أيضا بأنه بالركن أشبه اه (قوله وتحقق المقتضى الخ) في كونه شرطانظر  
للمحكم بصفة الموضوع حال الشك وتبين بطلانه عند تيسر أنه كان محذورا لا يقتضى أن حصول  
التحقق عند الموضوع شرط فلا بد لو اهدأ بان يقولوا بوجود المقتضى لكان أنسب وقوله  
فلو شك الخ أى فهو متيقن للطهارة وثالث الحدث ومن هو كذلك لا يلزمه الموضوع موضوعه  
للاحتياط وساقى ووضح هذه المسئلة في قوله ولو فرضا للشك الخ (قوله لم يصح) أى  
إذا تبين أنه كان محذورا في نفس الامر وان لم يتبين ذلك صح وضومه ويكون للاحتياط (قوله  
وأشبهه الاصل بالزائد) ويعرف الاصل من الزائد بأن يولد بهما أو يولد واحد منهما في آخر بعد  
ولادته فما ولده كل منهما أصلى وما حدث بعد الولاد فهو الزائد وتارة يشبهه بالأصل وتارة  
لا تتأثر وراج وفي عرش على مر ماضيه ويكتفى بالنية عند غسل جزء من أحد هـ ان كانا  
أصلين وعند غسل جزء من كل واحد منهما ان أشبه الزائد بالأصلى وينبغي أن يكتفى في غسل  
وجهه في صورة ما واشتبهاء ما وحديثي لو غسل أحد الوجهين بهما ثم غسل به الثانى اكتفى به  
لأنه ان كان الاصلى هو الأول والثانى باعتبار فرض الامر لا يجب غسله فلا يضر بكون  
غسله يستعمل وان كان الاصل هو الثانى فغسل الأول لم يرفع حدثا لانتفاء الأصل مع المفسول  
فاذا غسل به الثانى ارتفع حدثه ويحتمل عدم الاكتفاء بذلك لأنه لما وجب غسل كل رطل منزلة  
الأصلى اه بمروجه (قوله حيث احتج اليه) حجة تقيد لانه قد في التعطف وبصح  
رجوعه للاستبراء أيضا فإنه لا يحتاج اليه اذا كان حدثه التمام رجا اذا لا استبراء منه (قوله  
وبين الموضوع) وكذا بين الموضوع والصلوات أيضا وهذا في سلس نحو البول كالذى أنا سلس  
الريح فالواجب عليه الموالاة بين أفعال الموضوع وبين الصلاة لا بين الاستبراء وبين الموضوع  
سم (قوله وفروض الموضوع) أى ولو كان الموضوع مندوبا أى أركنه اذا افترض والركن  
بمعنى واحد وأثر الفرض هنا في الصلاة الأركان له لما امتنع تفرق أفعال الصلاة كانت  
حقيقة واحدة مركبة من أجزاء فانسب عجزا ثم أركنا بخلاف الموضوع لأن كل فعل منه  
كغسل الوجه مستقل بنفسه ويجوز تفرق أفعاله فلا تركب فيه (قوله الا في بعض أحكام  
الحج) يؤهم أن بعض أحكام الحج يتحدف فيه الفرض والواجب مع أنه ليس كذلك بل الفرض  
مطلقا هناك بخلاف الواجب فالاولى حذف بعض (قوله سنة) أربعة نص القرآن واثنان  
بالسنة وهما التية والتريب وعده هامة عندنا خلافا للسادة الحنفية والمالكية ولم يردوا

وأن يغسل مع المفسول جزء  
تصل بالمفسول ويحيط به  
لتحقق به استيعاب المفسول  
وتحقق المقتضى للموضوع  
شك هل أحدث أم لا لم يصح  
وضومه على الأصح وأن يغسل  
مع المفسول ما هو مشبهه به فلو  
خلق له وجهان أو يدان أو  
رجلان واشتبهه الاصل بالزائد  
وجب غسل الجميع ويزيد  
وضومه صاحب الضرورة فاشتراما  
دخول الوقت ولو قلنا  
الاستبراء والصفاء حيث احتج  
اليه الموالاة بينهم ما بين الوضوء  
وأما قوله قد ذكرناه قوله  
(وقروض الموضوع) جمع مرض  
وهو والواجب مترادفان الا في  
بعض أحكام الحج كما ستعرفه ان  
شاء الله تعالى والله

سنة

وكذا هتاج عند التراب ركاف التيم لان الماضر خاص بالوضوء بخلاف التراب فانه خاص بالتيميم  
 ولا يرد عليه التجاسة المطلقة لانه غير مطهر فيها وحده بل الملبس شرط امتزاجه بالتراب على ان  
 بعضهم قال انه لا يحسن عند التراب وكذا لان الاكل جسم والقفل عرض فكيف يكون الجسم  
 جزءا من العرض شرح مـ وواجب بان الركن استعماله لادائه فان متعلق الاحكام انما هو  
 فعل المكلف لا الاعيان (قوله خبر فروض) فان قيل دلالة الطاهر كلية محكوم فيها على كل فرد  
 فرد مطاوعة وهو فاسد لانه يقتضي انقسام كل واحد الى ستة خصوصاً وقد قيل ان افراد الجمع  
 مجموع فيجتمع مستقولاون يقال في الجواب ان القاعدة اغلبيه وان محل ذلك عالم تقم قرينه  
 على ارادة المجموع كما في قولهم رجال البلطيم لولون العنزة الضليلة أي مجموعهم لا كل فرد فرد  
 وكلام المصنف ~~مخفوه~~ هنا من هذا القبيل مـ (قوله طهارة ضرورة) أي لا يقاس غيرها  
 عليها والاولى ان يراد بكونها طاهرة ضرورة أنها محتاجة للتقوية بفعلها التراب ركافه بطهارة  
 الضرورة وقد قال كونها طاهرة ضرورة أو غير ضرورة لا دخل له في الركبة وعدمها فالاولى  
 الفرق بان الماسك كان غير خاص بطهارة الحدث لم يبعد ركاف بخلاف التراب انه سم (قوله لرفع  
 حدث) اللام زائدة للتقوية أي نية رفع حدث أو زاعف معنى ذلك كنية الطهارة عنه اولة وأجله  
 والمراد بالحدث هنا السبب بدليل تقير المضاف في قوله أي رفع حكمه ولو اراد المعنيين  
 الآخر بن لم يخرج الى تقدير مضاف وأيضاً قوله كان بال ولم يرد على ان المراد بالحدث هنا  
 أحد الأسباب لا الامر الاعتباري ولا المنع المقرب عليه فاذا قال نويت رفع الحدث فالمراد  
 رفع حكمه وان لم يلاحظ هذا المعنى فالمراد بالحدث نفس السبب من حيث دأه لم يصح وضوءه  
 لان الواقع لا يرتفع ح لوعش بالمعنى وحاصل ما ذكره الشارح من صور النية سبعة نية  
 الرفع ونية الاستباحة ونية الطهارة عن الحدث ونية أداء فرض الوضوء ونية الوضوء  
 فقط ونية أداء الوضوء ونية فرض الوضوء (قوله لان الواقع) وهو السبب المرتب عليه  
 المنع (قوله وذلك) أي الحكم (قوله حرمة الصلاة) أو غيرها كالطواف كاشا ثاراله  
 بالكف (قوله ولولمسخ الخف) غاية في رفع الحدث اشارة الى ان المسح رافع لا يسبغ فأتى  
 به لدفع أنه كالتيميم مسيح لا رافع (قوله لان قصد الخ) تعليل لمحذوف أي وانما اكتفى  
 بنية رفع الحدث لان القصد أي المقصود من الوضوء وهو جواب عن سؤال مقدر تنقصر  
 كيف مع الوضوء بهذه النية مع أنه ليس فيها تعرض له أي للوضوء وقال شيخنا ح ف لما كان  
 الطاهر ان الذي ينوي هو الوضوء فينوي نية الرفع لا تنكي دفع ذلك بهذا التعليل ومحصله  
 ان نية الرفع تنقل على المقصود من الوضوء فاذا نوى الرفع فقد نوى الوضوء من حيث المقصود  
 منه (قوله فاذا نواه) أي رفع الحدث وقول المدايني أي رفع الحكم فيه نظراً لان ما  
 قول الشارح بعد كان بال الخ وقوله تعرض للمقصود أي وهو رفع منع الصلاة (قوله فقد  
 تعرض للمقصود) ظاهره أنه لا يجب عليه حينئذ ملاحظة استعمال الماء في أعضاء مخصوصة  
 بخلاف ما لو قال نويت الوضوء أو فرض الوضوء (قوله كان بال ولم يرم) تنبيه بما أتى ليس  
 قد احق لو نوى ما لا يأتي منه كنية رفع حدث الحيض في حق الرجل غلطاً فانه يصح واستشكل  
 بأن الغلط يستدعي شغل الفكر بهود وهذا ليس بهود في حق الرجل وأوجب بما اذا

خبر فروض زاد بعضهم ما بها  
 وهو الماء الطهور قال في المجموع  
 والصواب أنه شرط كما مر  
 واستشكل بعد التراب ركاف  
 التيميم وأوجب بان التيميم طهارة  
 ضرورة الاول من العرض  
 (النية) الرفع حدث عليه أي رفع  
 حكمه لان الواقع لا يرتفع وذلك  
 بحرمة الصلاة ولولمسخ الخف  
 لان القصد من الوضوء رفع المنع  
 فاذا نواه فقد تعرض للمقصود  
 ونحوه يقولنا عليه ما لو نوى  
 غيره كان بال ولم يرم

كان خفي، واتضح الذكوة فأراد دفع حدث البول، فسبق فكره لحدث الحيض (قوله  
 حدث التوم) الاشتقاقية (قوله فالأول كالغلط من الصوم إلى الصلاة) فإن الصوم  
 يشترط قصد مقصده التعرض بجملة يكونه صوماً وتفصيلاً يكونه عن رمضان أو ذراً أو قضاءً  
 فأذا أخطأ منه لغرض ومثله الصلاة (قوله وعكسه الخ) أي فإن الصلاة يجب التعرض  
 لها بجملة من حيث تكونها ظاهراً أو عصاراً قرضاً ونقلاً وقوله كالغلط من الصوم فيه  
 مسأله لأن الغلط ليس مثلاً للأول فالأول أن يقول كالصوم إذا غلط منه للصلاة وقوله  
 كالغلط في تعين الإمام فإن القدوة يعتبر التعرض لها من غير نظر للمقتدى به فلا يعتبر تعينه  
 لكن لو عني وأخطأ من حيث لا إشارته بطله صلاته بغير الإمام (قوله أضاف في تعين الإمام)  
 مصدر مضاف للمفعول أي في تعين المأموم الإمام كان نوى الاقتداء بزيد بخلاف غيره (قوله  
 كالغلطاً) أي في الحدث لأن الحدث لا يجب التعرض له لاجله ولا تفصيلاً يكونه حدثاً أو  
 أو فم لأنه يكفي نية فرض الوضوء (قوله وفي تعين المأموم) مضاف لمفعوله أيضاً  
 تعين الإمام المأمومين أي فلا يجب على الإمام التعرض للمأمومين لاجلاً ولا تفصيلاً فلو عين  
 المأمومين ومن خلاف ما عني لا يضر وقوله حيث هذه حنية تقيد وقوله كالمجمعة  
 بأن قال نوبت أصلي بأهل سعدتين أنهم أهل حرام فإنه يضر الغلط فيه ومثل الجمعة العادة  
 والمجموعة بالمطهر جمع تقدم والمنذور بها عتبارها ولكن تصح فرائض مع الحرمة (قوله إنما الأعمال)  
 أي صحتها وقال أبو حنيفة أي كالماتصع عنده الواسطي بغيره كالوضوء والنفل والجواب  
 من الشافعية أن تقدير الجملة أقرب إلى نفي الذات من نفي الكمال لأن ما لا يتفق مع نفسه لا يستقيم  
 شرعاً فكان ذاته معدومة بخلاف ما اتفق عليه فقده شرعاً فكان ذاته موجودة عرش على  
 م ر مع زيادة ونظر ترك الشوايح الاستدلال بالآية وهي قوله تعالى محصنة له الذين مع أنها  
 تدل على وجوب النية والحديث اعتمد عليه بالتقدير كاعتل في حيث نذر أخرى معي فتأمل  
 ولعله ترك الاستدلال بها لكونها ليست نصاً في وجوب النية وخروج بعض الأعمال عن اعتبار  
 النية فيه أما بدليل آخر كالعتق والوقف فهو من باب تخصيص الصوم أو استعجاله ونحوها  
 وكعرفة الله تعالى لأنها لو توقفت على النية مع أن النية قصد المتوى بالقلب ولا قصد الإلا  
 ما يغير غير أن يكون الإنسان عارفاً بالله تعالى قبل معرفته له فيكون عارفاً به غير عاروف به في  
 حالة واحدة وهذا يقتضي أن معرفة الله تعالى لا أبواب فيها لأن الثواب يتبع النية وقد صرح  
 بذلك القراني وإنما يشترط النية في إزالة الخبث لأنه من قبيل التروك كإزالتها الزمان  
 حيث سقط العقاب لا يحتاجها ومن حيث تحصيل الثواب على التروك يحتاجها وكذا إزالة  
 الخبث لا يحتاج فيه اليأس من حيث التطهر ويحتاجهم حيث الثواب على امتثال أمر الشارع  
 وأما ذكر الأعمال على ذكر الأفعال لأن لفظة العمل أخص من لفظة الفعل لأن الفعل ينسب  
 للجانم والجدادات كما ينسب إلى ذوى العقول بخلاف العمل لأنه يعتبر فيه قصد حتمي قال بعض  
 الأديمة لفظ العمل لفظ العلم تبينها على آتم من مقتضاه ولم يستعمل العمل في الحيوان إلا في  
 قولهم القرد والابل العوامل وأما الصنع فهو أخص من العمل لأنه لا يتناول لما كان من  
 الإنسان بقصد واختيار بعد ذكره (قوله بالنيات) بمعنى تشديد اليأس من نوى قصد

فتوى رجع حدث التوم فإن كان  
 عامدا لم يصح أن يغلط أصح وضابط  
 ما يضر الغلط فيه وما لا يضر في  
 ذكره القائل وغيره أن ما يضر  
 التعرض له بجملة وتفصيلاً أو  
 بجملة لا تفصيلاً يضر الغلط فيه  
 فالأول كالغلط من الصوم إلى  
 الصلاة وعكسه والثاني كالغلط  
 في تعين الإمام وما لا يجب  
 التعرض له لاجله ولا تفصيلاً  
 لا يضر الغلط فيه كالغلط في  
 وفي تعين المأموم حيث لم يجب  
 التعرض للإمامة إنما إذا وجب  
 التعرض لها كالمجمعة فإنه  
 يضر الأصل في وجوب النية  
 قوله صلى الله عليه وسلم يكفي  
 العيصين أعمال بالنيات  
 أي الأعمال المستتمة بها شرعاً

والاصل نوبة قلب الواو يا وأدعت في الياء وتحذفها لغة من وفي يني اذا بدأ الاء يحتاج في  
 تخصيصه الى نوع ابطاء وأل بدل عن الصغرى أي ينسأها فيدل على اعتبارية العمل من الصلاة  
 وغيرها (قوله فعله) أي الشيء فان ترأى أي الفعل عنه أي عن القصد كما ذكره شافعا والمراد  
 بقوله مقترنا جعله أي بأول فعله والمراد بجميع أفعاله لكن اقترانها بالاول حقيقة وبمعناه  
 حكما وفي قوله فعله اضافة الشيء لنفسه لأن الاء مائة الشيء وهو فعل أيضا وأجيب بأن الفعل  
 المضاف للمعنى المصدرى والفعل المضاف اليه بالمعنى الخاص بل بالمصدر واعتبارا لا اقتران في  
 تعريف التبعة بشكل تحققها بدونه في الصوم اللهم إلا أن يكون هذا رمعا اعتبر فيه لازم غالبي  
 وان كان قوله حقيقة لا يناسب فلذلك أو يلتزم أن السلب في الصوم ليس بنية بل هو عزم اكتفى  
 به للضرورة سم على النجاسة ع ش على م مع زيادة (قوله وحكمه الوجوب) أي غالبا  
 والاقتضاء تكون مندوبة كافي غل الميت (قوله ومعلمه القلب) نعم بين التعلق بها في جميع  
 الابواب نحو ما من خلاف من أوجبه كما في ع ش على م ر أيضا ساعد السان القلب (فائدة) في  
 في الرزقاني على الواجب مانعه وذكر ان العماد في كشف الاسرار أن القلب أذن يسمع بها كما  
 أن في الرأس أذن وقلب عينين كما أن للبدن عينين فالأراغب وذكر الامام البوصري فقعا  
 الله تعالى به في شرحه على ربه عند قوله تعالى عينا قلنا كفاها مناه الخ مانعه ويقال  
 ان العينين لا يمكن حتى يأتي ملك من الله فيسمع القلب فينأحه فتبكي عينا قلبه فنظر ذلك في  
 عيني راعه (قوله رتبا) أي العبادات (قوله تكون الفروض تارة الخ) لوقال تكون تارة  
 مرضا وتارة تفللا كان أحسن اه ذل (قوله اسلام السواي) أي ان كانت لتتقرب فان كانت  
 للبر صحت من الكافر كنية الذمية الفصل من الحيض كما مر (قوله وتخير) ان كان هو النواي  
 فلا يرد وضوء الولى تغيرا للمعنى الخ ليطوف به ولا الزوج في غسل الجنونة من الحيض (قوله  
 أو أطلق) بخلاف الطلاق فانه ان قصد التبرك أو أطلق وقع أو التعلق فلا يباحطوا  
 في البائن وانظر ما الفرق بين الطلاق والعبادة (قوله أول الفروض) لوقال أول العبادات  
 لكن أعم وأولى (قوله وانما وجوب المقارنة) بل لم يجوزها كما يأتي (قوله لعسر الخ)  
 هذا يقتضي أنه لو تكف ورأى طلوع السجود فانه صحيح ذلك وليس مراد بل لا بد من التقديم  
 وعساة سم فان قلت هلا جوزوا المقارنة قلت لم يجوزوها لانها تصير هامة فظنة لفظا بالتأخير  
 فأوجبوا التقديم للاحتياط اه (قوله تختلف بحسب الابواب) وبانه أن كفيته في الوضوء  
 استحضار غسل الاعضاء وقصد غسلها عند مائة الماء الاول بر من مائة في الصلاة استحضار  
 صورتها وان كانها وهياتها وتصدايق ذلك عند أول جزم منها وهو تكبيرة الاحرام فكيفيتها  
 في الاول غيرها في الثاني (قوله أوية استباحة الخ) قرآن يادى أنه لا بد من أن يكون ذلك  
 المتقترن الى الوضوء مما يصح أن يستتيحه النواي فلا تصحبة المرأة استباحة خطية الجمعة وهو  
 طاهر (قوله مقترن الى وضوء) أي فرد من أفراد ما يقتضى الى وضوء في نفسه وان لم يقتض  
 اليه السواي فيصحة صبي استباحة من المصنف لم يقصد للحاجة لعله لعدم انتشار لهذا  
 الفيد ويصح الوضوء بهذه الصيغة أي الكلية بأن نوى استباحة مقترن الى وضوء أيضا اه  
 ذل على الجلال (قوله كالصلاة الخ) كان قال نوب استباحة الصلاة أو من المصنف

وحقيقة لغة القصد  
 قصد الشيء مقترنا بفعله وحكمها  
 الوجوب حكمها علم عامر  
 ومعلمه القلب والمقصود بها  
 العبادات عن العادات كالخوض  
 في المسئلة للاعتكاف تارة  
 والاستراحة أخرى أو غير ذلك  
 كالصلاة تكون للفرض تارة  
 وللنفل أخرى بشرطها السلام  
 النواي وتخيروا له بالنوى وعدم  
 استباحة بنا فيها بان يستحبها  
 حكما وان لا تكون معلقة بغير  
 ان شاء الله فان قصد التبرك  
 أطلق لم تصح وان قصد التبرك  
 صحت وقتها أول الفروض كأول  
 غسل بر من الوجه وانما لم  
 يوجبوا المقارنة في الصوم لعسر  
 مراعاة الفهر وتطبيق النية  
 عليه وكيفيتها تختلف بحسب  
 الابواب فيبقى هنا في موضع حدث  
 كما مر فانه استباحة شيء يقتضى الى  
 وضوء كالصلاة والطواف ومن  
 المصنف

قال شيخنا صاحب كتاب حجر ولما ظهر أنه لو قال ثبت استحبابه مقتضى الوضوء أحرأه وإن لم يحضر  
بالمشي من مفرداته وكونه يشهد صدق نيته واحتمالهم عما يقتضيه لا يضر لأنه مع  
ذلك متضمن لنية رفع الحدث وشمل ذلك ما لو نوى وضوءه ما لا يتأخر له فعله حالا كالطواف  
وهو يصير مثلاً أو صلاة العبد في نحو رجب ما لم يقصد به أن يقول في هذا الوقت والا فلا  
يصح لتلاعبه ويؤخذ من أنه لو كان من التمتع بغيره بحيث يقدر على الوصول إلى مكة في  
الوقت الذي عنه العصة وهو ظاهر وأما لو كان عاجزاً وقت النية ثم عرض له القدر بعد أن  
صار متمتعاً أو اتفق له من يوصله لم يصح له نية بعد الاتيان أو ما وقع باطلا لا ينقلب  
صحيحاً وشمل أيضاً ما لو نوى أن يصلي به الظاهر ولا يصلي به غيره وهو كذلك بخلاف ما لو  
نوى به رفع حدث بالنسبة لصلاة دون غيرها فإنه لا يصح وضوءه قولاً واحداً لأنه قد لا يضر  
إذا بقي بعضه بقي كنهله وهو المعتقد شرح مدر (قوله غايه القصد) أي المقصود وذلك لأنه  
تقدم أن نية رفع الحدث فيها تعرض للمقصود من نية الوضوء نية الاستباحة غايه نية الرفع  
ونياتها فهي نهاية المقصود في المقام المقصود وغايه نية الرفع فيها تعرض للمقصود والغاية  
الاستباحة (قوله أو أداء عرض الوضوء) وتدخل النية بها (قوله وإن كان التوضي صعباً)  
لأن المراد بالرفع من لا يتيمنه والوضوء لا يتيمنه نحو الصلاة ولو لم ينص على ذلك إذا أراد  
بالرفع ما ذكر أو الفرض على المكلف أو أطلق فإن أواد القرض عليه يعني أنه مخاطب فلا  
يصح نيته لتلاعبه قال مدر وانما يصح يعني فرض الوضوء قبل الوقت مع أنه لا وضوء عليه لكون  
المراد به فعل الطهارة عن الحدث المستروط للصلاة وشرط الشيء يسمى فرضاً أو يضاهيه باعتبار  
ما يطرأ لا ترى أن نوى رفع الحدث عند غسل الوجه يكفي منه ذلك مع أنه قد لم يرتفع ذلك  
الوقت (قوله من الأمور السابقة) أي نية الاستباحة ولمعها نية رفع الحدث وغيرها  
(قوله في الوضوء غير المجتهد) أي وغير وضوءه دائم الحدث أخذ من كلامه بعد (قوله أما  
المجتهد) فيه الطهارة في مقام الأضمار لاجل زيادة التقرير والتوضيح (قوله فلقياس) معتمد  
أي على وضوء صاحب الضرورة لكن فيه أنه لا يتم هذا الباب للنية الأولى أما الثانية وهي نية  
الاستباحة فإنها لا تنفع في وضوء صاحب الضرورة (قوله أو الاستباحة) أو الطهارة عن  
الحدث فيقتصر على نية الوضوء أو فرض الوضوء أو يريد به المرض من حيث هو بقطع الظرف  
أو المرض الصوري ولا تصح أن أراد أنه فرض عليه فإن قصد نيته رفع الحدث والاستباحة  
ما هو على صورة الرفع أو المصحح نيته وشمل الوضوء المجتهد وضوء الجنب إذا تجردت  
جنابته عن الحدث لا صغر (قوله كالصلاة المعتادة) أي من جهة أنه نوى فيها العزيمة  
مع كونها غير فرض فالجامع بينهما أتى بكل منهما مائة مائة على التاوي لأنه في المعتادة نوى  
القرية وليست عليه وفي الوضوء المجتهد نوى رفع الحدث أو الاستباحة ولا يجب عليه بينهما  
لأنه لا حدث عليه ويستحب الصلاة بدونه هذه النية والماسب للقياس على الصلاة المعتادة في النية  
أن يقبض نية القرية في الوضوء المجتهد على الصلاة المعتادة في النية لأن يقبض نية الرفع أو  
الاستباحة لأنهما غير موجودين في المعتادة اللهم الآن يقال يلزم من نية الرفع أو الاستباحة  
نية القرية (قوله غير أن ذلك) أي المقيس عليه وهو الصلاة المعتادة أي الاكتفاء بنية

قوله ويرى ختمه إلى قوله العصة  
كذلك في المصحح وفي حواشي

مصححه

لأن رفع الحدث إنما يطلب  
لهذه الأشياء فإذا نواها فقد  
نوى غايه القصد أو أداء فرض  
الوضوء أو فرض الوضوء وإن  
كان التوضي صعباً أو أداء  
الوضوء أو الفرض على المكلف  
أو أطلق فإن أواد القرض عليه  
للمقصود فلا يشترط التعرض  
للقرية كما لا يشترط في  
الحج والصمرة وموم رمضان  
(نبيه) ما تقر من الأمور  
السابقة مجله في الوضوء غير المجتهد  
أما المجتهد فلهما عدم الاكتفاء  
فيه بنية الرفع أو الاستباحة حال  
الاستوى وقد يقال يكفي بها  
كالصلاة المعتادة غير أن ذلك



الفرضية فيها خارج الخ فاسم الإشارة عائد على الصلاة المعادة لكن بهذا التقدير وقوله فلا  
يقاس عليه أي فلا يصح قياس الاستكفاف بنية الرفع أو الاستباحة هنا على الاكتفاء بنية  
الفرضية في المعادة لأن ما خرج عن القواعد لا يقاس عليه وقوله قال ابن الصمد الخ هذا رد  
لكلام الأسنوي كافي م ر وما زعمه المحدث من أن اسم الإشارة في قوله غير أن ذلك راجع  
لقول الأسنوي ومضى أن قول ابن الصمد تأيد لكلام الأسنوي غفلة سبها فهم أن قوله غير  
أن ذلك الخ ليس من كلام الأسنوي بل من كلام الشارح توركا عليه وليس كذلك بل قوله غير  
أن ذلك الخ من كلام الأسنوي كاهو صرح في م ر وعبارته أنها هو أي المحدث فالقياس عدم  
الاكتفاء بنية الرفع أو الاستباحة كما اعتمدته الواو النوان ذهب الأسنوي إلى الاكتفاء بذلك  
كالصلاة المعادة قال غير أن ذلك مشكل خارج عن القواعد فلا يقاس عليه وتعبه ابن  
الصمد بأن يخرج جميعه على الصلاة ليس بعداه بمجرد فقهه قررده شيئا (قلت) ويمكن أن يكون  
مراد المحدث أنه تأيد لصدور كلام الأسنوي وإن كان هو ذا المحدث أعني قوله غير أن ذلك الخ  
فالحاصل أن ابن الصمد يخالف الأسنوي في القياس ووافق في الحكم وابن الصمد تلذ  
الأسنوي (قوله مشكل) ووجه الإشكال أن الطهارة وسيلة للصلاة والصلاة ولها فائدة  
مقصود والوسيلة لا تقاس على المقصد وقوله خارج عن القواعد في معنى التعليل لقوله مشكل  
فما خارج عن القواعد هو المقيس عليه لأنه نقل وهو لا يصح بنية الفرضية (قوله وتخرج به)  
أي قياس الاكتفاء بنية الرفع أو الاستباحة (قوله على الصلاة) أي على الاكتفاء بنية  
الفرضية في الصلاة المعادة وقوله ليس بعدد رعله كونه خارجا عن القواعد كما قاله الأسنوي  
فن ثم كان معينا (قوله هل فرضه الأولى) معتمد (قوله لا يطلق على غيرها) أي  
العبادة (قوله فانه يطلق الخ) لو قال فانه يصحكون عادة لكان أولى قتأمل قل (قوله  
وغريها) كالسجدة والتبريد (قوله ولو لوى) أي مر يد الوضوء فهو راجع لاصل الكلام  
لالتجسد (قوله الطهارة عن الحدث) أو الطهارة الواجبة أو الطهارة للحدث أو لاجل  
الحدث أو لأفرض الطهارة أو الطهارة للصلاة فهي ست صور اه مد (قوله وعاله) أي  
على القول بعدم العصة (قوله قد تكون الخ) هذا يقتضي عدم صحة بنية الطهارة للصلاة  
لصدقه بذلك ولكن المحدث أن اضافته للصلاة كافية لأن الطهارة عن الحدث لا توقف على  
نية ومثل ذلك في عدم صحة ما لوى بوضوء الصلاة على من لا يصح الصلاة عليه كأنه يهد  
في المعركة أو أن يصلي به في الأوقات المكروهة صلاة لأسباب لها كما استوجبه سم في  
الصورتين قال والفرص أنه قصد تلك الصلاة التي لأسباب لها أما إذا نوى به الصلاة في الأوقات  
المكروهة في الجلبة كالتي لها سبب ونحو القصاص فيصح اه وفي فتاوى م ر العصة فيما لوى  
به الصلاة في الأوقات المكروهة صلاة لأسباب لها اه ايج (قوله سلس ول) فتح اللام اسم  
للمرض نفسه ويكسر ه اسم لصاحب المرض وهو الشخص والمراد بها الأقل وهو من إضافة  
صفة للموصوف أي بول سلس أي متتابع (قوله كصاة الاستباحة المتقدمة) أي استباحة  
مستقرى وضوء اه قل (قوله دون بية الرفع) أو الطهارة عن الحدث ومجمله أن نوى  
الرفع العام فإن نوى بها حاصبا للصلاة لفرص ووافق فيصح زى (قوله خروجا من خلاف

مشكل خارج عن القواعد فلا  
يقاس عليه قال ابن الصمد  
وتخرج به على الصلاة ليس بعد  
لأن قضية التعبد بأن بعد الشيء  
بصفته الأولى انتهى والأول أولى  
لأن الصلاة تختلف فيها هل  
فرضه الأولى والثانية ولم يقل  
أحد في الوضوء فيما عدا ذلك  
واعمالا كتنية الوضوء فقط  
دون بية الفصل لأن الوضوء  
لا يكون إلا إعادة فلا يطلق على  
غيرها بخلاف الفصل فانه يطلق  
على غسل الجنابة وعلى الحصة  
وغريهما ولو لوى الطهارة عن  
الحدث سبع فإن لم يقل عن الحدث  
لم يصح على العصة كافي زوائد  
الروضة وعاله في الجمع بأن  
الطهارة قد تكون عن حدث  
وقد تكون عن خشية فاعتبر  
الخير بين دأمه حده كصحة  
ومن يمسك لول أو يمسك  
نية الاستباحة المتقدمة دون بية  
الرفع المازلقا محدثه ويندب  
لجمع بينهما خارجا عن خلاف

من أوجبه) وهو الوجه الثالث عند فاقى المستله وحاصله الآية فاعلمية الاستباحة دونية الرفع  
ثانيها ألا يكتمها بكل منهما مثلاً لا يكتم واحدة منهما على انفراد هابل لأبتم الجمع بينهما  
وهذا الثالث هو الذي روي اه مد (قوله لتكون نية الرفع للحدث السابق) أي لرفع  
المنع المتوقع على الحدث السابق على وقت النية لأن الحدث ارتفع وخطفه حدث آخر وكذا  
نية الاستباحة قل على الجلال (قوله أو نحوها) ككالطهارة عن الحدث (قوله  
وبهذا) أي بقوله لتكون نية الرفع الخ يرفع الخ (قوله من مبطل) وهو نية الرفع وغيره وهو نية  
الاستباحة أي فلا تصح هذه النية لتغلب المانع على المقضي والجواب ما قاله الشارح بقوله  
لتكون الخ (قوله فيما يستحيه) أي فان نوى استباحة فرض استباحة وملكوته أو استباحة  
الصلاة فالتفل وما في معناه والوضوء أو فرض الوضوء فكذلك أو استباحة قسم المحض أو  
جمله استباحة مع الصلاة واتخاذ كدائم الحدث هلم أنه تقدم ذكره في قوله ومن دام حدثه  
الخ لأن ما تقدم في حكم نيته وهذا فيما يستحيه نيته كما أن التيمم كذلك على مناسبات حكمه  
(قوله من الصلوات) ليس يقيد بل مثلها الطواف وخطة الجمعة مثلاً (قوله الأضافة إلى  
الله) المراد بالأضافة هنا التسمية (قوله ولو نواها) الخ) هذه المستله تقتضت عند  
قوله ويحقق المقضي وأعادها هنا لاجل التعليل ولا جمل ذكر نظيرتها (قوله بعد وضوئه)  
نظر في الثالث وقوله في حديثه متعلق بالثالث وقوله بعد وضوئه أي المتيقن فهو متيقن للطهارة  
وشك في الحدث فوضوئه ليس واجباً عليه بل لو تركه وصلى أجزأه (قوله فإن حدثنا)  
فأولم يتبين هل يكون تجديداً أولاً وكذا إذا كان كونه متطهراً هل يكون تجديداً وهل  
يكون الماء الذي نواها مستعملاً فنظر التردد أولاً والظاهر أنه يكون تجديداً وملوؤه  
غير مستعمل (قوله للتردد في النية) أي شك في الحدث (قوله بالضرورة) أي بلا  
دوام ضرورة لأن الضرورة انقطعت حين حديثه (قوله كالموقوف في نية) لا يخفى أن كلا  
من المشبه والمتمسك به لهما شأن أحدهما أن يتحقق استقرار الصلاة في ذهنه وشك هل قضاها  
أو لا ويتحقق الحدث وشك هل تطهر أو لا وفي هذه الحالة يجب عليه القضاء في الأولى والوضوء  
في الثانية وإذا انكشف الحال بأنها كانت عليه وأنه لم يكن متطهراً لم يؤثر ذلك والحالة الثانية  
أن يشك هل وجبت عليه الصلاة أم لا كالموقوف به مانع يكون أو يحض انقطع ثم شك هل ذلك  
الانقطاع قبل خروج الوقت فوجب الصلاة أو بعده فلم يجب فصل احتياطاً ثم انقض  
الانقطاع قبل خروج الوقت فلا يجز به ومثلها ما لو شك في الطهارة مع تنقصة صدور هاتمه  
لكر شك هل أحدث أو لا فوضوا احتياطاً ثم انقض للحدث فأن الطهارة لا تكفيه فقد ذكر  
الشارح صورتين للطهارة واقتصر في المشبه وهو الصلاة على الثانية (قوله لما كان في أيها  
عليه الخ) أي بسبب أنه كان مجزواً مثلاً وشك هل انقطع جنونه قبل الوقت فيجب أم بعده فلا  
(قوله يجز له للضرورة) فبدأ أنه لا ضرورة للسمع استحباب الطهارة بالوضوء الأول وقال  
الاجهوري قوله فإنه يجز للضرورة أي بأن كان محدثاً في نفس الامر فإن كان متروكاً فصلاته  
بالأول استحباباً لأن الثاني والحالة هذه لم يرفع حدثاً وقال بعضهم قوله للضرورة انظر أي  
ضرورة في ذلك مع أن الصلاة بالوضوء الأول الآن يقال المراد بها الحاجة وهي الاحتياط

من أوجب له لتكون نية الرفع  
للحدث السابق ونية الاستباحة  
أو نحوها لاحق وبهذا يتبعه  
ما قبل أنه قد جمع في نفسه بين سطر  
وغيره وبهذا يضاهية الوضوء  
ونحوها مما تقدم كما صرح به  
في الحاوي الصغيره (تبيينه)  
حكمه في دائم الحدث فيما يستحيه  
من الصلوات وغيرها حكمه  
نية التيمم كما ذكره الراجح هنا  
وأغفل في الرخصة وسأني بسط  
ذلك إن شاء الله تعالى في التيمم  
ولا يشترط في النية الأصناف إلى  
الله تعالى كالتيمم كما  
في الصلاة وغيرها ولو نواها  
المشكك بعد وضوئه في حديثه  
احتياطاً لما لم يجد ما لم يجز وتردد  
في النية بالضرورة كالموقوف  
فأنت الطهارة ثلاثاً كما في لها  
عليه ثم إن أنها عليه لم يكف أم لا  
إذا لم يتبين حديثه فإنه يجز له  
للضرورة

في هذه الملاحظة أن كان الحدث ناقصاً حدثه ولا يفيد مدحاً أيضاً كما في المجموع ومن نوى وضوئه تبرداً أو شيئاً يحصل بدون قصد كخلف ولو في أثناء وضوئه مع نية معتبرة أي مستحضرة اعتدنية التبرد أو نحو نية الوضوء أو براه لحصول ذلك من غير نية كصل نوى الصلاة ودفع الغريم فإنها تجزئه لأن اشتغالها عن الغريم لا يقتضي إلى نية فإن فقدت النية المعتبرة كان نوى التبرد وقد غفل عنها بل يصح غسل ما قبله بنية التبرد ونحوه وبإزمه أعادته دون استئناف الطهارة \* (تنبيه) \* هذا بالنسبة لأصالة ما للثواب فقال الركعتي الظاهر عدم حصوله وقد اختار الغزالي فيما إذا شرب في العادة غيرهما من أمر ديني اعتباراً بالاعتناء على العمل فإن كان القصد الديني هو الالعاب لم يكن فيه أجر وإن كان القصد الديني أغلب فله بقدره وإن تساوى ناقضاً واختار ابن عبد السلام أنه لا أجر فيه مطلقاً أو احتساي القصد أن لم يختلف وكلام الغزالي هو الظاهر وإذا بطل وضوؤه في أثناءه بمحدث أو غيره حال في المجموع عن الروباني يحتمل أن يناب على الماضي كفي الصلاة أو يقال أن بطل باختباره فلا بد دفراً اختاره مع ومن أصحابنا من قال أنوابه لم يحل لأنه مراد بغيره بخلاف الصلاة

باعتبار بطله ما في وسعه (قوله وجوباً) مفعول مطلق أي وضوؤه واجباً (قوله بل لو فرض الخ) ههنا مستثناة من عدم تعلقي النية أو من التردد فيها قل (قوله ومن نوى وضوئه تبرداً الخ) ولو طرأت نية التبرد أو التطهق في أثناء الوضوء فإن كان متذكراً لنية صبراً ولا خلا بخلاف نية الاعتراض إذا طرأت بعد غسل الوجه فإنها لا تكون صارفة على المعتمد لأنها الصائفة المأمعن الاستعمال اه زى (قوله نوى الصلاة ودفع الغريم) أي كالأول لا حلال تكبيرة الاحرام ما يجب التعرض له ولا حط مع ذلك دفع الغريم عنه فإدخاله لذلك لا يضر مع النية المعتبرة (قوله غفل) فتح القامع من باب دخول كفى المختار وقول بعضهم أنه من باب تصرعاً لمخالفته للمنعول لأن فعل اللازم قياس مصدره فعول عملاً قول الخلاصة وفعل اللازم مثل قعدا • لفعل بطارد كقعدا

(قوله وبإزمه أعادته) أي أعادته ما قاربت تلك النية الصارفة وما بعده بأن نوى نية معتبرة من بيان الوضوء المعتبرة عند إعادة غسل ما ذكر اه قل بخلاف نية الاعتراض إذا طرأت على نية الوضوء فإنها لا تضر وإن لم يستحضر معانته الوضوء لأن الأصل المانع (قوله دون استئناف الطهارة) أي أن كان في أثناء الطهارة أماداً كان في استئنافها قائماً لا يصح من أصلها (قوله تنبيه هذا) أي ما ذكر في مسئلة التشريك (قوله وقد اختار الغزالي) هو تشديد الرأي المحقة نسبة إلى الغزالي لأن والده كان يكره غسل الوضوء وقال النووي أنه يهتف الزاينة إلى الغزالي القريبة من قرى طوس اه اح مخلصاً قال الحافظ ابن حجر وماذا أنوى العادة ونالها ما يشي بما يغير الإخلاص مقدراً لوجوه عن جرير الطبري عن وجهه والسلف أن الاعتبار بالاستعداد كان في الاستعداد فيها محضاً لم يضر ما عرّض له بعد ذلك من إعجاب وغيره اه (قوله من أمر ديني) أي غير الرأيا ما هو أنه يحبط للثواب مطلقاً للحدث القدسي أنا أغنى الشر كعني الشر لهن على عملاً أشركه في غيري بأمانته يرى وهو لذى أشركه والمراد بالقصد الديني مثل نية التبرد والتطهق ونحو ذلك (قوله واختار ابن عبد السلام) هذا من كلام الركعتي فقوله الآتي اه أي كلام الركعتي وقضيته أنه يبار على رأى ابن عبد السلام لكن المروقين كلامهما أن ابن عبد السلام جازم والزوشي غير جازم بل مستظهر (قوله وكلام الغزالي هو الظاهر) وهو المعتمد كما اعتقده م في شرحه بل اعتمد بعضهم حصول الثواب في التساوي أيضاً اه قل وقال ابن حجر الأوجه أن قصد لعبادة يناب عليه بقدره وإن انضم إليه غيره فماعد الرأيا ونحوه مساوياً بل وأرجح اه عش فعل كلام ابن حجر يحصل ثوابه مطلقاً في جميع الأحوال متى وجد قصد العبادة ولو معقوباً فاقتمل (قوله وأغريه) كان مات وليس لاصورة يطل بها الوضوء بغير الحدث الأهم اه وبجها الشنواني بهامش شرح الروض يصور به الحدث بما إذا لم يوال بين أفعال الوضوء دائم الحدث وما إذا ارتفع الوضوء المستحضرة في أثناء الوضوء مقدري المنصرف رجعه الله مما سبق تبعاً لجعل الأسوي على أن الردة تبطل وضوؤه المستحضرة وهو المعتمد وقال أيضاً ويجري التخصيص المذكور في غير الوضوء والصلاة كالصوم والحج اه بالحرف لكن في التصوير الآخر أن الردة تحط ثواب ما من مطلقاً اه (قوله لانه) أي الوضوء مراد غيره وهو الصلاة (قوله بخلاف الصلاة)

فانهم لم يوردوها (قوله التفصيل) أى ان قطع ما اختياره فلا توبة أو بغير اختياره  
 أثبت بعد ذلك شئ من ذلك في الوضوء قال قل والكلام فيما يتوقف على التنية كصل  
 الوضوء بخلاف الأذان ونحوها فثبت عليها مطلقاً أى سواء الوضوء والصلاة (قوله  
 والصلاة) أى والصوم أيضاً (قوله التيمم) أى وكذا وضوء صاحب الضرورة من حصى  
 ويستأنف كل من التيمم وصاحب الضرورة إذا عاد فلا سلام بخلاف ما بعده (قوله ولو نوى  
 قطع الوضوء الخ) وفارق بطلان الصلاة كلها التيمم لا يتبعه وفارق عدم بطلان الصوم لانه  
 من التناول وعدم بطلان السك لانه شديد يتعلق ولذلك لا يخرج منه فساد ويصح من غير  
 المبر بخلاف الصلاة قل مع زيادة وبعبارة شرح م ولو نوى قطع وضوءه انقطع تيممه  
 فبعد ما لابق وحيد بطل في أثناء يحدث وغيره أثبت على ما مضى ان بطل بغير اختياره  
 والأفلا ويجرى ذلك في الصلاة والصوم قال ع ش عليه وهل من قطعه ما لو عزم على الحدث  
 ولم يوجد منه فطر وقيل من ماصرحوا به في الصلاة أنه لو عزم على أن يني عطل كالعمل  
 الكثير لم يطل إلا بالشرع فيها لا تنقطع هنا مجرد العزم المذكور فلا يصح لاعادة ما قبله  
 بعد العزم (قوله ما ينسب إليه وضوء) أى كان نوى الوضوء لقراءة القرآن ونحوها يأن  
 قصد أنه لا يأتي بالوضوء إلا لاجل قراءة القرآن ولا يقال إن نية الوضوء كافية في الحدث  
 لانه هنا عليها بما يتوقف على وضوء فطر يني أن ربطها بالقراءة ونحوها من كل ما ينسب إليه  
 الوضوء صيرهاعلقة عليه والتعلق بما يتوقف على الوضوء يسله (قوله قراءة  
 القرآن أو الحديث) كالألف نيت استباحة قراءة القرآن أو الحديث فإن ذلك لا يصح (قوله  
 مبدأى (قوله أو الحديث) هو وان كان الوضوء مفسدة كالقرآن لكنه لا توجب في مجرد  
 القراءة والسماح للسبب بل لا بد في حصول ذلك من قصد حفظ ألفاظه وتعلم أحكامه  
 وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وإتصال السند على ما نقله ابن العماد عن الشيخ  
 أبي اسحق في شرح المصنف ورد به على من قال بحصول التواب مطلقاً لم يطلع على كلام الشيخ  
 أبي اسحق واستظهر ابن حجر حصول التواب مطلقاً لأن السماع لا يحصل فائدة ولو لم تكن  
 الأعمد بركنه صلى الله عليه وسلم على القارئ والسماع لكان ذلك كافياً واستظهر ابن حجر  
 بواقعه إطلاق الشارح له وجه وجبه كما ذكره ع ش على م ر وقوله لا ينافي على  
 المسألة على النبي صلى الله عليه وسلم فبطلانها دعاهم الله تعالى بالراحة (قوله يني  
 أنه يني) معتد (قوله في الفتاوى) أى فتاوى شيخه م (قوله ولم أرى تعرض  
 لها) أى من المصنفين وما ذكره من التفصيل هو المعتقد وهو أنه ان نوى ما ينسب إليه الوضوء  
 وحده لم يصح أو بعبارة ما يتوقف على الوضوء مع (قوله فروع) أى ثلاثة (قوله ولو نوى  
 الخ) أى بان قال هذا اللفظ وهو قوله نيت الوضوء لا صلى به ولا صلى به بخلاف ما لو قال  
 لا صلى به الطهور ولا صلى به العصر فإنه يصح وأنه لا صلى به ما شاء من الصلوات بخلاف ما لو  
 نوى رفع حدثه بالنسبة للصلاة دون غيرها فإنه لا يصح وضوءه قولا واحدا كما قاله الغزالي لأن  
 حدثه لا يرفع إلا ذنباً بقية بقية وهذا هو المعتقد (قوله وكذا) فرع ثان  
 (قوله بكان نجس) أى نجاسة غير معفو عنها بلا حائل (قوله الثانية والثالثة) أى في

والوجه ان يتصل في الوضوء  
 والصلاة ويطل بالنية التيمم  
 ونية الوضوء والقيل ولو نوى  
 قطع الوضوء انقطع التيمم  
 فبعد ما لابق وحيد بطل في أثناء يحدث وغيره أثبت على ما مضى ان بطل بغير اختياره  
 والأفلا ويجرى ذلك في الصلاة والصوم قال ع ش عليه وهل من قطعه ما لو عزم على الحدث  
 ولم يوجد منه فطر وقيل من ماصرحوا به في الصلاة أنه لو عزم على أن يني عطل كالعمل  
 الكثير لم يطل إلا بالشرع فيها لا تنقطع هنا مجرد العزم المذكور فلا يصح لاعادة ما قبله  
 بعد العزم (قوله ما ينسب إليه وضوء) أى كان نوى الوضوء لقراءة القرآن ونحوها يأن  
 قصد أنه لا يأتي بالوضوء إلا لاجل قراءة القرآن ولا يقال إن نية الوضوء كافية في الحدث  
 لانه هنا عليها بما يتوقف على وضوء فطر يني أن ربطها بالقراءة ونحوها من كل ما ينسب إليه  
 الوضوء صيرهاعلقة عليه والتعلق بما يتوقف على الوضوء يسله (قوله قراءة  
 القرآن أو الحديث) كالألف نيت استباحة قراءة القرآن أو الحديث فإن ذلك لا يصح (قوله  
 مبدأى (قوله أو الحديث) هو وان كان الوضوء مفسدة كالقرآن لكنه لا توجب في مجرد  
 القراءة والسماح للسبب بل لا بد في حصول ذلك من قصد حفظ ألفاظه وتعلم أحكامه  
 وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وإتصال السند على ما نقله ابن العماد عن الشيخ  
 أبي اسحق في شرح المصنف ورد به على من قال بحصول التواب مطلقاً لم يطلع على كلام الشيخ  
 أبي اسحق واستظهر ابن حجر حصول التواب مطلقاً لأن السماع لا يحصل فائدة ولو لم تكن  
 الأعمد بركنه صلى الله عليه وسلم على القارئ والسماع لكان ذلك كافياً واستظهر ابن حجر  
 بواقعه إطلاق الشارح له وجه وجبه كما ذكره ع ش على م ر وقوله لا ينافي على  
 المسألة على النبي صلى الله عليه وسلم فبطلانها دعاهم الله تعالى بالراحة (قوله يني  
 أنه يني) معتد (قوله في الفتاوى) أى فتاوى شيخه م (قوله ولم أرى تعرض  
 لها) أى من المصنفين وما ذكره من التفصيل هو المعتقد وهو أنه ان نوى ما ينسب إليه الوضوء  
 وحده لم يصح أو بعبارة ما يتوقف على الوضوء مع (قوله فروع) أى ثلاثة (قوله ولو نوى  
 الخ) أى بان قال هذا اللفظ وهو قوله نيت الوضوء لا صلى به ولا صلى به بخلاف ما لو قال  
 لا صلى به الطهور ولا صلى به العصر فإنه يصح وأنه لا صلى به ما شاء من الصلوات بخلاف ما لو  
 نوى رفع حدثه بالنسبة للصلاة دون غيرها فإنه لا يصح وضوءه قولا واحدا كما قاله الغزالي لأن  
 حدثه لا يرفع إلا ذنباً بقية بقية وهذا هو المعتقد (قوله وكذا) فرع ثان  
 (قوله بكان نجس) أى نجاسة غير معفو عنها بلا حائل (قوله الثانية والثالثة) أى في

ظنه أو اعتقاده لاقى الواقع بل هذه هي الأولى لعدم تطهير العضو أو لا يقال ثانية ولا ثالثة حتى  
تم الأولى أو يقال ثالثة بوجه الصورة وإن كانت هي الأولى في نفس الأمر (قوله  
بنية التنفل) أي بقصد أنها ثانية أو ثالثة فتكون نافذة لا بقصد أنها مكملان للأولى عند شك  
في تعميم الماء لوجه فالمراد بالنية المعنى المقصود وهو القصد (قوله لتسبان له) أي للأول  
أي بأنه وضاً أو اغتسل فأعاد الوضوء أو الغسل جازماً بأن هذا هو الوضوء أو الغسل الذي  
عليه ووجهه أنه في التسبان أو لرفع الحدث بخلافه في الصبيد وتسببه هذا الوضوء بمجرد  
تجوز لعدم غلام الأول لبقاء المعة التي نسيها (قوله لأنه) أي تجديد الوضوء (قوله ويجب)  
أي من حيث الاعتدال لأنه إذا غسل شيئاً قبل النية حرم عليه وعند عني مع (قوله أزل  
غسل الخ) أي ولو شعر خارج عن حد الوجه أو باطن شعر كشف لدخوله في حد الوجه بخلاف  
جوانب الرأس فلا يكفي قرن النية بها وإن وجب غسلها تبعاً لوجهه بخلاف ما في حاشية قل  
من أنه لا يكفي قرنهما بإطال الشعر الكثيف قال قل ونظراً له لو قص الشعر الذي نوى  
معه ولم يبق منه شيء أنه لا تجب نية عند الوجه أو الشعر الباقي فراجعه وفي ع ش على م  
ينبغي جواز اقتران النية بغسل شعر الوجه قبل غسل بشرته لأن غلها على لا بد له وفاقاً لم  
أي وعليه فلو قطع الشعر قبل غسل الوجه لا يحتاج لتجديد النية أخذاً من العلة المذكورة اه  
قال العلامة الشووي على التعرُّوعاً كفي في النية بغسل جزء من الوجه ولم يكتف بمقتضاها  
لبعض التكبير عند م ر لأن الأول يعني غسلًا بخلاف الثاني فإن البعض لا يسي تكبيراً  
اه (قوله أي مغسول) لو أبقى المتن على ظاهره لكان أولى لأن النية إنما تقترب بالفعل وهو  
الغسل لأنها قصد الشيء مقرباً بفعله ولا تقترب بالمال سول قتره شيئاً (قوله من أجزائه الوجه)  
أي ما يمسى وجهاً فيضرح عنه ما لو اقترنت بما لا يمت الواجب إليه ع ش (قوله بأول  
الغرض) ولو جبرية فينوي عند مسحها مكان عمت الجراحة وجهه أما إذا عمت الوجه  
ولاجبرية فعل النية عند غسل البدن ويأتي ذلك في بقية الأعضاء ويثبت تغييرهم بالغسل جرى  
على الغالب أو مرادهم بالغسل ما يشبهه أو بدله وهو المسح قال قل والى القرض بالجنس  
أي بأول القروض ولو جبرية لكان أولى (قوله ولا بما قبله) أي ولم يغسل من الوجه شيء  
بقربة ما بعده (قوله هذا) أي عدم الاكتفاء بما قبل الوجه (قوله قبل غسل شيء من  
الوجه) بأن غفل عنها ولم يستحضرها بالفعل فتقوله فإن بقيت الخ معناه بأن كان مستحضراً  
لها بالفعل وهو الاستحضار الذي ضم الدال أي القلبي فلا بد من استحضارها من ابتداء غسل  
الكف أي إذا نوى عندهما إلى غسل شيء من الوجه وبعد هذا يكفي الاستصحاب الحكمي بأن لا  
يصر فيها عنه بنية قطع أو قصد ترداد ونحوهما كتشظف ومنه ما إذا وضاً على الفسقية في موضع  
ثم اتقى قبل غسل رجليه فغسلهما بقصد التطييف فانه صائب فلا بد أن يستحضر بنية الوضوء  
والمراد من استصحابها إلى غسل الرجلين وجودها عنده أي حكماً (قوله لم يحصل له ثوابها)  
طاهره حصول السعة بمعنى مقووط الطلب وذلك أنه لم يبق الا حصول الثواب وفيه نظر اه  
وعبارته المرحوم لم يحصل له ثوابها بخلاف من نوى صوم قبل الزوال حيث يناب من أثره  
لأن الصوم خصلته واحدة لا تبعض وأما الوضوء فافعال متفاضلة (قوله ولو اقترنت الخ) ليس

بنية التسفل أو في إعادة وضوء أو  
غسل لتسبان له أجزاً بخلاف  
قالوا تغسل في تجديد وضوء فانه  
لا يجوز لأنه طهر مستقل بنية لم  
توجه لرفع الحدث أصلاً  
ويجب أن تكون (عند) أول  
(غسل) أي مغسول من أجزائه  
(الوجه) لتقترن بأول القرض  
كالصلاة وغيرها من العبادات  
فما عدا الصوم فلا يكفي اقترانها  
بما بعد الوجه قطعاً بل هو قول  
المغسول وجوباً عنها ولا بما قبله  
من السنن أو كنهها والسنن  
العبادات أن كانت قبل غسل  
توابع هذا إذا عرت قبل غسل  
شيء من الوجه فإن بقيت إلى غسل  
شيء منه كفي بل هو متصل للشباب  
على السنن السابقة لأنها إذا  
خلت من النية لم يحصل له ثوابها  
ولو اقترنت النية بالمتضمنة أو  
الاستداني والغسل مع جزم  
من الوجه

هذا ايضا لما قبله لان ما قبله مصور بما اذ لم يغسل مع المضمضة شي من الوجه وهذا  
 مصور بما اذ ان غسل وقوله اجراءه أى الاقتران المفهوم من اقترنت قال قد لوقال اجراءه  
 لكان واضحا (قوله سواء غسله بنية الوجه الخ) الحاصل أن هنا أربع صور قصد الوجه  
 فقط قصد المضمضة فقط قصدهما معا أطلق فالتية يكتفى بها في الجميع ونية المضمضة تقوت  
 في الجميع وصح كذا سنة الاستشاق لتقدم بعض غسل الوجه عليهما وتقته معاملة غسل  
 الوجه شرط لحصوله ما وجب إعادة ذلك الجزء في الثلاثة الأخيرة لوجوده الارف والاطلاق  
 كالصارف دون الاولى وهذا حاصل العقد عند مرور عش خلافا للمواثي كما ذكره  
 شيخنا ح وفيه أن هذا الجزء لا يعتد به في الثلاثة الأخيرة بدليل وجوب إعادة نية فيها  
 تخفضه حصول ستم ما والصورة أنه قرن النية المعتبرة بما قبل الوجه فصل عما تقر أن من  
 تغضض واستنشق على الكعبة المألوقة مستحضر النية فاستنمها ان غسل معها جارا من  
 الوجه وحسنه فلا يحصل ان الان غفل عن النية عندهما أو فرق النية بأن نوى المضمضة مثلاً  
 وحدها أو نوى سنن الوضوء أو أدخل الماء في محلها من الانوبة حتى لا يغسل معها شيء من  
 الوجه وقال الاجهوري بعد غسل الجزء ان قصد المضمضة أو الاستشاق فقط وان قصد  
 الوجه فقط أو رعهما أو أطلق فلا إعادة اه وكون النية يكتفى بها عند قصد المضمضة فقط  
 أو الاطلاق مشكل لانها حينئذ لا تقترن بغسل الوجه وكذا فوات نية المضمضة عند قصد  
 مشكل تأمل (قوله لا أم) بأن نوى المضمضة أو الاستشاق أو نواهما مع الوجه أو أطلق  
 (قوله لا لكن الخ) هو استدراك الشئ الثاني وهو لا أى بالظن للصورة الأخيرة  
 (قوله لوجود الصارف) أى حقيقة أو حكماً فدخلت صورة الاطلاق (قوله في الشئ الأول)  
 وهو ما إذا قصد الوجه وكذا في الشئ الثاني وعمارة سم (فرع) حيث أجرت انية فانت  
 المضمضة (قوله بلجلى) يضم الميم وفتح الجيم وتشديد اللام (قوله الذكرى) بضم الدال أى  
 القلب لأن الذكر بضم الدال العلم أى حضورها في القلب بأن يستمر ملاحظها (قوله كما علم  
 مما مر) أى أول الباب عند ذكر الشروط أى في قوله وعدم الصارف ويعر عنه بدوام النية  
 (قوله له) أى المتوضى ولو دأب الحدث وان لم يجره تفريق أفعاله وفائدة تفريق النية عدم  
 استعمال الماء داخل البدن غير أنه الاعتراف قبل نية رفع حدثها أى تفريق النية بآثار  
 صورها المتقدمة كأن يقول بوب الوضوء مثلاً عن غسل الوجه أو استحابة الصلاة أو رفع  
 الحدث عنه وأما كيفية النية عند المسنون كسبح الاذنين يهاتون مسح الاذنين عن سنة  
 الوضوء وتفريق النية لا يخص رفع الحدث ولا بالطهارة عنه بل يأتي في جميع النيات المعتبرة  
 قال ابن حجر وظاهر أن التفريق يأتي في الغسل اه ولم يطرأ عليه لكون البدن مغزلة عضو  
 واحد فنوى رفع جنباته رأسه فقط ثم شق الأيمن ثم الأيسر ثم أسفله وانظر على قياسه هل يجوز  
 أن يفرق النية على عضو واحد بأن نوى رفع حدث كفه ثم ساعده حرره أقول والا قرب  
 الصحة كما قبله الاطعبي عن ع ش ولا فرق في جوارق تفريقها بين أن يصم إليها تقوية تبرد  
 ولا بين أن يتنق غير ذلك العضو كأن ينوى عند غسل الوجه رفع الحدث عنه لا غيره أو لا  
 والوجه أنه لو نوى عند غسل وجهه رفع الحدث عنه وعند غسل اليدين رفع الحدث ولم يقل

اجراءه وان عزت النية بعده  
 سواء أغسله بنية الوجه وهو  
 ظاهر أم لا لوجود غسل جزء  
 من الوجه فهو واجب النية لكن  
 يجب إعادة غسل الجزء مع الوجه  
 على الأصح في الروضة لوجود  
 الصارف ولا تغري المضمضة  
 ولا الاستشاق في الشئ الأول  
 لعدم تقده معاملة غسل الوجه  
 قاله القاضي محلي فالتية لم تقترن  
 بمضمضة ولا استشاق حقيقة  
 ولو وجدت النية في أثناء غسل  
 الوجه دون أوله كفت وجب  
 إعادة المقبول منه قبلها  
 فوجوب إعادة أول غسل جزء منه  
 لعزته وبهم أنه لا يجب  
 استحباب النية إلى آخر الوضوء  
 لكن محله في الاستحباب الذكرى  
 أما الحكمي وهو أن لا ينوي  
 قطعها ولا يأتي بما فيها كالأداة  
 فواجب كإعلم مما مر ولا تفريق  
 النية على أعضاء الوضوء

عما كفاء ذلك ولم يخرج النية عند مسح رأسه وغسل رجله إذ فقه عندئذ به لأن كنيته عند وجهه كافي شرح م ر قال ع ش عليه واختلف فيما لو نوى عند كل عضو من الحدث وأطلق فهل يصح وتكون كل نية مؤكدة لمقبلها ولا يصح لأن كل نية تقطع النية السابقة عليها كما لو نوى الصلاة في أثناءها بأن نوى صلاة الظهر بعد أن صلى ركعة منه مثلاً فإنه يكون قاطعاً وقد يفهمه الأول ويرى بأن الصلاة أتمين دليل أنه لا يصح تفريق نيتها بمختلف الوضوء ويرى أيضاً بأن الصلاة لتكون نهاية واحدة إذ نوى قطعها يطلعت من أصلها والوضوء إذا نوى قطعها بطلت نيته دون ماضيه منه فلا يطل ١٥ (قوله رفع الحدث عنه) الظرف أعني أقفاه (المخ) قضية هذه العلة أنه لا يصح من صاحب الضرورة تفريق النية وليس كذلك لأن تفريق النية لا يمنع الموالاة بين أفعال الوضوء بخلاف تفريق أفعاله وبعبارة شرح المنهج كاله تفريق أفعال الوضوء ١٥ قال البرلسي هذا خاص بالسليم أما السلس فليس فذلك لوجوب الموالاة في حقه وأما تفريق النية فلا فرق فيه بين السليم والسلس ١٥ (قوله وأوجهها لا) وإن طال ١٥ م ر (قوله بل أعضاء الوضوء خاصة) وفائدة الخلاف تطهر في الإيمان فيما لو حلف أنه لا يحدث بطهره مثلاً فإن قلنا الحدث لا يصغر محل جميع البدن حثاً وأعضاء الوضوء فقط لم يثبت ١٥ ع ش على م ر (قوله غير غسله) وإعماش عليه أن عيس المصحف بذلك العضو لأن شرط المس الطهارة الكاملة (قوله طاهر كل الوجه الخ) في فتاوى م ر لو اتى بالكمال وغيره ما غسل الوجه لم يضر ١٥ قال بعض شيوخنا ومثل الكمال التراب دون غيره كغيره لعدم المشقة في الاحتراز عنه ١٥ قلت قضية تشبه التراب بالكمال أن اعتبار عدم الضرر فيه مقيد بالابتلاء وليس كذلك لمسئ في المياه أن التراب لا يضر مطلقاً إلا إذا صار الماء يسمى طيناً ١٥ أ ج وقوله والتراب أي إذا كان على الوجه وغيره الماء عند غسله (قوله كل) زاده لم يقع توهم الاكتفاء بغسل البعض المحقق له كلام المسنف هذا ولا يعني أن لفظ كل من ألفاظ التأكيده وأنه يؤكده بما يتجزأ نفسه كلبس أو دعامه كالعبد في نحو المحررت العبد كله وما هنا من الثاني ١٥ ع ش (قوله فاغسلوا وجوهكم الخ) من قوة تعالى بإيهال الدين أمثوا إذا قمتم الخ قال بعضهم دللت هذه الآية على صحة أصول ككلامني طهارتان الوضوء والغسل ومطهران الماء والتراب وحكم المسح والغسل وموجبان الحدث والنجابة ومبجبان المرض والسفر وكذا تبين الغائط والملازمة وكرامتان تطهران الدوب وأغنام النعسة ١٥ ش يرى واستشكل كيف صح الاستدلال بهامع أنها تركت بالمدينة وهو أي الوضوء شرع بمسكة وأجيب بأنها تركت لمقررة لما عمل به جبريل عليه السلام للنبى صلى الله عليه وسلم صحة الاسراء بمكة فلا إشكال (قوله والمراد بالغسل الاتصال) ولو بغسل غيره بلاذنه أو سقوطه في نحو حمران كان ذلك أكراماً لئلا فيه ما يختلف ما لو كان بفعله كعرضه للمطر وشبهه في المساء فلا يشترط فيه ذلك أي تذكر النية كتمامه الأولى ١٥ زى (قوله أم بغيره) أي غير فعل المتوضئ وهو صادق بصورتين بأن كان بفعله غيره أو بغير فعل أصلاً كان زل عليه المطر وقوله وكذا الحكم أي المراد بالغسل الاتصال في سائر الأعضاء أي بقيها وفيه أي بقيها شاملاً

بأن نوى عند كل عضو من الحدث عنه كما ذكره الرافعي لأنه يجوز تفريق أفعاله فكذلك تفريق النية على أفعاله وهل تقطع النية نوم يمكن وجهان أو وجهها لا والحدث الأصغر لا يحمل كل البدن بل أعضاء الوضوء خاصة كما جمعه في التصديق والجموع وأعمال يجر من المصحف بغيرها لأن شرط المس أن يكون متطهراً ويرتفع حدث كل عضو بمجرد غسله (و) الشافعي من القروض (غسل) ظاهر كل (الوجه) قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وللإجماع والمراد بالغسل الاتصال سواء كان بفعل المتوضئ أم بغيره وكذا الحكم في سائر الأعضاء

لرأس فاما أن يراد بالفصل ما يشمل المسح أو يقال المراد بالسمع في الرأس الانعاش وتأتيل  
 (قوله طولام) فيمتدح من الحنفية والاصل وحطوط الوجه الخ ومثله قوله حرضا  
 (قوله ما بين منابت الخ) ان ثبت جمع مثبت بـ كسر للموحدة ومثله ما في المصباح  
 وفي القلم من منبت كبلس موضعه أي النبات شاذ والقياس كعده اه أي لانه من نبت  
 ثبت بالضم وما كان كذلك فسد وعلى وزن فعل بالفتح كما ذكره ع ش على مر والمراد  
 بقوله ما بين منابت أي ما من شأنه أن يثبت عليه للشعر المذكور ولذلك استغنى الشارع  
 عن زيادة بعضهم فاليان محلها إذا أريد الباب بالضم لاختلاف الناس فيه بخلاف ما إذا  
 أريد ما من شأنه فإنه لا يختلف (قوله شعر) بكون العين فيصيح على شعور فليس وفليس  
 وبفتحها فيصيح على أشعار وكسب وأسباب وهو مذكور الواحدة شعرة وانما جمع الشعر نسيها  
 لاسم الجنس بالمقدرة متاوى على التشايل (قوله وتحت منتهى) بالرفع على ما في منابت أي  
 وهو ما بين رأسه وما تحت الخ فالنتهى داخل في الوجه أما لو قال ما بين منابت شعر رأسه  
 والمنتهى أي وبين المنتهى بدون تحت لافاد أن المنتهى خارج وليس مراد ايل المراد دخوله  
 (قوله وعرض ما بين أذنيه) قسمة أن بضم الذال ويجوز أن يكون التصغيرا وكذلك  
 ما كان على فصل بضم أوله ونائبه ويجوز أن يكون نائيه كفتى وكب ووصل سميت بذلك من  
 الاذن بفتح الهمزة والذال وهو الاستمتاع وتصغيرها أذينة وهي مؤنثة كما في اشارات ابن  
 اللطيف قال اج ولو تأخرت أذنه عن مجلسها أو تقصرت لا يجب غسل الوجه اليها في  
 الاول ويجب غسلها في الثانية ويقرب من هذا ما قاله في المرفقين والمكبب والخشفة  
 حيث افادوا الحكم بها ولو خرجت عن حيز الاحتدال بأن المتصودها غسل ما تقع به  
 المواجهة فافادوا الحكم به وليتوا خلافا لها وأما المرفقان والكعبان والخشفة فإن الحكم  
 متعلق بكل منهما فاعتبر اه اج (قوله لأن الوجه) تعليل لتصديد الوجه عما ذكر وعبارة  
 شرح المسح لأن المواجهة المأخوذة منها الوجه تقع بذلك فقوله المأخوذة منها الوجه أي التي  
 هي سبب في نجس بذلك لا معنى الاشتقاق العوي فلا حاجة لمشتبه بعضهم ها قد على  
 الجلال (قوله داخل الاتف والقم) أي ادخل اصافه وهو الفريحة في القم والاتف وباطن العين  
 وقوله وان اقتضا أي أنه لا يجب غسل ذلك المذكور وأما محل القطع فيجب غسله (قوله  
 لا يجب غسل ذلك) بل ولا يستحب غسل باطن العين على أن بعضهم حصره بذكر اهته لضره ان  
 يؤرم الضرر ومقتضا الحزمة ان تحقق الضرر اه طبلواى (قوله وان اقتضا) الاولى أن  
 يقول وان انفتحت لبش الاتف أي وكان يريد أو أرنبة بالنسبة للاتف أو يقول وان  
 انفتحت أي المذكور من الثلاثة وفي بعض النسخ انفتحت وهي ظاهرة لكن كان عليه أن يزيد أو  
 أرنبة بالنسبة للاتف على هذه النسخة وعلى النسخة التي فيها وان اقتضا يجب ان الشارع  
 بأنه لم يقل انفتحت أي الاتف والقم والعين لأن الاتف مفتوح أبدا فالضمير القم والعين فقط  
 كذا قاله بعضهم (قوله ولا يشك ذلك) أي عدم وجوب غسل محل افتتاح الشفة ومما بها  
 (قوله فكان بدلا) قد يقال باطن الاتف والقم والعين بدل عن ظاهرها أيضا (قوله مع أنه  
 يمكن غسله) ولم يوجد وجه لعدم إيجابهم لغسله قبل الإزالة مع إكراهه يدل على عدم وجوبه بعدها

وحذا الوجه طولا ما بين منابت  
 شعر رأسه وتحت منتهى عليه  
 وهما يقع اللام على المشهور  
 العظمان اللذان ثبت علمهما  
 الاستنكاف على وعرض ما بين  
 أذنيه لأن الوجه ما تقع به  
 المواجهة وهي تقع بذلك وخرج  
 بظاهر داخل الاتف والقم  
 والعين فإنه لا يجب غسل ذلك  
 قطعاً وان اقتضا قطع جفى أو  
 شفة لأن ذلك في حكم الباطن  
 ولا يشك ذلك على ما لو سل  
 جلدة الوجه فإنه يجب غسل  
 ما ظهر منه لأن هذا من محل  
 ما يجب غسله فكان بدلا بخلاف  
 ما ذكر فإنه ليس بدلا عن شيء مع  
 أنه يمكن غسله قبل إزالة  
 ما ذكر فلا يجب غسله بعد إزالته  
 وهو ظاهر ولا يشك غسل داخل  
 العين ولكن يجب غسل ذلك  
 ان نهض والرق غلط العاصية  
 بدليل أنهم نزلوا عن الشهيد ادا  
 كما تنس غيبهم الشهادة



(قوله ما قال العين) الما قال في الموق وهو بمنزلة ما كنه ويجوز التخصيف وقيل الموق الموقر  
والما قال بالالف التضم وقال الازهرى اجع اهل اللغة ان الموق والمما لثقتان بمعنى المؤخر وهو  
ما يلي الصدغ اج وقال الجوهرى موق العين طرقها بما يلي الانف واللسان طرفها بما يلي  
الاذن وهو يفتح اللام ويكسر هاء مصدر بمعنى الملاحظة اه مرحومى (قوله مانع وصول  
الماء) أى الاعتقاد فى الشعر تعقد بنفسه فبقي عنه وشبهه من ابني يخطوط على لصق بأصول  
شعر حتى منع وصول الماء اليها ولم تمكنه اوائله والذي يتبعه وجوب حلقه حيث لا مثله والا  
فيمضى عنه للضرورة خلافا للشيخ الاسلام حيث قال يتيم عنه اه ابن حجر (قوله كالماص)  
الذى فى المصباح والعصاح والقاموس الرطب بالتحريك أى بالألف ومع يجمع فى الموق (قوله  
وبغائب) الاولى أن يقول ويعلمين منابت شعر رأسه الخ وهو معطوف على قوله بظاهر (قوله  
الاصلع) أى خرج محل الصلع فالمراد خرج الاصلع من حيث محل الصلع أى خرج من الوجه  
(قوله والقفا) هو مقصور ذكرا ليلين معنى التملق لغة قل أى فلا يعترض عليه بأن القفا ليس  
محل غسل هنا وأما معنى التملق شعر عافوه الشعر الذى على الجبهة خاصة كالمقدمة الشارح والقفا  
يذكر ويؤنس وجهه أقفا وأقف وأقفى بضم القاف وتشديد الباء وكسر القاء اه نووى  
(قوله بالنزع) بفتح الراء أى بالرفعين المذكورين فيما يأتى (قوله البلادة) ضد الكلا والجن  
ضد الشصاعة التى هى الاقدام على الخافوا فالحبان هو الذى يحاف من كل شئ ولا يقدم على  
الخافوا قال بعضهم

فى الجنب عاروفى الاقدام مكرمة \* والمرابطين لا ينومون القدر  
(قوله والنزع بضد ذلك) قال الشاعر

أعلى على النوح وارى لمن رعى \* ولا تجزى عما أصاب وأوجعا  
ولا تنكسنى ان فرق الدهر بيننا \* أعم القفا والوجه ليس بأزعا

(قوله كاتفر أى قوله وتحت منتهى العين قال فى شرح المنهيم وزدت تحت ليدخل منتهى  
العين اه (قوله وأما موضع التصديف) من الحذف وهو الازالة والعامة تبدل الدال بالفاء  
(قوله العذار) بهذا المعنى الشعر الثابت المحاذى للاذن أى بعضهما بين الصدغ والعارض أول  
ما ثبت للامرء غالبا شرح مر والعارض ما يبطع على الاذن الى أول التخصيف من عظم السنة  
وقال ابن حجر هو أى العذار ما ثبت على العظم الناتج فوق العارض (قوله والاشراف) أى  
الاكابر لا خصوص أولاد فاطمة فالمراد بالاشراف من له بجاهة وان لم يكن شريفا (قوله على  
رأس الاذن) ورأسها أو أصلها الذى يعطو به من مستور المرتفع منها فهو فوق أو تدوير  
منه ليس به وبينه فاصل الا لمرء المنخفض فالجزء الذى فوقه المنخفض هو المعنى رأس  
الاذن كما قاله غش وبعبارة اخ قال بعض شيوخنا المراد رأس الاذن الجزء المحاذى لاعلى  
العذار أى رأس الؤتد وليس المراد به أعلى الاذن من جهة الرأس لانه ليس محاذيا لبدء العذار  
اه وهذا غير ظاهر اذ موضع التصديف على هذا التأويل من الوجه لامن الرأس كما لا يخفى  
على من تدرك بل قلت ليدرك بالحسوس فالتصديق بقا كلام الشارح على ظاهره فانه اذا وضع  
الخط على أعلى الاذن كان موضع التصديف من الرأس قطعاه اه وعلى كلامهما يكون بعض  
التصديف من الوجه (قوله ويفرض هذا الحيط الخ) انظر لم عبر بالشعر أى التقدير مع أن

أما ما قال العين فيعمل بلا خلاف  
فان كان عليه مانع وصول الماء  
الى المحل الواجب كالماص  
وسبب ازالته وغسل ما تحته  
ويثبت شعور رأسه الاصلع وهو  
من الشعر الشعر من ناصيته فانه  
لا يبرزه غطها ويدخل موضع  
العم فانه من الوجه لحصول  
المواجهة به وهو ما ثبت عليه  
الشعر من الجبهة والامرء أن يسيل  
الشعر حتى يضيئ الجبهة والقفا  
يقال رجل أعم وأمرأه عماء  
والعرب تسميه وتعد بالترزع  
لان التمر يدل على السلافة  
والجلب والجلبي والترزع ضد ذلك  
\* (تبيينه) منتهى العين من  
الوجه كاتفر وأما موضع  
التصديف فى الرأس لا اتصال  
شعره شعر الرأس وهو ما ثبت  
عليه الشعر الخفيف بين اثناء  
العذار والرفة سمى بذلك لان  
التساق والاشراف يحدفون  
الشعر عنه لينتفع الوجه وضابطه  
كما قال الامام أن يضع طرف حيط  
على رأس الاذن والطرف الثانى  
على أعلى الجبهة ويفرض هذا  
الحد مستقيما يارل عنه

المشاس أن يثقل ويجعل هذا الخط الخ (قوله الخ جانب الوجه) أي من الملامح التربعة  
 (قوله التربعة) يقع الرأى ويجوز اسكانها والفتح أفصح كما قاله شيخ الإسلام في شرح الروض  
 (قوله وهو) أي الناصبة وذكره مراعاة الفرو وهو قوله مقدم ويجوز أن يثقل أيضا والتذكير  
 هذا أولى لأن الأولى مراعاة الخبر (قوله من أعلى الجبين) حال من مقدم (قوله والصدفتان)  
 عطف على قوله والتربعة أي ومن الرأس أيضا الصدفتان وتوقفه سم باعتبار أن ما الخط  
 عن منبت الأذنين من الوجه وبعض الصدغ منحنى عن محاذاتهما قطعاً فيكون من الوجه لأم  
 الرأس حال المرحوم قال الشهاب الصدغ ما بين العين والأذن اه (قوله وهما فوق الأذنين)  
 أي ملاقات الأذنين ومحاذيان لهما لامطلق القوية لأنها تحتل وسط الرأس وقوله في غسله  
 أي مع غسله في مع (قوله ويجب غسل جرم من الرأس) إلا إذا سقط غسل الوجه قال  
 ع ش ولو سقط غسل الوجه مثلاً لم يجب غسل ما يليه الواجب إليه الخ لأنه إذا سقط المتبوع  
 سقط التابع اه (قوله ومن الوجه البياض الخ) جله مستأنفة (قوله ومن الأنف بالبدع)  
 هو فتح الجيم وسكون الدال المحملة القطع والمراد ما شره الكين بالقطع لانه كما ستورا  
 بالأنف ثلاث شافى قوله السابق وخرج بظاهر باطن الأنف والشم والعين وإن انقصا بقلع جفن  
 أو شفة أو ذلاف فرب باطن الشم والأنف إذا قطع سائرهما ولو احتلته أنفاس ذهب والصم وجب  
 غسله كما أفتى به الوالد لأنه وجب غسل ما ظهر من أنفه بالقطع وقد تعدل بعد زرع الأنف  
 المدكور في حقه بالأعلى مر وهل تكتفي التمتعده أم لا قال بالأول قل وبالثاني مر  
 وقول مر وجب غسله أي يجب غسل جمعه خلافاً لابن حجر الفاضل وجوب غسل ما في محل  
 الاتصام لأنه البديل دون مازاد وبصورة قل على الحلال ويجب غسل ظاهره وأنفاس  
 نقداً لعدم صالحه حكم الوجه وتكفي النية عند عدمه ولا ينقض له لأنه ليس من الشروع  
 أعطى حكمها اه (قوله ويجب غسل كل هذب الخ) ذكره نوطة لم بعده والافه وسقاده  
 من قوله السابق الثاني غسل الوجه لأن هذه أجزاؤه اه ع ش وقوله كل هذب هو ضم  
 الهام وسكون الدال ويضمهما وقصهما معاً ع ش قال الأسنوى وهو يجمع اللغات جمع  
 مفرد هذبة وجمع الجمع اه ذهاب وهو الشعر الثابت على أشعار العين والاشعار جمع شعر فتح  
 الشين وسكون الفاء كغسل جفن العين أمابضم الشين غرق القرح أقول ليس يجب غسل  
 اسم جفن جعي يفرق بينهما وبين واحد بالهاء (قوله الثابت على أجناف العين) خرج به  
 الثابت في العين فلا يجب غسله وإن طال جداً ع ش (قوله وعدار الخ) وهو أول ما يثب لا مرد  
 غالباً وسأل وهو ما طالع من الشارب من الجائين اه مد (قوله وشارب) الطاهر أنه أورد به  
 ما يشعل السائلين بكسر السين وصحاه فادرجهما في الشارب قلنا هذا كرها (قوله للملاقاة  
 الخ) المتناسبين يقول للملاقاة للقاء عند الشرب إذا الشارب ملاق للشم دائماً (قوله أي يجب  
 غسل ذلك) أي المدكور وهو شارب وقوله طاهر أو باطن أي وسواء كان من رجل أو امرأة  
 (قوله طاهر أو باطن أو كنف) طاهر وإن خرج عن حد الوجه وليس مراد بل هو مجمل  
 على ما إذا لم يخرج عن حده بل قل مر وحاصل ذلك أن شعور الوجه إن لم يخرج عن حده  
 وكانت نادرة الكثافة كالهدب والشارب والعنفقة وحبة المرأة والنخعي فيجب غسلها طاهراً  
 وباطناً لمحت أو كسفت فإن خرجت عن حده وكانت كثيفة وجب غسل طاهرها فقط سواء

إلى جانب الوجه فهو موضع  
 التعذيف ومن الرأس أيضا  
 التربعة وهما باضات يكسفان  
 الناصبة وهو مقدم الرأس من  
 أعلى الجبين والصدفتان وهما  
 فوق الأذنين متصلان بالعداوين  
 لدخوله في تدوير الرأس ويسر  
 غسل موضع الصلع والتعذيف  
 والتربعة والصدغ مع الوجه  
 الخلف في وجوبه في غسله  
 ويجب غسل جرم من الرأس ومن  
 الحلق ومن تحت الخنك ومن  
 الأذنين ومن الوجه الباس  
 الذي بين العذار والأذن لدخوله  
 في حده وما ظهر من حمرة الشفتين  
 ومن الأنف بالبدع ويجب غسل  
 كل هذب وهو الشعر الثابت على  
 أجناف العين وطالب وهو الشعر  
 الثابت على أعلى العين جى بذلك  
 لأنه يجب عن العين شعاع  
 الشمس وعدار وهو الشعر  
 المتحدى للأذن بين الصدغ  
 والعارض وشارب وهو الشعر  
 الثابت على الشفة العليا جى  
 بذلك لأنه لا فقه إلا أن  
 الشرب وشعراة على الحد  
 وعنفقة وهو الشعر الثابت على  
 الشفة السفلى أي يجب غسله  
 ذلك طاهراً

ويطلبها وان كثفت الشعر لان كثافته نادرة ١٤٠ فألحق بالغالب واللبية من الرجل وهي بكسر اللام الشعر النابت على الذقن

تلتصبة وهي مجمع الحب من ان  
خفت وجب غسل ظاهرها  
وباطنها وان كثفت وجب  
غسل ظاهرها ولا يجب غسل  
باطنها العسر يصل الماء المجمع  
الكثافة الغيرة النادرة والمورد  
الضاري أنه صلى الله عليه وسلم  
نوضا فغرف غرقة غسل بها وجهه  
وكانت لبته الكريمة كثفة  
وبالغرفة الواحدة لا يصل الماء  
الى ذلك غالباً فان خف بعضها  
وكثف بعضها وغرف فكل حكمه  
فان لم يفرق كان الكثيف  
مقترفاً اي أثناء الخفيف وجب  
غسل الكل كما قاله الماوردي  
لان افراد الكثيف بالفصل ينفق  
لأنه لا ينفق على الخفيف  
لا يجزى هذا هو المقتد وان  
قال في المجموع ما قاله الماوردي  
خلاف ما قاله اصحاب الشعر  
الكثيف ما يسر البشرة عن  
الغضب بصلاف الخفيف  
والعارضان هما المختصان عن  
القدر المجاذي لادن كالصبي  
جميع ما ذكر وخرج بالرجل  
انما يقصب غسل ذلك منها طاهراً  
وباطناً وان كثفت لندرة كثافتها  
بمائها الخفيف ويجب غسل لحيته  
تحت في الوجه وان خرجت عن  
حد حصول المواجهة بهاء واعلم  
أن التفصيل المذكور في شعور  
الوجه ادا كان فحده أما  
الخارج عنه فيجب غسل ظاهرها  
وباطنها

كانت من ذكر أو أنثى أو خنثى وان خفت وجب غسل ظاهرها وباطنها وأغبر لندرة الكثافة  
وهي لحيته الذكور عارضه فان خفت بأن ترى البشرة من تحتها في مجلس الخصال وجب غسل  
ظاهرها وباطنها مطلقاً وان كثفت وجب غسل ظاهرها فقط مطلقاً فان خف بعضهما وكثف  
بعضها فكل حكمه ان غير قال لم يفرق بين أن يفرق بالفضل كان كل الكشف مقترفاً بين  
أجزاء الخفيف وجب غسل الجميع ووقع بعضهم في هذا المقام ما خالف ما تقرر فاحذره وبه  
يعلم ما في كلام الشارح من الابهام (قوله وباطنها) وهو ما يلي الصدر من اللبية وما بين الشعر  
والحاصل أن لحيته المذكور عارضيه وما خرج عن حد الوجه ولو من امرأة وخنثى ان كثف  
وجب غسل طاهره فقط وما عد ذلك يجب غسله مطلقاً أي ظاهرها وباطنها ولو كثف هذا هو  
المعتمد في شعور الوجه فاعقده عس (قوله فأنثى بالغالب) أي وهو الشعر الخفيف (قوله  
واللبية) مبتدأ خبره جلة ان خفت الخ مد (قوله وكانت لحيته الكريمة كثفة) أي كثرة  
الشعر بحيث تغلأ صدره أي ما يقابل مع قصره أي في الشعر وأبسط اذ كان بأخذتها ما زاد  
على القصة وربما كان يأخذ من أطرافها أيضاً والاولى ابدال كثفة بظلمة لما في التعبير  
بالكثيفة من الشاعرة التي لا تليق به صلى الله عليه وسلم وأوجب ذلك الكثيفة في اللغة معناها  
الظلمة الشعر فلا يعترض على الشارح في تعبيره بالكثيفة والحاصل أنه لم يكن كوجهاً وهو  
الذي لحيته على ذقنه لا على عارضيه ولا حنث اللحية غرة نازلة الى صدره وقال التلحائي روى  
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من سعادة المرأة خفة عارضيه وبرو لبته ومعناه أنها  
لا تكون طويلة فوق الطول وقال عليه السلام ما طالت لحيته انسان قط الا نقص من عقله  
مقدار ما طال من لحيته ومنه قول الشاعر

إذا كثرت للحي لحيه \* فطالت وصارت الى سره

فتقصن عقل الفتى عندها \* بمقدار ما طال من لحيته

ذكر ملاحى قارى على الشفاء وفي السيرة الحلبية كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيف  
اللحية وكان يسر بها الماء وكان له صلى الله عليه وسلم مشط من العاج وقيل شيء يتخذ من ظهور  
السفهاء الجريه وهي الترسه ويقال لعظم القيل عالج أيضاً أي وليس مرادها وان لم يقرض  
أي مقص يقص به أطراف شاربه وفي المتن كمن زيد أن رمى الله تعالى عنه أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال لم يأخذ من شاربه فليس ما وصل كان صلى الله عليه وسلم يأخذ  
بالمقراض من عرض لحيته وطولها وقد لا ينافي ذلك ما جاء من روى باعها لم يمتى وقص شاربه  
وقال من افطرة قصر الأظفار والشارب وحلق العانة اه (قوله فكل حكمه) المراد انفراد  
يسهل افراد كل بالفضل اه ح (قوله عن القدر المجاذي للاذن) أي الى أقل المحصف من  
عظم اللحية اه اج (قوله واعلم أن التفصيل المذكور الخ) قد علمت المتقد في ذلك مما تقدم عن  
عس وغيره (قوله اما الخارج عنه) المراد بخروجه أن يتولى بنفسه الى غير جهة استرساله كان  
يتولى شعر الدق الى الشفة أو الى الحلق أو يتولى الجانب الى جهة الرأس فليس المراد به أن  
يخرج عن حده في جهة استرساله لان سمت اللحية عليه يكون خارجاً عما عرطوه فعمله اذا  
وصل شعر الدق الى السرة لا يقال له خارج كما تقرر في شيخنا عن ابن قاسم (قوله غسل طاهرها)

المناسب أن يقول ظاهره والمراد بالظاهر كافي الجواهر وبمع وجه الشعر الاعلى من الطبقة  
 العلوا بالباطن ما بين الطبقات وما إلى الصدر كما ذكره شيخنا (قوله مطلقا) أى ولون النصة  
 والعارض سواء في ذلك الذكر والانثى والخنى (قوله من له وجهان الخ) تحقيق هذه المسئلة  
 أن يقال من خلق له وجهان تارة يكونان أسلين والمراد بصلتهما أن ينزل الولد بهما فانه يجب  
 غسلهما أن تساوى في جميع الحواس فان زاد أحدهما عن الآخر فالعورة تارة يكون  
 أحدهما أصليا والآخر زائدا والمراد به ما ثبت بعد انفصال الولد وعلى هذا أنما أن تميز الزائد  
 عن الاصلى أو يشتبه به والمميز إما أن يكون مسامتا للاصلى أم لا فان سامت وجب غسلها  
 وان لم يسمت فالاصلى فقط يجب غسله كما ذكره شيخنا ح ف قال القزالي ومثل هذه المسئلة  
 لا ينبغي تحقيق المناط فيها ولا الاستعجال به الا عند وقوعها جادة فاذا وقعت الحادثة بحث  
 عنها فاشتغل بمثل هذه المسئلة كى أو قد تنورا في بلدة خربة لا يسكن فيها أحد منتظر من  
 يخرج منه (قوله مسامتا) شامل للاصلى والمشتبه والزائد لغز المشتبه وعارة الخ قوله مسامتا  
 أى على سنه ومحاته ولو كان أحدهما من جهة قبله والآخر من جهة دبره وجب غسل  
 الاول ما لم يكن فاقد الحواس والثاني فيه ذلك فالعامل هو الواجب غسله قال م ر والاولى  
 حل كلامه على ما اذا استويا معلما أو كان الذى من جهة القل هو العامل أو أكثر معلما لو كان  
 العامل أو أكثر معلما فى من جهة الدبر فهو الحول عليه (قوله للاول) أى ولو زائدا  
 مقبرا (قوله وجب عليه غسلها) أى اذا كانا أسلين وبكى قرن النسبة بأحدهما احتشد  
 أو أحدهما أصليا والآخر زائدا واشتبه أتماذا تميز الزائد فيجب غسل الاصلى دون الزائد ما لم  
 يكن على سنه والواجب غسله أيضا ويجرى هذا التفصيل فى الرأسين يقال ان كانا أسلين  
 اكتفى بجمع بعض أحدهما وان كان أحدهما أصليا والآخر زائدا واشتبه فبعض  
 بعض كل منهما وان تمرا الاصل من الرأسين مسح بعض الاصل (قوله من كفيه) الكعب  
 تذكروا قبله والتأنيث هو الكثير كقوله ع ش وأنى ذلك لأن حقيقة البدن رؤس  
 الاصابع الى المنكب فدفعه بقوله من كفيه الخ اح وعطف الذراعين على الكفين من  
 عطفه الكل على الجزء لأن الذراع من المرقق الى أطراف الاصابع كافي المصباح (قوله مع  
 المرفعين) يفيد أهم الباسان البدن وهو كذلك لكن بالنظر لما راد هنا وان كانت اليد  
 تطلق الاطلاقا على ما هو من الاصابع للمنكب (قوله أو قد ردهما ان فقدنا) أى خلقه  
 والمراد به أبار القديان نظرا من تساوى يده خلقه يد من فقد مرققه قال الرجاتى على  
 المرقق لو فقد الكعب أو المرقق اعتبر قدر من غالب أمثاله بخلاف ما اذا وجدنا غير عملها  
 المعتاد كان لاصق المرقق المنكب والكعب الركبة فهو المعتبر كافي النصة خلافا لما أخرين  
 اعتبروا وقدر من غالب الناس اه ومثله اجهورى (قوله توص) يحتمل أن المراد أراد  
 الوضوء ويحتمل أن هذا محتمل بفسره ما بعده نظير ما قاله المفسرون فى قوله تعالى وكمن  
 قرية أهلكها فغماها بأسا حيث قالوا أردنا هلاكها (قوله فأسخ الوضوء) أى أجرى  
 واسال الوضوء بفتح الواو ميدانى وقبل الوضوء بضم الواو والمراد به غسل الوجه فقط بدليل  
 قوله ثم غسل يديه الخ والمراد بآساعه اغنام غسله اه (قوله ثم غسل يديه اليمنى) فى نسخة اسقاط

مطلقا ان نخت كافي العيب  
 وظاهره انقط مطلقا ان نخت  
 ص كما فى الرضة وبعضهم  
 قرئ فى هذه النور خلاف  
 ذلك فاحذره (تنبيه) من له  
 وجهان وكان الثاني مسامتا  
 للاول وجب عليه غسلها  
 ص كالدين على عضو واحد  
 أو رأسان كنى مسح بعض  
 أحدهما والفرق أن الواجب  
 فى الوجه غسل جميعه فيجب  
 غسل جميع ما يبعث ويجهها  
 وفى الرأس مسح بعض ما يبعث  
 رأسا وذلك يحصل ببعض  
 أحدهما ذكره فى المجموع  
 (و) الثالث من القروض (عل)  
 جميع (اليدى) من كفيه  
 وذراعيه (الى) أى مع  
 (المرفقين) أو قد ردها ان فقدنا  
 لما رواه مسلم عن أبي هريرة  
 فى صحة وضوء رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم أنه توافقت  
 وجهه فأسخ الوضوء ثم غسل  
 يديه اليمنى حتى أشبع من العقد

ثم هي أولى فيكون بيان القول فأسبغ الوضوء (قوله حتى أشرع) يعني شرع أي غسل أول  
 العضدين ق ل (قوله إلى آخره) أي وائت به قراءة الحديث إلى آخره وبقية ثم قال  
 هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ اه ا ج لعل المراد به ذكر مسح الرأس  
 وغسل الرجلين (قوله وأيديكم) الأيدي جمع اليد التي هي الجارحة والأيدي جمع اليد  
 التي هي النعمة وهذا هو الصحيح وقد أخرجهم معاً ثم العلماء بالغة عن أصلها ما فاستعملوا  
 الأيدي في جمع اليد الجارحة وتجدد أكثر الناس يكتب لصاحبه المسلمون يقبل الأيدي  
 الكريمة أو الكرام وهو ملحن والصواب الأيدي الكريمة قاله الصلاح الصفي شوبري وفي  
 القنري على المعلول ما يخالف هذا وقصه والأيدي جمع الأيدي والأيدي جمع اليد هي الجارحة  
 المخصوصة فتستعمل في النعمة مجازاً من سلام قبيل إطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلية  
 أو الصورة على المعلول وهو النعمة كما صرح به الشيخ في البيان وقبله مشترك بينهما وما قيل  
 أن اليد بمعنى الجارحة تصعب على الأيدي بمعنى النعمة على الأيدي برؤيته أن أصل يدي وما  
 كان على وزن فعل لا يجمع على أفاعل (قوله إلى المراتي) ذكر المراتي بلفظ الجمع ولكن بلفظ  
 التثنية لأن مقابلة الجمع بالجمع تقتضي إقسام الواحد على الواحد ولكل يدمرق فقصت  
 المقابلة ولو قيل الكتاب لفهم منه أن الواجب لكل رجل كعب واحد وذكر الكعبين بلفظ  
 التثنية لقتالوا الكعبين من كل رجل فان قيل ففي هذا يلزم أن لا يجب الأكل يد واحدة  
 ورجل واحدة قلنا ما عناه فعل النبي صلى الله عليه وسلم واجاب الائمة ر في حاشية شرح  
 الروض وأجاب بعضهم بأن ما كان واحداً وهو هذا المرفق من واحد وهو هذا اليد فتثنية  
 بلفظ الجمع ولكل يدمرق واحد فذلك جمع ومنه قوله فقد دفعت قلوبكم بكم بلفظ قلما كما  
 أي حفصة وعائشة وما كان اثنين من واحد فتثنية بلفظ التثنية فلما قال إلى الكعبين علم أن  
 لكل رجل كعبين طويحي والمراد بال اثنين الكعبان وبال واحد الرجل (قوله وإلى يعني مع)  
 هذا جواب عما يقال الآية لا تدل على دخول المرفقين لأن المضي بال لا يشعل الفاية فأجاب  
 بأن محله حيث لم تكن إلى بمعنى مع وفعل البى صلى الله عليه وسلم والاجماع قريبة دالة  
 على دخول الفاية هنا في القسي فان قلت ما وجه ذكر الفاية في الآية في اليمين والرجلين  
 دون الوجه والرأس أجيب بأنه يمكن أن يقال لما كانت حقيقة اليد لفته من رؤس الأصابع  
 إلى التكب والرجل إلى آخر الساق نص على محمل الوجوب والازم الفصل إلى التكب  
 وإلى الركبة ولا كذلك الوجه والرأس فان كلامهم محمداً ولا توهم دخول شيء فيما  
 فظهر الفرق وقدم الشارح على الاستدلال الحديث لأنه أبين وأنص على المقصود وأخر عنه  
 الاجماع لأن الاجماع لا يثبت من مستند أو الآية لا احتياج فيها إلى جعل اليمين مع  
 (قوله من أنصاري إلى الله) أي مع الله أي من يعني على نصرتين الله (قوله إلى قوتكم)  
 أي يردكم قوتكم بالمال والولد مع قوتكم وهذه الآية في حق نوم هود حيث قال لهم ويقوم  
 استغفروا ربكم ثم توبوا إليه رسل السعاء عليكم مدوا أرايحكم وكفوا أخطوا المطر ثلاث سنين  
 وأعصت نساؤهم ثلاثين سنة (قوله إذا أمرتكم بأمر) أي ما أمر به وقوله فأتوا منه أي  
 من الأمر يعني المأمورية (قوله فيجب غسل رأس عظم العنق) هذا ضرب على أن

ثم السرى حتى أشرع في العنق  
 إلى آخره وللإجماع وقوله  
 تعالى وأيديكم إلى المرافق وإلى  
 معنى مع كافي قوله تعالى من  
 أنصاري إلى الله أي مع الله  
 وقوله تعالى ويردكم قوتكم إلى  
 قوتكم فان قطع بعض ما يجب  
 غسله من اليدين وجب غسل  
 ما بقي منه لأن الميسور لا يقطع  
 بالمعسر وقوله صلى الله عليه  
 وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه  
 ما استطعتم وقطع من مرقبه  
 بأن سئل عظم الأذراع وفي  
 العطمان المسحان برأس  
 العنق فيجب غسل رأس  
 عظم العنق

المرفق اسم لمجموع العظمتين والابرة وهو الاصع أما إذا قرعنا على قبله وهو أن المرفق  
 طرف عظم الساعد فلا يجب اه (قوله لأنه من المرفق) إذا المرفق مجموع العظام  
 الثلاث أي العظام الخمسين رأس العضد والابرة الداخلة بينهما اه ج (قوله نيب  
 غسل باقي عضده) العضد ما بين المرفق إلى الكتف ونيسة تجس لفات وزان رجل ويصنفين  
 في لغة البخاري ورقأ بهما الحسن في قوة تعالي وما كنت فخذ المصلين عضدا ومثال كس في لغة  
 بن أسد ومثال فلس في لغة تميم وبكر والخامسة مثال قتل قال أبو زيد أهل تهامة يؤثرون العضد  
 ويتوهم بذلك وبه الجعجعة وأعضاء مثل أظفار وأظفار اه مصباح ع ش فان قلت  
 هلا سقط غسل هذا القدر ولم يندب مثل سقوط الرواتب مع القرض بنحو جنون قلت لأن  
 سقوطها ثم رخصة والتابع أول بذلك وهذا فيه سقوط المتبوع لعدو فغن فياء التابع  
 محلقة على العباد ما أمكن كإمرار الرمي على رأس الحرم أن لم يكن به شعر ولأن التابع  
 ثم شرع تكمله لنقص المتبوع أي بتركه أو فعل مكره فإذا لم يكن متبوع فلا تكمله بخلافه  
 هنالك تكمله للمتبوع لأنه كمثل المشاهدة أي قبل القطع فتعين أن يكون مطلوب النفس  
 اه شرح الروض (فاضة) قال هر كل مائتي من الإنسان من الأعضاء كاليد والعين والأذن  
 فهو مؤثر بخلاف الألف والقلب وضوهما أي كالطين فإنه ورد في الخبر كذب بطن أخيك  
 بالتدكير اه (قوله بالماء) لاجابة إليه فالأولى بغيره كاسته لاحتقه (قوله ويجب غسل  
 شعر الخ) ويجب غسل عظم وضغ بكشط ما قرو وموضع شوكه حتى مفتوحا ولا يصح الوضوء مع  
 بقائها بحيث لو أن يلبس نغم موضعها لأن محلها في حكم الظاهر فيجب غسله والاصح الوضوء  
 مع بقائها هر (قوله وان كسفت لثته) أي الشعر الكثيف أي وان خرج عن حدهما أي بنا  
 وتقدم في الوجه أن الكثيف الخارج عن جذا الوجه يمكن غسل ظاهره من كل أحد فيصليح  
 للقرق منه وبين ما هنا والقرق ندرة ما هنا اه (قوله لغسل ظفر) فيه خمس لغات ضم الظامع  
 سكنون الظاء وصحها وكسر هلمع سكنون الظاء وكسرها وأظفروا كعصووا وإن في قرئ به في  
 القرآن ضم الظاء والقاء فقط لأنه لا يسلم مما جاز لغة أن يجوز قراءة محلا بقوله الشاطبي  
 وما القياس في القراءات مدخل اه (قوله لغسل بطن ثوب) أي بعد إخراج ملبها فلا يدخل ثوب  
 شوكه في تحويده فإن ظهر بعضها وجب غسله وغسل ما تحتها لكس محله إذا كان بحيث لو قطع في  
 مفتوحا بخلاف ما إذا كان يلبس بعد قطعها وهذا ما تفرق في العلم والافان غارت أي صارت من  
 العلم فلا تؤثر في صحة الوضوء وأما الصلاة فلا تصح معها ان كانت قد اختلطت بدم كثير حيث  
 كانت رأسها ظاهرة بخلافها مع الطيل فإنه يعني عنه لثته هذا هو العقد (قوله والأوجب  
 غسل ما ظهر) هي مرتبة من ان الشرطية ولا النافذة المحذوف مدخولهما ولو ليست حرف  
 استثناء كاقيل والام يجمع مع الواو الصلطة ولم يكن الظاء بعدها مسانغ اه بهما شرح  
 الروض (قوله في سائر الأعضاء) أي بقايا الراديه الرجلان إذا ذكر بقائه لا ياتي في الرأس  
 والوجه (قوله زائدة) أي مقربة أخذ من قوله بعد فان تم بالزائدة الخ (قوله ان نبت الخ)  
 أي سوا سميت أم لا نبتاها في محل القرض صارت كاللغة التي في محل القرض (قوله  
 وسلعة) السلعة بكسر السين الفجراج البارز من البدن اما بالغنم قاسم لما يباع كما قال ابن حجر

لأنه من المرفق أو قطع من  
 فوق المرفق نيب غسل باقي  
 عضده كما لو كان سليم  
 البدن ان قطع من منك نيب  
 غسل محل القطع بالماء كما نص  
 عليه ويجب غسل شعره  
 البدين في أظفاره وأظفاره  
 كتيب لثته وغسل ظفره وان  
 طال وغسل بطن ثوبه وثقوب  
 فيهما ان لم يكن له فوفد العلم  
 والأوجب غسل ما ظهر منه  
 فقط ويجوز هذا في سائر  
 الأعضاء كما يقتضيه كلام  
 المجموع في باب صحة الغسل  
 وغسل بزيادة ان نبتت  
 القرض ولو من المرفق كما صبح  
 زائدة وسلعة سواء جاورته  
 الأصلية أم لا

وقال الرجائي الساعة بكسر السين المهملة غدة تظهر بين الجلد والعم اذا غزت باليد لانت ومبسلوها من الحصة ومنهاها الى البطقة كافي المختار ولهذا أشار بعضهم بقوله

سلعة المتاع سلعة الجسد \* كل يكسر السين هكذا اورد

أما التي بالفتح فهي الشجة \* عبارة المصباح فاسأل من يهجه

( قوله وان ثبت ) أي والقرض أي معتبة أخذ من قوله فان لم يتميز ( قوله بغير محل القرض ) كان ثبت في العذر وهو ما اتفق المرفقين وتدل للذراع ( قوله ما حاذى منها عمله ) أي محل القرض والمحاذي هو المراد بالمسامت في كلامهم فالتفصيل بين المسامت وغيره فيما لم يثبت بمحل القرض بخلاف ما ثبت والفرق بين هذه التي قبلها ظاهر لأن هنما ثبت في محل القرض كانت كالسلعة فيجب غسل جهه مطلقا بخلاف تلك لكن أطلق مر أن الزائدة لو طالت تجاوزت أصابعها أصابع الاصيلة أتجه وجوب غسل الزائدة على الاصيلة قال ويحتمل عدمه اه فظاهر فهو لذل للمال ثبت في محل القرض لكنه ذكر ألا وجوب غسل ما حاذى اليدين من يد زائدة يثبت فوق محل القرض فتأمل ( قوله لوقوع اسم البدلعه ) احتزبه عن جلدة الدهن اذ لم يصل تقصها الى محل القرض وكانت محاذية له كإساقى ( قوله بخلاف ما لم يحاذه ) أي من جهة العلوا وما لم يحاذ من جهة السفلى كان طالت الزائدة تجاوزت أصابعها أصابع الاصيلة فيجب وجوب غسل الزائدة على الاصيلة كافي مر فالقهموم فيه تفصيل كما تقرر شيخنا ( قوله فان لم يتميز الخ ) هذه مسألة تصدق بنى الموضوع فصع قوله بأن كانت الخ ( قوله سواء أخرجهما الخ ) بهذا التعميم فارتق ما قبلها والافالحكم في المستثنين واحد وهو وجوب غسل الجميع ( قوله على الدر ) أي الترتك ( قوله وان تدلت جلدة العضمه ) أي بأن انكشطت ولم يبلغ كسطها الى محل القرض بدليل ما يأتي لكنها بلغت بالسدلى وقوله وانقصت أي انكشطت جلدة الذراع ولم يبلغ كسطها الى العضم وان بلغت بالسدلى الى العضم فيجب غسل الخارج عنه في الثانية مالم يحصل التصاق والاوجب في الاول ولم يجب في الثاني كما أشار اليه الشارح بعد بقوله ولو التصقت الخ لانه راجع لهما تين المستثنين فقط شيخنا ( قوله لا الهاذي ولا غيره ) ويفرق بينها وبين اليد الزائدة النابتة بغير محل القرض حيث يجب غسل الهاذي عشاركم للسدى الاسم ( قوله لآ اسم اليد الخ ) احتزبه عن اليد الزائدة النابتة في العضم المحاذية لمحل القرض كما تقدم ( قوله وان تغلقت ) أي تغلقت كما عبر به في شرح الروض أي انكشطت خلافا للمعنى ( قوله بان تغلقت ) أي انكشطت واستقرت في الذراع ولما كان في العاصرة عوض شرحها بما ذكر ( قوله لا بجانسه تغلقها الخ ) فان قلت لما اعتبروها المحل المنتقل اليه التعلق وفي الشجرة الحلية والخرمية المحل الذي منه التعلق قلت لان المدار تم على وصف الاحترام وعدمه وهما من الامور الدائمة فاعتبر محلها الاصل دون الطارئ أو أمانا خالفيس المدار الاعلى ما هو في القرض فنظر واليه مع قطع النظر عن أصله لان الفصل هنا وعدمه من الامور العارضة فاسب النظر فيما للعواوض دون الاصول اه اعياب وأوضح من هذا أن يقال العبرة هنا بالاحترام الممكن وعدمه فاتبع وهنا بمحل القرض فاتبع ( قوله يجب غسلها الخ ) أي غسل

وان ثبت بغير محل القرض وجب غسل ما حاذى منها عمله لوقوع اسم البدلعه مع محاذاته لمحل القرض بخلاف ما لم يحاذه فان لم يتميز الزائدة عن الاصيلة بأن كانتا أصليتين أو أحدهما زائدة ولم يتميز بنوعه فغسل ونقص أصابع وضعف يعض غسلها وجوب سواء أخرجهما من المنكأ أم من غيره ليحقق اتيان القرض بخلاف نظيره من السرقة تقطع احدها فقط كإساقى ان شاء الله تعالى في بابها لأن الوصو مبناه على الاحتياط لانه عبادة واحدة مبناه على الدر لانه عقوبة ويقرى هذه الاحكام في الرجل وان تدلت جلدة العضم منه ليجب غسل شيء منها لا الهاذي ولا غيره لأن اسم اليد لا يقع عليها مع خروجها عن محل القرض أو تغلقت جلدة الذراع منه وجب غسلها لانها منه وان تدلت جلدة أحد هما من الآخر ان تغلقت من أحدهما وقع التعلق الى الآخر ثم تدلت منه فالاعتبار بما انتهى اليه تغلقها لا بما منه تغلقها فيجب غسلها فيما اذا بلغ تغلقها من العضم الى ذراع دون ما اذا بلغ من الذراع الى العضم لانها أصارت جزءا من محل القرض في الاول دون الثاني

جمعها ولو لم يهاذا القرض **(قوله ولو التصقت الخ)** عبارة مـ ولو انكشطت من ساعده  
والصنم رأسها بهضده مع تحافيها بما وجب غسل محلتي القرض من ساطرها وباطنها دون  
ما فوقه لانه في غير محل القرض فلا نظر لاصله بناء على أن العبرة بما إليه التكشط لا بما عليه ذلك  
ويؤخذ من تعبيرهم بالخلعة أن الزائدة لو ثبتت في غير محل القرض بعد قطع الأصلية لم يجب  
غسل شيء منها لا لقضاء الخلعة اذ هي متخذ ويحتمل خلافه بناء على أن القرض من ساطرها كان قوة أي  
بالقوة أي تقديرا وهو أقرب اهـ **مد (قوله من أحدهما)** أي والتصت **(قوله بالأسر)**  
متعلق بالتصت وقوله وإن سترته أي وخفي من أزال التماسك ضرر وقوله ولا يجب فقها  
أي أن لم عليه محذورين **(قوله فلو غسله)** أي طاهرها قل **(قوله لزمه غسل ظاهره من تحتها)**  
لعله أن لم تكن قد التصت على التبع فراجع قل أي لأنها إذا التصت فقد أتى بواجبها  
فإذا انفكت ما ركبها زال الشعر الذي اكتفى بغسل ظاهره عن الشرة وهو لا وجب غسل  
ساظهر فكذا هذا **(قوله فلو غسله الخ)** انظر لو لم يكن له يد وغسل وجهه ثم مسح رأسه ثم  
انقل لغسل رجله ثم ثبت له يد قبل تمام طهره هل يجب غسلها وما بعدها لأن سقوطها  
لعدمها وقد زال الأول فلو أتى على غسلها فمطر وأقول قضية قول الشارح كغيره فمطلعت  
وجوب غسلها بله القطع بعد تمام الوضوء لا يقال له وضوء الا بصلغائه ويحتمل أن يقال  
المراد بالوضوء طهر ذلك العضو بأن قطع بعد تطهيره مقلدًا لاج وعلة الاطفيء وبقي أنه  
إذا لم يكن له يد فالوضوء في الوضوء ثم ثبت له يد فان ثبت بعد غسل الوجه وقبل مسح الرأس  
وجب غسلها لوجودها قبل الانتقال عن محل فرضها ما لو ثبت بعد تمام الطهارة لم يجب العود  
لغسلها مادام على تلك الطهارة لوجودها بعد تمامها وبقي ما لو ثبت بعد مسح الرأس وقبل  
غسل الرجل فهل يعود إلى طهارة لم يعد مسح رأسه لوجوده قبل تمام الطهارة أو لا لوجودها  
بصلا انتقال عن محلها لم يقدّر واحتمل سره اهـ **(قلت)** يؤخذ من قوله ما لو ثبت الخ أنه  
لا يعود لطهارتها لما على به بقوله لوجودها بعد تمامها فانظر فلا سرى يحا في ذلك وقوله أولا  
اعقده عش و سـ خلافا لقل **(قوله ولو بأجر متعل)** فاضله عن دينه وعن كفاية يومه  
بوجه وليته وكتب المداني على قوله فاضله عن دينه ضيف **(قوله وأعاد)** أي عند وجود  
أجر من يوضئه وقوله تدر ذلك أي التعذر **(قوله ومسح بعض الرأس)** أي وإن تعدد  
الاصالة والأفلاص في علمه والأفلاكل اهـ ابن شرف **(قوله عباسي)** الماء للتصوير أي ويصور  
ذلك المسح عباسي مسحا **(قوله ولو لبعض بشرة رأسه)** أي ولو كان ذلك البعض مما وجب  
غسله مع الوجه من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب فيكتفى مسحه لانه من الرأس وإن  
سبق له غسله مع الوجه لأن غسله أولا كان ليحقق به غسل الوجه لا لكونه فرضا من فرض  
الوضوء وبه يجب عن توقف الشوري قال الاجهوري وظاهره ولو حرجت للشرة بالمدعى  
حد الرأس كسعة ثبتت ونحرجت بالمدعى بدليل اطلاقهم في البشرة وتقيدهم الشعر بعدم  
خروجه بالمدعى فليراجع راجعه فوجدناه كذلك وبعبارة الاطفيء وظاهره تقيده الشعر  
اتراج السلفه فظاهر اجراء المسح عليه وإن طالت وحرجت عن حد الرأس لأنهما من مسحي  
بشرة الرأس ولا يكتفى المسح على شعر السلفه المذكورة في هذه الحالة فطرحه عن حد الرأس

قوله وهو أقرب كتب عليه بهامش  
نسخة المؤلف معتد اهـ

ولو التصت بعد تعلقه من أحدهما  
بالاتر وجب غسل محلتي القرض  
منها دون غيره ثم إن تحافت عنه وجب  
غسل ملتحها أيضا لادركه وإن سـ  
اكتفى بغسل ظاهرها ولا يجب فقها  
غسله ثم رأت عنه لزمه غسل ما  
من تحتها لأن الاقتصار على ظاهره  
ممكن للضرورة وقد زالت وتوشت  
فقطعت يدها وثبتت لم يجب غسله  
ما ظهر إلا لحدت فيجب غسله كالظاهر  
اصالة ولو جهر عن الوضوء لقطع يده  
مثلا وجب عليه أن يحصل بوضئه  
ولو بأجر متعل وإن سـ من الأدن فان  
تعد عليه ذلك تيم وصلى وأعاد لمدته  
ذلك (و الرابع من العروض) مسح  
بعض الرأس بما ينسج مسحا ولو  
لبعض بشرة رأسه أو بعض شعره ولو  
واحدة وبعضها



اه ثم رأيتني عث على ممراته فبقى أن يأتي تقصيل الشعر المذكور فيما لو خلق له سلفة  
 برأسه وتذلت اه (قوله في حد الرأس) متعلق بقوله أو بعض شعره والمراد في حد سلفة مسحه  
 فلا يضار رأسه بالخلق بعده كقطع اليد بعد غسلها ولا حرج من الحد بطوله بعد المسح أيضا  
 ومشله جلدة تذلت فلا يكتفى بالمسح على ما خرج عن حد الرأس منها كافي قتل والرأس مذكور  
 ككل ما يثبت من أعضائه الإنسان نحو الأنف والقلب بخلاف ما في كالدواء العين والاذن فإنه  
 يؤث (قوله بأن لا يخرج بالذئبة) ولو تقدير بأن كان معقوصا ومتعبدا بحيث لو تم على  
 المسح منه خرج عن الرأس كما ذكره الشارح (قوله من جهة نزوله) أي من أي جانب على  
 المقد اه شورى اطفئي (قوله فلو خرج به) أي بالذئبة أي عن حد الرأس منها أي من  
 جهة نزوله (قوله لم يكف) ان مسح على المقد والخارج لانه لا يسمى رأسا ويكتفى على بقية  
 الدابة اه قل (قوله واسموا برؤسكم) فان قلت مسحة الأمر بمسح الرأس والوجه  
 في التيمم واحد فلهذا وجبت التعميم أيضا قلنا المسح ثم يدل للضرورة وهذا أصل واحتزنا  
 بالضرورة عن مسح الخفين فإنه يجوز للصاحبة شرح المنهج وقوله قلنا المسح ثم يدل فأعطى  
 حكم مبدل وفيه أنه يكون خروفا للقاعدة أن الباء إذا دخلت على متعذر تكون للتعويض وهي  
 هنا دخلت على متعذر في قوله فامسحوا بوجوهكم وأجيب بأنه متذاعن الاختيار للقاعدة أن  
 المسح أي مسح الوجه في التيمم يدل عن غسله فأعطى حكم مبدل وهو التعميم ولشبهت التعميم  
 في التيمم في السنة الملهمة وقوله فإنه يجوز للصاحبة أي بعد تسليم أنه يدل أصل وأجيب  
 أيضا بأن الشارع ناظر لحفظ الأموال وفي تعميم الخلف نقص له وحاصل ذلك كافي في شرح  
 الروض انما لو وجب التعميم في التيمم لنبوت ذلك بالسنة ولأنه يدل باعتبار حكم مبدل ومسح  
 الرأس أصل فاعتبر بوضعه وصدع وجوبه في الخلف الإجماع ولأن التعميم يفيد مع أن مسحه  
 مبني على التخفيف بطوارحه مع القدرة على الفصل بخلاف التيمم قال شيخنا فان قيل ما الفرق  
 بين ما يجوز للصاحبة حيث لم يجب استعابه وما يجوز للضرورة حيث وجب بل كان مقتضى  
 الظاهر العكس أجيب بأن ما يجوز للصاحبة فيه مانع من الاستيعاب وهو فساد به كما أشار إليه  
 حل وليس المانع من وجوب التعميم مجرد الحاجة (قوله وروى مسلم) لك أن تقول انما  
 واقعة حال فنترك البها احتمال أنه للضرورة فيكون مسح الناصبة أو قدرها والتكميل في حال  
 الضرورة لا يجوز ذلك في غير هاتين أين ثبت الاكتفاء ببعض مطلقا وقد يقال إن الراوى فهم  
 تكرر ذلك وكثرة وقوعه منه صلى الله عليه وسلم فاطلقه فأخذ بمقتضى الإطلاق وكان قال كان  
 يتوضأ ويمسح على العمامة منكر راحي كانت هذه عادته والقرينة على ذلك كون الراوى  
 ذكره في بيان وضوئه صلى الله عليه وسلم بما وى (قوله وعلى عمامته) أي وقم على عمامته  
 قال عث ولو مسح على العمامة أو حرقه على رأسه فوصل البلل للرأس فالوجه أن فيه تقصيل  
 الجر موقوف بل يتعين وقال العلامة ابن حجر يكتفى مطلقا قصد أم لا بخلاف الجر موقوف وبصرف  
 منه وبين الجر موقوف بأن ثم صار فاوهو مماثلة غير الممسوح عليه فاحتج بقصد مبدل ولا كذلك  
 هنا (قوله واكتفى بمسح البعض) أي بعض كان ولو كان غير الناصبة (قوله فيما ذكر) أي  
 في الحديث لانه اذا كان الواجب غسلها جميعا لمالك كفى صلى الله عليه وسلم مسح الناصبة فقط

في حد الرأس بأن لا يخرج بالذئبة من  
 جهة نزوله فلو خرج به عنه منها لم يكف  
 حتى لو كان متعبدا بحيث لو تم نخرج  
 عن الرأس لم يكف المسح عليه قال تعالى  
 واسموا برؤسكم وروى مسلم أنه صلى  
 الله عليه وسلم مسح بناصرته وعلى عمامته  
 واكتفى بمسح البعض فيما ذكرناه  
 المفهوم من المسح عند الخلافة

ولم يقل أحد وجوب خصوص الناصية وهي الشعر الذي بين التزغين ١٤٧ والاكتفاء بما يقع وجوب الاستحباب ويمنع وجوب

التقدير بالربع أو أكثر لا يحدونه والماء إذا دخل على متعة كافي الآية تكون للتعويض أو على غيره كافي قوة تعلى ولطوق نوايل البيت العتيق تكون للاصاق فان قيل لو غسل بشرة الوجه وقلم الشعر أو عكسه يجره فهل كان هنا كذلك أجيب بأن كلاً من الشعر والشرقة يصدق عليه معنى الرأس عرفاً إذا لم يسم لم الرأس وعلا والوجه ما تقع به المراجعة وهي تقع على الشعر والشرقة معاً فان قيل هلا اكتفى بالمسح على النازل عن حد الرأس كما اكتفى بذلك للتقصير في التلصك أجيب بأن المسح عليه غير ما مسح على الرأس والماور به في التقصير إنما هو شعر الرأس وهو صادق بالنازل ويكتفى غسل بعض الرأس لأنه مسح وزيادة ووضع السد عليه بلا مد حصول المقصود من وصول البلل إليه ولو قطر الماء على رأسه أو تعرض للفرق وإن لم ينو المسح أجزأه لملمس ويجزئ مسح برة ونحو لا يرد بان لم يذكر ولو حلق رأسه بعد مسحه لم يعد المسح لملمس في قطع اليد (و) الخ لئلا من الفروض (غسل) جمع (الرحين) بإجماع من بعد إجماع (مع الكعبين) من كل رجل أو قدمهما أن تقدا كأمراً في المرفقين وهما العظمان اللتان من الجانبيين عند فصل الساق والقدم في كل رجل كعنان لما روى العيمان بن شهر أنه صلى الله عليه وسلم قال أقموا صفوفكم فقرأت الرجل منا لصق منكبه بمنكب صاحبه وكعبه بكعبه رواه البخاري قال تعالى وأرجلكم إلى

أحد الخ) هذا من جهة التعليق أي أنه يقل الخ وقوله والاكتفاء بما يقع الناصية كما فصل صلى الله عليه وسلم وقوله وجوب الاستحباب أي القاكلة بالامام مائة وأحد وقوله بالربع هو رأي الامام أبي حنيفة وقوله أو أكثر هو رأي الامام أحمد بن حنبل يعني أنه قول ضعيف فخصائت بعض الخنا بة عن ذلك فقال مذهبا وجوب التعصيم كذهب مالك وأخبرني أن مسح الرأس عندهم فرض لا واجب وأنه يفرق عندهم بين الفرض والواجب بأن الأول لا يسقط عدا ولا جهلا ولا سهواً والثاني يسقط سهواً أو جهلاً (قوله وهي الشعر) فيه أنه تقدم أن الناصية تقدم الرأس من أعلى الجبين فكيف يفسرها هنا بالشعر الذي بين التزغين اللهم إلا أن يقال أن هذا الإطلاق مجاز والعلاقة الحالية (قوله للاصاق) أي المشوب شعير تقيد تعصيم البيت بالطواف واستيعابه لا يقال طوفة إلا إذا هم الدور (قوله فان قيل لو غسل الخ) وأورد على أصل المسئلة وما صله أن مسح الرأس اكتفى فيه مسح الشعر والشرقة واشترط في غيره الغسل شعرًا وبشرًا (قوله رأس) بفتح الهمزة كافي المصالح وقوله وعلا عطف تفسير (قوله فان قيل هلا اكتفى الخ) هذا وأورد على أنه بعض شعر في حده (قوله ويكتفى غسل بعض الرأس) أشار بقوله يكتفى المسح على الرأس الذي غيره إلى أن كل من استحبابه وذكر اهته فهو مباح أي من حيث زيادته على واجب المسح واحد ما صدقته الواجب الغير من حيث اشتغاله على حصول البلل المفضل المقصود (قوله لأنه مسح وزيادة) صوابه أن يقال حصول المقصود من المسح فيه أذليس المسح جزءاً من الغسل قل والمقصود من المسح هو وصول البلل وقوله أذليس المسح الخ أي بل هو ضد الغسل فكيف يصح مع زيادة واجب بأن من أده بقوله لأنه مسح وزيادة أنه يحصل المقصود من المسح من وصول البلل للرأس لأنه يقال له مسح وغسل أي فهو مباح حصل في حقه ذلك الواجب والافقية المسح غير حقيقة الغسل أدهو السبلان دون المسح وبه يلغز ويقال لتأنيب قام مقام الواجب (قوله ولو قطر) بتخفيف الظاء يستعمل متعبداً كما هنا ولا زماً (قوله وإن لم ينو) الغاية للزدي القول بأنه لا بد من النية (قوله لملمس) من حصول المقصود الذي هو وصول البلل إليه (قوله لا يرد بان) بشرط أن يكون فهم ما طرحة (قوله لملمس) كذا في بعض النسخ وفيه أنه لم تقدم في البدن لعل حتى يصل عليه وفي بعض النسخ كأمراً بالكاف أي في قوله ولو نواً فقطع يده الخ وهي ظاهرة (قوله بإجماع من يعتد بإجماعه) أشار بذلك لرد على الشبهة المجمع على أنه يكتفى مسح الرجلين من غير غسل استدلالاً بظاهر الآية على قراءة الجوز فإجماعهم على ذلك غيره هتد به لأنه مخالف للخصوص ولقوله صلى الله عليه وسلم أشار إلى هذا ابن حجر في التفسير (قوله مع الكعبين) ولو كانا في غير موضعهما المعتاد (قوله مفضل) عبارة المختار والمفضل وزن المجلس واحتمال فاصل الاعضاء والمفضل وزن المضغ اللسان اه بجر وفه ع ش والساق الممزورة كه ما بين القدم والركبة وهو مؤنث على المشهور ويجمع على أسوق وسيفان وسوق سميت بذلك لسوقها الجسد اه رماوى (قوله لما روى الخ) دليل على كون الكعبين هما العظمان اللتان من الجانبيين أي خلافاً لما قال الصكيب هو العظم الذي على

الكعبين قرئ في المسح بالصعب وبالجزء عطف على الوجه

لنظافي الاثر والمعنى في الثاني بلزومه على  
الجوارود على دخول الصبي  
في الفصل ما دل على دخول المرافقين  
فيه وقد مر (فيه) ما أطلقه  
الاصحاب من أن غسل الرجلين  
فرض بحول كما قاله الرافعي على غير  
لابس الخبأ وعلى أن الأصل الغسل  
والمسح بدل عنه ويجب إزالة ما في شقوق  
الرجلين من عيب كتعفن خشاء قال  
الجويني ان يصل الى القدم ويحصل على  
الاحمال كان في القدم غورا خذا مما تترس  
المجموع ولا أثر له في ذائب ولون نحو  
خشاء ويجب إزالة ما تحتها الاطراف  
من وسخ يمنع وصول الماء ولو قطع  
بعض القدم وجب غسل الباقي وان  
قطع فوق الكعب فلا فرض عليه  
وبسقى غسل الباقي كما مر في اليد  
(و) السادس من العروض الترتيب  
على حكم ما ذكرناه من البداءة  
بغسل الوجه مقر وما بالنية ثم اليدين  
ثم مسح الرأس ثم غسل الرجلين لقطع  
على الله عليه وسلم المير للوضوء المأمور  
به ورواه مسلم وغيره ولقوله صلى الله عليه  
وسلم حبة الزود ابدؤا بجلد ائتموه  
رواه النسائي باسناد صحيح والعبرة  
بعموم اللفظ لا بخصوص السب ولأنه  
أعاني ذكر مجموع ما مر من غسل  
وتعريف التماسك لا ترتبه العسر  
الاساندة وهي هنا وجوب الترتيب  
لأنه بقية الاصل في الجسد

طهره لا تقدم وليس قوله لما روى الخ  
دلالة لقوله في كل رجل كمان حتى يرد عليه أن الدليل  
لا يدل على ذلك لأن الصاق لا يكون إلا بالارتقاء فالصاق لا يكون الا من جهة وأما  
الجهة الاخرى فلا يتأتى فيها الصاق (قوله لنظافي الاول) أي بمعنى أيضا كما هو ظاهر  
وقوله ومعنى في الثاني أي ولتظا أيضا من حوى لأن جزء الجوارأما بقصة مقدرة على آخره منع  
من ظهورها اشتغال المحل بحركة الجوارأني كلام الشارح الاحتياط وهو أن يضاف من  
كل ما يمتثل في الاسترخاء والمراد المعنى وجوب الغسل على كلام المرجوح والاولى أن  
يراد بلفظ التقدير لانه مقابل للفظ ولا يكون في كلامه احتياط لا يسطع لفظا على الرأس بل  
يكون معطوفا على أيوه والاحتياط معطوفا معني أيضا على الرأس لأن الواو لا تشرط في اللفظ  
دون المعنى بل تشرط في اللفظ والمعنى لكن لما كانت النسخة ظاهرة في الاول مقدرة في الثاني  
غابوا بينهما قال شيخ الاسلام في شرح الهبة ويجوز تعطف قراءة الجوارأني على الرأس ويجعل  
المسح على مسح الخف وعلى الغسل الخفيف الذي تنميته الغرب مسحا عريه في الاثر طلبا  
للاقتصاد أي التوسط لانه مطنه الاسراف لغسلها بالصبي عليها وتجعل الباء المقدرة على هذا  
للاضافه لا لتبعض والمحل على ذلك الجمع بين القرانين والاختيار للصيغة الظاهرة في ايجاب  
الغسل اه مرجوح (قوله بلزومه الجوارأني) بكسر الجيم وضهاو التكرار فصح اه مختار  
وحركة الجوارأنيست اعرابية فتكون حركة الاعراب وهي القصة مقدرة على قراءة الجوارأني وزعم  
بعضهم أنه يمتنع الجز في الآية على الجوارأني على ما شرطه هذا الزاعم ان يكون بغير حرف  
تعطف نحو هذا بغير ضرب حرب وهما باعاطف والمقرر في العربية خلاف زعمه (قوله ما دل  
الخ) وهو أن إلى معنى مع أو باقية على معناها ودل على دخول الفاية الاتباع والابجاع اه  
مد (قوله كتعفن) بفتح الميم ويجوز نكسيتها (قوله وحذاءه) بكسر الحاء المهملة وتشديد النون  
وبالفتح والقرف ومثل ما ذكر الجوارأني بفتح اللام بخلاف مجرد اللون والحاصل أن كل مانع  
وصول الماء الى العضو لا يضر بشره والافلا (قوله الجويني) منسوب الى جويني قرية  
من قرى الهم وهو أبو احمم الحارثي (قوله ان لم يصل) أي ما في الشقوق الى الهم فان ذلك  
المحل لا يجب غسله فلا يضر ما وصل اليه اه مد وبعبارة عني أي حيث كان فيما يجب غسله  
من الشقوق وهو ظاهر بخلاف ما لو نزل الى الهم باطن الجرح فلا يجب إزالة ولو كان يرى  
والنظر الفرق بين هذا وبين ما تقدم في مسئلة الشوصكة الآن يقال ان هذا اعتمد به الجويني  
فتوسع فيه (قوله ويحصل) أي كلام الجويني أي ما فهم منه من أنه لا يجب الازالة ان وصل الى  
الهم (قوله على حكم) أي طلق (قوله ابدؤا بعبد الله) أي الشامل للوضوء وان ورد  
في الخ إذا العبرة به عموم اللفظ لا بخصوص السب وفي رواية أخرى بلفظ المضارع وكلاهما  
يصح الاستدلال به (قوله بعموم الهم) وهو ما دل أن الله لا بخصوص السب فهو من قاعدة ترك  
التفصيل في وقائع الاحوال مثل مرة العوم في المثال ولا يعارضها قاعدة وقائع  
الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال كساها ثوب الاجال وسقطها الاستدلال لأن الاولى  
محمولة على القولية والثانية على العملية وتقر بعض مشايخنا ما فيه من الحديث بما يدل  
على البداءة بغسل الوجه وأما الترتيب فيما بعده فلم يثبت علمه ومن قال بالمالكية والحنفية

وبعدم وجوب الترتيب أخذ من العطف بالواو لأنها لا ترتب ويحتمل أن يجعل قولها بدو على  
 الابتداء الحقيقي كغسل الوجه والأضاني كالدين على مسح الرأس ومسح الرأس على غسل  
 الرجلين (قوله بيان الوضوء) الأولى بيان الواجبات الوضوء لأن ما ذكره يقتضي أن الترتيب  
 لا يثبت في الوضوء المتدوب (قوله فلو استعان بأربعة غسلوا أعضاءه) ولو وقع ذلك بغضائه  
 حيث نوى كما ذكره في كتابه أن من مات وأعضاءه على وجه الإسلام وبغيرها كذا روى  
 الثنا عنه في سنة حيث قالوا بالاجزاء وجواب بأن الشرط أن لا يتقدم على جهة الإسلام غيرها  
 وذلك يصدق بالمعية ولا كذلك الوضوء وهذا أعني قوله فلو استعان الخ استدلاله على وجوب  
 الترتيب (قوله غسل له غسل الوجه فقط) وكذا الوضوء ما يعكس الترتيب فإن أعاده أربع مرات  
 غسل له تمام الوضوء لحصول غشوف كل مرة (قوله ولو اغتسل الخ) لو قال انقضى أو ادعى  
 قوله اغتسل بالقميص لكان أولى وجوابه من التمسح ولو انقضى محدث أبرأه قال القاضي فيهم  
 أن الانقضاء لا يثبت فلا يصح كفي الاعتبال بدونه لكن الحق القبول ما لو قد تفتت مزارب  
 وانصب عليه الماء بان عرج جمع منه دفعة واحدة وهو المعقد وارقت له في شرح العباب اه  
 وبهذا يجب عن الشارح خنا حيث عبر بقوله اغتسل الخ اه وظاهر قوله ولو اغتسل ولو  
 في ماء قليل (قوله رفع الحدث) أي الأصغر لأنه متى أطلق انصرف إليه وقوله ونحوه  
 كالماء يرفع الحدث أو الوضوء (قوله ولو مستعدا) راجع للغسل أي عدل عن غسل الأعضاء  
 إلى الغسل بالانقضاء عدا اه وظاهر رجوعه للنسبة فانه مقابل قوله بعد مغاطا فلست أتم  
 مد وبعبارة بعضهم قوله ولو مستعدا أي ولو كان اغتسله بالقميص مستعدا وإن كان لا يلائمه  
 المقابلة بما بعده ولا يصح رجوعه لنسبة رفع الحدث أو نحوه ما لا يلائمه التعميم بالغاية الشاملة  
 للفظ إذ لا يأتى اللفظ في رفع الحدث لأن القرض أن به حدنا أصغر وأجيب بأن الواو والصال  
 في قوله ولو مستعدا (قوله صم) ولا بد أن تكون النسبة عند حياصة الماء للوجه أو قبلها  
 واستحضر ما عند غسل الوجه فلو انقضى أي نزل في الماء ونوى عند نزول الماء إلى صدره  
 مثلا ثم غم الانقضاء ولم يستحضر النسبة عند وصول الماء إلى الوجه لم يصح وضوءه لعدم النسبة  
 عند غسل الوجه والمراد بالانقضاء التزول في الماء بدل قوله ثم غم الانقضاء والناظر بين أن  
 يكون الماء قليلا وكثيرا خلافا لأن المقر في الكثرة فانه لا يشترط فيه النسبة عند حياصة الماء  
 الوجه وخلافاً في القليل فلا يحصل إلا الوجه إذا انقضى فيه عنده اه زى وحاصل ذلك  
 أنها تصح مطلقا (قوله وإن لم يكن) غاية لا تدعى القول الضعيف القليل بين أن يمكن قدر  
 الترتيب يصح أو لا فلا وهذا القول ثالث وهو أنه لا يصح بالعمى مطلقا اه مد (قوله لانه يمكن  
 لرفع أعلى الحدثين) اعترض هذا التحليل بأنه رد عليه ما إذا غسل أسنانه قبل غسله فانه يمكن  
 للغسل ولا يمكن للوضوء بل يحصل له الوجه فقط فالعلة الصحة هي الثانية اه من (قوله  
 فلا أصغر أولى) لأن قيام غسل جميع البدن مقام غسل بعضه أقوى وأحق بالاعتبار قل  
 (قوله ولتقدير الترتيب) وتقدير الترتيب ربما يشهد أنه لا بد من وجود هذه الخطات القطعية  
 وليس كذلك لانه أن كان المراد مجرد فرضه وتقديره فرضا غير مطابق للواقع فهو اعتراف باستثناء  
 اشتراط الترتيب في هذه الحالة فلا فائدة في التقدير والحاصل أنهم مصرحون بأنه لا يشترط  
 في هذا الترتيب الحقيقي غاية الأمر أن الرافعي يشترط زمانا يحوز فيه الترتيب الحقيقي ولو وجد

ولأن الآية بيان للوضوء الواجب بالواو  
 استعان بأربعة غسلوا أعضاءه دفعة  
 واحدة ونوى حصوله غسل الوجه  
 فقط ولو اغتسل محدثا أصغر  
 بنية رفع الحدث أو نحوه ولو مستعدا  
 أو بنية رفع الحياصة فالناظر وان لم  
 يمكن قدر الترتيب لانه يمكن رفع أعلى  
 الحدثين فلا أصغر أولى ولتقدير الترتيب  
 في خطات لطيفة

والقوى لا يشترط ذلك اهـ حل فان قلت ما الفرق بين هذا وبين ما لو وضع المتنجس بالصاسة  
 الكلية في الماء الراكد حيث لا يتقدح جريان الماء عليها سبعا بل لا بد من تضرر بعضها قلت  
 يفرق بينهما بأن الترتيب صفة تابعة وما العدد فهو ذات مقصودة ويقتصر في الصفة التابعة مما لا  
 يقتصر في الذات المقصودة اهـ مر ع ش (قوله وأجنب) عطف بالاول واخاذاً به لفرق بين  
 الترتيب والمصبة فيها اهـ قل (قوله وان لم يشوه) بل وان نقاه قل (قوله في الاكبر) متعلق  
 بانه راجع (قوله فاعلى غسل) أي بمن الجناية (قوله توضأ) الاولى أن يقول غسل باقى الاعضاء  
 مرتبة لا يصرفه تأخيره غسل الرجلين وتوسطه شرح مـ (قوله ابن القاص) واسمه أحمد  
 وصحى أبوه بالقاص لانه كان يقص الاخبار على الناس كاذره ابن خلكان وفي بعض النسخ  
 القاصي وكل صحيح (قوله غير ثلثه) أي لا ما وجب عليه غسله وهو الباقي بقص مـ رتبا  
 وعبارة بعضهم لوجوبه بما بقى عليه غسله ولعل ابن القاص فطر أن غسل الدين أو الرجلين  
 عن الوضوء الدخلى في غسلهما عن الجناية قد تقدم على غسل الوجه مثلا ويدل له ما بعده  
 في الاعضاء الاربعة فتأمل قل (قوله وهو انكار صحيح) الاولى قراءة بالاضافة ويكون  
 المعنى وهو انكار قول صحيح لان القاص ويكون لا اعتراض عليه وذلك لما لم يكن له غسل  
 الرجلين أو اليدين أو لا أو آخر أو في الوسط كان خاليا عن الترتيب وان غسل عضوا بعد عضوا اهـ  
 شيخنا عز بنى وبعد هذا فكان المناسب أن يقول تغلب (قوله ولو غسل) أي الجنب منه  
 بالنون (قوله قبل الفراغ) أي من الوضوء (قوله أو بعد الفراغ لم يؤخر) حاصله أنه ان شئت  
 في النية أي هل نوى الوضوء أو لم يؤخر تطلق قبل الفراغ أو بعده ولو في أثناء الصلاة الا ان  
 شئت بعد الصلاة أي في نية الوضوء الذي صلى به فلا يؤخرها لانه شئت في شرطها بعده وهو لا يؤخر  
 على الرابع وينسحب عليه استئناف صلاة أخرى بهذا الوضوء (قوله عشرة أشياء) أي بعد  
 المضمضة والاستنشاق شيئين وبعد تحجيل البعثة والاصابع سنة واحدة وان كانت متعلقاتها  
 مختلفة (قوله غير مصروف) والمانع لمن الصرف ألف التانيث المددونة (قوله جمع شئ)  
 الرابع اسم جمع شئ كطرقاء اسم جمع لطرفة وهي شجر الابل لأجمع له الرابع في تصرفه أن  
 أصله شئاء على وزن جرائف فقلت همزته الاولى وهي التي كانت في المفرد وهي لام الكلمة الى  
 موضع القاء كراهة اجتماع همزتين بينهما ألف فوزنه لهما فمغنت من الصرف لالف التانيث  
 المددونة وقد نظم بعضهم الخلاف في وزنها فقال

في وزن أشياء بن القوم أقوال \* قال الكسائي ان الوزن أفعال  
 وقال يحيى بن جعفر اللام بنى اذن \* أفعاء وزنا وفي القولين اشكال  
 وسيبويه يقول القلب صيرها \* لنعاء فانهم فذا تحصيل ما قالوا

وللهاب الخفاحي

أشياء لنعاء في وزن وقد قلبوا \* لاملها وهي قل القلب شيئا  
 وقيل أفعال لم تصرف بلا سبب \* منهم وهذا لوجه الرد إيماء  
 أو أشياء وحذف اللام من ثقل \* وشئ أصل شئ وهي آراء  
 وأصل أسماء أسماء وكثرت صكا \* فاصرفه حتما ولا تغرل أسماء  
 واحفظ وقل للذي يبقى العلاء منها \* حفظت شيئا وغابت عنك أشياء

(قوله)

ولو أحدث وأجنب أجزأه الفصل منهما  
 لا بدراج الاصفر وان لم يشوه في الاكبر  
 فتوا غسل الأرجليه والأيدي به ثلاث  
 أحدث ثم غسلها عن الجناية توضأ ولم  
 يجب إعادة غسلها لارتفاع حدتها  
 بغسلها من الجناية وهذا وضوئها  
 عن غسل الرجلين أو اليدين وهما  
 مكشوفتان بالاعلى قال ابن القاص  
 وعن الترتيب وغسله الاصحاب بأنه غير  
 خال عنه بل وضو لم يجب نفسه غسل  
 الرجلين أو اليدين قال في المجموع وهو  
 انكار صحيح ولو غسل به الأعضاء  
 الوضوء ثم أحدث لم يجب ترتيبها ولو شئت  
 في تطهير عضو قبل الفراغ طهره وما  
 بعده أو بعد الفراغ لم يؤخر \* ولما فرغ  
 من فروض الوضوء شرع في سنة فقال  
 (وسنة عشرة أشياء) بالذخيرة مصروف  
 جمع شئ

(قوله لم يحصر) موصاه أن يقول والسنن لا تنصرف فيما ذكره المستصحب لعل بل ذكره الشارح  
 سبق فلم يذكر كشي يقال بعدم الانحصار مع ذكر العدد قائل قل وأجيب بأن العدد لما كان  
 لا مفهوم له كان ماذ كره غير ماصر السنن وبعبارة قد قوله لم يحصر أي لم يقصد الحصر الحقيقي  
 بل صورته كما تقدم له في الخطبة من قوله وحصر اتصال وبهذا التقرير يدفع ما عترض به  
 على الشارح (قوله التسمية أول الوضوء) ولو لمعه مقصوب ويسن التحوذ قبلها والتسمية  
 صارت عملاً على اسم الله الرحمن الرحيم والألف التسمية مصدر يسمى تسمية فلا يعترض على  
 المصنف في التعبير بالتسمية قال هو ويظهر كما قال الأذوي تحريمها المحرم أي إقائه أي كلنا  
 والربا فلا رد أنهما إنسن لمن وضأ بعماء مقصوب كما مر اه وهي سنة عين في نحو الوضوء ولو لجماعة  
 بخلاف الأكل والجماع فسنه مكفأة ولا تحصل من واحد جالس لا لاكل بل لشي آخر  
 كالطرح من عهد الدعاء الأولية ولا يكتفي من أحد جماعة حضر كل بطعامه ل كل منه وحده  
 وعمل بخلاف ما لو حصر والباكلوا معاً على الأشاعة ووقع أن كلا منهم كل بما عليه اتفاقا  
 وانظر ما لو جلسوا لاكلوا أو أكلوا وسواء منهم قاموا وجلس غيرهم هل تطلب من كل واحد  
 أو يكتفي بأحد من الأولين وانظر أيضاً ما لو كان يأكل بعضهم ويقوم ويحس مكانه آخر  
 والجموع لا يصلح المكان عنه حرره وكتب تحته بخطه مانصه والأوجه في الأول العلب من  
 الآخر لا لقطع حكم الأولين بانصرافهم وفي الثاني الطلب من كل لأن الطلب انما يقط  
 بقول البعض عن سكان مع ذلك البعض عند قول ما أمر به فليأت شوري (قوله أول  
 الوضوء) هي أول سنن الوضوء القولية الداللة فيه ولمسنة قولية خارجة عنه أي متأخرة عنه  
 وهي الذكركم المشهور وعقبه وليس لمسنة قولية متقدمة عليه خارجة عنه وأول سنن الوضوء  
 الفعلية الخارجة عنه السؤال على القول بأن محله قبل غسل الكفين والداخله فيه غسل  
 الكفين والخارجة المتأخرة عنه استقبال القبلة حاله قراءة الذكركم المشهور وعقبه فالجواب أن  
 السن الفعلية لها ثلاثة أحوال متقدمة عليه ومتأخرة عنه وداخله فيه وهي غسل الكفين  
 واستقبال القبلة عند الذكر الذي في آخره والقولية لها حالتان فقط وهما شيان ح ف  
 والحاصل أن أول سنن الوضوء الفعلية الخارجة عنه السؤال وانما كان السؤال خارجاً لأن  
 الوضوء استعمال الماء والسؤال ليس استعمالاً للماء وأول سنه الفعلية الداللة فيه غسل  
 الكفين وأول سنه القولية التسمية ولم تقل أول سنه القولية الاستعاذة لأنها ليست مقصودة  
 بالذات بخلاف التسمية فينبذ كانت أول السن القولية فان قلت لم قيل أن أول سن  
 الوضوء الفعلية الخارجة عنه السؤال ولم يقلوا أن أولها استقبال القبلة أو الخلو على سكان  
 عالم عن أنهم متقدمان على السؤال أيضاً انظر جواباً ما نقا اه (قوله عن أس) عبارة العلب  
 الرباني سيدي عبد الوهاب الشعراني في كتابه بستان الأوعطين عن جابر بن عبد الله رضي الله  
 عنه قال عطش الناس يوم الحديبية ورسول الله صلى الله عليه وسلم يريده ركوة فتوضأ بهم  
 وأقل الناس نحوه وقالوا ليس عندنا إلا ما في ركوتك فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 المساركة في الركوة فجعل الماء يفور من أصابعه مثل العيون فشر وامن وتوضأ وقال كم  
 كنتم قال كالأحسن عشر مائة ولو كما مائة ألف لكفأ ما قال العلامة شمس الدين السباعي في سيرته

والمصنف لم يحصر السنن فيما ذكره  
 ومنه كزيادة على ذلك الأولى  
 (التسمية) أول الوضوء تطلب بالقبض  
 بأستاذ جدي عن أس قال تطلب بهض  
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وضوا  
 فلم يجدوا

قال أبو قتادة بن أنس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجيش أدفعهم فطش كادت  
يقطع اعتاق الرجال والنخيل والركاب عطشي فعدا رسول الله صلى الله عليه وسلم بركة فيها ماء  
فوضع أصابعه فيها فنبع الماء من بين أصابعه فاستقى الناس وفاض الماس حتى رويوا خيلهم  
وركابهم أي بلهم وكان في العسكر اثنا عشر ألفا بصعرا واثنا عشر ألف خيل والناس ثلاثون ألفا  
ويحتمل أن يكون هذا العدد في غزوة أخرى غير التي ذكرها الشارح (قوله فقال) أي الله  
الذي لم يطلب أو يقال هل مع أحد منكم ماء أي قليل فإنه قد مضى ما يقال كيف يقول لهم هل مع  
أحد منكم ماء مع أنهم مطلوبونه (قوله هل مع أحد منكم ماء) وعدل صلى الله عليه وسلم عن  
طلب الماء فادفعه فادفع الله تعالى (قوله فرأيت الماء) المعتد أنه إيجاد معدوم لا تكتسب وجود  
ونسع الماء من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم أبلغ من نبع الماء من الحجر لوسى لأنه شهود  
بنه من بعض البحار إذا وضع على نار يحترق بنعه من بين لحم ودم فبحان القادر اه ح ف  
(قوله فضيف) أو يحول على الكامل أي كافي خبر لا صلا لطار المسعد إلى السعد أي كماله  
(قوله على الإسلام) على التطيل أي لأجل إعطاء الإسلام وقوله ونعمت أي النعم القربة  
عليه أي ثمراته كصحة دمه وماله ودخول الجنة (قوله هم زنا الشياطين) أي وسأويهم  
وعن الشافعي لأذهاب الوسواس سواء كان في وضوءه أو غيره أن يضع الشخص يده اليمنى على  
صدره من جهة اليسار الذي فيه القلب ويقول سبحان الملك القدوس اخلاق الفعال سبع  
مرات ثم يقول ان بشأذي هيكم وبأن يخلق جديد وما ذلك على الله بعزيز (قوله كفعل  
الح) مثل بخمسة أمثلة لكن منها ما هو عبادة فقط وهو التلاوة والتميم ومنها ما هو عقل  
للعبادة وللعبادة أي تارة يكون عبادة وتارة يكون عبادة وهو الفسل والذبح والجماع (قوله  
وذبح) بأن يقول بسم الله كما سجد ذكره الشافعي في الذبايح والأضلع تكبيلها على الصميم وعن  
بعض العلماء أن القلب إذا سمي الله عند الذبح قالت الذبحة اخ اخ وذلك أنها تستطبل  
الذبح أي تعدد طبايحنا مع ذكر الله تعالى وما ذكره العلامة سيدي علي الأجهوري في شرح  
مختصر الباري بقوله ولا يزيد الذبايح الرحمن الرحيم لأن في الذبح تعذيبا وقطعا والرحمن  
الرحيم اسمان رفيعان ولا قطع مع الرقة ولأعذاب مع الرحمة لاوافق ما ذكره من الأصم في  
المذهب فهو موافق لمذهبه ولقول عندنا (قوله وجاع) أي أوله وتكره في إثائه لأن الكلام  
في حالة الجماع مكره لأن المناسب فيه السكوت أي في غير ما يتعلق بالجماع أما ما يتعلق به وهو  
ما يتوقف عليه التكبر من المرأة كان يقول لها قد دعي وأنا ترى فلا يكون مكرها وأما  
الغنيح فالغن والسون والجم فليس مما يتعلق بالجماع كما ذكره ع ش روى الشبان خذرون  
أحد كذا إذا رأى أن يأتي أهله قال بسم الله اللهم تجسنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا  
فانه أن قد ربيتهما وفي ذلك لم يضره الشيطان أبدا وفي الجماع من حديث أبي هريرة إذا  
جامع أحدكم فلا ينظر إلى الفرج فانه يورث العصى ولا يكثر الكلام فانه يورث الخرس اه  
ابن القبة على اليساوي (قوله وتكره المحرم) ضعف والمعتد أنها تحرم في الحرام أي لذاته  
المكره لا يشرب الخمر وكذا قال في المكره ويستقرأ كل مقصوب لعل هو مثل الوضوء  
مقصوب أو الحرفة فيه ذاتية والطاهر الأول وسبب حضوره الخمر الذي يحرم التسمية عنده

فقال صلى الله عليه وسلم هل مع  
أحد منكم ماء فأتى به فوضع يده  
في الماء الذي فيه الماء ثم قال وضوءا  
بسم الله أي فأتين ذلك فأتيت الماء  
بغير من أصابعه حتى وضوءا  
سبعين رجلا ونسبوا وضوءا بسم الله  
رواه النسائي وابن خزيمة وأعمال تعجب  
لاية الوضوء المينة لأوجابه وأما  
خبر الوضوء لم يسم الله فضعيف  
وأقلها بسم الله وأكلها كمالها ثم الحمد  
قله على الإسلام ونعمته والحمد لله الذي  
جعل الماء طهورا ورواه القزالي بعد  
رب أعوذ بك من همزات الشياطين  
وأعوذ بك رب أن يحضرون وتسبيح  
التسمية لكل أمر ذي بال أي حال بهم  
به من عبادة وغيرها ككفيل وتيمم  
وذبح وجامع وتلاوة ولوس أو سورة  
للاصلاة ويحذر ذكره وتكره المحرم ومكره

أن يشرب خمر أو يأكل ميتة لغیر ضرورة والفرق بينهما كل المصوب أن القصب أمر  
عارض على حل الماء كقول الذي هو الأصل بخلاف هذا اه قال عرش على هو وبنی  
المباحات التي لا شرط فيها كقول متاع من مكان الى آخره قضية ما ذكرنا أنها مباحة لانه ليس  
بمحرما ولا مكروها ولا ذابا له (قوله فبنی الوضوء) أي بأي كيفية من كيفيات التسمية  
السابقة حتى يرفع الحدث ولا يندفع في ذلك أن السن المتقدمة لا ترفع الحدث لأن السن  
في كل عبادة تدرج في نيتها على سبيل التبعية وتعتمد ذلك مر (وأقول) يرفع الحدث معناها  
قصد رفعه بجموع أعمال الوضوء وهو رافع بلا شبهة اه سم (قوله بأن يقرن التنية) من  
باب ضرب ونصونه بضم الزاء وكسر هاء وأشار به الى حلية الوضوء على التنية اقلية فلا  
اشكال في كون التسمية التسمية واما الاشكال للوايد التنية اللفظية وقوله ثم تلتظ الخ (قوله أي  
زائد على التصور فهو مرفوع وقوله لأن التلظ الخ تعليل لقوله ثم تلتظ الخ (قوله أي  
بها في أثناءه) أي الوضوء وهو جمع بكسر النون وسكون النون كحل وأحمال بخلاف الجماع  
اذا تركها في أوله لا يأتي بها في أثناءه لأن الكلام فيه مكروه وقياس ما تقدم في الخلاف اذا دخله  
ولم يتخذ قبله أنه يتخذ قبله ولا مانع أن الله تعالى يحصنه فكذلك هاء مثل دعاء التعبين  
النسب طان وقال شيخنا عرش لا يأتي بها لأن الكلام حال الجماع أشد كراهة من الكلام في  
الخلاف لانه يرى فيه خلاف هل هو مختص بفضاء الماحاة أو الاعم برماوى وقوله أي بها أي  
بصيغة أخرى وهي التي ذكرها بقوله فيقول الخ عرش (قوله أوله وآخره) قال أبو القاسم الجدي  
النسب في معنى الظرفية والتقدير عند أوله وعند آخره فخذ عند وأقام المضاف اليه مقامه  
ويجوز الجذر على تقدير في أي في أوله وآخره والمراد بالآخر ما عدا الأول فيشيل الوسط قال  
مر ظاهره أنه لا يحصل التسمية حينئذ الا اذا أتى بهذه الزيادة (قوله فليقل) أي حينئذ  
بسم الله أي أكل متبركا باسمه تعالى في أول الاكل وآخره والتبرك باسم الله في أول الاكل مع  
أنه لم يذكر الا في الوسط غير مستبعد بطريق التشاؤ وان كان الاخبار به لا يصح (قوله بعد فراغ  
الوضوء) انظر هل هو غسل الرجلين أو اليد الذي بعده سم على المنهج قال شيخنا في الثاني  
لانه من متعلقاته ويتردد سوسة الشيطان عن الله الذي طلب للوضوء ذكر يعارض ما قاله  
شيخنا ما أمق به مر حينئذ عن ذلك فاجاب بقوله المراد الفراغ من أفعاله اه الا هم الآن  
يحصل قول مر من أفعاله أي ومتعلقاته وهو بعيد فليقل وأما عبارة الخ في قوله بعد فراغ  
الوضوء الظاهر أن المراد به غسل الرجلين اه واعتقد الريادي وعرش على مر أن المراد  
به الذكر المشهور لأن المصود عود البركة على جميع مفعله ومنه الله كروا نظر لزوم على أن يأتي  
بالتشهد وطلال الفصل بين الفراغ والتشهد فليقل يس الاتيان بالتسمية حينئذ أي أن تركها في  
أول الوضوء فيه نظرا لا قرب أيضا أنه لا يس لأنه فرغ من أفعاله ويحتمل أن يأتي بها ما لم يطل  
زمن يعتد به مع ضاع التشهد اه وفي الاظهر بان لم يبق منه شيء ولا من متعلقاته من الذكر  
الا في بعده من قوله أشهد أن لا اله الا أنت الخ والاعمال الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
وقرأ ما أرتأه في ليلة القدر وما يأتي أنه يطلب تناثرت ذلك كله فان لم يترك هذا لا يعد  
شرع فيه فذكر أول الفراغ منه أي به لأن المصود من الاتيان عود البركة على جميع عمله

والمراد بالاول الوضوء أو غسل الكفين  
فبنی الوضوء ويسى الله تعالى عنده  
أن يقرن التنية بالتسمية عند أول غسلها  
ثم تلتظ بالتنية ثم يكمل غسلها لأن  
التلظ بالتنية والتسمية سنة ولا يمكن أن  
تلتظ بجهة في زرع واحد فان تركها  
سهوا أو عمدا أو في أول طعام كذلك  
أتى بها في أثناءه فيقول بسم الله أوله  
وآخره فليقل أو أكل أحدكم فليذكر  
اسم الله تعالى فان لم يذكر أن يذكر اسم  
الله تعالى في أوله فليقل بسم الله أوله  
وآخره رواه الترمذي وقال حسن  
صحيح وقياس بالاكل  
وبالتسليم العمد ولا يس أن يأتي بها  
بعد فراغ الوضوء لا نقضه كما صرح به  
في المجموع بخلافه بعد فراغه من  
الاكل فانه يأتي بها



ومنه المذكور ولا ينافي هذا ما سبق في كلام المنصف والذي ذكر المشهور عقبه المقضي أن الشهادة  
وأما ما يستعمل منه لجله العقبة على الفراغ من أفعاله وما يتعلق به من السن كما تقدم اه  
(قوله لتقايما الشيطان ما أكله) وهل هو حقة أو لا كل محتمل وعلى كونه حقة يلزم أن  
يكون داخل الإناة فيجوز وقوعه خارجا كما في شرح م ر (قوله والثانية غسل الكفين)  
أي كمال غسل الكفين كما يدل عليه قوله أو لا والمراد بأول الوضوء أول غسل الكفين قال  
في شرح المنهج فالمراد بتقديم التسمية على غسلهما تقديمها على الفراغ منه (قوله إلى كوعيه)  
الكوع يضم الكاف ويقال له الكاع هو العظم الذي في مفصل الكف مما يلي الإبهام أما  
الذي يليه انخصر فكرسوع وأما البوع فهو العظم الذي يلي إبهام كل رجل ونظم ذلك بعضهم  
بقوله

ليقايما الشيطان ما أكله ويغني أن  
يكون الشرب فلا كل (و) الثانية غسل  
الكفين إلى كوعيه قبل المضغعة وأن  
يقين طهرهما أو وضأ من نحو ابريق  
للأبواب رواء الشيطان فان شئت في  
طهرهما غسلهما (قل ادخلهما الإناة)  
التي فيه ما قتل أو ماتع وان شئت  
(ثلاثا) فان ادخلهما قبل ذلك  
كره لقوله صلى الله عليه وسلم اذا  
استنظأ أحدكم من نومه فلا يغسل يده  
في الإناة حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري  
أين أتت يده متعلق عليه الا نقط ثلاثا  
فلم فقط أشار بما علل به فيه إلى  
احتمال نجاسة البدن في النوم كان تقع  
على محل الاستنماء بالخبر لأنهم كانوا  
يستحبون به فيجعل لهم التردد

وعظم إلى الإبهام كوع وما يلي \* يختصره الكرسوع والرسغ ما وسط  
وعظم إلى إبهام رجل ملقب \* يوع غلظا للعلم واحد ومن الفاظ  
اه زى (قوله فان شئت في طهرهما) أي كنهما فان شئت في طهر البعض تعلق الحكم به فقط سم  
قال م ر شرح بقوله في طهرهما من يقين نجاستهما فانه يحرم عليه نجسه ما والفرق بين هذه  
وبين كراهة البول في الماء القليل حصول نجس ما كان طاهرا من بدنه بادخاله الماء المذكور  
بمخالق البول (قوله أحدكم) أضافه إلى ضمير مخاطبين إشارة إلى أن هذا الحكم خاص بهم  
ولا يتناول النبي صلى الله عليه وسلم لأن عنه تنام ولا ينام قلبه كما قرر شفا ح ف (قوله  
حتى يغسلها ثلاثا) واعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم بالغ غسل ثلاثا قبل الغسل وان كانت  
اليد تطهر بالترتلة لانه اجتمع على اليباعات احداها الغسل من نومه الجاسة والاخرى الغسل  
قبل الغسل لأجل الوضوء فانه ستمن سن الوضوء وان تحقق طهارته وبه والفصل الثالثة  
لطلب الأثر فان ثلاث الغسل مستحب اه من رسالة ابن العماد في نية الاختلاف  
(فرع) \* لو تردد في نجاسة مخففة هل يكفي فيها ثلاث مرات أو لا بد من غسلها ثلاثا  
فيه نظر والأوجه الثاني وان كان الرث فيها كذا بطريق الأصل كما قاله ع ش على م ر  
واستوجه م م الاول اه قال اح ومقتضى كلامهم عدم الاكتفاء اذ هذه الغسلات  
الثلاث هي المطلوبة للوضوء وقد شرط السهلان في كل عضو غسله وجوباً في الواجب  
وبدأ في المشدوب ثم يظهر ما قاله سم فبما إذا أراد غفر الوضوء كادخال يده في غمره ما وقع تأمل  
اه قال ابن حجر في شرح الإرشاد ولو يقين نجاسة وشك أنه مخففة أو متوسطة أو غلظة  
ها الذي بأحديه الذي يحتمل أنه لا يجوز تقديرها مخففة لأن الرث فيها رخصة وهي لو بدت  
تحقق سهواً وحسب ذلك جعل متوسطة لأن الأصل عدم الزيادة التي يقتضيها التغلظ أو غلظة  
لانه الاحوط لكل محتمل والذي يقفه الاول أي جلا على الغلب إذا الغلب في الاعيان الجسة  
أن تكون من قسم المتوسطة فيكون فيها مرة واحدة كالمخففة (قوله فانه لا يدري أين باتت  
يده) أي صارت سواء كان النوم ليلاً أو نهاراً فاعلمها وقعت على نجاسة من جراحة أو عمل  
استباحها بحجر مع رطوبتها من نحو عرق ومفهومة ان من علم طهارتها بقضى علم أو وجدها  
كذلك لم يكرهه الغسل ثم ليس الميت ولا النوم قيد ابل المدار على عدم يقين طهرها

فيجعل الترة فيه وقوم النهار قال الحافظ وغيره منى عند جماع أقواله صلى الله عليه وسلم تلقيا  
 بالقول ودفع الخواطر الرديئة عن نفسه كما وقع لمن شك في هذا وكان من اليهود فأصبح ويده في  
 دبره فأسلم فقال الله الحافظ من ذلك اه رجلي وقال النووي أيضا منى هذا المعنى ما وجد  
 في زماننا واثبت الاختصاصية أن رجلا كان يسي بالاعتقاد في أهل الخبر واثبت يعتقدهم فيه  
 من عند شيخ صالح ومعه مسو النقال لم يسنهنا إعطاء الشيخ هذا المسو فأخذوه وأدخلوه  
 دبره أي دبر نفسه استحقاق العقوبة مدة ثم ولد ذلك الرجل الذي استدخل السوء البحر وأقرب  
 الشبه بالسكة فقتله ثم ات الرحل حالا وبه يومين ع ش على م ر (قوله لأعلى . طلق  
 النوم) أي الذي لا ترد معه وأشار بذلك إلى أن الحديث مدخله التخصيص أي النوم الذي  
 معه ترد وقوله بعد وإذا كان هذا الخ آثاره إلى أنه استنبط منه معنى عمه فقد دخله  
 التخصيص والتعميم (قوله هي المدبوبة أول الوضوء) فضيحه أنه لا يستحب زيادة على  
 الثلاث بل هي كافة العادة المشكوكه وسنة الوضوء وقباس ما يأتي في الفصل عن  
 الرافعي من أنه لا يكتفي بالثلاث والنص عليه واحدة أنه يجب هناء غلات وإن كفت  
 الثلاث في أصل السنة المهم الآن يقال الاكتفاء بالثلاث هنا من حيث الطهارة لا من حيث  
 كراهة الغمس قبل الطهارة ثلاثا اه ع ش على م ر (قوله لا يفضلها ثلاثا)  
 أي إذا كان الشك في نجاسة شيء مطلقا فإن كان الشك فيها فلا يخرج من الكراهة  
 الا يفضلها سبعا أحدا من ثواب ظهور (قوله لأن الشارع إذا ضاحك) الحكم هنا  
 كراهة الغمس والغاية قوله حتى يغسلها ثلاثا وقوله فأخرج الخ قد يقال هذا واضح  
 حمله بعله وهذا قد علم بما يقتضيه الاكتفاء برة واحدة أي وهو قوله فإنه لا بدري الخ  
 الدال على احتمال نجاسة البدن وهذا الاحتمال برول مرة وأجيب بأننا لو علمنا ذلك المقتضى  
 لزعم عليه استنباط معنى من النص يعود عليه بالاطال لأن استنباط الاكتفاء برة  
 يطل قوله حتى يغسلها ثلاثا اه ع ش وفيه أنهم نظروا والتعليل في صورة الشك في نجاسة  
 مغلطة حين حكموا بأن الكراهة لا تزول إلا بسبع مع الترتيب قبل ادخال الكفين إلاياه  
 فقد استنبطوا من النص معنى أبطله اللهم الآن يقال لما كان في ذلك الاستنباط استفاء  
 ما غاية الشارع مع زائد فيها احتياط فلم يترتب عليه ابطال صم هذا الاستنباط وعول عليه  
 وبذلك يعلم ترجيح الرش ثلاثا في النجاسة المخففة كاذر سم خلافا لما ذكره ع ش  
 من غسلها ثلاثا لأنه لا يلزم عليه استنباط معنى من النص يطله بالمرة ولم يوجد احتياط  
 في الفصل ثلاثا من الرش ثلاثا سوى الفصل والرشي في إزالة المخففة فخر لكن راي  
 في بعض الحواشي في باب النجاسة من القمل مرتين بعد الرشي في المخففة الآن هذا في النجاسة  
 المخففة وأما المشكوك فيها فلا يتوقفها الخروج من عهد الكراهة منها على الفصل بل يكتفي  
 الرش ثلاثا في الخروج منها كاذر سم اه من سطح (قوله فأخرج) بالبناء العجوهول  
 وفي بعض عبارات فأنما يخرج المكلف بالسبب الفاعل وقوله باستيقاها بالعماء في بعض الروايات  
 باستيعاها بالعين والمعنى واحد براموي (قوله ومن هنا الخ) أي س قولنا الشارع إذا  
 غسا الخ (قوله ومثل المائع في ذلك) أي في كراهة الغمس قل غسلها ثلاثا عند الشك  
 في طهرهما (قوله لا يطفئ نوب نطف) أو كمنشفة ثم يرفع التوب مثلا ينجو عصا ثم يتلى يده

وعلى هذا جل الحديث لأعلى مطلق  
 النوم كاذر النووي في شرح مسلم  
 وإذا كان هذا هو المراد فمن أين  
 واحتل نجاسة بده  
 السائم وهذه القسالات الثلاث هي  
 المدبوبة أول الوضوء لكن ريب  
 تقديمها عند الشك على غمس يده ولا  
 تزول الكراهة الا يغسلها ثلاثا لأن  
 الشارع إذا ضاحك بغاية فأخرج  
 من عهدته ما يتقياها فبها قط ما قيل  
 من أنه ينبغي زوال الكراهة بواحدة  
 لتيسر الطهر بها كالأكرهه إذا يقين  
 طهرهما ابتداء ومن هنا يؤخذ ما يحسنه  
 الأذري أن محل عدم الكراهة عند  
 يقين طهرهما إذا كان مستدرا ليقين  
 غسلها ثلاثا فلو غسلها فبها من  
 نجاسة متبقية أو مشكوكه مرة أو مرتين  
 كونه غسما قبل كمال الثلاث ومثل  
 المائع في ذلك كل ما كمل رباب كما  
 في العاص فان تعذر عليه السبب لكبر  
 الإماء ولم يجد ما يغرف به منه استعان  
 بغيره وأخذ بطرف ثوب نظيف وأبقيه

فلا يكره فيه كما قاله النووي في دقايقه (و) الثالثة (المضمضة) وهي جعل الماء في الفم ولومن غير إدارة فيه (و) الرابعة (الاستنشاق) بعد المضمضة وهو جعل الماء في الأنف وان لم يصل ٥٦ إلى الخيشوم وذلك للاتباع رواء الشيطان وأما خبر تمنعوا واستنشقوا فضعيف

الماء النازل منه وقوله أو نحو ذلك كالصلاة الكبيرة (قوله والمضمضة والاستنشاق) قدمت المضمضة على الاستنشاق لشرافها في دفع النجاسة فإنه مدخل الطعام والشراب الذي به ما قوام الحياة وهو جعل الأكل والشرب والمندوبة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والاستنشاق أفضل من المضمضة لأن أبانورنا قال بوجوده والمضمضة تجمع على نهائها أي عندنا وان قال الحنابلة بوجودها وما اختلف في وجوبه عندنا أفضل مما أجمع على نهيها عندنا وكذا ما قوى دليله (فرع) هو لو خلق في الخنك هل تسحب المضمضة فيها وهل المطلوب تقديم مضمضة ما جعل على الاستنشاق الوجه فمطمع ما كان أصلين أو أملي وإذا اشتبهت وأما (قوله إلى الخيشوم) أي أقصى الأنف (قوله مستحق) أي مستحق التقديم للاعتداد بالجميع فالقديم المضمضة على غسل الكفين حلت دونه وإن أتى به بعده ولو قدم الاستنشاق على المضمضة حصل هودون المضمضة وإن أتى بها بعده على المحذور كافي (قوله عكس تقديم البني على البسري) مراده بالعكس الخاف فانه إذا قدم البسري على البني حسب اجتماعهما وإذا قدم المضمضة على الكفين حسب المضمضة فقط (قوله فوجب) المراد بالوجوب هنا التاكيد والمراد به في قوله كاليد والوجه الوجوب الحقيقي فهو من استعمال المشترك في معنيين أه شعبة فانه يدفع اعتراض الحنابلة وعبارته قوله كاليد والوجه ليس هذا التخييل صحيحا فإنه إذا قدم المضمضة على الوجه اعلم يجب الوجه وهذا على العكس لا يفتي (قوله حسب) أي المضمضة دون الاستنشاق أي إذا اقتصر على ما فعل لأن المضمضة والحالة هذه وقعت في مركزها فلا يضر بمقارنة غير هالها فإن أتى بالاستنشاق بعد ذلك حصل بل قال بعض مشايخنا بجوهرهما في الحالة المذكورة وقال سم في شرح الكافي فما إذا وقع ما حصل الاستنشاق وفاتت المضمضة ومقتضى شرح م ر موافقة الشرح أه ايج (قوله إن المؤخر) وهو المضمضة والمراد المؤخر في الفعل لا في الرتبة (قوله يجب) أي والمقدم ملحق ببعده في موضعه والمقدمان المحسوبان هو التقديم وهو الاستنشاق (قوله والمقدم) أي أعده أياضاً م ر في شرحه (قوله كما لو تعوذ ثم أتى بدعاء الافتتاح) أي فإن التعوذ يحصل دون الافتتاح مقدّم على أي القول الضعيف بقوات اسم الافتتاح هنا كما قاله البرماوي (قوله غير الصائم) وهذا الملقب به كل من ترك الصلاة على الأوجه فيه شوري (قوله أن يبلغ الماء) يبلغ نفع المنة التي هي واحدة ما كنهه دهم مضمومة وآخرة غير مجبة من بلغ الثلاثين والماء فاعله ويسمع أن يكون من الزمان وهو بلغ والقاعل هو أي الشخص والماء مقبولة (قوله وأما راجع إليه البسري) أي السابعة لأن البني يكون فيها الماء إذا جع (قوله أن يعد) يجوز في يعدد أيضاً نفع الباسموسكون الصادق وتحفيف المهلة والماء فاعله كافي يبلغ ومنه السبع بعد الكمال الطيب الآية (قوله لا لمره) عبارة شرح الضرر غير مسلم ما منكم من أحد تصوم شهر مستحق فستنقروا الأثرين خطا بوجهه وخبايمه (قوله فلا يفتي) أي أن يجازي رأى أقصى الأنف وقوله فمصرى أي ثلاثا يصرفها بالتعليل وانظر حكمه ايج (قوله ليعطوا) يضم السين أي إدخال الماء في أقصى الأنف فتره شيئاً ويفتحها ويصحب في الأنف أه مصاح (قوله لا استنشاقاً) ظاهره فوات

تنبه) \* تقدم غسل البدن على المضمضة وهي على الاستنشاق مستحق لاستصحاب عكس تقديم البني على البسري ووفق الرباني بأن البدن من ملاءمات مستحقان اسماً وصورة بخلاف القدم والأنف فوجب الترتيب بينهما كالبدن الوجه فلو أتى بالاستنشاق مع المضمضة حسب دونه وإن قدمه عليها ففي كلام المجموع أن المؤخر يجب وقال في الرتبة لو قدم المضمضة والاستنشاق على غسل الكف لم يجب الكف على الأصح قال الأسنوي وصوابه لوافق ما في المجموع لم يجب المضمضة والاستنشاق على الأصح أه والمقدم ما في الرتبة فلو لم يمس في الصلاة الثالث عشر ترتيب الأدرك حرج السن فيصحبها ما وقع أه أولاً فكانه تركه فلا يعتد به بعد ذلك كما لو تعوذ ثم أتى بدعاء الافتتاح ومن فوائد غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق أولاً معرفة أوصاف الماء وهي اللون والطعم والرائحة هل تغيرت أو لا ويسن أخذ الماء باليد البني ويسن أن يبلغه ما غير الصائم لقوله صلى الله عليه وسلم في رواية صحيح أن القطن أساهاذا أو صان فابح في المضمضة والاستنشاق ما لم تكن صائماً والماء على المضمضة أن يبلغ الماء إلى أقصى الخنك ووجهي الأسنان والمثالب ويسن إدارة الماء في الفم وبجه وأما راجع إليه البسري على ذكره في الاستنشاق أن يصعد الماء

بالنسبة إلى الخيشوم ويسن الاستنثار لآمره في غطره للصبي وهو أن يخرج بعد الاستنشاق ما في أنفه من ماء وأدى به مرد البسري وإذا بالغ في الاستنشاق فلا يستره في غير سهو طلاً استنشاقاً قاله في المجموع

أن العلة في كل منهما خوف الفساد أوجب بان القليلة تغري مطوية بل داعية لما يصاد الصوم من الزلزال بخلاف المبالغة فيجادر بأنه ما يمكنه إطلاق الحلق ووج الماء وهذا لا يمكنه رد الماء إذا خرج لانه ما مدافق وبه ربما يكن في القليلة اعتدال لعداة اثنين والاطوار تشمل  
 ١٥ أجمع بين المخفضة والاستسقاء في الفصل بينهما لعمدة الاحاديث الصريحة في ذلك ولم يثبت في الفصل شيء كما قاله البوري في مجموعته  
 وكوننا لجمع ثلاث غروف يتعض من كل شيء يستحق أقل من الجميع بفرقة يتعض منها ثلاثا ثم يستحق منها ثلاثا ويتعض منها ثمانية يستحق مرة ثم كذلك ثانية وثالثة للاخبار الصحيحة في ذلك وفي الفصل ١٥٧ كيفيات أقلها ما يتعض بفرقة ثلاثا ثم يستحق

سنة الاستسقاء لو فعل ذلك وقد يقال بعدم القوات كما قال لو غسل رأسه قبل ما حصل  
 المتعود وزيادة اه طوي وصاية ابن حجر لا استسقاء كما لا اه (قوله أما الصائم)  
 وكذا الملقية كالمسك لثقل النية على الواجبه اه اج (قوله من الزلزال) أي مثلاً  
 أو الجاع ولعل وجه الاقتصار على الزلزال انه مفسر من كل منهما وأما الوطء فلا يظن به  
 مختلف فالقول به يدخل بعض الحنفية والقائل لا يدخل دخول جميعها في مفهوم الزلزال  
 تفصيل وحذف فلا اعتراض على من قبله اه طوي (قوله بخلاف المبالغة فيما  
 ذكر) فانه ما يطلبه في الجلة أي لغير الصائم (قوله ثم يستحق منها ثلاثا) جل هذه من  
 كيفيات الوصل انما هو بالنظر لفرقة اه ع ش (قوله كيفيات) بل ثلاثة (قوله)  
 والثانية أن يتعض بثلاث غراف الخ) وبني ثالثة وهي أن يتعض بواحدة  
 ويستحق بأخرى وهكذا فهي ست كيفيات (قوله وأضعفها) أي في الثواب (قوله في غير الزمان)  
 أي والذين كصدوق صحت (قوله صم جمع الرأس) أي بالتسوية كما ادعى ما يقع عليه  
 اسم المسح لأن مسحه ما يقع عليه الاسم فرض (قوله لا الاتع) أي لا الامر بالاتع لأن الاتع  
 فعلنا وهو لا يكون دليلاً وقوله غير وطن من خلافه أي ووجهه أي وهو الامام مالك والامام  
 أحمد بن حنبل في أظهر الرايين عنده (قوله لشفره) بالاضافة المحبة لا بالفاء المشالة (قوله)  
 صار مستعملاً لاستعماله فعلاً بآيته وهو مع بعض البعض الواجب ومعلوم أن ترتيباً ما ترة  
 الاولى في سائر الطهارات لا يحصل به ثلث لاستعماله بخلاف الثانية أي اذا ردها يحصل  
 الثلث بتردها قل (قوله هذا) أي عدم الحسان مع تعليقه (قوله لانه تافه) أي يسير قال  
 في المختار تافه الحقير اليسير به طرب اه واعترض بأنه لا حاجة اليه مع قوله وذلك وأجيب  
 بأنه بدل من قوله ولذلك وأعاد لأجل التوضيح وان كان مستغنى عنه (قوله بالنسبة الى ماء  
 الانفاس) ولذلك لم تحرك المتغص في الماء ثلاث مرات حصل به الثلث لتوقف الحكم  
 باستعماله على انفصاله (قوله في ذلك) أي مسح كل الرأس (قوله بخلاف ما لا يمكن) أي تجزئه  
 (قوله كغير الركاة) فيه نظر بما قالوه في مجرى بعض الاصحابة انه يجوز عن سبعة أو اثنان  
 يقال ان بعضا كان قبل ان أمسل وقبل هو يدل على النية فلا يقاس عليه فأنزل اه قل  
 وأجيب بأنه لا يمكن تجزئه في الركاة (قوله وقيل) بضم السين وهي عرقه بحسبة  
 بطن موضع فوق الرأس وقبل الجوزة (قوله كل المسح عليها) بشرط خفة أحداهما أن  
 لا يكون على العمامة نحو دم براغيثم فبما معصومها الثاني أن لا يسح من العمامة

بأخرى ثلاثا والثالثة أن يتعض  
 بثلاث غراف ثم يستحق بثلاث غراف  
 وهذه أضعف كيفيات وأضعفها  
 والسنة تأتي بواحدة من هذه  
 الصكيات بل علم ان الخلاف في  
 الأفضل منها (قائدة) في الفقرة لغتان  
 القنع والضم فان جعلت على لغة القنع  
 فعن فتح الزمان وان جعلت على لغة الضم  
 جازا سكن الزمان وضما وضما انطص  
 في غراف أربع لغات (و) الخامسة  
 (مسح جمع الرأس) لا اتباع رواء  
 الشيطان وتروجا من خلاف من  
 أوجبه والسنة في كفته ان يضع يديه  
 على مقدم رأسه ويلصق بيانه بالآخرى  
 واجامه على صدره ثم يذهب مالى  
 فقاه ثم يردّها الى المكان الذي ذهب  
 منه ان كان لم يشعر بقلب وحسب  
 يكون الذهاب والرد مسماة واحدة  
 لعدم تمام المسح بالذهب فان لم يقلب  
 شعره لصفراً أو قصره أو عدمه لم يرد  
 لعدم انقائه فان ردها لم يقب ثالثة  
 لأن الماء صار مستعملاً فان قبل هذا  
 من كل من انقص في ما قبل  
 فإما روع الحدث ثم أحدث وهو  
 منه من ثم يورع الحدث في حال  
 انقاعه فان أحدثه رقع ثانياً أوجب  
 بأمر الماء المسح تافه وليس له قوة كقوة هذا  
 ولذلك لو أعدمه غسل الذراع مثلاً

فإنما يجب له عليه أخرى لانه تافه ٤٠ في ل بالسنة الى ماء الانفاس (تبيين) اه ادمح كل رأسه هل يقع كره فوا  
 أو ما يقع عليه الاسم والساق سنة وبعان كطير من تطويل الركوع والسجود والقيام وأجراح البدن عن في الركعة واحدة  
 كالم الشبه في كراهية التبرج في ذلك ورجح صاحب الصاب أن ما يقع عليه الاسم في الرأس مرض والساق نوع وسنه في ذلك  
 ما أمكن فيه التحري كالركوع بخلاف ما يمكن كغير الركعة وهو تعبل حين فان كان على رأسه عمامة كخمار أو قنس وتوهم يورع  
 ذلك كمال بالمسح عليه وان لبسها على حدث لحسنه أو صلى الله عليه وسلم نوحاً أصحبه بضمه وعلى غنسه وواحدة عشرة منها ما  
 ويفهم من قوله كل أنه لا يكفي الاقتصار على العمامة وهو ما هو كذلك

ما حذى القدر المصوح من الرأس كما قاله الشيخ عمدة الثالث أن لا يرفع يده عن رأسه في المزة الأولى فلو رفعها ثم ردتها صار مستعملا الرابع أن لا يكون عاصبا بالس لئلا كان لبها محرم لا بعدد وحلها لانه لمرض كفاصه الخالص أن يمد أجمع بعض الرأس أخذ من قوله وكل على عمامته حتى لو كان على العمامة طلسان كنى المسح عليه ولا ينافي المحروق حيث لم يكتف المسح على الأملى إذا كان فوقه لانه ثم يدل عن واجب ولا كذلك هنا ولو كانت العمامة مسروقة أو مفقودة كنى المسح عليها كخلف المسروق أو المخصوص بل لا يحرم البس لمرض وهو كونه ملكا للغير قال الحنفى وأما اشتراط بعضهم أن لا يمسح من العمامة ما قابل الجز من الرأس فليس المراد منه حقيقة الاشتراط وإنما المراد أنه لا يشترط في تأدية السنة لأنه يتنوع مسحه كما يفهمه كلام م ر ه د (قوله ومسح جع أذنيه) بضم النال أقصم من أسكنها قال في الروض وشرحه لاسم الرقية فلا يسقط قال النوى بل هو بدعة قال وأما مسح الرقية أمان من القلق فموسع ونقل بضم القين هو الطوق الذى يجعل فى العنق وهو المراد هنا على فرض صحة والكسر معناه المخذول أو ابن عمر من توضأ ومسح عنقه وقبض الغل يوم القيامة غير معروف ه ا ج (قوله ظاهرهما) أى وهو ما بالي الرأس وما بينهما وهو ما بالي الوجه لأن الأذن كانت مطبوعة كالسنة فلهذا كان ما بالي الوجه هو الباطن لانه كان مستورا قال العلامة الشورى وهل تعمم الأذن شرط الكمال السنة حتى لو مسح البعض فقط حصل أصل السنة أو لا صلها فيه فطروا قبل الوجه الأول كذا فى شرح التقريب (قوله بماء جدي) أى غير ما بالي الرأس أول مرة أى لكل من الأذن والصماخين فإن الصماخين من الأذن ككافهم والاذنين من الوجه س ل (قوله وبأخذ لصماخيه) كيف هذا مع أن الصماخين داخلان فى الكفة الالتمية قريبا ويمكن أن المراد أنه بعد الكفة المذكورة بل سائمه ويدخلهما فى صماخيه فهذا ما عقرما الأذن وأما المراد أنه بأخذ لصماخيه أن لم يمسح بهما مع الأذن وهى كفة أخرى غير التى ذكرها الشارح وقوله وكفة المسح أى مسح الأذن مع الصماخين أفاده شيخنا (قوله ماء جدي) أى غير ما بالي الأذن واشتد كل بانه ظهور وأجب بأن المراد الأكل لأصل السنة فانه يحصل بماء الأذن (قوله أن يدخل مسجته) أى رأسهما والمسجة هى التى بين الأبهام والوسمى سميت بذلك لانه يشايرها عند التسبيح أى التزويه وتسمى السابة لانه يشايرها عند السب والمخاصة وتسمى الشاهد أيضا لانه يشايرها عند الشهادة كما فى البرماوى (قائمة) كانت سابة النوى مسلى الله عليه وسلم أطول من الوضى وأطول من النصر والنصر أطول من الخضر ه د (قوله ثم يمسح ككفيه الخ) ليس هذا من سنة مسحه ما بالي هوسنة مستقلة كما أشار إليه بقوله استظها را ويس غسلها ثلاثا مع الوجه ما قبل انهما منه ومسحه ما مع الرأس ثلاثا ما قبل انهما منه وثلاثا مستقلة لا وثلاثا استظها را الخ لانه ما مع اثنا عشرة مرة ولو أقصر على مسح بعض الأذن حصل أصل السنة قل (قوله استظها را) أى طلى لظهور المسح لكل ه ع ش (قوله والصماخ) متداخلة قوله بكسر الصاد الخ على نسخة وهو خرق بالواو وأما على نسخة هو خرق بالواو فانه خرقه قوله هو خرق الأذن (قوله وتأخير مسح الأذن عن الرأس مستحق) فلو قد لم يكتف واعلم أن استحباب مسحهما غير

(و) السادسة (مسح) جميع (أذنيه)  
ظاهرهما وباطنهما بماء جدي لانه  
صلى الله عليه وسلم مسح فى وضوءه  
برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما  
وادخل أصبعه فى صماخى أذنيه وبأخذ  
لصماخيه أيضا ما جديا وكفى  
المسح أن يدخل مسجته فى صماخيه على  
ويديرهما فى الما طين وتزأ بهما على  
ظاهر أذنيه ثم يمسح ككفيه وهما  
مداولتان بالأذن استظها را والصماخ  
يكسر الصاد ويقال بالسين هو خرق  
الأذن وتأخير مسح الأذن عن الرأس  
مستحق كما هو الأصل فى الروضة

مقبلاً استعاب سحر الراس ومن ذهب الى ذلك متكبّر كذا ذلك عقوبتهم كلها فقد وهم  
 (قوله ما رآه) وصورة ما به بل أصابع سحر رأسه فمن له أن يسمعه بعض  
 الأصابع وترا بعضهما للذين فيمكن أن لا ما جديد (قوله خر ذلك النهر) أي مثل  
 صوت خر الكوثر وقال بعضهم ولا مانع من حمله على الحقيقة فلا حيلة له على حذف  
 مضاف (قوله وكيف ذلك) أي الاذلال أي على أي حال يكون هل مع السد أو بدونه لأن  
 كيف لا حول (قوله أدخل أصبعك) بفتح الهمزة وكسر الخاء وقوله وسدى أي أذنك بأن  
 تسألني في ادخال أصبعك فيها (قوله وهو مختص بنبينا الخ) عبارة الخصاص وشرحها  
 للمناوى ونخص بالكوثر أي بغيره قال تعالى أنا أعطيناك الكوثر وطى برأى نعم وغيره وأنت  
 الكوثر أنت عذبة لجوهر السماء زاد أبو سعيد التيسورى وابن سراققة بالحوض قلت لكن  
 يرتد ما ورد عن سمرة بن جندب مرفوعاً أن لكل نبي حوضاً أو أنهم يشاهدون أجساماً كثر وراداً  
 وأنى ادجوان أن يكون أكرمهم وراداً الرواة الترمذى وروى ابن أبي الدنيا بسند صحيح عن الحسن  
 مرسلاً أن لكل نبي حوضاً وهو قائم على حوضه بيده عصا يدعون عرفهم من أمتهم ألا وانهم  
 يشاهدون أجساماً كثر تعالى وأنى ادجوان أن يكون أكرمهم تعالى وفي حديث في خصائصه وأن  
 حوضه أعرض الخصاص أي جياض الأنبياء وأكثرها وراداً قال القرطبي وقول البكري  
 المعروف بالواسطي لكل نبي حوض إلا الحافان حوضه صرع ناقصه لم أقبل على ما يدل  
 عليه ويشهد له فعلم من هذه الأحاديث صريحاً أن الحوض ليس من الخصاص الحمدية  
 وحديث ناقص بنبينا الكوثر الذي يصيب من ماله في حوضه فإنه ينقل ظهيرة بغيره وأن  
 حوضاً كبيراً الخصاص وأكثروا وأأن من شرب منه لم يظلم بعده أبداً قال الصائبي الصحيح  
 أن الحوض قبل الميزان وقال الفراء في الكف حكى عن بعضهم أن الحوض بعد الصراط  
 وهو غلط والصواب أنه قبله لأن الناس يخرجون من قبورهم عطاشاً فانساق قدومه ونطقه  
 القرطبي فقال ظاهر قوله من شرب منه لم يظلم أن الشرب منه بعد الحساب والنجاة من النار  
 وأحوال يوم القيامة لأن من وصل الى موضع فيه المصطفى صلى الله عليه وسلم ولم يمنع منه كيف  
 يعود الصواب أو يذوق نكال العذاب فالقول به أو هو من السراب وقال في تذكرة ذهب  
 صاحب القوت وغيره الى أن الحوض يكون بعد الصراط وعكس آخرون والمصحيح أن له  
 حوضين أحدهما في الموقف قبل الصراط والآخر جنب الجنة وكل منهما يسمى كوثر قال  
 ابن حجر وفيه نظر لأن الكوثر نهر داخل الجنة كما في حديث رواه الحارث عن أنس الكوثر نهر  
 أعطانيه الله في الجنة ترابه مسك أيضاً من اللبن وأحلى من العسل زده طير أعناقهم مثل  
 أعناق الجزور كما أنهم يشاهدون النهر الذي يصب في الحوض فهو مادة الحوض كما جاء  
 صريحاً في البخارى فنادى اسمي الحوض كوثر لأن ما منته وروى ابن أبي الدنيا عن ابن عباس  
 مرفوعاً في قوله تعالى أنا أعطيناك الكوثر هو نهر في الجنة عقده سبعون ألف فرسخ ماؤه ثلثه  
 بياض من اللبن وأحلى من العسل شاطئاه من القلوز أو الورد رجد واليا قوت خص الله نبيه  
 قبل الأنبياء وما ذكر في عمقه بجمالت ما أخرجه ابن أبي الدنيا عن ابن عباس مرفوعاً بلسان  
 حسن عن سالم قال قال في حديثه لابن عباس ما رأيت نهر أحسن من الكوثر في الجنة

ولو أخذ بأصابعه ما رآه فلم يحمله  
 بما به بعضهما وسبحه الذين كنى لانه ما  
 جديد (قائلة) روى القارطبي  
 وغيره عن عائشة رضى الله تعالى عنها  
 أنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم إن الله أعطاني نهرين قال الكوثر  
 في الجنة لا يدخل أحداً أصبعه في أنيه  
 إلا سمع حرير ذلك النهر قالت قلت  
 يا رسول الله وكيف ذلك قال أدخلني  
 أصبعك في أنيك وسدى ذاك  
 نهرين فيهما من خير الكوثر وهذا  
 النهر تشعب منه أنهار الجنة وهو  
 مختص بنبينا صلى الله عليه وسلم

أرضها مسكة لا تنضج ههنا ولا ههنا وأجيب بأن المراد أنها ليست في أخذ ود كل بلد أو  
 ويجارى الأنهار التي في الأرض بل مساحتها على وجه الأرض مع عظمها وارتفاعها فافلا  
 شاق ما ذكر في حقها قال القاضي الحوض على ظاهره عند أهل السنة وحديثه متواتر فعب  
 الإيمان به وتردد البعض في تكفيره بكونه وقوله وهو محض بيننا التحص شيئا انما هو الحوض  
 الذي يجيب الجلبة النازلة فيه الماس من الكوز والآن كل نبي له حوض (قوله نسال الله الخ)  
 لا يخفى أن هذا انما هو في حوضه صلى الله عليه وسلم الذي هو خانج الجنة الذي وقع الخلاف في  
 أنه بين الجنة والنار أو قبل الترافد كره في الكوز الذي هو في الجنة في غير محله مع أنه ليس في  
 الجنة قطاً اهـ قل وأجيب بأن ماء الحوض من ماء الكوز لأن له مزية امتصا بالكوز يصب  
 في الحوض من شرب من الحوض فتدبر بالضرورة من الكوز قوله فحين شرب منه أى من  
 الماء المصوب منه في الحوض أو يقال أراد بالشرب لازمه وهو دخول الجنة وهو لا ينظم بعد  
 تلك الشربة اهـ ايج قال في المواهب المراد الكوز الحوض وعبارة قال عليه الصلاة والسلام  
 أتدرون ما الكوز قلنا الله ورسوله أعلم قال هو نهر وعنده ربي وهو حوض تدعله أمي آتته  
 عند نجوم السماء وقال القسطلاني يطلق على الحوض كوز لأنه يعلونه ويؤخذ من هذا أن  
 الحوض بعد الصراط لأنه لو كان قبل الصراط لحالت النار بين وبين الماء الذي يصب فيه من  
 الكوز وأورد عليه أن الحوض إذا كان عند الجنة لم يمتنع أن الشرب منه وأجيب بأنهم  
 يحسبون هناك لأجل المطام التي منهم حتى يقالوا منها وهو المسمى بحوض القصاص أى يسامح  
 بعضهم بعضاً قبل لهوضان حوض قبل الصراط وحوض بعده اهـ شرح الجوهرة للمصنف  
 (قوله وتحليل النية الخ) أى الا الحزم على المقعد خلافاً لما قال يحلل برفق مـ ويقارن  
 من المصنفة والاستساق للصائم وإن كان قد يوتى للوصول للصوف لأن التحليل أقرب لتفت  
 الشعر اهـ سمع عـ (قوله وكل شعر) عطف عام على خاص (قوله بالأصابع) أى  
 من البدلين (قوله من أسفله) الأولى من أسفلهذا مرجع الصبر مؤث وهي النية قل  
 وأقول بل الأولى التذكير إذ مرجع الصبر مذكور وهو الشعر بل هو الظاهر المتبادر اهـ ايج  
 والمراد بقول الشارح من أسفله أى على الأفضل ويحصل بآى كيفية كانت وكذا يقال في  
 تحليل الأصابع كما قاله قل لـ (قوله أمر في ربي) أى أمر نذب (قوله من لينة غير  
 الرجل) الأولى من غير لينة الرجل لأن ما ذكره لا يشمل غير النية والعرضين من الشعر  
 الكثيف الداخل في هذا الوجه ولون الرجل (قوله وهو المتخذ) هو رأى ضعيف والذي  
 اعتقه مـ وتبعه زى عدم التحليل للمصرم اهـ ايج وبعد ذلك هل يكون التحليل مكروها  
 أو مأماته تفصيل وهو أنه أن أدى إلى ناسط شعره مـ ولم يمتد فدية والا كره (قوله ومن  
 السابعة الخ) انما قال ذلك إشارة إلى أن المصنف عند تحليل النية والأصابع وأحداً فلا  
 اعتراض عليه في قوله عشرة أشياء ومن جعلها شيئاً لكنه عند المصنفة والاستساق واحداً  
 فتأمل وما ضعه الشارح أولى (قوله أصابع) جمع اضع وفيه عشر نفث كسرة الهززة  
 وضما وفيه ما مع فتح الباء وضما وكسرها والعشرة أصبوع وأصبعها كسر الهمزة فتح  
 الماء كما في شرح القرى وقلم ذلك بعضهم فقال

نسال الله تعالى من فضله وكرمه  
 أن يبين علينا وعلى جميعنا الشرب منه  
 فإن من شرب منه شربة لا ينظم  
 بعدها أبداً (و) السابعة (تحليل  
 اللعبة الكثرة) وكل شعركم في غسل  
 ظاهره ما لأصابع من أسفله لما روى  
 الترمذي وصححه أنه صلى الله عليه وسلم  
 كان يحلل لينة الكثرة ولم يروى أبو  
 داود أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا  
 قوضاً أخذ تقاض ماء فأدخله تحت  
 عنقه فحل به لينة وقال هكذا أمرني  
 ربي أما ما يجب غسله من ذلك كالتحليل  
 والتحليل الذي في أحد الوجهين من لينة  
 غير الرجل وعارضه فوجب إبطال الماء  
 إلى طاهره وباجنه ومناشيه بطل أو  
 غيره (تنبيه) ظاهر كلام المصنف  
 في سن التحليل أنه لا فرق بين المحرم وغيره  
 وهو العقد كك ما اعتقه الزركشي  
 في حاشيته خلافاً لأن المقرئ في روضه  
 تعالى المتولى لكن المحرم يحلل برفق فلا  
 ينقطع منه شعركم قالوا في تحليل  
 شعركم (و) من السابعة (تحليل  
 أصابع الرجلين واليدين) أيضا

ماء اصم ثلثين مع سبع اذلة • وثلاث الهمز أيضا واروا صبوغا

(قوله خبر لقبة) يخفى الأدم وكسر القاف وسكون المثناة التحتية بعد طاء مهمله وصرة يخفى الصاد وكسر الباء ويجوز أن كان الباء مع فتح الصاد وكسر هاء الضمير لفظاً والخبر أسبق الوضوء ومخال بين الأصابع اه واسباغ الوضوء الا بان ه تاما مجذوباً وه وأمر ح منه رواية الترمذي وحسنه ابن عباس اذا توضأت فخلل بين أصابع يديك ورجلك اه رجائي مع زيادة (قوله بالتشبيك) أى الأكل فيه مذق ولا ينافيه كراهة التشبيك لأن تحمله فحين بالمسجد ينظر الصلاة وكسب أيضاً قوله بالتشبيك أى بأى كيفية وقع سواء أ جعل يداك بطريق أم لم يظن الفهر لكن الأولى فيما يظهر في تحصيل البدل العيني أى يجعل يداك اليسرى على ظهر اليمنى وفي تحصيل اليد اليسرى بالعكس خروجاً من فعل العبادة على صورة الصلاة في التشبيك اه شورى والمراد بالمسجد محل الصلاة ولو مدرسة تقام فيها الجمعة وغيرها كافى اج (قوله يد أنخصر الرجل) أى الأكل فيه مذق شورى فيكون التحليل ينحصر من خصص إلى أنخصر أى فيكون التحليل ينحصر يده اليسرى ويد أنخصر رجليه اليمنى ويحتمل ينحصر رجليه اليسرى (قوله وألغى) ضمه ياء وأمراده عقد القدر اليسرى (قوله لا يجوز متنها) أى أن لهم عليه محذورين (قوله قال الأسنوى الخ) وفي كونهم لم يتوضؤوا نظر ظاهر إذ قولهم والطهارة ثلاثاً وقول البهجة وثبت الكل بعد ذكر التحليل وغيره مصرح في تشبیهه وسأورد أدلتهم كذلك اه قل (قوله وقال) أى عثمان رأى الخ وأتى الشارع بذلك للإشارة إلى أن الاستدلال على ثلث التحليل إنما هو بفعل النبي صلى الله عليه وسلم لا بفعل عثمان رضي الله عنه لأن فعل الصحابي لا يستدل به لقول إمامنا الشافعي وكيف أخذ بقول من لو عاصرني وباجبي فليجته (قوله كالسدين والرحلين) الكفاي استقصائية بالنظر للسليم فتحملوا القطع فالكفاي للتحليل ولو كسر الترتيب وأظهرهما معاً اه قل (قوله والرحلين) دخل في ذلك ما لو كان لا بد فيه يظهر خلافه قال يسهما معاً اه قل (قوله كان يمس السابن) هذا أعم من المدلول فالأولى دليل خاص بالوضوء وهو قوله صلى الله عليه وسلم اذا توضأت فاذأبهما معاً اه رجائي (قوله ودخول المسجد) أى فيقدم العين في دخول المسجد ويغير عند دخوله للأحرار من حج وعلى قياسه يقدم اليسار عند خروجه \* فائدة \* وقع الزوال مما لو جمل المسجد موضع مكر مثلاً ويضيق تقديم العين دخولاً واليسرى خروجاً لأن حرمة ذاتية فيقدم على الاستعداد العارض ولوأراد أن يدخل من دنى المكان جعل الله دنى أو شريف بمعنى جعله على الشرف اه سم على البهجة قلت في المواضع لقضاء الحاجة في المسجد فهل يقدم اليسار أو يضع قدمها أو يصير لما ذكر من الحرمة الذاتية فيه نظراً لأقرب الثاني لأن حرمة ذاتية ش على اه قل (قوله والتيسر في ضده) تبع فيه المحسوس وقصيته أن لا لا تكرمة معه ولا تحية بكون اليسار هو الراجح اه شورى وأعلم أن الشارع ذكر ثمانية عشر مثلاً لما هو من باب التكرم ومن مثله تحية بجمعة مثله وضيقها من باب التكرم مثلاً لا تكرمة فيه ولا أهانة ومما يهانة وما ذكره الشارع من أمثلة الضمن الذي فيه أهانة ومثاله لا تكرمة فيه ولا أهانة كوضع متاع وأخذ مثلاً (قوله وكزه عكه) أى تقديم اليسرى فيما

تفسير قيط بن مبرور والتحليل في أصابع  
اليدين بالانتميك بينهما وفي أصابع  
الرجلين يبدأ مختصر الرجل اليمنى  
ومختصر الرجل اليسرى ويختل  
مختصر يده اليسرى واليمنى كما رجحه  
في المجموع من أسفل الرجلين وبإصبع  
اليمنى إلى ما بين الأصابع وأجب بتفصيل  
أوغره إذا كانت ملتصقة لأصبع اليمنى  
اليمنى بالانتميك أو نحوها فإن كانت  
ملتصقة بغير قمتها فالانتميك اليسرى ولم  
يعرض الورد ولا غيره إلى تثليث  
التحليل وقد روى البيهقي بإسناد جيد  
كما قاله في شرح المذهب عن عثمان رضي  
الله تعالى عنه أنه وصّل تحليل يده أصابع  
قدميه ثلاثاً ثلاثاً قال رأت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فعل كما قالت  
ومقتضى هذا استحباب تثليث التحليل  
أعني وبعد أظاهره (والتامة تقديم)  
غسل (اليمنى على) غسل (اليسرى) من  
كل عضو من ألبس غسله معها  
كاليد والرجل لحد الوضوء فأيدها  
بيمينكم وأما انزعجة وحارفي  
فجميع ما ولا يهني الله عليه وسلم كان  
يجب التمسك في شأنه كله أي مما هو  
للتكريم كالتفصيل واللبس والأحكام  
والتقليم وقص الشارب وتقليم الأظفار  
وحلق الرأس والسواك ودخول المسجد  
وتحليل الصلاة ومضاربة الخلافة  
والأكل والشرب والمساخة واستلام  
الحجر الأسود والركي الباقى والأخذ  
والإعطاء والتسبيح ضدّه كدخول  
المسجد والاستنجاء ولا تحاط وخلع  
الباس وإزالة القدر وكرهه

قوله فالاول دليل خاص الخ قد ذكره

اشارح قائل آھ



طلب فيه تقديم العني كان غسل يده اليسرى قبل اليمنى فلو غسلهما معا كره فيها يظهر كما مر وهل  
يكراه التيمم في نحو خديه مما يظهر دفعة واحدة قياسا على ذلك أو يفرق بورد الأمر بالتيمم ثم  
التي عن تركه ولا كذلك المصنعا كل تحتل والأوجه الثلاثة اه شوبري (قوله انما ما يست  
غسلهما) الاولى أن يقول تطهيرهما بادل غسلهما كما مر به في المنهج (قوله فلا يست تقديم  
اليمنى) ولورب السليم فيلزم كرهه لا يكرهه نظرا ثم وقد ذكر في شرح الروض أنه يكره اه  
مر حوى وفي الشورى أنه لا يكره (قوله فهما) الصغير راجع الى ما في قوله انما ما يست الخ  
باعتبار المعنى لانها واقعة على العضوين وكان الاولى أن يقول منهما الا أن يقال كلامه على  
نحرف مضاف الى في غسلهما اه شيخنا (قوله من بهعله) ليس قيداسحق لو كان ملهما ولم  
يتأت له الا لترتيب كان أراد غسل نفسه بالصبي من اربق فضبه تقديم اليمنى اه سم (قوله  
ذلك) أي العصة المذكورة (قوله والطهارة ثلاثا ثلاثا) أي ثلث الطهارة ولو قال والثلث  
لكان أخصرا وعم قل ويمكن أن يقال انما قيد الطهارة للاتفاق عليها فقد مال ابن قاسم  
الصادي الى عدم استصحاب تكرار غير الطهارة وثلاثا ثلاثا منسوبان على الحال كما دخلوا  
بابا بالمال الشورى وسئل شيخنا عما لو ذكر الوضوء مرتين هل يصح قيا لم على افراد يوم الجمعة  
بصوم أم لا فاجاب لا يعتقد زده لانه منهي عنه (قوله المقبول والمسوح) ولو لم يسل على  
الوجه زى لان اثنائه بالثلث لا ينافي الموالاة (قوله المفروض والمندوب) هما صفتان  
لجميع ما قبلهما وقوله المفروض بأن مكان لاصل الماء الاتصال (قوله وضوء مرتين مرة  
الخ) أي وضوءا في وقت مرة مرة وفي وقت آخر مرتين مرتين وبعبارة غش قوله وضوء مرتين مرة أي  
اقتصري كل عضو على مرة (قوله سكت الخ) هو مبني على أن المراد بالطهارة أعمالها فان  
أريد ما يطلب في الطهارة شمل جميع ذلك وهو ظاهر قل وفي بعض النسخ والتكرار هو أي أولى  
لشعوره بالذكور (قوله كالسنة) وكذلك التنية الواجبة والمندوبة ويكون ما بعدا لا أولى  
مؤكد الها ويترك منه وبين تكرار التنية في الصلاة حيث قالوا يخرج بالاشفاق ويدخل  
بالاثرانية عهد في الوضوء فعل التنية بعد أوله فيها لورق التنية أو عرض ما يطلبها كالردة ولم  
يعهد مثل ذلك في الصلاة عش على مر وفيه أن المذكور في الصلاة انما هو تكرير التكبير  
لالتنية الا أن يقال لما كان التكبير مقرونا بالتنية لم يكرر تكرار التنية (قوله في  
القول) متعلق بالثلث وقوله في التشهد متعلق بروي أي التشهد آخر الوضوء (قوله  
والظاهر الحق الجبيرة والعمامة الخ) ضعيف والعقد تدب تنبيهها مضافا في حاشية الشيخ خضر  
عند قوله والثلث وهل ثلث الجبيرة والعمامة ولا كلف الاشبه من خلافه ركشي ويترك  
بينهما وبينه بأنه انما كره فيه محافة تعبيه ولا كذلك هما اه (قوله الالهدن) استثناء  
من التقص وقوله كما ساقى أي في كلامه في قوة تنبيه قد يطلب ترك التلث (قوله لانه صلى  
الله عليه وسلم توضأ ثلاثا ثلاثا) وروي البخاري أنه توضأ مرة مرة وتوضأ مرتين مرتين قال  
شارحه اعلم أن هذا كان منه صلى الله عليه وسلم افعالا مختلفة في أحوال شتى هذا هو الأقرب  
ويحتمل أنه كان في حالة واحدة على طريقة التعليم لان مثل هذا بدعة ان لم يكن على وجه  
التعليم فان من توضأ بذكره أن يتوضأ قبل أن يصلي بوضوءه صلاة اه خضر قال شيخنا

انما ما يست غسلهما معا كالتيمم  
والصكفين والاذنين فلا يست تقديم  
الذي فيهما فممن بهعله لا يستمعها  
ذلك كان قطع احديديه فيس له  
تقديم اليمنى (و) التسعة (الطهارة  
ثلاثا ثلاثا) ويستوي في ذلك المقبول  
والمسوح والتخليل المفروض  
والمندوب لا لزاج رواه مسلم وغيره  
والتلجب التلث لانه صلى الله عليه  
وسلم توضأ مرة مرة وتوضأ مرتين مرتين  
(تنبيه) سكت المصنف عن ثلث  
القول كالسنة والتشهد آخر الوضوء  
مع أن ذلك سنة فقد روي التلث في  
القول في التشهد أحد وابن ماجه  
وصرح به الرواي وظاهر أن غير  
التشهد محقق عنه كالسنة مثله  
وساقى ان شاء الله تعالى أنه يكره ثلث  
مسح الخلف قال الركني والظاهر  
الحق الجبيرة والعمامة اذا كمل بالمسح  
فيهما بالتلف وتكرار الزيادة على الثلاث  
والتقص عنها الالهدن كما ساقى ان  
شاء الله تعالى لانه صلى الله عليه وسلم  
توضأ ثلاثا ثلاثا

ثم قال هكذا الوضوء فمن زاد على هذا  
أوقف فقد أساء وظلم رواد أودود  
وغيره وقال في المجموع أنه صحيح قال  
تفلا عن الاصحاب وغيرهم فمن زاد  
على الثلاث أوقف عنهما فقد أساء  
وظلم في كل من الزيادة والنقص فان  
قبل كيف يكون أساءه وظلما وقد  
ثبت أنه صلى الله عليه وسلم فوضأ مرة  
مرة ومرة مرتين أربعين واجب بأن ذلك كان  
لسان الجواز فكان في ذلك الحال أفضل  
لأن البان في حقه صلى الله عليه وسلم  
واجب قال ابن دقيق العبد ومجمل  
الكرهية في الزيادة إذا أتى بها على قصد  
نية الوضوء أي وأطلق فلوزاد عليها  
بنية التبرؤ أو مع قطع نية الوضوء عنها  
لم يكره وقال الزركشي ينبغي أن يكون  
وضع الخلط هو هذا أو وضأ بماء  
مباح أو عملوك لفان وضأ بماء  
موقوف على من يظهر به أو بوضأ  
منه كالأدس والربط حرمت عليه  
الزيادة بخلاف لأنها غير مأذون فيها  
هـ • (تسبه) • قد يطلب ترك الثلاث  
كان صاقل الوقت بحيث لو استغسل به  
نخرج الوقت فإنه يجرم عليه الثلاث  
أو قل الماء بحيث لا يكفيه الألفرض  
فحرم الزيادة لأنها تنحصر في التيمم  
مع القدرة على الماء كما ذكره الهروي  
في فتاويه وحرم عليه الترويض في  
الغصة واحتج إلى القاضل عنه  
لعنه بأن كان معناه من الماء ما يكفيه  
للشرب لو وضأ به مرة مرة وثلاث لم  
يفصل للشرب شيء فإنه يجرم عليه  
أن يسهل أو يسهل في لا يعلم

المرري ويستفاد من الاحداث أن سنة الثلاث لا توقف على كونه في كل الاعضاء ولا  
توقف على ثلث ما قبل العضو ولا ما بعده بطريق القياس حتى لو نزل في الوجه دون البدن  
حصلت سنة الثلاث فيه دونهما وبالعكس بنفس الحكم فلا توقف لاسماعلي الأثر  
وأن الغسله الثالث متطلب في حذاتها لا توقف لها على ما بهداه من الثالثة في كل الاعضاء  
(قوله هكذا الوضوء) أي الكامل (قوله وظلم) عطف مرادف (قوله في كل من الزيادة  
والنقص) وقيل أساء في النقص وظلم في الزيادة إذا ظلم تجاوز الحد وقيل عكسه إذا ظلم مفسر  
بالنقص أيضا قال تعالى أنت أكلها ولم تظلم منه شيئا أي لم تنقص (قوله كيف يكون) أي  
النقص كما صرح به في شرح الروض ويؤيده ما بعده (قوله فكان) أي فعله صلى الله عليه وسلم  
في ذلك الحال أي حال البان وقوله أفضل بالنقص خبر كان أي أفضل من الثلاث قال العلامة  
قل وهذا منافق لقوله بعد ذلك واجب أنه فكل الأول أن يقول بمقابل قوله أفضل  
ثم رأيت لبعضهم ما فيه ومعلوم أن الواجب بوصف يكون أفضل باعتبار أن نوابه أفضل من  
نواب المندوب فادفع التساق الذي ذكره قل (قوله أو مع قطع نية الوضوء) عطية على نية  
التبرؤ من عطف العاقل لأن القطع إيجابية التبرؤ والتخلف أو بغيرها (قوله وقال الزركشي  
الح) قال الشيخ ابراهيم العلقمي ينبغي حمل كلام الزركشي على ما إذا كان الوضوء من الخفية  
أما إذا كان من الصافي فلا يجرم لأنه عانيتها فليس فيه اتلاف طوخي وبعبارة الاطعيني  
حرمت عليه الزيادة وان رجعت محلها خلافا لعلقمي هـ لانه غير مأذون فيها وان لم يكن  
اتلاف وهذا هو الظاهر إذا لم يدن ذهب جزئيا فلا يعود الكل الى محله هـ ومنه في الحرمة  
حالا أخذ غرة كبيرة سده بحيث تريد على غسل وجهه شيئا ونزل بها على نحوه لموسه  
لأن هذه غير مأذون فيها أيضا وانما الاذن في قدر ما يم عضو فقط ويحرم أيضا تزويد الدواة مثلا  
وبل القرا قيس والاستحباب في المضأة الموقوفة للوضوء كضأة الجمع الأزهر وان لم يعلم شرط  
الواقفة يرجع للاصل وهو أن الأصل أن المضأة للوضوء والمعطس للفعل وسبوت الخلطة  
للاستحباب ثم إن دعوت ضرورة الاستحباب منها بأن لم يكن حيوت الخلطة ما بها للضرورة فان علم  
أن الواقف هم الاستعاضة حتى يعمر ما عده جاز ومنه صريح قاضي أبي الجوامع الأزهر بالقرب  
من حارة الترك فقد قرأ المشايخ عدم الاستعاضة حتى يغسل حرف الحوض منه (فرع) لو  
كان معه ما يكفي بعض السن هل يفعل منها ما أود أو يقتصر الأول فالأول أو يفعل ما هو أحق  
بالتنظيف كما إذا كان في حقه أو أنه أذى والأوجه أن يقال يقدم ما استغنى في وجوه ثم أجمع  
على طلبه ثم ما قوى دليله فليحرم وبني ما لو كان معه ما يكفي ثلث عضو واحد وبقيته الاعضاء  
مرة مرة فهل يحرم به الوجه أو يغسله مرتين والبدن كذلك محل تردد والذي يظهر ترجيح تكرير  
غسل الوجه والبدن للمحافظة على تكرير الغسل في أعضاء متعددة بخلاف التكرير في عضو  
واحد (قوله في الغصة) مراده به شرح التسبب القنوي المسمى بالصفة كما قاله المرحوم  
(قوله ولو نزلت لم يفصل) فلونزلت بهم ولا يسهل لانه أن يفسد في غرض الثلاث وكذا لا يسهل لو أتته  
بلا غرض وان أم لا لم يتم بحضرة ما مطلق كما صرح به قوله الا في التيمم بعد قول  
المصنف ولو ذهب بماء الخ وان أنقعه بعده لفرس كبره وتطيف ثوب فلا قضاء أيضا وكذا الغير

غرض في الظهور لانه فاقد الماء حال التيمم لكنه آثم في الشئ الآخر اه عس على مر (قوله  
 وادراك الجماعة) بأن لا يسلم الا لم يخرج به ادرالك بعض الركعات أو تكبيرة الاحرام قبل  
 وعبارة قان حجر وقد سب تركه بأن خاف فوت جماعة من غيرها (قوله وسائر آدابه) عالم  
 يقل الخاضع بوجوبها كسج جميع الرأس والاقدم على الجماعة (قوله تعدد) عبر بالتعدد  
 ليشمل التثنية والتثلاث (قوله ثم) استدراك على التعدد قبل تمام العضو (قوله لو مسح  
 بعض رأسه ثلاثا) أي في محل واحد أو ما لو مسح بعض رأسه ثلاثا في محال متعددة ففقد  
 عن الشهاب مر أنه يحصل به التثلاث ورواه التمس مر والرد ظاهر (قوله لذلك) أي  
 للاقتصار على مسح بعض الرأس ثلاثا (قوله ولا بعد تمام العضو) عطف على قوله قبل تمام  
 العضو (قوله فلو وضأ مرة) أي اقتصرت كل عضو على مرة عس (قوله لم يحصل التثلاث)  
 بل هو مكره كعديد الوضوء قبل فعل صلاة أي تزيها لا تحريما خلافا لما يجرى وعلى الحرمة  
 بأنه تعاطى عبادة فاسدة ورواه مر بأن القصد منه التثاقفة فليس كما قال حال بعضهم ولم يحرم  
 نظر القول بمحصل التثلاث والمراد بالصلاة ولو ركعة واحدة اذا اقتصرت على الاجبة فتلاوة  
 أو شكر لعدم كونها صلاة وكذا الطواف أو صلاة جنازة وان كان كل ملحقا بالصلاة وكذا  
 خطبة جمعة كما في شرح مر (قوله وان أفهم كلام الامام خلافة) وهو حصول التثلاث  
 (قوله لم يحصل بذلك) أي يظهر ذلك أي فيحرم التعدد قبل تمام العضو اه مد وهذا يقتضي  
 أن قوله فان قل قد مر الخ وادعى قوله ولا يجوز تعدد الخ وليس كذلك بل هو وارد على  
 قوله ولا بعد تمام الوضوء فلو وضأ مرة مرة الخ ويدل لذلك عبارة مر حيث قال ولو وضأ مرة مرة  
 ثم كذلك لم تحصل فضيلة التثلاث كما قاله الشيخ أبو محمد وهو الحق دخلا للرواية والفوراني  
 ويفرق بينه وبين تطهير في المفضضة والاستنشاق بأن الوجه واليد الخ اه (قوله أوجب  
 بأن التمس الخ) ومقتضى علمه أنه لو غسل اليمنى من يده أو رجله مرة مرة السري كذلك ثم رجع  
 الى اليمنى مرة ثانية ثم الى اليسرى كذلك وهكذا في الثالثة حصلت فضيلة التثلاث لأن الدين  
 كعضو واحد كما هو مصرح به في كلامهم ومن ثم لم يجب الترتيب بينهما وكذلك الرجلان بل  
 أولى مما تقرر في المفضضة والاستنشاق لاتفاقهما اسماء وصورة بخلاف القدم والانت ١١ فلو  
 غسل يديه في ماء ~~كثيرا~~ كدحور كما حصل التثلاث عند القاضي حين والغوي وأفتى  
 الشيخ بحالفهم ما رعاة بصورة العدد لأن الماء قبل الانفصال عن الحمل لا يثبت حكمه أي  
 العدد فلا يحصل العديده مر وقوله وأفتى الشيخ أشار الى نفعه (قوله وبأخذ الشاك)  
 أي العديدين اليقين واعترض بأن ذلك راجح يدرأ به وهى بدعة وتروك سنة أهل من اتمام  
 بدعة وأجيب بأنهما يمكن أن يكون بدعة اذا علم أنها رابعة (قوله في القروض) أي في التثلاث  
 المقروض وقوله وجوب بالاحتياط أن الغسل القروض لا تعدد فيه وارادة غسل الجماعة المغلطة  
 هنا بعد مرحوم ويمكن أن يصور بما اذا نذر التثلاث اه مبدأى (قوله من الاعضاء)  
 وكذا بين القسلات وكذا في احراق كل عضو اه قل (قوله مع اعتدال الهواء) بالمقام  
 للرياح التي تهب وتسيرم النفس والقصير ميل النفس الى ما لا يليق شرعا ودية يطلق على ميل  
 النفس المحمودة كصحة الاولياء والصالحين وقد اجتمع هواه في قول القائل

وادراك الجماعة أفضل من تثليث  
 الوضوء وسائر آدابه ولا يجوز تعدد  
 قبل تمام العضو ثم لو مسح بعض رأسه  
 ثلاثا لم يحصل التثلاث لان قولهم من  
 سن الوضوء تثليث المصوح شامل  
 لذلك وأما ما تقدم فله في عضو يجب  
 استيعابه بالظهور ولا بعد تمام الوضوء  
 فلو وضأ مرة مرة ثم وضأ ثانيا وثالثا  
 كذلك لم يحصل التثلاث كما مر به ابن  
 المقرئ في روضه وفي هروق الجوى  
 ما يقتضيه وان أفهم كلام الامام  
 خلافة فان قيل قلتم في المفضضة  
 والاستنشاق أن التثلاث يحصل بواحد  
 أوجب بأن القدم والانت كعضو واحد  
 فغادر ذلك فيما كالتدين بخلاف الوجه  
 واليد لئلا يتبعاهما فنفى أن يشرع  
 من أحدهما ثم تنقل الى الآخر  
 وبأخذ الشاك باليقين في القروض  
 وجوب ما رعاة كلوثة في عدد الركعات  
 عدم ما زاد كلوثة في عدد الركعات  
 فاذا شاك هل غسل ثلاثا أو مرتين أخذ  
 ما لا يقل وغسل أخرى (و) العاشرة  
 (المواودة) بين الاعضاء في التطهير  
 بحيث لا يجب الاقل قبل الشروع في  
 الثاني مع اعتدال الهواء

جمع الهوامع الهوى في مبحثه • فتكملت في أضلح نارون

فقسرت بالمبدوعين نيل المني • ومندبت بالمقصود في الكهان

(قوله ومزاج الشخص نفسه) ومزاج الشخص مازك كبخنه وهو الطباع الاربع السوداء  
والصفراء والبلغم والدم فهو مركب من هذه الاربعة أى شغل عليه الكس يغلب عليه واحدة  
منها (قوله والاقتجب) أى الموالاته ومراده بالوجوب ما يشمل الشرط بقدر ما يجب  
الضرورة (قوله والاعتبار بالفلسه الاخيره) أى يتناول بين العضو الذى يغلب بعدها فلا تعتبر  
أول المسلمات مع الضوا الذى يغلب بعدها وتعتبر أيضا الموالاته بين الفسله الاولى والثانيه  
وبين الثانيه والثالثه ولا ينافى هذا أى قولنا وتعتبر أيضا الموالاته الخ قول الشارح كان قاسم  
الغزى على الكتاب والاعتبار بالفلسه الاخيره لان الاعتبار بها المتماهي بالنسبه لما يتناول بين  
العضو الذى يغلب بعدها كما تقتز وجبته فلا وجه لاعتراض قل على عبارة ابن قاسم فراجعه  
(قوله ترك الاستعانه) ولو كان العين كما مر اخلافا للتركضى اسم عن عرش ويخفى  
أن لا يكون من ذلك الوضوء من الخففيه لانها معده للاستعمال على هذا الوجه بحيث لا يأتى  
الاستعمال منها على غير فليس المقصود من الوضوء منها مجرد الترفع بل يرتفع على الوضوء منها  
الترفع من خلاف من منع الوضوء من الفساقى الصغيره وقطاعه ما يأتى فى الغالب عن مائه غيرها  
اه ع ش على مر وتصيره كغيره بترك الاستعانه جرى على الغالب فانه لو أعانه غيره مع قدرته وهو  
سأكت منك من مائه كان كطلبها ومن ثم عبر بعضهم بالأعانه هذا اذا كانت السير فيها الطلب كما  
هو الاصل وأما اذا كانت لغرضه كالضرورة كما فى - فغير الطين أى صار جرحا فلا جرى  
على ما ذكر أفاده الشورى وسد كراه الشارح (قوله بالصب) انظر لمقد بذلك وهلا تركه ليعمل  
ترك الاستعانه في غسل الاعضاء فانه سنة أيضا وأجاب بعضنا ح ف بأنه اتعاده بذلك بالظن  
للمفهوم لان الغالب أن تركه السنة يكون خلاف الاولى فلو أطلق في الاستعانه - وهم أن  
الاستعانه في الفسل خلاف الاولى مع أنها مكروهه فدفع ذلك ما تقيد ولو أطلق أيضا لاقتضى  
أن الاستعانه في احسان الماء خلاف الاولى وتركها مع أمها وتركها مسلمان اه ولما  
قال بعضهم خرج الاستعانه في غسل الاعضاء بلا عذر وكروهه والاستعانه في احسان الماء  
فلا يابى بها أى مساحه فان استعان في الصب قالوا لى أن يتف الصاب عن يسار الموضى عليه  
أمكن وأحسن أدبا (قوله لانه) أى الترك لا كراه الخ أى والا فتدفع في عجة الوداع أنه على  
الله عليه ولم صب عليه غيره (قوله ولا نهانوع من السم) وليس من الترفع انتهى عنه  
في العباده عدوله من الماء الخ الى العذب على المقداره رماوى (قوله على قدر الصب) أى  
الشقة (قوله اما اذا كان ذلك) أى المذكور من الاستعانه لعدو كرض أو قصده ما علم  
المعين لم تكن خلاف الاولى فيما يظهر (قوله فلا يكون) أى ما ذكر من الاستعانه  
(قوله أجرة مثل) أى فاضله عن مؤنة مؤننه من نفسه وغيره يومه وليته فان لم يجد هامل  
وأعاد اه مرحوى فيشترط في ذلك كل ما يشترط في وجوب زكاة القطر على المعقد كما  
حاشية م د على التحرير (قوله لا لطلب الاعانه) أى لا ترك لطلب الاعانه فالسب والنات  
ليست لطلب بل زائدتان (قوله فهو خلاف الاولى) معتقدا كذا التثيق (قوله اه مساح)

ومزاج الشخص نفسه وازمان والمكان  
وبقدر المسح مفسولا هذا في غير  
وضوء صاحب الضرورة كما تقدم وبالم  
ينسق الوقت والاقتجب والاعتبار  
بالفلسه الاخيره ولا يحتاج التفرق  
الكثير الى تجديديه عند عز وجل لأن  
حكمه ما فى وقد قلنا أن المستغسل  
يجب من الوضوء فيما ذكره فلذلك  
منها ما يتركه في السن ترك الاستعانه  
بالصباح لغير عدلانه الاكر من  
فعله صلى الله عليه وسلم ولا ما وقع  
من التسم والتكبر وذلك لا يليق  
بالعبد والاجر على قدر التسم  
وهي خلاف الاولى اما اذا كان ذلك  
لعدو كرض فلا يكون خلاف  
الاولى دفعا للشقة بل قد تجب الاستعانه  
اذا ارتكبه التطهر الا ما ولو سئل  
أبو نضل والمراد بترك الاستعانه  
الاستقلال بالانعال لا طلب الاعانه  
فقط حتى لو أعانه غيره وهو سأك  
كان الحكم كذلك ومنها ترك نفث  
الماء لانه كالتبري من العبد فهو  
خلاف الاولى كما جزمه النووي في  
التصديق وان رجح في زيادة الروضة انه  
مساح

ضعيف (قوله تشيف) قبل كان الاولى أن يعبر بتشيف على زنة ضرب لأن فعله تشيف بكسر  
 السين على الأشهر عند أهل اللغة على أن التعبيرة يقتضي أن المسنون ترك المسألة فيه وليس  
 مراداً وأجيب بأن التشيف أخذ الما مجردة ونحوها كافي القاموس وعبارة شرح م ر  
 والتعبير بالتشيف لا يقتضي أن المسنون ترك انما هو بالمبالغة فيه خلافاً لما ذهب إليه اذ هو  
 ككافي القاموس أخذ الما مجردة اه قال شيخنا م د في حاشية التحرير ومجملها ترك  
 التشيف في غير الميت أما الميت فيسبب تشيفه عقب غيبه لأن تركه يسرع الى بلاء كنهه (قوله  
 بتعديل) بكسر الميم وتفتح وحي بذلك لانه يدل على ترك الوضوء وغيره وفي السيرة الحلبية  
 وكانت لمصلي الله عليه وسلم خرقه اذا تواضعا مع ما هذا وفي سفر العادة لم يكن تشيف أعضاء  
 بعد الوضوء بتعديل ولا منشفة وان أحضر والمشيان ذلك أبصده والحديث المروي عن  
 عائشة رضي الله عنها كانت له شاة تشيفها بعد الوضوء وحديث معاذ رضي الله عنه في معناه  
 كلامها ضعيف وقال تشيف الأعضاء من الوضوء يصح فيه حديث (قوله وجعل) أي شرع  
 وقوله يقول أي يفعل (قوله هكذا) مفعول ليقول أي فعل كهذا الفعل وقوله ينشفه ينفع  
 الياء وسكون النون وض من الماء والضماد بدل من اسم الإشارة على أنه تضييع وفعله التضييع  
 للجواز والافهوخلاف الاولى (قوله كثر) انظر وجه كونه عذراً في ترك التشيف وربما يصور  
 بما اذا كان شخص يضرب بالوطبة في ذن الحزأ ويصوت بحال السكنان المأخوذ والزمان  
 حاراً (قوله أوالصاق نجاسة) أي خوف التصاقها (قوله واذا تشف الخ) وينشف  
 البسري قبل يعني لا يبريل أثر العادة فينبغي البقاء مقفياً بالبسري يعني أثره على الأشرف اه  
 (قوله وطرف توبه) عام فيشمل طرف الكتم (قوله يورث الفقر) أي القنى أو زياده لمن هو  
 فقير وفي الحديث لا يرد القدر إلا الدعاء ولا يزيد في العمر إلا البر وان الرجل ليجرم لجرم الرزق  
 بالذب يصيبه فثبت بهذا الحديث أن ارتكاب الذنب بسبب طرمان الرزق خصوصاً الكذب  
 وكثرة النوم فوجب الفقر وكذلك النوم عرياناً اذا لم يستتر بشيء والكل جنباً والنهوان بسقاطة  
 المائدة وحرق قشر البصل وقشر الثوم وكس البيت بالليل وترك القمامة في البيت والمشي أمام  
 المشايخ وذا الوالدین باسمهما وغسل الدين بالطين ولهاون بالسلاة وخياطة الثوب  
 وهو على بدنه وترك بيت الغنكوت في البيت واسرع الخروج من المسجد والتكبر بالدهاب الى  
 الاسواق والبطء في الرجوع وترك غسل الاواني وشراء كسر الحبر من فقراء السؤل والاطفاء  
 السراج بالنفس والكثابة بالقلم المعقود والامتناع بغط مكسور وترك الدعاء للوالدين والتعميم  
 قاعدة واسرول قائماً والنحل والتقير والاسراف اه (قوله تقديم النية) أي نية سن الوضوء  
 أو نية الوضوء أو نية بعض من نحو أي نية ثلاث بقونه سنة الغضضة والاشتاق (قوله سر) أي  
 بحيث يسمع غسه (قوله ذكر) بضم الدال النجمة أي استحضار انهم وندوب وأما حكاية أن  
 لا يصرفها صاف كنية التمدد فواجب (قائمة) الذكر بالسانة ان الانصات وذا المكسورة  
 والقلب ضد السيان وذا معصومة فاه الكسائي (قوله ذلك أعياه الوضوء) أي بعد افاضة  
 الماء عليها استطهأ راء وخر وجام خلاف من أوجه (قوله ويل) كلمة عزاب وهلا من رفوعة  
 على الابتداء والمسوغ كونها بمعنى الدعاء كافي سلام عليكم وسخره قوله لاذعاق قال النووي

ومنه أثر التشيف الأعضاء بلا عذر  
 لا يبريل أثر العادة ولانه صلى الله  
 عليه وسلم بعد غيبه من الجنباته تشيفه  
 منجونه بتعديل فخره وجعل يقول بالماء  
 هكذا ينشفه واه الشيطان ولا دليل  
 في ذلك لاجابة النقص فقد يكون فعله  
 صلى الله عليه وسلم لبيان الجوارأ ما اذا  
 كان هناك عذر كثر أو برد أو التصاق  
 نجاسة فلا كراهة قطعاً أو كان يتيم  
 عقب الوضوء ولا يمنع البلل في وجهه  
 ويديه والتيم اذا تشيف فلاولى لا  
 يكون بدله وطرف توبه ونحوهما قال  
 في الدثار فقد قيل ان ذلك يورث الفقر  
 ومنها أن يصح التوضي اياه الماء من  
 عينه ان كان يعترف منه وعن ياروان  
 كان يصيب منه على يديه كابرقي لأن  
 ذلك ممكن فيما قاله في المجموع ومنها  
 تقديم النية مع أثر السن المتقدمة  
 على الوجه ليجعل له نواها كجاء ومنها  
 التاغفل بالنوى قال ابن المقرئ مع  
 النية بالقلب فان أقصر على القلب كفى  
 أ والتاغفل فلا ينطبق بخلاف ما يرى  
 فالعبرة بالنية ومنها استصحاب النية  
 ذكر الى آخر الوضوء ومنها التوجه  
 للقطعة ومنها ذلك أعضاء الوضوء مما يح  
 في العقب خصوصاً الشاة فتدبر  
 ويل للعتاب من النار

معناه ويل لأصحاب الاعتصام المقصرين وغسلها فتكون آل العهد الذهني وقيل أراد  
أن العقب يخص بالمذاب لأنه محل الجناية أي القدر كقطع يد السارق فهو دليل على أن  
الجسد عذب وهو مذهب أهل السنة ومن البيان أي الويل هو التار أو بمعنى في كفاي شرح  
الضاري (قوله بأعلى الوجه) لكونه أشرف ولكونه محل الصب وشرح الرض وأيضاً  
لا تحذر الماء بسهولة مرحوى (قوله ماؤه) أي الوجه (قوله وإن صب) ضعيف  
(قوله الصبري) بفتح الميم أفصح من ضمها (قوله من أنه يبدأ بالمرفق) أي والكعب  
إذا صب عليه غيره هذا هو المعقد ويطغى على صب عليه غيره ما لو وضأ من نحو الخنفسة فإنه  
يبدأ بالمرفق في السيد والكعب في الرجل اهـ اج (قوله أن يقتصد في الماء) الاقتصاد  
هو المتوسط في الشيء فالمراد به أن لا يسرف في الماء وأن لا يقتصر في اختيار الاقتصاد المتوسط  
بين السرف والتقتير (قوله فيكره السرف) ويكره التقتير أيضاً لأنه قد لا يميز كافتقاره شيئاً  
قال في الزيد

مكروه في المامحيت أسرها \* ولويس الجراكير اغترفا

أوقنم اليسرى على اليمين \* أوجاوا زالتا باليسين

(قوله أن لا يتكلم بلا حاجة) والظاهر شرع السلام على المشتغل بالوضوء ويجب عليه  
رداً أو قال شيئاً والحق الحقيقي الذي عليه المحققون أنه شرع السلام عليه ويجب عليه الرد  
بمخالف المشتغل بالغسل وفرق بينه وبين المتوضئ بأن من شأنه أنه قد شكك في نفسه ما يستحي  
من الإطلاع عليه فلا يدين مخاطبته حينئذ ع (قوله وأهل البلطم) هو كسر الطاء كما  
في شرح الرض والظاهر خلاف الأولى (قوله مؤثمة) ويقال مأثمة أي المهر فيه ما يتبدل  
في الأولى وأولى الثانية ألفاً اهـ اج (قوله اللعاط) بفتح اللام أما بكسر فافهم ومصدر  
لاحظ أي الملاحظة وما أحسن قول بعضهم

غزال غزاني بالعاط الواز \* وصادقواي بالخدد والنواضر

(قوله ومحل سن غسلهما) أي محل سن تعهد غسلهما الانقضاءهما واجب وقوله والا  
فغسلهما أي فتعهد غسلهما كما تقرر شيئاً (قوله رمض) بالتحريك كما تقرر (قوله  
كالقنوز) أي مكسر الجلد أي طياته الناشئة عن السن (قوله ومنها أن يجوز الخ)   
ومنها أيضاً أن يقدم السليم الاستنجاء على وضوئه ومنها الشرب من فضل وضوئه شرح الارشاد  
لا يجوز ومنها أيضاً دعاء الأعضاء وإن قال النووي في معنى المنأح وحذف دعاء الأعضاء لأنه  
لا أصل له قال مر في شرحه أي لا أصل له في الأحاديث الصحيحة بل ورد من طرق ضعيفة وهي  
يعمل بها في مثله أي فيستحب عنده لأنه منع شدة ضعف أحاديثه وهي أن يقول عند غسل  
الوجه اللهم يصب وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل السيد النبي اللهم أعطني  
كتابي يميني وحاسني حسابي يسيراً وعند غسل اليسرى اللهم لا تعطيني كتابي بشمالتي ولا سراً وراء  
ظهري وعند مسح الرأس اللهم حرم شعري وبشري على النار وعند غسل الرجلين اللهم  
ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الأقدام وعند مسح الأذنين اللهم اجعلني من الذين  
يتبعون القول فيتبعون أحسنه زاد مر قبل ما ذكر أن يقول عند غسل كفيه اللهم احفظ

ومنها البداية بأعلى الوجه وإن يأخذ  
مياه بكفه معها ومنها أن يبدأ بغسل  
يديه بأطراف أصابعه وإن صب عليه  
غيره كما جرى عليه النووي في تحقيقه  
خلافاً لما طاله الصبري من أنه يبدأ  
بالمرفق إذا صب عليه غيره ومنها  
يقصد في الماء فيكره السرف فيه ومنها  
أن لا يتكلم بلا حاجة وإن لا يلطم وجهه  
بالماء ومنها أن يهدم موقه وهو طرف  
العين الذي يلي الأنف بالسبابة الأيمن  
باليمنى ولا يسر اليسرى ومثله اللعاط  
وهو الطرف الآخر محل سن غسلهما  
أد التيمم مع ما رخص منع وصول الماء  
إلى المحلة والانقضاءهما واجب كما ذكره  
في المجموع وترت الإشارة إليه وكذا  
كل ما يخالف أعلاه كالقنوز ومنها  
أن يجوز مخاطبة بل الماء فتحة

يلقى من معاصيك مكانها وعند الخضة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وعند الاستشفاء  
 اللهم آمين رَأَيْتُهَا الْجَنَّةَ (قوله ان يوقى الرشا) فلا يتوضأ في موضع يرجع اليه رشا  
 المله شرح الرض (قوله صدق فراغ الوضوء) أي عقبه بحيث لا يطول بينهما غسل عن رافعيها  
 يظهر لكن هذا التماهي في الفضل وأما السنة فتفصل ما لم يحدث فيما يظهر شوبرى على التعرير  
 (قوله رافعي يديه) أي ويصره ولو نحو أي يكن في طلة وذلك لأن السماء قسلة السماء والمطالب  
 لشئ يسقط كعبه لأخذنه والدا على طالب ولأن حوائج العباد في خزنة تحت العرش فالدا على  
 بتدبيره لما جئته (قوله أشهد الخ) ويقدم الذكر المشهور على اجابة المؤذن ويعذر فراغه منه  
 بحسب المؤذن وان فرع من الأذان (قوله فتحت له أبواب الجنة الثمانية) وهي باب الصدقة  
 وباب الصلاة وباب الصوم وقاله الريان وباب الجهاد وباب الكفاية في الغنم والعافين عن  
 الناس وباب الرأفة وباب ما لا حساب عليهم وباب التوبة وقد قيل أن باب التوبة زاد على  
 أبواب الجنة كما قاله الامام أبو عبد الله الترمذي في وادار الاصول وجعل الله تعالى الجنة بابا  
 زائدا وهو باب محمد صلى الله عليه وسلم وهو باب الرحمة وباب التوبة فهو من خلقه الله تعالى  
 مفتوح لا ينفق فإذا طلعت الشمس من مغربها أغلق فلم يفتح الى يوم القيامة وسائر أبواب  
 الاجمال مقسومة على أعمال البر ثم قال فاما باب التوبة من الجنة الا ان يدخل الابواب فليس  
 هو باب عمل واعماله هو باب الرحمة العظمى وانما فتحت الثمانية تكريما له والافواه اذا انصف  
 بصغف من هذه انما يدخل من بابها فلو تصف بصفتين فأكثر الطاهر أنه يتقرب أو يقال يدخل  
 من الباب الذي لازم صفته أكثر اه عبد البر الأجهوري مع زيادة وقال الرحاني وهل  
 هذا الفتح في وقت خاص أو في أوقات مخصوصة وقائل هذا الذكر كثير فهل يفتح للجميع  
 في آن واحد جميع بطق كل واحد أم انما فتحت لأجل في كل ذلك نظر وهذه ترددات حررها  
 القهم والافا لواجب الايمان به من غير بحث خبر المعصوم وقد انتهى القرطبي أبوابها الى ثمانية  
 عشر وجميع بينهما بابان الثمانية أبواب السور وهي الكار والثمانية عشر داخل السور وأفضلها  
 الجنة عدن وهي مسكن نبتا لكن يعارضه رواية أسألو الله الفردوس الاعلى فانه أفضل  
 الجنان وأعلاها اه والجنة في السماء السابعة لما ورد أن مقفها عرش الرحمن (قوله  
 من التوابين) أي من الذنوب والراجعين عن العيوب وليس فيه دعاء مصر حصا ولا زوما كثيرا  
 وقوع الذنب منه بل بأنه اذا وقع منه ذنب ألهم التوبة منه وان ذكر تعالاة الامة كما ورد  
 وقوله واجعلني من المتطهرين أي بالاخلاص عن معات الذنوب السابعة وعن التساوت  
 بالسنن الا لا حقة أو من المتطهرين من الاخلاق الذميمة فيكون فيه إشارة الى أن طهارة  
 الاعضاء الطاهرة كما كانت يد طهرتها وأما طهارة الاعضاء الطاهرة فاعلم أي يبدل فأن  
 طهارة بفسلك اه ملا على فاعلى المشكاة وقبل قوله من المتطهرين أي المتبرزين من  
 الذنوب (قوله راده الترمذي) أي زاد قوله اللهم اجعلني الخ في بعض السور زاد الترمذي  
 بلاها وهو غير مصواب لانه يقتضى أن قوله سبحانه الخ زيادة الترمذي وليس كذلك  
 واعماله ورواية الحاكم بدليل ما بعده اه شعبنا وكلام المنهج صريح فيه اه (قوله سبحانه)  
 اسم مصدر مصوب بفعل محذوف وجوب تقدير ما يجبك أي أرهك عمالا يبتك أقيم مقام

ومنها أن يوقى الرشا ومنها أن يقول  
 بعد فراغ الوضوء وهو مستقبل القبلة  
 رافعي يديه الى السماء كما قاله في العباب  
 أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك  
 له وأن محمدا عبده ورسوله ثم  
 له وأن محمدا فقال أشهد أن لا اله الا  
 الله من توصف فقال أبواب الجنة  
 اقله الى آخره فتحت له أبواب الجنة  
 الثمانية يدخل من أيها شاء اللهم اجعلني  
 من التوابين واجعلني من المتطهرين  
 زاده الترمذي على مسلم سبحانه

فقط يدل على التعزية البالغ فهو علم التسليم على التعزية ولا يستعمل إلا في الله ومضافاً  
في مقدمته تتكبر ثم يضاف لأن العلم لا يضاف ولا يثنى إلا إذا قصد تكبره (قوله اللهم)  
أعظم الله حذف حرف التداوعوض عنه الميم ولا يجمع ضمها إلا شذوذاً وهو علم منادى غيبى  
على النعم المنقلى على الماء والواو عاطفة جلة قطبة على مثلها أى أسهل سمائك وسجنتك  
بمحدثك وزائفة الكلام جلة واحدة رحمتي والباقى بمحدثك لما يسهل أى نزلتك منسباً  
يصعدك أى التناء عليك (قوله أستغفرلك) ظاهره ولو صيداً لا يتصور منه ذنب أى أطلب منك  
المغفرة وهى ستر الذنوب من غير مصاحبة عقوبة والالفاظ قرينة المحسن ولذا جفت فى آية  
وان تغفروا وتصموا وتقرؤوا والآية وقوله ولذا جفت الخ جمعها لا يقتضى تضارب معانها  
الاحتيال التغاير بالعطف اذ هو يصرفه عند الإطلاق ويقتضيه وأيضاً ذكره فى قوله العفو  
محو أثر الذنب بالكلية والمغفرة ستر معناه مودع المأخذ منه كاذكره البولاق فى آخر حاشية  
التنويرى (قوله وأوب السك) أى وإن لم يكن منسباً بالتوبة لانه خبر مقصوده الاثناء  
أى أسألك أن توب على أو المراد أى صورة التائب الخاضع الدليل فلا يقال انه كذب كما  
فى أدكار الخ اه رحمتي وباقى وجهت وجهى وخشيتك معى ما وافق ذلك اه  
(قوله كتب) أى هذا اللفظ ليقى نوابه قال ع ش ويحذف ذلك بتعدد الوضوء لأن  
الفضل لا يجز عليه فإذا قالها ثلاثاً عقب الوضوء كتب ثلاث مرات وما ذلك عن الله بغير  
(قوله فى فرق) يقع الزامه الجلد الذى يكتب فيه ونكسر الراء لفة قليلة وقرأ بها بعضهم  
فى قوة تعالى فرق منشور كما فى المصباح (قوله أى لم يتطرق اليه) أى يصون  
صاحبه من تعطى سبيل بأن يرتد والعادى بالله تعالى والافتقد تقر بأن جميع الأعمال يتطرق  
اليها لابطال بالردة اه شورى وقال شيخنا لم يتطرق اليه كناية عن عدم بطلان نوابه وفيه  
بشرى بأن من قاله لا يرتد وأنه يموت على الإيمان اه ويستحب أن يكرره ثلاثاً ويقرأها ثلاثاً  
ثلاثاً ما يقدمه على اجابة المؤذن لانه عادة فرغ منها لما ورد أن من قرأ فى انروضه أنا أنزلناه فى  
ليلة القدر مرة واحدة كان من الصديقين ومن قرأها مرتين كتب فى ديوان الشهداء ومن قرأها  
ثلاثاً حشره الله بحشر الأتباع ومن بعد قراءة السورة المذكورة اللهم اغفر لى ذنبى ووسع لى  
فى دارى وبالللى فى رزقى ولا تنفق عجزوت عنى اه ع ش على م ر (قوله عجب  
الفرغ من الوضوء) ولو محبته داو المراد بالعقب فيما يظهر أن لا يطول الوقت بحيث لا تنسب  
الصلاة اليه عرفاً وبهت بعض المتأخرين امتداد وقتها حتى الوضوء وحل قولهم عقبه على  
سن المبادرة لأن الوقت مختصر فى ذلك وفيه نظراً لا قرب ما قلناه وفى ع ش على م ر وهل  
تقوت سنة الوضوء بالاعراض عنها كما يحبه بعضهم أو بالحدث كما جرى عليه بعضهم أو بطول  
الفصل عرفاً احتمالاً أو وجهها بالنها كما يدل عليه قول المصنف فى روضه ويستحب لمن  
وضأ أن يصلى عقبه اه ويقرب بعد الصلوة فى الأولى ولو أنهم اذطلوا أنفسهم الى رحمتي  
وفى الثانية ومن يعمل سواء أو يطلم نفسه الى رحمتي ومثله الغسل والتم كفى شرح م ر  
(قوله يندب اداة الوضوء) لما قد ورد فى الحديث القدسي يا موسى إذا أصابك مصيبة  
وأنت على غير وضوء فلا تؤمن إلا بالتسك ولقوله عليه الصلاة والسلام دم على الطهارة

اللهم وبمحدثك أشهد أن لا اله الا انت  
أستغفرلك وأتوب اليك لغير الحاسم  
ومعهم من وضأ ثم قال سمعنا اللهم  
وبمحدثك أشهد أن لا اله الا انت  
آخره كتب فى فرق ثم طبع بطابع وهو  
بكر الداء وقصها الحاسم فلم يكسر الى  
يوم القيامة أى لم يتطرق اليه ابطال  
وبين أن يصلى ركعتين عقب الفراغ  
من الوضوء (سنة) يندب اداة  
الوضوء



يوسع عليك الرزق ذكر مسيدى مصطفي المبكرى في الوصية الحلية في طريق الاخلاص (قوله)  
 ويسن لقراءة القرآن) جله ما ذكر من المواضع التي يسن فيها الوضوء ثلاثة وثلاثون قال في  
 متن العاصب وهو سنة في أربعين محلا وفي بعضها ما في خمسة من ثبات الوضوء ولا يكتفى به السب  
 عنها كان نوى الوضوء لقراءة القرآن بخلاف الاغسال المستوفى فانها انصبت في أسبابها والفرق  
 أن معظم مقصودها النظافة ومقصود هذه العبادة ذكره الرحمان واذا وضأ بنية مجردة تلاوة  
 أو شكر جازله أن يصلي به الغرض ولو وضأ بنية قراءة القرآن واللبث في المسجد لم يجزه  
 أن يصلي به الغرض والفرق أن الطهارة لا تشترط للقراءة بخلاف حصول التلاوة فإن من شرط  
 صحة الطهارة قلها جازله أن يصلي به الغرض صحة ما في عيون المسائل قال في الخصائص  
 وشرحها ويستحب التسلي وكذا الوضوء لقراءة حديث وروايته وإسماعه والطيب أى  
 التطيب لذلك ولا ترفع عند قراءته الاصوات ويقرأ على كل مكان عال أداو يكره تزيين لقارنه  
 أن يقوم لاحد حال قراءته وان كان عظيما وسقعه كذلك وكان الامام مالك رحمه الله اذا  
 أراد الجلوس للحديث اغتسل وطيب وليس ثابا جديا ونعم وقعد على منعة فتشوع  
 وخضع وقار وبصر بالجلوس بعد من آوله الى اغترافه اديامع المصطفى صلى الله عليه وسلم  
 حتى يطلع من نظامه أنه لا عته عترب وهو يحدث ست عشرة مرة فصار يصقرو يتلوى حتى  
 فرغ المجلس وقال صبرت اجلا لا للمصطفى صلى الله عليه وسلم (قوله ولقراءة عمل شرعى) هو  
 التفسير والفقه والحديث وأما غير الشرعى فلا يطالب لذلك (قوله ولنوم) أى ليكون  
 على طهارة فربما قبضت روحه وقوله أو يقظة أى عند استيقاظه لم يقبل ان الشيطان يعقد  
 على ققارأس السائم ثلاث عقدو يقول لم يلاطولا فاذا قام ولم يذ كراهة ولم يتوضأ بال الشيطان  
 في أدنه فاذا ذكر الله تعالى انحلت عقدة فاذا توضأ انحلت ثانية فاذا صلى انحلت الثالثة اه مر  
 وقوله لم يقبل ان الشيطان الخ هو حديث مذكور في الصارى ونقله عن أى هر رة أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قال يعقد الشيطان على قافسة رأس أحدكم اذا هونام ثلاث عقد  
 يضرب على كل عقد قمكنا عليك ليل طويل فارقد فان استيقظ فذ كراهة انحلت عقدة فان  
 توضأ انحلت عقدة فان صلى انحلت عقده فكلاهما في جميع نشيطا طيب النفس والامسح  
 خبت النفس كلان اه وقوله يعقد فتم أو لمن باب ضرب والشيطان أى الجلس أو أحد  
 أعوانه وقوله قافسة هو مؤخر العنق وهو القفا وقوله ادا هونمتلن يعقد وقوله يضرب  
 على كل عقدة أى طيب الحس والادار العن السائم حتى لا يستيقظ وقوله مكانها بالنصب على  
 الطرفية أى في مكانها أى القافية وقوله عليك ليل طويل أى قاتلا ياق عليك ليل طويل  
 فليل مبتدا مؤخر وياق خبر مقدم عليك اغراء والتقدير عليك بالنوم وقوله ليل طويل  
 مبتدا خبره محذوف تقديره امامك ليل طويل فالكلام جملتان والجمله الثانية لتعليل لا لوى  
 فلانام محتملا ثم اتبه فصلى ولم يذ كروم يتوضأ انحلت عقده الثلاث لان الصلاة مستتزمة للوضوء  
 والذكر وقوله فيصبح نشيطا أى لما وفقه الله تعالى من وظائف الطاعة حال امن عقد الشيطان  
 وقوله والا أى بان لم يفعل الثلاث المذكورة اه ذكره شرح الصارى الى هنا وفي الحديث  
 ما منكم أحد الا وله شيطان قالوا أو أنت يا رسول الله قال وأما الآن الله اعنى عليه ناسم فلا بأس

ويسن لقراءة القرآن أو جملة أى  
 الحديث أو جملة أو روايته أو جعل  
 كتب التفسير اذا كان التفسير  
 أو الحديث أو الفقه أو غيرها أو قراءة  
 علم شرعى أو قرأه ولا تان وجلس  
 في مسجد أو دخله وللوقوف بعرفة  
 للسمى ولزيارة قبره عليه الصلاة  
 والسلام أو غيره ولو لم أو يقظة

جهاس نسخة الموقوفة ونظمه الى  
 آخر القول ليست من التجريد اه

الانجيل وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت على آدم  
بعضيتان كان شيطانان كافران فأتاني الله عليه حتى أسلم وكنزوا حتى هوانا وكان شيطان آدم  
كفرا وزوجته عوانا على خطيئته لانها كانت تساوله من الشجرة فنهض صرعا في اسلام قرين  
التي صلى الله عليه وسلم فكان النبي صلى الله عليه وسلم مختصا بسلام قرينه كما ذكره صاحب  
آكام المربان في أحكام الحان وبين الوضوء عند اعادة الجنب أكلا أو شربا لا نه صلى الله  
عليه وسلم كان اذا كان جنباً فأراد أن يأكل أو يشرب أو وضوءاً أو صلاة وقال اذا أتى أحدكم  
أهله ثم أراد أن يعود فليستوي بينهما وضوءاً فإنه أنشأ في العود (قوله من جل ميت) أي من  
ارادته (قوله) أو أحد قبله (أي اذا مس كل منهما غيرة أو ما اذا مس مثل ما له باطن الكعب  
والاصابع ولا مانع من الخس فهو محرمة وضوءاً فتنقض لانه ان كان وضوءاً فتنقض  
فرجه وان كان مخالفاً لتنقض وضوءه بله وان كان الماس مثلاً لم تنقض وضوءه الا بالسر  
القبلين اما من نفسه أو غيره اهـ والضابط أنه يمين من كل ما فيه خلاف أنه ينقض كسر الميت  
أي اذا كان الماس ذكراً أو الميت ذكراً أو أنثى والميت أنثى ومن الامر الحسن والمفجع فوق  
المعدة وفرج الهيمة وكالبويع بالنسب والقي موضع اللصوق عند فوهم الاندخال فراه في ينمل  
والردة (قوله وعند الغضب) ولوقته تلبر ان الغضب من الشيطان وان الشيطان خلق من  
السار وانما تطفأ النار بلله فاذا غضب أحدكم فليتوضأ اهـ قال الراغب والغضب ثوران  
دم القلب عند ارادة الانتقام وسببه هجوم ما تكره النفس من هودنها ومثلها (قوله)  
والمراد بالوضوء أي في جميع هذه المواضع (قوله لا للفقوى) الذي هو مجرد غسل اليدين  
(قوله ولا يندب للبرس فوب) بجملة ما ذكره أحد عشر موضعا

### • (فصل في الاستنجاء) •

أي وآداب فاض الحاجة ولا بعد خلا لانه ترجم لشي وزاد عليه كما قاله شيخنا مد وفيما  
قاله فظفر لانه انما يكون اذا كانت الترجعة واحدة وما هنالك كذلك اذا الترجعة  
لشارح والزيادة للمصنف وهي الآداب • (فائدة) • قال ابن عباس رضي الله عنهما من شرع  
الاستنجاء طوطه الحود العين وغسل اليدين الى الكوعين لالاكل من موائد الجنة والمصحفة  
لكلام رب العالمين والاستنشق لروائح الجنة وغسل الوجه للظفر الى وجهه الكريم وغسل  
اليدين الى المرفقين للاساور ومع الرأس لتاج والاكيل وهو شيء يوضع فوق العمامة التي هي  
التاج والاكيل كالشال ومسح الاذن لسماح كلام رب العالمين وغسل الرجلين للتمشي في  
الجنة اهـ وجميع ما ذكره في هذا الفصل من الآداب محمول على الاستنجاء الا انزل الاستقبال  
والاستنداق في غير معتدون السائر فواجبان وكذا الاستنجاء بشرطه وهو من خصائصها كما  
في رسم وظاهره أنه لا فرق بين كونه بالماء أو بالخر وبعارض ما قلناه بل أن الخوصية بالخمر  
لا بالماء وقال الشوري أنه لما من الشرائع القديمة بالخمر من خصوصيتها وما ورد من أن  
الاعراب كانت تستنشق بالاجزاء كان من غير شرع بل كان من ازالة العمامة عنه وشرع مع  
الوضوء ليله الاسراء قيل أنزل المصنف وهو بالخمر رخصة كما يأتي وانما جاز للعاصي بغيره لانهم  
يوسعوا فيه ما لم يتوسعوا في غيره من الرخص (قوله وهو طهارة مستقلة) أي لذلك عند

وبين من جلي ميت وسه ومن نفسه  
وبهم وفي كل علم برور وفيه  
محل ومن لم الرجل أو المرأة بدن  
النسب أو أحد قبله وعند الغضب  
وكل كفة قبيحة وليس قص شارب أو ملق  
رأسه وطلبة غير الجمعة والمراد بالوضوء  
الوضوء الشرعي لا الفقوى ولا يندب  
للبرس وبصوم وعند نكاح ونزوح  
لغيره وقادم وزايرة والدوديني  
وعيادة مريض وتشيع جنباً ولا  
ادخول سوق ولا دخول على فقوى

• (وصل في الاستنجاء) •

وهو طهارة مستقلة

فخصلا وقوله على الاصح منطلق بقوله مستقلة أي فليس من إزالة التماسه وسيأتي في كلامه أنه منها أي في قوله إزالة التماسه وعليه المتأخرين فإن أراد أن إزالته ليست على طريق إزالتها لا يكتفي فيه الجاهل فهو مسلم وأركان الاستبراء أربعة مستنبط ومنه نفي منه ومنه نفي فيه (قوله وأمره المصنف الخ) ومن قدمه عليه كالتامح نظراني تعين نفرد به عن الوضوء في حق من ذكر (قوله مع قيام الماتم) أي من الصلاة وهو التماسه بخلاف التيمم فإنه مباح ولا يحصل الإباحة مع الماتم (قوله وهو الطاهر) معتقد وما في حاشيته أج غلط فيه قل وعبارة أج قوله وهو الطاهر اعتقد مر وأتبعه خلافاً وقوله المراد بعض المتأخرين في كلام الشارح اه قل هذا والذي في كلام مر أنه يتعين في حقه تقديم الاستبراء على وضوءه كما قاله الشارح (قوله فكان أقوى) هو من تيمم التبديل فخلص أن الاستبراء لا يجوز إلا أخيراً وعن التيمم ولا عن وضوء الضرورة (قوله والاستبراء استفعال) أي على وزنه (قوله من طلب الصاء) يقتضي أن الدين والتاء للطلب ويصح أن يكونا زائدين وأشار إليه بقوله وهو ما أخذ من تجويز أي من معصده وهو التجويز والظاهر أن من يباينة أي وهو طلب الصاء بالمدى السلامة من المضار ديناً وأخرى وقد قصر كما في المصباح وهذا معناه لغة وأما شرعاً فهو إزالة النجاس من الفرج عن الفرج بما أو جبر بشرطه الأدنى أو للتبويب أي أن أحد النوعين مجزئ وحده ولو لم يسر الآخر وليست أو للتبوير لأن الجمع جائز (قوله إذا قطعها) فتح التماس على الأشهر في المقصر فاذا دون المقصر أي فإنه ينضم التاء قال في المفتي

إذا كتبت بأي فعل تقصرو • فتمت تاء فيضم معرف

وان تكن باذا يؤمنفسره • فتحة التاء فيه غير مختلف

أي غير مختلف في فعله على فتح الهمزة وعلى كسرهما بمعنى أن الفتحة لا تختلف ومحل فتح التاء بعد إذا ان كان العامل فيها المقدّر تقول وأما إذا كان أقول فتضم التاء لكن المشهور وتقدر تقول قل إذا ومن ثم قال المحقق بفتح التاء على الأشهر (قوله لأن المستنبي يقطع) الأولى أن يقول كسره فكان الخ لأن القطع لا يكون إلا في الأجزاء التي فيها شدة اتصال هاهنا شبيه بالقطع الحقيقي كما قدره شافعي (قوله فكان قاضي الحاجة يطلب الخ) لعله أنما عرّف بكان لأن قاضي الحاجة قد لا يلاحظ بأجراج الأدي طيب نفسه أولاً لأن الطيب من العطر ماله رائحة طيبة وقاضي الحاجة لا يطلب طيب نفسه بالعطر وفي المصباح الاستطابة الاستبراء يقال استناب وأطاب أطابة لأن المستنبي يطيّب نفسه بإزالة النجس عن المخرج (قوله وتطلق الثلاثة) وهي الاستبراء والاستطابة والاستبراء اه (قوله واجب) خبر قوله والاستبراء أي الفعل وهو الإزالة فغيره الشارح وجعل قوله استفعال خبره فقدره حشده أقوله واجب مبتدأ أن يقال وهو واجب ويصح أيضاً كلام المتن على حاله بقدره لقول الشارح استفعال مبتدأ محذوف أي والاستبراء ووزنه استفعال والمراد بقوله واجب في حق غير النبي صلى الله عليه وسلم وكذا بقية الأنبياء على الاصح لظاهره فضلهم وفي حاشية الرحمان على التعرير تسمية فضلات الأنبياء بظاهره على المعتد واستبراءه صلى الله عليه وسلم منها بالقصة في

على الاصح وأخره تصنف عن الوضوء  
أعلاماً يجوز أن يقدم الوضوء عليه وهو  
مكذلك بخلاف التيمم لأن الوضوء  
يرفع الحدث وارتفاعه يجعل مع قيام  
الماتم ومقتضاه كما قال الاستدوي  
عدم صحة وضوءه أثناء الحدث قبل  
الاستبراء كونه لا يرفع الحدث وهو  
الظاهر أن قال بعض المتأخرين أنه  
أصل في رفع الحدث فكلاً أقوى من  
التراب الذي لا يرفعه أصلاً والاستبراء  
استفعال من طلب الصاء وهو الخلاص  
من النجس وهو ما أخذ من تجويز  
الشهر وأتبعه إذا قطعها لأن المستنبي  
يقطع به الأذى عن نفسه وقد يترجم  
هذا الأصل بالاستطابة ولا شأن أن  
الاستطابة طلب الطيب فكان قاضي  
الحاجة يطلب طيب نفسه بأجراج  
الأدي وقد يعرّفه الصغير وتطلق  
الجاء وهو المحصى الصغير ولكن  
الثلاثة على إزالة ما على المتفرد لكن  
الأولان يعان الجبر والماء والثالث  
يجتنب بالجر (واجب) خروج  
(العلو والعاط) وغيرهما

الطهارة لأجل التشريع والتزبذبه عنها القذارته وتعتبره الأحكام الخمسة الأولى الوجوب وهو  
من كل خارج ملوث الثاني الاستصحاب وهو من دود وبعر بلاوث الثالث الكراهة وهو من  
الريح الرابع الحرام وهو بالمعلوم المحترم الخمس الأباحة وهو الأصل وتوقف عرش في  
كون الأصل فيه الأباحة وقالوا نظر ما وجهه وما صورته الآن يراد أنه ما حقل دخول  
الوقت وجوبه ليس على الفور بل عندئذ فتنقوا الصلاة وأخوف الاشتداد أي انتشار  
النجاسة أي وإن كان يميز فيه الجمل لأن هذا وإن لم يكن من الصحيح الذي هو استعمال  
النجاسة في بدنه لغير هذا لأنه ملحق به كافي حل وقال بعضهم الاستصحاب واجب فوراً عند  
القيام إلى الصلاة حقيقة أو حكماً بأن دخل وقتها ولم يرد فعلها في أول وقتها والحاصل أنه بدخول  
الوقت وجب الاستصحاب وجوباً موسعاً بعة الوقت ومضيها بضيقة كبقية الشروط ولو اقتضى  
الحال تأخير الاستصحاب فبطل في بدنه حتى لا يصح جازاً م ر سم على ابن عمر وظاهر  
أنه لا فرق بين أن يجدها بغيره المحل أو لا (قوله من كل خارج ملوث) وإن كان قدر الأبريل  
الأماء أو صفراً الخريف ويكتفي فيه الحجر وإن لم يزل شيئاً ولا يجب عليه استعمال صفراً الخريف  
الزيتي ح ف وصرح به الرابدي وقوله ملوث أي خارج من الفرج ولو قليلاً يعني عنه بعد الحجر  
لأنه يفترق في الدوام ما لا يعترف في الابتداء ويكتفي به الحجر وإن لم يزل منه شيئاً وقد يقال ما فائدة  
الهمم الآن قال فاعلموا امراراً الموسى على رأس الأقرع اه وسمي ويستثنى من الملوثات التي  
(قوله ولو نادرا) الغاية تقتضي أن النادر فيه خلاف وليس كذلك وإنما الخلاف هل يكتفي فيه  
الحجر أم لا يكتفي على العقد عرش فالغاية للزبد بالنظر المعبر ولتعميم بالنظر للماء (قوله إذا ناله)  
قبله أم معصول لأجله واعترض بأن الصاعلي لم ينعقد لأن فاعل الإزالة الشخص وفاعل  
التوجب الاستصحاب الآن يقال الفاعل المتعبد بالمعنى والتأويل والتقدير ويستثنى الشخص  
وجوب الإزالة أو يقال أنه على لغف من لا يشترط الاتحاد في الفاعل وفيه أنه يلزم عليه تعطل الشيء  
بنفسه لأن الاستصحاب إزالته أيضاً مكانه قال يجب الإزالة لأجل الإزالة وأجب بأنه من تعطل  
الخاص بالعام لأن الاستصحاب إزالته الخاصة وقوله إزالة للنجاسة عام لكل نجاسة وأجاب ح ف ما  
يقرب الاستصحاب عن معنى إزالة النجاسة أي أنه بمعنى استعمال الماء أو الحفر في محل الخارج  
وبعد هذا كله فمفهومه أنه فاعل على الاستصحاب الماء لا يشعل الاستصحاب بالحجر لأنه محقق كما في فاعل  
فيه حذفاً والتقدير الإزالة للنجاسة وتحققها لها أخذاً بما بعده فتأمل وأجب بأن المعنى إزالة  
لعين النجاسة وأثرها ولعنهما فقط (قوله هل عند الحاجة إليه) أي إذا لم تصح بالنجاسة وأبعد  
القيام للصلاة وصيغ الوقت أو قضاء الحاجة يمكن لأماومه وعلم أنه لا يجب الماء في الوقت  
وقد دخل يجب عليه فوراً الاستصحاب قبل الجفاف بخلاف ما إذا قضى حاجته قبل الوقت  
(قوله وأما معناها) لأجله إليه لأنه من الحجر الشرعي حقيقة عند الفقهاء لأن المراد به  
عندهم كل جامد طاهر قاطع غير محترم كافي المنع الآن يريد بالحجر حقيقة الأصلية ل (قوله  
ثم تبعها) ثم هنا مجرد الترتيب أي من غير اعتبار الملهة عرش (قوله بالماء) ولوس ما زمرم  
وبجري أجماعاً والمعتقد أنه خلاف الأولى ومضى في العاصب على التصريح مع الإجماع وأهل مكة  
بمسوون من استعماله في الاستصحاب ويشعرون بالتفسيح للمبعض على من جعل ذلك ومقصودهم

من كل خارج ملوث ولو نادراً كدم  
وإزالة النجاسة لأعلى الفور بل عند  
الحاجة إليه (والأفضل أن يستنبي  
بالإحجار) أو ما في معناها (ثم تبعها  
بالماء) لأن العبر تول بالحجر أو ما في  
معناها والأثر يرول بالماء من غير حاجة  
إلى تحضرة النجاسة

وقضية التعامل انه لا يشترط في حصول  
فضيلة الجمع طهارة الخمر وان يكتفى بدون  
الثلاث مع الاضمار والاول صرح الجليلي  
تفلاص القراني وقال الاسوي في الثاني  
المعنى وسبق كلامهم بذكر ان عليه انتهى  
والظاهر ان هذا يحصل أصل فضيلة  
الجمع وأما كمالها فلا بد من بقية شروط  
الاستنجاء بالخمر وقضية كلامهم أن  
أفضله الجمع لا فرق فيها بين البول  
والفائط وبصر سليم وغيره وهو  
المعقدان جزء القبول باختصاصه  
بالفائط وصوبه الاسوي وشمل الملاقاة  
بخمار الذهب والفضة اذا كان كل منهما  
قائلا بخمار الحرم وبصور الاستنجاء  
ما هو الواضح (ويجوز) له (أن  
يقصر) فيه (على الماء) فقط لانه  
الاصل في ازالة النجاسة (أو) يقتصر  
(على ثلاثة أبحار) لانه صلى الله عليه  
وسلم جوزه ما حدث فعله فكما  
رواه البخاري وأمره بقوله فصاروا  
الشافعي وليستع ثلثة أبحار الموافق  
له ما رواه مسلم وغيره من نية صلى الله  
عليه وسلم على الاستنجاء بأقل من ثلاثة  
أبحار ويجب في الاستنجاء بخمر امران  
أحدهما ثلاث مصحات بأن يمس بكل  
مصحة المحل ولو سككت بأطراف حجر  
لحرم صلى الله عليه وسلم من طهرها ما روى الله صلى  
الله عليه وسلم أن نستنج بأقل من ثلاثة  
أبحار وفي مصنفها ثلاثة أطراف حجر  
يخلافه يرى الجارية فيكتفى بحجره  
ثلاثة أطراف عن ثلاث مصحات لأن  
القدم عدد الدار وهو عدد المصحات  
ولو غسل الحجر وجف جارية استعماله  
نايلا كدوامه عليه ثلثهما انقاء المحل  
كما قال (ق. ح. ح.)

هذا عند تعظيمها ويلحق به ما سعى من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم وما الكثرة (قوله  
وقضية الخ) هو المعديل قد يجب النفس ان لم يكن الماء المعة اه قل (قوله المعنى)  
بأي الله يعني قوله لأن المعنى قول الخ (قوله والطاهران بهذا) أي بعدم اشتراط الطهارة  
والاكفادون الثلاث وأسم ان صغير الشأن وهذا متعلق بالخبر (قوله بخمار الذهب  
والفضة) شرح بخمار المطوع أو الماء ما منها للاستنجاء فخير ويحرم ويشمل غير الماء  
الدرهم والماء المضر به فان لم تطع للاستنجاء بل للتعامل بها فهو للاستنجاء بها على  
ما اقتضاه كلامه ع ش على م (قوله بخمار الحرم) ولا كراهة فيه والمراد بالمحرم غير المسجد  
أما هو فيصير الاستنجاء بخماره المنفصلة عنه مع الطلان ما لم يشع ويحكم بخصه ببعضها حكم  
والأجزأ الاستنجاء بها ثم يكر من حجره أرض مقبوض على أهلها كما ترى الماء واستظهر  
بعضهم عدم الكراهة هنا لانه استعمال في القدر اه قل واستظهر الشوري الكراهة في  
بخمار الحرم ان وجد غير ما في سم على أي شجاع وفي أجزاء الاستنجاء بخمار الاسود نظر اه  
أقول والذي ينبغي الجزم به عدم أجزاء لانه لا يوجب الحرم الامن حيث انه فيه والافليس  
هو من بخمار الحرم وجهه ولا يثبت في غيره بل احترامه أقوى من احترام ما كتب عليه  
اسم صالح من صلوات المؤمنين ونقل عن رى بالدرس ما وافقه اه ويجزئ الاستنجاء  
بفضله صلى الله عليه وسلم أي غير لونه أما هو فلا يجوز الاستنجاء به ولا يجزئ لانه لا يقال له  
ما مطلق بناء على الزايج من طهارتها كافي ع ش على م (قوله أن يقتصر فيه) أي  
الاستنجاء (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) ذكر الحديث الاول لبيان الجواز الثاني  
للوجوب والثالث لعدم جواز النفس عن الثلاث كما قاله الصلاة قل وقال شيخنا  
الشماوي اعلم بيس هذه الاحاديث لان الاول يحمل أنه خصوصه لانه المعنى أن فعله دل  
على جوازه لا أنه جوزه بالقول وقوله وأمره بالخ أي به لانه عام لناؤه لانه لا يفهم منه عدم  
الأجزاء بأقل من ثلاثة أبحار لأن الصد لا يفهم فلهذا أي بالثالث (قوله جوزه) أي  
شرعه فلا ينافي أنه واجب (قوله حيث فعله) أي لانه فعله فهي للتعليل (قوله بقوله) الماء  
عني في وهو متعلق بأمر فلا يلزم هنا في حرفي واحد يعامل واحد لانهم مختلفان  
وفي شرح السعدلي البردة يخص هذه القاعدة عما دال المربع ابدال الثاني من الاول فان  
صم فلام استماع كانهما يصح التركيب ولو قطع الظرف فكون الثانية عني في أو يقال  
ان الاول لمتى به وهو مطلق والثاني وهو قصد (قوله أمران) عني المنهج قوله بأن يمس  
شرطا فتكون الشروط ثلاثة (قوله بأطراف حجر) فان لم يثبث في الشاية فتجوز وي والثانية  
دطرف واحد لانه امتناع النجاسة فلا يؤثر فيه الاستعمال بخلاف الماء ويكون التراب بدله  
أعطى حكمه ع (قوله عن سلمان) أي الصادق قيل لمن أبول يا سلمان فقال أي الاسلام  
وفي الحديث ان الجنة تشقاق الى سلمان وقال صلى الله عليه وسلم في حق سلمان من أهل البيت  
(قوله فما روى الله الخ) وصيغة الهي لا يستج أحدكم بأقل من ثلاثة أبحار اه (قوله نتي  
من المحل) قلوا بعد الاستنجاء بماء ثلاثا أو أقل أو هل وجدت شروطه وأولاهم بصرة على  
المعتمد كما ع ش وقال الشوري بضر لان الاستنجاء بخمر رخصة ولا بصار إليها الا بيقين

قال شيخنا ح ف معناه أنه اذا شك في شرط من شروط الرخصة قبل الاقدام عليها لا يجوز  
 الاقدام عليها لأن الرخصة لا يصار إليها فإذا شك قبل الاستعانة بالغير هل هذا الطرح وجد  
 فيه شروط الاستعانة ولا يجوز له الاقدام على الاستعانة به وهذا معنى قوله لم الرخصة  
 لا يصار إليه الا بيقين ويمكن حل كلام الشوري على ما اذا كان الشك قبل الاستعانة متوقفا  
 ما قاله ح ف ولا يخالف كلام ع ش (قوله أي بالاجبار) خص الخبر بذكر الاتعانه معه  
 لكون الاتعانه إلى أمره مظهر ع ش (قوله فان لم يتق) بضم التاء وسر القاف أي  
 الشخص ويصح فتح الباء والقاف أي المحل (قوله إلى أن لا يبقى الاثر) أي لأن ذلك معقولا  
 عنه وهذا نصريح منهم بأنه لا يجب إزالة هذا الاثر بصغار الخرف وبعبارة ابن حجر وبقاعا لا يريه  
 الاصغار الخرف معقوله ولو خرج هذا القدر ببدء وجوب الاستعانة به وفرق ما بين  
 الاستدما والانهاء ولا يتعين الاستعانة بصغار الخرف المزيلة بل يكفي امره بالخبر وان لم يتوثق  
 كما اكتفى به في الزنا الثالثة حين لم يتوثق في التثبته ذكره حل وع ش على مر فان قلت ان  
 في العبارة طولاً وهلا اقتصر على قوله إلى أن يبقى أثر لا يزيله الخ أجاب العلامة الاطفيحي نقلاً  
 عن شيخه السالبي بأنه لو اقتصر على ذلك لزم أن يقاء هذا الاثر المطلوب قتال (قوله وفي معنى  
 الخبر) أي الوارد في الحديث (قوله كل جامد) أي خال عن الرطوبة وقوله قانع ولو بالخر  
 للرجال واتقاء خلافاً لمن خصه بمن دونهم فيباح للرجال على المعتد لانه استعمال امتنان  
 وكذا يصح الاستعانة بحجر معصوب كظفر في الماء والخف ومثله الموقف وجدوا الغير بغير  
 اذنه أو ما يقوم مقامه الاذن لأن حرمة ذلك لا مر عارض كما في الشوري على التحريم (قوله  
 وبالطاهر النص) وانما علمه بالبلغ بحسب لانه عوض عن الذكوة الجائرة بعدة متخصة بخلاف الخبر  
 ه شرح العاصي لا من حجر (قوله والنقص كلما القليل) اعترض بأن الماء القليل خرج  
 بالجامد وبأنه لا فائدة في التقيد بالقليل اذا الكثير المجهس مثله قاله شيخنا ه وقال شيخنا  
 العنماوي قوله كلما القليل أي قياساً على الماء القليل كما في شرح الروض فعرضه القياس  
 لا التثنية فادفعه بالمعنى (قوله وبالخالص الزنجار) مما لا يقطع لانه لا يقطع  
 الامس أو ما حواه كالقضم الخ أو ما أجزأه كالأثر المتسار (قوله والغضب الامس)  
 من المملسة وهي العمومة أي الوضو الناعم وهواء امس كل ذي أياد أي عقد فمثل  
 الوضو والدة وانغير وان كما قاله الرمادي ومحل عدم اجرائه في خبر جذوره وفيما لا يشق كما  
 في ع ش على مر (قوله وبغير محترم المحترم) أي فيصم ولا يجزئ وسنه جرم مسعد (قوله  
 كالمس) الا اذا حرق فيصم زعفران وجع المسحوم بجمرة كما قاله الرازي وهذا بخلاف العظم فانه  
 لا يجزئ وان حرق ودخل في العظم السن والطرف والقرن فانه لا يصح الاستعانة بشئ منها قال  
 شيخنا والتعليل باكتساء اللحم حرق على القالب ليشمل السن وغيره قال سم ويجوز حرق  
 العظم بخلاف حرق الحسد لانه صياغ مال ويجوز القاء الشعر والعظم للكلاب وان لم يرم عليه  
 تحسه لأن الرأى لم يقصد تحسه ولو حصل جعله بل لو قصد لا يصح لأن محل حرمة التحسين  
 اذا لم يكن لحاجة وهذا الحاجة أي حاجة وهي إزالة الضرورة للكلاب وابقاء ارواحها ومثل  
 ذلك في الحوار القاء متوقفاً على خروج الدواب وان أدى إلى تحسها والعظم الهرة وان كانت

أي بالاجبار وما في معناها (أقول) فان  
 لم يتق بالثلاث وجب الاقدام رابع فأكتم  
 الحد أن لا يبقى الاثر لا يريه الامناء وصغار  
 الخرف ومن بعد الانقاء ان لم يحصل بوتر  
 الا بتأثير واحدة كان محل رابعة معاني  
 بجاءه مسأروى الشبان من أي هرة  
 رضى الله عنه أن الذي صلى الله عليه  
 وسلم قال اذا استعبر أحدكم فليستعبر فزرا  
 وصرفه عن الوجوب ورواه أبي داود  
 وهي قوله صلى الله عليه وسلم من استعبر  
 فليترس فعل فقد أحسن ومن لا فلا  
 فليترس فعل في معنى الخبر الوارد في  
 حرمته وفي معنى الخبر الوارد في  
 جامد طاهر فالع غير محترم كحشب ونزفه  
 لحصول القرمص به كالجبر خرج به الجامد  
 المانع غير الماء الطهور كما في الورد والمحل  
 وبالطاهر النص كالعرو والنقص كلام  
 القليل الذي وقعت فيه نجاسة وبالقانع  
 نحو الزنجار والقصب الامس وبغير  
 محترم المحترم كطعم آدمي كالحبوا وحي

طالع

الارض التي يرى عليها الشمس ٥١ ع ش على م ر (قوله من عن الاستحمام بالماء المقدم)  
ظاهره ولو غرمد كذا وينبغي تخصيصه بالذكي أخذ من قوله اخوانكم بناء على أنهم مكفون  
بما كفتاه بضمه لا الامور والنهر باستنائه ع ش على م ر (قوله زاد اخوانكم) وهل  
نفس العظم هو الطعوم لهم أو يعود لهم ما كان عليه وبأ كونه مع الظاهر الثاني (قوله أي  
من الجن) أي المؤمنين منهم وقد ثبت في الصحيح أنهم سألوا النبي صلى الله عليه وسلم الزاد  
فقال كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في يد أحدكم أو فرما كان لحملوك بعرقه لدوايكم زاد  
ابن سلام أن البحر يعود خضرا أو تينا لدوايكم وكذا وهم يأكلون عظم الميتة قال بعضهم وفي  
الحديث نصريح بأن الجن يأكلون به يرتد على من زعم أنهم يتغذون بالسموع وهب من منبه  
أن خواص الجن لا يأكلون ولا يشربون ولا يتناكحون ٥٢ برماوى وهذا هو المعتقد (قوله  
ولأن الاستحمام بالخرقة) في كونه من الرخص نظرا لعدم ثبوتها في الحكم الى سهولة الاجل  
عذر وهذا لا يقدح في الاستحمام بالخرق اذا جبر ولوع وجود الماء ولا سهولة أيضا لأن التغير من  
وجوب الى وجوب وميل النفس الى الاستحمام بالماء أكثر لأن يكون مراده بالخرقة طاق  
السهولة الذي هو هنا الخلق (قوله كل شئ) قال في الترتيب الحشيش ما يس من الكلال  
ولا يقال للرب حشيش بل كذا (قوله بناء على ثبوت الزاوية) أي وعدمه فالثبوت في عليه  
عدم الاجزاء وعدمه في عليه الاجزاء (قوله لانه يدفع الشمس) أي لا يتجسس أي في الجله  
يعني بالظلمة الماء الكثير أو القليل الوارد (قوله والقوا كذا) عطف خاص (قوله فيها تفصيل  
الح) قال في شرح الروض نقلا عن المجموع وأما الثمار والقوا كفتها ما يرب كل رطب لا يابس  
كالقطين فيجوز به يابس اذا كان حرا لا لا رطبا ومنه ما يرب كل رطبا وياسا وهو ان تمام أحدها  
ما كور الظاهر والباطن كالتين والتفاح والفرجل فلا يجوز رطبه ولا يابس والثاني ما كور  
ظاهره دون باطنه كالخوخ والشمس وكل ذي نوى فلا يجوز رطبا ظاهره ويجوز بقاءه المتفصل  
والثالث ما له قشر وما كوله في جوفه فلا يجوز رطبه وأما قشره فان كان لا يرب كل رطبا ولا يابس  
كالرمان جاز الاستحمام به سواء كان جبه فيه أو لا فان أكل رطبا وياسا كالمطبخ لم يربفه  
الحال فان أكل رطب فقط كالجوز والمقل جازيا لا الرطب (قوله ومن المحترم الخ) وجز  
أدى ولو مهدا كحرى ولو مفصلا وجز محبان ولو من نحو صوف وشعره متصلا ومنه شعر  
القفص فيجوز به مفصلا من كذا أو حتى والا فلا هكذا رأيت التفصيل يخط المبدأ في ٥٣  
م د وفي حاشية الاجهوى التردد في شعر القنفذ هل يلحق بالشعر أو العظم وعسارة الرجائي  
ولا يعبرى الاستحمام بصيوان أو جزءه المتصل أو المتفصل نعم يجوز الاستحمام بالخرق لقدرته  
على عصمة نفسه وتركها ولا سيما كتب عليه اسم معظم أو مسح أو مسح عليه ويجوز على غير  
عالم مستصغر مطالعة التوراة ان علم تبديلها أو تثليثه ومن المحترم أيضا كتب علم محترم كطق  
وطب خليا عن محذور كالوجودين اليوم لان ثلثهما فرض كفاية لعموم تفههما وليس  
للحرق احترام لاداه حلا فالسكى ٥٤ ابن حجر (قوله اسم معظم) كاسم شئ كتب بقصد  
اسمه أو أطلق بخلاف ما لو كتب قصده و لا يلحق بعوام الملائكة عوام البشر وان كانوا

لما روى مسلم أنه صلى الله عليه  
وسلم - ع ش عن الاستحمام بالماء المقدم  
زاد اخوانكم أي من الجن طعوم  
الادى أولى ولأن الاستحمام بالخرق  
وخصة وهي لا تلبس بالعمامة وأما  
طعوم الماتم كل شئ من طعوم الغلب فان  
لهما ولا أدى بضمه الغلب فان  
استوى باقوسه انما على ثوب الربا  
فيه والاصح انثوث طاله الماوردى  
والرواية وانما جاز الما مع ان طعوم  
لانه يدفع الشمس عن نفسه بجوارف  
غيره وأما الثمار والقوا كفتها  
تفصيل ذكره في شرح المنهاج وغيره  
ومن المحترم ما كتب عليه اسم معظم

أول علم حديث أنفق قال في المهمات ولا بد من تقييد العلم بالحزم سواء كان ١٧٧ شرعياً كإبرام لاكتساب ونحوه وطبع وعروض

فإنه انتفع في العلوم الشرعية أما غير  
المحترم كالفلسفة ومنطق مشغل عليها  
فلا كما قاله بعض المتأخرين أما غير  
المشغل عليها فلا يجوز وعلى هذا  
التفصيل يحصل إطلاق من جوزه  
وجوزه القاصي بوزن التوراة والإجماع  
وهو محمول على ما علم به من غير  
عن اسم الله تعالى وأفعوله وألحقه بحقيقته  
علم محترم جلده التصل به دون المنفصل  
عنه يحصل فجلده المنفصل عنه يتبع  
الاستنباط مطلقاً بشرط الاستنباط بما جاز  
وما ألحق به لأن يجري أن لا يبيح الجنس  
الخارج فان جفت عين الماء ثم لو بال  
ثابت بعد جفاف بوله الأول ووصل إلى  
ما وصل إليه الأول في أنه أخرج وحكم  
الفاظ المانع كالبول في ذلك وأن  
لا يقتل عن الحمل الذي أصابه عند  
خروجه واستقر فيه وإن لا يطرأ عليه  
أجنبي فخصاً كان أو طاهر أو طار  
ولو يلى الحرة أما الحلق الطاهر فلا  
يؤثر فان طرأ عليه ما ذكره من الماء نعم  
الليل بعد الحمل لا يبصر لانه ضروري  
وأن يكون الخارج المدكور من فرج  
معناه فلا يجوز في الخارج من غيره  
كالحارح بالقصد ولا في منفعت تحت  
المعدة ولو كان الأصل منسد الان  
الاستنباط على خلاف القياس ولا في  
بول خفى مشكل وإن كان الخارج  
من أحد قبله لاحتمال زيادته نعم إن كان  
له آلة فقط لاشبهه آلة الزبال ولا آلة  
الساء أجزأ الحرفيا ولا في بول يرب  
نفسه وحل مدخل الذكر لا تشابه  
عن مجرجه بخلاف البكران البكرة  
تتمع نزول البول مدخل الذكر

أفضل منهم لأن عوام الملازمة معصومون وقد يوجد في المقتول ما لا يجد في القاصل  
(قوله فانه انتفع في العلوم الشرعية) أما منفعة الطب فانه يرجع للطبيب في الامراض  
إذا أضر المرض بأن الما يضره بهم وأما منفعة العروض فانه يعلم أن القرآن ليس شعر  
لأن الشعر كالموزون مقفى عن قصد وما وجد من الآيات وثوقاً فليس مقصوداً به الشعر  
(قوله مشغل عليها) أى على الفلسفة (قوله فلا) أى فلا يحرم الاستنباط به (قوله وعلى  
هذا التفصيل) أى على أحد شتى هذا التفصيل (قوله مطلقاً) أى سواء انفصل أو لا وظاهره  
سواء انقطعت نسبتته عنه أم لا وهو كذلك ويفارق المس حيث جوز أن انقطعت نسبتته  
بغلق الاستنباط دون المس اه وعلى قياسه كدواء الكعبة الآن يفرق بأن المحقق أشد  
حرمة اه ح ل (قوله وبشرط الاستنباط) حاصل ما ذكره من الشروط خمسة وتزك  
سادساً وهو أن لا يقطع الخارج وحكمه كما في شرح التلخيص أن يقطع بعينه الماء والمتصل  
بما على المنفذ يجري فيه الحجر والحاصل أن الشارع ذكر الحجر شرطاً من حيث استعماله وهما  
شرطان تقدمتا في قوله وبشرط في الاستنباط بالحجر أم إن الخ وشروط في المحل من حيث الخارج  
وهي ما ذكرهنا وشروطاً من حيث ما يستعمل فيه وهو أن يكون في فرج معصداً إلى آخر  
ما يأتي وله شروط في نفسه وهو أن يكون جامداً طاهراً فالعاصم يحترم (قوله أن لا يبيح)  
بكسر الجيم ونهضها (قوله الجنس) لاجابة اليه مع قوله الخارج ألا يكون الانجسا اه ع ش  
(قوله نعم لو بال ثانياً) يؤخذ منه أن المسئلة مصورة بما إذا كان الثاني من جنس الأول فلو بال  
وجفت خرج منه عدمه وأوجب فانه تعيين الماء اه زى ومثل الدم في ذلك الودى والمذى نعم  
بغض الودى والدم الخارج عقب البول يمكن الخروفتل عن تقرير الرابدى خلاف ما ذكر في  
الحاشية والمعتقد أن الودى والمذى كالبول والذى اعقده ع ش اه والذى أفتى به مدر تعير  
الماء إذا اختلف الجنس اه ا ح (قوله ووصل إلى ما وصل إليه الأول) أى وإن راد على محل  
الأول اه ا ح فالشرط عدم نقصان الدم في الأول (قوله وأن لا يقتل) أى مع الاتصال  
وأما قبل الاستقرار فلا يضر الاتصال إلا إذا جاور الصفحة والحشفة كما تقرر شمساً ح قال  
ع ش على الغزى ولم يذكر التطم ولعله أراد بالاتصال ما يشمله ويظهر أن بينهما عموماً  
وخصوصاً لأن مفهوم الاتصال الاستقرار ثم السبلان يقطع أولاً والقطع أن يكون بين  
أجزاء الخارج يقطع ابتدأ اه (قوله وأن لا يطرأ) الطرؤ ليس يقيد بل لو كان الاجنبى  
موجوداً قبل كان الحكم كذلك برأوى (قوله نجساً كان) أى مطلقاً (قوله أو طاهر أو طار)  
هل مثل ذلك بل المحل فيما إذا استجب بالماء ثم قضى حاجته أيضاً قبل - فانه ثم أراد الاستنباط  
بالحرف لئلا يتلسم على ح وقضية إطلاقهم تعين الماء إذا استثنوا الألفرق اه ا ح فقول  
الشارح ألا يبرق المحل قد (قوله معناه) لوقال أصلى لكان أولى قل أى وإن كان  
مراده بالمعاد الأصل (قوله منسد) أى انسداداً عارضاً ولا كفى فيه الحجر لانه حيث ثبت  
له جميع الأحكام (قوله أن كان له آلة فقط) أى يخرج منها البول (قوله ولا في بول يرب)  
خرج بقوله وإن لا يقتل عن المحل الخ فالتسبب تفرعه عليه (قوله يفسد) أما إذا لم يتلف  
دخوله فبجزها الحجر ومنها الكر (قوله عن مجرجه) أى محل خروجه الغالب (قوله



ولا في قول الألقاب إذ وصل البول إلى  
 الخلة ويجزئ في دم حبي أو نفاس  
 وفائده حين انقطع دمها وبجرت عن  
 استعمال الماء فاستحب بالخير ثم  
 لتعوض من فائدها في ولادة عليها  
 ولوندا والخارج كالم ولوى والمضى  
 أو انشرف فعادة الناس وقيل عادة  
 نفسه ولم يحاوز في الغائط صفته  
 وهي ما انضم من الألقاب عند القيام وفي  
 البول حقيقته وهي ما فوق الختان أو  
 قدرهما من مقطوعها كما قاله الاسنوي  
 جازا لغيره وفي معناه أما التادرفلان  
 انقسام الخارج إلى مقدار واحد وما  
 يتكرر ويغير البعث عنه فأنط  
 الحكم بالخروج وأما المنشرف فعادة  
 فلعصر الاحتراز عنه وما يصح من  
 المهاجرين أو كالأثر لما حاروا ولم  
 يكن ذلك عنهم وهو عمارق الطون  
 ومن يقبضه انشرف ما يخرج منه ومع  
 ذلك لا يؤمر وبالأستبراء المأهول  
 ذلك بتدريسه فنبط الحكم بالصحة  
 والخشعة أو ما يقوم مقامها فان جاوز  
 الخارج ما ذكر مع الاتصال لا يجوز  
 انحراف في المحاور ولا في غير نظروجهما  
 تم به الولوى ولا يجب الاستبراء لدود  
 وهو بلاولثه وان قصود الاستبراء  
 من إزالة البجاسة أو تحفيها ولكن  
 يسر وجانب الخلاف والواجب  
 في الاستبراء أن يغلب على طه زوال  
 البجاسة ولا يضرم به يحاسبه فلا  
 يدل على قيامه على المحل وان حكمنا  
 على يده بالبجاسة لا لم يتحقق أن محل  
 الرية باطن الأصبع الذي كان  
 ملاصقا للمحل لاحتمال أنه من جوانبه  
 فلا يصح بالثب

إذا وصل البول) أي يقينا وأما إذا لم يتحقق ذلك أجراه الجرح (قوله ويجزئ في دم حبي الخ)  
 وقيل لا يجوز لعدم القاطنة لانه لا بد من غسلها فلا يحتاج إلى الاستبراء ما جرحه ورتب عذره  
 الشارح بقوله وفائده الخ (قوله فيمن انقطع) متعلق بالخبر المحذوف (قوله وبجرت) أي  
 حسا أو شرعا (قوله لتعوض من) كسفر (قوله ولوندا) هذا مكرر مع قوله السابق  
 ولوندا وكلم وودى الآن قال أي به هنا لو طئ لقوله أما التادرفلان (قوله من الالبين)  
 بفتح الهمزة تسمية ألمة (قوله أما التادرفلان) أي أما الأجزاء في التادرفلان غير أما التادرفلان  
 فنكر ويغير البعث عنه فألق بالعال وهو أخضر من عبارة الشارح أي فألق التادرفلان  
 بالأعم الأغلب (قوله فلا تنقسم الخارج) أي نوع الخارج والافلاذ خرج لا يستكر لانه  
 لا يمكن عودته حتى يحصل التكرار (قوله ويغير البعث عنه) أي عن الخارج هل هو باء ولا  
 (قوله فأنط الحكم بالخروج) أي يخرج من الخرج مطلقا والاولى أن يقول بالخارج (قوله  
 قلصر الاحتراز عنه) أي الانتشار (قوله وهو عمارق الطون) أي ساق الطون فهو مجاز  
 من إطلاق المحل وإرادة الحال فيه (قوله ومن يقبضه الخ) رق الثلاث لازم والمتعدي  
 منه راي وهو أرق (قوله ولأن ذلك) أي الخارج يعرضه أي خضفه عن الانتشار  
 (قوله أو ما يقوم مقامها) أي الخشعة وفي نسخة أو ما يقوم مقامها وهي غير ظاهرة أذ لم  
 يتم مقام الصفة شي ويمكن أن يقال يقوم مقامها جواب الثقب الذي أقيم مقام المسد  
 سزر (قوله مع الاتصال) فان تقع تعين في المنفصل الماء وان لم يجاوز صفته ولا خشعة فان  
 تقطع وجاوز أن صار بعضه باطن الألية أو في الخشعة وبعضه خارجا فكل حكمه وفي شرح  
 م أنه يعني عن مجاوز الصفعة والخشعة في البني به دائما بشرط أن يفقد الماء اهـ (قوله  
 من إزالة) بيان لمقصود والمراد إزالة البجاسة أو تحفيها أي بالخروج (قوله والواجب  
 في الاستبراء أن يغلب على طه) أي استعمال الماء إلى أن يغلب الخوص كان المناسب أن  
 يقول استعمال قدر من الماء يغلب على الطون زواله إذ عبارة فيها إيهام قال قل وعلامته  
 ظهور الخشوة بعد النعومة ولا يتصور فيه ثلث وإن ذكره شيخنا م فرأجه اهـ  
 وعبارة م في شرحه أما الاستبراء بالماء فيس فيه الثلث كسائر النجاسات كما أتت به الوالد  
 رحمه الله اهـ قال ع ش ومعه أنه إذا استعمال ما حتى غلب على طه زوال النجاسة ففيه  
 كالعلة الواحدة فيس أن يأتي ثلثة وثلاثة اهـ (قوله ولا يضرم به يحاسبه)  
 (قائلة) إذا أردت أن لا تظهر للبجاسة رية في ذلك فقلها بالماء قبل الاستبراء اهـ ح ف  
 (قوله وان حكمنا على يده بالبجاسة) أي فلا تصح صلاته قبل غسلها ولا يتنجس ما أصابها مع  
 الرطوبة ان علم ألقاها العين محل البجاسة بخلاف ما لو شك هل الاصابة بموضع البجاسة  
 أو غيره لا فالاصح بالشك اهـ ع ش على م ر (قوله لا لم يتحقق الخ) قال ابن حجر  
 الان شهما من الملاقى للمحل فانه دليل على نجاستها قلت وهو مستفاد من التعليق وهو قوله  
 لا لا انحصر بالشك وأما التعليق الثاني وهو قوله ولأن هذا المحل خفيه يقتضي عدم نجس  
 المحل سرا استهما من الملاقى أم لا قال الزايد والملاحق بمخالفة أي فلا فرق بين أن شهما من  
 الملاقى أو لا لعل الثانية اهـ ابح وقال شيخنا العربي مقتضى القلة الأولى الحكم ببجاسة

الموضع حيث تحقق أن الرجح من المحل الملاقي للنجاسة وليس كذلك بل يحكم بطهارة الموضع  
وان تحقق ذلك فالعزل عليه الطهارة الثانية وهي قوله ولأن هذا المحل الخ: فله يجب غلبة ظن  
زوال النجاسة وكلام ابن حجر هو الظاهر لأن الحكم بطهارة المحل يصدق أن وائحة النجاسة  
في المحل الملاقي للبريد (قوله منخفجه) أي في هذا المحل يؤخذ منه أنه لو توقت إزالة  
الرائحة على إشتان أو غيره لم يجب وهو ظاهر لعل المذكوكة عرض على م (قوله المستثنى)  
فه حذف الفاعل في غير المواضع التي يجوز حذفه فيها وأوجب بأنه بدل من الفاعل المستتر  
في الفعل بدل كل من كل (قوله ولا استصام من غيره ما ذكر) أي من غير الخارج الملوث  
مرحوى (قوله كما قبله) أي بظنره أي لأنهم قالوا إذا أصاب دخان النجاسة بمحارطها  
فانه يتجسس وأوجب بأنه قياس مع الفارق لأن دخان النجاسة نجس والرجح طاهر وصيانة  
ابن حجر ويكره من الرجح إلا أن تخرج والمحارط اه أي فلا يكره وإنما نصب الاستصام  
من خروج الدود والبر الحالى عن الرطوبة وسروطن الخلاف لأنهما مظنة خروج الرطوبة  
اه اطلق (قوله والظاهر كلام الجرجاني) أي الكراهة مطلقا وهو المعقد (قوله اللهم  
ظهر قلبي من الشقاق) يحفل أن المراد اتفاق الاعتقاد أي الاعتقاد القاسم كاعتقاد المعتزلة  
فيكون المراد آدم نظيره منه أو اتفاق العمل فيكون المراد قطع أصوله من القوة الشهوية  
والنفسية اه شرح العباب (قوله ويجب الخ) لو قدم هذا على الاستصحاب لوافق الوضع  
الطبع ولعله خالف ذلك اهتماما بالواجب قبل أي أن غالب هذا مندوب ويجب على  
الولى منع مولى به عما يجرم ويشتد منه عما يكره قبل ويؤخذ من هذا حرمة شراء  
آلة المهور لو ادا الصغير قرضه ويجب أي المكلف ولو في غيره وكلام المتن يحفل لكل من وجوب  
الاجتناب وبذنه لأنه مفروض في غير المعديل قوله وفي الصراء وذلك لأنه إذا كان بائرا  
والحالة هذه فالاجتناب مندوب وان كان بذونه فالاجتناب واجب وكلام الشارح لا يأتى  
هذا وليس قوله بذنا يتصبا للندب باحدى صورتين بل هو بيان وتفصيل للمراد منه فينبه  
بقوله بذنا وبقوله يجرمان الخ (قوله قاضى الحاجة) قال بعضهم أي مريد قضائها اه  
والاولى حمل القاضي على القاضي بالفعل وعلى مريد قضائها لأن بعض السنن الالية خاص  
بالقاضي بالفعل (قوله استقبال القلة) أي عن الكعبة يقينا أو غلنا قال في الخادم من  
المهم بيان المراد بالقبلة هنا هل هو العين أو الوجه فيجتمعا العين لانه المراد حيث أطلق في غير  
هذا الباب ويحتمل الجهة لقوله ولكى شرقوا وغربوا اه ولعل الوجه الثاني ثم  
رأيت شيئا م ر فانه ثم اعتد الاقل عرض على م ر (قوله لذلك) أي لقضاء الحاجة  
(قوله مع سائر) قال شيخنا م ر عريض بحيث يسترا العورة وخالفه ح وكلام الشارح  
بواقفه ولو كعاد دون ثلث ذراع مكفى أو احتاج الى زيادة وجبت وعبارته شرح م ر  
ويشترط في عرض السائر أن يتم جميع ما توجه به سواء في ذلك القائم والجالس اه (قوله  
مرتفع) أي في حق الجالس وعمله الاجتنب بأن ذلك يستمر من مرتبة الى موضع قديمه  
وأخذ منه والشيخنا أنه لو قضى حاجته فاعلم بأن يستمر من مرتبة الى موضع قديمه صيانة  
للقبلة وان كانت العورة تنهى الركبة اه ح ل (قوله بدراع الآدى) واجمع لجميع

ولأن هذا المحل خفف فيه بالاستعانة  
بالجبر وخفف فيه هنا فاكفى فيه بغلبة  
ظن زوال النجاسة (فاذا أراد) المستثنى  
(الاقتصار على أحدهما) أي الماء  
والجبر (قاله أفضلى) من الاقتصار على  
الجبر لأنه يريل العين والارتجاف  
الجبر ولا استصام من غيره ما ذكر فقد نقل  
الحارودى وغيره الإجماع على أنه  
لا يجب الاستصام من النوم والرجح قال  
ابن زينة ولم يفرق الاجتناب بين  
أن يكون المحل رطبا أو يابسا ولوقيل  
بوجوبه إذا كان المحل وطبا لم يعد  
كما قبل به في دخان النجاسة وهذا م ر ودود  
فقد قال الجرجاني أن ذلك مكره  
وصرح الشيخ نصر المصلى بتأيم  
فاعله والظاهر كلام الجرجاني  
وقال في الاحياء يقول بعد سماع  
الاستصام اللهم طهر قلبي من الشقاق  
وحسن فرح من الفواحش (ويجب)  
قضى الحاجة (استقبال القبلة  
واستبصارها) ندبا إذا كان في غير الملة  
لذلك مع سائر ما سعى ثلث ذراع تقريبا  
فاكثر منه وبه لأنه أدعى فأقل بدراع  
الآدى وراخا ذيله كاف في ذلك

مقابلته (قوله فهما) أى الاستقبال والاستدبار حيث ذى حيز إذ كان البناء غير معذب  
 السائر خلاف الأولى وهو المتمد (قوله وفى الصرا) واختلف في عمله ذلك فقبل لأن  
 الصرا لا يتخلو عن مصلح ما لا وجب أو أنسى فربما وقع بصره على فرجه فبدأ وقال  
 التوروى إن جهة القبلة مغلفة فوجب صياغة فى الصرا وورخص في البناء للمسقة (قوله  
 والاصل في ذلك) أى المذكور من الجواز والحریم (قوله فلا تستقبلوا) المراد بالاستقبال  
 والاستدبار أن يستقبل أو يستدبر القبلة بعين الخارج لا بالصدر حتى لو استدبر القبلة وبال  
 أو استقبلها وذكركم لغير جهتها وبال فلا حرمة اه قل خلافا لآبى (قوله  
 ولا تستدبروها) لا يعني أن المراد باستدبارها كشف دره إلى جهتها حال خروج الخارج منه  
 بأن يجعل ظهرها إليها ككشف الدبر حال خروج الخارج وأنه إذا استقبل أو استدبر من جهتها  
 لا يجب الاستدبار أيضا عن الجهة المقابلة لجهتها وإن كان القرح مكشورا إلى تلك الجهة فحال  
 الخروج لأن كشف القرح إلى تلك الجهة ليس من استقبال القبلة ولا من استدبارها خلافا  
 لما يتوهمه كثير من الطلبة اه شوبرى (قوله يول ولا غاظ) على ألف والنشر المرتب  
 أى لا تستقبلوا يول ولا تستدبروها بغاظ لأن الاستقبال جعل الشيء قبالة الوجه والاستدبار  
 جعل الشيء جهة دره (قوله ولكن شرعوا وأغروا) فان قلت ان شرعنا استقبلنا وغربنا  
 استدبرنا قلت هذا محمول على أهل المدينة ومن داناهم فانهم أذا شرعوا لم يستقبلوا وإذا غروا  
 لم يستدبروا اه زبادى (قوله قضى حاجته في بيت حفصة) أى في غير المذموم مع السائر كما  
 قاله المرحومى (قوله مستدبر الكعبة) هذا هو عمل الدليل (قوله فرائه قبل أن يقبض  
 بعامل الخ) فان قلت هذا الحديث طاهر في التسع فيقتضى الجواز طلقا قلت هذا ما توهمه  
 به ضم وزب أنه محمول على أنه رأى في بناءه ونحوه أى رأى في المذموم الحاجة ويحمل أنه رأى  
 في غير المذموم السائر لبيان الجواز لأن ذلك هو المذهب من حاله صلى الله عليه وسلم لم يالفته  
 في السائر قال في الأبعاد ودعوى أن ذلك من خصائصه لا يلتفت إليها لأن الخاص لا يثبت  
 بالاحتمال (قوله حملوا الخبر الأول) أى وهو قوله إذا نيت الخ أى وجلا الخبر الثاني  
 وهو فعله صلى الله عليه وسلم الشامل لاستقباله الذى رواه جابر واستدباره الذى فعله في بيت  
 حفصة على غير المذموم السائر وهو أن كان خلاف الأولى لكن فعلة لبيان الجواز كما  
 أشاره السائر بقوله كما فعله صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز اه (قوله بخلاف البناء غير  
 المذكور) وهو البناء غير المذموم السائر (قوله غير المذكور) أى في قوله ويحرم أن في البناء  
 غير المذموم اه الحاجة وفى الصرا بدون السائر وغير المذكور يتجسّد صورته أن يكون معدة  
 مطلقا وأن يكون غير معدة مع السائر لكن قول السائر بعد أما المذموم الخ يقتضى أنه خاص  
 بصورة واحدة وهى الثانية ومن ثم اقتصر عليها الحثى (قوله مع الصرا) أى ومع  
 السائر م (قوله أما المذموم الخ) محترقه قوله إذا كان في غير المذموم فلو نشر مشوش  
 واعلم أن الخلاصة بعينه العقها بالملة وتارة يعبرون عنه بأوى الحثى فالأعداد يحصل  
 بأحد شيئين بالهيئة لتعمل كسبون الاخيلة وإن لم تنقض فيها الحاجة بالفعل وبقتضاء الحاجة  
 بالفعل مع العزم على العود وإن لم يحصل تهيئة للعمل (قوله ولا خلاف الأولى) أى ولا هو

وهما مختلفان خلاف الأولى ويحرم أن في  
 البناء غير المذموم اقتضاء الحاجة وفى  
 الصرا بدون السائر المتقدم والاصل  
 في ذلك ما في الصرا أنه صلى الله عليه  
 وسلم قال إذا نيت الخ غاظ فلا تستقبلوا  
 القبلة ولا تستدبروها يول ولا غاظ  
 ولكن شرعوا أو غروا واقع ما أنه صلى  
 الله عليه وسلم قضى حاجته في بيت حفصة  
 مستقبلا الشام مستدبرا الكعبة  
 وقار جابر بنى النبي صلى الله عليه  
 وسلم أن تستقبل القبلة يول فرائه  
 قبل أن يقبض بعامل يستقبلها رواه  
 الترمذى وحسنه فحملوا الخبر الأول  
 المقيد للحرمة على القضاء وما لم يلق به  
 سهولة اجتناب المذموم بخلاف  
 البناء غير المذكور مع الصرا فيصير  
 فيه ذلك كما فعله صلى الله عليه وسلم لبيان  
 الجواز وإن كان الأولى للسائر كما  
 أما المذموم فلا حرمة فيه ولا كراهة  
 ولا خلاف الأولى

خلاف الأولى فهو غير مبتدأ محذوف ويصح نصبه عن أنه خبر ليكون محذوفاً وأما كونه  
معقولاً فلا يصح لأنه معرفة بالاضافة وهي التخصيص في التفسيرات على قول الخلاصة  
عمل إن أجل للآفي نكرة الخ (قوله فأنهم لا يعارضون الضرورة) أي حدث غلب على ثلثه تعبه  
بالأخارج والأدوات القليلة اه طباري (قوله وإذا تعارض الخ) قال شيخنا قل لا يخفى  
أن هذا التعارض لا يتصور أن ذكره من القضاة والعلما اه وأقول يمكن تصويره بأن  
يكون يعمل ثلاثين فيهما من غيرهما كأن يكون المحل مستطيلاً لجهة القبلة كالحد فلا يدخله  
الشخص الامن فاجنبه فأملاً مستقبل وأما أن يستدبر وكان الحد أقل من ثلثي ذراع ولا  
يمكنه الانحراف الى غيرهما وقرب ذلك ويعينه ما قاله سم انه لو قضى الحاجتين ليجب الستر  
الامن جهة القبلة فقط اه ارج وياضاح ذلك ما قاله بعضهم وإذا تعارض الاستقبال والاستدبار  
أي تعذر عليه غيرهما وكان كل منهما مكثراً وصورة ضيقة تعذر فيها غير الاستقبال  
والاستدبار ويمكن فيها كل منهما وذلك كالحد الذي وضع فيه الميت فأنهم يجعلونه بقدر وضع  
جنب الميت فيه فينأى فيه الاستقبال والاستدبار ولا يتأق فيه غيرهما أي وكان جداره غير  
عرض بحيث لا يحصل الستر المطلوب هذا معنى قوله وإذا تعارض الخ وليس معنى تعارضهما  
أنه لم يكن إلا واحداً منهما اه (فرع) \* أشكل على بعض شفقة الطلبة قولهم لو ثبت الريح  
عن بين القبلة وتماها لجازا الاستقبال والاستدبار فلو تعارض الاستقبال والاستدبار قدم  
الاستدبار بقولهم أن المراد قولهم جازا الاستقبال والاستدبار التحصير بينهما ما أمكنهما وأن  
المراد بتعارضهما أنه لم يمكن إلا أحدهما فلا معنى لتقديم الاستدبار وهو خطأ واضع لمعنى  
قولهم جازا الاستقبال والاستدبار أنه يجوز الممكن منهما فإن أمكنهما ومعنى تعارضهما وهذا  
واضح لكن الزمان أخرج الى التعرض لذلك سم على ابن حجر (قوله تعين الاستدبار) لأن  
الاستقبال أغش (قوله وذلك) أي التقديم بالحالة المذكورة وقوله مسبق في الثلاثة وتحمل  
ذلك ونقصه من الأدب ما لم يفسله الخارج أو يضره كنه والأدراج وحيد فيجب عليهم  
الغض كالأول احتياج الى الاستماع كنف العودة عند حضور من ذكره ذواق الوقت فانه  
يجب عليه الاستماع والحالة هذه ولا يحتاج ما في به والدشيعنا فمن خاف فوت الجمعة ولم  
يفعل ما تقدم أنه لا يجب عليه أن يفعل ذلك بل يجوز له لأن الجمعة بدلا ولا كذلك الوقت فانه  
حل قال ع ش على م ويبنى أنه كشفها والحالة ما ذكر مستحب لأن غايته أن هذا عذر  
يجوز التردد والاصل في الاعتذار أنها مسقطه للأمر فقط وتحمل المشقة معها أولى وأيضا فقد  
قالوا لعلم قوم عدم رد السلام من السلام عليهم وإن أعواها عنا كذلك اه بحرفه  
(قوله ويحجب) أناده المصنف هنا دون ما بعده إشارة الى مغايرة الحكم الأول وهو اجتناب  
الاستقبال والاستدبار الحكم الثاني وهو اجتناب البول في الرأكد وما بعده اه ع ش لأن  
الأول يصدق بالوجوب (قوله والغائط) وهو أولى بالكراهة (قوله في الماء الراكد) سواء  
كان قليلاً وكثيراً الآن يستخرج بحث لا تعانه الاقش بحال ويكره في الدليل مطلقاً جازياً كان  
أو اكد سواء استبرأ لم لا مرداً لتفصيل اعماه في قضاء الحاجة في الماء هاراً والحاصل  
انه يكره في الدليل مطلقاً وكذا في النهار لا في الرأكد المستبرأ والجاري الكثير (فرع) \* يشب

قائه في الموضع ويستثنى من الحرمة  
ما لو كانت الريح تهب عن بين القبلة  
وشمالها فأنهم لا يعارضون الضرورة  
وإذا تعارض الاستقبال والاستدبار  
تعين الاستدبار ولا يعزم ولا يكره  
استقبال القبلة ولا استدبارها حاله  
الاستقبال أو الجاه أو استدبارها  
إذا التهي عن استقبالها واستقبالها  
مقدرة على البول والغائط وذلك في  
في الثلاثة (ويحجب) ندبا (البول)  
والغائط (في الماء الراكد) التهي عن  
البول فيه في حديث مسلم

اتخاذ الماء للبول فيه لئلا لا يتسع ولا أن دخول الحش يحس منه لئلا والنهي عن شق البول  
في البيت وقيل له بأن الملائكة لا تدخل بيتا فيه بول منقح كالأنثى دخل بيتا فيه كلب أو جنب أو  
صورة لا يعارض ذلك لاحتمال أن يراد بالانتفاع طول المكث وهو غير لازم من الانتفاع أو النهي  
خاص بالتهارور وخص فيه للانتفاع طيلوي (قوله وإن كان الماء غظلا) معقد (قوله  
ولكن يكره في الليل) أي البول في الكثير الجارى (قوله لما روى) أي أن الماء ما روى الجنى  
(قوله وينبغي أن يحرم) ضعف (قوله طلقا) جازيا أو ركا كذا قوله لا فيه اتلاف عليه  
وعلى غيره يؤخذ منه أنه محله إذا كان باحا أو مملوكا (قوله بما تقدم من التعديل) أي إمكان  
ظهوره بالكثرة (قوله فهو كالاستبراء بغيره) أي في أنه يمكن ظهوره بغيره بتعديه فلا يراد أن  
الاستبراء طاهر يتخلف البول في الماء لجامع بينهما (قوله بأن هناك استعمالا) لوقول  
بأن هناك تنصفا لكان صوابا قبل والاولى ما قاله الشارح لأنه ليس هناك تنصيف بالتجاسة بل  
استعمال (قوله إذا كان الماء) أو مباحا (قوله أو موبل) أو موقوف ولو كان مستبرا  
كما قلناه في شرح العباب خلافا لما نقله سم في الحل في المنع وصوره الموقوف أن يقف  
انسان ضبعة مثلا لعل من ربهما فهو صريح أو نفسه أو أن يقف بغيره فيدخل فيه ماؤه  
الموجود والمقيد بغيره والافعاله لا يقبل الوقت قصدا اه رشيدي على مروجش ويحرم  
أيضا الاستبراء في جدار موقوف أو مملوك وينبغي أن يحرم البصاق والحطاط فيه لأنه يؤذي  
الناس لاستفادهم ذلك طيلوي على النهج (قوله أوه ونعني للطهارة) ظاهره أنه يحرم  
ولو كثيرا لاحتمال تنصيفه بغيره وبعبارة اجماع ظاهره ولو كان مستبرا بحيث لا تعافه النفس  
بحال لاحتمال ما لا يمنع قضاء الحاجة فيه لكن قال سم في ترجمته في الحالة المدة كورة نظار  
ولو عاقته نفس المالك دون غيره قالوا فيه اعتباره دون غيره (قوله أوجب بما تقدم) أي من أنه  
يدفع البص عن نفسه ولا مكان طهره الظليل منه بالكثرة وقوله يدفع البص أي باعتبار جنسه أي  
بالنظر للماء الكثير وبعبارة الطيلوي وشمل كلامه الماء العذب فلا يحرم وإن كان روبا أو فارقا  
الطعام بأن لمع إمكان طهره قوة دفع الحاجة ولو في الجبل أو باعتبار جنسه أي بالنظر للماء  
الكثير فلا يراد أن الماء القليل لا يدفع البص أي لأنه ينص به (قوله تحت الشجرة) المراد  
بالتحفة ما اتصل به الثمرة الساقطة غالب العادة سم ولا فرق بين الثمرة المملوكة وغيرها والكلام  
من حيث التحجيس أمام من حيث دخول ملك الغير فإمران لم يرص أو به وتقدر رضاء والمراد بالثمر  
ما يقصد الانتفاع به بكل أو غيره كشم ودين ولونحور ورق لم تعاف النفس الانتفاع به بعد  
تلوينه اجم وهذا في شجرة في ملكه أو بأرض مباحة أو مملوكة أو أن مالكها أو علم رضاء  
والاحرم فلو كانت له والثمره لغده اجم عدم الحرمة شوري ويكره من جهة الثمرة وبعبارة قل  
على الجلال وينبغي أن يحمل الكراهة إذا كانت الثمرة له والأرض له أو كانا مباحين وأما إذا كانت  
الثمره له دون الأرض فإن جاره قضاء الحاجة فيها بأن كان المالك رضى بذلك فالكرهية من  
جهة الثمرة وإن لم يجز جارات الحرمة أيضا وإن كانت الأرض له دون الثمرة فالكرهية إذا كان باذن  
مالكها والا فالحرمة أيضا وإن لم يكن له واحد منه ما فإن جاره قضاء الحاجة فالكرهية للثمره  
أيضا قال العسادي وسق الشجر بالماء البص كالبول أخذ من العلة فراجع اه (قوله الثمرة)

ومثله الغائط بل وفي النهي في ذلك  
للكراهة وإن كان الماء ظلالا لا سكن  
طاهرا ولا كثرة وفي الليل أشد كراهة  
لأن الماء بالليل ما روى الجنى أما الجارى  
ففي المجموع عن جماعة الكراهة في  
الليل منه دون الكثرة ولكن يكره  
في الليل لما روى قال وينبغي أن يحرم  
في الظليل طلقا لأن فيه اعتلا فاطسبه  
في الظليل ورتبة تقدم من التعديل  
وعلى غيره ورتبة تقدم من التعديل  
وبأنه مخلف البص وسائر الإحباب  
فهو كالاستبراء بغيره ولم يقل أحد  
بغيره ولكن شكل بغيره من أنه  
يكره به - مهال إلا أنه البص في الماء  
الظليل وأوجب بأن ذلك استعمله  
بجلائه هنا (نبيه) محل علم  
أن يحرم إذا كان الماء له ولو يتعين عليه  
الطهر به بأن وجد غيره أما إذا لم يكن له  
كما لو لم يجد غيره أو مسبل أو له وتعين  
للطهارة بأن دخل الوقت ولم يجد غيره  
فأبى يحرم عليه فإن قيل الماء العذب  
رأى لاه مطعون وبكره أيضا قضاء  
أوجب بما تقدم وبكره أيضا قضاء  
الحاجة بقرب الماء الذي بكره بقضاءها  
فيه لعدم النهي عن البول في الموارء  
وصب البول في الماء كالبول فيه  
(و) يجنب ذلك ندبا (تحت الشجرة)

أى التى من شأنها أن تغزى ولو في غير وقت الفترة فلا تربط أن تكون مفرقة بالفعل. وعسارة قل  
على الجلال والمرا دجا يفر من شأنه ذلك وإن لم يبلغ أو أن الأثر إعادة كالودى الغير (قوله  
غير متيقن) فيق أن يزاد ولا مضمون سم (قوله بين البول والغائط) لكن الكراهة في الغائط  
أشدها في البول خلافا لما أشار إليه في الشرح الصغير لأن البول يظهر بالماء ويجفاهه بأشخص  
والريح في قول بخلاف الغائط فإنه لا يظهر مكانه إلا بعد النقل ولا يظهر بصب الماء عليه ويمكن  
أن يقال إنها في الغائط أخف من حيث يرى فيصنّب ومحمل ذلك ما لم يعلم بطهروه قبل الفترة  
بخصوسيل والأفلا كراهة م وفي شرحه (قوله في الطريق) أى والحال أنه مباح أمّا المسبل  
والموقوف ومالك الغير فيصر عليه قضاء الحاجة فيه (قوله المسائل) وإن لم يكن طارقه وط  
ولوزنق أحسد في الغائط في الطريق وتلق فلا ضمان على الفاعل وإن غطاه بتراب أو نحو ذلك لم  
يحدث في التلف فعلا أى غير جائز وما فعله جائزه ع ش على م و الفرق بينه وبين ما قالوه من  
الضمان بالقضاء القصاصات كشور الطين في الطريق أن الأصل أن وجود الغائط في الطريق  
انما هو عن ضرورة قامت بقائه بخلاف القصاصات فأده شحنا ح ف والعنماوى ومثله  
في ع ش على م و وشل العلامة زى عالوة موط في الطريق فهل يجب عليه أن يغطيه بتراب  
مثلا أم لا واجب بأنه لا يغطيه بل يقيه بحاله ليجنب اه (قوله اتقوا اللعائين) أى اجتنبوا  
فعل اللعائين أى اتقوا فعل اللعائين قالوا وما فعل اللعائين قال تعالى الذى الخ فهو على حذف  
مضاف والحاصل أن في هذا التقضا مجازا بالحذف أى فعل اللعائين ومجازا عقليا من باب  
الاستناد الى السبب كبنى الامور المنة لانهم ما ملعونان للاعتان لكن لما نسبوا الى اللعن نسب  
اللعن اليهما قالوا العلى في لفظ اللعائين ومجازا بالحذف في اتقوا اللعائين فهو على حذف  
مضاف أى فعل اللعائين كما تقدم وأشار الشارح الى المجاز العقلى بقوله تسببنا ذلك الخ وأشار الى  
المجاز بالحذف بقوله والمعنى احذروا الخ (قوله الذى يتجلى الخ) الذى يطلق على المفرد وغيره  
فهو مطابق لما قبله ويدل على ذلك قوله وخضع كذا فى خاصوا مرحومى وقال ع ش كل  
الظاهر للندان يتصلبان لطابق قول السائل وما اللعانان والحواب أن أو بمعنى الواو (قوله أو  
في ظلمهم) أو للتوسيع وفي رواية أو في مجالسهم فكأن شاملا لوضع الشعر في الشتاء (قوله  
إذا أصله الاثنان) أى أصله الثانى ثلاثى أى أصله الاقل المعنويين (قوله المذكور) نعت  
لسبب قل ولا يتعين بل يجوز أن يكون نعتا لعل لكن ماذر هو التبادر (قوله البراز) بدل  
من الملاعن فهو موضع مجازا اه شيكا (قوله كراهته) معتقد (قوله وينبى حرمة) ضعيف  
(قوله وقبل صدره) أى أوله وهذا الخلاف من جهة اللغة والأفلا تربط عليه حكم مبدئى  
(قوله ما برز منه) أى ما ظهر منه وإن لم يكن أعلاده فهو أعم منه (قوله أمّا الطريق المصور)  
محتز قوله المسائل (قوله في القتل) محله إذا لم يكن موضع القتل أو الشمس محل العصبة كقبض  
المكس والأفلا كراهة اه ج (قوله موضع اجتماعهم) أى لتوحيد مباح أمّا الحرام فلا  
يكرب لوقيل بنديه تغير الهم لم يعد وقد يجب أن لم عليه دفع معصية ولا يكرب في الاجتماع  
لمكروهان يقرن ذلك ولنهو ينبى في الشك الكراهة نظرا الى أن الأصل في الاجتماع الأباة  
اه رماوى (قوله بضم المنة) أى وأقصها بل أقصر في الصباح عليه وفي شرح المهجة فتح

ولو كان الثمة باحوا في غير وقت الفترة  
صيانة لها عن التوثيق عند الوقوع  
فنعافها النفس ولم يجره ولا نعت  
غير متيقن نعم إذا لم يكن عليها غير وكان  
يجرى عليها الممس مطرا وغيره قبل  
أن تغزى بكرة كالو بال فتحها ثم أورد عليا  
ماء طهور ولا فرق في هذا وفي غيره  
تقدم بين البول والغائط (و) يجنب  
ذلك بدأ (في الطريق) المسائل لقوله  
على الله عليه وسلم اتقوا اللعائين قالوا  
وما اللعائين يا رسول الله قال الذى يتجلى  
في طريق الناس أو في ظلمهم تسببنا ذلك  
في لعل الناس لها كثر إعادة فتنب  
اليها بصيغة المبالغة إذا أصله الاثنان  
فقول الاستناد للمبالغة والمعنى  
احذروا سبب اللعن المذكور ويلزم  
داود واستناد جيد اتقوا الملاعن الثلاث  
البراقى الواردة وقارة الطريق والقتل  
والملاعن واضع اللعن والوارد طرق  
الماء والتصلب انتقوا وكذا البراز  
وهو كسر الباء على المختار فيس  
بالفائض البول كما صرح في المهذب  
وغيره بكراهة ذلك في المواضع الثلاثة  
وفي المجموع طاهر كلام الأصحاب  
كراهته وشيى حرمة للأخبار الصحيحة  
ولا يذهب السليمان الحمى والمعتقد ظاهر  
كلام الأصحاب وقارة الطريق أعلاه  
وقيل صدره وقبل ما برز منه أمّا الطريق  
المصور فلا كراهة فيه (و) يجنب  
ذلك نذافى (القتل) لانهى عن التصلب  
في ظلمه أى فى الصنف ومنه وضع  
اجتماعهم فى الشعر فى الشتاء (و)  
(التقيد) وهو بضم المثنة

المائة أقصع من ضمها وشمل قوله الثقب ما حصل بجهز في الحال وهو موضع نظر والكلام في  
غيره لانه لقضاء الحاجة هم (قوله التلزل) ويقال له بخر (قوله سكن الجن) وفي الشامل  
وغیره أنهم قتلوا سعد بن عباد بن عباد رضي الله عنه لما لم يسمو مثلهما تعاقب (قوله نبى نعيم ذلك)  
عبادة قال نعم ان جمل على ظلى الاذاعة اوبه ولم يكن بما شذب قلده بعد قهره اه بصره  
(قوله حال قضاء الحاجة) ليس قد اقلع لعد الصكر اه طفا بجعد الدخول ولغير قضائها  
كان دخل لوضع اربيق مثلاً وليس ارجأ وطال دلهن وفي شرح ابن قاسم العادي على المتن  
ما وافق كلام الشارح وهو مروج كاعلمت اه (قوله اى يكره ذلك) اى الكلام وقوله بل  
قد يجب اذا خشي وقوع محذور بمحقق كاهى يقع في نحو بشر وقد بين ان رجعت مصلحته على  
السكوت كان حديثه نفسه يصدق وخشى من حلوله الشيطان فيه ومنها فستن ان يتكلم  
بالامر بالاعطاء وقد يباح حاجة لم ترجح المصلحة فيها ولا يحرم في حال ولو قرآن خلافا لا اذرى  
حدث قال يصره (قوله الاضرورة) وهل من الكلام ما اقر به قاضى الحاجة من التخص  
عند طرق باب الخلاص من القبر يعلم هل فيه أحد أم لا فيه نظر والا قرب ان مثل هذا لا يسمى كلاما  
و بتقديره فهو حاجة وهي دفع دخول لم يطرأ الباب عليه لثقة خلقه اهل اه ع ش على مد  
(قوله وهو وان كان على المجموع الخ) اى الذى هو كشف العورة لان المجموع يصدق بالكل  
كالبعض وقوله فبعض موجباته وهو التصديق مكرره وانظر من أين تستفاد كراهة التحدث من  
هذا الحديث وعبارة المدافى قوله وهو وان كان على المجموع الخ جواب عما يقال لحديث  
يقضى حرمة الكلام لكن قد يقال ما الدليل على الكراهة قط (قوله فلو عظم) من باب  
ضرب وتصر وانما امر العاطس بالحد لما حصل له من المنفعة بجهز ما احتقن اى اجتمع في  
دماغه من الاجرة (قوله حد الله تعالى بقلبه) اى وشاب عليه وقوله المذكر القلبي لا ثواب فيه  
محمول على ما لم يطلب بخصوصه وهذا مطلق وبخصوصه ع ش على مد قال بعضهم يؤخذ  
من هذا صحة ما ذهب اليه السادة الصوفية من جواز الذكر بالقلب والثواب عليه بل هو افضل  
من ذكر اللسان لخصوصه الزيادة ولو لم يكن فيه ثواب لما امر السادة النعمان بالحد في الموضوع  
المصكروه فيه ذكر اللسان وهو الحق الذى نبى اعتقاده وفيه ان ما قاله الفقهاء انما هو  
في الموضوع الذى يكره فيه ذكر اللسان واجاب الله ابان بجهز في التقاوى الحديث بقوله المذكر  
بالقلب لافضلته منه من حيث كونه ذكر متعبد بالقطعة وانما فيه فضيلة من حيث استحضاره  
لغوامس تزيه الله واجلاله بقلبه وهذا يجمع بين قول النووي في شرح مسلم ذكر اللسان مع  
حضور القلب افضل من ذكر القلب وبين قوله لم لا ثواب فيه من نفي عنه الثواب اراد من حيث  
قطعه ومن ان فيه ثوابا اراد من حيث حضوره بقلبه فتأمل ذلك فانه مهم ولا فرق في جميع  
ذلك بين المعنوي وغيره (قوله ولا يجزئ لسانه) ظاهر كلامه انه لو حرك لسانه وان لم يسمع نفسه  
كان متعبد عنه قال ابن عبد الحق وليس كذلك قلت وعكس الجواب بأن تحريك اللسان اذا  
اُطلق انصرف الى ما يسمع فيه لان الصريك االم يسمع نفسه لا أثر له حتى لا ينجس به من حلف  
لا يتكلم ولا يجزئ في الصلاة لكونه لا يسمى قراءة ولا ذكرا الى غير ذلك من الاحكام ومثله في ابن  
بجر ع ش على مد (قوله قد مكره) معقد وقول الاذرى ضعيف (قوله الى نرجه)

التقدير النازل للهي عنه في خبر اى  
داود وغيره لما قيل انه ممكن الجن  
ولانه قد يكون فيه حوان ضعيف  
فتأذى أو قوى فيؤذيه أو ينقصه  
ومثله السرب وهو يفتح السيف والراء  
فالشق المستطيل قال في المجموع ينبغي  
تحرير ذلك انتهى اه الا ان يرد ذلك  
اى لقضاء الحاجة فلا يحرم ولا كراهة  
والمعقد ما مر من عدم التحريم (ولا  
يتكلم على البول والغائط) اى يكت  
حلى تشاء الحاجة فلا يتكلم في كراهة  
غيره اى يكره ذلك الاضرورة كادار  
اعنى فلا يكره بل قد يصح لغير لا يضر  
الرجلان يضر بان الغائط كاشفي عن  
عورتها يتعد فان الله يقبض على  
ذلك رواد الحاكم وصحبه ومعنى زبريان  
يأذيان والمقت البض وهو وان كان  
على المجموع فبعض موجباته مكرره  
فلو عظم حد الله تعالى بقلبه ولا يجزئ  
لسانه اى الكلام يسمع به نفسه  
اذ لا يكره الله سم ولا التخص وظاهر  
كلامهم ان القراءة لا تحرم عندئذ وتقول  
ابن كنج احل الاذرى اى جواز اذرى  
الطريق فتكره وان قال الاذرى  
الاذن بالعلم المنع ويستأن لا يطرأ  
الى رجيحه ولا الى الخارج منه ولا الى  
العلم

أي بلا حاجة (قوله ولا يبعث) هومن باب زح كافي التاموس (قوله ولا يستقبل الشمس)  
 أي حدث لاسائر وعبارة زى قوله ولا يستقبل الشمس أي ندط الوعها وأغربها هكذا أنهم  
 لأن هذه الحيلة هي التي يمكن فيها الاستقبال بخلاف ما إذا صارت في وسط السماء فإنه لا يمكن  
 استقبالها إلا إذا انهم على قضاة وحده نذير على نفسه هكذا أنهم وهكذا القمر لئلا  
 يعرفه (قوله يول ولا غاط) أي يصنعها لاصدره وأظهره (قوله وهذا هو المعتقد)  
 معناه (قوله لأصل للكرامة) أي لكرامة الاستقبال (قوله بيت المقدس) المراد حجرة  
 بيت المقدس فهو على حذف مضاف (قوله حكم استقبال الخ) ضعيف والمعتقد أن استقبال  
 بيت المقدس راستدبار بعد ذكر مكرهه بلا سائر أفعال السائر فلا كرامة فإن أراد الشارح  
 حكمه ما المذكور في المتن فهو معتقد وإن أراد حكمه ما الذي ذكره الذي هو المعتقد كان  
 هذا ضعيفا اهـ د (قوله أن يعدع الناس) أي ولو في البول أن كان ثم أحد غدغه قال  
 أبو زرعة وفي معنى الإبعاد في العصر انحداج الكنف في البيوت وأرضاء السور والانتار  
 بنحو حجرة أو راحة في العصراء ومقتضاه أنه لا يستقبل الإبعاد في المعتقد وهو ما نقل عن الحلبي  
 ومشي عليه في عجب وعلمه في شرحه بأنه لا يستقبلها باليمن فعلها فيه مع عدم الإبعاد وأطلق  
 في الامداد فتشعل ككلامه الاخيلة المعتقد بأن يدخل أبعدها من الحاضر من أن سهل وبه  
 صرح في النصفة وقال الشيخ أنه في غاية التمام والانتباه اهـ بلادي (قوله من لهم الإبعاد)  
 عنه كذلك أي إلى حيث لا يبعث النار من صوت الخ (قوله ويستترع أعينهم) يرفع  
 الخ) لا يخفى أن هذا ناشئ عن فهم اقتصاد الستر عن القلب والستر أعين الناس وليس كذلك  
 المداد وها على ما يستلزم العورة عن غير علمه سواء وجد فيه ستر القلب له أو لا فلفل الشارح  
 تبع فيبدأ كره صاحب الروض ويستند في ذكر مكان تسقيف المكان وعنده غير مستقيم  
 فتأمل وافهم قل قال العلامة الأجهوري واعتراضه ظاهر فقد قال م في شرحه ما نصه  
 ثم إن كان في محل تسقيف أو يمكن تسقيفه كفي الستر نحو حدان إن ساعدته أكثر من ثلاثة  
 أذرع ولا يمكن مثل ذلك في القبلة وبعضهم فهم اقتصاد الموضعين فأحذره اهـ (قوله يلعب  
 بقاعه ب آدم) أي أنه يحضر أمانة الاستجابة ورصدها بالآذى والفساد لانها واضع بهجر  
 دم اذ كرامة تعالى ويكشف فيها العورات فأمر بسترها اهـ مرحوي لحثها مثل الامر  
 وفعل السقموع عنه الشيطان وأذنته والمقاعد جمع مقعدا م مكان أي يلعب في مواضع عقود  
 بني آدم أي التي تنكشف بها عورتهم أي يورس له حتى ينظر إلى فرجه لينظر هل هو كيو مثلا  
 أو صغيرا ويحذر من يلعب بفرجه القضاة ونحو ذلك اهـ القبطي (قوله من فعل الخ) فيه إشارة  
 إلى أن هذا الأدب سندوب لا واجب ووجهه عدم تحقق قطر عورته (قوله وأرضاء ذيله)  
 ومنه ساعه فوق عورته وشعر كذلك كلمته ولو لم يسر لستر الأبرأ ذيله لم يكف الستر به إن  
 أذى إلى نفسه لأن في تخص فوه متقعة عليه والشرط ليعطى العذر اهـ ع ش على م (قوله  
 أو يبين لا يمكن تسقيفه) كبستان (قوله كني) أي البناء عن السائر (قوله إذا لم يكن  
 ثم الخ) أي بأن كان هنالك من يقض بصره عن يحرم عليه النظر أو كان هناك من يجوز له نظر  
 عورته أو لم يكن ثم أحد أصلا لانها لينة تصدق بقى الموضوع فانه دفع ما يقال الاخصر أن يقول

ولا يبعث يده ولا يلتفت عينا ولا شيئا  
 (ولا يستقبل الشمس) (لا القمر)  
 يول ولا غاط أي يصنعها لاصدره  
 يستدبرهما وهذا ما جرى عليه ابن  
 القري في روضه والذي نقله السوي  
 في أصل الروضة عن الجمهور أنه يكره  
 الاستقبال دون الاستدبار وقال  
 في المجموع وهو المصعب المشهور وهذا  
 هو المعتقد وإن قال في التحقيق أنه  
 لا أصل للكرامة فالحق أرا بآسته رحكم  
 استقبال بيت المقدس واستدبار رحكم  
 استقبال الشمس والقمر واستدبارهما  
 وبين أن يعدع الناس في العصراء  
 أو ما ألحق بها من البيلان إلى حيث  
 لا يسمع الصالح منه صوت ولا يشتم  
 له ربح فأن تعد عليه الإبعاد عنهم  
 من لهم الإبعاد عنه كذلك ويستترع  
 أعينهم عن رفع ثي ذراع ما كثر فيه  
 وبه ثلاثة أذرع وأقل قوله صلى  
 الله عليه وسلم من أغنى الغائط فليستر  
 فان لم يجد إلا أن يجتمع كتابه من  
 رمل فليستر به فان الشيطان يلعب  
 بمقاعه بني آدم من فعل فقد أحسن  
 ومن لا يخرج عليه ويحصل الستر  
 راحله أو روضه وأرضاء ذيله هذا إذا  
 كان بصيرا أو يبين لا يمكن تسقيفه  
 كان مجلس في وسط مكان واسع فان  
 كان في مكان يمكن تسقيفه أي عادة  
 كني كافي أصل الروضة قال في  
 المجموع وهذا الأدب متفق على  
 استحبابه ومحلها إذا لم يكن ثم من لا يقض  
 بصره عن النظر عورته



إذا كان ثمن يفض بصره الخ لانه قاصر على صورة واحدة والحاصل أن هذا النقي صادق  
بصور ثلاثة أدامه يكن أحد أصلاً أو يكن وبعض نظره ولا يفيض ولكن يجوز له النظر بالسنة  
في الأحوال الثلاثة مندوب (قوله عن محرم عليه نظرها) ومثل من يحرم نظره الصبي إذا  
كان يحكي العورة فيحرم كشفها عنده اه عن (قوله وعليه يحمل) أي على هذا التفصيل  
يحمل الخ فقوله يجوز كشف الخ أي أدامه يكن ثمن لا يفيض بصره الخ وقوله أما يحضره الناس  
الخ أي إذا كانوا يحرم نظره ولا يفيضون فالجمل في الشق ويمكن أن يكون أيضاً تبعه  
بالجواز بأن يحمل على خلاف الأولى المفهوم من كون الاستتار في هذه الحالة مستحباً (قوله  
في الخلو) يدل بمقابلته والمراد بها البناء المسقف أو الذي يمكن تسقيفه شيئاً والأولى أن يقال  
المراد بها ما ليس بحضرة الناس ولو حصراً بدليله قابلية قوله أما يحضره الناس الخ (قوله  
ومما شاة) أي مخالطة (قوله أما يحضره الناس) أي الذين يحرم عليهم النظر ولا يفيضون  
أبصارهم وهذا هو محل الجمل (قوله فيحرم كشفها) ووجوب عض البصر لا يمنع الحرمة  
عليه خلافاً لمن توهمه حل (قوله ولا يقول فائماً) مثله العائط المانع (قوله وان لم تكن  
هابة) ضعیف والمعتقد أنه انما يكره وقت هبوبها والحاصل كافى الإيعاب أنه ان كان يقول  
وتحوط أمناً كونه استقباليها أي الريح واستدبارها أي يقول فقط كرهه استقباليها أو يتحوط  
مناً فقط كرهه استدبارها كما هم ذلك من التعليل يخوف عود الرأس عليه بخلاف  
استدبارها عند التقوط بغير مانع فإنه لا يكره على الأوجه خلافاً لما يكره لما فيه من عود  
الرائحة الكريهة عليه لأن ذلك لا يقتضي الكراهة اه مد وعادة تشرح مد وهبة  
ريح أي محل هبوبها وقت هبوبها كما اقتضاه كلام الجمهور بل يستدبرها في البول ويستقبلها  
في الغائط المانع للابتزاز شر بذلك (قوله بعد شروعه في البول) أي والغائط المانع  
وقوله فترت عليه الرأس أي منها وما عداه تشرح المنهج لئلا يصيبه رشاش من الخارج أي ولا  
أو غائطاً رقيقاً وهذا أولى من اقتصار الجلال الهلي على الأول كذا تشرحها (قوله صلب)  
بسم الصاد المهملة وسكون اللام ويجوز رفع الصلاد بل اقتصر عليه في شرح الصلب حيث  
قال صلب ينفخ فسكون وسنندفب الوجهان (قوله فلا تله ذقوه) أي من قال كان عادته  
صلى الله عليه وسلم البول فائماً فلا تصدقوه فلا ينافي ما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم أتى  
سبابة قوم فقال فائماً السبابة كالكلأة لفظاً ومعنى وعادة بعضهم ويكره أن يقول فائماً  
من غير ذلك لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال ما قلت فائماً منذ أسأت ولا يكره ذلك للعذر  
لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى سبابة قوم فقال فائماً أذر وقد روى من وجه غير  
قوى عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال فائماً من جرح كان بأضنه بمنزلة  
ساكنة بعده هاباً موحدة مصقولة ثم صاد محبة كسورة وهو باطل الركعة وفي الحديث ثلاثة  
أوجه أحدها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله مرض معه من التقوى والثاني أنه استثنى  
بذلك من مرض وهو وجع الصلب جرباً على عادة العرب كما قاله الشافعي والعرب تستثنى  
بالبول قاصداً الثالث أنه لم ينكس من التقوى ذلك المكان لكثرة التباضة فكانه بال قائماً من  
علو إلى أسفل (قوله في الشتاء) ليس بتعديل الصب بالاولى ح في لما قيل إن بولاً في الجمل

من يحرم عليه نظرها والأوجب الاستتار  
وعليه يحمل قول النووي في شرح  
مسألة يجوز كشف العورة في محل  
الحاجة في الخلو كحالة الاغتسال  
والبول ومعاينة الزوجة أما يحضره  
ناس فيحرم كشفها ولا يقول فائماً  
هوب الريح وان لم تكن هابة اذ قد  
سبب بعد شروعه في البول فترت عليه  
الرأس ولا في مكان صلب لما ذكر  
ولا يقول فائماً خبر الترمذي وغيره  
إسناده أن عائشة رضي الله عنها  
قالت من حدثكم أن النبي صلى الله  
عليه وسلم كان يقول فائماً فلا تصدقوه  
أي يكره ذلك إلا بعد ذلك فلا يكره  
لا خلاف الأولى وفي الأحياء عن  
حديث شربة دواء

في الصبيف قائما حين شرب الدواء عشر مرات (قوله ولا يدخل الخلاء قابيا) ويسن  
 له أن ينقى ما عليه من معطم فيكره تنقيته لأن يحصل في الخلاء كتب عليه اسم معطم من اسم  
 نبي أو ملك وشمل المعظم باسم نفسه كان نقض اسمه وكان معطما على خاتم ونبي الخلق المحلات  
 المستقدرة بعمل قضاء الحاجة في استحباب تصدق بمقدار كفا الصاعه ويحمل المكس ونحوهما  
 لجر بان العلة فيها وهي صونه عن المحلات القدرة فلا يدخل به ولو عمد اغيبه ندبا بنحو ضم كنه  
 عليه ويجب على من في يساره خاتم فيه اسم معطم نزع عند الاستنجاء طمعة تصبسه كما قاله  
 الأنسوري وغيره كما في شرح مردوشل أيضا عما لو خلق على يساره صورة جلالة ونحوهما من اسم  
 معظم هل يستحب باليمن أو باليسار فأجاب أنه يجوز حيث لم يحاط الاسم بخاسه أو لا فاليمين  
 اه أقول ولو خلق ذلك في الكف مع ما عدل بكان كف حرقه أم لا في قطر والاقرب عدم تكلمه  
 ذلك ثم ينسب أن المراد من قول مردوشل أن لا يستحب لذلك لأنه يجب لأن في وجوبه عليه  
 مشقة في الجمله عرش عليه الظاهر وجوب الاستنجاء حيث في اليمن صيانة لاسم الله الذي  
 في اليسار عن مخالطة النجاسة (قوله ويعقد في قضاء الحاجة يساره) سواء في البول  
 أو الغائط خلافا لبعضهم لكن هذا في حق القاعدة أما القطع فيخرج بينهما ويعقد عليه ما على  
 العقد خلافا للقلوب ومن البول فيجوز كالأغائط المائع بخلاف الجامد فإنه يعقد على يساره  
 وهذا عمله لم ينض التجس اه رماوى (قوله لأن ذلك أسهل لخروج الخارج) هذه  
 العلة خاصة على حال خروج الغائط وبعبارة شرح التلخيص ويعقد يساره بأصابعه بأن يضع  
 أصابعه على الأرض ويرفع باقيا لأن ذلك أسهل لخروج الخارج ولأنه المناسب هنا اه قال  
 شيخنا توفيقه لأن ذلك أسهل عليه لقوله وأن يعقد يساره وقوله ولأنه المناسب الخ عليه لقوله  
 بأصابعه (قوله ويسله) بضم أوله ومن أسبل قال في المختار أسبل أزاره أرخاه (قوله  
 والمعد ذلك) نعم أن كان في الخلعة هواء معكوس كره ذلك فيها كما يكره في مهت الريح كما هو  
 قضية تعليلهم فالمدار على خوف عود الرشاء وعدمه شرح مردوشل (قوله في المختار)  
 نفخ السنين أى محل اعتساله قل أى أن كان مملوكا أو مساحا أو احرما (قوله ما عاتته)  
 أى أكثره وقال مردوشل جميع والوسواس بكسر الواو والمصدر وليس المراد به الشيطان الذى  
 هو يفتح الواو قال في المختار وسوس المتفلسه وسوسة وهو أسا بكسر الواو أو ما الوسواس  
 بالفتح فهو الاسم مثل الزلال اه يحرقه فالتسبب هنا قرأته بالكسر لا غير لأن المراد منه  
 المصدر (قوله وعند قبر) أى يكره عند قراخ (قوله أن يحرم عند قبور الانبياء) بل  
 ربما يكون ذلك كقراخ قضاء هاتهم (قوله ويحرم على القبر) أى فيما يجاذى الميت ولو غير  
 بى وشهد قل (قوله وكذا) أى يحرم البول في ماء في المسجد وأن من البول ينجس بخلاف  
 نحو القصد لعله وقع جس الدم قل ه (فائدة) قال ابن حجر بحث بعضهم حل دخول  
 المسجد المستبرئ يده على ذكره متابع ابن حجر منه سواء السلس وغيره وأقره سم ومراد ابن حجر  
 بالدخول ما يشل الميت ومن المستبرئ بالاولى المستنقى بالاجار وقوله يده عن ذكره أى سواء  
 مكانه نحو خوخة على ذكره أم لا عرش على مردوشل (فرع) يحرم القاء القمل ميتا  
 في المسجد وكذا أحياله يموت ويصير نجاسة ومنه القاء القمل ونحوه بالمسجد وفيه القمل

ولا يدخل الخلاء قابيا ولا يكشف  
 الرأس للزناح ويعقد في قضاء الحاجة  
 يساره لأن ذلك أسهل لخروج الخارج  
 ويندب أن يرفع أنصاف الشاة ثوبه عن  
 عورته شيئا منها إلا أن يحاف نخس ثوبه  
 فيرفعه فقد راجته ويسله بأن لا يقبل  
 انصاف قبايه ولا يستنجى عما في مجاميعه  
 أن من يكن معه الدلاء أى يكره له ذلك  
 للإلزام عليه الرأس وينجس بخلاف  
 المستنقى بالخمر والمعد ذلك للمصقة  
 المعد لذلك ولقد أهداه إلى الاستنجاء  
 بالخمر ويكره أن يبول في المختار لقوله  
 على الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم في  
 مسجده ثم يوضأ به فأن عامة الوسواس  
 منه ومجملها إذا لم يكن ثم ينفذ بنفسه  
 البول والماء وعند قبر يحرم عند  
 له قال الأزرعى وينبى أن يحرم عند  
 قبور الانبياء وأشد الكراهة عليه  
 قبور الاولياء والشهداء قال والطاهر  
 تحريمه بين القصور المتكرر رتبها  
 لاختلاف ترتيبها بآراء الميت أنهى  
 وهو حسن ويحرم على القبر وكذا  
 في ماء في المسجد على الأصح

وعمل ذلك اذا اشفاه زعموا في القمل فان كان بحيث يحصل له تعذيب من الجوع حرم والا فلا ولا يحسن ذلك بالقائه في المسجد واختار العلامة البرلي في القاء القمل حيا لانه لا يحرم حيث خلق الله لا يؤذي أحد الا ان التعذيب غير محقق وقتل ابن العماد في احكام المساجد عن كتب المالكية انه يحرم القاءه في المسجد حسبا وما يتخالف البرغوث والقرق أن البرغوث يعيش بأكل التراب ودفنه في طرحة حاته ذيبه بالجوع وهو لا يجوز ويحرم على الرجل أن يلقى شبابه وفيها قبل قتله وأما قتله في المسجد بشرط أن لا يلوأ أرضه فإما كان يكون على نحو شققة والاولى أن لا يقتل فيه ودفنه فيه امر برماوى (قوله ويدن أن يستترى من البول) قال شيخنا مر وكذا من الغائط قل قال عس على مر وانظر بما يصح فاقلم أرفيه شيئا وياس ما في المرأة أن تضع البسرى على مجرى الغائط ويتعامل عليه لضرر ما فيه من الفضلات ان كانت وقد يؤخذ ذلك من قول ابن حجر في جملته الصور المحصلة للاستبراء مع ذكر وأنى مجملع العروق يده اه (قوله عند انقطاعه) أى بعده (قوله ونتر ذكر) بالتاء المثناة دل في شرح الروض وكيفية التتران يسج يسراه من ذبذبه الرأس ذكره ويصده بلطف لضرر ما بيني ان كان ويكون ذلك بالاهام والمسحة لانه يمكن مسامحة الاحاطة بالذرة وتضع المرأة أصابع يدها البسرى على عاتقها اه (قوله أن لا ينهى) أى في الخصال المتقدمة من العصر والتبخ (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) على الوجوب المنق (قوله لأن الظاهر الخ) على اننى الوجوب (قوله فان عاتق) أى جميع (قوله ويكره وضو الخ) أى لغير حاجة فلا يرد السلس فانه يجب في حق مع العصب وعبارة قل قوله ويكره وضو الخ بل يحرم ان يبق بضه خارجا لانه يطل الصلاة وقد يجب ان احتاج اليه كافي السلس بهذا الشرط (قوله واطالة المكت) أى بالإلحاح (قوله لما روى الخ) ولما قيل انه يورث الباسور قل (قائه) من أدام ظهره الى ما يخرج منه ابلى بصفرة الوجه ومن ثقل على ما يخرج منه ابلى بصفرة الاسنان ومن قطع عند قضاء الحاجة ابلى بالفقر ومن أكره من التلث ابلى بالسوسة ومن أكره من الكلام خشى عليه من الجن اه برماوى على المنهج وقال عليه الصلاة والسلام لا تمخطوا على البول والغائط فان منه يكون الباسور ومثل الخطا البصاق كافى الجامع الصغير (قوله عند وصوله الى مكان قضاء حاجته) وهو محل جلوسه في القضاء ومحل دخوله الخلا كاه وان بعد محل الجلوس كده على طول وان كان دخوله لغير قضاء الحاجة فاذا اغفل عن ذلك حتى دخل قاله بقله ولا مانع أن الله تعالى يحسنه كما اذا تلفظ به فلو كان الخفى أمروا فلا مانع أن الله تعالى يلهيهم أن هذا ذكر الله بقله ولو دخل الخلا مثلا بقل قضاء الحاجة الطنل فهل يستأن أن يقول على وجه النيابة عن الطفل بسم الله اللهم انى أعوذ بك أو يقول انه تعوذ بك وفى غنى أن الغسل الملبس ية ول بعد الغسل ما قوله المتسل ويقول اللهم اجعل من التواب الخ أو اجعلنا وايا الخ فلما رجع شرح العصاب في غسل الميت ومن ذلك ان ارادة أم الطفل وضع الطفل اقضاء حاجته ومه اجلاس على ما يهيمونه بالقصر ية في عرفهم عس على مر (قوله باسم الله) يكتب بالالف بعد الباء في الرسم في هذا المثل (وتمسحت من بسم الله الرحمن الرحيم لكثر تكررهما وكذا اللفظ الله يكتب بالالف فان أضيف اليه الرحمن الرحيم حذف المداكر وبشئ أن لا يقصده

ويستأن أن يستترى من البول عند انقطاعه نحو تبخ وتذكر قال في المجموع والمختار أن ذلك يختلف باختلاف الناس والقصد أن يظن أنه لم يبق بغير البول شيء يخاف تروحه منهم من يحصل هذا باني عصر ومنهم من يحتاج الى تكرره ومنهم من يحتاج الى تنضغ ومنهم من لا يحتاج الى شيء من هذا ويبنى لكل أحد ان ينتهى الى الحد الوسوسة واما يجب الاستبراء كما قال به القاضي الباقوى وجرى عليه النووي في شرح السلم لقوله صلى الله عليه وسلم تروها من البول فان عامة عذاب القبر منه لأن الظاهر من انقطاع البول عدم عوده ويجعل الحديث على ما اذا تحقق أو غلب على ظنه بمقتضى باده أنه اذا لم يستترى خرج منه ويكره شوي يخرج البول من الذكر نحو قطن اطالة المكت في عمل قضاء الحاجة لما روى عن لقمان أنه يورث رجعا في كبد ويندب أن يقول عند وصوله مكان قضاء حاجته باسم الله أى يحسن من الشيطان

له وكذا لفظ الله الخ كذا في نسخة رص وهو غير معروف اه معجمه

القرآن فان فعله كره وقيل يحرم ولا يندرج في الرجم اقتصارا على الواو لان المحل ليس  
 محل الذكر وانما اقتضت الجملة هنا على الاستعانة بخلاف المقررات لان التعوذ هذه التفرقة  
 والجملة من القرآن فقدم التعوذ على اختلاف ما نحن فيه فان التسمية ليست عن ابن الجني  
 والتعوذ من شرهم بل ارتباطا لاحدهما بالآخر وفي المجموع عن جميع ما يحصل تأدية السنة الا  
 بتأخير الاستعانة عن التسمية ويحصل مثله في تأخير الحمد عن سؤال المقررة اه شرح م ر مع  
 زيادة (قوله اللهم اني اعوذ بك من النسيان) قال ابن العباد هذا الذكر يدل على ان الجليس نجس  
 العين لكن ذكر البغوي في شرح السنة انه طاهر العين كالشركة واستدل بأنه صلى الله عليه  
 وسلم استأجر ابليس في الصلاة ولم يقطعه هازلو كان فصلا أمسكه فيه ولكنه نجس العمل من  
 حيث الطبع سم عن ابن حجر (قوله غفر لك) مسبوب بمحذوف وجوبا اذ هو يدل من اللفظ  
 بالفعل أي غفر أو على أنه مقول به أي سألت ويصح الرفع أي المطلوب غفرانك ويسن أن  
 يكرر غفرانك وما بعده ثلاثا كما في الدعاء عقب الوضوء وهذا اللفظ أي قوله غفرانك يقول  
 الخارج وولد من غير قصد الحاجة مع ما تناسب وأما الحمد الذي الخ فخاص بقاضي الحاجة  
 كما قاله البرماوي وروى عن علي م ر وبعبارة قبل قوله غفرانك الحمد الذي الخ هذا بالنسبة  
 لخاصي الحاجة أو ما غيره فيقول ما تناسب قال في شرح المنهج وسبب سؤال المقررة بعد انصرافه  
 ترك ذكر الله تعالى في تلك الحالة أو خوف من قصيره في شكر نعم الله تعالى التي أنعم بها عليه  
 فأطعمه ثم هضمه ثم شرب خروجه اه فان قيل ترك الذكر على الإخلاص ما موبه فلا حاجة إلى  
 الاستغفار من تركه فاجاب أن بدنه قبله فالمراد بالاستغفار لتسبب نية اه (قوله اذ اذني  
 لذه) أي لذة أصله أي المأكول وكذا ما بعده من الآداب ما قاله المحب الطبري فقها أن  
 لا يأكل ولا يشرب ومنه ان لا يستأذنه يورث القسبان شرح الروض مع زيادة (قائدة) \*  
 روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن ابن آدم اذا جلس لم يقض حاجته يبول أو يتغوط جاءه ملك  
 وقام على رأسه وقال له يا ابن آدم انظر إلى القسمة التي أكلتها كيف تعبرت عن حالها بصيبتك  
 فانظر إلى عاقبتك وما يؤول اليه حالك في القبر اه من الشيخ عبد السلام اللقاني على الجزارية

• (فصل في بيان ما ينبغي به الوضوء) •

أي في بيان الأسباب التي ينبغي بها الوضوء واما واقعة على الأسباب أي فتشهي سامة الوضوء  
 فهو على حذف مضاف والألف الوضوء لا ينبغي تلك الأسباب وانما ينبغي بالفرغ من أعماله  
 وهذه الأسباب تنهي عن المدة التي مكث فيها متوضعا كما عجلت قال العلامة الاجهوري في تفسير  
 الشارح أولي من تعبر لئلا اذ النقص رفع الشيء من أصله ويلزم عليه بطلان العبادة الواقعة  
 حالة وضوءه فمعنى أصله اه ويجب على المتن بأن مراد الناقض الناقض في عرف الشرع  
 وهو ما ينقض الشيء من وقته لاس أصله وتفسير الناقض بأنه ما ينقض الشيء من أصله تفسير  
 لعوى وأما عبادة الشرع فهو نقص الشيء من وقت خروجه فقط وهو مراد المصنف لانه فقه  
 من أهل الشرع اه واعتراض قبل التعذر بما ينبغي به الوضوء أيضا بأنه فاسد اذ لا ينشأ  
 الحدث الثاني ولا الثالث مثلا فانه لا يمتنع به الوضوء بل انتهى بالاول مع عدم الطهارة أصل  
 في الاثنان فاعطى الذي لم يسبق له طهارة لا يلا في حال حدثه انتهت به طهارته وأجاب بأن المراد

اللهم أي يا الله اني اعوذ بك أي انعمهم  
 بك من النسيان بضم الناء والباء جمع  
 حديث والنسيان جمع غيبة والمراد  
 ذكر الشياطين وانما هم وذلك  
 لا يباع رواد النسيان والاستعانة بهم  
 في البناء المعد لفساد الحاجة لاه  
 ما وأهم وفي غيره لانه مسير ما روى  
 لهم بخروج الخارج ويقول تسعيب  
 انصرافه غفرانك الحمد الذي الذي  
 أذهب عنى الأذى وعافانى من الأذى  
 رواد الساق وفي مصنف عبد الرزاق  
 وابن أبي شيبة أن نوحا عليه السلام  
 كان يقول الحمد لله الذي آدأقنى لذه  
 وأبقى في منفعة وأذهب عنى أذاه  
 • (فصل في بيان ما ينبغي به الوضوء) •

مامن شأنه ذلك اه مد وذكر عقب الوضوء لانه يطرأ عليه فبطله وبعضهم قدمه لانه سبق لاق  
 الانسان فيلزمه ذلك لان التوضيحي ينوي رفع الحدث كما في قبض لمعربة ما ينويه ولرفع وهم  
 انه لا يسيح حدها الا ما كان عقب طهارة قل (قوله والذي يقض الوضوء خمسة أشياء) هل  
 التقض به من خصوصيات هذه الامة فيه نظر لان الخصوصية لا تثبت بالاحتقال (قوله لان  
 مفهوم قول المتأخر الخ) أي مفهوم الصفة المذكورة في كلام المتأخر وهي قوله يمكن قال قل  
 لو قال لان الثاني من اقراد الثالث الذي هو زوال العقل واعاؤه لمكان الشرط فيه لمكان  
 أنسب بل هو المتعين اذا ما ذكره لا يشهد امقاطه اه قل (قوله الانوم يمكن مقعده) مفهومه  
 أن نوم غير الممكن ناقض فن عدها أربعة استثنى من الثاني وهو زوال العقل أي الشعور نوم  
 الممكن فلا تقض به والمصنف اخذ مفهوم هذا المستثنى فعدّه ناقصا آخر حيث قال الثاني النوم  
 على غير هيئة الممكن أي فينقض واستعمل الثالث وهو زوال العقل في حقيقته لا مطلق زوال  
 الشعور الصادق بالنوم (قوله وعلة التقض الخ) صوابه ان يقول واختصاص التقض بها غير  
 معقول المعنى أو تعدى اذا ثبات عليه غير معقولة غير معقول فتأمل وحاصله الاعتراض على  
 الشارح بأن فيه تناقضا وقد يقال ان فيه إشارة إلى أن غير معقول المعنى له صلة في الواقع وان لم  
 تطلع عليها (قوله غير معقولة المعنى) فيه اظهار على محل الاضمار لان المعنى هو العلة فكأنه قال  
 غير معقولة العلة وكان الاولى حذف قوله المعنى كما فعل مرف في شرحه (قوله فلا يقاس عليها  
 غيرها) أي نوع آخر فلا يراد على النسبة سادس ككسر الامر ودان قبس على جريتها كما قاموا  
 على النوم الجنون والاعماح يجمع الغلبة على العقل (قوله فلا يقض بالبلوغ السن الخ)  
 حاصل الفروع التي فرعها الشارح غاية الاربعة الاول منها مقابلها قول في مذهب امامنا  
 رضى الله عنه والخامس والسادس مقابلهما مذهب الامام أبي حنيفة رحمه الله وأما السابع  
 والثامن فلم يعلم المقابل فيهما من مذهبنا ولا من مذهب غيرنا فليراجع وقول الشارح الا في  
 في تعليل الثامن على الاصح يقتضى أن فيه خلافا في مذهبنا والشارح نفعا الله به مطلع  
 فليتأمل (قوله ولا يمس الامر الحسن) أي لا تقض به ولكنه حرام وان لم يكن يشبهه كما هو  
 ظاهر كلام م ر حيث قال ونخرج بالنظر الممس أي لا المردف قصر وان حل أي النظر لانه  
 أحسن وغير محتاج اليه (قوله ولأن كل لحم الجوزر) أي البعير ذكر كان أو أنثى عش  
 (قوله على المذهب في الاربعة) هو المعتقد وذلك لايصح اضافة رفع الحدث إلى شيء منها اتفاقا  
 قل (قوله الأخير) أي التقض به (قوله من جهة الدلائل) أي وهو ما روى مسلم عن جابر  
 أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم أأقضى من لحوم الغنم قال ان شئت قوصا وان شئت  
 فلا ترضأ قال أأقضى من لحوم الابل قال نعم ترضأ من لحوم الابل وعن الزوارستل على الله  
 عليه وسلم عن الوضوء من لحوم الابل فأمر به اه مد (قوله أقرب ما يستروح اليه) ارواح  
 واستروح واستراح كل بمعنى أي فالعنى هنا أقرب ما يشم ريحهم الجواب عن المذهب  
 ايج أي أقرب ما يمال اليه ويستند عليه في عدم التقض به قول الخلفاء الخ (قوله في ذلك)  
 أي في عدم التقض (قوله قول الخلفاء الاشدس) أي بعدم التقض يقول القول لمخدوف  
 أي هو واجاع والاجاع مقدم على تلك الاحاديث لاحتمال نسخها ولأنها مخروجة على سبب

(والذي يقض الوضوء) أي يتم فيه  
 الوضوء خمسة أشياء فقط ولا يتخالف  
 من جعلها أربعة كالتأخر لان مفهوم  
 قول المتأخر الانوم يمكن مقعده هو  
 منطوق الثاني هنا قد افترقا قوله وعلة  
 التقض بها غير معقولة المعنى فلا يقاس  
 عليها غيرهما فلا يقض بالبلوغ بالسن  
 ولا يمس الامر الحسن ولا يمس فرج  
 البهيمة ولا يأكل لحم الجوزر على  
 المذهب في الاربعة وان صحح النووي  
 الاختصاص من جهة الدليل نعم أجاب  
 من جهة المذهب فقال أقرب ما يستروح  
 اليه في ذلك قول الخلفاء الاشدس  
 وجهها العصابة

كافي من وقوعه وما يضاف الخ من كلام السامع لا مقول قول الحافظ الراشد الخ لما علمت أنه محذوف وأما خبره من أكل لحم جرو فليستوا ففسوخ عاروا جابر تزل التي صلى الله عليه وسلم الوضوء مما غيرة النار الشامل اللحم الجوزور واعترض هذا بأنه عام فأخرج منه الخاص الذي هو لحم الجوزور فيكون من أكل لحم جرو فليستوا بأقرب على حاله ورده سم بأنه ليس عاما لأن أعراس النبي صلى الله عليه وسلم عن الوضوء مما غيرة النار لا يسي عما لا ينص عليه من الاستفاد من الانقضاء والنهي صلى الله عليه وسلم لم يصد منه لفظ وإنما حصل منه أعراس وحكي ذلك جابر عنه فلا فهم أصلا وهذا كلام وجهه وإن اعترضه الإجهاد في (قوله مع أنه لا فرق) أي بين اللحم والنجم والسم قال مر ورت ذلك بأنهما لا يسيان لهما كما في الإيمان فأخذ بظاهر النص وأجيب بأنه عدم التخصيص مع شموله لتخصيص الظهور والجنس الذي حكم العلماء في الإيمان بشمول اللحم له (قوله ولا بالقهقهة في الصلاة) خلافا للخصفية وعادة الكفر بطله قهقهة تصل بالغ صلاة كاملة حتى لا تكون تقضا في الحائز وأحترز به عن غير المصلي وبقره بالغ عن غير البالغ لأنها ليست بجنابة في حقه وسواء في ذلك العهد والتسيان خلافا للشافعي مطلقا اه (قوله ولا لما يخص التخصيص) أي بالصلاة أي أن قلنا أن القهقهة نافذة مساوت النواقض والنواقض لا يختص بالصلاة هذا تقرير كلامه وبه يدفع قول قتال لا يحمل لهذه الجملة إلا ثمانية أوج وكان الأولى إسقاط اللام من المألوف أن الشرطية لا يقتصر جوابها باللام واه ذلك في لوفوه خطأ حصل للمؤلفين من غير قصد أو أنهم جعلوا الشرطية على لوان الشرطية هناك مغمضة في لا وأصلها وإن لا (قوله ولا بالنجاسة الخارجة من غير الفرج) خلافا للخصفية وبعبارة الكفر وشرحوه بقضه كل خارج يخص منه أي المتوضي سواء كان على وجه الاعتقاد أو لا يكن خلافا لما لا في غير المعتاد وسواء كان من المييلين أو لم يكن خلافا للشافعي في غير المييلين (قوله فترتبه) أمضا تكتسب الحديث هنا وجلا بعد ذلك فان لفظ الحديث بغير ما به منهم فوضعه فيه فترتبه ثم رماه بما خرج ثم شال ثم رجع ووجد ما وده تجري وعليه النبي صلى الله عليه وسلم الحديث ولا يعترض بأن فيه أفعالا كثيرة لاحتمال عدم نوالها في الحديث اشكالان فتأمل (قوله وصلى) أي استقر في صلاته (قوله فقلقه ما أصابه منه) أي وأنتم التخصيص فيه يعني عنه وإن كان بغير فعله على ما يأتي في شروط الصلاة ع من قال قل وفي جعل الدم على القليل مع التصريح بأنه يجري بعد كبر (قوله ولا ينافي دأه الحديث) فان خرج منه شيء بعد الوضوء أو معه بطل الوضوء ينفاهه وحينئذ يطلانه بعد خروج ذلك بشفاؤه منسوب إلى ذلك الخارج الذي كان معزوا عنه لأجل الضرورة وقد زالت فهو لم يخرج من النواقض المذكورة قل (قوله لأن حديثه لم يرتفع) أي رفعا عاما ولا لارتفاعه دفعا مقيدا (قوله فكيف يصح هذا الشفاء) أي نسبة الحديث للخارج لا للشفاء أوج (قوله سياله) أي أن أريد بالحديث السبب وأما أن أريد به المنع المترتب على الأسباب فلا شك أن شفاء الحديث سببه لأنه لا شفاء يمنع من الصلاة فتحوها فتأمل \* (صابط) \* قال ابن القاص لا تطل الطهارة بطهارة الأبي المستحاضة والسلس إذا شفا أي فان الشفاء طهارة من البول والدم وعبر عنه الأسنوي بقوله لنا طهارة لا تطل بوجود الحدث وتطل بعده وهي طهارة دائم الحدث

وعما يضيف التخصيص به أن القائل به لا يعتد به إلى شخصه وسنانه مع أنه لا فرق ولا بالقهقهة في الصلاة ولا لما احتسب التخصيص بها كاستار النواقض وما روي من أنها تنقض ضعيف ولا بالنجاسة الخارجة من غير الفرج كالنفسد والنجاسة لما روي أن يوراد ما سناد صحيح ابن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حرموا المسليين في غزوة ذات الرقاع فقام أحدهما يصلي فرماه رجل من الكفار بهم فترتبه وصلى ودمه يجري وعلم النبي صلى الله عليه وسلم به ولم ينكره وأما شفاء دائم الحديث لأن حديثه لم يرتفع فكيف يصح هذا الشفاء سياله مع أنه لم يدل ولا يخرج النقص

مساوي (قوله لان نزعها يوجب غسل الرجلين فقط على الاصح) أي ولو كان ناقصا لوجب الوضوء  
كلما قل (قوله ما يخرج من أحد السيلين) أي خروج ما يخرج من أحد السيلين فإن  
الناقص الخروج لا الخارج كما في شرح الروض وبعبارة المنهج خروج غيوره (قوله المتوضئ)  
لأجله إليه والمراد لو كان متوضئا خرج إلى البيت قل وقال شيئا انما قد بالوضوء لأن  
الكلام في الخارج ناقص للوضوء وذلك لا يتصور إلا في المتوضئ وأما الخارج من الحدث  
فليس ناقصا لأنه تحصيل الحاصل (قوله ولو من مخرج الولد) تعميم في القبل (قوله أو  
أخذ كرين يول بهما) قال في شرح الروض وطاهر أن الحكمة في الحقيقة منوط بالاصالة  
لا بالبول حتى لو كانا صليين ويول بأحدهما ويطأ بالآخر نقض كل منهما أو كان أحدهما  
أصلها والآخر زائدا وتقتض الاصل فقط وان كان يول بهما وينقض البول من الزائد  
إذا كان على سن الاصل وكذا إذا اشتبه وبعبارة عرش على مر فائدة لو حلقت فمجران  
أصلان نقض بالخارج من كل منهما أو أصلي وزائد واشتبه فلا نقض بالخارج من أحدهما  
لشك ولا نقض الا بالخارج منهما ماعاقلوا انسداً أحدهما وانفتح ثقبه تحت المعلقة فلا نقض  
بالخارج منها لأن انسداد الاصل لا ينعقد الا بانسدادهما معا ونقض الخارج من القرح  
الذي لم يسد لانه ان كان أصليا فالنقض به ظاهر وان كان زائدا فهو بمنزلة الثقب المفتحة مع  
انسداد الاصل فالنقض به متحقق سواء كان زائدا أو أصليا بخلاف الثقب الذي هو رفة (قوله  
يول بأحدهما ويحضر بالآخر) أو يول بهما (قوله فان بال) أي الشخص ذكر أو أنثى  
قل (قوله أو حاضر) لو قال أو حاضرت لكان أنسب قل الآن يقال الضمير راجع إلى  
الشخص كما ذكره اهـ (قوله أما المشكل) وهو من أنه إذا الساء وآلة الرجل من ذكر  
وأنثى فان فقد أحدهما أو أنثى اهـ قل (قوله من فرجه جميعا) لأن أحدهما يول فيه  
على النقص بالخارج من الذكر لأنه بدعي ويستفاد من صنيعة أن الكلام في الحنفى الذي له  
اللسان ولو عر قبله كان أوضح اذ ليس في الحقيقة الا فرج واحد ونسبة الآخر فرج يتجاوز  
سوغته القرينة عرش (قوله أو من در المتوضئ الخ) عطف على من قبل (قوله سواء  
أمكن الخارج حيناً أم ديمما) يقتضي أن الرج ليس بعامم أه عين ويجب أن المراد  
بالعين العين العريضة والرج ليس بعنقريفة وان كان عينا في الواقع وقوله أم ريمما هو قسم  
برأسه لأنه لا يكون الا طاهرا فقوله طاهرا إلى قوله قليلا تعميم في العين ويصل بمأذركه  
الشارح غان وستون صورة لأنه طاهرا أم نجسا باقاً أم رطبا فيه صوراً أربع وقوله  
معتداً أم نادراً انفضل أم لا صوراً أربع أيضاً تقضب الأربع في الأربع يحصل ستة عشر ثم  
تضيف إليها الرج الذي هو قسم برأسه كما عرفت بتدوير سبعة عشر وقوله قليلا م كبيراً صوراً ثمان  
تضرب السبعة عشر فيما يحصل أربع وثلاثون صورة وقوله طوعاً أم كرهاً صوراً ثمان أيضاً  
تضرب فيها الأربع والثلاثون يحصل ثمان وستون صورة (قوله طاهرا) ومنه الرج على  
الراح لأنه من مجاز العباسة بغير واسطة ما ر قل ونص مر على أن الجار الخارج من الكنف  
طاهر وكذلك الرج الخارج من الدر كالجسم لأنه لم يصفق أنه من عين العباسة طوازان  
تكون الرائحة الكريهة الموجودة فيه مجاورة للجسم لأنه من عينها (تنبيه) العلقه

لان نزعها يوجب غسل الرجلين فقط  
على الاصح أحدهما (ما) أي شيء (خرج  
من) أحد السيلين أي من قبل  
المتوضئ إلى الوضوء ولو من مخرج  
الولد أو أخذ كرين يول بهما أو أحد  
فرجين يول بأحدهما ويحضر بالآخر  
فان بال أحدهما أو حاضر به فقط فقد  
انقض الحكم به أما المشكل فان خرج  
الخارج من فرجه جميعاً فهو من  
الخارج من أحدهما فلا نقض أو من  
وان خرج من أحدهما كان الخارج  
درا المتوضئ إلى سواء كان نجسا  
صيناً أم رجلاً طاهراً أم نجساً

والحققة اذا اخبر القوايل بانهم البستا اصل آدم لم يجب الفصل من القائل سبيل الرضوء فقط  
 كما انه يبين القضي بخروج بعض الولد لخرجه من حقيقة التي لحقيقة اخرى ومسمى الولادة  
 لم يوجد حتى يجب الفصل اه (قوله جافا) ومنه حصلة وان علم أن لا رطوبة معها كما هو  
 قضية الطلاقهم وان قال في المطلب الظاهر أن الاتقاض بنحو الحصاة انما هو لاجل رطوبة  
 قضيها اج (قوله كبول) مثلهما لو رأى بلا على القبل ولم يحتمل كونه من خارج خلافاً لمن  
 وهم فيه اه ابن حجر ومن المعتد الذي والودي كما قاله قل (قوله أم نادرا كدم) ومنه  
 خروج ما يتحصن بأحد السيلين من الآخر كان خروج البول من دبره والغائط من قبله (قوله  
 كدم) ومنه الدم الخارج من السور وهو داخل الدبر لا خارجه وكل السور نفسه اذا كان  
 داخل الدبر خرج وزاد حروجه (قوله اتصل أم لا) في غير نحو وللم يتصل فلا تنقض به  
 لاحتمال اتصال جميعه فواجب الفصل لا الرضوء والمعتد انقض بخروج بعض الولد المتصل  
 كما قاله مر (قوله أوجاه أحد منكم من الغائط) اعترض بأن ظلم الآية يقتضي أن كلام  
 المرس والسفر حدث ولا فائله وأجاب الأزهري بأن قوله أوجاه يعني الواو وهي الحال  
 والتقدير يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فغسلوا وجوهكم وأرجلكم من مرضى  
 أو على سفر ولا حمل أن يجه أحد منكم من الغائط أو لمستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا وبقل  
 القنطرة أبو الطيب عن إمامنا الشافعي أنه نقل عن زيد بن أسلم وكان من العلماء يقرر أن أن في  
 الآية تفدينا رنا خبراً أي وحفظا والتقدير يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة من النوم أو يجه  
 أحد منكم من الغائط أو لمستم النساء فغسلوا أرجلكم من مرضى أو على سفر فلم تجدوا ماء فتيمموا  
 أو على سفر فلم تجدوا ماء فتيمموا حل (قوله والغائط الخ) والحاصل أن الغائط حقيقة  
 لغوية وحقيقة شرعية وحقيقة عرفية حقيقة القوة المكان الملمس من الأرض وحقيقته  
 الشرعية مطلق الفضلة العائدة بكل من البول والغائط وحقيقته العرفية الفضلة الغليظة  
 الخارجة من الدبر تامل (قوله الملمس) بكسر الهمزة وقصها وأصله الملمس فيه مخفف الجار  
 فاقص الغبير واستكن والأول أولى كآثره شيخنا وفي الألفي الملمس أي المنخفض من  
 الأرض النازل فيها من غاط يغوط إذا نزل سمي الخارج من الدبر باسمه مجازاً لعلاقة المجاورة  
 كالأروية قانها في الأصل اسم للبرقي غطف الماء معها مجازاً لما ذكرتم صار لفظ الغائط حقيقة  
 عرفية في الخارج من الدبر كاصار لفظ الرواية كذلك في الجلد الذي هو الطرف المذكور  
 (قوله تنقض فيه الحاجة) من تنقض معنى الغائط المراد من الآية عند الفقهاء لا القوى الذي  
 هو المنخفض وتنقض أي يخرج والمراد بالحاجة ما يحتاج إلى خروجه المتضرر سقائه وقضية  
 التعمير بالخارج في تنقض أنه لا يشترط في التسمية بذلك الاسم أن تنقض فيه الحاجة بالفعل لكن  
 هل يكفي صلاحية لقضاءه أو لا بد من إعداده فيه بغير برماوى (قوله سمي باسمه الخارج)  
 أي هم جوارهم صار حقيقة عرفية (قوله الخارج) أي من الدبر والقلد الآية غير مشهورة نقله  
 السوطي وحكمة اشتباهه في الخارج من الدبر دون القل أنه جرت عادة العرب أن الشخص  
 إذا أراد البول يول في أي مكان وإذا أراد الفضلة المحصورة يذهب إلى محل توارى فيه  
 عن الناس قاله عس (قوله وفيهما) أي العجيين (قوله اشكى) هذا ما في خط المؤلف

قوله وكل السور نفسه كذا في نسخة  
 المؤلف والطاهر أن يشول وصحكم  
 بالسور نفسه اه صححه

جافا أم رطبا معتدا كقول وادرا  
 كدم اتصل أم لا قليلاً أم كثيراً  
 كرها والأصل في ذلك قوله تعالى أوجاه  
 أحد منكم من الغائط الآية والغائط  
 المكان الملمس من الأرض تنقض فيه  
 الحاجة سمي باسمه الخارج للمجاورة  
 وحديث العجيين أنه صلى الله عليه  
 وسلم قال في الذي يتصل ذكره ويتوضأ  
 وفيما اشكى إلى النبي صلى الله عليه

ولم



والذي في شرح الروض شككوا بآله وبدون تأييد الشيخ فعمل المؤلف ذكره بالصحة  
قال شيخ الإسلام في شرح البخاري شكى البناء للقاعل الذي هو عبد الله بن زيد وحديثه الذي  
منسوب وبالبناء للمعقول فالذي نائب فاعل وحديثه للقاعل مجهول اه ارج ولقط الحديث  
كما في مختصر البخاري عن عباد بن عمار عن عه أنه شكى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل  
الذي يحض اليه أنه يجيد الشيء في الصلاة فقال لا يتقبل أو لا يصرف حتى يسمع صوتاً أو يجرد رجليه  
اه فقله أنه يحضل أن الضمير للسان وأن يكون عائداً على عه وقوله شكى بالبناء للقاعل والمعقول  
والرجل نائب للمعقول وبالرفع نائب فاعل فعلى الأول ضميراه عائداً على الموعول والثاني فهو  
اللسان ويحتمل بناءه شكك للقاعل ورفع الرجل على أنه فاعله وضميراه للسان أي أن الحال  
واللسان شكك الرجل الخ فالناك هو الرجل وهذه الأوجه لعدم العلم بالناك والاتباع وقوله  
الذي يحض اليه أي يومه البكرى ويقع في وجهه وقوله أنه يجيد الشيء أي الحدث وقوله في الالة  
حال من الشيء وقوله لا يتقبل يعني اتاه القروية وكسر القاف وفي رواية لا يتقبل وقوله  
أو لا يصرف شك من الراوى وهو على بن عبد الله الذي شيخ البخاري وقيل عبد الله بن زيد أحد  
رجال هذا الحديث عند البخاري لأن الرواة غيره ودوه عن صفيان لفظ لا يصرف من غير شك  
والالفاظ الثلاثة بمعنى واحد وهو عدم الخروج من الصلاة والقعل مجزوم على التهيى ويجوز  
الرفع على أن لافيه وقوله حتى يسمع أي من الذر وهو المضطرب وقوله أو يجرد رجليه أي يثمه  
وهو القسا والمراذله لا يخرج من الصلاة الا اذا تحقق الحدث (قوله الذي) أي حال الذي  
اذا جعل شكى مبنياً للمعقول (قوله يجيد الشيء) أي تروهم خروج ريع من ذره لما قيل أن  
الشيطان يأتي الى ذر المصلي ويجذب شعرة فيفصل صوت خفيف ليطول عليه صلاته بتروحه انه  
أحدث اه قل (قوله أو يجرد رجليه) أي يثمه بدليل ما بعده (قوله بعد أن دخل فيه) ليس  
يقيد بل مثلهما ودخل من القم وخروج من القريج (قوله جرى على الغالب) يقتضى أن  
الرجال أكثر من النساء فانه ان شاء الله أكثر (قوله اذ للمرأة) كان الاول أن يعبر كشيخ  
الإسلام بقوله اذ للأنسان الخ لأن الرجل كذلك فله شأن في القبل وواحد للول ومنه يخرج  
الذى والودى وقيل لها مخرج مستقل كما نقل عن علماء التشرع وعليه في الفصل وحده  
ثلاث مخارج وهذا ينافي قوله والتعبير بالسيلين جرى على الغالب الا أن يقال لما كانت البحارى  
التي في الذكر تجتمع في الخروج من الثقبه التي في آخر الحشفه مكان في الذكر يخرج واحد  
ومخرج حتى لا يخلو هو مدخل الذكر ومخرج الولد والحض قل على التصريح في حل مانعه  
فائدة ذكر علماء التشرع أن في الذكر ثلاث مجارى مجرى المني ومجرى للبول والودى  
ومجرى بينهما الممدى اه (قوله ولانه لو خلق للرجل ذكران) أي أصلان بخلاف الزائد فانه  
لاخص بالخارج منه أي حيث علم أنه زائد ومنه ما لو خلق لذكران وكان بيني بأحدهما وبول  
بالآخر أهني به هو الزائد وما يبول به هو الاصل أما لو كان أحدهما زائداً والآخر أصلياً  
واشتهر اقسام ما يأتي عن شرح الروض من أن الظاهر أن الفض منوط بهما لا بأحدهما  
أنه هنا عما يقص بالخروج منهما لاس أحدهما وبعبارة عه هاتم ما تحققت زيادته وأاحتلت  
حكم منفع تحت المدة اه سمع على م (قوله ويستثنى من ذلك) أي من خروج

الذي يحض اليه أنه يجيد الشيء في  
الصلاة قال لا يصرف حتى يسمع صوتاً  
أو يجرد رجليه والمراد العلم بجروجه  
لا يسمع ولا يسمع وليس المراد حصر  
التناقض في الصوت والريح بل في  
وجوب الوضوء والشك في الاشارة كل  
ويقال بما في الآية والاشارة كل  
خارج عما ذكر وان لم تدفعه الطبيعة  
كخروج من القريج بعد أن دخل  
فيه (تعبير) التعبير بالسيلين  
جرى على الغالب ان للامراة ثلاث  
مخارج انسان من قلهما واحده من  
درها ولانه لو خلق للرجل ذكران فانه  
يقتضى الخارج من كل منهما كما مر  
وكذا لو خلق للامراة ذرتان كما ذكره في  
الجموع ويستثنى من ذلك

ما خرج من أحد المسلمين (قوله خروج من الشخص) خرج المني الولد ولو علقه ومضغه  
 فينقض الوضوء مع إيجابه الغسل مطلقا وقال شيخنا م لا ينقض لو كان جافا كلني ولو روجها  
 وطزها عقه قبل الغسل وتقطر به لو كانت صائغة وتنقض به العلة وفي ذلك بعض الأحكام  
 فراجعها وأما خروج بعض الولد فينقض ولا يلزمها به غسل حتى يتم جمعه قال شيخنا ولا تعد  
 ما فعلته من العبادة قبل قبله وقبل يجب الغسل بكل عضوا لتعاقده من منبها ودفع بأنه غير  
 محقق وقال الخطيب بخبر بين الغسل والوضوء في كل جزء وحاصل المقتدان الولادة بلا بطلان  
 والقائه نحو العلة ~~م~~ كخروج المني فلا تنقض بخلاف خروج عضو منفصل فانه ينقض  
 ولا يجب الغسل قال الشيخ وإذا قلنا بعدم التنقض بخروج بعض الولد مع استئثار بقية فهل  
 نعم الصلاة حينئذ لا يلزم اتصال المستمر منه بجماعة أو لا كما في مسئلة الخطاط في نظر ومال  
 شيخنا لا الأول وهو متبعه اه شوري (قوله الخارج منه أولا) خرج به منبه الذي لا يجب  
 الغسل كأن استدخله ثم خرج فينقض كما في حل (قوله كان أمني) يخرج منبه الذي لا يجب  
 أو فكر ومثله ما أورد في جهة فأمي أو أورد مع سرز كره بحرقه أو أورد في ذكر (قوله  
 فلا ينقض وضوءه بذلك) ومن فوائد عدم التنقض بالمني صحة صلاة المقتسل بدون وضوء قطعا  
 كما اقتضاه كلام ابن الرقعة ولو قلنا بالتنقض لكان فيه بدون وضوء خلاف لأن عندنا قوله لا يعد  
 اندراج الأصغر في الأكبرية السنية بوضوءه قبل الغسل ولو تنقض لنوي به وقع الحدث (قوله  
 بخصوصه) أي خصوص كونه منبها وقوله بعمومه أي عموم كونه خارجا (قوله كذا الحسن)  
 فانه أوجب أعظم الأمرين وهو الرجم بخصوص كونه زنا محض ولم يوجب أدونهما وهو الحذف  
 والتعريب بعموم كونه زنا حلال وأورد عليه أن الشيء الواحد قد يوجب الأمرين بل أكثر  
 كالجماع في رمضان يوجب أعظم الأمرين وهو التعزير بعموم كونه محصنة وقد يجاب بأن القاعدة  
 القضاء بعموم كونه فطرا وأدون منهما وهو التعزير بعموم كونه محصنة وقد يجاب بأن القاعدة  
 مقيدة بما إذا كان من جنس واحد كالطهارة أو الحدث وهذا ليس كذلك ولا يرد أن الكفارة  
 تكون بالصوم لأن الواجب فيها أصالة العلق فتأمل فانه شيخنا في القضاء اه شوري قال ع ش  
 على مرقتي على أنه قد يتبع أن الكفارة أعظم من القضاء بل قد يدعى أن القضاء أعظم من  
 الكفارة بالنسبة لبعض الأمار فلا يتوجه السؤال من أمه وأجب بأن هذا نادر اه (قوله  
 وانما أوجب) أي الأدون الذي هو الوضوء وقوله الحيف والتفاس أي إذا طرأ عليه وقوله  
 لانهما يتبعان صحة الوضوء أي إذا طرأ عليهما وقوله فلا يجامعانه أي فليس لتأصير يتبعان فيها  
 الوضوء الحيف المحقق فلا تزد المتصرة كآثاره شيخنا العزري (قوله لانهما يتبعان صحة  
 الوضوء) أي الواجب أو السمع نحو الصلاة فلا يرد الوضوء منها عند الأحرار مثلا لا غير مبيع  
 وأما المقصود منه النظافة وحاصله أنهما يطلان الوضوء إذا طرأ عليه بدليل أنه لا يصح إذا طرأ  
 عليهما (قوله فلا يجامعانه) فيه تفرع الشيء على نفسه أي لانهما إذا كانا يتبعان صحة الوضوء  
 اتبع مجامعتهما والاولى أن يقول لعدم فائدة بقائه معهما م وقال شيخنا العضاوي والظاهر  
 أن قوله فلا يجامعانه أعم من قبله والمعنى فلا يجامعانه مطلقا أي في أي صورة من الصور وهذا  
 الاعتبار ليس فيه تفرع الشيء على نفسه اه (قوله في صورة سلس المني) مفهومه أنه

خروج من الشخص نفسه الخارج منه  
 أولا كان أمني يخرج نظرا وأحلام  
 عكسا شعده فلا تنقض وضوءه بذلك  
 لانه أوجب أعظم الأمرين وهو الغسل  
 بخصوصه فلا يوجب أدونهما وهو  
 الوضوء بعموم كونه زنا الحسن فلا  
 أعظم الحدين لكونه زنا الحسن فلا  
 يوجب أدونهما لكونه زنا  
 أوجب الحيف والتفاس مع إيجابها  
 الغسل لانها يتبعان صحة الوضوء فلا  
 يجامعانه بخلاف خروج المني  
 معه الوضوء في صورة سلس المني  
 فيصاحبه أمامني غيره وأنبه إذا عاد  
 فنقض خروجه

لا يباحه في غير هذه الصورة كالزول من غير السلس وهو يتوهم أنه يصح لانه وضومع  
جناحه وتوهم يصح معها لانه سمة في الفسل منها وقال الرشدي انما قصر التصوير عليه لانه محل  
وفاق بخلاف سمي السليم فانه محل النزاع فلا يحصل به الارام والافالحكم واحد اه وقتر  
مشايخنا أن قوله في صورة سلس التي ليس بقيد (قوله لفقد العلة) أي أنه واجب أعظم  
الامر من (قوله فم لو كانت الخ) استدلال على قوله ويستثنى الخ وغرضه تقيد قوله ان نزول  
التي يوجب الفسل ولا ينقض الوضوء فيقيد بما اذا لم يصبر حتى حيوا ناجفا والا يوجب  
الفسل وينقض الوضوء أيضا وهو ضعيف والمعقد أنه ولو استحصال حيوا ناجفا يوجب الفسل فقط  
(قوله اتقض وضوها) أي مع إيجاب الفسل وتقطعه لو كانت مائة اتفاقا وقال شيخنا در  
لا ينقض وضوها ولو زوجها وطؤها عقبه قبل غسلها قل وبعبارة در ولو ألفت ولدا جافا  
وجب عليها الفسل ولا يتقض وضوها كما أتق به الوالد وهو ان انعقد من بينها ومبها لكنه  
استحال الى الحيوانية فلا يلزم أن يعطى سائر أحكامه اه وقوله ولد جافا أي أومضة جافة كما  
في عرش (قوله وأما خروج بعض الولد الخ) وقال شيخنا در ينقض الوضوء فقط ولا يلزمها  
الفسل الا اذا تم خروج وجهه وقيل يلزمها الفسل مطلقا اه قل (قوله لانه يحتمل أن يكون من  
منها فقط) في هذا التعليل نظر لانه ما من حرمن الولد الا وهو من منها وبعبارة در ولو  
ألفت بعض ولد كبد اتقض وضوها ولا غسل عليها اه أي فان ألفت باقية ونسب الثاني  
للزول بين وجوب الفسل وعدم بطلان الوضوء وأما لو خرجت تلك الاجزاء متفصلة بحيث  
لا يسب بعضها الى بعض فان خروج كل منها ناقض ويجب الفسل بالآخر لتمام انقضائه ولو  
خرج ناقصا وضوا ناقضا عارضا كان انقطع يده وتخلت عن خروجه توقف الفسل على  
خروجها كذا تفرقه در وكان القياس في الأخيرة عدم توقف الفسل على خروجها لان معنى  
الولادة لا يتوقف عليها قتائل (قوله من منها) أي فيجب الفسل وقوله ومن منها أي فيجب  
عليها الوضوء (قوله ولو انسد) أي انسد اعارضا كما لو خد من تعبهم بالانسد وحينئذ  
يعطى الثقب لانه أحكام النقص بالخروج منه وجواز طؤه الزوجية فيه وعدم النقص بثومه  
تمكاله اه حل وحف (قوله وان لم يلتم) كما يدل عليه قوله بعد ولا يبال فيه لانه لو كان المراد  
بالانسد ادا الاتمام لم يأت الابلاخ به (قوله وانفتح مخرج) أراد به الجنس فيشمل المتعقد  
(قوله وهي من السرة الى الصدر) عبارة در والمعد مستقر الطعام من المكان المتخف تحت  
الصدر الى السرة اه وهي أولى من عبارة النارج لان أول الانسان رأسه قتائل (قوله  
والمراد بها السرة) أي وما حاذها من بدنه فهو مجاز علاقته بالمجاورة وشمل المخرج المنفتح ما لو  
تعدت من أمام وأخف قل (قوله الخارج منه) أعني الاصل (قوله أومعها) بني ما لو  
انفتح واحد تحتها وأخرقوها والوجه أن العرة عما تحتها ولو انفتح اثنان تحتها وهو مستهمل  
ينقض خارج كل منهما مطلقا ولا الا أن يكون أحدهما أسفل من الآخر وأقرب الى الاصل  
من الآخر فهو المتعرب منه بمرم على حج أقول ولا يحد أن يقال ينقض الخارج من كل  
مهما مني بالاله مامثلة الاصلين وهو مقتضى ما تقدم عن حواشي الهمزة فانه أطلق في الثقب  
فيشمل المتخافيه وما بهما فرق بعض عرش على در (قوله والاصل مسدة) أي انسد ادا

لفقد العلة تم لو ولدت ولدا جافا اتقض  
وضوها لان الولد منعقد من منها  
ومنى غيرهما وأما خروج بعض الوضوء  
قالذي يظهر أن تعبير بين الوضوء  
والفسل لانه يحتمل أن يكون من منها  
فقط أو من منها فقط ولو انسد مخرج  
الاصلي من قبل أو در بان لم يخرج  
منه شيء وان لم يلتم وتنفخ مخرج بدله  
تحت معدته وهي ينفتح المخرج وكسر العين  
على الانفتح مستقر الطعام وهي من  
السرة الى الصدر كما قاله الأطباء  
والفقهاء والقويون هذا حقيقتها  
والمراد بها السرة تخرج منه المعتاد  
خروجه كبول أو النادر كدود ودم  
نعض اقيامه مقام الاصل فيكما ينقض  
الخارج منه المعتاد والصادر فكذلك  
هذا أيضا وان استغنى في السرة وفوقها  
والاصل مسدة

عارضاً (قوله فلا ينقص الخارج منه) وعلى هذا إذا نام متكلاً ذلك وخرج منه الخارج وكان متوشحاً ومكث مدة من الزمان لا يصح فيه تخرجاً ولا امرأاً أجنبية فإنه لا ينقص بذلك وعلى هذا يلغز ويقال لا ينقص مكث نحو ستين سنة يأكل ويشرب ويخرج منه الخارج وينام ولم ينقص وضوؤه وصورته ما ذكره الشيخ بقوله وإن انقضى في السرة أو فوقها والاصل مستنداً لعدد عارضاً وبفتحها والاصل منفق فلا ينقص الخارج منه اهـ خضى وانظر وجهه التقييد بالتكثير المنفص عن ان الخارج منه لا ينقص والاصل منسحقاً لا إلى حذفه (قوله ولا غيره) كالحذف (قوله بالإلاج فيه) أي مع جوارزه ويلغز ويقال لتأزج وطى ومثابرتا ولم يجب عليه الفسل الحظ (قوله ولا يجرم النظر اليه) الأولى إسقاط قوله ولا يجرم الخ لأنه انما يجرع على مقابل الاظهر وهو أن المنفق فوق العورة ينقص الخارج منه وقد سح الشارح في ذلك ما في شرح المنهج التابع لنسخه المحلى في شرح المتهاج لأن عادته التبريع على الاقوال الضعفة ولما قول ضعيف فاقبل بأن الثقب إذا كان فوق المعدة وكان الانسداد عارضاً ينقص فلا تنبأه بقية الاحكام الثلاثة للأصل كآقره شيخنا (فرع) لو خلق إنسان بلاداً ولم ينفع له به فهل ينقص وضوؤه بنومه غير ممكن لأن نفس النوم ناقص أولاً لأنه انما ينقص النوم لأنه منفسدة تخرج من شئ استقر عيش الثاني فراجع اهـ (قوله مطلقاً) أي في جميع المدن وينقل إليه جميع أحكام الأصل من القطر بالإلاج فيه ووجوبه بالحذبة وحرمة النظر إليه ووجوب ستره عن الأجانب وفي الصلاة ولو في الجبهة وبطل كشفه قل وبعبارة حل ولو كان في جبهته وقتاً وجوبه بستره هل يجب كشفه عند السجود أو لا فيسجد عليه مستوراً لأنه يجوز السجود مع الحائل بعد تركه حقيقة في إزالة عصابها الأقرب الثاني (قوله وخرج بالمنفق) أي بالخروج منه ليصح الحل في قوله لا بالخ (قوله فإنه لا ينقص بذلك) خلافاً لابن حجر وعليه ينبغي أن لا ينقص مجرد التنفس والجشاء لأنه ضروري وكذا ذريق وبلغ زل من الدماغ وأخرج من الصدر لعدم خروج ذلك من المعدة حل (قائمة) وجد يحيط بالامر الطلاوي رجعه اهـ تعالى أن أول ما خلق الله من الإنسان القرح وقال هذه أمانتي عندك فلا تضيعها إلا في حقها رومان: أي الدينا في كتاب الورع عن ابن عمر مرفوعاً (قوله النوم الخ) أفرد عن زوال العقل للصنع عليه ونفاً فحكمه لمعداً من التواضع حيث كانت له حالتان حالة نقص وحالة عدمه عيش مع زيادة (قوله وهو استرخاء أعصاب الدماغ) بعبارة غيره وحقيقة النوم ربح أي مسبب ربحاً لطيفة تصعد من الطعام إلى الدماغ فتصل فيه رودة ينشأ عنها سكون الموارح والأعما كالنوم لكن ربحه أعظم ولهذا لا يتبعه لونيه بخلاف النوم وبعبارة أج قوله وهو استرخاء أعصاب الدماغ أي يغني القلب بسبب ذلك وهو معنى قول بعضهم النوم ربح لا يفتي من قبل الدماغ فتغني القلب فان لم تصل إلى القلب بل غطت العين فقط كان نعاساً ومن علامات النوم الرؤيا ومن علامات النعاس سماع كلام الحاضر وإن لم يفهمه فإدراك رؤيا وشك هل نام أو نعى استقص اهـ (قوله مقصده) بالرفع فاعل المتكبر وفي بعض النسخ الممكن فمقصده بالنصب مفعول والقاعل ضمير الموضي ومقول الشارح أي إليه يعني الثاني ولا يصح معه الأول كما لا يخفى واليه معنى اليه بالتاء لكن جمع محذوف التامع عند التنبيه فتأمل (قوله

أفوتها والاصل منفق فلا ينقص الخارج منه أمانتي الأولى ولان وما يخرج من المعدة أو فوقها لا يكون مما حالته الطبيعية لأن ما تحبسه لتلقه إلى أسفل فهو ياتي أنسه وأمانتي الثانية فلا ضرورة إلى جعل الحادث يخرج جامع افتتاح الأصل وحيث أقننا المنفق كالأصل أعما هو بالنسبة للنقص بالخارج منه فلا يجرى فيه الجبر ولا ينقص الوضوء به ولا يجب الفسل ولا يجرم النظر إليه حيث كان فوق العورة قال الماوردي هذا في الانسداد العارض أما المطلق فينقص معه الخارج من المنفق مطلقاً والمنسحق عند كسوراً لمن الخلف لا وضوء به ولا غسل بالإلاج والإلاج فيه قال النووي في نكته على التسمية أن تعبيرهم بالانسداد يشعر بما قاله الماوردي وخرج بالمنفق ما يخرج من المنافذ الأصلية كالقلم والأذن فإنه لا ينقص بذلك كما هو ظاهر كلامهم (و) الثاني من نواقض الوضوء (النوم) وهو استرخاء أعصاب الدماغ بسبب رطوبات الإبخرة الصاعدة من المعدة وأما ينقص إذا كان (على غير هيئة المتكبر) من الأرض مقعده أي إليه

وكذا السه) هو تشبيه بليغ أى البقطة كرباط الذبر قال فى لنهايه وأصله سته بوزن قرس وبعه  
 أسأته كقرا من غدت البها وعوض عنها الهمز تفصيل است فان رددت الها وهى لامها  
 وحلت العين التى هى التاء انحدت الهمزة التى هى بها عوضا عن الها فبقيت له وفى الحديث  
 استعارة تلكا به حيث شبه السه بقر به مثلا وأثبت الواو كتحليل واستعمال العينين فى  
 البقطة كناية أو مجاز يرسل علاقته اللازم لانه يلزم من اقتضاها البقطة (قوله والمعنى فيه)  
 أى فى الحديث (قوله) أما إذا نام وهو كالحج) نعم لو أخبره بعد التواتر أومه صوم بخرج شئ  
 منه اتقص بخلاف عكسه فى المحصور إذا أخبر بعدم الخروج فى غير التكر فانه لا يمنع التقص  
 بالقوم لأن النوم على هذه الحالة ناقض نعم لو أخبره بعد ما عيسى بعد نزوله به صلاة فى هذه الحالة  
 امتثل أمره أى لأن حكمه لا يتغير بذهب لأن المذهب جئت فذهب بطلت لانه لا اجتهاد مع  
 النص أى لا اجتهاد لغير عيسى مع وجود كلامه لأن كلامه نص فى الحق أى ابن شرف وقال بعد  
 البر لو نام غير ممكن وقال لى قم فصل وجب عليه الوضوء والصلاة لقوله قم فصل بغير وضوء  
 وجب عليه تركه وذهب واطاعته فينبى بغير وضوء كذا ذكره شمس الباب المزة بعد المزة ونوع  
 فيه صوم ولم يرجع لمن نازعه والعهد عليه ولو تحقق نوما أو رويانا أحسن التمكن لم يتقص  
 والا فلا وهذا حاصل الرابع شرح م شوبرى (قوله لانه نادى) قضية الله أنه لو اعتاده  
 نقض سم وقال ابن شرف فتلا عن مرقا نقض وان اعتاده لأن شأنه التدور ولما قاله ابن  
 شرف وبه وهو أننا تحققنا الطهارة وسكننا فى راقعه والاصل عدم الرفع اه ا ج وفى  
 الاطفي قضية التعبير بالدرة أن من تكرر خروج الربع من قبله يتقص وضوءه بنومه من  
 غير تمكن ان تصور وهو غير مراد فقد نقل بعضهم مرقا عدم النقض بنومه من غير تمكن  
 أقول وهو متجه على معنى أنه إذا نام غير ممكن لا نقض لا احتمال عدم خروج شئ من قبله ولا تقدر  
 لا اعتياد خروجه لأن العادة قد تتحقق خصوصا والاصل بقاء الطهارة فان تحقق خروج  
 الربع من القبل اتقص وضوءه فقد صرح امامنا فى الامم بأن خروج الربع من القبل ناقض  
 وأجمع عليه الاصحاب اه (قوله ولقول أنس) عطف على قوله لامن (قوله حتى تحقق  
 رؤسهم) أى يقرب حقان رؤسهم اذ لو خفت رؤسهم الارض حسنة أى وصلت اليها  
 ارتفع الالبان (قوله فحمل) أى حديث أنس وقوله جعابا الحديثين أى حديث أنس  
 والحديث لانه على نقض الوضوء بالنوم (قوله وانه لا فرق الخ) الظاهر انه بكسر الهمزة  
 عطف على قوله قد دخل لانه لو قرئ بقصها كان المعنى ودخل أنه لا فرق الخ ولا معنى له لأن بقدر  
 فعل والتقدير وظهرا له لا فرق الخ ولوزالت احدى إلى نام ممكن أو سقط احدى ذراعه  
 على الارض له أربع حالات فال زالت احدى اليه عن الارض أو وصلت ذراعه الى الارض  
 قبل اتحاده اتقص أو بعده أو معه أو شئت فى تقديمه أو فى أنه نام أو ناعس أو فى أنه يمكن أولا  
 أو أن ما خطر به رؤيا أو حديث نفس فلا اه شيخنا (قوله نعم ان كان بين مقدمه  
 ومقرئ تحيات نقض) ولو سئل التحيات بشئ لا يتقص اه زى (قوله ومن خصائصه صلى الله عليه  
 وسلم انه لا يتقص وضوءه بنومه مضطجعا) لا اخذار العصية أه صلى الله عليه وسلم نام حتى جمع  
 غطيته بالتيقز وانما الوجه ثم صلى ولم يتوضأ وقال ان عبيتنا نام ولا نام قلبى ومنه سائر

وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم العيان  
 وكذا السه فى نام فليوضأ رواه ابو  
 داود وغيره والسه سبع مئة مشددة  
 مفتوحة وهما حقة الدبر والواو  
 يكسر الواو والماء الخط الذى يربط  
 به الشئ والمعنى فيه أن البقطة هى  
 الحافظة لما يخرج والنائم قد يخرج  
 منه شئ ولا يضره فان قيل الاصل  
 عدم خروج شئ فكيف عدل عنه وقيل  
 بالنقص أجاب به لما جعل مظنة  
 لخروجه من غير شعوره أقيم مقام  
 اليقين كما ثبت الشهادة بالقدرة للظن  
 مقام اليقين فى مثل اللغة أما إذا نام  
 وهو تمكن اليه من قمر من أرض  
 أو غيرهما لا يتقص وضوءه ولو كان  
 مستندا الى ما لو زال السقط لامن  
 خروج شئ حيث سئل دبره ولا عبرة  
 باحتمال خروج ربع من قبله لانه مادر  
 ولقول أنس رضى الله عنه كل أصحاب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ينامون  
 ثم ينامون ولا يتوضئون رواه مسلم وفى  
 رواية لابي داود ينامون حتى تحقق  
 رؤسهم الارض وجل على نوم الممكن  
 جعابا الحديثين فدخل فى ذلك ما لو  
 نام عتيا وأنه لا فرق بين الجنب وغيره  
 وهو ما صرح به فى الروضة وغيرها ثم  
 ان كان من مقدمه ومقرئ تحيات نقض  
 كما خلق الشرح الصغرى عن الزواني  
 وأقر ولا تخفى على نام على قبله لم يقا  
 مقدمه بقره ومن خصائصه صلى الله  
 عليه وسلم أنه لا يتقص وضوءه بنومه  
 مضطجعا ويسن الوضوء من النوم  
 مثلا حروبا بن الخلاف

الانبياء لان ظهورهم دائما المصلحة لا بعترها غفلة ولا يتطرق اليها شائبة فوم تنههم ان اشراق  
 الانوار الالهية الموجهة لفيض المطالب السنية عليها فان قبل هذا انحطاط الخبر الصحيح انه مام  
 في الوادي من صلاة الصبح حتى طلعت الشمس وأجيب بأن طلوع الشمس من غمطت  
 العين وهي نائمة والحدث من غمطت القلب وهو يفتان كما في عيش والجواب بأنه  
 فومين فومة تنام فيها عينه وقله فومة تنام فيها عينه دون قلبه قال الزركشي فاحسن الخلقه قوله  
 عليه الصلاة والسلام تام أعيننا ولا تنام فلو بنا وأجاب بعضهم باحتمال أنه تعالى منعه ادراك  
 الشمس ليرتب عليه أحكام المضي بعدد اه مد ( قوله زوال العقل ) كان الاولى  
 للشارح أن يقول أي العلة عليه كما قاله سم قال عيش هذا جواب عما يقال السكر  
 والانعاش لا يزول هما العقل والاعمال فصر لان العقل هو القوة القرينة وانما يلزمها الجنون  
 ويمكن أن يجاب أيضا بأن المراد بالعقل القدر اه مجرؤه وهو وجه فقد ذكره وأن العقل  
 يطلق على التميز وهو المراد هنا ويترف بأنه صفة يميز بها بين الحسن والقبح وهذا ربه الانعاش  
 ويطلق على القرينة ويترف بأنه صفة غريزية تتبعها العلم بالضرورة عند سلامة الآلات  
 أي الحواس الخمس وهذا لا يزيله الجنون وهو مطلقا زوال الشعور من القلب ثم ان كان مع  
 قوة حركة الاعضاء بلا طرب فهو الجنون أو مع طرب فهو السكر أو مع قعود الاعضاء فهو  
 الانعاش أو مع استرخاء المفاصل فهو النوم ويعرف النوم بأنه راحة لطيفة تأتي من الدماغ الى  
 القلب فتغطي العين فان لم تصل الى القلب فهو التماس ولا تنقص به ( قوله القرينة )  
 ومحلها القلب على الرابع وأول وجوده عند دفع الروح فإخذ في الزيادة بلوغ الاربعين وعنده  
 مدارا لتكليف وقيل هو نور القلب يدركه العلوم وطلاقه عليها بما جاز لكونه غائره والتي  
 قد يعرف بقرنه قال ابن حجر في شرح المنهاج وهو يعني العقل القرينة أو من العلم لانه  
 منبعه وأسه ولأن العلم يجري منه مجرى النور من الشمس والرويق من العين ومن عكس أراد  
 من حيث استزادته وأنه تعالى وصفه بالبالعقل ويريدون يقص وهو في الانسان والجن  
 والملائكة في النوع الانساني أكمل وما أحسن قول بعضهم

(و) قال الحسن وفاض الوضوء زوال  
 العقل القرينة

علم العلم وعقل العاقل اختلفا • من ذا الذي منه ما قد أحرز الشرفا  
 فالعلم قال أنا قد حوت غايته • والعقل قال أنا الرحمن بي عرفا  
 فافصح العلم انصافا وقاله • بأينا الله في تزيده انصافا  
 فأيقن العقل أن العلم سيده • وقبل العقل رأس العلم وانصرفا

وكان الشيخ محيي الدين الكافجي يقول العلم أفضل باعتبار كونه أقرب الى الانصاف الى معرفة  
 الله وصفاته والعقل أفضل باعتبار كونه منبع العلم وأصله وحاصله أن فضيلة العلم بالذات  
 وفضيلة العقل بالوسيلة الى العلم وروى ابن عبد البر أن الله تعالى لما أهدى آدم الى الارض أناه  
 جبريل فقال إن الله تعالى أحضر لك ثلاث خصال تصاروا واحد تمتهن وتصل عن اثنين فقال  
 وما هن فقال الحياء والدين والعقل فقال اخترت العقل فقال جبريل للعباد والدين ارتضا  
 فقد اختار غيركما فقال لا ترتفع قال أعصيتا فالاولا ولكن أمرنا أن لا نشارك العقل قال  
 الشوري وهل العقل من قبيل الاعراض أو من قبيل الجواهر أولا والجواب هو عهد علماء

السنة عرض قائم بالقلب متصل بالدماغ وين يدور يتقن وعند الحكماء جوهر مجرد عن المادة  
مقارن لها في الفعل اهـ (قوله كاعلم) ولو كان ذلك لولى حالة الذكر في تقص طهره عند اخلافا  
للمالكية وجوز الزنوى وقوع الانعام للابناء وقبده الحافظ بن حجر بغير العلول لانه من  
الامر ارض وعليه فلا يتقن به الوضوء قال السبكي وليس كاعلم غيرهم لعدم استيلانه على  
بواطنهم لانها اذا عصمت من الاخف وهو النوم من هذا اولى وعلى هذا لا يتقن به طهارتهم  
واعقده شيخنا البالي رجائي (قوله بغيره) أى مع تقدر في الاعضاء وكان بحيث لو بيه  
لم يقبه بخلاف النوم فانه يستمر مع استرخاء في أعصاب الدماغ ومع كونه اذا انه اتبه فافترقا  
وسكت عن السكر لانه لا يتلوعن واحدمن الثلاثة كما قاله قل (قوله علم من كلامه) أى  
من قوله زوال العقل (قوله الذى) الاولى التى لانه تمت وأتم وبجواب عن ذلك بأن أوائل  
لما أنشئت الى السكر اكتسبت منه التدكير وأعاد الضمير إلى ضلعه مذكرا (قوله لماس  
الرجل) أى يقينا اعترضه قل بأنه لو قال كسره التقاء شرفى رجل وامرأة كان اولى  
لان الجنس اما صاف لقاعله أو مقصوه وعلى كل لا يشمل الآخر وهو المماس مع أنه بوجه  
اعتبار القصد وليس كذلك وحاصله أنه لم يبين أن الجنس يتقن وضوء اللامس أو المماس  
أوهما بخلاف الالتقاء فانه لم يكن مشتركا بين المتلاقيين يتقن نفثهما معا فكان ينبغي  
للمصنف والشارح أن يزيد والمماس كلاس لا فائدة اشتراكهما في النقض وأجلب ع ش  
بأن المراد باللمس حصول أثره وهو التقاء الشرتين وان كان بلا قصد واعلم أن اللبس ناقض  
بشروط خمسة أحدها أن يكون بين مختلظ كورة وأوثنة ثانيا أن يكون بالشرقة دون  
الشرة والسن والظفر ثالثا أن يكون بدون حائل رابعا أن يطلع كل منهما حادياتته في قلبه  
يطلع أحدهما حادياتته في قلبه لا يتقن خامسا عدم المحرمية ومحل كون الجنس  
ناقضا حتى غيره صلى الله عليه وسلم قال في شرح الخصائص واختص بأنه صلى الله عليه وسلم لا  
يتقن وضوءه باللمس في أحد الوجهين بل صلى بذلك الطهر وهو الاصح عند المؤلف تبعاً  
لبعض الشافعية نظراً لحدواى داود والتساقى عن عائشة رضى الله عنها قالت كان يقبل بعض  
أزواجه وفي رواية بعض نسائه ثم يصل ولا يتوضأ ويقبضه أخذاً وخيفة فقال لا وضوء من  
اللمس ولان المباشرة الا ان غشت بأن يتجزأ مائة اثنين متساوى العرج والاصح عند الشافعي  
أن لمس غير المحارم ناقض للوضوء مطلقاً وجرم به الزنوى في الروضة وغيرها وأجيب عن  
الحديث بأنه خصوصية أو منسوخ لانه قبل نزول قوله تعالى أو لامستم النساء ولاى خيفة  
أن يقول الاصل عدم الخصوصية وعدم النسخ حتى ثبت والحديث صالح للاختصاص قال ابن  
عبدالحق لأعلم الحديث عليه توجب تركه اهـ (فرع) لو ولد شخصين آدمى وممثلة يتقن  
مسه ولو كان على صورة لآدى اهـ سم على المنهج (فرع) جلد الرجل أو المرأة اذا  
سلخ وحشى وهو المسمى بالبول لا يتقن لانه لا يسمى آدمياً ولو سلخ الذكر وحشى فلا يتقن لانه  
لا يسمى ذكراً كما ذكره الشيخ عبد الرالاجهوى ووقع السؤال عما لو طردوا بى بصورة امرأة  
أو مسع رجل امرأة هل يتقن أو لا فأجيب عنه بأن الظاهر في الاول عدم النقض لقطع بأن  
عنه لم تنقلب وانما انحلع من صورة الى صورة مع بقاء صفة الذكورة وأما المسح فالنقض به

بجودن أو (سكر) وان لم يأثم به (أو)  
بعارض (مرض) كاعلم أو يتناول  
دواء لأن ذلك أبلغ من النوم ولا فرق  
بين أن يكون مختلاً أم لا \* (فائدة)  
قال الفيزا الى الخنوع ينزل العقل  
والاعاء بغيره والنوم ليس به (تنبيه)  
علم من كلامه ان أوائل السكر الذى  
لا يراد به الشعور لا يتقن وهو كذلك  
(و) الرابيع من نواقض الوضوء (لمس  
الرجل) بشرته (المراة الأجنبية) أى  
بشرتها (من غير حائل)

محتمل لتربيد العن مع أنه قد يقال فيه بعدم النقض أيضا لاحتمال تبدل الصفة دون العين  
 عن شئ من مدر (قوله كما قرئ به) فراجعية لجزء والكسائي في النساء والمائدة (قوله فنعطف)  
 النساء لتعديله وهو عليه للعلامة وقوله غدل هو النتيجة (قوله لانه خلاف الظاهر) أي لانه ليس  
 فيه توافق القراءتين (قوله اذا لمس لا يختص بالجماع) أي بل هو شامل للجماع ولغيره  
 لأن اللمس هو الجنس بالبدن وبغيره وجمعه على الاعم أولى من جمعه على خصوص الجماع لأن  
 القراءة الثانية تدل على ذلك الجمل بخلاف جمعه على الاختص ليس لقراءة أخرى تؤيد مقوله اذا  
 اللمس أي الذي ترى به لا يختص بالجماع أي فتكون الملامسة غير مختصة بالجماع لاجل توافق  
 القراءتين في المعنى فتأمل وكان الأولى أن يقول اذا الملامسة حتى يظهر الرد على انهم الذي  
 هو أبو حنيفة لانه لا ينكرون اللمس لا يختص بالجماع (قوله لمست) لمس من باب نصر وضرب  
 (قوله ولا فرق في ذلك بين أن يكون بشهوة الخ) اعترض بأن بين لاتضاف للاتعذد والعلف  
 بأول لا يقتضي التعذد وأوجب بأن في كلامه اكتمافقوله بين أن يكون بشهوة أي وبغيرها  
 وقوله وأكراه أي وبغيره وكذلك (قوله أو خسبا) مضطه أبو شرف بفتح الخاء المجتمة وكسر  
 المهملة (قوله شوها) أي فحصة (قوله أو كفرة بتعجب) أي لأن المنع لعارض ينزل  
 بالاسلام ويحترز بذلك عن الحرم فانه لا تخل له في وقت أصلا (قوله واللمس الجنس بالبدن) أي  
 وألحق ما غيرها ولا بعد أن يكون صادقة عريفة في الجميع قل (قوله والمعنى فيه) أي  
 في النقض به (قوله أنه مظنة توران الشهوة) أي بحسب أصله وان استقت قل (قوله)  
 ومنه الخ) هذا الإيضاح اليه الأول كان المراد باللمس الجبر بالبدن فقط كما هو ظاهر كلام الشارح  
 لكن يعارضه ما تقدم في قوله لمس الرجل بشرته الخ فينبى كلامه مضاربة وأوجب بأن  
 اللمس الجنس بالبدن وبغيره وقيل الجنس بالبدن وألحق غيرها بما كافي شرح المنهج وقد جرى  
 في المتن على الأول وجرى في الشرح ثانيا على الثاني (قوله فانه يختص بطن الكف)  
 الحاصل أن اللمس يفارق لمس في أمور ستة أحدها أن اللمس لا يختص بصور مختلف المس  
 فانه يختص بطن الكف ثانيا أنه لا بدق اللمس من اختلاف الجنس بخلاف لمس يحصل  
 بمس فرج نفسه ثالثها أن الفرج الممان يقتضيه مسه بخلاف العضو الممان رابعها أنه يقتض  
 وضوء اللامس واللموس بخلاف لمس فاته انما يقتض وضوء المماس خامسها أنه يقتض  
 بمس فرج المحرم ولا يقتض لمسها سادسها اشتراط الكفر في اللمس دون المس (قوله ظاهر  
 الجلد) خرج به السن والظفر والشعر الآتي وليس المراد اخراج باطن الجلد مع اتصاله (قوله)  
 وفي معناها) أي البشرة اللحم أي وان كشط كأياني (قوله والثلة) عطف جزء على كل اذا  
 اللثة بعض لحم الانسان الذي على اللسان وما حولها فقط ع ش وقال بعضهم هي اللحم الذي  
 ننت عليه الانسان فقطه على لحم الانسان عطف مرادف (قوله وباطن العين) هاهو  
 الذي اعتقده مدر وقال ابن حجر انه لا يقتض لانه ليس مظنة للشهوة والعقل عليه ما قاله مدر وأما  
 العظم اذا وضع فيه يقتض على المعتد اعتبارا بأصله وهو ما كان عليه من البشرة خلافا لبعض  
 المتأخرين مرحوم مع زيادة (قوله نعم لو كثر الوسخ) استدرك العن قوله سائل أي لأن  
 الوسخ اذا كان من العرق يصير جراثيم البدن لا يمنع الاحساس بخلاف ما اذا كان من الغبار

لقوله تعالى أو لاسم النساء أي لمست  
 كما قرئ به بعبث اللمس على الحي  
 من الغائط وترتب عليها الأمر بالتعم  
 عند فقد الماء فدل على انه حدث  
 لاجامعته لانه خلاف الظاهر اذا  
 اللمس لا يختص بالجماع قال تعالى فلو لم  
 بأيديهم وقال صلى الله عليه وسلم لعلك  
 أنت ولا فرق في ذلك بين أن يكون  
 بشهوة أو أكراه أو خسبا أو  
 الرجل محسوبا أو خسبا أو  
 المرأة محسوبة أو كفرة بتعجب أو  
 غيره أو حرة أو رقيقة أو أحمدا  
 لكن لا يقتض وضوء الميت واللمس  
 الجنس بالبدن والمعنى فيه انه مظنة توران  
 الشهوة ومثله في ذلك باقي صور الالتقاء  
 فالخلق بخلاف النقض بمس الذرج  
 كما سأل في فانه يختص بطن الكف لأن  
 المس أعم من الشهوة بطن الكف  
 واللمس شريها وبغيره والبشرة طاهر  
 الجلد وفي معناه اللحم كعم الاسنان  
 واللسان والثلة وباطن العين وروح  
 ما اذا كان على البشرة من العرق  
 نعم لو كثر الوسخ على البشرة من العرق  
 فان لمسه يقتض لانه صار كالجراثيم  
 البدن بخلاف ما اذا كان من غبار



فانه حرم منفصل يمنع فاقترعا وسقط قول قل لا يحنى أن الوضوء من القبار وقوله لم ينقض  
 في الوضوء من العرق دون القبار غير مستقيم بل ان صار ثلاثا كل منها لا يقض والاقض  
 وكالعرق بالاولى في النقض ما عرفت من جلد الانسان بحيث لا يحس بلسه ولا ياتر بوضوئه  
 ابره فيه لانه حرم منه حقيقة فهو كالبدن كله وسياقها نقضه ع ش على مد (قوله  
 والسكن) بالرفع عطف على فاعل خرج وبالجزم عطف على ما اذا كان من قبار وبسبب الوضوء بلسها  
 كما ذكره في شرح العباب أي خرج من القول بالنقض بها (قوله والمرأتان) ولو اتدنا  
 بالعمس وكان عادتسهما السحاق ع ش على مد (قوله والتلثيان الخ) نعم لو انقض الخنثى بما  
 يقتضي النقض عمل به ووجب الاعادة عليه وعلى من لاسه (قوله والخنثى) ألفه للتأنيث  
 فيكون غير مصروف والضمائر العائدة عليه يجوز ان يؤتى بها مد كقوله انقضت أو أنه لأن  
 مدلوله شخص صفته كذا (قوله والمراد بالرجل الذكر الخ) أي لخصوص البالغ كاهو أحد  
 اطلاقه ولا الذكرا مطلقا كاهو اطلاقه الا ع ش (قوله على صفة منا كتهنم) والمختد  
 عند شيخنا مد رجوا النكاح فينقض الوضوء لا دعي والحنث نعم ان كان الحنث على صورة  
 البهمة فلا نقض بلسه كماله شيئا اه قل قال المدافع المعتمد صحة من كتهنم وينقض  
 الوضوء بلسهم اذا تحققت الذكورة والا لونه ولو على غير صورة الا دعي ولو تصور على  
 صورة كلمة نقض لسها ولا مانع من ذلك لانها بالتصور لم تحرم عن حقيقة ما يجوز وطؤها وان  
 تصور في صورة كلمة مثلا ادعى أنها زوجته على المعتمد كما قاله سم وإذا قلب بصحة نكاح  
 الحنث هل يجوز على ملازمة المسكن ولا وهل لسنه هانم الشكل في غير صورة الا دعي  
 عند القدرة عليه لانه قد يحصل التفرع ولا وهل يعتمد عليها فيما يتعلق بشرط صحة النكاح من  
 أمر ولها وتخلو هانم الموانع وهل يجوز قبول ذلك من قاضيه وهل اذا رآها في صورة غير التي  
 يأنفها فادعت أنها هي فهل يعتمد عليها ويجوز وطؤها ولا وهل يكلف الاتيان بما بالقونه من  
 قوتهم كالعلم وغيره اذا أمكن الاتيان بغيره ولا الأصح نعم في الجميع اه م وفي حاشية الروس  
 ولو مسحت الاثني حيوا ما كعدوا وجارة فهل ينقض لسها منه نظرو سياتي في الاطعمة  
 د راختلاف فيما لو مسح حيوانا كولد غير ما كولد أو بالعكس هل ينظر لما كان فيصل  
 أه كنه في الاول دون الثاني او لا صلا عليه فيعكس الحكم وينقض ع ش ما هنا على ما هنا فان  
 اعتبر ما كان حصل النقض والا فلا وعلى الثاني فيفرق بين المسح والتصوير ان التصور لم يخرج  
 عن حقيقة بخلاف المسوخ وكذا يقال فيما لو مسحت حجرا ويحتمل أن يحرم بعدم النقض  
 ولو مسح نصفها حجرا مع بقاء الحياة والاحساس في الصف الا حقيقته النقض بمس النصف  
 الباقي وأما الصف المسوخ فان قلنا فيما لو مسحت كلها حجرا بالنقض بلسها فالنقض بلس  
 النصف يجري هنا بالاولى أو بعدمه فيستعمل الفرق بأن النصف الحجري يعد من أجزاء ما  
 للباقي ويحتمل أن يجعل النصف بغيره الطفر فليجزم اه سم وحاصله انه ان مسح جادا فلا نقض  
 وان مسح حيوا مع بقاء الادراك نقض وان زال الادراك فلا نقض (قوله ولا ينقض لمس  
 محرم) ولو احتمل افلوش هل ينقضه وبين امره رصاع محرم جازله نكاحها ولا ينقض وضوءه  
 بلسها ود كر شيئا أنه لا نقض عن قضاها لمان خلافا للقبلي والمحرم من حرم نكاحها على

والسكن والشعر والظفر كلسا في  
 وبالرجل والمرأة الرجلان والمرأتان  
 والخنثيان والخنثى مع الرجل والمرأة  
 ولو بشهوة لا تنفاه منقطعها ولا احتمال  
 ولو بشهوة لا تنفاه منقطعها والمراد بالرجل  
 المتوافق في صورة الخنثى لا البالغ  
 الذكرا اذا بلغ حدا يشتمى لا البالغ  
 والمرأة الاثني اذا بلغت كذلك لا البالغة  
 \* (تنبيه) \* ولو لمست المرأة رجلا نجسا  
 أو الرجل امرأة نجسة هل ينقض  
 وضوء الا دعي أو لا ينبغي أن ينقض ذلك  
 على صحة من كتهنم وفي ذلك خلاف يأتي  
 في النكاح ان شاء الله تعالى ولا ينقض  
 لمس محرم له بسبب أو رصاع أو مساهرة  
 ولو بشهوة لانها ليست مظنة للشهوة  
 بالسببية اليه كالرجل

أما يتبسط صراح حرمتها فخرج بالاول أخت الزوجة والثاني أم الموطوءة أقدمه فموتها لانها  
وان صرنا على التأنيل لكن بسبب لا يتبسط صراحها ولا غيرها والثالث أزواج النبي صلى الله  
عليه وسلم لأن حرمة نسكاهن حرمتهم صلى الله عليه وسلم أي لا طهر متين حل وأعلم أن زوجيات  
النبي صلى الله عليه وسلم على سائر الامم حتى على الاسماء وان لم يدخل جن على المحنة لانهم بالعقد صرنا  
أهتات المؤمنين لقوله تعالى وأزواجه أمهاتهم ولقوله تعالى وما كان لكم أن تؤذوا رسول  
الله ولا أن تنكحوا أزواجهن بعده وأما ما روي فان لم يطأه لم يحرم من على غيره والا حرم  
وأما زوجات باقي الامم فانهم يحرم من على الامم فقط ويحل نكاحهن لآل نساء كما تروى شيخنا  
رحم الله في الاطفاحي (عائنة) ذكر الشيخ عز الدين في قواعد أن نفقة أزواجه صلى الله  
عليه وسلم كانت واجبة عليه بعد موته لأن زوجته لم تنقطع ولم يحزل من نكاح غيره لبقاء  
زوجته فلم ينقطع نفقته عنه وفيه نظراء (قوله ولو شئت في الحرمة) كان تحقق أن امرأة  
أرضعت ولكن لم يعلم هل أرضعته رضعة أو أكثر لم يحرم عليه لأن الأصل عدم الحرم فلا نكحها  
هل نقول بعدم النقص لاحتقال الحرمة وتبعض الاحكام أو بالنقص عما يقتضي عدم ثبوت  
الحرمة في شرح م ر الاول كما لو تزوج بجوالة فاستطفا أهوه على العقد فاقول بعضهم  
بالنقص عما يقتضي عدم الحرمة لا يعول عليه (قوله وطاهر كلامهم أن الحكم كذلك) أي  
عدم النقص (قوله وان اختلفت الخ) ومحل ما لم يمس عددا أكثر من عدد محارمه والا انتقض  
كما هو ظاهر كلامهم لا تحقق له غير محرم (قوله غير محصورات) ليس بقيد بالنسبة لعدم النقص  
بل وان كانوا محصورات لا يتبعض وضوءه بلمسه أو قبضته بالنسبة للاستدراك إلا في لانه  
لا يجوز أن تزوج واحدة منهم إلا إذا كن غير محصورات (قوله انتقض وضوءه بلمسه) ضعيف  
(قوله لأن الحكم لا يتبعض) أي ولو قلنا بأن لسه لا يتبعض يلزم عليه تبعض الحكم حيث  
حل له نكاحها ولا يتبعض وضوءه بلمسه مع أن مقتضى حل نكاحها النقص بلمسه كالأجنبية  
فلا يتبعض الحكم حينئذ (قوله وان قال بعض المتأخرين) هو شبهه الشهاب م (قوله عدم  
النقص) معتد (قوله وينقض وضوءه بلمسه) ضعيف ومحل ذلك ما لم يطأها فان طلقها لم يحل  
له بعد ذلك لأربعة ان كانت برجعة ولا يبعد عقدان كالتباعد بالان شرط التزوج علم الحل  
يقينا (قوله لما تقدم) أي من أن الحكم لا يتبعض وقد عرفت ضعفه (قوله ولا يتبعض صغير)  
أي لمسه وقوله ولا صغيرة الخ خلافا لإمام داود الظاهري القائل بنقص الطهارة لمسه الصغيرة  
التي لا تشتهى قال العلامة الشعرا في كتابه المبران وقد أطلقني الله تعالى من طريق الإلهام  
على دليل لقول الامام داود الظاهري رضي الله عنه بنقض الطهارة لمسه الصغيرة التي لا تشتهى  
وهو أن الله تعالى أطلق اسم النساء على الاطفال في قوله تعالى في قصة فرعون ذبح أبناءهم  
ويستحي نسائهم ومعلوم أن فرعون إنما كان يستحي الاثني عقب ولادته فكأن أطلق الخ  
تعالى اسم النساء على الاثني عقب ولادته في قصة الذبح فكذلك يكون الحكم في قوله  
تعالى أو لامستم النساء بالقياس على حرموا وهو استنباط حسن لم أجعل في غاية يجعل  
عليه النقص الاثني من حيث هي قطع الظاهر عن كونها تشتهى ولا تشتهى نفس عليها أي  
كل ما لم تطلع له من كلام الائمة على دليل صريح في الكتاب والسنة وبالله أن ترد كلام أحد من

ولو شك في الحرمة لم يتبعض وضوءه  
كذلك لأن الأصل الطهارة  
وطاهر كلامهم أن الحكم كذلك  
وان اختلفت محرمه بأجنبيات غير  
محصورات وهو كذلك لأن الطهر لا يرفع  
بالشك نعم إن تزوج واحدة منهم  
انتقض وضوءه بلمسه لأن الحكم  
لا يتبعض وان قال بعض المتأخرين  
ينبغي عدم النقص كما لو تزوج بصغيرة  
لا تشتهى ومثل ذلك ما لو تزوج بامرأة  
مجهولة النسب واستطفا أهوه ولم  
يصقه فان السبب بنقص وضوءه  
ولا ينسخ نكاحه وينقض وضوءه  
بلمسه لما تقدم قال بعضهم وليس لها  
من ينكح أحسنه في الاسلام الا هذا  
ولا ينقض صغير ولا صغيرة بل يطلع  
منها ما لا يشتهى عرفا لا نساء منقطة  
الشبهة

لا تخفقه بضمهم فان فهم مثلك اذا قرن بشهم أحسن الامة المجتهدين كان كالياء واقفه  
 أعلم اه (قوله كما تقدمت الإشارة اليه) أي في القليل بالبحر والشواه (قوله ولا شعر)  
 وان ثبت على الفرج قال في الميزان الشعرانية وفي كلام القوم لا ينبغي لاحد العمل بالقول  
 المرحوح الا ان كان أحوط في الدين من القول الاربح كالقول بنقض الطهارة عند الشافعية  
 بلس الصغيرة والشعر والظفر فان هذا القول وان كان عندهم ضعيفا فهو أسوأ في الدين  
 فكان الموضوع منه أولى اه (قوله ولا شعر وس) أي به توطئة للتعليل الذي بعده والافه  
 قد تقدم (قوله ونظر) بضم الظاء مع سكون الفاء وضمها وكسر هاء مع اسكان الفاء وكسر هاء  
 واظهار وكسوفه ويجمع على انظار أو انظر \* (قائلة) \* الاطافير حل من نور كانت تحت  
 حلل آدم الحرف في الجنة فلما اكمل من الشجرة نظار به لباس الجنة وبقت حلة النور  
 فانقضت من وسطها وتقلصت وانقضت على رؤس اصابعه فصارت ظفرا اسكان اذا انظر الى  
 انظاره بكي وصار عادة في اولاده اذا همب الضحك على أحد هم ينظر الى اطافير يديه أو رجله  
 سكن عنه اه برماوى (قوله وعظم) هذا على طريقة قال بها ابن حجر والمعتقد ان العظم اذا  
 وضع تنقض كما قاله مر (قوله العضو المبان) أي عالم يلتصق بجزارة الدم ويحشى من فصله محذور  
 تيم وان فصل الحياة خلا فالابن حجر حل أي حيث قد يحاول الحياة فموضع قل والاعتبار  
 بما اتصل به لا بما انفصل عنه فاذا اتصل ذراع امرأه برجل صارت حكم الرجل وبكسه بعكسه  
 والمعتقد ان العضو المبان متى التصق وحلته الحياة تنقض والافلا خلا فالعربي حيث لم يستترط  
 حلول الحياة فواكتفى بالاتصال بجزارة الدم والاقول وفاق لابن قاسم وابن حجر والشيخ سلطان  
 شيخنا وباردة مد قوله العضو المبان غير الفرج أي لانه لا يقال لذلك العضو انه عضو ذكر أو أنثى  
 مجرد وقوع البصر عليه (قوله غير الفرج) الاولى حذفه كما حذفه غيره لان مقتضى ما قاله انه  
 لو لم يفرج بغير بطن الكف انقضض وصومع انه ليس كذلك لانه لا يطلق عليه اسم امرأة انتم  
 ينقضض الوضوء بمسه يطن الكف مسح الفرج وهذا ليس مرادنا هذا ويدل ذلك قول  
 مد نفلان غيره انه لو لم ينفصل الا أدى الاسفل لانقضض لانه لا يسمى امرأة اه مد (قوله  
 نصين) أي سواء كان ذلك بشق أو بقطع من الوضوء (قوله والذي يطهر) يحتمل رجوعه للكلام  
 الناشئ وهو الظاهر ويحتمل رجوعه له لانه حيث كان المدارع على انقلاق الاسم  
 لا يتبدل بكونه نصفا أو أكثر تأمل (قوله ان كان بحيث يطلق عليه اسم امرأة) وان شق نصفين  
 طولاً ينقض واحدهما زال الاسم عن كل منهما ايج (قوله وتقدم انه ينقض الوضوء  
 بلس الميت) وأما حله لعله وقع للنورى (قوله في رؤس المسائل) هو اسم لقشوى  
 النورى (قوله وهو آخر النواض) اعترض بأنه مستغنى عنه بقوله والحلمس وأجيب بأنه  
 أي به يدفع وجهه أنه بعد قوله ومس حلقة درهم سادس أي فلا بعد سادس لانه مس عطف الخاص  
 على العام (قوله ومس فرج الآدمي) التقدير ان عيس المشكل أو الواض فرج الواض فعم  
 في الاول ويخص في الثاني فهو مصدر مضاف لمفعوله والظاهر ان المراد الماسة فلا يستترط  
 فعل من الجانبين أو واحد هاجتى لو وضع نيد كرهى كف عبر بغير فعل من عمرو ولا اختيار  
 انقضض وصومع عمرو ولا ضاعيه قوله الا قلها حرمه غيره لان المراد غالباً أو أن المراد

بضلاف ما اذا بلغاها وان اتقت بعد  
 ذلك لصومع كما تقدمت الإشارة اليه  
 ولا شعر وس ونظر وعظم لان معظم  
 الالتئاذ في هذه اعماهو بالنظر دون  
 اللبس ولا ينقض العضو من قبل  
 الفرج اولو طمت المرأة نصفين هل  
 ينقض كل منهما أو لا وجهان والاقرب  
 عدم الانقضاض قال الناشئ ولو كان  
 أحدا الجزأين أعظم ينقض دون غيره  
 انتهى والذي يظهر انه ان كان بحيث  
 يطلق عليه اسم امرأة تنقض والافلا  
 وتقدم انه ينقض الوضوء بلس الميت  
 والميت ووقع النورى في رؤس المسائل  
 انه صحيح عدم النقض بلس الميت والميت  
 وعدم السهو (و) شئ من (فرج)  
 آخر الوضوء (مس) شئ من (فرج)  
 الآدمي من نفسه أو غيره

انها ككافي سر له والاطفي ونجل اطلاقه هو ظاهر وان لم تنفخ فيه الروح وفي  
 نقاوى الشارح أنه سئل عن ذلك هل ينقض أم لا له جدد فأجاب بأنه ينقض ولم يعمله وعمله  
 بعضهم يشعرون الاسم له وقد يقال بعدم النقص لتعلقهم النقص من فرج الأذى وهذا  
 لا يبطق عليه هذا الاسم وانما يقال له أصل أدى أقاده عرش على مدر والمعتقد أن فرج  
 السقط لا ينقض منه الا اذا نفخ فيه الروح لانه حينئذ يقال له أدى ومعنى الفرج فرجا  
 لا فراجحه وانما حقه لا ينفخه ثقبه مفتوحة (قوله فرج الأذى) والجنى كالأذى اذا  
 كان على صورة الأذى كما مر (قوله ذكر كان أو أنى) بخلاف الجنى في أصل المسئلة  
 أربعة أحوال لأن الماس والموسوس أمانا يكسونا واخمين أو مشكلا أو الماس واخما  
 والموسوس مشكلا أو بالعكس فأما الواضحين فحكمهما واضح وأما الخفيين فلا ينقض  
 وضوء أحدهما بجملة أحد الفرجين فقط لاحتمال واقعهما مذ كورة ان من آلة النساء أو ثوبه  
 ان من آلة الرجال بخلاف ما اذا من الفرجين جميعه فانهما ماله مكانا ذكرين فقدم من آلة  
 الذكور أو اثنين فقدم من آلة النساء وبمقتضى فالاختلاف لا يؤثر في المس فلا يشرط في هذه  
 وهي مالموس الفرجين جميعا أن لا يكون بينهما محرمة ولا صغر وأما اذا كان الماس واخما  
 والموسوس خفى فيشرط لنقص وضوء الماس أن يمس من الخفى مثل ماله بشرط عدم المحرمة  
 والصغر فان كان الماس ذكر النقص وضوءه من آل الرجال من الخفى وان كان أنى فبمس آل  
 النساء منه لأن الموسوس ان كان في فواضع وان كان ذكر أو فواضع أو أنى حصل النقص بالمس بشرط  
 المذكور وفي الثانية ان كان أنى فواضع وان كان ذكر أو فواضع أو أنى حصل النقص بالمس بشرط  
 خفى والموسوس واخما فالنقص ظاهر لانه ان كان ذكر أو فواضع أو أنى فالنقص بالمس  
 ان كان المس باطن الكعب بخلاف ما اذا كان بغيره فان النقص لاحتمال واقعهما ولا مس هذا  
 اذا كان الواضحة ذكر أو مشكلا يقال فيها اذا كان أنى لأن الخفى ان كان أنى فالنقص بالمس أو  
 ذكر أو فالنقص بهما وأما الماس أحد مشكلي فرج صاحبه فمس صاحبه ذكره فانه ينقض  
 وضوء أحدهما لا يبينه لانهما ان كانا ذكرين انقض لماس الذكر أو اثنين فلما الفرج  
 أو مخلفين فلكلهما بالمس الآن هذا غير متيقن وقائمة الاتقاض لاحدهما لا يبينه أنه لو  
 اقتدت بأحدهما أمرأة لا تقتدى بالآخر لبعينه للطلان وكذلك لا يقتدى أحدهما بالآخر  
 (قوله أو منفصلا) أى بحيث يسمى ذكر أو فرجا كما يأتى ثم لو شك هل هو من رجل أو خفى فلا  
 ينقض كما لو مس شخصاً وشك هل هو رجل أو امرأة أو خفى قل (قوله من مس فرجه) ان  
 قلت لم يقدمه على الحديث الذى بعده مع أن الذى بعده نص في المقصود من حيث ان الاقضاء  
 هو الجنس بطن الكعب بخلاف المس قلت كانه لكثرة مخزجه وأيضاً فقد قال البخارى هو أصح  
 شئ في الباب وأيضاً قلت فى وأيضاً فان الذى بعده كالنفسير بحيث يعرفه بالاقضاء وهو المراد  
 بالمس والتفسير يكون متأخرا سم (قوله ستر) بفتح السين ان أريد به المصدر وبكسر هان  
 أريد به الستار والمراد هنا الثاني وعطف الخطاب من عطف العام على الخاص لشمول الخطاب فهو  
 التزاف فانه سبب وليس بساتر وبعبارة مد قوله ستر ولا يجب عطف تفسيره أو يقال المراد بالستر  
 ما يستر وان لم يمنع الروبة كالرجل والخطاب ما يستر ويمنع فهو أنقص من الستة فيكون من عطف

ذكر كان أو أنى منفصلاً ومنفصلاً  
 (بطن الكعب) من غير ما قبله من  
 من فرجه فليتوضأ ورواه الترمذى  
 وصححه وخبر ابن حبان اذا أنسى  
 أحدكم يده الى فرجه وليس ينهل يده  
 ولا يجب فليتوضأ

الخاص على العام (قوله والافضاء لغة المس) وحسنه يكون قوله في الحديث يده تأسد على  
 حداً بصر بعينه كما تقرر شيخنا بل قوله يده قيد كما علم من المختار وعادة مد قوله والافضاء  
 أى المعهود وهو الافضاء بالسد لا مطلق الافضاء لانه لا يخص بطن الكف قال في التهذيب  
 وحقيقة الافضاء الاتهام أو أفضى الى امرائه باشرها وأجابهها (قوله لغة المس بطن الكف)  
 وحسنه بقده الخلاق المس في بقية الاخبار واعتزله القوي بأن المس وإن كان مطلقاً  
 إلا أنه عام لانه شامل للمس بطن الكف وغيره لأنه صلة الموصول الذى هو من صيغ العموم  
 والافضاء فمن أفراد العام وذكره من أفراد العام يحكم العلم لا يحصيه كما هو القاعدة  
 الأصولية فلا يصح أن تكون الرواية الثانية مخصصة للعموم الرواية الاولى ثم أجاب فقال  
 الاقرب ادعاء مخصص عموم المس فهو خبر الافضاء لان قوله اذا أفضى أحدكم يده فهم  
 أن غير الافضاء لا يكون ناقضاً لهذا المفهوم ونخص به عموم قوله من مس أو قال ان  
 هذا من باب المطلق والمقيد لان المس مطلق فيقيد خبر الافضاء كما أشار اليه بعضهم (قوله  
 من مس ذكر) وفي رواية من مس ذكره (قوله وأما خبر عدم النقص) وهو أنه صلى الله عليه  
 وسلم سئل عن الرجل يس ذكره في الصلاة فقال هو لا يبضع منك (قوله والمراد يبط  
 الكف الراحة) قال مرفق في شرح العباب لو خلق بلا كف لم يقدر قدره من الخراش ولا يتقيه  
 ما يأتي من أهله لو خلق بلا مرفق أو كف قدره لان التقدير ثم ضروري بخلافه لان المدا على  
 ما هو مظنة للشهوة وعند عدم الكف لا مظنة فلا حاجة الى التقدير اه ع ش على م و لو خلق  
 له أصبع في وسط كفه فان سامت نقص الباطن دون الظاهر وان سامت فهو كالسلعة ينقص  
 ظاهراً وباطناً واذا كان في ظهر كفه لا ينقص مطلقاً وسامت أو لا عند م و ع ش وفي باب  
 الرضوء من الفتاوى الفقهية للعلامة ابن حجر سئل عن أغلبت بواطن أصابعه الى ظهر الكف  
 فهل العبرة بجل سامت بطن الكف أو بالباطن وان سامت ظهر الدفأ جاب بقوله بحث بعضهم أنه  
 لا ينقص باطنه لانه ظهر الكف ولا ظاهراً لان العبرة بالباطن وقال الشورى ينقص الباطن  
 نظر الأصله (قوله انقص الرضوء بالمس بها) أى يباطنها ان كانت تبت بطن الكف أو  
 يجب الاصابع (قوله وبخرج الخ) أى والمراد بخرج الخ (قوله على المنفذ) لو أقطعه لكان  
 صواباً لان جميع المقتضى ينقص ولا ينقص البظر وهو الجمعة في أعلى الفرج قل وفي م و انه  
 ينقص اذا كان متصلاً ما محله اذا قطع فقه خلاف والذى قاله اح الذى لا يحصى عنه نقلاً  
 عن م و النقص أيضاً فقوله على المنفذ ليس بقيد حال الشج سلطان المراد على الشفرين جميع  
 الشفرين من أولهما الى آخرهما أى ظهره وبطنه والمراد يباطنها ما يظهر منه ساعدان  
 القعود لقضاء حاجتها ونطبق عند القيام وبالقاهر ما عد ذلك وحسنه فتكون اضافة ملحق  
 للشفرين من اضافة الصفة للموصوف أى الشفران اللتان وبه سدا يرول وقت سم ونصه  
 واعلم أن الملقى لظاهر وهو المشاهد وباطن وهو المبطر بعضه على بعض فهل النقص بالمس  
 يتم الامر من ويختص بالاول وعلى الاختصاص فهل من الاقل ما يظهر بالاسترخاء الواجب  
 في الاستنجاء فيه فقرر اه (قوله فلا تنقص عى الانثى) تفرع على كلام المصنف وفيه رد على  
 من يقول بالنقص بمسهما من المالكية وهو عروة وهو مخالف للمشهور عندهم فان المشهور

والافضاء لغة المس بطن الكف ثبت  
 النقص في فرج نفسه بالنقص فيكون  
 في فرج غيره أولى لانه لا يحس له ذلك  
 حرمة غيره بل ثبت أيضاً في رواية من  
 مس ذكره فليست حراماً وهو شامل لنفسه  
 من ذكره فليست حراماً وهو شامل لنفسه  
 ولغيره وأما خبر عدم النقص عى  
 الفرج فقال ابن حبان وغيره انه  
 منسوخ والمراد يبط الاصابع والراثة ان  
 مع بطون الاصابع والنقص الرضوء  
 كانت على سنن الاصابع كمالاً انما تكلف  
 بالمس بها والافضاء وجبت المرأة ملحق  
 الاذى عن البدن وبخرج الفرج  
 الشفرين على المنفذ فلا تنقص عى  
 الانثى ولا بالابن ولا بما بين القبيل  
 والدبر

عندهم موافق لمذهبنا (قوله ولا العانة) المراد بالعانة محل الشعر والشعر يقال لشعرة كذا  
قبل وسبنا في عن الرحان في الأغسال المسنونة أن العانة اسم للشعر الذي فوق الذكر وسوله  
وسول في الأني وهو المشهور والموافق لما في عبارات الفقهاء من حلق العانة ومن نبات العانة  
قائهم (قوله على الجديد) أي على القديم فلا يتقص لانه لا يلتزم به شرح م ر والجديد ما قاله  
الشافعي بعصره والقديم ما قاله قبل دخولها اسم (قوله لا ما وراءه) أي من داخل الفرج  
فليس ناقصا م (قوله ويتقص بعض الذكر المباني) محله إذا كان هذا البعض يطلق عليه اسم  
الذكر والأفلا يتقص فسقط اعتراض ق م بقوله صوابه إعطاء بعض اه ثم قال وذكر القلفة  
لا حاجة اليه لانهم مع الاتصال يتقص وبعد الاتصال لا يسمى ذكرا قائل (قوله لا ما قطع  
في الختان) وهو في الذكر يسمى قلفة وفي الأنثى بظرا اه فلا يتقص كل منهما بقطعه أما حال  
اقتضاه فقال م ر في شرحه مثل ما يقطع في ختان المرأة ولو بأجزاء اتصاله أمحله إذا قطع  
فلا يذنبه م ر في شرح العصب وسم على الكتاب أنه لا يتقص لكن في حواشي الروض  
لشهاب م ر التفص قال بعض شيوخنا ولا يحبس عنه اه اج قلت ما في حواشي الروض  
ليس بمعدلا من محل البظر إذا قطع يكون داخل الفرج كما شرح به القويون وغيرهم وعن  
شرح بذلك الشهاب في شرح العصب حيث قال ما نصه في باب الفسل أن المقتوع جلدة ورققة  
قائه كعرف الديك بين الشفرين وهما يحيطان به وبمخرج البول والحيض وفي حاشية الشهاب  
قال على المحل ما نصه ما قل عن شيئا م ر أن محل البظر بعد قطعه ناقص لم يثبت عنه وان  
وجد في بعض نسخ شرحه اه ثم رأيت في كتاب خلق الإنسان للمافظ السبكي النظر مجمع  
أعلى الشفرين وفي المصاحح البطرلجة بين شفرى المرأة وهي التي تقطع في الختان اه ويستفاد  
من مجموع النصين إجماع الخلاف في معنى البطرلجة وعليه في فصل القول بالتقص على الأول  
وهو مجمع أعلى الشفرين لانه بعد القطع صار من الظاهر وعدم التفص على الثاني وهو الجملة  
لأن محل القطع حينئذ من داخل الفرج وقد قطع الختانة برأى أعلى الشفرين فيمكن حل  
القول بالتقص على ذلك من أمثلة فانه جدير بالاعتقاد (قوله إذا لم يقع عليه اسم الذكر) يقتضي  
أن الخشعة إذا قطعت لا يتقص بها إذا لم يسم ذكرا (قوله ومن لذكران) أي أصلان ويعرف  
على الذكر بالبول فلو كان لذكران بول بأحدهما وجب الفسل بإلجاءه ولا يتعلق بالآخر  
كما قال بهما على السواء فاما أصلان كما قاله م ر في شرحه (قوله نقص المركبكل  
منهما) الظاهر أن يقول نقص مسهما (قوله لا زائد) أي يقينا أو احتسالا فالزائد أن لم يسم  
لا يتقص به ولو أشبهه بالأصل (قوله إذا لم يكن مسامتا) ولا يتقص بالمشكوك في أصلته سم  
(قوله والا) بأن كان زائدا مسامتا للعامل (قوله فيستقص) ودخل في كلامه النص  
بالمشكوك في أصلته وبه قال شيخنا لكن قال سم لا يتقص به لانه قياس الباب وهو الوجه قل  
(قوله ومن له كتمان) أي أصلان أخذ من كلامه بعد والحاصل أنه يتقص المجمع إلا إذا  
يقينا ليس على سم الأصل كذا قاله شيخنا أيضا وفي المشكوك ما تقدم قل (قوله لا زائدة)  
أي ولو احتسالا فإذ لم تكن هنالك مسامطة بين الأصلية والزائدة لا يتقص بالزائدة ولو كان مشكوكا  
في أصلها (قوله على معصين) أي ذراعين (قوله على معصم) الذي في شرح م ر العر

ولا بالعانة (و) يتقص (مس حلقه  
دبره) أي الأبدى (على الجديد) لانه  
فرج وقباضه القل بجميع النقص  
بالخارج منهما والمراد ما لم يقطع  
لا ما وراءه ولا من حلقه ساكنة وحكي  
قضاءه ويتقص بعض الذكر المباني  
كاه الا ما قطع في الختان إذا لم يقع عليه  
اسم الذكر كاه الملوذي وأما قيل المرأة  
والذكر قائمه أنه أن يني بهما بعد  
قطعهما يتقص مسهما والأفلا لأن  
الحكم منوط بالاسم ومن لذكران  
نقص المس بكل منهما سواء  
عاملين أم غير عاملين لا زائد مع عامل  
ومحله كما قال الأسوي نقلا عن  
القرطبي إذا لم يكن مسامتا للعامل  
والأفلا وكما قاله مسامتا للعامل  
غنية ومن له كتمان نقضا ليس سواء  
أما كتمان على غير عاملين لا زائد مع  
عامل فليس نقضا إذا كان كتمان على  
معصين بخلاف ما إذا كان على معصم  
واحد

بالمسنة وعدمها لا بالمعين وعدمها خلافاً للشارح كما قاله **مر** (قوله وكانت على سمت  
الاصلية) قضته عدم النقص بها ان لم تناسمت وهو كذلك اذ العبرة بالمسنة لا بعمل النساء  
حتى لو ثبت على معصم آخر وسلمت حصل النقص بها **اه** **مر** (قوله ومحل الجنب) لو قال  
ومحل القربح لكان أعم وأولى والمراد بالمحل في الله كرماحذى قصته الى الداخل وفي القربح  
ما حذى الشفرين من الجانبين وفي الذبر ما حذى المقطوع من دائرة الحلقة قل وبعبارة المنهج  
ومس قربح آدمي أو محل قطعه قال المحقق تشمل القربح المرأة والذبر وقيد في الروض محل  
القطع بالذكر وقال شيخنا العزري أن محل القطع خاص بالذكر كما يؤخذ من قول المنهاج  
ومحل الجنب فلا ينقص محل الذبر ومحل فوج المرأة على المعقد كما يؤخذ من قول الشارح والمراد  
بفوج المرأة ناقص ملحق بشفرها لأن هذا المراد غير موجود في محل القطع **اه** وقوله كما يؤخذ  
الخ فيه أن الكلام في حال القطع فلا يصح أن يكون ذلك دليلاً اذ لا يثبت ذلك الا في حال  
وجوده وحاصل المعتمد من هذا كله أن محل قطع القربح ينقص منه مطلقاً أي سواء كان  
ذكراً أو أنثى كما أجمع عليه المحواشي وما قاله العزري في سبع فيه الجلال (قوله  
والذكر الاصل) هو من قبض لا ينطبق وعكسه وقوله وباليدين الاصل بطلان العمل فهو  
يس في العضو قال الزبدي العضو الاصل حتى وقيل ميت **اه** قلت وقائده الخلاف تظهر فيها  
اذا ذكر المأكل كقول كل أي العضو الاصل أولاً رجائي ومحل قوله وباليدين الاصل ما لو  
قضت وصارت معلقة بمحلة كما قاله المحقق وفي قل على الجلال قوله وباليدين الاصل ما لو  
بها المقطوعة وان لم تقطع بعض جلدها لان كانت الجلدة كبيرة بحيث يمنع انفصالها فراجع  
وخرج بها اليمن نحو فتحة فلا تنقص عنها أيضاً **اه** (قوله وما بينها) أي بين الاصابع وهو  
الشراطي بينها خاصة وقوله وخرجها أي جوانبها أي ما عدا حروف الخصر والسبابة والابهام  
أي لأن حروف هذه داخله في حروف الكف وقال الشوري المراد حروف الخصر والسبابة  
ونتم الياساحل حروف الابهام **اه** فالمراد جوانبها المتوسطة بينها من ليد كخرجها أراد  
بجانبها التقرب والجوانب **اه** وقال قل قوله وما بينها وهو ما يستمر من جوانبها عند ضمها  
وخرجها وهو ما لا يستمر الذي هو جانب السبابة والخصر وجانب الابهام وحرف الكف بمعنى  
جوانب الراحة كما عبر به شيخ الاسلام وغيره وهو من عطف العلم ثم رأيت في المحقق ما نصه  
قوله وما بينها أي الاصابع وهو ما يستمر عند انضمام بعضها الى بعض لا خصوص التقرب وقوله  
وخرجها أي حروف الاصابع وهو حروف الخصر وحرف السبابة وحرف الابهام وقوله وحرف  
الراحة وهو من أصل الخصر الى راس الزند ثم منه الى أصل الابهام ومن أصل الابهام الى  
أصل السبابة (قوله وحرف الكف) لو قال وحرف الراحة لكان أولى والتاميل بخرجها  
عن سمت الكف غير مستقيم فتأمل قل (قوله مع تعادل يسير) فيه قصور النظر الى بطن  
الابهام حل وقال بعضهم قوله ما يستمر أي ولو حكما تدخل بطن الابهام قال قل وقيد اليسير  
ليقل غير الناقص من رؤس الاصابع ولو قال الراخين بدل اليدين لكان أولى (قوله  
قربح جبهة) ومنها الطور بحيث بذلك لعدم نقطتها وسواء الاصلية العارضة كالسفن وما تصور  
من الجنب كما مر ولذا مال شيخنا الى حرمة وطء زوجته المصوغة حيواناً لا آلة كطلاق كما قاله

وكانت على سمت الاصلية كالأصابع  
الرائدة فانها ينقص المس بها أو ينقص  
قربح الميت والصغير ومحل الجنب  
والذكر الاصل وباليدين وما بينها  
يبطن الكف رؤس الاصابع ينقص بذلك  
وحرفها وحرف الكف فلا تنقص بذلك  
تخرجها عن سمت الكف وضابط  
ما ينقص ما يستمر عند وضع احدى  
اليدين على الأخرى مع تعادل يسير  
ويخرج الايدي فربح جبهة أو طرفة فلا  
نقص عنه قياساً على عدم وجوب يسير

قوله وحرفها ما نسخ الشرح التي بأيدينا  
وحرفها بالافراد قلعل نسخة المحقق  
بالجمع والنسخة التي وقعت القليوبي فيها  
سأف بالافراد وقوله قياساً في وقوله  
وحرف الراحة لعلها نسخة وقعت  
للعللي أو كتبها على غير هذا الشرح  
والافانسخ التي بأيدينا حروف الكف  
**اه** ملاحظة

في المسد وهو وجهه له قول وثقه جواز وطاعة الجنية على غير الصورة ولعل الفرق بينهما  
لا يتم ما كان عدم العود في المسوخة ولا يتعرض للشارح لحكاية التلخاف فيه وعبارته  
الجنى لا تخرج بهمة أى لا يقص منه في الجسد إذا لا حرمته في ذلك والقديم وحسب  
جمع جديد انه يقص كمن لا أدى ولا فنى في النسخ المستحق لاختلاف في فعلها وقص  
في خبرها بعدم التقص وتقع في الرخصة بأن الاصحاب أطلقوا التلخاف في فرع البهيمية  
بضمواه القبل والبهية كل ذات أربع من دواب البر والبحر وكل وان لا يميز فهو بهيمة  
والجمع البهائم ع ش على م مع زيادة (قوله وعدم تحريم النظر اليه) أى فلا يحرم  
النظر اليه (قوله استحباب الاصل الخ) ذكر من نزع هذه القاعدة خمس مسائل لوشك  
حل يطلق أولا الاصل عدم التلخاف لوشك حل تزجج امرأه أولا الاصل عدم تزججها لو  
شك حل اتقص وضرمه أولا الاصل عدم التقص لوشك الحدث حل قضا أولا الاصل عدم  
الوضوء من بام واتبه وكان متفكفا فاتبه ما تلا وشك حل المبل حال التوم أو عند الالتباس حل على  
أنه عند الالتباس لا الاصل عدم التقص مد وقوله خمس مسائل لعله يقطع الطريق على قوله أو  
شك حل مارة أو زوبا أو حديث نفس أو هل لمس الخ أما بالنظر في تقيده على خمسة ويعبر عن هذه  
القاعدة بصاروات ثلاث وهي التي ذكرها الشارح فطغ طرح الشك وما بعده على الاستصحاب  
من عطف الاذن على الكرم (قوله وقد أجمع الناس) المناسب فقد لانه تعليل لما قبله  
والمراد بالناس علماء الشافعية (قوله لانه لا يرتفع يقين ظهر) أى لا يرفع حكم ذلك من جواز  
الصلاة مثلا أى لا ينتج عليه ذلك الحكم وليس المراد باليقين حقيقته اذ مع على التمسك لا يقين  
الهم الآن يقال انه يقين باعتبار ما كان أو بقدر ضعف أى لا يرفع استحباب يقين الخ أى  
حكمه (قوله ظهر) نال في الوضوء والغسل والتميم كأن قوله أو حدث شغل لا أكبر عبرة  
(قوله سواء اعتاد تحديق الطهر أم لا) وثبت عادة التحديق مرة كما فقه الشهاب م ر وتابعه  
عليه وله (قوله وشك في رافعه) وهو تأخر الحدث عنه وقوله والاصل عدمه أى عدم الرفع  
أى عدم تأخر الحدث عن الطهر وهذا يعارض بالمثل فيقال ويقين الحدث وشك في رافعه وهو  
تأخر الطهر والاصل عدمه في المرح وأجب بأن الطهر الذى يقينه تحقق وقعه الحدث قطعاً  
أما ما قبل التمسك أو ما بعده ولا كذلك الحدث فتوى جابته وإيضاحه ان أحدثه ثم وقع قبلاً  
والآخر يحتل وقوعه قبل الطهارة فيكون مرفوعاً أيضاً ويعد هاتكون ناقضاً لها ففى مقدمة  
وشك في ناقضه والاصل عدمه حل (قوله ان اعتاد التحديق) لأن اعتاد التحديق يقوى  
كون الطهارة الثانية تحديق الأولى (قوله لانه يقين الحدث وشك في رافعه) وهو تأخر  
الطهر عنه وقوله والاصل عدمه أى عدم الرفع أى عدم تأخر الطهر عن الحدث ويعارض  
بالمثل فيقال ويقين الطهر وشك في رافعه أيضاً والاصل عدمه في المرح وأجب بأن المرح  
اعتاد التحديق المتضمن لكون الطهارة بعد الطهارة حل (قوله بخلاف ما أذ لم يعتد به)  
أى التحديق بأن لم يوجد منه ذلك أصلاً (قوله فلا يأخذ به) أى بالصفة وهو الحدث بل  
يأخذ بالمثل وهو الطهر كما ذكر (قوله فان لم يتذكر الخ) هذا مقابل لما قد توقفه هذه ان  
تذكر ما قبلها فان لم يتذكر الخ وعبارته ع ش على م ر قوله فان لم يتذكر شيئا فالوضوء أى

وعدم تحريم النظر اليه (تم) من  
القواعد المقررة التي ينبغي عليها كتم  
من الاحكام الشرعية استحباب الاصل  
وطرح الشك واجبا ما كان على ما كان  
وقد أجمع الناس على أن التمسك لو  
شك حل طلق زوجته أم لا أنه يجوز له  
وطؤها وأنه لو شك في أمره حصل  
تزججها ولا لا يجوز له وطؤها من ذلك  
أنه لا يرتفع يقين طهر أو حدث بغير  
شك فلا يقين الطهر والحدث كان  
وجودا بعد التحديق وجهل السابق  
منهما أخذ بصدق ما قبلهما فان كان  
قبلهما محذوراً فهو الآن منطوره سواء  
اعتاد تحديق الطهر أم لا لانه يقين  
الطهر وشك في رافعه والاصل عدمه  
أو متطهر فهو الآن محدث ان اعتاد  
التحديق لانه يقين الحدث وشك في  
رافعه والاصل عدمه بخلاف ما أذ لم  
يعتد فلا يأخذ به بل يأخذ بالطهر لأن  
الظاهر تأخر طهره عن حدثه بخلاف  
من اعتاده فان لم يتذكر ما قبلهما فان  
اعتاد التحديق

بهل من نسخة المؤلف وعبارته ع ش  
على م ر الى آخر القول ليست من  
التصديق اه



فالواجب الوضوء متى ما لم يعلم قبله ما حدثنا وطهرها وجعل أسبقهما فينظر ما قبلهما فإن  
تذكر طهرهما فقط وأحدهما كذلك أخذت عليه وأضد على ماضٍ بيانه فإن تيقنهما فيه أيضاً وجعل  
أسبقهما أخذت بهما قبلهما إن ذكر أحدهما فيه وهكذا أي أخذ في الوتر الذي يقع فيه الاشتباه  
بضده إذا ذكره في الوتر ويأخذ في الشفع الذي فيه الاشتباه بمثل العدد الذي قبله مع اعتبار  
عاقبة تجديده وعدمها فإذا تيقنهما بعد الفجر وقبله وقبل العشاء وعلم أنه قبل المغرب محدث أخذ  
في الوتر وهو ما قبل العشاء إذا هو قول أوقات الاشتباه بضد الحدث فيكون فيه متطهر أو في  
الشفع وهو ما قبل الفجر لأنه يليها بمثل فيكون فيه محدثاً إن اعتاد تجديداً وحديثاً بكون فيما  
بعد الفجر متطهر فإن لم يعممه كان متطهراً فيما قبل الفجر وفيما بعده وإن علم أنه قبل المغرب  
متطهراً أخذ في الوتر وهو ما قبل العشاء بضده فيكون محدثاً بالخبر فراجع اهـ وتوصيح ذلك أن  
يقال إذا تيقن طهرها وحديثاً بعد الشمس متلاً وجعل أسبقهما وتيقن ما قبل الفجر كذلك  
وتيقنهما قبل العشاء كذلك فهذه ثلاث مراتب وأولاهما قبل العشاء لأنها أول مراتب الشك  
وما قبل الفجر هو المرة الثانية وما بعد الشمس هو الثالثة فينظر إلى ما قبل العشاء كالمغرب  
فإن علم أنه كان إذا ذكر الشك فله وقبل العشاء متطهراً ومنطهراً فهو لا يتحدث إن اعتاد  
التعديداً ولا ينظرون ثم تنقل الكلام إلى المرتبة الثانية وهي ما قبل الفجر فإن كان حكمه عليه  
قبل العشاء بالحدث فهو الآن متطهر إلى آخر ما سبق ثم تنقل الكلام إلى ما بعد الشمس مثل  
ما سبق فتقول الزيادة يأخذ في الوتر والضد في الشفع بالنقل مراده الضد والنقل بالنسبة لأول  
المراتب اهـ يحتاج في (قوله لزومه الوضوء) لأن ما قبل الفجر يطل بيقيناً ما بعده متعارض  
ولا بد من طهره معلوم ومظنون اهـ زى (قوله الاحتساب) أي الطهر والحدث (قوله  
والا) أي وإن لم يصدق تجديداً • (قاعدة) • قال القاضي لا يرفع اليقين بالثلاث إلى أربع  
مسائل أحدها الشك في خروج وقت الجمعة فيصالحون ظهرها الثانية الشك في بقاء مدة المسح  
ففضل الثالثة الشك في وصول مقصده فيتم الرابعة الشك في نية الاتمام فيتم أيضاً قال  
بعضهم لأن هذه رخص لا بد فيها من اليقين وحديثه وكل رخصة كذلك ولا تخص  
بالذكر كورات (قوله ثم مال وأتبه) قال في الروض وشرحه ولوزالت إحدى البيه أي النائم  
المتكبر قبل اتباه ولو كان مستقر انتفض وضوءه وإن لم تقع يده على الأرض لمضي لحظة  
وهو مائة غير ممكن أو زالت مع اتباهه أو بعده المقهور بالاولى وأشك في أن زوالها بعد اتباهه  
أولاً وفي أنه يمكن مقصده أولاً وفي أنه نائم أو نائم بفتح العين فلا تنقض لأن الأصل الطهارة  
اهـ مرحوي • (حاشية) • قال الشارح على المنهاج قال القاضي الحسين معنى الفقه على  
أربع قواعد ايقين لا ير بالثبوت والضرب والزل والعادة محكمة والمنفعة تجلب التيسير قال  
بعضهم والامور بمقاصدها وتظلمها بعضهم فقال

خمس مقرة قواعد مذهب • لتساقط بها تكون خبراً  
سرور زال وعادة قد حكمت • وكذا المنفعة تجلب التيسيراً  
والشك لا يرفع به متيقناً • والنية الحاص ان قصدت أموراً

(قوله أنهم ما سبق) أي الميل والاشاء

لزومه الوضوء لتعارض الاحتسابين بلا  
صرح ولا يسيل إلى الصلاة مع التردد  
الحض في الطهر والأخذ بالطهور ومن  
هذه القاعدة ما إذا شك في نام فاعدا  
تجماً ثم مال وأتبه وشك في أيهما سبق  
أو شك هل ماراً رؤياً وحديث نفس  
أو هل لمس الشعر أو الشرقة فلا تقص  
بشي من ذلك

﴿فصل في موجب الفسل﴾

هو كسر الجنب ما يقتضيه من جنية تولادة ونحوهما وقصها ما يجب على الفسل  
من استباحة ما كان متعاقبه كالصلاة ونحوها مد وعبرة قبل الموجب بكسر الجنب  
هو السبب للجناية وقصها السبب وهو تعميم البدن بالماء هذا سبب عن الحدث وما قاله  
دم مسبب عن الفسل وتقديم موجب الفسل على ما بعده من باب تقديم السبب على  
المسبب والتكفة في ذلك مع العكس في موجب الموضوعات أخرى عن الوضوء أن الفسل لا يجب  
الا بتقديمه كالانزال ودخول الخشفة مثلا بخلاف الوضوء فإنه يطلب وان لم يوجد سببه  
وهو الحدث كالولادة خارج من بدن أمه ولم يخرج منه شيء وأراد وليه أن يطوف به فإنه  
يتوقف على الوضوء لانه غير محدث لكنه في حكمه (قوله سيلان الماء الخ) فيه أن الفسل  
اسم للفعل والسيلان صفة للماء اللهم الا ان يكون السيلان بمعنى الاسالة أو اشار الى أنه  
لا يشترط الفسل (قوله على الشيء) أي سواء كان بدنًا أو غيره وقوله مطلقا أي سواء كان  
بنية أم لا (قوله والفتح أشهر) أي وأقص أي لغة وأما عند الفقهاء فالفتح أشهر كما به  
عليه بقوله ولكن الخ واسكاله ضم غلط كما في المجموع وهذا في غير غسل الثوب أما فيه فعند  
الفقهاء بالفتح وعبرة بعضهم قوله أشهر أي وأقص لانه الفتح هو المصدر والقياسي قال في  
الخلاصة

فعل قياس مصدر المحدث • من ذي ثلاثة كدرءا

وأما الأشهر شرعاً فهو الفتح إذا أريد به السيلان على البدن ليقترن غسل نحو الجماعة (قوله  
مع السبة) ولومنه وبه ففعل غسل الميت (قوله ما يغسل به الرأس) أي ما هي لذلك وليس  
المراد أن ذلك يسمى بالفسل وإنما هو الرأس ليست قدما وعبرة قبل قوله ما يغسل به الرأس  
لوقال ما يضاف الى الماء الفسل لكان صوابا تأتلف (قوله وخطي) بفتح الخاء وكررها  
ما يغسل به الرأس اه مختار ونقل عن كتب المالكية أن الخطمي هو زرا الخيرة وقيل  
هو نوع من أنواع الطيب اه ح (قوله متبائيه) أي كل واحد منها وعدها في المنهج  
وأصله خسة يجعل الجناية بصورتها شيئا واحدا وعدها في الروضة أربعة يجعله النفس دم  
حيض مجتمع واعتبر من الرافعي المحصر المستطاع هذه الصيغة بتعريض جمع البدن أو بعضه  
مع الاستبانه وأجاب عنه السبكي بفتح أن ذلك لا موجب للفسل بل لازالة النجاسة متى لو فرض  
كشط جلده حصل الغرض قال وبه يتبين أن لا تعبد على البدن في غسل الجماعة أصلا اه  
سم قال اللفظي أقول والاولى أن يقال وجه عدم وروده أن الكلام في الفسل بالمعنى  
الشرعي وهو استعمال الماء في البدن بنية وهذا ليس منه وكان الفسل معروفا في المأهولة  
فانهم كانوا يفتسلون من الجناية ومن ثم ذكر القميري أن الحكمة في عدم بيان الفسل في آية  
الوضوء كون الفسل من الجناية كان معلوما قبل الاسلام بقية من دين ابراهيم واسماعيل  
فهو من الترائع القديمة ولذلك قال تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا فلم يجناجوا الى نفسه  
وأما رفع الحدث الاصغر فلما يكن معروفا عنهم قبل الاسلام فكيف المعروف فبقيل  
وان كنتم محدثين فتوضؤا بل قال فاعسلوا الآية قال البرماوى وما قيل انه كان يجب مسح

﴿فصل في موجب الفسل﴾

وهو يفتح الفين وضمهما الفسلان  
الماء على الشيء مطلقا والفتح أشهر كما  
قاله النووي في التهذيب ولا يمكن  
الفتحاء أو أكثرهم اعلمتسدها بالنهم  
وشرع سيلانه على جميع البدن مع  
النية والفسل بالكسر ما يغسل به  
الرأس من نحو سدر وخطي (والنهي  
يوجب الـ) (أشياء)

مرات ثم نسخ لينت ما يدل عليه في حديث أو أثر أو نقل معتبر اه وأقول يستلزم ذلك ما في  
التوراة والواجب في الاسرار والمخرج للعلامات يدعى على الاجهوى أنه وقع التخصيف في كل  
من الفصل الجنابة وغسل الثوب فقد أخرج أبو داود والبيهقي عن ابن عمر قال كانت الصلاة  
تخمين والفصل من اجنابت سبع مرات وغسل الثوب من البول سبع مرات فلم يزل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يسأل حتى جعل الصلاة خمسا وغسل الجنابة مرة وغسل الثوب مرة اه  
وهل غسل غير الجنابة من الحيض ونحوه كذلك وكذا الفصل من غير البول كما هو الظاهر اه  
كذلك بالاولى والظاهر أن السؤال في تحفيف الفصل لم يكن ليله الاسراء اه بحرفه (قوله)  
تستلزم الرجال والنساء) يعني أنه يجب الفصل على كل منهما بكل واحد منهما ويعلم بما في  
أن المراد بالرجال والنساء مطلق المذكور والاثاث ولومن الجن اه قل وقال عيش قوله  
تستلزم الرجال والنساء أي يكونان محللا وكان مقتضى الظاهر تستلزم الرجال والنساء  
لأن المراد التمسك للمعارض لا للمعارض والعارض هو لثلاثة والمعروف الرجل والنساء  
(قوله وهي) أي الثلاثة فتصير الشارح للضمير بقوله أي الاولى غير مستقيم قل (قوله)  
التقاء الختانين) أي ختان الرجل وختان المرأة أي تذاخرا وهذا كناية عن لازم التعاضد من  
دخول حشفة الرجل سم (قوله بالدخال) الباء للتصوير والمراد بالدخال الدخول  
وحاصله أن التقاء الختانين حقيقة الشرعية المحذاة وحقيقته اللغوية الانضمام كما هو مذهب  
قول الشارح بعد وليس المراد انضمامهما وليس المراد هنا المعنى الحقيقي بل المراد لازم المعنى  
الحقيقي وهو دخول الحشفة فهو من باب الصكينة هنا وهو أن التعاضد يلزم منه عرفا وقال  
دخول الحشفة فالمراد هنا لازم المعنى الحقيقي أي لازمه العرفي اذ لا يشترط في الكتابة أن يكون  
الزوم عقليا بل ولو كان عرفيا كما هنا فلذلك كانت الباء تصوير المعنى المراد (قوله أو كان  
الذكر أثلا) أو مبان أو كذا القرع حيث يتقي احدهما اه قل ويجب الفصل على المفعول في  
الاول وعلى الفاعل في الثاني (قوله أو قد رهاهما مقطوعا) أي كلا أو بعضا فإذا قطعت  
حشفة كلها وقطع بعضها يضد به حشفة قدر حشفة المقطوعة سواء كانت كبيرة أو صغيرة  
قال الشورى وهذا ظاهر إذا علم ذلك فإن لم يعلم قدرهما من مقطوعهما فهل تعتبر المقتدة حسنة  
أو يكون كمن لم يحنل لحشفة فعتبر نفسه قدر الغالب من أمثال ذلك الرجل أو يجهل فدان لم  
ينظروا شيء على الاحوط كل محتمل والاخر وأما إذا خلق له ذكر من غير حشفة اعتبره  
حشفة من عادة أمته لا حشفة له حشفة بالنسبة فإذا كانت حشفة غير ربيع ذكره جعلنا حشفة  
هذا ربيع ذكره ولودخل الرجل كله فرجا فادى مال اليه شيئا عدم وجوب الفصل فراجع  
قل وبعبارة الاجهوى مسئلة لو دخل رجل يجهل في فرج هل يجب عليه الفصل فنظرا  
الى أن الحشفة دخلت فرجا ولا يجب على واحد منهما نظرا الى أن الحشفة دخلت تابعة  
لأنظر في المسئلة في الكتب المتقدمة ونقل عن الزبدي الثاني وقال شيئا بالاول اه قال  
بعضهم تعيين الفصل ولا يجب عنده فالقول هو المقعد وبه قال عيش على مر (قوله من  
مقطوعا) لو قال من فاقدها كان أثلا لشعوله الذي لا حشفة له أصلا من الآدمي وضربه  
لكن الشارح لم يقل ذلك لانه سياتي في ذكر حكمه ما ليس له حشفة في قوله ولو أوج الخ (قوله)

منها ثلاثة تستلزمها الرجال والنساء  
عاش (وهي) أي الاولى التقاء الختانين  
إدخال الحشفة ولو بلا قصد أو كان  
الذكر أثلا أو ضربه فتشترط أو قد رهاهما من  
مقطوعا

فريحا) والفريح يطلق على القليل والذليل لأن كل واحد منهما فريح أى منقطع فالفريح ما يؤخذ من  
 الانخراج وكما رتبته عليه عرفا في القليل (قوله ابن امرأه) قبله الاجل ذكر اختان وسأني  
 ذكر غيرها قل (قوله ولوميت) ولا جناحة على الميتة فلا يعاد غسلها لانتقطاع التكليف بالموت  
 ولا حد على الوطئ لها ولا مهر لكن تصد عبادته وبجبه وتجببه الكفارة في رمضان كوطه  
 البهية اه قل وعند الحنفية اذا أتى البهية لم ينزل فلا غسل عليه وعطه غسل آتاه ان كان  
 متوضئا وان أنزل فعليه الغسل ولا يجحد ولا كفارة عليه ان كان ساتئا في رمضان ولا يمتن  
 الحكم عند ما في الجمع (قوله أو كلن على المذكورة) ولو كانت كذبة بل ولو كلن في قبة  
 كما أتى به بعضهم وكلن الاولى تقديم هذا عند قوله أو غير منتشر (قوله وان لم ينزل) ليست  
 هذه الجمله من الحديث وبذلك لا يتيان بأى في بعض النسخ وهذا وفي شرح الروض انها من  
 الحديث لانه قال عقب قوله فقد وجب الغسل رواء الشيطان وفي رواية لمسلم وان لم ينزل شيئا  
 (قوله وأما الاخبار) انه لا تغل على اعتبار الانزال وهو موقوف على من حيث الحصر لا من حيث  
 الحكم كما قاله مد وقوله أى من حيث الحصر أى من حيث أحدث في الحصر الذى هو التثنية  
 وهو قولنا ولا يجب بغير المأوى ما لا تغل في الآيات وهو وجوب الغسل من خروج الماء فليس  
 بمنسوخ فقد أقامه دليل على انزال المني فغسل يأتى وأما ابن عباس فجعل الحصر اضافى أى نسبيا  
 أى بالنسبة للاحتلام فعلى القول بعدم المنع يصح أن يستدل بالحديث على وجوب الغسل  
 بالانزال ولومن غير الاحتلام وعلى قول ابن عباس يستدل به على وجوب الغسل بالاحتلام  
 فقط (قوله وأجاب ابن عباس) أى على القول بعدم المنع وما صرح به أن الحصر اما فى  
 بالنسبة للاحتلام (قوله جرى على الغالب) ويرتكب المصنف رحمه الله تعالى مثل هذا  
 تركا بالحديث (قوله هجمة) ولوميت كما فى المجموع قل (قوله أو في دبر) أى  
 درجبل مثلا ولوى درنقه ويجرى عليه جميع أحكام الجماع كما قاله قل وهذا مما يدل على  
 أن قوله قد تقدم من امرأه ليس قيدا وعبارة بعضهم وشمل ادخاله في درنقه فانه يجب عليه  
 الغسل ولا يجحد لانه لا يشتمى درنقه بل هذا الحمل لا يشتمى طعا وأما لوطه فقد انحرفت  
 طباعهم عن حيز الاعتدال وعلى القول بوجوب الحذف لم يجب عليه حدان باعتبار كونه فاعلا  
 وقهولا ولا قياسا على تدخّل الحدود بعضها في بعض اذا كانت من جنس واحد الاقرب  
 الثانى رماوى (قوله بل تحاذيها) وهو كما به من لازم التعاضد من دخول الحشفة كما تقدم  
 عن سم (قوله في الختان) صوابه في الختان أى القطع قل أى تكون في معنى الداء أى بالخن  
 أى القطع (قوله ولو أوج الخ) وسأني أنه لو كان ذلك الداء ناقصا لافرق بين أن يوطئه من  
 جهة الحشفة أو من الجهة الاخرى لكن يغنى أن الحشفة متى وجدت فالعبرة بها ولو لم يكن  
 المثلن واعتداه مرآرا وأما لوطه القرح وبني اسمه وأوج فيه هل يجب الغسل قياسا على  
 نقض الوضوء منه أو فرق بقرره مر الفرق اذا ليسى جماعا ثم قال يحتمل أن يجب الغسل وينع  
 توقفه على ما يسي جماعا بل يكفي فيه مسى الا لا يحق في نزح وقد وجد وبه حرم قل فقال قوله  
 فريحا ولو ما ناحت بنى اسمه اه ولا شى على صاحب الفرج المبان من رجل أو امرأة أو خلاهما  
 نوحه بعض الطلبة الضعيف الفهم السقيم الادراك وقد أحوج الدهر الى ذكره اه وأما

فريحا من امرأة ولوميت أو كلن على  
 الذكر خرقه ملقوفة ولو غلطة لقوله  
 صلى الله عليه وسلم اذا أتى الختان  
 فقد وجب الغسل وان لم ينزل رواء  
 مسلم وأما الاخبار الدالة على اعتبار  
 الانزال كما راعها الماء من الماء فتسوخه  
 وأجاب ابن عباس بأن معناه اه لا يجب  
 الغسل بالاحتلام الا أن ينزل وذكر  
 الختان جرى على الغالب فلما دخل  
 حشفته أو قدره من مقطوعه وفى فرج  
 هجمة وفى ذكره الحكم كذلك لانه جماع  
 فى فرج وليس المراد بالتقاء الختانين  
 انضمامهما مع العلم بإيجاب الغسل بالاجماع  
 بل تحاذيها قال التقي الفارسان اذا  
 تحاذيا وان لم يتضا و ذلك انما يصل  
 بادخال الحشفة في الفرج اذا الختان  
 محصل القطع في الختان وختان المرأة  
 فوق يخرج البول ويخرج البول فوق  
 مدخل الذكر ولو لم يج حيوانا فريحا

لوشق الذكر نصفين فلا تحصل الجنابة بإدخال أحدهما ولو لمع أكثر الذكر كما في شرح مدر قال  
 سم قالوا أدخل مجموع شق الحشفة من الذكر المشقوق فيحصل أن يؤثر كادخالها من الذكر  
 الأثقل وهل يتخذ ذلك بكونه في محل واحد أو يشمل ما لو أدخل شق القبل وشق الفرج فينبغي  
 أنه كذلك لكن لو أدخل الشقين على الترتيب فينبغي أن لا غسل لأن كل شق منهما لا يصدق عليه  
 ادخال حشفة وفي حاشية الشيخ عبد الرحمن الأبهري وبني مالوشق وأدخل أحدهما في ثم  
 أخرجه وأدخل الشق الآخر على التعاقب قال الشيخ حمدان أما الفاعل فيجب عليه الغسل  
 بزما وأما المفعول فإن اتحد المحل فالغسل والا فلا ومن الاتحاد ما لو أدخل أحدهما في القبل  
 والآخر في الفرج (فرع) لو كان الذكر كله بصورة الحشفة فلا يتوقف وجوب الغسل على  
 ادخال جميعه بل قد ذكره كاهو الظاهر ثم ان تحز من أنفسه بصورة تحز بر الحشفة فينبغي أنه لا بد  
 من ادخال الجميع (قائمة) لو أدخل ذكره في ذكر آخر هل يجب عليه الغسل أم لا أتقى مدر  
 أنه يجب الغسل على كل منهما على المعتمد اه (قوله أو غيره) مثل الأذى الذي لا حشفة له  
 (قوله وينبغي اعتدال الثاني) عبارة الزيادة وفي مالوشق لا حشفة يعتبر قدر المعتدلة يقال  
 أمثاله وكذا في ذكر البهية يعتبر قدر يكون نسبته اليه كسب معتدلة ذكر الأذى اليه فيما يظهر  
 (قوله ويجب صبي) ولو غير صبي قال الجوهري أجنب الرجل وجنب الباطن اه فعلى هذا ان  
 اعتبرت المضارع من أجنب كان مثل أكرم يكرم وان اعتبرته من جنب كان مثل شرف يشرف  
 اه مرحومي (قوله ويجب عليها الغسل بعد الكمال) بالبالغ في حق الصبي والافاق في حق  
 الجنون أي ان لا يقتل عليه بنفسهما وبغيرهما اه قل وهو واضح في غسلها بنفسهما  
 لاستدعائه تغييرهما وأما تغييرهما فصورته أن يغسلهما الولي فيسلكه بصح بخلاف غير  
 النسك فلا يصح اذا لضرورة اليه فعلم أنه ان استقر بعد الغسل في التسليم لم يجب حتى كمل  
 كما هو ذلك لأن جنابته ارتفعت وفيه نظر لانها طهارة ضرورة مدر (قوله وصح من غير) أي  
 ولا يجب عادته اذا بلغ بخلاف ما اذا غسله وليه لعدم تعيينه فلا يكفيه اذا استقر حتى كمل لانها  
 طهارة ضرورة كما مر نقا (قوله وأبلاخ الخنثى) أي في درز كرا أو قبل أنى كما يدل عليه قوله  
 بالترج من دره الخ وقوله لا أثر له في الغسل أي في إجماعه فلا ينافي أنه يخبر بين الوضوء والغسل  
 كما يأتي والمحصل أن الخنثى اما أن يكون موطئا وموطئيه وإذا كان موطئا فاما أن يكون  
 في درز كرا أو أي أو خنثى أو قبل أنى أو خنثى فهذا حصر صور واذا كان وبلغافه فاما أن  
 يكون ذلك الموطئ واصحا أو خنثى وتارة يوجب ذلك الخنثى الموطئ فيه في واضح آخر وتارة  
 في نفس الرجل الموطئ فهذه أربع صور حتى كان موطئا فقط لاشي عليه إلا أن أوجب في درز كرا  
 ولما منع من التقص أو أوجب في درج خنثى وكان ذلك الخنثى أو يوجب في قبله في هاتين الصورتين  
 يعتبر الخنثى الموطئ بكسر اللام في الدبر بين الوضوء والغسل وكذلك الموطئ في درجها ما بخلاف  
 ما لو أوجب فقط في درج خنثى أو في قبله فلا شئ عليه ويجب الوضوء على الموطئ في درجها بالترج منه  
 وبني كان الخنثى موطئا في قبله فلا شئ عليه ما احتمال انها مرجلان موطئا يوجب الخنثى الذي أوجب  
 فيه في واضح آخر فاه يجب يقينا ويحدث الواضح بالترج فان أوجب في الرجل الموطئ لأجنب كل  
 منهما وقد تظمت ذلك ليسهل حفظه قلت

أو غيره في أدنى ولا حشفة له فهل يعتبر  
 أبلاخ ذكره أو أبلاخ قدر حشفة  
 معتدلة قال الإمام فيه نظر وكول  
 رأى القضاة انتهى وينبغي اعتدال الثاني  
 ويجب صبي وجنبون أو لملا أو أوجب  
 فيها ويجب عليها الغسل بعد الكمال  
 وصح من غير وجبره ووضوءه بالوضوء  
 وأبلاخ الخنثى وما دون الحشفة لا أثر له  
 في الغسل وأما الوضوء فدره ومن قبل  
 الموطئ فيه بالترج من دره ومن قبل  
 أي وأبلاخ الحشفة بالحنثى الجارف  
 سائر الأحكام كالفاد الصوم والمجم  
 ويجب الخنثى بين الوضوء والغسل

وبين غسل وضوء خبير • خشي اذا لا يدرك  
 أو دبر خشي مولى ذكره • في قبل المولى فافهم سره  
 ومولى في دبره ينتقض • بخارج حيث منه الوضوء  
 وذكرنا خبيراً أن خشي فعل • بدبره فخرج منه حصل  
 مجرد الإلاج في خشي جري • من مثله على شي يرى  
 كذلك لاني إذا ما رجل • يقبل خشي قد أتاه بافل  
 فان أتى الخشي فخرج امرأه • أو دبر فاحصه بالحنابة  
 ومولى في دبره أو فرج • قد تنقض الوضوء بالخارج  
 وان أتى الخشي لمولى رجل • قد حلت حنابته لكل

٥١ م (قوله بالاجه في دبر ذكر) أي وأما الذكر فأتى أنه يخبر وقوله وكذا بخارج وسبأ في  
 مانبه (قوله لا مانع من النقض بله) أي بأن لم يكن هناك محرمية ولم يكن على الذكر سائل  
 واللام يجب شي (قوله أو في درختي) الشارح تنكفيل بيان حال المولى وأما المولى فيه فيخبر  
 أضياب من الفصل وعدمه فيتنقض وضوءه بالتزعم منه فتأمل لانه اما جنب بتقدير كورتهما  
 أو أوثقه وكورة لا سراً وكورة أو ثقه لا سراً وغير جنب بتقدير أوثقتهما (قوله  
 فيهما) أي في صورتين له أو مولى في الدبر فيهما (قوله وكورة الأخرى الثانية) لأن الأخرى  
 أو مولى في قبله (قوله بتقدير أوثقتهما) أي المولى في الأولى والتزعم منه في الثانية (قوله لما  
 سبأني) أي من التطليل المحلل به ذلك وفي نسخة كما سبأني وهو ظاهر (قوله وكذا بخبر الذكر)  
 أي لأن الخشي إذا ذكر أو أتى بتقدير المذكورة يكون أي الذكر جنباً بوجه ذكر الأوثق يكون  
 محدثاً ناجحاً وتحقيق أن الضربا غاها من الفصل وعلمه وأما الوضوء فيجب قولاً واحداً لانه  
 أحدث بالبرع منه فعلة الشارح غير ظاهرة وقوله لا مانع من النقض الخ لا يوجب حذفه لانه  
 لو كان هناك مانع كان النقض بالزعم منه فتأمل وعلى كلام الشارح يكون النقض باللمس  
 فالخاصل أن عند وجود المانع يكون النقض بالتزعم وعلى هذه يكون النقض باللمس وعادة  
 م د قوله ولا مانع من النقض لاجابة هذه التناقض وضوئه بالتزعم منه بخلافه فيما تقدم  
 فانه بالامامة فيصاح إلى هذا التقيد هناك لانها (قوله أما بالاجه الخ) هذا محترز قوله درختي  
 الخ يفهم الصورة الثانية تحت صورتان وتقدم صورتان قطعن أن صور الخشي أربعة  
 قد تم (قوله فلا يوجب عليه شيئاً) أي على المولى لاحتمال أوثقه ويجه أن يخبر المولى فيه  
 في الثانية قبل وصاية المرحومي وأما المولى في دبره فينتقض وضوءه بانفرواح ٥١ أي وأما  
 المولى في قبله فلا شي عليه لاحتمال أنه ذكر فاحظر (قوله في واضح) أي في ذكر أو أي أو في  
 دبر خشي بخلاف الآخرين أي الواحظين (قوله أما إذا أو مولى الخشي في الرجل المولى الخ)  
 محترز قوله آخر من قوله في واضح آخر (قوله فان كان منما يجب) أي لانه إذا كان الخشي  
 أي فقد أو خلفه وان كان ذكر فقد أو مولى في الذكر (قوله ومن أو مولى الخ) حاصل كلامه أنه  
 إذا اعتقد الذكر أنه يجب الفصل بالاصلي وبالزائد المسئلة وسكت عن التثنية وبظهر توقف  
 الفصل على إلاج الجميع قل (قوله في نقض الطهارة) أي الكملية وهي العمل (قوله)

بأبلاجه في دبر ذكر لا مانع من النقض  
 بله أو في دبر خشي أو مولى ذكره في قبل  
 المولى لانه اما جنب بتقدير كورتهما  
 فيهما أو أوثقه وكورة لا سراً  
 في الثانية أو محدثاً بتقدير أوثقتهما  
 مع أوثقه الأخرى الثانية يصغير بينهما  
 للمساكن في عين اشتبه عليه الخ بقية  
 وكذا يصح إذا ذكر أو مولى الخشي في دبره  
 ولا مانع من النقض كما هو مقتضى كلام  
 الشيعين في باب الوضوء أما بالاجه  
 في قبل خشي أو في دبره لم يوجب الأخرى  
 في قبله فلا يوجب عليه شيئاً ولو أو مولى  
 رجل في قبل خشي فلا يجب عليه  
 رجل ولا وضوء لاحتمال أنه رجل فان  
 غسل ولا وضوء لاحتمال أنه رجل فان  
 أو مولى ذلك الخشي في واضح آخر اجنب  
 يتما وحده لانه جامع أو جامع بخلاف  
 الآخر من لاجنبية لهما وأحدث  
 الواضح الآخر بالتزعم منه أما إذا  
 أو مولى الخشي في الرجل المولى فان كلا  
 منهما يجب ومن أو مولى أحدهما  
 اجنبان كان يوجب له وحده ولا أثر  
 للأخرى في نقض الطهارة

اذا لم يكن الخ) المدار على الاصل الفاء والمسئلة فقط في وجوب الغسل لا بالبول وعدمه على  
العقد خلافا للشارح (قوله فان كان على سته الخ) حاصل ما ذكره المؤلف انه ان باليا - ذههما  
تعلق الحكمه فقط حيث لم يسمتا الآخر فان سلت تعلق به أيضا وكذا ان باليا - ذههما  
يسامتا أولا ولا يبول واحد منهما وكان الانسداد عارضا اج (قوله أولا ولا يبول واحد منهما)  
بان كان له تنقذ يبول منها (قوله أو كان الانسداد عارضا) الاولى وكان كما في شرح الروض  
وعا فاقه وقد في الاخير (قوله أي خروج المني) أي ولو على صورة الدم لكانت الجماع ونحوه  
فيكون طاهرا موجب الغسل قبل خروجه وان منعه ربطه مثلا لا يجب الغسل بل ولا يصح  
فلقطع الذكر وفيه المني غسل بروزه لم يجب الغسل الا ان برز من الساق المتصل شيء وفارق  
الحكم بالبول لو وجد العلقه قاله قل وفي اج فلو قطع الذكر والمني قبله لكن لم يخرج  
من المتصل شيء فلا غسل كما قاله الاسنوي كالبارزي وتابعهما م ر في الفتاوى قال سم وفيه  
فقررا لفصله عن البدن وان كان مستترا في الجزء المتصل فلا ينجم عنه الا وجوب الغسل  
لكن قد يقال ان اتصاله عن البدن تابع لانصال الذكر اه وقول المحدثين لكن لم يخرج  
من المتصل شيء في بعض السمع المتصل وهذه المسئلة هي الظاهرة وقد نقل ع ش على م ر أن  
لسم عبارتين (قوله أي مني الشخص) أشار به الى أن ال في المني للعهد (قوله أما البكر  
الخ) فالحاصل أنه لا بد من خروجه الى طاهر السدن أو الى ما يفر من التيب عند جاوزها  
على قدمها (قوله انما الماسن الماء) هذا الحديث يستدل به على وجوب الغسل بالازال  
في جميع الصور على القول بأنه منسوخ لما علت مما تقدم انه اظاهر ومنسوخا بانه مفهومه  
لا باعتبار منطوقه وأما على قول ابن عباس فيستدل به على بعض المذبي كالإيض (قوله  
عن أم سلمة) وإسماها هدهوى روج النبي صلى الله عليه وسلم (قوله أم سلمة) بنت ملحان  
بكر الميم ومكون اللام والحاء المهملة والدة أنس وإسماها هله أو زملة وقيل غير ذلك قال ابن  
الأثير ويقال لها الغيمصاه القين المحبة أو الرميصاه اشهرت بكينتها (قوله ان الله لا يهني من  
الحق) يحتج أن لا يأمر أن يهني من الحق ولا يمنع من ذكره امتناع المستضي فكذلك ما وانما  
قدمت ذلك على سؤالها للاشارة الى أن المسؤول عنه أمر يستحي منه فهو نوع راحة استلال  
عند أهل الديع شوري والظاهر أن المراد بالحق هنا السؤال على الحكم الشرعي وقالت له  
أيصال المرأة ما قال لها ترضي أن يرضي شيء يشبه الولد أمته ففيه اشارة الى أن الولد منعقد  
من مني الرجل ومني المرأة (قوله هل على المرأة من غل) بسم العين وفي رواية يفتحه وهما  
مصدران عند أكثر أهل اللغة وقال آخرون بالضم الاسم والفتح المصدر وحر ف الجزأين  
كافي القسطلاني (قوله اذا هي احتلت) أي رأت في منامها أنها تصامع (قوله اذا رأت)  
أي حين رأت الماء أي المني اذا استيقظت فاذا ظرفية وجعل رؤية المني شرط للغسل يدل  
على انها اذا لم تزل الماء لا غسل عليها (قاعدة) قال سدي أجد زرق الاحتلام بصورة

محرمه عقوبة بمجدة ويفر بصورة نعمة بصورة شرعية كرامة وقد تلم ذلك فقال

من يغتسل بصورة شرعية • فإنه كرامة مرمضة

وان يكن بصورة قدر تحث • فهو اذا عقوبة نهجت

اذا لم يكن على سته فان كان على سته  
أو كان يبول بكل منهما أو لا يبول  
واحد منهما أو كان الانسداد عارضا  
أجنب بكل منهما (و) الثانية (انزال)  
أي خروج (المني) تشديدا للباء  
وتحقيقها أي مني الشخص نفسه  
الخارج منه أول مرة وان لم يجاوز فخرج  
التيب بل وصل الى ما يجب غسله  
في الاستبراء أما البكر فلا يبول  
الى الظاهر كما أنه في حق الرجل لا بد  
من روزه عن الحشفة والاصلي  
ذلك لشهر مسلم انما الماء من الماء وخبر  
الجهين عن أم سلمة قالت يا أم  
سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال ان الله لا يهني من الحق هل  
على المرأة من غسل اذا هي احتلت قال  
نعم اذا رأت الماء

أما الخنثى المشكل اذا خرج المني من أحد فرجه فلا غسل عليه لاحتمال أن يكون زائدا مع انفتاح الاصلى فان أمني من أحدهما وحاضر من الآخر وجب عليه الغسل ولا فرق في وجوب الغسل ٢١٧ بفروج الخنثى أن يخرج من طريقه المعتا

يكن مستحكما أو من غيره مستحكما مع السداد الأصلي من تحت الصلب فالصلب هنا في فصل الحدث فيفرق بين العارض والخنثى كافر ٥ صوبه في المجموع والصلب للرجل كما قاله في المهمات أما زنا به أو هي عظام الصدر يخرج من بين الصلب والته صلب الرجل وراث المرأة غير المستحكم من غير المنة خرج لمرض فلا يجب الفس خلاف كما في المجموع من ويجب بفروج من غيره بفروج منه بعد اس ويدفعه المني يتدفقه بأر يدفعه قال تعالى من ماء داء منه لانه يني أي يصب أولدة مع فتور الداء وكساوا لدم وان لم يتدفق لقتله أو خر لون الدم أو ربح عين خبطة أو ربح طلع رطباً أو ربح ربح دجاج أو نحوه جافا وان يتدفق كأن خرج باقي منه ٥ اما اذا خرج من قبل المرأة فبعد غسلها لا تعتد الفسل فقت شهوتها فان لم يكن لم كعبه أو وكسكت ولم تقط لا إعادة عليها

أو لا بصورة قذالة نفسه \* حكه زروق عليه الرحه

وذكر أيضا أنه ينهي عن إتيان الزوجة بعد الاحتلام فان ذلك يورث الجنون في الولد (قوله أما الخنثى المشكل) عبارة المصباح في حرف الخاء والتون حيث خنتا فهو خنثى من باب تعبد اذا كان فيه ابن وتكسر ويتعدى بالتضعيف فقال خنثته غيره اذا جعله كذلك واسم الفاعل خنثت بالكسر وقال بعض الائمة خنث الرجل كلامه بالتثنية اذا شبهه بكلام النساء لتا ورعاوة فالرجل خنث بالكسر والخنثى الذي خلق لفروج الرجل وفروج المرأة والجمع خنثات مثل كآب وخنثات مثل حبل وحبالي ١٥ ومعنى الخنثى المشكل أي المقتبس معي بذلك لانه لا تعارضت فيه علامات الرجال وعلامات النساء التيس أمره فمجي مشكلا قال صاحب التمه من الشافعية في أول الزكاة يقال ليس في شيء من الحيوانات حتى الا لآدم والابل قال النووي في تهذيبه ويكون في البقرة جاء جماعة أن يهرق يوم عرفة سنة أربع وسبعين وسنائه وقالوا ان عندهم بقرة خنثى ليس لها فروج الا في ولاد كرا الثور واعمالها حرق عند ضرعها يخرج منه البول وسألوا عن جواز التضحية به فقلت لهم انه ذكر أو أنثى وكلاهما يجزى وليس فيها نقص اللحم وأفتيتهم فيه ١٥ (قوله فان أمني منهما) وأما اذا أمني من أحدهما فلا يجب عليه الغسل ولو كان مستحكما وقولنا ان المني اذا خرج من غير طريقه المعتاد وكان مستحكما وجب الغسل مفروض فاما اذا كان الأصلي مسدداً وأما اذا كان منقصا فلا يجب الغسل وهنا في صورة الخنثى منقطع قناتل (قوله مستحكما) بصيغة اسم الفاعل وهو الخارج لانه فان خرج لأجل علة كمرض كان غير مستحكما والمفاسل أنه ان خرج من طريقه المعتاد وجب الغسل وان لم يستحكم ولا في شرط الاستحكام وفرض المسئلة أن يوجد فيه بعض خواصه وان كان على لون الدم المخلص فان لم يوجد فيه شيء من خواصه فليس يني كما عرف (قوله وأخرج من تحت الصلب) أو من نفس الصلب (قوله فالصلب هنا كلفه) صوابه كعت المعدة اذا الخارج من نفس الصلب وجب الغسل لانه معدن المني سل والصلب من الرقبة الى منتهى الظهر اه شورى (قوله كان خرج لمرض) الاولى بأن خرج كما عبره مدر لانه تصويرا لغير المستحكم ولا فرق فيه غيره (قوله يدفعات) جمع دفعة بالعين (قوله مع فتور الداء) لاجابة اليه قل (قوله أو خرج) عطف على الغاية (قوله رطباً) هو جافا كالان من المني (قوله وان لم يلد أو يتدفق) هذا رد على الحنفية فان مذبحهم أن خروج المني لا يوجب الغسل الا بقصد من كما في الكثر وشرحه وعبارة وفرض الغسل عند خروج مني الى ظاهر الفروج وسواء في ذلك حالة النوم واليقظة ولكن يقيد أحدهما بالتدفق والاخر الشهوة وعدد الشافعي خروج وجه كما كان يوجب الغسل (قوله مني جماعها) التقيد بالجماع جرى على الغالب حتى لو قف وطرحا يني استدخلته كان الحكم كذلك مدر (قوله فلا تعتد الفسل) أي بأن لم يكن لها شهوة لصغر أو كانت ولم تقضها كما عتد وهذا عين قوله فان لم يكن لها شهوة الخ فلا حاجة اليه لانه عين المستني منه لأن يقال انه قصر في جماعه للوصوح (قوله ولم تقض) أي شهوتها (قوله كما عتد) أي وكسره قال في الهبة

وبعد غسل وطهارة ان لفت \* ما بعد حديث شهوة قف

قوله ان لفت أي طرحت وة أي نيام هامش نسخة المؤلف



ولا تعبد طفلة وداقده • أو أكرهت ومن شفا فاقده

أي عادمة الشفاء وهي المريضة (قوله المثنية) بفتح الميم وهو تسكيرة وبعد هانوت  
مشددة أي البقن (قوله فان فقدت الصفات) لقول الخواص لكان أولى انقصاته كونه  
أبيض أو أصفر أو غشنا وهذه لا تدخل لها في المعرفة (قوله في الخارج) أي في الماء الخارج  
(قوله فلا غسل) أي مطلوب بصره لأنه تعالى عبادة فاسدة وهذا حيث لم يشك أنما داخل  
فهي مسئلة التخيير الآتية (قوله تخير) أي التمسك به لا بالاجتهاد وإذا اشبهت نفسه واحدا  
منهما فله أن يرجع عما اختاره سواء فعله أو لم يفعله ولا يصح ما صلاه نعم إن يشك أنه غير ما اختاره  
بعد أن صلى صلوات وجب عليه إعادة الصلوات التي فعلها فان شك بعد ذلك أنه هو الذي  
اختاره لا يجب عليه إعادة الغسل في صورته بل بغيره بالنية (قوله على المعتد) مقابلة أنه يحتاط  
فيغسل ويغسل ما أصابه منه كما أفاده شئنا (قوله فان جعله منيا اغسل) فان لم يتسلط والمالة  
هذه لم يترتب عليه حرمة المكث في المسجد والقرأة وغير ذلك لا لا لغرم بالشك  
ولهذا من قال بوجوب الاحتياط بفعل مقتضى الحدثن أي الأكبر والأصغر لا يجب عليه  
غسل ما أصابه لأن الأصل طهارته كما أتت به الواو درجة الله تعالى مد (قوله برئ منه بقينا)  
فلو اختار كونه منيا فاعتسل ثم اختار بعد ذلك كونه وديا انعكس الحكم من حيث ذلك فبغيره ولا  
يصح ما صلاه وكذا لو اختار ابتداء كونه وديا فغسله ووضأ وصلى مدة ثم اختار كونه منيا وجب  
العسل ولا يجب إعادة ما صلاه بآمره من ومن قال حج فيه احتمالان أح وعبرة قل وله  
الرجوع عن الاحتياط الأول إلى الآخر ولا يصح ما فعله بالأول (قوله ولا معاوض) أي من  
المرأة وقوله أي الأصل وقوله بجلا من نسي الخ هذا محتمل وقوله والأصل براه من الآخر  
وأما قوله ولا معاوض فلم يأخذ محتمله ولهذا احتريزه عن قبول الظنية في ما كثر مقتضيه  
الأصل ها هو الطهارة عارضه عارض وهو قبول الظنية ٨١ عزري (قوله وفعله) أي  
وفعل مقتضاه من اعتدال أو وضوء وما يترتب عليه من صلاة وغيرها قل (قوله فان لم يفعله)  
الصواب اسقاط هذه الجملة لأن الرجوع عن الأول وإن فعل مقتضاه يعتد بما فعله بالأول  
فلا يلزمه إعادة صلاة صلاها به مثلا وإذا اغتسل فبين له أنه متى قال العلامة سم لا يلزمه  
إعادة الغسل لأنه لم يكن به عن اختياره أي وجازم بالنسبة لرفع الحدث الأكبر فليس كوضوء  
الاحتياط فانه مترقبه وقال شئنا وغيره يلزمه كوضوء الاحتياط قل وإذا اختار كونه  
منيا واغتسل وصلى ثم انجلى له الحال بأنه ودي فهل يلزمه إعادة ما صلاه لتبين أن صلاته وقعت  
مع نجاسة غير معقوفة عنها في هذه الحالة ويلزمه غسل ما أصابه من ثوبه أو بدنه في المدة الماضية  
لتحقق النجاسة بها بجلا الحال أو لعدم وجوب غسله قبل تبرأ الحال في نظر والأقرب الأول  
قياسا على ما لو صلى بنجاسة لا يعلمها ثم انكشف له الحال مد (قوله ولو استدخلت المرأة الخ)  
هدمى الموجب الأول فكان ذكرها مع أنه أئيب قل (قوله ومما عا) أي اسمه (قوله لزمها)  
الغسل) خرج بالغسل غيره من الأحكام فقد نقل الاستوى عن بغوي أنه لا يثبت بالقطع  
أحسان والتخفيف ولا مهر ولا حد ولا عدا ولا ماصرة ولا إبطال أحرام وتنفار الغسل بأنه  
أوسع ما يمتثل به حج في الإعياب وما وقع في فتاوى الشهاب مد مما يخالفه ممنوع ولا يثنى على

فان قيل إذا قضت شهوتهم لم يتبين  
خروج منيها ويقين الطهارة لا يرفع  
بفعل الحدث إذ حدث بها وهو خروج  
منها غير متيقن وقضاء شهوتها  
لا يستدعي خروج شيء من منيها كما قاله  
في التوضيح يجب أن قضاء شهوتها  
مزيل منزلة نومها في خروج الحدث  
فروا المظنة منزلة النية وخروج بقيل  
المرأة مالو وثقت في درها فاعتسلت  
ثم خرج منها شيء الرجل لا يجب عليها  
إعادة الغسل كما علم عاصم فان فقدت  
الصفات المذكورة في الخارج  
فلا غسل عليه لأنه ليس معنى فان  
احتل كون الخارج منيا وغيره كودي  
أو مني تخير بينهما على العقد فان جله  
منيا اغتسل أو غيره وضأ وغسل  
ما أصابه لأنه إذا أتت به هي أحدهما  
برئ منه بقينا والأصل براه من  
الآخر ولا معاوض له بخلاف من  
نسى صلاة من صلاتين حيث يلزمه  
فعلهما لا شغفان ذنبهما جميعا  
والأصل بقاء كل منهما وإذا اختار  
أحدهما وفعله اعتد به فان لم يفعله  
كان له الرجوع عنه وفعل الآخر إذ  
لا يبين عليه باختياره ولو استدخلت  
المرأة ذكرًا مقطوعا أو قد رأت الحشفة  
منه لزمها الغسل ككافي في الروضة  
ومقتضاه أنه لا فرق بين استدحاله من  
رأه أو أمه أو وسطه بجمع طريقه  
قال الاستوى وفي ذلك نظر انتهى

صاحب الذكر المباني كاهر معلوم (قوله على الحنفية) خدان أي كائن وداعلى الحنفية  
وجدت (قوله وظاهر كلام المتأخر) معتد (قوله الأبالغ للذوالريح) أي ريح الجبين وطلع  
التخل وطباياض السبع جافا وإن لم يحصل تدفق حل (قوله ويؤيده الخ) الشاهد في تعبير  
الامام بالذائق فإنه يقتضي تساوى الذكر والآن (قوله الدائق) أي فهذا يدل على أن الريح  
والتلذذ ليس قيدا (قوله لوراء في فراشه) أي من يتصور أن زاله كائن تسع سنين ومضى أوجبنا  
عليه الفسل حكمنا بغيره كما قاله الركني إجماع (قوله ولو بظاهر) هذا ضعيف لانه اذا كان  
بظاهرة احتل أنه من غيره ولا بد فلا يصح قوله فيما بعد لا يحتل أنه من غيره وبما  
قرنه صحة ما قصد الماوردي المستبته فيه فإذا رأى المتى في باطن الثوب فإن رآه في ظاهره  
فلا غسل لاحتلال أنه أصابه من غيره أي غير ذلك التام في وقت آخر وفي هذه الحالة كان  
مرت عليه طائر وهو قائم اهـ (قوله لا يحتل أنه من غيره) بأن نام وحده أو مع من لا يتصور أن زاله  
كالمسوح وقوله لزمه الفسل أي وإن لم يترك احتلاما (قوله وإن احتل كونه من آخر) أي  
أومن نحو وكلاط قل (قوله والموت) قال في شرح الروض الموت عدم الحياة عما من  
شأنه الحياة وقبل عرض بضاد الحياة فيكون وجود القول تعالى خلق الموت والحياة وربنا  
المعنى قدر وعدم معتد فيكون التقابل بين الحياة والموت تقابل العدم والمملكة وعلى الثاني  
تقابل التضاد والثاني مذهب أهل السنة فيسبون الـ يعلى ظاهره من غير تأويل قال  
الاطفيحي وإنما وجب غسل الميت تنظيفا وكرامالا لانه لا نجس بالموت (قوله غير شهيد) لقوله  
عليه الصلاة والسلام فيهم لا تنفصلهم قال كبحر يصف مسكوايم القضاة فان قيل لم كان  
خلفوفهم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك ودم الشهيد يحكم ريح المسك مع ما فيه  
من المحاطرة العظيمة بالنفس وبذل الروح أحبب بأنه إنما كان أثر الصوم أطيب من أثر الجهاد  
لأن الصوم أحد أركان الاسلام المشار اليه بقوله في الاسلام على خمس الحديث وبأن الجهاد  
فرض كعبية والصوم فرض عين فهو أفضل من فرض الكعبة لما روى أحمد في السير أنه عليه  
الصلاة والسلام قال من سار تنقه على أهله وينار تنقه في حبل الله أفضل له لدى تنقه على  
أهله ولأن الصوم لا يطلع عليه أحد الا الله تعالى بخلاف الجهاد لانه وإن كان فيه محاطرة  
بالنفس لكن قد يطلع عليه فكان أثر الصوم أطيب (قوله الحرم) لم يعرف اسمه (قوله وقصته  
ناقته) أي رمته فكسرت عنقه فقول الشارح الوض كسر العنق قصير مراد إجماع (قوله  
وهي أي الاولى) الاولى أن يقول أي الثلاثة كما تقدم (قوله لقوله تعالى فاعتزلوا النساء  
الحيض) الاولى لاية وبسألوكم عن المحض الخ كما عرفت في شرح المهج لأن وجه الاستدلال  
في بقية الآية ووجه الدلالة من هذه الآية أن المرأة بمنزلة متحكي الخليل من الوطء ولا يجوز  
ذلك الأبالغ وما لا يمت الواجب اليه فهو واجب زى مع زيادة (قوله في المحض) المحض  
مصدر بمعنى يصلح للزمان والمكان لكن لا يصح اعتبارهما حاله لو كان المعنى فاعتزلوا النساء  
في مكان الحيض لاقتضى وجوب اعتزالهن حتى في حال طهرهن لوجوب الاعتزال عن مكان  
الحيض وهو الفرج أو كان المعنى في زمان الحيض لوجوب اعتزالهن في جميع  
بطنه الآن ينص عما من السرة والركبة ولو قلنا أن المراد زمان الحيض احتجنا إلى أن

والظاهر أن المأمول على الحشفة حين  
وجدت وظاهر كلام التهاجي أن معنى  
المرأة يعرف بالخوارص المذكورة وهو  
قول الأكرمو قال الإمام والعزالي  
يعرف الأباتلنذ وقال ابن الصلاح  
لا يعرف الأباتلنذ والريح وريحه  
الزوى في شرح مسلم والأقول هو  
الظاهر ويؤيده كقول ابن الرقعة قول  
المختصر وإذا رأيت المرأة الماء الدافق  
« (فرع) » لورأى في فراشه أو نوب  
ولو يظاها مشابهاً لا يحتمل أنه من غيره  
لزمه القسل وإعادة كل صلاة لا يحتمل  
حلوهاعنه ويسن إعادة كل صلاة  
احتل خلوهاعنه وإن احتل كونه من  
آخرنا معه في فراشه معناه لا يست  
لها الغسل والاعادة ولو أحس بنزول  
المني فامسك ذكره فلم يخرج منه شيء  
فلا غسل عليه كعلم جامع وصريح به  
في الروضة (و) الثالثة (الموت) لما  
غيره قيد كما سيأتي إن شاء الله تعالى في  
خلافه فيلزم بدب الحرم الذي وقفته ناقته  
فقال اغسلوه بهاء وسدره وأه النجان  
وطاهر الوجوب وهون كسر العنق  
الصكنايات والوقص كسر العنق  
(وثلاثة) منها يختص بها النساء (وهي)  
أى الأولى (الحبس) لقوله تعالى  
فاعتزلوا النساء في المحيض أى المحيض  
ولجبر الجارى أنه صلى الله عليه وسلم  
قال لما طمعت بنت أبي حبيش إذا أقبلت  
الحضة فدى الصلاة وإذا أدبرت  
فاعتلى وصلى

نقول ومكانه ولو قلنا المراد به مكان الحيض احتجنا إلى أن نقول وزمانه فانهل من ذلك  
 ما ذكره الشارع بقوله أي الحيض ويجعل في سببته وقال الرمدى قوله أي الحيض اللائق أن  
 يقول أي زمن الحيض لأن المعنى عليه ويدل أنه سبحانه ذكر نفس الحيض فيما قبله بلفظ  
 الأذى فلو كان المراد بالحيض الحيض لكان المقام للأخبار وما ذكره كغيره من التفسير بالحيض  
 يجوز إلى تقدير مضاف وهو لفظ زمن (قوله والثفاس) أن قبل لأحاجة إليه مع الأولاد لأنه  
 يستغنى بها عنه لا فائدت له لانه إذا اعتسلت من الولادة ثم طرأ الدم قبل خمسة عشر  
 يوما فهذا الدم يجب له الغسل ولا يغنى عنه ما تقدم شورى (قوله لأنه دم حيض مجتمع) هو  
 ظاهر فين لم يتحصن وهي حامل أمّا في يجوز أن يكون الخارج منها حال الحمل البعض لا الكل  
 وقضية هذا التعليل أن النساء لو نزلت عن حدث الحيض كفت النسبة ولو عدوا وهو كذلك  
 اه ع ش (قوله ويعتبر مع خروج كل منهما وانقطاعه القيام إلى الصلاة) الحق أن القيام  
 الصلاة شرط لفورية الغسل لا الأصل وجوبه قال ابن العماد ويجب على الزاني الغسل من  
 الجنابة فوراً ونسبه فطروان واقفه عليه الزكشي لانقطاعه المعصية بالفراغ من الزنا وبه يفرق  
 بينه وبين من عمى بالنجاسة لبقاء العصيان بها ما بقيت فوجب إذا نزل فوراً شورى (قوله  
 الأولاد) أي انفصال جميع الولد قال سم الوجه فيها لو خرج بعضه ثم رجع لا يجب الغسل  
 ويجب الوضوء اه وبني ما لو خرج بعضه وكان البعض داخلًا والبعض خارجًا هل تصح الصلاة  
 معه نظرا إلى أنه لم يتحقق اتصاله بغيره مع قوله لم يطهره وطوبى الفرج اه ولا يصح حمل نظر  
 اه ا ب والظاهر الثاني لاتصاله بنفسه (فرع) سئل عما لو عصى كذب بغيره لا يخرج من  
 فرجه حيوان صغير على صورة الكلب كما يقع كثيرا فهل هذا الحيوان نجس نظر الصورة  
 وهل يجب الغسل نظر الكونه ولادة فأجاب بقوله الذي يطهره أنه غير نجس لأنه لم يولد من ماء  
 الكلب ثم منته بقصة ولا كلام وأنه لا يجب منه غسل لأن الولادة المقضية للغسل هي الولادة  
 المعتادة بدليل أنه لو خرج نحو دود من الجوف لم يجب الغسل بسببه مع أنه حيوان تولد من  
 الجوف وخرج منه فليست له سم على سج وشملت الولادة ولادة أمه أو أمين فيجبها  
 الغسل ويصح غسل ولادة الأخرى أي حيث لم تزد ما معتبرا وهو الطاهر لانه ولادة تامة والدم  
 المعتبر هو المسبوق ببيض قبله وإذا ولدت آخر وجب عليها الغسل وهكذا قال الشورى فيما  
 كرهه على المنهج ولو ولدت من غير طريقه المعتاد فإدى يظهر وجوب الغسل أخذها مما قالوه  
 من ثبوت أمية الولد وبما يحسنه مريم قالوا قال إن ولدت فأتت طالق ما أتت من غير طريقه  
 المعتاد حيث يقع فليحذر وقد تصح عدم وجوب الغسل لأن علته خروج الحية ولا عبرة بغير وجه  
 من غير طريقه المعتاد مع انصاح الأصل وقد يفرق بينه وبين ما مر اه ما قاله قل ا ب وقوله  
 وقد يفرق بينه أي بين عدم وجوب الغسل وبين ثبوت أمية الولد وقوع الطلاق وصورة الفرق  
 أن أمية الولد منوطه بالولادة وقد حصلت ولو من غير طريقه المعتاد وجوب الغسل بغيره  
 إلى من طريقه ولم يوجد قلت وقد ردت الفرق ويقال بوجوب الغسل بأنه أعما وجب بها  
 الولادة لا لخروج الحية بقية الذي ذكره فالولادة غير خروج الحية والغسل يجب بكل منهما فإذا  
 كان الحمار من نباتة يدع له كما ذكر والولادة لا تنقيد ادا المقصود خروج الولد من أي محل

(و) الثانية (الثفاس) لأنه دم حيض  
 مجتمع ويعتبر مع خروج كل منهما  
 وانقطاعه القيام إلى الصلاة أي أو  
 نحوها كما في الزاني والتمسك وان  
 صحيح في المجموع أن موجبه الانقطاع  
 فقط (و) الثالثة (الولادة)

يتأمل ذلك مد وبشارة اللطيف ويبقى أن يأتي فيه ما تقدم من التفصيل في انسداد  
 الفرج بين الأصل والعارض فإن كان الانسداد أصليا قبل له الولادة وكانت موحية للفصل  
 والافلاان خروج الولد من جنبها مع انقضاء فرجها لا يسي ولادة وشئت الولادة ما لو  
 كان الولد على غير صورة الأذى حيث علم أنه أصل أدى اه وقد وقع السؤال من ولادة مريم  
 لعيسى عليهما الصلاة والسلام هل هي من الطريق المعتاد أم لا فرأيت الشيخ عليا العدوي  
 صرح في حاشيته على الشيخ عبد السلام على الجوهره عند ذكر المجهزات بجليل على أنها من  
 الطريق المعتاد وعبارة ولادة عيسى من الحمل المعتاد ولا ثم الله الحمل وأعاده كما كان وما وقع  
 في بعض النسخ من أنها ولدت من جنبها لا على طريق الولادة المعتاد فلا يعزل عليه ولا يصح  
 ذكره الشارح اه بصرفه وانما ذكرت ذلك لانه قل من فيه عليه فاحفظه واختف العلماء  
 في عدة حل مريم بعيسى فقبل تسعة أشهر وقبل ثمانية وقبل ستة وقبل ساعة وقبل ثلاث ساعات  
 وهو الصحيح وصح ابن دحية في فوائد المشرق والمغرب بأنه خلق لوقته وساعته الراحة  
 ووضعه عند الزوال وهي بنت عشرين وكانت حاضت قبله حاضين وقيل كانت بنت خمس  
 عشرة سنة وقبل ثلاث عشرة ويتزوجها بينما عليه الصلاة والسلام في الجنة كما نقل عن  
 الاسودري المالكي (قوله ولوعلقة أمضغة) أي أخبارا قول بل بأنها أصل أدى ولو واحدة  
 منهن على المعقد كما أفاده شخصنا ف ويتعلق بالعلقة أحكام ثلاثة وجوب القتل واقتار  
 الصائغة وتسمية المخرج عنها انفا وارتداد الصائغة على العلقه بأنها تنقض بها العدة ويحصل بها  
 الاستبراء وأما الولد واذا ولدت الصائغة ولدا جافا فانها تقطر على المعقد كما ذكره الشارح وم  
 والحق أن العلقه والمضغة من نحو الولادة لأنها لا تولد انما تطلق حقيقة على التام (قوله  
 ولو بلا بل) للرق على من قال انها حدثت لا توجب القتل متسكبا بقوله عليه الصلاة والسلام  
 انما الماء من الماء وأكره ما تكون الولادة بلا بل في نساء الاكراد يرموا (قوله لانه) أي  
 الولد المفهوم من الولادة لأن نفس الولادة متى منعقد وكذا يقال فيما يهدد وقوله لا يخلو من بل  
 والبل هو بقية المني الذي انقصد منه الولد فانه يبقى منه بقية في الكيس الذي يزل منه الولد  
 وقوله فاقم أي الولد وقوله مقامه أي البل (قوله ولانه لا يخلو من بل غالبا) قال سم ينفي  
 التأمل في قوله لانها لا يخلو من بل فانهم ان أرادوا بالبل الذي لا يخلو عنه ما ليس دما فهذا  
 لا أثر له في وجوب القتل أو ما هو دم فان أرادوا ما يخرج مع الولد كما صرحوا به أو ما يخرج  
 عقب الولادة فهذا موجب آخر غير الولادة لانه انما تناسل كما هو الغالب أو حضي كذا ندر عقب  
 أول وأمين والكلام ليس الا في الأجب بغير الولادة ثم رأيت بعضهم حمل البل على بقية  
 المني المتبقي في خرقة الولد معه لقول أهل الخبره انه لا يخلو من مصاحبه والمراد منه ان  
 من شأن انعقاد الولد حصوله منها (قوله ثم) أي مناسبة لهذا الفصل لانه لما ذكر سبب  
 الحنابة وهو اتقاء النساءين سبب أن يذكر حكمها وكان الأولى عدم ذكر الحائض والنفساء  
 وتأخير الكلام عليهما عند كلام المصنف فيما يأتي لانهما وان حرم بهما النساء الا لآخران  
 المذكوران هنا يحرم بهما أيضا أشياء أخرى غير هذين كالوطء والطلاق وقوله بالحدث الأصغر  
 قد يقال فيه حواله على مجهول الآن يقال سببا في بصرح المصنف بما يحرم فيه قبل كتاب

ولوعلقة أمضغة ولو بلا بل لا يخلو من بل غالبا فاقم  
 مقامه كالنوم مع المصباح وتقطر به  
 المرأة على الاصح في التعقير وغيرها  
 والنساء ما حرم بالحدث الأصغر لانها  
 أغلظ منه وشأن أن تبارك أحدهما

بالصلاة فكانه معلوم وانما ذكر الشرح هذه الثقة هنا تعال للمحتاج والمنهج والافسح صرح  
 المستغنى بذلك فيما يأتي (قوله المكث) وأقله قدر الضمانية على المختد خلافا لما قال  
 لا يثبتان بزدي على قدر الطمانينة (قوله اسلم) أي بالغ أما الصبي فيصوره المكث جنباً كالقراءة  
 الصبي يجب على وليه منعه من ذلك الاحتاج تعلقه ومنع البالغ من ذلك أيضاً (قوله  
 بالمسجد) ولو شافوا وجب قسمة فموا أو يستحب له اخله النية ولا يصح الاعتكاف فيه على  
 المفقذ زدي وهل يشترط الحرمة لتحقيق المسجدية أو يكفي بالقرينة فيه احتمالان والملازم  
 الى كلامهم الاقل وعليه فالاستقاضة كافية ما يعلم أصله كالمسجد المحدثه بمضى شرح م  
 ومن ذلك المسجد المحدثه يساحل بحر بولاق ومصر القديمة فان وقفها غير صحيح لكونها  
 في حريم البحر انتهى ايج ومثل المسجد رحبته وهو ارضه وجناح يحدها وان كان كله في هواه  
 الشارع انتهى مرحومى ومنه خبره أسلمها فيه وان جلس على فرعها الخارج عنه وكذا  
 لو كان أصلها خارجاً عنه وفرعها فيه وسكت على فرعها في هواه بخلاف ما لو وقف على فرع  
 شجرة أصلها خارج من أرض عرفات وفرعها في هواها لا يشترطها لاسيما عرفات برماوى  
 ولا يكفي الوقوف الا اذا كان الأصل فيها والفرع في هواها ع ش (قوله أو التردد فيه)  
 بخلاف العبور كما يأتي ومنه أن يدخل لاختداجة ويخرج من الباب الآخر عن كراهة الرجوع  
 فله أن يرجع والحرمة عليه ومنه ما لو كان خارجه ولا يمكنه الفصل الا في الحمام لشدة برد  
 او قحوه ولا يشترط أخذ الابرة الا منه كراهة أو قحوه لم يجد من يشاؤه اله من شقه فيقيم  
 ويدخل ويكث بقدر قضا حاجته والحرمة عليه وهذه فضة عظيمة ونازع بعضهم في ذلك  
 ومذهب الامام أحمد جواز المكث للجنب في المسجد بالوضوء ولو تغير عذره وجب في الوضوء  
 عنده المنعضة والاستسقاء ومسح جميع الرأس وذلك في الموالاة فواجبات الوضوء عنده  
 عشرة فراحه ويجوز النوم فيه لغير الجنب ولو تغير أعزب لكن مع الكراهة ثم ان ضيق على  
 المصلين أو شوش عليهم حرم ويحرم ادخال الجماعة فيه الا اذا كانت بطله للضرورة وكذا البول  
 فيه في انا منقحه والحجامة والقصد فيه خلاف الاولى لانهما حرمة ولا يحرم اخراج الریح  
 فيه لكن الاولى اجتنابه لقوله صلى الله عليه وسلم ان الملازمة تتأذى عما يتأذى منه من آدم اه  
 برماوى (قوله ولا جنباً) حال من الواو في لا تقربوا الصلاة لان الجنب يقع على الواحد  
 والمتعد كما تقرر فيضناً (قوله لا تقربوا مواضع الصلاة) هذا المضاف لا يحتاج اليه الا بالنظر  
 لقوله ولا جنباً وأما السكران فانه ممنوع من الصلاة نفسها لا من مواضعها الاولى حل الصلاة  
 في الآية على حقيقته ومجازها وهو المواضع كما أفاده ضناً قوله ونظيره أي في تقدير المضاف  
 في قوله ومواضع أي ومواضع صلوات (قوله العبور) أي المروية بأن كان له بابان فدخل من  
 أحدهما وخرج من الآخر بخلاف ما اذا كان له باب واحد فتسبغ كما قاله ابن العماد ولو عر بنية  
 القائمة فيه لم يحرم المرور اذا حرمة اعملى لقصد المعصية لا للمرور ولودخل على عزم أنه متى  
 وصل للباب الآخر وسع قلبه مجاوزته لم يجز لانه شبه التردد ولو لم يجد ماء الا فيه جاز له المكث  
 بقدر حاجته ويتم لذلك كما قاله البرماوى ومن العبور الساج في نهر فيه أو ركب دابة غزفه  
 أو على ممر يرحله مجانبين أو مع عقلاء والعقلاء متأخرون لان الريح قد تنسب اليهم أما

المكث سلم غير النبي صلى الله عليه  
 وسلم بالمسجد أو التردد فيه لغير عذر  
 لقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم  
 سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً  
 الا عابري سبل حتى تفصلوا قال ابن  
 عباس وقوله لا تقربوا مواضع الصلاة  
 لانه ليس فيها عبور يسيل بل في مواضعها  
 وهو المسجد ونظيره قوله تعالى لم تمسك  
 صوامع وبيع وصلوات ومساجد  
 وأقوله عليه الصلاة والسلام لا يدخل  
 المسجد لما نض ولا جنباً رواه أبو داود  
 عن عائشة رضي الله عنها وعن أبيها  
 وقال ابن القطان انه حسن وخرج  
 بالصحك والتردد العبور لآية  
 المذكورة وكذا لا يحرم لا يكره ان كان  
 له فيه فرض مثل أن يكون المسجد  
 أقرب طريقه

لو كانوا كلهم عقلاء أو البعض عقلاء والبعض مجانين ونقدّم العقلاء حرم عليه حنث لأن السب  
 منسوب اليهم ويحنثون فهو ما كتبت انتهى **اح** قال سيدي على الاجهوري المالكي في فتاويه  
 زعموا ان الوردية سئل عن يترزم من حل على من المسجد الحرام وعلى البول فيها كالبول  
 في المسجد الحرام أم لا فأجاب ليست زمر من المسجد الحرام البول أو سواهما ليس بولا في المسجد  
 ولجنب المكث في ذلك انتهى وهو كلام وجيه لأن يترزم من متقدمة على إنشاء المسجد الحرام  
 فليست داخله في وقفته فلم يكن لها حكمه وكذلك الكعبة ليست منه لبناء الملائكة لها  
 قبل آدم فان قلت كيف يتصور مكث الجنب فيم امع أنه لا يحسب مكثه الوصول اليها لا بدخول  
 المسجد الحرام لانها في وسطه مقابلة للكعبة من الجهة الشرقية قلت يصورة للذين قام في حرم  
 البئر ففصلت الجنبه فيجوز له المكث أو بن عبد المسجد الحرام لم يقتل من ماء زمزم فانه  
 لا حرمه فيه كما ذكره الشارح قوله وخرج المكث والتردد العبور (قوله فان لم يكن له غرض  
 كره) ظاهره في كل من الحائض والجنب وهو مسلم في الاول ان أنت التويت وأما في الثاني فهو  
 خلاف الاول على المعتدل المذكور (قوله فانه يمكن الخ) لكن ليس له ولو غرضه دخول المسجد  
 الإلحاحه مع إذن مسلم بالغ أو جالس فاض فيه الحكم أو مفت للأفتاء ابن حجر وهذا بالنسبة  
 للتمكن أما هو فيجزم عليه الجالس مع الجنبه لأنه مخاطب بالترجع خطاب عقاب ومثل ذلك  
 القراءة أي يمكن منها ان يجي اسلامه وان كانت تحرم عليه مع الجنبه لأنه مخاطب بفروع  
 الشريعة فان قبل كان مقتضى المقابلة أن يقول فلا يجزم عليه المكث أجيب بأن في افتاء قدم  
 شيا مقدرا هذا محترمه والتقدير هو مكث مسلم فيجزم عليه ولا يمكن منه وأما الكافر فيمكن  
 منه وان كان يجزم عليه (قوله من خصائصه) وكذا بقية الانبياء (قوله دخوله) أي مكثه  
 في المسجد أي جواز له لكنه لم يقع منه صلى الله عليه وسلم (قوله فلا يجزم عليه المكث) فلو مكث  
 هو وزوجته في المسجد اذن لم يجز له بمجاهة ما وكذا لا يجوز له وهما ما وان شرح مر (قوله  
 يجب عليه أن يقيم) ويجب عليه أيا ما يفضل ما يحسب مكثه غسله من يده اذ المسور لا يقطع  
 بالمصور برماوى قال شيخنا العزيز وما يقع للشخص في بعض الاحسان من أنه سامع عند  
 نساء أو اولاد مرد ويحتمل ويحتمل على نفسه من الوقوع في عرضه اذ اغتسل فانه لا يقتل  
 وهذا عند ربيع التيم لأنه أثبت من الخوف على أخذ المال لكن يقتل من يده ما يمكنه غسله ثم  
 يتيم ويصلى ويقضى لأن هذه مثل التيم للبراه (قوله لا يجوز) الذي اعتقده شيخنا الجواز  
 قل وعبارة من يترجم حقا لآداب المسجد وهو الداخل في وقته فيجزم وهذا التيم لا يطله  
 الا - شبه أخرى انتهى مع زيادة (قوله وثانيه ما يحرم على من ذكر قراءة القرآن بالنطق)  
 المناسب وثانيه اقراء القرآن (قوله قراءة القرآن) أي بشرط أن يسمع نفسه وهو مسلم غير  
 نقي وهل التقييد بالمسلم لاجراج الكافر فلا يجزم عليه ويكون هذا من الفروع التي لم تكف بها  
 كالمهاد قبله والمعتمد عدم التقييد بالمسلم رحاوى وقال عس على مر انه صلى الله عليه وسلم  
 كرهه في القراءة وعليه فيه زريق يسهو وجوازم المكث له في المسجد بأن قراءة القرآن يمكن  
 التقصص من حرمة ما بعد قصد القرآن فكان للحرم منه وجه ولا كذلك المسجد لأن حرمة  
 ذاتية فلا يفتل تحريم المكث فيه بحال فاعتقره لوسعة عليه صلى الله عليه وسلم فيكون قوله

فان لم يكن له غرض من كراهي الروض  
 وأصلها وجب على الجنب الاسرا  
 في المذبح يمشى على العبادات والاسرا  
 الكافر فانه يمكن من المكث في المسجد  
 على الاصح في الروضة وأصلها وجب  
 النبي صلى الله عليه وسلم هو فلا يجزم  
 عليه قال صاحب التلخيص ذكر مر  
 خصائصه صلى الله عليه وسلم دخوله  
 المسجد جنباً وبالمسجد المداس والار  
 ومضى المسجد وتحذرك وبلا هذه  
 ما اذا حصل له هذا كان احتلالاً في المسجد  
 وتمذر عليه الخروج لا غلاظاً به أو  
 وخوف على نفسه أو عضواً أو منفعة  
 ذلك أو على ماله فلا يجزم عليه المكث  
 ولكن يجب عليه أن يتيم ان وجد غيره  
 تراب المسجد فان لم يجد غيره لا يجوز له  
 أن يتيم به فلو خلف وتيم به صح يتيمه  
 كالتميم بتراب مفسوب والمراد بتراب  
 المسجد الدخيل في وقته لا الجهره ومن  
 ربح ويحرم وثانيه ما يحرم على من ذكر  
 قراءة القرآن بالنطق في حق الناطق  
 والاشارة في حق الاخرس كما  
 قاله القاضى في ضاوية

سلم غربي لمساقيدين ١٥ وفي شاشية ابن شرف قوله وقراءة قرآن أي من مسلم بالغ أو ما الكافر  
المرجو إسلامه فلما غلبه من القراءة لأن حرمة أكده ١٥ فإن لم يرج إسلامه منع  
ولا يشترط في المنع كونه من الإمام بل يجوز من الأحاد لأنه تنهى عن منكر وهو لا يحسن  
بالإمام كافي ع ش على م وقال الشيخ خض وشمل قوله قراءة قرآن ما لوقر آية للاحتجاج بها  
فيصرم قراءتها لأنه يقصد القرآن للاحتجاج ذكره في المجموع (قوله نية النطق هنا)  
وليضعه

إشارة إلى الخرس مثل نطقه • فيما عدا ثلاثة لصدقه

في الحنث والصلاة والشهادة • تلك ثلاثة بلا زيادة

وتقطعه بعضهم من البسيط

إشارة إلى الخرس بغير مثل نطقه • إلا الصلاة والشهادتان وحنثهم

فإذا أشار بكلام من حلف لا يكلمه لا يحنث وإشارته بالكلام في صلاته لا تسقطها وإشارته  
بالشهادة لا تقبل (قوله لا يقرأ) هو بكسر الهمزة على النسي وبضمها على النسي المراد به النسي  
هذا إذا لم تعلم الرواية والاتصاف بأبعائها (قوله وقراءة ما سجدت الخ) مختار قوله وقراءة القرآن  
وقوله لأن أي الإجراء وما عطف عليه (قوله وقراءة الطهورين) أي الحبس (قوله للصلاة) أي  
المعرضة فقط لأنه لا يصلح التوافل والتضابط أنه لا يقرأ إلا الواجب ولو سجد الصلاة ومنه ما لو  
يذكر أن يقرأ أو راعى معان القرآن في وقت معين وأجنب وقراءة الطهورين فإنه يجب عليه أن  
يقرأ ما نذر في ذلك الوقت بقصد القرآن ويأبى عليه ثواب الواجب كافي لإجوري فالمنع  
عليه انما هو التسفل بالقراءة كافي لإثباته ولو كذا قد الطهورين حيث أوجبوا عليه صلاة  
القرض وقراءة الفاتحة فيه فالقراءة المندورة هنا كالفاتحة ثم وقد يفرق بأن الصلاة إنما  
وجبت طرمة الوقت ومن ثم يجب أعادتها والتذليل له وقت شرعي أصالة حتى يراعى كافي  
ع ش على م وسمع قراءة الحبس شاب وإن حرمت القراءة لأنه سماع للقراءة ولا ينافي ذلك  
الحرمة على التسلو وأقتره هل بعد القراءة المندورة إذا وجد الماء أولاً الظاهر لا ومثل قراءة  
الفاتحة بدلها القرآن في لمن هجر عنها ولا بد أن يقصد القراءة والامتنع صلاته وكذا قراءة آية  
في خطبة الجمعة كاتزهره شيئا العشاوي (قوله لأنه مضطر إليها) وقد نذرت لئلا ينقص يجب  
عليه الصلاة ويجب عليه أن يوقعها خارج المصداحل (قوله ولأن وطأ الحائض) أي ولا  
يجوز لأن وطأ الحائض إذا فقدت الطهورين وأتى الشارع بدفعها لما يقال أن المرأى يجب عليها  
تمكين زوجها كما يجب عليها أن تصل طرمة الوقت إذا فقدت الطهورين فقال ولأن وطأ  
الخ والفرق بين الصلاة والتمكين أن الصلاة طرمة الوقت بخلاف التمكن إذ ليس له وقت محدود  
(قوله أذكر القرآن الخ) سواء وجد نطقه في القرآن أم لا على المعتقد (قوله لا يقصد قرآن)  
بأن كان يقصد الله كذا أو أطلق (قوله كوا عطفه) وجله أنواع خمسة منظومة في قوله

الانما القرآن تسعة أحرف • فلهذا بيت قد أنالك بلا جدل

حلال حرام محكم مشبه • بغير تدرج عظة مثل

وهذان الميثان قيل انهما السبوطي والمراد بالاحرف هذه الأنواع التسعة (قوله سبحانه)

فإنها من نية النطق هذا وذلك الحديث  
الترددي وشبهه لا يقرأ الحبس ولا  
الحائض شيئا من القرآن ولين يحنث  
أصعب إجراء القرآن على قلبه وتطر  
في الحيف وقراءة ما سجدت تلاوته  
وقصر إنسانه وهسه بحيث لا يسمع  
نفسه لأن البسيط بقراءة قرآن وفائدة  
الطهورين يقرأ الفاتحة وجب فقط  
للصلاة لأنه مضطر إليها خارج  
الصلاة فلا يجوز له أن يقرأ شيئا وأن  
وطأ الحائض أو النساء إذا انقطع  
دعها ويحصل لمن ذكر كذا القرآن  
وعندها كوا عطفه وأخباره وأحكامه  
ولا يقصد قرآن كقوله عند الركوب  
سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا  
مقرين أي مطيقين بعد المصيبة فإنه  
وأناله راجعون فإن قصد القرآن  
وحده أو مع الذكر ثم وإن أخلق فلا  
يكن عليه في الدقائق لعدم الإخلال  
بجزئه

عبارة المتأويل على الشامل لما كان تحضر الدواب للناس جلالتهم التي لا يقدرون على اغيابه  
 تعالى نائب كل المناسبة أن تترفع عن الشريك حيث قال سبحانه الذي سخر لنا هذا وما كنا  
 ننزله من الاستواء الخلق على مكان كالأستواء على الدابة وما كالمقرنين مطبقين ولولا  
 تحضره ولما كان ركوب الدابة من أسباب التلف فقد نزل عنها قبل ذكر الانقلاب إلى الرب  
 الأرباب فقال وأنا إلى ربنا لنقلون وارجعون إلى الدار الآخرة فيذهبني إلى اتصال بسبب من  
 أسباب الموت أن يكون سائلا على التوبة والاقبال على الله في ركوبه وسببه اه بحرورة  
 (قوله لانه لا يكون قرأنا) أي لا يحرم قراءة مع وجود المارف الا بالقصد والانه في حد  
 ذاته قرآن والجنابة صارفة عنه (قوله الا بالقصد) أي عند وجود المارف فقط كالجنابة  
 أي لا يعطى حكم القرآن الا بالقصد أي ولو مع قصد غيره قال الاطفيهي وعلى بشرط في قصد  
 الذكر والقراءة ملاحظة الذكري في جميع القراءة قياسا على تكثير الاستقالات أو كذا قصد الذكر  
 في الأول وان غفل عنه في الاستغناء نظر والاقراب الثاني ويفرق بأن الصلاة حقة واحدة  
 فعدم ملاحظة الذكر في كل تكبيره تبطل لها شبهة بالكلام الابنبي بخلاف القراءة وعند  
 قصد الذكر يحرم الغنى فيه لأن الألفاظ لم تخرج عن القرآنية اه (قوله ولعائن) أي  
 ويسن للعائن والنفساء بعد انقطاع دمهما عن القرين وما بعده

• (فصل في أحكام النفل) •

من فرائض وسنن (قوله فينبوي رفع الجنابة الخ) جملة ما ذكره الشارح من الثابت بالنب  
 خمسة عشر أربع منها تصح مع القلط والباقي يصح مع الهمد ووجه ما ذكره من الثابت للعائن  
 سبعة عشر واحدة منها تصح مع القلط والباقي يصح مع الصدق تأمل (قوله أي رفع حكمها)  
 الظاهر أنه لا يحتاج لهذا هنا لأن الجنابة لا تعلق إلا على الأمر الاعتباري ولا تعلق على السبب  
 كنزوح المني وحينئذ فيصير رفع الجنابة بضعها الحقيقي لها وهو الأمر الاعتباري الذي  
 يقوم بجميع البدن بنوع صفة الصلاة حيث لا مخرج وعبرة حل قوله أي رفع حكم  
 ذلك أي إذا نوى النفل رفع الحدث أو رفع الجنابة بأن قال نويت رفع الحدث أو نويت رفع  
 الجنابة كمن المراد من ذلك رفع حكم الحدث ورفع حكم الجنابة لا رفع نفس الحدث ولا رفع  
 نفس الجنابة لأن الحدث هنا والجنابة بمنحول ككل منهما عند الإطلاق على نفس الموجبات  
 للنفل وهي لا ترتفع وإنما يرتفع حكمهما فكان قول النفل نويت رفع الحدث أو نويت رفع  
 الجنابة المراد منه رفع حكمه وإن لم يلاحظ هذا المعنى حتى لو أراد الحدث أو الجنابة نفس  
 السبب الموجب للنفل من حيث ذاته لم يصح وانما الحكم كان رفع حكم الحدث هو المراد لأن  
 القصد من النفل رفع مانع الصلاة ونحوها أي المنع المترتب على وجود ذلك السبب  
 الموجب للنفل فإذا نوى رفع الحدث أو رفع الجنابة فقد تقرر قصد أي لا يتصور من  
 النفل وهو رفع مانع الصلاة ونحوها الذي هو حكم الحدث وحكم الجنابة الذي هو ما كانت قد  
 نظرت في الوضوء اه حل فإذا أراد الموجب الأمر الاعتباري فلا حاجة لتقديره بالصاف  
 لأن الأمر الاعتباري يرتفع بالنفل (قوله ان كنت حائضا) أي بعد انقطاع حبسها (قوله)  
 أو توطأ أي أو النفل لتوطأ ظاهره ولو كان الوطأ محرما وهو كذلك شرح م وعامة

لانه لا يصحكون قرآنا الا بالقصد اه  
 التورق وغيره ويسن للنب غسل  
 الفرج والوضوء للأكل والشرب  
 والنوم والجماع والعائض والنفساء  
 بعد انقطاع دمهما  
 • (فصل في أحكام النفل) •

(وقرائض النفل) ولو سنونا ثلاثة  
 أشياء على ما صحه الراي من عدم  
 الاكتفاء بفعله عن الحدث وانما  
 وفرضان على ما صحه النووي في  
 كتبه من الاكتفاء لهما بفعله وهو  
 المذهب الأول (النية) للحدث إنما  
 الأعمال بالنيات فينبوي رفع الجنابة  
 أي دفع حكمها ان كان جنبا ورفع  
 حدث الحائض ان كانت حائضا  
 أو توطأ كما في الرضة وأصلها



شرح الروض أو الغسل من الحيض أو الغسل لوطاً (قوله أو الغسل) بالتصديق طفا على  
رفع (قوله أو غسكه) بأن نوى رفع حدث الحيض أى وإن كان ما نواه لا ينص ويوقعه  
كسنة الرجل ورفع حدث الحيض غلطاً كما اعتمد مر (قوله وقضية تغليط الخ) قضية  
هذا التغليل أمر خاص وهو أنه يصح أن تنوى الحيض إذا كان عليها تقاس وبالعكس وبعبارة  
مر ثم يرتفع الحيض بنية التقاس وبكسمة مع الصمد كأي له تغليطهم لا يجب الغسل في  
التقاس: بكونه دم حيض يجمع وتصريحهم بأن اسم التقاس من أسماء الحيض اه فعل  
في الكلام هنا حذفاً والتقدير وقضية تغليطهم لا يجب الغسل الخ وتصرحهم بأن التقاس من  
أسماء الحيض الخ ويكون الجرم مطوقاً على تغليطهم فلا بد من هذا الأجل قوله أنه يصح  
نية أحدهما بالآخر فتأمل ونظراً لما ذكرناه يصح نية أحدهما بالآخر وأن قصد المعنى  
الشرعي وخالف ذلك ابن حجر وقد قال وقال بعد الصلة حيث قصد المعنى الشرعي  
للتلاصق وأقره عس وذكر الطبري على المنهج أنه لا يشرع أن قصد المعنى الشرعي ثم أنه  
حصل من قوله نية أحدهما بالآخر صورتان من صور النية فتأمل (قوله يجمع) صفة لدم  
وجرم الصاوية (قوله فلو نوى الأكره كان تأكداً) وهو أفضل فالصورتان أن نوى رفع  
الحدث أو الحدث الأكبر أو عن جميع البدن (قوله لم ترتفع جنباته) ظاهره أن حدثه  
الاصغر يرتفع وهو كذلك اه (قوله أو غلطاً) قال طب على المنهج أه غلطاً من الأكبر إليه  
أى الاصغر بأن ظن أنه حدثه فترفع الأكبر عن أعضاء الروض غير الرأس لأن غطه وقع ولا  
عن مسحه الذي هو فرضه أصلاً قال الشيخ أى ابن قاسم ولقائل أن يقول إن كان القرض  
أن لا أصغر عليه كقصد فهم من التصور فترفع روضاً واضح وإن كان القرض أعبراً بأن كان عليه  
أصغر وأكبر فهو مشكل لأنه إذا نوى أى الاصغر فقد نوى ما عليه فالتقاس ارتفع دون نوى  
من جنباته سواء أنواه أم غلطاً لا يتحقق غلطه حيث لا يتحقق نوايه لا يلحق بل تصرف إليه فتأمل  
معناه هو عليه إذا لم يمنع ولا يرتفع شيء مما عداه لأن نية لا تغلظ له ولا تنصه بل تصرف إليه فتأمل  
وقررنا قوله أو غلطاً أى نسياناً ونظراً أن حدثه الاصغر أو الغلط بمعنى سبق المساس من  
الأكبر إلى الاصغر فلا أثر له لأن العبرة بالمسوى في القلب وبعبارة عس قوله أو غلطاً أى جهلاً بأن  
اعتقد أن نية رفع الحدث الاصغر عن الأعضاء الأربعة تمكن من نية رفع الحدث الأكبر من  
جميع الأعضاء إن اعتقد أنه يلزم من نية رفع هذا ريع الأكبر بنية الأعضاء (قوله نية)  
أى الغسل فالصمد عائد إلى العمل المذكور في قوله لا تغلظها واجب الخ (قوله إلا الرأس الخ)  
ولو سلم أن الأصل فيه الغسل والمسح رخصة فغسله غير مندوب وبخلاف باطن البنية فإنه  
يندب غسله والمندوب يقع على الواجب بدليل ما مر من انفصال المعنى في المرة الثانية أو الثالثة  
شرح الروض قال رحمه الله أى من ندب غسل باطن البنية يؤخذ ارتفاع جنباته بحمل الفترة  
والتعجيل الآن يفرق بأن غسل الوجه هو الأصل ولا كذلك الفترة والتعجيل اه اح وكون  
العسل غير مندوب مع تسليم أنه الأصل فيه نظر (قوله وهو لا يفرق عن الغسل) قال  
عس ولا تغسل الرأس في الروض غير مطلوب وهل يرتفع الحدث الاصغر عن رأسه لاتبائه نية  
معتبرة في الروض قال مر أدنى الودر جعاً رتقاً أعزاً من مفهوم قولهم إن جنباته

أو الغسل من الحيض كما قاله ابن القري  
فلو نوى شخص رفع الجنبات وحده  
الحيض أو عكسه أو نوى رفع جنبات  
الجماع وجانبته باحتلام أو عكسه صح  
مع الغلط دون العسل كطهره في الروض  
ذكر ذلك في المجموع وقضية تغليطهم  
لا يجب الغسل في التقاس ولو مع العمدية  
حيض يجمع أنه يصح ولو مع العمدية  
أحدهما بالآخر بجرم في البيان  
ويكفي نية رفع الحدث عن كل البدن  
وكذا ما طلق في الأصح لاستانام رفع  
المطلق رفع المقيد ولأنه يصرف إلى  
الحدث لوجود القرينة الحالية فلو نوى  
الأكبر كان تأكداً ولو نوى رفع الحدث  
الاصغر عداً لم ترتفع جنباته لتلاصقه  
أو غلطاً ارتفعت عن أعضاء الاصغر  
لأن غلطاً واجباً في الحديث وقد  
غسلها في الرأس فلا ترتفع عنه لأن  
غسله وقع عن مسحه الذي هو فرض في  
الاصغر وهو اعلم بوجوب المسح وهو لا يفرق  
عن العسل

لا ترتفع عن رأسه اه ايج (قوله قاته) أى غسل باطن النية الكثيفة وقوله يكتفى بما  
عن الأكبر أى مع أن الفصل ليس واجبا في الأصغر فكان التماس أنه لا يكتفى عن الأكبر  
كما لا يكتفى الفصل بالنسب عن المسح شيئا (قوله لأن غسل الوجه) أى الذي انفصل  
عنه باطن النية هو الأصل فمع التعديل أى وأما غسل الرأس فهو بدل عن غيره وفرق بين  
الأصل والبدل أنه يتفرق في الأصل ما لا يتفرق في البدل (قوله فإذا غسله) أى مع باطن النية  
(قوله ولو اجتمع على المرأة غسل حيض الخ) \* (فرع) \* لو حلفت الخائض أن لا تنفصل من  
الجنابة وكان عليها حدث حيض وجنابة وثبت رفع حدث الحيض وقتنا ما بد راج حدث  
الجنابة له تحت لأنها تعرضت لرفع ما عليها من الأحداث في الجملة أم لا لأنها لم تنزل  
خاصة الميل إلى الثاني أقرب لأن حدث الجنابة يرتفع شيئا وان استتته اه (قوله أو ينوي  
استباحة الخ) هو عطف على فينوي دفع الخ (قوله بما يتوقف) بيان لمخدوف أى وغرضهما  
بما يتوقف الخ (قوله كالفصل) أى كنية الفصل اليوم العبد وهو قصور بنية ما لا يتفرق  
إلى الفصل (قوله وكذا الطهارة للصلاة) فنه أنه تصدق بالوضوء وأجيب بأن قرينة  
حاله تقتضي كما أنها خصت الحدث في كلامه بالأكبر وعادة الأطلاق قوله والطهارة  
للصلاة والفصل لها مما يظهر مر وانظر هل شمله الطهر عن الجنابة أو عن الحيض أو عن  
النفس والطهارة أنه كذلك اه (قوله وتقدم الفرق) وهو أن الفصل يكون عبادة وعادة  
بخلاف الوضوء فانه لا يكون الاعادة هذا هو الفرق الأول وان كان الذي قدمته أنه يكون  
عن حدث وعن حيث اه مد (قوله في قوله) أى يشدب الخ وترفع الجنابة عن كفه  
وعن محل الاستبابة أى إذا نوى دفع الجنابة عنها أما الحدث الأصغر فهو باق على كفه بحسبه  
حال النية الناقض اه قال ابن جرير يحتاج إلى غسل كفه بعد ذلك أى بعد رفع حدث الوجه  
بنية معتبرة من باب الوضوء لتعدد الأدراج عند فأن جنابة اليد ارتفعت ثم طرأ الحدث  
الأصغر عليها بالمس أى فالنظر أن لا يقدم غسل كفه على الوجه فلأنه بالكلمة على غسل  
جميع الأعضاء ووى كفى فتأمل مد وقال شيخنا العشاوى وهذه المسئلة تسمى بالدقيقة  
ودقيقة الدقيقة فالدقيقة الثانية عند غسل محل الاستبابة ودقيقة الدقيقة بقا الحدث الأصغر  
على كفه وهذا إذا نوى رفع الحدث الأكبر محل والمبدأ وأطلق فأن نوى رفع الجنابة  
عن المهل فقط فلا يحتاج إلى نية دفع حدث أصغر عنها لأن الجنابة لم ترتفع عنها فذا لم ينحصر بمن  
غسل يده ثانيا اه (قوله بعد فراغه منه) أى من الاستبابة (قوله قد يغفل) بابه نصر قال  
تعالى وذالذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم اه (قوله إزالة النجاسة) أى زوال  
النجاسة ولو معفو عنها إذا فعل ليس شرطا (قوله على المسح عند الرافعي) لايتين محل  
كلام المصنف على ذلك وان كان هو المتبادر بل يصح حمله على المعتقد عند النوى بأن يراد  
إزالة النجاسة مع تعميم البدن ولو بفيلة واحدة (قوله يكتفى لها غسله واحدة) والمراد  
بها في الحكمية الأولى من الثلاثة المطعوبة وفي العطلة السابقة مع التراب ولا يسهة بالنية  
الاحتياط كما قاله شيخنا وان توقفه الشيخ وفي العينة من طلة تعين اه طب على المصنف  
نقوه وفي العينة معطوف على قوله وفي الحكمية (قوله حكما) أى أو عينا وكان

بخلاف باطن لينة الرجل الكثيفة فانه  
يكتفى لا يغسل الوجه هو الأصل فإذا  
غسله فقد أتى بالأصل تاما غير أنه  
الأصغر فلا يرتفع عنه لانه لم ينو قال  
في المجموع ولو اجتمع على المرأة غسل  
حيض وجنابة كنية أو أحدهما  
قطعا أو ينوي استباحة مقتضى  
غسل كان ينوي استباحة الصلاة  
أو الطواف عما يتوقف على غسل فأن  
نوى ما لا يتفرق اليه كالفصل اليوم البدن  
لم يصح أو ينوي إذا فرض الفصل أو  
فرض الفصل أو الفصل المتروك أو  
إدائه الفصل وكذا الطهارة للصلاة أه  
إذا نوى الفصل فقط فانه لا يكتفى  
وتقدم الفرق بينه وبين الوضوء  
فصله وتكون السنة مقرنة بأول ما  
يغسل من البدن سواء كان من أعلاه  
أم من أسفله إذا ترتب عليه فلو نوى بعد  
غسل برمنه وجب عادة غسله قال  
في المجموع وإذا اغتسل من باب أكبرين  
يغني له أن ينوي عند غسل محل  
الاستبابة بعد فراغه منه لانه قد يغفل  
عنه أو يحتاج إلى المسح ينتقض وضوءه  
أو إلى كلمة في لصحرة على يده (د)  
الشاك (إزالة النجاسة أن كانت على  
شيء من بدن) على المصنف عبد الرافعي  
وقد عرفت مما تقدم معناه وان الأصح  
أنه يكتفى لها غسله واحدة كما لو  
اعتلت من جنابة وجب ولان  
واجبها غسل العبد وقد حصل وحل  
الخلاف إذا كان الجبس حكما كفى  
المجموع

ما لا تفضل الواحدة ينيلها ويصل الى المثل بشرطه أى الماء أى بان لا يتغير الماء اهـ اج زيادة  
 (قوله ويرفعهما الماء) بجهة مستأنة لبيان أن المرة الواحدة تكفي لهما فإذا كان  
 النقص ككبوا وأما النجاسة العينية فمما تفصيل أشار اليه بقوله فإن كان النقص (قوله  
 حكم هذه الفسلة) أى فيكفى غلبة لها وقصاصة (قوله بنى الحدث) أى على محل النجاسة  
 ولو كلبية وارتفع عما صداه وقصاصة أنه لا يرتفع في المظلة إلا بالباعث مع الترتيب وبه يلغز  
 ويقال يجب انقصر في ما ظهوراً قصصرة بنية رفع النجاسة وليس يسهل مانع حتى ولم يظهر  
 طيلواى (قوله فلا يرتفع) العائد محذوف أى فلا يرتفع به أى بشر السابعة (قوله  
 ايصال) المراد به ما يصل الوصول ولو بقدر فعل فاعل فان قلت لموجب تعميم البدن الفصل  
 من خروج المني مع أنه دون البول والمقاصد في القدر يتبين فاجوب أن تعميم البدن  
 بجزوه أو بالجامع من غير تحريمه ليس هو القدر وإنما هو لما فيه من القوة التي تسري في جميع  
 البدن حتى تمت وتستعد كروبه والنظر اليه لذلك أمرنا الشارع بما جاز الماء على سطح البدن  
 كله بحسب سر بان القوة فهو وان كان فرجاً من البول والغائط فهو أقوى لقوته من أصله فذلك  
 أمرنا بما جاز الماء المتعمد لبدن من ضعفه أو قوته أو موهته فقوم أحدنا بعد الفصل بتأجي  
 ربه يسهل حتى فكل موضع لم يسهل الماء فهو كالنحو الميث أو المشر على الموت أو كبدن  
 الصكران أو المني عليه ولا يكاد يحضر ذلك المثل مع ربه في حالته أبداً وإذا لم يحضر معه  
 فكانه لا يصل إذا الصلاة لا تصح إلا بجمع البدن كما أنها لا تصح خارج حشرة أو تعقب أبداً  
 وصحت يسرى عليها الخواص رحمه الله يقول إنما وجب تعميم البدن يخرج عن المني لأن الغلبة  
 فيه عن الله أكثر من الفضلة في البول والغائط ولذلك قال الإمام أبو حنيفة بنقض الطهارة  
 بالقهقهة في الصلاة لأنها لا تقع إلا من نكس غلظ عن شهوة نظرو به اليه في صلاة وذلك  
 مبطل عند أهل الله عز وجل وأما وجوب تعميم البدن على الحائض والنفسا إذا انقطع دمهما  
 فأنتم لذلك زيادة القدر الحاصل للحيض والنفسا لاسيما ان عرقتهما لاوا تشتردهما وقد سمي  
 الله تعالى دم الحيض أذى وأبطل صلاة الحائض والنفسا مع وجوده بعد انقطاعه حتى  
 تغسل أو تزل ذلك الدم فقط أو بعد تعميم بدنها وتبتم وقد جوز الإمام أبو حنيفة وطه الحائض  
 والنفسا إذا انقطع دمها وغسل فرجها فقط ولعل ذلك في من أشدت حاجته الى الوطء  
 وخاف من الوقوع في الإلصاق اهـ ذهب كره الصلاة الشعراني في الميزان وروى أن  
 جماعة من علماء اليهود والى التي صلى الله عليه وسلم وقالوا لمحمد أشرف بالمالذا أمر الله  
 تعالى بالنكس من الحائض ولم يأمر به من البول والغائط وهما أقدر من الطهارة فقال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم إن آدم عليه السلام لم يأكل حاكب من الشجرة وتحوّل سر بانها في عرقه  
 وشعره وسرته فإذا جامع الإنسان رجل المني من أصل كل شرة فافترضه الله تعالى على وعلى  
 أتقى شكر المانم عليهم من الله التي يصيبها منه أى من المني فالله صدقت بعمد هكذا  
 رأيته منهم (قوله وإن كلف) أعاجب غسل الكثف هادون الوضوء قلله المشقة هنا  
 لعدم تكرره في كل صلاة بخلاف الوضوء فإنه يتكرر كل يوم وليلة ويكثر كل وقت ونفخ  
 به اهـ اج (قوله لكن يعنى عن باطن الشعر الخ) أعلم أن ما تعقد بنفسه يعنى حتى عن كثيره

ويرفعهما الماء السماع والسابعة في  
 المظلة حكم هذه الفسلة فان كان  
 النقص عن الماء لم يلحق بالحدث ما غير  
 السابعة في النجاسة المظلة فلا يرتفع  
 حدث ذلك المثل لقاء نجاسته (و)  
 الثالث إيصال الماء الى جميع أجزاء  
 النكس (الشعر) ظاهره أو باطنه وان كلف  
 ويجب بنقض الشعر أن لم يصل الماء  
 الى باطنه إلا بالنقض لكن يعنى عن  
 باطن الشعر المتولد ولا يجب غسل  
 الشعر الباقى في العنق أو الأخرى  
 وان كان يجب غسله من النجاسة لغلظها

قوله وأبطل صلاة الحائض الى قوله  
 وقد جوز كذلك في نسخة المؤلف وهو  
 غير مستقيم إذ لم يقل أحد بأن غسل الأثر  
 فقط يجوز الصلاة كما يعلم من راجعة  
 الميزان تأمل اهـ معصية

وأما ما تقدم به من أنه لا ينعى عنه أصلاً وقال قتل يعنى عن قتله ويعنى أيضاً عما تحت  
 طبعه من زواله وحصلت له أخته مثله ولا يحتاج إلى تبين من محله خلافاً لما في شرح الروض  
 وغیره وفي الألفية ما نصه والمراد أنه لا يجب غسل باطن عقده إن تعقد به وإن ذكر وظاهره  
 وإن قصر صاحبه بأن لم يتعهد به من وقوه وهو ظاهر لعدم تكليفه تعهده أما إذا تعقد بشعره  
 فلا يبعد عدم انعقده وظاهره وإن قل وهو ظاهر لتعديه بشعره وإن وقع في بعض الحواشي  
 العفوى من ظله عش قال قتل ولو بقي من أطراف شعره ثلاثي ولو واحدة بلا غسل ثم أزالها  
 بقص أو تشبه ثلاثي فكيف فلا يمتنع غسل موضعها وبعبارة عش على م دخل وغسل أصول  
 شعره دون أطرافه بقيت الحنابلة في ما أرفقت عن أصولها فلو حلق شعره إلا أن أوص منه  
 ما يزيد على ما قبله صحت ملأته ولا يجب غسل ما ظهر بالقطع بخلاف ما لو يغسل الأصول أو  
 غسل ثم قص من الأطراف ما يهني لحد الأصول بلا زيادة فيجب عليه غسل ما ظهر بالقطع أو  
 القصر ليقام جنبه بعدم وصول الماء إليه اهـ (قوله أجزاء البشرية) أي ظاهرها (قوله حتى  
 الاختلاف) أشار بذلك إلى أن مراد المصنف بالبشرية ما قبل الاختلاف بخلاف نقض الوضوء  
 بالبشرية هنا ع من الناقض في الوضوء (قوله ومن فرج المرأة) ولو بكر أو يفرق بين هذا  
 حيث عمن الظاهر وبين داخل الفم حيث عمن الباطن بأن باطن الفم ليس له سائل يظهر  
 فيها تارة ويستتر فيه أخرى وما يظهر من فرج المرأة يظهر فيه ولو جلت على قدمها ويستتر  
 فيها لو قامت أو وقعت على غير هذه الحالة فكان كباين الأصابع وهو من الظاهر فقد عمنه  
 فوجب غسلها دائماً كباين الأصابع بخلاف داخل الفم ابن حجر (قوله وما تحت القلفة من  
 الاقلف) لأنها مستحقة الإزالة ولهذا لو أزاله الإنسان لم يضرها فاحتجها كالظاهر لو حوب  
 إزالتها شرح الروض وخالف في ذلك الحنفية والفقهاء يضم القفاف واسكان اللام بقتضيهما  
 ما يقطع الختان من ذكر الغلام ويقال لها غزلة بمجعة مضغمة وراما كة شرح الروض  
 ومحل وجوب غسل ما تحت القلفة أن يسره لذلك والأوجب إزالتها وإن تعذر ذلك صلى كما قد  
 الطهوين ولا يقيم خلافه ابن حجر وإدامات لا يصل عليه عند م وقال ابن حجر يغسل وييم  
 بدلا عن محل القلفة ويصل عليه (قوله سمع قبل غسله) أو شوكه لو قلعت في لها غزوة إجماع  
 (قوله جدرى) يضم الجيم وفتح الدال وبضمهما (قوله انضج) بأن صار باطنه متقباً (قوله  
 أنه أو أظها) وكذا لو اتخذ رجلاً أو دماً من خشب قل (قوله وجب عليه غسله) أي إن التيم  
 (قوله كالصليين) أي في وجوب غسله ما لا في قض الوضوء بل في ذلك ولا تحكي السنة  
 عندهما إجماع مع زيادة السلطان قال م تركني اهـ (قوله ولا يجب في الغسل مصصة) أي  
 خلافاً للحنفية واستدلوا بفعله صلى الله عليه وسلم لهما ولا دليل فيه على الوجوب قال م لان  
 الفعل المجزئ لا يدل على الوجوب إلا أن كان سبباً للمحل لعل في الوجوب وليس الأمر هنا  
 كذلك أي بل الثابت عنه صلى الله عليه وسلم الفعل لا على وجه لبيان شيء (قوله بل يس) أي  
 أي سنة مستقلة وإن كان موجودين في الوضوء المستوفى للغسل ولم يفي الوضوء عنها إلا أن لا قولاً  
 بوجوب كل ما كافي ابن حجر والحاصل أن الحنفية والاستنساخ مطالبان للغسل بزيادة على  
 الوضوء المشتل عليهما وتر كهما مكروه ترك الوضوء (قوله وسنه أي الغسل) فيه تغيير

(و) إلى جميع أجزاء (البشرية)  
 الاختلاف وما يظهر من معاني الأجزاء  
 ومن فرج المرأة عند تعذر ما تحت  
 الحياضة وما تحت القلفة وهو  
 شعرة قبل غسله قال البغوي  
 ما بين جدرى انضج \* (قائمة)  
 لو اتخذ لها غزلاً أو أظها من جلث  
 وجب عليه غسله من جلث  
 أكبر من نجاسة غير مضمومة  
 وجب عليه غسل ما ظهر من الأصابع  
 والأظفار بالقطع وقد تعذر للعذر  
 الأظفار والأظفار كالصليين ولا يجب  
 الغسل مضغمة ولا استنساخ بل  
 يكفي الوضوء وغسل الميت (موسم)  
 أي الغسل كثيراً

لا عراب المتن لانه جعل قوله كثيرة الذي قد خبرا عن قوله وسنه يجعل خمسة خبرا مندا  
 محذوف والشارح يرتكب مثل هذا كثيرا ويحاجب بأن هذا حل معنى لاجل اعراب واعتراض  
 بأن الاعراب وهو تفسير واخر الحكم لم يتغير لان الرفع على حاله (قوله التسمية) ويتصدى  
 المذكور (قوله مقرونة بالنية) أي القلبية والافتقار ان يجمع بين التسمية والنية القلبية  
 معا وقد تقدم في الوضوء بيان اكملها أي وهو بسم الله الرحمن الرحيم وأقلها بسم الله وقيل تكره  
 التسمية لانها قرآن اه سم تفلان الجواهر ارج ويسن له الذكر بعدها كالوضوء اه  
 وما نقله من الكراهة ضعف وما ذكره من التعليل بقوله لانها قرآن فيه شيء اذ كان مقتضى  
 التعليل الحرمة فافهم (قوله كاملا) وقيل يجوز غسل قدميه لما روى الضمري أنه صلى الله  
 عليه وسلم وضوءا للصلاة الارجلية أخرها عن الفسح مر وهذا ما قبل قول الشارح  
 كاملا تأمل (قوله وسواء أقدم الوضوء كله) فواغتسل ثم أراد أن يتوضأ فملى يديه بالوضوء  
 الفريضة لانه لم يتوضأ قبله أو يتوضأ به السنة لان وضوءه اندرج في الغسل الجواب أنه ان  
 أراد الخروج من الخلاف فويده الفريضة والأيدي به السنة فدل فويت سنة الوضوء للغسل  
 وكذا يقول اذ أقدمه ان تجردت جنباته عن الحدث والافتقار معتبرة اه ابن شرف (قوله  
 فوي سنة الغسل) أي بأن يقول فويت الوضوء لسنة الغسل أو الوضوء المستنون للغسل  
 أو يقول فويت الوضوء سنة الغسل ولا يكتفي أن يقول سنة الغسل من غير ذكر وضوءه ويصح أن  
 يقول فويت الطهارة لسنة الغسل من غير ذكر وضوءه ويصح أن يقول فويت الطهارة لسنة  
 الغسل أو أداء الطهارة لسنة الغسل والمنعوع انما هو برفع المنع أو الاستباحة وهذا محله  
 اذ أقدمه على الغسل أما اذا أخره فان أراد الخروج من الخلاف فوي رفع الحدث والأيدي سنة  
 الغسل كما قاله حل وزى وفائدة بقاء الوضوء مع الحدث الاكبر صحة الصلاة بعد رفع الحدث  
 بينه وحده من غير خلاف ع (قوله والأيدي رفع الحدث الأصغر) ظاهره وان أخر  
 الوضوء من الغسل وهو كذلك خروجا من خلاف من أوجه وهو القائل بعدم اندراج قال  
 سم ولا يضر في صحة وضوءه بهذه النية اعتقاد زواله أي زوال الوضوء بالغسل نظرا لمرعاة  
 القائل بعدم زواله فتكون مرعاة الخلاف مجوزة لهذه النية وان لم يقلد المخالف ويؤيد ذلك  
 ما ذكره بعض اصحابه أنه يسن لافقاد الطهورين التيمم على نحو صخرة خروجا من خلاف  
 من جوزه ولا يصح حمل هذا على تقلد القائل بالجواز لانه مع تقلده لا يكون من الخروج  
 من الخلاف في شيء بل لا يصح القول حينئذ بالسمة لاه ما دام مقلدا لذلك القائل بلزمه التيمم  
 المذكور (قوله فوي رفع الحدث) أو غيره من ثبات الوضوء ولو أحدث بعد الوضوء وقبل  
 الغسل لا تندب له اعادته على المعتمد عند مر لان هذا الوضوء لا يسطه الحدث وانما يسطه الجماع

وبه يلغز فيقال لنا وضوء لا يسطه الحدث وقد نظم البيهقي ذلك فقال

قل للقبه • والمقصد • ولكل ذي باع مديد  
 ماقت في متوضي • قدس بالامر السيد  
 لا يقضون وضوءه • مهمما تقطوا ويريد  
 وضوءه لم يقص • الا بيا لاج جديد

كسويتها هنا (خمس أشياء)  
 بر منها أشياء بعد ذلك الأولى  
 مية) مقرونة بالنية كما صرح به  
 معوض هنا وقد تقدم في الوضوء  
 كمالها (و) الثانية (الوضوء)  
 (قبله) للاسراع بقاء الاحباب  
 في الجسوم مع تفلان أم  
 أقدم الوضوء كله أم بمسه أم  
 أم فعلق أثناء الغسل فهو محمل  
 مة لكن الأفضل تقليده ثم  
 الجنازة عن الحدث الأصغر كان  
 لم وهو جالس متمكن فوي سنة  
 ل والأيدي رفع الحدث الأصغر

ونظم الجواب بعضهم فقال

يامدئ اللغز السديد • يا واحد العصر القريد  
هذا الوضوء هو الذي • للفعل سن كما قصد  
وهو الذي لم يقتض • الا بابلج جسد

ونائبان جهر في ذلك وهو ظاهر اتمليل أعنى الخروج من الخلاف (قوله وان قلنا سدرج  
خروجنا من خلاف الخ) أي فلا يحصل الخروج من الخلاف الا بستره رفع الحدث وان أخره عن  
الفعل وكلام النووي كالصريح في هذا اسم في شرح المتن (قوله من أوجه) أي الوضوء  
(قوله أو المضمضة أو الاستنشاق) أي اللتان هما ستان مستقلتان للفعل غير المتين في الوضوء  
الذي هو سنة له أيضا والحاصل أن المضمضة والاستنشاق ستان في الفعل كما في الوضوء وعند  
مالك كذلك وعند أحمد واجبان فيما وعند أبي حنيفة فوضن في الفعل ستان في الوضوء كما  
في شرح الكنتري العيني (قوله ويستأنه أن يتأخر ذلك) طاهره ولو بعد الفراغ من الفعل وهو  
كذلك ولا تقوت سنن الفعل لفرغ غمته بخلاف الوضوء لاعتبار الترتيب في أفعال الوضوء  
بخلاف الفعل (قوله امرأ اليد) وغير اليد ثلها ولو نحو عود في الأما كن الضيقة كطيات  
السرة وقال المزي ما يوجب مطلقا كالت وقال غيره أي غير المزي هو واجب في الأرب فقط  
والأرب بالزاي والبا الموحدة المشددة كثير الشعر والأصبع منه مطلقا (قوله في كل مرة من  
الثلاث) أي المطالبة شرعا وان لم يتقدم لها ذكر لكن كان المناسب للشارح أن يذكر قبل هذا  
سن الثلاث الذي ذكره بعد (قوله ما وصلت إليه يد) ليس قد اقتضت على يقين به بقرعة  
أو نحوها أخذ من التعليل بالخروج من الخلاف فلو لم يقل على ما أمكنه لكان أولى قل أي  
لا تنس أوجه في جمع بدنه وإذا كان كذلك فلا يحسن جعل قوله خروجنا من خلاف الخ له  
شيئا خارجا وقدر شيئا أن قوله ما وصلت إليه يد إحدى طريقتين في مذهب المالكية فلا يجب  
عليه استعانة في غير ما وصلت إليه يد بقرعة ونحوها وهي التي نقلها ابن حبيب عن  
العقيدة عندهم فكلام الشارح صحيح ومن اعترض عليه فطريق الطريقة الأخرى التي منى عليها  
خليل وهي غير معتدة عندهم (قوله من بدنه) • (تنبيه) • الأجسام والأجساد وما بالجسم  
والجسد جميع الشخص والأجسام أهم من الأبدان لأن البدن من الجسم ما سوى الرأس  
والأطراف وقبل البدن أعلى الجسم دون أسافه اه شوري (قوله وخروجنا من خلاف من  
أوجه) وهو الامام مالك القائل بوجوب امرأ اليد على البدن في غسل الجنابة وقال الأئمة  
الثلاثة أن ذلك مستحب ووجه الأول المبالغة في انعاش السدر من الضعف الحاصل لمن  
سرى لذة خروج المني والجماع ووجه الثاني الاكتفاء برواء الماء على مطع البدن فانه ينجي  
بالطبع كل ما مرطبه من البدن اه ذكره الشعراني في المبران (قوله ويتعهد معاطفة) هذه  
لست من شرح المتن بل سنة مستقلة فكان الأولى تأخير ذلك وذكره في المتن التي ردها  
(قوله كالابن) يسكون البناء (قوله وطبقات البطن) يسكون الطامو بكسر هاء العظم  
السدن شرح الهبة وهي أعنى أي بكسر الطاء أظهر لانه عليها أعنى أن تكون الطبقات  
في البطن أو في غيرها والطبقات هي الطبقات (قوله من ما موضع الأذن عليه رفق) عبارة

وان قلنا سدرج خروجنا من خلاف من  
أوجب فان ترك الوضوء أو المضمضة  
أو الاستنشاق • الثالثة (امرأ  
أن يتأخر ذلك (و) الثالثة (على ما  
اليد) في كل مرة من الثلاث (ما  
أمكنه من (الجسد) فبذلك ما وصلت  
إليه يد من بدنه احتسالا وخروجنا  
من خلاف من أوجبوا العمل بغيره  
لان الآية والأحاديث ليس فيها  
تعرض لوجوبه ويتعهد معاطفة  
بأخذ الماء بكفه فيجعله على المواضع  
التي فيها النطف والتواء كالابن  
والأذن وطبقات البطن وداحل  
السرة لانه أقرب إلى النقطة بوصول  
الماء ويأخذ في الأذن فأخذ كها من  
ما يوضع الأذن عليه رفق

ويجبل رأسه عند غسل أذنيه ثلاثاً يدخل فيها الماء فضره أو يضربه لو كان صاعماً وقضيته أنه لا ينعين عليه فعله فيوضه لا تقسم وصب الماء على رأسه وان أمكن الامالة وعليه فهل أفا وصل منه شيء إلى الصلوتين بسبب الانقسام مع امكان الامالة يطل صومه كما أفاده قولهم يتأ كدم من ان ذلك مكره في حقه أولاً ولأنه لو دمن ما دون فيه فطر وقياس الفطر ولو وصل ماء المضة اذ ابلغ الفطر لكن ذكر بعضهم أن محل الفطر اذا كان من عذاته وصول الماء إلى باطن أذنيه ولو انقسم وذلك بأن تكرر منه فلا يثبت مرة واحدة وهو ظاهر ولا فرق بين الفسل الواجب والمندوب لا شراً كهما في الطلب بخلاف الوصول من غسل يرد أو تخطف فيضطر لعدم تولد من مأموه (قوله إلى معاطفه) أي الاذن وذكر الضمير باعتبار العضو والا فالاذن مؤثمة وقال بعضهم إلى معاطفه أي الرجل فالضحية على فاعل يتعهد اه (قوله وزواياه) مرادف (قوله وهي غسل العضو) والمراد بالعضو هنا الجرم من البدن لأن بدن الحب كعضو واحد (قوله ظهره او بطنه) أي قدما وخرقا فاقدم شقه اليمين مقدمه ثم مؤخره ثم الايسر كذلك وهذا بخلاف غسل الميت فإنه يتقدم مقدمه اليمين ثم الايسر ثم المؤخر كذلك الشقة تضره فلو فعل هناماً يأتي ثم كان آتياً بأحد السنة فعاظمه بالنظر لمقدم شقه اليمين دون مؤخره كما مر من مقدم الايسر وهو مكره وشرح حـ (قوله كان يحس السامن) أي يحسار السد بالابن (قوله وكيفية ذلك) أي كيفية الفسل على الوجه الاكل وكان الاولى أن يقول وكيفية ذلك أن يمسح الله تعالى أولاً ثم يزيل ما على جسده من قذركي ثم يتعهد معاطفه ثم يغسل رأسه الخ لا تأذرك ليس هو الكيفية الكاملة بل الكيفية الكاملة ماذكر وظاهر كلام بعض المحققين أن قوله وكيفية ذلك راجع للتثليث وليس كذلك وأوجهه في ذلك عبارة الشارح حيث لم يحصر السنن في محل واحد فكان الأنسب أن يحصرها في محل واحد كما فعل مـ وروعه هذا رخصة ان لوصب الماء على رأسه وسائر بدنه مؤثمة ثانية كذلك ثم ثالثة بذلك وأدونه لا تحصل له فضيلة التثليث وليس كذلك بل تحصل بخلاف تكرار الوضوء لأن بدن المقتسل كضوء واحد مـ وأوجب عنه بأن قوله لا تحصل له فضيلة التثليث أي الاكل أي لا يحصل له أكل فضيلة التثليث فلا يتأني أنه يحصل له أصل السنة (قوله ماذكر) أي المعاطف (قوله ثم يغسل رأسه) أي بالصبي تجله واحدة فلا يطلب فيه ثامن ثم ذلك فهو أقطع لا يتأني إلى الاضفة وفي التخليل فيصالح هـ راجحة البقية أقول (قوله ويدلك شقه) بكسر الشين أي جنبه والشق نصف الشيء مساوي على التمايل (قوله ثم الايسر كذلك) أي المتقدم ثم المؤخر وصرح كلام الضرير بركعه أنه يغسل الرأس ثلاثاً ثم شقه اليمين من مقدمه ثلاثاً ثم مؤخره ثلاثاً ثم مقدمه الايسر ثلاثاً ثم مؤخره ثلاثاً فلا يقلل على الشق حتى يثلث ما قبله وال ذلك أحد كفياته ولا فاعل على كل واحد مرة ثم أعاد الفسل ثانية كذلك ثم ثالثة كذلك حصل التثليث أخذاً من مسئلة الانقسام كما مر واستفد مما ذكره لا يتوقف تثليث واحد أمس المصنوع على تثليث ما قبله وفارق الوضوء بعدم الترتيب أي في العسل اه بمرور فظاهر ما ذكره الشارح هناوافق ما في شرح الروض من أن هذه الكيفية هي كال السنة وأما الكيفية التي تحصل أصل السنة فهي أن يغسل رأسه ثلاثاً ثم شقه اليمين ثلاثاً ثم الايسر كذلك شيئاً (قوله ويغسل قدميه) أي لأجل تثليث باطن

لغسل الماء إلى معاطفه وزواياه  
(و) الرابعة (المولات) وهي غسل العضو  
جـ بل يخاف ما قبله كما ترقى الوضوء  
(و) الخامسة (تقديم) غسل جهة  
(التي) من جسده ظهره او بطنه (على)  
(التي) من جهة اليسرى) أن يغسل الماء  
غسل جهة اليسرى ثم الايسر لأنه على الله  
على شقه اليمين ثم السامن في ظهوره  
عليه وسلم كان يحس السامن في الفسل كثيرة  
مـ فوعليه وقد متنا أن سنن الفسل كثيرة  
فمنها التثليث تأسيه صلى الله عليه وسلم  
كما في الوضوء وكيفية ذلك أن يتعهد  
مـ كافي الوضوء وكيفية ذلك ثلاثاً  
ما ذكر ثم يغسل رأسه ويدلكه ثلاثاً  
بأبي جسده كذلك بأن يغسل ويدلك  
شقه اليمين المتقدم ثم المؤخر ثم الايسر  
كذلك ثم ثالثة ثم ثالثة كذلك  
لاخبار الصفة الدالة على ذلك ولو  
اتعمس في ماء فأن كان جاريماً كان في  
في التثليث أن يمسح عليه ثلاثاً بربيات  
فكن قد بقوه الدليل لأنه لا يتحقق  
منه عاباً تحت الماء اذ ربما يصيب نفسه  
وان كان راكداً اتعمس فيه ثلاثاً بأن  
يرفع رأسه منه ويتقل قدميه

قدسية بأن يعرفهما بعد أن كانا منفصلين مع صفاته في مكانه (قوله أو مستقل فيه) أي  
 في حال انفصافه (قوله ولا يحتاج إلى اتصال جلته) أي في صورتين التين في الزاكن وقوله  
 ولا رأسه أي في الأخيرة منهما وقوله يكفي التسبيح أي في الكعبة الثانية بل يسبح تحت الماء  
 وقوله فإن حركته أي المتقل فهو راجع لقصور الثانية (قوله ولا يسبح بتجديد الغسل)  
 بل يكرر قيامه على ما لو وجد وضوءاً قبل أن يصل إلى صلاة ما يجتمع أن لا يغبر مشروع اه  
 ع ش على م (قوله بخلاف الوضوء) أي لأن موجب الوضوء أغلب وقوعه وأو احتمال عدم  
 الشعور به أقرب فنعكس كون الاحتياط فيه أهم شرح الروض (قوله إذا صلى بالاول  
 صلاة ثم) ولو ركعة أو صلاة جنازة لا غير ذلك كسجدة ثلاثة أو شكر لعدم كونهما صلاة  
 وكذا الطواف وإن كان ملحاً بالصلاة وكذلك الخطبة الجمعة فلو لم يصل به كان مكروهاً  
 ويصح وقيل حرام والكلام في الماء الملوأ والماء اه مرحوم وقوله صلاة ما أي ولو سئ  
 الوضوء وفي كلام الاستاذ أن الحس الكري غير سنة الوضوء فيما يظهر أي ثلاثين  
 التسلسل إذا اقتلنا السنة للوضوء المحمدي كما هو ظاهر حديث بلال اه وقوله ثلاثين  
 التسلسل أعجب عي ذلك بأن هذا مقوض إليه فله قطعه بتكرار سنة الوضوء وقوله كان مكروهاً  
 أي تزجها لا تخبر بما يدل ما بعده خلافاً لبلال محرو على الحرمة بأنه تعاطى عبادة فاسدة وردت  
 م بأن القصده من النفاة فليس كما قال قال في الإمام وقد يقال قياس ما يأتي من حرمة  
 إعادة الصلاة لأن جماعة الحرمة هنا الآن يجب بأن غاية تجديده أنه كالتسليسة الرابعة وهي  
 مكروهة فإن قلت قياس قولهم يحرم التلبس بعبادة فاسدة حرمة وسرمة الرابعة قلت القصد  
 من التجديد والرابعة مريد النفاة وهذا لا ينافي مقصود الوضوء فكان مؤكداً وإن لم يكن  
 عبادة أخرى مغيرة حتى يحرم التلبس بها على أن هذا ليس من تعاطى العبادة الفاسدة في شيء  
 لما تقرر أن الصلاة الأولى شرط لتدب الثاني لا لجوازه ويفرق بينهما وبين صلاة بأنه وسيله  
 فسمح فيه بخلاف الصلاة قائم مقصودة بالذات في تكرارها اختراع عبادة لم تردشوى  
 وبعبارة شرح م فإن يؤتى بالاول صلاة كره التجديد نعم ان عارضة فضيلة أقل الوقت  
 قدمت على التجديد لأنها أولى منه كما أفتى به والده قال ع ش ويشق أن المراد بالصلاة  
 الصلاة الكاملة فلما حرم ما هنا فقد لم يسبق له التجديد اه ولو نوصاً بالميل لال كل  
 أو التبرع مثلاً ثم أراد الغسل في الحال فهل يسب الوضوء للغسل أولاً كتحاوي وضوء  
 الاكل كما لو اغتسل للأحرام من مكان قريب من مكة فإنه يكتب به عن غسل دخوله للحصول  
 المقصود منه نظر ولا يعد الثاني أعني الاكتفاء اه اطلقه (قوله ولأنه كان الخ) لو سكت  
 عن هذه فكان أولى لأن الغسل كان كذلك اه ف ل لكن نسخ من أصله ويرى أنه أصل  
 بخلاف الوضوء فإن التسبوح وجوبه لكل صلاة وأصل الطلباق (قوله وأضاس)  
 لا خصوصاً على المعتد خلافاً للقول في شرح الروض واستثنى الركني المتخاضة أيضاً  
 فقال يشق لها أن لا تستعمل لأنه يتجسس بخروج الدم فيجب غسله لابق له فائنة (قوله  
 ونسحلها الفرح) أي المحل الذي يجب غسله فطلب الصائغة لأنه غير مغطى ف ل على الخ  
 وهو مخالف لقول م أما الصائغة فلا تستعمل شيئاً من ذلك اه م د (قوله بعد غسلها)

نسلها



أى المرأة وقوله وهو أى العسل وقوله لا ترى فى قوله انراهم (قوله معرب) وهو لفظ  
استعملته العرب فى معنى وضع له فى غير لغتهم وليس فى القرآن على ما قاله الاصمغليون كما فى  
متن جمع الجوامع وقيل وقع فى القرآن مثل قسط وأجابوا عن ذلك بأن نحو ذلك مما وافقت  
فيه اللغات فتأمل (قوله الطيب المعروف) وهو أفضل الطيب وأجبه إليه صلى الله عليه وسلم  
(قوله كلقسط والاطفار) نوعان من الطيب والاطفار شئ من الطيب أسود على شكل  
نظير الانسان ولا واحد من لفظه (قوله فان لم تجد طيبا) الترتيب لكامل السنة لا لاصلاها  
شو رى (قوله كنى الماء) أى ماء الفسل فى دفع الرائحة لاعت السنة مرحوى وقيل ماء أتر  
غير ماء الفسل وبعبارة فى ل على الجلال فالله كفى أى ماء الفسل فى دفع الكراهة أو ماء أتر  
فى حصول السنة ويقدم على الماء بعد الطين نوى الزبيب ثم مطلق السوى ثم مله رى طيب ثم  
المخ (قوله والمدة تستعمل) أى بسن لها ذلك كما يؤخذ من مر خلافا لما فى حل على المنهج  
وبعبارة مر وتنوع الاتى غير المحرمة والمختصة بفض أو قناس ولو خلية أو بكر أو عجزا  
أو ثقبه أى أنسد فربها أو شتى حكم بأوثقته إرضه أى الدم مسكا طيبا للعسل لا للسرعة  
العروق فيكره تركه أما المحرمة فتنفع عليها استعمال الطيب مطلقا وكذا المحمودة لكن يستعملها  
طيبا للمحل فقل قسط أو اطفار ولو لم يجد سوى الماء كفى فى دفع الكراهة لاعت السنة  
خلافا للاسنوى وعلم أنه لا يندب تطيبها أصابه دم الحيض من بقية بنها وهو كذلك  
أما الصائغة فلا تستعمل شيأ من ذلك وشغل تغييره بأثر الدم المستحاضة اذا نضجت وهو ما تفقده  
الاذرى وغيره وأبقى الواجب المحرمة جماع من تبس ذكره قبل غسله وينبى تقصصه  
بغير السلس لتصريحهم بحل ماء المستحاضة مع جريان دمها اه وفى الج على مختصر  
الضارى ما نصه تمة مملو الطيب على الوجه المذكور سندوب لا واجب وهل يطيب لذوات  
الروح أم مطلقا نظر فان قلنا انه تعدى طلب مطلقا واه قلنا انه مملو فماتلك العلة تقبل  
اعتدال لأجل الروح لان دم الحيض تنسب فى الايام المتوالية على ذلك المحل فيكتسبه  
رائحة فرعا يأتى ومنه الروح فيكون ذلك سببا للفرقة بينهما وقيل ان المحل يلحقه من الدم  
ورخوان الطيب يصلح ذلك منه فعلى هذا يندب لذات الروح وينسب الكلام فى غيرها ويظهر  
واقه أعلم انه ان كان ذلك يحول شهوة لجامعها فلا تفعل وان كان لا يحول عند هادك الحسن  
أن تفعل لان الطيب من السنة لاسيما الملققة من له (قوله أن لا ينقص) يفتح أوله  
مستعدا قال تعالى ثم لم تنقصوك شيأ وقاصرا وان اختلف الصالح عليها فقله ماء الوضوء يجوز  
فى لقط ماء الرفع على أنه فاعل نقص والنصب على أنه مفعول وهذا أولى لان نسبة النقص  
الى المقتسل أولى قال الشيخ سلطان وطاهر كلامه أن النصب عدم النقص لا الاقتصاد على  
المتر والصاع وغير آخرون بأنه يندب المتر والصاع وقضيته أنه يندب الاقتصاد عليها قال  
الحطوب وهذا هو الطاهر لان الرفق محبوب اه وعسالة قضينا مد أنهم أن الزيادة لا بأس  
بها عالم تبلغ حد الامراف (قوله رطل وثلاث يقدادى) وهو بالمصرى رطل تقرى اه عس  
على مر (قوله عن سفينة) برز مديته وهو مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم واسمه مهران  
وقيل عيسى فسفينة لقسمه لانه كان يحمل الشئ الثقيل فلقبه النبي صلى الله عليه وسلم بسفينة

وهو المراد بالترى بذكر تركه بلاد  
عذر كفى التفتيح والمساك فاربى معرب  
الطيب المعروف فان لم تجد المسك أو لم  
تد مع به مصوم عاقبه سارة كالقسط  
والاطفار فان لم تجد طيبا فطينا فان لم  
تجد كنى الماء ما المحرمة فيصير عليها  
الطيب بأبواعه والمدة تستعمل قابل  
قسط أو اطفار ويسن أن لا ينقص ماء  
الوضوء فى معتدل الجسد عن مد  
تقرى (قوله رطل وثلاث يقدادى) مقدار  
العسل عن صاع تقرى (قوله وأرضه) مقدار  
لحد يندب سلس من سفينة أى صلى الله  
عليه وسلم كان يغسله الصاع ويوضئه المدا

اه (قوله ويكره أن يغتسل في الماء الراكد) لاختلاف الطلبة في طهوه وذلك الماء شرح  
 الروض (قوله معنية) أي جارية وعارضة شرح الروض أو يترعى معنية بزيادة الباء (قوله)  
 وينبغي أن يكون ذلك أي الذي كور من الكراهة (قوله أو يمشي) أي يمشي العلة  
 (قوله أذيرد إليه سائر أجزائه) فيه نظر لأن الذي يرد إليه مامات عليه لا يجمع أقطاره التي  
 قلها في غيره ولا شره كذلك فراجع اه قل أي لأنها لو ردت إليه جميعها لتشوه خلقته  
 من طولها وعارضة مد أذيرد إليه سائر أجزائه أي الأصلية فقط كالمقطوعة بخلاف نحو  
 الشعر والظفر فإنه يعود إليه منفصلا عن يده لتبكيته أي توحيه حيث أمر بأن لا يزيل بحالة  
 الجباية أو نحوها اه وقال الحافظ ابن حجر أن كل واحد منهم يكون على مامات عليه ثم عند  
 دخول الجنة يصرون طوا لا وفي الحديث الصحيح في عفة أهل الجنة أنهم على صورة آدم وطول  
 كل واحد منهم ستون ذراعا في عرض سبعة أذرع ألباء ثلاث وثلاثين سنة وانهم حرمدون فان  
 قلت فيه يعرف الرجال من النساء قلت على الرجال لكل رجل النساء كالثقفة (فروع) اه  
 وقع السؤال عما لو قطع عضو مسلم ثم ارتد ومات من تدهل تعود له يرم القليلة وقصبت ولو  
 كانت اتصلت حالة الاسلام وهما لو قطع من كل شيء ومات مسلم قبل تعود له يرم ورم وان  
 كانت انفصلت حالة الكفر لم لأنه تقطع الطاهر في كل منهما أي تعودون بمما لو قطع  
 في الكفر وتعدب فيما لو قطع قبل الردة لا يبال تعدب البدن المقطوعة في الاسلام وتب  
 البدن المقطوعة في الكفر تعدب في الأولى وقد قطع متصفا بالاسلام وتعي ثمانية وقد قطع  
 في الكفر لا تقول المقطوعة في الاسلام سلبت الاعمال الصادقة منها ما ردت ادراجها  
 والمقطوعة في الكفر سقطت المؤاخذة لها بسدورها بالاسلام صاحبها تقوى تعالى قل الذين  
 كفروا ان نفعا يغفر لهم ما قد سلف ذكره ع ش على م (قوله ومن اغتسل الخ)  
 ولو طلب منه اغسال مستحبه كعبه وكسوف واستسقاء وجمعة ونوى أحدها حصل الجميع  
 لمساواتها لمنه وبقياسا على ما لو اجتمع عليه أسباب أعمال واجبة ونوى أحدها لا يفي  
 الطهارة على التداخل ح ل والمراد حصول غير المتوى سقوط طلبه (قوله حصل  
 غلبهما) اه انه يقال اما ان يكون واجبين شرعا أو مشدوين كذلك أو يكونا واجبين  
 كحل أو أحدهما جلا والأخر شرعا أو أحدهما شرعا والأخر مشدوبا كذلك فالأول شبيهه  
 تنكح لهمانية واحدة والثاني شبيهه لا بد لكل منهما من نية والثالث هو كلام الشارع الذي  
 أشار إليه شوقه ومن اغتسل بجمعة الخ ووجه وجوب النية في الواجبين جعلنا أنه لما كان التذرع  
 أسبابه مختلفة انشترط السبيل لكل منهما وجه وجوب النية لهما فيما إذا كان أحدهما واجبا  
 شرعا والأخر جعلنا أنه أحدهما لا يتعين الآخر خلاف الواجبين شرعا فان التمتع واحد  
 أي المتزوج من أحدهما كالصلاة والصوم وقراءة القرآن مجموع من الآخر وجهه فيما لو طلب  
 منه اغسال مستحبه كعبه وكسوف وجمعة واستسقاء ونوى أحدهما أنه يحصل الجميع  
 لمساواتها لغيره ولا يمتنع الطهارة على التداخل الخ طه في الصبر والاكل أن يغتسل  
 للجمعة ثم الجمعة اه ع ش على م (قوله فان قيل لو نوى الخ) هذا واراد على قوله أو نوى  
 أحدهما حصل مقص (قوله لا إشغال للجمعة) التعبير بلعة قليلة وكان الأولى أن يقول شغل

قوله تعود الخ كذا في نسخة المؤلف  
 ثابت الاعمال المستحبة لغير الصو  
 ولأنه تلوها بل بالجمعة اه معصية  
 ويكره أن يغتسل في الماء الراكد وان  
 كثر وترعى معنية كما في المجموع وينبغي  
 أن يكون ذلك في غير المستحبة (فائدة)  
 قال في الاحياء لا ينبغي أن يخلق أو يتلم  
 أو يستعد أو يفرح دما أو يمس من شبهه  
 جزأ وهو يجب ادبرد إليه سائر أجزائه في  
 الآخر فيعود جنبه ويقال ان كل شجرة  
 تقابل جنباتها ويجوز أن يكتب  
 للفصل في خلوة أو يحضر من يجوز له  
 نظره في خلوة والسنة أفضل ومن  
 اغتسل بجمعة ونحوها كغسل وجهه  
 ونحوها كغسل وجهه كغسل غلبهما كالنوى  
 القرض ونحوه المسجد أو نوى أحدهما  
 حصل فقط اعتبارا بعماله وانما لم  
 يندرج النفل في القرض لأنه مقصود  
 فأنشبهه الطهر مع فرضه فان قيل  
 لو نوى بصلاته القرض دون النية  
 حصلت النية وان لم ينوها أجيب  
 بأن القصد ثم اشغال الجمعة بصلاته  
 وقد حصل

وليس المقصد هنا الخلقة فقط بل دليل أنه يتعم ٢٣٦ عنده عزه عن الماء من وجوب عليه قرطان كغسل جثابة وتحضن كقاء الفسل لاحدهما

وكذا الوضوء في خمسة سنتان كفصل  
عبد وجهه ولا يضرك التشريك بخلاف  
نحو الطهر مع سته لأن معنى الطهارة  
على التداخل بخلاف الصلاة ولو أحدث  
ثم أجنب أو أجنب ثم أحدث أو أجنب  
وأحدث معاك في الفسل لا ندراج  
الوضوء في الفسل (تمة) يساح للرجال  
دخول الحمام ويجب عليهم غرض البصر  
عمال لا يمل لهم وصوت عورتهم عن  
الكشف بحضرة من لا يمل لهم النظر  
اليها وقد روي أن الرجل إذا دخل الحمام  
غاريا لئلا يملكه رواء القروطي في  
تفسيره عند قوله تعالى كراما كآين  
يعلمون ما يفعلون وروي الحاكم عن جابر  
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال حرام  
على الرجال دخول الحمام الاغترر أما  
انساء فيكرهن بل اغتررن من  
امرأة تنصع ثيابها في غير بيتها الاضحت  
ما بينها وبين الله رواء الترمذي وحسنه  
ولأن أمرهن مبني على المسالفة في  
الستر ولما في خروجهن واجتماعهن  
من الفسقة والشرب وينبغي ان يكون  
الختان كالنساء ويجب أن لا يريدي  
الماء على قدر الحاجة ولا العادة وآداب  
أن يقصد التطهير والتنظيف لا الترفه  
والتمتع وأن يعلم الأجرة قبل دخوله  
وان يسمى للدخول ثم يعود كافي  
دخول الخلاء وان يذكر كبرهارة حرارة  
نار جهنم لشيء ما قال في المجموع ولا  
يأس بقوله لغزير ما قال الله ولا بالمصاحفة  
وينبغي لمن يتخاطب الناس بالتنظيف  
بالسوانة والاشعر والارعة تريح كبرية  
وحسن الادب معهم

• (فصل في الاغتسال المسنونة) •  
(قوله في الاغتسال المسنونة) انظر لم غير عبارة المصنف ولم يقل في الاغتسال مع ان كلامهما  
جمع قلة ولعله طلب الاختصار (قوله المسنونة) الاولى المنوبات لان جمع الله تعالى لا يعقل  
الاصح فيه المطابقة قال بعضهم  
يشد السد اه ق ل  
يكره كل من ينسأ على الله عليه وسلم حمامات لانه أخبر بذلك وقال سقط عنكم أبواب يقال  
له الحمامات فلا تدخلوها الا بغير زوميل كنت موجود في زمنه ولم يدخلها (قائده) اذا دخل  
انسان الحمام وغرغ على رأسه سبع طامسات من الماء الحار أو من الدوخة وأذا شرب خمس  
جرعات من الماء الحار أو من وجع القلب كما ذكره المصري على الأثرية (قوله لعله ملكاه)  
أي الحافظان (قوله أما التمسأ فكلهن) أي مع عدم ظهروني من عورتا مني لاحد وتزور  
شيئا ف ان دخول النساء الحمام في هذه الأزمان حرام لانه تحقيق منهن كشف عورتا من  
وعدم قترهن حتى في الطرق وأنه يحرم على الزوج أن يأت زوجه في الخراب اليه (قوله)  
وينبغي أن يكون الختان كالنساء لعل صورته مع السرور عدم الخلوة فهي حينئذ كالنساء  
في كراهة دخول الحمام الا لعدو فان احتلاء الختن بالخنثي حرام لاحتمال اختلافهما أو بصور  
يدخل كل ختن وحده وأن الختان محام كخنثى اه مد (قوله وآداب) أي الجمال أي  
آداب داخله فهو على حذف مضاف (قوله وأن يسمى للدخول) وأن يكتفي في كل بيت من  
بيوت زنا الطغافا دخولا وخروجا وان يقتل عند مدح وجهه بما معتدل الى البرودة أقرب لانه  
يشد السد اه ق ل

• (فصل في الاغتسال المسنونة) •  
(قوله في الاغتسال المسنونة) انظر لم غير عبارة المصنف ولم يقل في الاغتسال مع ان كلامهما  
جمع قلة ولعله طلب الاختصار (قوله المسنونة) الاولى المنوبات لان جمع الله تعالى لا يعقل  
الاصح فيه المطابقة قال بعضهم

• (فصل في الاغتسال المسنونة) •  
(قوله في الاغتسال المسنونة) انظر لم غير عبارة المصنف ولم يقل في الاغتسال مع ان كلامهما  
جمع قلة ولعله طلب الاختصار (قوله المسنونة) الاولى المنوبات لان جمع الله تعالى لا يعقل  
الاصح فيه المطابقة قال بعضهم

وسبع صكتة لما لا يعقل \* الأصح الاقترافه باقل  
في غيره فالانصاع المطافعة \* نحوهايات وانفرا لانتقة

واستعمل هنا جمع الفلة في الكثرة (قوله سبعة عشر) أي بعد غسل الطواف غسليين كما يأتي  
في الشرح أو بعد غسل روى الجاهل في اليومين الأولين غسليين نظر التحجيل فأنفع ما يقال أنها  
سبعة عشر فقط وبين الوضوء لكل من هذه الأغسال كما بين الواجب وبين أن يصلي  
ركعتين بعده ولو فاتت هذه الأغسال لم تقض كما في شرح مدر (قوله لمن يريد حضورها)  
وان حرم حضوره كمر أنه بفراذن حليلها قال ع ش والامر ظاهر بالنسبة للمكلف ونحوه  
بولى غيره لكن هل العبرة بإرادة الولي للحضور أو بالصبي أو هما والا قرب النظر إلى حضور الولي  
وإرادة حضار الصبي (قوله وان لم تجب عليه الجمعة) كعبدة واهراء (قوله اذا جاء  
أحدكم الخ) طاهر قوله اذا جاء فخذل أن الفسل يعقب الجمي وليس كذلك وانما التسقدير  
اذا أراد أحدكم وقد وقع ذلك من جماعته لم يروا به البتة عن نافع ولفظه اذا أراد أحدكم  
أن يأتي الجمعة وفي حديث أبي هريرة من اغتسل يوم الجمعة ثم راح وهو صريح في تأخر الرواح  
عن الفسل وذكر المحي في قوله اذا جاء أحدكم الجمعة للغالب والا قل حكم شامل لجاو والمجمع  
ومن هو مقم به والمحي في حق المقيم في الجامع يحصل بأن يتها الصلاة الجمعة كما قاله البايلي وفي  
قوله أحدكم تغلب المذكر على المؤنث بدليل خبر ابن جبرين من أتى الجمعة من الرجال والقسام  
فدغسل (قوله وتغلب البيهقي الخ) أي بالحدث الثاني لشو له من الفسل لم وجبت عليه  
ولم تجب عليه ولاجل قوله فيه ومن يأتيها اذا الاول مخصوص بالرجال وفيه أمر فاحتاج  
الشارح الى الايمان بالحدث الثاني ليس ان الامر ليس للوجوب (قوله وروى غسل الجمعة  
واجب) وعند هذا الغسل يوم الجمعة فرض به قالت الظاهر به (قوله وصرف هذا) أي  
المذكور في الاحاديث الثلاثة وضابط الفرق بين العمل الواجب والمضرب كما قاله البيهقي في  
شعب اليمان والقاضي حين في كتاب الحج أن ما شرع لسبب ما ضكن واجبا كالغسل  
من الجنابة والحيض والنقاس والموت وما شرع لعلي في المستقبل كان مستحبا كغسل الحج  
واستنى البيهقي من الثاني الفسل من غسل الميت قال الزركشي وكذا الجنون والاعماء  
والاسلام شرح مدر (قوله من وضأ الخ) ولوعجز عن الماء يتم تعما عن الحدث وتما عن  
الفسل وهل يكفي عنهما واحد بينهما كالغسل أو لا بد من تيميم فيه فطر سم قال ق ل  
ويظهر الاول كما في الفسل (قوله بها) أي بالينة أي بما يجوز من الاقتصار على الوضوء  
أخذ أي عمل ونعمت الحصلة الوضوء فالصغير في بها عا دعي معلوم بالقرينة وبالماعلقة  
قد روى المراد بالينة الطريقة التريعة لان الوضوء واجب (قوله فان غسل) أي مع الوضوء  
أفضل من الاقتصار على الوضوء فأنفع ما يقال كغسل الفسل المندوب أفضل من الوضوء  
الواجب ويندب لصائم حتى مفترأ له الفسل كما ذكره البرماوى (قوله من الغير الصادق)  
وقيل وقته من نصف الليل وينتهي بيلوس الخطيب على المبر قاله ق ل والصواب بشارع  
صلاهم بإسلام الامام ولا يطله طر وحدث ولو أكره ولاتسن اعادته عند طر وما ذكره  
يصرح به عبارة المجموع خلافا لما في العباب كالغير يذكره الشوبري واعتقد ع ش س

المذكور منها هنا (سبعة عشر غسلا)  
يتقدم السن على الموحدة وسأذكر زيادة  
على ذلك الاول من السبعة عشر (غسل  
الجمعة) لمن يريد حضورها وان لم تجب عليه  
الجمعة لم يحدث اذا جاء أحدكم الجمعة  
فليغتسل وتغلب البيهقي بسند صحيح من  
أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل  
ومن لم يأتيها فليس عليه شيء وروى غسل  
الجمعة واجب على كل محتمل أي من كان  
وصرف هذا عن الوجوب بخبر سؤنا  
يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل  
فانقل أفضل رواه الترمذي وحسنه  
ووقته من الغير الصادق لان الاخبار  
علقته باليوم كقوله صلى الله عليه وسلم

اعادته اه (قوله ثم راح في الساعة الاولى) انظر ما المراد بالراح هل هو الخروج من المنزل الى المسجد حتى لو طال المشي من المنزل الى المسجد بزمان كثير يصدق عليه الراح أو لا بتم دخول المسجد لأن الراح اسم للذهاب الى المسجد محل تقربوا الاقرب الثاني كما يتبادر من قوله في الحديث فاذا خرج الامام حضرت الملائكة الخ فان الطاهر منه أن الملائكة يكتبون ياب المسجد من وصل اليهم وتقبل عن الزيادة ما وافقه نعم المشي له ثواب آخر زاد على ما كتبه في مقابلة دخوله المسجد قبل غيره ع ش على م ر (قوله الحديث) بالصبا أي اقرأ الحديث وسمه فكانما تقرب بده ومن راح في الساعة الثانية فكانما تقرب بقرب ومن راح في الساعة الثالثة فكانما تقرب كباشا قرن ومن راح في الساعة الرابعة فكانما تقرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكانما تقرب صفة فاذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر أي الخطبة أي طويروا العصف فلن يكتبوا أحدا وهو لا غير الحفظة وتليقهم كتابة طاهري الجمعة واستماع الخطبة وروى الساق في الخامسة كذا يهني عصفور رافى السادسة يهني فغن جاء في أول ساعة منها من جاء في آخرها مشتركان في تفصيل البدنة مثلا لكن بدنة الأقل أكل من بدنة الآخر وبدنة المتوسط متوسطا شرح المنهج قال حل وفيه أن ما بين القبر والزوال في كثير من أيام الشتاء لا يبلغ ست ساعات وأجاب عنه في أصل الرخصة بأنه ليس المراد من الساعات الفلكية التي هي من الأربع والعشرين مقدار اليوم والليل التي سلك واحدة خمسة عشر درجة بل ترتيب درجات الساعات على من يلهم في الفضلة فلا يختلف الحال في يوم الشتاء والصيف حتى لو حضروا كلهم في الساعة الأولى كان الأقل أفضل من الثاني والثاني أفضل من الثالث وهكذا اه وقوله لا يبلغ ست ساعات مثله في شرح م ر قال سم وفيه نظرا أقل أيام الشتاء مائة وخمسون درجة وهي عشر ساعات فلكية وأثناء اليوم عند أهل القل من الشمس فن الشمس الى الزوال بمائة وخمسين ساعة وأثناء اليوم على الراح ه من القبر فما بين القبر والزوال يبلغ ست ساعات في أقل أيام الشتاء فتأمل اه (قوله من ذهابه) بفتح الذال قال تعالى وابعلى ذهابه لقادرون (قوله لأنه أبلغ في المقصود من اتقاء الرائحة الكريمة) أي في أصل طلبه فلا يافي طلب التيمم به عند الصبر عن الماء قل وقال سبحانه هذا التعليل خاص بالنفس فيقتضي أن التيمم لا يسن فيه من ذهابه إلا يقال انه مقبس على النفس ثم رأيت سم ذكر ما نفعه وانظر لو يهيد لاص غدا ل الجمعة هل يكون تقريه من ذهابه أفضل أيضا كالتفصيل الطاهر ثم اه (قوله لأنه مختلف في وجوبه) ولتعدى أثره الى القبر وهو دفع الرائحة الكريمة به ولربما الاحتكام به في هذا اليوم الفاسد على قسبة أيام الاسوع ومن ثم اخذت الجمعة به على سائر المكتوبات الخمس بخلاف التكبيرة فانفعه قاصر على المكروه وقت جوارحه من القبر بخلافه أي خفيفة والشافعي وأحمد وقال مالك لا يصح الغسل الا عند الراح اليها ونقل البرماوى على القزى عن الحنفية أن فيه قولاً بالوجوب عند الامام أي خفيفة ونقل عن الجامع الكبير أنه صلى الله عليه وسلم قال اغتسلوا ولو كسلبا يار اه أي اغتسلوا الجمعة ولو طلع غمى من الكسب ما بدنا وانظر لو تعارض البكور والتيمم بدل الغسل والطاهر تقديم البكور شورى وفي ع ش على م ر وادنا تعارض التكبيرة والتيمم قدم

من اغتسل يوم الجمعة ثم راح في الساعة الاولى الحديث وتقرى به من ذهابه الى الجمعة أفضل لأنه أبلغ في المقصود من اتقاء الرائحة الكريمة ولو تعارض الغسل والتكبيرة فإعادة الغسل أولى لأنه مختلف في وجوبه ولا يطل عمل الجمعة بالحدث ولا بالجنباء

التيم لان البذل يعطى حكم المبدل من كل وجه لكن يرصه ان الفسل انما تقدم لانه قبل  
 بوجوه وآثار التيم في سنة خلاف فضلا عن الاتحاق على سنة ( قوله في غسل ) أى التيمامة  
 أى ويؤتى الحدث الاصر في كلامه كذا اذا هو مقرر على كل من الحدث والجنابة  
 ( قوله ويكره تركه ) قال العلامة الشيرازي في اليهود أخذوا على اليهود ان لا تهاون بقوله  
 السنن الشريفة وتقول الامرسول كاطع مطعمن المتميزين كغسل الجمعة مثلا والطيب  
 والتزين لدخول المسجد والبس الدخيل فلهذا كان مبدى على النواص رحمة الله  
 يقول ان لكل سنة من السنن دابة في الجنة فلا يزال تلك الدرجة الا فاعل تلك السنة ١٥  
 ( قوله وغسل العبد ) ولو لحائض ونساء وقوله ويدخل وتهاينف الليل أى يخرج  
 بغروب شمس يومه لانه اليوم ولا تقارن خروج وقت صلاته بالوال لان غسله ليس للصلاة  
 ( قوله لان أهل السواد ) المراد بهم أهل القرى والبوادي الذين يعمون التدايم ولبذل  
 لانهم لا يستنضون غالبا لكونهم أهل قرى أو لكون علمهم يرى سوادا من غسله من الحضة  
 وهذا التحليل يبعد ان لم تلحقهم مشقة كالقاطين في بلاد المدن لا يدخل وقت غسلهم  
 للعبد من نصف الليل لان الحكم يدوم مع العلة وجودا وعدمه ما دام أنه ليس كذلك وأوجب  
 بأن هذا حكمه المشروعة لاهله الحكم كما لو اوفى الرمل في الطوف وجنبت فلا بد من  
 كذا في شعبة الزري ( قوله عند الخروج لها ) وسبب أن ما راد فعله لمن يصلي منفردا  
 واجتماع من يغسل فعله لمن يصلي جماعة ويخرج الوقت بفعلها دل وظاهر كلام الشرح هنا  
 أنه يدخل بمجرّد الخروج لها وان لم يجمع غالب الناس ويوجب بأن المراد بأرادة الخروج وقت  
 الاجتماع في العادة ١٥ ( قوله غسل صلاة النكسوف ) ويدخل وقتها باول التقويم ويخرج  
 بالانقلاء قل ( قوله آية ) أى التغيير الفهم من النكسوف والكسوف وقوله فيها  
 أى الشمس والقمر ( قوله وقيل غير ذلك ) هو عكس ما قبله ١٥ ولا يبين ذلك بل من جهة  
 الذير الكسوف والنكسوف ( قوله من غسل الميت ) ولو عصى به كان غسله عبثا أو امرأه  
 أجنبية أخذ باطلا منهم وكذا يطلب لغسل الجزة أجم وما ذكره من أن الفسل سنة ولو عصى به  
 مطلقا هو ما اعتد به شيخنا ح ف خلافا لما قاله الشوري من أنه ان كانت العصى لاجل أن  
 التيم عنه لذاته كالشهيد لم يجب له وأما رضى كغسل الأجنبية نذبه وقدره بغسل الميت  
 جرى على القالب والافلويم الميت للهز عن غسله ولو شرع من الفسل ان قدر عليه والافا التيم  
 وقال الرجا فان منه سنة له الوضوء يغتفر غسل غسل الميت اما الأعراض أو بطول  
 الفسل فانه بعضهم وقال بعض مشايخنا ان الاقرب أنه لا يقوت بطول الفسل وفي ع ش  
 على م ر والظاهر أن الاغسال المسنونة لا تقضى لانها ان كانت للوقت فقد خلت أو للسبب  
 فقد زال وهو طاهر في غسل الكسوف ونحوه أما غسل غسل الميت والجنون والاعماء  
 فلا يطهر فيها القوات بل الظاهر طلب الفسل فيها وان طال الزمن خصوصا وسبب الفسل من  
 الجنون والاعماء احتمال الانزال ثم ان عرضت جنابة بعد نحو الجنون فاعتزل منها احتمل  
 فواته وادواجه في غسل الجنابة ١٥ قال الشوري ولو غسل موق فقد غسل الماوى على  
 ابن المنق أن الوجه طلب غسل واحد من المعتد لان الاغسال المدبوبة تدخل وان نوى

١٥ بقبل ويكره تركه بلا عذر على الاصح  
 (و) الثاني والثالث (غسل العبدین)  
 الفطر والاصح لكل احد وان لم يحضر  
 الصلاة لانه يوم نية الفسل له بخلاف  
 الجمعة ويدخل وقت غسلها نصف  
 الليل وان كان المستحب فعله بعد العجم  
 لان أهل السواد يكرهون اليها من  
 قراهم فلو لم يكف الفسل له لم يملك العجم  
 لشق عليهم فعلق بالنصف الثاني لقربه  
 من اليوم كما قيل في اذان الفجر (و) الرابع  
 غسل صلاة (الاستسقاء) عند الخروج  
 لها (و) انما من غسل صلاة (النكسوف)  
 بالقاء المنيعة للقمر (و) السادس غسل  
 صلاة (الكسوف) بالكاف الشمس  
 وتخصيص النكسوف بالقمر والكسوف  
 بالشمس هو الافصح كما في الصحاح ويكنى  
 عنهما والكسوف بالكاف أو له  
 فيها والنكسوف آخره وقيل غير ذلك  
 (و) السابع الفسل من غسل الميت

بعضه اهـ ولتقتل الفاسل من الفسل لكل منهم حمت مباشر واكهم الفسل بخلاف  
 المعاونين بمسألة الماء أو نحوهم وظاهره أنه لا فرق أيضاً بين أن يباشر كل جميعه منه أو بعضه  
 كسب مثلاً وظاهره أيضاً أن الحكم كذلك ولو لم يكن الوجود منه إلا العضو المذكور  
 وغسلوه وهو قريب كما قاله ع ش على م ر وأصل طلبه إذا انضعف بدن الفاسل بغسله  
 جسده عن الروح (قوله سواه) أن المبت مسلماً أم لا (الخ) لو قال ولو كان المبت كفراً  
 لكان أخسراً وأولى لأن بعض أئمتنا قال بخمسة مئة الكافر بعد الموت كقتله شيئاً م  
 في حاشيته على التحرير (قوله ومن حله) أي أو سه كما سجد كرمه المراد بقوله ومن حله أي  
 أراد حله فيكون على طهارة الأولى بقائه الحل على حله (قوله فليتوضأ) أي قبل حله وبعد  
 (قوله وانغسل يجب الخ) وهو قول مرجوح للشافعي أيضاً كما قيل بوجوب غسل الجمعة  
 (قوله في غسل ميتكم) وقيس بميتكم ميت غرة أو قولة غسل أي واجب (قوله الكافر) أي  
 ذكرنا كان أو أتى (قوله إذا أسلم) أي حكمه أسلامه وانما أولئك لبشع الصغار التابع  
 لأحد أصوله وأوليا به كما يحتمل سم الصادق في شرحه لهذا المثل وصارة العلامة الشوبري  
 ويظهر أنه لو توسع صغير أحد أصوله ولو أتى في الإسلام أمر ما قبل أن كان مجزواً عنه ان  
 كان غير مجزواً وكذا الواسع بابه الكامل إذ له ولاية على كالأصل وإن كان غير كامل لاو لا تفي  
 من بأمر أو يفسل نظرو محتمل أنه الأمام وأتابه فالسبلون كما في الأمر من الأولى بالصلاة وضربه  
 عليها قاله الشيخ ويس له أيضاً إزالة التفرج ع منه من رأسه أو غيره فخرأي داود أن ألق عنك  
 شعر الكفر اه الا لينة كروكونه بعد الفسل أولى أي أن كان محد ناسداً فأكبر لبفصل  
 الشعر منه وهو ظاهر من الخيانة أو نحوها فإن لم يكن محد ناسداً فأكبر قبل الفسل أولى لبريل  
 ماؤه نفساً أو لاشعره ومما تفرج ع جميعه من كل من المتأخرين كما في خ (قوله وقد أمر صلى الله  
 عليه وسلم) هو في قوة التعليل فالعق ولا أمر صلى الله عليه وسلم قيس بن عاصم كما عر به في شرح  
 المنهج وغيره والمراد أمر ما قبل الفسل الذي لأجل الإسلام لحلم الأمر على التنب بل بفصل الخيانة  
 لأنه معلوم لأحاجة الأمر به فقط ما قبل أن قساً كان له أولاد و يلزمه أن يكون جنباً فالأمر  
 إنما كان بفصل الخيانة لا بفصل الإسلام كما ذكره قل في حاشية التحرير (قوله هذا ان  
 لم يعرض الخ) طاهر كلامه أن من عرض لذلك كضاه غسل الخيانة عن غسل الإسلام قال  
 قل وغيره وليس كذلك بل يطلب منه غسلان غسل عن الخيانة وغسل للإسلام أو ينوبهما  
 معا (قوله والأوجب) قال سم وكلان الصارق بين الفسل والصلاة حيث سقطت عنه  
 دونه قل الشققة له عدم تعذره اه (قوله قد علم) أي من قوله والكافر إذا أسلم (قوله تكفير  
 من قال الخ) هذا في حق من لا يحتمل عليه أهواً فلا يجب عليه قطع الصلاة إذا كان محرماً بها  
 إذا سأل أن يلقنه الشهادة قياساً على اتخاذ الفريق بل هذا أعظم لأنه انقاداً من الخلو في  
 السار كما تقرر شبهة العلامة العزري وأما إذا جهل متحضر لتوب فأمره بالتأخر فإنه يجرم  
 عليه لأن التوبة من التنب واجبة في الحال (قوله والمغنى عليه) وإن تكزراً بالانعام والظاهر  
 أنه لا فرق بين من تعمد وغيره وفي حاشية ع ش على م ر وينبغي أن يلحق به السكران  
 لأنه قد يطلق عليه مجازاً اه وبقي الاعماء بغير اعماه الانبياء أمهوه فإن وإن زعمهم ووقع

سواء أكان المبت مسلماً أم لا وسواء  
 أكان الفاسل طاهراً أم لا كما قضى  
 قوله صلى الله عليه وسلم من غسل ميتاً  
 فليقتل ومن حله فليقتل وشأرواه  
 الترمذي وحسنه وانغسل يجب قوله  
 صلى الله عليه وسلم ليس عليكم في غسل  
 ميتكم غسل إذا غسلكم رواه الحاكم  
 وبين الأوضوح من مسه (و) التامن  
 وبين الأوضوح من مسه (و) التامن  
 (غسل الكافر) ولو صرت (إذا أسلم)  
 تعظيماً للإسلام وقد أمر صلى الله عليه  
 وسلم قيس بن عاصم به لما أسلم وانغسل يجب  
 لأن جماعة أسلموا ولم يأمروهم صلى الله  
 عليه وسلم بالفسل هذا ان لم يعرف له في  
 كفره ما يجب الفسل والأوجب على  
 الأصح ولا عبرة بالفسل في الكفر على  
 الأصح (تنبية) قد علم من كلامه أن  
 وقت الفسل بعد إسلامه تسع التبة  
 ولأنه لا سبيل إلى تأخير الإسلام بعده بل  
 المصرح به في كلامهم تكفير من قال  
 للكافر جاه ليس ادب فاعتزل من  
 أسلم الرضا يبقا على الكفر نفق  
 العتقة (و) التاسع غسل (المجون)  
 وإن تقطع جنونه (و) العاشر غسل  
 (المغنى عليه) ولو لحقة (إذا أفاقها)

لهم لا يتحقق لها رتبهم فلا يسن منه الغسل وقال ابن حجر انه كان صلى الله عليه وسلم  
يغسل عليه في مرض موته ثم يغتسل وهذا لا يدل على نفيه لاحتمال أن يكون لبان الجواز اه  
(قوله ولم يتحقق الخ) صريح في عدم ندب الغسل للجنون عند تحقق الانزال وقبضه ما تقدم  
في غسل الكفار اذا أسلم فطلب منه حيث نزع غلان (قوله قل من جن) قل معناها التي لان  
القليل كالدوم والتقدير ما يخص جن الانثى وأزل أى غاب فقوله وأزل معطوف على  
مقدور فان دفع ما يقال المناسب أن يقول قل من جن ولم ينزل (قوله الا وأزل) فان قيل هلا كان  
واجبا فعلا بالنظنة كالوضوء بالنوم الذي هو مظنة خروج الريح فيجب الغسل ان لم يعلم عدم  
خروج المني أجيب بأنه لاعلامه على خروج الريح بخلاف المني المشاهدة أى من شأه ذلك  
فلا رد أن الجنون قد يطول فنه حل ولم يسن الغسل بعد الافاقة من النوم لكونه تكراره  
يخفف فيه المشقة بخلاف الجنون والاعاء (قوله عند الاحرام) أى عند اوداعه (قوله  
أوم جا) أو مطلقا فان فقدت الماء تمت مع الحضي والنفاس أيضا لان النظافة اذا فاتت  
بقيت العبادة (قوله وادخل مكة) أى وادخل التلعة أيضا اه شوري قال الرشدي  
على مد بعد قوله وادخل مكة أى اذا لم يغتسل لدخول الحرم من محل قريب مكة أخذ ما  
بأق (قوله يقع فيه) أى قد يقع فيه (قوله ما لو أحرم المكي الخ) ليس يقيد بل مثله اذا اغتسل  
لجو جمع أو كسوف أو عمد والباطل أن كل غلبن قرب أحدهما من الآخر لا ندب الثاني  
ما لم يحصل لديه تقرير ربح والادب (قوله كالسعي) خرج به ما اذا أحرم من المدينة  
أو الجعرانة فغتسل لدخول مكة (قوله وقبل الزوال) عطف على قوله بتره (قوله لكن  
تقرئه الخ) وينتهي الغسل للوقوف بعرفة فجر يوم العيد (قوله على طريقة ضعيفة) وعليها  
يدخل وقته للغروب قال (قوله وهو) أى الوقوف بزدلفة أو الوقوف بالمشرع الحرام وهو في  
آخر الزدلفة قال قل ولجل الشارح كلام المصنف عليه لوافق الرابع اه أقول هذا الجبل  
لا يتأق اذا كاد المصنف في الميت وهذا في الوقوف فاصغه الشارح أولى اه لج ويدخل  
وقته هذا الغسل نصف الليل سم (قوله ولزى الجمار الثلاث) أى فسن ثلاثه أغسل ان  
لم يتجبل في يومين والا فغسلان والمجند خوله بالفتح كغسل الجمعة لا بدخول وقته وهو الزوال  
سم قال قال وفيه بحث والاولى دخوله بالزوال لانه موضع بقية اليوم بل وقته أيام التشريق  
بخلاف الجمعة فراجع اه مد وقوله والاولى دخوله بالزوال ضعيف وعصاة المرحوم وندب  
الغسل لرى الجمار الثلاثة كل يوم والا فغسل بعد الزوال ويدخل وقته بالغير اه  
قال الكلبي وانما سبب الجمار الا أن آدم كان يرى ابليس فيصمر من بين يديه والجار  
الاسراع ذكره السيوطي في القلب المشحون (قوله اكتماء بغسل العيد) أى ان رماها يومه  
وقوله ولان وقته متسع أى فيجوز دفعه في أيام التشريق ويكتفى بالغسل فيها لرى عن الغسل لها  
أى بجره للعصاة وقوله بخلاف رى الخ أى فان فيه علة واحدة وهى الشاة فقط قال شيخنا مد  
ويؤخذ منه أى من قوله اكتماء بغسل العيد أنه لو لم يغتسل للعيد ولا للوقوف بزدلفة ندب  
الغسل لرى جرة العقبة وهو كذلك (قوله والسادس عشر الخ) هذا جواب عما يقال ان  
التفصيل لا يطابق الاجمال وهو قوله ولاسعة عشر ثم عتسته عشر فجعل الشارح الطواف

ولم يتحقق منهما ازال للاستماع في  
الاعاء رواء الشجان وفي معناه  
الجنون بل أولى لانه يقال ككما  
قال الشافعي قل من جن الا وأزل  
(و) الحادى عشر (الغسل عند  
الاحرام) يجزى أو مرة أو بهما ولو في  
حال حبس المرأة ونفاسها (و) الثاني  
عشر الغسل (الدخول مكة) المشرقة  
ولو كان حلالا على المتصور فى الام  
قال السبكي وحيث لا يكون هذا من  
اغسال الحج الاس جهة أنه يقع فيه  
ويستثنى من اطلاق المصنف ما لو أحرم  
المكي بصرة من محل قريب كالسعي  
واغتسل لم يندب له الغسل لدخول مكة  
(و) الثالث عشر الغسل (لوقوف  
بعرفة) والافضل كونه بتره ويحصل  
أصل السنة في غيرها وقبل الزوال بعد  
الغسل لكن تقرسه للزوال أفضل  
كتقرسه من ذهابه في غسل الجمعة  
(و) الرابع عشر الغسل (للمبيت  
بزدلفة) على طريقة ضعيفة لبعض  
العراقى والمدبى الرصة وحكامه  
في الرواية الجمهور ونص الامام  
استصحابه للوقوف بزدلفة بعد صبح  
يوم العر وهو الوقوف بالمشرع الحرام  
(و) الخامس عشر الغسل (لرى الجمار  
الثلاث) لكل يوم من أيام التشريق  
فلا غل لرى جرة العقبة يوم العر قال  
في الرصة اكتماء بغسل العيد ولان  
وقته متسع بخلاف رى أيام التشريق  
(و) السادس عشر والسابع عشر  
الغسل (للو طواف) أى لكل من  
طواف الافاضة والوداع



اثنين للمطابقة وجواباً بما بأن يجعل الطواف على أصله واحداً وإن السابع عشر القبل  
 لدخول مدينته صلى الله عليه وسلم كما هو في بعض النسخ اه قلت ويمكن أن يجاب أيضاً بأن  
 يجعل غسل روى الجمار غسلي اليومين الأولين نظراً للتجديد أي لمن جعل الغفر قبل اليوم الثالث  
 كما هو الغالب وعدة لا روى غسلي يؤخذ من قول الشارح لكل يوم الخ اه (قوله هذا  
 ما جرى عليه النووي) ضعف (قوله تعالى كثير) أي من الاحتجاب وفي بعض النسخ  
 للكثير والظاهر أنه تعريف وقوله قال أي النووي وقوله وحاصله أي حاصل كلام النووي  
 حيث قال وزاد في القديم فإن هذا يفهم أن الجديد عدم الاحتجاب وهو المتيقن به (قوله  
 وهذا هو المعتقد) أي عدم الاحتجاب ووجهه اتساع وقته لا ينزج اجتماع الناس لها في  
 وقت واحد حتى يطلب التطيף لها فهذا يؤيده القول الجديد ما طواف القدم فلا يسأل  
 عليهما أي على القديم والجديد اكتفاء بغسل دخول مكة فإنه يندب أن يبدأ به عند دخولها  
 (قوله من الحائض) أي والقصد أي بعدهما والاقرب ذنب القبل من الحائض والقصد وان لم  
 يتغير منه لأنهم حافظوا التغيير وقول من تغيبه بدلت لفهمه له ع ش (قوله ومن انكروا  
 من الحائض) أي ركدت الدخول فيفسد له دخوله القبل كما نص عليه الشافعي للأثر المذكور في  
 البيهقي ومعناه إذا دخله فعرف استحبابه أن لا يخرج منه حتى يغتسل كما قاله الشيخ خ من روى  
 حاشية الرحاني على التحرير وبس القبل بعد دخول الحمام للتطيق من الاعراف الحاصلة  
 بسببه وبس القبل أيضاً عند ارادة الخروج منه بعد القبل الأقل فيما غسلا من ينبغي أن  
 يكون غسل ارادة الخروج بهما بين الحرارة والبرودة بل إلى البرودة أقرب لأنه يندب البدن  
 فيبقى على ملافة الهواء بعد رجوعه لا يعرف البارد سيما في الشتاء فإنه ربما وقع في  
 مرض مخوف وأقوى الشهاب ابن حجر يكون الماء المغسل به بعد بارداً صراً قال لأنه هو الذي  
 ينشئ البدن فخره وقد ذكر الشارح فيما تقدم شيئاً من آداب الحمام ومنها ترك لمس الماء الحار  
 قبل العرق والجمت وإذا خرج استغفر الله تعالى وصلى ركعتين شوى به مساسنة الخروج منه  
 وذكره دخول قبيل المغرب وبين العشاءين لأنه وقت انتشار الشيطان وهو مأواه غالباً كما تقدم  
 وذكره أيضاً صاب الماء البارد على الرأس داخله وشربه عقبه وفيه لأدلاً غير مباح من بدنه (قوله  
 ولا اعتكاف) وان تذكر ولكن ان طال زمانه عرفاً ويدخل وقت غلبته بارده أو بعديته اه  
 قل (قوله ولكل ليلة من رمضان) معتقد (قوله من يحضر الجماعة) أي جماعة صلاة  
 التراويح والمعتقد أنه يسأل لكل ليلة من رمضان وان لم يحضر صلاة التراويح كما تقدم شيئاً  
 أما القبل للصلاة الخمس فغير مستحب كما أفق به الواو رحمه الله لثلاثة الحرج والمشفة فيه اه  
 حر (قوله ولدخول الحرم) أي حرم مكة وحرم المدينة وحرم كل منهما أوسع من بلدته كما هو  
 معلوم وفي قل على التحريم قوله ولدخول المدينة أي لا دخول حرمها فاعتقد عدم التدب  
 لدخول حرم المدينة فليحرم روفيه على الشرح قوله ولدخول المدينة بعد دخولها كما في الحرم  
 وقبل عدا ارادة دخولها اه (قوله ولخلق العانة) وكذلك خلق الرأس وثق الإبط وقص  
 الشارب قل وكان الأولى أن يقول ولا زالة العانة لبشلت أرائها تغير الحلق كما قاله العلامة قل  
 وعساة الرحاني وخلق العانة أي أرائها ولو بعير حلق والأفضل للذكر الحلق ولغيره الشف

وهذا ما جرى عليه النووي في نسكه  
 الكبير وقال فيه أيضاً إن الاعتكاف  
 للعائق مسنون لكنه في الروضة تعال  
 لشيء قال وزاد في القديم ثلاثة  
 أعمال لطواف الأفاضة والوداع  
 وللعائق قال في المهمات وحاصله  
 أن الجديد علم الاحتجاب بهذه  
 الأمور الثلاثة وهو مقتضى كلام  
 المصنف انتهى وهذا هو المعتقد  
 قد بينا أن الأعمال المشونة لا تنصرف  
 فيما قاله المصنف بل منها الغسل من  
 الجماعة ومن الخروج من الحمام عند  
 ارادة الخروج ولا اعتكاف ولكل  
 ليلة من رمضان وقيل له الأذرى من  
 يحضر الجماعة وهو ظاهر ولدخول الحرم  
 وخلق العانة

وقالوا في حكمته انه يضعف الشهوة والخلق يقربها ويعكس المالكية وقالوا لان تقهاري  
 القرح وقال ابن العربي منهم من يفرق بين الشابة وغيرها ما هي تستغف وغیرها فتصل والعلامة  
 اسم لشر الذي فوق الذكر وحوله وحول قبل الاتي والغالب بناتها قبل خمس عشرة سنة  
 رجائي ويسن الفسل للمعدة بعد فراغ العدة كما في التسقيح (قوله) وليلوغ الصبي بالنس انظر  
 وجهه ولعله لاحتمال بلوغه بالانزال قبل والمرد بالنسب بالمعنى الشامل للصبي كما قالوا ان ذلك من  
 أمر الله واللغة وان بلوغه بالاحتلام قبل غسله منه غسلان واجب ومتدوب قل (قوله) وعند  
 سيلان الوادي أي من المطر وكذلك النبل في أيام الزيادة كل يوم قل (قوله) من مجامع  
 الخير أو مباح كما يحتمل في الاعباب قال لان الاجتماع على مصيبة لا حرمة له اه وظاهره ان  
 الميع فيما اذا كان المجتمع عليه مصيبة لانه فيخرج ما اذا كان طاعة في نفسه كخوضه وشو الشابة  
 للجمعة فانه مكروه عند الامن وسرا مع عدمه أو مع عدم اذن الزوج فيحصل ان يقال  
 باستحباب الفسل لان الخارج فيطلب من حيث مطلق الاجتماع لما فيه من مراعاة مصلحة  
 الغير وهو الذي يقرب ويحتمل عدم الاستحباب لانها منية عن الحضور فلا تؤثر بها من  
 تواجب الحضور والمنهي عنه قال الشيخ وهو الذي يتجه الى ان وفاقه شيخنا لكن الاقرب  
 الاول لانه مجتمع مباح ودفع التقير لمصلحتهم لا لمصلحتنا وما عا له منوع ويرد عليه طلب التهمة  
 في الوضوء بقاء مفصوب ونحوه فليست شوري (قوله) ثم غسل غاسل الميت ثم بعده  
 ما اختلف في وجوه ثم ما صح حديثه أي باتفاق من المحدثين ثم ما كثر اخباره الصحة ثم  
 ما تعدى نفعه وكثر وكذا يقال في مسنونين ضعف دليلهما سابقه ما نفعه أكثر شوري قال  
 العلامة الشيخ خض ومن فوائد معرفة الآحاد قد نفعه فيما لو أوصى أو وكل بماء لاولي الناس  
 به وهذا هو المعتقد (قوله) فانه ينوي الجنابة أي وهو ما وان كان منظار الحكمته الاصلية  
 وهو احتمال الانزال واحتمال أن يوطأ فان لم ينو ذلك لم يصح غسله وان كان يجوز تركه فلو تنى  
 بعد الفسل أنه أنزل لم يجزه الغسل السابق على المعتقد فبینه أنه كيف ينوي دفع الجنابة مع أن  
 غسله متدوب حتى لو تركه بالكلية لم يرتب عليه ما يرتب على الخبث أجيب بأنه اعماقوى ذلك  
 احتياطاً لان الجنون مظنة لخروج المني ويقتصر عدم جرمه بالنسبة للضرورة كما في شرح م  
 وكتبه رفع الجنابة فيما يظهر كل نية تصلح لرفع الحدث الاكبر وهل يرتفع الحدث الاصغر مع  
 غسله لا لا فافقه من الجنون ينفع رفع الجنابة أم لا لانه سنة وجنابة غير محققة أفي م بعدم  
 ارتفاع حدته الاصغر مع هذا الفسل ويؤيده حكما على ماء الفسل في الحالة المذكورة تقدم  
 الاستعمال (قوله) فانه ينوي السب كغيره أي وهو الوجه الوجهيه وقول شيخنا م ينوي  
 رفع الجنابة غير مستقيم فتأمل هكذا قاله قل واعتد شيخنا العلامة م كلام الرلي وضعف  
 كلام الشارح والمعتقد ان الصبي لا ينوي السب بل ينوي رفع الجنابة لاحتمال أنه أوبخ  
 أو أوبى به وبما راجح قوله فانه ينوي السب قال غالب مشايخنا اعتقد م خلافه فسوى  
 بين البالغ وغيره في نية رفع الجنابة اه قلت قد يقال ان شرح م ليس صريحاً في نسبته  
 اليه من الخفاقة لا مكان حمل عبارته على التسوية في طلب الغسل من البالغ وغيره اذ اجن أو  
 أعنى عليه هو بالتبادر من عبارته لا التسوية في النية ونص عبارته في الشرح وبمثل

وليلوغ الصبي بالنس ولندخل المدينة  
 المشرقة وهي موجودة في بعض النسخ  
 فيكون هو السابع عشر وعند  
 سيلان الوادي وتغير راحة البدن  
 وعند كل اجتماع من مجامع الخير  
 القسل للصوات الخمس فلا يسن لها  
 لما في ذلك من المشقة وآكد هذه  
 الاعتسالات فضل الجمعة ثم غسل غاسل  
 الميت (تبيين) قال الزركشي قال  
 بعضهم اذا أراد الغسل للمسنونات  
 نوى أسباب الا الغسل من الجنون  
 فانه ينوي الجنابة وكذا المعصم عليه  
 ذكره صاحب القروع انتهى وبمثل  
 هذا اذا جن قل من جن الا وأرل  
 لقول الشافعي قل من جن الا وأرل  
 اما اذا جن أو أعنى عليه قبل بلوغه ثم  
 أفاق قبل طهانه ينوي السب كغيره

الصبي والبالغ ٨١ أى فى سن الفسل لهما وان اختلفت نيتهما فأذا نال ذلك شيئا محقق عصره وهو بمكان من الدقة نعم ان ورد عنه نص صريح بحاقب اليه عولنا عليه ٨١

### (فصل فى المسح على الخفين) \*

أى فى حكمه وشروطه ومدته ومطلاته وكيفية فاشار للأول بقوله سائر والثانى بقوله ثلاثة شرائط والثالث بقوله وبمسح الخ والرابع بقوله وسطل الخ والخامس بقوله وليس مسح الخ وهو رخصة ولولم يميز بين خاصائص هذه الأئمة واعتراض كونه رخصة بأنها تكون لعدد وبمسح المسح عليهما وان كان قادرا على غسل الرجلين وأوجب بأن الرخصة هنا جمعاها المعوى وهو مطلق السهولة وهو يرفع الحسد عن الرجلين كسح الرأس يرفعه عن الرأس ولأنه يجوز أن يجمع به بين فرائض ولولم يرفعها لا تمتنع ذلك كفى التيمم وكان ذكره عقب الوضوء أنسب لأنه جزمه ولعل المصنف رأى كونه مسحا كالتميم فضمه اليه وقدمه عليه لكونه بالماء فهو أقوى من التيمم وشرع فى السنة الثامنة من الهجرة كما فى بعض شروح المنهاج وقد بناه قول بعضهم أن قراءة وأرجلكم بالجر إشارة للمسح فأنزل قوله تعالى وأرجلكم سابق على ذلك أى على السنة التاسعة والرخن المتعلقة بالقرش ثمانية أربعة خاصة بالطويل وهى مسح الخف ثلاثة أيام والقصير والجيم ونظره ضان وأربعة عامة وهى أكل الميتة والثالثة على الراحة وتزلة الجمعة واسقاط الصلاة بالتيمم برماوى وقد قلدها بعضهم فقال يختص بالطويل من أئمة ٨٢ أربعة أنت بلا انكاد قصره وجسم فمطر بالشد ٨٣ ومسح خفيه إذا بالسنه وبالقصر لكل ميتة أى ٨٤ كذلك ترك خمسة قد بناه يليه فصل داكنا بشر ٨٥ فدى ثلاثة بدون ذكر ومما نالنا فافقه ٨٦ تسع قد جاء من نفسه

وكذا أكل الميتة وأشار بذلك إلى أن فى عدا إسقاط الصلاة بالتيمم من رخص السفر نسجالاته لا يختص بالسفر بل قد يكون فى الحضر أيضا كما ذكره (قوله أى بكرة) هذا كنيته واهمه نفع بالقضاء مصفرغ ابن الحربين كعدة بقتضين كفى بذلك لأنه تدنى من حسن الطائفة إلى التى صلى الله عليه وسلم بكرة فانه كان أسلم ويحجز عن الخروج من الطائفة ولم يمكن حروجه الا هكذا وكان من فضلاء الأصحاب بكرة بفتح الكاف وسكوها كما فى شرح مختصر البزارى واقصر بعضهم على السكون وتجمع على بكرة بفتحها كما يؤخذ من المختار قال فيه وبكرة البئر ما يستق عليها واجمعها بكرة وهو من شواذ الجمع لأن فحله لا يجمع على فعل إلا حرف أى كلمات مثل حلقة وحلق وجماعة وجماء بكرة وبكره وتجمع على بكرات أيضا ٨٧ وجعها القياسى بكار عملاقول الخلاصة ٨٨ فعل وفعله فعال لهما ٨٩ وأكرمتل مرة وقمر (قوله أنه) بكسر الهمزة شورى (قوله ثلاثة أيام) على ٩٠ فمضاف أى مسح ثلاثة أيام فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فاتصافه بكرة أى مسح أى مسح فهو بدل من الأثر ويجوز أن يكون بدل اشتمال من ثلاث فان قلت أن بدل الاشتمال يحتاج إلى ضمير ولا ضمير هنا الآن بقدر تجد فاقدره ان مسح عليهما فإيه ٩١ ويقال انه لا يحتاج إلى ضمير على طريقة ابن مالك فى الكافية

(فصل فى المسح على الخفين) \*  
وأشاره كثيرة كبراني خزيمة وحسان  
فى جمعها عن أى بكرة ثلاثة أيام  
عليه وسلم رخص المسح ثلاثة أيام  
ولما بين وللمتيم يوما وليسلة إذا تظهور  
فليس خفيه أن يمسح عليهما ويرى ابن  
المذر عن الحسن البصرى أنه قال  
حدثني سبعون من الصحابة أن النبي  
صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين  
وقال بعض التفسيرين ان قراءة الجبر  
فى قوله تعالى وأرجلكم المسح على  
الخفين والمسح على الخفين

ومثله بدل البعض من الكل قال فيها

وكون ذي اشتغال أو بعض حجب \* بمضراً أولى ولكن لا يجب

ولا يجوز أن يكون ثلاثة معمول لا يمسح لأن معمول له الحرف المصدرى لا يتقدم عليه ولا  
يصح أن يكون ثلاثة أيام نظراً لأن الأصل في اشتغال الحرف لا أن المتأخر يكون حاصل في جميع أجزائه  
الطرف كما إذا قلت سأفتر يوم الخميس مثلاً والترخيص الواقع من النبي صلى الله عليه وسلم ليس  
مطروحاً في جميع الثلاثة أيام وإنما وقع في جزءها وهو وقت تكلمه صلى الله عليه وسلم كما هو  
ظاهر وفي هذا الحديث تصريح بأن مسح الخف ونحوه حتى في التيمم (قوله جائز) أي العدول  
عن الفسل إلى المسح جائز فلا يتأني وجوب المسح إذا حصل (قوله بدلاً) بمعنى أنه كاف عن  
الفسل لأحققة الغلبة قد أي فهو بدل صوري فلا يتأني أنه من الواجب المخير لأن  
الواجب المخير لا يقع بين أصل وبدل حقيق (قوله على لابه) يخرج غير لابه فالواجب عليه  
الفسل عما دام (قوله الفسل أو المسح) في كلام بعضهم ما يشعر بأنه من الواجب المخير جري  
عليه بعضهم والمختار أنه ليس منه لأن شرط الواجب المخير أن لا يكون بين شيئين أحدهما أصل  
والآخر بدل وفي الآيات البيئات ما حمله أن الواجب المخير لا يكون بين الرخصة وغيرها ١١  
مد (قوله رغبة عن السنة) أي اعتراضاً عما جاءت به أي لفرة الفس منه وعدم طلب  
التفصيل أي لا من حيث نسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم والا كان كفراً وقال زكي أي  
لإشارته الفسل عليه لأص حيث كونه أفضل منه سواء رخصه كراهية لما فيه من عدم العطفقة  
مثلاً أم لا نعم لأن الرغبة أعم من الكراهة والحاصل أنه أثر الفسل من حيث تطاقفه لأص  
حيث كونه أفضل شرعاً وقال شيخنا المراد بالسنة هنا الطريقة وهي مسح الخفين أي لم تألفه  
نفسه لعدم التظيف فيه بل ألقت الفسل التطافة (قوله وشكاً) أي ارتكاً للمسح شكاف  
دليل جوازها لعدم أرض كآية الوضوء الدالة على الفسل فهي معارضة لدليل المسح وشك  
هل دليل المسح متقدم فيكون منسوخاً بدليل الفسل أو لا هل أحدهما أرفع من الآخر  
والتعارض لا يظهر إلا في حق من هو أهل لترجيح كالروى لا في حق غيره لو حو به عمله يقول  
إمامه من غير بحث عن الدليل (قوله أي لم تطعن نفسه إليه) بأن خيلته نفسه المقاصرة  
شبهة في الدليل (قوله وأخاف فوت الجماعة) أي كلاً وبعضاً وظاهرها وإن وقف الشعار  
عليه وإمكان ينفي أن يجب المسح في هذه الصورة ع ش وفرض المسئلة أنه لم يرج  
جاء في غيرها والأول أن النسل أفضل ومجمله أنه لا يمكن جملة الجماعة والواجب المسح  
(قوله أو عرفة) أي أو موت عرفة وانظر ما صورته لما أتى أن المحرم يتشع عليه نسل المحيط  
ولعل صوته أن يلبسه لعذر كبد ١١ اح على المسح أو يصور إذا كان وقت المسح  
حلالاً لم راده الأحرار إذا وصل عرفة ووصلوا بها فبوتوا واشتغلوا بالفسل وبعبارة الألفظي  
قوله أخاف فوت عرفة بأن كانوا واشتغلوا بفسل قدمه فاته الوقوف بعرفة ١١ والعقد أنه  
أن خاف فوت عرفة أو أنادى أسيراً وضاق الوقت ولو اشتغل بالفسل خرج الوقت وأخشى أن  
يرفع الإمام رأسه من الركوع الثاني إلى الجماعة أو تعين عليه الصلاة على ميت خيف اهتدائه ولو  
غسل وجب المسح في الجميع كما في البرماوى على التمسح (قوله وأخذاً) أي أو موت أخذاً

جائز في الوضوء بدلاً عن غسل  
الرجلين فالواجب على لابه الفسل  
أو المسح والفسل أفضل كما قاله في  
الروضة في أحباب صلاة المسافر ثم إن  
ترك المسح رغبة عن السنة أو شكاف  
جوازها أي لم تطعن نفسه إليه لأنه  
شك هل يجوز فعله ولا وأخاف فوت  
الجماعة أو عرفة أو أخذاً أسيراً

فهي بالمحو ولو تعارض عليه قوت معرفة وانقاد عرق وجب تقديم العرق لأن فيه اقتضاد روح  
 كما ذكره البرماوي ومثله في الاطفيحي ثم قال وينبغي تقسيمه في مسئلة الاسير يضيئ الوقت كما  
 هو ظاهر بحيث انه لو مسح اعتقدا الاسير امتناع الوقت فلا وجب عليه الغسل ولا المسح  
 بل الواجب عليه اعتقاد الاسير (قوله أو يحو ذلك) كضيق وقت الصلاة عن الغسل أو  
 صق الماء عنه فتكون الصوري سعا (قوله بل يكره تركه) لما كان التبادر من قوله فالمسح  
 أفضل أن مقابل المسح وهو الغسل خلاف الأولى أضرب عنه وقال بل يكره تركه ونكه بنصف  
 بالغسل (قوله في الأولى) أي والثانية والثالثة وبعبارة شرح المهج بل يكره تركه في  
 الثلاثة الأولى ويجب المسح فيما بعدها (قوله ازالة النجاسة) كأن دسرت رجله في الخف  
 فأراد أن يمسح عليه بدلا من غسلها وقوله والغسل بأن أجنب مثلا وأراد أن يمسح بدل غسل  
 رجله جل (قوله ولو مندوبا) فإن قلت لم يقل ولو مندوبين ليشدل النجاسة المعقوفة عنها اذ تدب  
 ازالها قلت لما كانت العادة الاصل في ازالها الوجوب وانما عني عن بعضها تسهلا  
 على العباد ولا كذلك الغسل فإن أصله يكون واجبا ويكون مندوبا قال ذلك اهد وقال  
 بعضهم الضعيف في قوله ولو مندوبا راجع للقسمين بتأويله بكل منهما واعلم أن المسح تعتبره  
 الاستحكام النجاسة أي العدول عن الغسل اليه فالجواز هو الاصل عند القدرة على كل من المسح  
 والعلل وقديح فيه اذا كان معه ما يكتفي للمسح وهو لابس الخف على طهارة ولا يكتفي للغسل  
 وقديح مع عدم الاجراء بأن كان لابس محر مومع الاجراء في الخف المغسوب وقديح شدي  
 اذا شئت في جوازه أي في دليبه وقديح بذكره فيما اذا كان ضيقا لا يتسع عن قرب فكان تركه الصلاة  
 به بذكره لسه مد (قوله مع عدل الاخرى) فلا يجوز أي لأن القاعدة أن الشارع  
 اذا خير بين كفارين شئين لا يجوز له أن يترك خصله الثالثة (قوله اذ يجب التيمم) أي فلا  
 يجوز الاقتصار على لباس النجاسة ويقال ان العلم له كلفه وقوة فقوله اذ يجب التيمم عن  
 العلية أي الا اذا تحمل المشقة وغسلها أو لبس الخف كالنجاسة فيمسح بعد ذلك عليه ولا حاجة  
 للتيمم اه م د (قوله فهي كالنجاسة) أي في وجوب التطهير فكأن النجاسة لا يصح  
 اللبسها الا بعد طهرها بالماء فكذلك هذه لا يصح اللبسها الا بعد الطهور عنها بالتيمم فيجب التيمم  
 عن العلية كما ذكره (قوله ثلاثة شرائط) فان قيل كان المناسب أن يقول بثلاث من غير تاء لأن  
 شرائط جمع شرط فهو مؤنث فيكون معدود من ثلاثه الى عشرة من غير تاء واجاب سم بأن  
 المراد بالشرائط ههنا الشرط جمع شرط فشرائطه مذكرات وبلا وان كان مؤنثا لفظا (قوله  
 مریدا المسح) اعترضه قل ان نفسه حذف القاعل من المتن قال ولو نفي المفعول وكان  
 اللبس نائب فاعل كالأولى لتحوّلها لولا لابسها غيره اذ لا يشرط كون اللبس بفعله اه ويمكن  
 الجواب بتسامح الشارع في حذف اداة التفسير فيكون من قبيل الفاعل المضمر لا المحذوف اه  
 وقال بعضهم ان قوله مرید من الضمير المستتر اه (قوله بعد كمال الطهارة) ولولا التيمم  
 المحض لقلق الماء بأن تيمم لحو من نجاسة ثم تكلف المشقة بعد أن أحدث ونوضا ومسح  
 على الخف مع كون الماء بضره وهو حرام اه ا ج وأما اذا كان التيمم لقلق الماء  
 فإن المسح لا يصح ولا يوجد حينئذ طهر بعد كمال الطهارة قلبه الانها برؤية الماء اه (قوله

أو تحو ذلك فالمسح أفضل بل يكره تركه في  
 الأولى وكذا القول في سائر الرخص  
 والأدنى في الأخيرين الوجوب ونحو  
 بالوضوء ازالة النجاسة والغسل على  
 مندوبا لا مسح فليس هو المسح على  
 خفين مسح فمجرد مسح في السالمية  
 فلا يجوز ولا قطع ليس خفي ذلك  
 لان بقي بعض النجاسة خفا ولو كانت  
 حتى يلبس ذلك البص لم يجز اللباس  
 احدى رجليه عليه لم يجز اللباس  
 لآخرى الخف المسح عليه اذ يجب  
 تيمم عن العلية فهي كالنجاسة واما  
 مسح المسح (بشأنه شرائط) وتزله  
 اياها كما تستعرفه الأول (أن يندلى)  
 مریدا المسح على الخفين (بشأنه بعد

بال)

أى تعلم) فسر الكمال بالقلم لدفع توهم ارادة مكملات الطهارة وهى المتدنيات كالتلثت  
والملتأى ويستقر الطهر اى أن يستقر القدم في محله وهذا التقيد يؤخذ من قول الشارح الا ترى  
ولو ابتداء لبس بعد غسلها الخ (قوله ولو لبسها) هو فتح اللام وكسر الهمزة لان الماضي  
فى الامور الخمسة بكسر الهمزة لا غروا ما المضارع فبفتحها قال تعالى يلبسون ثيابا خضرا  
واحتوروا الخمسة عن المتدنية فانه فى الماضي يفتح الهمزة فى المضارع بكسرها قال تعالى  
وللبسنا أى خلطنا عليهم ما يلبسون ونظم بعضهم ذلك فقال

بعين مضارع فى لبس نوب \* ألقى خلطه في الماضي بكسر  
وفى خلط الامور اى يعكس \* ليهنهما هذه بضم عسر

(قوله الا أن ينزع الاوى من موضع القدم) كان الاخضر أن يقول الا أن ينزع الاوى كذلك  
ثم يدخلها كما جبره فى شرح المنهج ومن ذلك ما وقع فى الرجل اليسرى فلا تلاحظ المسح من  
نزع الاوى وعودها واما لو لبس اليمنى قبل اليسرى ثم لبس اليسرى بعد طهارة طغت اليمنى  
فلا يكاد يبرح خف اليسرى لو وقع بعد ذلك الطهر ع ش قال العلامة زى فان قلت  
هلا اكتفى باستدامة اللبس لانه كالاتداء كما سألنى فى الايمان قلت اعمى يكون كالاتداء  
اذا كان الاتداء صحيحا وهما ليس كذلك لقوات شرطه وهو كونه بعد كمال الطهارة  
(قوله ولو غسلها فى ساق الخفين الخ) هذه المسئلة تواردة على مفهوم قوله أن يتدنى والمسئلة  
التي بعدها واردة على منطوقه اذ يصدق أنه ابتداء اللبس بعد كمال الطهر ومع ذلك لا يجزئ المسح  
لتقص الوضوء قبل استقراره (قوله فى ساق الخفين) حرح به ما لو غسلها فى قدم الخلف  
فانه لم يميز (قوله ولو ابتداء اللبس بعد غسلها الخ) يشير الى بيان المراد من الاتداء الواقع  
فى كلام المصنف لانه ظاهر كلامه الاجراء والحال هذه اه ع ش على الفزى (قوله قد  
وصلوها) خرج ما لو كان بعد الوصول ومعه ويمكن توجيهه فى المقارنة بأن ينزل وصلوها محل  
القدم مع الحدث منزلة الوصول المتقدم على الحدث لقوة الطهارة ووجد فى بعض الهوامش  
خلافه من غير ضرورة وقد ثبت عنه ع ش (قوله لم يميز المسح) بضم الهمزة وسكان الجيم أى  
لم يصح نظر الاصل عدم اللبس وفارق ما لو كان لابس الخلف بشرطه ثم اراد الهمام من مقرها الى  
ساق الخلف ولم يظهر من محل الفرض شئ قالوا لاجل المسح لاستصحابه الاصل وهو اللبس  
الصحيح فخلص انهم نظروا فى كل مسئلة لاصلها اه ا ج (قوله لان حقيقة الظهر  
الخ) قال قل هذا السؤال ناشئ عن اتحاد معنى الطهارة والطهر وهو محتمل اه قلت  
هـ ما مشا لزان ان لم يكونا متحدين وانكس كان الانبى للشارح أن يقول لان حقيقة  
الطهارة وتلازم لى (قوله) ولا احتمال توهم الخ) أى لدفع التوهم المحتمل أى الذى تحتله  
العادة ولو قال لدفع توهم الخ كان اوضح ويحاج ايضا بأنه اعاد كذلك اشارة لرد قول الزنى  
انه اذا غسل رجلا فادخلها الخف ثم غسل الاخرى كذلك وأدخلها فان لبسه صحيح فى هذه الحالة  
مع لبسه للاوى قبل كمال الطهر هذا وكان الاوى حذف أو نقول تأكيد الاحتمال أى لدفع  
توهم ارادة البعض لان التأكيد انما يأتى لدفع الجواز (قوله أى الخفان) التعبير بما جرى  
على الغالب والا فالقياس فيما لو خلق له أن يذمن رجلين أنه لا يتنى اجزاء المسح من لبس خف

أى تعلم) (الطهارة) من الحدثين الحديث  
السابق فلو لبسها قبل غسل  
رجليه وغسلهما فى الخفين لم يجز المسح  
الا أن ينزعهما من موضع القدم ثم  
يدخلهما فى الخفين ولو أدخل احدهما  
بعد غسلها ثم غسل الاخرى وأدخلها  
لم يجز المسح الا أن ينزع الاوى من  
موضع القدم ثم يدخلها فى الخف ولو  
غسلها فى ساق الخفين ثم أدخلها  
موضع القدم جاز المسح ولو ابتداء اللبس  
بعد غسلها ثم أحدث قبل وصلوها  
الى موضع القدم لم يجز المسح ولو كان  
عليه الحدثان فغسل أعضاء الوضوء  
عنها وليس الخلف قبل غسل باقى بدنه لم  
يجع عليه لانه لبسه قبل كمال الطهارة  
فان قبل لحظة كمال لاجل الحاجة اليه لان  
حقيقة الطهر أن يكون كاملا وان ذلك  
اعترض الزانى على الوجيز بأنه لاجل  
التقيد الخاف لان من لم يغسل رجليه  
أو احدهما ينظم أن يقال انه ليس  
على طهر اجماع - بأن ذلك ذكرنا كيدا  
أو لاحتمال توهم ارادة البعض (و)  
الناس من الشروط (أن يكونا) أى

الخفان

لكل واحدة مما يجب غسلها في الوضوء على التفصيل المبين ثم والمسح عليه والسابق الى القدم  
فيما لو كان في كل جانب قدمان على سابق أنه لا يكتفى بجمع كل قدمين في نصف ثم ان التقاطع  
انجبت كفاية ذلك سم (قوله من القدمين) هكذا في نسخ المتن ومن فيه بيان في أي محل  
غسل القرض هو القدمان لكنه يكره قول الشارح وهو القدم بكسبه الخ وإذا رأينا  
في عدة نسخ من الشارح اسقاط لفظة من القدمين فاقبل مد وأجيب بأنه لما كان بيان  
محل غسل القرض بالقدمين فيه قصور لانه لا يشتمل الكعبين بين الشارح المراد بقوله وهو الخ  
فلا تكرر تأمل (قوله وهو القدم بكسبه) بيان لقوله محل غسل القرض واما في غسل  
لقرض العين وقوله من سائر الجوانب متعلق بسائر وأعتقد شيئا الشمس ح ف أنه لا بد  
أن يكون سائر أو قوا عند اللبس فإذا كان غير ارتعد اللبس ثم صار ارتاعده لم يكف  
بخلاف طهارة الخف فلا يشترط وجودها عند اللبس اه واعتبر ان مجرد ذلك وقت الحدث  
لانه أول المدة اه فإذا كان وقت اللبس متجسسا وطهر قبل الحدث كفي وبعبارة م والمتجسس  
كالتمس كما في المجموع خلافا لابن المقرئ ومن تبعه في أنه يصح ويستقده من المصحف ونحوه  
قل غسله والصلاة بعده اه بمجرد وقوله والمتجسس كالتمس أي في عدم حصص المسح قبل  
غسله خلافا لابن المقرئ أي فانه يصح عنده المسح مع وجود الطائفة فاللبس صحيح بانفاق  
والزراع انما هو في حصص المسح وعده كالمحصر مع عبادة م وان كان جعل طهارة في عبادة  
المسح حالا يقتضي عدم حصص اللبس وليس مرادا قال الرشدي قوله فلا يكتفى بغيره الى قوله  
والتمس كالتمس أي لا يكتفى في المسح عليهما كما هو صريح كلامه فليست الطهارة شرطا  
للبس (قوله ولو تحرق الطائفة أو الطهارة) بكسر أولهما ع ش على م (قوله الشاف) كزجاج  
والدور أي لو فرض تسامع المشي عليهما قال خ من نظائر المسئلة رؤية المسح من وراء الزجاج  
يرى غالبا على خلاف ما هو عليه شرح م (قوله منع نفوذ الماء) أي بنفسه فلو كان شمعها  
ومنع الشمع نفوذ الماء لا يكتفى المسح عليه والمراد بمنع هو منع من قرب لوصب عليه (قوله وقال  
في المجموع) أي في العرق بين الخف وسائر العورة (قوله وقد حصل) أي بالشاف (قوله ولم  
يحصل) أي بالشاف (قوله منسوح) لو أسقطه واقتصر على ما لا يصح نفوذ الماء لكان أولى  
وأعم ف ل (قوله من غير محل الخرز) أي فلا يفتقر نفوذ الماء من محل الخرز وما عني عن  
وصول الماء من محله لغير الاحتراز (قوله لوصب) أشابه إلى أن المراد بالماء الذي يصب  
الخف نفوذ ماء الصب أي وقت الصب ولا يضر تنوذه بعد مدة خلافا لولي العراقي حيث قال  
الذي أقرني عليه شبحي ووالدي أن المراد ماء المسح وزيان أدنى مني يمنع ماء المسح وفي شرح  
الهمزة وعلم بذلك أن العرة عما الغسل لعماء المسح لانه لا يخذ كاصرح به الامام وغيره بتقدير  
نفوذ فانه لم يمتهم ما لعماء المسح فقط كما قال به جماعة اه (قوله لعدم صفاته) أي قوة (قوله  
لأن الغلب) على لقوله ولا يجزئ مسح المعل بقوله لعدم صفاته فهو على المعل بلعل بعله على  
حدة قول الشهاب وعرفته صكرامة للامام الشافعي رضي الله عنه (قوله أنه يمنع النفوذ)  
أي بداتها لاسوة نفوذ شمع كرت وما يمنع هو الماء الجوش الثقيل فلو جعل خف منه صم المسح

(سائر محل غسل القرض من القدمين) في الوضوء وهو القدم بكسبه من سائر الجوانب لأن الأعلى فلورق القدم من اعلاه مكان كان واسع القدم من سائر العورة فانه ارأس لم يضر عكس سائر الأسفل من الأعلى والجواب لاس الأسفل لان القمص مثلا في سائر العورة يتعد لسان البدن والخف يتعد لسان لسان الرجل فان قصر عن محل القرض أو كان يتفرق في محل القرض شرو لو تحرق الطائفة أو الطهارة والشافى تحرق الطائفة ولو تحرقا من صفيق لم يضر والاضرب ولو يضر والمراد موضعين غير متضادين لم يضر يكتفى بالشافى الخ لولا لا ما يمنع الرؤية قصد الشافى عكس سائر العورة لأن قصد هاتين نفوذ الماء ومنع الرؤية وقال في المجموع ان العرة في الخف عسر غسل الرجل بسبب الساتر وقد حصل والمقصود بسائر العورة سترها بجرم عن العيون ولم يحصل ولا يجزئ من غير محل لا يمنع نفوذ الماء الى الرجل من غير محل الخرز لوصب عليه لعدم صفاته لأن الخرز لوصب عليه لأنها تمنع النفوذ العاكس من الخفاف الدالة على قصد صرف اليها المصوص الدالة على ان يترك في القدر واجبا دينا

علاها

عليه (قائلة) « وقع السؤال عما لو كان له خفق قوى وهو أسفل الكعفين ولكن خبط عليه  
 السراويل الجوخ المانع من الماهل يكنى المسح جيتدا ولا نظر الصورة انقلب قبل وصله  
 بالسراويل فأثبت بجواز المسح فانه لا تلبس ثياب شرعية سائر محل الكعفين اذا لم يتقاعد  
 ذلك عن خبطه من قطع جلود خيط بعضها بعض وان صغرت القطع اه (قوله) «  
 يمكن اتباع المتي الخ) المراد بالامكان هنا السهولة لا ضد الامتناع والالورد الضيق وغيرهما  
 لا يسهل فيه التتابع فانه يمكن المتي فيه وعادة قل قوله مما يمكن أى يسهل وان لم يوجد  
 المتي بالقلع والمراد الارض التي يغلب المتي في مثلها انما هو شديدة الوعر (قوله) «عليها» أى  
 فيما كانى بعض السخ والوجه اعتبار القوس من الحدث بعد اللبس لان به دخول وقت المسح  
 حتى لو امكن تردد المقيم فيه يوما وليلة من وقت اللبس لامن وقت الحدث لم يكف قاله مر  
 سم (قوله) «والترحال» لعل المراد به المتي والتردد في قضاء الحاجة لا المتي في قطع المساحة  
 (قوله) «ولو كان لاسمه مقدما» أى عاجرا (قوله) «والاقرى الى كلام الاكثرين» معقد (قوله)  
 التردد فيه) أى على الاقرى من غير عانة بغيره كداس اه قل وانما عسر في المقيم حاجات  
 السفر لان حاجات الاقامة لا تؤثر في الخفاف الضعيفة خلافا لقصاى وايضا لان حاجات المقيم  
 لا تستبيط بخلاف حاجات المسافر اذ قد يكت المقيم طول نهاره في قضاء حوائجه بخلاف  
 المسافر فان حوائجه مضبوطة أفاده شيخنا العزيز مع زيادة قال سم ولو اراد المسافر  
 مسح مدة المقيم وكان يمكن اتباع المتي عليه مدة تها فكتى وعادة قل على الاجلال والمعتبر  
 حاجات المسافر الغالية في الارض العالة يوما وليلة بمقيم وثلاثة أيام بلياليها للمسافر خلافا  
 لان جهر في اعتبارها في المقيم حاجات الاقامة والاعتبار في القوة بأول المدة لا عند كل مسح ولو  
 قوى على دون مدة المسافر ووقو مدة المقيم أو قدره فانه المسح بقدر قوته اه (قوله) «بخلاف  
 ما لا يمكن المتي فيه» محذور الى (قوله) «لما ذكر» أى لتردد (قوله) «ولتصديق رأسه» أى  
 بأن جطت رأسه أى اعلانه من نحو حديد كآزره شيخنا (قوله) «أو وضعه» قال في الصباح  
 الضعيف يفتح الضاد لفتح يميم وبضمه لغة قريش بخلاف القوة والجمعة فالجموع مصدر  
 وضع مثل قرب قربا والفتح مصدر وضع من باب قتل ومنهم من يجعل المفتح في الرأى  
 والضموم في الجسد وهو مضعف بالجمع ضعفا وضاعفا أيضا وجاء مضعف وضعفى (قوله) «بحجوب  
 الصوفية» وهو بفتح الجيم والواو الساكنة ولز «المفتوحة ما يلبس مع النعل كخفاف  
 القضاة رجائي وفي شرح الروض وهو الذى يلبس مع المكعب أى البابو ج ومنه خفاف  
 القضاة والقضاة وهو المعروف بالزم اه (قوله) «والمتخذ من جلد ضعيف» عطف على حجوب  
 الصوفية عطف عام على خاص (قوله) «أو لفرط سعة» بفتح السين والعين المهمتين ومنه قوله  
 تعالى ليقن ذو سعة من سعته برماوى (قوله) «الأن يكون الضيق يسع» أى أو يسع المتسع  
 أيضا عن قرب كان غسلة في الماستلا عس (قوله) «عن قرب» متعلق بقوله يسع (قوله) «كنى  
 المسح عليه» هذا علم من الاستدانة فكان الاولى حذفه وأتى به مفرعا بأن يقول فيكنى المسح  
 عليه (قوله) «أن يكونا طاهرين» أى حالة اللبس بالشرط السابقة خلافا لبعضهم قل وعادة  
 سم على التث والظاهر أن طاهرهم ما غير مشترطة في صحة لبسها حتى لو كان بها نجاسة

(و) الثالث من الشروط (ان يكونا ساعا)  
 (ما يمكن اتباع المتي عليها) (قوله) «ساعا»  
 حاجته عند الخط والترحال وغيرهما  
 مما جرت به العادة ولو كان لاسمه مقدما  
 واختفى في قدر المدة المترد فيها فسطه  
 المحاملى ثلاث ليل فاصعدا وقال  
 في المهمات المعتمد ما ضبطه الشيخ أبو  
 حامد عساقلة القصير قرب ساعته  
 والاقرى الى كلام الاكثرين كما قاله ابن  
 العماد أن المعتبر بالتردد فيه سوا فتح  
 العمدان يوم وليلة بالمقيم وتعمده وسفر ثلاثة  
 سفير يوم وليلة بالمقيم والمساافر قصر لانه  
 أيام وليس بالمتن المسافر قصر لانه  
 بعد انقضاء المدة يجب زعمه فقوته  
 تعتبر بأن يمكن التردد فيه لذلك  
 في ذلك المتضمن جلا وغيره كلب  
 وخرق مطبقة بخلاف ما لا يمكن المتي  
 فيه لما ذكره كلفه كالمطبخ أو تصديق  
 رأسه المانع من التوث أو وضعه  
 بخرب الصوفية والمتخذ من جلد  
 ضعيف أو لقلته كالمسحة العظيمة  
 ضعيف أو لقلته كالمسحة العظيمة  
 أو لفرط سعة أو وضعه أو لقلته  
 يكون المسح عليه اذا حاجة لنيل ذلك ولا  
 يكون المسح عليه اذا كانت الحاجة لنيل ذلك ولا  
 فائدة في ادامته قال في المجموع الا أن  
 فائدة في ادامته قال في المجموع الا أن  
 يكون الضيق يسع شى فيه وقال في  
 الكفا عن قرب كنى المسح عليه بلا  
 خلاف والشرط أربع الذى أعقته  
 المصنف أن يكونا طاهرين



لا يفي عنها حال اللبس ثم أزالها قبل المسح أجراً ثم بعد صحة لبس نجس العين كالتخمين جلد الميتة إذا دبح حال لبسه اه وقوله قبل المسح ظاهره وان أحدث قبل غسله لكن في ابن حجر ما يقيد اشتراط الغسل قبل الحدث وهذا هو الظاهر فاحفظه ولا تأخذ بعموم عبارة اذا لم تزل المقول اه اج ومنه ع ش على م و أما بقية الشروط فاعتبر ح ف وجودها عند اللبس ونسوى بعضهم عنها وبين الظاهرة فقال يكفي وجودها قبل الحدث وان فقدت عند اللبس اه شوري (قوله من جلد ميتة) أي مما ميتة نجسة لا نجسها وأدى وان حرم فيه ويفرق بينه وبين عدم صحة الاستنجاء به بأن الاستنجاء أغلظ من اللبس م (قوله وقائدة المسح وان لم تنصرفيها) أي الصلاة أي فلا يعترض بعدم اطراد التعليل (قوله ولأن الخلف يدل عن الرجل) قضية هذه العلة عدم صحة مسح الخلف اذا كان على الرجل حال من نجس أو تحت أظفارها ومنع وصول الماء لأنها لا تظهر عن الحدث مع وجود ما ذكر والمعتمد صحة المسح على الخلف مع وجود الحائل زى وسم واج وقوله ع ش على م من مم على المنع ثم قال وعليه فيمكن الفرق بين الحائل ونجاسة الرجل بأن نجاسة منافية للصلاة التي هي المقصود بالوضوء ولا كذلك الحائل هنا اه وبعبارة الرجائي ولو كان في الرجل نجس لا يفي عنه اه وشوكة ظاهرة أو وسع تحت الأظفار امتنع المسح اه وهو ضعيف بالنظر لنجاسة وبعبارة غير الناحية ولأن الخلف يدل عن الرجل وهي لا تغسل في الوضوء ما تزل نجاسة ما قدنا بدلها وهي أظهر وأخصر (قوله وهي لا تظهر عن الحدث) فأعطى الخلف حكم الرجل (قوله والمتنجس كالنجس) أي ما لم يغسل قبل الحدث (قوله لأن الصلاة) عليه لا تمتص وما تقدم عليه النجس وحسبته فلا تكرر في كلام الشارح (قوله كالتياب لها) فيه أنه قال أولاً وغيرها تبع لها وليأت بالكاف ولعل العبارة الثانية أولى (قوله ما لا نجاسة عليه) فان مسح محل النجاسة لم يبعثها وقولهم ماء الطهارة اذا أصاب النجاسة المعقوفة عنها لم يضر تحمله اذا أصابها لا قصد اهل (قوله مسحها) وان سال اليها نعم امت النجاسة المعقوفة عنها ان لم يمسح بعد جواز المسح عليها اه م قال شيخنا ح ف ولا يكف المسح بمجرد بله المسح به وطاهره ولو بالكيفية الآتية وبعبارة شيخنا م و حيث قلنا بالجواز هل يقتصر على أقل مجزئ أو بعمل المطلوب قال شيخنا م كحل محتمل والأقرب الثاني وبني ما لو تمت الصلاة المعقوفة عنها العمامة هل يجوز التكميل عليها كالحف اذا عتته أو لا ويرى قال شيخنا أيضاً الوجه الثاني ويفرق بأنه في الخلف ضروري للعموم النجاسة فلا يبعد عن المسح ولا كذلك العمامة فان مسحها ليس مقصود الدلالة بل تابع للمسح جرم من الرأس فهو غير ضروري وهو فرق جلي اه اج وهذا غفلة مما تقدم أن من شروط التكميل على العمامة أن لا يكون عليها نجاسة معقوفة عنها اه وقوله بله المسح به اذ في تكليفه فهو الحرة مشقة خصوصاً ما تكرر الطهارة ولأنه لو لم يكن مأموراً به ولا يكف غسل يده بعد المسح ما لم يمسح من المشقة أيضاً ويعنى عنها بالنسبة للهالة ومروبه وبذلك لا بالنسبة للمائع والماء القليل الآن قياس العفو عن اصلاح نجس قبله زيتها متنجس بأصبعه وارجاع طعام يده تنجس بعضها بنجاسة معقوفة عنها العفو عنها أيضاً بالنسبة للمائع والماء القليل نقلاً لاطفيحي ع ش (قوله بشعر نجس) ولوس

قوله بالنظر لنجاسة يها من نسخة المؤلف عليه بالنظر لغير النجاسة تأمل اه

فلا يكفي المسح على خفاً اتخذ من حله ميتة قبل الدباغ لعدم مكان الصلاة فيه وقائدة المسح وان لم تنصرفيها قال قصد الاصل منه الصلاة وغيرها تبع لها ولأن الخلف يدل عن الرجل وهو نجس العين وهي لا تظهر عن الحدث ما لم تزل نجاسة ما فكف مسح عن البدل وهو نجس العين والمتنجس كالنجس كافى المجموع لأن الصلاة هي المقصود الاصل من المسح وما عداها من مس المصنف ونحوه كالتابع لها كما تزم لو كان على الخلف نجاسة عليه عنها ومسح من أعلاه ما لا نجاسة راد صح مسحها فان مسح على النجاسة راد التاب و لمه حيث غسله وغسل التاب في المجموع اه (قرع) \* لو حوز يده ذكره في المجموع اه والشعر نجس حقه بشعر نجس والخط والشعر رطب

مغلط والخيل ليس بقيد بل يجرى العنقوا يضاني نحو القرب والروايا والدلاء الخروقة بشعر اتخزير  
 مثلاً لا تسمعه كالابر وعبان شرح م ر ولو خز خفه بشعر فبحس مع رطوبته أو رطوبة  
 الخلف ظهره بفسله دون محل الخروقة يعني عنه فلا يحكم تنجس رجله المبتلة ويصل في  
 القرائن والنوافل لعموم البلوى به اه (قوله طهر بالقتل) وفي المغلط سماعا واحدا  
 بالتراب الطهور ويصل فيه الفرض والنقل ولكن الاحوط تركه اه زى (قوله ولو عاصيا  
 باقامته) كعدمه امره سيد بالسر فأقام ولما كانت الاقامة ليست سببا للمسح صرح مع العصيان  
 بها (قوله وهو عاص بفره) أى ابتدأه أو استأه فيشمل العاصي بالسفر كان أنشأه  
 طاعة ثم قلبه معصية فيه صرح شذ على يوم وليلة فان عصى بعد كمالها نزح حالا (قوله وكذا  
 كل سفر غنغ فيه القصر) وان لم يكن عاصيا كالهائم (قوله فيستنجي بالمسح) وغاية ما يستنجيه  
 في هذه المقتضعات صلوات ان جمع بالمطر والافست صلوات كان أحدث يوم الاحد مثلاً بعد  
 الروال فينوضاً ويصح وصلى الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء ثم الصبح ثم الظهر بقية اليوم  
 والليله ثم في حال صلاة الظهر أمطرت السماء فجمع العصر مع الظهر جمع تقديم فهدده معة فان لم  
 يجمع ففيه ستة وقوله ويصح المسافر ثلاثة أيام الخ وغاية ما يستجس من الصلوات في هذه المدة  
 سبعة عشر ان جمع بالسفر جمع تقديم والافسة عشر والمثال كالأول بهالة فنقول كان أحدث  
 يوم الاحد بعد الزوال فيظهر ويصح وصلى الظهر بقية صلوات يوم الاحد وهي أربعة ثم  
 الاثنين والثلاثاء عشرة ثم صبح يوم الاربعاء وظهره اثم جمع عصره مع الظهر جمع تقديم لاجل  
 السفر فذهبتا عشرة صلوات فان يجمع العصر مع الظهر جمع تقديم كانت ستة عشر ومحل هذا  
 في كل من التقيم والمسافر في الصلوات المؤداة أما المقتضيات فلا حصر لها والجمع بالمطر بالنسبة  
 للمقيم وبالسفر بالنسبة للمسافر وهو جمع تقديم في كل منهما كما هو ظاهر (قوله ما يستنجيه  
 بالوصوء) أى الكامل (قوله ثلاثة أيام ولياليهن) أى ولو ذهابا وايابا شرح م ر فانه في كيف  
 يتصور قوله ذهابا وايابا فانه يقطع سفره بوصوه مقصده يقال في قصور ذلك بان يسافر الى غير  
 محل اقامته واذا وصل ولم ينو اقامة نقطع السفر فانه يترخص ذهابا وايابا مدة الثلاثة اه اح  
 وصورة بعضهم أيضا بعد من سفره لغري وطنه لحاجة (قوله والمراد بلياليهن الخ) فيه اشارة الى  
 أن التعبد بقوله كالتحديث ولياليهن تغليب ليشعل ما لو أحدث وقت القبر اه م وعبارة  
 الشو يرى قوله والمراد بلياليهن الخ جواب عن اعتراض وهو أن ليلة اليوم هي السابقة عليه  
 لا المتأخرة عنه والمسافر يمسح ثلاثة أيام وثلاث ليال مطلقا كما يمسح المقيم وما عليه كذلك ولا  
 يؤخذ ذلك من التعبد بلياليهن الا على تقدير وقوع ابتداء المدة عند العروب ودون ما اذا كان  
 عند الغمر فلا يمسح سوى ثلاثة أيام ولياليه فقط لأن الليلة الثالثة لليوم الرابع لسبقها عليه  
 فأجاب بأن المراد ماد كروفاق الخيارات في أن المتبايعين لا يستفيدان الليلة المذكورة بأن  
 المدة التي يقتضي ليس موجود في الليلة الرابعة بخلاف المعنى المقتضى للصار وهو الترتي فانه  
 لا يلزم استمراره في تلك الليلة بل العالب حصوله قبلها فلا ضرورة الى ادخالها وطاهره وان نص  
 عليها فنحيز (قوله أم لا) أى لم يسبق اليوم الاول ليلته بأن تأخرت عنه وتجب بها ليلته  
 لاتصالها به والا وهي ليلة اليوم الذي بعدها لان الليل سابق النهار فلاضافة لادى ملازمة (قوله

طهر بالقتل طاهره دون محل الخنزير  
 ويغنى عنه فلا يمسح الرجل المبتلة  
 ويصل فيه القرائن والنوافل لعموم  
 البلوى به كافي الروضة في الاطعمة  
 خلافا لما في التحقيق من أنه لا يصل  
 فيه (ويصح التقيم) ولو عاصيا باقامته  
 والمسافر سفر اقصر أو أطول ولا وهو  
 عاص بفره وكذا على سفره يمسح فيه  
 القصر (وما عليه) كالمسح فيستنجي  
 بالمسح ما يستنجيه بالوصوء في هذه  
 المدة (ويصح المسافر) سفر قصر  
 (ثلاثة أيام ولياليهن) فيستنجي بالمسح  
 ما يستنجيه بالوصوء في هذه المدة ودليل  
 ذلك الحد السابق أول الفصل رحمه  
 صل عن شرحه بن هاشم ألت على بن  
 أبي طالب عن المسح على الحقب فقال  
 جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر وما عليه  
 للفقهاء والمراد بلياليهن ثلاث ليال  
 منه لا بمعنى أيامه اليوم الاول ليلته  
 أم لا

فأما حدث الخ) كان الأولى كما في التمسح عدم التفرغ لانه لم يتقدم ما يفرغ عليه (قوله وما  
 الخ) الظاهر من الخ) لانه لا أصل وضعه لما لا يعقل (قوله تنبيه الخ) المراد من هذا  
 التمسح أن دأب الحديث انما يباح به المسح لقرض واحد فمعه كلفه التمسح أى التمسح المتيقن فان  
 قبل لأحاجة له كرهه المسئلة حيث لا يمكن الجمع معها فيه عن الفصل مدة التمسح فقبل ذلك  
 فائدة وهي العلم بأن له المسح في الجلة وأنه يغني عن الفصل بالنسبة للزوافل وان لم يكن ذلك  
 مستقرا لجميع المتكلمين كونه فائز (قوله مثل اطلاقه) أى في المسح والمدة أما الأولى فظاهر  
 وأما الثاني فلا ينعى عليه تلك المدة للزوافل بأن ترك القرائن (قوله كالمستحاضة) أى غير  
 متعيرة أما المتعيرة فإن اعتسفت وليست الخلف مصمت للزوافل فقط لانه لا يقتل لكل فرض  
 (قوله فيجوز له المسح على الخلف) ويشترط في خفه أن يكون مما يمكن فيه التردد لمواضعه يوم  
 وليلة التمسح وثلاثة للمساقر سفر قصر وان كان يجزأ للبر لكل فرض لانه لو تركه ومع  
 للزوافل استوفى التمسح بكاملها كما صرح به ابن حجر (قوله لكن الخ) استند والمسمى ما شمله  
 الاطلاق المذكور (تنبيه) مثل دأب الحديث الوضوء المضموم اليه التمسح ليصح ويحصى  
 التمسح لا لتفقد الماء بل لخصوص مرض بأن تكلف الثاني غسل أعضاء غير الجلين وان حرم عليه لأن  
 القرض أنه يضروه أو لم يضروه لعل تيممه لحصول الشفوع وهذا يصدق عليه أنه مسح على خف  
 ملبوس على تيمم بعض بقية فقد الماء اه حل أى قصورة المسئلة أن الظاهر الذي ليس عليه الخلف  
 هو التمسح لانه هو الذي يستتبع به فرضا ووافل أو ووافل فقط ثم بدلس الخلف على التمسح تكلف  
 المشقة وضوءا ومسح على الخلف فإن وضوءا هدا يستتبع به فرضا ووافل ان لم يكن صلى بالتيمم  
 الذي ليس عليه الخلف فرضا أو ووافل فقط ان كان صلى به فرضا ووافل لا فائدة في دلس الخلف  
 على التمسح لانه لا يمسح عليه الا أن يقال له بدلس الخلف برمد لا أو ليمسح عليه في المستقبل اذا بقي  
 وضوءا وإذا تكلف المشقة وضوءا اه شجنا (قوله لانه محدث) المراد بالحدث هنا المنع أى  
 ممنوع بالنسبة الخ (قوله فكأنه) الأولى فهو كائلا تعليله بقوله فان ظهر الخ اللهم الا أن  
 يقال استعمل كأن في الامر المحقق (قوله لا يرفع الحدث) ان كان المراد بالحدث المنع كان  
 المعنى لا يرفع الحدث رفعاعاما وان كل المراهبة الامر الاعتباري كان المعنى لا يرفع الحدث  
 أصلا لا رفعاعاما ولا خاصا شجنا (قوله أما حادثة الدائم فلا يحتاج معه الى استئناف طهر أى  
 بالنسبة للخل فقط فلا بد صلى به فلا حاشا أما بالنسبة لفرض آخر فلا بد من ذلك لانه لا يصلي  
 بطهره الا فرضا واحدا فقط كما هو معلوم فتخلص أن حادثة غير الدائم كحدثه الدائم في أنه لا يستتبع  
 به الا فرضا واحدا فقط (قوله بل طهره) ظاهره حتى بالنسبة للخل أى فيستأنف طهارة  
 ويمسح ولا يزع الخلف الا اذا صلى فرضا أو أراد أن يصلي آخر والحاصل أن تأخير الدخول  
 في الصلاة لا لمصلحة تأخير تأخيره غير الدائم فيطهر طهره بالكلية ما في فيه من ريب أو أحدث غير  
 حده الدائم اه شجنا عثمانوى (قوله من حين يحدث) حين من أسماء الزمان يجوز اضافته  
 الى الجمله ويجوز فيه حثث الاعراب والبناء على الفتح ثم تارة يكون البناء أرفع وبالعكس  
 فالاول اذا كان المضاف اليه جلة تعليله فاعلمنا حتى والثاني اذا كان المضاف اليه جلة اسمية  
 او فعلية فاعلمنا معربا كما هنا قال ابن مالك واخبر شامتلف قد لينا

فأما حدث الخ) كان الأولى كما في التمسح عدم التفرغ لانه لم يتقدم ما يفرغ عليه (قوله وما  
 الخ) الظاهر من الخ) لانه لا أصل وضعه لما لا يعقل (قوله تنبيه الخ) المراد من هذا  
 التمسح أن دأب الحديث انما يباح به المسح لقرض واحد فمعه كلفه التمسح أى التمسح المتيقن فان  
 قبل لأحاجة له كرهه المسئلة حيث لا يمكن الجمع معها فيه عن الفصل مدة التمسح فقبل ذلك  
 فائدة وهي العلم بأن له المسح في الجلة وأنه يغني عن الفصل بالنسبة للزوافل وان لم يكن ذلك  
 مستقرا لجميع المتكلمين كونه فائز (قوله مثل اطلاقه) أى في المسح والمدة أما الأولى فظاهر  
 وأما الثاني فلا ينعى عليه تلك المدة للزوافل بأن ترك القرائن (قوله كالمستحاضة) أى غير  
 متعيرة أما المتعيرة فإن اعتسفت وليست الخلف مصمت للزوافل فقط لانه لا يقتل لكل فرض  
 (قوله فيجوز له المسح على الخلف) ويشترط في خفه أن يكون مما يمكن فيه التردد لمواضعه يوم  
 وليلة التمسح وثلاثة للمساقر سفر قصر وان كان يجزأ للبر لكل فرض لانه لو تركه ومع  
 للزوافل استوفى التمسح بكاملها كما صرح به ابن حجر (قوله لكن الخ) استند والمسمى ما شمله  
 الاطلاق المذكور (تنبيه) مثل دأب الحديث الوضوء المضموم اليه التمسح ليصح ويحصى  
 التمسح لا لتفقد الماء بل لخصوص مرض بأن تكلف الثاني غسل أعضاء غير الجلين وان حرم عليه لأن  
 القرض أنه يضروه أو لم يضروه لعل تيممه لحصول الشفوع وهذا يصدق عليه أنه مسح على خف  
 ملبوس على تيمم بعض بقية فقد الماء اه حل أى قصورة المسئلة أن الظاهر الذي ليس عليه الخلف  
 هو التمسح لانه هو الذي يستتبع به فرضا ووافل أو ووافل فقط ثم بدلس الخلف على التمسح تكلف  
 المشقة وضوءا ومسح على الخلف فإن وضوءا هدا يستتبع به فرضا ووافل ان لم يكن صلى بالتيمم  
 الذي ليس عليه الخلف فرضا أو ووافل فقط ان كان صلى به فرضا ووافل لا فائدة في دلس الخلف  
 على التمسح لانه لا يمسح عليه الا أن يقال له بدلس الخلف برمد لا أو ليمسح عليه في المستقبل اذا بقي  
 وضوءا وإذا تكلف المشقة وضوءا اه شجنا (قوله لانه محدث) المراد بالحدث هنا المنع أى  
 ممنوع بالنسبة الخ (قوله فكأنه) الأولى فهو كائلا تعليله بقوله فان ظهر الخ اللهم الا أن  
 يقال استعمل كأن في الامر المحقق (قوله لا يرفع الحدث) ان كان المراد بالحدث المنع كان  
 المعنى لا يرفع الحدث رفعاعاما وان كل المراهبة الامر الاعتباري كان المعنى لا يرفع الحدث  
 أصلا لا رفعاعاما ولا خاصا شجنا (قوله أما حادثة الدائم فلا يحتاج معه الى استئناف طهر أى  
 بالنسبة للخل فقط فلا بد صلى به فلا حاشا أما بالنسبة لفرض آخر فلا بد من ذلك لانه لا يصلي  
 بطهره الا فرضا واحدا فقط كما هو معلوم فتخلص أن حادثة غير الدائم كحدثه الدائم في أنه لا يستتبع  
 به الا فرضا واحدا فقط (قوله بل طهره) ظاهره حتى بالنسبة للخل أى فيستأنف طهارة  
 ويمسح ولا يزع الخلف الا اذا صلى فرضا أو أراد أن يصلي آخر والحاصل أن تأخير الدخول  
 في الصلاة لا لمصلحة تأخير تأخيره غير الدائم فيطهر طهره بالكلية ما في فيه من ريب أو أحدث غير  
 حده الدائم اه شجنا عثمانوى (قوله من حين يحدث) حين من أسماء الزمان يجوز اضافته  
 الى الجمله ويجوز فيه حثث الاعراب والبناء على الفتح ثم تارة يكون البناء أرفع وبالعكس  
 فالاول اذا كان المضاف اليه جلة تعليله فاعلمنا حتى والثاني اذا كان المضاف اليه جلة اسمية  
 او فعلية فاعلمنا معربا كما هنا قال ابن مالك واخبر شامتلف قد لينا

لأن وقت جواز المسح يدخل بذلك فاعتبرت مدته منه فإذا أحدث ٢٥٣ ولم يمسح حتى انقضت المدة لم يجز المسح حتى

يستأنف لمساعلي طهارة أو لم يحدث لم  
تجسب المدة ولو بقي شهر من انقضاء  
عبادة مؤقته فكان ابتداء وقتها من  
حين جواز قطعها كالصلوة وعلم مختار  
أن المدة لا تجسب من ابتداء الحدث  
لأنه لا يجسب حتى يغلب المدة ويشمل  
اطلاقهم الحدث الحديث والنوم  
والمسح والمسح وهو كذلك (فإن مسح)  
بعد الحدث المقيم (في الحضر) على  
شقه (مسافر) سقر قصر (أو مسح)  
المسافر على شقه (في السفر ثم أقام)  
قل استقام مدة المقيم (ثم) كل منهما  
(مسح مقيم) قلبيا للضرر لاصالته  
فقتصر في الأول على مدة حضر وكذا  
في الثاني أن أقام قبل مده كما هو  
والأوجب الفزع ويجز به ما زاد على  
مدة المقيم ولو مسح أحدي رجله  
حضر ثم سافر ومسح الأخرى سافر أم  
مسح مقيم كجسمه النورى قلبيا  
للضرر خلافا للرافعي وشمل ذلك  
ما لو مسح أحدي رجله وهو عاص  
ثم الأخرى بعد قسوته فبإظهاره  
(تيممه) قد علم من اعتبار المسح أنه  
لا عبرة بالحدث حضر أو ان تلبس بالمدة  
ولا يفتى وقت الصلاة لحضر وعصائه  
انما هو بالتأخير لا بالسفر انتهى به  
الرخصة ولا يشترط في الحذف أن يكون  
حلالا لأن الخف تنسوق به الرخصة  
لأنه يجوز لارخصة بخلاف منع  
القصر في سفر العصة إذا حوزة  
السفر فيمكن المسح على المصوب  
والديباج المصق والمصعدن فضة  
وذهب للرحل كالتيه يتراق مصبوب  
واستنى في العاصب ما لو كان الالاس  
للف عروا بنسك زوجته طاهر

ويقبل عمل معرب أو مبتدأ \* أمر بنوعين على غلب بغداد  
أي لم يقطع فان أنصفه فقد وجب امره كافي حل الشارح (قوله لأن وقت جواز المسح) أي  
الزمن للحدث فلا نافي جواز لتجديد المسح قبل الحدث قل (قوله يدخل بذلك) أي انقضاء  
الزمن الذي يحدث فيه بعد لبس الخفين (قوله ولم يمسح الخ) بأن ترك الصلاة في المدة لم يترك  
أو غيره (قوله وهو كذلك) هذا ضعيف والعقدان المقتضب من ابتداء ما ذكر لأن شأنهما أن  
تقع باختياره بخلاف خروج الخمار كالبول والغائط والريح ومنه الجثون والاعمال فان المدة  
تجسب من آخره لأن شأنه أن لا يقع باختياره وظاهره ولو كان يمتد إلى طهارة نحو الغائط ٥١  
فالخاص أن أول المدة من آخر الحدث أن كان بغير اختياره كالجثون والاعمال والبول والغائط  
والريح لأن شأنها ذلك ومن أوله أن كان باختياره كالمسح والمسح والنوم كاذكروه ولم ينظر  
فحين وجب عليه الاستبراء يمكن اعتدال نزول النقطة المعروفة حيث الرزوه بذلك حتى يغلب على  
الطن انقطاعها هل تجسب المدة من الانقطاع الأول ولا تجسب المدة إلا بعد تمام الاستبراء  
قال ع ش العبرة بالانقطاع الأول فتجسب مدة الاستبراء المدة وبق ما لو قاتل الممر  
وخرج انما خرج حل تجسب المدة من ابتداء الأول أو من انتهاء الثاني فيه نظروا الأقرب  
الأول لأنه لا فرق دل على من ابتداءه (قوله قبل استقام مدة المقيم) مضمرة على ذلك  
ليوافق قول المصنف أنهم مسح مقيم فلو بقي المدة استقام مدة المقيم كان أقام بعد يومين مثلا  
فإنه يقتصر عليه كما لو قال المصنف يكمل مدة سفر كافي المتخرج كان أول لشهر لها ما أو أقام  
بعد استقام مدة المقيم (قوله قلبيا للضرر) أي في صورتين أي ابتداء بالنسبة للصورة  
الأولى وانتهاء بالنسبة لثبوت قوة كإمر أي في قوله قبل استقام مدة المقيم (قوله أن أقام  
قبل مده) أي الحاضر (قوله ومثل ذلك الخ) أي إعلان العاصي بالسفر محكوم عليه بحكم  
الأقامة ومنه أيضا ما لو مسح في سفر طاعة محض به بخلاف ما لو مسح في السفر فانه يتم مسح  
مسافر (قوله ولا يفتى وقت الصلاة الخ) كان أحدث المتي بالسفر وقت الظهر مثلا  
ودخل وقت العصر وهو لم يصل الظهر ثم أنه وضأ مسح سفر فانه يجمع مسح مسافرا فقلت  
هوى في هذه الحالة عاص لأنه أخرج الصلاة عن وقتها والعاصي لا يمسح إلا مسح مقيم قلت قد  
أجاب الشارح عن هذا بقوله وصحبه أنه لم يبق التأخير الخ والمضرة أنما هو الصبيان بالسفر  
كما أفاده شيئا وهذا المعنى قوله ولا يفتى وقت الصلاة للزاعى القول الآخر القائل إذا مضى  
وقت الصلاة لحضر مسح مقيم لعصائه (قوله فيمكن المسح على المصوب) وكذا الرجل  
المصوبة أيضا كالمقطع نخضر بجل غيره وعصائه ولصقه بعض نفسه وحلها الحياة فانه أن  
يجمع عليها ويحتل عدم التمسك بصلاوة الحياة ويكتفى باتصال ما لم يصب يمكن النسي عليه  
لحوائجه لتتبركه في هذه الحالة منزلة الرجل الأصلية ع ش (قوله المصقب) أي القوى  
(قوله للرجل) واستظهر في الأعباء بقرعهم تنقذ على المرأة أيضا لأنه بالآية أشبه بها من  
الحسبي وبقرع حتى حل فهو غالب انما يأتي من مثا فلا يجوز للسفر كافي لخلاف وفنه ما لنا  
منقال ٥١ طب فقول الشارح للرجل ليس بقيد (قوله ما لو كان اللباس الصف عروا) فلو أصبح  
لبس الخف لم يتركه بجزالة المسح فيما يظهر قل (قوله ووجهه) أي الاستثناء (قوله)

والفرق بينه وبين المنصوب قوله وبين المنصوب وقوله والفرق هو وجه الظهور  
 (قوله واستثنى غيره) أي غير صاحب العباب (قوله والظاهر أنه كالمنصوب) أي فيكني  
 المسيح عليه كما اعتقه م ر لا يقال هلا قيل بعدم العصة كما كانوا أصح الاستقامة لانا  
 نقول الشروع هنا ليس وهو لا يحرم من حيث كونه لبساً وهذا المسح وقد حرم من  
 حيث كونه مسحا على الفرج (قوله ولا يجوز المسح على جرموق) وأصله بلغة الفرس  
 جرمون شجرة العرب وقالوا جرموق وهو فارسي معرب (قوله وهو خف فوق خف) فهو اسم  
 للأعلى (قوله ان كان فوق قوى) هو قيد للحكم وهو قوله ولا يجوز المسح وحاصل مثله  
 الجرموق أن الخفين أمان يمسكونا قوين أو ضعفين أو الأعلى قوى والأسفل ضعيف أو  
 بالعكس فان كانا ضعيفين فلا يصح المسح على كل منهما وإن كان الأعلى قويا فهو الخف والأسفل  
 كاللثافة وإن كانا قوين أو كان الأسفل قويا فقط قصبه التفصيل المذكور في الشرح كما قرر  
 شيئا الخفي والمدايني (قوله والا) أي بأن كان الأعلى ضعيفا أيضا فلا يجوز المسح عليه  
 كما لا يجوز المسح على الأسفل ولو خاط أحدهما في الآخر كانا كنف واحدة ظهارة وبطانة  
 ق ل (قوله الآن يصل الخ) استقام من قوله ولا يجوز المسح على جرموق (قوله أو  
 لا بقصد مسح شيء منهما) أي وقد قصد أصل المسح كما يرشد إليه التعليق ج (قوله لانه  
 قصد اسقاط المسح الخ) يؤخذ منه أنه لا بد لمسح الخفين قصد المسح وهو كذلك (قوله  
 لا بقصد مسح الجرموق) أي أو بقصد واحد لا بعينه كما قاله ع ش أي فلا يكتفى  
 لصدقه بالأعلى فالصور خمسة يجوز المسح في ثلاثة ولا يجوز في اثنين وعبارة الشو برى لا بقصد  
 الجرموق فقط ومنه ما لو قصد هذا وهذا أي أحدهما لا بعينه أي قصد هذا المفهوم فإنه يجوز  
 على ما بينه الطالب ولا يوافق فيه شيئا رأى أهولئك هل مسح الأسفل والأعلى لقارن كان  
 بعدم مسحهما أي الخفين جميعا عند بعضه فلا يكف إعادة لأن الشك بعد فراغ الوضوء لا يؤثر  
 وإن كان بعد مسح واحد وجب إعادة مسحهما لأن الشك قبل فراغ الوضوء يؤثر أع ش م د  
 (قوله أوليس خف على جبيرة) أي وأجيبها المسح أخذ من العلة أعنى قوله لانه ملبوس الخ  
 وذلك أن أخذت من الصبي شيئا قى لغسل ما تحتها ثم وضعها فانه يمنع المسح على الخف  
 الملبوس عليها لانه مخاطب بمسحها عند الطهر الثاني فلو لم يجب مسحها بأن لم تأخذ من الصبي  
 شيئا يمنع المسح على الخف الملبوس عليها ج قلا ع م ر ورى وقال ع ش على  
 م ر قوله فوق مسح أي ما من شأنه أن يمنع فيشغل مالكات الجبيرة لا يجب مسحها لعدم  
 أخذها من الملبوس الصبي كما قاله الشهاب م ر فلا يجوز المسح على الخف مطلقا على المعتقد كما  
 قاله العزيزي (قوله لم يجوز المسح عليه) ظاهره وأن أدخل يد في مسح الجبيرة أيضا وهو ظاهر  
 فليحرم لأن مسح الجبيرة عوض عن غسل ما تحتها من الصبي فكأنه غسل رجلا ومسح خف  
 الأخرى وقد تقدم عدم جوازه ه ع ش (قوله كالمسح على العمامة) فانه لا يجوز المسح على  
 مسح بعض الرأس الواجب لأنها ملبوس فوق مسح وعادة البرماوى قوله كالمسح على  
 العمامة يؤخذ منه جواز المسح عليه ولو تعلقت المشقة وغسل رجله ثم وضع الجبيرة ثم لبس  
 الخف لا تشامه ما ذكره قال العلامة الزايدى تعالى العلامة تم لكن أتقى الشهاب م ر بخلافه

والفرق بينه وبين المنصوب أن المحرم منه عن اللبس من حيث هو ليس  
 فصلا وكلفا الذي لا يمكن تتابع المشي  
 نيه واللبس عن لبس المنصوب من  
 حيث أنه متعدي في استعمال مال الغير  
 واستثنى غيره بجلده الأدنى إذا اتخذ  
 منه شفا والظاهر أنه كالمنصوب ولا  
 يجوز المسح على جرموق وهو خف فوق  
 خف ان كان فوق قوى ضعيفا كان  
 وقوبا بالورود الرخصة في الخف للعموم  
 الحاجة اليه والجرموق لائم الحاجة  
 له وإن دعت اليه حاجة أمكنه أن  
 يدخل به بينهما ويصح الأسفل فان  
 لم يكن فوق ضعيفا كفى أن كان قويا لانه  
 خف والأسفل كاللثافة والأفلا  
 الأسفل الآن يصل الى الأسفل  
 لقوى ما فيكني ان كان بقصد مسح  
 الأسفل فقط أو بقصد مسحهما معا  
 لا بقصد مسح شيء منهما لانه قصد  
 نقاط الفرج بالمسح وقد وصل الماء  
 له لا بقصد مسح الجرموق فقط فلا  
 كفى لقصد ما لا يكتفى المسح عليه فقط  
 يتصور وصول الماء الى الأسفل في  
 قوين يصبه في محل الحرزة (فرع) •  
 س خف على جبيرة ثم يجبر المسح  
 به على الأصح في الروضة لأنه ما وس  
 ق مسح كالمسح على العمامة وسن  
 مع أعلاه وأسفله وعقبه وحرقه  
 طوطا بأن يضع يده اليسرى تحت  
 عقبه واليمنى على ظهر الأصابع ثم يمر  
 في

وأقر شيخنا ع ش ١٥ بر (قوله الى آخر ساقه) أى النخس وآثره هو الكعبان  
 لأن من كان وضعه على الاتساب كالإنسان فأول من أعلى كرا رأس في الإنسان وآثر من  
 الأسفل فأثر الساق أسفل وهو الكعبان لأعله وأوله أعلاه وهو ما يلي الركبة فثأ أخذه  
 قل وفي من هذه العبارتين أنه يبين في مسح الخف التعجيل ليس في عمله ومنشأ ذلك فهمهما  
 أن ضمير ساقه الخف والنخس اعتمد مر عدم من التعجيل في مسح الخف (قوله وعليه يعمل  
 قول الروضة) جعله ذلك لأن ظاهره الإباحة (قوله ويكره تكراره وغسل الخف)  
 علوه بأنه يعبه وقضيه أنه لو كان من نحو جلد كزجاج أنه لا يكره وهو كذلك شرح م روى  
 قوله غسل الخف اطهرا في محل الاضمار للايضاح فان قلت التعصّب فيه ائلاف مال فلا حرم  
 التكرار والغسل قلت ليس التعصّب محققا ولو سلم فتدقّق لما كان هنا فرض أداء العبادة  
 كان مقترا ولم يحرم عن (قوله مسح الرأس الخ) قضيه الاكتفاء بجمع الشعرا إذا كان  
 على الخف وبه قال ح والمقدّم عدم الاجراء فتدقّق قال م في شرحه ولو كان عليه شعر لم يكن  
 المسح عليه جزءا بخلاف الرأس فان الشعر من معناه إذ الرأس اسم لما رأس وعلاه وهو ماذق  
 على الشعر بخلاف شعر الخف فلا يسمى خفا اعتمد ينبغي أن يأتى فيه تفصيل الجر مرق وما قاله م  
 اعتمد زى ا ج ويظهر الاكتفاء بجمع ازراه وعراه وخبطه المأذى لظاهره الا على (قوله)  
 بظاهره على الخف) هل المراد ما هو ظاهره بالاصالة وما هو ظاهره الآن بأن اقلبت رجله بفعل  
 أعلاه أسفلها بجر شورى (قوله لا بأسه وباطنه) لو مسح باطنه فنفذ المأمور موضع  
 انظر الى ظاهره فلا يعد أن يمر بجزء من فقد الظاهر أو بالباطن أو أطلق بخلاف ما إذا قصد  
 الباطن فقط ع ش على م ر (قوله وعقبه) بفتح العين وكسر القاف ويجوز أن كانها  
 مع فتح العين وكسرهما مؤخر الرجل وهي مؤنثة وجعلها أعقاب ا ح خ (قوله)  
 ويصل حكم المسح الخ) فيه تغيير لأعراب كلام المصنف اللغوي وهو مصعب وكذا في قوله  
 والثاني انقضاء المدة وحكم المسح هو جواز وصحة الصلاة وأوجب بأن بعضهم جوزوا  
 تغيير أعراب المتن مطلقا سواء كان المتن والنسخ الاثنين أو الواحد كما في التقريب (قوله)  
 بثلاثه) أي بواحد منها (قوله أو أحدهما) فيه العطف على الضمير المنقوض من غير إعادة  
 الخافض جريا على مذهب ابن مالك حيث قال وليس عندى لازما الخ (قوله أو ثنى) حذف  
 عام على خاص الآية لا يكون بأو وقوله في فتحهما أى المقيم والمساخر (قوله مما ستره)  
 أى الخف (قوله فليس لأحدهما) أى المقيم والمسكر أن يصلح حتى لو كان في صلاة  
 بطلت وإن كان واقفا في ماء وقد غسلهما ولا بد في غسلهما من نية الوضوء المعتبرة  
 (قوله في الحالين) أى حالة السفر والقامة وقبل حال الخلع وانقضاء المدة وهو الظاهر  
 (قوله من جنابة) خرج بذلك نذر الغسل المندوب فلا يقطع المدة إذا غسل الرجلين في داخل  
 الخف وكذا الغسل المندوب قل وقولهم النذر يسلك به مسلك واجب التمسك معناه  
 يحرم تركه لأن العصة تتوقف عليه كالوعد أن يصل الظهر في جماعة فلا خلاف إذا كانه يحرم  
 عليه مع صحة الصلاة ا ج (قوله كما انقضاء كلام الرافعى) معتمد (قوله خبر صفوان)  
 هو ابن عثمان رضى الله عنه قرأ مع النبي صلى الله عليه وسلم ثنى عشرة غزوة وروى عنه عدد

الى آخر ساقه واليسرى الى اطراف  
 الاصابع من تحت مفصل جبين أصابع  
 يديه فاستيعابه بالمسح خلاف الاول  
 وعليه يعمل قول الروضة لا يندب  
 استيعابه ويكره تكراره وغسل الخف  
 ويكتفى من مسح كعب الرأس في محل  
 الفرض بظاهره على الخف لا بأسه  
 وباطنه وعقبه وحرفه اذ لم ير الاقتصار  
 على ثنى منها كما ورد الاقتصار على  
 الاعلى فيقتصر عليه وقولا على محل  
 الركبة ولو وضع يده المائلة عليه ولم  
 يجرها أو قطر عليها جزءا ولا مسح لئلا  
 في جهالة كانت تسمى اندامها وأنه  
 مسح خضرا أو سقر الان المسح بوضعة  
 بشرط منها المدة فإذا شك فيها رجع  
 للأصل وهو الغسل (ويصل) حكم  
 (المسح) في حق لابس الخف (ثلاثة)  
 أسماء الاول (بضمهما) أو أحدهما  
 أو بظهر وبعض الرجل أو ثنى بمسرت  
 به من رجل ولقائفة وغيرهما  
 (و) الثاني (انقضاء المدة) المدة ودية في  
 حكمها فليس لأحدهما أن يصل بعد  
 انقضاء مده وهو يظهر للمسح في الحالين  
 (و) الثالث (ما وجب الغسل من)  
 جنابة أو حيض أو غسل أو ولادة  
 فيخرج ويظهر ثم ليس حتى لو اغتسل  
 لأب لا يمسح بقية المدة كما انقضاء  
 كلام الرافعى وذلك لخبر صفوان

الله بن مسعود وجماعة من التابعين اه تهذيب الاسماء والمقات اه مرحومى (قوله كان  
 يا امرئنا) هذه هي الرواية كما قاله يحيى بن شرف مختارنا في شرح القصر بمن قوله امرئنا بلغة  
 المصنف اه اج (قوله أو سفرنا) هو شك من الراوى والمعنى فيه ما وجدنا في سفرنا جمع سفر  
 بمعنى مسافر كركب وراكب وقيل اسم جمع اه عش (قوله الامن جنباً) استثناء من التثنية  
 لامن يا امرئنا فكل من المستثنى والمستثنى منه مورد وجعل المطلب المدلول عليه بأمرنا فيكون  
 الاثبات الذى دل عليه الاستثناء مطلوباً وأما موربه ونظير ذلك قوله تعالى أمر أن لا تعبدوا  
 الاياه الخ برماوى (قوله ولا ذلك) أى المذكور من الجنبات وما فى معناها وهو موقوف  
 على قوله تلعب صفوان الخ وفى هذا التعليق شئ لأن المذموم أن من زعمه غسل لا يسمع للحدث  
 الأصغر حتى لو غسل رجله عن الجنبات فى الخلف وأحدث بعد ذلك حدثاً أصغر لا يسمع ان يمسح  
 عنه وليس المذموم أن من زعمه غسل لا يسمع على الخلف بدلاً عن غسله ما عدا الحدث الأكبر كما  
 يقتضيه هذا التعليق وقوله وفارق الجبيرة الضمير فى فارق يعود على المسح بدلاً عن الجنبات أى  
 فارق المسح على الجنب بدلاً عن غسله ما عدا الجنبات حيث لا يجوز ولا يصح وقوله الجبيرة أى  
 مسحها عن الجنبات حيث يصوفو يمسح مع أن الجنبات لا تستكر تركها للحدث الأصغر وقد جاز  
 فيها المسح على الجبيرة دون المسح على الخلفين مع أن كلامهم ما مسح على سائر (قوله موضوعه  
 على طهر) كذا فى خط الموقوف والمناسب موضوع لانه صفة لسائر روهود كروى قد يجاب بأنه عبر  
 بموضوعه باعتبارنا أو بطل السائر بالجبيرة تأمل (قوله ومن فسخه) هذا تكرار مع قوله ويطلق  
 المسح الخ وما رتب عليه معلوم مما قبله من تأمل قل والظاهر أنه لا تكرار لأن قوله زعمه غسل  
 قديمه أى بنية رفع الحدث عنهما وذلك لم يستند مما تقدم وقال بعضهم أى بنية تولية لقوله زعمه  
 غسل قديمه وبارة الشورى قوله زعمه غسل قديمه أى بنية رفع الحدث عنهما على المتقدم أى  
 لانه حدث جديد لم تشمله النية السابقة (قوله فلا حاجة الى غسل قديمه) أى إذا وجد شئ من  
 الثلاثة السابقة وهو بطهر الغسل كان غسل رجله وليس الخلف ثم فسد الخلف أو بطهر شئ من  
 الرجل أو انقضت المدة وهو بذلك الطهر فلا يجب عليه غسل قديمه اه اج وفى قوله أو  
 انقضت المدة نظر لانه على تصويره لم تدخل المدة فكيف يقال انقضت الآن يصور بأنه بعد  
 الحدث وتوضاً وغسل فى الخلف رجله ثم انقضت المدة وهو بطهر ذلك الغسل وعبارة الشورى  
 قوله وخرج بطهر المسح أى بالنسبة للزواجر وأما انقضاء المدة فلا يصور وهو بطهر الغسل  
 لأن ابتداءها من الحدث اه وأجيب بما تقدم (قوله بغساة الخ) الظاهر من بغساة فاعل  
 الباعث من أى يجعل بدلاً مما قبله (قوله وان لم يكن الخ) فعمل مما ذكره المصنف وما زاده  
 الشارح أن المسح يطل بأحد أربعة أشياء بها من شئ الروضة (قوله ولو لم يكن الخ) المقيد  
 أن صلته لا تنقضى هذه الصورة أعنى ما إذا ثبت أنه لم يق من المدة ما يمسح ركعة فقط وأحرماً  
 بأكثر ولا يصح الاقتداء به مع العلم بها وما إذا اعتقد طهران حدث غالب كزواج  
 رجوع ومثله كل يتصل وان لم يكن من نواقض الوضوء كانت كشف عورته فإن صلته تعتقد  
 ويصح الاقتداء به فى هذه الصورة فقط لانه رجاء لا يطرأ كفى م ر وقوله العتد الخ ورفق  
 بين هذه وبين ما لو كانت عورته تنكشف فى ركوعه حيث قالوا بانقضاء الصلاة وان طرأ

قال ابن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يا من نادى كذا مسافر من أو سفرنا  
 أن لا تخرج خفافاً ثلاثة أيام ولا يبيت  
 الا من جنباً روى ما التزمى وغيره  
 مجموع وقيل من الجنبات ما فى معناها  
 ولأن ذلك لا يتكرر تكرار الجنبات  
 الأصغر وفارق الجبيرة مع أن فى كل  
 منهما مسحاً على سائر الجنبات ثم  
 وضوعه على طهر بأن الحاجة ثم  
 شدوا تزع أشق ومن فسخه  
 وظهر شئ مما تروى من رجل ولقائه  
 وغيرهما أو انقضت المدة وهو بطهر  
 المسح فى الثلاث زعمه غسل قديمه فقط  
 بطهران طهر همدان غير هذا ذلك  
 خرج بطهر المسح طهر الغسل فلا  
 حاجة الى غسل قديمه \* (نقطة) لو  
 مسحت رجله فى الخلف بدم وغيره  
 حاسة غير معقوتها أو مكنته غسلها  
 بالخطف غسلها ولم يطل مسحه وان  
 يمكن وجب النزح وغسل النجاسة  
 بطهر مسحه ولو لم يكن من مسحة المسح  
 بضع ركعة

المطل بأنه في مسئلة الخلف يقطع بالطلان فيها أي لا يمكن تداول الصحة فيه واستلها العورة لا يتطوع فيها بالطلان لا يمكن تداول الصحة فيها بغيرها حتى قيل ذكره فم لو كان لا بأس بالخلف في فصل مطلق يدل عليه قدر ما يصح له فعله انقضت اه (قوله) أو اعتقد طر بان حدث (أي سواء كان لا بأس بالخلف أولا) (قوله) قال في الاحياء الخ) ما ذكره في الخلف يجري في ليس التذلل والمقصود بالسراويل وغيرها قل (قوله) حتى تنصهما) وسبب هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن يلبس خنقا فجاء طائر أخذه وارتفع به فقط منه حبة فقال من كان يؤمن الخ

### \*(فصل في التيمم)\*

أي أسبابه وكيفية التسمية وأحكامه ومطلابه لا يذكره جميع ذلك والمراد بالكيفية الأركان وأثر من الوضوء والقل نظر إلى أنه بدل عنها وأحرع مع الخلف نظر إلى أن المسح على الخلف وإن كان بعض طهارة لكن باجبه صلوات متعددة ومعجمه يتم رفع الحدث بخلاف التيمم فيساح به فرض أو نازل أو نازل فقط ومن قدمه على مسح الوجه نظر إلى أنه طهارة مستقلة والمسح على الخلف بعض طهارة أطلق على التيمم وقدمه على الصلاة لعدم جزمهما (قوله) يقال تيمم فلان الخ) حاصل الأفعال الماضية التي ذكرها أربعة والأولان منها مصدرهما تيمما ومصدر الرابع تيمما (قوله) وأتمته) بوزن ضربت اه كذا قاله م وفي الاختيار تمس باب رواته تأمما وتأتمه إذا قصده اه وهو يقصد أنه بالتشديد وقال بعضهم قوله وأتمته بتشديد الميم لا بتخفيفها كما في المختار والمصباح وغيرها وأما أتمته مخففا فعنا صيرت أم رامة قال في المغرب أتمته بالصا لجميع باب طلب إذا ضربت أم رأسه وهي الجلدة التي تجتمع الدماغ (قوله) ومنه قوله تعالى الخ) وقول الشاعر تيممكم لم تنفذ أولى النبي \* ومن لي بجدما تيمم بالتراب

(قوله) تنفقون) حال من الواو في ولا تيمموا (قوله) ابصال التراب) أي بنية ترتيب أو أن حراده بالشرط لا بد منه فتشمل الركن وتعد به ابصال أولى من تغييره في التبرر بجميع الوجه واليدين لأن هذا غير بالقل بخلاف عبارته (قوله) فرض سنة) عبارة حل وفرض في سنة أربع من الهجرة وبل سنة وتقل سنة ثمان اه بحروفه (قوله) وهو رخصة على الأصح) أي مطلقا سواء كان الفقد حشا أو شرعا لأن الرخصة هي الحكم المتغير بالسهو السهل لندرجه قيام السبب للحكم الأصلي وقيل عزته وبجرم الشيخ أبو حامد قال والرخصة أعماق إسقاط القضاء قال سم وجعلوا من وائدا لاف التيمم تراب معصوب على الشاة يصح وعلى الأول فيه وجهان اه أي والرابع منها الصحة وقيل إن كان اعتقد حافة زنة والمعرضة وهذا الثالث هو الاوفاق بما يأتي من صحة تيمم العصى بالفرق قبل التوبة إن فقد الماء حشا وطلان تيممه قبله إن قدمه شرعا كان تيمم بحورض اه ع ش أطلقني (قوله) وأجمعوا على أنه مختص بالوجه واليدين) وأبدي القطب الشعر في كتابه البيران معنى لطيفي عدم مسح الرأس في التيمم فقال لأن تكلمة مسح الرأس في الوضوء الإشارة إلى مسح الكبر وغيره من الإخلاص البينة في التيمم ليس مسح وجهه بالتراب كان فيه أشد ملة فلا ير يد مسح الرأس

أو اعتقد طر بان حدث خال فأحرم تركه في أكثر انقضت حاله لأنه على طهارة في الحال وصح الاقتداء به ولو علم المتقدم بجعله وبإقراره عند عرض المطل قال في الاحياء بسبب أراد أن يلبس الخلف أن تنفضه لئلا يكون فيه حدة واعتقرب أو تركه أو فخذ ذلك واستدل ثلاث عبارات وأد الطهارة من أي أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قل من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يلبس خفيه حتى ينفضهما

### \*(فصل في التيمم)\*

هو لغة القصيدة قال تيمم فلا ياومعه وتأممت وأتمته أي قصده وتيمم منه قوله تعالى ولا تيمموا الخشب معه معقون وشرا ابصال التراب إلى الوجه واليدين بشرائط مخصوصة ونصت به هذه الامة والاكثر على أنه فرض سنة ست من الهجرة وهو رخصة على الأصح وأجمعوا على أنه مختص بالوجه واليدين وإن كان الحدث أوسع



له شيئاً (قوله وان كنتم مرضى) جمع مريض قال في الخلاصة «فعلى لوصف قتل وزمن» الخ  
 أي بان ختمتم من استعمل الماحض ورا بقرينة تفسير ابن عباس المرضي بالمرح (قوله  
 جعلت لنا) أي معاشرا للمسلمين ومن كان قبلنا من الامم لم تح لهم الصلاة الا في السبع والكنايس  
 هذا في حال اقامتهم أما المسافرون فعملون في أي محل كان بدل من قصة سارة لما أخذها الملك  
 حين هم بها وجب عنها فوضعت وحش وفي رواية جعلت في الارض قال بعضهم فأكد  
 الاثر لدون الثاني للإشاعة الى رذما كانت عليه الامم السابقة من قصر صحة صلاتهم على مكان  
 معين كالسبع والكنايس فامتناعنا بان صحت صلاتنا في أي محل قال الكرماني قد كان  
 عيسى يسبح في الارض وصلى حين أدركته الصلاة فكانت قال جعلت في الارض مسجدا  
 ويطهروا وجعلت لغري مسجدا ولم يجعل له طهورا وأن الكلام في الامم لا في اناسها أو الاعداء  
 كما شرح بذلك حل في حاشية المعراج للفيضي (قوله وترتها طهورا) أي ترابها طهر  
 وانظر هل الامم السابقة كان الواحد منهم يتخذ الماهل يصلي كقائد الطهورين ويعد  
 أو لا يعد أو لا يصلي أو لا يسلح بجده الماء فراجع اه مد قال بعض شراح الرسالة القروانية  
 «كان من معنى من الامم انما يصليون بالوضوء في مواضع اغتسلوها وهو ما يعاينها وكان  
 وصوامع في غالب منهم عن مواضع صلاته لم يجز له أن يصلي في غيره من شاع الارض حتى يعود  
 اليه ثم يفتي بكل ما فاتته وكذا اذا عدم الماء يصل حتى يجده ثم يقضى ما فاتته وخست اليهود  
 برفع الماء الجاري للحدث دون غيره فلهذا رافعي قال قل في حاشية الجلال ولفظ التربة دليل  
 لتخصيص التيمم بالتراب وبها تقيد كل رواية لم يذكريها وهو مفهومه عدم محبة بغير التراب  
 وما قيل ان لفظ التربة لا مفهوم له وأنه ذكر فرد من أفراد العلم بحكمه فلا يخصه ولذلك جوزه  
 الامام مالك بما اتصل بالارض كالشجر والزرع وأبو حنيفة وصاحبه أبو محمد بما هو من جنس  
 الارض كالزربخ والامام أحمد وأبو يوسف صاحب أبي حنيفة على اغبار فيه كطير الصلب  
 أجيب عنه بأنه ليس من باب العلم بل من باب المطلق والمقيد كما في تقيد الرقصة واطلاقها في  
 الكفارة وبأن الآية الشريفة الدالة على اعتبار المضموم بقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم  
 وأيديكم منه اذا لا يفهم من من الا يتبع بعض نحو مسح الرأس من الدهن وهو انقاروا وقال  
 أن اغبار بغير التراب فتعين وجعل من الاستثناء خلاف الحق والحق أحق من المراء وأنه يقول  
 الحق وهو يهدي السبل وقوله بحكم العام وهو قوله جعلت لنا الارض كلها مسجدا ويطهروا  
 كما في رواية وقال الحكيم واعما جعل تراب الارض طهورا وهذا الامة لان الارض لما أحست  
 بجلوه نبينا بسطت وتعددت وازدهت وانفجرت على السماء وسائر الخلق بأنه من خلق وعلى  
 طهرى تأتية كرامة الله وعلى بشاعى يسجد بجهته الله وفي بطنى مدقنه فلما جرت ردا مقرها  
 بذلك جعل ترابها طهورا لامة وجعلت تحت أقدامهم مسجدا فالتميم هدية من الله لهذه الامة  
 خاصة لتدوم لهم الطهارة في جميع الاحوال والازمان واستدل القرطبي بالحدث على أن التيمم  
 يرفع الحدث لتسوية بين الماء والتراب في قوله طهورا وهو من أجنبة المبالغة وهو قول مالك  
 وشهور مذهبه كذهب الشافعي أنه مبيح لارافع كذا في شرح الحاصل (قوله بشرائط  
 التيمم) أي شرائط محبة واعتراض بأن ما ذكره المصنف ليس فيه الاشرط واحده ودخل

والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى  
 وان كنتم مرضى أو على سفر إلى قوله تعالى  
 فممسحوا بغير الماء أي ترابها طهورا  
 ونحوه مسلم جعلت لنا الارض كلها  
 مسجدا وترتها طهورا (وشرائط التيمم)

بما من نسخة المؤلف قوله وقال الحكيم  
 إلى آجر القولة ليس من التجريد اه

الوقت والبقية أسباب بدليل قوله السبب الثاني ويجب أن غلب الاقل على الاكثر ثم  
وأطلق على الجمع شرائط والحاصل أن في الحقيقة ثمة شيئا شرط وهو الوقت وسبب وهو  
العدو الذي هو القصد للماء وهذا السبب له أسباب ثلاثة (قوله جمع شرطية) بمعنى شرطية  
(قوله كذا في أكثر النسخ) وفي بعضها ابدال أشياء بخصال فالتعبير بالمر في كل من  
المتن (قوله مستثنى) بناء على تفسيره الاعوان لا يحتاج فيكون شرطا مستقلا وجعلهم  
من جهة الثالث وهو الطلب بناء على تفسيره فقد الما فراجعه و بصرية قوله والمعدود في كلامه  
سنة والجواب عنه أن قوله واعوانه بعد الطلب داخل في الذي قبله وأن قوله والتراب معطوف  
على قوله خمسة أشياء فليس هو من الخمسة (قوله ثلاثة أسباب) وعدتها في الروضة سبعة وعظمتها  
بعضهم فقال

يلتصق أسباب محل تيمم • هي سبعة بهما عثر نوح  
فقد وخوف حاجته اضلاله • مرض يشق جيرة وجراح

(قوله مسقر) أراد به لازمه غالب من فقد الماء والفقء اما حسي أو شرعي ع ش (قوله  
والمسافر الخ) الاولى أن يقول والفاقد الخ كليل عليه قوله سواء كان مسافرا أم لا (قوله أن  
يتيقن عدم الماء) ولو يفرض عدم أي في المحل الذي يجب عليه منه ولو كان عدل رواية أفاد  
اخباره القائل ومقومه أنه لو بقي تردد لا يكون بمنزلة اليقين والظاهر خلافه وأما خبر العدل  
بمجرد منظره اليقين وخرج به ما لو حصل في نفسه ظن غيره مستدرك فلا أثر له كذا ذكره  
الاطفيحي ومن فقد دأى الشرعي خوف غرق في سفينة وتأخرو به من رجح على نحو شر  
وسيلة فهو وسع وتخلص رقة ولو علم والزم من من رجح على نحو يترأسر العودة  
أو محل صلاة أنها لا تنتهي اليه التوبة لانه الوقت م في فيه أي في الوقت بلا عدا ولا تلبسه  
القلة عن محله إلى محل ليس فيه ماء أصلا ليكون فاقد الماء (قوله بلا طلب) فتح الادم  
وبجوز اسكانها والفتح أفصح حل (قوله اذ لا تدفعه) أي في الطلب (قوله وفقد في  
السفر) أي وفقد فقد الماء من جراح (قوله أن لا يتيقن عدم) هذا صادق يتيقن  
الوجود وليس مراد افلاذنا عقبه بما بعده (قوله فيجب عليه طله في الوقت) أي لكل تيمم مالم  
يتيقن عدم الطلب الاول اه هـ (قوله طله في الوقت) لحصول الضرورة للتراب حيث  
تلاطلب شيئا لنفسه لم يصح وان صادقه قال قل ولا يجب الطلب قبله وان علم استغراق  
الوقت فيه على المعتدل خلافا لما نقل عن شيخنا م و وان أهمله كلامه في شرحه وفارق  
السعي إلى الجمعة حيث يطلب قبل الوقت بأنه وسيلة لا فها وانما مضافة إلى اليوم واذ  
ضائق الوقت قطع الطلب وتيمم وصلى ثم لو ط قبل الوقت لعطش أو فاته كفى وخرج بالطلب  
الاذن فيه قبل الوقت فيصور اه (قوله ولو تأذونه) أي الثقة خرج الفاعل لانه لا يعتد  
بقوله وخرج غير المأذونه اذا طله وفي نسخة زى بماذونه الثقة أي ولو واحدا من جمع  
فلو بعث النار لوثقة بطلبهم كفى اه (قوله من رطه) بيان لما رحل الشخص بسكه  
من حجر أو مدر أو شعر أو روي جمع في المرة على رحال وفي القلة على أرسل أي بأن يغش  
فيه ثم اطلاق الطلب على مجرد التعشير هل هو حقيقة أو مجازية - نظر المتبادر إلى كلامهم أنه

جميع شرطية كما قاله الجوهري  
(خمس أشياء) كذا في أكثر النسخ  
والمعدود في كلامه ستة كما تعرفه التي  
الاقول (وجود العذر) وهو العجز  
عن استعمال الماء والعجز ثلاثة أسباب  
أحدها قلة (سبب شر) والمسافر  
أربعة أحوال الحالة الاولى أن يتيقن  
عدم الماء فتيمم حيث لا طلب اذ  
لا فائدة فيه سواء كان مسافرا أم لا  
وفقد في السفر جرى على القلب الحالة  
الثانية أن لا يتيقن عدم بل جوزه وجوده  
وعنده فوجب عليه طله في الوقت قل  
التيمم ولو جاز أدونه بما جوزه فيه من رطه

حقيقة وأن الطلب مستلزمين التقنين والسؤال ونحوهما مما ينبغي به في تصحيح مراده وبذلك  
على ذلك ما نقله شيخ الإسلام في حاشية البضاوى عن الطيبي عند قوله تعالى في سورة المائدة  
قد أسألكم قوم من قبلكم من أن الطلب والسؤال والامتحان والاستفتاء والاستسلام ألقوا  
مقاربه وأنهم مكرهة فالطلب أجمعها قال لأنه يشمل الطلب من نفسه ومن غيره والسؤال خاص  
بالطلب من الغير رأى آخر ما ينبغي به معلوم أن الطلب من النفس ليس عبارة إلا عن التآلف في  
الشيء يظهر المراد منه فهو كالبحث والتقنين في الرجل عن الماء اه عش (قوله ووقفه)  
ينبغي أن الزاء هو بذلك لا يرتفع بعضهم به (قوله المنسوب إليه) أى عادة لا كل  
قابلة فتاحى ككرها اه ابن حجر والمراد بكونهم منسوبين إليه اتحادهم منزلاً ووجيلاً  
(قوله ويستويهم) أى مادام الوقت متعاضداً ولما كان هذا أصداً فابتهاب جميع  
أصداهم فردا فردا وليس مراد ادفعه بقوله كأن ينادى فيهم أى فليس المراد بالاستعجاب  
سؤال كل واحد على حدة بل كفى نداءهم جميعهم كإياديه بقوله من معه ما يوجد به أى ومن  
يبعه فيجمع بينهم ما لا يقد لا يبيع ويبيع ولو اقتصر على من يوجد به سكت من لا يذبحه جانا  
أدعى إطلاق النداء سكت من يقبل إثمابه ولا يبيع به شرح مراد ف مع زيادة (قوله  
يوجد به) ولا بد أن يقول ولو بالثنى (قوله ثم الخ) ليس الترتيب يستلزم ما قبله وإجابته  
الترتيب المذكور فقط وعبارة البرماوى قوله ثم أن لم يجسد الماء أشار به إلى أنه لا ينقل إلى النظر  
الأبعد ما ذكر من التقنين والطلب وذلك لأن الأسهل ما ذكره وبرماوى فهم عبارة أن ذلك شرط  
ولم يقل به أحد اه بل يصح أن يقدم النظر والتردد إلى (قوله الطلب من رحله ووقفه) قوله  
انظر) أى من غير منسجج (قوله حواله) جمع وان كان على صورة المني لأن المراد منه  
التكثير وهو جمع حول على غير قياس اه (قوله إلى الحد الأدنى) أى حد الغوث (قوله  
وخص موضع الخضر) أى وجوبه بأن غلب على طنه وجود الماء ووقف على التقدير عليه  
برماوى (قوله أن كان بمسوة) بقوله نظر حواله فهو مرتبط به فالجمله التي بينهما معترضة  
وعبارة من المنهج نظر حواله أن كان بمسوة الخ (قوله وهذه) أى وطية (قوله ترد) بأن  
يصعد على الجبل أو يزل الوعدة ومقتضاه أنه لو لم يحيط بشئ من الجهات الأربع ادأصعد  
نحو الجبل وجب عليه أن يتردد ويشتى في كل جهة من الجهات الأربع إلى حد الغوث وفيه  
بعد لأن هذا ربحاً يدر على حد البعد ويحتمل أنه يتردد ويشتى في مجموعها إلى حد الغوث لافي  
كل جهة حل بأن يشتى في كل جهة من الجهات الأربع نحو ثوبه أذرع ما قبل بحيث  
يحيط قطر بمقد الغوث وان لم يكن مجموع الذي يشتى في الجهات الأربع يبلغ حد الغوث خلاف  
الطبي على أن المراد الإحاطة بمقد الغوث وان لم يشتى أصلاً فقوله إلى حد الغوث متعلق بمقدوف  
تقديره ونظراً إلى حد غوث كإثره شئنا (قوله أن أس الخ) حاصله أن يأمن أسناً طافاً لأنه  
هنا مجوزاً للماء لا يتسببه كما يأتى وقوله ما يأتى وهو النسر والعضو رائد على ما يجب بدله  
للماء والاقطاع عن الرفقة وحرج الوقت وعبارة الشورى من جله ما يأتى أس الوقت  
ومحل اشتراطه من لا يلزمه القضاء أما من يلزمه القضاء فلا يشترط فيه أس الوقت وهذا هو  
الحق من نزاع طويل اه واعتمد شئنا على أن هذا التمسك بعماهو في صورة العلم

ورقته المنسوبين إليه ويستويهم  
كأن ينادى فيهم من معه ما يوجد به  
ثم أن لم يجسد الماء في ذلك نظر حواله  
بمسا وشعلاً وأما ما وخلقاً إلى الجنة  
الأشقى وخص موضع الخضر والطير  
بترديد احتياطاً أن كان بمسوة من الأرض  
فان كان ثم وعدة أو جبل تردان أس من  
مع ما يأتى

الاجبة في حد القربى أو أمانها أى في حد القوت في شرط فيه الامن على الوقت مطلقا  
 (قوله اختصاصا) أى محترما وقوله ولا إلى أهله وقوله (قوله يصيد به) الصواب  
 اسقاط هذا القيد لأن الامن هنا على الاختصاص شرط فالحال وان قل أولى وما أجابه  
 فى ل غير ظاهر (قوله يلحقه فيه غن) ولجل هذا جموع حد القوت أى حد أهله  
 القوت أو المراد غاية القوت وسكت عن العلم بلحق في هذا الحد لأنه لا يجوز التيمم معه  
 وان خرج الوقت فكفى في شرح هو والمراد بقوله الى حد الخ أى سمع اعتدال آسماعهم ومع  
 اعتدال صوته وابتداء هذا الحتمين آخر وقتهم المتسويين اليه لامن آخر القافة حل وفي  
 الاطفيى ينبغي أن يعتبر ابتداء هذا الحتمين آخر الرقعة الذين يلزم مسؤولهم وهم التسويين  
 اليه لامن آخر القافة مطلقا لأن القافة قد تسع حد بحيث تأخذ قدر فرسخ أو أكثر او اعتبر  
 الحتمين آخرها لزمه شدة ويرى على حد القرب اه سم وفي الصباح آتاه غافة  
 نصرة فهو مبشبه والقوت اسم منه أى اسم مصدر بمعنى الغافة فالإضافة في كلام الشارع من  
 إضافة الصفة للموصوف أى يلحقه فيه رفته المستفاد بهم اه (قوله فان لم يجد) أى بعد  
 البحث المذكور اطاف (قوله لتلن فقهه) أى التلن المستلطلب فلا ينافى أنه قل ذلك  
 يجوز لفقدها لاجازة التيمم وبإشارة اطاف لئن فقدته ان لم يجد سبب يحقل معه وجود الماء  
 (قوله أن يصل ماء) أى المافر والمراد بالصلى ما ينجل عليه التلن أى ولو حضر عدل رواه بل أو  
 فاسق وقبى القلب صدقه ولا عبرة بغير العلم في هذا الحد يخرج بالمافر الحاضر فطلعه وان  
 خرج الوقت كما قاله الاطفيى (قوله وهذا فوق حد القوت المتقدم) أى الذى سعى اليه في حالة  
 توهم الماء اه اطاف وبإشارة عش وهذا فوق حد القوت أى باعتبار الغاية والأفا محدود  
 الثلاثة مشتركة في المبدأ (قوله ويسعى حد القرب) وقدره نصف فرسخ وقد نصف الفرسخ  
 بسرا لافعال المعتدلة إحدى عشرة درجة وربع درجة وذلك لأن مسافة القصر يوم ليلة  
 وقد وهما الثلثان وتسعون درجة ومسافة القصر ستة عشر فرسفا فإذا قسمته عليها باعتبار الدروج  
 خص كل فرسخ اثنتان وعشرون درجة ونصف عش على مر قال شيخنا وأخصر من ذلك ان  
 تقول مقداد اليوم والليله أربعة وعشرون ساعة فإذا قسمتها على ستة عشر فرسخا خص كل  
 فرسخ ساعة ونصف فان كان فوق ذلك ولو ضلوا فهو حد البعد (قوله فيصطلح به) لأنه  
 إذا سعى اليه لشغل النوى فالدين أولى كما قاله حج والمراد بالطلب هنا غير المراد به فيما تقدم فهو  
 حال التماسه وهنا قصد كفى الشورى (قوله وما لا يجب بدله الخ) أى وكان إلى الاقاييل  
 والاقضية عن القرب بعد عن القتم اه شورى على التحرير (قوله نأى أو جرة) منصوبان  
 على التيمم أو تحول عن المضاف أى عن ماء طهارته الخ أو جرة آلة الماء (قوله من نفس الخ)  
 بيان القرب ويشتد فيما يامن عليه من نفس وعصو وما لا أن يكون محترما ولا يؤثر الخوف عليه  
 زى (قوله وهو ضرر) بضم العين ويكسر ها إلى أهله وأقربوه (قوله وانقطاع عن رفته) وان لم  
 يستوحش لتكرره وفارق الجملة فانه يعتبر في جواز التيمم لها الايمشاش عن الرقعة اذا سافر أو  
 بعد القبر بأنها لا يدل لها زى وأيضا فان الجملة تقتضيانها ماضية وقوله لا يدل لها أى مع  
 القدرة عليها ولا يدل لها الظاهر والمعتد أنها فرض مستقل لأنها خامسة يومها أى محسوبة من

الاختصاص وما لا يجب بدله لما طهرانه  
 الى حد يلحقه فيه غن رفته ولو استغاث  
 به فسمع شغلهم بأشغالهم فان لم يجد  
 ماء تيمم فقل فقهه الحالة الثالثة ان يعلم  
 ماء يجعل يصله مسافر لحاجته كاستطاب  
 واحتشاش وهذا فوق حد القوت  
 المتقدم ويسعى حد القرب فيصطلح به  
 منه ان أمن غير اختصاص وما لا يجب  
 بدله لما طهرانه نأى أو جرة من نفس  
 وعصو وما لا يدل على ما يجب بدله لاهما  
 وانقطاع عن رفته

الخمسة وليس الظاهر إلا أنها لم يفتى عنها (قوله وخرج وقت) أي كله فلو كان ذلك تركية  
 في الوقت وجب عليه السقي الماء كما استظهره سم الحج ويحذف حين لا يزمه القضاء بأن كان  
 الحمل الجري هو فيه يغلب فيه التقيد أو يستوي الأمران ولا وجب السقي إلى الماء ولو خرج  
 الوقت لأن الأمن على الوقت إنما يستتر في المقتضى من القضاء شورى (نزع) لو خاف برد الماء  
 ويخرج من تخفيفه في الحال لكتبه يعلم وجود حطب يمكن لو ذهب لا يرجع حبه الا وقد خرج  
 الوقت الذي استظهره م ر أنه يجب عليه قصد الحطب والتسجين وان خرج الوقت ولا يجوز له  
 التيمم وسبقه ما يؤخذ منه ذلك في التمسك بدليل أن واجدا للماء يسقي فيه وان خرج الوقت  
 وخرج بالتسجين التبريد فلا يجب استعماله ولعل الفرق بينهما أن التبريد ليس في وسعه ولا اختيار  
 لغيره بخلاف التسجين كما في ع ش قال شيخنا ح ف وهو الذي تلقيناه من أفاضل موضع آخر  
 من التسوية بين التبريد والتسجين اه (قائمة) لو كان في سفينة وخاف غرقا أو أخذ الماء  
 من البحر تيمم ولا إعادة عليه اه عبد البر ناقل عن م ر وتقديمه عن زى وقوله ولا إعادة أي  
 وإن قصر السقر قال سم على المنهج وحل عدم إعادة إذا كان الموضع الذي صلى فيه بذلك  
 التيمم مما لا يظلم فيه وجود الماء يقطع النظر عما في السفينة أم لا لو غلب وجود الماء فيه يقطع  
 النظر عما ذكر وجب القضاء اه بلهقي وقوله يقطع النظر الخ يمكن الاحتراز به عما لو كان  
 الغالب في ذلك المكان وجود الماء في جميع السنة واتفق احتسابه إلى التزول في البقية في  
 وقت منع فيه الطهارة بالماء المسبق فيجب فيه القضاء بخلاف ما لو كان الحمل يغلب فيه التقيد  
 غالب السنة لكن اتفق وجوده من سبيل مثلاً في بعض أيام السنة فإنه في هذه الحالة إذا اعتذر  
 عليه استعمال الماء لأضامه اه ع ش على م ر (قوله بخلاف من معه ماء الخ) أي حقيقة  
 أو حكماً بأن يعلم وجوده في حد القوت كحتم قل وبعبارة ا ط ف قوله بخلاف من معه ماء أي  
 يحصل عنده وظاهره ولو فوق حد القوت وهو الوجه لأن معه ما فلا يصح التيمم بخلاف من  
 يحصله فلا بد أن يأمن فليصر شورى إلا أنه ينبغي أن المراد بكونه معه أن يكون قادراً على  
 تصديقه من حد القوت لأمن فوقه ولا يشترط حضوره معه قاله بعضهم اه وصاحبه أن المراتب  
 ثلاثة حد القوت يجب فيه الطلب بشرط الأمن حتى على الاختصاص والمال الذي يجب بذله  
 لما طهرته مع ما يأتي وحد القرب يجب طلبه فيه أن أمن على غير الاختصاص والمال الذي  
 يجب بذله لما طهرته وحد البعد لا يجب فيه الطلب مطلقاً (قوله فإنه لا يتيمم لانه واجد للماء)  
 أي ولا يجوز أن يخرج الوقت يجوزنا للعدل إلى التيمم ا ط ف (قوله لانه واجد للماء) أي  
 بالفعل فلا ينافي أن الأول أيضاً واجد للماء لكن بالقوة اه عزري (قوله هنا) أي في حد  
 القرب وقوله للأمن على الاختصاص أي أن كان غير محتاج إليه فإن كان محتاجاً إليه اعتبر الأمن  
 عليه أيضاً كما في ع ش (قوله ولا على المال الذي يجب بذله) وكذا لا يشترط الأمن على مال الغير  
 الذي لا يجب الدب عنه أم لا لو وجب الدب عنه كوديعة ومروءة استترت الأمن عليه أيضاً  
 (قوله الحالة الرابعة) قال الشيخان بعده المراتب هذا في المسافر أما المقيم فلا يجوز له التيمم  
 وان خاف فوت الوقت لوسى إلى الماء لانه لا بد من القضاء اه ومه تصرع بل متناع تيممه وجوب  
 السقي إلى المأوى ان كان خوف حد القرب لكن ينبغي أن عمله لا يعد سعيه إلى المسافر أو إلى

وخرج وقت والإفلا يجب طلبه بخلاف  
 من معه ماء ولو نوصاه بخرج الوقت  
 فإنه لا يتيمم لانه واجد للماء ولم يضر هنا  
 الأمن على الاختصاص ولا على المال  
 الذي يجب بذله بخلافه فيا م ر يتيقن  
 وجود الماء الحالة الرابعة

لا يزمه السعي إليه أخذاً من قولهم فحين أقام يداً لا يامها أنه لا يزمه الانتقال عنها (قوله)  
 فوق ذلك أي أن قل تقدم كما يفهم من إطلاقهم ولعله غرض ادبل الظاهر أن مثل هذا لا يعتد  
 فوق حد القرب فالتساير إذا علمت ذلك لا يتبع من الذهاب إليه وإنما يتبع إذا تبعت المسافة  
 عرفاً اه عش (قوله فلو يتقنه آخر الوقت) المناسب لوقتته أذهباً لا يتقنع على ما قبله بل  
 مسائل آخر متعلقة بالباب والمراد بقوله فلو يتقنه وصوله إليه أو وصول الملهة والمراد بقوله  
 في محل يجب عليه تحصيله منه وهو حد القوتبة وأقرب فهذا أقصد لقوله في حد القوتبة فان لم  
 يحدها تيم ولقوله الحالة الثالثة أن يعلم ما باعتبار مفهومه وهو أنه إذا لم يأمن على ما ذكرتهم  
 أي محله ما لم يتقنه آخر الوقت ولو اقترن التقديم أو التأخير فضيلة كلباعة وسر العود فهو  
 أولى مطلقاً (قوله آخر الوقت) بأن ينقضي ما ينعى الصلاة كلها وطرها وصورتها المسئلة أن  
 يكون المحل قلبه بغير الماء أو يستوى الأمران والأوجب التأخير وإن خرج الوقت اه  
 عتاني وهذا كله أن أراد الاقتصاد على صلاة واحدة فان سلاها بالتميم أول الوقت ثم أعادها  
 آخر مع الماء فهو الغاية في إحراز الفضيلة وقولهم الصلاة بالتميم لا يستحب أعادتها الوضوء  
 محله فمن لا يرجو الماء بعد قضاء الصلاة واعترض بأن الفرض الأولي ولم تشمله فضيلة  
 الوضوء واجب بأن الثانية لما كانت عين الأولى كانت جارية لنقصها والفرق بين من يرجو ومن  
 لا يرجو أن تعاطى الصلاة مع رجاء الماء ولو على بعد فيه نقص فثبت الإعادة بخلافها طبعاً  
 مع عدم رجاء الماء أصلاً فلا نقص فيه لم يطلب إعادة ونقص أن محل الفضيلة التأخير مشروطاً  
 بأربعة شروط أن يقين الماء آخر الوقت بحيث يسع الطهر والصلاة وأن يكون المحل بغيره  
 الققد أو يستوى الأمران وأن يريد الاقتصاد على صلاة واحدة وأن لا يقترن التقديم بنحو  
 جماعة (قوله فاستأثره أفضل) ولا يجب وأن يتقنه في منزله على المعتقد مـ ر خلا قالما  
 في شرح البهجة (قوله أبلغ منها) أي من الصلاة بالتميم أوله أي أكثرها بالأن تأخير الصلاة إلى  
 آخر الوقت جائز مع القدرة على أدائها أوله ولا يجوز التيميم مع القدرة على الوضوء شرح  
 البهجة (قوله وإن قلته) أي وجود الماء (قوله عدمه) تنازع على وتيقن (قوله بسبب  
 بطاءه) الأولى أن يقول كبطاءه كما عبر في المنهج لأنه محذور لأسبابه كما قال الشارح أو  
 كان يعبر عن بدليل ويكون ما لا قصور وقتاً قل وقوله بطاءه هو ضعف الماء وضعفها  
 • (قائلة) • تقول برأ تبلى الزاه برأ فضع الماء وضعفها ومضوح الباء هنا الضعف وهو مصدر  
 لضعف الزاه أيضاً وأما الضعوم فمصدر للضعف والمكسور شوبرى وبطاء البراء هو طول  
 مدته والمراد به قد روت صلاة وقال بعضهم أقله ذلك وقال بعضهم أقله وقت المغرب كما قاله  
 البرماوى (قوله وزيادة ألم) أي على وجه لا يحتمل عادة بخلاف السيرة فلا أثره اه ابن حجر  
 (قوله في عصب) يضم أوله وكسره وهو ظاهر أن لم يقصم قطعه في السرعة أو المحاربة بخلاف ما  
 استحق قطعه قود الرباء العزومته (قوله للعدم) انما تقدم العذر على الآية لأن الآية خاصة  
 والعذر عام اه عش (قوله ليس تعبرون) كسفرته أو سواده (قوله وأنضون) العول حزال  
 مع رطوبة في البدن والاستحشاف هو هزال المعسوسة فيه (قوله ونقرة) أي نقرة (قوله وله ولجة  
 تريد) كسلعة ومآهره وإن صغر ككل من الجملة والنقرة ولا مانع من نجاسة شئ لأن مجزئ

أن يكون المأمور بذلك المحل المتقدم  
 ويسعى حد البعد في التيميم ولا يجب قصد  
 الماء بعد فلو يتقنه آخر الوقت فاستأثره  
 المالم بعد فلو يتقنه آخر الوقت فاستأثره الصلاة  
 أفضل من التيميم لأن الفضيلة التيميم  
 بالوضوء ولو رجع الوقت أبلغ منها التيميم  
 لأنه وإن قلته وأن يقين عدمه أو شك  
 فيه آخر الوقت فبفضل التيميم أفضل  
 تصحيح فضيلة دون فضيلة الوضوء  
 السبب الثاني خوف محذور من استعمال  
 الماء بسببه بر (أو مرض) أو  
 زيادة ألم أو شئ فاحش في عضو ظاهر  
 للعدم ولا ية السابعة والثلث الأثر  
 المستكرم تقدر لون أو تحول  
 وسخااف ونقرة تبقى وليست تريد

وجودها في الضرورة شينا ولكنه يجزئه لا ينعى التيم بل ان كان قاضا تيم أو يسيرا فلا  
عش (قوله المهنة) بفتح الميم أو فصح كسر نايه وحكى كسر ماع مع كون الهاء وهي المنة  
(قوله للمرأة) بضم الميم وقضها وهي صفة يمدح التعلق بها وهي التعلق بخلق أمثاله وهي  
الان اما قاطبة جنة أو معدومة قال بعض الافاضل

مررت على المرأة وهي تبكي \* فقلت علام تنصب الفتنة

فقلت كيف لا بكروا أهل \* جعلا دون خلق الله ما روا

(قوله رده الى الاول) أي بان يقال ما لا يعد كشفه عكسا للرواية هو ما يد وعند المهنة (قوله

في الباطن) وهو ما عدا الظاهر المذكور ولو في أمة حسنة تنقص قيمتها بذلك نقصا فاحشا لان حق

الله تعالى مقدم على حق السيد دليل قهلا بترك الصلاة اه حل (قوله عدل في الرواية) وهو

المسلم البالغ العاقل الذي لم يرتكب كبيرة ولم يصر على صغيرة ولو كان عبدا أو امرأة ولا تكتفي

بالعبرة وكذا في العطن كاستبشرا اليه وتكتفي معرفة نفسه ان كان عارفا وبكتفي تصديق غير

العدل كالفلسف والكافرا اذا وقع في قلبه صدقه فالمدار على التصديق لا العدة ولو تيم وصلى

بدون ذلك لمزمه الاعادة وان وجد الطيب بعد ذلك وأخبر بمجوازه قبله ولا يحتاج في اخبار

الطيب الى كل وضوء مثلا ما لم يحتفل فيه عدم الضرر فيجب سوا المفلو تعارض طيبان فأكثر

قدم الاوق فان تساوا وانما اطوا كما في الاخبار بتيميم الماء اه سم على الوجه وليس له

الاستقلال بذلك ان لم يكن طيبا وان جرت نفسه لاختلاف المزاج بالازمنة وبهذا يدعى من

اكتفى بالتجربة كآين حجر وفارق المضطر حيث يستقل بأكل المية أي من غير توقف على قول

طيب لأجل وقاية النفس عن التلف بأنه انما تعلق به حق الله تعالى بدخول الوقت لتطهر به

بدليل عدم مجوازه يعم بخلاف الطعام فإنه ليس لك لاهل المضطر وقت معين بل المدار على الاضرار

فهي قياس مع الفارق فاندفع قياس الاستوى عليه اه ابن شرف (قوله لعطن حيوان محترم)

ولو ذنباً أو مستأمناً أو معاهداً أو بهيمة فخرج المرتد وتارك الصلاة والحربي وإن تزير فلا يجوز

صرف الماء اليهم ويحث بعضهم مجوازه صرفه الى غير المحترم ان احتياج المحترم اليه مكان يكون

خادمه ولم يستغن عنه وقوله محترم المراد بالمحترم ما يحرم قتله وبغير المحترم ما لا يحرم قتله كرتد وفان

محسن وتارك صلاة قال شفا لو كان غير المحترم هو الذي معه الماء وهو يحتاج الى شربه فهل يكون

كغيره من غير المحترم في أنه يستعمل في الطهارة وان مات عطشا أو يشربه وتيمم له غيره ما مور

بما شرب قتل نفسه المتجه الثاني شرح حر والكلب ثلاثة أقسام عقور وهذا الخلاف في عدم

احترامه والثاني محترم بلا خلاف وهو ما فيه نفع من صدأ وحراصة والثالث ما فيه خلاف وهو

ما لا نفع فيه ولا ضرر وقد تناقض فيه كلام النووي والمعتد عند شفا حر أنه محترم يحرم قتله اه

خض هني قل ثم لو احتاجه الزاني المحسن لعطن نفسه شر به لان نفسه محترمة عليه خلافا

لابن حجر (قوله محترم) وان لم يعلم به صاحب الماء ولا يتيمم لعطن عاص بفسره حتى يتوب

وقوله حيوان وان لم يكن معه وشمل الماء الاكل فقد ذكر في الروضة في الاطعمة أن لا ذبح

شاة الفير التي لا يحتاج اليها الكلبة المحترم المحتاج للاطعام وعلى المالك بدلها اه حل (قوله

في المستقل) فله أن يدخله بل يجب عليه ويحرم الوضوء به سواء لم يوجد في غدا م لا حيث

والظاهر ما يستدعي وعند المهنة غالب  
كالوجه واليد يذرك ذلك الرافعي وذكر  
في الجنائيات ما حمله انه ما لا يعد كشفه  
هكسا للمرأة ويمكن رده الى الاول  
وتخرج بالقاحش اليسر قليل سواد  
وبالظاهر القاحش في الباطن فلا أثر  
لخوف ذلك ويعد في خوف ما ذكر  
قول عدل في الرواية صواب محترم ولو  
حاجته اليه لعطن حيوان محترم ولو  
كانت حاجته اليه فذلك في المستقبل

لم يتحققه وبجارية بعضهم وان رجاء الماء في غده فلو وصلوا الى الماء وفضلت معهم فغسله من الماء الذي معهم للشرب هل يجب عليهم القضاء أو لا يتطرقان قضاء على أنفسهم وأسرعو السير ولو لم يقع ذلك لم يفضل شيء لم يقضوا والابان سادوا على العادة ولم يقضوا فأنشأ الصلاة الأخيرة بناء على ما نقل عن مولانا قال قل والوجه الوجه أنه يقضي كل صلاة لأنه يصدق عليه أنه يتم لهامع وجوده هذا اذا كان الماء مشتركا بينهم والاقضى صاحب الماء فقط اه مد (قوله صونا للروح) غلة لتكون الاحتياح سببا للجهز ومقتضى هذا أنه لا بد من خوف تلف النفس والعضو وهو مخافا لقوله الآتي والعطش المبع للقيم يعتبر بالخوف الخ أي لان هذا أهم من تلف النفس وبجواب أن قوله صونا للروح أو غيرهما عن التلف أي مثلا اه ح (قوله أو غيره) كالعضو والمنفعة (قوله فتيمة مع وجوده) أي الماء وسكت عن إزالة النجاسة وبعبارة غيره ويحرم تطهيره الخ وهو شامل للاستنجاء به فتيمة الخ وهو ظاهر وأما إزالة النجاسة عن البدن أو الثوب المتوقف عليها صحة الصلاة فالظاهر أنها تحرم أيضا فبصلح بماله بعيد اه مد (قوله ولا يكلف الطهارة) بل يحرم التطهر بالماء وان قل ان علم أو ظن وجود نجاسة يحتمل استحبابه في القافلة فان كبرت وخرجت عن الضغط حل وكثير يجهلون فتدبرون أن التطهر بالماء قربة وهو خطأ فتم شرح مد (قوله لغير دابة) مفهوما أنه يكلف الطهارة به ثم جمعه وشربه للدابرة فيجب ذلك لأنها لا تعافى بخلاف الآدمي ومثلها غير المميز من صبي أو مجنون لان هؤلاء لا يعرفون الاستعداد بخلاف غيره قال قل ويعتبر في العطش المبع للقيم مافي المرض من حذر الطبيب المسلم قال بعضهم وهذا واضح وان وحده الطبيب حاضرا والافليس من محاسن الشرب بعمه نعمس الشرب حتى يوحده الطبيب خصوصا في مفاضة مثلا فلينظر حكمه ولراجع (قوله وحسب ما يمتنع من غيره) الا أن يكون القدر هو مال الماء لا التاخره يقتل نفسه ولا يجعله قتلها نعم ان كان اهدأ من زول بالتوبة تركه الصلاة بشرطه وهو أمر الامام ماله بعد أن يكون كالعاصي بفسقه فلا يكون أعز بالان تاب (قوله والعطشان) هذا التقديم بقيد الحصر فخرج محتمل الماء للطهارة والثوب للستر فليس له ذلك بل يتم ويصلح عاريا (قوله من مالكة) أي غير العطشان فان كل مال الماء عطشا ماله يهدر بل يضمنه مقامه كما في شرح مد بخلاف المالك غير العطشان فلا ضمان على قاتله اذا كان عطشا ما وكشفه عيش أدى معه محترم بمرمه مؤتمه كما في الامداد شوري (قوله يده) أي وأما دون يده فلا يجوز (قوله دخول وقت الصلاة) وبه قال أحد مالكة وقال أبو حنيفة يصح قبل دخول الوقت لانه طهارة مطلقة والمراد بقوله دخول الوقت ولو طاف قول الشارح الآتي وبشرط العلم بالوقت أي أو طهارة مد بزيادة (قوله قل وقته) فلو نقل التراب قبله ومسح به الوجه بعدد بل يصح اد لم يوجد دمنه بتجديدية قبل قبيل المسح والاصح كما يؤخذ مما ذكره قبل لو أحدث من انقل والمسح ولو شك هل نقل قبل الوقت أو فيه لم يصح وان صادف انه نقل فيه ويجوز أحر الصلاة عن التيمم في الوقت أكثر من قدر الحاجة فيصلي به وان خرج الوقت بخلاف طهارة انم الحدث التجدد حدثه بخلاف التيمم (قوله اه) أي للموقت وقوله به أي في وقته وقوله لو نقل الاتيان بشرطه أي الموقت زلوا تيمم الخطئة بعد الزمان صح أو قبله فلا أو لجمعة قبل اخضبة ردت

صونا للروح أو غيرهما من التلف فتيمة مع وجوده ولا يكلف الطهارة به ثم جمعه وشربه لغير دابة لانه مستقدر عادة وخرج ما يمتنع من غيره والعطش المبع للقيم يعتبر بالخوف في السبب الثاني والعطشان أخذ الماء من مالكة قهرا سده ان لم يذله (و) التيمم لموقت (دخول وقت الصلاة) فلا تيمم لموقت فاما كان أو صلا قبل وقته لان التيمم طهارة ضرورية ولا ضرورة قبل الوقت بل يتمم به قبل الوقت كستر وضعية جمعة



وقته داخل الزوال وتقدم العطية انما هو شرط للصحة فعملها ومثل ذلك ما لو تيمم الخطيب أو غيره قبل تمام العدد الذي تنعقد به الجمعة (قوله للتضع بها) التضعح التلحح كما في المختار اهـ (قوله مع كون التيمم الخ) أشار إلى أن العلة مركبة وهي لم توجد في الوضوء لانها طهارة قوية وقوله والأي وان لم يكن عدم صحة التيمم قبل ازالة التيمم لكون زوالها شرطا في الصلوات لصح التيمم الخ فالجواب أنه انما توقف على ازالة التيمم عن المدن خاصة للتضعح بها مع ضعفه بخلافها اذا كانت على الثوب والمكان فلا تضعح واعلم أنه لا يصح التيمم قبل ازالة التيمم سواء تيمم لتوقف صحته على ازالة التيمم كالمسألة أم لا كما في مصنف على المعتمد خلافاً من قال يصح التيمم الا يتوقف على ازالة التيمم قبل زوالها وعبارة ابن شرف على التبرير قوله وتقدم ازالة التيمم أي غير المعقود عنها لم تكن في أعضاء التيمم والواجب ازالته أيضا ولا فرق في وجوب ازالته بين المسافر والمقيم وذلك لان التيمم للإباحة والاباحة مع المانع فاشبه التيمم قبل الوقت هذا هو المعقود في الروضة في الاستحسان خلافاً لما فيها ولو لم يجزها يستجيبه أو ويريل به التيمم لم يتيمم بل وكفا قد الطهورين خلافاً لابن حجر (قوله ورق العذر) فيتميم للعصر وقت الطهر اذا اراد جمع التقديم والعشاء وقت المغرب كذلك فلو لم يصل حتى دخل وقت العصر والعشاء وجب عليه تيمم آخر لطلان تيممه لانه اعما استحسانها بوصف كونها مجموعة وقد فات هذا الوصف فطل تيممه كما عرف فلا يصح أن يصل في خلافه أيضا بخلاف ما لو تيمم لفاتة فلم يصلها حتى دخل وقت حاضرة فله أن يصل في الحاضرة تيممه ويلغز به ويقال لنا شخص صلى صلاة تيمم نوى به استحاشة غير ما قبل وقتها الحقيقي والفرق انه في الصورة السابقة تيمم في غير وقتها الحقيقي بخلاف هذه الصورة وعبارة شرح البهجة قال النووي ويمكن الفرق بأنه ثمة استحباب ما نوى فاستباح غيره بدلا عنها لم يستمع ما نوى على الصفة التي نوى فلم يستمع غيره اهـ قال وأما لو اراد الجمع تأخير اتميم للظهر في وقته فاته بصح بخلاف تيممه للعصر في هذه الحالة لا لم يتيمم في وقته مـ (قوله بانقضاء الغسل) أي الواجب أو بدله وهو التيمم وان لم يكن وبه يلغز فقال لنا شخص يتوقف تيممه على طهر غيره (قوله اذا اراد ايقاع الخ) هو قيد لعدم صحة التيمم فيه أي لا يصح أن يتيمم للغسل المطلق وقت الكراهة بنية أن يصل فيه وكذا قبله هذه السية فيفرض ما لو تيمم فيه لم يصل بعده وكذا لو أطلق ولا يقال يلزم عليه التيمم قبل دخول الوقت لأن الغسل المطلق لا وقت له (قوله ويشترط العلم) أي وأطنه بدليل قوله فلو تيمم شاكخ (قوله طلب الماء) اعلم أن طلب الماء لا يجب الا بشرط ثلاثة أن لا ينقش عدم وجوده وأن يكون تيممه للغسل لا للمرض وأن لا يحتاج الماء للعطش مـ (قوله به دخول الوقت) فلو طلب قبل دخول الوقت لم يعمل على ذلك الطلح نعم ان حصل به يقين العلم كل كافيا سم وفي حاشية الزيادة لو طلب بشاكخ لم يصح وان صلا في الوقت نعم يجوز تقديم الأذن في الطلب قبل الوقت ان قال فيه أو أطلق وفي شرح مـ نعم الاقرب الاكتفاء في حالة الإطلاق بطله في الوقت كالماء وكل الحرم حلالا لعقده السكاح وأطلق فعقده بعد التصل اهـ ثم قال فيه ولو طلب قبل الوقت لعائنة أو نافله قد دخل الوقت عتب عليه تيمم لصاحبه الوقت بذلك الطلب كما قاله الفقهاء في فتاويه وبوخذه ان طلبه للعطش نفسه أو حيوان محترم كذلك وقد يجب الطلب

وانما يصح التيمم قبل زوال التيمم وانما يصح التضعح بها مع كون التيمم عن المدن للتضعح بها مع كون التيمم طهارة ضعيفة لا لكون زوالها شرطا للصلاة والمناصح التيمم قبل زوالها عن الزوب والمكان والوقت شامل لوقت الجواز ووقت العذر ويدخل وقت الصلاة الجواز في قضاء الغسل أو بدله وتيمم للغسل المطلق في كل وقت اراد ايقاع الوقت الكراهة اذا اراد ايقاع الصلاة ويشترط العلم بالوقت فلا تيمم شاكخ لم يصح وان صادقه (و) النسخ الثالث (طلب الماء) بعد دخول الوقت بنفسه أو بجادونه كما مر

قل الوقت كما في الخادم أو في آتة لكون القاذرة عظيمة لا يمكن استعمالها إلا إذا بادروا أول الوقت  
 أو قبله فيبطل عليه نجس الطلب في أظهر احتمالين لأن الاستاذ اه شرح مر (قوله تعذر  
 استعماله) هذا الشرط يعني عنه الأول وهو قوله وجود العذر بسقرا ومر من في عذر هاشميين  
 مسامحة وكذلك في عذر الطلب والأعواز شرطين بل الأعواز من جهة الطلب فإن عذر الطلب  
 لا يترتب عليه جواز التيمم إذ قد يجد الماء بعده فلا يصح التيمم بل اعتبار ترتيب على الطلب جواز  
 التيمم إذا لم يجد له ووجده واحتاج إليه وهو المراد أعوازه بعد الطلب فهو شرط واحد بل  
 التحقيق أن الطلب ليس شرطاً مستقلاً فإنه محقق لفقد الماء الداخل تحت قوله تعذر استعماله  
 أي النهي عن استعماله حساً أو شرعاً فاذن الشرط على التحقيق ثلاثة النهي عن استعمال الماء  
 حساً أو شرعاً ودخول وقت الصلاة والتراب الطهور وهكذا حققه سم في شرحه فقول الشارح  
 المعدود في كلام الترمذية منه مسامحة (قوله فلو وجد خاية) محله إذا علم أنها مسامحة للشرب  
 أما إذا علم أنها مسامحة لا لانتفاع مطلقاً فعملها في الطهارة فإن شك حكم العرف والقرائن  
 ولا يجوز زجل الماء المسبل من محله إلى محل آخر إلا إذا علم أو قامت قرينة على أن مسامحة يسمح  
 بذلك كالألواح لاحتطامها بالكل لا يجوز لاحتطام الحصة منه ولا صرفه إلى غير الأكل إلا إذا  
 علم رضاه من ذلك فإن شك حكم العرف والقرينة ومن التعذر الشرعي ما لو كان معه ماء  
 ودبقة أو غصبا أو روثا ومن الشك أي التردد في فعل العلق غالب الصهاريج الموجودة بمصرنا  
 فالتمس في حال الوقوف والقالب قصرها على الشرب ثم قد تقوم قرينة على أن الشرب منها  
 خاص بخواصها فينتفع نقلاً للشرب منها في البيوت وقد تقوم قرينة على أن الشرب منها غير  
 خاص عوضها فينقل ماؤها للشرب منها في البيوت ويحتمل به من أخذه بغير دجانه له وان  
 لم ينقله عن على مر (قوله بعد الطلب) أي بعد حصوله معه قل (قوله لعطش الخ)  
 لو أسقطه لكان أولى لأن احتياجه لخمته كذلك كما سأتى (قوله وهو ما لا يسبح قلته) يشعل  
 الماء كقول وغيره ومنه الكلب وقد تقدم ما فيه (قوله التراب) اسم جنس أرادى وقيل  
 بجي واحدة ترابية ومن فوائد الخلاف ما إذا قال لروحتي أنت طالق بعدد التراب فعلى الأول  
 طلقه وعلى الثاني ثلاثة وإنما اخصت الطهارة بالماء والتراب لأن الله خلق آدم منهما وقال  
 السوطي في الفلك المشحون لأن أصل آدم عليه السلام من التراب وأصل من الماء وأنهما  
 أوسع في الأرض وجوداً فأمر الله بالتطهير بهما الثلاث تعسّر بفقد أحدهما قال ليس لك  
 عذراه واسم التراب يقع على جميع أنواع الأرض وذكر بعضهم أنها ستون نوعاً وأن الله  
 خلق آدم من ستين نوعاً لجات وألاده على ألوان وصور مختلفة وأما الرمل فهو اسم جنس  
 جعي يفرق بين واحد والآخر فإذا قال لروحتي أنت طالق بعدد الرمل طلق ثلاثاً قولاً  
 واحداً اه (قوله حتى مايد أوى به) كالطين الإرمي بكسر الهمزة وقته مع فتح الهم  
 فيها مناسية إلى إرمية بكسر الهمزة وتثنية في بلاد الروم من الناس يندون  
 به في زنس الكبة بوضعه على الكفة وما في محل جز بحيث أي حتى النوع الذي يدأوى به وكذلك  
 السح إذا لم يعلم ملح وما رجه الأرض من مدروان اختلط بلعها كليل عجن ينوخل حتى  
 تغير بجمعه أو طعمه أو لونه وحف وكان له غاراً كما قلته حل ولودق الخرج حتى صار له عاراً ليك

(و) الذي الرابع (تعذر استعماله)  
 شرعاً ولو وجد خاية مسامحة  
 يجوز له الوضوء كما في الزوائد وحسب  
 كان يجوز فيه وضوءه سم وأعد ومن  
 صور التعذر خوف سارها أو إقطاع  
 عن رفقته (و) الذي الخامس (أعوازه)  
 أي الماء أي احتياجه إليه (بعد  
 الطلب) لعطشه أو عطش حيوان  
 محتج به كأمز وهو ما لا يسبح قلته (و) الذي  
 السادس (التراب) بجميع أنواعه حتى  
 مايد أوى به (الطاهر) الذي (له غبار)  
 قال تعالى فقيموا أصداءكم أي تراباً  
 طاهراً كما فسر ابن عباس وغيره

التيه والفرق بينه وبين الرمل ظاهر لانه ليس من جنس التراب بخلاف الرمل عش (قوله)  
 والمراد بالطاهر الطهور أى وان أخذ من ظهر كلب لم يعلم اتصاله مع ترطب أحدهما سم (قوله)  
 فلا يجوز التيمم) كتراب حقيرة علم بشيها وان وقع عليها المطر لانه لا يظهر بذلك لاختلاطه  
 بصديد الموق الذي لا يزيله المطر بخلاف ما إذا علم عدمه أو وشك فيه فصح التيمم به بلا كراهة لأن  
 الأصل طهارته سم (قوله ولا يستعمل) أى في نحو حدث أو خشي بأن استعمل في مغلظ  
 وكون التراب لا يرفع الحدث فلا يثاثر بالاستعمال بخلاف الماء يثاثر بالسبب في الاستعمال  
 ليس هو خصوص رفع الحدث بل زوال المانع من نحو الصلاة بدليل أن ماء السلس مستعمل مع  
 أنه لا يرفع حدثا فاستويا قاله ابن حجر وعبارة شرح مدر ولا يثاثر مستعمل على الصحيح لانه  
 أتى به فرض وعادة فكان مستعملا كالماء الذي وضأت به المستحاضة والثاني يجوز لانه  
 لا يرفع الحدث فلا يثاثر بالاستعمال ورد بأن المانع من الصلاة ينقل الى التراب لانه أياح المخذور  
 قال عش أن تراب السابعة طاهر غير طهور فلا يصح التيمم به وهو المقدور في حاشية الرجائي قال  
 شيخنا وليس منه حجر الاغتصاء إذا غسله ودقه فصيح التيمم به لأن وصف المد زوال بالنقل فلس  
 هو كالتراب المستعمل في الجلوسة المغلظة فلا يصح التيمم به وإن طهره لأن وصف الاستعمال  
 لا يزيل بالعسل (قوله أو تناثر منه) أى من العضو أى بعد أن مس بشرة العضو الممسوح فلا يثاثر  
 من ملاحظة هذا القيد بدليل أخذ مخترعه في قوله أماما سائر الخ (قوله حالة التيمم) المراد بها  
 ما استعمل في التيمم سواء ثاثر حالة الاستعمال أو بعده وقال مدر قوله حالة التيمم احتراز عما لو  
 ألقى الرمي على وجهه ترابا فأخذه بحجرة ثم أعاده الى وجهه فانه يكتفي وعبارة الاطفيقي قوله  
 حالة التيمم هو متعلق بكل من قوله ما يني بوضوء أو تناثر منه بدليل قوله ويؤخذ من حصر  
 المستعمل الخ أى لا تقام البيان بغيره وحينئذ سقط ما قبل الحصر فيه بناء على أن ما موصولة  
 فان جعلت تكرم موصوفة فلا اه (قوله وهو كذلك) أى حيث لم يتناثر اليه شيء مما ذكر شرح  
 مدر ولا يقدر محالف كافي الماء فانه شيخنا ح (قوله صرح على الأصح) فان قيل كان القياس  
 أنه لا يصح قياسا على ما إذا رفع يده عن العضو في الوضوء فان الماء حينئذ يصير مستعملا لما تقدم  
 من أن الماء ما دام مرتددا على العضو لا يثبت له حكم الاستعمال وإذا اتصل صار مستعملا  
 وأجاب من بأنه لما كان محتاجا لرفع اليد ليطهره عليها تراب أو لا اغتفر بخلاف الماء فانه غير  
 محتاج اليه فانه قوة الماء وعبارة الاطفيقي قوله صرح على الأصح طاهره ولو وصعها على غير محل  
 المسح فعذر في ذلك كما يعذر في التقاذق لأن التراب لا يحكم عليه بالاستعمال الا اذا انفصل  
 عن اليد الممسوحة والممسوحة جميعا (قوله المحرقه) أى ما لم يحرق عن قوة الانبات فان  
 حرق عنها لم يجز عش (قوله والاعفر) العفرة سائض غير خالص (قوله والاصفر) منه  
 الطفل المعروف اذا ذوق وصار في غار وفي حاشية قل على التيمم برمانصه الطفل لا يكتفي في التيمم  
 كافي فتاوى مدر ويكتفي التيمم به كما ذكره في شرح المباح اهوكل من القليل صحيح اديعمل  
 كلام مدر على ما إذا كان مستحضر الاشارة كلام ح على ما اذا ذوق وصار له غبار اه (قوله)  
 التورق) وهي الجبريل الطفي حل (قوله والزرنيخ) بكسر الراءى هو حجر معروف منه أيضا  
 وأحمر وأصفر (قوله وضاعة الحزف) الحزف ما يتخذ من الطين وشوى فصار فخارا واحدة

والمراد بالطاهر الطهور فلا يجوز  
 بالتيمم ولا بما لا غبار له ولا بالاستعمال  
 وهو ما يني بوضوء أو تناثر منه حالة التيمم  
 كالتقاط من الماء ويؤخذ من حصر  
 المستعمل في ذلك جهة تيمم الواحد  
 ولكن من تراب يسير يترت كثر  
 وهو كذلك ولو رفع يده في الأصح ما  
 العضو ثم وضعها صرح على الأصح ما  
 ما تناثر من غير مس العضو فانه غير  
 مستعمل ودخل في التراب المذكور  
 المحرق منه ولو أسود ما لم يصير مادا اكما  
 في الروضة وغيرها والاعفر والاصفر  
 والاحمر والابيض المأكول سفها  
 وخرج بالتراب النورة والزرنيخ وضاعة  
 الحزف ونحو ذلك

خرقة شرح مد (قوله فان خالطه) أى اختلط به (قوله لم يجز) بضم أوله على التاسب لافادة عدم العصة قل وعلى الضبط الآخر يقال الأصل فيما لم يجز أنه لا يصح (قوله وان قل انطليط) هذه الغاية الرد (قوله لا يالصق) بفتح الصاد في المضارع وكسرها في الماضي ويقال بالصاد والزائى والسبى وهو سبى باب علم يعلم وقوله لا يالصق أى الرمل بالعضو وان يصل التراب للعضو من غير لصوق الرمل عليه سواء كان خشناً وانما هو في قوائى التزوي لوصق الرمل وصار لغاراً جراً أى بان صار كره بالسحق غباراً وبقي منه خشس لا يمتنع لصوق الغبار بالعضو ذكره الاطفيفى (قوله فانه يجوز التيمم به) قال قل عبارة غير مستقيمة فتأمل ويانه أن التيمم في الحقيقة انما هو بفسار الرمل لانه فكان الاول أن يقول أما الرمل المشتغل على غسار فيصور التيمم بفساره (قوله والتراب جنس له) فيشمله قول المصنف تراب ويؤخذ من كلامه تركب قدام وهو الرمل من طبقات الارض وكل ما هو من طبقات الارض تراب يقع لنا الرمل تراب واما حديث أى جهنم أنه صلى الله عليه وسلم أقل الى الجدار فسمع وجهه ويد به فحمل على جداء عليه غبار لأن جداء رآهم من العين قالنا هر حصول الغبار منها (قوله ولو وجد الماء الخ) شروع في خروج عشرة الى قوله ويشترط قصد التراب الخ وكان الاول تقديم قوله ويشترط قصد التراب الخ عليها قال العلامة حل ولو وجد الماء يكنى بعض أعصاه وتراباً = اما لو وجهه ويديه شفى تقديم التراب لانه طهارة كاملة ويكون كلمة الذى حال يتمو ينسحق فيصح التيمم مع وجوده اما فان قلت ما قاله حل مخالفة لقولهم متى وجده ماء صالحا للسل وجب تقديمه على التراب ولو لم يكسر الأجرأس الوجه قلت لا مخالفة لما كان تصوير ما قاله بما اذا لم يكن الماء والتراب في ملكه بل راها يسايعان وليس معه الاثنى أحدهما فقد تم شراء التراب على الماء اه اج (قوله وجب استعماله) لو كان معه ماء لا يكفيه وتراب لا يكفيه وجب عليه استعمال كل منهما ويجب عليه القضاء مطلقا نقصان البدل والمبدل عش (قوله مرتبا) أى س الاغضاء وأما الترتيب بين استعمال الماء والتراب فسيأتى في قوله ويكون التيمم الخ (قوله ان كان) أى الحدث غيره أى غير الاصغر بأن كان أكثر أو متوسطا فانه في شرح البهسة وقطع المغوى وغيره باستصحاب تقديم أعصاه الوصو والرأس ثم الشق الايمن كما يفعل من يغسل كل يده (قوله كما يفعل من يغسل كل يده) أى كواجده الماء الذى يكفيه لجميع يده فانه لا يجب عليه ترتيب (قوله نظرا اذا أمرتكم بأمر) المراد بالامر المأمور وقوله فافانأمنه أى من ذلك المأمور واعلم لا يجب شراء بعض رقعة في الكفارة لانه ليس رقعة وبعض الماء ماء اه مناوى في شرح التحرير (قوله ويكون استعماله قبل التيمم) فلا يقدم التيمم ولا تيمم وده ماء طاهر يقبض (قوله أما ما لا يصلح للغسل) أى والواجده حدثه أصغر لانه الذى يتوهم فيه كعابة التلغ والرد للعضو أعضاءه وهو الرأس وأما س واجبه الغسل وهو ذو الحدث الا كرفوجدته الرد والتلغ كالعدم قطعاً اذ لا دخل لهما في رفع حدثه لانه لا مسح فيه (قوله فالاصح القطع الخ) ومقابله وحوب المسح به بعد تيممه عن الوجه واليدين ثم تيممه عن الرجلين عزرى (قوله لا يجب مسح الرأس به) أى اذا لم يغسل ما قبله والواجب استعماله وان ذاب وجب استعماله وان حرق الوقت عزرى (قوله لا يعلك هنا) أى في الحدث الاصغر تقديم مسح الرأس قضيه أنه لو وجد

(فان خالطه) أى التراب الطهور  
(بحسن) بكسر الباء وقصها وهو الذى  
تسجد المصلحة الجلبس أو دقني أو نحو  
(أو) اختلط به (رمل) ناعم يالصق  
بالعضو (لم يجز) التيمم به وان قل انطليط  
لأن ذلك لا يمتنع وصول التراب الى العضو  
أما الرمل الذى لا يالصق بالعضو فانه  
يجوز التيمم به اذا كان لغسار لانه من  
طبقات الارض والتراب جنس له ولو  
وجد ماء صالحا للغسل لا يجب عليه  
وجوب استعماله في بعض أعضاءه مرتبا  
ان كان حدثاً أصغراً ومطلقاً ان كان  
غيره كما يفعل من يغسل كل يده من غير  
العضو اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه  
ما استطعتم ويكون استعماله قبل  
التيمم عن الباقي لقوله تعالى فلم تجدوا  
ماء فتيمموا ووجدوا ماء لا يصلح  
للفعل فممسحوا برؤسهم به اذا  
القطع فانه لا يجب مسح الرأس به اذ  
لا يمكن هنا تقديم مسح الرأس والقطع  
بعد التراب لا يكفيه فالذهب القطع  
بوجوب استعماله

ومن به نجاسة ووجود ما يغسل به بعضها  
وجب عليه للحدث المتقدم أو وجود  
ماء ويعلم حدث أصغر أو أكبر وعلى  
بذنه نجاسة ولا يمكن إلا أحدهما  
تعيين للنجاسة لأن أزالها لا يدل لها  
ببطلان الوضوء والغسل ويجب  
شراء الماء في الوقت وإن لم يكن  
وكذا التراب بغير مثله وهو على الأصح  
ما انتهى إليه الرishيات في ذلك الموضع  
في تلك الحالة قال الأمام والأقرب على  
هذا أنه لا تقبيل الحالة التي ينهي  
فيها الأمر إلى سد المرق فإن الشربة  
قد تشتري حدثاً بذناً يرى ويعد في  
الرخس يجب ذلك فإن أخلى إلى  
التي لا يدين عليه أو لثقة حيوان محترم  
سواء كان آدمياً أم غيره لم يجب عليه  
الشراء وكان النقطة سائر المؤن حتى  
المسكن والخدم كاصرح بهما ابن  
كح في التجريد ولو احتاج واجتمع الماء  
إلى شراء سيرة الصلاة قدمها دام النفع  
بها ولو كان معه ما لا يحتاج إليه العطش  
ويحتاج إلى غيره في شئ مما سقى جاره  
التم كافي المجموع ولو وهب له ماء  
أو أقرضه أو أعده لواء أو نحوه من آلة  
الاستقاء في الوقت وجب عليه القول  
إذا لم يمكنه تحصيل ذلك بشراً أو نحوه  
لأن المساحة بذلك غالباً فلا تعظم فيه  
المتة بخلاف ما لو وهب له من الماخفنة  
لا يجب عليه قوله بالاجماع لعظم المتة  
ويشترط قصد التراب لقوله تعالى  
فتموا صعداً طمياً أي اقتصدوه فلو  
سفته رجع إلى عضو من أعضائه التيم

ما يكتفي وجهه ويديه تعين المسح بالثلج والبرد ولا يجوز التيمع من الرأس وهو كذلك بل يستعمله  
في الرأس ويتيمع من الرجلين (قوله ومن به نجاسة الخ) قال قل هذا الحاجة إليه أو هو  
مضراً أي لأنه ليس محلين فيه وجوابه أنه ذكر بوطنة الصورة الثانية وهي ما لو احتاج  
للماء لزاله حيث رحدث وكان لا يمكن إلا أحدهما فإنه يصرفه للتبشيت ويتيمع عن الحدث (قوله  
ويجب شراء الماء في الوقت) ومثله شراء الآلة واستعمالها (قوله وكذا التراب) أي ولو يحمل  
يزيد فيه القضاء فيما يظهر (قوله بغير مثله) راجع للماء والتراب ولا يجب شراؤه بزيادة  
على ذلك وإن قلت نعم إن يبيع منه لأجل بزيادة لثقة بذلك الأجل وكان تمتد إلى وصوله محلاً  
يكون غنياً فيه وجب الشراء وقوله وإن قلت وأما مسح بالثمن السيف في نحو الوكيل البيع  
أو الشراء لأن ما هنا لا يدل مع كونه من حقوق الله تعالى المبنية على المساحة عس على المنهج  
وهذا ظاهر في الماء لا في التراب لأنه لا يدل به وصارته على مر قوله وإن قلت الزيادة ولو بما  
يتغابن بمشله عادة لأن الماء لا يتيسر فلا يؤدى إلى الإخلال بمقصد الشارع من الإنسان  
بالطهر بخلاف نظيره في تصرف الوكيل بأن وكله في شراء معين فوجده الوكيل يساعياً كثر  
من غير مثله بما يتغابن به فله شراؤه لأن الوكيل لو منع من شراؤه لآدى إلى الإخلال بمقصد  
الموكل إذ لا يدل لماعينه الموصف بخلاف الماء فإنه وهو التراب يقوم مقامه فلا إخلال  
بمقصد الشارع اهـ ويستلشراؤه إذا زاد على غير مثله وهو قادر على ذلك (قوله في تلك  
الحالة) أي حالة الشراء (قوله في الرخص) أي أي منها التيمع (قوله لغيره عليه) ولو مؤحلاً  
يحل قسلاً وصوله إلى وطنه أو بعده ولا مال له فيه والأوجب شراؤه فيما يظهر ولا فرق بين أن  
يكون الدين لله تعالى أو لا دعى ولا بين أن يتعلق بذته أو بغير ماله كعشره على دين (قوله  
محترم) سواء كان آدمياً أم غيره ولا فرق بين احتياجه لذلك حالاً أو لا بين نفسه وغيره من  
رقيقه ورفقه وزوجته سوا غيره الكفايا والمسلمون شرح مـ ومن أهترم كلب منتفع به وكذا  
مالاً نفع فيه ولا ضرر على المعتد فخرج نحو الكلب العقور (قوله لم يجب عليه الشراء) مقتضاه  
أنه يجوز له وليس كذلك فقول لم يجب أي ولم يجز (قوله حتى المسكن) أي اللائق به فلو كان  
مالاً للمسكن غير لائق به وجب بيعه وإبداله بلائق ويشتري من الرائد الماء قياساً على ركعة الفطر  
قاله شيخنا العزيز ومثله الخادم (قوله على مسكن) كنفقة حيوان محترم والمسكن والخادم  
والسيرة (قوله ولو وهب له ماء الخ) المراد بالهبة وما معها ما يملك القول والسؤال فيجب عليه  
إعارة الماء وإجارته كذلك قاله قل وبما قاله آخر أنظر لشرط العاد أن يتفق مع قضاء عبه  
وكذا المؤجر اللهم الآن يصور عما إذا قال له العبراء والمؤجر قسماً واجمعه في فيجب عليه ذلك  
ولا بعد فيه وعارة سم والحاصل أن الماء يجب فيه نجاسة أمور الشراء والإجارة والإعارة  
والهبة والقرض وفي الآلة الثلاثة الأولى فقط وأما الثمن فلا يجب فيه شئ من ذلك اهـ وقد  
يقال ما المانع من أنه يجب فيه الاقتراض وقد يقال فيه منة أيضاً (قوله ويشترط قصد  
التراب) أشار به إلى أن هذا شرط لاركن والعول عليه أن التراب ركن وأن قصده ركن وقوله  
ركن فالأركان سبعة على العقد وشرط التراب نجاسة أن يكون طاهر الطهوراً ناشئاً عن الغبار  
لم يحتل بغيره ومعنى قصد التراب قصد نحو طلع العضو كإبراهيم بن شرح مـ فرائل (قوله

فردده عليه ونوى لم يكف وان قصد  
 الوقوف في مهبط الريح التيمم لانتفاء  
 القصد من جهته بانتفاء النقل المحقق  
 له ولو جهته بأن نقل المأذون القريب  
 الى العضو وردده عليه جاز على النص  
 من الوضوء ولا بد من نية الاذن  
 عند النقل وعند مسح الوجه كما لو كان  
 هو الميم واليد يصح جزما كالوجهه وغيره  
 اذ لا يشترط هذا لتمام فعل مأذونه  
 مقام فعله لكنه شبهه ان لا ياذن لغیره  
 في ذلك مع القدرة وجها من الخلاف  
 بل يكرهه ذلك كاصرح به المصنف  
 ويجب عليه عند العجز ولو بأجرة عند  
 القدرة عليها (فراغته) أي التيمم جمع  
 فريضة أي أركانه هنا (أربعة أركان)  
 وعدة في المنهاج خمسة فزاد على ما هنا  
 النقل وعدة في الروضة تسعة فجعل  
 التراب والقصد ركنين وأسط  
 في المجموع التراب وعدة هامة وجعل  
 التراب شرطا والاولى ما في المنهاج اذ  
 لو حسن من التراب وكالحسن عد الماء  
 وكذا الطهارة وأما القصد فدخل في  
 النقل الواجب قرن النية بالركن  
 الاول وهو اذى أسقطه المصنف هنا  
 نقل التراب الى العضو الممسوح بنحوه  
 أو عماذونه كما مر فلو كان على العضو  
 تراب فردده عليه من جانب في جانب  
 لم يكف واعلم صرحوا بالقصد مع أن  
 النقل المقرون بالنية

قوله لازما قصد كتب عليه ما مش  
 نسخة مؤلف نفعه الله

فردده أي ليحقق وصوله الى وجهه ولا يقال ان هذا فعله نقل ونحو ما لو أخذ من العضو  
 وأعاد فانه يكتفي قل (قوله وان قصد وقوفه) بخلاف ما لو تبرع له طرف الطهر الماء وأصابه  
 اتفاقا من غير روزه فانفصلت أعضاؤه لأن المأذون فيه القصد واسمه مطلق ولو بقصد  
 بخلاف التيمم كما قاله من والى الغاية لتردى السبكي القائل بأنه يكتفي في هذه الحالة (قوله  
 لانتفاء القصد) أي المعبر وهو المأذون للنقل لا القصد وعادة م قوله لانتفاء القصد الاول أن يقول  
 لانتفاء النقل لأن المفقود في هذه الصورة النقل لا القصد وعادة م ويحذف القصد المذكور غير  
 كافي وبعبارة شرح المنهج لانه لم يقصد التراب واما التراب أنامله قصد الريح (قضية أنه  
 لو قصد التراب الوقوف في مهبط الريح كفي وليس كذلك بل لا بد من تحريك وجهه ليحقق نقل  
 التراب كما صرح به م (قوله بآذنه) ولو كان المأذون صدا وكفرا أو حائضا أو نفسا حيث  
 لا تقص أمانا لم ياذن فلا يصح لانتفاء قصد م ولو عقر أو أملا فأما ربه وجهه ونوى صح  
 وكانت اشارته السبعية فقول قل وان لم ياذن لذلك الغرض الخضعف قال م ولو نوى  
 الاذن ونقل المأذون فأحدث أحدهما بعد أخذ التراب ونقل المسح لم يضر كذكره القاضي  
 حسن في فتاويه وهو المعتمد أما الاذن فلا يغني عن النقل وأما المأذون فلا يغني عن مسح  
 لا يضر حدتها في الحالة المذكورة وقوله لم يضر قال ع ش ولا يصح حينئذ في تجديد نية  
 بخلاف ما لو نقل نفسه وأحدث فانه يحتاج بعد ذلك الى تجديد نية (قوله ولا يشترط عند  
 ولكنه من غير عدد مكره وكافي الاستعانة في الوضوء (قوله لا تمام فعل مأذونه الخ) ظاهر  
 التعليل كما قال ابن حجر اشتراط التغير لكن قال م لا يشترط واطلاقه في الشارح يشهد به  
 (قوله ويجب عليه) أي أن ياذن لغیره (قوله جمع فريضة) يعني مفروضة (قوله هنا) أي  
 في هذا الفصل (قوله وعدة في الروضة) معتد (قوله تسعة) وتعلمها بعضهم فقال  
 تراب وقيل ثم قدوة \* ومسح لوجه ثم أيدها

فالتراب هو السابغ (قوله والاولى ما في المنهاج) ضعيف والمقدم في الروضة من انها تسعة  
 فالتراب وقصد ونقله كل واحد منهما ركن (قوله لحسن عد الماء ركا) أجيب عنه بأنه عند  
 التراب ركا لكون التيمم طهارة معقبة (قوله فدخل الخ) أجيب عنه بأنه وان كان لازما  
 للقصد الا انه لا يكتفي بالزوم لأن دلالة الاتزام لا تكتفي في مثل هذا (قوله الركن الاول وهو  
 الذي أسقطه المصنف) سلك هذه الطريقة في الركن لأنه قدم ان الاول ما في المنهاج من زيادة  
 النقل على ما في المتن (قوله نقل التراب الخ) المراد به وجود النية والتراب على البدن لا قبل  
 محاسنها للوجه سواء كان مع ضرب أو لا قل (قوله لم يكف) عدل عن قول المنهاج لم يميز لانه  
 محتمل للابراء ع ش وان قرئ قول المنهاج لم يميز فمض الماء النجسة وسكون الجيم وكسر الزاي  
 ساوى قوله لم يكف (قوله وانما صرحوا بالقصد) حواجا يقال ان القصد دخل في النقل  
 فتكون مغنيا عنه مع أن الاصحاب صرحوا بالقصد مع النقل وهذا أعني قوله وانما صرحوا  
 الخ مؤخر من تقديم فكان من حقه أن يذكره عقب قوله الواجب قرن النية به وكان يكره قوله  
 الركن الاول الخ عقب قوله رعاية للفظ الآية وقوله رعاية للفظ الآية أي لا الاحتياج العارية  
 اليه على كلامه (قوله المقرون بالنية) من المقرون بهما لوضرب يدهما ووجهها من غير

مستحقين لمعاداة للفظ الآية فالتعلق التراب من الریح ٢٧٢ بكه أودع ومسح به وجهه أو وقع في التراب ولو لغیر هذا جزء أو نقله من

ثم نرى قبل عماسة التراب وجهه فانه يكتفي لان هذا نقل كالمثل نقل ابدء الامن هذا الخ  
قال الاسنوي ولو كانت يده عليه وتوفى عند غسل وجهه رجع الحدث احتاج الى سنة أخرى  
عند التيمم بدلا عن السدانة لم يندرج في التيمم الاولي وأبوى الاستباحة فلا سم (قوله  
متضمن له) أي مستأنف وليس المراد به التضمن المتعلق وفيه أن الخطاطبات لا يكتفي فيها بدلالة  
الاتزام بل لابد فيسلم الدلالة المطابقة رى (قوله دعاية للفظ الآية) فان امرأه بالتميم  
وهو القصد والنقل طريقه شرح المنهج (قوله أومن عضو ووده اليه ومسحه به كثر) بل  
ينفي الاكتفاء أيضا فعيا لوقته لمن بعض العضو الى بعضه الآخر سم (قوله اذ الكلام الخ)  
عليه لقوله أي سنة استباحة الصلاة ونحوها فهو لغة التعميم (قوله فان أكبر) بالنصب خبر  
بان على أنه من أخوات كان كاذ كره السبوطي (قوله لان موجبهما) بفتح الجيم أي مقضاها  
واحد وهو مسح الوجه واليدين بالتراب (قوله ولو أجنب في سفره الخ) القام للقاء لانه تفريع  
على الشئ الاول وهو قوله فلما بأن حذنه أصفر فبان أكره فكان الاولى أن يقول فلما أجنب الخ  
كأجنبه غيره وكذا هذه المسئلة السبوطي ملغزا فقال

أليس عجبا أن شخصا سافرا \* إلى غير بعيد سباح له الرخص  
إذا ما أوفى للصلاة أعادها \* وليس بعيدا التي بالتراب خص

(والجواب)

لقد كان هذا الجنابة تاسيا \* وصلى مرارا بالوضوء أتى نص  
كذا لم يرا بالتميم ياتى \* عليه يكتب العلم بالخبر من شخص  
قضاء التي فيها توجبا واجب \* وليس بعيدا التي بالتراب خص  
لان مقام الغسل قام تيمم \* خلاف وضوءه الذي فاه شخص

(قوله لمعتر) وهو أن موجب الاصغر هو موجب الأكبر فلما أغنى عنه وهو عليه حذف  
تقديره دون الصلاة بالتميم (قوله ولا يكتفي بنية رفع حدث الخ) هو شامل لما لو كان مع التيمم غسل  
بعض الاعضاء وان قال بعضهم انه يرفعه حينئذ مر (قوله لان التيمم لا يرفعه) أي ولا يظهر  
بل يبيع والمراد لا يرفعه رعا عا فلو توفى رعاها صا برضه وفوافل أجزأ وعارة مد ثم لو توفى  
بالحدث المتع من الصلاة و يرفعه رعاها صا بالنسبة لقرضه وفوافل أجزأ كما هو ظاهر لانه توفى  
أواقع لانه معنى الاستباحة وان لم يلاحظها (قوله أوالتميم المقروض لم يكف) محله ما لم  
يصح له الوضوء وعالم برد العرض البدلي فان توفى فرض التيمم للصلاة أوالتميم المقروض  
للسلاة ونحوها وأبوى القرض البدلي فانه يصح لكل لا يصح بالقرض أبوى التيمم بدلا عن  
غسل الجمعة صح لكل لا يستيع به شيئا كاذ اعتدل للجمعة (مسئلة) عليه حدثان أصغر  
وأكرهان وأهما ارتفعاً وأحدهما معينا لارتفع دون الآخر والى في كلام الرافعي فيفيد  
أنه ان توفى رفع الحدث الأكبر ارتفع الأصغر وان لم ينو في تيمم بل وانقاه سم (قوله بخلاف  
التيمم) أي فلا يستعجله بل يكره عس (قوله فلو عزت قبل المسح لم يكف) ضعف  
(قوله قال الاسنوي والتميم الخ) معتقد (قوله والتميم بالاستدامة جرى على الغالب) بل لو لم  
ينوال عند ارادة مسح الوجه أجزأ ذلك ولا يباهيه قوله لم يجب قرنها بالنقل لان المراد بالنقل

توجه اليد بان حدث عليه بعد زوال  
تراب مسحه عنه تراب أو نقل من يد الى  
وجه أو من يد الى أخرى أو من عضو ووده  
اليه ومسحه به كثر ذلك لوجود معنى  
التقل والركن الثاني وهو الاول في  
كلام المصنف (النية) أي سنة استباحة  
الصلاة أو نحوها مما تنفكر استباحته  
الى طهارة كلوا ف وحلل مصنف  
ومعجود تلاوة اذ الكلام الآن في صحة  
التيمم وأما ما يستباح به فسيأتي ولونيم  
نية الاستباحة فلما بأن حذنه أصفر  
فبان أكره وعكسه صح لان موجبهما  
واحد وان تعمد لم يصح تلاعه ولو  
أجنب في سفره ونسى وكان يتييم وقتا  
ويتروا وقتا أعاد صلوات الوضوء  
فقط لمعتر ولا يكتفي بنية رفع حدث أصغر  
أو أكبر أو الطهارة عن أحدهما لان  
التيمم لا يرفعه ولو توفى فرض التيمم أو  
فرض الطهارة أو التيمم المرفوض  
لم يكف لان التيمم ليس مقصودا في نفسه  
واغنا يوفى به عن ضرورة فلا يجس  
مقصودا بخلاف الوضوء ولهذا استحب  
تجديد الوضوء بخلاف التيمم ويجب  
قرن النية بالنقل لانه أول الأركان  
واستدامتها الى مسح شيء من الوجه كما  
في المنهاج كما صله لموعر بتقل المسح  
لم يكف لان النقل وان كان ركنا فهو  
غير مقصود في نفسه قال الاسنوي  
بانحبه الاكتفاء باستحضارها عند هذا  
وان عزت بيمينها وتعليل الرافعي  
بشبهه وهذا هو الظاهر والتعبر  
الاستدامة جرى على الغالب لان هذا  
لزم يسيرا لتعزب فيه التيمم غالبا ولو  
نمرد يديه على بشرة امرأة تنفض  
عليها تراب فان منع التيمم البشريتين صح تيمم

النقل المنعقب وهو النقل من اليسار إلى اليمين وقد اقترنت التنية به **هـ** من **هـ** قوله  
والاقتلا له مصور، النقلة الثانية أما في الأولى فلا يضرب غايته أنه يقتصر على تحديد التنية قبل  
بحاسة الوجه وبعبارة قل قوله تنقض أي ولم يعد وضع يده عنها وقبل مسح وجهه والا  
كفي **هـ** قوله وأما ما يباح الخ مقابل لحدوف أي أما يسان كيفية التنية فقد تقدمت وأما  
الخ وقوله أي الشخص وقوله بنيت أي التيم **قوله** فإن نوى استحالة فرض الخ حاصله  
أن نية الفرض تبع الكل ونية النقل أو الصلاة أو صلاة الجساسة أو خطبة الجمعة تبع ما عدا  
الفرض العيني وبغير هذه الثلاثة مما يحتاج للتيم تبع ما عدا الصلاة من نحو من المحض  
وحده وسجدة التلاوة والشكر والمك في المسجد وقراءة القرآن ولو كانت فرضا علينا  
كعلم القاطنة فيستعيه لأن الجميع في رتبة واحدة حتى لو تيم لواحد منها كان لفعل البقية  
شورى والمقدّم أنه إذا تيم خطبة الجمعة لم يخطب بجزالة أن يصلي بالجمعة لأن الخطبة بمثابة  
ركعتين فأشبهت الفروض العينية **هـ** ع و يتبع الجمع بين الجمعة وخطبتها بتييم واحد  
مطلقا أي سواء تيم الجمعة أم الخطبة وإن كانت خطبة الجمعة فرض فكما به لأن الخطبة بدل  
عن ركعتين كما قيل ولشأن البصير لا يقطع النظر عن الضعيف زى ومن يصلي بالجمعة التيم  
لوزنه صلاة الظهر صلاة بذلك التيم كما في شرح **م** **قوله** أو فراقط الخ محله إذا  
أضاه للصلاة أما لو نوى نوا أو طلق كان نوى استحالة فرض ولم يزد على ذلك فإنه يستتبع  
ما عدا الصلاة تنزيه على أقل درجات الفرض وهو تمكن الحليل وسجل نحو المحض بل يذره  
أو ضاف عليه من أخذ كافر **هـ** سم وهذا هو الاحوط فلا يقال إن التوابع يكون للتعليل  
وهذا إذا نكر الفرض كما ذكرنا أما لو عرّفه كان نوى استحالة الفرض فانه يحصل في فرض  
الصلاة لأن أصل لكل **قوله** فله النقل معه وإن نفي فعله فإن نوى عدم استحاله لم يصح  
التيم **هـ** قل **قوله** أو نوى الصلاة وأطلق الخ فان قبل المفرد المحلى بال قيد العموم فلماذا  
إذا قال نويت استحالة الصلاة لم يصح أنه يصلي لفرض والنقل واجب بأن عدم صلته  
الفرض بهذه التنية لا حياطة في العادة كما في **م** **قوله** صلى به النقل وكذا صلاة الجساسة  
لأنها تشبه النقل في جواز تركها وبعبارة المنهج وشرحه أو نوى فلا أو الصلاة فله غير فرض  
عيني من التوافل وفروض الكتابات وغيرها كس المحض **هـ** **قوله** ولا يصلي به الفرض  
أي غير المكاف **قوله** أما في الأولى أي نية النقل **قوله** فلا في الفرض أصل أي للنقل  
أي أصل له في التكليف والمشرعية أي لا ولا يكلف بالفرض لم يكلف بالنقل ومن ثم لم يكلف  
الصبي بالنقل لأنه تكليفه بالفرض شورى قال البرماوى والمراد أن الخطاب وقع ولا  
بالفرض ليله الأسراء وأما السن فسنها التي بعد وحاصلها أن الفرض من الصلاة والطواف  
ولو لا تذكّر مرة أولى وإن نقلهما وصلاة الجساسة مرة ثانية وأن ما عدا ذلك ولو منذورا  
مرة ثالثة وله في كل مرتبة استحالة ما فيها وما دونها \* (تنبيه) \* يكفي في نذر الوتر تيم  
واحد وكذا الصبي ونحو ذلك قل وقال الشيخ الملبى نقلنا عن مشايخه لو دنا التراب  
وجب عليه عشر تيمنان لوجوب السلام من كل ركعتين فليس الجميع كصلاة واحدة من  
هذه الجهة ولو نذر الصبي أو الوتر كفاه تيم واحد حيث لم يذو السلام من عدمه معي فان

والاقتلا وأما ما يباح به نية فان نوى  
استحالة فرض ونقل أو نوا له علة نية  
أو فراقط فله النقل معه لأن النقل  
تابع لما إذا صحت طوارة لا الأصل  
قلت تابع أولى أو نقل فاقط أو نوى الصلاة  
وأطلق صلى به النقل ولا يصلي به  
الفرض أما في الأولى فلا في الفرض  
أصل والنقل تابع وأما في الثانية  
فيجوز التبوع تابعها وبالصلوة فان  
فقد سأل مالوا أحرم بالصلاة فان  
صلته بتفقد فلا ولو نوى بجميعه حل  
المحض أو يعود التلاوة أو الشكر  
كاف أو نوى نحو الحنب الاعتكاف  
أو نوى قرآن أو الخائض استحالة  
أو قراءة قرآن أو الخائض في أنه  
الوط كان ذلك كله كنية النقل في أنه  
لا يستتبع بالفرض ولا يستتبع به النقل  
أي لأن التلاوة أو الشكر ذلك



وظاهر كلامهم ان ما ذكر في مرتبة واحدة حتى اذا تيم لواحد منها طهارة فعل البقية ولو نوى بتمه صلاة الجنازة فالاصح انه كالتم للنفل (و) الركن الثالث وهو الثاني في كلام المصنف (مسح الوجه) حتى ظاهر مسترسل لميته المقبل من اتفه على شفته لقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم (و) الركن الرابع وهو الثالث في كلام المصنف (مسح) كل (اليدين مع المرفقين) لأنه لا والله تعالى واجب طهارة الاعضاء الاربع في الوضوء نأول الآية ثم أسقط منها عضوين في التيم في آخر الآية ففي العضوان في التيم على ما ذكر في الوضوء اذ لو استلما بينهما كذا قاله الشافعي (و) الركن الخامس وهو الرابع في كلام المصنف الترتيب بين الوجه واليدين للمتر في الوضوء ولا فرق في ذلك بين التيم من حدث أو أصغر أو غسل سنون أو وضوء مجدد أو غير ذلك مما لم يلب التيم فان قبل لم يجب الترتيب العسل ويجب في التيم الذي هو بدلة يجب بأن الفصل لما يجب فيه تعميم مع البدن صار كوضوء واحد والتيم جب في عضوين فقط فأنه الوضوء يجب اصال التراب الى منبت الشعر لغضيف لمافيه من العسر بخلاف وضوء بل ولا يستحب كافي الكمية كشيء أو ولي ولا يجب الترتيب في قل راب إلى العضوين بل هو مستحب يضرب بيده التراب دفعة واحدة ضرب اليدين قبل اليسار ومسح يمينه موه ويساره يمينه

ندره وجب التيم بعده وفي فتاوى م ما وافقه خلافاً لشرح العباب (قوله جازة فعل البقية) ولو تكررا (قوله صلاة الجنازة) وان تعينت حل (قوله كالتم للنفل) أي فلا يصح به القرض العيني (قوله مسح الوجه) أي جنبه الصادق بالواحد والمتعدد كما في الوضوء (قوله حتى ظاهر مسترسل) أي وهو الطبقة العليا ولا يشترط تبقى وصول التراب الى جميع أجزاء العضو بل يكفي غلبة الفلق (قوله فامسحوا بوجوهكم) ارقلت ان الباء اذا دخلت على متعدّد تكون للتبعض كما تقدم في قوله برؤسكم قلت نعم ولكن لما كان مسح الوجه بدلا عن غسله والبدل يعطى حكم المبدل منه خالفنا هذه القاعدة المتقدمة لذلك (قوله وأيديكم) ذكر الایدی من باب تقديم الدليل على المدلول (قوله لاية) يرجع لقوله مسح اليدين مع المرفقين وقوله لأن الله تعالى بيان لوجه الدلالة من الآية ويحتمل أن قوله لاية يرجع لقوله مسح اليدين وقوله لأن الله تعالى يرجع لقوله مع المرفقين وقصده الرد على القدم القائل بأن الواجب مسح الكفين وعلى هذا ففي عبارته سقوط العاطف قبل قوله لأن الله تعالى وقيل ان قوله لأن الله تعالى على للعللة وهو بيان لوجه دلالته على مسح اليدين مع المرفقين مع أنها انما دخلت على مسح اليدين فقط فبين بقوله لأن الله تعالى الخ أن المراد البدان مع المرفقين أو يقال حل المطلق هنا على المقدس في الوضوء وهذا جواب آخر غير جواب الشارح (قوله على ما ذكر) أي من الضعة والترتيب والمراد بالصفة التعميم (قوله لما تيم) أي من الاتباع وقوله ابدأ بعبادة الله (قوله ولا فرق في ذلك) أي في وجوب ترتيب (قوله أو وضوء مجدد) فيه نظر فعمل الراجح أنه لا يندب التيم بدلا عن تجديد الوضوء لكن في شرح م ذكر كافي عبارة الشرح أي من ندب التيم بدلا عن تجديد الوضوء وطاهره وان تعدد منه ذلك م راحا كان في وضوءه وحضرته صلوات وأما لو كان يمسح عن حدث فلا يطلب منه تجديد التيم ولعل الفرق بين بقاء وضوءه وبقاءه على تيمه حيث طلب منه تجديد التيم مع بقاء الوضوء ولم يطلب مع بقاء التيم عن الحدث انه هنا يدل عن الوضوء المطالب فأعطى حكمه من فعله لكل صلاة مع بقاء الطهارة وأما التيم عن الحدث فهو تكرار لفعله مستقلا وهو رخصة طلب تخفيفها فلا يستكررها احش على م وقوله فعل الراجح الخضعيف (قوله أو غير ذلك) كالتم لمس المصحف والمكت في المسجد (قوله فان قبل الخ) وادعى قوله ولا فرق في ذلك الخ (قوله فأنه الوضوء) أي أشبه التيم الوضوء في مطلق تعدد أعضا كل منه ما فلا يجب الترتيب فيه (قوله الى منبت الشعر) أي وان طلعت ازالته كلية المرأة وخرج به ما تحت الاطراف فحب اصال التراب اليه كالوضوء قل وفرق بينه وبين عدم وجوب اصال التراب الى منابت الشعر انخفض بأن الاطراف مطلوبة الازالة بخلاف الشعر انخفض فشوى برى وقال ع ش طاهره ولو لمية امرأه لكن ظاهر قوله انه يجب اصال التراب لما تحت الاظفار لانه ما مورب ازالته انه يجب في لمية المرأة لانها ما مورب ازالته وارجح أنه لا يجب اصاله ولو لمية المرأة للعسرا (قوله ولا يجب الترتيب في نقل التراب الخ) هذا تنقيح لقول المصنف والترتيب فيه الشارح أن المراد الترتيب في المسح لاني النقل وقوله في نقل التراب أي تحويه (قوله ومسح يمينه) واجه لكل من الصورتين قبله وهو اداء أنه لم يوجد ترتيب بين التفتين من الارض وعدم الترتيب في الثانية

بالنسبة للعكس وقوله أو عكس هو جعل الشاهد قوله ويستلزم قصد التراب) ضعف والذي  
اعتقده مر أنه لا يستلزم (قوله أو يطلق) معطوف على قوله معين (قوله لم يجز أن يسبح)  
ضعف كما حملت وقوله ذكره الفقهاء أي ويرسم به في العباب ولكن الذي في شرح مر أنه يجوز  
في السورتين أ (قوله بضرين) أي وإن أمكن بضره بخرقة مرسومة بأن يضع  
الخرقة التي علق بها التراب على الوجه واليدين دفعة واحدة ثم تربت رديها على الوجه واليدين  
فهذه الصورة صدق عليه فيها أنه تيم بضرية واحدة مع القرب ولكن لم يصح التيم لعدم تعذر  
الضرب فيه على هذا التصور رسم في حواشي ابن حجر فلا حاجة لـ أطال به بهتهم من  
التصاويف الفاسدة وتكره الزيادة عليها الحاجة ويجوز الضربين إذا حصل  
الاستيعاب بما فإن لم يحصل إلا بأكثر من ذلك تعينت الزيادة كما هو ظاهر أ (قوله التيم  
ضربتان) ولا يتعين أن تكون ضربا للوجه وضربة لليدين فلو مسح بعض واحدة وجهه  
وبعضها الأخرى حرم الأخرى الدين أو عكسه كفي قل فقوله ضربا للوجه وضربة لليدين  
جرى على الغالب (قوله كفي) فالتيم بالضرب جرى على الغالب (قوله بل أكثر من ذلك)  
أي فيها السوأل ويجعل من التسمية والنقل كما أنه في الوضوء يغسل السدين والمخضعة أ (قوله  
يجز أقول وهو يقيد أن التسمية لا يستحب مشاركتها بالنقل بخلاف ما ترمى استحباب مقارنتها  
لفعل الكفين في الوضوء وقياس ما ذكره هنا في التيم أي يقال مثله في الغسل فسق التسمية له  
ثم السوأل قبل استعمال المله وعلى قياس الوضوء من مقارنته التسمية لفعل التيميم فسق أن  
يقارن هنا أول النقل فيكون السوأل قبل النقل والتسمية ع ش على مر وسن صلاة تركعتين  
عقبه قياسا على الوضوء كما صرح به مر في تناوبه فقلنا من اللقبني أ (قوله كالوضوء)  
يستفاد منه طلب الغزاة والتعجيل في التيميم وهو كذلك قل وفي هذه الاستمادة نظرا له قاس  
على الوضوء من التسمية له وكذا قوله يؤخذ الخ فيه فتلزم ذلك ويؤخذ من قوله كالوضوء أنه يزيد  
على التسمية الاستعاذة والتصديق كما قاله الفزاري في الوضوء ولكن بإبدال الماء التراب بأن يقول  
قلبه ذلك ونفى استحباب الشهادتين بعده ومثلهما ما أنزلناه ثلاثا كطلمع عقب الوضوء  
قززه ح (قوله ولو لم يحدث حدثنا أكبر) أي إذا قصد الدركها أو أطلق أما إذا قصد القرآن ولو  
مع الذكر فحرام كملت وقال في المجموع أن الجانب يقتصر على أقل التسمية والراجح أنه باق  
بالأكمل (قوله وتقديم النبي) ويسن أن يأتي به على كفيته المشهورة وهي أن يضع يطنون  
أصابع اليسرى سوى الإبهام تحت أطراف يمينه اليمنى بحيث لا يخرج إصبع اليمنى عن مسحة  
اليسرى ولا مسحة اليمنى عن إصبع اليسرى ويترفع على طهرقه اليمنى فإذا بلغ الكوع ضم  
أطراف أصابعه إلى حرف الذراع ويترفع إلى المرقق ثم يدير يطن كفه إلى بطن الذراع ويترفع عليه  
رأها إبهامه فإذا بلغ الكوع أمر إبهام اليسرى على طهر إبهام اليمنى ثم يهل باليسرى كذلك  
ثم يمسح إحدى الراسين بالآخرى وانما يجب لاحتياجهما حصل بضرهما بعد مسح وجهه  
ويجوز مسح ذراعيه بترابهما لعدم اتصالهما مع الحاجة ألا يمكن مسح الذراع بكفه أصابعه  
الماسم بعض العضو إلى بعضه لأن الدين كعضو واحد قاله في المجموع شرح مر (قوله  
والموالة) هذا على في السليم أما صاحب الصلوة فوجب الموالة في طهره كما سيذكره الشارح

أو عكس يجوز لأن الفرض الأصلي  
المسح والنقل وسيلة إليه ويستلزم قصد  
التراب لعضو معين يمسحه أو يطلق  
فأول أخذ التراب لمسح وجهه فتذكر  
أنه مسحه لم يجز أن يمسح بذلك التراب  
بديه وكذا لو أخذ له يديه ظاهرا أنه مسح  
وجهه ثم تذكر أنه لم يمسحه لم يجز أن  
يمسح وجهه وذكره الفقهاء في تناوبه  
ويجب مسح وجهه ويديه بضرتين غير  
الحاكم التيميم ضربان ضربا للوجه  
وضربة لليدين وروى أبو داود أنه  
صلى القبلية وسلم تيميم بضرتين مسح  
بأحدهما وجهه ولا تروى ذراعيه  
ولأن الاستيعاب غالبا يأتي به ونهجا  
فأشبهها بالإجمار الثلاثة في الاستيعاب ولا  
يتعين الضرب فلو وضع يديه على تراب  
ناعم وعلق بها غبار كفي ثم شرع  
في سنن التيميم فقال (يسبح) أي التيميم  
(ثلاثة أشباه) وفي بعض المسح ثلاث  
خصال بل أكثر من ذلك كما ستعرفه  
الأقل (التسمية) أ (قوله كالوضوء والغسل  
ولو لم يحدث حدثنا أكبر) (و) الثاني  
(تقديم النبي) من اليدين (على  
اليسرى) ثم ما رواه (الثالث) (الموالة)  
كالوضوء لأن كلاهما طهرانه عن  
حدث

(قوله بتقديره) أي القرباء (قوله وتجب الموالاة الخ) وتجب أيضا وهو السليم  
 ونيمه وغسله اذا ضاقت وقت القربة (قوله بقسمها) أي المذكور في المتن وهو الموالاة  
 بين الوجه واليد وبين المذكور في الشرح وهو الموالاة بين التيمم والصلاة (قوله وتخصف  
 الغبار) أي ينفضه أو تفض السب إذا كان كثيرا وأما مسح القرباء عن أعضاء التيمم فالأصح  
 كما في الامان لا ينفض حتى يفرغ من الصلاة شرح حر (قوله أو ما يقوم مقامهما) أي  
 المصنفين من خرقه ونحوها وضمر التثنية للتخصف وجلس الكفين فالقائم مقام التخصف  
 التفض ومقام الكفين الخرقه اه (قوله في أول الضربين) أي في أول كل من الضربين  
 أما في الأولى فلا زيادة ثمارة الغبار وأما في الثانية فليست حتى بالواصل لما بين الاصابع من القرباء  
 عن المسح بما على الكف اه مد بزيادة (قوله وتخلل أصابعه) أي اذا فرق في الثانية والا  
 بأن يفرق فيها أو يفرق في الأولى فانه يجب في هاتين الصورتين عبارة شرح المنهج ويسق  
 نزع خاتمه في الأولى ليكون مسح الوجه بجميع اليد ويجب نزعه في الثانية لصلب القرباء  
 إلى عمله ولا يصح في تحريكه بخلافه في الطهر بالماء لأن القرباء لا يدخل تحته بخلاف الماء  
 فاجب نزعه انما هو عند المسح لا عند النقل اه بحر وفه وقوله ولا يكتفي بصر يكة أي ان لم يصل  
 وقوله فاجب نزعه الخ قال مرق شرحه واجبا لمس لعضه بل لصلب القرباء لما فتحه لانه  
 لا يتأتى غالب الابترع حتى لوصل القرب حتى يركب أو لم يتنجس إلى واحد منهما السعة كفي كما  
 أنه لو كان ضيقا بحيث يعلم عدم وصول الماء إلى ما فتحه في الطهر به لا يضر يكة أو نزعه يجب  
 اه باختصار قال العراقيون وسقط فرض الراحتين وما بين الاصابع حين شربهم بما قالوا  
 فان قيل قد صار القرب مستعملا فكيف يصح به الدراعين ولا يجوز نقل الماء الذي غلبت  
 به إحدى اليدين إلى الأخرى فاجواب بوجه من أحدهما أن اليدين كعضو واحد فلا يحكم  
 بالاستعمال الا بالانفصال والماء متصل بخلاف القرباء الثاني أن التيمم يحتاج إلى ذلك اذا  
 لا يمكنه مسح الذراع بكفها بل يفتقر إلى كف الأخرى فصار كمثل الماء من بعض الضواحي  
 بعضه ذكره كله في المجموع قال الاسنوي والجواب الاقل يقتضي أن انتقال الماء من  
 إحدى اليدين إلى الأخرى مع الاتصال لا يصير مستعملا شرح التنقيح (قوله من أوجب)  
 أي عدم الزرع (قوله والذي يطل التيمم) أي ينتهي به اه مد (قوله ثلاثة) الأول والثالث  
 جاويزان في التيمم لعقد الماء وغيره وأما الثاني فخاص عن تيمم لفقد الماء (قوله ما يطل الوضوء)  
 أي ان كان التيمم عن حدث أصغر أو ما لو كان التيمم عن حدث أكبر فانه لا يطل بالحدث  
 الأصغر ويغزو يقال لنار جل تيممها لم توقط ونام غير ممكن وليس وجبت وانجي عليه ولم  
 يطل تيممه وصورته ما ذكر (قوله رؤية الماء) ليس المراد رؤية البصر فقط بل المراد العلم  
 فدخل الاعي ولو كان الماء قليلا وان لم يكف لطهارته ولو عجز الجراحة وجهه ويديه ورأسه  
 ورجلاه سليمان وفقد الماء وتيممها واحد اثر رأى الماء بطل تيممه بالنسبة إلى رجله لأن  
 تيممه عنها فقد الماء وتدر عليه ولا يطل بالنسبة لبقية الأعضاء لأن تيممه عنها العلة وهي  
 باقية اذ بطلان بعض الطهارة لا يقتضي بطلان كلها سواء كانت بالماء أو بالتراب اه شيرري  
 قوله الطهور) لاحسن لتقييده بالطهور وأدوية الماء مشرطة مطلقا كذا قيل ويرد بان قوله

واذا اعتبرناه ذلك الجفاف اعتبرناه  
 هذا أيضا بتقديره ماء ومن سنه أيضا  
 الموالاة بين التيمم والصلاة ثم وجب من  
 خلاف من أوجبها وتجب الموالاة  
 بقسمها في تيمم دائم الحدث كما يجب في  
 وضوءه تنقيح المانع ومن سنه البداة  
 بأعلى وجهه وتنقيح القبار ومن كفيه  
 أو ما يقوم مقامهما وتقرين أصابعه  
 في أول الضربين وتخلل أصابعه بعد  
 مسح اليدين وأن لا يرفع اليد عن  
 العضو قبل تمام مسحه خروجا من  
 الخلاف من أوجب ثم شرع في مبطلات  
 التيمم فقال (والذي يطل التيمم) بعد  
 صفة (ثلاثة أشياء) الأولى (ما) أي  
 الذي (أبطل الوضوء) وقدم بيانه  
 في موضعه (و) الثاني (رؤية الماء)  
 الطهور

الأن في أن لم يثبت ضد التصيد بذلك (قوله في غزوة الصلاة) أي وقت التمسيم أي أهل  
 التلقا بالرا من أكد ولا فرق بين القرض والقفل في الصلاة وإن كانت تسقط التمسيم (قوله  
 وإن شاق الوقت) أي فمن تأنبه الاعادة حج أي إذا كان في حد القرب لانه إذا لم تأنبه الاعادة  
 يشترط الأمن على الوقت حينئذ كما تقدم وفي سم ما هو مصرح في بطلان التمسيم رؤية الماء  
 مطلقا أي سواء كان من تأنبه الاعادة أم لا أي إذا كان الماء في حد الغوث ثم إن هذا لما في  
 التسعين الذي هو الرؤية أي العلم كما قال المصنف بخلاف التوهم فانه يشترط الأمن على خروج  
 الوقت وكذا يشترط الأمن على ضيق الوقت بحيث لو توافر خروج الوقت لاستقام المخرج في البقن  
 زى والمسلم أن يفسر الضيق إذا توافر من الوقت ما يسهلها (قوله حجج) أي سبب  
 حجج بغير كسرها كدرة (قوله روادهاكم) أي أيضا فلا ينافي قوله بغير أي داود وفي حج  
 وروادها وهي ظاهرة (قوله وكذا توهم الماء) ومثله الآية والرشاء أي بشرط الأمن على الوقت  
 ولو كان الحبل يقل فيه وجود الماء يشترط أن يكون في حد الغوث فنظر اللطيف وهي قوله  
 لوجوب طلعه إذا لا يجب طلعه إذا توهمه في حد القرب والرشاء بغير الرء هو الحبل الذي يستقي  
 به فغطفه على الآية عطف خاص على عام قال ع ش على م ومنه أي التوهم ما لو توهم زوال  
 المانع الحسي كان توهم زوال السبع فيبطل تيممه لوجوب البحث عن ذلك بخلاف توهم زوال  
 المانع الشرعي كتوهم الشفاء فلا يبطل التمسيم اه (قوله رؤية سراب) أي ما لم يثبت عند  
 رؤية ابتداء ماء سراب والأقلا بطلان (فرع) لو قال واحد بلع متيمين أي بحكم هذا الماء  
 أو وجهه لكم وهو يكفي واحد فقط بطل تيمم الكل قاله في الجواهر والطاهر عدم وقف البطلان  
 على القبول سم (فرع) ما تم متيم متكاونه ماء حال توهمه حتى وصل إلى الماء إلى  
 محل لا يأنبه طلعه هل يبطل تيممه تقصيرا أو لعدم علمه اختار م عدم البطلان لعدم علمه كالأ  
 كان هناك بئر خفية ولا قصا عليه وقد يقال البطلان ويفرق بتقصير التام بخلاف البئر الخفية  
 اه ا ج وجرم م في الأول ويؤيده حديث لس في التوم تغريبه (فرع) هل يجوز توهم قاعد  
 الطهورين القرب في الصلاة يبطلها كالتوهم التمسيم المانع من الصلاة حيث يبطل تيممه  
 لوجوب القضاء واستقام الطهارة مطلقا وتضمنها أي الصلاة حتى قبل أنها غير صلاة شرعية أو  
 لا يأنبه نظر ومال م إلى البطلان قال لأن وجه نقل بخلافه اه سم ع ش على التمسيم  
 (قوله غامة عطفة بقره) أي بحد الغوث فلو فيه فيما ينظر قاله حج (قوله فلا وجع قاتلا  
 الخ) هذه موعضة غير متفرعة على ما قبلها فكان الأولى تأخيرها وذكرها بعد قولها (قوله  
 يبطل وجود الماء الخ) كما فعل في شرح الروض فانها متفرعة عليه تقتل (قوله عندى لعاب ماء)  
 أي وهو يعلم غيبته وعدم رضاءه فإن كان يعلم حضوره أو لم يعلم من حاله شيئا يبطل تيممه لوجوب  
 السؤال عنه ومثله ما لو قال عندى من غير توهم فانه يبطل تيممه لوجوب البحث عن صاحب  
 الماء فيحصل ككفر وهو يرى الكفر متنافيا كون ما قاله يقال له عن عنده ويحتمل أن يكون  
 الجرم ليس فيه لآعن الكفر فيكون غير مانع والباطل أنه إذا تقدم المانع لم يبطل التمسيم  
 بخلاف تأخره كعندى الماء للطمع شرح م (قوله لمقارنة المانع) لعل المراد بالمقارنة عدم  
 التأخر فينبذ بالمقترن (قوله أي وبطل تيممه الخ) أي هنا ليست تفسيره وإعلاى معنى أيضا

(في غزوة الصلاة) وإن شاق الوقت  
 بالإجماع كما قاله ابن السكيت وغيره أي  
 داود القرب كافك ولو لم يجد الماء عشر  
 حجج فادأ وجبت المأتماسه بطلانك  
 روادهاكم وحججه ولاه لم يشرع في  
 المقصود فصار كالوراء في أثناء التمسيم  
 وجوده عن الماء عند اسكان شرائه  
 كوجود الماء وكذا توهم الماء وإن زال  
 سر بهما لوجوب طلعه بخلاف توهم  
 ستة لا يجب عليه طله إلا أن الغالب  
 عدم وجدانها بالطلب الصل بها ومن  
 التوهم رؤية سراب وهو ما يرى نصف  
 النهار كأنه ماء أو رؤية نجاسة مطبقة  
 بقره أو رؤية ركب طلع أو نحو ذلك  
 مما توهم معها ما لا ينعى فالتا يقول  
 عندى ما لعاب بطل تيممه لعاب الماء  
 قبل المانع أو يقول عندى لعاب ماء  
 لم يبطل تيممه لمقارنة المانع وجود الماء  
 ولو قال عندى طاهر ماء وجب عليه  
 طلبه منه ولو قال قلان ماء ولم يعلم  
 السماع غيبته ولا حضوره وجب  
 السؤال عنه أي وبطل تيممه في  
 السؤالين للمترس أن وجوب الطلب  
 يبطله

أى بطل التيم أيضاً أى كوجب السؤال بطل التيم كما قرره الشيخ عده والشهور وأما الفصل  
بين كلامه فيكون الكلام الذى بعدهما لغيره لقاتل لمقبله لا يظهر أى ما جفى أيضاً (قوله  
عندى ما ورد) وكذا عندى ما جفى أو مستعمل (قوله قبل الشروع فيها) أى التكبير  
والاعتبة كالمقبلة (قوله يمنع من استعماله) ومن المانع من استعماله الماء لو كان في سقنة  
وشاق غرقاً قال حج وصح أن يقر بذلك قال لنا وجعل لهم الأعضاء غير الماء بغير  
ويصلى ولا إعادة عليه ومصوره لو كان في سقنة وحاف غرقاً فافخذ الماء من البروتين  
ولا يبدو قد سلم ذلك بعضهم فقال

ومارجل الما ليس بشاقد • سليم لعضو من حج تيم  
تيم لا يقضى صلاة وهذه • لعمرى حق في كتاب مفهم

أجلب كتابه مضمناً للشرط الأخير في السؤال

لقد كان هذا في السقنة دكا • وشاق سقن الوضوء فافهم

يصلى ولا يقضى وهذا بناز • لعمرى جزماني كتاب مفهم

(قوله كعش) مانع شرعى وقوله ويسبغ مانع جسمى (قوله لا توجد) أقصر عليه  
لأن التوهم كالعديم بالأولى (قوله فان وجدته في صلاة الخ) هذا مختصر قول المتن المانع في غير  
وقت الصلاة والمرد وجهه ولو في حدة القرب وان صاق الموت ولا شاف هذا ما تقدم  
في وجوب الطلب في حدة القرب من أنه يشترط أبين خروج الوقت لأن ذلك مفروض فيها  
بينة فرضه بالتيم بخلافه لا يسطر فرضه بالتيم فيجب الطلب وان خرج الوقت مرحوم  
وتخرج بوجوده وقومه أى في الصلاة فلا يسطر به الصلاة مطلقاً ويطل به غيره كقراءة  
وطواف ووطء قل واقتل لورأى الماء في الصلاة وشك هل هذا الجمل مما يغلب فيه التقيد  
أو الوجود فهل تطل تبرؤه أم لا لا يتحقق الانقضاء وكذلك كافي المطل كل محتمل والظاهر

عدم البطان للعلامة المذكورة قبله وفى قل على الجلال وب القضاء فان شك التوهم  
وظاهره بطانها والحاصل أن رؤية الماء وقومه والقدرة على تنه وروال العلة تارة تكون مع  
حائل وتارة تكون بلا حائل وإذا كانت مع حائل فتارة يتقدم علمه وتارة يتأخر وتارة يقارن  
فهذه ستة عشر صورة أصلها من ضرب أربعة في أربعة وعلى كل أمان أن يكون قبل الصلاة  
أو فيما وحى تسقط التيم أم لا فالجمله غميمة وأربعة من صورة فان تقدم علم الحائل أو تأخر فلا  
بطان مطلقاً أما إذا كان لاحال أو محتمل متأخر فتارة يكون ذلك قبل التلبس بالصلاة  
وتارة يكون بعد التلبس بها فان كان قبل التلبس بها بطل مطلقاً وان كان بعد التلبس بها  
لم يطل في التوهم مطلقاً أما في غير فينظر ان كانت الصلاة يسقط فرضه بالتيم لم يطل  
والابطال لسلطان التيم (قوله لا يسقط قضاءها) أى فعلها والمراد بالقضاء الاداء لأن  
أحد هما يطلق على الآخر فادفع ما يقال أن هذا لا يقال له أنه فى الاصطلاح (قوله بأن  
على الخ) علم من ذلك أن العبرة بعمل الصلاة لا بعمل التيم والعبرة أيضاً بمن الصلاة فقط لا بجميع  
الاعمال سم والعبرة أيضاً بغيرها (قوله لم يطل تيمه) ويطل بمجرد سلامه وان علم أن الماء تلب  
كأبأنى وليس له بعد السلام أن يدخل نفسه في الصلاة لسجود السهو بخلافه لتذكر ركوع

ولو سمعه يقول عندى ما ورد بطل  
أيضاً ووجوده لا قبل تمام تكبيرة  
الأحرام كوجوده قبل الشروع  
فيها وانما يطل وجود الماء وتوهمه ان  
لم يقترن مانع يمنع من استعماله كعش  
وسمع لأن وجوده والحالة هذه كالعديم  
قال وجهه في صلاة لا يسقط قضاؤها  
بالتيم بأن صلى في مكان يعطيه وجود  
الماء بطل تيمه ادلافاً لأنه لا اشتغال  
بالصلاة لأنه لا يلبس أعادتم وانما سقط  
التيم قضاءها لم يطل تيمه

فذلك لانه منها كما افاده شيخنا ح (قوله لانه شرع في المقصود) ان قلت هذا التعليق  
 بأن في الصلاة التي لا تسقط بالتيمم وتقدم أن التيمم يطل بوجود الماء فيها قلت قد أشاوفي شرح  
 المنهاج الى الجواب بقوله في التعليق تلبيح المقصود ولا مانع من ان يخله أي يخلط المصوبة  
 المتقدمة فتهلك ما مانع من اتمام الصلاة وهو يوجب الاعادة قرره شيخنا (قوله كالخروج من المكثرة  
 الرقبة بعد الشروع في الصوم) أي فانه اذا وجد الرقبة بعد شروعه في الصوم لا يطل الصوم  
 لكن الأفضل لقطع الصوم واعناقها وكالصوم الاطعام فانه اذا قدر على غيره بعد الشروع فيه  
 لا يجب العدول الى غيره لكن الأفضل له ذلك وهل يقع الصوم فرضاً أو فلا اذا عدل الى  
 الاضيق فيعطر والا قرب الثاني وان كان نوى به الفرض وبقي ما واضع يتابع المكمل  
 يتعين عليه الصلوة حيث وجد الرقبة أم يستأنفها ونظر الاقرب الأول اه اطاف (قوله  
 ليس حدثنا) أي حتى يطل به التيمم (قوله ولكنه مانع من ابتداء التيمم) أي لامن دوامه وبقتصر  
 في الدوام ما لا يقتضي في الابتداء بقتصر هذه الضميمة (قوله ولا فرق في ذلك) أي في البطلان  
 في المسئلة الأولى وعدم البطلان في المسئلة الثانية (قوله وصلاته جنازة) أي يسقط طلبها  
 في محل يغلب فيه التقدر (قوله والنقل) هذا يقتضي أن النقل يتعلق به التضام وعدمه وفيه بعد  
 ولعل المراد أنه يسقط طلبه في محل يغلب فيه التقدر (قوله في أثناء صلاته) أي التي تسقط  
 بالتيمم بأن كانت محل يغلب فيه التقدر أو يستوى الامران (قوله ثم نوى الإقامة) مصرح في  
 أن نية الإقامة بعد رؤية الماء وليس قبله لنية الإقامة مع رؤية الماء كذلك في الابح  
 وظاهره أن نية الإقامة تضرر حينئذ سواء كان مستظلاً أم لا ويرى فيه وبينه بأقرب في  
 قطع السفر حيث اشترطوا فيه الاستقلال بعباب الفرع باب التيمم اذا قصر جازوا ان لم  
 تكن ضرورة وهذا لا يتيمم الا عن ضرورة فاذن في شئ يحمله اه ايج (قوله عند رؤية الماء)  
 أي سمع الرؤية وبالأولى نية الاغتمام بعد الرؤية اه ايج والحاصل أن الإقامة بالقول ونية الإقامة  
 ونية الاغتمام أن كانت بعد رؤية الماء أو معها أو قبلت التيمم وان كانت قبل رؤية الماء فلا تحل  
 (قوله تغليب الحكم الإقامة في الأولى) أي انه اجتمع سفر باعتبار أول الصلاة وإقامة باعتبار  
 آخرها فغلبت الإقامة وقتلها بالبطلان (قوله لحكم الإقامة) أي وهو الاغتمام والاعتمام كفتاح  
 صلاة أخرى وقوله ولدون الخ المراءى للحدثين يشتمل المخارئة وان كان الحدث ظاهر في  
 غير المخارئة (قوله فيلزم في الثانية) أي فالأولى لمصلحة بطنين والثانية معطلة بسببه واحدة  
 (قوله كوجدها في المسافر) جرى على الغالب والاختلاف الحاضر (قوله على حدث) أي  
 وأحدث من الصحيح ما لا بد منه للاستسقاء (قوله وقطع الصلاة) فرضاً كانت أو تفلاً وان  
 كانت في جماعة تقوت بالقطع وقال هر لا يقطعها حتى تدعو باره ومحل قطعها ما لم يحس  
 في الأولى ففصله خلت عنها الثانية فان كل في الأولى فضيلة كذلك بأن كانت جماعة وكانت  
 الشاية خالية عن الجماعة فاتمها بالجماعة أفضل ومحل كون قطعها أفضل فيما اذا وجد ماء  
 بدليل قوله ليتوضأ ويصلي ثم اذا جاز فيها فلا يقطعها الا لعني له بل يحرم عليه قطعها بحيث  
 مر اه اطاف وعارة مر في شرحه تقتضي استوام قطعها وقلبها فلا كآله اح خلافنا  
 فاه المرحومي من أن الأفضل لقطعها فلا ذكره مد وما قاله المرحومي هو المعتقد وعند شيخنا

لانه شرع في المقصود فكان كالوجده  
 المكثرة الرقبة بعد الشروع في الصوم  
 ولأن وجود الماء ليس حدثاً لكنه مانع  
 من ابتداء التيمم ولا فرق في ذلك بين صلاة  
 الفرض كطهر وصلاة جنازة والنفل  
 كصد ووزر ولو رأى المسافر الماء في  
 أثناء صلاته وهو فاسر ثم نوى الإقامة  
 أو نوى القاصر الاغتمام عند رؤية الماء  
 بطلت صلاته تغليباً للحكم الإقامة في  
 الأولى ولمحدث ما لم يستجبه فيه أو في  
 الثانية لأن الاغتمام كفتاح صلاة  
 أخرى وشقاء المريض من مرضه في  
 الصلاة كوجدها في المسافر الماء فيها  
 ففطن ان كانت مما يسقط بالتيمم لم يطل  
 وان كانت مما لا تسقط بالتيمم كان تيمم  
 وقد وضع الجاهل على حدث بطلت وقطع  
 الصلاة التي تسقط بالتيمم ليتوضأ ويصلي  
 بدلها أفضل من اتمامها كوجدها المكثرة  
 الرقبة في أثناء الصوم وليرجح من  
 خلاف من حرم اتانها

الا اذا ضاق وقت القربة فصرم قطعها  
كاجرم به في التحقيق ولو يميمت وصلى  
عليه ثم بعد الماء وجب غسله والصلاة  
عليه سواء اكان في أثناء الصلاة ام  
بعد اذ ذكره البغوي في فتاويه ثم قال  
ويحتل أن لا يجب وما قاله محله في  
الحضرة ما في الشرح فلا يجب شي من ذلك  
كلني بزم به ابن سراقه في تلقينه لكن  
فرضه في الوجدان بعد الصلاة فعلم ان  
صلاة الخفزة كغيرها وان تيمم الميت  
كقيم الحي ولورأى الماء في صلاته التي  
تسقط بالتيمم بطل تيممه بسلامه منها  
وان علم تلقه قبل سلامه لانه ضعف  
برؤية الماء وكان مقتضاها بطلان الصلاة  
التي هو فيها لكن خالفه طرحتها ويلم  
الثانية لانها من جملة الصلاة كما بينه  
التنويري في الروايات ولورأت خاص  
تيمم فقد الماء الماء وهو يجامعها  
حرم عليها تمكينه كما قاله القاسمي  
أبو طليب وغيره ويجب الرجوع كافي  
المجموع وغيره لطلان طهرها ولورأت  
هودنم الم يجب عليه الرجوع لبقاء طهرها  
ولورأى الماء في أثناء قراءته قد تيممها  
بطل تيممه بالروية وما يوجب قراءته قد  
معلوم أم لا لعدم ارتباط بعض البعض  
قوله لروايتي

حرف أن قطعها أفضل من قلبها وهذا أعني قوله وقطع الصلاة الخ مرتب بقوله وان أسقط  
التيمم فقام على محل تيممه فكان الاولى ذكره عقب فهو مؤخر من تقديم تأويله فشرح  
المنهج (قوله الا اذا ضاق وقت القربة) أي بان كان الوقت واقع جزئ منها خارجا عنه من  
على الميمم حاله على ومال مر الى أن المراد سبق الوقت عن وقوعها أو ادعى لو كان اذا  
قطعها ووضأ أدلة تركعة في الوقت قطعها سم وعش ورجع عنه ومال الى الاول فالقول  
عليه ما ذكره المحلى والشيخ من (قوله ولو يميمت الخ) حاصله أنه لو يميم الميت وكان المحل  
يغلب فيه التقيد أو يستوى الامر ان يوجد الماء فان كان في أثناء الصلاة أو بعدها فلا يجب  
غسله ولا إعادة الصلاة وان كان قبل الصلاة بطل التيمم وغسل وصلى عليه واذا كان المحل يغلب  
فيه وجود الماء مروى الماء في أثناء الصلاة أو قبلها أو بعدها فان كان قبل الدفن وجب الفصل  
والصلاة أو بعد الدفن فلا يجب بشه وغسله ان تغرب وتجب إعادة الصلاة على قبره بالوضوء  
وقوله بالوضوء ليس بقيد لأن الكلام في تيمم الميت لا في تيمم المصلي عليه ثم ظهر أنه قيد بالوضوء  
لكون الماء موجودا فان لم يتغير دس وغسل وصلى عليه وانما قد أتى دس لا ينشئ مطلقا بل  
يصل عليه على القبر كما قاله بعضهم (قوله صلى عليه) الظاهر أنه استعمال صلى فيما يشمل  
الشروع في الصلاة ليسع قوله سواء كان في أثناء الصلاة أولا (قوله سواء) أي الوجود  
(قوله ويحتل أن لا يجب) محمول على الشر (قوله وما قاله) أي البغوي أي ما قاله أولا  
من وجوب إعادة التيمم في الصلاة في الشر والخبر والمراد في محمل يغلب فيه وجود الماء  
فالمراد بالحضر لانه وهو غلبة وجود الماء والمراد بالغير لانه أيضا وهو غلبة تقيد الماء (قوله  
شي من ذلك) أي من غسله والصلاة عليه (قوله فعلم أن صلاة الخفزة) هذا علم من قوله ولا  
فرق في ذلك بين صلاة الفرض الخ ومن كلام البغوي وما بعد علم من قوله ولو يميمت الخ  
وبعارة قد قوله ولورأى الماء الخ هذا راجع للحي فلا ذكره قبل مثله الميت لكان أنسب اه  
وبعارة بعضهم قوله فعلم أي من قوله وما قاله محله في الحضرة الخ فغنى عن تيمم الميت كقيم الحي  
أي في أنه اذا يميم في الحضرة يجب إعادة أو في الشر فلا يجب إعادة لكن هذا الذي علم من كلام  
الشارح فيه تفصيل وهو أنه اذا يميم في الحضرة اعجب إعادة اذا كان المحل يغلب فيه الوجود  
واذا يميم في الشر محمل عدم إعادة اذا كان المحل يغلب فيه التقيد أو يستوى الامر ان كما هو  
معلوم من كلامهم وعبر بالحضر والغير لان العال في الاول وجود الماء وفي الثاني عدمه اه  
(قوله وكان مقتضاها) أي التعليل وقوله لكن خالفه أي هذا المتصحي (قوله ويسلم الثانية)  
وليس له أن يجرد نفسه بسلامه ولونسا وان قصر الفصل لطلان تيممه بالسلام اه مع  
وأقره عش وقال مر يصعد وأقره السبلي بر (قوله ووجب النزوع) أي ان علم ولو  
إعلامه ولا يكتفي بها فان كذب لم يجب عليه التزوع (قوله لا يجب عليه التزوع) ولا يجب عليه  
اعلامها بالماء ان رآه اه دل (قوله ولورأى الماء في أثناء قراءته) هذا محتمل قوله في أثناء صلاة  
(قوله لمد ارتباط بعضها ببعض) وان كان ما انتهى اليه يحرم الوقت عليه لانه معرض عن  
الفرق لا مسخر حتى يحرم الوقت كي أجيب عند ما يحرم الوقت عليه لا يحرم عليه الوقت على  
ذلك لا يجب وحسبك الخ لو افعلوا انهم فيه قال ابن جري شرح العباب وقد يؤخذ من

التعليل أنه لو رأينا جماعة الجمعة أجمعها إذا يصوزت فترجها اه حل (قوله الذي لم ينو قدرا)  
 بان أمان في نفسه وهو يدل من الذي الأول وفي نسخة التي تكون مفعلة للصلاة والعائد محذوف  
 تقديره فيها أي بعد قوله قدرا وقوله ركعتين مفعول يصاوز ويحاجه المنع وشروحه والتش  
 الواجد للماء في صلاته ان نوى قدرا أجمعه والأجبار يوازون ركعتين ونسج الواحد للماء المجوز له  
 أن يصل ما شاء (قوله قبل قيامه) هذا يقتضي أنه إذا ركعتين مفعول له لركعتيه أجمعها لكن  
 قال قل لعل المراد بوضو قبل قيامه قبل تلسمها بان لم يصل إلى محل تجزى فيه القراءة  
 (قوله فان نوى ركعة) هذا محذوف زوجه الذي لم ينو قدرا وصطف قوله أو عددا على قوله ركعة  
 يقتضي أن الواحد لا يقال له عدد وهو طريقة الحساب وذكره في شرحه ما صلح له أن طريقة  
 الفقهاء إطلاق العدد على ما يصل الواحد فراجعه (قوله ولا يزيد عليه) يفهم أنه يجوز له  
 التقص بالنية هو كذلك (قوله ولو رأى الماء في أثناء الطواف بطل تيممه) أي مطلقا ولا ينافي  
 التفصيل بين أن يكون المحل يغلب فيه وجود الماء أو فقد دليل قول الشارح بناء على أنه  
 يجوز تركه في الخ (قوله بناء الخ) معتدوا إذا ظهر في على معنى كاسيا في كتاب الخ  
 (قوله الرقة) ولو صورة كالواقعة من الصبي وانما بطل التيمم بالركة لأنه لا استحالة وهي  
 منقبة مع الرقة (قوله بخلاف الوضوء) أي وضوء السليم وكذا غسله أما وضوءه وغسل  
 صاحب الضرورة فكالتيمم في طلاق بالركة على الحمد اه زى (قوله وصاحب الجباري)  
 أي أو الجبيرة أو اللام للجنس في صدق الواحد والمتقدم اج واجبا يرجع جبيرة وجبيرة فعليه  
 بمعنى فاعله لأنها لا تجب قبلها لاحتفاء التاء فكثير ومفتر لأن فعلا إذا كان بمعنى فاعل لفظة التاء  
 وأما إذا كان بمعنى مفعول فإنه يسوي فيه المذكر والمؤنث كخرج وقيل قال في الخلاصة  
 ومن فعل كقتل ان تبع • موصوفه غالبا التامتع  
 وصيغت جبيرة فتأول بأنها تجبر (قوله ويستعملها) أي يقع الشد عليها فعلها ما تب فاعل  
 يشد وقوله تلطف الخ عمله لقوله حيث عسر زعمها فان لم يحق وجب الدرع ويظهر أن محلها ان  
 أمكن غسل الجرح أو أخذت بعض الصمغ أو كانت تجعل التيمم وأمكن مسح العليل بالتراب  
 والأفلا فائدة في وجوب النزاع اه سل (قوله والشقوق) أي وكذا الشقوق في تبريل  
 ما يدخل فيهما من الدهن منزلة الجبيرة حتى يجب المسح على طاهره بالماء منع ما قطر فيهما من وصول  
 الماء اليها (قوله إذا احتاج إلى نظرتي) أي وقطر بالقل إذ لا يرام من الاحتياج إلى التطهير  
 التطهير بالقل أي فيكون هذا الشيء بالنسبة لما تحت جبيرة يأتي فيه نفسه لما هو كان المناسب أن  
 يقول وما قطر في الشقوق أي ان أخذت الصمغ شيئا اه (قوله ويجب مسح كلها) أي  
 الجبيرة وما ألحق بها ما تقدم ان أخذت من الصمغ شيئا كما يأتي ولا يكفي مسح بعضها قل  
 قال سم كان قياسه أنه لا يجب مسح الرادعي ما أخذته من الصمغ لما تقرر أن مسحها معاها  
 بدل عنه لاعتصال الجرح لأن بدل التيمم لا غير وجوب مسح كلها مشكل إلا أن يجب بان  
 تجد بدله لما شق أعرضوا عنه وأوجوا الكل احتياطا ويجب مسح السائر ولو كان به دم  
 لأنه يعني عن ماء الطهارة ومسحه بدل عما أخذته من الصمغ ومن لم يولم يأخذ شيئا أو أخذ شيئا  
 وغسله لم يجب مسحها على الحمد كافي الشوري وعادة قل ويعني عن الدم الذي عليه

ولا يجاوز المشقل الذي وجد الماء في  
 صلاته الذي لم ينو قدرا ركعتين بل  
 يسلم منه سالاه الأحب والمعهود في  
 التقل هذا إذا رأى الماء قبل قيامه  
 للثالثة فافترقها والأتم ما هو فيه  
 فان نوى ركعة أو عددا أتمه لا تعاد  
 يتعطله فأشبهه المكتوبة المقدرة  
 ولا يزيد عليه لأن الزيادة مستحقة  
 نافلة بدليل اقتدارها إلى قصد جديد  
 ولو رأى الماء في أثناء الطواف بطل  
 تيممه على أنه يجوز تركه وهو  
 الأصح (و) الثالث من المبطلات  
 (الرقة) والعياد بالله تعالى منها بخلاف  
 الوضوء لقوته وضعفه لكن بطل  
 منه فوجب تجديده الوضوء ونحوها  
 الجباري جمع جبيرة وهي خشة أو نحوها  
 كقصة وضع على الكسر وبت عليها  
 ليصير الكسر (مسح) بالماء (عليها)  
 حيث عسر زعمها الخوف محذوف ما تقدم  
 وكذا اللصوق بفتح اللام والشقوق التي  
 في الرجل إذا احتاج إلى تطهيرها فيها  
 يتبع من وصول الماء ويجب مسح كلها  
 بالماء استعمالها كما يمكن





(قوله من الصلوة) المناسبات أن يقول من الصلابة (قوله نزع) أي المصروف (قوله مسحه  
 أي المصروف) (قوله ويعني عن هذا الدم) يورق ريشته وين دم حلق الرأس إذا اختلط بأجنبي  
 وهو ماء الحلق الثاني بأن هذا ماء طهارته فاختصره بخلاف ذلك (قوله لمصلحة الواجب) وهو  
 مسح الصلوة والاضافة فيه وفيها بعد بيانته وقوله على دفع مقصد الحرام وهو تقيس الحلق  
 ورد عليه أن دره الحامد مقدم على جلب المصالح وأجيب بأنه خوف هذا احتياطاً للعبادة  
 مع أن جنس الدم معفو عنه (قوله وإذا تيمم) أي ومسح الساتر ببلل ما بعد (قوله لقرض)  
 متعلق بقوله تيمم الأول وبعبارة المنهج ومن تيمم لقرض آخر ولم يحدث لم يمسح ولا مسحاً  
 (قوله لم يمسح الجنب وقصده) كحائض (قوله والمحدث الخ) أي استداً الذي غسل هذه  
 الأمور الثلاثة بعد أن أحدث لانه أحدث بعد فعل هذه الثلاثة أذهبه الصورة  
 مقروضة فيما إذا لم يحدث بعده فاقترن فصله عن الجنب وإن كان حكمهما واحداً لعلنا فيه  
 من الخلاف فلان الشارح كثيراً ما يراعى مقتضى المتباعد وهو يحكي الخلاف (قوله ما بعد عليه)  
 وكذا ما قبله كما يؤخذ من عبارة المنهج لانهما شذذه للجنب والمحدث واعتقدنا شارح ذلك  
 لانه الذي توهم وجوب اعادته مراعاة للترتيب لانه إذا كانت العلة في يديه وتيمم لقرض آخر  
 ولم يحدث رجا توهم أنه بعد مسح الرأس وغسل الرجلين مراعاة للترتيب (قوله وانما بعد  
 التيمم) من وضع الظاهر موضع المضروب وكفه تيمم واحد وإن كان في الأصل متعدد كما إذا كان  
 في وجهه جراحة وفي يديه وفي رجله وعمت رأسه فانه يجب عليه أربع تيممات فإذا أراد فرضاً آخر  
 تيمم تيمماً واحداً الآن وجوب التعدد ولا مراعاة للترتيب والترتيب الآن ساقط فاحتفظه اهـ  
 مـ (قوله بخلاف من نسي لعة) فانه يغسلها ويعد غسل ما بعده وهذا مريب بقوله فلا  
 يحتاج الى اعادته غسل ما بعده عليه (قوله وإذا امتنع وجوب الخ) صريح في جواز استعماله  
 أوبنه وإن حصل به ضرر وليس كذلك وكيف يجمع جوار الماء المقهور من انقضاء وجوب  
 قوله لا في وجوب التيمم وعسارة المنهج وإذا امتنع استعماله الخ أي سرح فلو أسقط لفظ  
 الوجوب لكان أولى كما قاله قل وانظر هل يحرم الاستعمال عند خوف بقاء البرء القياس  
 الحارمة كما هو صريح قول مـ حيث قال ويصم أن يديه تفرجه عند غلبة حصول  
 المحذور بالطريق الشامل لبقاء البرء اهـ (قوله وجوب التيمم) عدل عن قول المنهج وجوب  
 تيمم وعسارة مقتضى المنهج كما شارح قال مـ فشرحه وعزف التيمم بالانقضاء واللام إشارة لقرئ  
 على من ذهب الى أنه يميز التراب على المحل المجهور عنه فيكون المراد بالتيمم أمر التراب على  
 المحل (قوله إن كان) أي موضع الطلعة (قوله في حديث عمرو بن العاص) عبارة مـ لما  
 روي عنه أنه قال احتلت في ليلته نار دة في غزوات السلاسل فأثقت أي خفت أن أغتسل  
 فأهلك فتيممت وصليت بأصحابي الصبح فذكرنا ذلك للفتي صلى الله عليه وسلم فقال يا عمرو صليت  
 بأصحابك وأنت جنب فأخبرته باللهي معنى من الاغتسال وقلت اني سمعت الله يقول ولا تغفلوا  
 أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً فصلى صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئاً اهـ قال جـ قوله صلى الله  
 عليه وسلم اعمر وصليت صريح في تقريره على امامته قال قيل يلزم الاعادة أشكل بأن من  
 لم يرمه الاعادة لا تصح امامته وبعد لزومها أشكل بأن التيمم للرد عنه الاعادة وقد يجب بأنه

وإذا ظهر دم القصد من الصلوة  
 ونسي عليه نزع وجب عليه مسحه  
 ويعني عن هذا الدم المختلط بالماء قديماً  
 لمصلحة الواجب على دفع مقصد الحرام  
 كوجوب تصحيح مصلى القرض  
 حيث تعذرت عليه القراءة الواجبة  
 وإذا تيمم الذي غسل الصحيح وتيمم عن  
 الباقي وأدى فريضة لقرض ثلث وثلاث  
 وهكذا لم يحدث بعد طهارته الأولى  
 لم يمسح الجنب ونحوه غسل ما غسله  
 ولا مسحاً لمسحه والمحدث كالجنب  
 فلا يحتاج الى اعادته غسل ما بعده عليه  
 لانه انما يحتاج اليه لو بطلت طهارة  
 العليل وطهارة العليل باقية إذ تغسل  
 بها وانما بعد التيمم أضعفه عن أداء  
 فرض ثان بخلاف من نسي لعة فأتى  
 طهارة ذلك العضو لم يحصل وإذا امتنع  
 وجوب استعمال الماء في عضو من  
 محل الطهارة فهو مرض أو جرح  
 ولم يكن عليه ساتر وجب التيمم ثلاثين  
 موضع الصلاة بلا طهارة في التراب  
 ما أمكن على موضع الصلاة إن كان جلياً  
 التيمم ويجب غسل الصحيح بقدر  
 الامكان لما روي أنه أراد ودواب حيان  
 في حديث عمرو بن العاص في رواية له  
 أنه غسل معاقه

انما يفيد صحة صلاته وأما صحة صلاتهم فخلقهم فهي واقعة حال محقة أنهم لم يعلموا بوجود  
 الاعادة فلا إقادة على إزادة أو عدم ذلك وسيتفاد اشكال أصلا بما أمره النبي صلى الله  
 عليه وسلم بأعادة الصلاة به يعلم أن ابن العاص يعرف الحكم وأنه أخر الأمر إلى وجود الماء  
 لأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز (قوله) ونوضا وضوا للصلاة) وكل من جنبوا وتيمم للبرد  
 وصلى أمانا (قوله قال البيهقي الخ) إشارة إلى أن هذا الحديث لا يستدل به على ما ذكر  
 إلا بالمعنى الذي ذكره البيهقي وهو أن ذلك تيمما أيضا والظاهر الحديث أنه لا تيمم أصلا  
 فكيف يستدل به وهذا تيمم للبرد أى والبرد كالمريض والجرح المتقدمين (قوله وتلطف) بالبناء  
 للتعامل أو المتصوّل أى يتفق وكذا قوله لا تقى ويصاحبه والمراد أنه يتلطف وجوب أن أدى  
 تركا للتعامل إلى دخول الماء إلى الجراحة وقد أخبره الطبيب بضرر الماء إذا وصل إليها  
 كما ذكره عرش قال تصدّ عسله وأمكنه من الماء بلا إغصاء واجب بخلاف ما إذا لم يكن  
 الإصصه بالماء فلا يجب لأن المسح لا يتم بمقام القسل وقوله وجب أن الشافعي قال مسح بها فهو  
 اقعه عنه أسه ما بلا إغصاء ولا يكتفى مسحها بالماء وما قيل أن الشافعي قال مسح بها فهو  
 خطأ وقصر في عبارة الامام السابقة وفارق الاكتفاء بسم الجراحة عنه لأن مسحها بدل  
 عن غسلها وما هنا أصل ولا يكتفى بالمسح عنه لأن القسل أقوى (قوله فان تعذر) أى غسل  
 الصحيح ولا يجب نزح سائر خف من نزعه والواجب النزح خلا للثلاثة الثلاثة قل (قوله  
 ولو مسح عضو المحدث) بالثنية وأصله مسحون المحدث حذف التوّن للاضافة واللام  
 للتخصّص والالف الالتصاق الساكنين فهو مرفوع بالالف المحذوفة لالتقاء الساكنين على التباينة  
 عن الفاعل لجرح أى ما تقدم إذا كانت العلة في عضو واحد رها فيما إذا كانت في عضوين  
 (قوله فيهما) أى في بعضهما لا في كليهما والواجب تيمم واحد كما يأتي (قوله فيجب تيمان)  
 هذا إذا كانت العلة في بعض كل منهما وعمهما أو كانا عتروا والرجل كالوجه والرجل أما إذا  
 عمهما أو كانتا عتروا المين فكشفه تيمم واحد (قوله لتعدد العليل) كالوجه واليد والرجل  
 واليدين وكذلك الوعت الوجه وبعض اليدين والحاصل أنه متى وجب الترتيب تعذر التيمم  
 والا فلا (قوله وكل من اليدين والرجلين الخ) فلو كانت العلة في وجهه ويديه تيمم عن الوجه  
 قبل الانتقال إلى يديه ثم عن يديه قبل الانتقال لمسح الرأس ١٥ حل (قوله ولو سبغ  
 أن يجعل كل واحد الخ) فان قيل إذا كانت العلة في وجهه ويديه وغسل جميع الوجه  
 أو لأجزاء أو في جميعهما فدل لا يكتفيه تيمم واحد كعت الجراحة أعصاء فاجوب أن التيمم هنا  
 في طهر يحتم فيه الترتيب فلو كفاه تيمم واحد حصل فظهر الوجه واليد في حالة واحدة وهو منع  
 بخلاف التيمم عن الأعضاء الملقوط الترتيب سقوط الفسل زى ومثله شرح مر (قوله  
 فاربعة) ولا بد لكل واحد منهن من يسقطه على المعقد لأن كل واحد منها طاهرة مستقلة  
 لا تكرر لمخالفة فله عرش على مر والمراد بقول الشارع فأربعة أى في الطهارة الأولى فلو  
 صلى فواصل لم يحدث وأراد آخر كفاه تيمم واحد (قوله لسقوط الترتيب بسقوط الفسل) أى غسل  
 الصحيح فان كل حدثه أكبر كفاه تيمم واحد وإن تعدد محال العلة وتعددت الجب راد لا ترتب  
 في طهر سم \* (حذنه) \* تقع كثيرا تتعلق بالجمعة التي توضع في الذراع مثلا بعد الكي

وتوضا وضوا للصلاة ثم صلى  
 قال البيهقي معناه أنه غسل ما أمكنه  
 وتوضا وتيمم الباقي ويتلطف في غسل  
 الجميع المتجاوز للعليل فيضع خرفة  
 مسلوقة بقره ويتصل على العليل  
 ما يتقاطر منها ما حو اليه من غير  
 أن يسيل اليه فان لم يقدر على ذلك  
 بنسبه استعان ولو أجرة فان تعذر في  
 المجموع أنه يقضى ولو مسح عضو  
 الحدث أو مسح استعمال الماء فيها  
 لتغير جراحة فيجب تيمان بناء على  
 الأصح وهو اشتراط التيمم وقت غسل  
 العليل لتعدد العليل وكل من اليدين  
 والرجلين كعضو واحد ويصحب أن  
 يجعل كل واحد كعضو واحد ولم تعهنا فلا  
 أعصاه إلا بقره جراحة ولم تعهنا فلا  
 بتمن ثلاث تيمات الأول للوجه  
 ولما في اليدين والثالث للرجلين  
 والرأس يكون فيه مسح ما قل منه كغير  
 فن عت الرأس فأربعة وإن عت  
 لأعضاء كلها تيمم واحد عن الجميع  
 سقوط الترتيب بسقوط الفسل  
 (و ر صلى) صاحب الجراحة زاد مسح  
 عليه وغسل الجميع وتيمم (ولا إعادة  
 عليه

ويعلم أنه إن قام غير إقامة ما في مداما أو تالمح لم يصف عنها فلا تصح الصلاة مع جعلها وإن لم  
يقم غيرها مقامها بحيث الصلاة معها ولا يضر استقامتها في أهل مدامات الحاجة ذمعة إليها  
وبعد أنيها للحاجة يجب زعمها فإن تركه بلا عذر ضرر ولا تصح صلاته اه عمن في شرط  
الصلوة على م (قوله أن كان وضعها على ظهر) أي لكل من الحدثين كل خلف لظهر العضو  
وسمه وقول المصنف على ظهر أي يسهل زعمها وكانت في غير أعضاء التيم ولم تأخذ زيادة على  
قدرا الاستسقاء لعدم الاعادة بقيد أربعة فان وضعت على حدث وجبت الاعادة إلا في  
صورة واحدة وهي ما إذا كانت في غير أعضاء التيم ولم تأخذ من الصحيح شيئا والمحال أن  
الجسدية أن كانت في أعضاء التيم وجبت الاعادة مطلقا وإن كانت في غيرها فلم تأخذ من  
الصحيح شيئا فلا إعادة مطلقا وإن أخذت زيادة على قدر الاستسقاء وجبت الاعادة مطلقا وإن  
أخذت ما لا بد منه للاستسقاء فان وضعها على ظهر ولم يسهل زعمها فلا قضاء والابان وضعها  
على حدث أو سهل النزاع وجب القضاء اه شوي وتعلم بعضهم ذلك فقال

فلا يؤيد والسر قدرا العلة \* أو قدر الاستسقاء في الطهارة  
وان رد عن قدره فأيد \* أو مطلقا وهو بوجه أويد

(قوله لانه) أي المسح على الجسدية وقال بعضهم لانه أي عدم الاعادة أولى الخ (قوله على محل  
التيم) أي في الوجه واليدين (قوله لتقصان البذل) وهو التيم لأن التراب لا يترك على جميع  
العضو لوجود الساتر المانع من وصوله وقوله والمبذل منه أي وهو الظهر بالماء (قوله  
يقضي أنه لا فرق) أي في عدم وجوب الاعادة بين كون الجسدية في أعضاء التيم أو في غيرها وهذا  
الاطلاق ضعيف والعمد التفصيل فهو ما في الروضة أوجه معتد وقوله لما ذكرنا نقص  
البذل والمبذل منه (قوله وان وضعها على حدث الخ) مفهوم المتن (قوله من أعضاء  
الطهارة) لوقا من أعضاء البدن أو من أجزاء البدن لكان أولى (قوله وجب زعمها الخ)  
أي إن أخذت من الصحيح شيئا وكانت بأعضاء التيم وإن لم تأخذ وكان المناسب أن يقول  
وجبت الاعادة (قوله لانه) أي مسح الجسدية لمطوئين المقام (قوله لقوات شرط الوضع)  
بالإضافة السببية أي شرط هو الوضع م د وكان الأولى أن يقول للبيان لأن الإضافة السببية  
يشترط فيها أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص وجبى كساتم حديد (قوله  
وكذا يجب القضاء أن أمكنه النزاع) أي لعدم جهة المسح أي لأن واجبه القبل وحينئذ  
فوجوب القضاء لعدم جهة الصلاة في تسمة قضاء تسامح لأن الأولى لم تصح حينئذ كما قرره  
شيخنا قال م د وطاهر كلام الشارح جهة التيم في هذه الحالة مع وجوب القضاء وليس مرادا  
قلل المراد وجب القضاء لفساد تيمه حيث وجب الترع (قوله وكان وضعها على ظهر) ليس  
بقدر لانه لو وضعها على حدث وجب القضاء أيضا الأولى (قوله نظر الغالب) علم منه الاكتفاء  
بدل في المتع ولا يتوقف على تحقق كونه لا لشرب قال م د وأما الصها ريج المسئلة لشرب  
فالوضوء منها حرام لم يقتصر الوقت لها على الشرب أو لا تتقاع فيجوز زعمها الوضوء وغيره وإن شك  
فيها اجتنب الوضوء منها قاله العزيز بن عبد السلام وقال غيره يفرق بين الحاية والظهر ريج فان  
طاهر الحان في الخوايا الاقتصار على الشرب بخلاف الصها ريج والاوجه صحيح العرف

ان كان وضعها على ظهر (لانه أولى  
من المسح على الخلف للضرورة هنا هذا  
اذ لم تكن الجسدية على محل التيم واللا  
وجب القضاء قال في الروضة بخلاف  
لنقصان البذل والمبذل منه جميعا  
وتحقيق المجموع كما رافى عن جماعة  
ثم قال والمطلق الجمهور يقتضى أنه  
لا فرق انتهى وما في الروضة أوجه  
لما ذكرنا وضعها على حدث سواء  
أمكن في أعضاء الطهارة وجب زعمها ان  
من أعضاء الطهارة وجب زعمها ان  
أمكن بلا ضرر بيبب التيم لانه مسح  
على سائر ما شرط فيه الوضع على  
ظهره كخلفه فان تعدد زعمه وتضع  
وصلى قناتى شبه حينئذ الخلف وكذا  
طهارة فأتى شبه حينئذ الخلف وكذا  
يجب القضاء أن أمكنه الترع ولم  
يفعل وكان وضعها على ظهر ولو تيم  
عن حدث أكبر ثم حدث حدثا أصغر  
اقتضى طهر الأصغر لا الأكبر كما لو  
حدث بعد غسله فغسل عليه ما يحرم  
على الحدث ويستقر بيمه من الحدث  
الأكبر حتى يغسل الماء بلا مانع فلا يوجد  
خاتمة ما يسهل تيم ولا يجوز الطهر  
منها لأنها ما وصفت للشرب تطرا  
لغالب ولم قض صلاته كما لو تيم بغيره  
ما يحتاج إليه العطش

في مثل ذلك ويختلف باختلاف الحال (قوله وصلى به) أي تبعه (قوله ولونسي الماء الخ)  
 الماء ليس قديلا بل مثله اضلال عن الماء ونسيان آفة الاستقاء واخلالها واعلم أن المسائل التي  
 ذكر فيها الشارح عدم الاعادة متعة ومناسبة لقول المتن في الجبيرة ولا اعادة وموافقه الاعادة  
 فهو استطراد (قوله أو اضلفه) أي نسب في ضياعه وفي الاختار أو اضلفه أضعاه وأهلكه  
 قال ابن السكيت اضلقت بعري إذا ذهب منك وضلت المسجد والدوا إذا لم يعرف موضعهما  
 وكذا كل شيء قيم لا يمتدنى له فعل هذا يقرأ رحله في قول الشارح ما لو اضل رحله بالتصبي على  
 المقصولية (قوله بعد ما عن الطلب) فيقضى إذا لم يمتدنى في الطلب الأولى قل (قوله لكه  
 قصر في الوقوف) احتزبه عمال أو ادخ بهما في رحله من غير عمله أو وزنه ولم يشعر به فانه لا اعادة  
 عليه إذا تم بعد الطلب وإن كان المأمور موجودا معه لعدم قصره شيئا وقوله لكنه  
 قصر فيه أنه لم يقصر وبعبارة شرح المنهج لوجود الماء حقيقة أو حكما معه ونسبه في عمله  
 حتى نسبته أو اضلفه إلى تقصيره وقوله أو حكما أي فيما إذا نسي عنه آتاه (قوله كالونسي  
 سائر العورة) أي غلب على رايانم تذكرها وهذا مستثنى من حديث رفع عن أمي الخطا والتيسان  
 كما استثنى منه غرامة الملق ١٥ مد (قوله وفي الثانية) أي الشخص في الثانية عذر نادر  
 أخذ وعذر نادر والعذر الشديد إذا وقع لا يوم وسبب تقبيل الاعادة بخلاف العذر العام إذا  
 وقع دام فلا اعادة (قوله بأن عجم الرقة هو بضم الميم وفتح الخاء المعجمة وتشديد الياء المقترحة  
 قال شيخنا وعجم الرقة أي خيامهم والخطام ليس قديلا لأن الحكم عام وفيه أن عجم يعني  
 الخيام لم يحدد في الصباح ولا في المختار ولا في القاموس (قوله أو مع من عجم) يؤخذ منه أنه لو  
 اتسع عجمه كافي عجم بعض الأصراء كان كتم الرقة أي فلا قضاء عليه والمقول عليه في الاتساع  
 وعدمه الاتساع بالفعل لا الشأن كما يؤخذ من شرح مد (قوله لا اضلاله) بأن تأمنها (قوله  
 فروع) هي خمسة الأول اتلاف الماء الثاني التصرف فيه بيع أو هبة الثالث رمي ورببه  
 الرابع تعارض حاجته العطشان وحاجة الميت والماء تركه الميت الخامس الإيصال وهذه القروع  
 مناسبة لكلام الشارح والماتن المتقدم من جهة الكلام على الاعادة تارة وعدم الاعادة تارة  
 أخرى (قوله لو اتلف الماء في الوقت) هذا هو الفرع الأول وصورته لأنه إما أن يتلف الماء  
 في الوقت أو بعده وقبله وعلى كل ما اتن يكون لغرض أو لا لأن كان عبثا ولا اعادة في الصور  
 الستة وبعض في ثلاث منها وهي ما إذا اتلفه في الوقت أو قبله أو بعده شيئا (قوله في الوقت)  
 ليس يقيد بل مثله ما إذا كان بعد الوقت كما في مد وقوله لغرض أي ديني أو دني ومنه الأول  
 يتناولن وهما الترد والتلف ومثل الثاني يتناول واحد وهو تعميلا يجهل بأن أشبه علمه ما أن  
 طهره وروغره (قوله وتعميلا يجهل) أي في الماء فلم يدرك الطهر ومن غير ما تلف الماء من لصة  
 يجهل حينئذ لعدم وجود ما سمعه (قوله للعذر) ويصور بما إذا كان عدم الترد والتلف يضرمه  
 فيقتطع ماله لأن له بدلا وهو التعميلا تأمل وقوله أو بعده أي عبثا أيضا والحاصل أنه متى كان  
 عبثا عصى سواء كان في الوقت أو بعده فقوله أو بعده معطوف على قوله في الوقت الواقع بعد  
 قوله عبثا والمراد الوقت الأدنى كما يعلم كل ذلك من شرح مد (قوله أو بعده) أي بعد  
 حروجه (قوله أما إذا اتلفه قبل الوقت) أي لا لغرض أصلا بل عبثا وهذا يحتز بقوله أو اتلفه

وصلى به ولونسي الماء في رحله أو  
 اضلفه فيه فلم يجده بعد ما عن الطلب  
 وتيمم في الحالين وصلى ثم تذكره  
 في التيسان ووجد في الاضلال  
 قضى لأنه في الحالة الأولى واجد للماء  
 لكنه قصر في الوقوف عليه فيقضى كما  
 لونسي سائر العورة وفي الثانية عذر  
 نادر لا يذم ولو اضل رحله في حال  
 بسبب ظلمة أو غيرها فقيم وصلى ثم وجده  
 وفيه الماء فإن لم يكن في الطلب قضى  
 لتقصيره وإن لم يكن فيه فلا قضاء  
 إذا دام معه حال التيمم وقارح اضلاله  
 في رحله بأن يحبس الرقة أو يوسع من  
 عجمه فلا بد من قصر ولو ادخ الماء  
 في رحله ولم يشعر به أو لم يعلم بشرخية  
 هذا فلا اعادة ولونسي لا اضلاله عن  
 القافلة أو عن الماء أو لتقصير ما فلا  
 اعادة بلا خلاف ذكره في المجموع  
 « (فروع) » لو اتلف الماء في الوقت  
 لعرض كبره وتلف وتغير بجهل  
 لم يعض للعذر أو اتلفه عبثا في وقت  
 أو بعده عصى لتغير بطله بالانفاس فحين  
 الطهارة ولا اعادة عليه إذا تيمم في الحالين  
 لأنه تيمم وهو فاقد للماء أما إذا اتلفه قبل  
 الوقت فلا يعصى من حيث اتلاف ماء  
 الطهارة وإن كان بعض من حيث أنه  
 امسأع مال بلا غرض ولا اعادة أيضا

عشا في الوقت أو بعده ويدل على أنه لا تفر من قوله وان كان بعض الخ (قوله لم يمس) أي لانه  
 يتم وهو فاقد للماء (قوله ولو باع الخ) حاصله انه ان تصرف فيه قبل الوقت فلا يحتاج ودوان  
 تصرف فيه بعد الوقت لا احتياج فكذلك أو بلا احتياج فلا يصح تصرفه ولا يبيعه مادام قادرا  
 على استرداده وهو باق فان تقب وتيم بعد نطقه صح تيممه ولا قضاء وان هجر مع تيممه وقضى  
 الصلاة التي فوته أي المأخوذة وقتها لان بيعه قنوت له ولو كان معه خصة ازطال ما من الاحتياج  
 منها للطهارة قدر رطلين فقط قباع الخمسة هل يأتي فيه قولان يفرق الصفقة فيصنع فيما لا يحتاج  
 اليه ويطل فيما يحتاج اليه أو لا يصح في الجميع قال بعضهم بالنسبة نظرا الى أن ماء الطهارة  
 لا ينضب وقال شعبة بالاقول لأن ماء الطهارة منضبط أج مد (قوله كعطش) مثال للمعنى  
 وهو الحاجة (قوله عن تسليمه) فيه أن المعترف بالحصة القدرة على التسليم وان لم يوجد  
 القدرة على التسليم وقد يجاب بأن الشارع رحمه الله في هذه الآية على الغالب لأن الغالب أن  
 من هجره عن التسليم يكون مجهوزا عن تسليمه والعجز هنا شرعي لا حسي لانه وجدته التسليم  
 حسا (قوله وبهذا) أي عينه للطهر لأن من زعمه كفارة لا عين لها أعان ما له والديون  
 لا تتعلق بالأعين بل تتعلق بالعم اه أقول لعل هذا في حال الحياة أما بعد الموت فتعلق بها أي  
 بالاعيان ليلام قولهم من مات وعليه دين تعلق بتركه كرهون قتائل (قوله فارق) أي عدم  
 الصفة هنا (قوله وعليه أن يسترد) عطف على قوله السابق لم يصح بيعه ولا يبع فهو مرتبط  
 به (قوله فلا يصح تيممه) هذا صريح في وجوب قضاء الصلاة مطلقا أي سواء التي فوته وقتها  
 وما بعدها كما هو صريح عدم صحة التيمم ووجوب الاسترداد وظاهره أنه لا فرق بين أن يكنى  
 لوضوء واحد فقط أو أكثر ووجهه وجوده مع عند كل تيمم سم (قوله ما قدر عليه) وكان في  
 حد القرب فان كان جهة البعد صح التيمم ولا قضاء (قوله فان هجر عن استرداده) والحال أنه باق  
 بدليل ما يأتي من قوله ولو تلف الخ (قوله قبل دخول وقتها) أي وقت ما سواها كان باعه في  
 وقت الظهر مثلا وهجر عن استرداده في عشرة أو فوات مثلا بعد هذا الظهر الذي باعه فيه فانه تيمم  
 لهذا الظهر وتجب عليه اعادته لاتلاقه الماء الذي تعين عليه الظهر به أما العصر الذي بعده  
 أو المغرب مثلا فتيمم ولا يقضيها مادام عاجزا عن الاسترداد (قوله ولا يفتي تلك الصلاة) كان  
 الأولى أن يقول ولا يفتي تلك الصلاة لأن القضاء يكون خارج الوقت مع أنه ليس مرادا  
 لأن المراد أنه يؤذيها في الوقت الآن يجاب بأن مراده القضاء معناه عند القويين وهو الاداء  
 (قوله ولو تلف الماء الخ) هذا هجر قد ملحوظ عند قوله قبل وعليه أن يسترد قد رده هذا  
 اذا كان باسارا كان الأولى أن يقول ولو تلف الخ بقاء التفرع ووجوب التعبير بها في بعض  
 النسخ وفي أظهر أركان يقول أو تلف الماء الخ وقوله ولو تلف الماء أي البائع أو الوهاب  
 بدليل قول قل وكذلك أولئك غير متناسبة قوله تيمم وصلى اه مد لكن هذا لا يناسب  
 قوله ويضمن الماء الا لامعني لضمان المشتري للماء حيث ~~كان~~ المتلف هو البائع كالايجبي  
 فالظاهر أنه بصيغة المفعول ويكون المتلف غير البائع كما قاله بعضهم (قوله لم يمس) أي لانه  
 تيمم وهو فاقد للماء (قوله ويضمن الماء المشتري) أي ضمان المتصوب لأن المتصوب بالشراء  
 القاسد يضمن ضمان المتصوب أي بأقصى القيم في المتقوم وبالتل في المتلى فيضمنه هنا بالنسبة لأن

لم يمس ولو باعه أو وهبه في الوقت بلا  
 حاجة له ولا للمشتري أو المتب كعطش  
 لم يصح بيعه ولا يبع لانه عاجز عن  
 تسليمه شرعا فعينه الطهر وبهذا فارق  
 حصة هبة من زمنه كفارة أو ديون  
 فوجب ما يملكه وعليه أن يسترد فلا  
 يصح تيممه ما قدر عليه لقائه على ملكه  
 فان هجر عن استرداده تيمم وصلى وقضى  
 تلك الصلاة التي فوت الماء في وقتها  
 لتقصيره دون ما سواها لانه فوت الصلاة  
 قبل دخول وقتها ولا يقضي تلك الصلاة  
 تيمم في الوقت بل يؤخر القضاء الى  
 وجود الماء أو وفاة يقطع الفرض فيها  
 بالتيمم ولو تلف الماء في يد المتب  
 أو المشتري ثم تيمم وصلى فلا إعادة عليه  
 لما سبق ويضمن الماء المشتري ديون  
 المتب لان فاسد كل عقد كعصيه  
 في الضمان فاعده

الماء منى ويحل شرب الماء المشتري إذا كان المشف غير البائع والاصار أخذ الحق (قوله ولو لم يترجم الخ) أي على ما عهد هو الفرع الثالث (قوله وما عدته) بأن صار قوق حذاً القرب السابق (قوله لم يترجم) أي لأنه تيم وهو فاعل الماء لا لا يجب عليه أن يرجع ويطلب الماء من أهل البعد (قوله ولو عطلوا) بكسر الطاء والجمع ليس قدراً (قوله لا يخلط) حاصله أنه إن وقع الغرم بعمل لا قيمة للماء فيه وجبت قيمته بحمل الشرب أو بحمل فيه قيمة وجب مثله لا مثلي أه قتل أي إن لم يكن لنقته إلى عمل المثلث كارض الحجاز وثمة والأضيقه قيمته بحمل المثلث كما في شرح ممر في باب الفصب ونحوه يبطشهم ما لو احتاجوه للطهارة ولولا الصلاة على ذلك الميت فالتبت مقدم عليهم فان فضل عن كفايته من وجب حفظه للوارث يعمون فان طهر رايه أغواضه للوارث أه شوري (قوله ولو كان مثلياً) أي والحال أنه مثلي فالوا للوالد وللوصية (قوله بربيه) نفع الباء الثانية نسبة إلى البره وهو ما قبل البحر (قوله ثم رجوا) معطوف على قوله كانوا يربيه وقوله أن ورد الماء على لقوله لا يخلط وألقوه ضمنه قيمته (قوله إلى وطنهم) ليس قدراً فالمراد رجوا إلى محل لا قيمة للماء فيه (قوله غرم) أي الشاب والمناسب غرموا وحمل ذلك ما لم يكن لتفقد قيمة والاغرم القيمة عمل الاتلاف كقوله المرحوم (قوله ولو أوصى الخ) هذا خمس الفروع وتظم بعضهم ما فيه بقوله

أوصى لاولى الناس بالمأقدا • عطشان ثم ميت قد علما

يليه ذو عيلة فالنسا • خاص غنّب لا تنسا •

فعدت فان كفى هذا فقط • فقدم على السوا حفظت من غلط

وقوله بصرف أي دفع (قوله لأن ذلك) أي الفسل وبعبارة ممر تيميت وإن احتاجه الحي لظهور الصلاة عليه أما ما أوتيت صلاته عليه بأن لو جعفره كإفاده الوالد رحمه الله خلافاً لبعض المتأخرين إذ غسل الميت متاً كعدم إمكان تداركه مع كونه خاتمة أمره بخلاف الصلاة عليه لا يمكن تداركه على قبره أه يجوز فغدا ذكره الشارح هنا بقوله لأن ذلك الخ بره العلة وقوله متاً كدأى بالنسبة لفعل الحي فلا ينافي أنه واجب (قوله فان مات أثنان) أي مرتباً بديل ما بعده (قوله بفضلة الطين) يتعلق بقوله الأفضل والماء اللسسية وقوله لكونه متعلق بقوله لأفضلية وقوله لا لا يترجم راجع لقوله بفضلة الطين لأن الرق اقطع بالموت وقوله ونحو ذلك أي كاستي والذكورة (قوله فان استويا) أي في الشرف (قوله ولا يشترط قبول الوارث) أي لفظاً أو ما قبله معنى وهو عدم الردف أو يشترط (قوله ثم انحصر) بعد الميت أي سواء ذوالجماعة المخلطة وغيرها خلافاً لبعض المتأخرين إذ مانع الحصة من واحد بخلاف تقديمه نحو خاص على جنب إذ مانع الحضي وأشعي مانع الجنابة أه ممر (قوله فان اجتمعوا) أي الخاص والنساء وسكان المواقف للعرية اجتماعاً كقائمتها وقعدتاً ثابته التأيث وقوله فقدم أنفسهم يصح أفضلهما وفضلاهما معاً بقول التلاصا وملاعره أه أصيف ذو وجهين عن ذي معرفه (قوله ثم إن كنى الخ) وكذا النوع قدال جنب أو الخاص أو الميت فن يقصه قدم وكذا لو كنى أحدهما الميت دون الآخر ولو كان الآخر الذي لا يقصه أفضل كما هو القياس على مسئلة الحديث أه (قوله ويتم المعدو والخ) أي سواء كان عذبه حسياً أو شرعياً وهذا شروع

ولو لم يترجم إلى الوقت وبعد عنه صحت لا يترجم عليه ثم تيم وصل إلى أبرأه ولا اعاد عليه لم يترجم ولو عطلوا وعلقت ما بقيته شربوه وعيموه وضموا للوارث بقيته لا غسله ولو كان مثلياً إذا كانوا يربيه لا ما بقيه قيمته ثم رجوا إلى وطنهم ولا قيمة لنفسه وأراد الوارث تفرعهم أن لوروا الماء لكان الشرب أو يمكن فرض الفرم يمكن الشرب أو يمكن آخر ما فيه قيمة ولو دون قيمته يمكن الشرب وزماته غرم مثله ككاسر الخليات ولو أوصى بصرف ماء لاولى الناس وجب تقديم الطشان المحترم حفظاً للمعجزة ثم الميت لأن ذلك خاتمة أمره فان مات أثنان وجب الماء قبل موتهما قدم الأول لسبقه فان ماتاهما أو جهل السابق أو وجد الماء بعدهما قدم الأفضل لأفضليته بفضلة النفس لكونه أقرب إلى الرحمة لا بالحرية والسبب ونحو ذلك فان استويا أفرع بينهما ولا يشترط قبول الوارث له كالنفس المتطوع به ثم المتص لان طهره لا يدل له ثم الخاص أو النساء لعدم خلوها عن النفس غالباً ولعل عدمها فان اجتماعاً قدم أفضلها فان حدثت أفرع بينهما ثم الخب لان حدثه أغلظ من حدث المحدث حدثاً أصغر ثم إن كنى المحدث دون فالحديث أولى لأنه يرتفع به حدثه بكما له دون الخب (و يتم) المعدو وجوباً

في الصلوات الخمس من سباحت التيم وهو ختامها (قوله لكل فريضة) حذيفة بن اليمان وروى عن  
 الصحابة أو الألوطة ولوميا كجند كره الشراح (قوله لقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة)  
 وجهه الله إلا أن قوله إذا قمتم في حكم التكرار في حد الشرط وقم والمضى إذا وجدتمكم قيام  
 وهذا يصدق بكل قيام للصلوة اه عزيرى (قوله عن ابن عمر الخ) أى وهو لا يقول ذلك ثم  
 قبل رأيه بل لا يمتنع وقف من صلى الله عليه ولم (قوله في ذلك) أى في التيم لكل فرض  
 (قوله فرض الطواف) فالطواف كالصلوة إذا نوى استباحة طواف الأضحية أو الوداع على  
 به فرض أى أن لم يطف واد نوى استباحة طواف صلى به قلا (قوله بين طوافين) كطواف  
 الأضحية ووداع أو طواف حج وعمره (قوله وبين صلاة الجمعة) أى وكذا غيره هل فرض  
 (فخرج) \* التيم القطعية وخطب ويصل عمل الخطبة ثم اتحل محل آخر هل أن يضبط فيه  
 بذلك التيم قال سم لأن يضبط أن زاد على الأربعين في الحبل الثاني وإن كان من الأربعين  
 في الأولى اه ايج والمقدد كما قال حل أنه يتبع أن يضبط في الحبل الاستبراء التيم الذي فعل به  
 الخطبة الأولى مطلقا فله شحنا حى وانما جمع بين الخطبتين تيم واحد أى الأولى والثانية  
 التي بعد جلوس الخطيب مع أنهم ما فرضان لكنهم ما في حكم شى واحد تلازمهما على كمال  
 متلازمين صاروا كلشى الواحد كما كنى له ما يتيم واحد بل الظاهر ما شاع أفراد كل واحدة  
 منهما تيم لعدم ورود اه وجماعى شرح مر (قوله أذقل الخ) الأولى أن يقول لكنه قبل  
 أنها قائمة مقام ركعة وبعبارة جد لا وجه للتأنياد اه لأن يجعل خبران محذوران فاقدره قد  
 التحق بقرائن الاعيان ويجعل أذقل هذا الخبر المقتدر كناية بدعارة مر ونصها لأن  
 الخطبة وإن كانت فرض كفاية قد التحق بقرائن الاعيان لم يقل الخ (قوله والصبي  
 لا يؤدى تيممه فرض الخ) وجه ذلك أنهم لم يلقوا صلاته بالقرائن حيث يجوز وهل يفقد  
 ويؤخرون ذلك أن الصبي والمجنون لو قاما صلاتا وأراد الصبي والمجنون قضا ما قاما  
 بعد البلوغ والمجنون قضا بعد الإفاقة والبلوغ عابا بالسهة فيهما وجب عليهما التيم لكل  
 فرض مع وقوعه قلا لهما لله السابقة اه ع ش على مر (قوله في الثانية) أى عند شحنا  
 مر قل فالمعتدان الصبي لا يجب عليه الفريضة وأما قوله وغيرها فقد أى غير الثانية كالقيام  
 لأن صلاته وإن وقعت قلا لا يصح قطعه لمن قعدت تأمل (قوله ثم) استدراك على قوله كالتأني  
 (قوله إذا بلغ) أى إذا شرع فيها بعد البلوغ فلا يبلغ في أثناءها أى لأنه لا فرض فيها طارئة  
 اه مر وبعبارة حل ولتيم الصبي للفرض ثم يبلغ لم يصل به الفرض لأن صلاته قبل البلوغ نذر  
 فلا يصح وقوعه عن الفرض وهذا فارق جهة جميع الأصلية مع المادة (قوله وخرج بما ذكر)  
 أى تنقيح الفريضة بالصلوة والطواف والقروض وخطبة الجمعة (قوله مرارا) أى مع  
 أن كل مرتين التمكن فرض عليها إذ لم يكن هاما منع (قوله وجمعه) أى التمكن حيث لم تيم  
 له حل (قوله بين فرض) عبارة مر وجهه مع فرض الخ وهى الصواب لأن بين لاتصاف  
 الاتعداد اه ويشترط تقديم الصلاة على التمكن كما هو ظاهر لأن غيب الحبل قبل الصلاة  
 مبطل لتمامها بالنسبة للصلوة وإن لم يطل بالنسبة للتمكن وأن التمكن وإن تكرر بعد شحنا  
 واحد وأصوبه المسئلة كما هو ظاهر أنها لو استباحة فرض الصلاة أما لو ت استباحة تمكن

(لكل فريضة) فلا يصل تيم غير فرض  
 لأن الوضوء كان لكل فرض لقوله تعالى  
 إذا قمتم إلى الصلاة والتيم بدل عنه ثم  
 نسخ ذلك في الوضوء بأنه صلى الله عليه  
 وسلم على يوم الفتح خمس صلوات بوضوء  
 واحد فبقى التيم على ما كان عليه  
 ولم يروى البيهقي بأسناد صحيح عن ابن  
 عمر قال تيم لكل صلاة وإن لم يحدث  
 ولأن طهارة ضرورة ومثل فرض  
 الصلاة في ذلك فرض الطواف وخطبة  
 الجمعة فيمنع الجمع تيم واحد بين طوافين  
 مغروضين وبين طواف فرض وفرض  
 صلاة وبين صلاة الجمعة وخطبتها على  
 ما رجحه التسامح وهو المقتدر لأن  
 الخطبة وإن كانت فرض كفاية إذ قبل  
 أنها قائمة مقام ركعتين والصبي لا يؤدى  
 تيممه غير فرض كالتيم لأن ما يؤديه  
 كالقرض في النية وعبرها نعم لتيم  
 للقرض ثم يبلغ لم يصل به الفرض لأن  
 صلاته نفل كجمعه في التصديق ونقله  
 في المجموع عن العراقيين فإن قيل لم  
 جعل كالتيم في أنه لا يجمع تيم فرضين  
 ولا يصل به الفرض إذا بلغ أحجب بأن  
 ذلك احتسابا للصلوة فأه تيم  
 للقرض الثاني وتيم إذا لم وهذا في  
 غاية الاحتياط وخرج بما ذكره يمكن  
 الخافض من الوطء مرارا وجمعه بين  
 فرض آخر تيم واحد فانما جازان



والنذر كعرض عني تصنعه على التأذير  
فأذبه المكنونه فليس له أن يجمعه  
مع فريضة أخرى مؤداة كانت  
أو مقسمة بينهم واحد ولوتين على ذي  
حدث أكبر تعلم فاقعة أو جل مصنف  
أو نحو ذلك كمن اضيق قطع حبسها  
وأراد الزوج وطأها وتيسر من ذكر  
لفريضة كان له أن يجمع ذلك معها  
وكذا له مع صلاة الجنائز لأنهما ليست  
من جنس فرائض الاعيان فهي  
كالنفل في جواز الترك في الجسده وإما  
تعين القيام فيها مع القدرة لأن القيام  
قوامه العلم الركوع والجلوس فيها  
فتركه يحسم صورتهما ولو تيمم نافلة كان  
له أن يصلي بها الجنائز لما ذكر (وهو صلى  
تيمم واحدا ما شامس النوافل) لأن  
التوافل تكسر فيؤدى إيجاب التيمم  
لكل صلاة منها إلى الترك أو إلى حرج  
عظيم يخفف في أمرها كما يخفف بترك  
القيام فيها مع القدرة وبترك القبلة  
في السفر ولونذر انما كل صلاة دخل  
فيها فله جمعها مع فرض لأن استدأها  
نفل ذكره الرواي ولو صلى بالتيمم  
مفردا أو في جماعة ثم أراد أعادتها  
بجماعة بل لأن فرضه الأولى ثم كل  
صلاة أو جئناها في الوقت وأوجبتنا  
عادتها كروبو على حصة ففرضه  
الثانية وله أن يعيدها تيمم الأولى لأن  
الأولى وإن وقعت صلاة فلا إتيان بها  
مرفس فإن قيل كيف جمعها بينهم مع  
أن كلامها فرض أوجب أن هذا  
كالتسبية في خمس يجوز جمعها بينهم  
وإن كانت فردا صلاتها فرض بالذات  
واحدة

المطلبي فكذلك مرارا ولا تصلي به فرضا ولا نفلا اه ع ش قال مر ويجوز للرجل جماع أهله وإن  
علم عدم الماء وقت الصلاة فتيتم ويصلي من غير إعادة اه أقول وهو ظاهر حيث كانا مستحيين  
بالماء أو لا يجزئ به جماعة للمنفعة من التضييق بالجماعة ولما يترتب عليه من بطلان تيممه إذا علم أنه  
للمجتمعة في وقت الصلاة إلا أنه قد مر في باب الفصل أنه لا يكلف غسل الذكر من المذي لأنه ربما  
فترشوه عن جماع يريدونه وتقدم أنه يعنى عنه بالنسبة للجماع لا لما أصاب بدنه منه أو ثوبه وعليه  
قالوا علم أنه لا يجزئ ما يغسل به ما أصابه منه بعد الجماع فينتفي حرمة إذا كان الجماع بعد دخول  
الوقت لا قبله فلا يحرم لعدم مخاطبة الصلاة إلا أنه وهو لا يكلف تحصيل شرط الصلاة قبل  
دخول وقتها اه اط ف (قوله والنذر) أي الصلاة والطواف دون غيرها فإنه لا يكون كعرض  
العين فلو زجر جعدة التلاوة ومجلسة الشكر وتلاوة سورة والمكث في المسجد كان له جمع  
الجميع بينهم واحد اه ايج ولونذر التراويح أو الفرائض إحدى عشرة أو الفريضة ثمان ركعات اكتفى  
لكل منها بالتيمم واحدا لأنها تسحق صلاة واحدة منذورة وإن سلم من كل ركعة شوط اه اط ف وبحله  
في الفريضة أو الفريضة السلام من كل ركعتين والاربع عشرة التيمم لكل ركعتين كما قاله الشيخ  
سبل وتقدم أنه يجب في التراويح المنسوبة عشرة تسلمات وهو المعتدل أن كل ركعة حسنة  
كصلاة مستقلة (قوله كائنا) الأولى أن يقول كائنا قطع حصة ما لم يكن التيمم  
هو المتعين عليها ويبدل ذلك قوله وأراد الزوج وطأها أي فوجبه عليها حسنة وأراد الزوج وطأها  
وهذا امتثال للنص وفيه أنه تقدم قريبا لأن يقال أعاده لأجل الجمع المذكور (قوله أن يجمع  
ذلك) أي التحمل وما بعده أي والفرض أنه تيمم لفريضة (قوله وانما تعين القيام فيها) هذا وارد  
على قوله لم يمس كالمثل (قوله قوامها) يكسر الفاف وفتحها والكسر أنقص أي لا تقوم ولا توجد  
الاية (قوله يحسم) يفتح أوله من محى أن قلت في القرآن العزيز يحسم الله ما يشاء الوار قلت نعم هي  
بعض لغاتها في الصحاح محى لوجه يحسم وهو يحسمها اه (قوله ما شامس النوافل) أي  
والجنائز كما مر (قوله لأن التوافل الخ) ولأنها في حكم صلاة واحدة ألا ترى أنه إذا حرم ركعة  
له أن يجعلها مائة ركعة بالنسبة وبالعكس في النفل المطلق مد أي إذا نوى أكثر من ركعة له أن  
يقصر على ركعة بالنسبة (قوله لأن استدأها نفل) يقتضي أن استأها فرض وليس كذلك  
فكان الأولى أن يقول لأنها كلها نفل وانما الواجب فيها الاتمام وهو ليس من حقيقة الصلاة  
وعبارة مر أنه في الحقيقة نفل وانما واجب عليه الاتمام كالنجف النفل اه وقال قد بل كلها  
فل وإن حرم عليه الخروج منها (قوله لأن فرضه الأولى) أي والثانية نفل أي فقد جمع في تيممه  
بين فرض ونافلة فان قلت إذا صلى أولا وأحدث وأراد أن يعيد وقام انما نافلة هل يكفي في تيممه  
التيمم أن نوى استباحة الصلاة ولا يمتنع فيه استباحة فرض الصلاة قلت قال الشوري لا بد  
من نية الفريضة محيا كالتلاوة الأولى اه ايج (قوله فلا إتيان بها فرض) أي الفريضة لفرض  
لأنه نفل والأولى أن يقول لأن الأولى وإن كان الإتيان بها فرض فبقي واقعة فلا في العبارة  
قلب وهذا أي قوله لأن الأولى الخ جواب عما يقال إذا وقعت صلاته الأولى نافلة كان متعما  
لنفل فلا يصح أن يصلي به فرضا فأجاب بقوله لأن الأولى الخ (قوله أوجب بأن هذا) أي  
الفرض الذي أعاده تيمم واحد وعبارة مر بأن هذه الخ قال العلامة القليوبي هذا الجواب

علم عما قبله فلا حاجة اليه اه وقوله هذا الجواب الخ ليس كذلك فان ما قبله جواب آخر عن سؤال آخر وحاصل السؤال اهل لم يحث اعادة الصلوات مع التيمم مع أن الاولى وقت قفلا والثانية هي القرينة ولا يصح صلاة القرض بالتيمم للثقل وحاصل الجواب أن الاولى وان وقت فلا فالإتيان بها فرض أى ويستحب فالتيمم لفرض لا لثقل فصح صلاة القرض وهو الثانية وما هذا الجواب فعن السؤال المتى ذكره الشارح التام من جواب السؤال الاول وحاصل هذا السؤال الثاني أنه اذا كان كل منهما أى من الاولى والثانية فرضا كيف يصح بينهما يتيم واحد وقد أجاب عن ذلك بقوله أجيب الخ (قوله ومن نسي إحدى النجس الخ) وههنا من فروع دونه فلا يصح يتيم غير فرض أى نفس الامر وان أدى به فروض عديدة فظاهر اوصلا لذلك الفرض (قوله لأن الفرض واحد) ومنه يؤخذ أن من صلى الجمعة بالتيمم ولو لم يركع اعادة الظهر صلاها بذلك التيمم الاول كما في شرح م (قوله أو نسي مختلفين) أى فى الاسم وان توافق عدد أصكظهر وعصر وقوله صلى كلاً منهن أى النجس يتيم أى صلى النجس بجمس تيمت سواء كان من يوم أو يومين وله أن يصلى النجس مرتين يتيمين ويبرأ يتيقن وهذه طريقة ابن القاص بالتشديد لأنه كان يقص القصص وقوله أو صلى أربعاً الخ هذه طريقة ابن الحداد وأخصسها الأصحاب ولعل وجه الاستحسان أنها أدق من الطريقة الاولى لعدم اعادة الصلوات فيها بخلاف طريقة ابن القاص فإن فيها الاعادة فتأمل (قوله فبرأ يتيقن) وجه البراءة يتيقن أن المتيقنين أما الظهر والصبح أو بعد اتمام إحدى الثلاث الأخرى وهما من الثلاث وعلى كل تقدير صلى كلاً منهما بالتيمم وفى ثلاث صلوات يتيم ثلاث تيمت ويصلى بكل منها ثلاثاً لا ضابطها أن يتيم بعد النسي ويصلى بكل تيم عدد غير النسي مع زيادة صلاة ونزلة البدو بها فى كل مرة يصلى الظهر والعصر والمغرب يتيم والعصر والمغرب والعشاء يتيم ثلثان والمغرب والعشاء والصبح باخر والصابغة فى مسئلة الشارح أن يتيم بقدر النسي ويصلى بعد ما يتيقن بعد ضرب النسي فى النسي فيه وزيادة عدد النسي على ذلك الحاصل وضرب النسي فى نفسه واسقاط الحاصل من ذلك من جملة ما تقدمت فى مسئلتنا وهى نسيان صلاتين تضرب اثنتين فى خمسة يحصل عشرة تزيد على ذلك اثنتين تضربهما فى تسه ما يحصل أربعة وتسقط هذا الحاصل من ذلك الجملة التى هى اثناعشر يبقى غلبته وهى عدد ما يصلى اه م (قوله وهما الماء والتراب) وقدّم لفظ الماء والتراب على الطهورين لكن الأولى لأن ضيقه يقتضى انهما طهوران مطافئعاً ثم ما قبله **ككونان مستعملين أو متحصنين** وبعبارة شرح التهج وعلى فاقد الماء والتراب الطهورين (قوله أن يصلى) أى عند بأسئمنها ولو فى أول الوقت وهى صلاة حقيقة يحسبها من حلق لا يصلى ويظهرها ما يظلم غيرها ويجزى قطعها بلا عذر ثم تطل ترهه الماء أو التراب فى محل يجب طلبهما وان كان لا يسقط فيه القضاء على المعتقد (قوله الفرض) أى الصلاة المفروضة المؤقتة ولو بالتذرى وقت معين وله التشهد الاول وغيره من المندوبات منها الا نحو السورة للجنب ويجب عليه قصد القراءة فى الصلوة ولا تجوز المندوبات فيها **كسجدة التلاوة** ولو فى صبح الجمعة وجود السهو الاتعلا لاهما فيها ودخل فى الفرض الجمعة فترامه وان وجب اعادتها فظهر ولا يترتب به العدد قل على الجلال

ومن نسي إحدى النجس ولم يعلم عنها  
كفاهه من يتيم لأن الفرض واحد وما  
سواء رسالة فلو تكرر التيمم بعد  
لم يقب اعادتها كارجحه فى المجموع  
أو نسي مختلفين ولم يعلم عنها  
صلى كلاً منهن يتيم أو صلى أربعاً  
كلظهر والعصر والمغرب والعشاء يتيم  
وأربعاً ليست منها التى بدأ بها أى العصر  
والمغرب والعشاء والصبح يتيم آخر  
فبرأ يتيقن أو نسي متفقين أو  
شك فى اتفاقهما ولم يعلم عنها ولا  
تكون التفتتان إلا من يمين  
فصلى النجس مرتين يتيمين ليبرأ يتيقن  
(نعم) على فاقد الطهورين وهما  
الماء والتراب كبعض من يعلم ليس فيه  
واحد منهما أن يصلى الفرض

(قوله حرمة الوقت) أي الحقيقي فلا يجوز قضاء فائتة تذكرها وإن خافت بغير عذر اه قل  
 وبعبارة تشرح حرمة الوقت لم يجد ما هو لا تراها الصكون في موضع ليسافيه أو وجد حهما ومنع من  
 استعمالهما مانع من فهو عطش في الماء أو إذا وقف التراب مانعة من وصول القبار للعضول  
 يمكن تجفيفه بنحو فادله في الجليد أن يصل القرض الاداء ويعد ولو بجهة في الأظهر لكنه  
 لا يحجب من الأربعة لتقصه حرمة الوقت وصلاته متصلة بالجهة فتبطل بما يبطل به غيرها  
 من بقية الصلوات ولو سبق الحدث كما هو قسبة كلهم خلا لبعض المتأخرين ولا يشترط  
 لصحة صلاته سبق الوقت بل انما تنفع عليه الصلاة مادام يرجو أحد الطهورين والثاني  
 يجب الصلاة بلا إعادة لانه أدى وظيفة الوقت وانما يجب القضاء بأمر جديد ولم يثبت فيه  
 شيء ما فاذا استردته التقليل لعدم لزوم الإعادة كذا ثم الحدث ونحوه ممن يسقط فرضه  
 بالصلوة مع وجود المنافي ومراده بالإعادة هنا القضاء اه باختصار وقوله ولم يمكن تجفيفه  
 أي فان أمكنه وجب ومنه يؤخذ أنه لو كان به جراحة في يده فصل وجهه ثم أراد التيمم  
 عن جراحة الدين أنه يكف تشفيف الوجه والدين قبل أخذ التراب لانه ان أخذه مع يده  
 يذهب صلا كالتراب المسمى الآخر من الأرض فلا يصح التيمم بقتله فانه دقيق ويثبت أن  
 محل تكلفه تشفيف الوجه مالم يقض مذهب الرمي فان وقف فيه وحز في وجهه لاخذ التراب  
 من الهواء فلا يكف تشفيفه لوصول التراب إلى جميع أجزاء الوجه في الحالة المذكورة اه  
 عش على حر (قوله ويعد) مراده بالإعادة ما مثل القضاء واعلم أن كل موضع وجبت  
 فيه الإعادة فان القرض هو المعادة وعلمه الجهور وقيل بكل مكان من القرض وهو الإقفه  
 وقيل الأولى وقيل أحدهما لا يبينها وقائدة الخلاف تظهر في مسائل منها إذا أراد أن يصل  
 القائمة بيمين الأولى فان كان القرض الأولى أو كلا منهما صاع ذلك والافلا اه رماوى (قوله  
 وانما يصيد الخ) هذا ان وجدته خارج الوقت أما إذا وجد التراب في الوقت أعاد مطلقا اج أي  
 سواء كانت تسقط به أولا وإذا لم تسقط به وجب عليه أعادتها أيضا في محل تسقط به فتأمل (قوله  
 ونخرج بالقرض التقليل) فلا يفعل سواء المؤقت وغيره ومثله صلاة الخساسة فلا يجوز أن تعبت  
 عليه بأن لم يكن غيره فيدفع الميت بالصلوة ومثله قراءة الجنب القرآن بقصده ومكته بالسجد  
 ويمكن الحلل فلا يجوز شئ منها قل (قوله بعمل شديقه) صوابه يغل فيه وجود الماء اذ  
 لا قضاء فيما استوى الامران قل وقوله صوابه يغل المراد بغلبة وجود الماء وفقدته في وقت  
 التعزم للصلوة على المختد خلا لبعض ضعفة الطلبة الذين يصورون غلبة الوجود بمثابة أشهر  
 مثلاً في السنة وغلبة التقدير أربعة مثلاً في المعقد لو كان الماء يستمر أحد عشر شهراً في  
 الوادي وفي غالب السنين ينفد في شهر فإذا تيمم شخص في ذلك الشهر وصل به فيه لأقضاء عليه  
 وكذا لو كان يوم فقط يغلب فيه فقد الماء في أكثر السنين ولو كان الماء موجوداً في السنة  
 بقاها الا ذلك اليوم فلا قضاء على التيمم فيه فالعبرة بالوقت الذي صلى فيه التيمم فان كان  
 يغلب فيه وجود الماء بالنسبة لا كثيراً وفات السنة وجب القضاء وان غلب فقد وأستوى  
 الامران فلا قضاء حر سم وقتره شيخنا العزيز والحناوى والعشماوى وبعبارة الشوبرى  
 والعبرة بسقوط الصلاة بالتيمم بمحلها دون محل التيمم على الوجه حتى لو تيمم موضع يغلب فيه

لحرمة الوقت ويعد إذا وجد أحدهما  
 وانما يصيد بالتيمم في محل يسقط به  
 القرض إذا فائدة في الإعادة به في محل  
 لا يسقط به القرض ونخرج بالقرض  
 التقليل فلا يفعل ويقضى وجوباً بيمين  
 التقليل فلا يفعل ويقضى ما يثبت به  
 ولو بشر ليرد لندرة فقد ما يثبت به  
 الماء ويؤثر به أعضاء ومتميم فقد  
 ماء يجعل يندرية فقد ولو سافرا  
 لندرة فقد بخلافه

وجود الماء وصلى بوضع قلبه فيه العدم فلا قضاء ولو انعكس انعكس الحكم والعبرة في محلها  
بجعل حجرهما (قوله لا يند فيه ذلك) بأن غلب فيه التقدير واستوى الأمران فنقول الشارح  
بجعل يند فيه فقد أي قل فيه فقدته بأن كان الغالب الوجود وبينه غلبة الاستواء  
تدخل في هذه فاندفع ما للقلوب هنا والحاصل أن مدة فقد المصحة ضرورة واحدة وهي  
غلبة وجوده أو ما قلنا لا يند فقد فيه صوران غلبة التقدير واستواء الأمرين وقوله بخلافه  
أي التيم وهذا يقتضي أن العبرة بجعل التيم وهو قول جرح وعندهم أن العبرة بجعل  
الصلاة ونحوهما أيضا ولو شك هل المثل الذي حلى به تسقط به الصلاة أو لا لم يجب إعلتها  
أه حل على المذهب (قوله ومثيم لعذر الخ) هو صريح في صحة تيممه وهو كذلك في التقدير  
بخلافه لتصور مرض وعطش فلا يصح حتى يتوب فراجع قل وبإشارة قد قوله في سفر  
معصية متعلق بكل من فقد وجرح وظاهره استواءهما وليس كذلك لأن تيممه للتقدير صحيح مع  
وجوب الاعادة والتبرج باطل اه بصرفه وفي الاطلاق ما فيه قوله وجرح ضعيف لأن جعل صحة  
تيممه في سفر المعصية ان فقد الماصح أما اذا فقد شرعا لتصور مرض وجرح وعطش فلا يصح  
تيممه حتى يتوب لقد رتبته على زوال ما قلناه بالتوبة اه وقرره ح (قوله لأن عدم القضاء  
رخصة) مقتضاه أن فاقد الماصح شرعا العاصي بسفره يصح تيممه ويجب عليه القضاء وليس كذلك  
بل لا يصح تيممه مادام عاصيا بقره بخلاف التقادح العاصي فيصح تيممه وبإزالة القضاء  
مطلقا من غير تفصيل في المكان والقرين بينهما أن التيمم للتقدير الحسي عزية وللشرع رخصة  
حل ولا ينظر ما وجد ذلك مع أن ضابط الرخصة منطبق عليها فلتراجع كتب الأصول (قوله  
فلا يباح بسفر المعصية) «(تيمم)» معنى قوله لم الرخص لا ضابط بالمعاصي أن فعل الرخصة  
حتى توقف على وجود شيء فطر في ذلك الشيء فان كان تعاطيه في نفسه حراما امتنع معه فصل  
الرخصة والا فلا وبهذا يظهر الفرق بين المعصية بالسفر والمعصية في العبد الابن والناشئة  
والمسافر للمكس ونحوه عاص بالسفر فالسفر نفسه معصية والرخصة منوطة به أي معروفته به  
ومعلقة ومرة عليه ترتيب المسبب على السبب فلا يباح له الترخيص ومن سافر سفرًا مباحا  
فسر بالسفر في سفره فهو عاص فيه أي مرتكب المعصية في السفر المباح ففرض السفر ليس  
معصية ولا أعياه فتباح فيه الرخص لأنها منوطة بالسفر وهو في نفسه مباح ولهذا أجاز المص  
على الخلف المصوب بخلاف خلف الحرم لأن الرخصة منوطة باليس وهو للحرم معصية وفي  
المصوب ليس معصية لذا أي لكونه لبايل للاستيلاء على حق الغير ولهذا الترتيب ليس لم  
تزل المعصية بخلاف الحرم اه من الاشياء للسيوطي اه شوري فقوله الرخص لا تنطبق  
بالمعاصي أي لا يباحون سبها الجزاء لمعصية «(خاتمة)» التيمم بخلاف الوضوء في سبع  
وعشرين صورة لا يباح بتعديده ولا يس تلبسه ولا يجب الإصبال إلى أصول الشعر الخفيف  
ولا يجب تخليله ولا يصح الاحتناح ولا يصح قبل الاستنجاء ولا قبل دخول الوقت ولا التقل  
المطلق في وقت الكراهة إذا أراد أن يصل فيه ولا ين على يديه نجاسة الأيدي والها على النص  
ولا يرفع الحدث ويقتصر بالوجه واليدين ولا يجمع به بين فرضين كخطبة الجمعة وصلاتها  
والجأزة كالغسل ولا يصلي الفريضة تيمم النافلة وبعد الحلي به في محل يغلب فيه وجود الماء

بجعل لا يند فيه ذلك ولو مقبلا  
لعذر فقد ماء وجرح في سفر معصية  
سأ يق لأن عدم القضاء رخصة فلا  
يتأبط بسفر المعصية

وإذا صلى بالتييم صلاة قرأ الماء في أثناءها بطلت أن كانت لا يسقط فرضها بالتييم وبعد العاصي  
بالسفر لقصد الماء ولا يصح من العاصي يسفره إذا كان معه ما يستباحه للبعث ويقال له إن بقيت  
أصابعه والأقلام كالوإذا أن يأكل الميتة فلا يأكل منها قبل التوبة ولا يصح بظهاره على  
الخصين إذا كان لقصد الماء ويجب فيه تحليل الأصابع إن لم يفرق لصال الضرب ويجب تعداده  
بحسب تعداد الأعضاء المقررة في المرحضة في الوضوء إذا بقي منها ما يفضل ورس تعداده  
يجب تعداد الأعضاء المسنونة أيضاً كالخصين والمختنفة والاستنقاء إذا كان يجعله ماعلة  
تتمتع من الماء فيقهه بدلا عن غسل الخصين المسنون إذا كان به ماعلة وإذا دخل وقت غسل  
المدين تيمم بغير ماء واجباله الذي في الصحنين ويطل بالردة وبرؤية الماء لإحاطة مع القدرة  
على استعماله وشوهم الماء ويوجدان عنه وبأن يسمع شخصاً يقول عندي ماء اه من حاشية  
الشهاب مر على شرح الروض

\*(فصل في إزالة النجاسة)\*

\*(فصل في إزالة النجاسة)\*

وهي لغة كل ما يستقدر

أى في حكم إزالة النجاسة وسواء كان حكمها الوجوب سواء كانت مقلقة أو متوسطة أو  
مخففة وإن اختلفت الكيفية والمراد بالنجاسة الوصف الملاقى للعسل سواء كانت النجاسة عينية  
أو حكمية وليس المراد بها الأعيان حتى تكون فاصرة على النجاسة العينية وكن الأولى أن  
يقول في بيان النجاسة وإزالتها أن يقال المقصود الإزالة وما عداها تابع لها كما تفرقه شيخنا  
العزيزي وقال قد انما قصر على الإزالة لأنه يلزم منها بيان النجاسة قال الرجائي وإزالتها  
بالماء من خصوصياتها كانت قبلنا تقطع من غير الحيوان أو قد قصر على ذلك الخازن عند قوله  
تعالى ربنا ولا تجعل علينا آصرا كما جعلته على الذين من قبلنا يعنى اليهود فجاءه لا تشدد علينا  
كما شددت على اليهود من قبلنا وذلك أن الله تعالى أمرهم بأد امرج أموالهم تركه ومن أصاب  
نوبه منهم نجاسة قطعها ومن أصاب ذنبا أصبح وذنبيه مكتوب على يده ونحو ذلك من الانتقال  
فقال المؤمنون بهم أن رفع عنهم ذلك وقد أجاب الله دعاءهم برحمة وخفف عنهم فضله وكرمه  
فقال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وما في بعض العبارات من قطع جلودهم يحمل  
على جلد القروة التي كانت على أحدهم أو جلدهم ولعله خاص بغير يحمل الصومهم كأن قبول  
نوبتهم يقتلهم ولله تعالى تكليف العبد بما لا يطيق قال شيخنا الحفناوى أذيعد كل البعدان  
يجب عليهم قطع يحمل حرج الحاجة عند قضاء كل حاجة اه ولم يتعرض لوجوب إزالة النجاسة  
هو فوراً أو هو مع دخول الوقت أو إرادة نحو الصلاة فهي على التواخي مع القدرة ولو لم يملك  
أن لم يصح كأن تصح بالغير حاجة ومنه التصح بدم الحصى وما يقعله العوام من ترويق  
الأوباب به فهو حرام وإزالته واجبة لما فيهم التصح بالنجاسة لغير حاجة وحرج بغير الحاجة  
من بال ولم يجد شيئاً فله تشفيف ذكره يده ومكسبها ومن يفرح الخلقة وشوهم ما يحتاج اليه  
ولا يتوقف على نية فإن قلت ما الفرق بين طهارة الحدث والنس حيث احتاج الأول إلى النية  
دون الثاني قلت الفرق أن الأول فعل وهو يتوقف عليها وهذه ترك كترك نحو الزنا وإنما توقف  
الصوم عليها وإن كان تركاً لا لحاقه بالأفعال لكون المقصود منه كفى النفس وقمع الشهوة  
ومخالفة الهوى اه رجلى رخصة ابن شرف وإزالتها واجبة على الفوران عسى بسببها بأن

فمنع بها بخلاف ما اذا عصى بسبب الخيانة فإنه لا يجب عليه القتل فوراً وقرى بهما بأن  
 ما عصى في الغلبة أثره باق ولا كذلك الخيانة اهـ وكل على أنه يقتضيه على التيمم كما صرح  
 شيخ الاسلام في المنهج لأن الزمان شرط لصحة التيمم والشرط مقدم على المشروط بطبيعته أن  
 يقدم وضوياً بحاجب بأنه انما اختار هذا وأخرها عن التيمم لا يبدل عن الوضوء والنسل فقدم  
 للمناسبة بخلافها والعامة على أربعة أقسام قسم لا يعنى عنه في التوب والماء وقسم يعنى عنه  
 فيها وقسم يعنى عنه في التوب دون الماء وقسم بالعكس فالأول معروف والثاني ما لا يذكره  
 الطرف فيعنى عنه في التوب والماء الثالث قليل الدم يعنى عنه في التوب دون الماء وقرى  
 الروايات بينهما وجهين أحدهما أن الماء يمكن صوته بخلاف التوب الثاني أن غسل التوب  
 كل ساعة يقطع بخلاف الماء فإنه يظهر بالمكثرة والرابع المنة التي لا دملها سائل يعنى عنها  
 في الماء دون التوب وكذلك نزل القرآن يعنى عنه في الماء الذي في بيوت الأختية دون التوب  
 حتى لو صلى حاملها لم تقص صلاته ولو شربة قلقة وأثر التبصير يعنى عنه في البدن والتوب حتى  
 لو سال منه عرف وأصاب التوب أى في الحل المحاذي للتبصير يعنى عنه في الأصح دون الماء عكس  
 منفذ الطرفة إذا كان عليه نجاسة ووقع في الماء لم ينصبه على الأصح ولو جده في الصلاة لم تقص  
 ذكره ابن شرف على التعرير (قوله مستقدر جمع الخ) قال الشهاب القليوبي النجاسة  
 لها الطلاقان تطلق على الجرم وعلى الوصف القائم بالحل المانع من صحة الصلاة حيث لا مخصص  
 وشمول تعريف الشارح لهذا بعيد لأن يكون التعريف الذي ذكره الشارح من استعمال  
 المشترك في معنيتين فقوله مستقدر أى أعني أن يكون جرماً أو وصفاً (قوله يمنع من صحة  
 الصلاة الخ) ان قلت هذا حكم من أحكام النجاسة وادخال الأحكام في التعريف يوجب الدور  
 لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره فيكون موقوفاً عليها وهي موقوفة عليه لكونه جرماً من  
 تعريفها أوجب بأنه رسم والرسم لا يضر به ذلك اهـ شيخنا واعتبار الاستقذار أهياً شاقه  
 اعتبار علمه في الحد المذكور في شرح الروض وغيره بقوله كل عين حرم تناولها إلى أن  
 قال لا الحرمتها ولا الاستقذار اهـ م وأوجب بأن المحنى أن حرمة تناولها لا تكونها مستقدرة  
 بل للنجاسة التي هي أبلغ من الاستقذار وهذا يتنافى كونها مستقدرة اهـ ح ف (قوله حيث  
 لا مخصص) القيد لا يدخل فيدخل المستحب بالجرفاته يعنى عن أثر الاستصحاب وتصح اماتة ومع  
 ذلك تحكم على هذا الأثر بالتجسس لأنه عني عنه ويدخل أيضاً كل الميتة للضرر مثلاً  
 فإنه وان حل محكوم عليها بالنجاسة لكنه أوجب السأول للضرورة وعرفها بضم وهو التورى  
 على ما قيل بأنها كل عين حرم تناولها على الإطلاق حالة الاختيار مع سهولة التغير لا الحرمتها ولا  
 لاستقذارها ولا ضررها في بدن أو عقل فخرج بالاطلاق ما يباح قليلاً كبعض النباتات السمية  
 فإن قليلاً يباح بالضرر ويحالة الاختيار حالة الضرر وتقباح فيها سأل الميتة وسهولة التغير  
 دود القماكية ونحوها فباح تناولها معها وان سهل تبصره خلافاً لبعض المتأخرين نظر إلى أن  
 شأنه عسر التغير ولا ينفسه ولا يجب عليه غسله وقباحت ذلك أن ما خبز السرجين ونحوه  
 لا ينفس الصم بأكله ولا يجب عليه ما إذا لم يمس النجاسة التجسس وهذا القيد الذي قلده ربما  
 قوله حالة الاختيار مع سهولة التغير لا يدخل لالا حرجا وحيد فقوله وخرج بمجالة الاخبار

وشرعا مستقدر يمنع من صحة الصلاة  
 حيث لا مخصص

أى خرج من الاعتبار في تأثير الحزمة فلا منافاة فخرج بلا حرمة اللحم إلا دعى فاته وإن حرم  
 تأوله مطلقاً أى لكلاً وقيل من نفسه أو غيره في حال الاختيار الخ لكن للأصالة بل حرمة أى  
 احترامه ولا يرد عليه لحم الحربي فاته يحرم تناوله مع عدم احترامه إذا حرمة تشام من ملاحظة  
 الاوصاف الثلاثة أو العرضية ومعلوم أن الأولى لازمة للبس من حيث هو فالحرمة الذاتية  
 نائبة للحربي فكان طاهر احياءاً ومباح حتى يتعمد استعمال حرمة في الاستجماء كما مر دون  
 الحرمة العرضية بسبب الايمان ونحوه عقد النكاح فثبت له ذلك ولا يصح له يعظم فلها جاز  
 اغراء الكلاب على جيقته وخرج بلا استقذارها ما حرم تأوله لما تقدم بل لاستقذاره كخياط  
 ومخى وغيرهما من المستقذات بناء على حرمة أكلها وهو الاصح وبلا ضرر وهى بدن أو عقل  
 ماضر العقل كالافون والزعفران أو البدن كالجميات والقراب وسائر اجزاء الارض وإن كان  
 قليلاً بالنسبة لمن ضره ذلك ولو شك في شيء من هذه أو لا ينبغي الحل لأن الأصل عدم النهي  
 مد وعش (قوله مانع) خرج بالمانع الرجح فظاهر والجامد مقتضى يكون نجساً كالفاط  
 الحامد والعرو قد يكون طاهر العين كالخبي والدود والبض في مفهوم مانع تفصيل فلا  
 يفترض به (قوله وروية) وكانت روية جارية قاله الحافظ (قوله ليستجى بها) أى الثلاثة  
 (قوله ويد الروية) ثم بعد أن ردّها يحتل أنه جى به بجبر ناك أو كان أحد الحجرين لمطرقان  
 (قوله هذا ركس) ولم يقل هذه ركسة إشارة إلى جنس هذه الروية ولو قال هذه ركسة لتوهم أنه  
 قد لا يشعل غيرها مد وعبارة بعضهم هذا أى نوع هذا فيشعل ما يشبهه من بقية الارواث  
 اء ولم يستدل في شرح المنهج بذلك بل قاس الروية على البول بجامع استحالة كل منهما في الباطن  
 لورود الدليل في البول في قوله صلى الله عليه وسلم حين بال الاء رابى إلى المسجد صواباً عليه ذنوباً  
 قال بعض حواشيه ولم يستدل على نجاسة الروث بما ورد فيه عنه صلى الله عليه وسلم في باب  
 الاستجماء حين جاءه بجبرين الخ لأنه ربما قال إن هذا دليل خاص فهو قضية شخصية فلا تلغ  
 أن تكون دليلاً على عموم جميع الارواث فالدليل على نجاسة البول خاص على البول أولى لاجل  
 هذا الابهام اء وقد علت الجواب عن ذلك كما تامل (قوله وقوله) عطف على الاحاديث من عطف  
 انخاص على العلم (قوله في حديث القبرين) الذين يهذب ماقيهما قال النبي وما يعذبان من  
 كبير أى من شيء كبير عند الناس (قوله أما أحدهما) أى صاحب القبرين أى وأما الآخر فكان  
 عني بالنجعة (قوله وقيس به) أى بالبول الذى في الحديث وهو بول الاءى (قوله وأما أمره  
 صلى الله عليه وسلم) وارد على قوله وقيس به والعرب يهذبون البول والاءى الملهمة وفخ الراء الملهمة ثم وزن  
 ثم تختص جمع عربى نسبة إلى بطن من عجم يقال لها العرب وذلك أنهم أو المدينة فاستخرجوها  
 ذكرهوا الاقامة بها لترصهم فيها فأمرهم صلى الله عليه وسلم بشرب أبوال الابل فشربوها فاشفوا  
 من أمر اضمهم فقتلوا الراء واستاقوا الابل وذهبوا بها فأمرهم صلى الله عليه وسلم بطلبهم فجيء  
 بهم وقيل بهم مثل ما قبلوا بالراء عاتس التثليل وما هم بالحرة وهى أرض ذات بحران سود  
 (قوله والتداوى بالنص) ولو صر ما لم يكن خيراً إلا يجوز بالصرف منه كما سجد كره (قوله  
 معمول على الخمر) أى الصرف أما المسترجة فيها فيجوز التداوى بها بشرطه كما قاله الج  
 وهو إزالة الشدة المطربة منه (قوله والمذى) مستأخرهما وقوله وهو بالمجعة جله معترضة

(وكل مانع خرج من) أحد السيلين  
 أى القبل والدرسو اء كان معقداً  
 كالبول والفاط أم ناديا كالودى  
 والمذى (نجس) سواء كان ذلك من  
 حيوان ما كره أم لا لا لأحداث الدالة  
 على ذلك فقد روى البخارى أنه صلى الله  
 عليه وسلم لما جى به بجبرين وروية  
 ليستجى بها أخذاً للحجرين وهذا الروية  
 وقال هذا ركس والركس النجس وقوله  
 صلى الله عليه وسلم في حديث القبرين  
 أما أحدهما فكان لا يستجى من  
 البول رواه مسلم وقيس به سائر أبوال  
 وأما أمره صلى الله عليه وسلم للتداوى  
 بشرب أبوال الابل فكان للتداوى  
 والتداوى بالنص جائز عند فقد الطاهر  
 الذى يقوم مقامه وأما قوله صلى الله  
 عليه وسلم يجعل أقمعناه أمتى فيها  
 حرم عليها فعمول على الجمر والمذى  
 وهو بالمجعة ماء

(هو له أيضا) عبارة أصغر قالوا اه وقيل أيضا تخفى في التماس أصغر فحق في الصف  
 (قوله تخفى) أي غلبا وفي كل من المذى والودى ست لغات اجمال الله الاله ما كتبت مع  
 تعقيب الباء وسكوته مع تعقيب الياء وتشددها وانجام الالف مع الثلاثة وحاصل ما خالف  
 في ذلك أنه يعنى علمنا بآبى به بالنسبة للجماع وأفتى م و بحركة جاع من تجرد ذكره قبل  
 غسله و يفتى تحسبه بقدر السلس وأما المراد إذا لم تخفى أو تغسل فرسها يحرم عليها تكتين  
 الزوج قبل غسله وكذا هو لو كان مستحبرا بالجر فيصيرم عليه جماعها ويحرم عليها تكتينه  
 ولا يصير بالامتناع ناشرة وعليه فلو فقد الماء امتنع عليه الجماع ولا يكون فقهه عذرا في جواز  
 ذم أن خاف الزنا لانه أنه عذر فيجوز الوطء سواء كان المستحبرا بالجر الرجل أو المرأة ويجب  
 عليها التكتين في هذا كان الرجل مستحبرا بالجر وهي بالماء كإفاله ع ش وقيل (قوله تخفى)  
 أي غلبا (قوله باسقاط مائع) الأولى كما قال قد أن يقول يدل مائع أي لإيها المجمع  
 في النسخ الأخرى بين كل من مائعات مسح أن لفظ ما لا يجمع مع مائع اه وقال بعضهم  
 المراد بالاسقاط التلذذ أي عدم الإتيان به أصلا (قوله هذه الفضلات) أي المأخوذة عما تقدم  
 في قوله وكل ما يخرج من السيلين فغير الخ ومراهم هذا تنقيص عموم المتن في قوله وكل  
 مائع يخرج من السيلين فغير (قوله من النبي صلى الله عليه وسلم) ومثله سائر الأبيات تشرها  
 لمقامهم ومع ذلك يجوز الاستعفاء بها إذا وجدت في شروط الطهر على المعتمد خلاف البول  
 ولا يجوزنا كلها ويجوز طؤها بالرجل والفرق بين أن تكون قبل زمن النبوة أو بعده كإف  
 ع ش على م و وقوله ولا يجوزنا كلها إذا استعذرها والابان كان للبر لا يجرم كإف  
 لاين الزايرين شره دم النبي صلى الله عليه وسلم (فائدة) قال القاضي عياض في النفاة  
 وقد حكى بعض المتبعين لآخيهما وشما أنه صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا أراد أن يتغوط  
 انشقت الأرض فابتلع غائطه وبوله فاحت لذلك رائحة طيبة صلى الله عليه وسلم قال  
 الصلاة ملا على فارى في شرحه بعد ذكره إذا ذكره البيهقي عن عائشة وقال أنه موضوع ثم  
 نقل من البيهقي أنه موضوع من موضوعات الحسين بن علوان قال العلامة الأدهوري  
 وقد وقع لواعظ ذكر صفات النبي صلى الله عليه وسلم من جملة ما قد لى يعظمه أن بوله صلى الله  
 عليه وسلم خير من صلاتكم اه وهو صحيح وموافق بوجه بأموست أن هذا الوطء لا يحتمل  
 أنه من أرباب الكشف وقد أطلقه الله تعالى على رياه في صلاتهم أو يقال أن بوله صلى الله  
 عليه وسلم يشقى به فوائده وصلاحهم غير محفظة القبول فهذين الاعتبارين صاروا خيرا  
 ويحتمل أن الأخير باعتبار النسبة فبوجه من حيث النسبة إليه صلى الله عليه وسلم خير من  
 صلاتهم من حيث نسبتها إليهم اه اح (قوله لأن بركة الحبة) وهي جارية إلى صلى الله  
 عليه وسلم ورثها من أبيه عدا الله واهما أم أين (قوله لى نل) أي تدخل لأن الولوح الدخول  
 أي ولو كان نجسا لكانها من ذلك وأمرها بغسلهما لأنه لا يتر صلى الله عليه وسلم أحد على خطأ  
 وهذا وجه الدلالة منه كآثره شطنا العزرى (قوله لأن أاطية) هو حاجه صلى الله عليه وسلم  
 (قوله عدل) أي عدل رواية ولوعدا وأمرأة (قوله والام) تحتها صورتان أخبر أنها  
 متعقدة من غير البول أو شق في ذلك لأن الأصل الطهارة (قوله الالامى) نظاهر ولوعون لون

أيض وفيه يخرج بلا شهوة وقوة  
 عند توارثها والودى وهو بالماء ماء  
 أخى كدر تخفى يخرج عقب البول  
 أو عند جل شى قبل (بنيه) في  
 بعض نسخ المتن وكل ما يخرج بلفظ  
 المضارع باسقاط مائع فإف ع ش  
 موصومة أي كل شى (فائدة) هذه  
 الفضلات من النبي صلى الله عليه وسلم  
 طاهرة كإف ع ش البقوى وغيره وصحة  
 القاضي وغيره وهو المعتمد خلاف في  
 الشرح الصغير والتعقيب من النجاسة  
 لأن بركة الحبة شربت بوله صلى الله عليه  
 وسلم فقال إن تل النار بطنك صحه  
 الدار رطقى وقال أبو جعفر الترمذى دم  
 البى صلى الله عليه وسلم طاهر لأن  
 أاطية شربه وفعل مثل ذلك ابن  
 الزبير وهو غلام حين أعطاه النبي  
 صلى الله عليه وسلم دم جهنم ليدنه  
 فشره فقال له صلى الله عليه وسلم من خاله  
 دمه دى لم يشه القاه (فائدة أخرى)  
 اختلاف المتأخرين في حصة تخرج  
 عقب البول في بعض الأحيان وتسمى  
 عدا العاتة بالحبة هل هي نجسة أم  
 متعقدة تظهر بالفسل ولدى يظهر  
 فيها ما لا يفهم وهو أن أخبر طبيب  
 عدل بأنها معقدة من البول ففى  
 نجسة والنجسة (الامى) نظاهر  
 من جميع الحيوانات الالكاب  
 والخثري و فرغ أحدهما



الدم ان خرج من طريقه على لون الدم فيكون نجسا وقال الامام  
 أبو حنيفة ومالك بن نافع والشافعي وأحمد بن حنبل وأبو حنيفة  
 وكذا باقي كل حيوان طاهر وأما حكم التزويغ فيجب غسله عند حال وطأ وبإسوة  
 حنيفة يغسل وطأ بقر أو ناسا كما ورد ووجه الأول كونه يخرج مع الغلبة عن  
 بقاها فلا يكاد الشخص يذكر أنه ينسب إلى الله تعالى بل تم جسده الغلبة تبع العموم  
 اللذة ومعلوم أن اللذة النفسية تمت كل محل مرت عليه ومن هنا أمرنا الشارع بالنسب من خروج  
 النكاح البدن الذي قد وصف من شدة الجلباب عن الله تعالى وكل ما يجلب عن الله  
 فهو وكس عند الأكل من خلاف الأصغر فكل كلام أي حنيفة ومالك بن نافع والشافعي  
 وكلام الامام الشافعي وأحمد بن حنبل وعوام المسلمين فذلك غسله الذي صلى الله عليه وسلم تأت  
 وفكره أخرى فشرع بالأكبر والأصغر فافهم شعراف في المراتب ونسب إلى من المستحب  
 بالاحتياط ولهذا حرم على المستحب المذكور أن يجامع زوجته لأن الغلبة منه بالنسبة  
 لنفسه فقط (قوله أماني الآدي) أي الذي يمكن بوقته بأن استكمل تسع سنين أي تحديده  
 بأماني لم يكن بوقته بل براه دون التسع فخص لأنه ليس بمتي ولا فرق في طهارته  
 في الآدي ميني الحى والميت والخسفي بشرط تحقق كونه مينا اهـ واج وأما الذين فطاهروا  
 طلقا سوا كان من ذكر أو أنثى ولو بفت يوم والفرق بين المين والمين أن المقصود من  
 الذين التفتى وهو يحصل بمقابل البلوغ وما بعده والمقصود من المين الانتفاد وهو لا يحصل  
 إلا بالبلوغ (فائدة) الذين أفضل من غسل النسل كما صرح به السبكي والعم أفضل منه كما  
 اعتمد ابن الرمي خلافا لوالده شوبري وقوله والعم الخ أي لقوله صلى الله عليه وسلم  
 سيد آدم أهل الدنيا والآخرة اللهم وقلوه أيضا أفضل طعام الدنيا والآخرة  
 اللهم من الجامع الصغير للسيوطي والقلب فرحة عند أكله وفي الأخيا للفرز إلى ما حاصله  
 أن مداومة أكله أربعين يوما زورت قسوة القلب وزكفها بورث سوء الخلق  
 وقد ظلم ذلك سيدي على الإجهور بقوله

وأكلك لحما أربعين على الولا • يقضى فزاد بالسروا الذي حصل  
 وبورث سوء الخلق ثلثهما • وخوف جذرا ذبا الأحياء قد قل

اه (قوله تحت المني) أي منبها أو المختلط من منبها معا قل لأنه كان معصوما  
 من الاحتلام بناه على أنه من الشيطان فأنه قد ما قبل أن هذا لا يدل على طهارته في الآدي  
 لأن فضله صلى الله عليه وسلم طاهرة وفي الحاصل وما احتلمت في قط لأنه من نكاح  
 الشيطان ولا سلطان على الأنبياء وذكر ابن سبع من خصائصه أنه كان لا يتطلى لأنه من على  
 الشيطان اهـ مثنوى (قوله متفق عليه) أي بين الشيعين (قوله غسل المني) أي غسل  
 مصابه وقوله للأخبار البهية فيه أي في النسل (قوله والبين) ولومن القمل ويجه  
 الصبيان وهو بالصاد المجبهة الأسم النسل فهو بالطاء المشافة اهـ قل (قوله ولومن غير  
 ما كور) بكسرة وجراف ونحو ذلك والبضة الخالية من الرطوبة طاهرة (قوله وبزراف)  
 لو قال ومنه بزراف لكان حسنا (قوله والأوجه حمل هذا) أي القول بنجاسته على ما إذا  
 لم تستحل حيوانا أي لم تصلح لكان حسنا بان مسدت وقوله والأول أي غسل الأول وهو القول

أما في الآدي فلهذا ثبت عاقبة ربه  
 الله تعالى عنها أنها كانت تحت المني من  
 فوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم  
 يصلى فيه متفق عليه وأما في غير  
 الآدي فلا أصل حيوان طاهر  
 فأشبه في الآدي ويستحب غسل  
 المني كما في الجموع للأخبار البهية  
 فيه ونحوها من الخلاف والبين  
 المأخوذ من حيوان طاهر ولومن غير  
 المأخوذ من حيوان طاهر وكذا المأخوذ من ميتة  
 ما كور طاهر وكذا القز وهو البيض الذي  
 ان تصاب وبزراف القز وهو البضة  
 يخرج منه دود القز ولو أكلت البضة  
 دما فهي طاهرة على ما صححه النووي  
 في تنقيحها هنا ويصح في شروط الصلاة  
 منه أنه نجس ولا وجه حمل هذا على  
 ما إذا لم تستحل حيوانا والأول على  
 خلافه

يطهر تسلي خلافة أى على ما إذا صلت التلحق ويعدا شرح م ر ولو استحالت البضة  
 دملوا صلح التلحق فطاهرة والافلا اه (قوله وقوله) يستند أخيره أراد به النجاسة ثم إن في  
 قصر الشارح كلام المات على النجاسة المتوسطة نظر الآن الاستئناس بما عدا العموم وقد قال  
 غياثي في الأبول المسمى أى فلا يجب غسله بل يكفي التلحق فيه الآن يكون من أيدى باعتبار الواقع  
 لا مدلول الصابون وهذا شارح أنه ساقى في كلامه بيان غسل المظلة ويرد بأن ما يأتي في غسل  
 لما أجل هنا م (قوله وغسل جميع الأبول الخ) إن قلت الأبول والأرواث أعيان  
 نجسة وهي لا تغسل قلت التعبير بذلك على حذف مضاف تقديره وغسل مصابيح الأبول  
 الخ (قوله واجب) أي فورا إن عصى بالتجسس كان يطلع المكلف حتى ينهيه به بلا  
 ساجنة خروج من المصيبة والاكاف أصابه بلا قصد ولو مطلقا كما اقتضاه إطلاقهم خلافا  
 للزركشي أومن شوقه فدا ووطه مستحسنة ولو لم يجرى بالدم أو لبس ثوبا باستحوا وعرق  
 فيه فعدا إرادة نحو الصلاة أو الطواف يجب غسل اه سم (قوله وغيره) يشمل الغير  
 الآتى لكن إطلاق الروث على هذه بطريق التقلب (قوله أراد به النجاسة المتوسطة)  
 أى ذكر الأبول والأرواث مثال ولما عطف سم عليها قوله وكل نفس غيره معقوته قال  
 بقرينة قوله ولا يعني عن شئ من النجاسات الخ (قوله وأمره) حلف على حديث من قوله  
 لحديث كانت الصلاة الخ (قوله بسبب ذنوب) أى مظلوف وذنوب (قوله الأعرابي)  
 اسمه ذوالخويرة التيمى لا الباقى لأنه كان للفرار من شدة أى رقتا كمال القاموس  
 (قوله وهو) أى الأعرابي غسل البول بحجة الوجوب وما قوله لحديث كانت الصلاة الخ  
 فيمثل أن يكون محمولا على التذنب (قوله كقول خ) أى يجب لو عسر لم يغسل معش  
 برماوى (قوله ولم يدركه معقة) من علم أو لون أو ربح سواء كان عدم الاداء والتلفاء أم  
 بالحاف كقول خف ولا ربح تذهب معقة أم لا تكون الحمل مقبلا لا تثبت عليه  
 النجاسة كالزكاة والسيف اه م (قوله يكفي جرى الماء عليها) وإن لم يكن يفعل فاعل كمال  
 (قوله مرة) ويقسم من كلام ابن الحاجب في شرح الكفاية أن احتجاب مرة فمثل قولنا  
 ضربته مرة على الظرف ويجوز أن يكون على المفعول المطلق اه اطف (قوله يجب  
 إزالة صفاتها) أى بعد إزالة جرمها قل وإزالة الصفات بحيث يظلم على ظنه زوالها  
 ولا يجب عليه اختبارها بالشم والبصر ونحوهما ولا على الاعى ومن بعينه رمد أن يسأل بصيرا  
 هل زالت الأوصاف أولا كما في حل قال عرش على م ر ولو زال شمه أو بصره خلفه  
 أو لعارض لم يلزم سؤال غيره إن يتم أو نظرة (قوله الأما عسر زواله) وضابطه العسر قرنه  
 ثلاث مرات مع الاستعانة الآتية اه قل والقرن هو الحلت بأطراف الأصابع وهو  
 بالضاد الجمة أو بالصاد الموحدة (قوله من لون) كلون الدم أو ربح كريح الخمر بحيث لا يزول  
 بالمبالغة بنحو الحلت والقرن ولون مقلقة سواء في ذلك الثوب والارض والأناة وقوله بل  
 يظهر الحلق أى طهر حقيقة لا لأنه نجس معقوته حتى لو أصابه بل لم يتنجس إذا لمعنى للغسل  
 إلا الطهارة والأثر الباقي مما يتساق الاحتراز عنه وظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين المظلة وغيرها  
 فلو عسر إزالة لون نحو دم مغلف أو ربحه طهر وهو كذلك خلافا للزركشي في شمه وأما

وقوله (وغسل جميع الأبول  
 والأرواث واجب) أى من أكل  
 وغيره أراد به النجاسة المتوسطة  
 كالبول والغائط يبليل ذكره النجاسة  
 المتوسطة والمظلة بعذ ذلك وبكتي غسل  
 ذلك مرة لحديث كانت الصلاة  
 نجسين والغسل من الجنابة والبول  
 سبع مرات فلو لم يزل رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يسأل الله حتى جعلت  
 الصلاة خصالا للغسل من الجنابة مرة  
 وغسل البول مرة رواه أبو داود ولم  
 يضعفه وأمره صلى الله عليه  
 وسلم بسبب ذنوب على قول الأعرابي وذلك  
 في حكم غسله واحدة وهو مجزئ  
 الوجوب (تنبيه) النجاسة على قسمين  
 حكمة وعينية يكفي جرى الماء عليها  
 ولم يدركه معقة يكفي جرى الماء عليها  
 مرة والعينية يجب إزالة الصفات من طم  
 ولون وريح فلا يجب إزالة بل يظهر الحلق إذا  
 اجتمع

ليرفع عن قليل بدنه لسهولة ازالته بمره **ا** شرح مر بجره وطف وخرج ماسهل  
 زواله فلا يطهر مع بقائه لانه على بقاء العين وحاصل صور التماسية ثمانية وأربعون صورة  
 في البصية منها خمسة وأربعون لأن الحاصل في المحل اتمام الجرم أو اللون أو الريح أو الطعم  
 فهذه أربع صوراً واثنان منها وفيه ست صوراً وثلاثة منها وفيه أربع صوراً والجمع وهي  
 صورة واحدة فهذه خمس عشرة صورة وكلها في المخلطة والمخففة والمتوسطة بخمسة وأربعين  
 وفي الحكيمة ثلاثة لانها اتمام غلظة أو خففة أو متوسطة فهذه ثمانية وأربعون **ا** مد  
 على التبرير (قوله تعجب اذا التمسها مطلقاً) أي سواء عسر أو لم يعسر ومعنى الوجوب فيما اذا  
 عسره ان لم يسره بعد ذلك ازالها وجب عليه العلاج واما المحل في هذه الحالة فيعني عنه  
 ان تعذر ازالة الضرر ويصلي به بظاهره لانه لا فرق بين كونه التماسية في البدن ولا تعجز المحل كما قرر  
 شيخنا **ح** وقوله ويصلي به بظاهره لانه لا فرق بين كونه التماسية في البدن ولا تعجز المحل كما قرر  
 وذكر بعضهم تفصيلاً وهو انه ان كانت التماسية في البدن الحكم ما ذكر وان كانت في الثوب  
 وجب نزعها ولا تصح الصلاة فيه بل يصلي به بغيره ولو عاريا اذا لم يجد غيره ولا يجب الاعادة **ا**  
 (قوله لقوة دلالتها على المحل) لكن اذا تعذر عنهما ما دام التعذر وتعجب اذا التمسها عند القدرة  
 ولا يجب اعادتها ما سلامه معها وكذا يقال في الطعم قل ويصل ذوق محل التماسية اذا غلب  
 على الفطن زوال طعمها للباحة من اوى وسئل **م** رضى الله عنه عن صباغ يصنع الغزل بما  
 القوي قدوم المعز ثم بعد ذلك يفسله غسلاً جيداً حتى يصفو ماؤه وتبقى الحمر في الغزل فهل والحالة  
 هذه يبغي عن لون عسر زواؤه ولا فاجب نعم يبغي عن لون عسر زواؤه **ا** (قوله بقاء الطعم)  
 ونعتمد في الاواني التي المرح فيها جوار الذوق وان لم يحل منعها اذا تصقق وجودها فيما يريد  
 ذوقها وانما تحصر فيه شرح **م** فانه منع ما يقال كيف يعرف بقاء الطعم مع حرمة ذوق التماسية  
 (قوله في محل واحد) أي ومن نجاسة واحدة (قوله ولا يجب الاستعانة في زوال الاثر)  
 أي من الطعم أو اللون أو الريح أوهما بغير الماء من نحو صابون أو شبنم الان تعبت أي  
 الاستعانة بان توقفت ازالة ذلك على ما ذكره والتوقف بحسب طين المطهر ان كان له خبرة  
 والاسأل شيراز فان قلت حيث أوجبت الاستعانة في زوال الاثر بما توقف زوالها عليه فما حمل  
 قوله لم يبغي عن اللون والريح بدون الطعم مع استواء الكل في وجوب ازالته الاثر وان توقف  
 على غير الماء فاطلوا به نجيب الاستعانة بما ذكر في الجميع ثم ان لم يزل بذلك وبقي اللون أو الريح  
 حكماً بالطهارة وان بقياً معاً وبقي الطعم وحده عنى عنه فقط ان تعذر ازالته يصير طاهراً  
 ويرتفع على ذلك ما اذا قلنا بالطهارة وقد رتب بعد ذلك على ازالته لم نجيب وان قلنا بالعفو وجبت  
**ا** مد (قوله بشرط المحل) أي بشرط أن لا يكون جرم التماسية موجوداً في نحو الثوب والا  
 فيتجنب الماء بمجرده وورد على المحل وهذا بيان لكيفية الفصل وقوله على المحل متعلق  
 بورد مراه وشروطه وشروط ورود ماء قل أي على الاصح **ا** وقوله ولا يشترط العصر أي  
 على الاصح أيضاً وعبارة شرح **م** ويشترط ورود الماء على محلها ان كان قليلاً لا العصر  
 في الاصح فيمكنه الكثرة يستحب فيما يمكن عصره نحو جمان خلاف من أوجبه (فرع) \*  
 لو كان ثوب فيه دم راغيت ووضعه في الماء ليغله وصب عليه الماء والحال انك تدوم البراغية

تعجب اذا التمسها مطلقاً لقوة دلالتها على  
 بقاء العين كما يدل على بقاء بقائه الطعم  
 وحده وان عسر زواله ويؤخذ  
 من التعليل ان محل ذلك فيما اذا جازى  
 محل واحد فان بقيه متفرقاً لم يصح زوال  
 تعجب الاستعانة في زوال الاثر بغير الماء  
 الا ان تعبت وشروط ورود الماء ان قل

بحرم فلا يظهر ذلك الثوب لأن الماء يتجسس بوضعه على عين التمسكة بل لا بد من إزالة عين الدم  
ثم صب ماء عليه يغسره وهذا إذا أراد تطهير الثوب من دم البراغش فلا يضرب ماء اللون ان  
عسر زواله أما إذا أراد تطهيره من الوسخ فلا يضرب وضع الماء عليه ولو بقي لون الدم شوي  
ملحضا وبعبارة ع ش فرغ إذا غسل ثوبا فيه دم براغش لاحت تطهيره من الاوساخ ولو نجسة  
لم يضرب ماء الدم فيه ويعني عما أصابه من هذا الدم وأما إذا قصد غسل التمسكة التي هي دم  
البراغش فلا بد من إزالة أثر الدم الا اذا قصر فبقي عن اللون (قوله لان كثر) ذكره  
للايضاح والافهم معلوم مما قبله (قوله على المحل) كناية متجسس كلفه موضع فيه ماء وأدر  
عليه مظهر كلفه ما لم تكن عين التمسكة فيه ولو مانعة واجتفت مع الماء ولو معوا عنها وان ذلك  
قال صح وأقبح بعضهم بطهارة ماء صب على بول في اجابة محمول على بول الجرمه وقوله وأدر  
عليه مظهر كلفه قال شيخنا ح ف لا بد من ورود الماء على أعلاه الى أسفله ونصبها في أسفل  
ثم أرادها حواله لم يكن اه وبعبارة الشهاب ابن حجر في الميا بعد كلام قدمه فيها وبه  
يدل أن قولهم أن القليل يتجسس علاقات التمسكة وقولهم أن الماء يطهر حال ابادارة الماء على  
اجوابه أي ولو بعد أن مكث الماء بمدة قبل الادارة على ما يجرى به غير واحد اخذنا  
كلامهم أي لان ما يراد مع تصبها بالماء فلا يضرب تأخيرا لادارة عنها محله في قوله على حكمية  
أو عينية أو أزال جميع أو صاها بخلاف ما إذا ورد على عينه بقي بعض أو صاها كنقطة دم أو ماء  
متجسس ولم يلفهما اه (قوله والغسالة القليلة) ولو لصوغ متجسس أو نجس وقذرات غير  
الصنع النجس ويعرف ذلك بصفاة الغسالة ولا بد أن لا يزيد وزن الثوب بعد الغسل على وزنه  
قبل الصنع فان زاد ضرر الزائد من التمسكة ولا يضرب ماء اللون لعسر زواله شرح م وهذا  
يقصد أنه لو استعمل للصنع ما يمنع من انفصال الصنع مما جرت به العادة من استعمال  
ما يسوونه فصا ما للثوب كقشر الرمان ونحوه لم يظهر بالغسل العلم ببقاء التمسكة فيه وهو طهر من  
اشترط زوالها بأن كانت رطبة أو مخلوطة بنجس نجس أو ما حشرطت فزوالها أن نجست  
فلا يضرب استعمال ذلك ع ش وفي قول على الجلال لا بد من صفاء غلة تريب صمغ نجس  
ويكني غير ما صمغ متجسس في ماء كثر أو صب ماء قليل عليه كذا في مظهر هو وصفه اه  
(قوله وبلا زيادة وزن) حوفي الغسالة القليلة ولا يضرب في الكثيرية الا التغيير قبل (قوله)  
ما يشترطه المحل) أي ويلقبه من الوسخ الطاهر قال صح ويكتفي بهما بالحق وقوله وقد ظهر  
المحل بأن يكفي به طم ولا لون ولا ريح على ما تقدم ولو في المغلظة حل (قوله طاهرة) أي غير  
مطهرة لالتهابا حيث لا نأربل به تحت غير طهر وروو كان معفو عنه حل (قوله لان)  
المحصل بعض الخ) هذا لتعليل بعض أنه ينزه من طهارة أحد هما طهارة الآخر وسبحة نجاسة  
أحد هما نجاسة الآخر وهو طاهر شرح الروض وذكر قال ماء عند أنه لا ينزه من نجاسة  
الغسالة بنجاسة المحل ولعل الاقل مروض فيما ذكر كان الغسل في نحو اجابة وانما في  
اذا كان الغسل بالصب والنسرين بين يديه لا في نحو اجابة شيخنا (قوله) وقد فرض مظهره أي  
المتمصل وقوله ثانيا طهره أي المتمصل وقوله طاهرة أي صبغ أي ان طهر محل وقوله نجسة أي  
والمحل نجس اذ هما متلازمان متى حكبه بطهارة المحل حكم بطهارة الغسل متى حكبه بنجاسة

لان كثر على المحل لا يتجسس الماء  
لو عكس فلا يظهر المحل والغسالة القليلة  
المغسل بالانقير وبلا زيادة وزن بعد  
اعتبار ما يتجر به المحل وقد ظهر المحل  
طاهرة لان المتمصل بعض ما كان متمصلا  
وقد فرض طهره ولا يشترط العصر  
اذا بلل بعض المتمصل وقد فرض  
طهره

الفالة ولو زادة الوزن حكم بنجاسة المحل كما قرره شيخنا (قوله ولكن يسئ) أي فيما يمكن  
عصره فخرجوا لا يئ (قوله خروجا من الخلاف) أي خلاف أي حنفية (قوله ولم يتغير)  
أي وان لم يطره المحل (قوله أو لم يتصل) أي رقة طهر المحل ولم يتغير ولم يزد الوزن بتقدير  
انفصالها وأعلم أن طهر الفالة يستلزم طهر المحل دون العكس كأن رالت الاوصاف وكانت  
انجاسة متغيرة وزاد وزنها (قوله فطاهرة) يرد عليه أن حكم المفهوم موافق لحكم المطوق  
وأجيب بأن المفهوم فيه تفصيل تارة يكون موافقا لحكم المطوق وتارة يكون مخالفا له  
والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض عليه (قوله ما نقل من الجبر) مراده الماء المنقول  
من محل إلى آخر من الجبر وغيره وحاصل هذه المسئلة أن هذا المنقول من الجبر على ضربين  
تارة يكون منقولا من محل يكثر فيه بول جال السقايت مثلا والمعر ويكثر به رمق في هذا المحل  
وعلم الشخص أن هذا الماء منقول من هذا المحل المدكور فهو نفس باتفاق وتارة ينقل من  
محل ليس فيه ذلك فهو طاهر طهرا باتفاق وهذا الرابطة مثلا في الآباء والأفصص باتفاق اه  
شيخنا ح (قوله حكم بنجاسته) أي أن يقر أن تلك الرائحة واللون أو الطعم من الزبل  
والألم يحكم بنجاسته كما يعلم بعده قل وحاصل المعنى كما يؤخذ من حاشية اج أن الماء الذي  
في الزبل إذا وجد فيه طعم أو ريح بول متلاصقا بالطهارة الان وجد سبب يحال عليه النجاسة  
فاحتفظه وعساة حل وأقوى والشيخنا بنجاسة ما يؤخذ من الجبر فيوجد فيه ريح الزبل  
أو طعمه أو لونه أو ريحه أي لكر يعني عنه المشقة اه وفي كل حال لا يحكم بالنجاسة  
بغير تحقق سببها قاله المنقول من الجبر للآثار في السيوت مثلا إذا وجد فيه وصف النجاسة  
محكم بطهارته لثبوتها لشيخنا م وأجاب عما نقل عن والده من الحكم بالنجاسة تبعاً للبقوى  
بأنه محمول على ما وجد سببها (قوله لوضوح الفرق) وهو أن هنا سببا يحال عليه النجاسة وهو  
أنه عهد بول الابل في الماء عند بروكه لا لا يستحقه بصفاء ريح الخمر فقد يكون بدون وصوله  
للبقوى أو بأكراده أو نسيان (قوله جاتفة) أي متنته (قوله وهذه المسئلة) أي مسئلة الماء  
المنقول من الجبر بالصفة المذكورة (قوله مما تم به البقوى) فيه إشارة للعقود اه اح أي  
فيخرج عن الماء المذكور وطاهره وان يقر أن تلك الاوصاف من الريل ما لم تكن على الزبل  
موجودة كما قرره شيخنا فلعن ع وشعارة شرع م والاوجه خلاف ما قاله البقوى  
لأن الأصل طهارة الماء وعدم وقوع النجاسة فيه فالحكم مع ذلك بنجاسة الماء محكم بها بالثبوت  
أي مع الثبوت (قوله الاصل الخ) السؤل قد أقول والصبي أي الذكر المتيقن قد ثبوت والذى  
لم يأكل الطعام قد ثبوت وقبل معنى حولين قد رابع والمراد ببول الصبي الخالص والابن  
احتلط بعمامته ثبوت من ذلك شيء فلا بد من غسله كائن قل على الطوخى وفي الرماوى ولو محتلطا  
بأجسب أو كائن متطارا من ثوب أمه وخرج بالبول غيره كتي وعائط وذبح لطهارة بول الصبي  
أحمد بن حنبل واحق وأبو يوسف وأحمد بن حنبل عن مالك وأما حكايتهم عن الشافعي فباطلة  
رحماني (قوله الطعام) المراد به غير اللبن حتى المايل يشمله لفظ الطعام وعساة أصل الرخصة  
لم يطعم ولم يشرب سوى اللبن اه قال سم وقضية كلاهما ما لا فرق بين أمه وغيره أخلافا  
للأدري في لبن الشاة ونحوها ولا ينال اللبن النجس والطاهر خلافا للزركشي اه وقوله والجس

ولكن يسئ خروجا من الخلاف فان  
كانت كثرة ولم يتغير أو لم يتصل فطاهرة  
أي إذا وان انفصلت متغيرة وغير متغيرة  
وإذا وزنها بعد ما ذكر أو لم يزد ولم يطره  
المحل نجسة \* (فرج) \* ما نقل  
من الجبر فيوجد فيه طعم زبل أو لونه  
أو ريحه حكم بنجاسته كما قاله البقوى  
في قطع ولا يشك عليه قوله لا يجزئ  
بريح الخمر لوضوح المرق وان احتل  
أن يكون ذلك من قرب جاتفة لم يحكم  
بنجاسته وهذه المسئلة مما تم به البقوى  
ثم شرع في حكم النجاسة المتفحفة فقال  
(الابول الصبي الذي لم يأكل الطعام)

ولومن مغلط وان وجبت تيسيع به لاسننه وحببه اه قل قال حل ومن الطعام السم ولو  
من لبن أمته اه والمعتقد أن اللبن الحلي من الأنصه لا يضر وكمذا القشطه ولو قشطه غير  
أمته اه ح (قوله أي للتغذي) بأن لم يأكل الطعام أصلاً وأكله لا للتغذي بل للاصلاح  
(قوله قبل مضى حولين) أي وأبعد فالحليه ملحقه بالقليله اه قال ابن شرف فلا يضر نحو  
زيادة يومين اه والمعتقد الضرر لأن الحولين تحديده حلاله كما ذكره ع ش علي م وقيل مثله  
عن قل ومافي حاشية ايج من قوله فلا يضر نقص يوم أو يومين سهو وتحبس انقضه فلا  
يحبس زمن اجتنابه أي صبره وورثه جنيته في بطل أمته فلا بد من انفصاله كله ولو شرح المحض  
وقعد هكذا سنين والطرف اه أي قوله قبل متعلق بقوله بول لم يأكل على سبيل التارخ أي بوله  
الكاثر قبل مضى حولين فبالبول بعدهما لم يكف الضح ولو لم يأكل شيئاً ولو أصابه بول حتى  
وشك هل هو قبل الحولين أم بعده فهل يكتب بولاً ولا يفسد انفسل اعقد الشيخ سلطان الثاني  
وعليه بأن الرض رخصة والرض لا يضر الاله الا يقين وفي حاشية ع ش علي م خلافه  
وعمارته ولو شك هل البول قبلهما أم بعدهما وأن اللون مباينهما وقبلهما فينتهي أن يكتب  
بالضح لأن الاصل عدم بلوغ الحولين وعدم كون البول بعدهما (قوله بأن يرش عليه) ولا يضر  
طراؤه محله بلارطوبه تفصل مسه وتكتفي ارالة الاوصاف مع الرض قل ورواوى وسر  
تشبه على الوجه كافى الشورى (قوله وينفق بالسلان) بأن يفارق الماء موضع  
أصابته سم (قوله فأجله) وهو أحدهما وقع منهم ذلك فطمع بعضهم بقوله

قبدالى في حجر النبي أطلقا \* حس حسين ابن الزبير ابوا  
كذا سليمان بن هشام \* وابن أم قيس جاء في الاختام

(قوله في حجره) الحجر بالكسر مقدم الثوب وبالفتح التربة وفي الصباح أنه هنا بالكسر  
والفتح وقوله ولم يفسده ذكره بعد الضح لأنه قد يطلق على الفسل الخفيف ع ش (قوله فدعا)  
أي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله فنضضه أي بعد عصره أو جفاهه والقه لا تدل على  
القورية هنا قل (قوله وفرق بينهما) أي بين الذكر المحدث وغيره وسوى الامامات بوحشية  
ومالك بينهما في وجوب الفسل من بولهما وان لم يأكل الطعام اه رجاء (قوله بان الاختلاف  
الح) يعنى أن الرجال والنساء يفرقون حل الصبيان بخلاف الاثني فاعيانا لهما غالباً الا ان  
(قوله وبأن بوله أرق) لأن بول الذكر من ماء وطيب وبولها من لحم ودم لأن حواء خلقت من  
صلح آدم القصر وقيل لما كان بلوغ الغلام عاتج طاهر وهو الخى ويلوغها بمائع كذلك ونص  
وهو الحصى جاراً بقره في حكم البول وتطر بعضهم في الفرق الثاني بأن المخلوق من تراب هو  
آدم ومن ضلع هي حواء وأما من بعدهما فالكل مخلوق من الطفة ومقدي بدم الحصى فكيف  
يقال يرجع الى الاصل وأجيب بأنه لو حط في كل منهما أصله (قوله فلا يضر) بفتح الشدة  
التحفة وسكون اللام وفتح الصاد المهمله من لصق يضر كعلم يعلم برماوى (قوله مسوف)  
بالفتح وعبارة المختار وكل ما يؤخذ غير مجنون فهو مسوف فتح السع ع ش علي م واما  
نضمها فهو الفعل وهو السائل (قوله لا صلاح) وان حصل به التغذي كافى سم وقيل (قوله  
كالطعام) وجهه أنه اذا كبرت غلظت معدته وقويت على الاستحالة فهو عما كانت تتحلل منه

أي التغذي قبل مضى حولين فإنه  
يطهر ريش الماء عليه) بأن يرش عليه  
ماء يعمه ويعمر ولا يسلان يتخلف  
الصية والخلف لا بد من بولها من  
الفسل على الاصل وينفق بالسلان  
والخلف ريشه من أم قيس أنها  
جاءت بولها صغير لم يأكل الطعام  
فأجله رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في حجره قبل عليه فدعا به فحسه  
وليفسه ولما التزمذى وحسنه يفسل  
من بول الحاروبة ويرش من بول الغلام  
وفرقت بينهما بأن الاختلاف يحمل الصبي  
يكثر تخفف في بوله وبأن بوله أرق من  
بولها فلا يضر بالفسل لصوف بولها به  
والحق بما الخلف ورحر بشفة التغذي  
تحسكه فتعثر وتناول نحو مسوف  
لا صلاح فلا يمنعان الضح كافى المجموع  
ويقبل مضى حولين ما بعدهما انه  
الرضاع حقيقه كالطعام كما قبل عن  
النص

مكرهة فالحولان أقرب مرديه ولهذا يفصل من قول الاعراب الذين لا يتناولون الا اللين  
 شرح مرفلوشرب اللين قبل الحولين ثم مال بعدهما قبل أن يأكل غير اللين فيل يكتفي فيه النضج  
 أو يجب فيه الفصل لأن علم الحولين نازل منزلة أي كل غير اللين الذي يظهر الثاني كما اعتدده شيخنا  
 الحنفية تافى وكذا لو أكل غير اللين المتدفى في بعض الأيام ثم أعرض عن ذلك وصار يتقصّر على  
 اللين فيل يقاتل لكل نفس حكمه أو يقال بفصل مطلقاً لأنه كل غير اللين المتدفى الذي يظهر  
 الثاني وتقدم ما في صورة الشك فافهم (قوله من إزالة أوصافه) أي ولو بالنضج المذكور أما  
 الجرم فلا بد من إزالته قبل ذلك اهـ (قوله كقصة الحمامات) به إشارة إلى أن الدليل القياس  
 ولم يستدل بالحديث لأنه مجهول لأن قوله دعاء مفتخه يحتل أن يكون ذلك مع إزالة الأوصاف أو  
 قبلها وبذلك أخذ الزركشي بظاهره ولم يشترط زوال الأوصاف كما أفاده شيخنا العري (قوله  
 الا اليسير) لجرب بدل من شيء والتصبي على الاستقاء (قوله من الدم) حاصل مسائل الدم  
 والقيح بالنظر للعوض وعدمه أنها ثلاثة أقسام الأقل ما لا يبقى عنه مطلقاً قليلاً وكثيراً وهو  
 المخلوط وما تعدى بضعفه وما اختلط بأجنبي على ما يأتي وللشافعي ما يفي عن قلبه دون كثيره  
 وهو الدم الأجنبي والقيح الأجنبي إذا لم يكن من مغلط ولم تعد بضعفه والثالث الدم والقيح  
 غير الأجنبي كدم الدمايل والقرح والثرث وموضع الفصد والحجامة بعد سده بعوض فطنة  
 يعني عن كثيره كما يعني عن قلبه وإن انتشر للحاجة ما لم يكن بفعله أو يجاوز مجمله والاعنى عن  
 قلبه وقوله ما لم يكن بفعله ومنه ما يقع من وضع لصوق على الدم لم يكن ساقى فقه وأخراج  
 ما فيه يعني عن قلبه دون كثيره وأما ما يقع كثير من أن الإنسان قد يفتح رأس الدم لما لا قبل  
 انتهى المذهب مع صلابه المحل ثم انتهى مذهبه بعد فخرج من المحل المتفتح دم كثير ونحو قمع فهل  
 يعني عن ذلك ولا يكون بفعله لتأخر وجهه عن وقت الفتح أو لأن تأخر وجهه قريب على الفتح  
 السابق فينظر والا قرب الثاني كما ذكره عس على مرفلوشرب الصلاة وقوله أو يجاوز مجمله  
 قال سم العبادى المراد بمجمله محل حروجه وما انتشر إلى ما ينقلب إليه التقاض في الركعة إلى  
 قصة الرجل فيعني عنه حيث إذا لاقى ثوبه مثلاً في هذه الحالة (قوله لأن جنس الدم) فيه تعليل  
 الشيء منه لأن المدعى للعوض على الليل ويجب بأن المطور إليه جنس الدم والجنس يصدق  
 بالقتيل والكثير فصارت الدعوى حصة والدليل عام فلا يلزم عليه تعليل الشيء بنفسه كما قاله  
 شيخنا مـ (قوله يطرُق) أي يصر إليه (قوله وسنله الصديد) وهو ما يرقق تحت بطنهم قبل أن  
 آتاه المدة وسارة قل وسنله أي الدم اليسير الصديد وما الجروح ونحو القروح والنفاطات  
 (قوله وكذا لو أخذ ما أجنبياً) أي لكون ذلك بفعله بعد إخراج دم الثرث ونحوها يعني  
 عن قلبه بضعه كما يعني عن مطلقاً بغير فعله وفي شرح مرفلوشرب نفسه بدم أجنبي عبثاً لم يفت  
 عن شيء منه لا تركه له محرم ما لا يتأهه العنكبوت كما في به الوالد (قوله ويعني عن دم البراغيت)  
 وإن كثيراً لم يكن بفعله نعم لا يعني عن حل ثوب فيه دم راغبت كثيراً ولا يعني عن اقتراضه  
 في الصلاة ولا عنه مطلقاً في نحو مائه وما قيل (قوله ودم الذباب) أي روثه (قوله وعن قليل  
 بول الحفاش) بدم الحفاش المعجم واستظهر بعضهم الدعوى عن كثيره أيضاً فالقتيل ليس قيدا  
 وانحاش ليس قيداً بل بقية الطيور كذلك كما في قل (قوله وعن روثه) مقتضى إعادته عن

ولا بد مع النضج من إزالة أوصافه كبقية  
 الحمامات والعلس كما عن ذلك لأن  
 الغالب سهولة نزولها خلافاً للزركشي  
 من أن يقاء اللون والريح لا يقصر (ولا  
 يعني عن شيء من الحمامات) في العرف  
 بذكره البصر (الا اليسير) الأجنبي سواء  
 (من الدم والقيح) الأجنبي منه ثم عاد  
 ١ كان من نفسه كان اتصال منه ثم عاد  
 إليه أي في غير عدم الكلب والخنزير  
 وورع أحدهما لأن جنس الدم يطرُق  
 إليه العوض فيقع القليل منه في محل  
 المساحة قال في الأم والقليل والقليل دم  
 الساس أي يحدوه عوضاً والقليل دم  
 استحبال إلى أن يفسد ويناله الصديد ما  
 دم فهو لطلب فلا بد من شيء منه  
 لفظة كما شرح به في البيان وقوله عنه في  
 المجموع وقوله وكذا لو ألقى لا يعني عن  
 ولطخ به ينسبه أو ثوبه فإنه لا يعني عن  
 شيء منه لعدله بذلك فإن النضج  
 بالحجامة حرام وأما دم الدمايل والقروح  
 الذي لا يتصل كدم الدمايل والقروح  
 وموضع الفصد والحجامة يعني عن  
 قلبه وكثيره: تشرع في أم لا يعني  
 عن دم الراغبت والقمل والقمل وقوم  
 الذباب وعن قليل بول الحفاش وعن  
 روثه وبول الذباب لأن ذلك مما يمتص  
 البلوى ويشق الإخراجاً عنه ودم  
 البراغيت والنمل رثحات

أنه يعني عن الكثير وفي شرح الروض خلافه والتسح الصبيح ليس فيها إعادة عن فيكون مسلطاً على ما ذكره وعبارة بعضهم قوله وعن ربه أي التليل فيه وفيما بعده وقبل بالعوض عن الكثير أيضاً (قوله نفسه) أي ثم تم بها نهوض من التي قل (قوله ومنها التمل) أي من حيث أنه ليس لها دم في نفسها ولم يصرحو بانها نجسة كالبراءت فلا يرأس (قوله بأجنبي) أي غيري والدم المحقوقه وقد انفرد في هذا بعضهم فقال

حي القضي الشافعي وقلة \* ما ذلك الحكم الذي يستترب  
فجس عن غيره ولو خالطه \* فجس طراً فالعوض باق يصب  
وإذا طرأ بدل النجاسة طاهر \* لأعضياً لأهل الدكاه نجسوا  
أجابه بعضهم

حيث اذ حيثنا وسأتنا \* مستغبراً من حيث لا يستغبر  
الصغوفى فجس عراه مثله \* من جسه لاطلاقاً متوسعوا  
والتي ليس صان عن أمثاله \* لكسنة لا اجنبي يصب  
وأرا لنداً أطلقت ما قد قيدا \* وهو العجيب وفهم ذلك الأئمة

(قوله ولودم نفسه) سواء أن يقول ولودم نفسه أي ولو حكان الاجنبي من قسه كطوبه المتأفذه هذا ما قاله شيخنا مر وخالفه ح وقال يعني عن قلبه وماله اليه شيئاً لانه ضروري قل (قوله ثم يعني من ماء الطهارة الخ) أي سواء كانت واجبة أو مندوبة كافي حاشية شيخنا مد وخرج السطف والتبرد فلا يلحقان بالطهارة ويقل بلحقان (قوله والثاني على غير ذلك) كما تختلف أو تبرد (قوله كما علم علمت) أي من قوله لم يخلط بأجنبي (قوله بماه الطهارة) أي يلقى بها في العوض المتقدم قل (قوله أو يجهل على جرحه دواء) عطف على ما يساقط أي ويلقى بماه الطهارة جعله على جرحه دواء أي فلا يضر اختلاطه بالدم وبعد ذلك ان كان ذلك الدواء مضافاً قصه وروح الدم كان من قبيل ما خرج بعله فيعني عن القليل فقط ويلقى أيضاً بماه الطهارة ماء الطبيب كماه الورد لأن الطبيب مقصود بشرائه خصوصاً في الاوقات التي هو مطلوب فيها كالعبدن والنجعة بل هو أولى بالضرورة من كثير مما ذكر ومثلاً لافضاه يشد على م ر وعلم يعني عنه أيضاً الموضع وجهه المبتل بطرفه ولو كان مضعفه اه غش على م ر (قوله ولودم من النجاسة المعلقة) يشمل ذلك الدم وصرح به قل لكن يقيد بعضهم بغير دمه وعبارة م ر تتجمله (قوله ما ذكره) أي في قوله الا لا يسير الخ (قوله منها) أي من المستنثبات (قوله وما لا تنس له الخ) مبتدأ بدليل ما بعده والشارح غير اعرا به بطله معطوف على السير فهو من جهة المستثنى فيكون المعوض عنه ثلاثة وقوله لا تنس له مبتدأ صفته أوله لها والمراد بالنفس الدم أي لادمه وتسمى نفساً لأنه يوافق النفس وحاصل هذه المسئلة انها ماتت فيما نشأت منه ووصلت الى المانع مثلاًحية وان طرحت بقصد موتها فيه ماتت فيه لم تنسها وانها اذا وقعت ميتة بنفسها أو ربح أو وصلت اليه ميتة بعد طرسها حية لم تنسها أيضاً وانها اذا طرحت حية تميز قصد نجسها انفساً وانها اذا طرحت حية غير مبرأ ومبرأ لا يقصد وقوعها فيه فوقعت فيه لم تنسها عند الشارح وخالفه شيخنا وغيره يعني عن نصبة ما هي فيه بنحو خرقه وعن وقوعها عند زرعها

تصها من الانسان وليس لها دم في نفسها ذكره الامام وغيره في قدم البراءت ومثلها التمل \* (تنبيه) \* محل العوض عن سائر الدماء ما لم يخلط بأجنبي فان اختلط به ولودم نفسه كان خرج من عينه دم أو دميت كشيء لم يصب عن شيء منه ثم يعني عن ماء الطهارة اذا لم يتعد وضعه عليها ولا فلا يصح عن شيء منه قال التوروي في مجموعته في الكلام على كسبة المسح على الخلف أو تجس أسفل الخلف بمغزو عنه لا يصح على أسفله لانه لو مسحه زاد التلوين وزنه حيث غشله وغسل البدن أي واشتق فيما اذا لم ينس نوباً فمدم برأيت وبنيه ربط فقال التوروي يجوز وقال الشيخ أبو علي لا يجوز لانه لا ضرورة الى تلوين بدنه فيه جزم الحب الطهرى تفهها ويعين غسل الكلام الأول على ما اذا كانت الرطوبة بماه وضوءاً وغسل مطلوب لمشقة الاحتراز عنه كالمو كانت يعرف والثاني على غير ذلك كما علم مما مر وفعني أن يلقى بماه الطهارة فيما يساقط من المماسل شره أو من الطعام حال أكله أو يجهل على جرحه دواء لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وأما ما لا يذكره البصري فعني عنه ومن النجاسة المعلقة لمشقة الاحتراز عن ذلك \* (تنبيه) \* اقتصار المصنف في حصر الاستثناء على ما ذكره عن غير ما يعلم مما تقدم في المقدمة بعض سورته يعني عنها (وما) أي ويرقى



عن الذي (لأنفسه سائله) من  
الحيوانات عند شئ عصومتها كالذباب  
والزنبور والقمل والبراغيث ويضوئ ذلك  
(إذا وقع في الآباء) التي فيه مائع  
(ومائع فيه لا ينصب) أي المائع شرط  
أن لا يطرحه طارح ولم يفسر ملققة  
الاستراضة ونظير البضاري إذا وقع  
الذباب في شراب أحد ثم فليغمسه كله  
ثم لينزع فان في أحد جناحيه ماء أي  
وهو اليسار كما قيل وفي الاستراضة زاد  
أبو داود وأنه يبقى بجناحه الذي فيه  
الداء وقد غشي غشه إلى موته فالو  
فيس المائع لما أمر به وقيل بالذباب  
ما في معناه من كل مينة لا يسيل دمه  
فالوشك كما في سبيل دمه المحض بمنزلها  
فصرح بالحاجة فانه الفزالي في مقال به  
ولو كانت تلك الحيوانات مما يسيل  
دمها لكان لا بد منها أن يفهم لا يسيل  
لصغر فاعلمها حكم ما يسيل دمه فان  
غيره المينة لا تكثر ثم أوطرحت فيه  
بعدم موتها قصد اتصص جوما كما جزم به  
في الشرح والحاوي الصغيرين ويؤخذ  
من مفهوم قوله ما بعده ومثما قصد أنه  
لو طرحها شخص بلا قصد أو قصد  
طرحها على مكان آخر وقعت في المائع  
أو طرحها من لا يريد أو قصد طرحها فيه  
فوقعت فيه وهي حية فماتت فيه أنه  
لا يضر وهو كذلك وإن كان في بعض  
نسخ الكتاب وماتت فيه فظاهر أنها  
طرحت وهي حية فبفصل فيها بين أن  
تقع نفسها أولا ثم أعلم أن الاعيان  
جناد وحيوان فاجلدا كله طارح لانه  
خلق لمنافع العباد ولومر بعض الوجوه  
فإن تعالى هو الذي خلق لكم ما في  
الأرض جميعا وأما يحصل الاتخاع  
وبكمل بالظاهرة لا مائن الشارع على نجاسته

باصبح أو يعود وإن تكرر اه قل وبني ما لو طرح مينة ثم أحيت ثم ماتت هل تعبس أم لا  
فيه نظر والقرب الأقرب وظاهره ولو بلا قصد وبعبارة سم على مح ظاهره ولو كان الطرح سهوا  
وبني أيضا ما لو طرحت حية ثم ماتت هل تعبس أم لا فظاهره الثاني كما قاله بعض  
الشيوخ وهو وجه متعين لأنهم صرحوا أنها لا تعبس إلا بطرحها ميتة ووصولها ميتة (قوله  
عن الذي) أي عن الميتة التي ولو عبره لكان أولى (قوله عند شئ) متعلق بباطنه (قوله الذي  
فيه مائع) ليس بقيد (قوله بشرط الخ) زيادة إضاح بعد قوله وقع لأن ظاهره من غير طرح  
(قوله ونظير البضاري الخ) يؤكده فيه نظرا لانه مفروض فيما إذا وقع وهو حي وكلامنا فيما إذا  
وقع وهو ميت (قوله يتق) أي يستعين (قوله فان غيرته) هو محترز قوله السابق ولم يغيره  
(قوله بعدم موتها قصد) كان المناسبت حذف قوله قصد لأنه غير قيد وأخذ محترزه في ثلاث  
صور وما ذكرها من عدم التعبس وضعف المعتمد التعبس (قوله وهي حية) محترز قوله بعد  
موتها وهو قيد في الأخيرة فقط شجنا (قوله وهو كذلك) نضيف بالنسبة لغیر الأخيرة ومعقد  
بالنسبة للأخيرة قال سم لو طرحها طارح حية فماتت قبل وصولها للمائع أو ميتة لم تحيت  
قبل وصولها لا يضر في الحالين أقاده الطلاب (قوله وإن كان في بعض نسخ الكتاب) أي المتن  
الخ هذا كالاستدراك على المسئلة الأخيرة وهي قوله أو قصد طرحها فيه الخ فهو غاية لها فكلها  
قال وهو كذلك أي بالنسبة للمسئلة الأخيرة وإن كان في بعض نسخ الكتاب التفصيل أي فهذا  
التفصيل ضعيف والمعتمد عدم الضرر بقصد الشارح بقوله وإن كان الخ الاعتراض على النسخة  
التي فيها وماتت فيه والتقوية للمسئلة الأخيرة فكانت بقول الحكم ما ذكرته في المسئلة الأخيرة  
من عدم الضرر وإن كان كلام المتن على هذه النسخة بقضي الضرر ولا مفهوم قوله وقع أنها إذا  
طرحت وهي حية وماتت فيه أنها تعبس مع أنه ليس كذلك (قوله فظاهر أنها طرحت)  
المناسب أن يقول وقعت لأن الطرح يكون بفعل فاعل فلا يفصل فيها محتذ بين أن تقع نفسها  
أولا شجنا (قوله ففصل الخ) فيه نظر لأن كلامه مفروض فيما إذا وقع بنفسه فكيف  
يتأتى التفصيل فالوقال ومفهوم قوله وقع أنه لو طرحها طارح ضر الخ لكان أولى هذا مراد  
الشارح وهذا التفصيل الذي اقتضته النسخة ضعيف لانه حيث كانت حية فلا فرق بين أن تقع  
بنفسها أو بطرح طارح فلا يتم للشارح الاعتراض على هذه النسخة إلا بهذا التقرير وأما إذا  
جعلنا الضمير في قوله يحصل فيها أي في مفهوم الميتة وهي الميتة ويقال إن طرحت الميتة ضر  
وإن وقعت بنفسها لا يضر فلا يتم للشارح مقصوده من الاعتراض على تلك النسخة (قوله أولا)  
أي مع أن المعتمد أنها إذا طرحت حية لا يضر مطلقا إلا أن غيرت (قوله ثم أعلم الخ) تقدمت  
الإشارة إلى أن غالب ما ذكره الجاد مكر فلا تقتل اه قل (قوله جناد وحيوان) كان ينبغي  
أن يرد وغيرهما كفضلات الحيوان فإن الجاد ما ليس حيوانا ولا أصل حيوان ولا خرج من  
حيوان ثم يقول وأما فضلات الحيوان فإن استحالت إلى فساد فبسيه والافطارة مد ويجب  
بأن مراده الجاد ما لا روح فيه فقد خلت الفضلات لكنه يشمل الميت فقطضي أنه يقال له جاد  
الآن يقال المراد به ما خلا عن الروح أصلا ولو في الماضي اه (قوله ولومر بعض الوجوه)  
أي كالخرفاته وإن لم يؤكل ينفعه في البناء مثلا (قوله بالظاهرة) في الكلام مضاف محذوف

أى بذى الطهارة وهو الطاهر وفي بعض النسخ الطاهر وهو ظاهرة لانتفاع الى تقدير (قوله وهو المسكر المائع) قال العلامة القليوبي وسكت عن لفظ مائع لكان أولى لأن الشدة المطرية نجس سواء كان مائعا أو جامدا اه وفيه أن عبارة أى عبارة القليوبي تشمل الحشنة والكثك مع أنها طاهرة فالأولى عبارة الشارح ولا بد على قوله مائع أنجرة بالجامدة نظرا لاصلها كافي عبارة ايج ونصها قوله وهو المسكر المائع أى أصالة فلا ترد أنجرة المتعقدة وأراد بالمسكر هنا المظي للعقل لا الشدة المطرية فاحتاج للتقيد بالمائع وصار زى قوله ولا ترد أنجرة المتعقدة فإنها جامدة وهي نجسة والحشنة المذابة فإنها طاهرة لأن أنجرة المتعقدة مائعة في الأصل بخلاف الحشنة المذابة أى فإنها جامدة في الأصل وهي طاهرة أى أن يحصل منها شدة مطرية اه وقد سئل الوراد رحمه الله عن الكثك هل هو نجس إذا أسكر كل لبوطة وهل يكون جفافه كالغسل في أنجرة فطره أو يكون كثرة المتعقدة فلا يظهر فأجاب بأنه لا اعتبار بقول هذا القائل فإنه لو فرض كونه مسكر لكان طاهرا لأنه ليس بمائع اه ويؤخذ من أن النولة نجسة وهو كذلك إذ لو تقرر إلى وجوده أقل أسكاره والورد على ذلك القرواني وبه وهو حرام من الجامدات فإنها نجسة حال أسكارها مع أن أصلها جامد وهذا ظاهر حتى وفي حل ماضيه والحاصل أن ما فيه شدة مطرية نجس سواء كان مائعا أو جامدا قال الكثك الجامد لو صار فيه شدة مطرية كان نجسا وقد يقال ما فيه شدة مطرية وهو جامد أن كل مسكر أقل وجوده كان نجسا كثرة المتعقدة والأفوه طاهر كل كثك وما لا شدة فيه غير نجس مائعا أو جامدا فاسقاط مائع متعين أن ير بالمسكر ما فيه شدة مطرية لا المظي للعقل اه (قوله لجامد) أى لأنه خلق لمائع العباد (قوله إلا الاستثناء الشارح) أى حقيقة كالكلب أو حكا كالخنزير فإنه لم يستثنه الشارح حقيقة وانما هو مقيس على الكلب (قوله كله طاهر) لفظ كل ذكره محمد التاكيد إذ لا شبه ولا لام للاستغراق كما تقرر شيخنا العزيز رضى (قوله إلا الكلب) • (فائدة) • نقل شيخنا عن بعضهم أن كل الكلاب نجسة إلا كلب أهل الكهف ثم وقف بمعنى طهارته هل أو بعده الله طاهرا أو ليس له أوصاف النجاسة اه رجائي (قوله ولو ممعلا) رد على القول الضعيف القائل بطهارته اه وقد سئل العلامة ابن حجر الهيتمي ما الحكم في تحييس الكلب فأجاب بالحكمة في تحييس الكلب المتصور مما كان يعتاده أهل الجاهليين من اقتراح كواكلة الكلاب وزيادة العها ومخالطتها مع ما فيها من الدماء والحسة المائعة لقوى المروآت وأرباب العقول من معايشة ومخالطة من خالطها (قوله طهور) أى تطهيره وهو مستأنه خبره قوله أن يغسله قال النووي في شرح مسلم طهور الأخص فيه ضم الطاهر يقال غسها لغتان اه اطف على المنسج ومثله غس لكن على الفصح يؤخذ باسم الفاعل أى منسج تأمل (قوله إذا ولع) قال في المساح ولع الكلب وغيره بلغ وأما سباب وقع ووقع شرب بلسانه فالو لوغ تناول المائع باللسان (قوله وجه الدلالة الخ) هذه لطيفة في الاستدلال يقال له انظر بقية السورة هي أن يحصر العلل ويصل منها ما يصلح بعلية وهو هنا الحدث والتكرمة وتعين ما يصلح كذا لولا في فعله إلا بالآثار أن تكون القوت لا من رد عليه اتفاق لأنه غير مقتات بل تتسكع ولا جازات تكون الكيل لا من رد عليه البرسيم فانه مكبل مع أنه غير بوى فحين أن تكون العله هي الطم

وهو المسكر المائع وكذا الحيوان كله طاهر لئلا لا ما استثناء الشارح أيضا وفيه على ذلك بقوله (والحيوان كله طاهر) أى طاهر العين حال حيوانه (إلا الكلب) ولو ممعلا لم يرسل طهورا له أحكم إذا ولع فيه الكلب أن يغسل سبع مرات أولا من التراب وبه الدلالة أن الطهارة تأمل الحدث وأثبت أو تكرمة ولا حدث على الآراء ولا تكرمة

قعنت طهارة التلبث فثبتت بحاسة  
 له وهو أ طبيب آخر له بل هو أ طبيب  
 الحسومات تكة كالكثرة ما يلبث فثبتها  
 أولي (والخزير) بكسر الخاء الموحدة  
 لأنه أسوأ حال من الكلب لأنه لا يقنى  
 جبال وقضى هذه التعليل بالحشرات  
 وقبحها وذلك حال النوى ليس لنا  
 دليل واضح على نجاسته لكن أقوى  
 ابن السكندر الإجماع على نجاسته  
 وهو من عذبه بالك ورواية من  
 أبي حنيفة أنه طاهر ورواية النضر بأنه  
 عند وباء إلى تلبس غير ضر فيه ولا  
 يمكن الاتعاض به بجملة من عليه ولا  
 كذلك الحشرات فيها (وما زاد منها)  
 كل منها (أ ومن  
 أى من جنس ككل منها  
 أحدهما) مع الآخر ومع غيره من  
 الحسومات الطاهرة ولو أنشأ كل واحد  
 من ذنب وكلية

لما تقدم وأما متولدين شاتين مثلا وهو على صورة الآدمي فظاهر  
 رخطيبا وأما ما والقياس أنه يجب في قتله قيمة وميته نجاسة لأن  
 قد إذا كان عاقلا وذلك قال فيه الشمس الخطيب الشريفي لنا  
 يخزن النور ع ش وأنه لا يعطى حكم الآدمي في شيء من الأحكام  
 أصار خطيبا مثلا وصلى وأتى بالعبادات المنوطة بالعقل ثم مات فهل  
 لأصله أو يدخل الجنة نظر إلى صورة الآدمي ترد في ذلك شيخنا  
 دخول الجنة نظر للعقل بأنه مناط التكليف فالثواب والعقاب عليه  
 لا يقتض بحسب أولاده اعتمد ع ش النقض وأما متولدين سمك  
 قد يقال نعم على قياس أن المتولد يتبع أخس أصله في النجاسة  
 هم ولو وطئ آدمي هيمة فولدها الآدمي ملك لما لكها اه وهو نفيس  
 رالأحد أصله وميته نجاسة قياسا على ما تقدم عن سم في المتولدين  
 بين خروف و آدمية وكان على صورة آدمي فحكمه أنه ليس ملكا  
 فت أمه حرة فهو حرتعا وان كانت رقيقة فهو ملك لما لكها ومع  
 نقارة تبعه لا خس أصله كما لا يجزئ المتولدين ما يجزئ في الاضحية  
 به بعدم الاجراء لا تنفاه اسمية الآدمي عنه وان كان على صورته  
 قاله شيخنا النور ع ش اه بحروفه وفي حاشية ابن قاسم ولومسخ  
 باب نجاسته لا لا تظهر ما كان نجس العين بالشك ولومسخ الآدمي  
 باب الأصل في المستثنين (قوله تغليب النجاسة) أي على الطهارة  
 لكن تولده منها بمجرد لا يقتضي النجاسة الا بضميمة قوله والقرع  
 من تمة العلة قالوا وللحال (قوله له تولده منها) أي من النجاسة أي

تغليب النجاسة  
 يتبع الاب  
 الحية

فالتولدين كباي ومحسوس لا تحل ذبيحته ولا نكاحه ان كان أتي كما يؤخذ  
 وقوله والا كل بضم الهمزة المأ كول قال تعالى توفى أكلها كل حين باذن  
 عطف على قوله رجسا فالتولدين مأ كول وغيره مأ كول لا يحل أكله والا يحل  
 فالتولدين ما يجزئ في الاضحية وما لا يجزئ لا يجزئ فيها (قوله وايجاب ال  
 صيد بري وحشي مأ كول وغيره فاذا قتل المحرم وجب بدله من المأ كول كالتو  
 وجار أهلي وقوله وتقرير الجزية فان كان أبوه يقر بالجزية بأن كان له  
 أقرهوها أيضا والا فلا يرد أن المرأة لا جزية عليها (قوله وأخسهما  
 هو المقصود هنا قتل (قوله والمحرم) أي في ذبح الصيد البري الوحشي  
 فلو ذبح شاة فلا يحرم مذبحه فلوصال على المحرم صيد بري مأ كول وقتله فلا  
 ويقال لنا محرم يؤكل صيده فذبح المحرم لصيد المحرم الوحشي ميتة ما لم يه  
 (قوله وغير المأ كول اذا ذبح) وتقدم ان ذبحه حرام (قوله وان لم يسلد  
 ميتة ما لا يسلد دمها خلا للفقهاء في قوله بطهارتها (قوله جميع أجزائها  
 والشعر المجهول انفصاله هل هو في حال حياة الحيوان المأ كول أولا أو كونه مأ  
 عملا بالاصل ومثل الشعر المجهول حاله كما هو ظاهر ما عمت به السلو في مص  
 تباع ولا يعرف أصل حيوانها الذي أخذت منه هل هو مأ كول اللحم أولا وهل  
 تذكيته أو موته ومثل الشعر اللبن اذا شك كفايه هل هو من حيوان مأ كول  
 قبل التذكية أو بعده فانها طاهر سواء كان في ظرف أو لا وعبرة سم  
 الشعر من مأ كول أو آدمي أو لا فهو طاهر خلا لما في الانوار وان كان ملو  
 الاصل الطهارة ولم تجر العادة بحفظ ما يليق منه على الارض بخلاف ما لو رأينا  
 هل هي من مذكاة أو لا لان الاصل عدم التذكية ما لم تكن في ظرف أي ما

لا يذكاة  
 م يضم  
 كول  
 وان لم  
 تعالى  
 ما ليس  
 ياسته  
 سين فان  
 لدى لم  
 بالهم  
 مرثها من  
 اللات  
 ميتة  
 لكن  
 ويجوز  
 ميتة  
 هرتان

سكن ذكرا السيجان في باب الصيد جوارا كل الصغير مع ما في جوفه  
ن كان الاصم نجاسته كما يأتي وألحق في الروضة الجراد بالسكن في ذلك  
كل ما أكل من حيوان البحر (لو قال كل ما لا يعيش في البر من حيوان  
قتل أي لا نأكل فيه حواله على مجهول قال العمري طي في نظم

واقوله صل  
مستان و  
وأطعم

البحر هو  
والمراد بال

البحر وان  
الله تعالى

جنس واحد  
والاشي

طاهرة لقول  
وقضية الت

بالموت المت  
تعالى انما

نجاسة الاء  
لأنجاسة

البحر من حي يحل \* وان طفا أو مات أو فيه قتل  
البر أيضا فامنع \* كالسرطان مطلقا والصفدع

له واحدة جرادة) والتاء في جرادة للوحدة لا للتأنيث لان جرادة  
الشارح يطلق الخ وفي الخبر لا تقتلوه فانه جنس الله الاعظم أي

زرع والجند العسكرو مكتوب على جناحه جنس الله الاعظم  
ن بيضة ولو تمت انما المائة لا كلنا الدنيا بما فيها وفي رواية أبا الله لا الله

أبعثها رزقا لقوم أي يأكلونه وبلاء لا تخربن وقال عمر أول هلاك  
من الدمري (قوله والامية الآدمي) ومثله الجن والملائكة

مية وأما على القول بأنها أشباح نورانية تنعدم بمجرد موتها  
فعدم طاهرة (قوله فانها طاهرة) أي على الاظهر كما قاله المحلى

قال الامام مالك وأبو حنيفة وعليه يستثنى الانبياء قال بعضهم  
سئل على هذا القول قال أبو حنيفة والبغوي من أئمتنا انه يطهر

كما في قتل على الجلال (قوله ولقد ذكرنا بني آدم) قال ابن  
عليهم يأكلون بالأيدي وغيرهم يأكل بفيه من الارض وقيل بالعقل

وقيل باعتدال القامة وقيل بحسن الصورة وقيل الرجال باللحي

طرف الحنفية وهو معارض بالمثل من طرف الشافعية وهو قوله  
بغسله كما قاله الشارح (قوله ويغسل الاناء) ذكر الاناء ليس قيد  
وانما يجب أى غسل الاناء اذا أريد استعماله في غير نحو نقل الماء  
الغسل الانفسال بغير فعل قل فمراد المصنف أنه يكفي انفسال  
البقيتي فيما لو نجس حمام بنحو كلب من أنه اذا احتل مرور الماء  
نعال داخله طهر ولهذا ذكر الشارح ذلك بقوله فيما يأتي فائدة  
وكل جامد) أى غير نجس العين فلو بالكل على عظم ميتة ونحوها  
لم يطهر أى من حيث النجاسة المغلظة حتى لو أصاب ثوباً بطباً مثلاً  
سم اج وقال شيخ الاسلام يطهر من النجاسة الكاسية فلا يسع  
فان كان غير ماء تعذر تطهيره من سائر النجاسات وان كان ماء أمكر  
لتريه ان كانت نجاسته مغلظة وعبارة المنهج وحواشيه ولو نجس  
المغلط والمخفف وغيرهما وان جدد بذلك كغسل انعقد سكر أو  
بخلاف عكسه كدقيق عجن به ولو انما غيظ بطهر بالغسل واما نحو  
طهر ظاهره بالغسل أو بالكشط أو حال انما غيظ لم يطهر مطلقاً  
وهو ظاهر (قوله ولو معضا) بفتح الميم مصدر ميمي بمعنى المكان أو  
من صيد أو غيره والغاية للرد بالنسبة للصيد وللتعميم بالنسبة لغيره  
لانه قيل يجب تقويره ولا يطهر بالغسل وقيل يعنى عنه ولا يجب غسل  
واحدة وقيل يكفي غسله سبعاً من غير ترتيب فضة أقوال  
كما حكاها م في شرحه في باب الصيد (قوله من ولو غ) وهو  
ويحركه والشرب أعسم منه فكل ولو غ شرب ولا عكس سم (قوله  
فالولو غ ليس قيد انم ان مس شأ داخل ماء كثير لم يحس اذا عد الماء

كم فان  
رى على  
كان نجس  
كذلك لم  
نفسه  
سائر  
يد غسل  
نجس  
أمد ولو  
وجوبا  
النجس  
من أجزاء  
أية وبوجه  
أفة اذا  
مطهور  
ب

اقتصر في الفعل في الصلاة والغسل بسببها بالتراب تعبدية كما قاله قل وعادة من ولو غس  
 الشخص غدا في ماء كثيرا كدوسه كسبعا وتر به طهر وان لم يجر كفو واحدة وفارق ما عرفت  
 انقصاص المحدث من تقدير الترتيب بأن الترتيب صفة تابعة والعدد ذوات مقصودة فلا يقاس  
 أحدهما بالآخر اهـ ط ف (قوله أحداهن) لم يقل أحداها وان كان صحيحه لأن ما ذكره  
 أولى لأن ما لا يعقل ان كان مسددا عشر فقادون فالأكثر المضافة وان كان فوق ذلك فالأكثر  
 الاقرار وقد جاء على ذلك قوله تعالى ان عتة السهور الآية فأقر في قوله منتهى الرجوع لثاني  
 عشر وجمع في قوله فلا تظلموا فيه الرجوع الاربعة كما ذكره ع ش على مر (قوله بتراب)  
 أي مصوب بتراب والمراد بتراب ولو حكما لا يدخل ما لو غسل قطعة طين أو طفل فانه يكفي  
 وكذلك الطين الرطب لأنه تراب بالقوة ويجزي الرمل الناعم الذي له غبار يكدر الماء وان  
 كان يندب الماء والتراب المختلط بخصو قتي حيث كان يكدر الماء كافي للرباوى (قوله اما قبل  
 وضهما) وهو الاولى من وجان خلاف من قال بالوجوب (قوله بأن وضعوا ولو مر تسع)  
 بأن يضع أولا الماء ثم التراب مطلقا ويضع التراب أولا بعد زوال الجرم والاوصاف قال شيخنا  
 ح ف الحاصل أنه ان وضع التراب على جرم نجاسة لم ينجس مطلقا وان زالت الاوصاف  
 ووضع التراب كفي مطلقا سواء مرجه بالماء أولا ولا سواء كان المحل رطبا وبافا وان  
 بقيت الاوصاف فان كان المحل جافا ووضع التراب غزوا بالماء أو وحده كفي ان زالت  
 الاوصاف مع الماء المصاحب للتراب وكذا ان كان المحل رطبا ووضع التراب غزوا بالماء  
 وزالت الاوصاف وان وضعه وحده لم ينجس (قوله باقي على طهوريته) أي ابتداء  
 والافهواذا امتزج النجاسة تقسم ولا يظهر الا في المرة السابعة وعادة من وكان مرادهم  
 يكون الطهور والواردا قبالة طهوريته أي يكفي طهوريتهما حال الورد والانهي قطعا  
 لا يفي اذا عظمهما الرطوبة ينتجان بل الماء في كل غسلة ماعدا السابعة تنجس علاقته  
 المحل بقاء نجاسته ولا يضر ذلك في طهر المحل عند السابعة (قوله السابعة بالتراب) منصوب  
 على الظرفية أي غفر وبالتراب في السابعة فكان التراب ثامنة غسلة ما ذكره الشارح  
 خمس روايات روايتان مسلم ورواية للترمذي ورواية للدارقطني ورواية لابي داود وذكر  
 رواية لابي داود لم يدرى وايضا مسلم الاول لم يقتصر على رواية لابي داود لأن رواية مسلم  
 أصح ثم لما عارضت رواية مسلم من حيث محل التراب تساقطا واحدا كفي بواحد من  
 السبع وذكر رواية للدارقطني سند هذا التساقط والاكتفاء المذكور وذكر رواية للترمذي  
 سندها وليس على آراء الروايات مجملة على التساقط من الراوى (قوله السابعة بالتراب) ومع  
 ذلك تنجس ثمانية بجهاين الأدلة اح ولواجبة غسالات النجاسة الكيفية لا المادية  
 ابن أبي شريف بأن الآية التي جمعت فيه الغسالات يعمل سبعا احداها تراب وحالف من  
 وقال ان مكان الترتيب في أولى السبع لم ينجس الماء الا في الأولى وكل مما بعده لا ينجس  
 للترتيب عند الاشتداد فكذلك عند الاجتماع وعقد شيئا كلام ابن أبي شريف لانها صارت  
 نجاسة مستقلة فلا يمتس عليها سبعا وتربها ع ش واعتقد اخفى ولو اصاب شيء من  
 غسالة الكب شيئا كجهنم المتعل عنه فان كان بعد تربيه غسلة قدر ما بقي من السبع

(بتراب) طهور بيم محل النجاسة بأن  
 يكون قد راى كدرا الماء ويصل بواسطة  
 الى جميع أجزاء المحل ولا يمتس من جبهه  
 بالماء اما قبل وضعه على المحل أو  
 بعده بأن وضعه ولو مر تسع ثم يربا  
 قبل الغسل وان كان المحل رطبا أو  
 الطهور والوارد على المحل في اشتراط  
 طهوريته خلافا للدارقطني في الاشتراط  
 المزج قبل الوضع على المحل والاصل  
 في ذلك قوله على الآية فافهم وسبع  
 اذا وقع الكب في الآية فافهم وسبع  
 مرات أولا هن بالتراب روات مسلم وفي  
 روايته وغروها ثمانية بالتراب أي بأن  
 يصاحب السابعة كافي رواية لابي داود  
 السابعة بالتراب وفي رواية تنجسها  
 الترمذي أولا هن أو اخرهن بالتراب



ولم يترب ولا فقدمنا مع الترتيب شرح مر (قوله وسبع روايات مسلم تعارض في محل  
الترتيب فساقتان الخ) لاساحة الاله لان الاولى بمعنى الواحدة والاخرى كذلك فهما مترادفتان  
قال في المصباح ما لمصحه والاول يكون بمعنى الواحد والاولى بمعنى الواحدة وتقدم في الآخر  
انه يكون بمعنى الواحد والاخرى بمعنى الواحدة فقوله عليه الصلاة والسلام في ولوع الكلب  
يفضل صحاحه روايه اولاهن وفي رواية اخرى وفي رواية واحدة ان الكلب اذا غلبه فانه يلعق  
على معنى واحد ولا ساحة الى التأويل فتنبه لهذه الدقيقه واستغن بها عما قبل من التأويلات  
فانما اذا عرضت على كلام العرب يقلها الذوق السليم واما قوله وعقره والثامه فانهما حصل  
التراب ثلثه باعتبار مقارنه الماء (قوله فساقتان في تعيين محله) أي يمكن به مع كل واحدة  
وهو صريح الحديث الذي ذكره على أنه لا تعارض لا يمكن الجمع بين رجل رواية اولاهن على  
الاكل واخرهن على الاجراء واحداً على الجواز شرح المنهج واج (قوله بالبطحاء)  
المراد به التراب وأصله سبل واسع فيه ذاق الحصى اه عس (قوله فتنس) أي في الحديث  
المقدم والمناسب على الولوج لانه القيس عليه (قوله وألق به ما سواه) ان قيل هذا مكرر  
مع ما تقدم في قوله وكذا بلا فتنس من اجراء كل منهما ما أحببنا لانه لا تكرار لانه في مقام  
الاستدلال وما تقدم في بيان الدعوى فقدر (قوله ولان لعابه) المناسب حذف الواو وقوله  
واذا ثبت الاولى فاذا جاء التفرع وعبارته اهل وقيل على الولوج فقدر كونه وعرقه لانه اذا  
وجب ما ذكر في فقه مع أنه أطيب ما فيه بل هو أطيب الحيوان نكهته لكثرة ما يبله في فقه  
أولى اه قال قل عليه بشير بقوله لانه اذا وجب الخ الى أن القياس من حيث الحكم  
بالنصاصة واذا ثبت لزوم الفصل سبباً بالتراب اذ لا فرق بين فضله فقط ما قبل انه لا قياس في  
التجديبات لان ككون الفصل سبباً امر قهري وإيضاً الشيء اذ خارج عن القياس لا يقاس  
عليه وتيسر الفصل بالنصاصة المظنعة خارج عن القياس وحاصل الجواب أن القياس في  
التجسس المرتب عليه التيسير لا في التيسير والمراد باللعاب ما خرج من ريقه اه (قوله  
اذا انزل النجاسة) أي عنها كافي بعض النسخ أشار النسخ بهذا الى تقييده المتن كأنه قيل  
ولا تعجب المزة الاولى منها الا بعد زوال العين والمراد بالعين هنا ما قبل الحسكية فيشمل الجرم  
والوصف بخلاف العين التي لا يصح الترتيب معها فاهم الجرم كما ذكره السورى وقيد بالسرد  
على القائل بأنهم يقسب سنا فصحاح الى واحدة والا فالتسديد بقيد (وله لم يحوك) ك  
ومثله العظم الذي يؤكل مع اللحم عس (قوله لا يجب تيسير محل الاستعلاء) ولو خرج  
غيره من سبيل لان شأنه الاستعلاء ويجب التيسير من روح العظم وان استحصاله لان من  
شأنه عدم الاستحالة كما قرره شيخنا ح ف ومثله الشرع انه لا يجب تيسير الدر منه بخلاف  
ما لو تقابلا في اللحم فانه يجب عليه تيسير فقه مع الترتيب زى واج قال عس لا يجب  
التيسير من الشيء اذا احتمل وهو ظاهر (قوله جام) مبتدأ خبره قوله لا في قمتين الخ  
وجله غسل داخله كلب الخ مقصود لانه لا يجل بعد السكرات صفات داخله بالنصب على  
الظرفية أي في داخله أي غسل نفسه أو يغسل غيره (قوله من ذلك) بدل من قوله منه وفي  
مر اسقاط قوله منه واسم الإشارة راجع للقوط والحصر وقوله أصابه شيء من إضافة المصدر

وبين روايتي مسلم تعارض في محل  
الترتيب فساقتان في تعيين محله  
ويستثنى بوجوده في واحد من  
السبع كافي رواية الدارقطني  
احداً من البطحاء فتنس على ألعاب  
وألق به ما سواه ولان لعابه أشرف  
فضله واذا ثبت نجاسته فقدر من  
بول وروث وعرق ونحو ذلك أولى  
\*(تبيينه) اه اذا انزل النجاسة لا يثبت  
غسله متلاً حسب واحدة كما يحسنه  
التورى ولو اكل لحم فهو كلب لم يجب  
تيسير محل الاستعلاء كما قلناه الروايات  
عن النسخ \*(قائمه) جام غسل  
داخله كلب ولم يعد متطهر به واستمر الناس  
على دخوله والاعتسالة فيه مدة طويلة  
وانتشرت النجاسة في حصر الحمام  
وقوله فتنس أصابه شيء منه من  
ذات كلبه لا بالنجس  
ذلك فتنس لا يظن لانه عليه سبع  
بالشك ويظهر الحمام غير ذلك لما عليه سبع  
متران احداً من يظن لان الطفل يحصل  
به الترتيب كما صرح به جماعة

ولو سفت مدة يحتمل أنه مر عليه ذلك ولو  
 بواسطة الطين الذي قاله داخله لم  
 يحكم بنجاسة كما في الهرة إذا أكلت نجاسة  
 وغابت غيبة يحتمل فيها طهارتها وتعين  
 التراب ولو غاب رمل وإن أقعد الثوب  
 جعابين نوى الطهور فلا يكتفى غيره  
 كشئان وصاؤون وبسبب جعل التراب  
 في غير الأخيرة والاولى أولى لعدم  
 احتياجه بهذا الترتيب  
 ما يترشش من جميع القسائل  
 ولا يكتفى تراب نجس ولا يستعمل في  
 حدث ولا يجب تراب أرض ترابية إذ  
 لا معنى لترتيب التراب فيكتفى تسعها  
 بما وجد ولو أصاب نوى مثلا متناهئ  
 قبل تمام التسع لم يجب تراب قيا  
 على ما أصابه من غير الأرض بعد ترابه  
 ولو وقع نحو الكلب في أفاقه ما قليل  
 ثم كثر حتى يبلغ قنين طهر المادون  
 إلا أنما تظنه البقوى في تهذيبه من ابن  
 الخداد وأقره فان كان في الأناصة كثير  
 ولم ينقص بولوغه من القنين لم ينقص  
 الماء ولا الإلهاء أن لم يكن أصاب جرمه  
 الذي لم يصله الماسع رطوبه أحد هما  
 قاله في المجموع وقضيه أنه لو أصاب  
 ما وصله الماء لمحقوبه لم ينقص  
 وتكون كثرة الماء مانعة من نجسه  
 وبه صرح الإمام وغيره • (تنبيه) •  
 هل يجب اراقة الماء الذي نخس ولو غ  
 الكلب ونحوه أو سذب وجهه  
 أم صهما الثاني وحديث الأمر اراقة  
 محمول على من أراد استعماله إلا ولو  
 أدخل رأسه في أفاقه ما قليل  
 فان خرج جافا لم يحكم بنجاسته  
 أو طبا فكذا في أمع الوجه غير علا  
 بالاصل ورطوبته يحتمل أن يمس له

لنفسه (قوله لم يحكم بنجاسته) أي يكونه منفصلا داخله وأما بلاطه فهو متخص فنجاسته  
 على مسئلة الهرة صحيح فكما نعلم التحيس لأخاطه لاحتمال طهارته وأما هو في سذذاته  
 فنجس فهو حكم الهرة ونحوهم قل أن البلاط يظهر حيث ذأى حين مضت المذاذ كورة وقال  
 معتز ضاع الشارح الأولى أن يقول حكم بطهارته وهو مدفوع كما عرفت وقوله لم يحكم بنجاسته  
 الأولى حكم بطهارته وقياسه على مسئلة الهرة لاستقيم قتائل قل ودفعه إجماع بأن قيا  
 على الهرة من حيث عدم نجس ما يصيبه من فيها ولو حكمنا على القسم بالنجاسة كما مر هذا  
 والنسب تحزركا يؤخذ من حاشية المرحوم أن تشبه الحمام قسم الهرة المذكورة صحيح من كل  
 وجه فالمراد أن الحمام لا ينسب داخله حيث احتفل بطهارته وهو نجس في نفسه قسم الهرة فإنه  
 لا ينسب ما أصابه وهو نجس في نفسه فقوله الشارح لم يحكم بنجاسته أي يكونه منفصلا داخله  
 قتائل اه مد (قوله وتعين التراب) راجع لقول المصنف تراب قل (قوله جعابين  
 نوى الطهور) أشار بذلك إلى أنه لا مدخل للنجاس هنا أي فلا يكتفى الصاؤون والاشئان ونحو  
 ذلك لأنه ليس من نوى الطهور أي فلا يصح قياسه هنا وأما ما تقدم في الدرع من أنه قدس فيه  
 كل شيء بحرف فإنه لم تذكر فيه هذه العلة وهي قوله جعابين نوى الطهور قتائل (قوله كشئان)  
 بضم الهمة وكسر هاء المفعول صراح وهو الفاسول (قوله ولا يكتفى تراب نجس) المراد النجس  
 هذا النجس وعادة من التراب ولا يكتفى تراب نجس في الأصغر فيفسد منها أي غير من النجس  
 والمستعمل يكتفى وقد علمت أنه ليس كاف قال مر في شرحه ومقابل الأصغر أنه أي النجس  
 يكتفى كذا في باغ بنجي نجس اه (قوله في حدث) إذا في شرح الروض أو ضحت كلمة اه  
 لكن شكل على قوله أو ضحت قوله التراب بشرط في المغالطة لا تشرط مر ومرحوى (قوله  
 ولا يجب تراب أرض ترابية) هل يسن لأمانع اه عش وشغل التراب المستعمل والنجس  
 كقوله سم (قوله إذ لا معنى لترتيب التراب) قد يقال لمعنى وهو الجمع بين الطهرين يعني  
 الماء والتراب الطهور والتراب الطهور مفقود هنا لأن التراب الذي في الأرض الترابية متخص  
 وتقدم أنه لا يكتفى أفاده شيخنا العشاءى وهذا بحث منه والخكم مسلم (قوله لم يجب ترابه  
 قياسا إلخ) هذا ضعف والمعتمد عند الشيخ مر التراب وعادة شرح مر ولو أصاب نوى  
 من الأرض الترابية أو قبل تمام التسع اشترط في تطهيره ترابه ولا يكون تعالاه لا نقاء  
 العلة فيها وهو أنه لا معنى لترتيب التراب وأيضا للاستثناء معيار العموم ولم يستثن من ترتيب  
 النجاسة المخلطة إلا الأرض الترابية كذا أتفق به الوالد وهو المعقول عليه اه (قوله أنه  
 لو أصاب إلخ) أي أصابه خفيفة أما إذا سكات الأصابع قويه بحيث سمع سر بان الماديين  
 المتناسين حكم بنجاسة الموضع كذا ذكره وفيه نظر فإنه إذا كان الماء حاتلا فلا أصابة قتائل  
 أقول إذ امتنع سر بان الماديين المتناسين فيكون الماء غير حاتل منه فيحكم بالتحيس حينئذ ومثله  
 ما لو لا بد منه شيئا من الكلب في ماء كثير بخلاف ما لو أسكبه وتحلل عليه بحيث لم يصر  
 منه وبين يده لا يجزئ البلل فإنه نجس عش على مر وقتر الشيخ الحلي أنه لو وضع أصبعه  
 مثلا بين أسنان الكلب ولم يربطه بعد ذلك رطوبه بالتحكم عليه بنجس (قوله ولو أدخل)  
 أي الكلب رأسه أي ولم يتحقق أصابه للماء قل (قوله ورطوبته) أي رطوبته بقوله

(ويُغسل من سائر) أي باقي (التجاسات) الخفيفة والوسطى (مرة) وجوباً تأني عليه وقدم تدليل ذلك وكيفية الغسل عند قول المفسر وغسل جميع الأوبال والأرواث واجب (والثلاث) وفي بعض النسخ والثلاثة بالهاء (أفضل) أي من الاقتصارات مرة فيغندب أن يغسل غسلةً بعد الغسلة المزملة لعين ٣١٦ التجاسة لتكمل الثلاث فإن المزملة للعباسة واحدة وإن تعددت كما ترى غسلات

الكل بالاحتساب ذلك عند المشقة في التجاسة لمحدث إذا استسقط أحدكم من زومه فغندب تحقها أولى وشغل ذلك المقلطة وبه صرح صاحب الشامل الصغير فيغندب مرتان بعد طهرها وقال الجليل لا يندب ذلك لأن المكبر لا يكبر كما أن المصغر لا يصغر أي ثلثت التجاسة الخفيفة والوسطى دون المقلطة وهذا الوجه = (تنبيه) = قد علم عمارتان التجاسة لا يشترط في إزالة التباينة بخلاف طهارة الحدث لأنها عبادة كسائر العبادات وهذا من باب التروك كقولنا والغيب وانما وجبت في الصوم مع أنه من باب التروك لأنه لما كان مقصوداً لقصع الشهوة ومخالفة الهوى التصق بالفعل ويجب أن ياد بغسل المتبص عاصي بالتجسس كان استعمال التجاسة في بدنه بغير عذر ورجحان المعصية فلم يكن عاصياً به فلعنوا الصلوات يندب أن يغسل به فيساعد ذلك وطهره كراههم أنه لا فرق بين المقلطة وغيره وهو كذلك إن قال الزركشي ينبغي وجوب المبادرة بالمقلطة مطلقاً قال الأسوي والعاصي بالجناية يتحمل الحاقه بالعاصي بالتجسس والتجسس خلافه لأن الذي عصى به هذا متلبس به بخلافه ثم إذا غسل حه التجسس فليس بالغ في الفرقة لبقول كل ما في حد الطاهر ولا يبلغ طهارة ولا إشرا ما قبل غسله ثلاثاً كون كلاً للتجاسة فله في الموصوع الشيخ أبي محمد الجوهري وأقره وإذا انحلت الجرة أي المحترمة وغيرها والمحترمة هي التي عصرت بقصد الحاشية أو هي التي عصرت لا بقصد المحترمة وهذا الثاني أولى (نفسها

ويغسل) أي الأنا وهو ليس بقيد كما تقدم وكذا الغسل ليس بقيد إذا مراد الاتصال ولو تغير فعل ولا قصد اه (قوله من سائر) أي من أجل إصابة شيء من سائر الخ اه مرحوي (قوله الخفيفة) لا يفتي علمتان وأجابه الرشد فالحكم بغسلها ما هنا لا يلائمه اه قل الآن يراد بالغسل هنا ما يشغل الرشد أي يغلب الغسل على النضج وأطاق على الكل غسلًا (قوله وفي بعض النسخ والثلاثة بالهاء) أي وعليه فوجه جوبه على خلاف القياس حذف المعلوم وقد نقل عن النووي أنه حذف المعلوم جوازاً ذكر المعلوم وتأنيبه (قوله لعين التجاسة) أي لمطعمي الشامل للموصف (قوله لا استحباب ذلك الخ) على القوة والثلاث أفضل وأشار بذلك إلى أن هذه الحكم مأخوذ من القياس الأولي (قوله وشغل ذلك أي التثليث المقلطة الخ) في كلامه ما رتب عليه لأنه فسر سائر بمعنى باقي وبه تخرج المقلطة وأجابه التسبيح في التثليث ونظره أن عبارة المتن أيضاً مخرجة للمقلطة لقوله والثلاث أفضل فأنه لا تكون فيما واجبه التسبيح فتأمل (قوله لأن المكبر لا يكبر) أي أن التاريع بالغ في تكبره فلا يراد عليه كأن الشيء إذا صغر مرة لا يصغر أخرى وهذا نظرية ولهم الشيء إذا انتهى نهاية في التقليل لا يقبل التقليل كالأيمان في القسامة وقسطل العدو وشبهه لا تقاطع فيه الدية لأنها مقلطة وإن غلظت في الخطأ (قوله كأن المصغر لا يصغر) وذلك كقول السي فانه صغر مرة حيث كان واجبه النضج فقط فلا يصغر مرة أخرى بأن يكون واجبه شيئاً آخر أقل من النضج وأدى منه كالشمس كما قرره فينا الجوهري (قوله قد علم عمارتان) أي في قوله وغسل جميع الأوبال والأرواث واجب فقط ولم يقل شيء (قوله وهذا من باب التروك) أي من قسم التروك لأن الفصلين غلبه أبعدا عنه وتركه فالمراد بالباب القسم وكذا يقال فيما بعده (قوله مطلقاً) أي سواء عصى بالتجسس أم لا (قوله والعاصي بالجناية) بأن كانت من ذنبا (قوله لأن الذي عصى به هنا متلبس به) إذا تضمن التجاسة موجود فعله الثاني عنه الحاشية انقطع هذا وقد يقال إن الفعل في التجسس انقطع وانما الموجود أنه كالجناية فالحق قول الأسوي غير أن المتعبد عنهم الفرق الخ (قوله فليسا الخ) أي وجوباً (قوله ولا إشرا) أي غير الماء لأنه يكفي في غسل التجاسة (قوله في حد الطاهر) الساطن من الخلق يخرج من الهمة والها دون الخاء المحبة والمهمة زنى (قوله وإذا انحلت الجرة) بل ذكر زوال التجاسة بالغسل ذكر زوالها بغيره فقال وإذا انحلت الخ وسدس الشارح أن الجرة بالخالفة قليلة وأن مؤنة بلانها على الأصح (قوله عصرت) أي عصرت أمهلات الجرة لا تعصرت (قوله وهذا الثاني أولى) أي أدخل صورة الأطلاق وهذا بالنسبة للمسلم أما الكافر فحترمة مطلقاً ولا تراخ ما بين طهرها (قوله لأن علة التجاسة الخ) والدليل على طهر الجرة إذا انحلت نفسها لا جاع ولم يستدل على ذلك بمفهوم قوله صلى الله عليه وسلم لا في جواب من قال له أخذت الجرة تخلوا قال لأن مفهومه إذا لم تعالج تكون طاهرة إذا انحلت نفسها لا في جواب من قال له عليه وسلم قوله لا يفتي على جواب السؤال الذي سألته بعض العصاة والجواب إذا أختر على سؤال لا يكون مفهومه كما قاله العلامة الشوهرى (قوله والتحرير) هذا اللفظ دخل هنا الكلام لأن نجاسته لا في حرمتها (قوله غالباً) احتذر بذلك عن خمس مسائل الأولى والثانية ذكرهما في قوله ولو اخلط عصير مجل غالباً وأمسوا

طهرت) لا غسله التجاسة والتحرير الإسكان وقد زال ولأن العصير غير السائل لا يفصل الأبعد التحريم فلم يغفل بالطهارة والذلة تصدقاً بما جاء من الخبر وهو حلال أجمعاً

والثالثة مذكرة على التثنية (قوله منه) أي من البدن وقوله وقشر به يحتمل أن يكون الضمير فيه راجعا لقوله ما فوقه أو يحتمل أن يكون راجعا للبدن وقوله منها أي من الخمرة وقوله الخمرة علة لقوله ويظهر (قوله وكذا انظر ان نقل الخ) ضله ~~ب~~ كذا الما قبله من الخلاف فقد قيل انها لا تظهر بالقتل للناسي عن النقل على القاعدة أن من استعمل شيء قبل أدائه عوقب بمرمته وهذا النقل قبل رام وقيل مكرره والعقد الكراخ في الصوتين ليصل هبوط الخمرة عما كانت عليه أولا والا انصب لالتصالها بوضع البدن العنب بسبب الهبوط وكذا لو نقلت من دن الى آخر بخلاف مسكه وضع العصور موضع دن انظر فان الخ لا يظهر لانها دوام وذال ابتداء ويقشر في الدوام لا يفتقر في الابتداء (قوله زوال الشدة) علة لقوله لتظهر (قوله خلقها) أي خلقت الشدة (قوله وان خالت بطر حتى فيها الخ) وليس من العنب فيها يظهر الدوام المتولد من العصور فلا يضر أخذها ما لوه فيما لو تضر ما في أجواف الحبات ثم خفل حيث قالوا يطهره ويحذف من العنب عند العصر من النوى فان الاحترا من ذلك أسهل من الاحترا من الدوام ع ش على م و ذكره الشارح بقوله ثم لو عصر العنب الخ (قوله تلابد) أي يلتقي وروى ما ذكر فليست اللام في قوله ثلاثا بل هي الارباء كما قد يترجم بل هي علة لتلق الارباء وأجاب عنه ع ش بأن المراد بالطح لازم وهو السقوط والباق قول المصنف بطر حتى مع لاسية لانه حينئذ يفسد قصر الحكم على عين ثور النقل عادة اه بحرورة (قوله لم يضر) أي ان لم يضر مناهي ولم تهبط الخمرة بنزعها والا لا تظهر قل (قوله لتفقد العلة) وهي قوله لتبصر المطروح فيها الخ) فيفسها بعد انقلابها خلا لكتن المقهورها انما هو جزء العلة الاخر وهو قوله فيفسها بعد انقلابها الخ وأما الجزء الاول فوجودها قائم (قوله بل يشعل فاعل) كنهله المتقدم (قوله فلو غمر المرتفع) بأن زيد عليه (قوله بضم) أزيد أو يسكر أو سأل ونحوها كما قاله قل فان لم يسق قد اولس فيه تحليل بمصاحبة ع ل أن العسل ونحوه بضم اه د قال شيخنا العزيز ولا يقال ان التبييض ماء وهو تضر مصاحبة للخمرة لان ذلك المخلوق في الابتداء وهذا في الدوام ويقشر في الدوام لا يفتقر في الابتداء وبعبارة سل وظاهر كلامهم انه لا فرق في العصر بين المتضمن في فرع واحد وفيه فلو جعل فيه عملا أو سكرا واتخذ من شعوبه ورحان أو رزيب طهر انقلابه خلاوه جزم أن العماد وليس فيه قتل بمصاحبة ع ل لأن نفس العسل أو البراء ونحوها بضم كراوه أو دود وكذا السكر فلم يصعب انزعز أخرى (قوله ظهرت) أي لتفقد العلة (قوله ولو بعد جفافه) قياسا على ما لو بال ثم تب البول ثم بال نيايا وعم ما عه الاقل فانه يجوز الخ لكتن العقد كلام البقوى ويضرب بين هذه وباب الاستنباط به محل تحذف فاختصر واقبه بخلافه ما كاتره وحيثما العزيز (قوله قضم) ليس قد التبييض العصور موضعه في الدن المتص على كل حال اه (قوله ويؤخذ من الاقتصاد عليها) أي على الخمرة (قوله لا يظهر بالقتل) ضعف وقوله وقال البقوى يظهر معتد ولو جعل مع غروب طباشير منع مني وصارت رائحته رائحة الخمر فيستدل أن يقال ان كان الطبيب أقل من الربيب فيبصر والا فلا أخذ من قولهم لو ألقى على عصر دخل دونه فبصر

ويظهر كنه لمصها وان غلت حتى ارتفعت وتبصر لمافوقه ما منه وتبصر منها للضر وقوله وكذا انظر ان نقلت من نفس الن ظر وعصكه أفتح رأس الدن زوال الشدة من غير نجاسة يخلقها (وان نقلت بطر حتى فيها) كالبلبل وانظر الخاد ولو قبل القصر (ثم تظهر) لتبصر المطروح فيها فيفسها بعد انقلابها خلا (تنبه) لو عذرا بالوقوع عند المرح لكن أدنى لتلازم عليه ما لو وقع فيها حتى يفسد بطر كالتفاسر مع فانها لا تظهر معه على الاصح نعم لو عصر العنب ووقع منه بعض جبات في عصره لم يكن الاحترا نعمتها فيبقى انما لا تضر ولو زعت العين الطاهرة منها قبل النقل ليطهر لتفقد العلة بخلاف العين البسة لأن العنب يقبل التبييض فلا تظهر بالقتل ولو ارتفعت بلا غليان بل يشعل فاعل لم يظهر الدن اذا لضرورية ولا انظر لالتصالها بالمرقع البصر فلو غمر المرتفع بضم طهرت بالقتل ولو بعد جفافه خلا فالبقوى في تقييده يقبل الجفاف ولتقلت من دن الى آخر ظهرت بالقتل بخلاف ما لو أخرجت منه ثم صب فيه عصر قصير ثم خفل والخمر هي القشرة من ماء العنب ويؤخذ من الاقتصاد عليها ان التبييض وهو المتضمن غير ماء العنب كالتمر لا يظهر بالقتل وبه مسح القنص بو الطبيب لتبصر الماء به حالة الاستعداد فيفسه بعد الاغذاب خلاوه ل القوى يظهر واختاره السبكي وهو المعتد

والإجمال لأن الأصل والظاهر عدم التعمير ولا عبرة بالرأى حتى يستدل ويحتل خلافه وهو الواجب  
 اه شرحه ورأى فيكون الطبيب طاهرا مطلقا اه (قوله لأن الماء من ضروريه) أي  
 فلا يجزئكم تبخسه كالفن خلافا لقول الأول (قوله ويدله) أي للظهر أنه لو باع خل غرقان  
 صحة بيع خل التبريد على طهارته لأنه لو كان نجسا لم يصح بيعه (قوله مغلوب) أي قليل  
 وقوله غالب أي كثير (قوله لأن الأصل والظاهر عدم التعمير) فلو تبين التعمير (قوله  
 وأما المساوي فينبغي الحاقه الخ) احتج به في شرحه خلافه وهو أنه أن أخبر العارف بأنه  
 لو لم يحتل لم يضر ولا ضرر كما تفرقه شيخنا الجوهري وبعبارة شرح مر قوله فينبغي الحلقه  
 بالغالب أي أن أخبره عدلان بغير فأن مانع التعمير وعدمه أعدل واحد فيظهر أملا إذا لم  
 يوجد خبر أو وجد وشك فالأوجه إدارة الحكم على الغالب حينئذ اه (قوله انخر مؤنة)  
 أي تأنيثا معنويا كزيب فليس المراد بكونه مؤنة الحاق علامة التأنيث به بل عود الفعاش  
 المؤنة عليها وإسداد الأفعال المؤنة إليها وبعبارة شرح الحاموي الصغير لابن اللقن فأنما تخر  
 مؤنة على الأصح ومذكرة على ضعف حيث بذلك لتصغيرها العقل أي قطبها بآه وألأنها  
 تعمري أي تغطي لا يقع فيها شيء يفسدها وألأنها تركت فاختبرت أي فقبرت اه بجره (قوله  
 المعق) بضم الميم وفتح العين وفتح التاء المشددة (قوله ويطس) أي يسد رأسه بطين (قوله  
 اذا غسلت) ليس بتدليل بجواز استعمالها قبل الغسل إذا كانت جافة في غير مانع وماء قليل  
 (قوله يجب اراقها) أي فورا شرح مر

### • (فصل في الحيض والنفس والاستحاضة) •

حكمه تأخر هذا الفصل عما قبله لكون مافيه مختصا بالنساء وما قبله من الوضوء والغسل  
 والتيمم وإزالة العجاسة وما يتبعها مشترك بين الرجال والنساء فهو أشرف أح أي فهو من ذكر  
 الخاص بعد العام فإن قلت لم أحوه عن الفصل مع أنه من أسبابه فكان المناسب ذكره قبله  
 عند وجوبه أن يجيب بأنه أخره لطول الكلام عليه ولتعلقه بالنساء فكان مؤثرا للزينة قبل أول  
 من حاض أميلحوها لما كسرت شجرة الخنطرة زادت بها قال الله وعرفى وجلالى لأدمينك كما  
 أدميت هذه الشجرة مر قبل وكان يوم الثلاثاء ومن قال أن أول من حاض نساء بنى إسرائيل  
 هراة اه أو لمن طهر منهن ولما أدمت الشجرة تعاقب الله نساءها بالحيض والولادة والنفس  
 وفراق أيها وأمتها والترق بالاجبي وأن الروح يحجر عليها ويرتق عليها ثلاثا ثلاثا طلقا  
 وعصمتا بخبرها والعدة ونقص ميراثها وعدم طلب صلاة جمعة ويعد وجنات وعدم مجها  
 الامع محرم وزوج وعدم الجهاد وعدم صلاحيتها لتولية القضاء والنكاح وملازمة المسكن  
 فهذه ثمانية عشر وراد بعضهم الاحاد على زوجها قال الله تعالى إذا ودأ بالارب المصود  
 أعامل الذرة بما يعامل الجدد وقوله وعلم طلب صلاة جمعة الخ غما كل هذا عقوبة مع أنه  
 تخفف عليها لأنها من حرم من نواهي وأتى بالحديث القدسي جوامعها قال كيف تعاقب  
 نساءها بفعلها (قوله في الحيض الخ) أي في حقائنها وأحكامها وقد ذكر الكل إلا أنه لم  
 يتكلم على أحكام الاستحاضة فتكلم الشارح عليها تسكيلا للمائدة وكان الأولى أن يرا

لأن الماء من ضروريه ويدله ما صرحوا  
 به في باب الربا أنه لو باع خل غرقان  
 غنبا أو خل زبيب يغزل رطب صح ولو  
 اختلط عصير يغزل مغلوب ضرر لأنه لقله  
 الحلق فيه يتصرف فيخص به بعد تقطعه  
 أو يغزل غالب فلا يضر لأن الأصل  
 والظاهر عدم التعمير وأما المساوي  
 فينبغي الحاقه بالنسب الغالب للمذكر  
 • (قائمة) • انخر مؤنة كما استعملها  
 المنصف وقد تكرر على ضعف ويقال  
 فيها خرة بالتاء على لغة قليلة • (نقطة) •  
 قال الحلبي قد يصير العصر خللا من غير  
 تحجر في ثلاث صور الأولى أن يصب في  
 الدن المعق بالخل الثانية أن يصب بالخل  
 في العصر فيصير بها خللا من غير  
 تحجر لكن يجعله كالمعاصر أن لا يكون  
 العصر غالبا الثالثة إذا تجردت حبات  
 العنب من عذاقه ويؤلف ويؤلف  
 ويطين رأسه ويجوز ما استعملها إذا  
 انخر والاتحاج بها واستعملها إذا  
 غسلت وأمسكها راقها ولم يرقها  
 وغير الغترة يجب اراقها ولو لم يرقها  
 قطنت طهرت على الصحيح كما مر  
 • (فصل) في الحيض  
 والنفس والاستحاضة •  
 وقد ذكرها على هذا الترتيب فقال

وما يتعلق بذلك (قوله والذي يخرج من الرحم) في تقدير الشارح لفظة الذي تعني يخرج  
 المتن وهو محيى ليجب ان يطلب سهل كذا قيل وفيه أنه الارباب وهو تفسير أو آخر الكلام  
 يتجر وتمايز نوع المعربات وعلى ما قيل في فعل يخرج ضمير مستعارة تدعى للموول قوله  
 أي قبل المرأة أي الذي يجب مخرج البول وهو مخرج الولد المتني ويدخل الذكر قد  
 (قوله مما يتعلق به الاجسام) جواب عن سؤال حاصله أن ما يخرج من الرحم من النساء  
 لا ينحصر في الثلاثة بل هنالك غيرها كدم الصغيرة والآيسة فاجاب بأن المراد النساء التي تتعلق بها  
 الاحكام وهي الثلاثة وبهذا لا يعترض على الشارح وقال ما مر ادلتنا الاحكام التي نخرجها عن  
 دم الصغيرة والآيسة ان أردت أحكام الحيض أي الاحكام المحرمة بالحض فهي متفقة أيضا  
 عن دم الاستحاضة التي في المتن فكان المتن يسقطه أيضا وان أردت أحكام الاستحاضة فهي  
 ليست متفقة عن دم الصغيرة والآيسة بل ثابتة لهما كما هي ثابتة لدم الاستحاضة فكان الاولى  
 حذف قوله مما يتعلق به الاحكام وحذف قوله وأما دم الصغيرة والآيسة الخ وجوابه بعضهم  
 قوله مما يتعلق به الاحكام هذا التبدليان الواقع لأن الاصل في القيود أن تكون لبيان الواقع  
 ولا يصح الاستزانه عن الاستحاضة لأنها يحدث دائم كالبول فلا تنقطع صلاة ولا صوما فتعلق  
 بها حكم وهو عدم منها الصلاة والصوم (قوله من الدماء الخ) جواب عما قيل ان الذي  
 يخرج من الرحم لا ينحصر في الثلاثة بل يخرج منه البول والقيظ والمذي والودي فأجاب  
 بأن المراد الذي يخرج من النساء فهو حصر اضافي (قوله ودم الآيسة فلا يتعلق به حكم) قد  
 يشكل على عموم قوله ان استقرار من اليأس ناقص حتى لو وجدت خواص الحيض أي من  
 كونه محتدما لاداعا في دمها بعدسه أدر الحكم عليه أي على هذا الدم لتبين أنه حيض  
 ويمكن حمل كلام الشارح على من لم يبلغ دمها أقل الحيض أو جاوز أكثره أي بعد سن اليأس اه  
 مد (قوله والاصح) هذا مقابل قوله فلا يتعلق بها حكم (قوله فالحيض) لم يقل عدم  
 الحيض إشارة الى أنه كما يسمى دم الحيض سمي حيضاً (قوله لفقة السيلان) ومنه المحوض  
 لحيض الماء أي سيلانه فيه والواو والياء يتعاضدان أي يأتي أحدهما بدل الآخر (قوله اذا  
 سال أي ماؤه (قوله دم جيلة) أي سيلان دم جيلة ليكون بين المعنى اللين والقوي والشرعي  
 مناسبة ثم ان كان قمر شأختر فيرمي في المتن فهو غير مانع لشعوره التقاس وان كان من تمام  
 تعريفه انتهى فيغي عنه قوله على سبيل الصحة وأيضا يمنع منه الواو في قوله وهو الآن يقال  
 الصبر في قوله وهو راجع لدم الجيلة اه تأمل وعبارة ارج قول المصنف على سبيل الصحة  
 ايضاح ان قوله جيلة يفتي عنه اه والاصاف في دم جيلة من اضافة السبب الى السبب أي عدم  
 سبب وما يسمى الطبيعة (قوله المرأة) أي بلغت تسع سنين ولو حاملا كما سأل في قوله  
 والاطهر أن دم الحامل حيض قالوا وسبب خروج الدم من الحامل ضعف الولد فإنه يغذي بدم  
 الحيض فادضعف الولد فاقص الدم وروح ثم ان الضعف لا يكون غالب الا في الاشخاص  
 الشهورة ان الولد يقوى في الفرد وادلك كان من ولد السبعة أشهر بعشر ومن ولد ثمانية أشهر  
 لا يعيش والله أعلم ذكره الشعراني في المبراه (قائدة) قال مجاهد اذا حملت المرأة في جهاها  
 كان ذلك نقصا ما في ولدها فان زادت على تسعة كان ذلك نقسا ما لما نقص اه شريحتي (قوله أي

(و) الذي (يخرج من الرحم)  
 أي قبل المرأة مما يتعلق به الاحكام  
 من الدماء (ثلاثة دماء) فقط وأما دم  
 الفساد الخارج قبل التسع ودم  
 الآيسة فلا يتعلق بحكم ولا يصح أنه  
 يقال له دم استحاضة ودم فساد الاول  
 (دم الحيض) الثاني دم (التقاس) و  
 الثالث دم (الاستحاضة) وكل منها  
 حديثي (فالحيض) لفقة السيلان  
 تقول العرب حقت الشهيرة اذا سال  
 دمه ومرض الوادي اذا سال وشربا  
 دم جيلة أي تقضيه الطباع السليمة  
 (وهو) الدم (الخارج من رحم المرأة)

من أقصى رحمها) والرحم جلد داخل القرح يدخل فيها المني ثم تكمس عليه فلا يقبل منباغره  
ولهذا جرت عادتنا لله لا يخلق ولدا من مامين والمراد بقوله من أقصى رحم المرأة أعمن عرقه في  
أقصى رحم المرأة والرحم وعاء الولد وهو جلدته وهي معلقة بعرقل على صورة الحبة المقلوبة فيبابه  
الفتح من جهة القرح وواسعه من أعلاه ويسمى بام الأولاد شصنا ثم رأيت في زهرة التناقل  
مانسه وأما قصه رحم المرأة فأت خلقته من المرأة كالكبس وهي عضة وعروق وراس صعبها  
في النماغ ولها قنم ولها قنران شبه الخناجر تجذب بهما النطفة لقبولها فإن الله سبحانه وتعالى  
أودع فيها قوتين قوة أنجاب تنبسط بهما عند ورود مني الرجل عليها فتأخذ فيختلط مع نبيها  
وقوة انقباض تضيقها لتلاين من مني فإن المني ثقيل بطبعه وفم الرحم منكوس وأودع في  
مني الرجل قوة الفعل وفي مني المرأة قوة الاتحاد فتعد الامتراج بصير مني الرجل كالانفحة  
المتحركة بالين وأما كيفية وقوع النطفة في رحم المرأة فقال ابن مسعود رضي الله عنه النطفة  
إذا وقعت في الرحم فأراد الله أن يخلق منها بشر اطابت في بشرة المرأة فتحت كل ظفر وشرة  
ثم عثت أربعين ليلة ثم تنزل دعا في الرحم وفي الحديث أن الملك الموكل في الارحام يأخذ النطفة  
من الرحم فيضعها على كفه ثم يقول يا رب مخلقة أم غير مخلقة قال غير مخلقة لم تكن نسمة  
وقد نفها الارحام وإن قال مخلقة قال يا رب ذكر أم أنثى قال أم سعيدا الرزق قال الاجل فقال  
انظروا أم الكتاب تصد فيه رزقه وأجله وعمله ثم أخذ القرب ففعلت قوله تعالى منها فلناكم  
الاية ثم يحرك النطفة باليد اليمنى أربعين يوما فصارت علقه ويحرك باليد اليسرى أربعين يوما  
فصارت عظاما وأول ما يظهر عظم الهجز وهو آخر ما يلي في التراب وتظهر سبابة اليمنى وكفه  
اليمنى في اليوم الأول وفي الثاني يظهر رأسه وفي الثالث يديه اليسرى ثم رجلاه وفي الرابع ما تان  
واربعون عظما وغشاة واربعون عسبا وثلاثمائة وستون عرقا نصفها ساكن وقصها بمحزك  
ففي النصف وفي النصف الثاني ربيع وفي اليوم الخامس الجلدة وفي اليوم السادس الشعر  
والاطراف وفي اليوم السابع أنفه وفي اليوم الثامن لسانه وفي اليوم التاسع أذنيه وفي اليوم  
العاشر ينفخ فيه الروح من طرف الهامة وآخر ما يخرج منه سلسله فهذا كله بعد أربعة أشهر  
فإن كان ذكر أفرجه إلى صدر أمه وإن كانت أنثى فوجهها إلى بطن أمها ويدها على وجهه  
وذقنه على كتبه منقصا في المشقة في أحشاء أمه ولاجل ذلك لا تضع المرأة الاقلاد وقد صح  
أن من الحوامل من يخصص لكثرة الدم فإذا تم له تسعة أشهر خرج الولد من الرحم إلى دار الدنيا  
ودفعت الطبيعة ذلك الدم الذي كان يتغذاء في بطن أمه وقد يولد المولود في تسعة أشهر رقيقا  
ويولد في ثمانية فلا يعيش وقد صح أن عيسى بن مريم صلى الله عليه وسلم ولد في غشاة أشهر وقد  
يولد الجن إلى أكثر من عام كلاله أعوام وذكر اللبث بن سعد أن امرأته حملت خمس سنين وذكر  
ابن القيم أن داخل الرحم خشن كالسفيج وجعل فيه قول للعن كطلب الارض العطشي الماء  
فعله الله طالما لم يمتنا فألله بالبع فيسكه ويشتل عليه ولا رقبه بل ينضم عليه لتلايقده  
الحواء قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه إن للرحم أفواها وأبوابا فإذا دخل المني الرحم من  
باب واحد خلق الله عز وجل منه جنينا واحدا وإذا دخل من بابين خلق الله منه ولدين وإن دخل  
من ثلاثة أبواب فيكون عددا الإجنه في الرحم بعد دخول المني في الرحم فافهم (قوله على سيد

أى من أقصى رحمها (على سيد  
الجنة) احترازا عن الاستعاضة (من  
غير سبب الولادة)  
بما من نسخة المؤلف قوله ثم رأيت  
إلى آخر القول أبست من الحشوية اهـ

الصبي ولد أكن عدمه عيباً في الأمة فترتب عليه الحرة فلا ترتبه إذا اعتقد علمه أو جنت  
لا تبيض لانه ليس من عيوب النكاح ولا يلزم من كونه عيباً في المبيع أن يكون عيباً في النكاح  
لأن عيوب المبيع غير محصورة وعيوب النكاح محصورة (قوله في أوقات معلومة) بأن تبلغ  
الحض وأن لا تجاوزاً ذكره ولا تنقص عن أخله ٨١ (قوله والاصل في الحض) أي في وجوده  
وبعض أحكامه فالآية دللت على أمرين أي في قوله قل هو أدي وقوله فاعتزلوا والحديث دل  
على الأول (قوله ويستألفك عن المحيض) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والسائل فهو  
أسيد بن حضير وعاد بن بشر كما قاله الدميري وقيل السائل عنه هو الدحداح رضي الله عنه  
وقوله أي الحض أي عن حكمه وانغمسه بالحيض ليصح قوله بعد أي لأن المحض مصدر  
معي يطلق على محل الحيض وعلى زياته وعلى الدم والحمل والرمان لا تصمان بالآدي وإما تصف  
به الدم فلذلك فسره به وسبب نزول هذه الآية أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة أخرجوها من  
السور ولم يسأ كنوها ولم يواكلوها سأل الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقلت  
الآية فقال صلى الله عليه وسلم اصنعوا كل شيء إلا النكاح رماوى فلا يحرم عليها حضور  
المحضر ولا يكره استعمال ما يستعمل بطبخ وغيره ولا فعلها ولا غسل الثياب وفي بعض التفاسير  
كانت النصارى يجامعون الحائض واليهود يمتحنون محالطتها ويعتزلونهن في كل شيء فانزل الله  
القصد أي التوسط بين الأمرين وهو قصر الجامع جوار الخاطلة (قوله كبه الله) أي  
قدرة الله على شأ آدم ولهم حكمة قد دخل حواء لأنها بمنزلة بنت من حيث أنها خلقت من ضلع  
الآيسر بان صل من غير نائم وخلقت منه ولهذا كان كل انسان قصاصاً لمن جهة يساره  
فأضلاع جهة اليمين ثمانية عشر وأضلاع جهة اليسار سبعة عشر وأكثر المتأخرين يقولون  
أنها خلقت بعد دخول الجنة حرف والمراد ببنات آدم عابهن فلا ينافى عدم الحض في بعضهن  
كسيدتنا فاطمة بنته صلى الله عليه وسلم ولذلك وصف بالزهر وحكمته عدم فوات زمن  
عليها بلاعادة وروى أنها ولدت وقت غروب الشفق وطهرت من العانس واعتلت وصلت  
العشاء في وقتها ولهذا قيل إن أقل النفاس لحظة وأعماله تخص لأن أصل خلقها كان من تفاح  
الجنة لأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الجنة ليلة المعراج فلما أراد الخروج أعطاه رضوان  
تفاحة من تفاح الجنة فكان ريحها أليس من المسك واللبن الزبد ألقى من العسل فلما  
أكلها رسول الله صلى الله عليه وسلم تقوى بها وتفرقت القوة في جميع أعضائه فجامع خديجة  
رضي الله عنها فراح معهما راح المسك من تفاح الجنة وكان لها نور يضي منهار رضي الله عنها حتى  
روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كنت أسلك السلك أي أدخل الخيط في سم الخياط في  
ليلة طلما من نور وجه فاطمة رضي الله عنها فدللت سميت زهراد كره في تحفة السائل اذ مثل  
شلت آدم الجنة (قوله قال الجاحظ) لقب لعالم مشهور من المعتزة من يخلف عيه كنع  
بحرحت مقلته أو عظمت واسمه عمرو بن بحر من محبوب أبو عثمان من أهل البصرة قبل وهو بجها  
المشهور وقال الشعراني ليس هو جحالات بجاولي من أولياء الله وكان من التابعين وما حكى عنه  
كذب (قوله والذي يجيئ الخ) المراد بجهنم غير النساء زينة دم لها من غير اعتبار من لها  
ولا غيره وهو حبس لغوى قال العلامة سم ولا أثر لحبض غير النساء في شيء من الأحكام حتى

في أوقات معلومة احتراماً من  
النفس والاصل في الحض آية  
وبأن ذلك عن المحض أي الحيض  
وخبر العيص هذا في كنهه  
ثبت آدم قال الجاحظ في كتاب  
الحوان والذي يبيض من الحيوان  
أربعة الأسماء والأزواج والسبع



هذا هو الالف الذي هو في الالف والياء والواو والهمزة

والفحاش وجهها بعضهم في قوله  
أولاً في بعض والنساء  
فصح وخفاس لها دواء  
فقد طبعه غيره أربعة أخرى النافذة  
والكلية وألوزقة والجوزي الأسي  
من الخليل وله عشرة أسماء خفي  
وعلمت بالثلاثة وضعت كأروا عصار  
أبي ودواس وعزل العين المهملة وفرا  
بالفاء وطمس بالسين المهملة ونفاس  
ولونه أي الهم الاقوى (أسود) ثم  
أجر فهو ضيف بالنسبة لاسود  
وقوى بالنسبة للاشقر والاشقر أقوى  
من الاسفر وهو أقوى من الاسكر  
فأما والوجه كريمة أقوى مما لا راحة  
له والحقين أقوى من الرقيق والاسود  
بجاء مهملة ساكنة ودال  
(مستخدم) بجاء مهملة فتحة فوق  
مهملة مكسورة بينهما مشددة فتحة  
أي حار مأخوذ من استخدام التهاب  
وهو اشتداد حره (لذاع) بذال مهملة  
وعين مهملة أي مويج (نسيه) •  
لخلق المرأة قربان فقياس ماسق في  
الاحداث أن يكون القارب من كل  
منها حياً ولو عاش المفضل المشكل من  
الفرج وأمن من الذكر حكماً ما يلوغفه  
واشكاله وأحساس من المربح خاصة  
فلا ينبت للدم حكماً المبيض لمواز  
كونه وجلاً والمخرج دم فساد فله في  
المجموع (والنفاس) لغة الولادة  
وقربا (والدم الخارج) من فرج  
المرأة (غيب الولادة)

لوعلى الطلاق على شيء منها يقع الا ان أراد مجتزئ خروج الدم منها اذ لا وقت له معين في شيء منها  
الاق النساء وقد اشار الى هذا بعض من قطعها من الطول بل بقوله  
ثمانية في جفها الحصى ثبت • ولكن في غير القسا لا يوثق  
نساء وخفاس وضع وأرب • وناقض وزغ وحجر وكيلة  
وزاد بعضهم على ذلك نبات وردان والقرقة وزاد النواوي الحدأة وزاد غيره السمك (قوله  
والخفاس) يضم الخاء وتشديد الفاء (قوله لها دواء) أي لهذه الاربعة دواء مجزئ خروج الدم منها  
لانه لو حصر فيها الضرها فهو يدل على سلامة طنائها (قوله واجتر) بكسر الخاء ومكون الجيم  
وزادوا لطفها ثاء اهـ ايج (قوله وله عشرة أسماء) أي على ما ذكرنا والا فذكر بعضهم  
لخسة عشرة اسماء قطعها بعضهم بقوله  
البعض عشرة أسماء وخسها • خفي محض محاض طمسا كإكر  
طمس عن الشرف التعم أي خفي • درس وداس نفاس قرء اعصار  
(قوله وضعت) ومنه واهر أنه فاعلة فضعت فسرهم بعضهم بصانفت قال جر ولا كراهة  
في تسمية شيء منها أي لأن غالب هذه الاسماء مأخوذ من الكتاب العزيز والاسما ديت (قوله  
ونفاس) ومنه قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة أتيت بغرة النون وكسر الفاء وسكون  
السين أي خفت لاسم التلد (قوله ولونه اسود الخ) لما دبر عليه سؤال وهو ان اللون لا يفسر  
في السواد فاجاب بان المراد اللون الاقوى غالباً لا قد يكون غديراً أقوى وأجاب سم أي اللون  
الاصلي والحاصل ان الصور لا وان الدماء وصفاتها ألقوا ربعة وعشرون صورة وذلك لان  
الالوان خمسة وهي اسود وأحمر وأشقر وأصفر وأكدر والصفات اربعة اما تحتان أو متان أو هما  
أو مجزئ دعماً فاذا ضربت صفات الأول في صفات الثاني ثم الحاصل في صفات الثالث وهكذا  
بنقت ما ذكرنا استوى دمان قدم السابق كسود تحتين وأحمر تحتين فتاحدى المقتين تحتين  
ضعفه والآخرى تقابل الآخرى فيستويان وكأحمر متان أو تحتين مع اسود مجزئ دفهما مستويان  
شوبرى (قوله اسود) أي ذو سواد وهو نفس محتم لذاع أو المعنى صفته أنه اسود محتم  
لذاع اهـ سم وقوله أي ذو سواد اعانفسه بل ان اللون لا يوصف بكوره اسود وانما يوصف به  
لدم واللون يوصف بالسواد أو ما قوف محتم الخ فهو وصف للدم لا للون كما اشار اليه سم بقوله  
وهو نفس محتم الخ اهـ (قوله بذال مهملة وعين مهملة) ويقال لذرات السموم لدغ بمهملة  
هجمة وقد نظم ذلك الاجهوري فقال

ولدغ لدى سم باهمال أول • وفي النار بالاهمال لثان فاعرفا  
والانعام في كل والاهمال فيها • من المهمل المثل وحسلاً خلا  
وقوله لثان أي مع انعام الأول وقوله في كل أي انعام الحرفيه واهمالها في ذي سم والنار  
مهمل (قوله فقياس ماسق في الاحداث أن يكون الخ) هذا ظاهر اذا كانا أصليين أما اذا  
كان أحدهما أصلياً والاخر زائداً وتعرفان العبرة بما نخرج من الاصل قياساً على ما ذكر  
في باب الاحداث ومقتضى ما ذكرناه أنه لو كان أصلي وزائداً واشته أنه لا يضمن الاخرى من  
كل منهما حتى يحكم المبيض وليستزقي لو كان أحدهما أصلياً والاخر زائداً اسلمت

في المصطلح  
صفاته الزائده

ومقتضى ما ذكره هناك أنها بمنزلة الأصلين أي فيكون من أحدهما قاتل شيخنا عزري والمعتقد  
أن العبرة بالأصل لا بالرائد الماسم (قوله أي بعد فراغ الرحم) انفسر بذلك لأن كلام المتن  
يشمل الدم الخارج بعد الولد الاقل فقتضاه أنه يعني قفاسلح أنه لا ينبغي قفاسلح ان كان كثر قبله  
حيض بأن حاضت قبل الولد ولم يزد المجموع على خمسة عشر يوما كان حضا والا كان دم فساد  
(قوله من الحمل) أي ولو علقته أو مضغه وهذا لا يسلمان ولادة لأن يقال انهما في حكمها  
وقول الشارع بعد فراغ الرحم من الحمل إشارة إلى أن الولادة ليست بقصد وتعلق بالعلقة  
ثلاثة أحكام فحسية الدم عنها قفاسا وجوب القتل بضررها الصائم وتزيد عليها المضغة  
بأمرين انقضاء العدة وثبوت الاستيلاد ان كان فيها صورة آدمى وقول المصنف عقب الولادة  
ليس بظاهر لأن الشرط أن يكون قبل مضى خمسة عشر يوما من الولادة والافتقار قفاسا لها اذا  
رأته قبل خمسة عشر يوما فإشاد أو أي ابتداء أحكامه من رؤية الدم وزمن التفاسل قبل رؤيته  
لانفس فيه لكه محسوب من الستين كما قاله القليوبي قال ولم أر من حققه قال رأى فلا تثبت  
الاحكام الا من حين خروج الدم قلت وقضية حل المتع قل زول الدم هو كذلك فقد قال  
مر ولو ولدت ولدا جاز وطوها قل غلها اذهو كلفنا به اه (قوله لانه يخرج عقب  
نفس) أولانه من النفس أي الدم يقال في فعله فست المرأة بضم الون وتخصها مع كسر الفاء  
فيهما والضم (اصح) وفي فعل الحيض أي اذا كان نفس عسى حاض فقتت بفتح النون وكسر  
الفاء لا غير ذكر في شرح المذهب (قوله فليس بحيض) محله ما لم يحل بحيض مستقيم على الطلق  
والا كان كل من الخارج مع الطلق أو الولادة حضا أيضا حتى لو استمر الخارج مع الطلق  
وحروج الولد إلى أن اتصل الخارج بالنفس بعد تمام الولادة كان جميعه حضا وان لم اتصال  
النفس بالحيض بدت فاصل طهر بينهما بخلاف ما لو جاز دم النفس ستين فانه يكون  
استحاضة ولا يجعل ما بعد الستين حضا متصلا بالنفس واعتبار المتصل بينهما فيما اذا تأخر  
النفس دون ما اذا تقبم اه ع ش على مر (قوله ومعناه أن لا يكون متراخيا عما قبله)  
وضابط التراخي أن يكون بعد خمسة عشر يوما (قوله والاستحاضة هو الدم) هذا التعريف  
اتخذ منه المعنى اللغوي والشري وعبارة دم قوله والاستحاضة هو لونه السيلان وشرع الدم  
الح (قوله من أدنى الرحم) وهو مستقر الولد من الطرق التي تعرف بها المرأة كون لخارج  
دم حيض أو استحاضة أن تأخذ من فام بها دم كراسور وتلا وتضعه في فرجها فان دخل  
الدم فيها هو حيض وان ظهر على جواربها فهو استحاضة وهذه علامة طينة فقد لا تطفئة  
والا لم يوجد للاستحاضة متعيرة ع ش على مر (قوله سواء أخرح اثر الحيض الح) شامل  
لما تراه الصغيرة أو الياسة قبل أن المستحاضة هي التي يجاوز دمها أكثر من الحيض ويتر عليه  
قدم الايسة والصغيرة يسمى دم فساد لا استحاضة اه وحده الماوردي بما ادخل في  
حيض وما عداه يقال دم فساد (قوله والاستحاضة حدث دم) هذا بيان حكمها الاجل  
وقوله فلا تغ الخ بيان لحكمها التفصيلي (قوله للضرورة) ويجوز وطوها وان كان  
دمها جاريا في زمن يحكم لها فيه بكونها طاهرة ولا كراهة فيه شرح مر وقد وح (قوله  
تقتل المستحاضة فرجها) عارضة شرح المنهج فيجب أن تقتل مستحاضة فرجها فقتلوه

أي بعد فراغ الرحم من الحمل وهي  
قفاسا لا يخرج عقب نفس خرج بها  
ذكر دم الطلق والخارج مع الولد فليس  
بحيض لأن ذلك من آثار الولادة ولا  
قفاسا لتقدمه على خروج الولد بل ذلك  
دم فساد ثم المتصل من ذلك بحيضها  
التقدم حيض (تبي) قوله عقب  
بجسد الباء القضية هو الاصم  
ومعناه أن لا يكون متراخيا عما قبله  
(والاستحاضة هو) الدم (الخارج)  
لصلته من عرق من أدنى الرحم يقال له  
العدا بل مبهمة ويقال بمسيلة كما  
حكاه ابن سدة وفي الصحاح مبهمة وراه  
(في غير أيام) أكثر (الحيض) وغير  
أيام أكثر (النفس) سواء أخرج  
اثر حيض أم لا والاستحاضة حدث  
دائم فلا تغ الصوم والصلاة وغيرها  
مما يمنع الحيض كما رأنا الاحداث  
للضرورة تقتل المستحاضة فرجها  
قتل الوشوء والتهم ان كانت تقيم  
وبعد ذلك تعصبه وتشرأب بعد صبه  
ويكون ذلك وقت الصلاة لانها طاهرة  
ضرورة فلا تصح قتل الوقت كالتيم  
وبعد ما ذكر

بحرقطة فخصه بأن تشده بعد حشو بذلك بحرقطة مشقوقة الطرفين فخرج أحدهما أمامها  
والآخر وراءها ويطبقها بحرقطة تشدها وسطها كالشكة بشرطهما أي الحشو والعصب أي  
بشرط وجوبهما بأن احتاجتهما ولم تأذيهما ولم تكن في الحشو صائفة والأفلا يجب بل يجب  
على الصائفة ترك الحشونها ولو خرج الدم بعد العصب لكثرة لم يضراً ولم تقصر هافيه مضر ٥١  
وقوله فصل مستحاضة أي إن أرادته والاستعملت الانحجار بناء على جوازها في النادر  
وهو الأصح فقصره بالفصل جرى على الغالب شرح مر ويجب في الحشوان يكون داخل الص  
محل الاستحاضة خارجاً عنه لئلا يقصر حامله لتصل بعصب وقوله ولم تأذيهما حال حج في شرح  
العاصب ويصح أن يكتفى في التأذي بالمرقان وإن لم يحصل مع مجع يمس وقوله ولم تكن في الحشو  
صائفة وانما حفظوا على صحة الصوم لاعتلى صحة الصلاة عكس ما فعلوه في ابتلع بعض خط قبل  
القهر وطلع القهر وطرفه خارج حيث حافظوا على الصلاة وجوب رعه مكره ٥٢ وقوم لأن  
الاستحاضة على فزمنة فالظاهر دوماها فلو اعيننا الصلاة لتعدد عليها قضاء الصوم للشو ولأن  
المحذور بها لا يتقن بالكلية فإن الحشو يتمس وهي حاملة للصلاة هناك زى وريته قل على  
الجلال ونصه تنبيه على محاذ كران صلاة الصائفة مع ترك الحشو محض كصومها رعاة الصوم  
انما حصلت بترك الحشو وبذلك علم سقوط استشكل ما هنا من اشتراط الخط الآتية في الصوم التي  
فيها يوم بطلان أحدهما وهي ما أو ابتلع خطا قبل العبر وأصبح صائفاً وطرفه خارج حيث  
راعوا فيها الصلاة بزرعه لصحتها الصوم ببقائه وبطلانها فلا حاجة للعباب عنها بأن الاستحاضة  
على مرمرة رجاء بعد رمعها قضاء الصوم فمثل (قوله وتوصاً) أو تنعيم وعبرة المنهج فتظهر  
(قوله تبادل الصلاة) أي الفرض أما التقل ولا يجب المادية بل هو أفعال بعد سروج وقت  
الفرض زى (قوله لمصلحة الصلاة) وهو من مصلحة الصلاة النافذة ولو مطلقة وإن طال زى  
ذلك أولاً حذر قلت وفي الإيعاب ولها التأخير للرأية القليلة كما اقتضاء كلام الرضة فيعلم منه  
أن فعلها التقل المطلق مضر ٥٢ حل (قوله واستناب رجاعة) لعل المراد ما تحصل به الجماعة  
وظاهر كلامهم وإن طال واستغرق غالب الوقت وإن حرم عليها ذلك ولا يعني أن هذا واضح  
بالنسبة للسترو الاحتاد في القليلة دون غيرها فليحذر حل وقال عشم أي حيث عذرت  
في التأخير لعلم ويطهر لها ساعة الوقت ولا صيقه فبانغت في الاحتاد وأطلب السرة والأبان  
علمت مني لوقت ولا يجوز لها التأخير ولباس حيث منعت صلاتها بذلك الطهر وقد  
الاضغى لجماعة بالمطوية والاكتد مامام فاسق وحلت غيره فيصير التأخير لها ٥٣ (قوله  
وتخصب سرة) راجعاً - سؤذن أما لأنان فليس لها (قوله لم يضراً) وإن حرج الوقت (قوله لمغير  
مصلحة الصلاة) كما كل وشرب (قوله وصوفاً) وتيمها (قوله ويجب الوضوء لكل فرض  
ن) وهذا تثقل ما شئت بوضوء في الوقت لوضوءات نفرض ولا تثقل خارجة أي إن كان  
غير ربقة ذلك لفرض ما رتبة ذلك الفرض وتصلبه ولو حرج الوقت وبه جمع مر بين كلام  
الشيخين متماض في ذلك كما في رسم ويفرق بينهما وبين التيمم بتعدد حدثها ٥٤ حل (قوله  
وكذا يجب لكل فرض تجديب العصابة) أي إن لم تزل عن محلها لم يظهر لهم على جوابها  
ومحل وجوب تجديبها عند تلويحها بما لا يعني منه فإن تلوثاً وتلوثاً بما يلي عنه فقلته

تبادر الصلاة قليلاً للحدث قلوا نزلت  
لمصلحة الصلاة كسيرة عورة واستناب  
جماعة واجتماع في قبلة وذهب إلى  
مسعد وتخصب سرة لم يضراً لها  
لا تعبدك مقصرة وإذا نزلت لغبير  
مصلحة الصلاة فريطيل وضوها  
وتجيب اعادته واعادة الاحتاد تكرار  
الحدث والتعصب مع استغنائها من  
احتمال ذلك بقصدتها على المبادرة  
وجيب الوضوء لكل فرض ولو شذروا  
كلهم بقاء الحدث وكذا يجب لكل  
فرض تجديب العصابة

فأوجب فيها نظر تحديد رابطها لكل فرض لا تغيرها بالكلية اهـ من (قوله وما يتعلق  
 بهما من غسل) أى وحشو (قوله قياسا على تجديد الوضوء) أى إعادة الوضوء الواجبة  
 عليها (قوله يجب الوضوء) أما فى الثانية فظاهر للعادة وأما فى الأولى فلاقا الظاهر من  
 انقطاع عدم عوده فلو عاده من قريب تين عدم وجوب الاعادة عليها كفى المنهج وعبارته وجب  
 طهران انقطع معها بعده وأفيه لان عا دقربا وقال قد حصلته ان وسع زمن انقطاعه  
 الوضوء والصلوة وجب الوضوء ومعهما والا فلا ولا عرة بعدة ولا عهدها (قوله زمانا)  
 قدره دفعها لمرور على المتضمن أن فيه الاخبار بالزمن عن الجسنة وهو الم لازم لان أقل التفصيل  
 بعض ما يضاف اليه وقوله أى مقدار أى بذلك للدخول ما لورائه أثناء يوم أوله فانه يصير  
 بلوغ مثله من اليوم الذى بعده وأوليلة التى بعدها كى يشترط فى أقل الحيض أن تسبل دماؤه  
 بحيث لو وضعت القطنة لتلوثت اهـ ايج وهو منصوب على التغير المحول عن المضاف أى أقل  
 زمنه يوم الخ وانما أثر ذلك التفسير على تقدير المضاف لما فيه من الاختصار لانه ان قدره بين  
 المتضامين فقال وأقل زمنه ففصل بين المتضامين وان آخر البيان عن القر فقال أى أقل زمنه  
 بعد وأقل أى الى طول فاذكروه وأخسر وأولى عرش وفيه ان الفصل بين المتضامين هنا  
 لا يصير لان الفاصل ليس بأجنبي بل هو أخسر وأظهر مما صنعته الشارح (قوله أى مقدار)  
 أشار بذلك الى أن وجود اليوم والليله بمضاهما للفوى غير مراد وأسقط الشارح لفظ متصلا  
 وزادها شيخ الاسلام فقال أى قدرهما متصلا قال هل هو قيدي تحقق الاقل فقط أى لا يتصور  
 الاقل فقط اذا زارت أربعين وعشرين ساعة على الاتصال وأما لوراءها متفرقة فى أيام لا يكون  
 أقل فقط ولا ينافى هذا أقول شيئا أن دما متصلا ينقص كل منها عن يوم وإذا جمع بلغ يوما  
 وليلته على الاتصال فيكون كافيا في حصول أقل الحيض لان الاقل له صورتان أقل فقط وأقل مع  
 غيره ما مع الغالب أومع الأكثر اهـ حل (قوله وأكثره) أى زمانا كفى شرح المنهج (قوله)  
 وان لم تسبل الدماء فى اسناد الفصل للدما إشارة الى قراءة الفصل فوقتين ويجوز بخصته  
 فقوية والتقدير على هذا وان لم تسبل مجموع الدماء على حذف مضاف أى وكان وقت الدماء  
 مجموعها أربعة وعشرون ساعة كافيا لحل ويقال لهذا أقل الحيض لانه قدر يوم وليلته وأكثر  
 لانه وجد فى خمسة عشر يوما (قوله والمراد الخ) لو قال سوا تقدمت البالي على الايام  
 أو تأخرت لكان أولى عما ذكره ولو طرأ فى أثناء يوم أوليلة اعتبر قدر الماضى منهما من السدس  
 عشر اهـ قل (قوله للاستقراء) اذا ضابط ثلث من ذلك لغة ولا شرعا فربيع فيه الى المتعارف  
 بالاستقراء والمراد بالاستقراء انقص وهو دليل على فقدان الثلث وان لم يكن فيه تسع لاكثر  
 الجزئية بل يكفى بتبع البعض وان لم يكن أكثر كما نأخذ اما ما يحيط عليه كلامهم فى الآيات  
 البينات وفى عرش على مذهب تقلال غير مانصه قالوا لان ما لضابطه فى العدة ولا شرع  
 يحصل على العرف وهذا يقتضى تقديم التمسك على العرف وبما قلناه قول لاصول بان الخط  
 يحصل أولا على الشرعى ثم العرف ثم اللغة اهـ ويمكن الجواب بأن العرف يقدم على لغة فى بان  
 مدلول اللفظ وما هنالك ليس منه بل من بيان الضابط المطرد الذى هو كالقاعدة ويجوز أن تسهل  
 الاصول لم يترسوا له أى الضابط ولو أن الشارح قوله للاستقراء مع ذكر اللفظ لكان ذلك

وما يتعلق بهما من غسل قياسا على  
 تجديد الوضوء ولو انقطع معها قبل  
 الصلاة ولم تعد انقطاعه وعوده  
 أو اعتادت ذلك وسع زمن الانقطاع  
 بحسب العادة الوضوء والصلوة  
 بحسب الوضوء وازالة ما على الفرج  
 من الدم (وأقل الحيض) زمن يوم  
 وليلته أى مقدار يوم وليلته وهو أربعة  
 وعشرون ساعة فلكية (وأكثره)  
 خمسة عشر يوما بليلة وان لم تسبل  
 الدماء والمراد خمسة عشر ليلة وان لم  
 تسبل دم اليوم الاول بليلة وان لم  
 انهم أقل النهار للاستقراء وأما خبر  
 أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة  
 أيام فنصف كفى المجموع

في شرح المنهج (قوله ست أوسع) أي وان لم تصل فلأخره هذا إلى هنا فكان أولى (قوله لجر  
أي داود الخ) فيه أن هذا الحديث لا يدل على أن ما ذكره غالب الحيض خصوصاً على القول  
بأنها مستحاضة معتادة فردت لاعتادها وقد يقال قولهم مبيقات حيضهن يدل على أن ما ذكره  
الغالب (قوله لجنة) هي أخت زينة بنت جحش زوجة النبي عليه السلام اه ايج واسم  
أختها أمية بنت عبد المطلب عمة النبي صلى الله عليه وسلم قاله في المصباح وكانت معتادة غير مرة  
اه م ر أي وكانت عاداتها مختلفة فتارة ستة وتارة سبعة بدليل قوله لا ستة أو سبعة أي  
لأنها ترد للعادة وكانت مستحاضة كما رواه الترمذي (قوله تحضي) بفتح الحاء وتشديد الـ  
المفتوحة (قوله في علم الله ستة أيام أو سبعة) أي وتطهرى بقية الشهر كما يدل عليه قوله كما  
تحيض النساء ويظهرن في الكلام حذف كآثره م ر والمراد بعلم الله معلومه أي فعلم الله  
الله وأفي قوله أو سبعة للتوسيع لا للتضييق (قوله كما تحيض النساء) أي غابن كما قاله الشارح  
والمناصب لقوله ويظهرن أن يضطربن في التاء وكسر الحاء وسكون الباء كما في ع ش (قوله  
مبيقات) بدل من ستة أو سبعة أي ومن بقية الشهر المقتدر لأن التقدير تحضي ستة أو سبعة  
وتطهرى بقية الشهر وأخير مبتدأ محذوف أي وذلك مبيقات ع ش على م ر (قوله أي  
الترى) راجع لقوله تحضي وقوله وأحكامه تفسير فالمراد بها ما يحرمه (قوله لأن بحث  
الاولين) أي الشافعي ومن بعدهم فهو اجماع قل (قوله واحتال عروض دم الخ)  
أي والحكم على دم هذه المرأة الفساد أولى من جعله حاضاً فالاجماع اه قل وبشي  
على ذلك ما لو قال الزوج أنه حاض فانت طالق فإنه يقع بغير طهر والدم أي يحكم بوقوعه  
ثم إن استبرأ يوماً وليله فأكثر استبراء الحكم بالوقوع وإن انقطع قبل يوم وليله نادى بدمه  
فلومات قبل يوم وليله فهل يستبرأ بحكمه انطلاق الحكم به ولم يتحقق خلافه أو لا نظر البقاء  
العصمة فيه نظر اه سم قلت والذي يأتي لمر في باب الطلاق استقراره وعيانه ولو علق  
بالحيض وقع بغير دروية الدم حتى لو ماتت قبل مضي يوم وليله أجزبت عليها أحكام الطلاق  
كما اقتضا كلامهم وإن احتل بكونه دم فساد اه ايج (قوله بالمستحاضة) وهي  
سبعة أقسام لانها تأمست أو معتادة وكل منها مرة أو غير مرة والمعتادة المسمرة أما  
ذاكرة للوقت والقدر أو ناسية لهما أو ناسية لاحدهما ذاكرة للآخر (قوله فالضعف  
استحاضة) أي وإن طال علوات يوماً وليله دماً أسود ثم أجزمت استبراء كثيرة فإن الضعيف  
كله مهران؟ كثر الطهر لاحقته زى وقوله والقوى حصص أي مع ضعف أرباعاً تخلله  
كان رأيت يوماً وليله سواد ثم كذلك مرة وقام ثم سواداً وتكبد إلى خمسة عشر ثم أظفت  
الجرة اه زى وعارة اطاف قوله والقوى حصص أي وإن اختلف كان رأيت خمسة  
سواداً وخمسة جرة وخمسة شقرة ثم أظفت انصرفت قبل الصفرة حصص لانها أقوى مما  
يبدعها اه وقوله لم ينقص الخ وهو يوم وليله اه (قوله ولا ينقص الضعيف) قال في الذخائر  
لا يصحاح له الاستغناء عنه ما لأن القوى إذا لم ير على خمسة عشر لم أن لا ينقص الضعيف  
عنها ورده المحب الطبري بأن ذلك إما بدم إذا كان البدن لا يفيضان في الجملة اه  
شورى وقوله في الجملة أي فيما إذا كان دورها أكثر من ثلاثين فيكون القوى خمسة عشر

(وقال به) أي المحب الطبري (ست أوسع) وبفتح  
وباقى الشهر غالب الطهر لغير أبي داود  
وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قال  
لجنة بنت جحش رضي الله تعالى عنها  
تحضت في علم الله ستة أيام أو سبعة أيام  
كما تحيض النساء ويظهرن مبيقات  
حيضهن ويظهرن أي الترى الحيض  
وأحكامه فيما عداهن من عادة النساء  
من ستة أو سبعة والمراد غابن لاستحاضة  
اتفاق الكل عادة ولو اطردت عادة  
أمر أن يان تحيض أقل من يوم وليله  
أو أكثر من خمسة عشر يوماً لم ينفع ذلك  
على الأصح لأن بحث الاولين أتم  
واحتال عروض دم فساد المرأة أقرب  
من نزع العادة المستقرة ونجس المجاوزة  
للمسرة عشر بالمستحاضة فينظر فيها  
فإن كان مبتدأً وهي التي ابتدأها  
الدم عبرة بأن ترى في بعض الأيام دماً  
قوياً وفي بعضها دماً ضعيفاً فالضعيف  
استحاضة والقوى منه حيض  
إن لم ينقص القوى عن أقل الحيض  
ولا جاوزاً أكثره ولا نقص الضعيف عن  
أقل الطهر وهو خمسة عشر يوماً كما  
سألتني وإن كنت مبتدأً غير عبرة بأن  
رعة بصفة واحدة

والضعف أو بمقتضى تكون فائدة شرطاً وبقي شرط رابع وهو أن يكون الضعف متوالياً  
بضلاف ما لورأت يوماً سوداً وبمين أو يوماً أحر وهكذا إلى آخر الشهر فهي فائدة شرطاً  
عما ذكر وساق بيان حكمها شرح المنهج وهو أن حضها يوم وليلة وتحمل الشرط الثالث  
أعني قوله ولا تقص الضعيف الخ إن استمر الحمل فلربما إذا رأت يوماً وليلة أو سوداً أو ستة  
أو سبعة أو سوداً ثم أربعة عشر أحر ثم انقطع الدم فإن حضها هو القوي والضعيف طهر مع  
نقصه عن خمسة عشر كانه عليه رى (قوله أو فقدت) بفتح الفاقس باب ضرب قالوا  
نفقد صواع الملك اهـ اج (قوله فحضها يوم وليلة) أي س كل شهر إن عرفت وقت ابتداء  
الدم والاختصار شرح المنهج قال حل لأن سقوط الصلاة عنها في هذا القدر أعني اليوم  
والليلة متيقن وفيما عداه مشكوك فيه فلا يترك البقن إلا بمثلها وأما ظاهرة من تميز أو إعادة  
لكنها في الدور الأول تحمل حتى يعبر الدم أكثره فتغتسل وتنظف عباد ما زاد على اليوم والليلة  
وفي الدور الثاني تغتسل بمجرد مضي يوم وليلة إن استمرت على فقد الشرط المذكور حل  
ومر (قوله تسع وعشرون) انما حذف التامس السد لأن الحدود محذوف أي وهو  
يوماً أو وقتاً للباقي لأن العرب قلب التائث في أسماء العدد إذا وادت ذلك ومنه قوله تعالى  
يترصن بأصنهن أربعة أشهر وعشراً كما ذكره البرماوى وأما نص على ذلك الرعي من قال  
إن طهرها أقل الظهر أو غالبه ويصطاد فيما زاد على يوم وليلة ولم يقل بقية الشهر مع أنه أخسر  
لأنه لو قال ما ذكرته هو أن المراد الشهر الهلالى الصادق بتسعة وعشرين فيكون بقية ثمانية  
وعشرين وأعلم أن الشهر متى أطلق في كلام الفقهاء فالمراد به الهلال أى ثلاثة مواضع  
في المدة الفائدة شرطاً وفي التحيرة وفي الحمل بالنظر لاقه وغالبه فإن الشهر في هذه المواضع  
عدى أعني ثلاثين كأفاده شيخنا حـف (قوله قدرا ووقتا) أى وإن بلغت سن اليأس أو  
زاد ورها على تسعين يوماً كان لم تحض في كل سنة إلا خمسة أيام فهي الحيض وباقي السنة طهر  
اهـ برماوى (قوله وتثبت العادة) هي تذكر الشيء على نهج واحد كما في البرماوى لكن هذا  
التعريف لا ينطبق على قول الشرح وتثبت العادة بمرّة فلعلّ نسبة الفقهاء لمثل هذا إعادة  
مجرد اصطلاح والافنى اللغى ما يقتضى مثل ما قاله البرماوى في المصباح والعادة معروفة  
سميت بذلك لأن صاحبها يعاودها أي يرجع اليها مرة بعد مرة اهـ (قوله بمرّة) لأنها في مقابلة  
الابتداء وحمل توتها بمرّة إن تختلف في حاضى في شهر خمسة ثم انقضت ردت إلى الخمسة  
فإن اختلفت في شرح المنهج انما ان انظمت ولم تسر انظامها ثم تثبت إلى بمرتين كان حاضى  
في شهر ثلاثة وفي ثمانية وفي ثمانية وفي ربعة ثلاثة وفي انما خمس خمسة وفي السادس  
سبعة ثم انقضت في السابع فعرض على هذا الاتظام أن تجعل حضها في السابع ثلاثاً وفي  
الثامن خمسة وفي التاسع سبعة وهكذا (قوله ولم تحض بينهما) أى القيرو لعددة فإن تحض  
ذلك بينهما على القيرو والعادة جميعاً اج فلو كانت عدتها خمسة من أول شهر وبقيته طهر  
فراة عشرة أو سود من أول الشهر وبقيته أحر حكمه بأن حضها العشرة لانهما الأولى عنها  
أما د تحض بينهما أقل الظهر كان رأيت بعد خمسة عشر ضعفاً ثم حصة قوا بقدر العادة  
حيض نعاذ فلو قوى حيض حـ شرح المنهج أى لأن بينهما ذكراً كلاً قوه لظهور

أو نقصت شرط تميز من شروطها  
السابقة فحضها يوم وليلة وظهرها  
تسع وعشرون سنة الشهر وإن كانت  
معداة فحضر بمرّة بانستولها  
حيض وظهر وهي تحمل قدرا ووقتا  
قدرا اليها ما ذكر أن لم تقص العادة  
المرتبة عليها ما ذكر أن لم تقص بمرّة  
ويحكم لعادة مرة بغير لعادة مخالفة  
له ولم يتخل بينهما أقل طهر لأن التميز  
أقوى من العادة لظهوره

المراد يظهر منه شاهد تعادل عليه (قوله فان نسبت عاداتها قد راو وقتا) هذه نسبي  
متغيرة تعذر مطلقا وأما الذكوة لاحتداما نسبي متغيرة تحيرنا بسبب وقوله متغيرة ونسبي أيضا  
مغيرة لأنها على الأول تحيرت في أمرها وعلى الثاني حيرت الفقيه في أمرها ان قرئت بكسر الباء  
أو حيرها الفقيه ان قرئت بفتحها وهذا قبل تدوين أحكامها في الكتب (قوله وهي غير  
عمدة) الجملة حالية (قوله فكما مضى) ويستقر وجوب تنقيتها على الزوج وان منع من الوطء  
ولا خيار له في فسخ النكاح لأن وطأها متوقع وعقدتها ان لم تكن حاملا ثلاثة أشهر في الحال  
م (قوله في أحكامها السابقة) كتعذر قراءة في غير صلاة أي كحرمة منع وقراءة لأن التمتع  
والقراءة ليسا حكما يقرع عليهما القراءة وان خافت نسيان القرآن لتبكيها من إجرائه على قلبها  
اتفاق الصلوات في مرة مطلقا أي فاتحة وغزرها ولو لم يجمع القرآن لأن حديثها غير محقق في كل  
وقت بخلاف فائدة الطهورين حل وقدل والمراد بالتمتع المباشرة بما بين السرة والركبة  
والحاصل أنها كالخائض في التمتع والقراءة والمكث في المسجد ومس المصنف وجهه وكالظاهر  
في الطلاق والصلاة والصوم والاعتكاف والطواف ومحل جواز دخولها المسجد اذا كان  
لعبادة متوقفة على دخولها كطواف والاعتكاف ولومندوبين واذا أجرت القرآن على  
قلبها فثبت على ذلك لعدمها كإتراءهنا ح ف قال ع ش على م فلو لم يكف في دفع  
النسيان إجرائه على قلبها ولم يتفق لها قرأتها في الصلوات قلنا نعم فقام بها ككتفها بالعبادة متعذرها  
من طول الصلاة والتألفه بآزلة القراءة ويجوز لها القراءة للتعلم لأن فعل القراءة من فروض  
الكليات وينبغي جواز مس المصنف وجهه ان توقف قراءتها عليها واذا قلنا يجوز القراءة  
خوف النسيان فهل يجب عليها أن تقصد تلاوتهما الكبر أو تطلق لحصول المقصود من دفع  
النسيان مع ذلك قلت الظاهر أنه لا يجب عليها ذلك بل يجوز لها قصد القراءة لأن حديثها غير  
محقق والعذر قائم بها فلا تمنع من قصد القراءة المصالح للثواب ثم ان كانت قراءتها مشروعة  
سن السامع لها لم يحرم السلاوة والانسلام كافي ع ش على م وقوله السابقة كل الأولى  
لشارح أن يبدل قوله السابقة باللاحقة لأن أحكامها ستأتي في قوله ويجرم بالمضى وقد يقال  
ان هذه العبارة سرت له من شرح المنهج (قوله لاحتمال كل زمن يتر على الحيز) وان بلغت  
سن اليأس خلافا لما على اه حل (قوله تقتقرنية) بخلاف ما لا تقتقرنية كقراءة  
القرآن خارج الصلاة (قوله كصلاة) أي ولو مندورة وصلاة جنازة وتكفي منها وبسط بها  
الترض ولو بحضرة غيرهما من مطهر ككامل خلافة العلامة الخطيب اه برماوى وقال  
صح كصلاة ولو أول الوقت أو وسطه وما في الخاوى عن الاصحاب من تعيين آخره شأنه وتروك  
لما قسمه من المخرج ولا يلزمها الاقتصار على أقل واجب بل يجوز لها الايمان بسن الصلاة  
المستحبة عليها اخلافا لما في العباب وتصلى خارج المسجد لكن لها دخوله للاعتكاف لانها  
لا تخرجه الا بعدة لا تحصل الا به كطواف والاعتكاف ومحل دخولها المسجد ان آمنت  
تأويله وانما جاز الدخول له مع أم التاب لعدم معصيته خارجة بخلاف نية المسجد  
فلا يجوز لها لدخول لعمالها الا اذا دخلت لقرص غيرها كالاعتكاف وينبغي أن تشمل ذلك  
ما لو أرادت فعل الجمعة وتعذر عليها الاقدام خارج المسجد فيعوز لها دخوله لعمالها ولا يرد على

فان نسبت عاداتها قد راو وقتا وهي غير  
مغيرة فكما مضى في أحكامها السابقة  
لاحتمال كل زمن يتر على الحيز لاني  
مطلق وعادة تقتقرنية كصلاة

ذلك أن الجمعة ليست فرضاً عليها إلا عند دخول المسجد لا يتوصل على كون العبادة التي تدخل  
 لتصلها فرضاً بدليل دخولها للطواف والاعتكاف المتدوين نقله عن عرش وانما  
 طلب منها النقل المذكور لأنه من مهمات الدين فلا وجه لحملها منه (قوله وقتل  
 لكل فرض) ولو صلاة جنازة بخلاف ما تقدم في الجميع حيث جمع بين القرض وصلاة الجنازة  
 بينهم واحداً وفريق أن التيميز يلزم المانع غاية أنه يضعف عن أداء فرضين بخلاف المصرة فانها  
 في كل وقت تحتمل الحيض والطمهر لكن إن كان القبل بالسبب فلا يقمن الترتيب بين أعضاء  
 الوضوء لاحتمال أن واجبها الوضوء وتتويى فيمشرك بين الوضوء والغسل كنية دفع الحدث  
 م ر عزرى قال قل واكتفوا وهم بالغسل صريح في اندراج وضوئها فيه وهو كذا لأنه  
 إن كل غسلها بعد الاقطاع في الواقع فهو مندرج فيه قطعاً والافهوضه بصورة الغسل  
 فقول بعضهم بعدم اندراجها في غسلها لأنه الاحتياط غير مستقيم وبه أيضاً قولهم أنها ألزمت  
 فيه الأكبر كذاها لأن جهل حدثها جعلها كالغاطلة اه والمراد بقول الشارح وقتل لكل  
 فرض أى في وقته كما صرح به شيخ الاسلام في شرح المنهاج قال سم وفيه بحث لأن الغسل  
 لاحتمال الاقطاع واحتماله قائم في كل زمن فلم يقد الغسل بالوقت وأجاب عرش أن احتمال  
 الاقطاع قائم في كل زمن وفرض وجوده قبل الوقت يحتمل الاقطاع بعده فلم يكف به وإنما  
 احتمال الاقطاع بعد الغسل إذا وقع في الوقت فلا جلبة في رفعه ومفهوم قوله في وقته أنها إذا  
 اعتسلت لقائه وأرادت أن تغسل به حاضرة بعد دخول وقتها امتناع ذلك عليها وهو كذلك  
 ويفرق بينها وبين التيميم من أنه إذا تيمم لقائه ثم دخل الوقت صلى به الحاضرة بأن التيميم يلزم  
 عليه بعد تيممه ما ينزل طهارته بخلاف المستحاضة كما ذكره اطف (قوله ان جهل الخ) فان  
 علمه عند الغروب لم يلزمها الغسل في كل يوم وليلة الا عند الغروب وتصل به المغرب وتوضأ  
 لباقي القرائن لاحتمال الاقطاع عند الغروب دون ما عداه قال في شرح المنهاج وقوله  
 لاحتمال الاقطاع فيه أن القرض أنه اعلمت الاقطاع عند الغروب لم عبر بالاحتمال وأجيب  
 بأنه عبر به لاحتمال تغير عادته لكن كان المناسب التعبير بالظن لا بالاحتمال اه (قوله وقصوم  
 رمضان) أى وجوبه وكذا صوم كل فرض ولو بدوامه أو لها صوم النفل بالاولى من صلاته  
 ولا يلزمها التداً أن أفطر ترضاه لاحتمال كونها حائضاً وقراً رمضان في كلام الشارح يمنع  
 الصفر كما هو المحفوظ وفيه أنه لا يمنع من الصفر الا إذا أريد به رمضان سنة بعينه وهذا البرد  
 بذلك بل المراد به رمضان من أى سنة كانت الا أن يقال المانع لرمضان من الصفر لعبة  
 والزيادة والعلية باقية وان أى سنة فهو معرفة دائماً لأن المراد منه ما بين شعبان  
 وشوال من جميع السنين فيكون علم جس عرش على م ر مع زيادة قمر البرماوى (قوله  
 لاحتمال أن تكون طاهراً) أى في جمعه (قوله ثم شراً كلاً) لم يتل كملين لأن رمضان قد  
 لا يكون كلاً ولو قال كملين كافى المنهاج لكان مستقيماً لاجل قوله في فصل لها من كل أربعة  
 عشر لأن الناقص يحصل لها منه ثلاثة عشر فقط فتأكل وعبراً شرح م ر قال كلاً في رمضان  
 قد نفرض حصول الاربعه عشر لبقاء اليمين فان كان رمضان ناقصاً حصل لها منه ثلاثة  
 عشر والنقص منه بكل حال ستة عشر يوماً اه (قوله ان لم تقعد) أى قبل التيميم وبشارة

وقتقتل لكل فرض ان جهل وقت  
 اقطاع الدم وقصوم رمضان لاحتمال  
 ان تكون طاهراً ثم شهر استحالة  
 فيصل لها من كل شهر ربعة عشر  
 يوماً فيبقى عليها يومان ان لم تقعد  
 الاقطاع ليلان اعتاده



شرح المنهج ان لم تعدد الانقطاع ليلا بان اعتاده نهرا أو وشكت لاحتمال أن تحيض أكثر  
الحيض ويطرأ الدم في يوم أو ينقطع في آخر فيفسد ستة عشر يوما من كل من الشهرين ١٥  
(قوله لم يبق عليها شيء) أي لأن رمضان كان تاما فقد حصل لها من كل خمسة عشر وان  
كل ناقصا أربعة عشر من رمضان وخمسة عشر من الآخر ١٦ برماوى (قوله من غيبة  
عشر) هي تكتب بالالف ان كان فيها ثمانية أو ثمانية عشر لم تكن فيها بان كان العدد  
موشا لظن ان ثبت بالياء فقلت ثنى عشرة فغير ألف والاقبال الف نحو ثمان عشرة قاله ابن قتيبة  
في أدب الكاتب سم على المنهج ويشافيه قول المصباح اذا أخفت الثمانية الى مؤنث  
ثبتت الياء ثبوته في القاضى وأعراب المقوس تقول جاءنى ثمانى نسوة وثمانى مائة  
ورأيت ثمانى نسوة فظهر الفحة على الياء واذا لم تضاف قلت عندي من النساء ثمان ومرت  
منهن بثمان ورأيت ثمانى واذا وقعت في المركب تغيرت بين سكون الياء وقصها والفتح أنصح  
بقال عندي من النساء ثمانى عشرة امرأه وتحذف الياء في لغة بشرط فتح النون فان كان  
العدد ومذكرا قلت عندي غيابة عشر بابنت الهاء ١٧ فليفرق في ثبوت الالف بين ثبوت  
الياء وحذفها وقد يقال لامناقة لأن كلام ابن قتيبة في حذف الالف خطأ ولا يلزم منه  
حذفها في اللفظ وكلام المصباح اعلمه فيما ينطق به فيهما من الحروف ١٨ ع ش على م ر (قوله  
في فصلان) لأن الحيض ان طرأ في الأول منها فغايته أن ينقطع في السادس عشر فيصح لها  
اليومان الاخيران وان طرأ في الثاني صح الطرفان أى الأول والاخير وفى الثالث صح الأولان  
أوفى أثناء السادس عشر صح الثاني والثالث لانهما أقل الأربع عشرة التي هي أقل الطهر مع  
اليوم الملقق من الأول والسادس عشر بناء على انقطاع الحيض وطريقها فاذا طرأ في أثناء  
الأول ينقطع آخر وفى أثناء السادس عشر ولم يصح الأول لأن القرض أن الحيض طرأ في أثناءه  
أوفى السابع عشر صح السادس عشر والثالث أوفى الثامن عشر صح للذان قبله شرح المنهج  
بزيادة (قوله فان ذكرت الوقت الخ) والذاكرة للوقت كان تقول كان حاضى بدئى أول  
الشهر فيوم وليلة منه حاضى يقين ونصفه الثاني طهر يقين وما بين ذلك محتمل الحيض والطهر  
والانقطاع شرح المنهج أى تقتل فيه لكل فرض والذاكرة للقدركان تقول كان حاضى  
خمس في العشر الاول من الشهر لا أعلم ابتداءها وأعلم أى في اليوم الاول طاهر فالسادس  
حاض يقين والأول طهر يقين كالعشرين والاخيرين والثانى الى آخر الخامس محتمل الحاض  
والطهر أى قترض أكل فرض ولا تقتل والسابع الى آخر العاشر محتمل لهما وللانقطاع لانه  
ان طرأ الحيض في الثاني فينقطع في السابع وان طرأ في الثالث انقطع في الثامن وان طرأ في  
الرابع انقطع في التاسع وان طرأ في الخامس ينقطع في العاشر فتقتل لكل فرض فيها انما  
لا تقتل الا عند احتمال الانقطاع (قوله والاطهر أن دم الحامل حاض) وهو قول مالك  
والشافعى في أربع قوليهما انها تحيض وقال أبو حنيفة وأحمد ان الحامل لا تحيض وماتراه  
من الدم فهو دم فساد وقاعدة الخلاف أنها على الأول لا تصوم ولا تلزمها الصلاة وعلى الثاني  
تصوم وتصلى (قوله والمقامين دماء أقل الحيض) أى قدرا أقله لا يتصور هنا أقله مع النقاء  
قل ومراوده الاقل في ضمن الاكثريين يوم وليلة لانه يعتبر بالاتصال في اليوم وليلة فلا

لم يبق عليها شيء وإذا بقي عليها يومان  
قصوم لهما من ثمانية عشر يوما ثلاثة  
أولها وثلاثة آخرها في فصلان فان  
ذكرت الوقت دون القدر وبالعكس  
فليقين من حاض وطهر حكمه وهي  
في الزمن المحتمل الحاض والطهر كالسنة  
لها فيهما طهر والاطهر أن دم الحامل  
حاض وان وادت متصلا بآخر ولا  
يحتمل نقاء لا طلاق الآية السابقة  
والاخبار والنقاء بين دماء أقل الحيض  
فأكثر حاض تبعا لها بشرط

وهي أن لا يجاوز ذلك خمسة عشر يوما لم تقص الدما من أقل الحيض وأن يكون ٢٢٢ التقاء محتو شابين ذي حيض فإذا كانت ترى وقتا

دما وقتا تقاها واجتفت هذه الشروط  
حكمتا على الكل بأنه حيض وهذا  
يسمى قول السبع وقيل إن التقاء طهر  
لان الدم اذا دل على الحيض وجب ان  
يدل التقاء على الطهر وهذا يسمى قول  
اللقط (وأقل دم) (النفا من جهة) أي  
دفعه وعبارة المتأخرين لطفة وهو زمن  
الحيض وفي الرواية وأما لطفة لاحتلا  
أي لا يتقدم بل ما وجدته وأقل دم  
يكون تقاسا ولا يوجد أقل من جهة  
فالمراد من العبادات كما قاله  
في التقليد واحد وتقدم تعريف  
النفا لطفة واصطلاحا ويقال لقأت  
النفا نفسه بضم النون وبفتح القاء  
وجهها نفا من لطفة لا لاحتلا  
لغمتها نفا قال تعالى وإذا العنبر  
علقت و يقال في فعله نفت المرأة  
بضم النون وفعلها بكسر الكاف  
والضم أنقص وأما الحائض فقال  
فيها نقت بفتح النون وكسر القاء  
لا غرض كوفي المجموع (وأكثره ستون  
يوما) بل بالهاء (وقال أبو يعقوب)  
بل بالياء اعتبارا بالوجود في الجميع كما  
مر في الحيض وأما خبره أي داود عن أم  
سلمة كانت النساء قبيل على عهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين  
يوما فلا دلالة فيه على نفي الزيادة أو الجهر  
على الغالب واختفى في أوله قبل بعد  
خروج الولد قبل أقل الطهر فأوله فيها  
إذا تأخر خروجه عن الولادة من  
الحرج لانها وهو ما صحه في التحقيق  
وموضع من المجموع عكس ما صحه  
في أصل الروضة وموضع آخر من  
المجموع وقضية الاخذ بالاول أن

يصور التقاء حبيذ والمحمل أن في قوله والنفا من دما أقل الحيض الخ مساعمة لما عرفت أن  
الأقل يستمر فيه الاتصال فلا يتصور أن يكون فيه تقاطع فكان الأولى أن يقول والتقائين  
دما أكثر الحيض أو بالغالب الخ لما عرفت أن الأكثر والغالب لا يشترط فيما الاتصال فيستمر  
فيهما التقاء بين دميهما (قوله وهي أن لا يجاوز الخ) أي لا يجاوز التقاء مع الحيض النقي معه  
خمس عشرة يوما وحده لأنه إذا جاوز خمسة عشر يكون استعاضة لاحضا (قوله وقيل  
إن التقاء طهر) ضعيف وعليه مقصود ومصلحة فيه ولا تضي العقبة يتكرر (قوله اللقط)  
بالقاف والطاء المهملة كالنصر ويقال في فعله لقط كنصر اه مد (قوله وأقل النفا من  
من جهة) أي بشرط أن يكون قبل تمام خمسة عشر يوما والافه حيض (قوله أي دفعه)  
بضم الدال ان أي دفعه المنفوع وبضمها ان أي دفعه من الدفات كما قرره شيخنا لكن المناسب  
هنا الاول لأن الكلام هنا في النفا الذي هو الدم لا خروجه (قوله لطفة) وهو النسب  
بعده وهو قوله وأكثره ستون يوما لأن الكل زمن يختلف قول المتن جهة أي دفعه لا تناسب  
لانها ذات وما بعدها زمان قال العلامة حل وانما عدل عن هذا الانسب لان ما ذكره تقصير  
لطفة النفا من التي هي الدم لاؤه (قوله كما قاله في التقليد) كتاب لابن دقيق العيد (قوله  
واذا العنبر علقت) يعني النوق الحوامل التي أقي عليها عشرة أشهر من حملها واحدتها عشرة  
علقت تركت حملها لاراع وقد كان ما لا يزيد لانها لم يكن مال أعجب اليهم منها لما  
جاءهم من أهوال القمامة اه خازن وقوله لما يهيم على لقوله علقت (قوله وأكثره ستون)  
الاولى تأخره عن الغالب اعتمد شيخنا كابن جبر ان أول المدة من رؤية الدم لامن الولادة قال  
والا لزم أنه لو تأخر رؤية الدم عن الولادة أي دون خمسة عشر يوما كان زمن النفا فاما فيجب  
عليها ترك الصلاة وقد صحح في المجموع أنه يصح غسلها عقب ولادتها أي الحالية عن الدم اه  
ومقتضاه أنها تضي حبيذ وفي كلام البقعي ان شاء الله تعالى والاربعين من الولادة  
وزمن النفا لا نفا من فيه وان كان محسوبا من مائة أي عددا لا حكما أي فعلها قضاء الصلوات  
الفاصلة فيه قال ولم يكن حق هذا أي لا الحكم ثبت من رؤية الدم والمدة من الولادة وسأقي  
في الشارح قال جيعي شرح العباد واداعى البقعي حساب القام من الستين أي والأربعين  
من غير جملة نفا ساقية تدافع بخلاف جعل ابتداء النفا من الدم اه حل ومقتضى حساب  
زمن النفا من الستين عدم وجوب القضاء اذ كف تقضي بعض مدة النفا اه وعند  
الحنفية أن أكثره أربعين يوما كاذ كوفي الكثر (قوله بالوجود) أي استقراء ما وجد من نفا من  
النساء قيل (قوله لى سلمة) هي روضة التي كتبت بها سلمة بن ابي سلمة كانت قبل التي  
عند أبي سلمة عند الله بن عدا الاسد (قوله تجلس) أي تدوم (قوله قبل بعد خروج الولد الخ)  
يقضي أن فيه خلافا اذ اقل الدم عقب الولد مع أنه أمر متفق عليه حبيذ وانما الخلاف في قوله  
وأوله فيها تأخر خروجه الخ فكان الأولى حذف قوله قبل الخ ويقول واختلف في أوله فيها إذا  
تأخر الدم عن خروج الولد فقبل من الولادة وقبل من نزول الدم لأن الشارح لم يذكره  
فقبل الخ مقابلا وأيضاً قوله وقبل أقل الطهر يصدق تأخر الدم عن نزول الولد فيقتضي أن  
قوله النفا من خروج الولد في نفا قوله فأوله الخ تأمل وقوله البقعي كسر القاف كما

في القاموس نسبة الى بلقيته بضم الموحدة وسكون اللام وكسر القاف وسكون المثناة التحتية  
 بعد هانون فربما يصحرا ه ايج (قوله لكن صرح الخ) معتمد من النقاء نفاس من حيث العدد  
 لامن حيث الحكم (قوله وزين النقاء لانفاس فيه) أي من حيث الحكم والاحكام من حين  
 رؤية الدم (قوله ولم آمن حق هذا) من كلام البلقيني (قوله ومقتضى هذا) أي قول البلقيني  
 أي قوله وزين النقاء لانفاس فيه (قوله أنه يلزمها) اعتمد هذا شيخنا مر وجوزوا نزولها  
 واعتمد فطر هامن الصوم وخالفه الشارح في الاقوال وهو الوجه الوجهه خصوصاً مع سلامته  
 من بعض الاحكام قل والحاصل أن الاقوال ثلاثة ابتداءً ومن الولادة عدداً وحكا الثاني  
 ابتداءً ومن انطروح عدداً وحكا الثالث ابتداءً من انطروح من حيث أحكام النفاس وأما  
 العدد فمخصوصاً من الولادة وهذه الاقوال في ذاتها أخرجه عن الولد وكان ينسبها قاموا ما  
 اذا خرج الدم عقب الولد فلا خلاف فيه وفيه على الاقوال أنه على الأول فيحرم التسع بها  
 في زمن النقاء ولا يلزمها قضاء الصلاة وأما على الثاني فيبوز التسع بها في مدة النقاء ويجب  
 عليها قضاء الصلوات في مدة النقاء وكذا على الثالث (قوله في هذه المدة) أي مدة النقاء (قوله  
 ومقتضى قول النووي الخ) هذا ضعيف ويجب عن ذلك بأن الحكم بالبطان لكون الولادة  
 مظنة خروج الدم وعدم جريان الاحكام لعدم تحققه تأمل مرحوي (قوله وهذا هو المعتقد)  
 أي عند المؤلف والذي اعتمد مر جواز اولها بلا غسل لأن هذا حكمه حكم الجنابة اه ايج  
 (قوله كالجنب) أي كل امرأة الجنب لانه يسوي فيه المذكور والخوت (قوله محله اذا رأت  
 الدم الخ) ضعف والمعتقد أن الولادة مبطله للصوم مطلقاً وبعبارة قل هذا الحل لمحل له لأن  
 الولادة مظنة لدائها اه قال مر في باب الصوم ولو ولدت ولم ترد باطل صومها كما يحصيه  
 في المجموع والتحقيق ولا فرق بين أن تراه قبل خمسة عشر يوماً ولا فاعلة بطلان الصوم بالولد  
 الحائض سواء كان لها نفاس أو لا دم (قوله أي بوسهل الخ) وهذه لا تظهر الا فيمن تحض  
 أكثر الحوض وتنفس أكثر النفاس وبالسنة لغيرها لا تظهر اه قال بعض العلماء أو بوسهل هذا  
 كان من أكثر الشافعية وكان في زمن امام الحرمين وكان شاخراً فكان اذا طلع لما ظن أنه بليس  
 قصص زوجته فاتفق لذهات يوم أنه كلن را كما جازا معروداً من غير برذعة وعليه قصص زوجته  
 فكلمه السلطان في ذلك فقال أو بوسهل أما زكري الجار معروفاً فقد ثبت أن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ركب كذلك وأما ليس قصص زوجته فاعدم قصص عندي غيره فواؤه الملك في شيء من  
 بيت المال فلم يوافق وتركه اه قلت وهذه سمة التوسلين وسيم الصالحين اه ايج (قوله  
 أن المني يمتك في الرحم أربعين يوماً لا يتغير) وأصل ذلك أن ماء الرجل اذا لاقى ماء المرأة في الجماع  
 وأراد الله أن يخلق منه جنيناً هاهنا أسباب ذلك لاز في رحم المرأة فتبر قوة انبساطه وورود  
 ماء الرجل حتى يتشرب في جسدها وقوة انقباضه بحيث لا يسيل من فرجها مع كونه منكوساً  
 وفي معنى الرجل قوة الفعل وفي معنى المرأة قوة الافعال فعند الامتزاج يصير معنى الرجل كالانفصة  
 للين وقيل في كل منهما قوة فعل واتفعال لكن الأول في الرجل أكثر والمرأة بالعكس وزعم كثير  
 من أهل التشريح أن معنى الرجل لا أثر له في الولد الا في عقده وأنه انما يكون من دم الحوض  
 ويرد حديث أن الله تعالى يخلق عظام الجنين وغضاريفه من مني الرجل وقوله وغضاريفه أي

لكن صرح البلقيني بخلافه فقال  
 ابتداء الستين من الولادة وزين  
 النقاء لانفاس فيه وان كان محسباً  
 من الستين ولم آمن حق هذا اه  
 ومقتضى هذا أنه يلزمها قضاء المدة  
 من الصلوات المفروضة في هذه المدة  
 ومقتضى قول النووي انها اذا ولدت  
 ولم يبق باطل صومها أنه لا يجب عليها  
 ذلك ويحرم على حليلها أن يستمتع بها  
 عاين السرة والركبة قل غلبها  
 وهذا هو المعتقد اما اذا لم تزل الدم الا بعد  
 خمسة عشر يوماً فأكثر فلا نفاس لها  
 أصلاً على الأصح في المجموع وعلى هذا  
 جعل النزوح أن يستمتع بها قبل غلبها  
 كالجنب وقول النووي في باب الصيام  
 انه يسيل صومها بالولد الحائض محله  
 اذا رأت الدم قبل خمسة عشر يوماً  
 (قائده) اه أي بوسهل الصلوات  
 معنى لطفاً في كون أكثر النفاس ستين  
 يوماً التي يمتك في الرحم أربعين  
 يوماً لا يتغير ثم يمتك مثلها علة ثم مثلها  
 مضغة ثم ينفع فيه الروح كما جاء في  
 الحديث الصحيح



(وأقل) نزع (الطهر) الصالح (بين الحيضين خمسة عشر يوما) لأن الشهر غالباً لا يتجاوز عن حيض وطهر وإذا كان أكثر الحيض خمسة عشر يوماً لم يكن أقل الطهر كذلك وخروج ٢٢٤ بقوله بين الحيضين الطهر بين الحيض والنقاس فإنه يجوز أن يكون أقل من

(قوله) فإنه يجوز أن يكون أقل من ذلك) وكذا بين فاسد صورته أن يعاها بعد الولادة وهي  
نفسا تحصل من ثلثا أن النفس لا ينزع العلوق ويستقر النفس من مدة يكون الحمل فيها علقته ثم  
يقطع دون خمسة عشر يوما فتعاقب في عقب النفس ١٥ (قوله) ولا حد لأكثره) أي الطهر  
لا يحد كونه بين حصتين وهو راجع للتعقيد دون فسخه وهو كونه بين حصتين (قوله) وأقل  
زمن يخص الخ) قال الحافظ في فتح الباري وقد ذكر الشافعي أنه رأى جدة بنت إحدى وعشرين  
سنة وأنها حاضت لاستكمال تسع ووضعت فتلا استكمال عشر ووقع لها مثل ذلك ١٥ يجوزوه  
(قوله) غيرة) هو بالرفع صفة تسع وبالجر صفة لسنين وبالتصديق الحال من المضاف إليه وهو  
من الجائز لا المنع والسنة القمرية ثلثمائة وأربعة وخمسون يوما وخمس يوم وسدس بخلاف  
العددية قائم ثلثمائة وستون يوما لانقص يوما ولا تزيد ١٥ زى قال عبد الله بن عمر القليبي  
السنة والعام وجعلوها بمعنى قال ابن الجواليقي وهو غلط ادلسه من أي وقت عدته إلى  
مثله والعام لا يكون الاشتاء وصفه ونحوه في التهذيب وقال الراغب استعمال السنة في الحول  
الدينية السنة والجذب والعام لمفاهة الرخاء والخصب وبهذا أظهر التكة في قوله تعالى  
ألف سنة الا خمس عاما حبسه عن المدة التي بالعام وعن المستفي منه بالسنة ذكره ١٥  
السيوطي في الاتفاق (قوله) للوجود) أي للاستقرار وعبره للثبوت وإشارة إلى أنها  
بمعنى واحد ١٥ د (قوله) لأن ما ورد الخ) كان الأولى حذفه لأنه يقتضي أن زمن الحيض  
يرجع فيه للعرف كالقبض والحرز وليس كذلك بل يرجع الاستقراء من الأعم (قوله) كالتبصير  
أي قبض المبيع ومقتضاه أن المراد بالوجود هنا العرف وليس كذلك وإنما المراد بالوجود هنا  
الاستقراء والتبصير على الامام الشافعي رضي الله عنه فعل الشارح اشتبه عليه محل العمل  
فمثل (قوله) والحرز) أي حرز المال في السرقة فإنه يرجع فيه للعرف (قوله) بما لا يسع  
حصاصا وطهرا) كان رأيه وقد بقي من السنة التاسعة خمسة عشر يوما فمثل (قوله) ولورأت  
الدم) كان رأيه وقد بقي من التسع غايعة عشر يوما وامتد الدم إلى أن بقي من الشهر عشرة أيام  
مثلا ١٥ ا ج فيكون الدم استمر ثمانية أيام الثلاثة الأولى منها دم مسالام أقبل زمن إمكان  
الحيض والنجسة الأخيرة حصص لها بعد زمن الإمكان وكان رأيت الدم عشرين يوما  
فثبت من السنة التاسعة فالثلاثة الأولى دم مسالام أقبل زمن الإمكان والنجسة عشر حصص  
لها بعد زمن الإمكان وكان الأولى أن يقول ولورأت الدم بماء التبريع (قوله) شر وطه  
الماتة) أي لا يتصل عن يوم وليسه ولا يجمعا وزجعة عشر مراد بالمع موقوف الواحد (قوله)  
ولا حد لأكثره) وأما ما لم يثبت فيحيض فيه المرأة فمشرورة سنة ويدل على ذلك ما ذكره في  
باب النجاس من أنه لو استرى جارية فوجدها لم يخص فإن كان سنها دون العشرين لم يثبت الحمار  
والأبأن كان عشرين رجا كدفعه الحمار وعلوه بأن ورد دفعها هو الغالب زى (قوله)  
وأقل زمن الحمل الخ) ذكر الحمل الاستطراذ (قوله) رجل صدق) أي صادق أو وصدق  
أو وهن الصدق مائة وصارة حل في السيرة ذكر أن مالكاً رضي الله عنه مكث في  
بطن أمه ستين وكذا الصالح بن إبراهيم التاتبي مكث في بطن أمه ستين وفي المحاضرات  
الجلال السيوطي أن مالكاً مكث في بطن أمه ثلاثين (قوله) ويحرم بالحيض) وشبهه  
النفس

ذلتوا، فقدم الحوض على النفاس  
إذا قلنا أن الحمل يحض وهو الأصح  
أم تأخر عنه وكان طرقة بعد بلوغ  
النفاس أكثره كافي المجموع أما إذا طرأ  
قبل بلوغ النفاس أكثره فلا يكون  
حضا إلا إذا قلص بينهما خمسة عشر يوما  
ولا أحداً لكثرة أى الظهر بالإجماع  
فقد لا تحيض المرأة في عمرها الأمرة وقد  
لا تحيض أصلاً (وأقل زمن) أى سن  
(تحيض فيه المرأة) وفي بعض النسخ  
الجافية (تسع سنين) قرية كافي المحرر ولو  
بالبلادة النادرة للوجود لا تهاورد في  
النسب ولا مائة فشرى ولا لقوى  
يتبع فيه الوجود كالقبض والحز قال  
الشافعي رضي الله تعالى عنه أعجل من  
سمعت من النساء يحضن نساء تهامة  
يخصن لتسع سنين أى تقرب بالتحديد  
فتساع قبل تمامها بالإبصار حضا  
وطهر أدون ما بهما ولو رأت الدم أياما  
بعضها قبل زمن الامكان وبعضها به  
يجعل الثاني حضنا وجدت شرطه  
المادة (ولا أحداً لكثرة) أى السن يجوز  
أن لا تحيض أصلاً كما مر (وأقل زمن  
الجل ستة أشهر) ولطفتان لحظة للوطء  
ولحظة للوضع من امكان اجتماعهما  
بعد عقد النكاح (وأكثره) أى زمن  
الجل (أربع سنين) وغالبه تسعة أشهر  
لاستقرارهما كما أخبر بوقوعه الشافعي وكذا  
الإمام مالك حكى عنه أيضاً أنه قال  
جاءتنا امرأة أم محمد بن جحلان امرأة صدق  
وزوجها رجل صدق جلت ثلاثة أبطن  
ثلاثي عشرة فسمت تحمل كل بطن أربع  
سنين وقد روي هذا عن غير المرأة  
المذكورة ثم شرع في أحكام الحيض  
فقال (ومعهم ما لحض) ولو أنه

التفاس ويسأل أن حكمهما واحد الا في ثلاثة أشياء وهي أن الحصى تعلق به البلوغ والعفة  
وتسقط بأقله الصلاة بخلاف التفاس (قوله غناية أشياء) أي بعدد من الحصى وحده  
واحد أمّا إذا عد كل منهما واحدا كانت تسعة وهذا بحسب ما ذكره المصنف والألفاظ  
يحرم بالحصى أكثر من ذلك فمن ذلك طلاقها وطهرها بالماء أو بالتميم قبل انقطاع الدم الا في  
أغسل الخمج فقد قال العلامة حر وعما يحرم عليها أي الحائض الطاهرة عن الحدث بقصد  
التصديق عملها بالحرمة تسلا عنها فان كان المقصود النظافة كغسل الخمج لم يمنع ولا يحرم على  
الحائض والنفساء حضورا والمختص على المعتد خلافا لما في العباب والروض وعليه يشرى  
باعتناع ملائكة الرحمة من الحضور عنده بسببها (قوله الصلاة) ابتداء ودواما وتعد الصلاة  
منها ومن الحنب والحدث كبيرة واستحالة كفر بخلاف نفوس معصية وحده قل قلت  
محمل الكفر بالاستحلال اذا كان الحدث مجمعا عليه معلوما من الدين بالضرورة كحروج  
البول والغائط والاكل وشي من فلا يكسر حواشي في باب الرقة اه اح أي فان الممس والممس  
لا ينقض عند الحنفى (قوله فرضها) ومنه الجنابة ايج وصرح بذلك الحلال المحلى قال  
قل عليه نص علم الانبائها لا تنهها الصلاة عرفا وذلك لا يحث بها من حلف لا يصلي وقد كاعلى  
الشيخ والطبري القائلين بصحتها مع الحدث لا نهاء وهو لا يتوقف على طهارة اه (قوله  
وكذا صيغة التلاوة) فكل مدحولها لكونه ليس ملائمة حقيقة وسكت عن مبدوء السهو  
لكونه في ذم الصلاة هذا والمراد بالحرمة وعدم الاعتقاد ع ش قال النووي في المجموع  
وما عده عوام الفقهاء وشبههم من مبدوءهم بين يدي المشايخ حرام بالإجماع ولو طهارة وتوجه  
الى القسمة وقد قيل أن ذلك واضح وتقرّب وكسر نفس وهو خطأ فاحش فكيف يتقرّب  
الى الله سبحانه وتعالى ولما اعتد بعضهم بقوله تعالى ورفع أبويه على العرش وشرفاه سبحانه والاية  
منسوخة أو موقوفة بالركوع ولعله كان غير حرام في شريعته وقال ابن الصلاح هذا السجود  
من عظام الذنوب ويحتمل أن يكون كرها أو مثله بلوغ حد الركوع عند الامراء قلت وليس  
من ذلك تقبيل أعقاب الاولياء أو إيتهم بقصد التبرك كما أفتى به شصنا سدي محمد الشورى  
تعاقدوا ويخيه حر ويعدم الكراهة وان جزم بها مع بقاها في الخطية خلافا لمن زعم  
الحرمة بل بالغ أحد من تسمية الحنبلي غلظ لمكفر أو تبعه على ذلك كثيرون فقد رده السكي أشنع  
ردى كتاب شفاء الاسقام فزاد الله خبرا ووجه اه رجائي وانما قال ويحتمل الخ ولم يجعله كرها  
حقيقة لأن مجرد السجود بين يدي المشايخ لا يقتضي تعظيم الشيخ كعظيم الله عز وجل بحيث  
يكون معبودا والكفر بما يكون اذا قصد ذلك اه كافي ع ش على حر (قوله والصوم)  
ابتداء وهو ظاهر ودواما يحتمل ملاحظة الصوم فالنظر حينئذ أن لا تلاحظ أهم لصاحبه  
ولا يجب عليها بعد طرق دم الحصى تناول مفطر ع ش ويحرم الصوم إجماعا ولو لم يكن ليس  
اذا صاحبت المرأة لم تنسل ولم تنصم والوجه أن عدم انعقاده منه لم يقل الحنفى خلافا للامام  
لأن خروج الدم معصوف والصوم ضعف أيضا فلو أمرت بالصوم لاجتمع عليها معصقان  
والشارع فاطر الرأى حفظ الأبدان ولا تناب على التبرك بخلاف المربص اذا ترك الوافل حيث  
يناب وقرى بأن المربص ينوى أن يعمل ان كان محصيا مع ضاء أهلية ولا كذلك الحائض

(غناية أشياء) الاقل (الصلاة) فرضها  
وفعلها وكذا صيغة التلاوة والشكر  
(و) الثاني (الصوم) فرضه ونقله

شرح م ر وقوله لا تناب على الترتل أى مالم تقصدا امتثال الشارع وإلا فتناوب اه اج  
 والمناسبتى الفرق بينهما وبين المريض أنهم لا تناب على العزم على الفعل لو كانت طاهرة بخلاف  
 المريض فإنه يثاب على عزمه على فعل الترتل لو كان صحيحا وقوله أليس إذا صاحبت المرأة  
 استغفام تقريرى وهو جواب سؤال من قالت حين قال صلى الله عليه وسلم النساء ناقصات  
 عقل ودين أمّا نقصان العقل فتأهدها أمّا نقصان الدين فمن وجهه بقوله أليس إذا صاحبت  
 المرأة الخ وقوله ناقصات عقل المراضة العقل الدية لأن دية المرأة نصف دية الرجل وقيل لأن المراد  
 بالعقل تحمل الدية عن الجاني واعتراض بأن التحصيل منتف أصلا لأنه موجود وناقص وبعضهم  
 حمله على العقل القرزى والظاهر أنه المناسب للمقام لأن المقام مقام الذم للنساء وقوله ودين  
 انظر وجه كون ترتل الصلاة والصوم في حال الحيض نقصان الدين مع أن الترتل واجب عليها  
 وتناوب عليها من حيث أهم آتية واجب الآن يقال إنها ناقصات دين بالنسبة للرجال من  
 حيث أن هذا الزمن لا يتعدون فيه فأطلق عليه من هذا الاعتبار (قوله) ويجب قضاء الصوم  
 الفرض بخلاف الصلاة ونسجه قضاء مع أنه لم يسبق له علم مقتضى الوقت لأن القضاء بأمر  
 جديد أعماحو بالنظر بصورة فعله خارج الوقت كما قاله جى أى فلا يراد أن القضاء ماسق لفعله  
 مقتضى الوقت وقضية هذا أنه لا يسي قضاء حقيقة والذي في الأصول أنه يسمى بذلك حقيقة  
 اه (قوله أى الحيض) من كلام الشارح (قوله والنزوى) بالجر عطف على ابن الصلاح  
 فكل من ابن الصلاح والنزوى نقل عن البيضاوى ويدل على ذلك قول الشارح الآتى اه  
 وفي حاشية م ر قوله والنزوى أى ونقل النزوى وهو غير طاهر بل الطاهر أنه بالجر كما قرره  
 شيخنا العتماوى (قوله عن البيضاوى) وهو غير لقصر لأنه أبو بكر محمد بن أحمد بن  
 العباس واسم القسرا ناصر الدين وهو متأخر عن الشيخين بخلاف البيضاوى المذكور فإنه  
 من تقدم عليهما م ر (قوله وعن ابن الصلاح) عبارة شرح الروض وعن ابن الصباغ وهو  
 أظهر (قوله والجبل) بقصتين نسبة إلى عمل الجبل التي تجرّها الدواب ولعل بعض أجداده  
 كان يعملها فنسب السمو أمّا الجبل بالكسر والكون فنسبة إلى عمل ابن وائل ونسبه  
 إليه جماعة اه اح (قوله أنه مكروه) معتد وفرق بينهما وبين الجنون والمغنى عليه بأن  
 إسقاط الصلاة عنها ضرورة وعندها رخصة والمراد بالفرض معناه الشرعى لأن حكم الصلاة  
 في حق الخاص تعبر من صفة وهو وجوب الفعل إلى سهولة وهو وجوب الترتل لأهم ما مودة  
 به في زمن الحيض ومثلها القضاء فكل من الحيض والنفاس الذي هو عذر في الترتل ما عمن  
 الفعل لكونها مأموورة بترك الصلاة في زمنها والمراد بالرخصة في حق المخنونة معناه الأغوى  
 وهو السهولة والخفة لأنه ليس مخاطبا بترك الصلاة في زمن جنونه حتى يقال أنه أدى ما أمر به  
 من الترتل فلذلك وجب عليه قضاء ما فاتة زمن ردة دونها ولا يصح أن يراد بالرخصة في حق  
 الجنون معاها الاصطلاح وهو الحكم المتغير إليه السهل لعذر مع قيام السبب الحكم الأصلي  
 لأن الحكم من خطاب التكليف فهو متعلق بفعل المكلف والجنون ليس مكلفا حتى يتعلق به  
 الحكم كذا أشار إليه ابن عبد الحق اه اط ف (قوله والاوجه عدم التحريم) معتد  
 وقوله ولا يؤثر رأى ولا يصدق وقوله فيه أى في عدم التحريم وقوله والتعليل المذكور رأى قوله

ويجب قضاء الصوم الفرض بخلاف الصلاة  
 لقول عائشة رضي الله تعالى عنها كان  
 يصيب ذلك أى الحيض فتؤمر بقضاء  
 الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة واه  
 النجاشي ونعتقد الإجماع على ذلك وفيه  
 من الخلق أن الصلاة تقتضي قسما  
 قضاؤها بخلاف الصوم وهل يعبر قضاؤها  
 أو يكبر فيه خلاف ذكره في المهمات  
 فسئل فيها عن ابن الصلاح والنزوى  
 عن البيضاوى أنه يحرم لأن عائشة  
 رضي الله تعالى عنها سالت عن  
 ذلك ولأن القضاء بحمله فيما مضى  
 وعن ابن الصلاح والرواية والجملة أنه  
 مكروه بخلاف الجنون والمغنى عليه  
 فمن لهما القضاء انتهى والأوجه عدم  
 التحريم ولا يؤثر فيه نهى عائشة  
 والتعليل المذكور مستفيض بخلاف  
 الجنون والمغنى عليه وعلى هذا هل  
 يفتقد صلاتها أم لا في نظر

ولأن القصاص محل الخ (قوله والوجه عدم الاعتقاد) هذه طريقة سبع فيها الشرح ابن حجر  
 والمعتقد مدروا أنها تنقذ الكرامة وتثبت عليها ثواب الأتالة وليس لها أن تجتمع بينهم واحد  
 منها وبين فرض أطف وقال عس أنها لا تبا عليها لكونها منية عنها لذاتها والمهي عنه  
 لذاته لا ثواب فيه وبعبارة على مد وجميعها مع فرض آخر بينهم واحد والفرق بينهما وبين الكافر  
 حيث لا تعتقده إذا أسلم وقضاها أنه مخاطب بفعل الصلاة في كفره بأن يسلم ويأتى بها فإلّا أسلم  
 سقط عندما نقضه للاخبار بفقران ما سبق فإذا اعتضاها كل من انما للشرع فلا تصح ولا كذلك  
 الحائض فإنها سقطت عنها في زمن الحيض عزمة والنقضاء بأمر جديد ولم يثبت فلم يكن في قضائها  
 ما يشبه المراجعة لعدم ورود شيء من الشارع وبأنها أهل للصلاة في الجملة والنهي عنها الحيض  
 والقباض عدم الثواب عليها اه فقد اضطر بلام عس في ذلك فقال مرة والثواب مرتبة بعده  
 (قوله والمنع والوجوب لا يجتمعان) أي من جهة واحدة كما هنا بخلاف الصلاة في الأرض  
 المصوبة قل (قوله وقراءة القرآن) وعس مالك يجوز لها قراءة القرآن وعس الطحاوي يساح  
 لها ما دون الآية كما نقله في شرح الكون كسب الخنفة (قوله هنا) وكذا في سائر الأبواب  
 إلا في الحنث والصلاة والتلاوة وانما قد سئلنا هل محل التوهم (قوله ولو بعض آية) صادق  
 بالحرف الواحد وهو كذلك لكن صورته في الحرف أن يقصده القرآن فيما عدا ما انقصر عليه  
 لأنه نوى معصية وشرع فيها فالعصر من هذا الموضع لا سببه حيث أنه يسمى قرآنًا كما في حاشية  
 مد على الروض وبعبارة الشورى قوله ولو بعض آية أي ولو عاقبة كونه من القرآن كما أنه  
 يثبت عليه إذا قرأه عبر جنس كذلك لكن إذا عاقبه عائق عن أي يضم اليه منه ما يصير جملة مقصدة  
 بخلاف ما لم يضم اليه فإن اتفاهر أنه لا يشاب على ذلك وإن نوى بذلك الحرف أي من القرآن  
 ويحتمل أنه مع النية يثبت كما أنه يات هنا وعلى الأول يفرق بأنه يخصص لتعظيم القرآن مع الحساب  
 المنافسة له ما لا يخصص له من حيث الثواب اه صح وعدد حروف القرآن ثمانمائة ألف حرف  
 وثلاثة وعشرون ألف حرف وستمائة حرف وأحد وسبعون حرفا وذكر بعضهم أن أحرف  
 القرآن في اللوح كل حرف منها قد رحل فاف وأن تحت كل حرف منها معان لا يحيط بها إلا الله  
 تعالى ونصف حروفه التون من نكر في الكهف والكاف من النصف الثاني وقيل أن النصف  
 بالحروف الكاف من نكر أو قيل القامص قوله وليس لطف وعدد آياته ستة آلاف آية وخمسمائة  
 آية وقبل ستة آلاف ومائتان وأربع آيات (قوله سواء أقصد مع ذلك) أي القراءة غيرها  
 أم لا هذه العبارة لا تحسب إلا قولاً أتى لا بقصد قرآن ثم يعي ويقول سواء أقصد مع القراءة  
 غيرها أم لا مع أنه لم يقل (قوله متابعت) أي مقويات والفرق بين المتابعة والشاهد أن  
 المتابعة هي أن يجتمع السندان في واحد كأن يقال مثلاً حدثنا إبراهيم عن أبيه عن أحمد  
 وحدثنا حسن مثلاً عن حسن عن أحمد فالسندان اجتماع في شخص واحد وهو أحد في المثال  
 وأما الشاهد فهو تقدير الرواية مع عدم اجتماع السندين كأن يقال حدثنا إبراهيم مثلاً عن محمد  
 عن أحمد وحدثنا أحمد عن محمد عن خليل مثلاً فالرواية تعدد تسمع عدم اجتماع السند  
 في واحد وهذا معنى قولهم له متابعت وشواهد تجبر ضعفه فتأمل (قوله اجراء القرآن) هذا  
 خرج بقوله لقراءة وكذلك قوله وتطرق في المحصف وقوله وقراءة ما نسخت الخ هذا خرج بقوله قرآن

والوجه عدم الاعتقاد لأن الأصل  
 في الصلاة إذا لم تكن مطالبة  
 عدم الاعتقاد ووجوب القضاء عليها في  
 الصوم بأمر جديد من النبي صلى الله  
 عليه وسلم فلم يكن واجبا حال الحيض  
 والنقضاء لأنها ممنوعة منه والمنع  
 والوجوب لا يجتمعان (و) الثالث  
 (قراءة) شيء من القرآن بالقطعة  
 أو بالآثار من الأحرف كما قاله القاضي  
 في تساويه فأنما منزلة النطق هنا  
 ولو بعض آية لا لاخلال التعظيم سواء  
 أقصد مع ذلك غيرها أم لا الحديث  
 الترمذي وغيره لا يقرأ الحب ولا  
 الحائض شيئا من القرآن ويقرأ في  
 بكسر الهمزة على النهي وبضمها على  
 الخبر المراد به النهي ذكره في المجموع  
 وضعفه لكن له متابعت تجبر ضعفه  
 ولين به حدثنا كبراء اجراء القرآن على  
 قلبه وتطرق في المحصف وقراءة ما نسخت  
 تلاوته



وقوله ويجوز ان سألته خرج بقوله باللفظ وقوله لانها أى هذه النجاسة (قوله وهمس) أى  
 القراءة أسر! (قوله لانها ليست بقراءة قرآن) لأن القراءة انما تحصل بسماع نفسه واعلم انه  
 لا يثبت على الذكر الا ان أسمع نفسه وانظر الفرق بينه وبين ما تقدم فيها لو أجرت المستحاضة  
 القرآن على قلبها فثبت على ذلك دونه الا ان يقال انها معذورة كما تقدم لدوام حدثها (قوله  
 وفاقدا الطهورين بشرأ الفاحشة) أى يقصد القرآن لانه لا يسقط عنه الركن الا كذلك شيئا  
 (قوله لا يجوز له الخ) فبعض هذا أنه يعدل للذكر كما ذكره عاشرنا شيئا العزيزي (قوله كغيرها)  
 أى كالأجوز لقراءة غير الفاحشة اتفاقا لك على طريقة الرافعي هل يعلو ويغسأ كما قد ر  
 الفاحشة أو يقرأ بغيرها من الذكر أم كيف يصنع وتقدم قريبا أنه يعدل للذكر (قوله أما  
 خارج الصلاة) ينسب خارج وان لم يكن ظرفا فهو منصوب بزعم الخافض والمعنى أما في خارج  
 الصلاة ولا يصح ان يكون ظرف مكان لأن ظرف المكان لا يكون الا مبهما وما ماعين لانه  
 فلذا قلنا انه منصوب بزعم الخافض (قوله مطلقا) أى لا خارج الصلاة ولا داخلها وفيه ان  
 القرض انه خارج الصلاة فكيف هذا التعميم والاولى ان يكون قوله مطلقا أى للدراسة  
 او غيرها فيكون قوله مطلقا راجعا للصلوة فقط وانظر لولم يحفظ الفاحشة واحتاج لحمل  
 المحض لقراءة الفاحشة في الصلاة هل يجوز له أم لا الظاهر الجواز (قوله وأما عاقد الماء  
 في الحضر) وكذا في السفر الذي يغلب فيه فقد الماء ويستوى الامر ان يشأه ذلك بالاولى  
 فبعض التسليم بالادنى على الاعل لا التقييد وقوله بالاولى جامع للسفر وانما ذكر الشارح الحضر  
 لانه محل التوهم فرعا قال ان التعميم المذكور لزمه الاعادة فهو كما قد الطهورين في الخارج  
 فأجاب بأن هذا متطهر دون ذلك (قوله وهذا) أى تحريم قراءة القرآن في حق الشخص المسلم  
 ويتعم من القراءة أيضا قوله أما الكافر فلا يمنع الخ مقابل لهذا المقدور والافسكان المناسب  
 للمقابلة أن يقول فلا يحرم عليه لكن لما كانت الحرمة حاصلة لم يقل ذلك (قوله أما الكافر)  
 أى أما الشخص الكافر فيشمل الكافرة وقضية الحلافة هنا وتقييدها بعد أنه لا فرق بين كونه  
 ربحي اسلامه أو لا وكلام غيره يقتضي تقييده أيضا (قوله فلا يمنع) أى لا تعترضه اذ اقرأ وان  
 كان يحرم عليه بمعنى أنه يعاقب عليه في الاسترخاء اذ هو مخاطب بفروع الشريعة وطاهر انه  
 لا يمنع ولو عاقد الا يربحى اسلامه بدليل اطلاقه وتقييده ما بعده ويرشد اليه التعليل لكن قيد  
 سم عدم المتع بأن لا يكون معاندا ويربحى اسلامه اهـ (قوله تسه الخ) هذا التيسير  
 قوله لمحل حرمة القراءة اذا كانت بقصد القرآن أو بقصد القرآن والذكر كالأفلا حرمة (قوله  
 محل الخ) كلامه في الحائض والنفسا فدخل غرضهما معهما استطرادى تأمل قل (قوله  
 كواعطه) أى ما به ترغيب أو ترهيب (قوله وأخبره) أى عن الامم السابقة (قوله  
 وأحكامه) أى ما يتعلق بضع المكلف (قوله وما جرى به لسانه بلا قصد) بأن سبق لسانه اليه اهـ  
 (قوله وان أطلق فلا) كما لا يصح ان أقصد المذكور فقط فالصور أربعة يحمل في ثني ويحرم في ثني  
 وأما لو قصد واحد الا يصح فيه خلاف والمعهده الحرمة لأن الواحد الذي صادف بالقرآن  
 فيحرم لصده (قوله لا يكون قرأ الخ) أى لا يكون قرأ ما تحرم قراءة عند وجود الصارف الا  
 بالقصد والافهقر قرآن مطلقا أو المعنى لا يعطى حكم القرآن الا بالقصد ومحملة ما لم يكن في صلاة

ويجوز ان سألته وهمس بحيث لا يصح  
 تسه لانها ليست بقراءة قرآن وفاقدا  
 الطهورين بشرأ الفاحشة ويجزى فقط  
 للصلاة لانه مضطر اليها فلا رافعي  
 في قوله لا يجوز له قراءة كغيرها ما  
 خارج الصلاة فلا يجوز له أن يقرأ شيئا  
 ولا أن يمس المصحف مطلقا ولا أن يقرأ  
 الحائض أو النساء اذا انقطع دمها  
 وأما عاقد الماء في الحضر فيجوز له اذا  
 سجد أن يقرأ ولو في غير الصلاة وهذا في  
 حق الشخص المسلم أما الكافر فلا يمنع  
 من القراءة لانه لا يعتقد حرمة ذلك كما  
 قاله الماوردي وأما تعليل وجوبه  
 ان ربحى اسلامه والاتلاف (تسبه) \*  
 يحمل لمن يحدث أكبره كالأقران  
 وغيرها كواعطه وأخبره وأحكامه  
 لا يقصد قرآن كقوله عند الركوب  
 سبحانه الذي مضى لهذا وما كاله  
 سقرين أى مطيقين وعند الحسية ناقصة  
 وأما الراجح وما جرى به لسانه بلا  
 قصد فإن قصد القرآن وحده أو مع  
 الذكر حرم وان أطلق فلا كجاء عليه  
 التوروى في دقائقه لعدم الاختلال  
 بغيره لانه لا يكون قرأ الا بالقصد  
 قاله التوروى وغيره

مكان أن يجب وقصد المظهرين وعلى حرمة الوقت بلاظهر وقرأ الفاتحة فلا يشترط قصد  
 القرآن بل يكون قرأنا عند الاطلاق وجوب الصلاة عليه فلا مازف فاحفظه واحذر خلافه كما  
 ذكره ابن شرف على التصريح (قوله ونظاهرة ذلك) أي ما ذكره النووي في صورة الاطلاق  
 من عدم التصريح (قوله كالآيتين) فيه مساحبة اذا لم ذكرهما من كل بعض آية (قوله كما نحل  
 ذلك الخ) هذا راجع لقوله وهو كذلك (قوله من المصنف) حتى حواشيه وما بين سطرين  
 والورق البياض يمتد في جلده في آية وآخرة المتصل به ويحرم المس ولو جازل ولو كان فحشا  
 حيث يعتد ما لا يعتد قاله بعمل التعظيم (قوله لكن الفتح غريب) أي وأصله ضم قال في  
 المختار والمصنف يضم الميم وكسرها وأصله ضم لأنه مأخوذ من أخصف أي جفت فيه الصف  
 والصفحة الكتاب والجمع مصف ومصحف اه بحر وفعاء لا يجمع فيه الكسب وهل يحرم  
 تصغيره بأن يقال فيه مصحف فيه نظروا الأقرب عدم الحرمة لأن التصغير انما هو من حيث الخط  
 لاس حيث كونه كلام الله كما في الرمادي (قوله لا يسميه الا المظهرون) هو خبر يعنى انتهى  
 ويجوز ابتداءه على خبره وتقول لا تخفى خبره تعالى اذ يراد لا يسميه ساسا شرعيا والمظهرون  
 يعنى المظهرون كما شرح مر وأشار به الى أن المراد من تعرض له الحديث ثم المظهر لاس هو  
 موجود مظهر او هم الملائكة كذهب اليه بعضهم اذ ينزى على ذلك نفي من غير الملائكة وهو  
 خلاف الواقع والمشهد ايج وفي سائبة خضر على التصريح بقوله خبر يعنى انتهى واللازم  
 الخلف في كلامه تعالى لأن غير المظهرية فان قلت بل هو باق على أصله والمراد بالقرآن اللوح  
 المحفوظ وبالمظهرون الملائكة قلت الوصف بالتزويل عقب الآية ظاهر في المصنف الذي  
 عندنا والنسب لا يمكن توجيهه للملائكة لأنهم كلهم مظهرون فلا يصدق فيهم التثنية والاشبات اه  
 ولو لمكنا الآية لكان أولى لأن في وصفه بالتزويل رداعلى من يقول المراد اللوح  
 المحفوظ وقال الحلال المظهرون الذين طهروا أنفسهم من الاحداث (قوله من جلده) وأما  
 الطرف الذى هو فيه مكان أعده وكان لثاقبه عادة كمنسند ورق وبطة وعلاقته حرمه  
 مادام فيه والا فلا يحرم من ظرف المصنف البشر طين ان يكون فيه وان يكون معدله وحده  
 أي عادة فلا يحرم من انفراد التي فيها المصنف وان أعقته لأن هذا الاعتقاد ليس عادة كما في  
 قل وابن شرف وكذا كرمى وضع عليه فيحرم منه ما حاذاه وقال زى يحرم من جمعه وعبارة  
 شرح مر وظاهر كلامهم أنه لا فرق فيما أعقته بين كونه على حجمه أو لا وان لم يعتد للعادة وهو  
 قريب (قوله ولهذا) أي ولو كونه كالجزم منه وقوله بأن الاستبراء أحسن ريد بأن الأغشية  
 لا تزال في ذلك اذا لاسب حرمة الاستبراء به الاحترام بسببه للمصنف وذلك يقتضى حرمة  
 المس اه سم (قوله ولم يقتل) أي الزركشى (قوله كما كان جعل جلده كتاب) قال ع ش ظاهره  
 وان كان مكتوبا عليه لا يسميه الا المظهرون وقوله جلده كتاب أي وحده أما لو جعل المصنف مع  
 كتاب في جلده واحد فحكمه في الحل حكم المصنف مع التسامع فيحرم فيه تفصيله أما مس  
 الجلد فيحرم من السائر للمصنف دون ما عداه كما في به الشهاب مر وضابط الاقتطاع أن  
 يجعل جلده كتاب وحده وليس من انقطاعها ما لو جلد المصنف جلدا جديدا وتلك القدم يحرم  
 منه وقضية تفصيله في الجلد بين الانفصال وعدمه وسكوته عن الورق أنه يحرم منه مطلقا

وظاهره أن ذلك ليدل على وجوبه  
 في غير القرآن كآيتين المتضمنين  
 والسبعة والجلدة وفيما لا يوجد ثلثه  
 الا في سورة الاخلاص وآية الكرسي  
 وهو كذلك وان قال الزركشى لا شك  
 في تحريمها الا يوجد ثلثه في غير القرآن  
 وتسم على ذلك بعض المتأخرين كما نحل  
 ذلك قول الروضة أما اذا قرأ آياته  
 لا على قصد القرآن فيجوز (د) الرابع  
 (س) نفي من (المصنف) بتلخيص الميم  
 لكن الفتح غريب سواء في ذلك ورقه  
 المكتوب فيه وغيره لقوله تعالى لا يسميه  
 الا المظهرون ويحرم أيضا من جلده  
 التحليل لأنه كالجزء منه ولهذا تبعه  
 التحليل بل أما المنفصل عنه فحسية كلام  
 في البيع وأما المنفصل عنه فحسية كلام  
 البياض حل منه وبه صرح الاستبواب بأن  
 وفرق بينه وبين حرمة الاستبراء بأن  
 الاستبراء أحسن ونقل الزركشى  
 عن القرآن أنه يحرم منه العمدانه  
 بقل ما عداه وقال ابن العمدانه  
 الاصح ما عداه قبل انفصاله  
 انتهى وهذا هو المعتد اذ لم يتقطع  
 نسبتين عن المصنف فان اقتطعت كان  
 جعل جلده كتاب لم يحرم منه قطعا

متصلاً ومنفصلاً ولو هو أشبه المقصورة لكن في سم على حج أنه استقر جريان تفصيل  
 الجلد في الورق قاله ع ش وفي قل على الحلي ولو قطعنا الهوامش لم يحرم مسها مطلقاً وقال  
 بعضهم يجري فيها تفصيل الجلد وهل يجوز بيع الجلد المنفصل لكافر لا نصدقه قطعاً نسبة  
 عنه فيه نظر وما لم ير إلى الجواز سم على المنهج ع ش (قوله ولم يتكس من الطهارة) ولو  
 بالتميم أي لا من أيداعه مسلماً (قوله بل يجب أخذه حنثاً) أي حين انخسف عليه ما ذكر  
 فإن خاف عليه ضلوعاً عاجزاً جله ولا يجب ولو حال تقوطه كما في شرح م ر وعند تعارض الغائنه  
 في فاذورة ووقوعه في يد كل واحد من الثاني لأن أخذ غيره بحق الأمانة بخلاف الالتقاء المذكور  
 اه ا ج وفيه إشارة إلى أن بل لا يتقال لا لا يبطال فلا يعرض بذلك أي انتقل من بعض صور  
 الجواز إلى بعض صور الوجوب لأن في الفرق والخرق فيه اتلاف لما للكلية بخلافه في الضياع  
 فإن عينه باقية قال قل على اللجلل وقوده مكملته أن تعين طريقاً لا لتوضيعه ويجوز قوده  
 كتب العلم بخلاف الضياع اه (قوله وشرح بالمحصف فيه كسور الخ) نعم يكره أن علم عدم  
 التبدل والافلا كراهة وإن تحققها جاز الاستعانة بالمقبل فقط أن خلاص اسم معظم رجائي  
 (قوله فلا يحرم) أي مسه وجله (قوله في متاع) أي شرط أن لا يهد ماساً والطفية ليست بشيء  
 أوفى عنى سم (قوله ولو مع الامتعة) ضيف والحاصل أن المسئلة رباعية قصده وحده حرام  
 وما عداها لا حرمة كما في شرح م ر خلافاً لما شارح وغيره في المحبة وبعبارة م ر والاصح حل  
 جملته في أمتعة لم يكن مقصوداً بالجلل وحده بأن قصد الامتعة فقط أو لم يقصد شيئاً وقصدها  
 بخلاف ما إذا قصده فقط (قوله كالوقصد الخشب القراءة وغيرها) راجع لقوله يحرم وهو معتد  
 في المقيس عليه دون المقيس وقرق بينهما بأن اتاع يحرم يستتبع بخلاف القراءة ه (فرع) ه  
 يجعل جل حامل المحصف لأنه غير حامل لغيره فظاهر أنه لا يجري فيه تفصيل الامتعة وعسارة  
 م ر ولو جل حامل المحصف لم يحرم وإن قصد المحصف خلافاً لبعضهم لأنه غير حامل لغيره فلو جل  
 مصفاً مع كتاب في جلد واحد حكمه حكم المحصف في المتاع في التفصيل وأما مس الجلد فيحرم  
 مس السائر للمحصف دون ما عداه كما في قتيبه الوالد رحمه الله لكن قسيه أي الشخص المحمول  
 الطلاوي بقدر نحو صغير لا نسب إليه جل أي فيحرم جل الصغير الذي هو حامل للمحصف وخالف  
 ابن حجر في شرح الارشاد كلام م ر وقال إنه يجري فيه تفصيل المتاع مع المحصف ولو وضع  
 نحو حبة تحت المحصف وجره فإيه فلا يسهل أنه في معنى الجل يجري فيه تفصيل الجل في الامتعة  
 بخلاف ما لو دعهما به بلا قبض عليها لأنه ليس جلا ولا في معناه اه ا ج وفي قل على التعرير  
 قوله في متاع أي وإن لم يصلح للاستمتاع خلافاً لقطب ومحل عدم الحرمة ما لم يكن مع  
 المجلس مس والاحرام المس لأنه يحرم ولو بمجال حيث يهد ماساً له عرفاً ومن المتاع كتاب جلد مع  
 المحصف في جلد واحد فيحرم من جهة المحصف وكعبه وما عداه من لسانه عند انقباضه فإن كان  
 مقصوداً من جهة المحصف حرم كله أو من جهة غيره حرم كله اه ا وقال بعضهم يحرم منه ما يحداني  
 المحصف إذا طلع لأنه محاذ القوة كما قرره شيخنا ح ف قال البرماوى وانتظر لو جعل المحصف  
 بين كابين وجعل للثلاثة جلد واحد وفتاها أنه يأتي فيه التفصيل الذي في المتاع أي بالنسبة  
 للصحل وأما المس فيحرم من ما عداه ولو جعل بين المحصف كتاب بأن جعل بعض المحصف من

(و) كذا يحرم (جله) أي المحصف لأنه  
 أبلغ من المس نعم يجوز جله لضرورة  
 كتوف عليه من غرق أو سرقاً ونجاسة  
 أو وقوعه في يد كافر ولم يتمكن من  
 الطهارة بل يجب أخذه مستقبلاً كما  
 ذكره في التصديق والجسموع فإن قدر  
 على التيمم وجب ونسوح ثلاثه من  
 كسرة أو الجبل ونسوح كسرة فلا يحرم  
 القرآن وإن لم ينسح كسرة لم يكن  
 ويجعل جل في متاع بهالة إذا لم يكن  
 مقصوداً بالجلل بأن قصد جل غيره ولم  
 يقصد شيئاً لعدم الاختلال يتخلطه  
 حيث بخلاف ما إذا كان مقصوداً  
 بالجلل ولو مع الامتعة فإنه يحرم وإن  
 كان ظاهر كلام الشيخين يقتضي الحلي  
 في هذه الصورة كما لو قصد الخشب  
 القراءة وغيرها

جهة والبعض الآخر من جهة أخرى فينبغي الحرمة مطلقا ولا يتوقف على قصده اه (قوله في  
 تفسير سوا) كان القرآن في خلال التفسير ووجهه كان كتب القرآن في وسط الورقة والتفسير  
 حولها (قوله سوا) تميزت الفانحة صوابه سرفه لان الفانحة اعراض لوانها وأوجب  
 بأن المراد دال الفانحة وهو الحروف كما قرره شيخنا العشاوي (قوله اذا كان التفسير أكثر)  
 أي يقينا في صورة الشك يحرم والعبرة بالكثرة في الحروف الرسمية بالرسم العشاوي في القرآن  
 ويرسم الخط في التفسير قاله شيخنا وقله عن شيخنا م و يفرق منه وبين ما يأتي في بدل الفانحة  
 بأن المدعى على الفراء وهي انما ترتبط باللفظ دون الرسم وهنا على المحمول وهو انما يرتبط بالحروف  
 المكتوبة وقال العلامة العبادي العبرة باللفظ مطلقا قبل مع زيادة عبارة م والاوجه  
 أن العبرة بالقلة والكثرة باعتبار الحروف لا الكلمات وأن العبرة في الكثرة وعندها في المس  
 بحالة موضعه وفي الجمل بالجميع اه ولو كتب بها من مصنف تفسير فهو كالتفسير المأزج  
 لانهم أطلقوا التفسير ولم يفرقوا بين التفسير وغيره على ما اعتده م خلافا لما قاله بالبحر. وقال  
 اه مصنف والمعتقد الأول ولو وضع يد على قرآن وتفسير فهو كالجمل اه قال اطاف هل  
 وان قصد القرآن وحده ظاهر اطلاقهم ثم وانظر الفرق على هذا بينه وبين جله في أمثلة حيث  
 سمع مع قصده القرآن وحده ولعل الفرق غيرهم عن المتاع بأخذه أي المصنف منه أي المتاع  
 بخلاف التفسير اه (قوله وبين الحل) المناسب أن يقول بين استواء المهرج وغيره حتى  
 حل لأن الفرق بين الاستواءين (قوله مطلقا) أي سواء قصد التفسير والقرآن وقال هل  
 أي لا يحرم من حروف القرآن في التفسير ولا من حروف التفسير ولاهما معا وقال شيخنا م  
 اذا وضع يده على شيء حرم اذ لم يكن التفسير أكثر اه وكلام الشارح ضعيف على هذا م  
 وهذه العبارة غير محرومة والتي ذكره م أنه اذا وضع يده على شيء من القرآن حرم وان كان  
 التفسير أكثر (قوله أو تردد) أي أو عورث ان خافت التلويح والافلاحة لكرهه  
 (قوله ولا جناس الخ) اعترض بأن الكلام في الحيف وأوجب بانه مقيس على الجنابة  
 لكن كان ينبغي الشارح أن يذكر ذلك كما يقول وقيس بالجنابة المذنب وجنبنا حال من الواو  
 في لا تقربوا إلا أن الجنب يقع على الواحد والمتعدد لان جنبا معطوف على وأنتم سكارى  
 والمعطوف على الحال حال (قوله أي لا تقربوا مواضع الصلاة) هذا التقيد لا يحتاج اليه  
 الا في قوله ولا جنبا لأن المعنى لا تقربوا الصلاة سيما فيحتاج الى تقدير المواضع وأما بالنسبة الى  
 السكارى فلا يحتاج التقدير لان السكارى لا يمتنعون من دخول مواضع الصلاة وانما يمتنعون  
 من نفس الصلاة فالصلاة مستعملة على حقيقتهما وبما ذكرها كما قرره شيخنا وقال الشرف المشاوي  
 في شرح المحصر جرم الاستاذ الحلبي في شرح الوسيط بقوله المكث في المسجد على السكران  
 واستثناء من جواز الصلاة حدث حسدا أصغر ووافقته قول الرافي في الاعتكاف الذي يصح  
 منه عن المسجد لقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى أي مواضع الصلاة (قوله بل في  
 مواضعها) أي اليهود كاذرون والاداء الى أن الحائض يحرم عليها المكث في سائر بقاع  
 الارض لأن قوله لا تقربوا الصلاة عام شامل لجميع بقاع الارض أي فهو عام مخصوص بالمسجد  
 يؤخذ تخصيصه بالمسجد من الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا أحل المسجد لحائض

ويحل حله في تفسير سوا عتقت الفانحة  
 بلون أم لا اذا كان التفسير أكثر من  
 القرآن لعدم الاختلال بغيره حيث  
 وليس هو في معنى المصنف بخلاف ما إذا  
 كان القرآن أكثر منه لأنه في معنى  
 المصنف أو كان مساويا كما هو في  
 كلام التحقيق والفرق بينه وبين الحل  
 فيما إذا استوى المهرج مع غيره أن باب  
 الحرر أو وسع دليل جواز النساء في  
 بعض الاحوال للرجال كمد وظاهر  
 كلام الاحصاء حيث كان التفسير أكثر  
 لا يحرم منه مطلقا قال في المجموع  
 لأنه ليس بمصنف أي ولا في معناه  
 وحيث يحرم حل التفسير ولا منه  
 بلا طهارة كرها (و) انما من  
 (دخول المسجد) بمكث أو تردد لقوله  
 تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى  
 حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا ما يرى  
 سبل حتى يتسلوا قال ابن عباس وغيره  
 أي لا تقربوا مواضع الصلاة لأنه ليس فيها  
 عبور دليل بل في مواضعها وهو المسجد

ولجنب لأن الحديث بين الكتاب (قوله وتظهره) أى فى تقدير المضاف وقوله لهتمت صوامع  
 هى معبد الزهانة والبيع كائنات النصارى والصلاوات كائنات اليهود كما فى الجسلاين وقال  
 الخازن لهتمت صوامع أى معابد الرهبان المتخذة فى الصوامع وبيع وفى معابد النصارى  
 فى المدونين الصوامع لصاين والبيع للنصارى وصلاوات يعنى كائنات اليهود ويسمونها  
 بالعبرانية صلاواتا وصلاحيه يعنى المسيحية ذكر فيها اسم الله كثيرا يعنى فى المساجد ومعنى الآية  
 ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض أى بالجهاد والقادة الحدود لهدموا فى شريعة كل نبي مكان  
 صلاتهم لهدموا فى زمن موسى الكائن فى زمن عيسى البيع والصوامع وفى زمن محمد صلى الله  
 عليه وسلم المساجد (قوله اذ الم تحف الخائف تلوينه) أى ولولا تلوهم أى ويكره لهدموا مع  
 أمتهما بخلاف الجنب فان مرورهم فى خلاف الأولى ودخل فى المصدهو أو وما قبله من  
 تخوروش وغنى شجرة أصلها خارجة لاعتكسه قال عرش بل عكسه كذلك ورجبت لاسرعه  
 ويكنى فى كونه معبد اطنه ولو بالاجتهاد وليس من علاماته وجود الاموال والتزويق والمنارة  
 والشرايف ونحوها قيل وقال شينا حف وثبت المسجد بالعلم بأنه موقوف للصلاة  
 وبالاتساقه ومعناها أن يكره صلاة الناس فيه من غير تكبير ومجمل اذ لم يعلم أصله والا كان  
 بقراءة مصر فلا شئ بها وفى حاشية الرهاني على التبرير قوله مسجد وهو ما وقف للصلاة وتحقق  
 ذلك أو ظن نحو استغاضة أو كونه على صورته ولو مشاعا وتجب مقبته فوراً وتصح فيه التسمية  
 لا الاعتكاف على المعتقد نعم قل ابن حجر عن السكيت اذا رأى بناصرة مسجد يعنى فيمن غير  
 مباركة حكمنا بقبضه اه رقبه ولو شاعا أى فى أرض بعضها مملوك وان قل غير الملك فيها يظهر  
 وبافارق التفسير السابق فى التفسير مع أن حرمة القرآن أكدم حرمة المسجد بأن المسجدية  
 لما نهيت فى كل من أجرام تلك الأرض التى وقع فيها المكث كان يصدق عليه أنها مكث فى  
 مسجد شائع بخلاف القرآن مع التفسير أنه غير منهم فيه بل مقبض عنه فليصدق عليه أنه من  
 مصحف شائع أو أيضاً فاختلاط المسجدية بالملك لا يخرج عنه كونه يسمى مسجداً ولا كذلك  
 المحصف اذا اختلط بالتفسير فانه يخرج عنه كونه يسمى مصحفاً ان زاد عليه التفسير كما فى عرش  
 على مر (قوله تلوينه) بالثلثة كما فى شرح المنهج وانما قيد بالثلثة خوفاً من قرأته بالتون  
 اذ الحرمة لا تتوقف على التلوين بل على لوث حرمان لم يلوث ومنها كل ذى نجاسة يحشى تلوينه  
 بها كسبول أو مذى أو مستحاضة فيصرم عليه المروقة فان أمنه جاز ولا يكره بخلاف  
 الخائف فانه يكره لها الغلط حديثاً أى ان لم تكن حاجة كقرب طريق والا فلا كراهة اه  
 سم مع زيادة \* (قاعدة) هـ قال ابن حجر بحث بعضهم حل دخول المسجد استبرأ به على ذكره  
 لمنع ما يصح منه سواء السلس وغيره اه وأقره سم ومراد ابن حجر بالدخول ما يشغل المكث ومثل  
 المستبرأ بالاولى المستنقى بالاجار وقوله يده على ذكره أى سواء كان مع نحو خرقة على ذكره  
 أم لا عرش على مر (قوله وخرج بالمسجد الخ) فظاهره عدم الحرمة مع خشية التلوين  
 ونجسه وفاقاً لم رأى أن المراد لا يحرم من حيث كونه مدرسة أو رباطاً ولكن يحرم من حيث  
 كونه مملوك للغير ويأذن له المالك ولان رضاه سم (قوله والربط) هى الثغور ومثله الخاقية  
 وقوله ونحو ذلك أى كالحال التى ثبتت لذلك فى الصحراء اه (قوله وكذا ما وقف) أى لا يحرم

وتظهره قوله تعالى لهتمت صوامع وبيع  
 وصلاوات وقوله صلى الله عليه وسلم  
 لا أصل للمسجد الخائف ولا ينجب رواه  
 أبو داود وعن عائشة رضى الله تعالى عنها  
 وخرج بالملك والتزويد الصور والآية  
 المذكورة اذ الم تحف الخائف تلوينه  
 وخرج بالمسجد المدارس والربط ومضى  
 الصدوق ذلك وكذا ما وقف بعضه  
 مسجد اشاعا

المكتوب والتردي فبما وقف بفضه مسجد اهذا ما اعتمد الشارح وهو ضعف والمعتد عند غيره  
ما قاله الاستوى المذكور من أن حكم المسجد في ذلك وفي التيمه وان قل مقدار المسجد  
قل (قوله الحائقه بالمسجد) والحال أنه يمكن قسمته والا فلا يصح وقعه عن (قوله في ذلك)  
أي التحريم وهو المعتد (قوله وهو ذلك) حرمه الوط عنه (قوله وكذا حصه الصلاة فيه  
للمأموم) أي فلا يصح (قوله والطواف) أي بالبيت لأنه لا يكون الا في المسجد فان قلت  
إذا كان دخول المسجد ما فالطواف أولى في الحاجة الى ذكره قلت لئلا يتوهم أنه لما جاز  
لها الوقوف مع أنه أقوى اركان الحج فلا يجوز لها الطواف أولى من شرح الكثر للعتي  
(قوله فرضه) وهو طواف الافاضة (قوله وواجبه) وهو طواف الوداع (قوله ونقله)  
كطواف القدوم (قوله سواء كان في ضمن نسك أم لا راجع للفعل أما القرض فلا يكون الا في  
نسك وأما الواجب فلا يكون الا خارج النسك فالمراد بالحائض تصريحه بقطع مضها ثم  
تطهر وتطوف فان خافت التخلف عن الرفقة خربت معهم الى محل لا يمكن عودها ثم تفعل  
كالمتحرر أي يذبح لحق مع التيمه وإذا عادت الى مكة ولو بعد سنة تمديده طاعت بلا ارام اه مر  
وعش (قوله الطواف صلاة) أي كصلاة فهو من باب التشبيه بالبيع وفي بعض النسخ  
الطواف بمنزلة الصلاة أي في السر والعلانية وليس المراد ان كل ما يطأها يطله اذغوا لا كل  
ونوالى الاعمال لا يطله مع أنه من عطلتها وليس يغزيتها أيضا في امتناع حال الخطية بل  
هو بيان حج ومثله مسجد التلاوة والشكر وناله حج وفيها فرق بأهم فاعل واحد يتبع قطعه  
بخلاف الطواف رجائي قال اطاف ونبني أن يأتي فيه مستحباتها من نحو وضع يده  
على صدره لأنه أبلغ في الخشوع ومكرهاتها كضم الشعر والثياب وان كانت الحكمة من  
السيور معه لثاني هذا (قوله الا أن الله قد أحل فيه الكلام) فيه أن الله أحل فيه غير الكلام  
أبصارا كاللا والشرب في الحكمة في تخصيص الكلام الا أن يقال خصه لاجل ما بعده وقال  
عش على مر لعله انحصاره لأن الكلام كان مباحا في الصلاة ثم حرم اه وعارة بعضهم  
قوله الا أن الله أحل الخ استثناء محل الكلام فقط يقتضي حرمة غيره كالاكل والشرب والركوب  
والاستدبار لأن الاستثناء معار العموم مع أنه لا يحرم ذلك أي الاكل وما بعده وقد يجاب بأن غير  
الكلام مقبض عليه أو يقال ان هذا الاستثناء كان لفائدة وهو أنهم كانوا يتكلمون بالكلام  
التيح حالة الطواف والاستثناء اذا كان لتكتمه لادفهوم له عند الاصوليين فتأمل اه (قوله  
الوط) ولو بجائز لتعين كالبوبة ومحل المنع اذ اليصح الزنا فان خافه جاز ان تعين طريقه فادفعه كما  
قالهم بل ينبغي وجوبه لأنه يرتكب أخف المقدن وقبسه حل الاستثناء ان تعين للبيع سم  
فلو كان يدفع بكل من الزنا والاستثناء تعين الاستثناء لمقتضيه اج ولو تعارض الوط في الحيف  
والاستثناء بيده فقدم الوط لأن المراد حل في الجملة ولأن حرمة تعارض وهو مجاورته  
للنجاسة وكونه يورث عنه مؤثله للجماع واجدام الولد ليس أمر المحقق بخلاف الاستثناء بيده  
فانه سرام لذاته ويحتمل بحسب الطاهر خلافه اه عش حال البرماوى وهو الاقرب لأن  
الوط في الحيف متفق على أنه كبرية بخلاف الاستثناء فان فيه خلافا اه لأن الامام أحمد قال  
يجوز له عند هيئان الشهوة وعند الشافعي صغيرة قال السابعة في شرح منظومة الانكحة لابن

وان قال الاستوى التيمه الحائض  
بالصلى في ذلك وفي التيمه لا داخل وهو  
ذلك بخلاف حصه الاعتكاف فيه وكذا  
حصه الصلاة للمأموم اذا تابعت  
امامه أكثر من ثلثا فنداع (و)  
السادس (الطواف) فرضه وواجبه  
وقوله سواء كان في ضمن نسك أم لا  
لقوله صلى الله عليه وسلم الطواف صلاة  
الا أن الله تعالى قد أحل فيه الكلام فمن  
يتكلم فلا يتكلم الا بصيرا وقام الحائض  
عن ابن عباس وقال جميع الاستد (و)  
السابع (الوط)

العامة (فرع) الاقتصار بالفسخ وعندها ان كبح أنه وقفه في القديم والمذهب الجزم بغيره  
 وفي الحديث أنكم يملعون وفي الحديث أن أوامها باتون يوم القيامة أيدهم جاني ذلك  
 البغوي في تفسيره وعن الإمام أحمد في رواية عنه أنه يساح عند الحاجة ويجوز أن يستثنى  
 بين زوجته وجارسته كما يستحق بها ثم جدها ذكره المتوفى ١٥ قال ع ش وبني مالودار  
 الحال بين وط زوجته في دبرها وبني الزنا هل يقدم الوط في الدبر أو الزنا ما أقرب أن له وطاها  
 في الدبر لأنه الاستمتاع بها في الجملة ولا بد عليه بذلك بخلاف الزنا وبني مالودار عرض عليه  
 وطؤها في الدبر والاستمتاع بنفسه لدفع الزنا والأقرب أيضا ذلك لأنه الاستمتاع  
 بها في الجملة وينبغي كثر من اعتقد حل الوط في الدبر لأنه يجمع على تحريمه مع ما هو من الدين  
 بالضرورة ١٥ والمعتد به يقدم الاستمتاع به في وط زوجته في دبرها قال السيد النسابة  
 وكما يحرم لوط في الحضي يحرم في الدبر أيضا وما ذلك في الحضي أو غيره لقوله صلى الله عليه  
 وسلم ملعون من أتى المرأة في دبرها وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تظفر الله  
 إلى رجل جامع امرأته في دبرها وفي لفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أتى حائضا  
 أو امرأته في دبرها أو كاهنًا فصدقه فقد كفر بما أنزل على محمد وآيات المرأة في دبرها من العظام  
 قاله الرازي في شرحه الصغير والكبير أيضا واذ لو طي امرأته أو أمتى في دبرها فمذهب أن  
 واجبه التعزير وقبل في وجوب الحد قولان كوطه الاخت الملوكة والمذهب لاحد ووطه  
 الاخت الملوكة لشبهة الملك لكن لو تفرقه فاقف لاحد عليه لسقوط الاصل بل واجبه  
 التعزير بأن المحض هو الحر المسلم المكلف العفيف وطه يصحبه ولو مكى امرأته أو أمته  
 من اللعب بذكره فأزله قال القاضي حسن في أوّل فتاويه بغيره لا في معنى الهرل وقوله تعالى  
 نسأؤكم حرث لكم فأنارحكم أي شتم قال بعض المفسرين مستقلات ومستمدة برات في  
 فروجهن واتق الحصاة والذرا ١٥ \* (فرع) \* العزل منهي عنه وهو أن يجامع فإذا  
 قارب الزنا لم يزع فأنزل خارج الفرج والاولى تركه على الامساق وأطلق صاحب المذهب  
 كراهته ولا خلاف في جوازها في السرية صيانة للملك ولا يحرم في الزوجة على المذهب  
 سواء الحرة والامة بالأذن وغيره وقبل يحرم بغير إذن وقبل يحرم في الحرة وأما المستولدة فأولى  
 بالجواز لا غيرا رخصة في الفراش ولهذا لا يقسم لها (فهو له ولو بعد انقطاعه) وهذا يجري  
 في جميع ما قبله غير الصوم فلا ذكره فيه لكان أولى قبل وقد يقال أتى به هنالكة أي في حبيفة  
 القائل بجوازها بعد الانقطاع وقبل الفسح (قوله ووطؤها في الفرج كبيرة) أي حال نزول  
 الدم (قوله ويكفر مستحله) أي قبل الانقطاع بخلافه بعد الانقطاع فلا يكفر مستحله عند  
 الخلاف فيه وكذا لا يكفر ان كان الوط بعد عشرة أيام لأنه غير مجمع على حرمة حيث لأن أكثر  
 الحيض عند أبي حنيفة عشرة أيام فالدم الزائد عليها عنده غير حيض واعترض كفره مع أنه غير  
 معلوم من الدين بالضرورة وعبارة سم في شرح العباب كافي المجموع عن الأصحاب وغيرهم  
 وكانهم أرادوا مع كونه مجمعا عليه أنه معلوم من الدين بالضرورة ولا يصح وقوعه فان كثيرا  
 من العامة يجهلونه أما اعتقاد حله بعد الانقطاع وقبل الفسح أربع صفر في الدم أو كذرة فلا  
 كفره بالخلاف سم مد أي لأنه قبل انهماكها في الحيض وقوله ولا يصح وقوعه قال شيخنا

ولو بعد انقطاعه وقبل الفسح لقوله  
 تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن  
 ووطؤها في الفرج كبيرة من العامة  
 العالم بالتحريم المختار ويكفر مستحله  
 كافي المجموع عن الأصحاب وغيرهم

الجوهري لكن ينظر لبلد الواقع فيها ذلك ان كان من شأن أهلها أنه عندهم صار معلوما  
بالضرورة لكثرة العلم بها كصرف يكون استعماله كقرا أو الأبن كان سيلدا الأرياف التي لم  
يكن بها علمه فلا كثر لعلنا بتبعه (قوله بخلاف التامس) لغة ويشترط أن النسب  
خرج بالصاد والجاهل خرج بالمعالم والمكر خرج بالمتأخر أي فلا حرمة عليهم أصلا (قوله ان  
الله تجاوز) أي ضاوع وصنع فتعاقل بعني فعل وقوله من أمي أي أمة الأجداد فان قلت  
إذا كان الخطا والنسيان مجاوزا عنهم هذه الاتعفا الحكمة في الأمر بالدعاء في قوله تعالى  
ربنا لا تؤاخذنا الخ قلت أشار إلى الضاوي إلى الجواب عن ذلك بقوله أي لا تؤاخذنا بما أدى بنا  
إلى نسيان أو غططنا من قريظ أو قلة مبالاة أو بأثمتها إذ لا تنفع المؤاخاة بهما عقلا فان  
الغوب كالسحوم فكأن تناولها يؤتى إلى الهلاك وان كان خطا تعاطى الذنوب لا يحد أن  
يفضي إلى العقاب وان لم يكن عزيمة لكثرة فعله وعد التجاوز عنه رحمة وفضل فهو زان يدعو  
الإنسان به استدامة واعتداده النعمة فيه ويؤيد ذلك مفهوم قوله رفع عن أمي الخ أجمعه  
وقوله بما أدى فسر به إلا أن المؤاخاة انما هي بالمقدور والنسيان والخطا غير مقدورين  
وقوله استدامة أي الصلة وهي عدم المؤاخاة بهما (قوله في أول الدم) قولان في إقباله كان  
أولى لأنه في قوله ويشابهه أدياره (قوله وقوته) عطف تفسير واسطة كمة فيه قريب عهد  
بالمجاهد في الثاني بعده عنه وانظر حكمة تخصيصه بالثأري بمقتضى أي وما يقوم مقامه  
(قوله أهل) أي زوجته وسيد ذكر الشارح أن غير الزوج مقبس على الزوج (قوله فليصدق  
الخ) ويكرر كثر الوطء (قوله ويقال للنفس على الحبض) قال في المجموع  
ويسن التصديق بدينار أو نصفه لمن تزنا لجمعة وأجره يضمنه في كل محبة (قوله قل وقال  
أج وقوله ونصفه أي أن تزنا بعد (قوله ولا فرق في الوطء بين الزوج وغيره الخ) أي  
كالوطء بالملك والرائي لأن عليه حرمة أخرى غير حرمة الزنا كما تراه شيخنا العزيز خلافا لما  
قاله المحسوي (قوله والوطء بعد انقطاع الدم) هذا مكرولانه تقدم عقب كلام المتن الآن  
يقال ذكره فيما تقدم من حيث الحرمة وذكره من حيث التصديق (قوله لاه ووطء محرم)  
أي لأن الحبض مستقذر متق بلوث ذكر الوطء ومثله اللواط واحترقه عن الوطء المحرم  
لأنه وهو الوطء في نهار رمضان فإنه موجب للكفارة بشرطه (قوله لا الذي) أي  
للاستعداد وفي نسخة لا الذي والأولى هي الصواب قال تعالى قل هو الذي (قوله كاللواط)  
وطء المحسوسية (قوله فلا كفارة بوطئها) أي فلا تصديق بدينار أو نصفه وليس المراد أنه  
لا كفارة عليه في نهار رمضان ووطئها بل عليه الكفارة العظمى وان وطئ بجمعة كما يأتي (قوله  
ولم يمكن صدقها) بأن لم يحسن طهرها من يمكن حدوث الحبض فيه (قوله وان كتبها فلا) وان  
حلقت وان لم يكتبها ولم يصدقها فلا وجه حل وطئها قلت شرح الروص (فرع) لو واقفها  
على الحبض فادعت بقاءه وعدم انقطاعه فاقول قولها لأن الأصل بقاءه مرسى على المنهج  
وطاها وان خالفت عاداتها (عش) قال في النهاية وفيه أي في الحديث ما من أمة الغائصة  
والغوصة الغائصة التي لا تعلم زوجها انها حائض ليعتقها فيما معها وهي حائض والمقصود التي  
لا تكون حائضا فتكذب على زوجها وتقول اني حائض (قوله لا يكره)

بخلاف التامس والجاهل والمردحج  
ان الله تجاوز عن أمي الخطا والنسيان  
وما استكرهوا عليه رواه البيهقي وغيره  
ويسن للوطئ التمسك بالصدق  
بالتمسك في أول الدم وقوته التصديق  
عنقال اسلامي من الذهب الخالص  
وفي آخره الدم وضعفه بنصف مثقال  
ثم اذا واقع الرجل أهله وهي حائض  
ان كان دما أجمعه فليصدق بدينار وان  
كان أصفر فليصدق بنصف دينار رواه  
أبو داود والشافعي كونه محصيا  
النفس على الحبض ولا فرق في الوطئ  
بين الزوج وغيره فغير الزوج مقبس  
على الزوج الواحد في الحديث والوطء  
بعد انقطاع الدم إلى الظهر كالوطء في  
آخر الدم ذكر في المجموع ويمكن  
التصدق ولو على فقير واحد وانما  
يجب لاه ووطء محرم والذي فلا يجب  
به كفارة كاللواط ويستثنى من ذلك  
المحصنة فلا كفارة بوطئها وان حرم  
ولو أخبرته بجنسها ولم يمكن صدقها  
لم يثبت البهاوان امس وصدقها حرم  
وطءها وان كتبها فلا كفارة بوطئها  
ولان الأصل عدم التحريم بخلاف  
من علق بوطئها وأخبر به فانها  
تطلق وان كتبها فتصدق به فليصدق بها  
لا يعرف الامن جهتها ولا يكره



طبيعتها) وكانت اليهود اذا حاضت المرأة فيهم لم يواكلوها ولم يسكنوها في البيوت والتصاري يستحبون كل شيء حتى الوطء نفلت هذه الشريعة من الافراط الواقع من اليهود والتفريط الواقع من التصاري ومن البدع تزلمو اكلة الصبيان لتوهم نجاستها وان غلب على القن عدم سلامتهم من النجاسة وقد اُطال الكلام على ذلك ابن جرير في شرح العباب فراجعه (قوله والنامن الاستمتاع الخ) وفي بعض النسخ والاستمتاع بالمباشرة بوطء وغيره وذكره بعد الوطء من ذكر العام بعد الخاص وبين الاستمتاع والمباشرة العموم والخصوص الوجهي يجمعان في مباشرة بشهوة ويتقرر الاول في النظر بشهوة والثاني في لمس بلا شهوة والتحرير منوط بالمباشرة ولو بلا شهوة بخلاف النظر ولو بشهوة اذ ليس هو اعظم من قبيلها في وجهها بشهوة اعم دوني كون النظر بشهوة استقاعا نظرا تأمل والنسبة التي فيها المباشرة اولى كما يدل ذلك قول الشارح بعد وبالمباشرة الاستقاع بالنظر بشهوة الخ قال لم ولخلقت السرة في محل اعلى من محلها القلب أو الرصكة أسفل من محلها القلب فالوجه اعتبارهما دون محلها القلب ولو لم يخلق له سرة أو ركة قدره باعتبار القلب (قوله فاعتزلوا النساء) وقوله وبساؤنا نحن من الخوض قل هو اذى المراد به اذى للولد فان وطء المرأة في الخوض يورث الجذام في الولد وحكي أن رجلا أنت امرأته بغلام أسود فغناه عنه فقرا فعلى امرئ الخطاب رضى الله عنه فظن رايه فقال له هل وطئتها وهي حائض قال نعم فالحق به وقال ان الله قد وجعها ليك عاقوبة لكاها نساء (قوله في الخوض) ان كان المراد به زمن الخوض فيقتضي حرمة معاودة ما بين السرة والركبة وليس مرادا ولا يشعل حالة الاضطجاع وقيل الغسل وان كان المراد به مكانه وهو القرع فحقيقه قصور فلما كانت الآية غير ظاهرة الدلالة على المقصود ادى بالحديث لانه نص في المقصود كما تكرر فينا الشماوى (قوله ورخص بمفهومه) وهو تحريم ما بين السرة والركبة فهو الحديث الاتحالي الشامل لجميع البدن قل (قوله واقاس ان مسها للذ كراخ) اعترض في شرح الروض بثلاث اعتراضات اولها ان حرمة مس الرجل لما بين سرتها وركبتها لاجل الاذى وهو الخوض وهذا اى الاذى ليس موجودا في الرجل فاذا لم يكن مستمتع به ولو فيما بين سرتها وركبتها بغير ما بين سرتها وركبتها والا كان مستمتعا لادى ثانيا ان مسها يدها او غيرها لاذ وهو محرم استمتاع الرجل بما فوق سرتها وركبتها الثالث ما ذكره الشارح بقوله والصواب الخ وقوله والقياس اى قبلها على الرجل وقوله ونحوه اى المس كالنظر بشهوة فقوله في الاستقاعات بيان لقوله ونحوه والنحو بالنصب عطف على المس بدليل بيانه بقوله في المس الاستقاعات والمراد بذلك مس الرجل (قوله والصواب) فيه اشعار بان عموم عبارة الاسنوى فيها خطأ أصدقها بمس ما بين السرة والركبة باليد وهو غير صحيح اعمد اى لانه لا يحرم (قوله ويحرم عليه تمكينها من لمسها) الاولى ويحرم عليها لمس ما بين سرتها وركبتها في جميع بدنه لان ما منع من مسه تمنعها ان تمسه به كاذكره الشارح الا ان يقال يلزم من حرمة التمكين عليها حرمة مسها به (قوله لزمن امكانه الخ) بان كان بعدم مضى عاداتها واحتريزه عما اذا انقطع قبل مضى زمن العادة بان كانت ذات قطع كان كل ينزل وما يقطع وما فانه لا اعتبار به (قوله ارتفع عنها سقوط الصلاة) اى فيلزمها فعلها أو قضائها ولو عبر بغير هذه العادة لكان انساب بان يقول وجب عليها الصلاة والعموم

طبيعتها ولا استعمال ما مستمع ماء أو بهذا أو غيره (وم) الثامن الاستمتاع بالمباشرة بوطء وغيره (بما بين السرة والركبة) ولو بلا شهوة لقوله تعالى فاعتزلوا النساء في الخوض وتحرير داود بان سادجده صلى الله عليه وسلم مثل مما جعل الرجل من امرأته وهي حائض فقال ما فوق الارزاق ويحرم بمفهومه عموم خبر مسلم ويحرم كل شيء الا التكاثر ولا يصنعوا كل شيء الا الزاد يدعو الى الاستمتاع عاقبت الاثار يدعو الى الجماع فيحرم للمس من حام حول المحي يوشك الكسر اصعب كاذكره النورى في رايه ان يقع فيه وروح عما بين السرة والركبة هما باقى الجسد فلا يحرم الاستمتاع بها وبالمباشرة اذ ليس بالنظر ولو بشهوة فانه لا يحرم اذ ليس هو اعظم من قبيلها في وجهها بشهوة قال الاسنوى وسكتوا عن مباشرة المرأة للزوج والقياس ان مسها للذكر ونحوه من الاستقاعات المتعلقة بها بين السرة والركبة حكمه حكم تمسحها بها في ذلك المحل انتهى والصواب في قطع القياس ان تقول كل ما منعها من تمسحها ان تمسه به فيجوز له ان يمس بمسحها به سائر بدنه الا ما بين سرتها وركبتها ويحرم عليه تمكينها من لمسها بها منها واذا انقطع دم الخوض لزمن امكانه ارتفع عنها سقوط الصلاة

ولا حاجة لقوله من امكته قل وقد يقال بل يحتاج اليه لانه اذا برز من امكته فراغ عادت بها  
بجلاف ما لو انقطع قبل مضى عادت تأكل (قوله محرم) أى سواء كان مذكورا في هذا  
الكتاب أم لا فلا يرد أنه لم يقدم حرمة الطلاق والطهر حتى يستتبعهما (قوله لأن تحريمه الخ)  
أشار الى أن التحريم جهتين جهة خصوص كونه حيفا وعم كونه سدأ وحرمة الصوم من  
الحبيسة الاولى وقد زالت فتأمل (قوله وقد زال) مر سط بقوله بالحض أى زال المحض  
الخاص الذى هو سبب المنع (قوله وغير الطلاق) أى لانه يحرم في المحض والنفس بشرط  
كونها موطوءة فتعديا قرا مطلقة بلا عوض منها مرحومى (قوله وغير الطهر) وهو الفسل  
أو التيم الذى كوران قبله وحسنه فصل الصادة الآن يقال لم يحل قبل الطهر غير الطهر ولم يحل  
قبل الفسل أو التيم غير الفسل أو التيم ولا يخفى ما في ذلك من التهاطل لى الذى قبل نفسه وقد  
تبع الشارح في هذه العبارة ما في التيم قل وأجاب ع ش بأن الطهر الاول خاص وهو  
الرافع لحديث المحض والثاني عام كالوضوء غسل الجمعة والعداى فيصل ما ذكر قبل الطهر  
من المحض وفى قل على الجلال وقول بعضهم في عبارة المنع تهافت لانه استثنى الطهر من  
نفسه فكاه قال لم يحل قبل الطهر الا الطهر من ردولانه انما استثنى من عموم ما حرم وهو قد يجاب  
بأن المراد بالطهر الاول الشئ من المصدر وهو الطهر وبالثاني المعنى المصدرى وهو الفسل  
(قوله) أما ما عدا الاستتاع كصلاته والطواف وقراءة القرآن (قوله لزمه تعليمها) أى  
ان انفراد بعضها بذلك أو ما لزمه ثلاثون إلى التواكل (قوله البرضاه) وعند الحنفية يخرج  
الجب وان لم يأنزلها اذا وجدت محرما لان حقوق الزوج لا تصيب في القروض ١١ ح ف وم د  
(قوله) فلنزع أن يطأها في الحال ما لم تحت عوده أى الدم فان خافت عوده استحب له التوقف  
في الوطء احتياطا شرح م م مرحومى (قوله ويحرم على الجنب) أى ذكر كان  
أو أنثى أو خشي وذ ك ما يحرم على الجنب وما يحرم على الحديث هنا استلزامى لان نحل الهرمات  
على الجنب باب الفسل والهرمات على الحديث باب التواضع وقوله خسة أشياء قيمة ما صحه لانه  
عندسة اللهم إلا أن يقال مفهوم العدد لا يفيد الحصر وأنه لما كان متعلقا بالمرء والمحل وهو  
المصنف واحدا عدهما واحدا ١٥ م (قوله الصلاة) محل الحرمة لفتر حاجة فلا يرد من خشي  
أن يطعن به سوا فانه باقيا لافعالها من غيرته ولا حرمة عليه روحاني فال شيئا العزري وما يقع  
للشخص في بعض الاحيان من أنه ينام عند نساء أو لا دمر ويحتلم ويخشي على نفسه من  
الوقوع في عرضه اذا اغتسل فانه لا يقتل وهذا عذر مبيح للتعلم لانه أشق من الخوف على أخذ  
المال لكن يغسل من دونه ما يمكنه غسله ثم يتم ويصلى ويقضى لان هذه مثل التيم للرد ومثل  
الصلاة خطبة الجمعة وسجدات التلاوة والشكر أى فيحرم ولوداخل الصلاة كان قرأ فأنه  
الطهورين آية مفصلة بدل الفاتحة فتتمتع عليه السجود كما يمنع عليه سجود السهو وقعدة الصلاة  
ونحوها مع الحديث كبرية بقر مسخلة في الحديث انهم عليه لا كس ولمس كاتر واعلم أن المراد  
بخطبة الجمعة الاركان الخمسة لا المنصب فيها حق لوائى بالاركان المذكورة وهو متطهر  
وأحدث بعدها ووضعا عن قرب بحيث لا يشوبه الولاء المشروط صغ فيما يظهر فانه الشورى  
(قوله وقراءة القرآن) أى لم يغزى على ما بانى قل وقد قدم ع ش حرمة القراءة

منها اذا  
بالفصل

ومس المصنف وحله

على النبي حال الحنابة ونصه وقراءة القرآن ولوليتي كما شمله اطلاقهم ويؤيده ما ذكره في شرح  
العباب من الحديث الذي نصه روى الترمذي وقال حسن صحيح وصححه ابن حبان والحاكم  
عن علي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفضي حاجته بقرأ القرآن ولم يكن يحجبه  
وربما خال يحجز عن القرآن شيء ليس الحنابة اه وعليه فيقرق منه وبين جواز المكث في  
المسجد بان قراءة القرآن يمكن التعلق من حرمتها بعدم قصد القرآن فكان التحريم منه وجه  
ولا كذلك المسجد لان حرمة ذاتية فلا يتعلق تحريم المكث فيه بحال فاختاره توسعة عليه  
صلى الله وسلم وقوله ليس الحنابة نصب الحنابة على انها خبر ليس واسمها خبر يعود على الشيء  
(قوله على الحكم المتقدم الخ) وهو التعميم في الفرض والنفل والاولى أن يقول على الوجه  
المتقدم لانه ليس المراد بالحكم الحرمة لتصریح المتن بها (قوله اللت أي المكث لم) أي بالغ  
(قوله غير النبي) مراده الجنس فصار الانبياء كذلك على أن هذا الحكم في شريعنا ولا يعلم  
حكمه فيما قبلها وما ذكره الشارح من الأحكام هامة مكرمة ما تقدم كله وأغلبه قل قال  
حل ويحصل المكث بزيادة على الطمأنينة اه والمعتقد أنه يكفي فيه أقل جزئي في الطمأنينة  
(قوله في المسجد) ومنه وجهه والرجعة الساحة المنبسطة لصيغته عن القاذورات (قوله  
أو التردد فيه) من التردد المضّر أن يدخل لا خذاجة ويخرج من الباب الذي دخل منه دون  
وقوف بجلال ما لو دخله يريد الخروج من الدور ثم عثر على الرجوع فله أن يرجع اه سم (قوله  
العبور) وهو الدخول من باب والخروج من آخر فهو بائز لكنه لغرض من تقرب طريق خلاف  
الاولى بخلاف عبور المائض مع أمن التلويح وكروه لفظ حنبا كما مر (قوله فانه يمكن)  
لم يقل فلا يحرم عليه مع أنه المسبب لاحتراف انباء الحرمة عليه لكونه مكثا برفع الشريعة  
وبعبارة قوله فانه يمكن المناسب أن يقول فلا يحرم عليه المكث الا أن يقال فياقتضيه مقتدر  
هذا احترازه والتقدير ومكث مسلم فيحرم عليه ولا يمكن منه وما الكافر فيكس منه وان كان  
يحرم عليه اه (قوله لانه لا يعتقد حرمة ذلك) وانما حرمة تليكه الطعام لاستعماله في رمضان لانه  
يعتقد وجوب الصوم وأخطأ في تعيين وقته وبكره تنزيها السؤال في المسجد دون اعطاء السائل  
فيمتدب هذا هو المنقول والذي دلت عليه الاحاديث من السبوطي رحاني وعش على م  
(قوله الآن يكون لحاجة) فلا يقين شرط الحاجة والاذن على المعتقد كما في شرح م  
خلافا لما في حاشية قل من الاكتفاء بأدعها فان دخل من غير اذن ولا حاجة عزود دخولنا  
أما كمهم كذلك أي التي يتعدون فيها (قوله لا كآكل وشرب) أي وتعلم حساب ولغة فلا  
يجوز سم (قوله مسلم) مكلف ولو فاقا بخلاف الاذن في دخول الدار فيكفي اذن الصبي اذا  
أذن له أبوه تغليا للمسجد م (قوله الآن يكون له خصومة) أي فلا يشترط الاذن من المسلم  
وعبارة الرحاني على التعبير قوله وبالمسلم الكافر أي دخل لحاجة باذن مسلم بالغ عاقل  
أو بطلين قاض أو مشقة فيجوز تركه مع حرمة مكثه لطلبه بالقروع اه وخروج بالمسجد  
قبول الانبياء فلا يجوز له الاذن في دخولها مطلقا تغليا لها سواء كانت بالمسجد أم لا (قوله  
ولهو المسجد) كأن طارفيه والمراد به ما فوقه الى السماء السابعة وما تحته الى الارض  
السابعة ثم ان كان فوقه أو تحته علوا وسفلا قبل وقفيه لم يتجاوز أي لم يتجاوز المسجد محله

على الحكم المتقدم بيانه في هذه الاربعة  
سابقا والناس (البث) أي المكث  
لمسلم غير النبي صلى الله عليه وسلم في  
المسجد أو التردد فيه لغرض ولا ية  
الساعة والحديث الماروخ بالكت  
والتردد العبور بالمسلم الكافر فانه  
والتردد في المكث في المسجد على الاصح  
يمكن من المكث في المسجد حرمة  
في الروضة وأصلها لانه لا يعتقد دخول  
ذلك وليس الكافر ولو غير يجب دخول  
المسجد الا أن يكون لحاجة كما لا بد  
وجاء قرآن لا كآكل وشرب وان ياذن  
بمسلم في الدخول الا أن يكون له  
خصومة وقد تعدا الحكم للحكم فيه  
ولهو المسجد حرمة المسجد وقص حارجه لم  
يجز كما لو يسق في نوبه

فلا شغل ما فوقه أو ما تحته إلا بعد زواله وإن أعيد اه قل وأقره اج ومقتضى قوله لا يبعد  
 زواله أنه إذا أنزل حكم المسجد بترك الهواء وفيه قتل قصر الحكم على ما عدا ذلك المكان  
 الآن يقال ذلك المانع وقد زال اه (قوله في طرفه) أي وأطرف به (قوله دخوله المسجد)  
 أي مكنته فيه من المكان لم يقع منه (قوله وتعدز عليه الخروج) أي نصبر عليه أخذ ما يبعد  
 اه قل (قوله أو على ماله) أي أو قل كدبرهم غش (قوله ولو لم يجد الجانب المله) مثل  
 الماء منه فيما تقرر (قوله تيم ودخل) وقائمة التيم يجوز الدخول له أي المكث ولو لم يبه  
 صلاة قبل الدخول صح أيضا وعبارة بعضهم قوله تيم أي نية استباحة دخول المسجد  
 وإذا كان كذلك لا سباح له به صلاة لأنه من قبيل المرتبة الثالثة وأما على قول الغوى فالتيم  
 بدلا عن القفل فله الصلاة ولا يضره وجود الماء في المسجد لأنه ليس محللا للاغتسال فيه  
 فوجود الماء فيه كالعدم وإذا تيم كان له الصلاة في المسجد والصلاة خارج المسجد (قوله  
 والا) بأن كان يشق عليه ذلك كان لم يجدناه في ربه ولا من شاولها من المسجد وقوله  
 اغتسل فيه أي ويفتقر المكث حينئذ بقدر الحاجة فإن لم يكن مكثا زلقا فل (قوله)  
 ولا يكتفه التيم) أي بدلا عن القفل (قوله ولا يغتسل فيه) لأن وجود الماء في المسجد مانع  
 شرعي من استعمال الجانب لما يلزم علم من مكنته فيه حال غشله والحاصل أن الدعوى قال  
 أنه يكتفه التيم ويدخل المسجد لصلاة مثلا ولا يغتسل فيه لأنه ليس محللا للاغتسال ووجود  
 الماء فيه كالعدم لكنه ضيف (قوله جواز الدخول) أي بعد التيم كما أشار إليه قل  
 (قوله للاستقاء) أي الشرب وقال قد لم يقتل به أو الشرب وفي نسخ للاستقاء وصوبها  
 الجمهور لأنه قال وفي بعض النسخ للاستقاء من ساءت آتاه وهو خطأ بدلا من تأمل اه  
 ولعله لا نهط على (قوله على هذا التفصيل) أي الأول وهو قوله أن وجد ترابهم ودخل  
 والا فلا يدخل لما يلزم عليه من مكنته جنبا في المسجد وفي حاشية م المراء التفصيل الثاني  
 أي بأن يقال إذا تيم ودخل أن مكنته قتل الماء وشربه خارج المسجد فعل والاشربة في المسجد  
 ومكث بقدره والأول أحسن لأن التفصيل الثاني المشار إليه فليس بقوله واغترف  
 وخرج أن لم يشق عليه الخ فلا تصح إرادته هذا ذو تفصيل في المكث لافي الدخول فتأمل  
 \* (قائمة) \* قال الإمام أحمد بن حنبل أن الحب أن يكث في المسجد لكن بشرط أن توشأ  
 ولو كان القفل يكتفه من غير مشقة اه ع ش على م و وقال شيخنا العزيز واصل التفصيل  
 أنه يدخل أن وجد ترابا وتيم به والأفلا (قوله أن أصحاب الصفة) وهم زهاد من الصعابة  
 فقرا عزاب جمع أعرب يأوون مسجد على الله عليه وسلم وكان أبو هريرة عن بعضهم وكان الناس  
 يعافونهم فصرهم فاقطع لهم صلى الله عليه وسلم قطعة من آخر مسجده ومكثوا فيها وظلّت  
 عليهم وكانوا يقولون يكثرون فإذا كثروا بلغوا أربع مائة وإذا قلوا بلغوا سبعين وكان  
 المتفقون بذكرهم حتى اجتمع منهم جماعة وأثروا إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا اجعل  
 لنا موقفا في الحواش في المسجد ولهم موقعا أو أرادوا إخراجهم من المسجد فنزل في شأنهم على النبي  
 صلى الله عليه وسلم قوله ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه ما علبن  
 حسابهم من شيء إلى قوله فتكون من الظالمين وروى أنه صلى الله عليه وسلم وقف عليهم وقال  
 لهم أيسروا يا أهل الصفة من كان سمي على نصركم كان من رفقائي في الجنة فبها إشارة إلى

أوفي طرفه في المسجد وبغير التيم  
 على القطة وسلم هو فلا يحرم عليه قال  
 صاحب التخصيص ذكر من خصائصه  
 على القطة وسلم دخوله المسجد جنبا  
 ومال إلى التوى وبالمسجد المدارس  
 ويقوها ولا يعلد إذا حصل له عارض  
 كان احتلم في المسجد وتعدز عليه  
 الخروج لإغلاق باب أو ونفوق على  
 نفسه أو ضوه أو منفعة ذلك أو على  
 ماله فلا يحرم عليه المكث ولكن يجب  
 عليه كما في الروضة أن يتيم أن وجد  
 غير تراب المسجد فإن لم يجد غيره لم يجز له  
 أن يتيم به فلو خالف وتيم به صح تيمه  
 كالتم بتراب مفسوب والمراد بتراب  
 المسجد الداخل في وقتية لا المجموع  
 من ربيع ويصوه ولو لم يجد الجانب المله  
 الا في المسجد فإن وجد ترابهم ودخل  
 واغترف وخرج أن لم يشق عليه ذلك  
 والا اغتسل فيه ولا يكتفه التيم على  
 العقد كما يجتبه الزوى في مجموع بعد  
 نقله عن البخاري أنه تيم ولا يغتسل فيه  
 وإطلاق الأنوار حوازل الدخول  
 للاستقاء والمكث لها (قائمة) \*  
 مجمل على هذا التفصيل \* (قائمة)  
 لا بأس بالتيم في المسجد غير الجانب  
 ولو لم يرع بقد ثبت أن أصحاب  
 الصفة وغيرهم كانوا ينامون فيه في رضة  
 على القطة وسلم نعم أن ضيق على  
 الصلوات وتوس عليهم

حرم النوم فيه قاله في المجموع قال ولا يحرم اخراج الرج فيه لكن الاولى اجتنابه لقوله صلى الله عليه وسلم ان الملايكة تأتي بحياتي من بني آدم (ويحرم على المحدث) حدثا أصغرو هو المراد عند الاطلاق غالبا (ثلاثة أشياء) والاصح انه محصن بالاعضاء الاربعة لان وجوب غسل المسح وحتمان بها وان ~~كل~~ تصوير يقع حده بنفسه في المفسول وبمعناه في المسوح وانما حرم من المحض بذلك العضو بعد غسله قبل تمام الطهارة لانه لا يسيئ متطهرا وقد قال تعالى لا يمسسه الا المطهرون وهي (الصلاة والطواف ومس المحض وجله) على الحكم المتقدم بيانه في كل من هذه الثلاثة في الكلام على ما يحرم بالحيض \* (تنبه) \* قد علم من كلام المصنف تقسيم الحدث الى أكبر ومتوسط وأصغر وبصرح كل من ابن عبد السلام والزركني في قواعده \* (حاشية) \* فيها مسائل متنوعة مهمة يحرم على المحدث ولو أصغر من حيلة وصندوق فيها مصحف والحريطة وعاء كالنيس من ادم وأغبره ولا بد أن يكونا مدين للمصنف كما قاله ابن المقرئ لان حالهما كما مدين له كما كلفه ريطة انما اذا لم يكن المصنف فيهما أو هو فيهما ولم يعد له لم يحرم مسهما ويحرم من مس كتابه درس قرآن ولو بعض آية كروح لان القرآن قد أثبت فيه للدراسة قاضيه المصنف أما ما كتب لغير الدراسة كالتمجئة

أنهم رفقاً وفيها سباب أولى (قوله حرم النوم فيه) أي في وقت التصديق فقط ويجب حينئذ تنبيهه وسدب تنبيه من نام في نحو الصف الاول وأمام المصلين ولا ينبغي التصديق في المسجد بزيارتهم من راء الامكان عليه ومنعهم ان قدر ويكره السؤال فيه بل يحرم ان شوش على المصلين أو شوش امام الصفوف أو تخطى رقابهم ويحرم الرض فيه ولو تغير نحو شاة ويحرم التطفيه ولو بالزكركاشه من قطع حصره واذا اعتوق على الجلال ويحرم ادخال النجاسة ولو بجافة ويحرم تقديره ولو بالطهارات كالقاء الماء المستعمل فيه بخلاف الوضوء فيه وان وقع فيه ماء لم يعدم تقديره وعدم اهائه وأما طرح القمل في المسجد فان كان مبتاحا لم يمسح به وان كان حيا فذلك تعذيب بالجوع بخلاف البرغوث لانه يأكل التراب والمشهور التسوية بين القمل والبرغوث في جواز ذمههما في الارض الترابية في المسجد عند ابن حجر وأحارجه عنده وعند م ر وأما طرح الاشياء الخافه كقصر اللب وغيره فكره ولا غير لانه تعفيل لا تقدير ذكره ع ش على م و وقرة العلامة الحنفى اه (قوله ولا يحرم اخراج الرج فيه) فخراج الرج فيه خلاف الاولى كما ذكره الشارح وهذا عندنا معاشر الشافعية خلافا لما قاله بالحرمة كالسادة المالكية وقوله تأتي بحياتي منه بنو آدم هذا يدل على اثبات حاسبة السم لهم ومقتضاه الحرمه لكن صدعها بالجهور والكلام في غير الحافظة فانهم لا يشارقون العدد (قوله الى أكبر) أي باعتبار كثر افراده وأوسط بالنسبة للأكبر والأصغر كذا قبل وفيه نظران الأصغر أكثر افرادا وأيضا الخباية في حديق النساء فليس الحيض الذي هو الأكبر كثر افرادا فالصواب أن المراد بالأكبر الاغظ والمراد بالوسط المتوسط بين الأكبر والأصغر (قوله وصندوق) فغص الصاد وضحاها يقال السين والزاي ففيه ست لغات ومثله كرمي وضع عليه رأى أي خيمر من جمع الكرمي بشرط أن يكون عليه المصنف على المعتقد خلافا لسم وحل وهذا في الكرمي الصغير المحدث له مصنف أما الكرمي الكبير الذي يقعد عليه القارئ فلا يحرم الامس الدقنين الساترين للمصنف وهو فيهما لانه كالصندوق ومن الصندوق كما هو طاهر حيث الربعة المعروفة في حرمه اذا كانت أجزاء الربعة أو بعضها فيه وأما النسيب الحائل بينها فلا يحرم مسه كما أتى به شجنا وأقره اه مد على التصرير (قوله من ادم) بفتح الهزنة والادال جلد (قوله ولا بد أن يكونا مدين للمصنف) أي وحده وظاهر كلامهم انه لا فرق فيما أعدلهين كونه على جمعه أولا وهو قريب شرح م ر وقوله أعدله أي عرفا لا يخرج نحو الخزائن اج اه (قوله لان حالهما كما مدين له الخ) أي فتكون حرمة من الحريطة والصندوق نامة بطريق القياس على الجدل كما أشار إليه الشارح فتأمل عزيزي (قوله والعلاقة) أي اللاتقة لا طوله جذا أي فلا يحرم من الزا تحبب كان طولها مقروفا (قوله لم يحرم مسهما) ان لم يكن ماسا للمصنف (قوله لدوس) أي ولو على جدار يحرم مسه وعليه فهل يحرم من الموضوع الخالي من الجدار كما في اللوح فيه نظر والتجبه أنه لا يحرم سم اج اه (قوله كروح) ويحرم من جمعه وكذا علاقته ولا يحرم محجوه برقه ولو بالصدق عليه لانه ليس اهائه ولا يحرم مذمهور جده الى جهة المصنف وقال الزكشي بالحرمة قل وعساة سم في شرح المتن اختلاف شليفنا في محلول روح القرآن بالصاد كاجرت به العادة

في المكاتب فاطلق بعضهم حزمة ذلك وبصرح ابن العماد وبعضهم حوزة وفصل بعضهم  
بين أن يصق على اللوح فيحرم وأن يصق على خرقة ثم يجمعهما فيل قال ابن حجر ولو حصل  
من راحة يحرر لقله الامتنان اه ولو قيل بالحرمة في جله مروحة بعد وقول الشارح كروح  
يؤخذ منه أنه لا بد أن يكون مما يكتب عليه عادة حتى لو كتب على عودا ولب قرأ بالدراسة  
لم يحرم من غير الكتابة أي الخالي فيه عن القرآن وقيد العلقسي الخالي عنه بما يمكن حرمها  
للقرآن كما ذكره م على التحرير (قوله وهي ورقة) أي مثلاً فالأوراق كذلك حيث عدت  
تتمتعاً فإن كثرة المكتوب فيها بل نقل عن الشارح ولو جمع القرآن قل وما نقل عن الشارح  
ضعيف قال الاسهوي وعلى ما نقل عن الشارح فتكون من في قولهم شيء من القرآن البيان  
لالتبعض غير أن كونها التبعض أظهر في العرف (قوله للتبرك) والعرف في قصد الدراسة  
والتبرك ليجال الكتابة دون ما بعدهما بقصد الكتاب لنفسه أو لغيره مسترحاً والأفامره  
أو مستأجراً وقصد التهمة بما للدراسة فتعذر الحكم من الحرمة إلى الحل وعكسه ولو شك هل  
قصد التهمة فلا يحرم اه والدراسة فيحرم قال ابن حجر بالآل نظر إلى تعارض الاحتمالين فيق  
أصل الحل قال أيضاً والناس يفهم من كلامهم الحرمة فتد قالوا لو شك في التفسير هل هو أكثر  
أولاً أنه يحرم أذى الأصل ولا يصار إلى اليمين إجماعاً ملخصاً وهل يجوز كتابة التمام للتكفار  
أو لا يجوز قيل أنه لا يجوز لأنهم لم يظفروا بقل يجوز كتابتها لهم إن علم أنهم يظفرونها وفي شرح  
مر ويحرم مذهب الرجل إلى جهة الصحف ووضع تحت يد كافر ومثله التمام وإن كانوا يظفرونها  
أذليس هو كغفلتنا وليس القيام له وقس عليه ويحرم منه بالنسب والتفطر أيضاً حال الحدث بخلاف  
البدن المقتضى من الذنب أو الفضة فلا فرقاً بين ما فيها وبعبارة الرافعي فخرت التهمة ولو لكافر  
نحو ابن قاسم ما يقتضي منعها له وعبارة ويحرم عليه ما فيه قرآن وبقية التمنع من التهمة لأنها  
لم تنقص عن آثار السلب بل تزيد ولا يرد إرساله عليه السلام الكتب لهم مع اشتغالها بالقرآن  
لأن ذلك كان منه لقصد التألف وقد أعرقه الإسلام فبقيع وإن قصدناه انتهت قال شيخنا  
الجوهري فتعذر أن مشايخه شرط في كتاب التهمة أن يكون على طهارة وأن تكون في مكان طاهر  
وأن لا يكون عندهم تردد في صحتها وأن لا يقصد بكتابتها تجرئتها وأن يتلف ما يكتب وأن يحفظها  
عن الأبصار بل وعن بصره بعد الكتابة وبصره لا يعقل وأن يحفظها عن الشمس وأن يكون  
قاصداً وحده الله في كتابتها وأن لا يشكها وأن لا يطمس حروفها وأن لا ينقطعها وأن لا يتبرها وأن  
لا يسبها بالحدس ودوا بعضهم شرطاً للهمة وهو أن لا يكتبها بعد العصر وشرطاً للحدس وهو أن  
يكون صامحاً قال بعضهم ولا تدب بعد عصر اليوم \* والصوم أجود فيه عند القوم

(قوله والنسب) بالترصع على التهمة (قوله إلى هرقل) بكسر الهاء وفتح الراء المهملة  
وسكون القاف ممنوع عن الصرف للعلية والهمة وهو ملك الروم وأقل من ضرب الذانير كما  
في القاموس (قوله الحروز) جمع حروزه والنجاب والمراد الحروز من القرآن (قوله إذاذا  
جعل عليها شعاعاً) استثناء من التعليق فقط وقوله شعاعاً أي حرة مشبعة لأنها تنضطه وقوله  
أ ونحوه يجلد والمكره وضعها على يده من غير شيء يصونها (قوله ويحل للصحت قلب ورق  
المصنف بعد الخ) سواء كانت الورقة قائمة ومجمعها أم كانت مضطبعة خلافاً لابن الاستاذ

وهي ورقة يكتب فيها شيء من القرآن  
وتعلق على الرأس مثلاً للتبرك والنيابة  
التي يكتب عليها والدرهم فلا يحرم  
مساها ولا جعلها له صلى الله عليه وسلم  
صكت كتاباً إلى هرقل وفيه ما أهل  
الكتاب فقالوا التي كتبت سواه ينشأ ويترك  
الآية ولم يأمر حاملها بالاحتياط على  
الطهارة ويكره كتابة الحروز وتعلقها  
الأداجيل عليها شعاعاً ونحوه ويردب  
الطهر لجل كتب الحديث وسماها  
ويحل للصحت قلب ورق المصنف بعد  
ونحوه قال في الروضة لأنه ليس بمجامل  
ولامس

ومن تفسر شرح مرقا سم بخلاف المؤلف كنه على يده وقلب بالانه منسوب اليه ومتصل  
به فكان الحكم اجزائه وهذا التعليق يقتضي سمة المنسب اعزاد من كنه على يده وهو غير بعيد  
١٥ ا ج (قوله ويكره الخ) قال ابن العماد ويحرم الاستئذان لما كرهه عليه على جدار اه  
سم بأن جعل خلف ظهره امان كان فوق رأسه فاطاراه لا يحرم الاستئذان الى الحدار  
المكتوب فيه فراجعه (قوله وليس التوب) ولومع الجناية (قوله بخلاف ابتلاع قرطاس  
الخ) أي ورقة أي ما يتعفه بحيث تذهب حروفه قل أولي خبره العسل بنفعه الأعلى هذا  
الوجه (قوله وأكل الطعام) كل غف المكنون عليه وهذا أعنى قوله أكل كل الطعام  
مبتدأ آخره كشرب الماء (قوله لا كراهة فيه) أي ولا فرق بين الأكل والشرب من هذه  
الحسية وان فرق بينهما من حيث أن الكتابة على الطعام مكروهة بخلافها على أمان الشرب  
(قوله ويكره أراق الخ) ما يمكن فيه تضييع مال بلا غرض والأحرم وعلى هذا يصل  
ما في السير من منع حرق كتب الكهارل لأنها من أسماء الله تعالى ولما فيه من تضييع المال  
١٥ وقوله أراق خشب أي مضافا للورق كذلك يحرم وطء ذلك قل (قوله وعليه يحصل  
تحريق عثمان الخ) وقد قال ابن عبد السلام من وجد ورقة فيها البهلة ونحوها لا يجعلها في  
شق ولا غيره لأنها قد تسقط فتوطأ وطرقه أن يغسلها بالماء أو يحرقها بالتأريض لاسم الله  
تعالى من تعزله للامتنان شرح الرض واذن تبرأ الغسل ولم يحس وقوع الفساق على الأرض  
فهو أولى والأقرب أن لا يحرقه في الأرض ولا يورق في الأرض من قطع الحروف وتفرق الكلم  
وفي ذلك إزارا بالمكتوب (قوله وأعلى نجس) والظاهر أن كتابة الفقه والحديث بالنجس  
مثل كتابة المصحف وهو كذلك (قوله لا يطاهر من نجس) أي لا يحرم منه بوضو طاهر من بدن  
نجس لكنه يكره فاذا نجس كفه الاصباع منه فم هذا الاصبغ المصحف وهو طاهر من  
الحدث باز (قوله أوضاع) أي بغير الحرق والتلف كما خذ سارق مسلم فاندفع الاعتراض بأن  
نحو الفرق ضاع أي عليه (قوله كتب علم) أي محتم فان خاف عليه سرقة أو غروها جاز فوسده  
والأفلا (قوله جازله أن تسوده) أي يجعله وسادة أي محتمة فائدة وقع السؤال في الدرس  
عمالوا ضطر إلى ما كول وكان لا يصل إليه إلا بشئ يضعه تحت رجله وليس عنده إلا المصحف هل  
يجوز وضعه تحت رجله في هذه الحالة أم لا فأجيب عنه بأن الظاهر الجواز لعل ذلك بأن  
حفظ الروح مقدم ولومن غرا لا دى على غيره ومن ثم لو أشرفت سفينة فيها مصحف وحيوان  
على الفرق واحتج إلى القاء أحدهما لتخلص السفينة إلى المصحف حفظا للروح التي في السفينة  
لا يقال وضع المصحف في هذه الحالة امتحان لا ما قول فعل ذلك للضرورة ما منع من كونه امتحانا  
الأثرى أنه يجوز السجود للصنم والتصور بصورة المتركيب عند الخوف على الروح بل قد يقال  
أنه لو تعلق هذا الروح على ذلك وجب وضعه وحفظه بحمل أنه لو وجد القوت يدك كفر  
ولم يصل إليه إلا بدفع المصحف لجازة الدفع لكن في تقديم الميتة ولو لمظلة أن وجدها على  
دفعه للكفر اه ع على مرقا (قوله ويند كنه وإيضاحه) أي تبين حروفه واستدل  
السكي على جواز تقبيل المصحف بالقباض على تقبيل الحجر الأسود بدالعه والصالح والوالد  
أذن المعلوم أنه أفضل منهم قال الميرى ومقتضى مذهبا كراهة أخذ القائل منه وقال قل

ويكره كتبت القرآن على حائط ولو  
لمسجد وثياب وطعام ونحو ذلك ويجوز  
هدم الحائط وليس التوب وأكل  
الطعام ولا تضر قرطاس عليه اسم الله  
تعالى فانه يحرم عليه ولا يكره كتب شيء  
من القرآن في أناء ليسق ماؤه للشفاء  
خلافا لما روي لابن عبد السلام  
في فتاويه من التصريم وأكل الطعام  
كشرب الماء لا كراهة فيه ويكره  
أراق خشب نقش بالقرآن إلا أن قصد  
به صيانة فلا يكره كما يؤمن من كلام  
ابن عبد السلام وعليه يحصل تحريق  
عثمان رضي الله تعالى عنه الصالح  
ويحرم كتب القرآن أو شيء من أسماء  
تعالى بنجس أو على نجس ومسه إذا  
كان غير مفعول عنه كما في المجموع  
لا يطاهر من نجس ويحرم المني على  
قرطاس أو خشب نقش شيء من القرآن  
ولو خشب على مصحف نجس أو كفر أو  
تلف بنحو غرق أو ضاع ولم يتمكن من  
ظهور مبالاة جله مع الحدث في الأحرار  
ووجب في غيرها صيانة كما مر  
الإشارة إليه ويحرم الشربة إلى أرض  
الكفار وان خفف وقوعه في أيديهم  
وتوسد وان خاف سرقة ثم ألقاها  
على الخوف من نحو سرقة ثم ألقاها  
على المصحف من تلف بنحو ورق أو نجس  
أو كفر جازله أن تسوده بل يجب عليه  
ويند كنه وإيضاحه

يجوز أخذ القول منه وذكر العبادى أن من استعار كتابا فوجد فيه غلطا لم يجز اصلاحه الا بان  
ماله أو معصفا واجب وقيله البقيني وغيره أى قيد قوله لم يجز بالمساواة أما الموقوف فيجوز  
اصلاحه وفي نسخة الرخاوي وقع السؤال لشخصنا في رجل كتب مصحفا ودفعه لتلقيه بطله  
واذا رأى الخنا يعلم فيه بشيخ ولا يصلح له الحكم فأجاب بما قصه المجلد لله الهادى للصواب يجب  
اصلاحه فوراً وأعلام النسخي فوراً يصلح لأن تزل الأنورية فيه تقرير الخطا وهو متعين كنية  
محمد بن أحمد النورى الشافعي وأفتى مـ بأن لحن الاطفال بحضرة الكاسل في القرآن  
لا يحرم عليه ويست في حقه الرقظ ولا يجب لأنه ليس بحصية والمطاهر وجوب الرقظ اساعلى  
وجوب منع الصبي أن يأت به في بصرية لأن الوجوب لا يتوقف على العساناه وعبارة اطف  
تقلا عن عـ فرغ ذكر العبادى وغيره أنه لو استعار كتابا ورأى فيه خطأ وكان عاوكا غير  
مصحف لا يصلح فيه شيئا مطلقا الا ان غلظ رساله كنية وأنه يجب اصلاح المصحف لكن ان لم  
يقص خطه فتمت له راءه أى وعليه ينبغي أن يدفعه لمن يصلح حيث كان خطه مناسا وغلب  
على خطه اجابة المدفوع اليه ولم يلحقه مشقة في سؤاله وأن الوقت يجب اصلاحه ان تعين الخطا  
وكان خطه مستطسا سواه المصحف وغيره وأنه متى تردد في عين لفظ أو في الحكم لا يصلح شيئا  
وما اعتيد من كتابة لعله كذا لا يجوز في ذلك الكتاب اهـ وحججه بقوله وأن الوقت يجب  
اصلاحه كتابة الحواشي هو امته فلا يجوز ان احتج اليه لما قيم من تغيير الكتاب عن أصله  
ولا نظر بادة قيمته بطله لصله المذكورة اهـ وفيه بحث وتعليقه بقوله منافس من تغيير  
الكتاب ممنوع (قوله ونقطه وشكله) أى صياغة لمن اللحن والتعريف ويجوز كتابة القرآن  
بغير العربية بخلاف قراءته بغير العربية فيقع وهل يجوز كتابته بالرجل مع قدرته على كتابته  
باليد أم لا فيه نظر والاقراب المنع لأنه لا يتصدد بذلك الاجتزاد القراءة الا أن يعمل الجواز على  
ما اذا اضطر لنقطه والمحصرت في كتابة بكتابة القرآن بجزء كروا فائدة كتابته بغير العربية  
مع حومة القراءتهم أنه قد يحسنها من بشره العربية أى ويحرم منه وجهه والحالة ما ذكرنا  
مسمياتها ودواها انما هو القرآن لأنه لو قبل لم يكتب به الهندى (الطريق بها كسمة نطق  
بلفظ القرآن نقله اطف عن عـ وفيه على مـ تقلا عن سم على جعفر أفتى شيئا  
مـ يجوز كتابة القرآن بالقلم الهندى وقياسه جواز به بغير الترقى أيضا (فرع) • آخر الوبر  
جواز تقطيع حروف القرآن في القراءات في التعليم الساجدة الى ذلك اهـ (قوله من مسه)  
وكذا عمله بالادنى والرق بينهما وبين القراءة وجود الامتحان فيها والاستبلاء بخلاف القراءة  
(قوله وتكره القراءة بغير متجنس) وتكره القراءة حال حروف الريح لامع فحومس وألمس  
لأنه غير مستند عادة اهـ سم وقيل تحرم القراءة بغير متجنس (قوله بحمام) أى في حمام  
(قوله والاكره) هذا شامل لم ينقله السائل في الطريق وعلى الاعتاب ففيها التفصيل  
المدكور أى فان التي عنها كرهت والا فلا كراهة اذ ليس القصد اهانة القرآن والارم  
بل رعاء كان كرا (قوله ولا يجب منع الصغار الخ) ولا يمنع الصبي الحب من الكث  
في المسجد ولا من إمامة القرآن ولو لم يفسد حاجة وفارق منع من المصحف لغير حاجة تعلمه بأن قال  
المكتوب والقراءة أوسع كما مر في الكافر اهـ اج (قوله الحاجة تعلمه) الاضافة بيانية أى لحاجة

ونقطه وشكله وينع الكافر من س  
لأنه لو وجب تحريم تعلمه ونقطه ان كان  
معاندا وغير المعاندين من س اسلامه يجر  
تعليقه والا فلا وتكره القراءة بغير متجنس  
وتجوز كتابته بغير متجنس وطريق ان لم  
يكن يفسد منها والا كرهت ولا يجب منع  
الصغار المسجونين جل المصحف والوع  
للتعلم اذا كان محدثا ولو لم يكن كذلك  
في تناوئ التورى لحاجة تعلمه ومشفقة  
استقراره منطورا



الملائكة عليه صلى الله عليه وسلم ويؤيد هذا الجواب ما نقله الشهاب بن حنبل في بعض قصائمه بقوله عنها أن طاعات البشر أكل من طاعات الملائكة لأن الله تعالى كلمهم بها مع وجود صراف عنها قائمة بهم وخارجة عنهم ولا شك أن فعل النبي مع مشقة وجود المصارف عنه أبلغ من الطاعة والأذعان من فعله مع عدم ذلك إذا امتحان فيه بوجه اهـ (قوله ولتضعها الخ) فعل بمعنى اللام أو بأقرب على معناها لتضع الصلاة معنى التعطف لقوله لتضعها جواب ثان فكان الأولى أن يقول أو لتضعها الخ (قوله أقوال وأفعال) والأقوال الواجبة خمسة تكبيرة الاحرام وقرائة الفاتحة والتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده والتسليمة الأولى والأفعال الواجبة غايمة النية والقيام والركوع والاعتدال والسجود والجلوس بين السجدتين والجلوس للتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والتسليمة الأولى والترتيب والمراد بالأقوال هنا والأفعال ما يشعل الواجب والمنسحب والمراد بالأفعال ما يشعل الفعل القلبي فدخلت النية كما قاله العلامة ابن قاسم (قوله بشرائط) هذا ليس من بقية أجراء التعريف اد المباحية تتحقق في الذهن بدونها كما أنها لو وجد في الخارج بدونها كمن صلى محمد نافع مستقبل اهـ عني على الفري (قوله فتدخل صلاة الجنان) الأولى وتدخل بالوار وقوله لأن قولهم عليه لقوله فتدخل وقوله يشمل الواجب الخ والأفعال الواجبة في صلاة الجنائز هي القيامات عند كل تكبيرة لأن القيام لكل تكبيرة منزل منزلة فعل مستقل وقوله لقولهم الخ علة الاستثناء المذكور في قوله غير التكبير والتسليم أي والتي قد يفتتح بها هو منه كافتتاح القرآن بالقراءة وكما هنا وقد يفتتح بما ليس منه وحاصل كلام الشارح أن التعريف معتض بأنه غير جامع لخروج صلاة الاحرام وغير مانع لدخول سجود التلاوة والشكر مع أنها ليس أنواع الصلاة وحاصل الجواب أن صلاة الاحرام لا ترد لذرتها وسجدتي التلاوة والشكر خارجتان بذات أفعال إذ كل منهما فعل واحد مقتضى التكبير محض بالتسليم هكذا أجاب الشارح تبعا لابن العماد واعتراض بأن سجدتي التلاوة والشكر ليستا فعلا واحدا لاسماهما على النية ولرفع من السجود ويجاب بأن المراد أفعال مخصوصة كل ركوع وسجود وعبادة مد قوله فتدخل صلاة الجنائز أي بقوله في العالب إذا فعل فيها وكذا صلاة المريض وقد يقال لأحاجة لقوله في العالب لأن صلاة الاخرى فيها بدل عن الأقوال وهو الإشارة لسانه وشقيه اليه لكن هذا خاص عن عرض حرسه وأما صلاة الجنائز فالتقامات فيها أفعال وصلاة المريض فيها الرأ الاركان على قلبه فتعني أفعال القلب على اعتبارها والغالب يدخل سجدتي التلاوة والشكر فالمراد أقوال وأفعال ولو حكاها التعريف باعتبار وضع الصلاة شرعا فلا يضر تعرضه منع كحرس ومريض (قوله بخلاف سجدة التلاوة والشكر) تعريه على كون الأقوال والأفعال للعالب مما يجب منه فإن ذلك يقتضي ادخالهما للاحرام وكان الصواب استعاطا قوله بخلاف الخ وكان مراده أن صلاة الاحرام لما كان فيها أفعال متعددة وصلاة الجنائز فيها أقوال متعددة كفي في ادخالهما النظر للغالب وسجدة التلاوة والشكر لما كانا فعلا واحدا عرفنا بجسغة الجمع لأن كلام التكبير المقرون به النية والتسليم خارج بقوله مقتضى التكبير الخ فيقول واحدا فتدخل في الأقوال والأفعال وعبادة قل قوله بخلاف سجدة الخ لا يعني

ولتضعها معنى التعطف على النبي صلى الله عليه وسلم وشرا أقوال وأفعال مفتحة بالتكبير محضة بالتسليم بشرائط مخصوصة ولا ترد صلاة الاخرى لأن الكلام في الغالب قبل دخول صلاة الجنائز بخلاف سجدة التلاوة والشكر

ما في هذه العبارة من الخلل والتناقض من وجوه شتى والوجه أن يقال المراد من الأفعال والأقوال الواجبة فقط حقيقة أو حكماً فتدخل صلاة الخنائة وتخرج السجدة ثاناً اهـ بالحرف وفي دخول صلاة الخنائة نظر لأن الكلام في الصلاة ذات الركوع والسجود وحينئذ فلا ترد (قوله لا تقولهم) الصواب أن يقول وقولهم أقوال الخ فيصعبه فائسده لأنه لا يظهر كونه عليه لما قبله لأنه إذا كان عليه لقوله بخلاف الخ اقتضى ادخالهما لا إخراجهما ويرى أن محط العلة والمقصود منها هو قوله غير التكبير والتسليم إذا المقصود أنهم لم يشكوا إلا على فعل واحد بهد إخراج التكبير والتسليم منهما فلم يدخل في التعريف وإن كان عليه لقوله قد دخل صلاة الخنائة صح لكن كان التبادر على هذا أن يقول وتدخل صلاة أو الاستئناف (قوله غير التكبير) صفة الواجب وهذا منى على أن ما كان مفتاحه الشيء أو محتاجه ليس منه وبأن عليه إخراج النية من العبادات وهو فاسد لاتفاقهم على أن النية من أو كان العبادات والتسليم من أركان الصلاة ولا يجوز أن يكون ركن الشيء خارجاً عن حقيقة وهو بمنزلة قول (قوله وصحت) أي الأقوال والأفعال وقوله بذلك أي بالصلاة (قوله لا سم الجزاء الخ) يريد عليه أن الجزء الذي يطلق على الكل لابد أن يكون له منزلة كاطلاق الرقبة على العبد في قوله تعالى فصر برقبة والدعاء منها هيئة وأجيب بأنه يشمل الدعاء الذي في السابعة أعني قوله هذه الصراط المستقيم الخ (قوله على اسم الكل) صوابه إسقاط لفظ اسم مع أن لفظ كل لا تدخل عليه لام التعريف في التصحيح قول وقد يجاب بأنه من إضافة الصفة للموصوف أي الكل المسيحي كذا قاله بعضهم وهو فاسد وكذا قول اح انه من الإضافة البيانية اهـ ثم أن أريد بالاسم المسيحي صح (قوله وأفضل) عطفه على معلول (قوله وفي بعض النسخ الصلوات الخ) وهي أولى يطابق قوله خ من غير احتياج إلى جعل اللام في الصلاة للجنس (قوله أي العينة) أي المطالبة من كل شخص بعينه خرج فرض الكفاية قال العلامة م في شرح الزيد فرض العين أفضل من فرض الكفاية لشدة اعتناء الشارع به لقصد حصوله من كل مكلف في الغالب وإن زعم الأستاذ أبو الحسن الأسفرايني وإمام الحرمين ووالده أن فرض الكفاية أفضل من فرض العين لأنه يسان بشيأ البعض به الكفاية في الخروج عن عهدته جمع المكلفين عن الائمه المترتب على تركهم له وفرض العين أعم بالقيام به عن الائمه القائمة به فقط اهـ والعقد الأول لأنه الذي عليه الجمهور اهـ فإن قلت يلزم على سقوطه بواحد أن لا يصح فعل واحد منهما بعد صدوره من آخر اسقوط الخطاب به وقد صرحوا بصحة ذلك في نحو صلاة الجمارة فما الجمع قلت الذي يظهر أن في كل من فرض الكفاية منها خطابين أحدهما يقصد حصول الفعل بدفع الائمه في الأول وخلاف الأولى أو الكراهة في الثاني وهذا هو الذي يسقط بالواحد والثاني بقصد به تحصيل الفعل لأجل مصلحة حصول الثواب وهذا الذي لا يسقط بالواحد بل لا يقسم الاثنيان به من كل فرد بعينه فإن قلت يلزم على ذلك أن تكون سنة الكفاية منسقة سنة العين قلت لك أن نظره ما لكن سنة العين التي تنصها سنة الكفاية ليست كسنة العين المطالبة بمحصولها لأن هذه ليست في تركها كراهة ولا خلاف الأولى بخلاف ذلك أن نعتة لأن هذا التضمن لا يسمى سنة عين أصلاً لأن سنة العين هي التي طلبت مع النظر لفاعلها بالذات وهذه ليست كذلك

لأن قولهم أقوال وأفعال يشمل الواجب والندوب غير التكبير والتسليم تقولهم مقتضى التكبير حقيقة بالتسليم وصحت بذلك لاشتغالها على الدعاء المطلق لا اسم الجر على اسم الكل وقد بدأ بالكليات لأنهم أهم وأفضل فقال (الصلاة المفروضة) وفي بعض النسخ الصلوات المفروضة أي العينة

قوله فان قلت الى آخر القول كتب عليه بهامش نسخة المؤلف ليس من التعبير اهـ

ويذكر على ترتيب الثواب على حصولها كونهما سعي سنة عن كالا يعني قاله الشيخ ابن حجر اه  
شورى (قوله في كل يوم وليه) ولوقته افضل أيام الدجال وصيغة طلوع الشمس من مغربها  
اه وحكمة اختصاص الجنس بهذه الاوقات تعبدى لا عقل معناه وكذا خصوص عدد كل منها  
ومجموع عددها من كونه سبع عشرة ركعة وأبدي بعضهم لذلك حكمتها ذكر الانسان بها  
نشأه اذ ولده كطلوع الشمس ونشؤه كارتفاعها وشبابه كوقوفها عند الاستواء وكهولته  
كيلها وشيخوخته كقربها من الغروب وموته كقربها اذا دب بعضهم وقتا مجمعه كتحقق أثرها  
وهو مقبب الشفق الاخر فوجبت العشاء مستندة كبر ذلك كما أن كماله في البطن وتيممه  
بالبزروج كطلوع الفجر الذي هو مقدمة الطلوع الشمس المشبه بالولادة فوجبت الصبح حثيثا  
لذلك ومنها حكمه كون الصبح ركعتين بقاء كسل النوم والعصر من أى الظهور والعصر أربعا  
توفر انشائها عندهما بما عاين الأسباب والغروب ثلاثا لانها وتر النهار ولم تكن واحدة لانها  
بشراف عصر ببراء من البر وهو القطع وألحقت العشاء بالعصرين لغير نقص الليل عن النهار  
أدق به فرضان وفي النهار ثلاثة لكون النفس على الحركة فيه أقوى ومنها حكمه كون عددها  
سبع عشرة ركعة أن ساعات القطعة سبع عشرة منها النهار ثمان عشرة ساعة ونحو ثلاث ساعات  
أقل الليل وساعتين آخره فكل ركعة تكفر ذنوب ساعة لما روى ابن حبان في صحيحه من حديث  
عبد الله بن مرفع أن صلى الله عليه وسلم قال إن العبد إذا قام يصلي آتى بدنوبه فموصت على رأسه  
أو على عاتقه فكلما ركع أو سجد ناقط عنه اه شرح مدر (قوله خمس) ولا يراد الجملة لانها  
خاصة بوجهها واربعة بعضهم لها مردود بقوله كل يوم مع أن الاخبار بوجوب الجنس وقع قبل  
فرضها وحين فرضت لم تجتمع مع الظهر قال حل وقد يجب في اليوم والليله أكثر من أربع  
صلوات فقد ثبت في الحديث الصحيح أن بعض أيام الدجال كسفة وهو أولها وثانيها كشهر وثالثها  
بكعة وبثل النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم هل يكسفا منه صلاة يوم وليلة فقال لا أقدر الله قدره والامر  
في اليوم الاقل بالتقدير ويقاس به الاخبار بأن يقدروا قدا وأوقات الصلاة وقصلى وهو جار  
في سائر الاحكام ككافة الاعباد وموم رمضان فيصلى الوتر والتراويح ويسرى المغرب  
والعشاء والصبح ومواقبت الحج ويوم عرفة وأيام منى وكذا العدة وحديث قال لما امرت  
بوجهها وليس بمجال وأقصت عدتها من طلوع الشمس الى الزوال ويمجرى ذلك فيما لم تكن  
الشمس عند قوم مبدية قال الشعراني في الميران فان قال قائل فلم تكررت الصلاة عندنا في اليوم  
والليلة خمس مرات فالجواب كان ذلك من رجة الله بثلثه ذكر ذنوبنا عند طهارتنا ويحصل  
لنا الرضا والشرف كما وقتنا بدينه ليعبر بذلك كله الحلال الواقع ما بالهاعصى والغفلات بين كل  
صلاة وصلاة متوب أحدنا ويستغفر عما جناه من المخالفات على حسب مقام ذلك المتطهر  
منا وأوصلى كما أنه اذا قال أذكر الوضوء الوارد بغيره ذنوبه الخاصة بالوضوء ثم انه يقوم  
للاصلاة بغيره ذنوبه الخاصة بالصلاة فان كل ما مورى شرعى اعلمه كفارة لفعل وقع الصد  
فيه مما يسط الله تعالى فيكون ذلك في محاباته كفارة كما يعرف ذلك أهل الكشف فلو كشف  
للعبد رأى ذنوبه تتساقط مناوشمالا وفيه كلام ففى الوقوف عليه قال حل في السيرة قال  
بعضهم والحكمة في جعل الصلوات في اليوم والليله خمساً أن الحواس لما كانت خمسة

من الصلاة في كل يوم وليلة (خمس)

والحواس تقع بواسطتها المعاصي كانت كذلك لتكون ماحية لما يقع في اليوم واللييلة من المعاصي أي بسبب تلك الحواس وقد أشار إلى ذلك صلى الله عليه وسلم بقوله رأيت لو كان يباب أحدكم نهر يقتل منه في اليوم واللييلة خمس مرات أكتن ذلك يبق من دهره أي وضحه شيء قالوا لا قال فذلك مثل الصلوات الخمس يعو الله بهن الخطايا قبل وجعلت مني وثلاث وربع لتوافق أجنحة الملائكة كأنها جعلت أجنحة للشخص يطير بها إلى الله تعالى اه (قوله معلومة من الدين الخ) أي علمها من الدين صار كالضروري وهو لا يشك في نظر واستدلال أو المراد به ما لا يجهله العامة والخاصة فلا يدعى أن الضروري خاص بالمدرسة بأحدى الحواس كما تفرده شيخنا العثماني والمراد بقوله معلومة من الدين بالضرورة أي يعذبونها بالنص والاجماع كما يدل ذلك قوله والاصل فيها الخ وعارة مد على التصريح بمعلومة من الدين بالضرورة أي اشتهرت اشتراطا بقره من الضروري لأنها ضرورية في نفسها لا بالضروري ما لم يفتر إلى نظر واستدلال وهي لم تثبت إلا بالدليل اه (قوله من الدين) أي من أدلة الدين (قوله والاصل فيها) أي في فرضها وعددها وكانت مشروعية كاعتين في كل الخمس ثم زيد في الظهر اثنتان ثم في العصر كذلك ثم في المغرب واحدة ثم في العشاء اثنتان ثم بقيت المسح على مشروعية ما قبل لاسما فعل غالباً وقت الكسل واختصاصها بهذه الأوقات تعدي على المعتد كما تقدم (قوله أي حافظوا) أي معان المحافظة لا تؤخذ من الآية وفيه أيضاً أن السن ليست واجبة فلا تؤخذ من الأمر الذي هو للوجوب فكان الأولى أن يقول أي أنواها بمد وأوجب عن الأقل بأن المحافظة مستفادة من الأمانة فقد قال في المصباح أقام الصلاة أدام فعلها ومن المعلوم أن الدوام يستلزم المحافظة ولهذا قال الشارح دائماً عن الشيء بأن الأمر يستعمل في مطلق الطلب فيشمل الواجب والمندوب (قوله وقوله تعالى أن الصلاة الخ) أي بالآية الناسبة لأجل بيان الوقت واقتصر على ذكرها تنبيهاً لا يتبع مع قوله آيات لا يشتهرها وما لا أخبار فذكر منها ثلاثة كما ساقى لأنه محتاج إليها (قوله أي حجة موقفة) وعارة للجلال كتابا موقفاً أي مفروصاً مكتوباً مقدراً وقتها فلا تؤخر عنه (قوله فرض الله على أمي) وفي رواية على رسول أمي والمراد أمة الدعوة وهم الانس والجن لأن الكفار محاطون بفروع الشريعة على المعتقد بآل قوله تعالى ما ملكتكم من حق قالوا لم نملس المصلين الآية والمراد المحكومون من أمة الدعوة وقد ورد أن الملائكة لم يعطوا فضله قراءة القرآن ولذا يحرمون على استماعه من الانس فإن قراءة القرآن كرامة أكرم الله بها الانس غير أنه بلغنا أن المؤمنين من الجن يقرؤنه إلا أن يحصل لأحد طهر قلباً ولا يجعه (قوله تحسين صلاة) أي في كل وقت عشر صلوات وكانت كل صلاة ركعتين وقوله فلأرأى أوجهه أي بأوشاد من موسى عليه السلام والمراجعة تسع مرات وفي كلها يرى ربه يعني رأسه على الأصح اه فان قلت لم يأمره إبراهيم بالرجوع لربه في شأن ذلك مع أنه مر عليه قبل موسى أجيب بأنه خليل الله والليل شاه التسلية وموسى كلم الله والكليم شاه الكلام والحكمة في وقوع الصلاة ليلة الأسراء لما قدس طاهر وأباطا حين غيـر من مازنهم بالإيمان والحكمة ومن شأن الصلاة أن تنقها الطهر ناسب ذلك أن يفرض في تلك الحالة وليظهر شرفه في الملا لا على وجهه بل على سلقه من الأنبياء والملائكة

معلومة من الدين بالضرورة والاصل فيها قبل الاجماع أي أن قوله تعالى وأقيموا الصلوة أي حافظوا عليها دائماً باكمال واجباتها وسننها وقوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقفاً أي حجة موقفة وأخبار في الصحيحين قوله صلى الله عليه وسلم فرض الله على أمي ليلة الأسراء تحسين صلاة فلم أرأى أوجهه ما له التفتيح

ولما حجب ربه ومن ثم كان المصلي يتأجر ربه جل وعلا وقد وقع السؤال عن عبادته صلى الله عليه وسلم قبل فرض الصلاة ما هي وفي أي مكان كان يعبد وهل ورد أنه كان يعبد بشريعة إبراهيم عليه الصلاة والسلام أو لا وما كانت شريعته قبل ذلك وما فرض عليه من الصلاة قبل ليلة الأسرار هل كان بعد نزول القرآن أم لا وهل كان يقرأ في عبادته إذا ثبت كونه كان يصلي قبل ذلك أم لا وأجاب شيخنا بأنه لم يعبد بشريعة غيره من الأنبياء مطلقا وعبادته قبل البعثة كانت شهرا في السنة في غار حرا ما لم يتفكر في الآلة الله تعالى ويكرم من عز علمه من الضيفان ثم بعد البعثة كان عليه ركعتان بالفداء وركعتان بالعشي كما قيل ولم يثبت ما كان يقرأ وفيهما والركعتان اللتان صلاحها بالأنبياء في بيت المقدس كما تأمما عليه ولم يثبت ما قرأ فيها ثم رأيت في نزلة القرآن أنه قرأهم ماسورة الاخلاص ١١ برماوى وقوله سورة الاخلاص أي زيادة على الفاتحة لما ورد من أسهمان أوائل ما نزل من القرآن وقال الواحدى في أسباب النزول ولم يحفظ في الاسلام صلاة بغيرا للجد لله رب العالمين ١٢ (قوله حتى جعلوا حجابا) أي حتى في حقه صلى الله عليه وسلم عرش خلافا للسوطى فالمحمد أن الحسين صلاة نمحت في حقنا وفي حقه صلى الله عليه وسلم ولكن كان صلى الله عليه وسلم يغطيها على وجه التغطية وهذا بناء على ثبوت النسخ قبل تبليغ المسوخ للامة وقبل أن ينسخ نسخا عن النبي بل يتخفف قال في فتح الباري وفرضت ألا ركعتين الا المغرب فلم ير يصليها كذلك شهرا ١٣ أو أربعين يوما ثم أمر بالزيادة الا في الصبح والمغرب ١٤ ونقل عن حل أنه قال حتى المغرب فرضت ركعتين ثم زيدت ركعة كما تقدم وضبط السوطى في الخصائص الصغرى الصلوات التي كان يصليها صلى الله عليه وسلم قبلت مائة ركعة كل يوم وليلة أي وهي مقدار الخمس صلاة وقال شيخنا الحفناوى الذي تلقيناه واعتمد بعض الحواشى أن الخمسين لم تنسخ في حقه صلى الله عليه وسلم وأنه كان يغطيها على سبيل الوجوب خاف عرش خلاف المعتقد ومنع عرش البرماوى ولم ير اجعه بعد ذلك إشارة الى أنه لو راجعه بعد ذلك لحط عنه الخمس وذلك يردى الى رفع ما قرئ عليه فان قيل هي في علم الله في الازل خمسها الحكمة في جعلها ليلة الأسرار خمسين ثم نسخها الى الخمس والجواب أنه انما فرضها سبحانه وتعالى خمسين مع علمه في الازل أنها خمس لظهر شرف النبي صلى الله عليه وسلم بقبول شفاعته في التحفيف وأوجب بغير ذلك ١٥ مد على التحرير (قوله وقوله للأعرابي) أي هذا الحديث الثاني لأن الازل ذكر فيه لعدد وهو لا يقيد المحصر وأما هذا الحديث الثاني فيقيد المحصر لما كان رعايتهم من نسخ العدد نسخ العرضية أيضا أي بالحديث الثالث في قوله وقوله لمعاذ لما بعثته الى اليمن الخ (قوله قال لا) لا حاجة لقال لأنه يفتى عنها قوله للأعرابي لأن لا مقول القول قال قل لا يفتى ما في هذا الاستثناء من الاشكال لأن قوله هل على غيرها استفهام عن الواجب فقوله لا كاف في جوابه وقوله الا ان تطوع لا يصح استثناءه من غيرها الواجب لكونه أيضا غير واجب لكنه يدل على أن النقل يلزم بالشروع به أخذ بعض الأئمة ويحاج بأن الاستثناء منقطع وقيل الا ان تطوع بالذکر بأن تذكرة رافعة كالوتر (قوله وأما وجوب الخ) واردة على قول المصنف خمس (قوله) ولم تدخل في كلامه أي لانه لم يذكرها وإنما ذكر الظاهر فقول قل لا حاجة للاستدراك لأنها خمسة يومها اتفاقا لا يقيد الجواب عن الإيراد لأن من بين الخمس الظاهر وما بعده وردت عليه

حتى جعلها خمسا في كل يوم وليلة وقوله للأعرابي حين قال هل على غيرها قال لا لأن تطوع وقوله لمعاذ لما بعثته الى اليمن أخبرهم أن الله قل فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة وأما وجوب قيام الليل فنسخ في حقنا وهل نسخ في حقه صلى الله عليه وسلم ونقله الشيخ الأصحاب ولا والصحيح نعم ونقله الشيخ أبو حامد عن النص وصرح بقوله العينية صلاة الجنازة لكن الجمعية من المقررات العينية ولم تدخل في كلامه الا اذا قلنا انها بدل عن الظاهر وهو رأى والأصح انها صلاة مستقلة وكان فرض الخمس ليلة المخرج

الجمعة فلا يحسن الجواب عنه إلا بما ذكره الشارح أنه منى على ضعفه تنزيل البسلة منزلة  
 المبدل منه (قوله كما) أى فى الحديث بقوله فرض الله على أمم ليله الأسراء الخ (قوله  
 وقيل بسطة أشهر) الرابع أنه قبلها بثمانية عشر شهرا سنة ونصف قيل والصحيح أن ليله الأسراء  
 ليله تسع وعشرين فى رجب ولم تعين الليلة أى ليلة جمعة أو خميس أو غير ذلك حرز (قوله  
 فى شرح المسند) الشرح للرافعى والمسند للإمام الشافعى وهو يجلدنا من خصمان واسم الرافعى  
 عبد الكريم وقوله ما ورد أى عبد الكريم (قوله والعشاء كانت صلاة نونس) قال السيوطى  
 الثابت فى الأحاديث الصحيحة أن العشاء حصصية لهذه الأمة لم يعلها أحد قبل هذه الأمة  
 وقال سم الأصم أن العشاء من خصوصياتنا ولا ينافى ما ذكر قول جبريل فى خبره بعد صلاة  
 الخمس هذا وقت الانساق من قبل لا احتمال أن المراد أنه وقته على الأجل وإن اختص كل من  
 ذكر منهم بوقت كما ذكر ابن حجر وقد جمع بعضهم ما ذكر فى اختصاص كل نبى بصلاة من  
 الخمس فى اثنين من بحر الطويل فقال

لأدم صبح والعشاء لنونس • وظهر لإبراهيم وعصر لنصلي  
 ومغرب يعقوب كذا شرح مسند • لعبد كرم فاشكرت بفضلته

وعبد الكريم هو واسم الرافعى والحاصل أن الصبح لأدم من غير خلاف فيها والظهر لإبراهيم  
 لإبراهيم والعصر لسليمان وقيل ليونس وقيل للغزير والمغرب لعيسى وقيل كانت داود وقيل  
 ليعقوب والعشاء لموسى وقيل ليونس وقيل خست بها هذه الأمة وهو الأصح (قوله وقيل بدأ  
 الخ) حال من قوله أول صلاة ظهرت أو معطوف على كانت فالبدء بالظهر معلة بعله ممركة على  
 الأول ومعلة بعلتن على النفى وتقدير العبادة وبدأ المصنف بالظهر لأنها أول صلاة ظهرت  
 والحال أن الله بدأ بها أولان الله بدأ بها وقبض الله أيا صبدأ الصبح فى قوله وسبح بحمديك  
 قبل طلوع الشمس الآن يحجب بأن هذه منزلت أول البيان الأوفى (قوله لدلولك) أى عند زوال  
 الخ والدلول المبل (قوله أى صلاته) كذا ذكره الشارح هنا وفيما يأتى وفيه إضافة الشيء إلى  
 نفسه لأن الظاهر اسم للصلاة وكذا ما يأتى ببليق قوله وسبح الخ وبديل قول المصنف وقتها الخ  
 فلو سكت عن هذا التفسير لكان أولى الآن يقال هو تفسير بالأوضح والأضافة يائية أو من  
 إضافة المسمى إلى الاسم وقال بعضهم كان الظاهر يطلق فى اللغة على وقت الزوال فسر بقوله  
 أى صلاته (قوله سمعت الخ) هذا يدل على أنها مجاز مرسل علاقته الحالية وقيل إن التسمية  
 بالوضع والأوصاف هو الله على الاختيار وكذا يقال فى باقى الصلوات (قوله ظهرت) أى فى الإسلام  
 فلا ينافى ما تقدم أن صلاة الظهر كانت له (ورد) (قوله فلم يبدأ) أى النبى أو جبريل لا المصنف  
 كما يدل عليه الجواب (قوله الأقل) أنه حصل التصريح الخ هذه العبارة تنقيد أن التصريح بما  
 ذكره قد ورد وعادة م رواها بدأ بها وإن كانت أول صلاة حضرت الصبح لاحتمال أن يكون حصل  
 له التصريح (قوله الباب) الأولى الكتاب (قوله المواقيت) جمع ميقات أصله موقات من  
 الوقت وهو لغة مطلق الزمن واصطلاحا من الزمن من محدث الطرفين وانما بدأ بالمواقيت لأنها  
 أهم شر وطها لأن بدخولها نصب الخ م (قوله لأن بدخولها) اسم إن ضمير الشأن ولابد من  
 العزم على فعلها إن أخرها عن أوله وهذا غير العزم العام عند البلوغ أنه يفعل جميع الواجبات

كما تم قبل المحررة بسنة وقيل بسنة  
 أشهر (قائلة) فى شرح المسند  
 للرافعى أن الصبح كانت صلاة آدم  
 والظهر كانت صلاة داود والعصر كانت  
 صلاة سليمان والمغرب كانت صلاة  
 يعقوب والعشاء كانت صلاة نونس  
 ما ورد فى ذلك خبر الجمع الله سبحانه  
 وتعالى جميع ذلك لتبيننا عليه وعليهم  
 الصلاة والسلام ولا تشبه تفضيله  
 وكثرة الأجور ولا تشبه لما كانت  
 الظهور أول صلاة ظهرت لأنها أول  
 صلاة صلاها جبريل عليه السلام  
 بالتبى صلى الله عليه وسلم وقد بدأ الله  
 تعالى بها فى قوله تعالى أقدم الصلاة لدلولك  
 تعالى بها فى قوله تعالى أقدم الصلاة لدلولك  
 الشمس بدأ المصنف بها فقال (الظهر)  
 أى صلاته سمعت بذلك لأنها تفعل وقت  
 الظهور أى شدة الحر وقيل لأنها ظاهرة  
 وسط النهار وقيل لأنها أول الصلوات  
 ظهرت فإن قيل قد تقدم أن الصلوات  
 الخمس فرضت ليلة الأسراء فلم يبدأ  
 بالصبح أجب بجوابين الأول أنه حصل  
 التصريح بأن أقل وجوب الخمس من  
 الظهور قاله فى المجموع الثانى أن  
 الأتيان بالصلاة متوقف على بيانها ولم  
 تنزل الأضداد والظاهر ولا عند الله تعالى عنه الباب  
 تعالى الشافعى رضى الله تعالى عنه الباب  
 بدكر المواقيت لأن بدخولها

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

وبترجيح الحرمات قل وهو واجب على كل مكلف (قوله تجب الصلاة) أي وجوبها  
موسعا إلى أن يبقى ما يسعها فإن أراد تأخيرها إلى أثناء وقتها لم يلزم العزم على فعلها على الأصح  
في الجميع والتحقق وبعبارة مد على التحريم وتجب الصلاة بأقل الوقت وجوبها وسعها ومعناه  
أنه لا يأمُر بتأخيرها أي أن عزم في أوله على فعلها فيه ولو مات قبل فعلها وقد بقي من وقتها  
ما يسعها والجميع موسع ولكنه يأثم بالموت بعد التمكن من فعله ولم يفعل لأن تأخير وقتها غير معلوم  
فأبطله تأخيرها بشرط أن لا يبادر الموت فإن بادره كان مقصرا بخلاف آخر وقت الصلاة فإنه  
معلوم فإن غلب على ظنه أنه يموت في أثناء الوقت كان له منه قود فضاله وإلى الدم باستأنائه فأمره  
الامام بقوله تعبت الصلاة في أوله فيعصى بتأخيرها عنه لأن الوقت تضيق بظنه وقياس ما مر عن  
ابن الصلاح وغيره أن الشك كالشك وهو قضية كلام التحقيق وغيره ثم لو لم يمت في أثناءه كان  
عفا عنه وإلى العلم لا يصير فعلها في باقي الوقت فنه نظر إلى أنه فعلها في المقدار لها شرعا اه  
(قوله ويجزئها ثنوت) أي أداؤها (قوله وعشا) عطف على حين غسول وقوله وله الحد  
جملة اعتراضية بين المظوف والمطوف عليه (قوله) أراد حين غسول الخ هو المشهور بوجوبه  
عكس في المساء والعشي فقال أراد حين غسول العصر وعشا المغرب والعشاء قال قل وهو  
الأنسب هذا وكان الأولى أن يقول أراد بالتسبيح حين غسول صلاة المغرب والعشاء الخ وكذا  
يقدر في الباقي فالمراد بالتسبيح الصلاة ففي كلام الشارع مسامحة لأن التسبيح يطلق على الصلاة  
لأنه كما في القاموس ولا يصح أن يكون من إطلاق الجزء على الكل لأن التسبيح هتفه منها وشرط  
إطلاق الجزء على الكل أن يكون الجزء من على غيره والأولى الاستدلال بقوله تعالى فسبح  
بمجد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل فسبحه اه ح (قوله أتمى جبريل)  
أي صار اماما إلى فان قلت أن جبريل لا يوصف بذكورة ولا بأنوثة فكيف صحت امامته لثبتي  
صلى الله عليه وسلم أجيب بأن شرط الإمام عدم الأنوثة لا خصوص الذكورة فان قلت يرد  
الخطي فإن الأنوثة معدومة فيه سمع أنه لا تصح امامته للرجل قلت الشرط عدم الأنوثة يقينا  
والخطي معدومة فيه احتفاء لا يمكن وجوده فيه قال مد ولا ينافي أنه أفضل من جبريل  
عليهما الصلاة والسلام إجماعا لأنه لا مانع من أن يؤتم المفضل المفاضل وذكر قل على الخ لئلا  
هذه الصلاة كانت بركوع على الهيئة المعروفة خلافا لما قال أنها كانت بلا ركوع وأفي بخبر  
جبريل بعد الآية لأنه لا تميز بين أول الأوقات ولا آخرها بل أشارت لها بقوله مرتين وانظر هل كان  
مستقرا عند البيت لمصلي المرتين أو كان مضارقه وبأق له عند دخول وقت الصلاة الظاهر  
الثاني وابع (قوله عند البيت) أي الكعبة أي عند أهل المعروف المخصصة قريسا من الباب  
(قوله حين زوال الشمس) أي عقب زوال الشمس (قوله وكان التي) أي التل (قوله قدر  
الشرائط) أي سبيل التعل وذلك قدر عرض أصبح أو أقل ولعل ذلك غير الوقت الذي يصعب فيه  
الظل لأنه حينئذ يدخل وقت الظهر فيجود غل ولويسر (قوله حين كان طله) أي عتقه  
(قوله أي دخل وقت افطاره) الخ لا يرد ذلك لأن الصوم إذا لم يفرض أبع لا يفرض  
في السنة الثانية من الهجرة أي وكان هذا الوقت معلوما كما قاله الشوري (قوله فلا كان  
الغد) استشكل بأن أول الغد الصبح قلت مراده بقوله فلا كان الغد المرة الثانية بدليل

تجب الصلاة ويجزئها ثنوت والاصل  
فيما قوله تعالى فبما ان الله حين غسول  
وحيث تصبغون ولا الحمد في السموات  
والارض وعشا وحين تطهرون قال  
ابن عباس أراد حين غسول صلاة  
المغرب والعشاء وحين تصبغون  
صلاة الصبح وعشا صلاة الظهر وعشا  
وحيث تطهرون صلاة الظهر وعشا  
أتمى جبريل عند البيت مرتين صلى بي  
الظهر حين زالت الشمس وكان النبي  
قد أشر إلى العصر حين كان ظله أي  
الشيء مثله والمغرب حين أظلمت  
أي دخل وقت افطاره والعشاء حين  
غاب الشفق والتعبير حين حرم الطعام  
والشراب على الصائم فلا كان الصائم  
صلى بي الظهر حين كان ظله مثله والعصر  
حين كان ظله مثله والمغرب حين أظلمت  
الصائم

أعني جبريل عبد البيت مرتين ابح فلا ينافي أن أول الغد الصبح والمرة كتابة عن فعل الخامس  
 مبتدئا بالظهور وانما الصبح (قوله الى ثلث الليل) أي وثرة الى ثلث الليل أو أن الى يعني عند  
 ولا حذف (قوله فاسفر) يحتمل أن يريد فرغ من الصلاة فدخل عقب فراغه منها في الاسفار  
 والاضطراب أهله وقهها فيه والاختيار أن لا تؤثر الى الاسفار أي الاضطرار غزى أي فاسفر  
 معطوف على مقدر وهو فرغ والطاهر عود الضمير على جبريل ومعنى أمفر دخل في السر بفتح  
 السين والقام وهو باض النهار ويحتمل عوده على الصبح أي فاسفر الصبح في وقت صلاته  
 ووافقه رواية الترمذي صلى الصبح حين اسفرت الارض (قوله وقت الانبياء) أي على  
 الأجل وان اختص كل منهم وقت والاف واللام للجنس لا للاستغراق ابح وبعبارة الشوري  
 قوله هذا وقت الانبياء أي مجموعهم أي هذه أوقات الانبياء فهو مقدر مضاعف نعم قال السويطي  
 صحاح الاحاديث أنه لم يصل العشاء أمة قبل هذه الاية فيمكن حمل قوله وقت الانبياء على أكثر  
 الاوقات أو يبق على ظاهره ويكون يونس صلاه دون أمته اهـ (قوله والوقت الخ) أي في غير  
 المغرب لأن وقتها يختلف في المزيين وقوله ما بين هذين الوقتين أي ما بين ملامص أول الأول عما  
 قبله ملامص آخر الثاني عما بعده وهذا من التقدير الذي يتوقف صحة الكلام عليه خصوصا  
 في وقت المغرب قل على الجلال وهذا جواب عما يقال هذه العبارة تفرض نفس الوقتين (قوله  
 كما شرع) يقتضي أن وقت القراخس الظهري أي يوم هورق الشرع في العصر أول يوم فلا  
 يطابق المذبي وهو عدم اشتراكهما في وقت قال قل فلو قال كما شرع في العصر عقب ذلك كان  
 مستقما اهـ وأجيب بأنه لما يكن بينهما واسطة اشتد بينهما الاتصال حتى صار آخر أولهما  
 كأنه وقت أول ثانيهما لأن عبارة هذا الامام بنفي الاعتناء بتوحيهما ما أمكن مد (قوله  
 بانها الخ) قال مم على النصفة ما المنع من جعله على ظاهره لأن محل كون مثل الشيء مثله لا يخرج  
 به وقت الظاهر إذا لا يتم قد وظل الاستواء أيضا وهو قد بوسع الظاهر فليتأمل الآن يقال حين  
 كان ظله مثله أي غير ظل الاستواء لايه اهـ مد على التصرير (قوله ويدله) أي لما قاله  
 الثاني (قوله تبعهم) جواب لما في قوله ولما صدر لا كثر من الخ (قوله أي وقت زوالها) هذا  
 بيان لصحة الاخبار وذلك لأن الزوال ليس وقتا (قوله يعني يدخل الخ) فيبدأ وقت الزوال  
 ليس من الوقت خلافا لمقتضى كلام المصنف قل وبعبارة المصنف وشرحه وقت ظهر بين وقتي  
 زوال وزيادة مصطل الشيء مثله غير ظل الاستواء (قوله وهو) أي الزوال (قوله اليه) أي  
 الوسط (قوله الى جهة المغرب) متعلق بعمل واعلم أنه جاء في حديث مرفوع أنها اذا طلعت  
 من معربها تدير الى وسط السماء ثم ترجع ثم بعد ذلك تطلع من المشرق كعادتها به يعلم أنه يدخل  
 وقت الظهور بروجها لانه غرة زوالها ووقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله والمغرب بغروبها  
 وفي هذا الحديث أن ليلة طلوعها من مغربها تطول بقدر ثلاث ليال لكن ذلك لا يعرف إلا بعد  
 مضى الكواكب ما على الناس فحينئذ يلزم قضاء الجنس لأن الزائد ليلتان فيقدران يوم وليس له  
 وواجهما الجنس اهـ شرح مـ (قوله بل في الظاهر) والافتد قال جبريل أن حركة القلبي بقدر  
 الطبق بالحرف المحر لا قدر خمسة أعوام قل على الجلال وفي شرح الحضاري للسطراني قال أبو  
 طالب في القوت والروال ثلاثة زوال لا يعلة الا الله عز وجل وزوال فعله للملائكة المقربون

والعشاء الى ثلث الليل والتعبير فاسفر  
 وقال هذا وقت الانبياء من قبلك  
 والوقت ما بين هذين الوقتين رواه أبو  
 داد وغيره وقوله صلى الله عليه وسلم صلى  
 في الظهور حين كان ظله مثله أي فرغ منها  
 سبقت كما شرع في العصر في اليوم  
 الأول حينئذ قاله الثاني رضى الله  
 تعالى عنه فأجاب به اشتراكهما في وقت  
 واحد ويدل به خبر مسلم وقت الظهر  
 ثالث الشمس ما لم تحضر العصر تبعهم  
 المصنف فقال (وأول وقتها) أي الظهور  
 زوال الشمس أي وقت زوالها يعني  
 ليحل وقتها بالزوال كما عبر به في الوجيز  
 غيره وهو ميل الشمس عن وسط السماء  
 لمعنى بوجها اليه بجملة الاستواء الى  
 جهة المغرب لافي الواقع بل في الظاهر  
 أن التكليف انما يتعلق به



وذلك من باده ظن الشيء على طهارة  
الاستواء ويحدثه ان لم يسبق عنده ظن  
قال في الروضة كالمصطفى وذلك يصور  
في بعض البلاد ككعبة ومنعاه الفين في  
أطول أيام السنة فلو شرع في التكبير  
قبل ظهور الزوال ثم ظهر الزوال غلب  
التكبير أو في أن سألهم تصح الظهر وان  
كان التكبير أصلا بعد الزوال في نفس  
الامر وكذا الكلام في الفجر وغيره  
(وأخوه) أي وقت الظهر إذا صلح  
ظل كشيء منه بعد أي سوى (ظل  
الزوال) الموجود عند الزوال وإذا  
أدبت معرفة الزوال فاعتبره بظلمتك  
أو شخص تقببه في أرض مستوية  
وعلم على رأس الظل أن زال الظل  
يتبين من الخط فهو قبل الزوال وان  
وقت لا يزيد ولا ينقص فهو وقت  
الاستواء وان أخذ الظل في الزيادة  
فإن الشمس زالت قال العلماء وقامة  
كل انسان ستة أقدام ونصف يقدمه  
والشمس عند المتقدمين من أبواب  
علم الهيئة في السماء أربعة وقال  
بعض محقق المتأخرين في السادسة  
وهي أفضل من القمر لكثرة نفعها قال  
الأكثرون والظهر ثلاثة أوقات وقت  
فضيلة أوله ووقت اختياره إلى آخره  
ووقت عذره وهو وقت العصر لم يجمع  
وقال القاضي لها أربعة أوقات وقت  
فضيلة أوله إلى أن يصير ظل الشيء مثل  
ربعه ووقت اختياره إلى أن يصير مثل  
نصفه ووقت جواز إلى آخره ووقت  
عذره وقت العصر لم يجمع ولها وقت  
ضرورة وسبأ في وقت حرمة

وزوال يعلمه الناس قال وسبأ في حديث أنه صلى الله عليه وسلم سأل جبريل هل زالت الشمس  
قال لا نعم قال ما معنى لانتم قال يا رسول الله قطعت الشمس من فلكها ما بين قولي لا نعم مسرة  
تجملها عام اه وقوله بين قولي لا نعم فيه حذف العاطف والمعطوف أي بين قولي لا وقولي نعم  
كقولهم تعالى لا تتفرق بين أحد من رسله أي بين أحد أو أحد لا بين لا تتألف إلا إلى مستند والظل  
أمر وجودي يحققه الله لنفع البدن وغيره وليس هو عدم الشمس كما قد يترجمه دليل ما ورد أن  
البينة ظلامه وداعه انه لا شمس بها وإن أي شخص من الظل لانه مختص بمصدا الزوال اه م د  
على التعرير (قوله وذلك زيادة الخ) أي الميل في الظاهر (قوله وذلك تصور) أي وحدوث  
الظل بعد عدمه يوجد الخ قل (قوله في أطول أيام السنة) فيه تجوز وانما هو في مكة قبل  
ينيف وعشرين يوما بعده كذلك قل \* (قائدة) ذكر السبيل على لطل الاستواء في الاقليم  
المصري أقدم ما مر بنه على الشهور القبطية لكنهم لا يتحقق في قوله  
جعلنا في قولي المشروعي \* جعلنا طرزا بكتابنا

فهذه اثنا عشر حرفا كل حرف شهر من الشهور القبطية فأول الاسرف الطاهر ولها تسعة من  
العدد والاول منها ماذكر مطوي لمناسبة حرفه بعده وهو تسعة أقدام وهكذا البقية فيزداد  
القائمة عليها الدخول وقت العصر ويصاح ذلك

طوبه امير برمهات برمودة بنش بونه أيب مسرى توت يابه هاتور كيهل  
١٠ ٨ ٦ ٤ ٢ ١ ١ ٢ ٣ ٥ ٧ ٩

(قوله فلو شرع) تفرع على قوله في الظاهر (قوله قبل ظهور الزوال) أومعه (قوله بعد  
ظل الزوال) صوابه الاستواء وكذا قول الشارح الموجود عند الزوال وبعد ذلك فيه تسع لأن  
الاستواء معنى من المعاني لا طوله بل الظل انما هو الشيء عنده فتكون الاضافة لادنى ملايسة  
لانه لما كان موجودا عنده ساعت نسبته اليه مدعى التعرير (قوله أو شخص) كعدمه تقيم  
القصة (قوله من الخط) لاحاجة اليه قل (قوله ستة أقدام ونصف) أي غير ظل الاستواء  
(قوله إلى آخره) أي آخر الوقت وأنبأ ومن أول الوقت لان آخر وقت الفضيلة على  
الراجح (قوله مثل ربعه) العتد أن وقت الفضيلة بقدر اشتغاله بما يطلب تلك الصلاة وفعلها  
وفصل سنها اه الج ووقت الاختصار وقت الجواز إلى أن يبقى ما يسعها (قوله ووقت  
اختيار) أي الوقت الذي يصار عدم التأخير عنه شرعا اه مناوى (قوله ولها وقت ضرورة)  
وحينئذ في قول الاكثرين والقاضي الح تسع وجبه السماع أنهم أدخلوا وقت الضرورة  
والحرمة في وقت الجواز والاختيار (قوله ووقت حرمة) أي وقت يحرم التأخير اليه  
فالاضافة لادنى ملايسة وبعبارة م د على التعرير قوله ووقت حرمة فوقع فيه فان الحزم  
التأخير اليه لا يقاها فيه ويرد بان هذا اليمين تسع وقت حرمة ذلك الاعتبار وبعبارة شرح  
مر ويجاب بأن مرادهم بوقت الحرمة من حيث التأخير لاس حيث الصلاة وتظهر بجري  
في وقت الكراهة أيضا قال سلم على الهبة وصح كان هذا المازع ما فهم قط معنى الاضافة  
وهو تعلق ما بين المضاف والمضاف اليه ولا يخفى في ثبوت هذا التعلق هنا في الحرمة وصف  
للتأخير اليه فيه ومن الحرمة ملايسة لانه وقت ثبتت الحرمة عند التأخير اليه اه فلها ستة

أوقات (قوله وان وقت أداء) بان وقع منها ركعة في الوقت وينبغي على ذلك الصلاة في السفر كما اذا سافر وقد أدرك من الوقت ركعة فانه يصح أن يقصرها لانها مؤداة فان لم تكن مؤداة بان أدرك من الوقت ما لا يصح ركعة فلا يصح قصرها لانها فائتة حضر كما ينبغي ذلك ابن حجر في شرح الصواب قال مد على التعرير وفي الأورالوأدرك آخر الوقت بحيث لو أدى القرينة يستثنى بقوت الوقت ولو اقتصر على الأركان تقع في الوقت فالأفضل أن يتم السن ١٥ وحاصله ان كان الباقي يسع جميع أركنتها ولا يسع مع ذلك سننها فيصير الأتيان بالسن وان لم يخرج بعضها عن الوقت لأن هذا من باب المد قبل الأفضل الأتيان بالسن لانها مطلوبة فيها ولا يحدروني الأتيان بها ولا مانع منه لأن غاية الأمر أن يخرج بعضها وهو جائز بالمد قال م لا يقال كونه من باب المتمسك لأن المد ليس عطلوب وهذا مطلوب لا ما تقول هو يشبه المذموم جهة دون أخرى فليشبهه بالمد تجاوز لكونه فيه محافظة على سن الصلاة كان أفضل قال وهذا يحصل ما اذا كان الباقي من الوقت لا يسع جميع أركنتها فلا يجوز الأتيان بالسن ويجب الاقتصار على الواجبات سم على التفتة ولو شرع في صلاة من الصلوات الخمس وقدي من الوقت ما يسعها ومد بالتطويل في القراءة وغيرهما من ذكره وسكوت فيما يطهر حتى يخرج الوقت جائز لا سرمة ولا كراهة لكنه خلاف الأولى وان لم يقع في الوقت ركعة خلافاً للاستوى ومن تبعه كابن المقرئ في روضه ومحل ذلك في غير الجمعة أما الجمعة فينتفع تطويلها الى ما بعد وقتها بلا خلاف والعرق بينها وبين غيرها توقف محتمل على وقوع جميعها في وقتها بخلاف غيرها لكنه ان أوقع ركعة أى في صورة المذلل الحائر كانت أداءا ولا كانت قضاء لا اغنيه وتخلص من ذلك أن المذهب التطويل بعير السن بل هو تطويل القراءة زيادة على ما تحصل به السنة او المذكر أبا السكوت في ركن طويل ١٥ (قوله ويحمران) أى وقت الضرورة ووقت الحرمة والحاصل أن الاوقات منها ما هو مشترك بين الصلوات الخمس وهو الفضيلة والاختيار والحوار بلا كراهة والحرمة والضرورة وأما وقت الكراهة فخاص بما عدا الظهر وانظر حكمته ووقت العسر خاص بما عدا الصبح لانها لا تجتمع أصلا والمعتقد أن وقت الفضيلة والاختيار والحوار في جميع الصلوات تدخل بأول الوقت وتخرج متعاقبة الا في المغرب فانها متحدة فيه دخولاً وسروراً والأول في الظهر فان وقت الجوار والاختيار يحدان خروجاً أيضاً ووجه أوقات الصلوات اثنا عشر وثلاثون وقتاً وثلاثة وثلاثون وقتاً اذا اعتدنا مفهوم وقت الفضيلة والاختيار في المغرب كذا نقل عن الطوسي (قوله أى صلاتها) كذا فعل في سابقه ولا حقه وذكر الضمير في بعضها مراعاة لفظ الوقت وكون معناه الزمان وأنت في بعضها نظر الكون الوقت بمعنى البهجة ولا ضرورة اليه لأن هذه الاتفاق صارت في الشرع أسماء لهذه الصلوات والى هذا يومئ كلام شارحه العبادي ويكي رجوع ذلك اليه جعل الاضاعة للسان ١٥ ع (قوله لمصاحبها) أى مقاربتها وقت العروب كذا قيل وفيه نظر لأن المشهور أن المعاصره هي المقارنة بالثوب كما يقال فلان معاصر فلان أى مقارنه والعصر ليست مقارنه للغروب ولوقيل لساقص ضوء الشمس منها حتى يبقى تشبهاً ناقص الفسالة من الثوب بالعصر حتى تضي أي الفسالة لكن أوضح كما قاله في التفتة وهي الصلاة الوسطى وهذا قول من أقوال كثيرة لانها بين التهاية

وهو ان وقتها ليست لا يسعها ولا عذر  
وان وقت أداء ويحمران في سائر  
أوقات الصلوات (والعصر) أى  
صلاتها وسبب ذلك المعاصرتها  
وقت الغروب

(وأول وقتها الزيادة على ظل المثل) وبعبارة التبيين إذا صار ظل كل شيء مثله وزاد أدنى زيادة وأشار إلى ذلك الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه بقوله فان جاوز ظل الشيء مثله بأقل زيادة فقد دخل وقت العصر وليس ذلك ٣٦٧ على القائل الصحيح وهو أنه لا يشترط حدوث زيادة

فاصلة كما في التباين كما عليه بل هو محمول على أن وقت العصر لا يكاد يعرف إلا بما وهى من وقت العصر وقبل من وقت الظهر وقبل فاصله (وآخروفي) وقت الاختيار إلى ظل المثل) بعد سطر الاستواء ان كان لحدب جبريل المار وصحى مختار المافى من الرحان على ما بعده وفي الاقله سمي بذلك لاختيار جبريل إلى اياه وقول جبريل إلى الحديث الوقت ما بين هذين الوقتين محمول على وقت الاختيار (و) آخره وقت الجواز إلى غروب الشمس) لحديث من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر متفق عليه وروى ابن أبي شيبة - نادى في حسم وقت العصر ما تقرب الشمس \* (تبيين) \* للعصر سبعة أوقات وقت فسيه أول الوقت وقت اختيار وقت عند وقت الظهر بل يجمع وقت ضرورية وقت جواز بلا كراهة وقت كراهة وقت حرمة وهو آخر وقتها بحيث لا يسعها وان قلنا انها أداء وزاد بعضهم ثلثا وهو وقت القضاء فيها إذا حرم بالصلاة في الوقت ثم أقصد هاجدا قائما نصير قضاء كالحص عليه القاضي حسم في تعليقه والمترو في الثقة والروائي في البروكس هذا رأى ضعيف (والغروب) أي صلاتها (ووقتها واحد) أي لاختياره كما في الحديث المار وهو) أي أوله يدخل بعد

والصلية فهي أفضل الصلوات والدليل على أنها الوسطى ما صرحه قوله صلى الله عليه وسلم شاوليا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر (فأنته) - حسب الشمس مرتين لتبيننا محمد صلى الله عليه وسلم احداهما يوم الحندق حين شاوليا من صلاة العصر حتى غربت الشمس فردها الله عليه كراهة الطحاوى وغيره والثانية صبيحة الاسرا حين انتظر العير التي أخبر بوصولها مع شروق الشمس (٣) اه (قوله الزيادة) أي وقت الزيادة على ظل المثل لشيء بعد ظل الاستواء ان كان اخذنا محمله سم (قوله وبعبارة التبيين) لاحاجة له كراهة لانها مساوية لعبارة الحق لان كلام المتن يصدق بأدنى زيادة أيضا الآن عبارة التبيين أصرح في الادنى بخلاف عبارة المتن فربما يتوهم أن الزيادة لا بد أن تكون كثيرة شتيا (قوله بل هو) أي قول الشافعي فان جاوز الخ (قوله) وهى من وقت العصر الخ) وعليه فلتصح الجمعة في هذا الوقت لخرج وقت الظهر وعلى القول الثاني تصح الجمعة حينئذ أي ان يمكن ان يقعها في هذا الزمن اليسير وعلى الثالث تصح أيضا لذلك وكذلك في العصر في الأول تصح حينئذ لدخول وقتها وعلى الأخير ان تصح لعدم دخول وقتها فانطلق معنوى كما قاله ج (قوله في وقت الاختيار) أي الذي يختار أن لا تؤخر عنه (قوله) محمول على وقت الاختيار (أي بالنسبة للعصر والعشاء والصبح وعلى وقت الجواز في الظهرين اذ لا يسمى ما بينهما اختياريا كما لا يخفى (قوله إلى غروب الشمس) فيه تسع حيث أدخل وقت الحرمة والضرورة في وقت الجواز (قوله فقد أدرك العصر) أي مؤذرا (قوله وروى ابن أبي شيبة الخ) يدفع به ما قد يتوهم من قوله في محله أدرك العصر استراوا الوقت ان غلما بعد الغروب أو دفعه وهم أنه ان أدرك دون ركعة خرج الوقت فنص على بقائه إلى الغروب شوري (قوله بلا كراهة) أي إلى الامم فراروها إلى الغروب شرح المنهج (قوله روقت كراهة) أي إلى الغروب بحيث يبقى من الوقت ما يسعها (قوله وان قلنا انها أداء) أي بان أدرك منها ركعة فأكثر في الوقت (قوله وزاد بعضهم ثلثا الخ) وزاد بعضهم أيضا وقتا تساعا يجرى في جميع الصلوات يسمى وقت ادراك وهو الموطر المنافع كالحوض والجنون بعد ادراك الزمن من الوقت يسع تلك الصلاة قائما تلمه اح (قوله ولكن هذا رأى ضعيف) أي والاصح أنها أداء كما كانت قبل الشروع فيها اه مر (قوله والمغرب) هو اقصة زمان الغروب لانه اسم زمان واصطلاح الصلاة المفروضة التي تغل عقبه اه مد (قوله أي صلاتها) هذا يدل على أن المغرب اسم ليس الغروب بل سطر الضاف وقوله بعد سبب ذلك الخ يدل على أن المغرب اسم للصلاة فقه تناقض وأجيب بأنه لما كان المغرب لقصة من الغروب فسر بالمعنى المرادها وهو الصلاة بقوله أي صلاتها وحسن ذلك كون الاضافة بيانية في قوله صلاتها وقوله بعد سبب الخ - بان لوجه التسمية فلان ما فات تأمل وكذا يقال في غيره مما يأتي من الاوقات (قوله أي لاختياره) أي لاختياره زاد على وقت الفصلة لأن هذا الوقت وقت فصيله وهو بعد روقت الاختيار فهو مرادف له هنا كما يأتي ويقال له أيضا وقت جواز بلا كراهة وهذا أولى مما في الحواشي كما ذكره شيخنا العنجاوى (قوله كما في الحديث المار) راجع لقوله واحد (قوله بعد غروب الخ) فيه تغيير اعراب المتر وجعله على ذكر بعد تصحيح كلام المتن لانه يقتضى أن وقتها غروب الشمس مع بعده والمراد الغروب الكامل الذي لا يعود بعده

(٣) قوله مع شروق الشمس كذا

(غروب الشمس) الحديث جبريل سمع بذلك فعلمها ٢٦٨ عقب الغروب وأصل الغروب البعد يقال غرب شئ أي بعد

(قوله لغروب الشمس) ولولا حُرَّتْ عِشْرَتُهُ لَمُنَّ بَعْضُ الْأَوَّلِينَ فَلَوْلَا عِدَّتْ بَعْدَ الْغُرُوبِ عَادَا الْوَقْتُ وَوَجِبَتْ إِعَادَةُ الْغُرُوبِ أَنْ كَانَ صَلَاحُهَا وَجِبَتْ مِنْ أَنْ تُقَرَّرَ فِي الْعُيُودِ الْأَسَالِكُ وَالْقَضَاءُ تَبَيَّنَ أَنَّهُ أَقْطَرُهَا وَأَوَّلُ مَنْ لَمْ يَكُنْ صَلَّى الْعَصْرَ يَصِلُهَا أَدَامَ وَهَلْ يَأْتِي بِأَشْخَرِ إِلَى الْغُرُوبِ الْأَوَّلِ وَيَتَبَيَّنُ عَدَمُ أَتَمِّهِ الظَّاهِرِ الثَّانِي وَيَتَهَدَّى قِصَّةُ سَيِّدِنَا عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَهُوَ كَافٍ مُسْتَدَّ أَحَدًا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نَامٍ فِي حِجْرِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ فَكُفِّرَ أَنْ يَوْقِفَهُ قَضَاءُ صَلَاةِ الْعَصْرِ فَلَمَّا اسْتَقْبَلَ ذَكَرَ ذَلِكَ لِعَلِيٍّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فِي طَاعَتِكَ دُعَاءٌ مَوْفُورٌ دَعَا عَلَيْهِ فَرَجَعْتَ الشَّمْسَ حَتَّى صَلَّى عَلَى الْعَصْرِ وَعَلَى ذَلِكَ يُقَالُ رَجُلٌ أَحْرَمَ صَلَاةَ الْعَصْرِ قَضَاءً عَالِمًا بِغَوَاتِ الْوَقْتِ فَوَقَّعَتْ أَدَامَ وَصُورَةَ أَحْرَمَ بِصَلَاةِ الْعَصْرِ بِمَا غَرِبَتِ الشَّمْسُ ثُمَّ طَلَعَتْ قَالَ حُلُّ وَلَوْ غَرِبَتِ الشَّمْسُ فِي بِلَدٍ فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبُ ثُمَّ سَافَرَ إِلَى بِلَادٍ آخَرَ فَوَجَدَ الشَّمْسَ لَمْ تَقْرُبْ فِيهِ وَجِبَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الْمَغْرِبِ كَمَا أَقْبَى بِهِ وَالْمُشْتَبَا (قوله لقطعها عقب الغروب) هذا توجيهاً للشمسية (قوله بزوال الشعاع) هذا أفعلياً في جبال أو في بناء فعلاً منه وزوال الشعاع من رؤس الجبال وأعلى المحيطات وأما النصارى فيمكن في فيها تكامل سقوط القرص وان يضي الشعاع (قوله ويمتد على القول الجدي الخ) لا يقال يلزم على الحديث امتناع جمع التقديم أي تقدم العشاء معها أذ من شرط صحته وقوع الصلاتين في وقت المبيعة وقد حُضِرَ وَقَفْتُهَا فَذَكَرَ لَا يَقُولُ بِعَدَمِ لزوم ذلك لأن الوقت يسع الصلاتين لا سيما في حالة تقديم الشرائط على الوقت واستصحابها فإن فرض ضيقه عنهما لا يشتغل به إلا بسبب امتناع الجمع اهـ مر اهـ مرحومي (قوله بمقدار ما يؤذن) لو حال عقداً أو الأذان لكن أولى لأن وقت معترف حتى الآن كذا قال بعضهم قلت لأرؤية أذ قرأه التمنيناً بالفعل فتبدل ذلك لكن لا ينافي قوله بعد وقيم إذا المناسب أن يقال ويقام (قوله وهو المعنى وقت الفضيلة) أي النسبة إلى المغرب خاصة لا اتحادهما كعامة ولا يصح أن قول جبريل والوقت ما بين هذين الوقتين لا يصح فيها ذلك وتقدم توجيهاً (قوله وهو محل النزاع) أي بين الجدي والقديم (قوله فيه) أي في خبر جبريل (قوله بالوسط المعتدل) أي في غالب الناس وهو الزاج قد (قوله كذا أطلقه الرافي) أي كالمهور وهو المعتدل خلافاً للفقهاء في اعتبار فعل نفسه لما يلزم عليهم من اختلاف وقته باختلاف الناس ولا نظيره في بقية الأوقات اهـ مر اهـ مرحومي أذ يلزم عليه خروج الوقت في حق شخص دون آخر وهذا غير معهود (قوله ويمكن حل كلام الخ) تبع فيه الأسنوي وقد تعجب منه الزركشي بأنه وجه آخر مغاير فكيف يعمل عليه اهـ شرح الصاب لابن حجر ولم يرض هذا الحل لأنه اعتدكلام الرافي وكذلك كلام الفقهاء (قوله ولا تقهوا على عشاكنكم) بكسر العين وقضاه أي بأن تقدموا الصلاة عليه أو المعنى لا تستهوا في عشاكنكم بل اسهوا الشيع الشيعي وهذا أقرب بسياق الحديث لأنه لا استدلال على أن المراد الشيع الشيعي اهـ مد فالتفسير الأول على كسرها والتفسير الثاني على فتحها (قوله وإزالة الحبث) أي من بدنه وقوبه وممكنه والمعتبر ما تنفق أصابته من الحبث غالباً ولا يؤزداً أن الحبث المظط قد لا يزول لونه أو يبرحه أو طعمه لا يثبت وقرض واستعانة بنحو أثنان وربما ينفرد ذلك وقت المغرب على

والمراد تكامل الغروب ويعرف في العصر من بزوال الشعاع عن رؤس الجبال وأقبال الظلام من المشرق (وه) يعتد على القول الجديد بمقدار ما يؤذن (قوله) ويتوضأ ويستر العورة وقيم الصلاة) ويعتد آخر ركعتين ركعاتاً في المنهج لأن جبريل عليه السلام ملاحاً في الموعود في وقت واحد بخلاف غيره كذا استدل به أكثر الأصحاب ورد بأن جبريل عليه السلام اغتايين الوقت اختار وهو المعنى وقت الفضيلة وأما الوقت الجائز وهو محل النزاع فليس فيه تعرض له وإنما استقصى قدر هذه الأمور للضرورة والمراد بالشمس المغرب وسنن البعدية وذكر الامام سبع ركعات فذكر ركعتين قبلها ناه على أنه يسبق ركعتان قبلها وهو ما روي في النووي والأغنياء في جميع ما ذكر بالوسط المعتدل كذا أطلقه الرافي وقال الفصل يعترف حتى كل إنسان الوسط من فعل نفسه لأنهم يحتقون في ذلك ويمكن حمل كلام الرافي على ذلك ويعتبر أيضاً قدراً كل قسم بكسرهما حدة البلوغ كافي الشرحين والروضة لكن صوب في التتبع وغيره واعتبار الشمع لما في الصميمين إذا عدم العشاء فلهذا قبل صلاة المغرب ولا تقهوا على عشاكنكم وحل كلامه على الشيع الشيعي وهو أن يأكل لقيعات يقض صلاته والعشاء في الحديث محمول على هذا أيضاً قال بعض السلف أغصبونه عشاكم لأنهم إنما أكلهم لقيعات (تبيينه) لوعبر العشاء بالظهر بدل الوضوء ليشغل النفس والقيم وإزالة الحبث لكان أولى

وعبر جماعة بليس الثياب بدل ستر العورة واستحسنه الاسنوي لتناوله التعم ٢٦٩ والتقص والارتداد ونحوها فإنه مستحب للصلاة

والقديم قاله الاسنوي (قوله لتناوله التعم) لأن المراد الثياب الملبوس فيشعل ما ذكر (قوله  
علق القول به) أي القديم (قوله فيه) أي في القديم (قوله رواة) بغير تحول على اسم أن أي  
ولأن رواتها أكثر وامتنادها أصح (قوله وقت فضيلة واختيار أول الوقت) ويقال لها أيضا  
وقت جوانبلا كراهة فالثلاثة مشتركة في وقت واحد وسماي لها أربعة أوقات فالجمع وسبعة  
قال في في اللغة تسميه المراد بوقت الفضيلة ما يزيد به الثياب من حيث الوقت وبوقت الاختيار  
ما فيه ثواب دون ذلك من تلك الهيئة ثم قال ظاهر ما ذكره غيرهما وقد صرحوا بالتحادهما في  
وقت المغرب وفي قولهم في نحو العصر وقت اختيارها من مصير الظل مشددا إلى المنير وفضلتها  
أول الوقت قلت الاختياره إطلاقا فإن إطلاق براد في وقت الفضيلة وإطلاق يصالحه وهو الأكثر  
التبادر فلا تنافي (قوله ما لم يغيب الشفق) فيه تساهل لأنه أدخل فيه وقت الحرمة والضرورة  
واكثر كراهة (قوله ولها أيضا وقت ضرورة) فيكون لها سبعة أوقات (قوله لما سبق) أي  
في حديث أمي جبريل حيث قال فيه والعاشمين غاب الشفق (قوله الأصفر والابيض) أي  
فلا يتوقف دخول الوقت على غيرهما لكن ينسحق تأخير هلالها ومارسها من خلاف  
من أوجب (تنبيه) قد يشاهد غروب الشفق الأحمر قبل مضي الوقت الذي قدره المؤقتون  
بها وهو عشرون درجة فهل العبرة بعلاقدها أو بالمشاهدة فإعادة الباب وكذا الأحاديث  
تنتهي ترجيح الثاني والإجماع القوي على ربح الأول وكذا يقال فيما لو مضى ما قدره ولم يغيب  
الأحمر اه فتح الجواد لأن حجر والمعتد أن العبرة بالشفق لا بالمدح ولا يعمل قولهم واعلم أن  
المواقف مختلفة باختلاف البلدان ارتفاعا فنجد يكون زوال الشمس في بلد نحو عايله  
آخر عصرها بحر ومغربها بحر وعاشها بحر اه مد على التحرير (قوله ولهذا لم يقع التعم  
له) أي للأحمر (قوله لا يغيب فيها شفقتهم) أي لا شفق لهم (اج قوله يتدرون) أي يتدرون  
وقت مغربهم ودخول وقت عشايمهم فعدرون بعدد وقت كآخرة شجنا العشاوي (قوله  
قدرا ما يغيب) أي بقدر ما يغيب وظاهرا اعتبارا بغير ذلك الزمن وإن تأخر من طلوع شمسه  
وتدبره أن وقت مجبه يحصل بغير زمن يطلع فيه غروب بلد الهم اه مناوى على التحرير  
(قوله بأقرب البلاد الهم) أي ما لو استوى في القرب الهم بلدان ثم كان الشفق يغيب في  
البلدان الأقرب الأخرى فهل يعتبر الأول أو الثاني فيه نظر والأقرب الثاني ثلاثون في القول  
العشاء قبل دخول وقتها على احتمال اه عش على مر (قوله اعتبر من ليل هؤلاء بالنسبة  
المع) مثاله إذا كان من لا يغيب شفقتهم أو من لا شفق لهم ليلهم عشرون درجة مثلا وليل أقرب  
البلاد الهم الذين لهم شفق يغيب عشرون درجة مثلا وشفقتهم يغيب بعدد مضي عشرين فإذا  
نسب عشرون إلى غايي كانت ربعا فاعتبر بل لا يغيب شفقتهم مضي ربع ليلهم وهو في مثلهما  
خمس درج فنقول لهم إذا مضى من ليكن خمس درج دخل وقت العشاء كره (اج قال الحلبي  
على المنهج محل اعتبار النسبة إذا كان اعتبارا مغيب شفق أقرب البلاد الهم يؤول إلى ما لو غ  
الفرع عندهم والأفلا تمير بالنسبة بل يصبرون بقدر ما يغيب شفق أقرب البلاد الهم فنقول  
الناسح لأنهم يصبرون بقدر ما مضى ليس مسلما على إطلاقه ولوعدهم وقت العشاء كأن طامع  
القبيل لمغربت وجب قضاءها على الأرجح من اختلاف فيه بين المتأخرين زى ولولم يربح

والقديم قاله الاسنوي (قوله لتناوله التعم) لأن المراد الثياب الملبوس فيشعل ما ذكر (قوله  
علق القول به) أي القديم (قوله فيه) أي في القديم (قوله رواة) بغير تحول على اسم أن أي  
ولأن رواتها أكثر وامتنادها أصح (قوله وقت فضيلة واختيار أول الوقت) ويقال لها أيضا  
وقت جوانبلا كراهة فالثلاثة مشتركة في وقت واحد وسماي لها أربعة أوقات فالجمع وسبعة  
قال في في اللغة تسميه المراد بوقت الفضيلة ما يزيد به الثياب من حيث الوقت وبوقت الاختيار  
ما فيه ثواب دون ذلك من تلك الهيئة ثم قال ظاهر ما ذكره غيرهما وقد صرحوا بالتحادهما في  
وقت المغرب وفي قولهم في نحو العصر وقت اختيارها من مصير الظل مشددا إلى المنير وفضلتها  
أول الوقت قلت الاختياره إطلاقا فإن إطلاق براد في وقت الفضيلة وإطلاق يصالحه وهو الأكثر  
التبادر فلا تنافي (قوله ما لم يغيب الشفق) فيه تساهل لأنه أدخل فيه وقت الحرمة والضرورة  
واكثر كراهة (قوله ولها أيضا وقت ضرورة) فيكون لها سبعة أوقات (قوله لما سبق) أي  
في حديث أمي جبريل حيث قال فيه والعاشمين غاب الشفق (قوله الأصفر والابيض) أي  
فلا يتوقف دخول الوقت على غيرهما لكن ينسحق تأخير هلالها ومارسها من خلاف  
من أوجب (تنبيه) قد يشاهد غروب الشفق الأحمر قبل مضي الوقت الذي قدره المؤقتون  
بها وهو عشرون درجة فهل العبرة بعلاقدها أو بالمشاهدة فإعادة الباب وكذا الأحاديث  
تنتهي ترجيح الثاني والإجماع القوي على ربح الأول وكذا يقال فيما لو مضى ما قدره ولم يغيب  
الأحمر اه فتح الجواد لأن حجر والمعتد أن العبرة بالشفق لا بالمدح ولا يعمل قولهم واعلم أن  
المواقف مختلفة باختلاف البلدان ارتفاعا فنجد يكون زوال الشمس في بلد نحو عايله  
آخر عصرها بحر ومغربها بحر وعاشها بحر اه مد على التحرير (قوله ولهذا لم يقع التعم  
له) أي للأحمر (قوله لا يغيب فيها شفقتهم) أي لا شفق لهم (اج قوله يتدرون) أي يتدرون  
وقت مغربهم ودخول وقت عشايمهم فعدرون بعدد وقت كآخرة شجنا العشاوي (قوله  
قدرا ما يغيب) أي بقدر ما يغيب وظاهرا اعتبارا بغير ذلك الزمن وإن تأخر من طلوع شمسه  
وتدبره أن وقت مجبه يحصل بغير زمن يطلع فيه غروب بلد الهم اه مناوى على التحرير  
(قوله بأقرب البلاد الهم) أي ما لو استوى في القرب الهم بلدان ثم كان الشفق يغيب في  
البلدان الأقرب الأخرى فهل يعتبر الأول أو الثاني فيه نظر والأقرب الثاني ثلاثون في القول  
العشاء قبل دخول وقتها على احتمال اه عش على مر (قوله اعتبر من ليل هؤلاء بالنسبة  
المع) مثاله إذا كان من لا يغيب شفقتهم أو من لا شفق لهم ليلهم عشرون درجة مثلا وليل أقرب  
البلاد الهم الذين لهم شفق يغيب عشرون درجة مثلا وشفقتهم يغيب بعدد مضي عشرين فإذا  
نسب عشرون إلى غايي كانت ربعا فاعتبر بل لا يغيب شفقتهم مضي ربع ليلهم وهو في مثلهما  
خمس درج فنقول لهم إذا مضى من ليكن خمس درج دخل وقت العشاء كره (اج قال الحلبي  
على المنهج محل اعتبار النسبة إذا كان اعتبارا مغيب شفق أقرب البلاد الهم يؤول إلى ما لو غ  
الفرع عندهم والأفلا تمير بالنسبة بل يصبرون بقدر ما يغيب شفق أقرب البلاد الهم فنقول  
الناسح لأنهم يصبرون بقدر ما مضى ليس مسلما على إطلاقه ولوعدهم وقت العشاء كأن طامع  
القبيل لمغربت وجب قضاءها على الأرجح من اختلاف فيه بين المتأخرين زى ولولم يربح

اعتبر من ليل هؤلاء بالنسبة

أى الليل عندهم صلاة المغرب وأكل الصائم أن كان بين المغرب وطلوع القمر بالاسبع  
 الاقبح والمغرب أو أكل الصائم قدم أكله لأنه تعارض عليه واجبان لأن القطر واجب غرادا  
 من الوصال فيقدم الأهم مد على التحرر فإن انعدم الليل في بعض البلاد كان يطلع القمر  
 عقب غيوبة الشمس وجب قضاء المغرب والعشاء قال صح ومقتضاه ان لا سقم عليهم لأنه على  
 التقدير والاختلاف لا يكون صلاة المغرب والعشاء بعد القمر فإنه حل وكون  
 أكل الصائم واجبا فيحرم من الوصال المحرم (قوله يصرون) أى عن فعل العشاء (قوله إلى  
 ثلث الليل) أى إلى تمام ثلث الليل الأقل سم (قوله أى الصادق) وسى صا قاله يصدق  
 عن الصبح ويصنع قال في شرح الروض معنى الأول كذا لأنه يكذب عن القمر لأنه يضى ثم يصدق  
 ويذهب والتالى صا قاله يصدق عن الصبح ويصنع اه وقد ورد في الخبر إطلاق الكتب  
 على ما لا يعقل وهو صدق الله وكتبه بطن أخيه لما وهمه من عدم وصول الشيا يشرب  
 العسل مر رأى من صا له وقال يا رسول الله ان بطن أخى وجعة فأمره بأن يشرب العسل فشربه  
 ولم يحصل له شفا فقال يا رسول الله لم يحصل له شفا فقال له ما تقدمه (قائه) وقوله صلى الله عليه  
 وسلم وكذب بطن أخيه قال الخطاى وغيره أهل الجبار يطلقون الكتب في موضع الخطا  
 يقال كذب سمعك أى ذل لم يدرك حقيقة ما قيله فمضى كذب بطنه أى يصلح لقول  
 الشفاء بل ذل عنه وقال الامام غفر الدين الرازى لعلى الله عليه وسلم علم نبؤا لوى أن  
 ذلك العمل سيظهر نفسه بعد ذلك فلا يظن أنه وقع في الحال مع كونه عليه السلام كان عالما بأنه  
 سيظهر نفسه بعد ذلك كان يار باجرى الكذب فلهذا أطلق عليه هذا اللفظ كافي معنى المواهب  
 (قوله ليس في النوم تعريض) في السببية أى ليس بسبب النوم تعريض أى ان نام قبل دخول  
 الوقت فإنه لا يجرم وان علم أنه يستغرق الوقت ولو جمعة قبل الزوال على المعقد كصا قاله قل  
 وعش وكذا ان نام بعد دخول الوقت وقبل الصلاة ان وقف بقطعه والصلاة قبل خروج  
 الوقت مع الكراهة فان علم أنه يستغرق الوقت حرم أى بأثم انما ترك الصلاة وانم النوم  
 فان استيقظ على خلاف ظنه وصلى في الوقت لم يصل انما ترك الصلاة وأما الاثم الذى حصل  
 بسبب النوم فلا يرتفع الا بالاستغفار ويجب ايقاظ من نام بعد الوجوب من باب النهي عن  
 المنكر وينسب ايقاظ من نام قبل الوقت ان يحرص ضرر النبال الصلاة في الوقت كما قاله قل ولو  
 غلب عليه النوم بعد دخول الوقت وعزمه على الفعل وأزال عييره فلا حرمه مطلقا ولا كراهة  
 شرح مر (قوله اعاد التعريض على من لم يصل الخ) عدا بطنه مع أنه انما يعنى بطنى لأننى  
 تحميم الكلام حقا أى انم التعريض اه اط ف (قوله بدليل) وهو قوله عليه السلام وقت  
 الصبح ما تطلع الشمس (قوله فمضى) أى وقت العشاء وقوله على مقتضاه وهو اسقروا وقتها  
 الى وقت الاخرى (قوله هو المنتشر) أى من جهة المشرق فقط (قوله معترضا) أى  
 بعرض الافق وهو حال مؤكدة وذلك لان المنتشر هو المعترض (قوله يعاوه) بالواو من باب  
 سباعيوسوا أو أعاى يعلى من باب رضى يرضى فهو في الشرف وهو غير مناسب هنا (قوله  
 كذب السرمان) يرجع لقوله مستتبلا كما يشير إليه الشارح (قوله ثم تعقبه) أى في بعض  
 الاوقات وقد يصلح للصادق قال وما أحسن قول ابن الروي

لأنهم يصرون بقدرا يعطى من لياليهم  
 لانه ربما استغرق لياليهم به على ظنهم في  
 انهم (وأترقى) وقت الاختيار  
 الى ثلث الليل) لغير جبريل السابق  
 وقوله فيه بالنسبة اليها الوقت ما بين  
 هذين الوقتين يحول على قول الاختيار  
 وفي قول نصفه نادر لولا أن أشق على أمتي  
 لا نزلت العشاء الى نصف الليل صحه  
 الحاكم على شرط الشيخين ورجحه  
 التوروى في شرح مسلم وكلامه في  
 الصبح يقتضى أن الاكثرين عليه ومع  
 هذا فالاول هو المعقد (و) آخره (في)  
 وقت الجواز الى طلوع القمر الثاني  
 أى الصادق لم يحدث ليس في النوم  
 تعريض انما التعريض على من لم يصل  
 الصلاة حتى يدخل وقت الاخرى  
 عواه مسلم خرجت الصبح بدليل فمضى  
 على مقتضاه في غيرها وخرج الصادق  
 الكاذب والصادق هو المنتشر ضروقه  
 معترضا بنواحي السماء بخلاف الكاذب  
 فإنه يطلع مستتبلا يعاوه ضروقه كذب  
 السرمان وهو بكسر السين كما قاله  
 ابن الحاجب الذنب ثم تعقبه ظله وشبهه  
 بذب السرمان لظوله

وكذب القمر يدور مثل صادق • وأول الميت قطر ثم ينكسب  
ومثل ذلك وجد العاشق في هوى • بالمرح يدور بالأدمل طلباً

بهم من نسخة المؤلف قال الشيخ  
جلال الدين إلى آخر السودة ليس من  
التصريح أي إلى قوله لها سبعة وأثبات

له دميري قال الشيخ جلال الدين إمام القاضية وهو مطلع أذاني من الليل السبع اه عناق  
ثم قال ووقع السؤال عن الشمس والقمر اذا غر باهل بصران تحت الأرض وفي السماء أم لا  
وأجيب بأنها اذا غر باصران تحت الأرض وهذا عند التصديق لا يناق ما ورد في السنة مما  
ظاهره خلاف ذلك وهذا أولى في الجمع بين الأدلة اه مد على القمر ومع زيادة ثم رأيت في  
كشف الاسرار لابن العماد ما قصه سؤال الشمس اذا غرت أين تذهب قال الطرطوشي في شرح  
الرسالة اختص في ذلك فقبل يتلوهما حوت وقيل تقرب في عين حنة كما قال تعالى والحنطة بالهمز  
ذات جات وطير وقرئ حنطة بغير هاء رأيت نسخة ساخنة قال الطرطوشي وقيل انه تطلع من  
معالي إلى معالي حتى قصبت تحت العرش وتقول يا رب ان أقواماً يصولون فيقول الله تعالى لها  
ارجعي من حيث جئت فتزل من معالي إلى معالي حتى تطلع من المشرق وقال امام الحرمين وغيره  
لا خلاف أن الشمس تقرب عند قوم وتطلع على آخرين والليل يطول عند قوم وقصر عند  
آخرين وعند خط الاستواء يكون الليل والنهار مستويين أبداً وسئل الشيخ أبو حامد عن بلاد  
بلغار كيف يصالون فانه ذكر أن الشمس لا تقرب عندهم الا مقدار ما بين المغرب والعشاء ثم  
تطلع فقال يصبر صومهم وصالهم بأقرب البلاد إليهم والاحسن وبه قال بعض الشيوخ أنهم  
يقدرون ذلك ويعتبرون الليل والنهار كما قال صلى الله عليه وسلم في يوم النجاشي الذي كسنة  
وكشهر اقدروا حين سألته العيصي عن الصوم والصلاة فيه وبلغار يضم الياء الموحدة وساكن  
الملا والفتن المجهدة وبالرأى الممهلة في آخره أقصى بلاد القرلوز كمل في بعضهم عن آخره أن  
الشمس اذا غرت عندهم من ههنا تطلع القمر وصار يعني قليلاً تطلع الشمس وبهذا الجواب  
المذكور يحصل الجواب عن تردد ادبائه الترافي في قوم لا تغيب الشمس عندهم الا مقدار  
الصلاة فهل يشتغلون بصلاة المغرب أو يشتغلون بالاكل حتى يقومون على صوم القدا اذا كان  
شهر رمضان واذا علمت من هذه الناعمة أن الليل يقصر عند قوم ويطول عند آخرين ظهر لك  
وجه الجمع بين الروايات الواردة عنه عليه السلام في قوله ينزل ويناكل ليلة حين يذهب ثلث  
الليل وفي رواية حين يذهب نصف الليل ويقول هل من تأتبع فأجاب عليه هل من مستقفر  
فاغفر لمن يقرض غير عديم ولا ظلم الحديث وكذا أجاب بعض العلماء بهذا الجواب وهو  
أن نزول الملك يكون دائماً نصف الليل قال ونصف الليل يكون نصفاً عند قوم وثلثاً عند آخرين  
فلاتناق بين الروايتين قال والمبني فيه ان الشمس اذا اتصف بالليل أحدثت في الصالح حركة  
بطبعها وسراهم انلا يقي حيوان تأتم الا وتحرك لانها حينئذ تقرب من الأرض فاذا تحرك  
استيقظ في الغالب واذا استيقظ لبقاء المتلدى ونشطه الى القيام للطاعة فيقول هل من مستغفر  
هل من تأتبع هل من طالب ساجدة وفي هذه أسرار غريبة ومعان لطيفة فسمان من هذا عطاءه  
وبل من هذا انفضاؤه انتهى بحروفه وذكر الكافي في كتابه بحجاب الملكوت في قدرة الخي الذي  
لا يوت قال وهب بن منبه خلق الله عز وجل الشمس من نور عرشه وخلق القمر من نور حجاب  
الذي يليه وكان كعب يقول ان الشمس والقمر يؤتيهما يوم القيامة فيقذفان في النار فيقبل

ذلك لابن عباس فقال كذب كذب ان الله تعالى اثنى على الشمس والقمر فقال في كتابه العزيز  
 وسخر لكم الشمس والقمر اثنتين فكيف يقدفهما قال وهب وقد وكل الله بهما جميعا ملائكة  
 يرسلونهما بقدر اروقن وضوئهما بمقدار ذلك قوله تعالى يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل  
 فما نقص من أحدهما زاد في الآخر وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله خلق الشمس  
 والقمر من نور عرشه أحدهما أصغر من الآخر وطمس أصغرهما ولو كان تركهما على خلقتهما  
 لم يعرف الليل من النهار ولا الأزمنة فأمر جبريل خزنها على وجه القمر ثلاث مرات فطمس  
 عنه الضوء فذلك قوله تعالى فجعلنا آية الليل وجعلنا آية النهار مصرة قالوا الذي في القمر  
 شبه الخيطوط آثار المصقونه ثم خلق الله للشمس مجله لها اثنتا عشرة وستون عروة وكل بالشمس  
 والعجلة اثنتا عشرة وستين ملكا قد علق كل ملك بعروة من تلك العروة وخلق للقمر مثل ذلك وخلق  
 لهم مشارق ومغارب في قطار الأرض وللسماء مائة وعشرون عينا في المغرب من طينة سوداء  
 تنور غليا كغلي القدر ومن ذلك في المشرق كل يوم تطلع من مطلع جديد وتقرب في مغرب جديد  
 ويخلق صراдон سماء الدنيا موج مكشوف فخصري فيه الشمس والقمر والكواكب في حلقة ذلك  
 ولويدت الشمس من ذلك البصر لا حرق كل شيء في الأرض ولويد القمر من ذلك الصراقة فتستن  
 العالمون بحسنه حتى يعدونه من دون الله الا ما شاء الله فاذا طلعت الشمس طلعت ومعها اثنتا عشرة  
 وستون ملكا ناشروا وجعهم سمحرون باباك قدس والتليل على قدر ساعات الليل والنهار فاذا  
 غربت الشمس رفع بهامس سماء الى سماء حتى تبلغ الى السماء السابعة حتى تكون تحت العرش  
 فقتر ساجدة لله تعالى وتسجد الملائكة الموكلون بهامس تصدرون بهامس سماء الى سماء حتى  
 تبلغ بها الى فلكنها اودلك حين ينصرف القمر فلا تزال تضي حتى تقرب فاذا كان عند الغروب أقبل  
 ملك قد وكل بالليل فيقبض قبضة من ظلمة خلقها الله عند المغرب ولا يزال يرسل تلك الظلمة قليلا  
 قليلا حتى ينشر حماه فيبلغان قطر الأرض وكنى السماء فلا يزال يسوق الظلمة بالتقديس  
 والتسديم حتى يبلغ المغرب فاذا بلغ المغرب انصرف الصبح من المشرق ولا يزال يقبض الظلمة شيئا  
 بعد شيء حتى يضي النهار فذلك مسير الشمس والقمر اه فان قيل ما هذا السواد الذي يحدث  
 في القمر قيل سئل علي عن ذلك فقال انه أثر مسج جناح جبريل عليه السلام وذلك ان الله  
 تعالى خلق نور القمر سبعين جزءا وكذلك نور الشمس ثم أتى جبريل نفسه بجناحه فجاء من القمر  
 تسعة وستين جزءا فحولها الى الشمس فذهب عنه الضوء وأبقى منه النور وذلك قوله تعالى فجعلوا  
 آية الليل وجعلنا آية النهار مصرة وأنت اذا تأمات السواد الذي في القمر وجدته حروقا وألها  
 الجيم وثانها الميم وثالثها الياء واللام ألف آخر الكل مكتوب عليه جيم لا وقد شاهدت ذلك  
 وقرأته مرات فبجها من خلقه جيملا فان قيل اذا جاء الليل أين يذهب النهار واذا جاء النهار أين  
 يذهب الليل قيل انها في كفي ملك في إحدى يديه نور وفي الأخرى ظلمة فالظلمة داغمة والنور يحيى  
 وذهب وفي سيرة الحلبي قال بعضهم في قوله تعالى آية لهم الليل سلج منهنه النهار ان الليل  
 ذكر والنهار أثنى فالليل كآدم والنهار كحواء وقد قرأت الآية من الآل من الجنة والنهار من السورين ثم  
 كان الانس بالليل أكثر اه قال الشعرائي في الدرر قل لشينارضى الله عنه رأيت في كلام  
 بعضهم ان الليل ذكر والنهار أثنى هل ذلك صحيح قال رضى الله عنه نعم فلما تفتش الليل النهار



عذو وقت الغروب لمن يجمع ووقت كراهة وهو كما قاله الشيخ أبو طهيد بين الغبرين (والصبح) أي صلاته وهو بضم الصاد وكسر هاءه أول النهار فلذلك سميت بهذه الصلاة وقد لاها تقرب بعد الغبر الذي يجمع يا ضاحرة والغرب تقول وجهه صبيح لمافيه يا ضاحرة وأول وقت طلوع الغبر الثاني أي الصادق حديث جبريل فانه ملقة على الوقت الذي يحرم فيه الطعام والشراب على الصائم ويجوز ان بالصادق (وأخره) وقت (الاختيار إلى الاسفار) وهو الاضاعة لغبر - جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة إليها الوقت ما بين هذين مجوز على وقت الاختيار (وآخره) (في) وقت (الجوز إلى طلوع الشمس) حديث مسلم وقت صلاة الصبح من طلوع الغبر ما لم تطلع الشمس والمراد بطلوعها هنا طلوع بعضها بخلاف غروبها فيما تطلع الحاقا لما يظهر عاقلها فيها ولأن وقت الصبح يدخل بطلوع بعض الغبر فباستأن يخرج بطلوع بعض الشمس فله سبعة أوقات وقت فضله أول الوقت ووقت احتيار ووقت جواز بلا كراهة إلى الاحرار ثم وقت كراهة ووقت حرمة ووقت ضرورة وهي نهار به لقوله تعالى واكلوا واشربوا الآية وللأخبار العصمة في ذلك وهي عند الشافعي رضي الله تعالى عنه والاصحاب الصلاة الوسطى لقوله تعالى حافظوا على الصلوات الآية إذ لا تقوت إلا الصبح ونحوه وسلم قلت عائشة رضي الله تعالى عنها لم يكتب لها محققا كتب

نوا الما ظهرت المكاشفة من غيبان الزمان فالمراد كلها ولأد الزمان فقلت له فاذا استخرج النهار الذي هو آخر كسحراج حوا من آدم فقال نعم وبكلم الليل فسلمت النهار فاذا هم غفلون كأن كسحراج الليل الذي هو ذكر كسحراج عيسى بن مريم وهما سررا لا تذكر الا مشافهة فاذا خاطب أبناء الليل قال يوحى الليل في النهار فاذا خاطب أبناء النهار قال يوحى النهار في الليل فهو معنى قوله ولا ليل سابق النهار وقيل ذلك عليه تقديهما سواء بعد من المعنيين والله عليهم حكيم فان قيل الليل أفضل أم النهار قيل قال النيسابوري الليل أفضل لوجوه أحدها أن الليل راحة والراحة من الجنة والنهار تعب والتعب من النار أيضا الليل حظ القرائ والنهار حظ اللباس ولأن الله تعالى سمى ليلة خيرا من أيامها ولأنه وقت الصلاة التي كانت مفرضة أي فهو وقت فاضل وعذائيل على أن وجوب صلاة الليل تسخ في حقه وسبقنا وهو الراد كافي المجلد على معراج الشبلي وقيل النهار أفضل لانه نور أيضا لا يكون في الجنة ليل وأيضا النهار لمعاد والمعاش فان قيل ما الليل ولما قيل هما يجزيان من كفي ملك في إحدى به نور في الأخرى فليقل الخلد انما والنهار يجي هو يذهب قال النيسابوري ومنه يعلم أن نور ليجرلس من نور الشمس كاذ كره ان الصادق كشف الاسرار (قوله) فلها سبعة أوقات لم ينقأ من كلام المصنف الثلاثة فكان الأولى الاثني بالاول والباء التفرع (قوله) وهو بضم الصاد وكسرها) ظاهره استواءا فحين مع أن التسعة سبعة غلبة وعارة بهضم وحكي كسرها (قوله سميت) فهو من اسلاق المجلد على الحال وهو الصلاة تجزأوا خمسة أسماء الصبح والغبر والبرود والوسلى على قول ضعيف والقعدة (قوله) يجمع يا ضاحرة) أمّا البياض فهو الغبر الصادق وأما المحرقة شاع الشمس قبل طلوعها ومنه يعلم أن الغبر يتد إلى طلوع الشمس فصع قوله لذي يجمع يا ضاحرة ٤٢٢ قال بهضم إن قول الشارح يجمع يا ضاحرة فيه فطر لأن الغبر انما يجمع ذلك بضمضى زمن مختصين بوقت افتقضى أنها نواخر ذلك عن أول وقتها وليس كذلك وإنما عمل في قول الوقت والغبر حديثه بياض لاجرة فيه فقال لانها تسعمل عقب الغبر والبر في بياض حيث تد والشي الذي فيه بياض يقال له صبح كان أولي (قوله) حديث جبريل أي بالنسبة للمرة الأولى (قوله) علقه على الوقت أي قبله لوقت الخ لان علقه فيه يدل على التيسيد به كآخرة شيئا الضحاوي (قوله) لغبر جبريل السابق أي بالنسبة للمرة الثانية (قوله) والمراد بطلوعها هنا آخره بياض أي في صلاة الكسوف من أنه لو ظهر بعضها على الساق قبل بطلوعها لم يظهر عاقلها حل (قوله) الحاقا لما يظهر عاقلها) فكانها كلها طلعت بخلاف غروبها فانه لا بد من سقوط جميع القرص فاذا غاب البعض الحق ما لم يظهر عاقلها فكانها تقرب اه زى (قوله) فلها سبعة أوقات الأولى التعبير بالواو على قياس ملزم وليس لها وقت العذر لانها لا تجمع مع ما قبله ولا مع ما بعدها (قوله) وهي نهارية أي شرعا وليلية على القول بأن أول النهار من طلوع الشمس ولذلك طلب فيها الجهر اه وليس فيما ذكره الشارح دليل لما دعاه قل (قوله) في ذلك أي في أنها نهارية (قوله) إذ لا تقوت الخ) هو منى على أن المراد بالقائتين في الآية من بآي تقوت الصبح وليس كذلك وإنما المراد به العادة والطاعة مطلقا فراجعه قل

أى وقوم الله مطيعين شرح مسلم (قوله والصلاة الوسطى) بالجرأى اكتب حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى بالجر و صلاة العصر بالجر أيضا وهذه الكلمة قرآن عند عائشة دليل قولها سمعنا من رسول الله إلا أنها من القراءة الشاذة عند غيرها ولا تقرأ عند غير عائشة كذا ذكره الشارح بالعطف كالنبي صريح بكلام السبوطى فى الاتقان عدم العطف ونصه قال أبو جيبه المقتضى من القراءة الشاذة تفسير القراءة المشهورة وتبين معانيها كقراءة عائشة وخسفة والصلاة الوسطى صلاة العصر اه ولعلها وروايتان لكن على حذف الواو تكون نفا على أن الوسطى هى العصر اه ورأيت فى بعض كتب القراءة الشاذة قوله والصلاة الوسطى يقرأ بالنصب جلا على موضع الصلاة أو على تقدير واحفظوا الصلاة الوسطى (قوله سمعنا) أى هذه الآية المشفوعة على وصلاة العصر وهذا كان قبل تحرير المصاحف كما قاله المرحومى (قوله اذ العطف يقتضى التقارير) أى يفيد أن صلاة العصر مغايرة للوسطى لكن هذا لا يدل على أن الوسطى هى الصبح والتاريخ ذكره دليلا على كونها الصبح لأن غاية ما يفيد أنها ليست العصر وأما كونها الصبح فلم يستفد منه لاحتمال أنها غيرها اه وعبارة قل قوله اذ العطف الخ وقدر تبيجه عطف تفسير فلا يحتاج ما يفيد (قوله ولا يقال فيه قولان) عبارة مر ولا يقال فى المسئلة قولان فقوله عنائه أى فى مذهبه وفه ظرفا نه قد حكى فيه القولان فى مسائل كثيرة (قوله ويكره تسمية المغرب عشاء) وان قد ثبت بالاولى الامع التغلب خلافا للشيخ الاسلام قل قال فى العباب ولا يكره أن يقال لها عشاء أن اه وهذا هو التغلب وما ورد من تسميتها بذلك بين الجواز أو خطاب لمن لا يعرفها الله كما قاله عس (قوله وتسمية العشاء عمة) لانه من البشاعة والاستهسان من حيث اضافة الصلاة للعمة التى هى ذهابهم لطلب الايل فى هذا الوقت فرعاؤه ان الصلاة لهذه المعنى (قوله نص فى الام على أنه ينجب) أى فالتسمية خلاف الاولى (قوله والاول) أى الكراهة هو الظاهر (قوله ويكره النوم الخ) محل الكراهة اذا وقع من نفسه يقطعته فى الوقت والاحرم وغير العشاء مثلها ولا يحرم النوم قبل الوقت وان عدم استيقاظه فيه لانه لم يخاطب بالصلاة قبل دخول وقتها بل وان قصد عدم فعلها فى وقتها كما اذا نام قبل دخول وقت الجمعة قاصدا تركها فلا يجرم أى وان قلنا بوجوب السعى على بعد الدار والقرقر أنه لما كان بعد الدار لا يمكنه الذهاب الى الجمعة الا بالسعى قبلها لزم ما يكره فيه السعى منزلة وقت الجمعة لانه لو لم يعتد بولاى الى عدم طلبها منه والنوم لم يكن مستلزما لتقويت الجمعة اعتبر بمرمته أى النوم خطابه بالجمعة وهو لا يحاطب قبل دخول الوقت لكن فى سم على ج أن حرمة النوم قبل الجمعة هو قيام وجوب السعى على بعد الدار وظاهره لو كان بعد الدار وجب عليه السعى قبل الوقت وحرم عليه النوم المقوت لذلك السعى الواجب عس على مر (قوله قبل صلاة العشاء) ومثلها بقية الصلوات وان علفت بذلك لانها محل النوم (قوله ويكره الحديث بعد فعلها) الا اذا جمعها فقد عاصم المغرب فلا يكره الا بعد دخول وقتها الاصلى ومضى وقت الفراغ منها غالبا شورى عن ابن حجر وأقره شيخنا ح ف قال سم وفارق الكراهة فيها اذا جمع العصر مع الظهور فتدعى بحيث كرهت الصلاة بعده وان لم يدخل

والصلاة الوسطى وصلاة العصر  
قالت سمعنا من رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اذ العطف يقتضى التقارير  
قال النووي عن الحارثى الكبير  
جعت الاحاديث أنها العصر صلاة  
شغلوا عن الصلاة الوسطى  
العصر ومنه باب الشافعى اتباع الحديث  
فصار هذا من مذهبه ولا يقال فيه قولان كما  
وهم فيه بعض أصحابنا وقال فى شرح  
مسلم الاصح أنها العصر كما قاله  
الماورى ولا يكره تسمية الصبح غداة  
كما فى الروضة والاولى عدم تسميتها  
بذلك ونسعى مصابغى فى القرآن  
بما فى الثانية والسنة جميعا ويكره  
تسمية المغرب عشاء وتسمية العشاء  
عمة هذا ما جزم به فى التصديق والتمساح  
وذا اشار لوضعه لكن قال فى المجموع  
نص فى الام على أنه ينجب أن لا نسعى  
بذلك وهو مذهب محققى أصحابنا وقال  
طائفة قليلة يكره انتهى والاول هو  
الظاهر لورود النهى عن ذلك ويكره  
النوم قبل صلاة العشاء بعد دخول  
وقتها لانه صلى الله عليه وسلم كان يكره  
ذلك ويكره الحديث بعد فعلها لانه  
صلى الله عليه وسلم كان يكره ذلك

وقت العصر بأن المعنى الذي لأجله كره الحديث بعد هذه لفظة قد ذكره الصلاة بعد العصر  
منوطة بفعلها وقد وجد كما هو واضح اه وانتم لم يكره الحديث قبل الفعل لأن الوقت باحث  
على تركه كطلب الفعل فيه كما في قول علي الجلال والحق بالحديث فهو انطباطة ولعله لفظة يستر  
العورة ومثل انطباطة الجبانة في بني أن لا يكون للقرآن وأسلم متعقبه كما صرح به حل  
والمراد بالحديث المباح في غير هذا الوقت أما المكروه فهو هنا أشد كراهة وكذا انتم (قوله  
الافى خير) أى والا لماسافر فلا يكره له الحديث بعد ما مطلقا سواء كان السفر طويلا أم لا وسواء  
كان في خيرا أم لحاجة السفر عيش على مد (قوله ويا ناس صيف) أى غير فاسق أما هو فيصير  
إي ناسه لأنه يحرم الجالوس مع الفاسق زى وذكر كرج في شرح الأربعين أن الأوجه علم الحرمة  
ووجه قوله يوم جرم ما يناسبهم بالجلوس معهم على غير هذا الحالة وظاهر قوله صلى الله عليه وسلم  
من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه بمنزل الفاسق ويحتمل الحرمة رد عاود جوا وقد  
قيد حل وعش على مد سن إيناس الصيف بكونه غير فاسق أما هو فلا يستأنس به وهو المعتمد  
وانظر هل إيناسه حرام ودعا وزرأه ويكرهه وأخلاف الأولى لأن عدم إس إيناسه صادق بذلك  
حررني عيش على مد إنا إيناسه لمكونه فاسقا حرام وكذا إذا لم يلاصق في إيناسه شيئا  
وأما إيناسه لمكونه ضيفا ومعلمه فيجوز كما أقاده ضيفا (قوله عند زفافها) ليس قيد وإذا  
عطف عليه قوله ومحادثة الرجل أهل الملاطفة عطف عام على خاص فالأولى حذف قوله وزوجة  
لأن ما بعده يغني عنه وصاراة أطف قوله ومحادثة الرجل أهل الملاطفة أى ولو كانت فاسقة وأطلق  
في محادثة الأهل فيشعل وقت الزفاف وغيره انضلاطفة الزوجة مطلقا زفت وألا خلافا  
لمن قيده بوقت الزفاف (قوله لم تفسدتموه) وهى خوف فوت الصبح لا يشعل دوا القاعد  
مقدم على جلب المصالح المشار إليه بقوله الافى خير لأن قول محل ذلك إذا كانت القسدة متحققة  
(قوله عامة ليله) أى أكرم وقوله عن بنى اسرائيل أى عى عبادهم وزهادهم ليجعل ذلك العبادة  
على التخلق باخلافتهم (قوله ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الدجال) فقال بفتح تشديد  
الدجل وهو القطبية وأنخلط لى كثرة خلطه الباطل بالحق وهو بشر من بنى آدم وموجود  
الآن واسمه صاف بن صباد وكنيته أبو يوسف وهو يهودى كما نقله عيش على مد عن المناسوى  
وفى اطف أن اسمه عبد الله يخرج آخر الزمان ينزل الله عبادته ويقتدره على أنسائه  
تدهش العقول ونحوه الباب يعثر بها بعض العباد ويثبت الله من سبقت له السعادة قال  
البساطى والدجال رجل قصير كمل براق الشياهم سدى اليهودي يخطر بباله كمنظر المؤمنين  
المهدى وتقل عن كعب الاحبار أنه رجل عريض الصدر مطموس العين يدعى الربو يمتعه  
جبل من خبز وجبل من أجناس القوا كدوا رباب الملاهي جمعوا يضربون بين يديه بالبطول  
والعبدان فلا يسعه أحد الا سمع الامن سمعه الله تعالى قال ومن أمانات روجه بهب ربح  
كرخ قوم عاد ويسمعون صيحة عظيمة وذلك عند تزلزال الأرض بالمعروف والنهي عن المنكر وكثرة  
الزلازل وفتل الدمار وكون العلماء الى الطلبة والقرود الى أبواب الملوك ويخرج من ناحية  
المشرق من قرية تسمى ومرايا دين ومدينة العواقر ومدينة اسهان ويكون خروجه اذا غلا  
السعور ويخرج على جوارق تناول السحاب يده ويخوض البحر الى كعبه ويستظل في

الافى خير كقراقران وحديث وهذا كونه  
فقهوا يئاس صيف وزوجة عند  
زفافها وتكلم بمحادثة الجاهل اليه  
كسباب ومحادثة الرجل أهل الملاطفة  
أو وهو هافلا كراهة لأن ذلك خيرناجر  
فلا يترك القسدة وتوهى دورى الحالك  
عن عمران بن حسين قال كان النجى  
صلى الله عليه وسلم بمكة فتأخرا عنه  
بنى اسرائيل (قائمة) روى مسلم عن  
التواس بن جهمان قال ذكر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الدجال وكسب قويم  
الأرض أربعين يوما ثم كسب قويم  
سنة ويوم كسبته وسائر أيامه كاليوم

أذن حارمه خلق كثير ويمكث في الارض أربعين يوما ثم يقطع الشجر وما حراؤه ويوصف راء ثم  
يصل المهدي بصكره اليه فيلقاه ويقتل من أصحابه ثلاثين ألفا فينزع الديجال ثم يبعث عيسى  
إلى الارض وهو معهم بعامة خضر امتقلد بسفرا كعب على قروم ويده حربة فيأتي اليه  
فيقطعنه بها فيقتله اه وقال ابن حجر أمان خروج الديجال من قبل المشرق فيخرج وفي رواية أنه  
يخرج من خراسان وفي أخرى أنه يخرج من أصبهان وأما الذي يدعيه فإنه يخرج أولا فيدعو  
الناس إلى الايمان والصلاح ثم يدعي الالهية كما أخرجه الطبراني فان قلت ينافي خبره من  
خراسان أو أصبهان ما أخرجه أبو نعيم من طريق كعب الاحبار أن الديجال قلده أنه يقوص من  
أرض مصر قلت لا لا احتمال أن يوافيها ثم رحل إلى المشرق ونشأ فيها ثم يخرج وقال البسطامي  
في كتاب الحق الاكبر قال أبو بكر الصديق يخرج الديجال فيصاين العراق وخراسان يخرج معه  
أصحاب العقدة ويتبعه خمسة عشر ألفا من نسائهم ويخرج من أصبهان وحدها سبعون ألفا ويخرج  
الديجال بالحرية فيقول لها أخرجي كنوزك فتسبعه كنوزها كيها سيب النمل ومعه جنة ونازقناه  
جنة وجنته نار الجنة خضرة ونازقناه دخان ومعه جبل من خبز وهو جبل المصرة الذي يقال له سنام  
ومعه مهمل من ماء من آمن به أطعمه وسقاه والاقتله وقال أناركم اه قال مباض وما ذكر في  
ذلك من الاحاديث حجة لاهل السنة في صحة وجود الديجال وأنه رجل معن أثبت الله عباده  
ويقدره على أشياء كاحياء الميت الذي يقتله ويظهر الخصب والانهار في الجنة والنار وتابع  
كنوز الارض وأمره السماء فقطر والارض فتنت ثم يطل أمره ويقتله عيسى وقد خالف في  
خروجه بعض الخوارج والمعتزلة والجهمية فأنكروا وجوده ووردوا الاحاديث العجيبة وما  
زعموه برده الاخبار المفسدة للقطع وقال ابن العربي شأن الديجال في ذاته عظيم والاحاديث  
الواردة فيه أعظم وقد انتهى الخذلان من لا يوفق عنده إلى أن قال له باطل كذا في المناوي إلى  
الخصائص مع زيادة ويرى أنه اذا كان في آخر الزمان يخرج امرأة من البحر قد عول الخلائق  
إلى نفسها فلا ياتيا أحد الا كفر فيمكث الناس أعواما بعد ذلك فيسلك الله منهم الغيب ويتوالى  
المقط ثم ياتي من السما دخان عظيم يغشى أهل الارض فيبئس الناس كذلك في الجهد العظيم اذ  
خرج عليهم الدجال اعنه الله جعد قطعا أعور العين اليمنى كان عنه غيبة طافية مكتوب بين عينيه  
كافر بقرآنك كل مؤمن ويرى أن رجلا كان في الزمن الحالى كان في سفينة مع قوم قامت بهم  
إلى جزيرة فوجد فيها الديجال وهو محبوس في ديرة عظيم قد أدخل في موضع تحت الارض وهو  
مغفل من سلسل مقيد وقد وكل به رجل عظيم الخلق بيده عود من حديد اذا أراد أن يتحرك  
ضربه فسكر ويجعل بين يديه ثمان عظيم بهم بأكله كل ما تنفس فلما دخل ذلك الرجل ورأه فزع  
منه فصاحه الديجال وسأله من أين هو فاخبره فسأله عن الزمن وما حاله وما حال أهله فوصف له ذلك  
فلما ذكر أن محمد صلى الله عليه وسلم بعث تنفس وهم بالخروج وكان قد تعاظم طول ما وصف له ذلك  
الرجل فخاه الموكل به فضره بذلك العمود وقال له اهدأ فليس هذا أو تلك اذا أراد الله اخبار  
وعده واقض حكمه وتم انتضاء الدنيا أذن له بالخروج فيخرج عند شقة الجوع ومعه قسعة ينفق  
الناس أن فيها طعاما لثمة ما به من الجهد والبلاء ويشبعه يومئذ اليهود ويثودون المنهريين  
من ماء ويدعي الربوبية ويقتل رجلا ثم يحياه باذن الله تعالى فقد ورد أنه يقتل الخضر بالسيف

نصين وعشي بالجارينهما ثم يحببه ويقول له ألم تردني ايماناً فقول له ما زددت الا تكذيباً لك  
 وقصد بقا محمد صلى الله عليه وسلم لانه أخبر بذلك وشغل معه ذلك ثلاث مرات أي يحببه ويقتله  
 ويحببه ويقتله زيادة على المرة الاولى كل ذلك قسنة وبلا ميسر فمن ذلك يقتل به الناس ويردون  
 عن الاسلام الى دينه دين اليهودية وروى أن النبال لعنه الله يحترق الارض كلها سلقها  
 ووعزها وقهرها وعمرها في ثلاثة أيام الاحرم مكة وحرم المدينة فانه لا يدخلها فإذا اراد الله  
 هلاكه وهلاك من معه دفع الى ناحية دمشق فينبأ الناس بوجوه خوفهم قدومه اذ نزل  
 عليهم من السماء عيسى بن مريم فيقيم الصلاة في مسجد هائل اعظم فيسلبها فاداهم النبال  
 بدخولها عرف الناس عيسى عليه السلام ويجمعون اليه فيخرج بهم الى النبال فإذا رأى  
 النبال عيسى بن مريم ذاب كاذوب الرصاص ويتصاغر لظمته فبرمه عيسى عليه السلام  
 بالحربة فيقتله ويهزم من معه من اليهود ويقتلون قتلاً عظيماً وروى أن المسلم يطلب اليهودي  
 فيستتر بجحر أو شجرة فيناديه الجحر أو الشجرة يا ولي الله هدا اعد والله مستبني فاقوله فإذا هلك  
 النبال يحكم عيسى عليه السلام في الارض ويتروح ويكون له الولد ويحج البيت وتفرس  
 الناس الانصار ويخرج الارض بركتها وطيب الدنيا لاهلها وتكثر الارواق ويصعب الامن  
 ويقوم على ذلك أربعين سنة وهو مقام عيسى عليه السلام في الارض وعن عبد الله بن عمرو  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال نزل ابن مريم في تروح وولده ويكتن خساو أربعين  
 سنة ويدفن معي في قبري أو قوم ما وعيسى من قبر واحد بين أبي بكر وعمرو يقال انه يتروح  
 امرأه من العرب بعدما يقتل النبال وتلد بها فتقوم ثم يموت صلى الله عليه وسلم بعدما يعيش  
 سنين ذكره أبو الليث السمرقندي وخالفه كعب في هذا وأنه يولد له ولدان يسمى أحدهما أحمد  
 والآخر موسى ولعل الحكمة في تسميتهما بذلك لكونه بعث بينهما يعني بين موسى ومحمد صلى  
 الله عليه وسلم ويقال ان من صلاح الدنيا في زمن عيسى عليه السلام أن الصبيان يلعبون  
 بالحيات في الأزقة ولا تضرهم وأن الذئب يرمي مع الغنم ولا يعضها فاذن في عيسى عليه السلام  
 رجع الناس الى كفرهم وطمعانهم وصلاتهم وعصيانهم حتى تطلع الشمس من مغربها لا تقبل  
 لاحد عند ذلك نوبة وهو معنى قوله عمر ورجل يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً ايمانها  
 الاية (قوله اقدروا) بضم الهمزة والدال وقوله فقدره أي س أيامكم (قوله تبيسه اعلم أن  
 وجوب الخ) هذا التسمية يشق على فروعة الاول في وجوب الصلاة بدخول الوقت والثاني في  
 ديب الاراد بشروطه والثالث في ضابط وقوع الصلاة أداء ووقوعها قضاء والرابع في الاجتهاد  
 في الوقت جواز ان قدر على اليقين وجوب ان لم يقدر وخالف في قضاء الصلوات هل هو  
 موري أو لا والسادس في الاوقات المكرره كراهة تحريم وهذا السادس سياً في المتن  
 فذكره هنا محض تكرار اه (قوله لزمه العزم على فعلها) أي ولو سن الابرار لا تن  
 التأخير حينئذ عارض فلم يرفع حكم الوجوب الاصل وهو وجوب جواز التأخير على العزم اه  
 سل (قوله فان أحرعهم العزم على ذلك ومثل الخ) أي والقرض أنه لم يظن موته فيه هذا  
 التقيد والواجب الفعل حالا (قوله لان الصلاة الخ) الاولى أن يقال لان الصلاة يوجد  
 فيها الاثم في الحياة بفروجه وقته ولا كذلك الخ فلو لم يأت فيه بالموت لم يعدم الاثم أصلاً فمثل

قلنا ذلك اليوم الذي كسنة بكسنا فيه  
 صلاة يوم قال لا أقدر والله قدره قال  
 الاسنوي فيستنق هذا اليوم عند ك  
 في المواقف ويقاس به اليومان  
 التالين قال في المجموع وهن مسئلة  
 سيجتاح اليانص على حكمها رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم انتهى  
 (تبيه) اعلم ان وجوب هذه  
 الصلوات موسع الى أن يتيقن من الوقت  
 ما يسعها وإذا أراد المسلم تأخيرها  
 الى أن يات موته لزمه العزم على فعلها في  
 الوقت على الأصح في التحقيق فان  
 أخرها مع العزم على ذلك ومات في أثناء  
 الوقت وقبض منه ما يسعها البعض  
 بخلاف الخ لان الصلاة لا وقت  
 محدود ولم يقصر بانراجهما عنه

قل أي يفوت معنى الوجوب (قوله فقد قصر بأخراجه) أي يفوت عاصبا والعصيان من السنة التي مات فيها الأمن وقت استطاعته و يترقب على ذلك فساد العقد المشترط فيه العدالة إذا فصل حال عصيانه وكذا الشهادة حين بطلانها (قوله والأفضل أن يصلها أول وقتها) ولا يمنع تحصل فضيلة الوقت لو اشتغل آتية بأصحابها من طهارة وأذان وسنن كل لقم وتقديم سنة راتبة بل لو أخر بتقدير ذلك وإن لم يصبح اليه ثم أحرم بها حصل فضيلة آتية ولا تكاف السرعة على خلاف العادة ولو فعل مع ذلك شغلا خفيفا أو أتى بكلام قصيرا وأخرج حديثا فافعله وحصل عامه ونحوه لم يعجزها أيضا شرح م ر وقوله لو اشتغل لو هنا مصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل قوله يمنع ومنها في أنها مصدرية وقوله تعالى وذو الورد من (قوله ولو عشاء) للرد على من قال الأفضل تأخيرها إلى ثلث الليل وأما خبر العصيين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب أن يؤخر العشاء فغواه أن تعجلها هو الذي وأطب عليه ولا يرد أيضا خبرا سقروا بالخبر فإنه أعظم للأجر لانه معارض بالأحاديث الدالة على فضيلة أول الوقت أو أن المراد بالأسفار ظهور الخبر الذي به يعلم طوعه فالأخير إليه أفضل من تعجيله عند ظن طوعه وروى عن ابن عمر مرفوعا الصلوة في أول الوقت رضوان الله وفي آخره عفا الله قال أبو بكر رضوان الله أحب إلي من عفو قال الشافعي لأن رضوان الله يكون للمصنفين وعفو يكون للمقصرين ورفق بين المحسن والمقصر ويندب للإمام الحرص على أول الوقت لكن بعد مضى قدر راجع الساس وعلمهم لاسابها عاده وبعده يصلي بين حضرة من قل لأن الأصح أن الجماعة الأقلية آتية أفضل من الكثيرة آتية ولا ينتظر ولو نحو شرف وعالم فان انتظر كره كافي ع ش على م ر (قوله ثم يسبق تأخير صلاة الظهر) وهو المسمى بالإبراد أشبه هذا إلى أن تحمل استحباب الصلاة أول الوقت ما لم يعارضه معارض فان عارضه كإبراد فالتأخير أفضل قال م ر وذلك في نحو أربعين صورة منها التأخير لمن يرى الجوار ويسافر سار وقت الأولى ولو واقف يعرفه يؤخر المغرب وإن كان نازلا وقتها لجمعها مع العشاء بمزدلفة ولن يتفن وجود الماء أو السرعة أو الجماعة نعم الأفضل كما اختاره النووي أن يصلي مرتين مرة أول الوقت منفردا في الجماعة والضايف أن كل ما ترجح مصلحة فعله ولو أخر فانت يقدم على الصلاة وأن كل كمال للجماعة اقترن بالتأخير وخلافه التقديم يكون التأخير معه أفضل وقد تقدم بعضهم الصور المطلوب فيها تأخير الصلاة فقال

وأما المجمع فقد قصر بأخراجه عن وقته  
عونه قبل الفصل والأفضل أن يصلها  
أول وقتها إذا تيقنت ولو عشاء لم تقوله صلى  
الله عليه وسلم في جواب أي الأعمال  
أفضل قال الصلاة فبدأ أول وقتها رواه  
الدارقطني وغيره ثم يسبق تأخير صلاة  
الظهر في صلاة الحر

يؤخر الظهر لثلاثة سببا \* أحق إذا اشتد وري بهي  
وأجر المغرب للمزدلفة \* لجمعها لنفوس عرفه  
وإن يكن مسافرا في الأولى \* أخرها للجمع وهو أولى  
وأخر الذي يدافعه الحديث \* ولعلمه قبل فعلها حدث  
إن يأت ناقصا كذا الثمن يعلم \* قبل خروج الوقت ما يفيهم  
أو يستتر بين جماعة ترى \* أو قدرة على القيام آخر  
بحيث كل الفرض في الوقت يقع \* وذات تقطيع ترجيه اشتطع  
في آخر الوقت ويوم الغيم \* إلى البقي مثل ما في الصوم

ولاشتماله بفحوى من غشوق • يتقنه ودفع مائل يحق  
عن نفسه وماله وميت • خيف انقباضه على ذى القنينة

لما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم ابرءوا بالظهر فان شدة الحر من فيج جهنم ينفع الناس وسكون  
الماء النقية أى هضامه بسبب تنفسها فان قلت لم يست تأخير الصلاة في الحر دون البرد مع أنهم ما  
من جهنم أحب بأن البرء انما يكون سلطاناً غالباً بعد الصوم ولا يزول الا بعد طلوع الشمس قالوا  
آخر الصلاة الى ذلك لزم خروجها من وقتها بخلاف ذلك في الحر اذ حرق وأشار السواح  
بقوله نعم الخ الى أن محل استحباب الصلاة أول الوقت ما لم يعارضه معارض فان عارضه كإبراد  
قال تأخير أفضل ولا يجاوز به نصف الوقت وقال ابن قاسم فرع سأل سائل هل يست تأخير الصلاة  
في شدة البرد الى أن يحض البرد السالب للشروع قياساً على ما ورد في الحر أم لا فأجاب م بأنه  
لا يست لأن الإبراد في الحر خاصة فلا يقاس عليه وخروج الظهر إذا نهى بالجمعة كما قاله قل  
فالظهر قيد أول وفي شدة الحر قيد ثان (قوله الى أن يصير للسلطان ظل الخ) لو لم يوجد ظل  
بأن لا يكون المحل فيه شئ له ظل فهل يست الإبراد لانه لا ينكسر فيه شدة الحر ولا يست لعدم الظل  
قال سم يست للعلة المذكورة اه ايج لانه وان لم يوجد فيها ظل عسى فيه طالب الجماعة  
تنكسر شدة الحر اه (قوله بيلدساو) قيد ثالث (قوله كالحجاز) قال ابن حجر ويؤخذ منه أن  
البلد لو خالفت قطر هاهنا أصل وضعها بأن كانت شدة الحر اذ انما أو شأنها أى البلد البرودة  
كذلك كالنقطة بالنسبة لقطر الحجاز وعكسه لم يعتبر القطر هنا بل تلك البلد الذى هو فيها  
وبهذا يجمع بين من عبر بيلد ومن عبر بقطر فى الأول فى بلد خالفت وضع القطر والثاني فى بلد لم  
تخالفه اه بحر وفه وعامة قل بيلدسار لا معتدل كمصر ولا يارد كالأشام ومحل اعتبار  
البلدان خالفت وضع القطر والافا العبارة بالقطر خلافاً لاجرو يعتبر انحراف الزمان اه  
(قوله لمصل جماعة) أى مطلقاً وكذا أفرادى بمسجد فالجماعة ليست بشدة بالنسبة للمسجد كما تقرر  
شخصاً ف لانه يست الإبراد لنفسه بريد الصلاة فى المسجد على المعتقد (قوله بعنقة) المراد بها  
ما تذهب انشوع أو كماله لتأثره الشمس ايج وحفظ تكون صلاتهم مع هذا التأخير أفضل  
من صلاة الواحد منهم جماعة في شدة حر وهل يعتبر خمسون كل واحد على انفراد من  
المصلين حتى لو كان بعضهم هم بيلداً وشيخنا يزول خشوعه بجميعة فى أول الوقت ولو لم يقرب  
يستحب له الإبراد أو العبارة بغالب الناس فلا يلتفت لمن ذكره م نظر ولا يعد التام فى رأيت ابن  
حجر صرح به عس على حر وعامة قل بحيث تحصل لهم مشقة لا تتحمل غالب الغالب  
الناس وقبل الشخص نفسه اه وامام محل الجماعة المقيم يست له تعالىهم والحاصل أن القيود ستة  
فالظهر قيد أول وفي شدة الحر قيد ثان وبيلدسار قيد ثالث لمصل جماعة رابع بمصلى خاصى مؤونه  
سادس ومحل سن الإبراد فى غير أيام الدجال أماهى فلا يست الإبراد فيها لانه لا يربح فيها اذ زوال  
الحر فى وقت يذهب فيه محل الجماعة مع ضاء الوقت المقدر كأن قل عن الزيادة معللاً بما تقاء  
الظل وقد يجب اخراج الصلاة عن وقتها كما اذا خف انقباضه الملت أو قوت الحج أو قوت انقضاء  
الاسير أو الغريق لو شرع فيها (قوله ومن وقع الخ) أصله ان من أحرم بصلاة فى وقتها قد  
يسع جميعها كما ذكره الأتيان بمنه وباتها وان خرج الوقت لانه من المذلل بالحر ينزوى فيها

الى أن يصير للسلطان ظل عسى فيه  
طالب الجماعة بشرط أن يكون بيلد  
حار كالحجاز لئلا يجعله بمصلى مؤونه  
كلهم وبعضهم بمشقة فى طريقهم اليه  
ومن وقع من صلاته فى وقتها

الاداء ثم ان أوقع منها ركعة في الوقت فهي اداء والاقتضام مع عدم الاثم عليه لكنه خلاف  
 الأولى وان كان الوقت لا يسع جميع فرائضها وجب الاقتصار على واجباتها ثم ان وقع منها  
 ركعة في الوقت فهي اداء والاقتضام مع الاثم فيها ويؤتى الاداء ان كان الوقت يسع ركعة  
 فأكثر والاوجبة القضاء ولو أدرك آخر الوقت بحيث لو أدى القرية بسنم يفوت الوقت  
 ولو اقتصر على الأركان أدركها في الوقت فالأفضل أن يتم السنم والنفس الى الاقتصار على  
 الواجبات أميل لأن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح وهذا غير المتقابل لأن الزلزال قد يهاجم  
 الحرم ويقتل ما به يستنابا فاحوال ثلاثة تارة يسبق من الوقت ما به يستنابا وتارة يسبق  
 ما يسع واجباتها فقط وتارة يسبق ما لا يسع واجباتها فتأمل م د يعجز زيادة (قوله ركعة)  
 بأن يحصلها جميعا بسجودها بأن يرفع رأسه قبل خروج الوقت وان لم يصل الى سجدة تجزئ فيه  
 القراءة فلو قارن الرفع خروج الوقت صكان قضاء كما يؤخذ من ممثلة الرفع في الجمعة وشي  
 على ذلك ما لو علق طلاق زوجته على صلاة الظهر مثلا قضاء أو أداء اج وعش على م ر  
 (قوله فالكل اداء) نعم الجمعة لا يتيسر ادراكها جميعا فقه اهرجاني (قوله ومن جهل  
 الوقت الخ) كان المناسب ذكره في شروط الصلاة عند الكلام على معرفة الوقت الا ان يقال  
 له مناسبة هنالكة لما قال والافضل أن يصلى أقل وقتها اذا يتقنه فاسب أن يذكر هنا (قوله  
 التعويم) أي لغيره ونحوه كجس في مكان مظلم (قوله اجتهد) أي أن لم يصبره ثقة عن علم  
 والامتنع عليه الاجتهاد واذن عدل وهو المسلم البالغ غير الفاسق عارف بالمواقيت في محو  
 كالاخبار عن علم وله تقليد في غير لانه لا يؤذن عادة الا في الوقت م ر ما يعلم أن أدائه عن  
 غير علم والافضل تقليده في المحو ولا في التعيم كقال مؤدى صفر فانه مقتدون والمزاويل  
 والمناكب المعقولة بأن كانت سلكا كبيرا وسكان يكثر طارقه بخلة الخبر عن علم فيمتنع معها  
 الاجتهاد فلو وضع المرولة فاسق لم يعمل عليها كما قاله سم ومحل عدم التعويل ما لم يطلع عليها غير  
 الفاسق ويقرها ولا يعمل عليها في العمل حيث يتقرر غير الفاسق والحاصل أن مراتب  
 الوقت ثلاثة الأول العمل بمعرفة نفسه أو خبر ثقة الثاني الاجتهاد الثالث التقليد ونظم  
 بعضهم ذلك فقال

قدم لنفسك علم الوقت واجتهدا \* من بعد دائم قلن فيه مجتهدا

والمزولات ويت الابرار صدقا \* اخار عدل معنى العلم فاعتقدا

(قوله بنصورد) الباء السببية والمعنى اجتهد بسبب نحو ورد وحيث قد فعل هذه العلامات  
 دلائل كل شئ في الاواني بمعنى أنه اذا وجد شيئا من هذه العلامات اجتهد هل دخل الوقت  
 أولا وهل استجلب في قرأته أولا وتعييره واجتهد بسبب بعده وقيل لا لآية أي فهو الورد آلة للاجتهاد  
 فيعمل غير الفراغ من ذلك والورد ما كان بنصو قرأة وذكر صلاة على النبي صلى الله عليه  
 وسلم برماوى وقال قل على الحلال لفظ فهو مستدرل لان ما دخل تحتهم من الورد  
 وكلام الشارح يشير الى رتبة لان الورد ما كان بنصو ذكر أو قرأة ونحوه ما كان بنصو صناعة ومنه  
 جماع صوت ذلك مجرب وجماع من لم تعلم عدالته ومن لم يعلم أن أدائه أو خبره عن علم وجماع  
 أدائه ثقة عارف في القيم لكن في هذه تقليده وروى الطبراني أن النبي صلى الله عليه وسلم

ركعتا كل فالك اداء ومن جهل  
 الوقت تصوم اجتهاد جواز ان قدر  
 على اليقين والافرجو بنصورد



كان لهذين أبيض وصككات الصماء تسافر معهم الديكة لتعزتهم أوقات الصلاة وليس  
 المراد أنه يصلي بمجزة سماع صوت الديك ونحوه بل المراد أنه يجعل ذلك علامة يجتمع فيها كان  
 يتأمل في الشياطة التي فعلها هل أسرع فيها من عادته أولا وهل آذن الديك قبل عادته بأن كان  
 ثم علامة يعرف فيها وقت اذنه المعتاد حل وعش وقد ذكر أن آدم قد اشتغل بأمر مبيتته  
 عن الصلاة لكونه لا يعرف الاوقات فأعطاه الله ديكاً وبجاجة من الجنة أما الديك فكان  
 أبيض أفرق أصفر الرجلين وكان قدره كالنور العظيم فكان يضرب بجناحه في أوقات الصلاة  
 ويقول سبحان من يسبحه كل شيء يا آدم الصلاة رحمة الله فكان آدم يقوم إلى وضوئه وصلاته  
 قال ابن عباس أحب الطيور إلى الله الديك وأحب الطيور إلى إبليس الطاووس فأكرهوا في  
 بيتكم من الديكة فإن الشيطان لا يدخل بيتا فيه ديك أبيض قال وهب إن الله تعالى ديكاً إذا  
 سمع في السماء نادى مناد من قبل الجبار أين السامعون أين الراكعون أين الساجدون أين  
 المستغفرون أين الموحدون قال فأول من سمع ذلك ملك من الملائكة في السماء على صورة الديك  
 له ريش وزغب أبيض وهو تحت أبواب الرحمة ويرجلاه في الأرضين السفلى وجناحه منشوران  
 فإذا سمع النداء يضرب بجناحه ثم يقول في صوته سبحان من خلق الرحمة التي وسعت كل  
 شيء قال فإذا سمعت ديكاً في الأرض تسبح هذا الملك سمعت في الأرض وهربت الشياطين  
 وبطل كيدهم فمن كان مؤمناً بالله اليوم لا تسبح ولا تسلم الديك قال وهب فأختر آدم من  
 الطيور الديك والجملة ومن المواشي النجعة والناقة قال وأخذ آدم في حجارة الأرض وغرس  
 الأرض حتى غرس جميع ما على وجه الأرض من أنواع القواكه وكان آدم يأكل من كل شيء يقول  
 الأرض ونبتاتها وأول بقلة زرعها الهندباء ومن الرياح الحناء والاس كذا ذكره الكهوي  
 المالكي في فتاويه وروى أن الله ديكاً أبيض جناحه موشيان بالرياح والياقوت واللؤلؤ  
 جناح بالشرق وجناح بالمغرب رأسه وفي لقط عنقه تحت العرش وقوائم في الهواء في رواية  
 ويرجلاه في تخوم الأرض يؤذن في كل عصر فيسمع تلك الصيغة أهل السموات والأرض إلا  
 الثقلين الإنس والجن فعند ذلك تحبسه ديوك الأرض فإذا نال يوم القيامة قال الله ضم  
 جناحك وغض صوتك فعلم أهل السموات والأرض إلا الثقلين أن الساعة قد اقتربت وفي  
 رواية إذا كان من الليل صاح سبوح قدوس وروى يقول في تسيحه كل ليلة سبحان الملك  
 القدوس ورب الرحمن لا اله غيره اه وقد اشتهر أن الديك يؤذن عند أذان حلة العرش وأنه  
 يقول في صاحبه يا غافلون اذكروا الله وقال الجلال السوطي في كتاب الجبابرة في أخبار الملائكة  
 أن الله ملكاً في السماء السادسة يقال له الديك فإذا سمع في السماء سمعت الديوك يقول سبحان  
 السبوح القدوس الرحمن الملك الديان الذي لا اله الا هو حاشا لها مكروباً وأمريضاً لاكتشف  
 الله همه (قوله فان علم) ولو بأخبار عدل مقبول الرواية عن مشاهدة م (قوله)  
 وقعت قبل وقتها أي وبعضها ولو بشكيرة الصرم وما فعله يقع له خلاصة طلقاً لم يكن عليه  
 فرض من جنسها والواقع عه اج وأما الذي يتبين الحال أو يتبين أنها في الوقت أو بعده فلا  
 إعادة (قوله أعادها) أي ان كان العلم في وقتها وقبل دخوله فإن كل العلم يدورح الوقت  
 فضاها في الظاهر ومقابل الاظهر لا يبعد اعتبارا بما في ظنه والواقعة بعد الوقت فضاها لا تم فيه

فان علم ان صلاته بالاجناد وقعت قبل  
 وقتها أعادها كجواب

(قوله وساد) يخرج المال المهملة وكسر هاء غائت ان فات بلا عذر وتجب للبراءة الغنية  
 (قوله ان فات لا عذر) ما لم يلزم عليه قنات الترتيب كان فاته الظهر بعددوا العصر بلا عذر  
 فسد بالظهر نال الا بالعصر خلا فاني قال قياس قولهم انه يجب قضاء ما فات بقدر عذره وان  
 تجب البداية فيه وان فات الترتيب المحبوب وعورض بأن خلاف الترتيب خلاف في العصة  
 ومراعاته أولى من مراعاة الكالات التي تصح الصلاة فيها وهي المبادرة حل وشرح  
 مر ومن غير العذر ان تفوته الصلاة في مرضه فيص عليه قضاءها فوراً بأن يشغل جميع  
 الزمن لقضائها ما عدا ما يضطر اليه من كل شرب ويؤن عمه بل يحرم فعل التطوع مادامت  
 في ذمته فيجب المبادرة ولو على خضرة ان اتسع وقتها بل لا يجوز كما هو ظاهر بل عليه قنات بغير  
 عذر ان يصرف زمانه فتنشأ كالتطوع الا ما يضطر اليه لتعويض أو مودة أو لفضل واجب  
 مضيق بحيث يفتى فوته اه تحفة قال عرش ومثله في التفصيل المذكور نسيان القرآن  
 بعد بلوغه لقسمة به اه فيصرف الزمن المتقدم في حفظه الاما استثنى وبكفي في صحة قناته  
 العزم على الحفظ مع الشروع فيه اه اطف (قوله بعدد) من العذر ما استعظم من  
 فومه وقد بقي من وقت الفرض ما لا يسع الا الوضوء وبعضه فلا يجب قضاءها فوراً كما أفتى به  
 مر زي (قوله كنوم) ونسيان أى عذره اما اذا لم يعذره كان نشأه لعب نحو شطرنج  
 فانه يجب المبادرة للقضاء شوري أى لان لعب الشطرنج مكروه وبقي ما يدخل الوقت وعزم  
 على الفعل ثم تشاغل في مطالعة أو صنعة أو نحوها حتى خرج الوقت وهو غافل هل يصح عليه  
 ذلك أو لا فيه فنظرنا والا قرب الثاني لان هذان نسيان لم يشأ عن تقصيره كما قاله عرش على مر  
 (قوله ويسن ترتيب المات) أى فيقضى الصبح قبل الظهر وهكذا خروا من خلاف من  
 أوجبها وأطلق الاصحاب ترتيب القنات فاعتنى أنه لا فرق بين أن تفوت كلها بعدد أو وعددها  
 المتخذ كما تدعى من حل (قوله على الحاضرة التي لا يحاف فوتها) أى فوت جميعها بان  
 قصر قضاء فان خاف فوتها وجب تقديم الحاضرة لان الوقت يمين لها ولثلاثا لغير الاخرى قضاء  
 ويستحب تقديم الفائتة ان أمكنه ادراك الركعة من الحاضرة لانها انفت وبه جزم في الكفاية  
 واقضاء كلام الحرر والتصديق والروض وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى للخروج من خلاف  
 وجوب الترتيب ادهو خلاف في العصة كما مر خلافاً للاسوي حيث قال ان فاته ثلثا المانع من  
 انراح بعض الصلاة عن وقتها وهو متعج والجواب ان محل تحريم اخراج بعضها عن وقتها في  
 غير هذه الصورة ولو شرع في الحاضرة ثم تذكر الفائتة وهو فيها وجب اتمام الحاضرة ضايق  
 وقتها أو اتسع ثم يقضى الفائتة ويس له اعادة الحاضرة ولو دخل في الفائتة معتقدا سعة  
 الوقت فبان ضيقه وجب قطع الفائتة أى أو قبلها فعلا والشروع في الحاضرة ومن فاته العشاء  
 لا يقضى الوتر حتى يقضى بها على الاوجه ومن عليه قنات لا يعرف عددها قال القفال يقضى  
 ما تحقق تركه وقال القاضي حين يقضى ما راد على ما تحقق وهو الاصح ولو شك بعد خروج وقت  
 الفريضة هل فعلها أو لا زامه قضاؤها كما لو شك في النية ولو بعد خروج وقتها بخلاف ما لو شك بعد  
 وقتها هل الصلاة عليه أو لا فانه لا يلزمه شيء كما وصفت ذلك في شرح العباب شرح مر وفوق حجر  
 بينها وبين ما قبلها بأن الشك في الزوم مع قطع النظر عن الفعل شك في استجماع شروط الزوم

ويساد بقات وجوبا ان فات بلا  
 عذر ونسيان فان بعدد كنوم وليس  
 ترتيب الفائتة قطعية على الحاضرة

والاصل عدمه بخلافه في الفعل فإنه مستلزم لتيقن الزوم والتمسك في المسقط والاصل عدمه له  
 واذا قلنا بعدم الزوم اذا توجع بصلاته لعل تضع نقل شيئاً عن سم أنها لا تستحق لئلا لا تعجدة  
 غير مطلوبة اهـ (قوله التي لا يحاف فرقتها) بان يدركها ركعة في الوقت قد (قوله  
 وسكره الخ) سيأتي هذا في كلام المصنف ذكره هنا كذا كذا (قوله كراهة تحريم)  
 ولا تستحق لئلا لا يحاف الصلاة في الوقت المكروه ولا يكسر وقت الصلاة لأنها وان أشبهت مراعاة  
 الشرع ومعادته لم توجد فيها حقيقة ما يختلف ما اذا قبل لمقص أطفالاً لفعل لأقل وشبه  
 عن السنة حيث كرهه ولو وجد مراعاة الشرع ومعادته بذلك حقيقة فاندفع بهذا الفرق  
 الاشكال كما حققه في شرحه فان قلت ما الفرق بين المكروه وكراهة تحريم وبين الحرام مع أن  
 كلاهما يفيد الاثم أصيب عن ذلك بأن المكروه كراهة تحريم ماثبت بدليل يحتمل التأويل  
 والحرام ماثبت بدليل قطعي أو إجماع أو قياس أو أولى وأمسوا وكذا كرهه شيخنا القزويني وإنما  
 لم تستحق الصلاة المتعاقبة الزمان بخلاف المتعلقة بالمكان كالصلاة في الحمام ومعان الأبل لأن  
 تنطبق الصلاة الزمان أشتمت تعلقاتها بالمكان لاخذها من الزمان وهو الواقف بخلاف  
 المكان (قوله في غير حرم مكة) أم هو فلا كراهة فيه في جميع الاوقات والمراد بحرم مكة  
 المسجد وغيره فلا يحكم الصلاة مطلقاً الصبي لكن الأولى ترك الفعل خروجاً من  
 خلاف ما لا يابى حقيقة كذا قاله الأنصاري في شرح المنهاج والشيخ في شرح الروض (قوله  
 الايوم الجمعة) ولولم يخصصها (قوله وعند طلوعها) أي مساوى الصبح أم لا (قوله  
 وبعد الصبح) أي اذا مضت عن القضاء (قوله وبعد صلاة العشاء) ولا بد أن تكون معتمة  
 عن القضاء والام يحرم الفعل وبعبارة خض على التقرير والمجيب كما قاله ابن الصاد ان المراد  
 بالفعل الفعل المعنى عن القضاء لا مطلق الفعل حتى يدخل فيه صلاة فاقد الطهريين وصلاة  
 التيمم لقضاء الماء في موضع لا يسقط فيه القرض التيمم أي فلو أراد أن يصلي بعدهما النافلة  
 المطلقة هل يتنجس عليه ذلك أو لا والاحتلال اهـ (قوله غير متأخر عنها) أي الصلاة بأن كان  
 متقدماً كالصلاة أو مقارناً كصلاة الكسوف فهي مقابلة بالنظر للدوام وإن كان استداؤها  
 غير مقارن كما كرهه شيخنا العشماوي بخلاف ما اذا تأخر السبب كصلاة الاستسقاء والاحرام  
 (قوله كفايته) فرض أن قل (قوله لم يدخل اليه) أي إلى المصعد (قوله وسجدت شكر) في  
 التنبيل بها مسحة لأنها ليست صلاة لكن يسوغ ذلك كونها لمطقة بها كما كرهه شيخنا

### (فصل فيمن يجب عليه الصلاة الخ)

(قوله فيمن يجب عليه) أي في شروطين من يجب عليه ومن لا يجب الاول بالمتطوق والثاني  
 بالمشهور (قوله الاسلام) ولو فيما مضى فيدخل المرتد لكن يلزم عليه استعمال القطع في  
 حقيقته ومجانة وجوب بعضهم وهذا لا يظهر الاوعبر بمس كما عبر التمتع لانه عليه اسم فاعل  
 وهو حقيقة في التلبس بالاسلام مجاز في غيره بخلاف لفظ الاسلام فإنه يعم الجميع أي  
 الاسلام في الماضي والحال والمستقبل ويوجد في أكثر نسخ المتن عقب قوله والعقل وهو  
 حد التكليف قال سم وهو أي ما ذكر من مجموع الصلاة المدكورة والاخبار منها لا يرد

التي لا يضاف فونها ذكر كراهة  
 تحريم كما صححه في الروضة في  
 غير حرم مكة صلاة عند استواء  
 الشمس الا يوم الجمعة وعند طلوعها  
 وبعد الصبح حتى ترتفع كره  
 وبعد صلاة العشاء ولو لم يجز في  
 وقت الظهر وعند انقضاء الشمس حق  
 قرب الصلاة ليلب غير متأخر عنها  
 كفايته لم يقصد تأخيرها اليها وصلاة  
 كسوف ونحوه لم يدخل اليه يمتنع فقط  
 ومعدة شكر فلا يحرم مكة حرم المدينة  
 الاوقات ومن يحرم مكة حرم المدينة  
 فانه كغيره  
 (فصل فيمن يجب عليه الصلاة) هـ  
 وفي بيان التوافل وقد شرع في النوع  
 الاول فقال (وشرائط وجوب الصلاة  
 ثلاثة) اهـ الاول (الاسلام) فلا  
 يجب على كافر أصلي

على الاول أن الصحيح مخاطبة الكافر بفرع الشريعة لأن المراد التكليف المتفق عليه أو الذي يظهر أثره في الدنيا بشيئ من المطالبة فيها من أو قوله بعد التكليف أي ضابطه ومداه وأنه ثابت في زمن الحاضر أيضا بالنسبة لما لا يتوقف على الطهارة من العبادات كالفضل لإحرامه ولا يتناول مكة فان قلت لم يجعل الاسلام شرطا للوجوب ولم يجعل شرطا للصحة مع أن الصحة مترتبة عليه أيضا أجيب بأن الصحة متأخرة عن الوجوب لأنها فرع عنه فلما كان الوجوب مقتضاها جصل الاسلام شرطه (فرع) لناخص مسلم بالغ عاقل قادر لا يؤمر بالصلاة إذا تركها وصورته أن يشتهه صغيران مسلم وكافر ثم يلفوا ويسقوا الا شيا فان الملم منهما بالغ عاقل قادر لا يؤمر بها لأنه لم يصل عليه ٨١ م ر سم أي إذا اختلط ابن المسلم بابن الكافر بعد موت أبيهما فلا يؤمران وجوبا ولا ينهيان ولو بعد البلوغ ويتحب أمرهما وقصص صلاة الملم منهما قالوا أسلم أو أحدهما بعد البلوغ لا يجب عليه القضاء لما قام من البلوغ إلى الاسلام لعدم تحقق اسلامه قبل وينبغي أن يسن لهما القضاء ولو ما أصلى عليهما يتعلق النية سواء ما تم أو لم يتأى فيها إذا أسلم أحدهما ولم تعلم عليه ويرق بينهما وبين صفاء المالك حيث قلنا بعدم الصلاة عليهم لاحتمال أن يكون السائر لهم كقرا يتحقق اسلام أحدهما وذلك وجوب الصلاة عليه لكنه لم يمتنع أشبه بالاختلاف مسلميت بكافريته ٨١ ع ح على م (قوله وجوب مطالبة) من إضافة السبب للسبب أي وجوبا ناشأته المطالبة أي من أن لا يوطأ لغيره من قرض عهدنا كان مؤمنا وإبطال الجزية <sup>بوجوب</sup> كان ملتزما لها وأما الطلب عليه من جهة الشارع إذ لو لم يطلب كذلك فلامعنى العقاب عليها ٨١ ع ح (قوله لعدم صحتها) يراد به الجنون والسكران المتعديان فانهم لا تصح منهما مع وجوبها عليهما كما قاله الشوكري ويؤخذ من الصلة أنه لا فرق بين الذي والحربي لكن الحربي مطالب بالاسلام ويلزمه كونه مطالباً بفرعه من الصلاة وغيره فيصنع أن يقال مخاطب بها خطاب بمطالبة باعتبارها للزوم المذكور وغيره مخاطب بها كذلك لأنه ما دام على كفره لا يطلب إلا بالاسلام ٨١ ع ح والمعتقد أن الحربي كالذي يطلب بالاسلام أو بالجزية كما قاله شيخنا ح ف قال أيضا قوله لعدم صحتها أي مع تلبسه بمنافع لا يطلب منه دفعه بخصوصه ومع عدم قصد التغلظ عليه فإن الكافر الأصلي لا يطلب برفع المانع وهو الكفر بخصوصه وأما مطالب بالاسلام أو بأداء الجزية ولو كان حرا فلا يرد على التعليل المرتد والحدث لانهما يطلبان برفع المانع بخصوصه فيطالب بالاسلام بخصوصه والشاب بالطهارة وكذا لا يرد على التعليل المجهنون المعتدي والسكران لقصد التغلظ عليهما بخلاف الكافر الأصلي لا يجب عليه القضاء إذا أسلم ترغيبا في الاسلام فلا يقصد حينئذ التغلظ عليه ولا يناسبه (قوله لكن يجب عليه) الاولى أن يقول وجب والواو إذا لا وجه للاستدراك لعدم قوله وجوب مطالبة قتال (قوله لكن يجب عليه وجوب عقاب) أي وجوبا يترتب عليه العقاب والحاصل أن الاسلام يترتب عليه أمور ثلاثة الأداة للصلاة والمطالبة منها والعقاب في الآخرة على تركها فافاد اننى الاسلام أصالة اتنى الاولان وبني الثالث (قوله) فلا يجب على مجنون) ما لم يعتد مجنونوه سم والاولى إجماع المجنون على إطلاقه لأن الكلام في عدم وجوب الاداء وهو لا يجب عليه ولو معتذرا وأما وجوب القضاء فيجب على المعتدي

وجوب مطالبة بها في الدنيا لعدم صحتها  
منه لكن يجب عليه وجوب عقاب عليها  
في الآخرة فتكتنه من فعلها بالاسلام  
(و) الثاني (البلوغ) فلا يجب على صغير  
لعدم تكليفه برفع القلم عنه كما صغى  
الحدث (و) الثالث (العتل) فلا يجب  
على مجنون

وليس الكلام فيه (قوله لما ذكر) أي وهو عدم تكليفه ولو خلق أعمى أصم الآخر فهو غير مكلف من تلغفه الدعوة شرح مـ ومثل من خلق أعمى أعمى ما طاق أن السقط بمجرده لا يكون طريقا لمعرفة الأحكام الشرعية بخلاف البصر والسمع عـش ويؤخذ من هذا شرطان للوجوب وهما أن يكون سليم الخواس وبلغته الدعوة فلا يوجد حواسه بعد مدة فهل يجب عليه قضاء تلك المدة وكذلك من تلغفه الدعوة إذا بلغته قال سم يجب على الساقط دون الأقره اهـ قال بعض شيوخنا والفرق فيه وجود الأهلية فمن لم تلغفه الدعوة دون الآخر اهـ قلت هذا الفرق فيه شيء إذ من لم تلغفه الدعوة كثيرا أو في حكمه والآخر من لم تلغفه الدعوة كثيرا ولا في حكمه بل في حكمه المسلم دون المسلم اهـ أيج وقد يقال من لم تلغفه الدعوة ليس كثيرا ولا في حكمه بل في حكمه مسلم ثم أتبعه من العلماء فهو أهل في الله كما في عـش على مـ والكلام في الآخر اهـ الأصلي أما الطاري فإن كان قبل التمييز كالأصلي وإن كان بعده التمييز ولو قبل البلوغ وعرف الحكم فعلق به الوجوب اهـ أيج (قوله وسكت المصنف الخ) قد يقال لا سكوت لذكره في باب الحصى بقوله ويحرم الحصى الصلاة وذلك فيما يأتي أنه يشترط لصحة الصلاة طهارة الأعضاء فيلزم من ذلك أن التقامس الحصى والنقاس شرط للوجوب وكان حكمه عدم التصريح به هنا مرة إعادة قوله وهو حصة تكليف فانه ثابت في زمن الحصى أيضا لتسلسلها لا يترقب على الطهارات من العبادات وقول المصنف قد يقال الخرد بأنه لم يعلم المتقدم ولا ما ساقى إلا الحرمة وأما الوجوب فلم يعلم منها (قوله ولا تصاع على الكافر) أي لا تطلب منه فلو قضاها لا تعد على المعذور خلافا للشارح ومـ من ذب القضاء مـد وبعبارة زكي ولا قضاء على الكافر أي لا وجوب بالإنابة بالوفاق ونفى فإلى يظهر عدم الانقياد بصر عليه القضاء بخلاف الصبي والمجنون بل يندب لهما القضاء اهـ قال المناوي على الخصائص وهل يثاب الكافر على الحسنات التي قبل الإسلام قال النووي الذي عليه المحققون بل حكى عليه الإجماع أنه إذا فعل قرية كصدقة وصلة ثم أسلم أثب عليها وقال مع يجهل أن القول معلق على إسلامه فإن أسلم أثب والأفلا وثل الشيخ مـ هل يثاب الكافر على القرب التي لا تحتاج إلى نية كالصدقة والهبة والهبة فأجاب بنهم مصنف الله عنه العذاب في الآخرة أي عذاب غير الكفر كاستخفاف عن أهل البيت في كل يوم اثنين بسبب سروره بولادة النبي صلى الله عليه وسلم واعتناقه فوسخ من بشرته بولادة عليه الصلاة والسلام اهـ (قوله ثم المرة) لاحابجة بعد تفسيد الكافر بالأصلي لأنه لم يدخل أي لأن آل في الكافر لله المذكرى والمتقدم هو الكافر الأصلي شيئا (قوله حكى الآدمي) أي فانه لا يسقط بالحدود بعد الإقرار به (قوله قضى أيام الجنون) عمله لم يسلم أحد أصول حال جنونه ولا معكم بالإسلام من حينئذ وبسقط القضاء من الجنون من وقت الحكم بإسلامه اهـ سم (قوله تقلبنا عليه) وهذا بخلاف من كسر رجله فعدا وصلى فأعاد القضاء عليه لأنه ما منعت به انتهاء كسره ولايمان بالبدل ساقط العجز شرح الروض أي لا يقضى بعد شفاء الكسر (قوله ثم جن) أي بلا قعد واعلم أن القضية العظيمة تقتضي ستا وثلاثين مرة ومن ضرب الجنون والأعمى والكسر فقتلها وضرب التسعة الحاصلة في الوقوع في الردة والوقوع

لما ذكر وسكت المصنف عن الرابع وهو النقاس من الحصى والنقاس فلا يجب على حائض أو نفسا لعدم صحتها من ماض اجتماع هذه الشروط وجبت عليه الصلاة الإجماع ولا قضاء على الكافر إذا أسلم لقوله تعالى قل للذين كفروا إن يتموا يفتقر لهم ما قد سلف لهم المرتبة يجب عليه قضا ما فاتة زمن الردة بعد إسلامه فقلنا عليه ولأنه التزمها بالإسلام فلا تسقط عنه بالجموع وكفى الآدمي ولو ارتد ثم جن قضى أيام الجنون مع ما قبلها فقلنا عليه ولو سكر ثم عدل ياتر جن قضى المدة التي غلبت بهل سكره لا مئة جنونه بعدها بخلاف مئة جنون المرتد لأن من جن في ردته مرتد في جنونه سكر أو من جن في سكره ليس يسكن في دوام جنونه قطعا

ولو ارتدت أو سكرت ثم حاضت أو فحست  
لم تقض زمن الحيض والنفاس وقارفت  
الجنون بأن أسقط الصلاة عنها رخصة  
لأنها مكلفة بالرتة وعنه رخصة والمرتدة  
والسكران ليسا من أهلها وما وقع في  
المجموع من قضاء الحائض المرتدة زمن  
الجنون نسب فيه إلى السهو ولا قضاء  
على الطفل إذا بلغ وبأمره الولي بها إذا  
مير ولو قضا المأفأة بعد التمييز والتبوير  
بعد استحكال سبع سنين ويصرب على  
تركها بعد عشرين ظهير من الوصي  
أي والصبي بالصلاة إذا بلغ سبع سنين  
وإذا بلغ عشرين سنين فاضربوه عليها أي  
على تركها كما يحبه الترمذى وغيره  
(تبیه) طاهر كلامهم أنه يتط  
لضرب تمام العاشرة لكن قال الهري  
أنه يضرب في اثنتي عشرة وصحبه الاسوي  
وجزم به ابن المقرئ وهو الطاهران  
مظنة البلوغ ونقص في المجموع  
أن التمييز وحده لا يكفي في الأمر بل لابد  
معهم السبع وقال في الكفاية أنه  
المشهور وأحسن ما قيل في حد التمييز  
أنه يصير الطفل بحيث يأكل وحده  
ويشرب وحده ويستنجي وحده وفي  
رواية أبي داود أن النبي صلى الله عليه  
وسلم سئل عن رجل صبى قال إذا  
عرفت شعاعه عينه قال المصيرى  
والمراد إذا عرف ما يضره وما ينفعه  
قال في المجموع والأمر والضرب  
واجبان على الولي أباً كان أو جدياً أو  
وصياً أو قيسماً من جهة القاضي

في غيرها وضرب التامة عشر الحاصلة في اثنين المتعدى وعدمه فالجمله ما ذكره في الواقع في الردة  
يجب فيه القضاء مطلقاً والواقع في غير ما يجب فيه القضاء مع التعدى ولا يجب مع عدمه وغير  
المتعدى به الواقع في التعدى به يجب فيه القضاء مدة التعدى فقط اهـ قوله شيخنا اهـ دم  
وقوله من ضرب الجنون الخ أي بأن طرأ الجنون على مثله وعلى سكر أو غمافهذه ثلاثة أو طرأ  
سكر على سكر أو غم أو على جنون فهذه ثلاثة أو طرأ غم على مثله أو على سكر أو جنون  
(قوله أو سكرت) أي تعدى لانه المراد عند الإطلاق (قوله لم تقض زمن الحيض والنفاس)  
وان طرأ فمما جنون ليناسب قوله وما وقع الخ لانه لا تخس المأفأة بينهما إلا بهذا التعميم قال  
دم قوله لم تقض زمن الحيض والنفاس يعنى أنها لا تقضى زمن الحيض والنفاس ولو وقع في  
الردة ثم أبلغ ويزال لانه لا يقضى الصلاة من الردة مع بلوغه وعقله (قوله عزيمه)  
والعزيمة لا فرق فيها بين العاصي والطائع (قوله رخصة) أي والرخص لا تسقط بالعاصي لأن  
العاصي ليس من أهلها (قوله نسب فيه إلى السهو) أي لأن انحصار حكم الردة على زمن  
الجنون عارضه كون الحائض مكلفة بالرتة فالتغليب بسبب الردة يمنع منه مائع فالحيض مانع  
والردة مقتضى فغلب المانع وأجاب دم بأن المراد الحائض في كلام المجموع من بلغت سن  
الحصن لامن نزل عليها الحيض ورياً بأن حائضاً سراً فاعل حقيقة في التمس بالفعل (ج) قوله  
ولا قضاء على الطفل الخ (نعم شرب قضاء ما فاته زمن التمييز فقط دون ما قبله فلا يتعدى كما أشار إليه  
الشارح بقوله ولو قضا المأفأة بعد التمييز ولو فصله كان حراماً ولا يتعدى خلافاً للجمله الصوفية  
فقول الشارح ولا قضاء أي وجوباً وحكم قضاءه كما دأبنا من تعين القيام فيه وعدم جمعه فرضين  
تيمم واحد وعدم وجوبية القرصية عند دم (قوله وبأمره) أي ليمتد هذا إذا بلغ (قوله  
بعد استحكال سبع سنين) أي يعتبر بعد استحكال الخ (قوله أي والصبي الخ) لاجابة إليه لأن  
الصبي يشعل الصبي كما قاله (ج) وجه لهم غرائب اللغة (قوله وإذا بلغ عشرين سنين فاضربوه  
عليها) آخر الضرب العشر لانه عقوبة والعشر زمن احتمال البلوغ بالاحتلام مع كونه حينئذ  
يقوى ويحتمله حينئذ (ج) (قوله قال المصيرى) بفتح الميم وضمة هاءه على صيغة بلده غير  
يعراق الجمع وقال المطرزي وضرب الميم خطأ ذكره في الصباح اهـ (قوله في اثنتي عشرة) المراد  
بالاثنتي عشرة التاسعة فيصدق بأول العاشرة ووجهه أنه متى مضى جزء منها يصدق عليه أنه في  
أثنائها (قوله ويستنجي وحده) أي بعد تعليمه كيفية الاستنجاء بالاقضل تعليمه لا معرفة له به  
فكبح بعرفه (قوله والأمر والضرب واجبان) أي وجوباً واعتباراً على الولي أي عند انفراد  
ومثله الأم كأي الروص ووجه وقدره ثلاث ضربات فاحصل ذلك من غير الولي كفي وفي الرماوى  
والأمر والضارب أسوله المذكور والإناث على سبيل مرض الكفاية وللمعلم أيضاً الأمر  
للاضر بالابن الولي ومثله الروح في زوجته حال النوى وشرائع الدين الطاهرة كالصوم  
لمن أطاقه ونحو السواك كالصلاة في الأمر والضرب وحكمة ذلك التبرين على العادة لا يتركها  
إن شاء الله تعالى ولا يجاوز الضارب ثلاثاً وكذا المعلم يسئل له أن لا يجاوز الثلاث لقوله صلى الله  
عليه وسلم لمزدك من المعلم بالذو أن تضرب فوق الثلاث فإذن أن تضرب فوقها اقتصر منك  
(تبیه) فقيه الاولاد إذا ضربهم الضرب المعتاد فانه يعنف مائتة به بخلاف ما إذا

استاجرة وضربها الضرب المعتاد فانه لا يضمن ما تنقبه والفرق بينهما أن الأولى يحصل  
التأديب فيها بالكلام بخلاف في الثانية وأيضا الأولى مشروطة بسلامة العاقبة بخلاف  
الثانية اه (قوله ويحومها) كالموقوف عليه وكالمؤمن الذي رأى من لا يهتدى الى منزل  
أهله أو يسببه فانه يأمره كلودع والمستعبر (قوله وقال في الرخصة الخ) كان الأولى  
تقديم ذلك على قوله يأمره الولي لأن تعليم الطهارة والشرائع سابق على الامر (قوله يجب  
على الآباء والامتهان) أي وان حملوا وظاهره ثبوت ما ذكره للاتهات ولومع وجود الآباء أو هو  
كذلك فقد قال سم ولا يثبت هذه الولاية الخاصة للاتهات مع وجود الآباء أي فهو  
فرص كناية وتنفكي الجدة مع وجود الأب ويقدم أحد الزوجين من حيث التندب على غير  
الأبوين ولا يضرب الابن الولي ومثله تعليمهم فقرر أو يضل في ما لهم ثم أتاهم ثم أمتهانهم  
ثم ثبت المال ثم أغنياء المسلمين والصغيرة ذات الزوج والأبوين تعليمها على ابويها فان هداما  
فأزوج أحق أي يندب أن يكون معة متاعلية بقية الابناء وزوجة الصغير لا يتوجه عليها فرض  
تعليمه كما قاله سم وقوله والامتهان انما يجب عليهن لأنها ولاية تأديب لا ولاية مال حل  
(قوله تعليم أولادهم الخ) أي يسمع وضربهم عليها بعد عشر ويؤمر بالصوم ان أطاعه  
كما يؤمر بالصلاة اه (قوله والشرائع) أي الاحكام المشروعة المأمور بها كالسواك  
والبدءا بآبائي فيباهون باب التكرمة وغير ذلك كما تراه في ضافه وعطف عام على خاص قال  
حق شرح المهاج يجب على الأبوين كتابة تعليم الصبي ذكرًا كان أو أنثى ان النبي صلى  
الله عليه وسلم علمه بكتابة ذلك في يده لا يذكريه من أوصافه صلى الله عليه وسلم الظاهرة  
المتواترة ما عمن ولو يوجه يجب بيان السنة والرسالة وأن يحمدا الذي هو من قريش واسم أبيه  
كذا رآته كذا ويكتب بكذا ودفن بكذا أي الله ورسوله الى الخلق كافة وتعتبر أيضا  
ذكر لونه لتصر بهم بان من زعم كونه أسود كفر والمراد بتعليم اللون أن لا يرغم أنه أسود فيكثر  
لأن الشرط في صحة الاسلام خصوص كونه أبيض وكذا يقال في جميع ما سكاره كفر فتأمله  
اه كلامه (قوله وأجهما الثاني) معتقد أي وتعقد فلا هند مر خلافا للشارح (قوله  
ولا على مجنون الخ) أي لا يجب تعليمه بل يكتفى على المعتد (قوله هذه الاسباب) أي الصا  
والكفر والحدون والاعاء والحجن والنقاص وفي اطلاق الاسباب على الموانع تجوز لعل  
علاقة بجمادى الثانية فان المانع مصاد للسبب عيش وكون الصامات الصل الفعل فيه نظر وانما  
هو سبب لعدم الوجوب كما قاله الدميري فكان الأولى للشارح أن يقول ولورأت الامور و  
الاشياء المانعة الخ وعادة التهج ولورأت الموانع وفي قدر تحرم وخلصها قدر الطهر والهالة  
لزم مع فرض قلها ان علي لجمع معها وحلا قدره أيضا اه قال الشارح هذا ان خلا  
مع ذلك من الموانع قدر الموتان فان خلا قدرها وقدر الطهر فقط تعبت أو مع ذلك قدر ما يبع  
التي قلها تعبت (قوله وقد بقي من الوقت) وهذا هو المسمى بوقت الضرورة (قوله وجبت  
الصلاة) أي صاحبة الوقت والحاصل أنه ان أدرك من وقت العصر قدر ما يبع تكبيرة الاحرام  
واستمر القاصر من المغرب بقدر ربع المغرب وطهرها وجبت وتجب العصر اذا حل بقدره أيضا  
وأما أول أدركه آخر العصر مثلا فعاد المانع بعد ما يبع المغرب وجبت فقط لتقدمها

وفي المهامات والمقطوع ومالك الرقيق  
ومعنى الاب تركه المودع والمستعبر  
ويحومها قال الطبري ولا يقتصر على مجرد  
صفت بل لا بد معه من التهليل وقال في  
الرخصة يجب على الآباء والامتهان تعليم  
أولادهم الطهارة والصلاة والشرائع  
ولاقتضاء على الحائض أو النساء اذا  
ظهرن أو هل يحرم عليهن أو يكره وجها  
أو وجهها الثاني ولا على مجنون أو شقي  
عليه اذا أفاقا الحديث رفع الظلم عن ثلثة  
عن الحق حتى يبلغ وعي السامع حتى  
يستيقظ وعي المجنون حتى يدرك قوته  
الص في المجنون وقبس عليه كل من  
زال عقله بسبب بعده فيه ولورأت هذه  
الاسباب المانعة من وجوب الصلاة  
وقد بقي من الوقت قدر تكبيرة فاشترط  
وجبت الصلاة لأن القدرة التي تعلق  
به لا يجب يستوي فيه قدر الركعة  
ودونها ويجب الطهر مع العصر بادراكه  
قد در من تكبيرة آخر وقت العصر  
وتجب المقرب مع الشا من أدركه الظهور  
آخر وقت المشاة لا تعاد وفي الظهور  
والعصر ووقت المقرب والعشاء في  
العذر





يصح تقديمها كوضوء السليم كما قاله قل وعبرة المنتهي ولو طرأ مانع في الوقت وأدرك قدر الصلاة وطهر لا يقدم لم يستمع فرض قبلها ان صلح لجمع معها وأدرك قدره فإن قلت ان الفرض طرأ المانع بعد العصر مثلاً فيكون سالماً من الموانع وقت الظهر فلا حاجة لادراك قدره من وقت العصر قلت يصح ذلك بما اذا وجد مانع وقت الظهر يكون ثم زال وقت العصر (قوله والا) أي وان لم يدرك لما ذكر بأن استغرق المانع جميع الوقت ايج ١٥ (قوله المسنونة) أي المسنونة فيها الجماعة لاخبار عنها بقوله خمس يدلل افراد التابعة للفرائض بقوله الا في والسنة التابعة للفرائض سبعة عشر ويدلل قوله الا في والنوافل المؤكدة ثلاثة صلاة الليل والنهي والترأوي وقوله المسنونة في الجماعة جواب عما يقال الصلوات المسنونة أكثر من خمس وحاصل الجواب ان مراده الصلاة المسنونة في الجماعة فلذا صح الاخبار عنها بخمس والحاصل ان مطلق الصلوات المسنونة ثلاثة أقسام ما تطلب فيه الجماعة والتابع للفرائض وصلاة الليل (قوله والمسنون والمستحب والنفل الخ) وقد ان المسنون ما فعله صلى الله عليه وسلم وواظب عليه والمستحب ما فعله ولم يواظب عليه والنفل ما يقتضيه الانسان من قبل نفسه قاله القاضي حسين وسكت عن المرغيب فيه لشهرة لكلها هذا حاصل ما في شرح الروض (قوله القاطمة ترادفة) أي معناه واحد وهو الزائعي للفرائض فيكون الضمير في قوله وهو راجعاً لهذا المقدور يعني ان المعنى وهو الذي كورس هذه الانقضاء (قوله عبادات البدن) قيد بذلك ليخرج عبادات القلب فأنها أفضل قال سم ظاهره وان قل كتفكر ساعة مع صلاة أكثر كعبادة القلب كالإيمان والعرفة والتوكل والصبر والرضا والخوف والرجاء ومحبة الله ومحبة رسوله والتوبة وأفضلها الإيمان ١٥ شرح م (قوله بعد الاسلام الخ) في نسخة بعد الإيمان وهي ظاهرة لانه عمل قلب وهو أفضل من عمل البدن وأما نسخة بعد الاسلام ففيها نظر لان الصلاة من جملة أركان الاسلام وقد جعلها بعد الاسلام في الفصل فليزم عليه كون الشيء بعد نفسه وقلها ويحجب بأن المراد به الإيمان فرفع للدلالة ويحجب أيضاً بأن يراد بالاسلام خصوص النطق بالشهادتين لا المركب من الأركان الخمسة وهذا الجواب فيه نظر لانه يقتضي أن النطق بالشهادتين أفضل من الصلاة لانه جعلها بعده مع أنها أفضل منه ويحجب بأن المراد النطق به من الكافر لانه من المسلم وذلك أفضل من الصلاة لانه يترتب عليه الصلوة من الغلوف في النطق فضعه محقق ولا كذلك الصلاة لعدم تحقق فعلها لا احتمال عدم قولها (قوله الا الصوم فإنه لي) فيه اشكال لانه الأعمال كلها لله ويحجب بأن غير الصوم يتمكن فيه الشخص من الاخلاص وعدمه فتنسب لابن آدم بخلاف الصوم لا يمكن فيه الرياء لانه خفي فأضيف لله واعترض بأنه تمكن المرأة بالصوم بأن يقول أنا صائم ويقصد الشهرة مثلاً ويحجب بأن ذلك رياء بالقول والاخبار لا يشهد الصوم (قوله أجرى) يفتح أوله لانه من جرى يجرى قال تعالى وجرأهم بحلبسوا (قوله وتطوعها أفضل التطوع) لا يراد عليه طلب العلم وحفظ القرآن حيث قالوا انهما أفضل من صلاة التطوع ١٥ سم أي لاتهمان فروض الصلوات ١٥ رى ايج وقوله وحفظ القرآن المراد ما زاد على القاطمة وأتى بعض المتأخرين بأن الاشتغال بحفظه أفضل من الاشتغال بفرض الكفاية من سائر العلوم دون

والافلا وجوب في نفسه لعدم  
التكليف من فعلها ثم شرع في النوع  
الثاني فقال (والصلاة المسنونة)  
والمسنون والمستحب والنفل والمرغب  
فيه ألقاظ مترادفة وهو الرائيصل  
الفرائض وأفضل عبادات البدن بعد  
الاسلام الصلاة لخبر العيصين أي  
الأعمال أفضل فقال الصلاة توقيتها  
وقيل الصوم لخبر العيصين قال الله  
تعالى كل على ابن آدم له الا الصوم فإنه  
لي وأنا أجري به وإذا كانت الصلاة  
أفضل العبادات فترضاها أفضل  
الفروض وتطوعها أفضل التطوع

فرض العين منها والمراد يحفظ القرآن على ظهر قلب وهل يشترط في كل ناحية تعلم واحداً ولا بد  
من جمع بحيث يظهر ذلك ولا بد في كل بلد من ذلك محل تقرأ قال بعضهم ينبغي أن يكون كالتقاضى  
والحق كما ذكره ابن شرف على التصريح وتقدم الكلام على ذلك (قوله العبدان) أى  
صلاتهم فحذف مضافاً وأنه استعمل العبد في صلاته كما في عرش (قوله ورويتنا الخ)  
هو صريح في أن مرتبة العبد من واحدة وكذا الكسوفان وليس كذلك بل صلاة الأضحية  
أفضل من صلاة القطر وصلاة كسوف الشمس أفضل من صلاة خسوف القمر قد ويحجب  
عن الشارح بأن قوله ورويتنا أى على سبيل الأجل وهو أن الأفضل العبدان ثم الكسوفان ثم  
الاستسقاء أما على سبيل التفصيل فالمراتب خمس فالأفضل صلاة عبد الأضحية لشبوتها بالنص  
خلافًا لما يقتضيه صنعه أنهم في رتبة واحدة ثم صلاة عبد القطر ثم صلاة كسوف الشمس  
فهي أفضل من صلاة خسوف القمر ثم صلاة الاستسقاء كما سنبينه عليه الشارح في باب  
(قوله لا تسن الجماعة فيه) أى بل تسن فرادى فلو قال وقسم بين فرادى لكان أحسن لما  
نورحه عسانه من إباحة صلاتها فرادى اه ارج (قوله السابعة للقرآن) أى في  
المشروعية فيشعل القبلة والبعيدة وهي صفة كاشفة لتفصيل الشارح السنن بالرواتب بالنظر  
للمتن وحده تكون صفة مخصوصة قال الرجائي ومثروعية النقل متأخرة عن الفرض بعد  
الهجرة وعادة عرض وهل شرعت وراتب القرائن لله الأسراء وتراخي ذلك عنها فأد شجنا  
مر الثاني اه (قوله والحكمة فيها الخ) أى في حقنا أمافي حق الامتصاص في كلفة الاجر  
والنواب وظاهر كلامه أنها لا تقوم مقام الفرض وفي كلام النووي أن كل مصيبين ركعة  
من النقل تقوم مقام ركعة من الفرض لزيادة فضله عليه بذلك التقدير وفي حاشية الرجائي  
شرح النقل لتكميل الفرض اه بحجوه وجميع وأقله صلى الله عليه وسلم كانت فرضاً  
يعنى أنها تقع كذلك في نواب عليها ثواب الفرض لأن فرض أصالة لأن النقل انما هو للعبور ولا  
نقص في صلاته حتى يجبر بالنواقل فذلك من خصائصه على الامتلاء لا الانبياء كما في المناوي  
على الخصائص (قوله سبعة عشر ركعة) وفي نسخة تسعة عشر بتقديم المثناة وهي أقرب  
الى جعل الثلاثة بعد ستة العشاء منها وعلى كل فكلامه غير مستقيم لانه لم يقتصر على المؤكد  
وهو عشرة ولم يستوف المؤكد وغيره وهو اثنا عشر ركعة غير الوتر قد وقوله  
سبعة عشر بعد ستة العشاء البعيدة وركعة وتر على كونها تسعة عشر بعد ثلاثة وتر بعد ستة  
العشاء هذا وكان الاولى سبع عشرة لاجراء السعة على غير القياس والعشرة عليه وقد قوتل  
الركعة بالامر المطالب (قوله ركعتا الفجر) وله فيهما عشر ركعات سنة الصبح ستة الفجر سنة  
الرد سنة الوسطى على القول بأنها الوسطى سنة الغداة وله أن يجذف السنة ويضيف فيقول  
ركعتي الصبح ركعتي الفجر ركعتي البدركعتي الوسطى ركعتي الغداة عرض وقرأ في الركعة  
الاولى قولوا آمنا بالله الى آخر آية البقرة وألم نشرح وقل يا أيها الكافرون وفي الركعة الثانية  
آية آل عمران قل آمنا بالله الى آخرها ولم نذكر كيف والاخلاص ولا ينافي هذا طلب التخصيف  
لأن ذلك وارد الطويل انتهى عنه انما هو بغير ما ورد اه عرش على مرس أن يفصل  
بينها وبين الفرض بصفة والافضل كونه على الايمن فان لم يفعل جحدت غير نيوى اما بالنيوى

وهو ينقسم الى تسعين قسمين الجماعة  
فيه وهو (حسن العبدان والكسوفان  
والاستسقاء) ورويتنا في الافلية على  
حكم ترتيبها المذكور ولها أبواب  
مذكورة في قسم لا تسن الجماعة فيه (و  
منه (السنن) الرواتب وهي على  
المنهول التابعة للقرآن) وقيل هي  
حاله وقت والحكمة فيها تكميل  
ما نقص من القرائن بقص قصو  
ما نقص من القرائن بقراءة (وهي سبعة  
خمس ركعة ركعتا الفجر) قبل الصبح  
عشر ركعة ركعتا الفجر (قبل الظهر  
واربع ركعات) أربع ركعات (قبل العشاء  
وركعتان بعد العشاء وأربع ركعات قبل العشاء  
وركعتان بعد المغرب وثلاث بعد)

سنة العشاء

فكره أو يقول قال مر وباقى ذلك في المنصة وقبلا أو حسنة الصبح عنها كما هو ظاهر اه  
 (قوله ويرى واحدة منهن) أشار بذلك إلى أفرادها بالاحكام لا أن ما قبلها ليس من الوتر كما توهمه  
 بعضهم وبعبارة مد قوله وتر واحدة أى بالمعنى المعقود والافا ثلاث وتر كما أنه أشار إلى  
 وجوب تأخر الواحدة إذا فصل أو إلى فصلها عن التثنية استقراؤه من وصل الثلاث لطلانه  
 عند القتل ومضولته عند غيرهم وهو جواب عما يقال قوله وثلاث بعد سنة العشاء وتر  
 المخرج يقتضى أن التثنية قبل الواحدة ليستامن الوتر ولا سنة العشاء وفى بعض النسخ وثلاث بعد  
 العشاء وعليها الاشكال اه (قوله غير الصبح) ليس في ذلك ما يدل على التاكيد المدعى  
 ولو قال المواظبة على الله عليه وسلم عليها المكان أولى اه قل (قوله صليت مع النبي صلى  
 الله عليه وسلم ركعتين) أى صليت مثل فعله ولا فهو صلى الله عليه وسلم لم يصل هذه الرواتب  
 جماعة ويحتمل أنه اقتداء به صلى الله عليه وسلم ولا مانع من ذلك وإن لم يطلب مد (قوله  
 ركعتين قبل الظهر) وانظر هل القبلة أفضل أم العبدية أتى م ر بأن العبدية أفضل لأن  
 القبلة كالقدمة وتلك تابعة للعرض حقيقة والتابع يشرف بشرف متبوعه أيضا فاعتناء  
 الشارع بها أكثر ولا يصح فعلها قبل فعل العرض فاعتبر الشارع لها وقفا شرعا يصحها ومقتضى  
 كلام البهجة وغيرها أنهم ما سواوه صرح م على البهجة فراجع (قوله ويريد ركعتين بعدها)  
 فيه رد على المصنف حيث أقصر على ركعتين قبل الظهر ولا يشرط ملاحظة التاكيد  
 فتصرف إليه النية عند الإطلاق في الاحكام ركعتين ويجوز الاربعة القبلة مثلا باحرام  
 واحد بل لو أحر القبلة عن العرض جائز أن يحرم بالجملة باحرام واحد اه قل ويكنى في تصحيح  
 سنة قبلة الجمعة غلط وقوعها مع الشك يمنع حتى يبين له الحال وتردسم في أنها هل هي  
 كالجمعة شرطها الوقت فلا تنع بعد خروجه ولا تقتضى أو لافيه نظر اه رجائي الظاهر أنها  
 لا تقتضى كالجعة (قوله من حافظ) الظاهر أن المدارق المحافظة على أغلب الاحوال كما تفرزه  
 شيخنا العز برى وقوله رحمه الله على السارى منعهم دخولها ع (قوله وأربع قبل  
 العصر) رفع أربع عطف على قوله أن يريد أى وغير المؤكد أربع قبل العصر الخ (قوله رحمه  
 الله أمر الخ) هذا ادعاء للمصنف ويحتمل أن يكون اخبارا وهو لا يتخلف (قوله قبل  
 المغرب) ويقدم علمنا اجابة المؤذن ويؤخرهما أن اقتت المغرب اه قل أى إذا أسرع  
 الامام بالعرض عقب الاذان ومثل راية المغرب غيرهما فيسن تأخيرها بعد اجابة المؤذن ومنه  
 يعلم أن ما جرت به العادة في كثير من المساجد من المداوة لصلاة الفرض عند شروع المؤذن  
 في الاذان المتوقفة لاجابة المؤذن ولتعلل الرأفة قبل الفرض مما لا ينبغي بل هو مكروه كما قاله  
 ع ش على م ر (قوله ان كبار الصابة) أى المتقدمين منهم والمكثريين كالبكر وعمر ورضي  
 الله عنهما (قوله يشدرون) أى يسرعون الى السواى الى الاجمة ليصلاها سرة (قوله  
 اذا أذن المغرب) أى مؤذن المغرب فهو على حذف مصاف (قوله والجمعة كالظهر) فيصلى  
 قبلها أربعين بعدها أربعين أى اذا كانت تنقضي عن الظهر والافينوى سنة الظهر العبدية بعد  
 فعل الظهر ولا بعدة للجمعة كما يؤخذ من م رأى يصلى حينئذ سنة الظهر القبلة (قوله  
 والظاهر اه) أى انذ كور من الصلاة قبلها أربعين أو ما ما بعدها فتدأ م بها صلى الله عليه وسلم  
 الى أن من القسم

في خبر مسلم خلافا لما يقتضيه عبارة الشارح من رجوع الصبر للامرين (قوله الذي لا يستحب  
له جماعة الوتر) أي في غير رمضان (قوله وان أقله ركعة) أي حيث قال وثلاث بعد العشاء  
يوتر بها واحدة من أجل الثلث سنة العشاء وواحدة للوتر وهذا ظاهر على هذه النسخة وأما  
نسخة وثلاث بعد سنة العشاء فلا يظهر ويكون معنى يوتر بها واحدة منهن عليها يفرد واحدة منهن  
فيكون الوتر بمعناه اللغوي وهو الافراد كحديث ان الله وتر يحب الوتر أي والافعال ثلاثة وتر فان  
أوتر بها واحدة أو أكثر ووصل نوى الوتر بتخير في غيرها بين سنة صلاة الليل ومقدمة الوتر وسنته  
وهي أولى أو ركعتين من الوتر على الأصح في الفصل أربعينيات وعبادة الرحاني بنوى لكل  
ثنتين صلاة الليل أو مقدمة الوتر أو سنته وهو أولى أو ركعتين معه ويقول في سنة الأخيرة من الوتر  
لأنها بعض حقيقة وازدادة للوتر بانية ١٦ ولوصل ما عدا الأخيرة وترك الأخيرة من الوتر  
أثبت على ما في به ثواب كونه من الوتر لانه يطلق على مجموع الاحد عشر ومثل من أتى ببعض  
التراويح كما في حاشية مد على التحرير (قوله ولا ركعة في الاقتصار عليها) بل هو خلاف  
الاولى ولو نوى وأطلق تخير عند الشارح بين ثلاث أو خمس وهكذا واعتقد مر الاقتصار  
على ثلاث لانه أدنى الكمال وقرين ما هنا والكسوف بأن ما هنا اختلاف في الذات فيصل  
على أدنى الكمال وما في الكسوف اختلاف في الصفة فسوف عجب حتى يتصرفين أقله وأدنى  
الكمال وهو كونه بر كوعين قصيرين ويبس أعلى الكمال ولو صلى ثلاثا ثم أدا تكميل الاحدى  
عشرة أو جعله خاسماتلا فهل لذلك ولان له ما صلى ركعة الوتر صار الواقع بعدها ليس من  
الوتر كل محتال والاول أقرب وتعليل الثاني منعه اه ح وقوله والاول أقرب الذي اعتقده  
مر خلافة وعلة بالحديث لا وتران في ليلة حرف (قوله خلافا لما في الكفاية) حمل مر  
ما في الكفاية على خلاف الاول فلا تصيف (قوله فلا تصعب الزيادة عليها) فيعطل الاحرام  
المشغل على تلك الزيادة فاذا أحرم بثلاثة عشر وكان عامدا لما بطل الجميع وان كان ناسيا  
أو جاهلا وقع فلا مطلقا وان أحرم بر كعتين زيادة على الاحد عشر بطلان كان عامدا عالما  
والاوقعا فلا مطلقا (قوله أفضل من الوصل يشهد) أي الزيادة الاضلاع فيه وعبارة مر  
والوصل يشهد أفضل منه يشهدين كما في التعميق فرقا بين وبين المقرب واللهى عن تشبيه  
الوتر بالمقرب اه فان قلت هذا ظاهر اذ صلى ثلاث ركعات فاذا صلى خمس ركعات مثلا اتى  
التشبيه المذكور قلت المراد التشبيه من حيث ان فيه تشهدين في الجملة فلا ينافي أنه يصله  
شخصا أو سبعاً مثلاً اه مد على التحرير ثم جعل أفضلة الفصل على الوصل ان ساءه عددا  
بخلاف ما اذا زاد الوصل على الفصل فانه أفضل اه قال في الایعاب والوجه انه لو لم يسع  
الوقت الاثلاثة موصولة كان أفضل من ثلاثة مقصورة لان في قضاء الوافل خلافا وبأن  
ثواب الاداء أكثر من ثواب القضاء اه قال سم ولو أحرم بالجميع وأدرك ركعة في الوقت بنى  
أن يصير أداء لاه صار صلاة واحدة اه مر ولا يقال بل الوصل أفضل مراعاة لخلاف أي  
حنيفة لا نقول لمراعاة الخلاف شرط منها أن لا توقع مراعاته في خلاف آخر لان من العلم  
وهو الامام مالك رضي الله عنه من لا يجبر الوصل اه م دعي التحرير وقوله مراعاة لخلاف  
أي حنيفة أحب أوجب الوصل (قوله وليس له في الوصل غير ذلك) أي اذا أحرم به دفعة

الذي لا يسن له جماعة الوتر وان أقله  
ركعة فغير مسلم من حديث ابن عمر  
وابن عباس الوتر ركعتين آخر الليل  
وفي صحيح ابن حبان من حديث ابن  
عباس أنه صلى الله عليه وسلم أوتر  
بواحدة ولا ركعة في الاقتصار  
عليها خلافا لما في الكفاية عن أبي  
الطيب وأدنى الكمال ثلاث أو كل سنة  
خمس ثم تسع ثم خمس ثم إحدى عشرة  
وهي أكثره للاخبار الصحيحة منها خبر  
عائشة رضي الله تعالى عنها ما كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يتردى  
ومضان ولا غير وعلى عليها كسائر  
ركعة فلا تصعب الزيادة على ركعة الفصل  
الرواتب ولي زاد على ركعة أو نزل من  
بين الركعات بالسلام وهو أنزل من  
الوصل يشهد في الاخرة أو يشهد في  
في الاخيرتين وليس له في الوصل غير ذلك

واحدة أمالو أراد أن يصلي أحد عشر مثلاً وأراد تأخير ثلاثة يحرم من دفعة وأحرم الثانية قبلها بأحرام واحد جازله التشهدين كل ركعتين وأربع أو أكثر فقد زاد في الوصل على تشهد بل لا يحرم دفعة واحدة اه زى (قوله أمذكم) أي زادكم على ما استعملكم به من الصلوات وأحفظكم (قوله من جر التيم) بسكون الميم جمع أجرأى الأبل الجر فهو من إضافة الصفة للموصوف ونحوها لأنها أشرف أموال العرب عندهم والمراد التصديق بها وأما بضم الميم فهو جمع جازل وقد تقرر أن تشبه أموالاً أخرى أتمها هو للتقريب إلى الإفهام والالتذنة من الآخر فخير من الأرض بأسرها وأمثالها معها الوصوت حرف (قوله لجعلها لكم من العشاء) أي من صلاة العشاء فهو على حذف مضاف وفي عبارة بعضهم ويجاء بدخول العشاء يعتبر صلاتها أيضاً لجعل العشاء على الوقت حتى لو خرج وقتها وأراد فعله قضا قبل نعلها كان محتملاً كما أفاده الوالد لأن القضاء يحكي الأداء اه م ر بمجازة مد قوله من العشاء إلى طالع القمر أي بينهما ولوجهما أعني العشاء مع العرب قد قيل جازل صلاته وإن لم يفعل سنتها ولكن الأفضل تأخيرها على سنة العشاء اه سم وقوله أي مد ولوجها الخ فلو صار مقبلاً بعد فعل العشاء وقيل قبل الوتر فهل يجوز فعله حينئذ أولاً بتمن تأخيرها إلى وقته الحقيقي الذي في شرح العباب أنه لا يتم تأخيرها إليه كما ذكره الشوري على المنهج وإن صلى العشاء وأوتر فإن بطلان عشاءه بان تذكركم أن من تأخيرها إلى وقتها بعد فعله لم يصح وتره وكان نافله اه روض (قوله تلعب الصبيح) جعلوا آخر صلاتكم بالليل وترًا ظاهره ولو كان ما فعله آخر الليل أقل مما فعله أوله وكان يفعله أول الليل في جماعة دون آخر الليل وعلى ذلك مشي الشيخ سلطان ونازع في ذلك ع ش لكن ظاهر السنة مع الشيخ سلطان كما ذكره شيخنا الذري (قوله اجعلوا آخر صلاتكم الخ) قال الكرمانى يحتمل أن يكون مفعولاً به وأن يكون مفعولاً به لأن جعل تعدى إلى مفعول أي على تأويل اجعلوا فاعلوا وإلى مفعولين تأويله يصبروا قاله الشوري وفيه أنه يلزم على كونه مفعولاً به مخرقة الشيء في نفسه لأن الوتر هو آخر صلاة الليل قاله الأقل أول (قوله مشهودة) أي تشهد هذا الملائكة أي تحضرها أي ملائكة الليل والنهار فلا يرد أن كل صلاة تشهد بها الملائكة (قوله وذلك أفضل) أي تأخيرها أفضل أي جمعه فالأفضل تأخيرها كله وإن صلى بعضها أول الليل في جماعة وكان لا يدركها آخر الليل ولهذا أفتى الوالد رحمه الله تعالى فيصلي بغير وتر رمضان جماعة ويكمله بعد تيممها بأن الأفضل تأخير كله فقد قالوا أن من لم يتهجد لم يترجع الجماعة بل يترفع إلى الليل فإن أراد الصلاة معهم صلى نافله مطلقة وأوتر آخر الليل شرح م ر وعادة بعضهم وذلك أي المشهود أفضل وهو من تمام الحديث كما في مسلم قاله شيخنا (قوله لم تدب له أعادته) أي لم تشرع الاعادة فلا تجوز كما ذكره شيخنا وقال اح قضت مجواز الاعادة وليس كذلك فكان من حق الشارح أن يقول لم تطلب اعادته والاصل في العادة أنها إذا لم تطلب لم تصح قال م ر فإن أعادته في الوتر عايداً لما حرم ذلك ولم يصدق أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لغيره لأن في ليلة وهو خير يعني النبي وحقيقة النبي التصريح ولأن مطلق النبي يقتضى فساد المنهى عنه أن يرجع إلى عينه أو جرحه أو لازمه وانتهى هنا راجع إلى كونه وترًا وليس على مالوا ذاق الوتر على إحدى عشرة نعم أن أعاده ناسياً

ورقه بين صلاة العشاء وطالع القمر  
الثاني لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله  
أمدكم بصلاته هي خير لكم من جر التيم  
وهي الوتر فجعلها لكم من العشاء أي  
طالع القمر وليس بجعله آخر صلاة  
الليل تلعب الصبيح اجعلوا آخر صلاتكم  
من الليل وترًا فإن كان له تيمم بعد روضه  
إلى أن يتهجد والأوتر بعد روضه  
العشاء وترًا يتهجد ما في الروضة  
كل صلواته وقبلة آخر الليل والاقتران  
لم يبق يقطعه آخر الليل ولا يترجم آخر  
أفضل تلعب من خاف أن لا يقوم  
الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يقوم  
آخر فليوتر آخر الليل فإن صلاته آخر  
الليل مشهودة وذلك أفضل وعليه جازل  
خير أيضاً بدرو الصبح بالوتر فإن أوتر  
ثم تيمم لم تدب له أعادته

أوجها لوقع قتلا مطلقا ولا يكره التمسك بعد الوتر لكن ينبغي أن يؤخره عنه قليلا اه وصيانة  
 المنتهى ومن تأخره عن صلاة الليل ولا يعد ولو تر رمضان ولو في جماعة وإن كان صلاة أولا  
 فردا في فهو مستثنى من أن النفل الذي يشترع فيه الجماعة تسن أعادته جماعة كآخرة شيخنا  
 (قوله لا وتران في ليلة) أي أداء ما إذا كان أحدهما أو اوالا آخرهما مخالفاً يتعجل بل سبب  
 والجماري على القواعد العربية لا وترين الآن يقال أنه على لغة من يترن المثنى الا في جميع  
 الاحوال فيكون مبنيا على قصة مقدرة على الاثني في محل نصب كالمقصود وما المانع من جعلها  
 عاملة عمل ليس واظهاره لا مانع لأن الفرقين لا العاملة عمل إن العاملة عمل ليس انما هو  
 في القدر لا في المثنى والجمع (قوله والنوافل المؤكدة) في بعض النسخ وثلاث نوافل مؤكدة  
 (قوله بعد الرواتب) أي غير الرواتب (قوله صلاة الليل) الاضافة على معنى في أي صلاة  
 في الليل (قوله لكان أولى) وجهه الاولى أن صلاة الليل شاملة للتمسك وغيره مع أن المؤكدة  
 انما هو التمسك اه اج (قوله ولقوله الخ) لا يظهر دليل على التأكد وانما يدل على مطلق  
 الطلب كذا ما بعده (قوله ومن الليل فتجده) قال بعضهم الباء الظرفية أي في سجدة وفي  
 التفسير فتجده أي صل به أي بالقرآن أي قرأ في سجدة فريضة نافلة ثم أي زائدة على  
 الصلوات الخمس كما في الجلال فتأمله صفة موصوف محذوف واقع مقعولا للتمسك وهو فريضة  
 لأن التمسك كان واجبا في صدر الاسلام قال المناوي في شرح انطوائس واختص بوجود  
 التمسك أي صلاة الليل وإن قلت لأن الله تعالى أمر بقيام أكثر الليل بقوله قم الليل الا قليلا  
 وغير الطراني والبيهقي ثلاثين على فرائض ولكن سنة الوتر والصلوات وقيام الليل هذا ما جمعه  
 الرافعي وقوله النووي عن الجمهور ثم قال وحكي الشيخ أبو حامد أن الشافعي رضي الله عنه فص  
 على أن قيام الليل كان واجبا في أول الاسلام عليه وعلى أمته ثم نسخ عنه ما آخر سورة المزمل  
 وعن أمته بالصلوات الخمس وهو الاصح والصحيح وفي مسلم عن عائشة ما يدل عليه اه كلام  
 النووي وضح عنه أنه لم يكره في قيام الليل على وتيرة واحدة وهذا الذي عليه أكثر أصحاب  
 الشافعي أنه لم ينسخ لقوله تعالى ومن الليل فتجده نافلة لك أي عسادة زائدة على فواضلك لأن  
 الامر لا وجوب وفي معناه زيادة خاصة لك لأن تطوع غيره بقرضه ونظوه خاصه ليكون  
 لادب له فجمع تطوعه لخص زيادة الدرجات والقرب وأما قوله اللهم اني أسألك الجنة وما  
 قرب اليها من قول وعمل فتعلم لامته اه (قوله كذا قليلا) أي في زمن قليل وما زائدة  
 وجمعون ينامون وهو خبر كان أي كانوا ينامون في زمن قليل من الليل أي وصلون أكثره  
 كما في الجلال (قوله وهو لفظة دفع النوم) أي أزالته وقوله بالكف أي بالمشقة (قوله صلاة  
 التطوع) هذا بيان أصله وانها يحصل بفرض ولو قضاء وإذا نقل مؤقدا كذلك ولو لسنة  
 العشاء والوتر حيث كان بعد فعل العشاء وبعد نوم ولو كان النوم في وقت المغرب فالطوع  
 ليس بقصد قل وينقص أن بين الوتر والتمسك عموما وخصوصا وجهها بجمعة فبالفعل  
 الوتر بعد فعل العشاء والنوم وبقدر الوتر فيها لفظة قبل النوم وبقدر التمسك فيها الوصل فبالفعل  
 غير الوتر بعد نوم اه اج (قوله تنزلة الصور) أي كما أن الصور يقرى على الصوم كذلك  
 نوم القبالة يعين على قيام الليل (قوله استعينوا بالقبالة على قيام الليل) تنبيه بالصورة على

ثلاثة وتران في ليلة ويطلب القنوت  
 آخر وتر في النصف الثاني من رمضان  
 وهو قنوت الصبح في ليله رمضان  
 والجمعة ويسن جماعة في وتر رمضان  
 (والنوافل المؤكدة) بعد الرواتب  
 (صلاة الليل) وهو  
 (ثلاثة) الأولى (صلاة الليل) وهو  
 التمسك ولو عبره لكان أولى لو أنبته  
 صلى الله عليه وسلم عليه وقوله تعالى  
 ومن الليل فتجده نافلة لك وقوله  
 تعالى كانوا قليلا من الليل ما يهجعون  
 وهو لفظة دفع النوم بالكف واصطلاحا  
 صلاة التطوع في الليل بعد الصوم كما  
 قاله القاضي حسين في ذلك التنبيه  
 من ترك النوم ويسن التمسك القبالة  
 وهي النوم قبل الزوال وهي تنزلة  
 الصور للصائم لقوله صلى الله عليه وسلم  
 استعينوا بالقبالة على قيام الليل رواه  
 أبو داود اه (قائمة) ذكر أبو الوليد  
 النيسابوري أن التمسك يشنع في أهل  
 يته



النصف الأول من النهار لأن وقتها يخرج الزوال قال القسطلاني والظاهر أن إضافة الصلاة إلى الضاعين في صلاة الليل وصلاة النهار كإذكرة المناوي على الشافعي قال م ر سميت باسم وقت فعلها وهي صلاة الأشراف كما أفتى به الوالد رحمه الله وقيل غيرها وعلى هذا تفصيل صلاة الأشراف ركعتين بعد ارتفاع الشمس ومما ينشئ على ذلك أننا إذا قلنا أنها غير متصل بركعتين فقط ولا يتعدى بالعدد الذي لصلاة الضاعين أو إضافة وقت بعض وقت شروق الشمس وارتفاعها ولا تمتد الزوال وذكر الجلال السيوطي في مقدمة له بخصوص صلاة الضاعين الأفضل أن يقرأ الإنسان في الركعة الأولى منها بعد الفاتحة سورة والشمس بقاها وفي الثانية الفاتحة وسورة والنهي المناسبة ولما ورد في ذلك وتبعه على ذلك ابن حجر لكن الذي ذهب إليه م ر وعنده أنه يقرأ في الركعة الأولى الكافرون والثانية الاخلاص ويضع ذلك في كل ركعتين منها قال الفضل ذلك فأن السورة الأولى تعدل ربع القرآن والثانية ثلث القرآن اه وعلى هذا فالجمع بين القولين أولى بأن يقرأ في الأولى سورة والشمس والكافرون وفي الثانية والنهي والاخلاص ثم ياتي بالركعتين بقصر على الكافرون والاخلاص اه (قوله وهذا هو المعتمد) فلما زاد على الثانية لم يشهد الاحرام المشتغل على الزيادة أن كان عايداً عما لا يوقع فلا مطلقاً حل (قوله أفضلها ثمان) قال ابن حجر وما ذكر من أن الثمان أفضل من اثني عشرة لأن في قاعدة أن العمل كلما كثرت وقته كان أفضل لأنها أغلبية لتصرفهم بأن العمل القليل يفضل الكثير في صور كالتقصير فإنه أفضل من الاتمام أن بلغ قصره ثلاث مراحل ولم يحتج في قصره وما اشتهر من أن الجنب يؤذن أو لا دمعى صلاة الضاعين أصلاً بل هي تحرق أو لا والشياطين وصلاة الضاعين واجبة في حقه صلى الله عليه وسلم قال في المصانف وشرحها اختص المصطفى صلى الله عليه وسلم وجوب صلاة الضاعين عليه على المذهب المتصوص عند الشافعي وجهه رأيه اه (قوله عند من مضى ربع النهار) ليصير في كل ربع منه صلاة وللمر الصحيح صلاة الضاعين ترضي القفال جمع فصيل وهو لذة الناقة الصغير الذي لم يستكمل سنة يفتح المني أي يبرئ من شدة الحر في خفافها وزعم بعضهم أنه من الطلوع ويسن أن تؤخر إلى الارتفاع ككاعد وهذا زعم ضعيف باطل اه م د وقوله وهذا أي أن وقتهم من الطلوع ويسن تأخيرها إلى الارتفاع زعم ضعيف الواجب تأخيرها إلى الارتفاع (قوله صلاة التراويح) سميت بما اشتملت عليه من الراحة كما سيذكره قل (قوله من قام رمضان) أي من صلى تراويحه (قوله لأن عمر) هو صريح في أنهم تقم في خلافة أبي بكر قل قال بعضهم وبذلك قال علي في حق عمر تراويحه كما تروى مساجداً وورده أنه عليه السلام خرج ليالي من رمضان فصلاها وصلوها معه ثم تأخر وصلى في بيته فأنى الشهر وقال خشيت أن تفرض عليكم صلاة الليل فتجوز واعني أشرح المنهج وقوله ليلي أي ليلة الثالث والعشرين والخمسين والعشرين والسابع والعشرين وكان يصلي بهم في كل ليلة ثمان ركعات تخفيفاً عليهم اه اج وقوله خشيت أن تفرض عليكم لا ينافيه ما في قصة فرض الصلاة ليلة المعراج الدال على أنه لا يفرض عليهم من الصلوات غير الصلوات الخمس لأن المراد فيه أنه لا يفرض عليهم في كل يوم وإلا لم من الصلوات غير الخمس كما هو ظاهر من القصة وهذا

وهذا هو المعتمد وفي التناج إن أكثرها متعاضد ركعة وقال في الروضة متعاضد ركعتين وأكثرها ثمان عشرة ويسن أن يسلم من كل ركعتين ووقت من ارتفاع الشمس إلى الزوال والاختيار فعلها عند من مضى ربع النهار (و) الثالثة (صلاة التراويح) وهي ضرورية ركعة وقد اتفقوا على سنيتها وعلى أهم المراد من قوله صلى الله عليه وسلم من قام رمضان أعيانا وحساباً بقوله أعيانا أي من ذنبه رواد البزار وقوله أفضلته قصد بانه حق معتقد أفضلته واحتساباً أي خلاصاً والمعروف أن القرآن محقق بالصغار ومن الجماعة فيها أن عمر جمع الناس على قيام شهر رمضان



لا يشاق أنه يفرض عليهم في السنة غير الخمس وقال قل خشيت أن تفرض عليكم جماعها كما  
ذكروا كثيرا أهل العلم قالوا وإنما قال ذلك مع قترانه لم يفرض عليهم غير الخمس لأنه في زمن  
التشريع ورد بما يحدث فرض آخر أو جاعته بعد ذلك فلا يراد ولا إشكال اهـ وقيدل أن الله  
تعالى موضع ما حول العرش يسمى حضرة القدس وهو من التوروفيه ملائكة لا يعلم عددهم  
إلا الله تعالى يعبدون الله تعالى عبادة لا يفترقون ساعة فإذا كان ليالي رمضان استأنفوا بهم  
عز وجل أن ينزلوا إلى الأرض ويحضر وابع أممة محمد صلى الله عليه وسلم صلاة التراويح  
فكل من منهم أو مسو مسعدة لا يشق بعدها أبدا فليسمع عروضي الله عنه هذا حال نحن  
أحق بهذا الفضل والاجر فجمع الناس على صلاة التراويح في شهر رمضان وكان ذلك سنة أربعة  
عشرين من الهجرة وما قبل ذلك لم تقم جماعة من حين شرعت التراويح الأمرة وشرعت في السنة  
الثانية من الهجرة لمضى إحدى وعشرين ليلة من رمضان فخرج النبي صلى الله عليه وسلم غان ركعات  
إلى ثلث الليل وكان ذلك ليلة ثلاث وعشرين ثم خرج ليلة خمس وعشرين ف صلى بهم ثمان  
ركعات إلى نصف الليل ثم خرج ليلة تسع وعشرين ف صلى بهم ثمان ركعات إلى قرب الفجر ثم  
انتظروا ليلة تسع وعشرين فلم يخرج لهم وقال لهم يصيبها خشيت أن تفرض عليكم فتخرجوا  
عنها وإنما يخرج لهم منو بالشفقة عليهم فان قلت اجعوا على أن التراويح عشرين ركعة  
والوارد من فعله صلى الله عليه وسلم ثمان ركعات قلت أجيب بانهم كانوا يعمون العشرين  
في بيوتهم بديل أن الصلاة إذا انطلقوا إلى منازلهم يسبح لهم أزين كازر الزاير وإنما اقتصر  
صلى الله عليه وسلم على الثمان في صلاته بهم ولم يصل بهم العشرين تخفيفا عليهم اهـ (ابح قوله  
الرجال) يدل من الناس (قوله ان أبي حنيفة) بجاء مهله مفتوحة ومثلثة ساكنة وميم مفتوحة  
وهاسا كنة كذا ضبطه الفسطلاني في شرح الصاري فهو مثل منده وما جبه وسبده وورد به  
وقد ذكره مما ذكره (قوله أي يستريحون) أي من الصلاة وأهل مكة يطوفون كاياني  
(قوله لأن الرواتب الخ) أي والجمع بينهما انهما كالرواتب من حيث توقفهما أي  
التراويح وقوله على فعل العشاء والرواتب البعيدة متوقفة على فعل الفرض قال بعضهم  
صوابه حذف اللام من لأن كافي عبارة غيره (قوله فتعوض الخ) فيه أن التعويض أن يراد  
على الشيء مثله فيقتضي أن التراويح عشرين ركعات لأنه إذا زيد على العشرين ركعات المؤكدا  
مثلها صارت عشرين عشرة فتعويض المؤكدة من الرواتب والعشرة الأخرى هي التراويح  
وأجيب بأن المراد بالتعويض هنا أن يراد على الشيء مثله كأي عشرين على مرقوله  
فتعويض أي زيد عليها مثلها اهـ (قوله ولاهل المدينة الخ) أي اجتهدوا في كل فيما في ذلك  
الوقت من كارهوا وعلتها وأهل المدينة صلوا هاستا وثلاثين في آخر القرن الأول لاقى وأهل  
الهجرة كما قاله ح اهـ (قوله فعلها هاستا وثلاثين) ومع ذلك فالفضل الاقتصار على عشرين  
وفي مد على التحرير وإذا فعلوها كذلك فبطلت ثابوت عليها ثواب العشرين كغيرهم أو ثابوت  
على العشرين ثواب التراويح وعلى الستة عشر أكثر من ثواب النفل المطلق لأنها رقي  
منه اهـ (قوله يطوفون) وإنما لم تطف أهل المدينة بالقبر الشريف لأنه مكروه (قوله سبعة

الرجال على أبي بن كعب والقاء  
على سليمان بن أبي حنيفة وميت كل أربع  
منها تروية لأنهم كانوا يترجون عنها  
أي يستريحون قال الحلبي والبرقي  
كثروا عشرين لأن الرواتب أي  
المؤكدات في غير رمضان عشرين ركعات  
فوضعت لاه وقت جئتوتها اهـ  
ولاهل المدينة الشريفة فعلها هاستا  
وثلاثين لأن العشرين خمس ترويات  
فكان أهل مكة يطوفون بين كل  
تروية سبعة

والذي ينبغي في العشاء

أشواط الأولى أن يقول سمع الله بكرة قسمته الطواف شوطا والمرأ بأهل المدينة من  
 بها حين فصل التراويح وإن لم يكن متوطنا ولا مقبلا ومن فعلها خارجها بحيث يجوز له فصل  
 الصلاة لم يعد أن تكون له الزيادة على العشرين كل من متوطنها أو المقيم دون غيرها هذا  
 ما لم يخط عليه كلام سمع أن المتوطن أو المقيم بالمدينة إذا خرج في محل لا يتصرف فيه أصلا أنه  
 أن يصلّي التراويح ستا وثلاثين والعبرة في ذلك بعمل الأداء فلو فاتته في المدينة فضاها ولو في  
 غيرها بها وثلاثين بخلاف ما لو فاتته في غيرها فاته يقضيها عشرين ولو بالمدينة فاته هذا ما نقل عن  
 شيخنا شيخنا التور الزمادى وأقره صاحبنا اهـ (قوله أسبوع) أي شواف وأغافل له  
 أسبوع لا م في كل طرفة بكرة سبع مرات (قوله بالقرآن في جميع الشهر) بأن يقرأ كل ليلة  
 سبعين في كل ركعة عشر مرة (قوله من تكرير الخ) وس الإقصار على قراءة تسوية  
 الرحمن وانحوا (قوله بين صلاة العشاء) أي فتوقف على فعل العشاء كما أن الوتر كذلك  
 (قوله ولو قد دعا) عبارة غيره كم وكذلك وطاهر ولو كان الجمع للسفر وحصلت إقامة في وقت  
 المغرب ولكن نقل السبوطي عن الزركشي أنه قال ينبغي تخصيص الجواز بما إذا لم تحصل  
 إقامة فإن حصلت إقامة بعد فعل العشاء في وقت المغرب وجب تأخير التراويح إلى وقت  
 العشاء ولو بال الوقت ويحتمل خلافه اهـ قال شيخنا وبغني أن تكون الرأية والوتر كذلك وعلى  
 هذا أنه فعلها عقب دخول الوقت ولا يتوقف على متى قد رد من فعل العشاء كما هو ظاهر  
 إطلاقهم اهـ (قوله بل يطلع العشاء وقع ماصلا فلا مطلقا) (قوله بل ينوي ركعتين من  
 التراويح) أو ينوي سنة التراويح بإضافة الأعم للأخص أو بأية (قوله لم تصح) وتوقعه فلا  
 مطلنا إذا نسي أو جهل كالزاد على العشرين المذكورة (قوله التي قبل الفرض) الصواب  
 إسقاط هذا الفيدلان وقت التأخير فدخل كذلك وفصل الفرض شرط في جواز فعلها وأما  
 امتنع فعلها قبل الفرض لعدم وجود شرطها وهو فعل الفرض وبصرح بذلك قوله ويخرج  
 وقت النوعين ولو أريد في كلامه بالوقت الأول وقت الفعل وبالثاني الوقت الزماني لكان محصيا  
 لكنه يلزم عليه السكوت عن الوقت الزماني في الأول فتأمل قل فلو لم يصل الفرض حتى  
 خرج وقته فإن سنته العبدية لم يدخل وقتها والحال أنه قد خرج أي على كلام الشارح ولهذا  
 يلزم فقال للتأصلة خروج وقتها لم يدخل اهـ أي خرج وقت أدائها لم يدخل وقت فعلها  
 (قوله المؤقت) أي سواء طلبت فيه الجماعة أم لا قال شيخنا ويلحق به التمسكسلى اعتاده  
 قل (قوله تحية المسجد) قال الزركشي كاب العباد وهذه الأضافة غير حقيقية  
 إذا المراد تحية قرب المسجد لفعلها لا للبيعة فهو على حذف مضاف أي تحية قرب المسجد  
 فلو قصد سنة البيعة لم يصح لأن البيعة من حيث هي شعبة لا تقصد بالعبادة شرعا وإنما يقصد  
 إيقاع العبادة فيها لله تعالى اهـ يعاب بل لو قصد استحقاتها لذلك لذاتها كفر وشك ذلك المساجد  
 المتلاصقة فتطلب التحية لكل واحد منها بالأجزاء المسجد وشمل المشاع أي ما بعده مسجد  
 وبعضه غيره وإن قل البعض الذي جعل مسجدا بخلاف الاعتكاف فيه فلا يصح والفرق أن  
 جنس الصلاة لا يتوقف على مسجد بخلاف الاعتكاف قال الرجاني قلت الطاهر أنه لا يشترط  
 في طلب التحية تحقق المسجدية بل المدار على غلبة الطن فتطلب لها هو كصورته كالزوايا

أشواط فجعل لأهل المدينة بدل كل  
 أسبوع تزويجة لساوهم ولا يجوز  
 ذلك لتغيرهم كما قاله الشيخان لأن لأهلها  
 شرفا فيه ودفعه صلى الله عليه وسلم  
 وفعلها بالقرآن في جميع الشهر أفضل  
 من تكرير سورة الاخلاص ووقتها  
 بين صلاة العشاء ولو قد دعا ولو لم يصح  
 القبر الثاني قال في الروضة ولا يصح  
 بنية مطلقة بل ينوي ركعتين من  
 التراويح ومن قام رمضان ولو صلى  
 أو بعبادة لم يصح لأنه خلاف  
 الشروع بخلاف سنة الطهر والعصر  
 والفرق أن التراويح عشر وعية الجماعة  
 فيما أشبهت الفرائض فلا تغير عما وردت  
 فيها (قوله) يدخل وقت الفرض  
 قبل الفرض يدخل وقت النوعين  
 والتي بعده فعله ويخرج وقت النوعين  
 بخروج وقت الفرض لا لأنها تابعة له  
 ولو فات النفل المؤقت ندب قضاءه ومن  
 القسم الذي لا يتلوه فيها الجماعة تحية  
 المسجد

في القرى اه وصار شرح حر وخرج بالمسجد الرباط ومضى العبد وما بقي في أرض  
مستأجرة على صورة المسجد وأن يات في الصلاة فيه وبعبارة قل وشغل المسجد المتقين  
والخطون ولو بالاجتهاد وليس من علاماته المنارة ولا الشرفات ولا المنبر ولا نحو ذلك وخرج به  
المدارس والرباطات وما في الاراضي المحتلة وما في سواحل الانهار وما في الاراضي الموقوفة  
أو المسبلة كساجد القرافة لدفن الموقفين مثل ان فرش نحو بلاط وآجر في أرض مستأجرة  
له ووقفه مسجدا صير وقفه وطلبت فيه التوبة والسبانية المعلومة مسجد من غير شك  
ولا ارباب وتعلو أحكام المساجد من جهة التصفية وغيرها المعلوم معلوم لكن كثير من الانام  
أن حكم الخا كبحصة الوقف ولو يرفع الخلاف الواقع بين الأئمة الاعلام وحينئذ فاستثناء  
بعض مشايخنا كغيرها مما شابه ما بين على حدوثها وانما وضعت بغير حق وقد علمت أنهم لم  
توضع الا بغيره وأن مسجد بها صارت محقة لانزاع فيها وقد رجعت عما كنت أكثر فيها من  
كونها لا تعطى حكم المساجد حال بعض مشايخي وهو الشيخ منصور الطوشي وأظن واقفه أعلم  
أنه لو اطلع على صورة وقفية الواقف المذكور لرجع عما قاله ووافق على ما قلنا اه ذكره الشيخ  
الجزيري في رسالته تحفة المريد وأطال الكلام وذكر فيه بصورة الوقفية فانظرها ان شئت وشغل  
داخله من هو في هوائه من تحفه أو وقفه ولو مجموعا أو اربا اه بالحرف وانظر هل يشترط  
ملاحظة كونها الرب المسجد أو يكتفي بالاطلاق والذي استقر به شيئا الثاني فليحذر رولا بد أن تقع  
فيه اساءة وودعها فلو كان في سفينة في المسجد فنوى التوبة ثم خرجت منه باختياره قبل أن  
يتيها فلا تصح أو كانت خارجة فنوى ركعتين مثلا ثم دخل المسجد فلا يصح اه مد على التحرير  
قال الحلبي والمراد بالمسجد غير المسجد الحرام أم ما هو فينبذ أقبحه بالطواف الذي هو تحية البيت  
وحيث يشذ يقال لئلا مسجد يستحب ادخاله ترك تحيته وكتب أيضا ما المسجد الحرام فان كان  
داخله يريد الطواف فالتة له الطواف وهو تحية البيت فان صلى ركعتين خاف الطواف  
حصلت تحية المسجد وان صلاهما داخل البيت فتوقف فيه بأن البيت ليس من أجزاء المسجد  
لكون وقفيته لم تشمله لتقدم بناءه على وقفية المسجد وعدم ملك أحد له وقفية البيت الطواف  
فالصلى مريد الطواف التوبة انعقدت صلاته لأنها سنة في الجملة وان لم يرد ادخاله الطواف صلى  
تحية المسجد وقوله لكون وقفيته لم تشمله يؤخذ عنه الجواب عما تقدم من وقوع السؤال  
عن البيت الحرام هل وقف بصيغته أو هو وقف لا يتوقف على وقفية أحد لادان الله أمر ببناءه  
الملائكة فالأولياء الى آخر ما تقدم فافهم (قوله وهي ركعتان) أي أقلها ذلك فتجوز الزيادة  
عليها بأجر واحد قل واقتصر على ركعتين لأنه الأفضل فان سلم ثم أتى ركعتين لم تنقض الامن  
جاهل فتعده تلام مطلقا (قوله لكل داخل) أي ولو معكفأ بان خرج منه ثم عاد سواء  
قلنا اعتكافه باق أم لا لوجود الدخول منه وقد شبه كلامهم خلافا لابن العماد شوبري  
ولو كان خروج لا يقطع اعتكافه مد على التحرير (فرع) لو صلى ثم دخل المسجد فوجد  
الامام يصلي يبحث الاسنوى كراهة التوبة ان كان قد صلى منفردا أو الا فلا اه عبد الر (قوله  
وتحصل بفرض) أي يحصل فضلها سواء نوى مع ذلك أم لا ثم ان نفاها فان فضلها وان سقط  
الطلب قل وعلى حصول فضلها وان لم تنوي بشكل عليه قوله صلى الله عليه وسلم اعما الاعمال

وهي ركعتان قبل الجلوس لكل داخل  
وتصل بفرض أو تنقل آخر ركعتين  
بشكر الدخول

بالنيت وانما لكل امرئ ما نوى الآن يقال هذمن جعله علم من حيث انها تابعة ودخل فيه  
فتكنا نويت حكما زى بايضاح والحاصل انه اذا نواها حصل الثواب اتفاقا واذا نواها  
فلا يحصل اتفاقا وان أطلق حصل الثواب على المختار (قوله على قرب) عبارة الضرر ولو على  
قرب ففي غاية القرى على القول الضعيف القائل بأنها لا تسن للدخول عن قرب المشقة (قوله  
وتقوت بجوابه) أى ولو لشرب عدا كذا في شرح مـ ولكن قيد الفوات في الفتاوى له بما  
إذا ألقى مقعده بالارض أو طال الفصل أما اذا جلس للشرب على سابقه ولم يلق مقعده  
بالارض ولم يطل الفصل فله قطعها • (تنبيه) • اذا نرسن الوضوء بحجة المسجد هل يكفيه  
ركعتان نوى بهما التذرين والظاهر لا يكفيه لأن كل واحدة صارت ندرا وحده • (فرع) •  
إذا اغتسل من عليه الحدان من غير وضوء وقتنا بالاندرج هل له صلاة ركعتين غير غسلة الغسل  
عن الوضوء ولا يقدم قطعه هل يناب على الوضوء ما لم يقه كالصلاة • رجائي وقوله بجوابه  
أى متحكما لاستوفى • حل (قوله الا ان جلس) سهوا أو جهلا (قوله وتقوت  
بطول الوقوف) ولو سهوا أو جهلا بخلاف ما اذا قصر الوقوف فانها لا تقوت ظاهره ولو  
عدا وفي هذه الصورة يحصل الفرق بينه وبين الجالس فانها تقوت به عدا ولو قصر والمراد  
بالطول قد وردا على ركعتين عـش على مـ ويكره له دخول المسجد بلا طهارة كما ذكره  
في الاحكام ينبغي لم يأت بالصيغة طهر أو غيره كان لم يرد هـا وان كان منطهرا أو اشغل شئ  
آخر أن يقول أربع مرات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر زاد بعضهم ولا حول  
ولا قوة الا بالله العلي العظيم فانها تعدل ركعتين في الفصل فتدفع الكراهة بذلك • قال  
عـش وينبغي أن يحل الاكتفاء بذلك حيث لم ييسره الوضوء في المسجد قبل طول الفصل  
والا فلا يحصل لتقصيره بترك الوضوء مع يسره • قال الشيخ عـش وفي قوتها بالمقعد  
والمضطجع والمستلق كلام حاصل أنه ان قصد الاعراض فانت والافان طال الفصل فانت  
والابان لم يقصد الاعراض ولم يطل الفصل بذلك فلا تقوت بذلك زى (قوله كأنقى به  
بعض المتأخرين) هو الشهاب مـ خلافاً للشهاب ابن حجر حيث قال لا تقوت بطول الوقوف  
ولو أحرم بها قائما ثم اراد القعود لا تلتزمها فالوجه الجواز ولو أحرم بها جالسا فالوجه كما  
أفاده الواه الجواز حيث جلس ليأق بها اذ ليس لنا فله يجب التحريم قائما وحدها بخارج  
مخرج الغالب ولا تقوت بجوابه قصر نسياناً وجهلا وان جرى بعض المتأخرين على خلافه  
شرح مـ ولا تقوت بصلاة الجنازة وصعود المذلة والشكر واذا تعارض سجود المذلة  
والصلاة قدم السجود لانه أفضل للاختلاف في وجوبه والحاصل أنها تقوت بالجواب الطويل  
وبالوقوف كذلك مطلقا فهما بالجواب القصير عدا (قوله أربع) المراد بصيغة هذه  
الذكرات تغلظها (قوله وبحجة لقاء المسلم بالسلم) ويحرم بدعيي السلم فان بان ذميا  
استحب له استردا سلمه بان يقول له استرجعت سلامي أو رد على سلامي وظاهر عبارة ابن  
المقرى وجوب ذلك خلافاً لما له الراعي من الاستعجاب وان تبعه النووي في الاذكار فان سلم  
الذي على مسلم قال له وجوباً عليك لأن القرض مجزى الرذيلة فقط لا السلام غير الصحين  
اذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم وروى البخاري خبرا إذا سلم عليكم اليهود قائما يقولون

على قرب وتقوت بجوابه قبل قطعها وان  
عصر الفصل الا ان جلس سهوا وقصر  
الفصل وتقوت بطول الوقوف كما أتى به  
بعض المتأخرين • (قائده) • قال  
الاستوى الصيات أربع حجة المسجد  
بالسلاة واليت بالطواف والحرم  
بالاحرام ويحرم بالرى ويريد عليه نصية  
عرفة بالوقوف ونصية لقاء المسلم بالسلم

السلام عليكم والسلام الموت فقولوا وعليكم قال الخطابي وكان سفيان يروي عليكم بحذف  
 الزاير وهو الصواب لانه اذا حذفها صار قولهم من دود اعلمهم واذا ذكرها وقع الاشتراك فيه  
 والدخول فيها قالوه قال الزركشي وفيه نظر اذا المعنى ونحن ندعو عليكم عا دعوتهم به علينا على  
 انما اذا افسرنا السلام بالموت فلا اشكال لاشتراك المخلوق فيه ويجب استئنافه ولو بقلبه لو كان  
 مع مسلم ويحرم بدونه خصية غير السلام بل يحرم بكل كلام اشعر بتعظيمه لا به لا تجدد قوما  
 يؤمنون بالله واليوم الآخر واتوا من حاد الله ورسوله الآية ومن التعظيم خطابه باللفظ باسمه  
 كما صرح به سيدي على الاجموري ولو قام عن جليس لم يسلم وجب الرد ومن دخل داره لم يدا  
 على أهله أو موضعا ما لا يقلل ندبا السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ويسمى الله قبل دخوله  
 وشرط السلام ابتداء وردا اجماعا له واتصال الرد كاتصال الايجاب بالقبول فان شك في جماعه  
 زاد في الرفع فان كان عنده نيام خفض صوته بحيث لا يوقظهم والقارئ كغيره في استحباب  
 السلام وجوب الرد باللفظ على خلافه ويجب الجمع بين اللفظ والاشارة على من ردة على أصم  
 ويجزى اشارة الاخر من ابتداء وردة ولو سلم عليه من وراء حائط أو ستر أو في كتاب أو مع رسول  
 وبلغ من الرد والاشارة بالسلام من الناطق بلا لفظ خلاف الاولى ولا يجب لها رد والجمع بينهما  
 وبين اللفظ أولى وصيغته ردا عليكم السلام أو وعليكم السلام للواحد أيضا كالجمع فان عكس  
 جاز وان سلم كل على الآخر مع الزم كلامهما الرد أو من تباكتني الثاني سلامه ردا وينيب  
 أن يسلم الراكب على المشاي والمشي على الواقف والصغير على الكبير والقليل على الكثير  
 في حال التلاقي فلو عكس لم يكره ويسلم الوارد من تلقا على من ورد عليه كما في شرح الزبداني  
 واذا التقى شخص رجلين وسلم عليه أحدهما فقال عليكم السلام وقصد الرد على من سلم والابتداء  
 على من لم يسلم كني ولوردت امرأة على رجل أجزأ أن شرع السلام عليها بأن كانت بحوزة أو محرما  
 للمسلم والافلا أو رد صبي أو من لم يسمع منهم لم يسقط بخلاف نظيره في الجنابة لأن قصد ثم  
 الدعاء وهو منه أقرب للاجابة والمقصود من السلام الامان ولا أمان من الصبي ولو سلم جماعة  
 متفرقون على واحد فقال عليكم السلام وقصد الرد على جميعهم أجزأ وسقط عنه فرض  
 الجميع بخلاف ما إذا لم يقصد الرد عليهم جميعا فإنه يأثم فلا يطلق هل يكفي أو لا العصم أنه يكفي  
 ذلك وتصور وجوب رد ابتداء السلام مع طول الفصل وهو ما أرسل الى غائب فليزيمه أن يسلم  
 عليه ان أقم المسلم أو الرسول بصيغة سلام بأن يقول له فلان يقول لك السلام عليك أي ولو بعد  
 مدة طويلة بأن نسي ذلك ثم تذكره لانه أمانة فيجب عليه أداؤها ويجب على المسلم عليه الرد  
 حينئذ ولا يكره على جمع نسوة ولا على بحوزة لا تتفاء الفتنة بل ينسب الابتداء منهن على غيرهن  
 وعكسه ويجب الرد كذلك ويحرم من الشابة ابتداء وردا ويكره ان عليها من الاجنبى ابتداء  
 وردا وان غلقت مع الغنثى يحرم على كل منهما ابتداء وردا احتياطاً ولو قال السلام على سيدي  
 فالذي قاله الجوابي وجوب الرد الذي قاله الشيخ الاسلام عدم الوجوب لان هذه ليست صيغة  
 شرعية ولو قال السلام على من اتبع الهدى لم يجب الرد لانه ليست من الصيغ الشرعية  
 أيضا أو ما قوله تعالى والسلام على من اتبع الهدى فهو خاص بالمرسلات الى المؤمنين والكفار  
 \* (فرع) \* لو أرسل السلام مع غيره الى آخر فان قاله لمسلم على فلان فقال الرسول لفلان

فلان يقول السلام عليك أو السلام عليك من فلان وجب الرد وكذا لو قال السلام على فلان  
فيلفه عن فقال الرسول زيد سلم عليك وجب الرد وحاصله أنه لا بد في الاعتداده ووجوب الرد  
من ضيقة من المرسل أو الرسول بخلاف ما إذا لم توجد من واحد كان قال المرسل سلم على فلان  
فقال لفلان زيد سلم عليك فلا اعتداده ولا يجب الرد كذا تفهيمه من وعن والده واعتداده  
سم على المهيم قال النووي في الإذكار إذا مر على واحد أو أكثر وغلب على قلته أنه إذا سلم  
لا يرد عليه أما التكبر الممرور عليه وأما الأعمال المأزاة والسلام وأما الفير ذلك فينبغي أن يسلم  
ولا يتركه لهذا الظن فإن السلام مأمو به والغنى أمر به المأزاة يسلم ولم يؤمر به أن يحصل الرد  
مع أن الممرور عليه قد يخطئ الظن فيه ويرد أو أقول من لا يتحقق عنده أن سلام المأوسب  
لحصول الأثم في حق الممرور عليه فهو جهالة ظاهرة وغباوة يئسنة فإن المأمورات الشرعية  
لا تسقط عن المأمور بها على هذه الخيالات ولو نظرنا إلى هذا الخيال الفاسد لتركنا انكار المنكر  
على من فعله جاهلا كونه منكرا أو غلب على ظننا أنه لا ينزجر بقولنا فإن انكارنا عليه وقس يقنا  
له قصه يكون سببا لأخيه إذا لم يقطع عنه ولا شك في أن لا تترك الانكار على هذا ونظائر هذا كثيرة  
معرفة وقس يستحب لمن سلم على إنسان وأسمعه سلامه وتوجه عليه الرد بشروطه فلم يرد أن يحمله من  
ذلك فيقول أبرأته من حتى في رد السلام أو بعبثه في حل منه ونحو ذلك ويتلفظ بهذا فإنه يسقط  
به حتى هذا الأذى ويستحب لمن سلم على إنسان فلم يرد عليه أن يقول لعبارة لطيفة رد السلام  
واجب فينبغي لك أن ترد على تسقط منك القرض وقد أطال النووي الكلام على ذلك في  
الأذكار كما ينبغي الوقوف عليه فانظره ان شئت واعلم أن المواضع التي لا يجب رد السلام  
فيها عشر ونذكرها السيوطي نظاما حيث قال

رد السلام واجب الأعلى • من في صلاة أو بأكل شغلا  
أو في قراءة كذا لا الأذعية • أو ذكر أو في خطبة أو تلبية  
أو في قضا حاجته لأنسان • أو في إقامة أو الأذان  
أو حاجته أو ناعس أو نائم • وحالة الجماع والتعاكم  
أو سلم الطفل أو السكران • أو شاة يخشى بها اقتتان  
أو كان في الحمام أو مجنونا • فهذه مجموعها عشرونا

• (قائمة) • الإذكار المطلوبة عقب الصلاة قبل التكلم هل يسأل لها السلام ويجب الرد على  
المتنفل بها ولا فيه نظر والثاني غير بعيد أذ سبق عليه الرد مشقة شديدة لتقوية الثواب المرتب  
عليها واحتمال أن لا يقوت لعدوه بازديعاضه الاحتياط في تحصيل ذلك الثواب لاحتمال  
أن لا يكون معذور بالرد في الواقع اه سم على حال النووي ونسب المصاحفة عند التلاقي  
سواء فيه الحاضر والقادم من سفر للأحاديث الواردة في فضلها والحث عليها وأما اعتداده  
الناس من المصاحفة بعد صلافة الصبح والعصر فلا أصل لتخصيصه لكن لا بأس به قالة في شرح  
البنابيع وذكر أبو طالب المكي في كتاب التحيات أن سلام اليهود كان بالأكف والأصابع  
والأكسرة بالسجود للملك وتقبيل الأرض والقرص طرح اليد على الأرض أمام الملك  
والحبة عقد اليدين على الصدور مع السكنة والروم بكشف الرأس وتسكيسها والتوبة الإيماء

بهم فمع جعل يده على رأسه ووجهه وجها للإمام بالاعمال الأصابع وتحية ملك اليمامة ووضع اليد  
على كتف الخليفة بالغ رقعها ووضعها من أرا وتحية العرب بالسلام وهو أفضل الغنيات وهو  
تحية الملائكة بينهم وتحية أهل الجنة في الجنة قال تعالى وتحييتهم فيها سلام أي يحيى بعضهم  
بعضا قال ابن العربي إذا قلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أو سلمت على أحد في  
الطريق قلت السلام عليكم فأحضر في قلبك كل عبد صالح لله من عباد في الأرض والسماء  
وميت وحي قائم من ذلك المقام يرد عليك فلا يبقى ملك مقرب يلقاه سلامك إلا ويرد عليك وهو  
دعا فيستجاب فيك فتعلم ومن لم يلقه سلامك من عباد الله المهيمن في جلالة المشتغل به فأنك  
قد سلمت عليه بهذا الشئول فإن الله ينوب عنه في الرد عليك وكفى جذاشرا (قوله تحية هذه  
التحية تشغل على خمسة عشر نوعا من النوافل (قوله صلاة التسليم) أضفت إليه لاشغالها  
عليه كثيرا ولأنه المقصود منها قال السبكي ولا شك في اشتراط التعيين فيها وإن كانت  
ليست ذات وقت ولا سبب اه وتسن مرة كل يوم فأكثروا لا جمعة ولا فطر ولا إفنية  
والأخرة في العسروا ترمين بينها هو المعتمد قال ابن الصلاح وحديثها حسن وكذا  
السوي في التهذيب وهو المعتمد ايج (قوله وهي أربع ركعات) بنسخة صلاة التسليم  
ولو في الوقت المكروه فيها يظهر ج شوري وخض قال الرحاني وهو مشكل أذليت ذات  
وقت ولا سبب وعادة مد على التبرير قوله وصلاة تسليح أي في غير وقت الكراهة لأنها من  
النفل المطلق اه وتكون تسليمة وهو الأحسن نهارا وتسلمتين وهو الأحسن ليلا كما في  
الاحياء الحديث صلاة الليل متى شئت ورواية والنهاية لم تصح (قوله سبحان الله الخ) زاد  
في الاحياء ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (قوله بعد التبريم وقبل القراءة) هذه رواية  
ابن مسعود والذى علمت بخطنا أنه لا يسبح قبل القراءة وأن الخمسة عشر المذكورة بعد  
القراءة وقبل الركوع وأن العشرة المذكورة بعد السجود الثاني قبل القيام في جلسة  
الاستراحة وقبل التشهد قاله قل وهذه رواية ابن عباس وقوله بعد السجود خبر ابن قال سج  
فلو ترك تسليح الركوع لم يعد الله بعد اعتداله ولا يقوله في الاعتدال لأنه بطوله وهو ركن قصر  
وانما يقوله في السجود (قوله وبعد القراءة) أي لفاتحة وكذا السورة إن قرأها في الأولى فيها  
أوائل سور التسليم المناسبة فيقر الحديده والحشر والصف والجمعة أو التوبة المناسبة يهن  
وبينها في الاسم فان لم يفعل فسورة الرزقة والعباديات وأهلها كم والاخلص قل وم د على  
التحريم (قوله فله خمس وسبعون) \* (تية) \* لو سجد بعشرة السجود وسجد تسليح  
في السجود أو فاته التسليح في موضع لم يتركه ولا يصح بالسجود وفاته كونها صلاة التسليم  
وإذا شك في عدد مرات التسليم أخذ باليقين بتقديم ذكر كل ركعة على تسليحه قل وقوله  
لم يسبح في السجود أي في سجود السهو أي تسليح صلاة التسليم وقوله لم يتركه فيه نظر لأنه  
تقدم تداركه فيما بعده رجائي والتي تقدم هو قوله ولو ترك عشرة الركوع امتنع العود لها  
وفعلها في الاعتدال بل في السجود ثم قال أيضا ومن نسي تسليح ركن امتنع العود وتداركه  
فما بعده فتسليح الركوع يتدارك في الاعتدال وبعضه في السجود وبما خض ولو  
تذكر في الاعتدال ترك تسليحات الركوع حرم عليه عود لها وقضاؤها في الاعتدال لأنه ركن

قوله قال ابن العربي إلى آخره  
كتب عليه هاشم نسخة الموقل  
من التعبير اه

\* (تية) \* من القسم الذي لا ت  
الجماعة فيه صلاة التسليم وهي أربع  
ركعات يقول فيها ثلثا ثمرة سبحان  
والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر  
التبريم وقبل القراءة خمسة عشر  
وبعد القراءة وقبل الركوع عشرة  
وفي الركوع عشرة وكذلك في الرقة  
منه وفي السجود والرفع منه والسجود  
الثاني فله خمس وسبعون في أربع

قصير فلابد على ما ورد وقضها في السجود لاستصحاب تطويله انتهت قال حج ويكره عندا تعداء  
 جلسة الاستراحة دون القيام منها اهـ رجائي مد على التصريح (قوله وصلاة الاقاربين) أي  
 الأقارب من أب بالمد إذا وجع عن النسيب بالتوبة أو إلى التوبة من الذنب قل قاله في شدي  
 الحرص على التوبة إذا أذنب اهـ (قوله عشرون ركعة) أي غايته ذلك وقيل ست ركعات بدليل  
 الحديث الآخر فهو دليل لها على بعض التفسير (قوله بين المغرب والعشاء) قضيتها أنه لا يصح  
 فعلها قبل فعل المغرب ولو جمعهما تأخيرا وتظهر أن تكون بعد فعل العشاء إذا جمعهما مع المغرب  
 تقدما اهـ شوري وتفاوت في خروج وقت المغرب فتقضى حيث نذبا ايج (قوله لمحدثين  
 الترمذي) هذا لا ينبغي المذبحي (قوله من صلى ست ركعات) هذا ليس دليلا على ما قبله وهو قوله  
 وأقلها ركعتان وكذلك لم يذكر الشارح دليلا على كونها عشرين ركعة بعبارة مد وصلاة  
 الاقاربين وهي عشرون بين المغرب والعشاء ورويت ستا وأربعين ركعتين فيما أقلها انتهت وهي  
 أحسن من عبارة الشارح هنا التصريح بها بأن كلاً من أقلها أو أكثرها أو وسطها ثابت بالليل  
 والراية عن النبي صلى الله عليه وسلم فكان الأولى للشارح أن يأتي برواية الركعتين كما فعل غيره  
 (قوله وركعتا الاحرام) أي الأفضل ذلك فلو صلى أكثر جاز لكن باحرام واحد ولا يجوز بأكثر  
 من احرام مع العمد والعلم وكذلك إذا قل كل ما بعده ومثل ذلك سنة الوضوء والصلاة  
 والاستحارة وقوله الاحرام أي قبله بحيث تنسب اليه عرفا وتكون ركعتا الاحرام في غير وقت  
 الكراهة كافي مد على التصريح وقوله الطواف أي بعده (قوله وركعتا الوضوء) أي عقب  
 فراغه وقبل طول الفصل أو الاعراض وهذا أقلها ولا انفصل بمقتضى به التصديق من ركعتين  
 فأكثر ومع فرض وضل سوا موثوق أم لا لم يبر الصريح دخلت الجنة فرائت بلائها فقلت له  
 بم سيقن إلى الجنة فقال لا أعرف شيئا إلا أني ما أحدثت وضوءا الا صليت عقبه ركعتين اهـ  
 خض مد على التصريح وقوله أيضا سنة وضوء أي وغسل وتيمم ولو في الاوقات المكروهة  
 ولو نوا خارج المسجد ثم دخله في الحال فهل يطلب منه افراد كل من التيمم وسنة الوضوء  
 عن الاخرى ولا تحق المؤخرتا بالسنة مطلقا وبشرط قصر الفصل أو لا يطلب الافراد بل  
 المطلوب ركعتان بنويهما كلاً منهما فيه نظر فراجع سمع والاخيراً وجه لانه متى اشتغل  
 بأحدهما كان معرضا عن الآخر فيكون تأمل شوري (قوله وركعتا الاستحارة) سميت  
 بما يطلب بعده من خير الامرين مثلا فيصيرهما واجبة صلاة الاستحارة لانهما السبب اهـ قل  
 وأفهم قوله ركعتا الاستحارة أنها لا تحصل ركعة ولا سجدة تلاوة ولا صلاة جنازة ومحل  
 استحبابها في غير وقت الكراهة لأن سببها متأخر وفي الترمذي خبر من معادة ابن آدم كثره  
 استحارته الله تعالى ورضاها عارض الله له ومن شقاه ترك استحارته الله تعالى ومنه ما قضى  
 الله والاستحارة تكون في غير الواجب والمستحب فلا يستحار في فعلهما والحرام والمكروه  
 فلا يستحار في تركهما فانه حصرت في المباح والمستحب اذا عارض فيه أمران أيهما يذهب  
 أو يقتصر عليه والحق به الواجب المحرم فيما كان موسعا كلي في هذا العام وتكون في العظيم  
 والمحرم ويقرم في المكروه والمحرم لأن الأصل في العبادة إذا لم يطلب بطلانها كما قاله الشوري  
 (قوله وركعتا الحليجة) أي عند الله أو عند مخلوق وهي قبلها وتحصل بالقرض والنفل

بثانها وصلاة الاقاربين ونسعى صلاة  
 الفعلة لفعله الناس عنها بسبب قضاء  
 أو يوم أو نحو ذلك وهي عشرون ركعة  
 بين المغرب والعشاء وأقلها ركعتان  
 لمحدثين الترمذي أنه صلى الله عليه  
 وسلم قال من صلى ست ركعات بين  
 المغرب والعشاء كتب الله له عبادة  
 اثني عشر سنة وركعتا الوضوء  
 وركعتا الطواف وركعتا الحليجة



(قوله) وركعتا التوبة أي من الذنب ولو صغيرة كما هو ظاهر ثم يستغفر الله عنها والمراد بقوله وركعتا التوبة أي من يريد أن يغفر الله عنه على التوبة ويؤثر عنه أن الصلاة هذه تكون قبل التوبة ليس أيضا ركعتان بعد المأذون كما يجزأه من أن الذنب توبته ما ينبغي أن يصلي عقبه ثم يركعتين شكر على حصولها وطبعا لقبولها ودوامها فله مد على التحرير وبعبارة إلينا في الصلاة قبل التوبة بدليل قوله ثم يستغفر الله وأيضاً فإن الصلاة وسيلة لقبول التوبة والوسيلة مقدمة على المقصد فأنفع ما يقال أن المبادأة من التوبة واجبة فكيف يقدم الصلاة عليها وحاصل الجواب أن الصلاة كانت وسيلة للتوبة كان المصلئ شارعا فيها اه قلت فالخامس أن صلاة التوبة ركعتان عليها أما الركعتان اللتان بعدها وإن سفت فلا يقال لها صلاة التوبة وإنما هي توبة لأنها كانت كركعتي الذنب قطعاً في الكفر وغنا في غيره ولو كبيرة وتم الصغيرة بكفرها غير التوبة من فعل نحو وضوء وهي واجبة ولون صغيرة ومن تأخيرها أي التوبة فتأخير التوبة يجب فيه التوبة وهي من أفضل الطاعات ولا يجب تجديدها عند تذكر الذنب ويستلزم كونها قبل الفراغ وقبل طلوع الشمس من مغربها ووجود ركعتيها من التسليم والترك والعزم على أن لا يعود وإن لم يتوهمه كمن قطع ذكره وأسلته ويراد لخلق الأذى الخروج منه وما أحسن ما قاله بعضهم

بادر إلى التوبة في وقتها • فالمرهون بما قد جناه  
لربيعه • فأتته الفرصة أن أمكنه • وأما في الكرم سوى من جناه

(قوله) وعند مروره بأرض) عبارة من دخل أرضاً لم يعبدها فيها وعبارة الشارح تشملها اه (قوله) عقب الخروج من الحمام أي يصليها في المسجد وفي أي مكان كان لكرهه الصلاة في الحمام (قوله) في المسجد لعل التقييد بالمسجد لأنه الأفضل للتخصيص ويكتفي بهما عن ركعتي دخوله اه شرح من (قوله) من غيره ظاهره ولو قصر أفرأجه قل (قوله) عند القتل) بحق (قوله) أذبت لكل منهما) هذا أعم من المذبح وهو جائز (قوله) ومن البدع المذمومة) أي بأن قصد خصوص المعنى المذكور في ذلك الوقت والافهم من أفراد الصلوات المطلوبة مطلقاً قل وهي تنفذ إذا لم تنع من انعقادها لانهم من النفل المطلق (قوله) صلاة الغائب) جمع رغبة كما تقبض جميع صحيفة أي مرغوب فيها أي محبوبة (قوله) وأفضل القسم الذي لا تنس الجماعة فيه (الوزن) أي الخلاف في وجوبه وقضيه أن ركعة وترخير من ركعتي القبر وهو كذلك إذا لم تنع من جعل القليل أفضل من الكثير كما في شرح من وقوله للتلأف في وجوبه أي لأن الحنيفة ذهبوا إلى وجوب الوزن لما رواه أحمد وأبو داود والحاكم من يريد من فروا الوزن حتى لم يوتر فليس منا فلو قالوا لمحق على الوجوب لأن الحق يجمع بين الثبوت والوجوب وجه الشافعية على الثبوت أي هو ثابت في السنة والشرع (قوله) وهما أفضل من ركعتين في جوف الليل) أي وأما قوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل فجمول على النفل المطلق أي النفل المطلق بالليل أفضل منه بانه قال من والمراد بالفضل تفضيل جنس على جنس ولا مانع من أن الله تعالى يفضل عدد أقل على عدد كثير وعلى هذا تكون سنة الظهر أفضل من الصلاة الكثيرة في الليل وهو كذلك وحاصل التفضيل أن تقول

وركعتا التوبة وركعتان عشية  
الخروج من المنزل وعند دخوله وعقب  
الخروج من مسجد رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وعند مروره بأرض  
لم يترجها قط وركعتان عقب الخروج  
من الحمام وركعتان في المسبح إذا  
قدم من سفره وركعتان عند القتل  
إن أمكنه وركعتان إذا عقد على  
أمره وزفت إليه أديس لكل منهما  
قبل الوقوع أن يصلي ركعتين وأدلة  
هذه السنن مشهورة لا يحتملها شرح  
هذا الكتاب قال في المجموع ومن  
البدع المذمومة صلاة الغائب ثلثا  
عشرة ركعة بين المغرب والعشاء ليلة  
أول جمعة من رجب وصلاة ليلة نصف  
شعبان مائة ركعة ولا يفتر عن فعل ذلك  
وأفضل القسم الذي لا تنس الجماعة فيه  
الوزن وركعتا القبر وهما أفضل من  
ركعتين في جوف الليل

أفضل النفل صلاة عيد الاضحى ثم القطر ثم كسوف الشمس ثم خسوف القمر ثم الاستسقاء  
 ثم الوتر ثم ركعة الفجر ثم بقية الرواتب المؤكدة ثم الرواتب غير المؤكدة ثم التراويح ثم الغصى ثم  
 ركعتنا الطواف ثم التسمية ثم الاسرار وقيل الثلاثة سواء وهو المعتمد ثم سنة الوضوء ثم النفل  
 المطلق في الليل ثم في النهار (قوله ثم في رواتب القرائن) ظاهره استواء سنة الظهر القلبية  
 والبعدية وذلك صرح به لكن في فتاوى مدرّيته وتفصيل البعدية لأن القلبية كللتمة  
 وتلك تابعة للقرض حقيقة والتابع شرف بشرف متبوعه اهـ (قوله ثم فضل راحة  
 القرائن) أي ولو غير مؤكدة لأنه عليه السلام واظب عليها أي على جنسها الصادق بالموكد  
 منها دون التراويح فإنه صلاها ثلاث ليل اهـ مدفعه أنه صلى بعضها وهو ثمان ركعات ثلاث  
 ليل جماعة وصلى باقيها في بيته (قوله وتكبير القطر) أي المرسل اذ ليس لعيد القطر تكبير  
 مقصد أم تكبير الاضحى المقيد فهو أفضل من المرسلين في حالان التابع شرف بشرف متبوعه  
 (قوله ثم التراويح) فان قلت قال جمع انها فرض كفاية والاختلاف في الوجوب يدل على  
 التاكيد والافضلية أيضا قلت المخذوذ وانما في الاختلاف في الوجوب المذهبي كالاختلاف  
 في كون العيدين فرض كفاية وجوب ركعتي الطواف والتراويح لم يصفها في ذلك في مذهبا  
 على أن موجبها مدركة في غاية الضعف فلا يدل على تأكد ولا أفضلية وتفضل الوتر ليس لرواية  
 أي حنفية فقط بل لما ورد فيمن قوله صلى الله عليه وسلم الزحزح على كل مسلم ومسلمة وعن  
 الوجوب عند ناعمة أخبارها قوله صلى الله عليه وسلم لم قال هل علي غير هذا الا أن تطلع  
 والاقبدا أي الوجوب ثلاث اذهول لا يجبر أي أو حنفية أكثر منها اهـ اعياض مع قيادة (قوله  
 خير موضوع) أي خيرتي وضعه الشارع للعبادة وهذا على إضافة خبرها بعده وهي أولى من  
 توسله لأن الإضافة تدل أن يكون قوله خبرا نفع تفصيل فيكون فيه تفصيل الصلاة على  
 ما عداها بخلاف الوصفة فلا تدل ذلك وفيه أن أفضلية الصلاة على ما عداها لم تنزع هاتوان  
 كانت حاصله ويلزم على التنوين فوائد الترغيب فيها الذي ذكره بقوله استكثرا وأقل وصار  
 مد على التصريح بقوله الصلاة خير موضوع هو بالإضافة لا الوصفة لا فائدة الترغيب فيها أي خبر  
 شئ طلب من العبادات المطاوعة على سبيل السنة فلا يارض قول الامام الشافعي رضي الله عنه  
 طلب العلم أفضل من صلاة النافلة لأنه فرض كفاية اهـ (قوله فان نوى فوق ركعة) فوق صلاة  
 لم تحذف أي عددا أو قدرا فوق أي نوى الزيادة على ركعة سواء عين قدرا أو لا يقال انه  
 يسقو ولا ذنوي قدرا فله الزيادة لا تقول ذلك لمن حيث الزيادة والنقص كما تراه فينا (قوله  
 أو آخر كل الخ) نسخة أو آخر أو كل ركعتين وهي الصواب وبعبارة المنهج تشهد آخر أو كل  
 ركعتين اهـ وقوله تشهد آخر أو هو أفضل ما بعد دعاءه شرح مدر فان أحرم ما كثر من ركعة فله  
 التشهد في كل ركعتين وكل ثلاث وكل أربع وهكذا يقول المصنف فأكثرا في كل أكثر سواء  
 الا وانما الاشفاق ولا يشترط تساوي الاعداد قل كل تشهد فله أن يصلي كل ركعتين ويتشهد  
 ثم ثلاثا لو تشهد ثم أربع وهكذا اهـ (قوله فلا يشهد في كل ركعة) المراد أنه لا يقع ركعة غير  
 الأخيرة بين تشهدين قال شيخنا مدر وهذا مطلق في النفل والقرض وخالفه ح في الفرض قل  
 أي اذا لم يطل جلسة الاستراحة وقرق بينهما فقال وقرق بين الفرض والفل بأن كيفية الفرض

ثم باقي رواتب القرائن ثم الغصى ثم  
 ما يتعلق بفعل غير سنة الوضوء ركعتي  
 الطواف والاحرام والتسمية وهذه  
 الثلاثة في الافضلية سواء والقسم  
 الذي تسن الجماعة فيه أفضل من  
 القسم الذي لا تسن الجماعة فيه نعم  
 تقبل رتبة القرائن على التراويح  
 وأفضل القسم الذي تسن الجماعة فيه  
 صلاة العيدين وقضية كلامهم  
 تساوى العيدين في الفضيلة قال في  
 انما لم يركب الاربع في النظر ترجيح عيد  
 الاضحى فصلاته أفضل من تكبيرة بعد  
 وتكبير القطر أفضل من كسوف الشمس  
 العيد في الفضيلة كسوف الشمس  
 ثم خسوف القمر ثم الاستسقاء ثم  
 التراويح ولا حصر النفل المطلق وهو  
 فلا يتقدم وقت ولا سبب قال صلى الله  
 عليه وسلم لا يندرك الصلاة خير موضوع  
 استكثرا وأقل فان نوى فوق ركعة  
 تشهد آخر فقط أو آخر كل ركعتين  
 فأكثر فلا يشهد في كل ركعة

استقرت فلم يترك لأحد اسم العهد فيها بخلاف النقل اه وقد علمت أن العقد المنع مطلقاً حتى  
 في الغرض ايج وقوله فلا يشهد في كل ركعة اى استدله وقصداً لقوى ركعة وتشهد ثم من له  
 أن يأتي بركعة ثانية فأتى بها وتشهد ثم من له أن يأتي بركعة ثالثة فأتى بها وتشهد ثم من له أن يأتي  
 بركعة رابعة وهكذا فهو ذلك (قوله واذا نوى قدما) أى ركعتين فأكد ولا يتصور التمسك في  
 الركعة ولا يكره الاقتصار على اقل (قوله فله الزيادة عليه) أى والاين عليه أفضل شوى يرى  
 (قوله والتقص عنه) ويشترطه الخروج حينئذ عند السلام على العقد وليس لتأخيره  
 يجب فيما يسهل الخروج من الصلاة على العقد الا هذه (قوله ان نوى) أى الزيادة والتقص  
 وهذا محله في غير منعم لفقد الماء وقد وجد في أثناء سجدة أو أما هو فلا يزعم على ما رواه لان  
 الزيادة كانت حاصلة أخرى حل (قوله والام) بان زاد أو نقص بلائحة سجدة باطلت صلاته  
 ان صار الى القيام أقرب منه الى التعود في مسئلة الزيادة أو طس وتشهد وسئل في مسئلة  
 التقص وقوله سهواً فقد ذكر وجهه فلم يحل وقوله ان صار الى القيام أقرب وقال البرماوى  
 تبطل بشرعه في القيام (قوله فان قام زائد) أو صار الى القيام أقرب أو مساوياً (قوله  
 فقد) أى وجوباً ولا تنكص فيه الزيادة صلاة قيامه أى وسجد للسهو آخر صلاته لأن قصد  
 قيامه مبطل وان بدأ الزيادة فقد وتشهد ثم بسجد للسهو وسئل شرح م (قوله ثم قام) اى  
 أو قطع من قعود برماوى (قوله ثم أتته) أى ثم قام بها ثم فله بالسجدة أى نصفه الآخر أفضل  
 من نصفه الاول (قوله ان قمه قسبين) أى قسبين وهكذا الوقعة أطلاقاً وأرباعاً على نية  
 أنه يقوم ثلثاً واحداً أو ربعاً واحداً أو ثلث الباقي فالأولى أن يجعل ما يقومه آخر (قوله  
 وأفضل من ذلك) أى النصف الثاني السدس الرابع والخامس اذا قمه أسداساً كما يحل  
 وقال الشورى أى من الوسط والآخر في المسكتين وصلاة مد قوله من ذلك الاشارة بطوفه  
 وآخره لاشتغال المسكين المذكورين على بعض الجوف وبعض الآخر وقوله السدس الرابع  
 والخامس لينام السدس السادس فيكون أنشط لصلاة الصبح ولقوله صلى الله عليه وسلم أحب  
 الصلاة الى الله تعالى صلاة داود كان ينام نصف الليل الاول ويقوم ثلثه وينام سدسه وكان  
 يصوم ليلها ويصوم يومها ورواه الشيخان اه (قوله بين سنة الفجر) ولو قضاها واذا صلى الصبح  
 ابتداءً ثم صلى سنة الفجر بعده لا يضيع بينهما وانما يضيع بعد ركعتي الفجر اه ايج فان لم  
 يضيع فصل بسلام غيرة نوى فان لم يفضل بكلام اتقل من محل السنة اه (قوله باضطجاع  
 على عييه) أى أو يساره واليمين أفضل وحكمة ذلك تذكر جمعة الفقهاء قول النباهي يكون ما عساه  
 على اعمال الآخرة أو لاظهار المحجز في أول النهار قلى ويقول في حال اضطجاعه اللهم رب  
 جبريل وميكائيل واسرافيل وعزرائيل ورب محمد صلى الله عليه وسلم أجرني من النار ثلاثاً  
 (قوله وأن يقرأ في أول ركعتي الفجر الخ) وقال الغزالي شذب في أول ركعتي الفجر ألم نشرح  
 وفي الثانية ألم تر كيف لا ذلك وترشد ذلك اليوم ولذلك قبل من صلاهها بالأم واللم يصبه في ذلك  
 اليوم ألم رجاني قال الغزالي في كتاب وسائل الحاجات بلغنا عن غير واحد من الصالحين من  
 أبواب القلوب أن من قرأ في ركعتي الفجر ألم نشرح لك وألم تر كيف قصرت عنه يد كل عدو ولم  
 يجعل لهم عليه سبيلاً قال الغزالي وهذا صحيح يجب بلا شك اه (فاذنة) عى الترمذى

واذا نوى قد واطله الزيادة عليه والتقص  
 عنه الطهوايا ولا بطلت صلاته فان  
 قام زائده سهواً فقد كسر تعدم  
 قام لزيد ان شاء والنقل المطلق يلبس  
 أفضل منه بالنهار وأوسطه أفضل  
 من طريقه ان قمه ثلاثة أقسام ثم  
 آخره أفضل من أوله ان قمه قسبين  
 وأفضل من ذلك السدس الرابع  
 والخامس ومن السلام من كل  
 ركعتين وأهمل وأخلق النية ويسن  
 أن يفصل بين سنة الفجر والقريضة  
 باضطجاع على عييه لا يباع وأن يقرأ في  
 أول ركعتي الفجر والمغرب والاستحارة  
 وقصة المسجد قل يا أيها الكافرون  
 وفي الثانية الاخلاص ويتأكلها كتاب  
 الدعاء والاستغفار في جميع ساعاته  
 الليل وفي النصف الأخير آكد

الحكيم قال رأيت الله في المنام مراراً فقلت له يا ربني أخاف زوال الإيمان فأمرني بهذا الدعاء  
 بين سنة الصبح والقرصنة أجد أو أربعين مرة وهو هذا يا حي يا قيوم يا دافع السموات والأرض  
 يا ذا الجلال والإكرام يا الله لا اله الا انت أسألك أن تحيي قلبي بنور معرفتك يا الله يا الله  
 يا أرحم الراحمين وذكر الشيخ عبد الوهاب الشجري رضي الله تعالى عنه في كتابه المعنى  
 بالدلالة على الله عز وجل عن سيدنا أبي العباس الخضر عن نينا عليه وعلى سائر الانبياء  
 والمرسلين والسلام أنه قال سألت أربعة وعشرين من النبي عن استعمال شيء يأمن العبد به من  
 سلب الإيمان فلم يجيب أحدهم حتى اجتمعوا بمحمد صلى الله عليه وسلم فسألته عن ذلك فقال  
 حتى أسأل جبريل عليه السلام فساله عن ذلك فقال حتى أسأل رب العزة عن ذلك فقال رب  
 العزة عن ذلك فقال الله عز وجل من وأظ على قراءة آية الكرسي وأمن الرسول إلى آخر  
 السورة وشهد الله إلى قوله الاسلام وقل اللهم مالك الملك إلى قوله بغير حساب وسورة الاخلاص  
 والموذنين والفاحة عقب كل صلاة آمن من سلب الإيمان اه وتقل عن الامام أبي حنيفة  
 رضي الله تعالى عنه أنه قال رأيت رب العزة في المنام تسعة وتسعين مرة فقلت في نفسي ان  
 رأيته قام المائة لاسأله بم ينجز الخلاق من عذاب يوم القيامة قال رأيته فقلت يا رب عز  
 جارك وجل شأؤك وتقتتس ماؤك لم ينجز عبادك يوم القيامة من عذابك فقال سبحانه  
 وتعالى من قال بالقدرة والعشي سبحانه الابد سبحانه الواحد الاحد سبحانه الفرد  
 الصمد سبحانه من رفع السماء بغير عدد سبحانه من بسط الارض على ما جدد سبحانه من خلق  
 النطق وأحصاهم عدد سبحانه من قسم الرزق ولم ينس أحد سبحانه الذي لم يخذ صاحبة ولا ولد  
 سبحانه الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد سبحانه عذابي ذكره صاحب مجمع الاحباب اه  
 والذي فيه اضافة سبحانه للفظ الجلالة في الجملة الاولى وفي الثانية والرابعة ونصها فيه سبحانه  
 اقدار في السماء الخ وفي التاسعة ونصها فيه سبحانه الله الذي لم يلد الخ اه وفيه ايضاً قال  
 سيدي أحمد زروق في شرحه لحزب الجبر قد ذكر الناس وجوهاً وأذكاراً لطلب التقى وفي  
 الحديث من قال بين الفجر والصبح سبحانه الله العظيم وبحمده سبحانه من بين ولا يمين عليه  
 سبحانه من صبر ولا يجار عليه سبحانه من لا يبرأ من الحلول والقوة الا الله سبحانه من التسبيح  
 سنة منه على من اعتمد عليه سبحانه من يسبح كل شيء بحمده سبحانه لا اله الا انت ما من يسبح  
 له الجميع تداركني بعفوك فاني جروعت ثم تستغفر اقمه مرة فانه لا يأتي عليه اربعون يوماً الا  
 وقد آتته الدنيا بجزاها وهو محجوب الافادة بشرط التقوى كما أفاده شيخنا الحنفى اه (قوله  
 وعند الصبح) هو سدس الليل الاخير قل على المحلى وقال الشوري هو ما بين الفجرين  
 (قوله لم تعرض المصنف لسجدة التلاوة) أي لانه يصعد ما يتعلق بالصلوات والسجادات  
 ليست صلاة وذكرها هنا أنسب من ذكرها مع مجود السهولة لأن المصنف لم يذكرها على  
 وجه الاستقلال كما يأتي اه قل والاضافة في قوله لسجدة التلاوة من اضافة السبب للسبب  
 ويجب على المصلي فيها بالقلب اذا كان اماماً أو منفرداً اذا كان مأموماً شورى (قوله  
 وذكره) أي ما لم تعرض المصنف له (قوله تسجدة تلاوة) أي عندنا معشر الشافعية  
 وواجبة عند التلاوة عند الامام أبي حنيفة ولا تفوت عنده بمعنى الزمن ودليل نفيه خبر مسلم

وعند الصبح اتصل \* (تبيه)  
 لم تعرض المصنف لسجدة التلاوة  
 والتسكروند ذكره مختصراً  
 الفائدة لحفظ هذا المختصر  
 مصداقاً لتلاوة

وهو وفيه أيضاً إلى آخر التلاوة كتب  
 لها بها من نسخة المؤلف ليست من  
 يهرى اه

أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان يبكي يقول يا وظيف  
 أسمر ابن آدم السجود فسجد فله الجنة وأمرت بالسجود فقصيت في النار وخبر ابن عسرة  
 صلى الله عليه وسلم كان يقرأ علينا القرآن فإذا امر بالسجدة كبر وسجد فسمعناه رواءاً ثوداً و  
 والحكم شرح مدرود للناحلي عدم الوجوب إن زيد بن ثابت رضي الله عنه قرأ على النبي  
 صلى الله عليه وسلم سورة والنص فلم يسجد رواء الشيطان وصح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 التصريح بعدم وجوبها على المتر بعد ما منه في هذا الموطأ العظيم دليل عدم الوجوب  
 وأما ما ذهبت تعالى من لم يسجد بقوله فماذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون فوارى في الكفاي بدليل  
 ما قبل ذلك وما بعده وإنما قالوا بسجود التلاوة ولم يقولوا بسجود القراءة لأن التلاوة أحسن من  
 القراءة لأن التلاوة لا تكون في كلمة واحدة والقراءة تكون فيها وفي غيرها تقول فلان قرأ اسمه  
 ولا تقول في اسمه لأن أصل التلاوة من قولك تلا الشيء تلاه إذا تعهه فإذا لم تكن الكلمة تتبع  
 أحسنها لم تستعمل فيها التلاوة وتستعمل فيها القراءة لأن القراءة اسم لفعل هذا الفعل والذي  
 يظهر عدم كفر من أنكروا مشروعة سجود التلاوة لأنه ليس معلوماً من الذين بالضرورة أي يعرفه  
 العام والخاص وإن كان مجعاً عليه كما ذكره الشريفي على الشيخ خليل اه (قوله لقارئ وسامع)  
 ولا فرق في القارئ أي الذي يسجد السامع لقراءة من أب يكون كافراً ولو جئنا معانداً لأنه  
 مكلف بالقراءة ولا يفتقر حرمته ذلك من رسم أو ملكاً أو جنياً وقرأ آية بين يدي مفسر ليس  
 له ولا يقال أنه لم يقصد التلاوة فلا يسجد لها لا تقول بل قصد تلاوتها لتقرير معناها لا القراءة  
 جنباً إلى بالغ وسكران وساه ونام ولا قراءة في حنارة أو بغياً للرعية ولا في غمور كوع لعدم  
 مشروعتها شرح مدرود والمراد بالمشروعة أن لا تكون محرمة ولا مكروهة لذاتها وإن تكون  
 مقصودة ويحرم بقوله مشروعة القراءة المحرمة والمكروهة فالأولى قراءة المسلم الجنب كما قاله  
 الشوري وقد يقال تحريمها للعارض وهو الجناية لذاتها الآن يقال لما كانت الجناية قائمة  
 بالقارئ كان تحريمها لذاتها والشيء كقراءة المصلي في غير القيام وخرج بقوله مقصودة قراءة  
 السكران والساهي ويشترط أن لا تكون آتية بدلائل القاطعة كما في شرح مدرود (قوله قصد  
 السامع) ويقال للمستمع (قوله قراءة) تنازعه قارئ وسامع (قوله لجميع آية السجدة) أي من  
 شخص واحد فله الشرطية أن تكون القراءة مشروعة مقصودة من شخص واحد  
 في غير صلاة الجسار لجميع الآيات وأن لا تكون بدلائل القاطعة عامة فإن كان مصلياً لا بد  
 أن لا يقصد بقراءته السجود في غير صبح الجمعة بالم تنزل فإن كان مأموماً شرط أن لا يسجد  
 إلا بسجود أمه وفي مدرود على التعرير ويشترط أن لا يقصد المصلي بقراءته السجود والاحرم  
 وبطلان الصلاة أي غير صبح الجمعة أمه وفلا وإن كانت غير آية السجدة عند صح وحسن مدرود  
 عدم المطلق بآية السجدة (قوله مشروعة) أي ولو من صبي مجرؤاً كل جنساً وأمر أو قول  
 بحضرة أجنبي لأن قراءتها مشروعة في الجله أو كل خطيباً أمكنه على منعه من غير كفة أو  
 أسفه ولم يطل الفصل ولا يجوز سجود سامعه لمفسه من الاعراض عن الخطية أي شأنه ذلك  
 فلا يرد أن يقال ما المانع من أن يسجد مع سجوده أو كان مصلياً بأن قرأ في قسام وسجد  
 للقراءة في السوق والجاهم والخلا وإن كانت مكروهة لأن أي الصكر اه تفارح ك قاله سم

لقارئ وسامع قصد السامع أم لا قراءة  
 لجميع آية السجدة مشروعة وتأكيد  
 للسامع بسجود القارئ

ولازد قراءة الركوع ونحوه حيث لا يطلب لها سجود مع أنها ركعة لأن نحو الركوع على ما طلب  
 فقد ركع خصوص ما رت القراءة بهذا الاعتبار غير مشروعة وانظر لقرأ الميت هل هو قراءة  
 التمام لا يسجد لها ولا يقرأ راج وعبارة عشرين على مر وقع السؤال في الدرس مما هو قرأ  
 الميت آية سجدة كرامة فهل يسجد السميع له أم لا قال ويمكن الجواب بأن الظاهر الأول لأن  
 كرامات الأولياء لا تقطع عنهم فلا مانع أن يقرأ الميت قراءة حسنة يلتزم بها في تسخير  
 لسماعه السجود وان لم يكن الميت مكلفاً أذهي من المميز كذلك فليس الميت كالساعي والجماد  
 ونحوهما وأما لو مسح نقرأ آية سجدة فنحن أن يقال أن كان المسيح الحاصل تسد ملهفة سجدة  
 السميع لقراءته أيها لأن المسوخ كما ذكر آدمي حقيقة وإن كان يسجد ذات فلأنه ما حيوان  
 كالذرة المعامة فهو فاقد للقيوم واما جاد وكل منهما لا يسجد لقراءته اه وتأكدها المستمع  
 أقوى من تأكدها السميع والسمتع هو من قصد السماع والسماع هو من يسمع سواء قصد  
 السماع أو لم يقصد فكل مستمع سامع من غير عكس قال مر والوجه في قارئ وسماع  
 واستمع لها قبل صلاة التوبة أنه يسجد ثم يصلها لأنه جلوس قصير بعد فلا تقوت به فإن أراد  
 الاقتصا على أحدهما فالسجود أفضل للاختلاف في وجوه قلت والظاهر أنه يأتي هنا ما مر  
 في التوبة من سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر أربع مرات إذا كان القارئ غير  
 متطهر اه رجائي (قوله) وهي أربع عشرة سجدة) وقد نظمها بعضهم فقال  
 فائدة في سور السجود \* نظمها كالدر في العقود  
 في الانشقاق سجدة الاسراء \* وسجدة التبر بل ثم اقرا  
 والردم التبر ثم النحل \* ومرم فبرقان ثم النحل  
 في الحج تسان وفي الاعراف \* وسجدة في فصلت توافي

وهي أربع عشرة سجدة سجدة الحج  
 وثلاث في النحل في النجم والانشقاق  
 واقرأ البقرة في الاعراف والردم  
 والنحل والاسراء ومرم والقرآن  
 والنحل ولم تنزل وحسب السجدة ومجالها  
 معروفة  
 قوله ويريدهم الثلاثة وزادهم اه من  
 هامش نسخة المؤلف

أي تكمل العدد واعلم ان ثم في النظم للترتيب الاخبارى فقط \* (تبه) \* ان قيل لم اخصت  
 هذه الأربع عشرة بالسجود عندها مع ذكر السجود والامر به صلى الله عليه وسلم في آيات آخر  
 كما تراهم وهل أتى قلنا ان تلك فيها مدح الساجدين سرى بها ودم غيرهم تلويعاً أو عكسه  
 فنسب لنا السجود حيث نزلت المدح نارة والسلامة من الدم أخرى وأما ما عداها فليس فيه  
 ذلك بل نحو أمره صلى الله عليه وسلم بمجترأ عن غيره وهذا لا يدخل لنا فيه فلم يطلب منا سجود  
 عنده فتأمله سراً وفيما يتضح لك ذلك وأما ما تولى الله آيات الله آباء اللب وهم يسجدون فهو ليس بما  
 نحن في شأنه لأنه مجزئ ذكر فضيلة لم آمن من أهل الكتاب حج أي فهو مدح لطائفة مخصوصة  
 ولا ممتنا في مدح عام لكس رد على الفرق المذكورة كالأطعمة والسجود واقرب فانه يسجد لها مع  
 أن فيها أمره صلى الله عليه وسلم فتأمل (قوله) سجدة الحج) الأولى عند قوله ان الله يفعل  
 ما يشاء الثانية عند قوله وافعلوا الخير لعلكم تفلحون وفي الاعراف آخرها والردم عند قوله  
 بالقدوة والاصل والنحل عند قوله ويقفون ما يؤمرون وقيل يستكبرون والاسراء عند قوله  
 ويريدهم خشوعاً ومرم عند قوله خروا يسجدوا ويكبا والقرآن عند قوله ويريدهم بهوراً والنحل  
 عند قوله وبالعرش العظيم والتم بل وسبحوا بحمدهم وهم لا يستكبرون وفصلت عند قوله  
 ان كنتم اياه عابدون والحج آخرها والانشقاق لا يسجدون وقيل آخرها وفي ص وأما ب ر قيل

ما تب اه عناني على التصريح بعبارة مد عليه ومحال السجدة معروفة ثم الاصح ان آخر  
آياتها في النعل يؤمرون وفي النعل العظيم وفي فصلت يسأمون وفي الانشقاق لا يسجدون اه  
والبقية لا خلاف فيها وانما خص أولا على صديق الحج لخلاف أبي حنيفة في النية وانما خصم  
المفصل على ما بعده مع انه مقدم عليه في القرآن للرد على الامام مالك القائل بأن المفصل لا سجدة  
فيه (قوله ليس منها سجدة ص) قراءة ص بالاسكان والفتح وبالكسر بالانوين وبه مع  
التسوين واذا كتبت في النصف تكتب حرفا واحدا وما في غيره فهم من يكتبها كذلك ومنهم  
من يكتبها باعتبار رسمها ثلاثة أحرف شرح الروض (قوله بل هي سجدة شكر) أي فينبوي  
بها سجود الشكر على نوبة داود عليه السلام لأن داود عليه السلام سجده شكر على قبول  
نوبته أي من خلاف الاولى الذي ارتكبه وهو اضماره وانزيره ان مات تزويج بزوجه لكن  
قول نوبة داود من النعم المستزعة فقل السجود لها مستثنى من تجدد النعمة وفيه نظر لأن  
القبول وسجدة ان لم يكن تأمل بلطف سم ولا تصح نية التلاوة وان تعلقت بها الماروي  
عن ابن عباس أنه قال ص ليست من عرائم السجود أي ليست من مؤكداه اه غرض ولو  
قرأها نحو حقني وسجدتها في الصلاة تخبر الشافعي المقتدي به بين المسارقة والانتظار فان تابعه  
بطلت صلاته لكن سجود الامام لها ولو اعتقاد انزل منزلة السهو فيسن للمقتدي بالسجود في  
آخر صلاته كما قاله ابن شرف وتحصل فضيلة الجماعة بكل منهما وانما طناه أفضل ولا ينافي أن  
العبادة اعتقاد المأموم لأن محله فيها لا يرى المأموم جنسه في الصلاة كما في مر وعبارة البضاوي  
في سورة ص عند قوله تعالى وظن داود انما حملته على ان يركبها بالذنب أو اختناه بالحكومة هل تنه  
بها فاستغفر به لذنبه وحزرا كما أي ساجدا على تسمية السجود ركوعا لانه مبدؤه أو غير السجود  
را كما كانه أحرم بركعتي الاستغفار وأب أي رجع الى الله بالتوبة وأقصى ما في هذه القصة  
الاشعار بأنه عليه السلام ودان يكون له ما لغيره وكان له أمثله فنه الله بهذه القصة فاستغفر  
وأب عنه وما روي أن يصبره وقع على امرأته فعتقها ووسى حتى تزوجها وولدت منه سليمان  
ان صرح فعليه خطب بخطوبته واستمر له من زوجته وكان ذلك معتادا فيما بينهم وقد وصى الانصار  
المهاجرين بهذا المعنى وما قيل انه أوصل أو نبأ الى الجهاد مرارا وأمر أن يسدتم للقتال حتى  
قتل فترو حيا فها هو افتراءه لذلك قال علي رضي الله عنه من حدث بسجدة داود عليه السلام  
على ما رويه القصاص جلده مائة وستين جلدة قال مر وانما خص داود بذلك مع وقوع ظهيرة  
لاكم وأترب وغيره لانه لم يحل عن غيره أنه لم يترك من الحزن والكاسحة حتى من  
دموعه والعش والقلق المرع ما تشبه فجوزي بأمر هذه الأمة معرق قدره وعافقره وانه انم  
عليه نعمة فتوجب دوام الشكر من العالم الى قيام الساعة اه وقوله لانه لم يحل عن غيره  
وأياها فانه لم يروع غيره أنه سجد لتوبته اه (قوله تسن في غير الصلاة) أي وتحرر فيها وتطل  
في الاصح وان انتم قصد الشكر قصد التلاوة كما هو طاه لانه اذا اجتمع المطل وغيره غلب  
المطل كما قاله الرجائي وقضية هذا أنه لو قصد التلاوة وحدها لا تطل صلاته وليس مراد افان  
قصد التلاوة انما يكون ماها للطلان حيث كان من السجدة المشروعة وهو هنا مشروعا  
وكل من قصد التلاوة والشكر لمطل فاه عش وشمل اطلاقه أي في قوله تسن في غير الصلاة

اي من منها سجدة ص بل هي سجدة شكر  
تسن في غير الصلاة ويسجد مصل  
لقراءته الامام وانما سجدة امامه

الطواف والحاقه بالصلاة انما هو في بعض أحكامها ويحمل الحرمه والبطان انما هو في حق العلم العائد فان كان ناسيا أو جاهلا فلا يصحده للسهو شرح م (قوله فان تخلف عن امامه) أي فاصدا عدم السجود بطلت بهوى الامام والافترغ الامام رأسه من السجود اه شوبري (قوله بطلت) أي ان لم يتو المصارقة (قوله ويكبر المصلي) الخ أي ويتولى سجود التلاوة فتمام غير تلفظ ولا تكبير لانه الصلاة لم تجلها وفرض المسئلة اذ اقر الا قصد السجود اما لو قرأ في الصلاة آية سجدة أو سورتها بقصد السجود في غير الم تنزل في صبح الجمعة بطلت صلاته على المعتقدان كان عالما بالتحريم أم أصبح الجمعة فلا يصح قصد الم للسجود (قوله تحريم) أي تكبير التحريم مع التنية فالاركان أربعة فان عدت الطمأنينة في السجود ركعا فحصة وان عدت القعود للسلام ركعا فهي ستة ومثل القعود الاضطجاع ان سجدها من اضطجاع كافي م وسكت الشارح عن التنية للسجود في التحريم لانها ركع معه (قوله وسجود) ويندب ان يقول فيه زيادة على الذكرو التسبيح الذي في سجود الصلاة اللهم اكتب لي بها عندك أجرا ووضعه بها عني وزدا واجعلها لي عندك ذخرا وقبيلها مني كما يقبلتم من عبدك داود قاله قل وظاهره أنه يقول ذلك في كل سجدة من سجدة التلاوة والذي يؤخذ من الرحاني ان هذا الدعاء خاص بسجدة ص وهو المناسب للظاهر وبعبارة قوله سجدة ص بعد أو باب ويس فيها مع ذكرها الم شروع في الصلاة اللهم اكتب الى آخره وأما غيره فاقول فيها في الصلاة خارج بها سجدة وجبى الذي خلقه الى آخره ولو بسجدة قصد الشكر والتلاوة لا يشترق قد قال م وانها موسعة بر سجدة محض التلاوة وسجدة الشكر اه (قوله وسلام) أي بعد جلوسه كما قاله م قال قل وسكت عن الجلوس قبل السلام ولعله لا يقول بوجوبه كابن حجر واعتد شطنا م وجوب أحد أمرين الجلوس أو الاضطجاع (قوله وشروطها كصلاة) فغير لغتها ما يعتري في سجود الصلاة كالتطاهرة والستر والاستقبال وترك نحو كلام ووضع الجبهة مكشوفة بتصامل على غير ما يشرط بحركته ووضع جرس من باطن الكفين والقدمين ومن الركبتين وغير ذلك وكذا دخول وقتها وهو في حق القارئ وسامعه اتمام آياتها ولا يجوز قبل اتمام حرفها أو سماع ذلك اتصافا اه خض (قوله وأن لا يطول فصل عرفاتها وبين قراءة الآية) فان طال لم يسجد وان كان معدووا بالتأخير لانها من زواجر القراءة ولا مدخل للقضاء فيها لتعلقها بسبب فارض كالصوف فان لم يطل أي بها وان كان محدثا تطهر عن قرب شرح م ويحمل عدم دخول القضا ما لم يكن السجود واجبا بان بدوه فقد قال سم لوندو سجود التلاوة وطال الفصل بين القراءة والسجود هل تقوت ويأثم أو يجب قضاؤه طهر على المور ووافق م عليه أنه يجب قضاؤه ونظيره ما لو درس صلاة الكسوف يجب قضاؤها اه اح وعارة قل أي تقوت بطلت الفصل عرفا ولو سهوا وجلا والاعراض ولا تقضى (قوله وتكرر تكرار الآية) سواء في المسئلة وتاريخها وسواء اتحد الجأس أو الركعة أو ولوله ان يسجد في كل مرة عقبا أو يؤخر السجود وحيت إذا اجد وقصد السجود عن الكل اجزا وكذا ان أطلق فان قصد بكل سجدة مرة تجاوزا أو رتب أو لا بشرط أن لا يطول الفصل بين المقصودة وسجودها قل وعبارته على التعريف فلو كرر الآية بسجدة لكل مرة عقبا فان أخر السجود

فان تخلف عن امامه أو سجده هودنه  
بطلت صلاته وصحبه المصلي  
تكرير نداء الهوي ورفع من السجدة  
بالرفع يدي الرفع من السجدة كقبر  
المصلي وأركان السجدة لغرض  
تكرير وسجود وسلام وشروطها كصلاة  
وان لا يطول فصل عرفاتها وبين  
قراءة الآية وتكرر بتكرار الآية



فإن لم طال فيه الفصل وسجد لغيره بعدد ان شاء وبكفيه سجدة واحدة عنه ان قصد  
 أو أطلق فإن قصد بعضه فأتبعه **(قوله له هجوم نعمة)** ظاهرة من حيث لا يحتسب فخرج  
 بالهجوم النعمة المسقرة كالعائفة والاسلام والحق عن الناس فلا سجود لها وبالظاهرة وهي  
 ما لها وقع ما لا وقع له كدرهم ومائة من النخيل فيها كرم بعد الثمار فالمراد بهجوم النعمة  
 وجودها في وقت لم يبق وجودها فيه وان كان متوقفا لها سواء كانت النعمة له أو لوالده  
 أو لأهله أو لصديقه أو لمن يرمي النفع به كماله أو لعموم المسلمين كالطمر عند القمح لأن حذف  
 المعمول يؤذن بالعموم بخلاف ما إذا كانت خاصة بمثل أخيه عنه فلا يسجد له ولو تفسيرا  
 الظاهرة بما لها وقع أو لم يمتأله خض حيث قال وقد في المجموع نقلا عن الأصحاب بكونهما  
 ظاهرين ليجزى الباطنين كل عرفة وسرهما سوى لا يسجد لهما وهو ضعف تابع فيه شرح  
 المنهج واعتمد الحلي في حاشيته السجود لهما لانهما من أجل السلم وذكر أن المراد بالظاهرتين  
 أن يكون لهما وقع لا مقابل الباطنين فافهم **(قوله أو اندفاع نعمة)** معطوف على مدخول  
 هجوم فلا بد من الهجوم فيها أيضا كما يقتضيه كلام النعمة وشرح البهجة وعبارة عبد البر  
 قوله أو اندفاع نعمة عما وعن عموم المسلمين سواء كان متوقفا أم لا لأن حذف المتعلق يؤذن  
 بالعموم واقتضوا جمعت هذه المقتضيات لشخص واحد في أن واحد فهل يكفيه سجدة واحدة  
 أو يعتد بتعدد ما به نظر والأقرب الاكتفاء بسجدة واحدة لحصول أصل السنة وأما كمالها  
 فلا يحصل إلا بالتعدد فليراجع بابي ١٥ اطفئ **(قوله أو رؤية مبتلى)** أو بخاص أي وإن كان  
 الرائي كذلك نعم ان اتخذ نوعا وصفه بمحلا لم يسجد أحدهما رؤية الآخر والمراد بالرؤية ولو  
 من قبله وإن لم يمتدحه معاه عرفا كما يشهد إطلاقهم والمراد بالرؤية أيضا ما شمل العلم به ليدخل  
 الاعي إذا سمع صوته ومن في طرفة مثلا وشمل المبتلى ولو غرد أي قال الرائي وانما يسجد للعلم  
 بمبتلى بغير بلائه أو بمثل بلائه أعظم ان كان للمعاذفة من بلائه فان كان لغيره ما حصل من حذ  
 سجدته وإن كان مثل بلائه وقيد سم ندب سجود الفاسق لمثلها إذا أراد جرحه لا المعافاة  
 من بلائه لأنه ليس كذلك قال عمدة ولو جمعت النعمة عند رؤية المبتلى والصالحى كفاه سجود  
 واحد كظنهم من سجود التلاوة والمعتد خلافه قال مد في حاشية التبرير والمعتد أنه يكفي  
 سجود واحد إذا تعددت الأسباب **(قوله أو فاسق)** ومنه الكافر ولا يشترط في المعصية  
 أن تكون كبيرة فالناسق ليس يقيد بل مثله الصالحى وإن لم يكن فاسقا كتركيب الصغيرة من غير  
 اصرارها للمعصية استحباب السجود مطلقا سواء أعلن شقه أم لا فاق لم ينقض كما قاله  
 الرمادى **(قوله ونظرها)** أي السجدة ان لم يصف ضرره أي أن من شها وما لا وعرضا والا  
 أخذنا هو قصد التمييز له لعله يوجب فان لم يتماهر بمعصيته فلا سجود لرؤيته **(قوله لا لمبتلى)**  
 ثلاثا تذيى بالاطهار نعم ان كان غير معذور بقطع في سرقة أو مجاول في زنا لم يعلم سره  
 أظهرها ولا يفسرها **(قوله وهي سجدة التلاوة)** وفوت بطول الفصل والاعراض  
 ولو لم يصره ولا تقضى ان قامت ولو من ضرورة وتكرر بذكر السب ولو من شخص واحد  
 كعاص فيسجد كل راء وله جميع أسباب في سجدة واحدة لتلاوة وشكر في سجدة واحدة ولا يصح  
 وفارق الطهارة لانها مبنية على التداخل قاله قبل والحلي وبسن أن يقول بعدها الحمد لله

وسجدة الشكر لا تدخل صلاة وتسب  
 لهجوم نعمة أو اندفاع نعمة أو رؤية  
 مبتلى أو فاسق معلن ويظهرها للفاسق  
 ان لم يصف ضرره للمبتلى ثلاثا تذيى  
 وهي سجدة التلاوة

الذي عافاني مما سئل به وفضلني على كثير من خلقه تفصيلا قال النووي ونبغي أن يكون سرا  
وقد ورد أنه إذا قال ذلك عافا ما عفاه من ذلك البلاء طول عمره كما قاله ابن حجر وقد كان السلف  
يفرحون بالمصابي نظرا إلى ثوابها فيغني العبد أن يفرح بل مرض كما يفرح بالصفة ويشكر الله  
تعالى في أيام البلاء ويأثم الرخاء فحاشى الله لعبد أمر الاوكالات له الخيرة فيه والشكر قبل التهم  
المرسودة لأنه يحفظها وصد التهم المقودة لقوله تعالى لنن شكرتم لازيدنكم وأوحى الله إلى  
بعض أنبيائه أنزلت بعبدى بلاق فدعا إلى فاطمته بالأجابه فشكاني فقالت عبيدى كيف أرحمك  
من شئ به أرحمك ولذا قيل

وإذا ألبست بعسرة فاصبر لها • صرا الكرام فإن ذلك أحزم  
لا تشكون إلى العباد قاتما • تشكوا الرحيم إلى الذي لا يرحم

(قوله ولمسافر فعلهما) أى ماشيا أو راكبا (قوله بسجدة) أى وبركوع (قوله من غير  
سبب) أى من الأسباب المذكورة وغيرها وهى سجدة التلاوة والشكر والصلاة والسهو (قوله  
سرم) أى ولو كانت السجدة بعد الصلاة ومن السجدة ركوع عن مفرد ونحوه فيصير الترتيب  
به اه اج (قوله من السجود الخ) هل مثله ما يقع لبعضهم من الانحناء إلى حد الركوع  
أو ما زاد عليه بحيث يقرب إلى السجود أو لانه قتل أو ليعده أنه مثله اه عن سحره واما  
تقبيل أعتاب المشايخ فخطب لأبأس به اه (قوله أو قصد لله تعالى) أى لأنها سجدة من غير  
سبب (قوله ما يقتضى الكفر) أى إذا قصد تعظيمه فكيف الله تعالى اه قل والله أعلم

### • (فصل في شروط الصلاة) •

أى شروط أداها لأن الشروط على قسمين الأول شروط وجوب وهى الاربعة السابقة فى قوله  
وشرائط وجوب الصلاة الاسلام والبلوغ والعقل والخلو من الحيض والنفس والاضيق شروط  
أداء وهى شروط صحة المباشرة وكان الاولى أن يعبر بها عن المصنف وهو الشرائط لأن  
الشرائط طبع شريطة الآن يقال انه أشار به إلى أنه مراد المصنف اه عن على الفزى (قوله  
وأركانها ومنها) اعترض بأن المصنف سيترجم كلاهما ما ينصل مستقل فهذا الفصل خاص  
بالشروط فكان الاولى الاقتصاد عليها والمراد بالصلاة هنا مطلق الصلاة أعني من أن تكون فرسا  
او غفلا عكس ما سبق فى قوله فصل وشرائط وجوب الصلاة الخ فإن المراد بها هناك السلوات  
الحسرة وتقدمه تنطير فى قوله والذى يوجب الغسل وقوله بعد ذلك وفرائض الغسل فإن المراد  
بالغسل الأول الواجب فقط والثانى ما هو أعني (قوله بأن الشرط الخ) ويقال الشرط ما قارن  
كل معتبر سواء كان ظهرا أو سترافا ثم ما يقتضى أن للركوع وغيره والركن ما اعتبرت فيها الابهة الوجه  
كالقيام والركوع وغيرهما قال ابن الرقعة وهذا يجرى توجهه للقله فى كونه شرطا لأنه إنما  
يعتبر فى القيام والقعود مع أن المشهور أنه شرط ويحاج بان التوجه إليها حاصل فى غيرهما أيضا  
عرفا إذ يقال على المصلي حيث ذاه متوجه إليها لا يصر ف عناهم أن التوجه إليها يعنى البدن  
حقبة أيضا وذلك كاف اه مدعى التحرير (قوله هو الذى تقدم على الصلاة) المراد بالتقدم  
عدم التأخر والا فالشرط المقارنة حتى لو وجد الشرط ثلاثا قارنا بالاول التكبير كفى (قوله فخرج

ولمسافر فعلهما كقوله وليس مع سجدة  
الشكر كفى المجموع الصدقة ولو  
تقرب إلى الله بسجدة من غير سبب حرم  
وعما يجرى ما يقوله كثير من الجبهة من  
السجود بين يدي المشايخ ولو إلى القبلة  
أو قصد لله تعالى وفى بعض صوره  
ما يقتضى الكفر عافا ما عافاه الله تعالى من  
ذلك

{فصل في شروط الصلاة}  
{وأركانها ومنها}

والسنن وبعض وهى التى تجزى بسجود  
السهو وهيات وهى التى لا تجزى  
الركن كالشرط فى أنه لا بد منه  
ويجازه بأن الشرط هو الذى يتقدم  
على الصلاة ويجب استمرارها كالظهور  
والستر والركن ما تستقل عليه الصلاة  
كالركوع والسجود فخرج

بتعريف الشرط (الخ) أى التعريف الذى تضمنه الترفيقين الشرط والركن (قوله الترتيب)  
 لأنها من قبيل الموانع (قوله فليست بشرط) أى بناء على أن الشرط بشرطه أى يكون  
 أمراً وجودياً وهو الصحيح بخلاف المانع اذ هو من قبيل الاعداد (قوله بل بسبب) صوابه بل  
 متعلقاتها وهى المضاف اليه كالكلام ونحوه فالمراد بالمتعلقات المعمولات بسببها فأن ترك  
 الكلام ونحوه ليس هو المبطّل بل المبطّل الكلام ونحوه (قوله وقبل أنها شرط) أى يجوز أن  
 يراد بالشرط ما يتوقف الشيء عليه وجوداً أو عدماً (قوله ويشهد الخ) فيه أنه قد عني ببعض  
 المتجاسات وعن وقوعها عليه إذا أزالها ساقاً وعن كشف عورة سترها لا ونحو ذلك مع أن  
 الطهارة والسترين الشرط اتفاقاً قل (قوله ناسياً) استناد التمسك الى الكلام فجوز أن  
 ناسياً صفة للمستكمل للكلام وكان الاظهر أن يقول أن الكلام مع التمسك (قوله ولو  
 كان تركه من الشرط لضر) فيه نظر فإن الذى من الشرط ترك الكلام ليس بعد الإزالة المنع  
 هو الكلام اليسر عدا (هـ) مد (قوله والشرط كحاشية) الحاشية صفة تصح على فاشية أن  
 تصح بالادراك فهى غير الحاشية فصحة تشبيه الشرط بها لأن كل خارج عن المباحة (د  
 قوله ككشعره) أى الذى يترتب به كشعر الحية فخرج شعرو العانة والابط (قوله جمع  
 شرط) صوابه جمع شرط بمعنى خصلة مشروطة لأن شرطاً جمعه شروط عمل بقول الخلاصة  
 وبقول فعل نحو كبد هـ أى أن قال كذا لا يطرد فى فعل اسم أطلق القاء لأن جمعه شرائط  
 فمثل لأن شرائط جمع شرط لأن فعله تصح على فعال ككسر وكرا (قوله لغة العلامة)  
 ويطلق لغة أى ضاعى تعليق أمر بأمر كل منهما فى المستقبل أى يقع كل منهما فى المستقبل فقد  
 علق الشارع هنا صحة الصلاة على وجود شرائطها فإفكائه بقول إذا وجدت الشرط صحّت  
 الصلاة كالوعلق الإنسان إطلاق زوجته على دخول الدار ويعبر عنه أيضاً بالام الشئ والتمامه  
 والالزم من جهة الشارط والالتزام من جهة الشرط عليه فالشارع ألزم المكلف إذا أراد  
 الدخول فى الصلاة أن يكون متطهر الخ (قوله ما يلزم من عدمه الخ) أى خارج عن المباحة  
 يلزم من عدمه العدم الخ فلا يقال أن هذا التعريف يشمل الركن فخرج بالقصد الأول المانع  
 فانه لا يلزم من عدمه شئ والثانى السبب فانه يلزم من وجوده الوجود وبالثالث أى قولنا  
 لانه اقتران الشرط بالسبب كوجود الحول الذى هو شرط لوجوب الركعة مع الصاب الذى هو  
 سبب الوجوب أو بالمانع كالذين على القول بأنه مانع لوجوبها للزوم الوجود فى الأول والعدم  
 فى الثانى لكن لوجود السبب والمانع لاندات الشرط وهذا التعريف للشرط من حيث هو  
 وأما شرط الصلاة فهو ما يتوقف عليه صحتها من الطهارة الى أحكامه المصنف (هـ  
 قوله لانه) راجع للثلاثة فلا يرد على الأول فاقد الطهارة ولا على الثانى ما إذا ضاق الوقت  
 ولا على الثالث المانع كحصول الخساسة كما فى قل (قوله والمعتبر من الشرط) يتأمل ما فيه فانه  
 يقتضى أن غير الجنس من الشرط لا يعتبر للصحة والجواب أن من يأتى أى والمعتبر للصحة الصلاة  
 الذى هو الشرط جنس الخ والحصر صافى أو العدد لا مفهوم له فلا ينافى أن هناك غير الجنس  
 (د قوله قبل الدخول فيها) أى مع استمرارها فيها كما مر واعتباراً للقلية لتحقيق المقارنة  
 فلما مكنت المقارنة كفت كسرة التفت عليه مقابلة لأول التسمية لانه يبين بتمامه دخوله فى

بتعريف الشرط الترتيب كترك الكلام  
 فليست بشرط كما صوبه فى المجموع  
 بل بسبب الصلاة كقطع النية وقبل  
 أنها شرط كما قاله القرأى ويشهد للأول  
 أن الكلام ليس بناسياً لا يضر ولو كان  
 تركه من الشرط لضر \* (فائدة) \*  
 قد شبهت الصلاة بالإنسان فالركن  
 كركبه والشرط كحاشية والبعض  
 ككشعره والهشمة كشعره وقد  
 بدأ بالقسم الأول فقال (وشرائط  
 الصلاة) جمع شرط والشرط يسكون  
 الراجعة للعلامة ومنه أشرط الساعة  
 أى علاماتها واصطلاحاً ما يلزم من  
 عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود  
 ولا عدم لذاته والمانع لغة الحائل  
 واصطلاحاً ما يلزم من وجوده العدم  
 ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته  
 كالكلام فيها عدا والمعتبر من الشرط  
 لصحة الصلاة (قبل الدخول فيها) أى  
 قبل التلبس بها (جنس) (الأول طهارة  
 الأعضاء من الحدث) الأصغر وغيره  
 فالويلكن متطهراً عند أحرامه مع  
 القدرة على الطهارة لم تنفعه صلواته  
 وأن أحرم متطهراً

الصلاة من أولها ولو قاربتها نجاسة وأزيلت قبل تمامها لم تصح خلافا لما ذكره بعض المتسوين  
 إلى العلم قل والحاصل أن المراد بقوله قبل الدخول فيها أن لا تؤثر من الدخول أعظم من أن  
 تقدم أو تقارن بحيث لا يقع جزء من الصلاة من غير الشروط (قوله) فإن سبقه الحدث (التقيد  
 بالسبق المترجى القول القديم القائل بأنه لا تبطل صلاته بل يشتهر عن قرب وبني على صلاته  
 لعدمه وإن كان حديثه أكبر فلو قد وجد الحدث بطلت قطعا وقوله ويبنى على صلاته وعليه يقول  
 يجب عليه أن يرجع إلى الموضع الذي كان يصلي فيه أو يجب عليه أن يصلي موضع الوضوء أو لا  
 قال بعضهم يجب عليه الصلاة موضع الوضوء ما لم يكن أماما لانه انما اغتفر له ذلك للضرورة  
 ومحل كونه يبنى ما لم يتكلم ولعل فينية الوضوء أن ينوي بقله (قوله) بطلت صلاته أي ولو  
 فاقد الطهورين تسبطل صلاته انما سبقه الحدث كما هو ظاهر كلام الاصحاب خلافا للاسوى اج  
 (قوله) أي تبطل (وهل يجب القضاء فوراً أو على التراخي قياس من نام قبل الوقت واستغرق  
 نومه الوقت عدم وجوب التوربة وقد يفرق بينهما (قوله) عمالاته وقيل على الوضوء ولو قال على  
 الطهر لكان أعظم (قوله) والطاهر عدم الأثابة) أي من حيث القرآن كما يشهر به أول العبارة فلا  
 ينافي أنه يناب من حيث كونه ذكراً اه قل وقد يقال محل حمل القراءة من الجنب على الذكر  
 اذا حمل جنته وفرض المسئلة هنا في النامي فهو قاصد القرآن وقد يقال قصد القرآن مع  
 الجنابة لا غلظ لعدم مناسبه فتنب على الذكر وهو الذي الخط عليه كاد ع ش على م (قوله  
 معنى) أي معنى وجودي فليس المراد بالامر الاتصاري الامر العمدي الذي يقدره العقل بل  
 أمر وجودي يدركه العقل بالحس (قوله) منزلة المحسوس بل قيل ان أهل البصائر شاهد  
 طلة قل (قوله) تنعيطه المراد به التبعض في أجزاء العضو فيكون غيباً بعده (قوله)  
 وطهارة (الحس) أي والطهارة من الحس فالمناسب أن يقول ومن الحس عطفاً على الحدث  
 ويكون المراد بالاعضاء أجزاء البدن أعظم من أن تكون أعضاءً أولاً وحمل الشارح على  
 ما صنعته قصد التعميم في الحس بكونه في ثوبه أو بدنه أو مكانه لكن يلزم عليه التكرار لانه  
 ساقى طهارة الثوب والمكان بقوله بلباس طاهر والوقوف على مكان طاهر فلا وجه لما صنعته  
 فالأولى ابتداء الترتيل على ظاهره كما تقرر شيخنا (قوله) حتى داخل أثمه) بالجر عطفاً على بدنه على  
 أن حتى عاطفة أو هو مجرور به على أنها ظرف جراه م وفيه نظر لان حتى الحاشية تكون  
 بمعنى إلى كقوله تعالى حتى طلع النجور وهو لا يظهر هنا (قوله) أو مكانه) ساقى في كلام  
 المصنف وقال قل ذكر الثوب والمكان هنا مستدرك (قوله) وبالباب فطهر) أي على  
 القول بأن ثمنائها الطهارة عن الجس وانما يتبع الاستدلال به الطهارة في البدن بطريق القياس  
 (قوله) بدليل الخ) لا يخفى أن هذا الدليل هو صورة المسئلة فيه مصادرة لأنه أخذ بعض  
 الدعوى في الدليل ولو قال بدليل أنها تزال عن الشهاد اذا كتبت من غير دم الشهادة كما  
 تقدم لكان أولى وقد يجب أن استدلال على وجوب غسل داخل القم والاف في حجب غسل  
 داخل العين فلا مصادرة تأمل اه م وفيه أن وجوب غسل العين من جملة ما دل على أنه مثل  
 داخل الأتف (قوله) من يريد الصلاة وكذلك من صلى بالفعل بالأولى فقوله في من يريد  
 الصلاة ليس قيدا (قوله) لما اعلمه) ويبقى أن محل ذلك حيث كانت تنعم من جهة الصلاة

فإن سبقه الحدث غير الدائم بطلت  
 صلاته لبطان طهارته وأوصلي ناسيا  
 للحدث أي ينسب على قصدته لا على فعله  
 الا القراءة ونحوها مما لا يتوقف على  
 الوضوء فإنه يناب على فعله أيضا قال  
 ابن عبد السلام وفي آثابه على القراءة  
 اذا كان جنبا انظر اه والطاهر  
 عدم الأثابة والحدث لغة هو الشيء  
 الحادث واصطلاحاً امر اعتباري  
 يتوهم بالاعضاء تنعم من جهة الصلاة  
 حيث لا امر شخص وهو كما قال ابن الرفعة  
 معنى ينزل منزلة المحسوس ولذلك يقال  
 تنعيطه وارفعاه عن ككل عضو  
 (و) طهارة (الحس) الذي لا يعنى عنه  
 في ثوبه أو بدنه حتى داخل أثمه وفيه  
 أو عينه أو أذنه أو مكانه الذي يصلي فيه  
 فلا تصح صلاته مع شيء من ذلك ولو مع  
 جهله بوجوده أو بكونه مبطلا لقوله  
 تعالى وبالباب فطهر وانما جعل داخل  
 الأتف والقم ها كطاهرهما بخلاف  
 غسل الجنابة لفظاً امر التجاسة بدليل  
 أنه لو وقعت نجاسة في عينه وجب  
 غسلها ولا يجب غسلها في الطهارة فلو  
 أو ككل متنجس تصح صلاته ما لم يغسل  
 ثوبه ولو أن ينافي ثوب من يريد الصلاة  
 نجاسة لا يعلم جهلها لما اعلمه لان الامر  
 بالعرف

عنده وعندك والافلاجل وان كونه صلى مع علم بذلك لعدم اعتقاده البطلان معه ع ش  
 على م ك لورنا سمال كيا يصلى وعلى بدنه أو ثوبه غاطه فانه يلزمنا اعلامه بخلاف ما لورنا  
 وروث ما كل لحمة فلا يلزمنا اعلامه بذلك (قوله لا يتوقف على العسلان) أى عسلان  
 الشخص المأمور وهذا جواب عما يقال ان الذى على ثوبه نجاسة يحتل أنه لم يعلمها فلا يكون  
 عاصيا يستند فاجاب بان الامر بالمعروف لا يتوقف على هذا الاحتمال (قوله كالأمر باماميا)  
 ومنه يجنون بالاولى (قوله واستثنى من المكان الخ) مثل المكان القربى فيعني عنه  
 بالشروط المعينة في المكان وصاروا شرح م ويستثنى من المكان ما لو اتسرت ذوق الطيور  
 فانه يعني عنه في الارض وكذلك القربى فيما يظهر لشفقة الاحتراز عنه وان لم يكن مسجدا  
 فيما يظهر بشرط أن لا يعتمد المسمى عليه كقائد العقوب ذلك في المطلب قال الزركشى وهو قيد  
 متعين وأن لا يكون ربطا أو بطل مستلزم كما افاده الورد الدرجة الله ومع ذلك لا يكتفى بغير غير  
 محله اه بالرف وظاهر كلامهم أنه لا يعني عنه مع الربطية ولو لم يجد معدلا عنه ولا طرعا  
 غيره كالمساة في مطهرة المسجد ونقل عن ابن عبد الحلق العقوف وهو قريب للمسقة ع ش  
 والحاصل أنه يعني عن ذوق الطيور بشرط ثلاثة أن لا يعتمد اساسه وأن لا تكون وطوبى  
 من أحد الطرفين وأن يشق الاحتراز عنه وأما عمومه المحل فليس بشرط كما صرح به الحلبي على  
 المنهج والمراد بعمومه عند من شرطه مشقة الاحتراز عنه اه (قوله للمسقة) وأشار بذلك  
 الى ان ذلك هو المراد بالعموم في قول بعضهم شرط العقوف م البلوى به فقد قال م في فتاويه  
 المراد بعموم البلوى كونه في ذلك المحل المقصود عادة بحيث لو كفتناه العدول عنه الى غيره لآتى  
 الى الخارج اه اج (قوله بما اذا لم يعتمد المسمى عليه) صوره بعضهم بأن يصلى من غير شعور  
 به ثم يراه في بعض الصلاة وصوره بعضهم بما اذا صلى في خلعة أو لبس وصوره م في الفتاوى  
 بالمسمى كيف اتفق فان قلت ان أريد المسمى خارج الصلاة فهو حال الخفاف من الجانبين فلا  
 ينحس وليس الكلام فيه وان أريد المسمى في الصلاة فليس فيها مسمى وقوله حال الخفاف الخ  
 هذا ليس بلازم اذ يمكن أن يكون محل الموضوع مرساقت لعل المراد بالمسمى وضع الرجل كما  
 ذكره شيخنا م و اج ونقل عن ابن عبد الحلق أنه يعني عن ذوق الطيور الواقع في غير  
 المساق اذا ذاب واضلعت عينه فمسا على طين الشارع المتجسس لكن بشرط أن لا يعتمد  
 المسمى على شئ من عين النجاسة القاهرة قال ع ش وهو الاقرب لمشقة الاحتراز عن ذلك

وقيل معنى عمومه أن لا يكون هناك محل حال يمكن الوصول اليه من غير مشقة بأن لم  
 يكن هناك محل حال أصلا وهناك محل حال يمكن الوصول اليه مشقة (قوله تنبيه الخ) ذكر  
 فيه موعنا متعلقة بهذا الشرط (قوله أكثر) بأن كان النقص أقل أو مساويا (قوله)  
 من ذلك ومن الخ) بيان للامرين واسم الاشارة راجع لاجرة ثوب طابصلى فيه لو اكراه (قوله)  
 من ذلك) أى يعتبر أكثر الامرين الذين هما أجرة الثوب ونحو الماء الخ قوله ومن غنى  
 الخ كله أمر واحد يعني كلام الاسنوى أنه ينظر بين أجرة الثوب ونحو الماء الذى يستتر به  
 لفصل النجاسة مع أجرة الغاسل و ينظر أهما أكثر ثوبا خذوه ويقابل منه وبين نقص قيمة  
 الثوب بما قطع فلا كان نقص قيمة الثوب بنجسة وأجرة الثوب ثلاثة ونحو الماء مع أجرة الغاسل

لا يتوقف على العسلان فانه ابن عبد  
 السلام كالورنا بتامبارنى بصبية فانه  
 يجب علينا منعهما وان لم يكن عسلان  
 واستثنى من المكان ما لو كفتناه  
 الطيور فانما في عنه المشقة في الاحتراز  
 عنه وقيل في المطلب العقوب بما اذا لم  
 يعتمد المسمى عليه قال الزركشى وهو  
 قبيح متعين وزاد غيره أن لا يكون ربطا  
 أو بطل مستلزم (تنبيه) اه لو نقص ثوب  
 جالبا ليعني عنه ولا يعتمد بفساده به وجب  
 قطع موضعها ان لم تنقص قيمتها المقطع  
 أكثر من أجرة ثوب يصلى فيه لو اكراه  
 هذا ما قاله الشنقات بها للمعنى وقال  
 الاسنوى يعتبر أكثر الامرين من  
 ذلك ومن غنى الماء واشتراه

مع أجرة غسله عند الحاجة لأن كلا  
منهما لو اقرت وجب قصصه انتهى  
وهذا هو الظاهر وقيد الشيخان أيضا  
وجوب القطع بمحصل ستر العورة  
بالظاهر قال الزركشي ولم يذكر المتولى  
والظاهر أنه ليس بقيد يصحى ان من  
وجد ما يستره بعض العورة لمسه ذلك  
وهو الصحيح اهـ وهذا هو الظاهر ولو  
اشتبه عليه طاهر ونفس من فوبن أو  
يشتبه اجتنبهما الصلاة وصلى فمأثنته  
الطاهر من الثوبين أو اللينين فاذا صلى  
بالاجتهاد ثم حضرت صلاة أخرى لم  
يجب تجديد الاجتهاد فان قيل ان ذلك  
يشكل بالاجتهاد في الماء فإنه يجتهد فيها  
لكل فرض أحجب بأن يشاء الثوب  
أو المكان كقضاء الطهارة فلا يجتهد  
فتغير عليه عمل بالاجتهاد الثاني فصل  
في الآخر من غير عادة كالأجيب عادة  
الاولى اذ لا يلزم من ذلك تقص اجتهاد  
باجتهاد بخلاف المياه ولو غسل أحد  
الثوبين بالاجتهاد صحص الصلاة فيها  
ولو جهم عليه ولو اجتهد في الثوبين  
أو اللينين فلم يظهر له شيء صلى عاريا أو  
في أحد اللينين لمرة الوقت وأعاد  
لتقصير بعدم ادراك العلامة ولان  
معنى ثوبين بالي الأولى ومكانا في الثانية  
طاهر يقين ولو اشتبه عليه يدان يريد  
الاقتداء بأحدهما اجتهد فيما وعمل  
باجتهاده فان صلى خفي واحدا ثم تقصير  
خفيه إلى الآخر صلى خفيه ولا يبعد  
الاولى كما لو صلى باجتهاد إلى القبلة ثم  
تغير ظنه إلى جهة أخرى فان قصر صلى  
منفردا ولو نجس بعض ثوب أو بدن أو  
مكان شقيق وجب غسل ذلك البعض وجب  
غسل كله تصح الصلاة فيه فان كان  
المكان واسعا لم يجب عليه الاجتهاد فيه

أربعة فأن الاسنوي يقابل بين نقص التقصير بين من الماسع أجرة الغاسل أى في هذه الحالة  
لا يجب القطع لأن نقص القصة زاد على أكثر الأمرين كما تقرر شيخنا وإن قصصت عن أكثر  
الأمرين أو ساوى وجب القطع (قوله مع أجرة غسله) أى الثوب (قوله عند الحاجة) أى  
بأن احتج في غسله إلى المسالفة كتب بأن كانت الحاجة عينية بخلاف ما إذا كانت حكمية فانها  
لا أجرة للغسل حيث قد فلا حاجة لأجرة الغسل (قوله ولو اشتبه الخ) ذكر الشارح من هنا  
إلى الشرط الثاني ستفروع الأول مسئلة الانتباه الثاني في كيفية تطهيره ونجس الثالث  
أنه يمنع صلاة طاهر على متصل بنجس الرابع تفصيل الوصل الخامس في النجس من غسل  
الاستنجار وما عسر الاحتراز عنه الخ السادس لو صلى بنجس لا يعلو الخ (قوله أو يبين) أى  
ضيق عرفا كما سيذكره والألفه الصلاة في الواسع منهما من غير اجتهاد إلى أن يبقى قدرا من النجس  
قل وقد يقال مراد الشارح أن يتطاهر أو يتامسح كله كما هو ظاهر كلامه فلا فرق بين  
الواسع والضيق (قوله فإنه يجتهد فيها) أى المساء لكل فرض أى حيث احتضن طهره والذي  
فعله بالاجتهاد أما إذا بقي طهره ولو شعره فلا اجتهاد كما يعلم من الجواب اهـ مد (قوله كقضاء  
الطهارة) أى بالاجتهاد فيها واشتبه أحداهما من يتأخر ولم تنقص طهارته أى يستفيق بذلك عن  
تجديد الاجتهاد وحسنة فالمسلتان مستويان لأنه لا يجتهد ما بقيت طهارته وما بقي في أحد  
الثوبين أو المكانين فاذا انتقل من أحد الثوبين أو المكانين إلى غيرهما اجتهد كما به إذا  
استقضت طهارته اجتهاد فلا يراد السؤال تأمل (قوله فلا واجتهاد الخ) مفهوم قوله لم يجب تجديد  
الاجتهاد (قوله بالاجتهاد) خروج ما لو جهم وغسل أحدهما فليس بالجمع بينهما لأن الواجب  
عليه الاجتهاد ولم يفعله عس على مـ (قوله من غير عادة) أى الصلاة في الثاني (قوله  
اذ لا يلزم من ذلك تقص اجتهاد باجتهاد) علة لقوله كالأجيب عادة الاولى وجهه ان آثار الاول  
من الصلاة محكوم بصحتها من غير عادة فلم يبق شيء يحمله فذلك عمل بالثاني بخلاف المياه إذا  
تغير اجتهاده لا يعمل بالثاني بل تلف المايين ويتم ولا يبعد وأعمال يعمل بالثاني لانه ان غسل  
ما أصابه الاول بماء الثاني فقد تقص الاجتهاد الاول أى آثاره الباقية بالاجتهاد الثاني وهما  
طمان متساويان فيكون تحكما وان لم يقص ما أصابه الاول بماء الثاني لزم أن يصلى بالنجاسة  
فذلك قلنا لم يعمل بالثاني ومحملة اذ لم يعمل ما أصابه الاول بماء طاهر يقين والافعل بالثاني  
حيث قلنا لم يقص الاجتهاد الاول بالاجتهاد الثاني بل يقص بماء طاهر يقين (قوله بخلاف  
المياه) أى فإنه فيها لا يعمل بالثاني أى ولا بالاول بل يتم بعد تلف (قوله لتقصير بعدم ادراك  
العلامة الخ) يؤخذ منه وجوب التقصير ولو اوجبه صرح الشارح في الصوم وخرج أيضا اذ لم  
يروا الهلال فافطر واثم تبين أنه من رمضان وعلاؤه يتصبر به بعدم الرؤية عس على مـ  
والتعليل بالتقصير في الموضعين مشكل بلذهب مافي وسعهم تأمل (قوله بدنان) أى نجس  
أحدهما كافى مـ (قوله ولا يبعد الاول) أى ولا الثانية (قوله ولو نجس) هو رفع  
الجم وضهما وكسرها وأنت خبير بأن محل هذا باب النجاسة فذكره هنا استطرادى وكذا قوله  
ولو غسل بعض نجس الخ (قوله تصح الصلاة فيه) أى أوجعه لبشمل البدن والمعتقدان  
الواسع ما زاد على قدر بدن المصلى والصيق ما كان بقدر بدنه (قوله لم يجب عليه) لكن يسن

مـ (قوله فله أن يصلي فيه) أي إلى أن يتيق قدر النجاسة كافي الروض (قوله والاحسن  
 في ضبط ذلك) أي المذكور من الواسع والضييق فأن دفع ذلك ما يقال الأول أن يقول في  
 ضبطهما والمراد بالعرف عرف جله الشرع (قوله بمجاورة) وهو جزء مما غسله أولاً (قوله)  
 طهره (أي حيث غسله بالسب في غير أناه) أما غسله بالسب في الأنا فلا يطهره إلا بغسله دفعة  
 واحدة لأنه إذا وضع بيضه وصب عليه الماء صار مافوق الماء وهو مجاور المقبول وأراد على ماء  
 قليل فينجسه زى ويؤخذ من قعله أنه لو صب الماء على موضع من الثوب مررتع عن الأنا  
 واتخذ رضه الماسحتي اجتمع في الأنا ولم يصل الماء إلى ما فوق المقبول من الثوب طهره فصل  
 ذلك سمع عن الشارح ع ش على مـ (قوله والافتقار للمجاورة) يطهره والمجاورة نجس وهو الجزء  
 الأخير مما غسله أولاً ومجمله إذا كانت النجاسة محققة فلو تنجس بعض الثوب واشتبه فضل  
 نفسه ثم باقية طهره وإن لم يغسل المجاور لعدم تحقق نجاسة البعض الذي غسل أولاً أي حتى  
 يسري إلى المجاور مما غسل أولاً ع ش على مـ بزيادة (قوله فهو قايض) كشديد أو نحوها  
 شرح المنهج ومما يدل على ذلك رابط (قوله طرف متصل بنجس) سواء كان اتصاله به على  
 وجهه رابط به أو لا وسواء كان النجس يتصل بجزءه أم لا يخرج بقوله متصل بنجس ما لو كان  
 الطرف الآخر متصلاً بشئ طاهر وذلك الطاهر متصل بالنجس فيفضل ويقال إن كان النجس  
 يتجزئ بالمصل واتصل الطرف الآخر بالمتصل به على وجهه رابط ضرراً لم يتجزئ بجزءه أو كان  
 الاتصال لا على وجهه رابط لم يضر مثال ذلك إذا ربط حلابوط ككلب أو بئسفة فيها  
 نجاسة كانت تجزئ بجزءه فإن الصلاة تطل وأما إذا كان الحبل مرمياً على طوق الكلب من غير  
 ربط أو على حرف البئسفة الطاهر فإنه لا يضر وقد أشار شارح المنهج للمفهوم بقوله ولو كان  
 طرفه متصلاً بساجور كلب الخ لكن كلامه فيه آجال لعدم إفادته للتفصيل المذكور هكذا  
 يستفاد من شرح مـ ب ش ب مع زيادة ولا تصح صلاة الاخذ بزمام الدابة إن كان بها نجاسة  
 ولو على غير مخربها وإذا طئت نجاسة رطبة بطلت صلاته وكذا إذا لم تقارنها حالاً برماوى  
 (قوله وإن لم يتصل بجزءه) وعبارة أح وفارق صحة سجوده على ما لم يتصل بجزءه  
 بأن احتجاب النجاسة شرعاً للتعظيم وهذا ينافيه والمطلوب في السجود الاستقرار على غيره وهو  
 حاصل بذلك (قوله ولا يضر جعل طرفه تحت رجله) أي وإن تجزئ بجزءه لعدم جله أما  
 لو جعله فوق طهره فإنه يضر وهذا مفهوماً بقوله فهو قايض (قوله ولا نجس بمجاورة) أي  
 ولا يضر بنجس بمجاورة شئ من بدنه أو ملبوسه من غير ملابسه ملاقاته له فصار كالوصل على  
 بساط طرفه نجس فتصح صلاته شرح الهيبة فلو عرف قدمه فالتصق بساط الذي طرفه نجس  
 أو المفروش على أرض متنجسة بساط قدمه وصار متعلقاً به عند حملاته فتبطل صلاته إن لم  
 يفصله عنه حالاً كما في الشهاب مـ ب ثم تكره الصلاة مع محاذاة النجس كاستقبال متنجس  
 أو نجس ولو جلس بمحل نجس صلى وتجاوى عن النجس قدر ما تمكنه ولا يجوز له رضع جبهته  
 بالأرض بل ينجس بالسجود إلى قدر لوزاد عليه لاقى النجس ثم يعيد قاله في المجموع شرح مـ  
 (فرع) «وعلق بالمصل صبي» وأمره لم يعلم نجاسة متفذهما لا تطل صلاته لأن هذا مما تعارض  
 فيه الأصل والغالب إذا الأصل الطهارة والغالب النجاسة ونحو قولنا لم يعلم نجاسة متفذهما

فله أن يصلي فيه بلا جهل ولا سكون  
 ضبط الواسع والضييق والاحسن في  
 ضبط ذلك العرف ولو غسل بعض نجس  
 كسب ثم غسل باقية فان غسل معه  
 مجاوره طهره والافتقار للمجاورة  
 تصح صلاة فهو قايض طرف متصل  
 بنجس وإن لم يتصل بجزءه ولا يضر  
 بجعل طرفه متصلاً بجزءه ولا نجس بمجاورة

ما لو عمله ثم غابت الهرة أو الفضل زمانا لا يمكن فيه غسل حنظلها فهو باق على نجاسة حتى تبطل  
 صلاته لتعلقهما بالصلى ولا يحكم بنجاسة ما أصاب من قذرها كالهرة إذا كانت قارة ثم غابت نجاسة  
 يمكن طهرها فيها اه ع ش على م فلا تنص ما أصابها وقد يقال النجاسة مبيتة والطاهر  
 مشكوك في نجاسته ما أصابها (قوله ولو وصل عظمه) أى المكثف وحاصل مسئلة  
 الجبر أنه ان فعله مختار مع فقد الطاهر الصالح لم يجب نزعه وان لم يحضره وان فعله مع وجود  
 الطاهر الصالح وجب نزعه الا ان خاف ضررا وان فعله مكره لم يجب نزعه وان لم يحضره  
 وان فعل به حال عدم تكليفه كصغر لم يجب نزعه وان لم يحضره واجب وجب نزعه لم يصح  
 صلاته ولا طهارته مادام العظم الجبر مكشوقا لم يستبرأ بالجدوحيث لا يجب نزعه صححت  
 صلاته وطهارته ولم ينص المصنف وروى على العظم ولو قبل اكسائه اللحم والجلد ولا الربط  
 اذا اتاه سم وهذا مستثنى من طهارة البدن فكأنه قال ويستثنى من ذلك ما لو وصل عظمه  
 الخ (قوله ملوحة) بأن لم يجد وقت الوصل طاهر في محل يجب طلب المامسة في التيمم قل  
 (قوله من عظم) ولو مغلطا حل (قوله لا يصلح للوصل غيره) أى وقت ارادته حتى لو وصل  
 غيره ولكن كمن هذا أصل أو أسرع الى الجلب لم يميز الوصل به خلافا للسبكي ويقدم عظم الخنزير  
 على الكلب لانه أى الكلب أغلط وهذا يخالف ما تقدم في الطهارة في لباس الخنزير على  
 الكلب حيث قالوا في توجيه القياس لانه أسوأ حالامنه اذا يصل اقتناء به حال وايضا فان  
 الخنزير يقل أحسن جوارزا كمن يختلف الكلب قبيح قول الجوارز لبعض المالكية ويقدم  
 غير المخلط ولو كان على البهي وعلى المخلط ولو كان سم بهه ويقدم المخلط على الآدى برماوى  
 وحل (قوله من غير الآدى) فان لم يصلح الأعظم الآدى قدم عظم الخنزير كمنه ثم الذى  
 ثم السلم (قوله وجب عليه نزعه ان أمن الخ) أى ولو اكتفى لجوارز لا ماله في الحال  
 ان لم يحضره في المالك ضررا يبيع التيمم ويحل صلاته معه لانه نجاسة في غيره معدن الا ضرورة  
 الى تنقيتها اه مقار الرض وشرحه (قوله ولم يمت) فان مات حرم نزعه لو ال التعبد عنه  
 ولهذه حرمة وقبل ينزع عنه فلا يلقى القمعة النجاسة وقد بان العائد هو الاجراء الأصلية  
 أى التي نزل بها من يطن أمه زى (قوله الوشم) وهو غرس الزايرة في الجلد حتى يخرج الدم  
 ثم يذرع عليه شعيرة ليضمر أو يزرى اه اح (قوله فقيه التصيل المذكور) وهو أنه اذا فعله  
 مكلف مختارا عاها التحريم بلا حاجة وقد روى ان له رتبته وان لا فاعا فعل به في صغرا وفعله  
 مكرها أو جاهلا بالتحريم أو لاجرة وخاف من ازالته محذور تيمم فلا تنزعه ازالته وصحت صلاته  
 وامامته وعلم من ذلك أن من فعل الوشم رضاه حال تكليفه ولم يحضر من ازالته محذور تيمم  
 منع ارتفاع الحديث عن محله لتجبه والاعذار في بقائه مطلقا وجب لم يعد رقبه ولا قماء قليلا  
 أو متاعا أو طبيا نجسه كذا أفتى به الوالد شرح م قال سم ولا يعد عدد من وشم جاهلا  
 بالتحريم اذا كان ممن يحق عليه ذلك وقا فالرمل اه ولا عذر المكافر على المعتدق لو وشم باختياره  
 ثم أسلم فالظاهر وجوب ازالته لتعديده وهو مكلف اه سم وابع وقى ع ش على م فلا تنص  
 ونصه فرج وقع السؤال عن ذى استعمل الوشم بعد بلوغه بلا حاجة تدعو اليه ثم أسلم قيل  
 يجب عليه ازالته الوشم بعد الاسلام حيث لا ضرر عليه في ازالته أم لا كمن فصل به من المسلمين

ولو وصل عظمه ملوحة ينص من عظم  
 لا يصلح للوصل غيره فلو قد قبل  
 صلاته ولا ينزعه اذا وجد  
 الطاهر كافى الروضة كصلها فان لم  
 يمتح الوصل أو جعله ملوحة من غير  
 الاذى وجب عليه نزعه ان أمن من  
 نزعه ضررا يبيع التيمم لو لم يمتح  
 الوصل بالنظم بعد نزعه الوشم قبيح  
 التصيل المذكور



قبل يلوغ حيث لم يكلف ازالته بعد البلوغ لعدم تعديه في الاصل ويعني عنه في سقه وحق غيره  
ولا ينحس ماء قليل علافاً على غسل الوشم في غير ذلك من الاحكام والظاهر العفو لعدم اعتقاده  
حرمة في الاصل فلا تعدي منه حال الفعل وان كان مختطبا بفروع الشريعة اهـ بحروفه  
(قوله وعني عن محمل استحبابه الخ) على حذف مضاف والتقدير وعني عن أثر محمل استحبابه  
الخ وعبارة التحرير عن أثر استحبابه في الصلاة اهـ زاد الجلال المحلى في شرح المنهاج رخصة  
وقضية أنه لو كان مسافراً غاصباً لم ينع عنه وليس كذلك اهـ قاله عبد البر (قوله في الصلاة)  
أي لا في شخص ماء ونحوه لا فامع وطوبة ويحذف ذلك قال وقال الحلبي ويعني عبارة  
من التوب في القيام والقعود ومنه البدن ولو ترك كوباً وجلس وواقعه على ذلك البر ما روى وهو  
مصرح به في التحرير وحواشيه ونصه وعني عن أثر استحبابه وان عرق قتلوت به غير محله وان جاوز  
البدن الى الثوب على الاصح (قوله ما لم يجاوز) والاوجب غسل المجاوز قال مد على التحرير  
ثم ان جاوز مع الاتصال وجب غسل الكل والاوجب غسل ما جاوز فقط دون ما لم يجاوز وقوله في  
شرح التحرير وجب غسل ما سال اليه ضعيفاً ومجول على السيلان مع القطع (قوله في  
سقه) متعلق بعني فلو حل مستحرم في صلاته بطلت اذا حاجه الى جملها ولو قص في يده متصل  
أو في ثوبه بطلت صلاته ومثله كل من به نجاسة مبر ومثل الجمل ما لو تعلق المستحرم بالمصلي أو المحلى  
بالمستحرم فانه سطل صلاته ووجه الطلآن فيما اتصال المحلى بماءه ومتصل بالنجاسة ويؤخذ  
منه أن المستحرم بالماء اذا لمسك مسلياً مستحرم اطلاق صلاة المستحرم أيضاً لأن بعض بدنه  
متصل بيد المستحرم بالماء ويده متصلة بيد المحلى المستحرم بالجوف فيصير عليه أنه متصل بتصل  
بنحس وهو نفسه لا ضرورة لاتصاله لا يقال بلزم عليه أنه اذا لمسك ثوب شقه بطلت صلاته لا  
نقول اتصال الثياب بضرورة ومثلاً العبادة ونحوها التي يلها منزلة الثياب قاله الاطفيحي  
متلاع عن ش قال الرشدي هو في غاية السقوط اذ هو مخالطة اذ لا خفاء أن معنى كون الطاهر  
المتصل بالمصلي متصلاً بنحس غير معقود عنه أنه غير معقود به بالنسبة للمصلي وهذا النحس معقود عنه  
بالنسبة اليه فلا نظر لكونه غير معقود عنه بالنسبة للممسك الذي هو من شأن التوهم وفيه ولو  
غير ابرمة مثلاً يديه أو أنفرت فغابت أو وصلت لدم قليل لم يضر أو لم يضر كثيراً ولو لم يضر  
الصلاة لاتصالها بنحس اهـ قال س عليه ومحل عدم الصحة حيث كان طرفها بائناً ظاهر اهـ أقول  
وما قد به قد يرد من قوله فغابت أو وصلت لدم قليل لم يضر أو لم يضر كثيراً ولو لم يضر كثيراً ولو لم يضر كثيراً  
يلج التيمم وأن محله أيضاً اذا غرزاها لغيره أو اذا غرزاها عبثاً قتل لانه بمنزلة التيمم بالنجاسة  
عبد وهو يضر قاله ع ش على م ر ولو وقع الطائر الذي على منقذه يجلسه في ماء قليل أو مائع  
لم ينحس على الاصح لعسر صوته عنه بخلاف المستحرم فانه يحصر ويحرم عليه ذلك لما فيه من  
التصريح بالنجاسة ويؤخذ منه أنه لو جامع زوجته في هذه الحالة أنه يحرم عليه ذلك لانه  
لا يلزمها تمكينه كما أفتى به والده وان خالف ذلك بعض المتأخرين شرح م ر قال ج محله  
اذا لم يدر على استعمال الماء مقهور ولا فلا يحرم ويجب عليها تمكينه (قوله بنحس يقيناً) أي  
وليست عين النجاسة مقيرة وماء الشارع مثل طينه لعسر الاحتراز عنه أي اذا وصل اليه ذلك  
من الشارع بنفسه وخرج به ما لو تعلق كلب بطين الشارع واتصفت على انسان وما لو رشح

وعني عن محمل استحبابه في الصلاة  
ولو ترك ما لم يجاوز النجاسة والحشفة  
في سقه لا في حق غيره وعاء غير الاحتراز  
عنه غالباً بل في شارع بنحس يقيناً  
لعسر بنحس

السما على الارض النجسة أو رشه على ظهر كلب فطار منه شيء على شخص لم يعف عنه خلافا لمن  
 توهم فيه لانه لو قيل بالعفو فيما ذكر لا يقتضى أنه لو وصل اليه فعل نفسه أو غيره لم يعف ولا قائل به  
 والمراد بالشارع محل المروءات لم يكن شارعا كالحالات التي عت بالوى باختلاطها بالنجاسة  
 فكذلك الحام ومما حول النفاق مما لا يعتد بقطره اذ انقبض اماما جرت العادة بمحفظه  
 وقطره اذ انقبض نجاسة لم يعف عنه بل متى تبين نجاسته وجب الاحتراز عنه ولا يعفى عن شيء  
 منه ومنه عمناء النفاق فليقتبه له ولا يفتر بحالته وضابط العفو فيه أن لا ينسب إلى سقطة  
 أو كبر أو قلة <sup>أو قلة</sup> تحفظ اهـ قل ونتمل النجاسة المخلطة خصوصا في المواضع التي يكثر فيها  
 الكلاب ورجح الطين عن النجاسة اذ انقثت في الطريق فلا يعفى عنها ما لم تقع بها على ممال اليه  
 الزر كنش واذا مشى في الشارع الذي به طين متيقن النجاسة وأصابه ومشي في مكان آخر  
 وتناول منه عني عنه في المكان الثاني اذا كان غير مسجد ولا فلا يعفى عنه لأن المسجد بيسان  
 عن النجاسة ويمنع ثلوث المسجد بها ويعفى في حق الانعمى ما لا يعفى عنه في حق البصر (قوله  
 ويحتمل المعفو عنه وقتا لم يلح) انظر لو تناول ثوبه أو بدنه في زمن الشتاء واستمر إلى الصيف فهل  
 يعفى عنه فطر إلى الزم الواقع فيه أو لا تنظر إلى زوال المشقة حينئذ ينظر ونظر كلامهم  
 عدم العفو لانه مضيد بالرمس اهـ بالي أما اذا بقي إلى الشتاء الثاني فيعفى عنه فطر للزمن  
 طوي (قوله وعن دم نحو براغيث) جمع رغوث بالضم والفتح قليل ويقال له طامير بن طامير  
 روى أجدوا البرار والبخارى في الادب عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع  
 رجلا يب برغوثا فقال لا تسبه فإنه أيقظ نيا الصلاة الفجر ودم البراغيث رشحات تنسها من  
 الانسان ثم تبعها وليس لها دم في نفسها ذكره الامام وغيره فالإضافة في دم البراغيث  
 للنجاسة والمراد بقوله وعن دم نحو براغيث أى يعفى عنها في ملوسه ولو لمع رطوبة بدنه من عرق  
 وشحوماء وصواء وغسل مطلوب أو ماتنا سقط من الماعال شر به أو من الطعام حال أكله أو  
 بصاف في ثوبه وغير ذلك مما يشق الاحتراز عنه ولا يكلف تشييف البدن لعسره خلافا لابن العماد  
 وهذا كله بالنسبة إلى الصلاة وما ألحق بهما الطواف وسجدة التلاوة والشكر والمكث في  
 المسجد أى يجوز المكث فيه مع جملة دم البراغيث وان كان دخول النجاسة في المسجد حراما  
 ومس المصحف وجمعه مع طهر معتد به لا نحو ما أتى أو ما قليل فلو وقع الملوث بذلك في مائع أو ماء  
 قليل نجسه ان كان عامدا عالما وفي معنى البراغيث كل ما لا تنفس له سائده وجر حدم البراغيث  
 جلدها فلا يعفى عنه (قوله كتمل) ويعفى عن دم قلة اختلف بجلدها وكذا الواختلط دهما  
 بدم قلة أخرى المشقة بخلاف ما لو اختلف جلده بدم قلة أخرى فلا يعفى عنه حينئذ كاذره  
 الرماوى كل قتل واحد في المحل الذي قتل فيه الأولى واختلف دم الأولى ببقرة الثانية فلا يعفى  
 عنه ولو وجد شخص بعد صلاته قشر قل في طي عملته أو في غرض خاطئة ثوبه لا إعادة عليه على  
 المعتد وان علم أنه كان موجودا في حالة الصلاة لانه ليس مكما بالانقبض في كل صلاة كما أفاده  
 شيخنا حنوف والعزيرى (قوله بمحلها) أى العين أى دم البراغيث وما عطف عليه ودم  
 القصد وما عطف عليه خلافا لمن فهم تخصيص محلها بدم القصد والحامة شرح م والمراد  
 بمحلها هو ما يغلب سبيلها من أى عادة ما إذا مضى الثوب لكن رجوع القيد لدم البراغيث

ويستحق العفو عنه وقتا ومحل من ثوب  
 وبين ومن دم نحو براغيث بمسح  
 كتمل وعن دم فصد وجهم بمحلها وعن  
 روث خباب وان كثر ذكر ولو لا انتشار  
 عرق

لا يظهره محسوز فالأولى أنه راجع للذين أيد دم الدماصيل ونحوها ودم القصد والجسم كآثره  
 شيئا والمراد بجعله ما يقبل السلان أنه عادة وما إذا أمن الثوب فان جاوزه عن عن الجاوز  
 ان قل فان كثر الجاوز فقياس ما تقدم في الاستثناء أنه ان فصل الجاوز بقدر الجاوز وجب غسل  
 الجميع وان تنقطع أو انفصل عنه وجب غسل الجاوز فقط كما أفاهده شيئا (قوله لعموم البلوى  
 بذلك) ومما عتبه بالسوى حصول دم البراغش في خرقة يضعها بعض الناس تحت علمته  
 صيانة لها عن دم البراغش فيعني عنه وان كثر فيها كما قاله العلامة ابن شرف ومنه يؤخذ ان ما  
 يتخلل في حياطة الثوب من نحو الصيتان وهو يضر القمل يعني عنه وان فرضت حياته ثم وونه  
 وهو ظاهر لعموم الابتلاء به مع مشقة فتق الحياطة لاخرجه به صرح ع ش على م رفا حفظه  
 (قوله لان كثر) أي فهو دم البراغش ودم الدماصيل كالمقصود في شرح المتبع على ذلك وان  
 كانت عمارته تشمل دم القصد والجسم وقوله بغيره ولو باكرام عليه ونسب أن يكون قمل غيره  
 برضاء كقوله وفيه أنه يشكل حينئذ دم القصد والجسم ونسب م ر على أنه يعني عن دم القصد  
 والجسم وان كثر أي وان كان فعل ما ذونه ان لم يجاوز نخله ويكون مستثنى من عدم العقوس  
 الدم الكثير اذا كان بغيره أو فعل ما ذونه للعاجلة الى ذلك شيئا (فرع) \* اذا اختلط دم الحلاقة  
 بسائل الرأس قال الزبدي يعني عنه والعقد عدم العقوس الا ان يحصل عدم العقوس على ما اذا اختلط  
 بسائل التطيب بعد الحلاقة فانه لا يعني عنه (فرع) \* يس التعري عن ثوبه عند النوم في حق  
 أهل البادية ونحوها ممن يعتاد عند النوم أمأ أهل القرى والامصار الذين لا يعتادونه فلا يست  
 في حقهم وحينئذ فلان دم الثوب وكثر الدم فيه فانه يعني عنه مطلقا وان اتشربق بخلاف  
 من لا يعتاد النوم فيه اذا كثر الدم فيه فانه لا يعني عنه كالألبسة لغير حاجة اخمض قال المناوي  
 لكن يحل العقوس لم يمتشط بأجنبي وحيث كان في ملبوس لم يعمد اصاحته والا كان قتل  
 بخلاف اصابته بدم أو جل ثوبه بدم بخور راغبت أو صلى عليه لم يصف الاعس القليل اه والحاصل  
 أنه يعني عن دم نحو الراغبت وان كثر ونفا حش واتشربق أو ونحو بالنسبة للصلاة وشروط  
 ثلاثة أن لا يكون بغيره وأن لا يمتشط بأجنبي غير ضروري وأن يكون ذلك في ملبوس يحتاج اليه  
 ولولا التحمل ولو كان عبده غيره خاليامن ذلك ولا يكلف لبه لأن الشارع لما عفا عاقيه من الدم  
 صار كالظاهر فان اختلط بأجنبي غير ضروري لم يصف عن شيء وان كان بغيره عن عن قلبه  
 وكذا ان كان في غير الملبوس المذكور قال م ر في شرحه ولو شذ في شيء أقليل هذا أم كثيره  
 حكم القليل لان الأصل في هذه النجاسات العقوس الا اذا اتينا الكثرة اهم دلى الحر مع زيادة  
 من ع ش (قوله وعن قليل دم الخ) جمه قلل كسر برسر وقاله الدموي وحاصل ما في الدماء أنه  
 يعني عن قلبها ولو س أجنبي غير محكوب وكثيرها من نفسه ما يمكن فعله أو يجاوز نخله فيعني  
 حينئذ عن قلبها فقط م ر ثم قال ومحل العقوس القليل اذا كان بغيره لفرش كعصر الدم  
 أو ما وقع عشا كان لطلخ نفسه بدم أجنبي عشا لم يصف عن شيء منه لان كتابه محرم فاذا شابه  
 العقوس كما أتى به الواو الدرجه الله ثم قال ومحل العقوس سائر ما تقدم مما يعني عنه ما يمتشط  
 بأجنبي فان احتل به ولو من نفسه كالتخارج من عيه أو لثته أو ثوبه أو قبله أو دره لم يصف  
 شيء منه اه م ر وقال يعني عن قلبه لان المختلط به ضروري (قوله وكالدم فيما ذكر) أي في

لعموم البلوى ذلك لان كثر فعله فان  
 كثر فعله كان قتل براغش أو عصر الدم  
 لم يصف عن الكثير فما كان هو حاصل  
 كلام الرافعي والجمعوع وعن قليل دم  
 أجنبي لانه قليل دم فهو كالبغلة  
 وكالدم فيما ذكر

التفصيل السابق قبح (قوله ومنقطع) وهو الباقي التي تطلع في البدن وقوله لم يجر قبح  
 ما الجرح وما بعده ومثل تغير الریح تغير اللون (قوله ولو صلى بخص غير معفو عنه لم يعلمه) أي  
 حال ابتدائها وقوله وأعلمه أي قبل الشروع فيها وقوله ثم تذكر أي بعد صلاته وأشار الشارح  
 بذلك إلى أن قوله فيما تقدم وطهارة النجس أي في نفس الامر لا في اعتقاده فقط وقوله ففصل  
 لاحاجة إليه بعد قوله ولو صلى (قوله وجبت الاعادة) لتقر به بترك الطهارة في الصورة الثانية  
 ولأن الطهارة واجبة فلا تسقط بالجهل في الصورة الاولى والمراد بالاعادة ما يشعل القضاء كما إذا  
 تذكر بعد خروج الوقت وفي اطلاق الاعادة على ما بعد الوقت تغلب أي غلب الاعادة على  
 القضاء فسيما اعادة اذا الاعادة فعل العبادة ثانيا في الوقت وظاهرة أن الاعادة في صورتين  
 أعنى هذه وما بعدها على التراخي ويؤيد ما لو نسي النية في الصوم من وجوب القضاء فيه على  
 التراخي لأن النسيان يقع كثيرا كما نقله الاطفيحي عن عث ولومات قبل التذكير بالرجوع من  
 اقله أن لا يؤخذ من رفعه عن هذه الامة الخطأ والنسيان (قوله بخلاف ما) أي صلاة وقوله  
 احتل حدوته أي النجس بعدها أي لأن الاصل في كل حادث تقديره بأقرب زنس والاصل  
 عدم وجوده قبل ذلك وقوله احتل حدوته أي برأبحة أو مرجوحية أو استبراء الامرين  
 برماوى أي فلا يجب اعادتها لكن يسقط كما قاله في المجموع وفارق ما ذكره فمن فاته صلوات  
 حيث قالوا يجب عليه أن يقضى ما زاد على ما تبقى فعله وسواء تبقى تركه أو شك فضايف مسئلة  
 الشك خنا واصل الفرق ان الشك في أصل الفعل وهذا شك في شرطه فكان أخف كما قرره  
 شيخنا (قوله والثاني ستر العورة) مصدر ضاف للمفعول بعد حذف الفاعل أي أن يستر  
 المحلى عورة والعورة لغة النقصان والشئ المستقيم ومنه كلمة عواء أي قبضة ويسمى به القدر  
 الآتي لفتح طهوره برماوى (قوله عن العيون) أي من انس وجن وملاك وأفاد أن الثوب  
 يمنع من رؤية المحلى والملاك عث وقد يؤيد عدم رؤية الملاك مع الثوب قصة خديجة رضي  
 الله عنها حين ألقت النجار عن رأسها تختبر حال جبريل لما كان يأتى النبي صلى الله عليه وسلم  
 أول المبعث هل هو ملك أو لا فان الملك لا يرى المرأة الأجنبية مع عدم السترة وقد أشار الى ذلك  
 صاحب الهمزة بقوله

فأما طعت عنها النجار فدرى • أهو الوحي أم هو الاعاء

فاحتق عند كشفها الرأس جبريل لئلا يعاد أو أعيد الغطاء

وحج بقوله عن العيون الزجاج فلا يكتفى • (فرع) • لو طال ذكره أو نبت سلعة أهلها في  
 العورة أو طال شعر العانة وجاوز الزكيت وجب سترها خرج عن حد الزكيت لأنه مما بين  
 السرة والركبة ومثله الاثنيان اهـ (قوله ولو كان خاليا في ظلة) عارة غيره ولو كان خاليا أو في  
 ظلة (قوله يأتى آدم خذوا زينتكم) أي يافرو ع آدم الشامل للذكور والإناث وذكره كراذ كور  
 في قوله يأتى لشرفسهم وفي الآية مجازا أن الاول اطلاق الزينة على الثياب تحية للمعجل وهو  
 الثياب باسم الخالفه وهو الزينة والثاني اطلاق المسجد على الصلاة تحية للعال وهو  
 الصلاة باسم المحل وهو المسجد وأطلق الله تعالى على الثياب زينة والى زينة عرض قائم بالثياب  
 لكونها أي الثياب يزين بها ولذا قال الامام مالك فطما وعرا بعضهم للامام الشافعي

قبح وصلب وما قروح ومنقطع له سرج  
 ولو صلى بخص غير معفو عنه لم يعلمه  
 أو علمه ثم نسي ففصل ثم تذكر وجبت  
 الاعادة ويجب اعادة كل صلاة يقين  
 فعلمها مع النسي بخلاف ما احتل  
 حدوته بعدها (و) الثاني (ستر العورة)  
 عن العيون ولو كان خاليا في ظلة عته  
 القدرة لقوله تعالى يأتى آدم خذوا  
 زينتكم عند كل مسجد

حينئذ يأتلكما الشيطان فأنها • زين الرجال بها نزع وتكرم  
 ودفع النفس في الشباب واضعاً • فأنه يعلم ما نستر وتكتم  
 لجسدك فترك لا يضر لبعدهما • تخشى الله وتحي ما يحرم  
 وزيث فرك لا يزيدك رفعة • عند الله وأنت عبد مجرم

• (فرع) • وقع السؤال في الدرس عما لو تعارض عليه القيام والستر بان كانت عورته  
 تنكشف عند قيامه دون قعوده هل يقدم الأهل أو الثاني فيه نظراً لجواب أن الطاهر  
 مراعاة الستر وظل عن فتاوى الشارح ذلك فراجعوه وهو موافق لما قدمه الشارح من أنه  
 إذا تعارض عليه القيام والاستقبال قدم الاستقبال قال لأنه أي الستر يسقط في الصلاة بحال  
 مع القدرة عليه بخلاف القيام فإنه يسقط في النافلة مع القدرة وهذا مثله فإن الستر لا يسقط مع  
 القدرة عليه بحال بخلاف القيام عس على م ر وما قاله ظاهر وفيه أن الاستقبال يسقط أيضاً  
 في النافلة في السفر مع القدرة خلافاً لما نقله مد على التحرير وفيه من لو تعارض عليه القيام  
 والستر بان كان بحيث لو صلى قائماً انكشف بعض عورته وكان بحيث لو صلى قاعداً أمكنه ستر  
 ذلك فنبغي مراعاة القيام دون الستر (قوله المراد به) أي المذكور من الزينة والمسجد وقال  
 بعضهم كان حقه أن يتولى بها أي الزينة والمسجد (تتمة) قال في المطاع اللباس المأمور به  
 في الصلاة فصلان صفة أحدهما وصفة كمال فصفة الأجزاء كونه مستورا لعورة والصفة الكلية  
 كونه مستورا متى رافى أحسن زى وأكل هيئة أو في خبر الطبراني عن ابن عمر رفعه الارتفاع  
 لبسة العرب والاتفاق لبسة أهل الأيمان يعني أن الارتفاع وهو وضع الرداء على الكتفين  
 لبسة العرب ثوباً روعا أي أتايم في الحاحلية لأنهم كانوا كلهم يلبسون الأزار والرداء ويسجونها  
 حلة والاتفاق وهو تغطية الرأس وأكثر أوجه لبسة أهل الإيمان لأنهم لما علاهم من الحياة  
 من رجسهم ما أجملهم اضطروا إلى مزيد السترة وأن الاتفاق أستر لستره ما فيه الحياة وهو  
 الوجه والرأس لأن الحياة من عمل الروح ولسطان الروح في الرأس ولهذا قال الصديق أني  
 لا أدخل الخلافة فاقنع حياء من الله تعالى فكانوا في الأعمال التي فيها حشمة يعلوهم الحياة كما  
 يعلوهم في غيرها وكان الاتفاق لبسة بني إسرائيل ورواه عن آبائهم وهذه الأمة أيدت باليقين  
 التفاضل في القلوب بين قنص من الحياة تقنع لعله بأن الله يراد علم يقين لا علم ظن اه مساوي على  
 الخصائص (قوله ويجب ستر العورة) المراد من ذلك أنه يحرم كشفها حتى في الخلوة وإذا كان  
 كذلك نافي قوله فيما يأتي ولا يجب سترها عن نفسه ويجاب بأن معنى ما يأتي أنه يجوز له نظرها  
 مع الكراهة لكن من طوقه لأمع كشفها فاجتعت العبارتان • (تبصير) • ستر العورة من  
 خصوصياتنا وكانت بنو إسرائيل يقتلون عراة نظراً لبعضهم إلى بعض أي لكونه كان جزأ  
 في شرعهم والالما أنهم موسى على ذلك (قوله لا بد غرض) أي بلا كراهة أيضاً وليس من  
 الغرض حالة الجماع لأن السنة فيه أن يكون باستتر قاله غرض على م ر ورواه الرشيد  
 وجعل حالة الجماع من الحاجة ونصه ومن الغرض كما هو ظاهر غرض الجماع وس السترة  
 لا يقتضي حرمة كالاحتجتي والالكان الستر واجبا خلافاً لما في الحاشية وبأنه أن يقول بطله في  
 قضاء حاجة البشر ولا فائله اه لا يرد على جواز كشفها لا بد غرض فقليلهم وجوب الستر

بها من نسخة الموقوفة تتمة إلى آخر  
 القول ليس من التعبد اه

قال ابن عباس المراد به الشباب في الصلاة  
 فان يجوز وجب أن يلبس ثوبا يستر  
 ركوعه وسجوده ولا إعادة عليه ويجب  
 ستر العورة في غير الصلاة أيضا ولو  
 في الخلوة الحاجة كاستئصال وقال  
 صاحب النصار يجوز كشف  
 العورة في الخلوة لا بد غرض قال ومن  
 الاغراض كشف العورة للتعبد

في غير الصلاة فإن الله تعالى يرى المستور مأذوناً بغيره تاركاً للادب لأن عمل التسبب إلى ترك  
الادب عند انتفاء الغرض (قوله والغبار) عطف خاص على عام (قوله وغيره) أي غير  
الكس كان كان هالاً غباراً هو (قوله) ولأن الله تعالى أحق أن يستغنى منه ظاهره  
أهم علمه عقله وفي م ما يقتضي أنه بعض حديث ونقله الله تعالى أحق أن يستغنى منه فإن  
قل ما فائدة السترة في الخلوة مع أن الله تعالى لا يحتاج إلى بصره شيء واجب بأن الله تعالى يرى  
عبده المستر تماماً دون غيره اه شرح الشارح على المنهاج (قوله ولا يجب سترونه) أي  
السوا من اللذكري ما بين السرة والركبة للمرأة حرمة أو أمة وقوله عن نفسه أي في غير الصلاة أما  
فيما فوجب فلورأي عورة نفسه في صلاته بطلت فعلى هذا يكون النظر حراماً وأتى به الوالد  
رحمة الله تعالى شرح م وعبرة المرحوم تسمية العورة التي يجب سترة في الخلوة السوا أن  
تقطع من الرجل وما بين السرة والركبة من المرأة (قوله عن نفسه) ومثل نفسه حليته (قوله  
بل يحكمه نظره) أي ما بين السرة والركبة من المرأة (قوله عن نفسه) ومثل نفسه حليته (قوله  
في الخلوة السوا أن ولغيره من أتي وختني فيها أي الخلوة وبمضرة محرماً بين السرة والركبة  
وعورة في الصلاة وبمضرة الرجال الأجانب ما بين السرة والركبة وبمضرة النساء جميع بدن  
وشعره وعورة الحرة في الصلاة ما عدا الوجه والكفين وبمضرة الأجانب جميع بدنهم وقال  
الرافعي يجوز النظر من الأجنبية لوجهها وكفيها من غير شهوة وكذا مذهبه المالكية أما  
الامة فهي كل رجل في الصلاة وفي خارجها كل طرفة فورتها في الصلاة ما بين السرة والركبة  
وخارجها جميع بدنهم وفي الخلوة ما بين السرة والركبة كما ذكر ابن قاسم اه (قوله نظير  
السبي) وإذا تزوج أحدكم لعل الواو عاطفة على شيء قبله ورد ذكر الرواية المذكورة في غير  
حرف العطف (قوله هذه أو أجبره) أي مثلاً (قوله والعورة) أي عورة الاحد المذكور  
في الحديث وهو السيد والمراد فيه الذكر فدل ذلك احتياج الشارح إلى قياس الامة عليه بقوله  
ومثل الذكر الخ فقوله والعورة ما بين السرة والركبة من لفظ الحديث لأنه المقصود من الدليل  
فأولم يكن من الحديث لما ثبت الحكم وتحصيص العورة في قوله والعورة ما بين الخ بعورة الاحد  
المذكور في الحديث لأجل قول الشارح بعد ذلك الخ والعورة ما بين الخ بعورة الاحد  
وغيره والاشي الحرة خرجت منه بدليل آخر ولذا أعيدت العورة بلفظها ويكون القياس غير  
محتاج إليه حينئذ ولذا كتب الشوري على قول المهج قياس بالرجل الخ مانعه لأحاجة إليه  
لأن لفظ العورة عام يشمل الرجل وغيره والاشي الحرة خرجت عنه بدليل آخر وأتى هذا العام  
بالنسبة للرجل والامة على حاله اه بمره (قوله بجامع أن رأس كل منهما الخ) أي أن مثل  
الرأس الصدور مثلاً فانه غير عورة منهما فلما اخص الرأس وأجيب بأنه أعما جعل الجامع  
الرأس لأن الجامع يشترط فيه أن يكون متقفاً عليه وكون الرأس منهما غير عورة متفق عليه  
أي عهداً وعند الحنفية بخلاف ما عداها فافيه خلاف واعتراض بأن هذا ليس عليه الحكم حتى  
يصح جعله جامعاً وأجيب بأنه من قياس الشبه في الجملة كقياس المغال على الخيل في عدم  
وجوب الزكاة بجامع الشبه الصوري لامي قياس العدة وأيضاً فجامع اقتضى بضعه  
الخمس وهو الحنفية لانه يقول ان الامة كل طرفة في الصلاة الا أنها فاقوله لقياسها على الرجل

وصيانة الثوبين الاذناس والغبار  
عند كس البيت وغيره وانما وجب  
الستر في الخلوة لأحق الأمر بالستر  
ولأن الله تعالى أحق أن يستغنى منه  
ولا يجب سترونه عن نفسه بل يكره  
نظره اليها من غير حاجة وعورة الذكر  
ما بين سرة وركبته بغير السبي  
وانما أوجب أحدكم أن يستره عليه أو أجبره  
فلا تطل رأى الامة إلى عورة ومثل الذكر من  
ما بين السرة والركبة ومثلها ليس  
بما يرق بجامع أن رأس كل منهما ليس  
بعورة وتخرج بذلك السرة والركبة



في شرط راسحه لغره وهو تمام العذوقا لميس عليه معتمد والمقيس ضعيف ويغفر فيه ما لا يغفر  
في الدائق اه واعتمده عس (قوله على من تلقاه الخ) قال اج تلقاه بقبول وانشرح صدر  
كالتقاء مشايخنا عن سيهم السور الزبدي (قوله يمنع ادراك لون البشرة) أي لمعتدل البصر  
عادة كما في نظائره كذا نقل بالدرس عن فتاوى الشارح عس على م فلا يضرب رؤية تحسب  
البصر وكذا اذا رآه في الشمس دون الظل عس وقدر الشارح لون البصير الا كقائه بما يمنع  
اللون وان لم يمنع الجرم كالسراويل الضيقة لكنه مكروه للمرأة ومثلها الخنثى وخلاف الأولى  
للرجل قال حمزة وفيه وجه يطلان الصلاة اه وطاهره أنه في الرجل ونحو المرأة وعليه فكان  
الظاهر الكراهة في الرجل ونحو المرأة ونحو جاس الخلاف الآن يقال ان هذا القول شاذ  
وليس كل خلاف راعى اه اطلقى (قوله ولو لم يكن) أي ولو سترها بطن (قوله كما صاف)  
والحاصل أنه متى قدر على اتمام الركوع والسجود في الماء من غير مشقة لا تحتمل عادة وجب  
عليه ذلك أو في الشط وجب بشرط أن لا ياتي بثلاث خطوات متوالية فان كان هنالك مشقة خبر  
بين أن يصل على الشط عارياً وفي الماء ثم يصحح الى الشط وأما صلاة الجنائز وصلاة الأيماء  
فلا ياتي فيها هذا التفصيل سم وحل (قوله فلو رؤيت) أي كانت بحيث ترى وان لم تر  
بالفعل اه اج وعبارة قل على التعبير فلو كانت بحيث ترى من طوقه مثلاً لسهة بطلت  
عند امكان الرؤية في ركوعه وسجوده وان لم تر بالفعل كالمكان ذيه قصير بحيث لو ركع  
يرتفع عن بعض العورة تقبيل اذ لم يتدركه بالستر قبل ركوعه ولا يضرب رؤيتهما من أسفل كان  
صلى في علو ونحته من يرى عورته من ذيه اه (قوله من طوق قبضه) أركه لانه من الاعلى  
اه اج (قوله وله ستر بعضها يده) والقرين ما هنا عدم حرمة ستر رأس الحرم بيده فلم  
يعتبر الستر باليد في الاحرام فلم يوجب القدي أن المدار ثم على ما فيه ترفه ولا ترفه في الستر  
بيده وهنا على ما يستر البشرة وهو حاصل باليد وقوله وله ستر بعضها أي بل عليه اذا كان  
في ستر عورته خرق ولم يجد ما يستره غيره كاهو طاهر عس على م فان لم يكن عنده شيء أصلاً  
يستر به لا يجب عليه وضع يده على أحد سوأيه بلامس ناقض كما عتمده سم وعس ويمكن  
حمل قول الشارح وله على هذه الحالة خلافاً للقلوب حيث قال وله ستر بعضها أي يجب عند  
فقد غيره وان كان عارياً وفي شرح م وله ستر بعضها أي من غير السوأتين أو منهما بالامس  
ناقض اه واذا تعارض عليه السجود والستر يده قبل تقدم السجود لانه ركن والستر  
شرط وقيل يقدم الستر لاتفاق الشافيين عليه بخلاف السجود لان الراعي يقول بعدم  
وجوب وضع يده في السجود لان الواجب عنده وضع الجبهة فقط وعبارة م على التعبير  
واذا تعارض السجود والستر تقدم السجود على المعقد فوجب عليه وضع يده وتلك السترات  
الشارع أو حب عليه وضع الاعضاء السبعة فصار حيث جئت عارض السجود والستر لا يجب الا عند  
القدرة وله في تلك الحالة اتمام الركوع والسجود أي بان يأتي بأذكارهما بدليل قول الشارح  
فما سقى فان هجر عن ذلك صلى عارياً وأتم ركوعه وسجوده اه لمصالح قل وعس وخص  
(قوله لحصول المقصود من الستر) وأما سترها يده غيره فبكتي قطعاً اه اط ف (قوله قدم)  
أي الشخص ذكرنا كان أو غيره ولو وجد ستره يستر بعض قبله وستر جميع دبره وجب عليه

وهذا أقبح من العزير الرحيب فتح الله  
على من تلقاه قلب سليم بشرط الساتر  
جرم يمنع ادراك لون البشرة لا جسمها  
ولو لم يكن ونحو ما ذكرنا كما صاف متراكم  
بفضرة ويجب التمسك على قائد الثوب  
ونحوه ولو لم يكن هو خارج الصلاة خلافاً  
لبعض المتأخرين ويجب ستر العورة  
من أعلاها وجوابها لا من أسفلها ولو  
كان المصلي امرأة فلو رؤيت عورته  
من طوق قبضه لسقط في ركوعه وأغبره  
من طوق قبضه لسقط في ركوعه  
ضرر له ستر بعضها بيده ما ينبغي  
من السترات ومن الستر على أنهما  
قبله ودبره فتن لهما الاتفاق على أنهما  
عورة ولا تنهما الخش من غيرهما فان لم  
يجد ما يسترهما تقدم قبله وجوبا



ستر الدبر كما ذكره شيخنا الشيشي تعالى فله وتقرر لو وجد كافي القبيل وزاد قدرا يكتفي الدبر  
أو بعضه هل يجب القطع قال شيخنا شفيق أن يقال إن نقص بالقطع عن أجره ما يستتر به الدبر  
لا يجب والأوجب قياسا على الثوب الذي تقيس بهه اهـ اج (قوله لانه متوجه به للقبلة)  
قضية هذا التحليل اختصاص ذلك بالصلاة وليس مراد ابل يجب ستر القبيل مطلقا فقد علوا  
بعله أخرى وهي قولهم ولأن الدبر مستور باللبتين غالبا قال زى قضية التحليل الأقل  
اختصاص ذلك بالصلاة والثاني عدمه وهو الأوجه اهـ اج (قوله إن كان هناك رجل)  
أى ويحذر عند الخش أو الثوبين كما يقتضيه قوله تغير (قوله فقط) يفيد أنه لم يجد نحو الطين  
وفهم أنه لو وجد لم يصل في الحر ربه أيا ب مر سألته عنه وبني كما وافق عليه مر جواز  
الصلاة في الحر يجمع وجود نحو الطين إذا أدخل برأه وحشمه فليراجع كل ذلك ويعرسم  
على المنهج أقول وبني أن نحو الطين الخشيش والورق حيث أدخل برأه فيعزله لبس الحر  
أو لم يجد ما يستتر به الا نحو الطين وكان يحل برأه فله يجب عليه ذلك أولا فله تقرر والتاظهر  
الأقل وأنه يكون في هذا الحالة لا يحل بالبرأه اهـ ع ش على مر (قوله لانه استتره) أى  
في الصلاة مطلقا وعند الأجانب عند غيرة ولو لبس أو طينا قل (قوله ولا يبرزه قطع)  
أى إن نقص ولو سدر إلى الأوجه مر دس اج (قوله ويجب عليها أن تستر رأسها) أى فوراً  
من غير أفعال مطلقة فإن مضت مدة أو لزمت على تناولها والستره أفعال مطلقة بطلت صلاتها  
اهـ اج (قوله للرجل) وكذا للمرأة لا بحضرة أجنبى قل فالفهم فيه تفصيل (قوله)  
أحسن ثيابه) وإن يقيم ويستمع ويغطي ويرتدى ويترأ ويتسوق فكل واحد منهن  
مستقلة قال الدميري وفي تاريخ أصبهان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الأرض  
تستغفر للمصلي بالسر أو بل اهـ اج (قوله في توبته صورة) أى ظاهرة ولو أعي وفي غلظة  
أو كانت الصورة خلق ظهوراً وملازمة للأرض بحيث لا يراها إذا صلى عليه تباعد اعفاه  
الصورة التي عنها ع ش على مر وقوله فيه صورة أى مثلاً والمراد ما فيه معنى يليه كافي قل  
فتحل ما فيه خطوط (قوله مثلثاً) قال الجوهري التمام ما كان على القدمين التقاب والقمام  
ما كان على الأربعة اهـ مر حوى (قوله فلا يجوز لها رفع النقاب) أى بشرط أن تكون  
جبهتها مكشوفة عند السجود (قوله وعجز عايطه ربه) فلو قد رعى ما يظهره ولكن لم  
ينأت غلبه لا بزوج الوقت وجب بوضي بعد الوقت ولا يسل عارياً في الوقت كما حكى الطري  
الاتفاق على ذلك اهـ سم (قوله صلى عارياً) أى القرائض والسنن ع ش على مر رأى  
عند ضيق الوقت فيما يظهر وعبارته على التعرير قوله صلى أى عند ضيق الوقت أو اليأس  
عادة من حصول سائر معتبر فيما يظهر وقوله عارياً أو أم الأرض كان ولو اضطرر لبس ما تعذر  
غلبه لشدة حره أو برد صلى أى عند ضيق الوقت أو اليأس كما ذكر فيما يظهر أيضاً فله وأعاد  
سم في شرح الغاية وعبارته في صلاة فاقد الطهورين ولا يشترط لصحة صلاته ضيق الوقت بل إما  
يتمتع عليه الصلاة مادام رجوا أحد الطهورين كما قاله الأذرى وهو ظاهر وأقضى به الوالد شرح  
مر ولا يعرف من يساحق بفض دون نقل الأمن عدم الماء والتراب وعدم السترة أو كان عليها  
نجاسة وعجز عن إزالة كره في الروضة وما ذكره في عدم السترة متى على أنه يلزمه الإعادة

لانه متوجه به للقبلة ويدل القبلة  
كالتقبلة كما لو صلى صوب مقصد  
ويستأنفني فليبه فان كنى لاحده  
تغير والاولى لستر آلة الرجل ان  
كان هنالك امرأه أو آلة النساء ان كان  
هنالك رجل (تنبيه) لو وجد الرجل  
توب جرحه فقط لزمه الستة به ولا يبرز  
قطع ما زاد على العورة ويقدم على  
التبصير للصلاة ويقدم التبصير على  
في غيرها مما لا يحتاج إلى طهارة التوب  
ولو وصلت أمة مكشوفة الرأس فغقت  
في صلاتها ووجدت سترة وجب عليها  
أن تستر رأسها بها فإن لم تجد ما تستر  
به رأسها بنته على صلاتها وستر  
للرجل أن يلبس الصلاة أحسن ثيابه  
وأن يصلي في توبين لظاهر قوله تعالى  
خذوا فرثكم عند كل مسجد والثوبان  
أهم الزينة وتلبس إذا صلى أحكم  
فيلبس ثوبه فإن الله تعالى أحق أن  
يربىه ويكره أن يصلي في توب فيه  
صورة وأن يصلي الرجل متلبساً والمرأ  
منتقبة إلا أن تكون في مكان وهذا  
أجانب لا يجوزون عن النظر إليها فلا  
يجوز لها رفع النقاب ويجب أن يكون  
الستر (لباس طاهر) حيث قدو  
عليه فان عجز عنه أو وجدته متنجساً  
وعجز عايطه ربه أو حبس في مكان  
نجس وليس معه الأتوب لا يكتفيه  
للعورة وللمكان صلى عارياً في هذه  
الصورتين الثلاث

والاصح أنها لا تراه فباح في النقل أيضا كذا ضبط شيخنا العلامة الشنوائى اه خ من (قوله)  
ولا اعادة عليه ان قدر أى لان هذا عند رادوان وقرع لا يدوم اه (قوله هبة) أى الثوب  
أما لو كان الساتر طينا وجب قبوله كافي من الزرع وذكره المدايني على الضرير بقوله نعم عليه  
قبول نحو الطين مما لا يمتنع فيه اه (قوله بل يصل عاريا) ولو اماما وخطيبا كافي فتساوى مر  
(قوله ولو عاردا) أى ولو اعار شخص الثوب ليد الصلاة فترمه قبوله ويظهر وجوب سؤال  
العارية كقبولها اه قل (قوله فهو كلبا في التيم) فان كان واجدا للثمن فاضلا عن مؤنته  
ومؤنته محمولة وما ولبسته لزمه قبوله والا فلا وهذا أحسن مما قاله مد لان القرض أن المبيع  
غير مرئيد الصلاة والمشتري مرئيد كما فهمه قل (قوله الوتوف على مكان طاهر) الوتوف  
ليس يقيد بل مثله القعود كما يأتي (قوله يلاقى بعض يده أو لابسها فحاسة) خرج بالملاقى غيره  
فانه لا يضر نعم يقتر ملاقاة فحاسة جافة فارقتها حالاً أو ربطته وأتى ما وقت عليه حالاً من غير رجل  
ولو في مسجد لكن ان لزم على القائها تعبس المسجد واتسع الوقت وجب عليه القاءها خارجا  
وتبطل صلاته وان ضاق الوقت ألقاها في المسجد وكل صلاته ثم فصل المسجد بعد ذلك اه  
برماوى (قوله العلم بدخول الوقت) المراد بالعلم ما ينشئ الطن ولو بالاجتهاد قل ولا يهني  
أن الوقت أهم شروط الصلاة فكان الانسب تقديمه على بقية الشروط لأن بدخوله تعب الصلاة  
ويخرج وجه تقوى كإفاله خض ونزى (قوله وعدم نقا الخ) جملة فعلية ماضية حالسة  
بقتدر فدان ويجد نقية يخرج عن علم ولو عدل رواية أو جمع أدانه فيجوز أو أذان ما ذهبه أى  
النقبة بأن أدن الميقا في التقمؤن ولو صيما ما موافق ذلك أى حرمة وضعها عارف نقبة  
لانه كالغير علم ومثلها من كتاب مجرب وأقوى منها مايت الازرة المعروف لعارف فلا يجتهد  
مع وجود شئ من هذا كراج قتلان قل على الجلال (قوله اجتهاد) نعم لا يجوز الاجتهاد  
مع بيت الازرة المعروف ولا مع المزاويل التي وضعها العارفون أو أقرروها قل ومثلها من كتاب  
مجرب فلو اجتهد ووصل في بيان خلافة وقت الصلاة فلا مطلقا ومجمله ما يمكن عليه شئ من  
جنسها فانها تقوم مقامه وان عين صلاة قال مر في الشرح عند قول المتن والاصح أنه يصحبة  
الاداءية القضاء بحيث جهل الحال لغيره ونحوه فقلن قضا وقتها فها إذا تعبى خروجه إذا  
يستعمل القضاء بمعنى الاداء وعكس قال تعالى فإذا قضيتُم ما كنتم كفى أى أدبوا ولو نوى  
الاداء عن القضاء وعكس العلماء عدم التصح لالتعابه نعم ان قصد بذلك المعاء القوي لم يضر  
ولا نترط أن يتعز للوقت كالوم ألا يجب التعرض للشرط فلو عين اليوم وأخطأ أصح في  
الاداء لان الوقت المتعبر للعلل بالشرع كأي خطوه فيه وكذا في القضاء كما يقتضيه كلامهما  
في التيم وهو المعتمد ووقع في الفتاوى للبارزى أن رجلا كان في موضع مدة عشر ريسنة تراءى  
له القبر فصلى الصبح ثم تبين له خطوه فغذا يجب عليه فأجاب بأنه لا يجب عليه القضاء صلاة  
واحدة لان صلاة كل يوم تكون قضاء عن صلاة اليوم الذي قبله وما أتى به البارزى أفتى به  
الوالدان فترج فيه وطاهره سواء قصد فرض ذلك الوقت الذي دخله أم لا وهو كذلك  
كانت له الشج عند الرحمن الاجهوى في حاشيته على خط عن شيعة واقفده خلافا لسم على  
ح ولما في فتاوى مر قال وبصرح به أى بالظاهر المذكور قول مر وسئل أى الوالد أيضا

قوله وخطيبا بماش نسخة الموقف كان  
الاولى أن يقول وله أن يتخطب لانه  
لا معنى لكونه يصل خطيبا اه

ولا اعادة عليه ان قدر ولو وجد نوبا  
لقدره حرم عليه لبسه وأخذ منه  
قهر ولا يراه قبول هبة المنة على  
الاصح بل يصل عاريا ولا اعادة عليه  
ولو عارده لزمه قبوله لضعف المنة  
فان لم يقبل لم تصح صلاته لقد ربه على  
الستر ولو ابعده أباه وأجره فهو كلبا  
في التيم (و) الثالث (الوقوف على  
مكان طاهر) فلا تصح صلاة تنقص  
بلاقى بعض يده أو لابسها فحاسة في  
بلاقى بعض يده أو لابسها فحاسة في  
قيام أو قعود أو ركوع أو سجود (و)  
الاربع (العلم بدخول الوقت) وحسب  
شرعا فان جهله لعارض كقيم وحسب  
في موضع مظلم وغيره نقبة مجر عن علم  
اجتهاد جوار ان قدر على اليقين بالصبر  
أو بالخروج وروية الشمس مثلا

عن عليه ظهر يوم الاربعاء فقط فصل ظهر انوى به قضاء ظهر يوم الخميس فهل تقع مما عليه  
 لانه عين ما يجب فصينه وأخطأه أولا كما في الامام والحنافة فأجاب بأنه يقع مما عليه بما ذكر  
 كما اقتضاه كلام الشنخين وانما انقصه بعضهم اه قوله كما في الامام والحنافة أى اذا عين  
 المأموم وأخطأ ولم يشركه أو عين المصل على الحنافة ثمضا فقال نوب اصل على زيد الميت  
 فإن عمر ولم يشركان الصلاة بطل (قوله بورد) ومنه المتصكب الذي يتيقن صحتة قبل  
 (قوله) وبخودك معطوف على قوله بورد لاعلى الامثلة اذا اخطأه وما به الله الياسين  
 الورد (قوله ديك) يحتمل أو حيوان آخر يجرب سم على سم قال التميمي في حياة الحيوان  
 وهو يعنى الديك آله الطبع لم يألف فوجه واحدة ولا حوله على فراشه واذا استقطن حائط  
 اتول ولم يبتدأ لاراه ومن خصاله الجيدة معرفة الارقات فقط صا حه عليه اسوا طالت  
 أو قصرت حتى ان بعض العلأدنى بجواز الاعتقاد عليه في أوقات الصلاة وبهذه ليلارؤيته  
 الملائكة قال عليه السلام اذا سمع صباح الديكة فاسألوا الله من فضله فانتم ترى ملكا  
 وبركته في الله لما روى أنه عليه السلام كان يمتدح في البيت وغبره على انائه فاذا رأى معها  
 ديكاً غمره قائله قال لا شيداً يقرب من الهلاك وقد يألف الله بكنان من الصغر لكن لا ينفد  
 أحدهما بخصرة الاخرى فعل قائله وقد رأيت ذلك مراراً وخوفه عليهما فلو رأى حبة أثرها  
 بها وتسوية بينهما فلا يثر واحد على أخرى بل العقيقة الرفيعة الناشئة والصغيرة السجينة  
 الطرية عنده سواء لكن هذا من بلاهة طمعه قبل ان الشيطان لا يدخل يتنافيه ديك خصوصاً  
 الاصح الافرق لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الديك الافرق حبيب وحبيب حبيبي  
 جبريل يهر من شته وستة عشر يوماً جبرانه وفي رواية انه عليه السلام كان له ديك أيضاً  
 وقال الحافظ زعم أهل التجربة أن من ذبح ديكاً أيضاً أفرق لم يزل يشك أي يصاب في ماله  
 وروى أن لله ديكاً أيضاً جناحه مشوبان بالزبرجد والياقوت واللؤلؤ جناح بالمشرق وجناح  
 بالمغرب رأسه وفي انط عنقه تحت العرش وقوائم في الهواء وفي رواية ورجلاه في تقوم الارض  
 يؤذن في كل صر سمع تلك الصيحة أهل السموات والارض الاتقن الانس والجن فغند  
 ذلك فحبه ديول الارض فاذا انابم القبامة قال الله ثم جناحك ونص صوتك فيعلم أهل  
 السموات والارض الاتقن ان الساعة قد اقترفت وفي رواية اذا كان من الليل صاح  
 سوح قدوس وروى يقول في صر كل ليلة سبحان الملك القدوس ربنا الرحمن الاله غيره وفي  
 حديث آخر قال عليه السلام ان الله أدن لي أن أحدث عن ديك رجلاه في الارض وعنقه  
 مثبتة تحت العرش يقول سبحانمأ أعظم شأك وروى الغزالي عن ميمون بن مهران قال  
 بلغني أن تحت العرش ملكا في صورة ديك فادامض ثلث الليل الاقول ضرب محتاجه وقال  
 ليقيم القاتون واذا مضى نصف الليل قال ليقيم المصلون واذا طلع الفجر قال ليقيم العاقلون  
 وعليهم أوزارهم وروى الثعلبي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة أصوات يحجبهم الله صوت  
 الديك وصوت القارئ وصوت المستغفرين بالاسحار وروى أحمد وأبو داود ابن ماجه عن  
 زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تسوا الديك فانه يقطع  
 الصلاة اسأده جيداً فانه يدعو الى الصلاة قال الامام الحلبي قوله صلى الله عليه وسلم

والا فوجوا بورده من قرآن ودرس  
 ومطالعة وصلاة وتكون ذلك كسيلة  
 وصوت ديك يحجب وسوا الصبر  
 والاعى ويحل على الاغلب في ظنه وان  
 قدر على يقين بالصبر وغيره كالخروج  
 لروية التاجر

يدعو الى الصلاة فيمدل ان كل من استقبله من غير ان يبنى أن يسب بل يحق أن يكفر  
 ويشكر ويتلى بالاحسان وليس معنى دعاء الذك الى الصلاة أنه يقول بصر اخه حقيقة الصلاة  
 او قد كانت الصلاة بل معناه أن العادة قد جرت بأنه يصير خيرا خات متتابعة عند طلوع الفجر  
 وعند الزوال فطره الله تعالى عليها ذكر الناس بصر اخه الصلاة ولا يجوز لهم أن يصلوا  
 بصر اخ من غير لالة سواء الامن حرم منه ما لا يخلف فيه وذلك لاشارة واقفا علم يرى ان  
 الله تعالى خلق ملكا تحت العرش وله أربعة أوجه بين الوجه والوجه الألفحام الأول ينظره الى  
 الجنة ويقول طوبى لمن دخلك والثاني ينظره الى النار ويقول ويل لمن دخلك والثالث ينظره  
 الى العرش ويقول سبحانك ما أعظمك والرابع يحتره ساجدا ويقول سبحان ربى الاعلى ولهم خمس  
 حركات في اليوم والليله عند أوقات الصلاة فيقال له اسكن فيقول كيف أسكن وقد جاءه  
 وقت فربضك على محمد صلى الله عليه وسلم فيقال له اسكن فقد غفرت لمن رضى وصلى من  
 أمة محمد صلى الله عليه وسلم وقبل يقول الله تعالى يوم القيامة يا محمد أنا وضعت على عبادى  
 الترائض وأنت وضعت الترائض فالضمان عليك فنك الشفاعة ومن الرحة وإذا صلى المؤمن  
 صلاة وتقبلها الله منه خلق الله من صلاته صورة فى الملكوت تركع وتسجد الى يوم القيامة  
 ويكون ثواب ذلك لمن صلى اه ذكره ابن عطاء الله فى لطائف المنن (تنبيه) مراتب الوقت  
 ثلاثة العلم بنفسه وخبر الثقة عن علم أرويت الابرار والمزاويل الجبرية أو الساعات الصحيحة  
 هذه الاربعة فى مرتبة العلم بالوقت ثم الاجتهاد ثم تقليد المجتهد وتعلمها بعضهم فقال  
 قدم لنفسك علم الوقت واجتهدا \* من يهدى فله بهجته  
 والمزولات وبيت الابرار صدقا \* اخبار عدل يعنى العلم فاعتقدا  
 اه ومراتب معرفة القبلة الاربعة العلم بنفسه ثم بقول الثقة ثم الاجتهاد ثم تقليد المجتهد (قوله)  
 ولا اله الا اى وان قد روى الاجتهاد كما اشار به بقوله لجزء اى الاعمال فى الجملة اى فى بعض  
 الصور وهو ما اذا كان الامم عاجزا (قوله) أما اذا أخبره ثقة (قوله) اخبار ليس بقيد بل مثله  
 امكان سواء فاذا امكن . والوجه عليه السؤال وهذا الذفع مالا معهم هنا من ان  
 المراد بالاخبار الاخبار بالفعل فتأمل (قوله) اذ علم اى يقب عليها وفى نسخة علم عنها وهى  
 ظاهرة (قوله) ولا يجوز له اى البصير القادر (قوله) حتى لو أخذه عن اجتهاد خرج به  
 ما لو أخذه عن علم فانه يجب عليه الاعادة اه مرحومى (قوله) قال الراعى (قوله) ضعيف  
 (قوله) عيان بكسر العين (قوله) وصحح النوى جواز تقليده اه (قوله) فلا يتقاع عن  
 الدين اى لا تقصر رتبته من الدين الجرب وفى هذا الكلام نظر فان صوت الدين لا يعقده  
 من غير اجتهاد بخلاف المؤذن فانه لا يحتاج الى اجتهاد فى تقليده على القول به تأمل اه  
 مرحومى فى عبارة الشارح اهله (قوله) البندنجى (قوله) اتقه والمهله وسكون التون  
 الاولى وكسر الثانية ثم تحته وجيم نسبة الى بندنجى بلفظ المنى بلدة قرب بغداد اه من  
 اللب للسيمولى (قوله) ولو تكرر المؤذنون اى ولم يقلد بعضهم بعضا كما هو الغالب لا سيما قصر  
 أمّا اذا قلد بعضهم بعضا فهم وان تكرروا كل واحد وهذا اعنى قوله ولو تكرر المؤذنون تقليد لكل  
 الخلاف فكانه قال لعله ان لم يكثر المؤذنون فان تكرروا وكانوا ثقات عارفين جاز تقليدهم مطلقا

واللهى بالبصير العاجز تقليد مجتهد  
 لجزء فى الجملة أما اذا أخبره ثقة من  
 وجل أو صرته ولو رقبه بخبره عن علم  
 أى شاهد له كان قال رأيت القبر  
 طالعا والسوق غار فانه يجب عليه  
 العمل بقوله ان لم يكنه العلم بنفسه وبغير  
 ان أمكنه وفى القبلة لا يعقد الخبر عن  
 علم الا اذا تعدد علمه وفرق بينهما بذكر  
 الاوقات فبصير العلم بكل وقت بخلاف  
 القبلة فانه اذا علم عنها مرة اكتفى  
 بها مادام مقبلا بمسألة لا عسر ولا  
 يجوز له أن يقلد من أشبهه عن  
 اجتهاد لان المجتهد لا يقلد مجتهدا حتى  
 لو أخبره عن اجتهاد أن صلاته وقعت  
 قبل الوقت لم يلزمه اعادتها وهل يجوز  
 للبصير تقليد المؤذن الثقة العارف  
 أولا قال الراعى يجوز فى العصور  
 الفقه لا ينفى مجتهد وهو لا يقلد مجتهدا  
 وفى العصور مجتهد عيان وصحح النوى  
 جواز تقليد نفسه انبأ وشقه عن  
 النص فانه لا يؤذن فى العادة الا فى  
 الوقت فلا يتقاع عن الدين الجرب  
 قال البندنجى ولعله اجماع المسلمين  
 ولو تكرر المؤذنون وغلب على الظن  
 اصابتهم جازعة دهم مطلقا بخلاف

في الصوم والقيم من غير خلاف (قوله أعاد مطلقاً) أي وإن شاق الوقت ويحرم عليه ما عدا ذلك به  
هو (قوله وعلى المجهد) أي ويجوز بالتوقف صحة الصلاة على غلبة ظن دخول الوقت خلافاً  
للقولين حيث جعله على الجواز (قوله ويعمل التيمم) وجوباً بالنفس ولن أخبره ومصدق قوله  
جوازاً يعني الوجوب لأنه بعد المنع ويصرح به تشبيهه بالصوم قل (قوله كما يؤخذ الخ) يرجع  
لقوله ويعمل التيمم (قوله استقمان القبلة) أي مواجهة عين الكعبة قال في القبلة للمهد  
ولا يكفي استقبال الناذرون ولا الحجر بكسر الحاء مناوى ولو قال المصنف والتوجه كان  
أخصر وميت قبله لأن المصلي يقابلها وكعبة لقرها من التربع المحيي بالمكعب قل وقيل  
لشكها أي تريعها وهي مرتفعة سبعة وعشرين ذراعاً وطول الباب ستة أذرع وعشرة أصابع  
وعرضه أربعة أذرع وأحجارها من خمسة جبال طوسينا والجرى وسرا وأبي قيس وغير  
المراة استقبال عينها يقيناً مع القرب وقلنا مع البعد عند المماس الشاقى ولذله انطرق  
الاية لأنه العين لغة وتفسيره بالجهة اصطلاح لبعض الفقهاء وكان عليه السلام أول أمره  
يستقبل بيت المقدس قبل بصره وقيل برأيه وكان يجعل الكعبة بينه وبينه فيقف بين البابين فلما  
عابر استدرها فشق عليه فبال جبريل أن يسأل ربه الحصول إليها فزل قول وجهك الآية وقد  
صلى ركعتين من الظهر فحصل ومافى البضارى أن أول صلاة صليت للكعبة العصر أي كاملة  
وكان التحوّل في رجب بعد الهجرة ستة عشر شهراً وأربعة عشر شهراً وقيل غير ذلك قال  
السيوطي قال ابن العربي نسخ الله القبلة مرتين أي مرة نضحت الكعبة لبيت المقدس ومرة  
نسخ بيت المقدس بالكعبة فالنسخ للقبلة من حيث هي ونكاح التعميرين ولحوم الحجر الأهلبي  
مرتين ولا أحفظ وأما وقال أبو العباس العوفي رابعها الوضوء فحسنت الشار وقد قلت  
ذلك نقلت

وأربع تكرار للنسخ لها • جاءتها النصوص والاسماء  
لقبلة ومسحة وحجر • كذا الوضوء عاقر الشار

وفي بعض النسخ وغيره قبل حرف قد قال سدي على الإجماعي في شرح مختصر البضارى  
وأما الحجر الأهلبي مما تكرر فرضها كما ترجمه بعضهم وقوله لقبلة متعلق بجماعت أما الاستقبال  
فقد شبه الله تعالى في كتابه بقوله يسبقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها  
أن أولأرضي الكعبة وكان صلى الله عليه وسلم صلى إليها فلما جاز أمره باستقبال بيت المقدس  
تأنيلاً لليهود صلى إليه ستة أو سبعة أشهر ثم حوّل إلى الكعبة كادل عليه قوله تعالى قدرى  
تقلب وجهك في السماء متطعاً إلى الوحي متشوقاً لا لمر باستقبال الكعبة وكان بذلك  
لأما قبله أراهم ولأنه أدى إلى الإسلام أي إسلام العرب فقلوبك قلبه ترما حاجتها فقل  
وجهك شطر المسجد الحرام أي الكعبة • (فائدة) • كل موضع ذكر فيه المسجد الحرام  
فالمراد به جميع الحرم الا قوله فول وجهك الخ (قوله بالصدر) حقيقة في الواقف والجائلس  
وغوهم وحكافى الراكم والساجد وغوهم قال شيخنا الحنفى ولو صلى مضطجماً أو متقبلاً  
فلا استقبال عقده البدن أي بالصدر والوجه والمستلنى لابد أن تكون أخصاً مع وجهه  
لقوله فتقيد الشارح بالصدر بالنظر للقبال وكذا قوله لا بالوجه فالالتفات بالوجه غير

ولو صلى بلا اجتهد أعاد مطلقاً التكرار  
الواجب وعلى المجهد التأخير حتى  
يقب على ظنه دخول الوقت وتأخيره  
الى خوف القنات أفضل ويعمل التيمم  
بصلاة جوازاً ولا يقلده غيره ولا حسب  
الأصح في التصديق وغيره والحاسب  
وهو من يعقد منازل التيمم وهو من يرى أن  
سبوحاً في معنى التيمم وهو من يرى أن  
أزل الوقت طلوع التيمم القلاني كما  
يؤخذ من نظيره في الصوم (و) الخالمس  
(استقبال القبلة) بالصدر

مبطل بل هو مكرره (قوله لا بالوجه) أى لا يكتفى بالوجه وحده من الصدور لا يجب  
 الاستقبال به مع غيره ثم يجب مع غيره في الضميمة فيجب بالوجه ومقدم المدن والمستقبل كذلك  
 مع أحسبه ويجب رفع رأسه قليلا أن أمكن والمراد بالصدور مع عرض البدن فلو استقبل  
 طرفه أخرج شئ من العرض عن محاذاته لم يصح كما قاله حج والمراد بقول الشارح لا بالوجه  
 أى مثلا أى ولا بالبدن مثلا وإنما يخص الوجه لأنه محل التوهم (قوله قول وجهك) أى ذاتك  
 من إطلاق الجزء على الكل وهذا التأويل متعين لتسايلهم فعين الاستقبال بالوجه إيج  
 والمراد ذات بعضها كالمصدق وهو مجاز متين على مجاز (قوله أى نحو المسجد الحرام) أى  
 عنه وفي الخادم ليس المراد بالعين الجدار بل أمر اصطلاحى أى وهو بيت البيت وهو آؤه إلى  
 النحاء السابعة والأرض السابعة حج شورى قال نى والجهة تطلق على العين  
 والإطلاق على غيرها مجاز بل ادعى بعضهم أنها لا تطلق إلا على الدين اه أى وهو الذى نقل  
 عن أمانه الشافعى رضى الله عنه وقال فى قوله أى نحو المسجد لم يقل عنه مع أنه معنى  
 الشطر لفة لأجل الإجماع الآتى اه وفى عرش على المواهب ما نصه أعلم أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم صلى إلى أوالى الكعبة ثم صرف إلى بيت المقدس وهو بمكة ثم هاجر فعلى البعد  
 قدومه المدينة ستة عشر شهرا ثم رجع إلى الكعبة وليست صلاته باحتداد بل بأمر الله  
 عز وجل كما ذكره ابن عباس رضى الله عنهما (قوله والاستقبال لا يجب في غير الصلاة)  
 لا ماحة إليه لأن سابق الكلام في الصلاة أى وهو قوله تعالى وما كان الله ليضيع آياتكم فإن  
 المراد به الصلاة فالكلام فيها للاجتماع إلى قوله والاستقبال الخ (قوله الأنصاري) النسبة  
 إلى الجميع إنما تصح بما رآه القمى فكان الأولى أن يقول الأنصاري شورى إلا أن يقال إن هذا  
 الجمع صار علما للقبلة على الأوس والخزرج فصحت النسبة إليه لأنه صار مقرا كما قال ابن مالك  
 والواحد ذكرنا بالجميع \* إن لم يشابه واحدا بالوضع  
 (قوله إذا ذكركم إلى الصلاة) أى أرهت القيام إليها (قوله وروى الخ) أى رواه الشيطان  
 كما في شرح المنهج وفى هذا البيان المراد من الآية لأن المسجد عام زى فيكون من  
 إطلاق الكل وإرادة الجزء وقوله مع خبر صلوا الخ فى هذا لأن قوله هذه القبلة لا يدل على  
 وجوب الاستقبال لعدم وجود صيغة أمر فيه وأيضا يحتمل الخصوصية كما ذكره عرش على  
 المنهج (قوله قل) بضم القاف والباء الموحدة معا ويحوزا سكان الموحدة أى مقابلها قل  
 (قوله فلا تصح الصلاة بدونه إجماعا) فيه أن إجماع التبادر منه إجماع الأئمة الأربعة مع أن  
 بعضهم لم يشترط التوجه للعين بل اكتفى بالتوجه للجهة وهو الإمام مالك وأبو حنيفة وقول  
 عندنا كما في التسمية والصغير بدونه راجع للتوجه للعين المتقدم وقد يجاب بأن في الكلام  
 شبه استخدام فذكر التوجه آولا ليعنى وهو العين وأعاد عليه الصغير في بدونه بمعنى آخر أعمن أن  
 يكون توجه للعين والجهة وحسب ثم تصح قوله إجماعا بالنسبة لكل الأئمة لأنه يجب استقبال  
 الجهة بإجماع المذاهب كلها والخلاف أعلمه في العين والجهة وأجاب بعضهم في هذا المقام  
 بأن قول الشارح إجماعا أى مذهبا وهو مردود لأننا قلنا لاحكام شيخ الإسلام في شرح البهجة  
 أنه يكتفى باستقبال الجهة (قوله والقرض) بالقضاء والراء الساكنة (قوله يقينا) أى رؤية

لا بالوجه قوله تعالى قول وجهك شطر  
 أى نحو المسجد الحرام والاستقبال  
 لا يجب في غير الصلاة فتعين أن يكون  
 فيها وقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال  
 للمسي صلواته وهو لا بد من رافع  
 الزرق الأنصاري إذا ذكركم إلى الصلاة  
 فأصبح الموضوع ثم استقبل القبلة رواه  
 الشيطان وروى أنه صلى الله عليه وسلم  
 رجع وكففت قبل الكعبة أى رجعها  
 وقال هذه القبلة مع خبر صلوا الخ  
 وأبو نؤى أى فلا تصح الصلاة بدونه  
 إجماعا والقرض في القبلة أصابة العين  
 في القرب بقبول البعد طافا فلا يكتفى  
 أصابة الجهة لهذه الأدلة

أدريس قل أرزهر متعانداندها والعبادة تعالى لأن هو البيت في حق الخارج عنه  
 منزل مغزلة بدليل صحة الصلاة على أعلى منه كعبل أي قيس اه زى وهما أعنى قوله بقينا  
 ونلنا منصوبان على الخالبة (قوله فلو خرج عن محاذاة الكعبة) أي جرمها أو هواتها قل  
 (قوله وخرج عنه) أي عن الطرف (قوله يعضه) أي يعض يده (قوله بطلت صلته) أي  
 ان وقع في اثنتها فان كان في أشد اثنها فلا تنقذ فراه بالطلان ما ينحل عدم الانقضاء  
 كافي (قوله بقرب الكعبة) ولو بأحريان المسجد (قوله ولا شئ الخ) مفهوم قوله بقرب  
 الكعبة فكان الاظهر أن يقول أما إذا بعدوا (قوله سادوها) بفتح الهمزة المجهمة (قوله  
 وان طال الصف) بعدوا والحاصل أنه إذا امتد الصف من المشرق الى المغرب صحت صلاتهم لكن  
 مع انحراف من بطرفه أما إذا بعدوا ولو كثيرا ولم يبلغ الحد المذكور ولو كان يسنه وبين الامام  
 قدر صحتها أي الكعبة مرام من جهة يمينه ومن جهة شماله فان الصلاة صحيحة ولا ينصرف اه  
 هذا ما اخط عليه كلام مرم ومثابه اه (قوله واستشكل) أي القول بالصحة مع البعد  
 وان طال الصف وقوله بأن ذلك أي المحاذاة المذكورة والمستشكل هو القادر ووجه الاشكال  
 ان الخارجين من صفها لا يكونون محاذين لها الا مع الانحراف فاذا لم ينصرفوا لم يكونوا محاذين  
 لها فغرضه بطلان صلاتهم مع حكمهم بصحتها والاشكال جازي الخارجين عن صفها وان لم يعتدوا  
 الى المشرق خلا لا لا يهوى وأجاب ابن الصباغ بأن الخطأ فيها غير متعين بتغير ما يأتي فيها  
 لو صلى أربع ركعات لا يبعد جهات ولا بطلان مع الشك في وجود المطلق مرم والمراد بالخطأ  
 غير المحاذي لصفها وقوله غير متعين لأن كلام المصلين مع العدة بظن أنه محاذيها لعدم  
 مشاهدتها لها واستشكل بأن مكة وسط البلاد فالخارج عن الوسط كيف يكون محاذيا للكعبة  
 (قوله خارجا عن الركن) لأنه وان خرج عن الركن لكنه مستقبل لبنائها والمضار انما هو  
 خروجهم عن بنائها والى الركن للعين أي أي ركن كان اه عس (قوله أسقط المصنف شرطا  
 سادسا) لو أخرجهما التنبيه بعد مقام الكلام على الاستقبال لكان أولى كما يذكره أهل الذوق  
 والمكالم ووجه اسقاطه أنه عام في الصلاة وغيرها من العبادات كالوضوء والصوم والحج ونحو  
 ذلك (قوله وهو الصلوة بكيفية الصلاة) كيفية الشيء صفته فكيفية الصلاة صفاتها وهي  
 ترتيب أركانها وقوله بان يعلم فرضها قدر زاد على كيفية الاحقيقة كيفية الكيفية قيد العلم  
 بالكيفية المذكورة وقوله وكان عاميا فسر العاين هنا بأنه من لم يعلم بين القرض والسنة وانما العلم  
 بخلافه قاله الرملي وعليه يمكن قوله لم يكن عاميا فسر العاين هنا بأنه من لم يعلم بين القرض والسنة وانما العلم  
 مرم أو يضاهي لم يحصل من القدر فاجب تنبيهه الى الداعي والذي اختاره شيخنا الحنفياوى  
 وارتضاه أن المراد بالعاين هنا من لم يشغل بالعلم برسا يمكنه فيه معرفة تلك الكيفية والعالم  
 بخلافه وهذا هو المختار لعدم ارادته عليه (قوله ان اعتقدها كلها فرضا) أي وان كان عالما  
 بدليل ما بعده فقولها وكان عاميا راجع للمسئلة التي بعدها كافي حل على المنهج (قوله  
 ولم يقصد فرضا قبل) أي لم يعتقد فرضا تفلا قاله زائد ولو تقدم الساء فوصلها بالقول القرض  
 كان أولى بأن يقول ولم يقصد فرضا تفلا كافي بعض البيع (قوله في حالتين) وسجل  
 بعضهم الصور المستندة في مقاقال الاستقبال شرط الا في شدة خوف وظل سفر وغرضين على

فلو خرج عن محاذاة الكعبة يعض  
 يده بأن يقب بطرفها وخرج عنه يعض  
 بطلت صلته ولو امتد صف طويل  
 بقرب الكعبة وخرج بعضهم عن  
 المحاذاة بطلت صلته لأنه ليس مستقبيا  
 لها ولا شك أنهم إذا بعدوا عنها حادوا  
 وصحت صلاتهم وان طال الصف لأن  
 صغير الحجم كلما ردت بعده زادت  
 محاذاته كقروض الرماة واستشكل  
 بأن ذلك لا يحصل مع الانحراف ولو  
 استقبل الركن مع كفاؤه الاذرى لا  
 مستقبل للسنة المجاور للركن وان كان  
 بعض يده خارجا عن الركن من  
 الجانبين بخلاف ما لو استقبل الحجر  
 بكسر الحاء فقط فإنه لا يكتفي لأن كونه  
 من البيت مظنون لا مقطوع به لأنه  
 اعلم بالاحاد (تنبيه) أسقط  
 المصنف شرط اساسا وهو العلم بكيفية  
 الصلاة بأن يعلم فرضها ويعرف فرضها  
 من سنتها نعم ان اعتقدها كلها فرضا  
 أو بعضها ولم يعلم وكان عاميا لم يقصد  
 فرضا ينحل صحت (ويجوز) للصلى  
 (ترك) استقبال (القبلة في حالتين)

لوح لا يمكنه الاستقبال ومروط لغير القبلة وعابر لم يجد مخرجها وخطا من زواله عن راحته  
 على نفس أو مال أو انقطاعا عن رفقته متناوياً على التحريم (قوله في شدة الخوف) من الخوف  
 يجوز ترك الاستقبال أن يكون شخص في أرض مقصورة وخاف فوت الوقت فله أن يحرم  
 ويتوجه للبرج ويصل بالايحاح حيث ذكر حال الأخرى وينبغي وجوب القضاء للتقصير كما  
 نقله عن الناصري اهـ (قوله فيما يباح من قتال) متعلق بالخوف وفي السببية أي بسبب  
 ما يباح وبعبارة شرح المنهج ما يباح وقوله من قتال أي مما يباح له فصله كقتال ودفع مائل  
 ويدخل فيه القرامين سبع أو نادراً وسيل أو غيره مما يباح للمفار منه كما قاله عـ ومنه من  
 خفف عنه فله تلك الصلاة والمراد بالملاح ما ليس بحرام فيشمل الواجب والمندوب قال مـ وإنما  
 يصل عند ضيق الوقت كما شرطه ابن الرفعة وغيره (قوله فليس التوجه بشرط فيها) نعم أن أمن  
 استمع عليه فعل ذلك حتى لو كان ركا أو مأس وأراد أن يزل الشرط أن لا يستدبر القبلة  
 في زواله فإن استدبرها بطلت صلاته بالاتفاق اهـ مـ (قوله مستقبل القبلة) زاد على  
 ما بهم من الآية (قوله في التفسير) أي في كتاب التفسير في الضاري فسر بعض آيات  
 (قوله قائماً إلى غير القبلة) أي بأن كُنْ يَأْمَنُ العدو في هذه الحالة دون غيرها (قوله ورأى كما  
 إلى القبلة) أي مع القعود بأن كان يَأْمَنُ العدو طاعة الركوب (قوله النافلة) ولو سدا  
 وركعتي الطواف وفي حكمها سجدة التسلاوة والشكر (قوله في السفر المباح) حاصله أنه  
 يجوز ترك الاستقبال القبلة في النافلة بشرط أحداه أن يكون ذلك فيما يسمى سفراً ولو  
 قصراً ثانياً أن يكون السفر مباحاً ثالثاً أن يقصد قطع المسافة المحسنة قطعها سفراً رابعاً  
 ترك الأفعال الكثيرة ركض وعدو بلا حاجة خامساً دوام السفر فلو صار مقماً أثناء  
 الصلاة أتمها على الأرض مستقلاً سادساً دوام السفر فلو نزل أثناء صلاته لزمه اتمام القبلة  
 قبل ركوعه أي إذا استمر على الصلاة والأفلاخر جـ من النافلة لا يحرم سابعاً عدم وطء  
 النجاسة مطلقاً جـ وكذا نسيان في نجاسة وطء غير معقوعها ولو وقف لاستراحة ولا انتظار  
 رفقة لزمه الاستقبال مادام واقفاً ولا يلزمه اتمام الأركان اهـ حـ وفي شرح مـ وفي الكفاية  
 عن الأصحاب أنه لو وقف لاستراحة أو انتظار رفقة لزمه الاستقبال مادام واقفاً فان سافر  
 لأجل سير القافلة أتمها إلى جهته فمروءان ساءت اختيار السير بالضرورة لم يجز أن يسير حتى يقضى  
 صلاته لأنه بالوقوف لزمه التوجه أي إذا استمر على الصلاة كإتمام (قوله لقاصد محل معين)  
 المراد به المعلوم من حيث المسافة أن يقصد قطع مسافة يسمى فيها مسافراً فالكثام  
 أو الصعيد لا حصر محل معين كدمشق مثلاً شوري معين للمحل ليس شرطاً بل الشرط أن  
 يقصد قطع المسافة المذكورة كما قاله حل على المنهج وتطهر أن تجله الشروط سبعة أن  
 يكون السفر بخوميل فأكثر بأن خرج إلى محل لا يسمع فيه داء الجمعة وأن يكون المرص صحيح  
 وأن يكون مباحاً وأن يقصد محلاً معيناً ودوام السرود ودوام السرور تركه الدعي الكثير بلا حاجة  
 (قوله فالسافر المذکور) أي سافراً مباحاً (قوله على الراحلة) ليس يقصد بل المراد الدابة  
 راحلة أو غيره لأن الراحلة العبر الذي يرجل عليه وأما قيد المصنف كتاب الحديث (قوله)  
 يصل على راحته) أي في السفر كما في رواية أخرى وعامة مـ وشرح المنهج في السفر فكان

الحالة الأولى (في صلاة) شدة  
 الخوف فيما يباح من قتال أو غيره  
 فرضاً كانت أو غيراً فلا فليس التوجه  
 شرط مع القبلة تعالى فإن خفف من ذلك  
 أو كان قال ابن عمر مستقبل القبلة  
 وغير مستقبلها رواه البخاري في التفسير  
 قال في الكفاية نعم أن قدراً يصل  
 قائماً إلى غير القبلة ورأى كما إلى القبلة  
 وجب الاستقبال وأكأنه أكد  
 القيام لأن القيام يسقط في الحالة  
 عند اختلاف الاستقبال (و) الحالة  
 الثانية (في النافلة في السفر) المباح  
 لقاصد محل معين لأن النقل توسع فيه  
 بجواره فاعداً للقادر فالسافر المذکور  
 النقل ما شأ وكذا (على الراحلة)  
 الحديث جابر بن عبد الله صلى الله عليه  
 وسلم يصل على راحته



المنسب أن يريها الشارح اسم الاستدلال وقد يقال تركه لظهوره (قوله حيث توجهت به)  
 قبل وهذا يحمل قوله تعالى فأينما تولوا فثم وجه الله قال في الخاص وأخص بجواز الصلاة الأثر  
 على الرحلة مع وجوبه عليه اه ذكروا النووي في شرح المذهب وقد تقدم ما فيه (قوله أى  
 في جهة مقصده) أى فيكون استقبال جهة المقصد ولا يشترط استقبال عنه لانه يدل توسع فيه  
 بخلاف القبلة فانها أصل اه مد وبعبارة عرض قوله أى في جهة مقصده والقرن يقطع ان  
 ترك الدابة قرأ أى جهة أراد ان لا يلحق بها صلى الله عليه وسلم لان ذلك بعد عننا فلو لم أنه  
 انما يبرهنا جهة مقصده قال مد على الضرر ولو كان مقصده طريقا بكنهه الاستقبال  
 في أحدهما فقط نسلك الاثر لا لغير هذا النقل الى غير القبلة جهة مقصده على المعتقد وسعة  
 في التوافل ونكتير الها وبهذا فارق منع المقصر في نظيره وكالفضل في جميع ذلك صيغة التلاوة  
 والشكر (قوله وجاز للماشي قياسا على الركبي) لأن الماشي أحد السفرين وأيضا استويا  
 في صلاة الخوف فكذا في التلاوة (قوله أى تركناه) أرادهم أى صلاة النقل وقوله وأصالح  
 معاشيهم أى ان فرض أنهم ملأوا واستقبلوا لا يحصل لهم تعطيل في السفر حيث دفعه اعانة  
 للناس للجمع بين مصلحة المعاش والمعاد (قوله معاشيهم) بالناء لا بالهمز قال تعالى وجعلنا  
 لكم فيها معاش (قوله فلا يجوز) أى فعله واكأ ومشيا (قوله يشترط في حق المسافر تركه  
 الأفعال الخ) قد يقال هذا معطوف على مبطلات الصلاة الآتية فلا حاجة الى ذكره هنا وقد يجاب  
 بأنه ذكر هنا لغير وجه أنه يقتصر فيه هنا (قوله كل ركض) أى الكثير والركض تحرير كل رجل  
 عن فوق الدابة وأما العدو وقبول الجري والمراد بقوله كل ركض والعدو أى بلا حاجة كما في شرح  
 المنهج وله الركض الدابة والعدو والحاجة السرفطوف تحمله عن الرفقة وأغرها كتقطعه بمسند  
 يريدها مسلكا على المعتقد شرح مد (قوله قياسا الخ) عبارة مد وقياسا لا وادعى أظهر  
 (قوله قال القاضي والغوي) ورح هذا فبغير تردد ومحاذرة السور يجوز له فعل ما ذكر وان كان  
 في العمران الملاصق للسور حل كما اذا ذهب لزيارة قبر اماننا الشافعي رضي الله تعالى عنه  
 أو توجه الى تربة المجاورين من الجامع الأثر عرض على مد (قوله وقال الشيخ أبو حامد الخ)  
 عبارة مد بعد ذلك قال الشرف المناوي وهذا ظاهر لانه فارق حكم المقيمين في البلد ولعل  
 كلام غيره راجع اليه الآن البهوي اعتبر الحكمة وغيره اعتبر المظنة اه والظاهر أن الحكمة  
 هي قوله لعدم جماع التداوم والمظنة أى مظنة عدم جماع الداهي الميل (قوله فان سهل الخ)  
 والحاصل أن من في المرقدة أو المهود أو الحففة أو الشقوف أو نحوها ان أمكنه الاستقبال في  
 جميع صلاته وانما جميع الأركان جاز له أن يصلي والآن تصح فيصير تركها وأما الركبي على  
 نحو سرج أو رذعة فيصعب عليه الاستقبال مما سهل عليه في جميع صلاته أو بعضها وانما ما سهل  
 عليه من الأركان كلها أو بعضها قبل وقوله وأقصوها كالسنة وهذا اعنى قوله فان سهل الخ  
 تفصيل لما قبله ألا كما قاله حل وهو قوله فالمسافر السفل الخ والحاصل أن الصور واثنان  
 عشرة صورة لانه اما ان يسهل عليه التوجه في جميع الصلاة ولا يسهل عليه في شئ منها أو يسهل  
 عليه في التحريم دون غيره أو في غيره دونه وعلى كل من الأربع اما أن يسهل عليه انما كل الأركان  
 أو لا يسهل عليه شئ منها أو يسهل عليه بعضها دون بعض فالحاصل من ضرب الثلاثة في

حيث توجهت به أى في جهة مقصده  
 فاذا أراد القصر فسهل فاستقبل  
 القبلة وواه البخاري وجاهز للماشي  
 كما على الركبي بل أولى والحكمة  
 في التفتيش في ذلك على المسافر أن  
 التمس مجاهدين الى الاستقبال  
 شرط فيها الاستقبال النفل لا يلقى الى  
 تركه أو رادهم وأصالح معاشيهم  
 نخرج بذلك النفل في الحضر فلا يجوز  
 وان احتج بالتردد كما في السفر لعدم  
 وريده (تنبيه) يشترط في حق  
 المسافر ترك الأفعال الكثيرة من غير  
 عقد كل ركض والعدو ولا يشترط طول  
 سفره لعدم الحاجة قياسا على ترك الجمعة  
 والسفر القصير قال القاضي والغوي  
 مثل ان يخرج الى مكان لا تاربه فيه  
 الجمعة لعدم جماع التداوم قال الشيخ  
 أبو حامد وغيره مثل أن يخرج الى  
 ضيقة مستعمل أو نحوها واهما  
 متقاربان فان سهل وجهه ركبي غير  
 ملاح بمركبه كونه

الاربعة اثنا عشرة صورة ففي قوله فان سهل الخ صورتان هما صورة التوجه في جميع صلاته  
سواء سهل عليه أو اغم كل الاركان أو بعضها ونصت قوله وان لم يسهل الخ عشر صور مفهوم القيد  
الاول وهو سهولة التوجه في جميع صلاته فيه تسع صور وهي أن لا يسهل عليه التوجه في شيء  
من صلاته أو يسهل في التحريم دون غيرها وفي غير هذه وعلى كل إما أن يسهل عليه اتمام كل  
الاركان أو بعضها أو لا يسهل عليه شيء منها فهذه تسع صور حاصلة من ضرب ثلاثة في ثلاثة  
ومفهوم القيد الثاني وهو اتمام الاركان فيه صورة واحدة وهي سهولة التوجه في جميع  
صلاته مع عدم سهولة شيء من الاركان والتوجه في جميع الصلاة لا يلزم الا في الصورتين الاولىين  
وأما التوجه في بعضها فهو في التحريم فقط وذلك في صور أربع داخل تحت قوله الا توجه في تحريمه  
وهي أن يسهل عليه التوجه في التحريم سواء سهل عليه اتمام كل الاركان أو بعضها أو لم يسهل  
عليه شيء والاربعة أن يسهل عليه التوجه في جميع صلاته ولم يسهل عليه اتمام شيء من الاركان  
وهذه مفهوم القيد الثاني مع منطوق الاول فلا يلزم فيها الا التوجه في التحريم وفي المدايحي  
على التحريم ما حصل المعقده انه المسافر المذكور أما أن يكون راكاً أو ماشياً والراكب  
أما أن يكون في نحو هودج كسفينة لغبر ملاح أو في غيره كسرج أو يكون ملاحاً فان كان في نحو  
هودج كالسفينة لغبر الملاح فان أمكنه اتمام كل الاركان والتوجه في جميع الصلاة قطعه والابان  
يجزئ عن شيء من ذلك تركه التنقل رأساً وان كان في غير نحو هودج كالسرج أو كان ملاحاً وهو من له  
دخل في تسير السفينة فانه يلزمه كل ما يسهل من ذلك الا انه يكفيه الاعماء بالركوع والسجود  
وان كان ماشياً فانه يجزئ في أربعة يستقبل فيها جهة مقصده ولا يجزئ في أربعة بل يستقبل  
القبلة ويرى الاركان فالاربعة التي يجزئ فيها القيام والاعتدال والتشهد والسلام والتي  
يستقبل فيها ولا يجزئ تكبيرة الاحرام والركوع والسجود والجلوس بين السجدين فتأمل  
قل (قوله وسفينة) المعتمد أن راكب السفينة غير الملاح يجب عليه التوجه في جميع صلاته  
واتمام الاركان ولا يفصل بين أن يسهل أو لا فقوله وسفينة ضعيف بالنسبة لقوله وان لم يسهل  
الخ كقوله شيئاً فكان الاولى اسقاط قوله وسفينة لأن ذكرها يقتضي أنه ان لم يسهل عليه  
الاستقبال واطم الاركان لا يجب الا في التحريم وليس كذلك كما في صل على المنهج (قوله)  
واتمام الاركان كلها أو بعضها) قضية كلامه أنه لو سهل الاستقبال في الجميع ولم يتيسر سوى  
اتمام الركوع أنه يجب الاستقبال في الجميع واطتمام ذلك الركوع وهو كلام لا وجه له عبرة عن  
لات حكمه يأتي في قوله وان لم يسهل الخ وأجيب بأن المراد بالبعض الركوع والسجود معاً  
لا أحدهما (قوله لزومه ذلك لتيسره عليه) وتأمل ما لو كانت مقصودة أي فلا يقال انه لا ينقل  
عليها الصلوات خمس (قوله في تحريمه) فلا يجب فيها سواء لوقوع أو قبل الصلاة بالشرط وهو  
التوجه ثم يجعل ما بعده تابعاً له لا صلى الله عليه وسلم كان اذا سافر فأراد أن يتلو ع استقبل  
بناقه القبلة فذكر ثم صلى حيث وجهه ركبه أي من كونه الى صوب مقصده ورواه أبو داود بإسناد  
حسن ولیدخل فيها على أم كل الاحوال قال في شرح المنهج وما ذكره من الاستثناء الاخير  
هو ما ذكره الشيخان وقضيه أنه لا يلزمه التوجه في غير التحريم وان سهل ويجزئ عن الفرق بأن  
الاتحاد يحسب له ما لا يحسب لغيره وبعبارة شرح م ومقتضى كلامهما فيما اذا كانت سهلة

قوله وفي المدايحي ما يشي نسخة المؤلف  
جبلية المدايحي الى اخرها ليست من  
التصريح اه

وسفينة في جميع صلاته واطتمام الاركان  
كأنها أو بعضها لزومه ذلك لتيسره عليه فان  
لم يسهل ذلك لم يلزمه الا توجه في تحريمه  
ان سهل

أنه لا يلزمه الاستقبال في غير العزم وإن كانت واقفة أيضاً قال في المهمات وهو يعدد والقياس  
كما قاله ابن الصباغ أنه مهمادام واقفاً لا يصل إلى القبله وهو متعين اه ففرض كلامه  
في الوقوف فقصته أنه إذا لم يكن واقفاً لا يلزمه إلا التوجيه في العزم فقط اه فان أحرم  
في ظل مطلق مقيد بعد ثم نوى الزيادة عليه فهل يجب الاستقبال عند التنية نظر إلى أنها  
إنشاء ولهذه الرواى المله في إنشاء النافله ليس أن يرد في التنية ولا يجب نظر للدوام ولأن لم  
يعطوها حكم الابتداء من كل الوجوه فانه لا يشرع لها دعاء الافتتاح قال مد هذا على تردد  
فيه النظر والوجه عدم الوجوب اه اج (قوله بأن تكون الدابة واقفة) ومادامت الدابة  
واقفة لا يصل إلى القبله لكن لا يلزمه اتمام الأركان فله أن يتجه بالأيامه كما نقله سم  
عن شرح المذهب ثم إن سار لضرورة بأن سار حال الرفقة في وأتمها لجهت مقصده وإن سار محتاراً  
بلا ضرورة ليجزى أن يسير حتى تنتهي صلاته إن استقر على الصلاة أو لا فخر ورجح النافله  
لا يحرم اه مد (قوله لم يلزمه تعريف) المناسب لم يلزمه فوجه (قوله وهو مسيرها) أي من  
له دخل في تسيرها بحيث يصل أمره لو اشتغل عنها حل قال ع ش وإن لم يكن من المعتدين  
لتسيرها كالوعاء توضع بعض الركاب أهل العمل فيها في بعض أعمالهم (قوله فلا يلزمه توجيه)  
أي ولا اتمام أي وإن سهل ولو في حالة العزم كما قاله بعضهم واعتقد العناني أنه يلزمه التوجيه  
في العزم فقط إن سهل وهو ضعيف والمعتقد كلام الشارح (قوله يقطع عن النقل) أي أن  
اشتغل بعمله وقوله وأعله أي أن اشتغل بالنقل كما تقرر شيخنا العنماوى (قوله ولا يعرف  
الخ) أي ويحرم عليه أن مضى في صلاته فإن انحرف لقطعها جاز لأن تكرر كما (قوله إلا إلى  
القبله) وإن كانت خلفه على المعتد (قوله عالماً محتاراً) لا يتقدم الطلآن بالاختيار وصبراً  
مد فإن انحرف إلى غيرها عاهد عالماً ولو تكرر بطلت صلاته وإن عزم على العود إلى مقصده فقول  
محتار ليس يتبدل مثله المكره (قوله إن طال الفصل) أي في الزمن (قوله والأفلا) أي  
وإن لم يطل الفصل بأن عاهد عن قرب وكذا لو انحرف المصلى على الأرض عن القبله تأسباً وعاهد  
عن قرب ولا يضر بخلاف ما لو أسرفه غيره فحزاً وعاهد عن قرب فأنها تبطل تسدوره ومن ذلك  
ما يقع كثيراً أن يتخذ شخص بين مصلين فيحرفهما أو أحدهما ويترجى بعمل فيحرفه فإن  
الصلاة تبطل اه اج (قوله وفي ذلك) أي فس السجود وعدمه والمعتقد السن (قوله  
ويكفيه) أي إذا ركب أيامه الخ ولا يلزمه وضع يمينه على قفوعه الدابة أي شعر رقبته أو  
سرها ولا يذلل وسعه في الأشخاص وإن سهل ذلك عليه لا من شأنه المشقة اه حل (قوله  
ويكون سجوده الخ) أي يكون سجوده أخفض وجوباً حيث أمكنه قال الزركشى ومحل ذلك  
أن أمكنه أن يخفض السجود أكثر من قدر أو كركوع القاعد فإن قدر على الأكل فقط  
لم يلزمه جعله للسجود والأقل للركوع فليجرباً في محض القبل كما نقله الرافعى عن الإمام  
شوبرى (قوله والمشي يتم ركوعه) أي وجوباً فإن تجزئ ذلك لم تصح صلاته نعم يكفيه الأيام  
حيث كان يمشى في وصل ونحوه أو مائة ونحوه لما في الاتمام من المشقة الظاهرة وتلويث بدنه وثيابه  
بالبطين ونحوه كما قاله قل وغيره (قوله بين سجده) لسهولة عليه بخلاف الركاب قال  
في شرح المنهج وله المشى فيما عدا ذلك وهو القيام والتشهد والاعتدال والسلام لطول زمنه

بأن تكون الدابة واقفة أو مكن انحرافه  
عليها أو تعريضها أو سائر ما يرد عليه فلو ماها  
وهي سهله فإن لم يسهل ذلك بأن تكون  
صعبة أو مقطورة ولم يمكنه انحرافه  
عليها ولا تعريضها لم يلزمه تعريف  
للمشقة واختلال أمر السريعه أما  
ملاح السنه وهو مسيرها فلا يلزمه  
توجيه لأن تكليفه ذلك يقطع عن  
النقل وأعله ولا يعرف عن سبب  
طريقه إلا إلى القبله لأنها الأصل  
فإن انحرف إلى غيرها عالماً محتاراً  
بطلت صلاته وكذا للتسليان أو خطا  
طريق أو جاح دابة إن طال الفصل والا  
فلا ولكن ليس أن يسهل السهولان  
عند ذلك يبطل وهذا هو المعتقد وفي ذلك  
خلاف في كلام الشافعي ويكفيه أيامه  
في ركوعه وسجوده ويكون سجوده  
أخفض من ركوعه لا تباغ والمشي  
يتم ركوعه وسجوده ويتوجه فيها  
وفي تعريضها بين سجده

أول سهولة المني فيه وحاصل ما ذكره أنه ينبغي في أربع في قسامة واعتداله وتشهده وسلامه  
 وترك المني في أربع في إجماعه وركوعه وسجوده وسجود بين سجده وقوله وتشهده ولو  
 الاقول (قوله عنيًا وغيره) بحسب الأصل أو عارضًا فيشغل صلاة الجنائز والصبي والمعدة  
 والمندوبة وخرج النفل وإن نذر أو تخلف لموازاة قاعدة وعدم وجوب قضاءه لو قسد وقول شيخنا  
 رحمه الله كالقرض غير مستقيم (قوله أو غيره) من مندوبة أو جنازة أو حر (قوله واقفة)  
 أي وزمائها يدمع قول (قوله وأتم القرض) هذا شرط ثالث (قوله والا) بأن كانت سائرة  
 أو لم يتوجه أو لم يتم القرض وحديثه فقوله لأن سير الدابة الخ علة قاصرة (قوله لأن سير الدابة  
 منسوب إليه) أي فيما إذا كانت سائرة أي حيث لم يكن زمامها يديغره ولو بالثأر وأثارت  
 أو وطئت نجاسة لم يضرب حيث لم يكن زمامها يديه ولو دعى قها وفي يديه طامها أو انصلت بها نجاسة  
 والحالة هذه ضرر كالموصل ويده حل طاهر متصل بنجاسة ولا يكلف الماشي التحفظ والاحتياط  
 في منسه فالوصل بنجاسة طامها لاها وكانت يابسة وفارقتها لا يضرب وإن قصده المني عليها  
 ولو يابسة وإن لم يحد منها عدلًا ولو فارقتها حال اضراء حل وقال ابن يؤخذ منه أنها لو كانت  
 لها قائد يلزم زمامها يسيرها بحيث لا تختلف الجهة جاز ذلك ككاسرير والصلاة في الخفة  
 السائرة للمراعاة من يديه زمام الدابة القبلة شرح حر • (تنبيه) • لو تمت الدابة الواقعة  
 ثلاث خطوات متوالية أو وثبت وثبة فاحتة ولو سهوا منه بأن سهيا في أحكام زمامها بطلت  
 صلاته إن كان زمامها يديه ولا يضرب تحريك أذنيه وأرأسها ورجلها قول (قوله وتوجه  
 شاخصا) ولو كان الشاخص مملوكا للشخص ووجهه بأنه بعد منها باعتبار الظاهر ولو زال  
 في أثناء الصلاة بطلت بخلاف زوال الرابطة زى لأن أمر الاستقبال فوق أمر الرابطة سم  
 أما إذا لم يتوجه الشاخص فلا يصح له من فيه أي في البيت لآله وانما جاز استقبال هواها  
 لمن هو خارجها لأنه يسمى عرفا مستقبلا لها بخلاف من فيها لأنه في هواها فلا يسمى عرفا مستقبلا  
 لها اه ح (قوله كعتبتها) أو بابها وهو مردود أو خشية منية أو مسخرة فيها أو تراب  
 جمع منها شرح المنهج وقوله كعتبتها راجع لقوله صلى في الكعبة وقوله أو مسخرة أو سمرها  
 هو يصلح ليها ثم يأخذها فالظاهر أنه لا يكتفى ويحتل خلافة ومال حر إلى هذا الخلاف  
 وأرقه سم وفي ح أنه يكتفى استقبال التودد المغربي وتقعيد الخشبة بالمسرة والمنية ليس  
 للتخصيص بل يكتفى ثوبتها ولو بغير بناء وتسميها في ذلك حل وزى وصبرة حر ولا  
 تكتفى الصلابة المحروزة هنا ولا حشيش بنت لكونه لا يبعد من اجزائها ويحالف العصا أو نواد  
 المغروزة في الدار حيث تقعد منها بليل دخولها في يعها بل بان العادة بغرضها المصلحة فتعدت  
 من الدار ذلك وقوله أو تراب جمع منها أي دون ما يلقه الريح والنفث ولو أنه قدم بعضها ووقف  
 خارجها مستقبلا لهواء التهديم دون شيء من الباقي هل يكتفى لأنه يكون مستقبلا كالأوانه دم  
 كلها أو لقدرته على استقبال الباقي وظاهر كلامهم الأول قياسا على ما لو ارتفع على جبل أي  
 قيس واستقبل هو أجمع إمكان الانخفاض بحيث يستقبل نفسها سم عن اطاف (قوله  
 ثلثي زراع قترسا) أي ثا كثر بذراع الآدمي وإن بعد عنه ثلاثة أذرع أكثر وفارق نظيره  
 في سعة المصلى وقاضى الحاجة بأن القصد ثم ستره عن الكعبة ولا يحصل الامع القرب وهذا

ولو وصل قترسا عنيًا أو غيره على دابة  
 واقفة وتوجه للقبلة وأتم المرض جاز  
 وإن لم تكن معقولة والأفلا يجوز لأن  
 سير الدابة منسوب إليه ومن صلى  
 في الكعبة قترسا أو غلًا وعلى طمها  
 وتوجه شاخصا منها كعتبتها ثلثي ذراع  
 قترسا جاز ما صلا

اصلبة عينها وهو حاصل في المعد كالقرب اه شرح م (قوله ومن أمكنه) أي سهل عليه  
علم القبلة أي الكعبة ومثلها محاريب المسلمين المقتدة والمراد بالقبلة الأعم والمراد أمكنه  
عليها لا مشقة لا تخجل قال سم يؤخذ منه أن الاعي إذا دخل المسجد الحرام أو مسجدا  
محرابه معتد وشق عليه من الصلابة في الأول والحرب في الثاني لامتلاء الحرب بالناس  
واستعداد الصفوف أو تخوذلك سقط عنه وجوب المس وبإزالة الاختلاف بقول المخبر عن علم اه وفي  
قناوي مريكي من بعض المصلين عند عدم فكلمة من من القبلة ومثقة ذلك عليه اه  
ابح مع زيادة (قوله علم القبلة) أي وما في معناها كالقطب وموقفه صلى الله عليه وسلم إذا نبت  
بالتواتر فإن ثبت بالأحاديث كالمخبر عن علم قاله حل وقول حل كالقطب أي بعد الانتهاء إليه  
ومعرفة يقينا وكيفية الاستقبال به في كل قطر وأما إذا اقتضى من ذلك كان من جملة الأدلة التي  
يجتهد بها فبعد الإجماع بين الكلامين أي كلام من يعلم من الأدلة ومن جهة يسهل العلم وهو بين  
الفرق بين في نبات نفس الصغرى شيئا ح (قوله ولا حائل بينه وبينها) أو الواصل  
وحائل اسم لا والخبر محذوف أي موجود والحيلة حال من المفعول في قوله أمكنه والمراد أنه  
لا مشقة له في حملها بخلاف الاعي مثلا إذ أمكنه التخصيص عليها لكن مشقة لكثرة الصفوف  
والزحام فيكون كالحائل فيقتل مخبر عن علم هكذا ظهر وعرضه على شيئا للطلاب ويوافق سم  
وما ذكر في الاعي مستقادم تفسيرهم الامكان بالسهولة (قوله لم يعمل بغيره) أي من قول  
سحرا واجتهاد (قوله اعتمدت) أي بصيرا ويجب عليه السؤال ممن يجبر بذلك عند الحاجة إليه  
ولا يقال إذا كان من عكته بينه وبين القبلة حائل لا يصحك الصدول لأن السؤال لا مشقة فيه  
بخلاف الصدود فإن فرض أن عليه في السؤال مشقة لعدم المكان أو وضوه كان الحكم كافي  
تلك سل (قوله كقوله أنا أشهد الكعبة) أو الحراب المعتد (قوله وليس له أن يجتهد)  
أي في الجهة فلا ينافي أنه يجوز له أن يجتهد بجهة أو بجهة كأي (قوله وفي معناه رؤية  
محاريب المسلمين) أي من حيث تقدم ذلك على الاجتهاد والأخبار المذكورة مقدم على  
المحاريب إذا عارضوا ومن ذلك باب الإبرة المعروف لعارفيه قول وعونه على الحلال  
قال السبكي محل جواز تقليد محاريب المسلمين إذا لم يظهر له فيها الخطأ باجتهاده والاليجز  
تقليدها (قوله يكثر طارقه) أي العارفين حيث أقروه وأشبهوا بصحة قول أي وصلت  
من العلم بخلاف عالم لم منه محاريب القراقة وأرباب مصر فلا يمنع الاجتهاد مع وجودها  
بل يجب لاستباح اعتقادها وبكتي الطمس من واحد إذا كان من أهل العلم بالمضات ~~وذكر~~  
له مستند اه حل (قوله فان هذا الثقة) أي حسا وهو ظاهر أو شرعا بان كان فوق خد القرب  
اه ع (قوله لكل فرض) أي عني لأصالة جناة ولا تغفل وان لم ينقل عن موضعه بل  
يجب الاجتهاد للقرض الواحد إذا استدوان لم ينقل عن موضعه (قوله أو يتحصر) أي  
عند ضيقه شوري وقال زيدا سواء أفاق الوقت أم لا قال الحلبي على المنهج قوله أو يتحصر على  
ظاهر ضيقه أنه أن يصل وان لم يبق الوقت ~~كما يوضح~~ من عطفه على ما قبله والمعتداته  
كفائدة الطهورين أن جوارز وال تعبر صراط الوقت والاصل في قوله اه واعتمد شيئا كلام  
حل أدولار يحمله للماعدل عن كلام شيخه زى فيلصق اه مد على التعرير (قوله قلادته) أي

ومن أمكنه علم القبلة ولا حائل بينه  
وبينها لم يعمل بغيره فان لم يكن له اعتماد  
ثقة يصبر عن علم فتقوله أنا أشاهد  
الكعبة وليس له أن يجتهد مع وجود  
أخباره وفي معناه رؤية محاريب  
المسلمين بكثرة أصغريه كطارقه  
فان فقد الثقة المذكورة وأمكنه اجتهاد  
اجتهاد لكل فرض ان لم يذكر الدليل  
الأول فان خاف الوقت عن الاجتهاد  
أو تعذر صلى إلى أي جهة شاء أو طاد  
وجوز أن يجز عن الاجتهاد ولم يكن  
تعليم كأي البصر والبصيرة قلادته

بصيرا ولو عبد أو أحرأ فلا يقلد أحق أقوى ادرا كافا لحاصل أن مراتب القبلية أربعة  
الاولى المشاهدة الثانية اعتماد الخبر عن علم واعتقاد الخبر عن علم ليس تقليد لأنه لا نقل  
اعتماد يكون لأخبار الجهد وفي معناه بيت الامة الصحيح الثالثة الاجتهاد الرابعة التقليد  
فلا يتقبل للمتأخرة الا اذا اعجز عن التي قلها وكلفا في الشرح وبكى انبار رب المنزل الثقة  
حيث علم ان اخباره عن غير اجتهاد والالم يقلده كافي شرح م رأى بان علم أنه يصح عن اجتهاد  
أوشك في أمره ع ش والطاهر أنه لا يجب سؤا لعن مستند كماله حل فاجابه في المرتبة  
الثانية (قوله بأدلتها) وهي كثيرة منها ما هو ليس كالقمر ومنها ما هو ناري كالشمس  
ومنها ما هو أرضي كالجبال ومنها ما هو هوائي كالرياح ومنها ما هو سماوي كالجموم وكل شيء  
قدور الجبل العظيم لأنها لو صغر لم يترك وكل واحد منها معلقة في الكرسي بسلسلة من ذهب  
كاقطه الشيخ خ من عن مشايخه ولا يرد عليه قوله تعالى واقدروا الساعات والنجوم  
لأن نورها وصل إليها وأقوى أدلتها القطب ويختلف باختلاف الاقاليم ففي العراق يجعله  
المصلي خف أذنه اليمن وفي مصر تلف أذنه اليسرى وفي اليمن قتالته مما يلي جانبه اليسرى وفي  
الشام وداء مما يلي جانبه اليسرى وفي بخران وداء ظهره ١١ حل وقد نظم الجلال السيوطي  
أما مكن اختلافها فقال

مصر والقبط المصلي جعللا \* لاذنه اليسرى - قريبا نقل  
ولآذنه اليمن في العراق \* والشام خلف الظهر اتفاق  
وباليمن شجه وجه جعللا \* لخد حديث محكم مفصلا  
وقطعها أيضا بعضهم فقال

من واجه القطب بأرض اليمن \* وعكسه الشام وخلف الاذن  
بحسب عراق ثم يرسى مصر \* قد صحوا استقاله في العمر

١١ واعلم ان تعلم القبلية فرض عين لمفرد سفر أو حضرا وكفاية لغيرة لك قال م ويحرم تعلمها  
من كافر ولا يعتمد هامة وان وافق عليها لم (قوله فرض عين لسفر) أي لارادته لا يقال  
حيث اكتفوا تعلم واحدا في سقوط الطلب عن الباقي لم يظهر كونه فرض عين اذ هو مخاطب  
به كل مكلف طالما جازع لا يا تقول المراد بكونه فرض عين عدم جواز التقليد لكل أحد بل كل  
فرد مخاطب بالتعلم حيث كان أهلا له ويرشد لذلك قول شرح المنهج فلا يقلد الخ فليس المراد  
بفرض العين معناه الاصول المذكوكة وبل هو كقصر الكتابة على القول بان الخطاب به  
الكل فتسببه فرض عين ممتنع لما شابه في اتم الجميع تركه وان كان بقط بهل البعض  
فالمراد بكونه فرض كفاية أنه يجوز لغير العارف أن يقلده ولا يكلف التعلم ليحده فهو مخير بين  
التقليد والتعلم ليصتد فيكون الخطاب به على هذا البعض فيكون التقابل بينه وبين ما قبله هو  
تقابل القولين في فرض الكفاية أعني كون الخطاب به الكل أو البعض شيئا ح ف (قوله  
وأعاد وجوبا) فلا يقلد لتدره على الاجتهاد وبلوا زوال التحصير صورته (قوله وفرض  
كفاية لحضر) أي يكثر فيه العارفون (قوله تيقن) أخرجه الطن فلا يعتبر المراد بيقينه  
ما يتبع معه الاجتهاد فيدخل فيه خبر الثقة عن معانيه ١٢ شرح المنهج والحاصل أن للصنف في

عاريه بأدلتها ومن أمكنه تعلم أدلتها  
لزمه تعلمها وتعلمها فرض عين لسفر فان  
ضاق الوقت عن تعلمها سلك كيف  
كان وأعاد وجوبا وفرض كفاية لحضر  
وقد السبكي السفس بما قبل فيه العارف  
بالادلة فان ذكر كركب الحاج فكالخضر  
ومن سلك الاجتهاد في حق خطأ معينا  
أعاد صلاته وجوبا

القبلة ثلاثة أحوال أما أن يتغير اجتهاده قبل الصلاة أو فيها أو بعدها وإذا كان قبلها فله ثلاثة  
 أحوال أما أن يتبين الخطأ أو يظهر له الصواب بقينا أو غلطا فيعمل بالشأن وأن يظن الخطأ في  
 محل والصواب في محل آخر فيعمل بالشأن أيضا كان أخرج والاعتبر وإن كان في الصلاة فإن  
 يتبين الخطأ وظن الصواب استأنف وان ظن الخطأ والصواب قبل يتحول والمقدّم عليه بما  
 إذا كان الشأن أخرج كإقائه الشك من المعوى وإن كان بعد الصلاة فإن يتبين الخطأ وظن  
 الصواب أعاد وان ظن الخطأ والصواب لم يؤثر ٨٠ رى فإن تغير اجتهاده قبل الصلاة فإن يتبين  
 أو ظن وكان الشأن أخرج عمل بالشأن فيهما وإن استويا تغير فله ثلاثة وإن كان في الصلاة  
 فإن يتبين عمل بالشأن وظن وكان الشأن أخرج فإن استويا استمر على العمل بالأول فله ثلاثة  
 أيضا وإن كان بعدها أعاد في اليقين دون مسلكي الخ فله ثلاثة أيضا فالجمله تسعة ٨١  
 مد وقال البرماوى القى يفصل من كلامه منطوقا ومفهوماست وثلاثون صورة لأن  
 الخطأ إما أن يكون معينا أو غير معين وكل منهما إما في الجهة أو التماس أو التماس فله دست  
 صور وفي كل منها إما أن يكون قد غلب أو لا فله اثنتا عشرة صورة وكل منها إما في الصلاة  
 أو بعدها أو قبلها فله دست وثلاثون صورة وقوله فشق خطأ معينا الخ التعقب المستفاد  
 من القائل يسد وأما الترتيب فهو قيد كقوله فشقنا (قوله فإن يتبين فيها) خرج يتبين  
 الخطأ ظنه والمراد بيقينه ما يمتنع معه الاحتجاج بخلاف فيه خبر الثقة عن معاذة شرح النهج  
 (قوله وإن تغير اجتهاده ثانيا) أى قلبها أو بعدها رقبيا بأن ظهر له الصواب في جهة أخرى غير  
 الجهة الأولى (قوله إن تخرج) نأى لم يترجح استمر على الأقل على المعتقد رى (قوله ولا إعادة  
 عليه لماعه بالأول) لأن الاحتجاج لا ينص بالاجتهاد والخطأ فيه غير معين أى فقد عمل هنا  
 بالاجتهادين وفارق ما في المباحين عدم علاقة بما لا يدرى من نقض الاجتهاد بالاجتهاد إن غسل  
 ما أصاب الأزل والصلاة بنفس إن لم يقبله وهذا لا يلزم منه الصلاة إلى غير القبلة يقينا لأن  
 الخطأ في الاجتهاد هنا غير معين كما أشار إليه بقوله والخطأ فيه غير معين (قوله حتى لو صلى  
 أربع ركعات لأربع جهات) وهذا أكثر فأكثر وهذا أحسن لم يظهر لخطأ فيها أو بعدها في  
 جهة منها وهذا اقترع على ما خرج بقوله المتقدم فيعيق خطأ مقينا أى لأن الخطأ هاليس معينا  
 بل هو مذهب ولو عبر لنا وقال كبره ولو صلى أربع ركعات الخ لكان أظهر لكنه موافق في ذلك  
 لقن المباح قال ج وصلى الأربع إلى الجهات المذكورة بنية واحدة لأن كلام المصنف شامل  
 لما زاد على كل ركعة بنية واحدة وليس مراد ٨١ (قوله فلا إعادة) أى لكون الخطأ غير معين  
 (قوله مقارنا) المراد بالمقارنة أن يكون عظم من غير فاصل (قوله ولا يجهت في محارب  
 النبي صلى الله عليه وسلم) أى ما ثبت أنه صل فيها بأحاديث يوس أو طهره م على الكذب  
 وأما غير ذلك فلا محل وقال سم محارب النبي أى الذي ثبت صلته فيها ولو باخار واحد  
 ٨٢ وأقترع زلابيخ به محارب أصحابه وعامة قل محارب النبي ماصلى إليه أو طلع عليه  
 ٨٣ والمحراب لغير صدر المجلس واصطلاحا مقام الإمام في الصلاة حتى به لأن المصلى يحارب فيه  
 الشيطان ولا تذكر الصلاة فيه ولا يسمي خلافا للجلال السموطى ٨٤ قل على الجلال فعمل  
 من ذلك أن محارب المعتاد لأن الأصل لم يكن في منته صلى الله عليه وسلم ولا من أصحابه

فإن يتبين فيها استأنفها وإن تغير  
 اجتهاده ثانيا عمل بالتأخير وجوباً وإن تخرج  
 سواء كان في الصلاة أم لا ولا  
 إعادة عليه لماعه بالأول حتى لو صلى  
 أربع ركعات لأربع جهات  
 بالاجتهاد أربع مرات فلا إعادة عليه  
 لأن كل ركعة مؤداة بالاجتهاد ولم يجهت  
 فيها الخطأ فإن استويا لم يكن في صلاة  
 تخبر بينهما إذا ضربت لأحد هاليس على  
 الاثني وإن كان فيها عمل بالأول وجوباً  
 كما أنه في أصل الرخصة عن البغوى  
 وفارق حكم التساوى قبلها بأنه هنا  
 التميز بخلافه فيها جهة فلا يتحول  
 إلا بأربع وشروط العمل بالشأن في  
 الصلاة أن يظن الصواب مقارناً لصلاته  
 الخطأ فإن لم يظنه مقارناً بصلته  
 وإن قدر على الصواب على قرب يرضى  
 بر من صلته إلى غير قبله ولا يجهت  
 في محارب النبي صلى الله عليه وسلم

جهة









